

# أَفْجَرُ الْمَسَالِكِ

إِلَى

مَوْطَأِ مَالِكٍ

الْجُرْنُ الْخَامِسَ عَشَرَ

تَكَايُفٌ

إِلَامَاةُ الْمُحَدِّثِ

مُحَمَّدُ زَكْرِيَّا الْكَانِدُ هَلُوي الْمَدِينِي

تَمَلُّوْفِي سَنَةِ ١٤٠٢ هـ

اَعْتَنَى بِهِ وَعَالَقَ عَلَيْهِ

الْاَسْتَاذُ الْكَتُورُ تَقِي الدِّينِ الْمَدِينِي

دَارُ الْقَلَمِ

دَمَشَق



اَوْجَرُ السَّالِكِ

مَوْظِعُ الْمَرْكَبِ

الطبعة الأولى  
مُحَقَّقة ومُتَّحَة  
١٤٩٤ هـ - ٢٠٠٦ م  
حُفُوْقُ الطَّبِيعِ بِمَنْفُوطَةِ الْمُعَقَّقِ

SHEIKH ABULHASAN NAUWI CENTER

For Research & Islamic Studies.

MOZAFFARPUR, AZAMGARH, U.P. (INDIA).

Tel: (091) 54622 70104

0091 54622 70117

Fax: 0091 54622 70786

مركز الشيخ أبي الحسن الندوي

للبحوث والدراسات الإسلامية

مظفرپور - اعظم جواہر پوری (بھارت).

## (١٤) باب ما جاء في دية جراح العبد

وحدثني يحيى عن مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب  
وسليمان بن يسار كانا يقولان في موصحة العبد نصف عشر  
نعيه.

## (١٤) دية جراح العبد

هذا في النسخ الهندية، وفي المصرية ما جاء في دية جراح العبد، يعني  
إذا أصاب العبد جراح ما يجب فيه الدية، وذكره أيضاً إذا أصاب عبد يهودي  
وغیره.

(مالك أنه بلغه) وأخرجه البيهقي بسنده إلى ابن المنجب يعني ذلك، ثم  
قال وقال ذلك سليمان بن يسار (أن سعيد بن المسيب) الثامي الشير  
(وسليمان بن يسار) وكلاهما من الفقهاء السبعة ثمانية (كانا يقولان) في  
موصحة العبد أي إذا أصاب العبد موصحة فدينه (نصف عشر نعيه) أي فدينه،  
قال ابن قتيبة لأرض الحر في موصحته نصف عشر دينه، كما في الحديث  
في الموصحة خمس<sup>(١)</sup> والمعنى في الرأب نعيه، أي.

قال الباقى<sup>(٢)</sup>: وجعلت هذه الشجاعة التي هي الموصحة والعاقلة  
والعاقلة والمعروفة مقدمة من جهة الحد حسد، قدرها من دية (حر) قال ابن  
البرقي: كنت عيسى عن ذلك لم يجعل في يده ورجله، وهو نصف قبضته،  
وفي غير ذلك من جراحات جسده مثل النسي وما أشبهها مما جاء به البحر  
عقل مسمى، كما جاء في الأربعة الأشياء التي أمروها من العبد في قبضته

(١) شرح لرفاعي (١/١٤٠).

(٢) استنبط (١/٩٤).

مجرأها من الحر في دينه، فقال: إن العوضيته والسفلة والجائفة قد تراءت وتعدت إلى حالها لغير نقص من الجسد، وما سواها من الجراح تذهب من جسده، وتنقص من أعضائه، وربما كان مما يضر به من ذلك يظال، فلذلك لم يروا فيه إلا ما ينقص من شئ، بخلاف صحيح ومعي، فيقوم ما ينقص من نفسه صحيحاً، قال: وأخبرني يحيى بن يحيى عن دمع مثله، هـ.

وفي المحل: حد أمر تائب: نصف عشر شئ التي قيمته بالغة ما بلغت عند الأنبياء الثلاثة، وفي يوسف، وقال أبو حيفة: إن بلغت ذية الحر نقص منه عشرة، وروى عن الشعبي والثوري وهو رواية عن أحمد، هـ.

قال المؤلف: إن العناية على العدد يجب غسانتها بما ينقص من قيمته، لأن الواجب إنما يجب جبراً لما قامت بالعبادة، ولا يسر إلا بحساب ما ينقص من القيمة فيجب ذلك، كما لو كانت العناية على غيره من الحيوانات، وسائر الثمار، ولا يجب زيادة على ذلك، هذا هو الأصل، ولا نعيم فيه خلافاً فيما ليس فيه مقدار شدي، فإن كان الثماني بالجذوة موقفاً في الحر تملكه، وموضحة، فيه عن أحمد روايتان: إحداهما: أن فيه أيضاً ما تقصه بالاعمال، وذكر أبو الخطاب أن هذا اختبار الحلال، وروى التميمي عن أحمد أنه قد: إما بأخذ قيمة ما نقص منه على قول ابن عباس، وروى هذا عن مالك فيما عدا موضحة، ومثلك، وبهاشنة، وحائفة؛ لأن فساد خصال الأموال، فوجب فيه ما نقص كالجهائم، ولأن ما ضمن بالقيمة باعاً ما بلغ، ضمن بعض ما نقص كسائر الأموال.

وظاهر المذهب أن ما كان مؤلفاً في الحر فهو منقوت في العبد، ففي بده أو غيره نصف قيمته، وفي موضحة نصف عشر قيمته، وما أوجب العبد في

الحرة كالأنثى والرجلين وبغيره، أوجب قيمة العبد مع بقاء ملك المبتد عليه، روي هذا عن عبيد، روي نحوه عن ابن المسيب. وبه قال ابن سيرين والشافعي والشافعي، وبه قال أبو حنيفة، إلا أن أبا حنيفة والشافعي قالوا: ما أوجب القيمة من الحر بتخبر لمسه فيه بين أن يخرجه قيمته، وبغير ملكاً للعتاني، وبين أن لا يفتت شيئا؛ فلا يؤدي إلى اجتماع الثمن والمبدل لم رجل واحد، أم.

وهي الهداية<sup>(١)</sup>، في مد العبد نصف قيمته لا يزداد على خمسة آلاف إلا خمسة آلاف، من الأدمي نصفه، فتعتبر نصفه، وينقص هذا التقدير إظهاراً لانحطاط رتبته، وكل ما يقدّر من قيمة الحر فهو مقدّر من قيمة العبد؛ لأن القيمة في العبد كالمالية في الحر. ثم قال: ومن فدا عبي عبيد، فزاد شاء المولى دفع عبده وأخذ قيمته، وإن شاء أسكه، ولا شيء له من النقصان عند أبي حنيفة.

وقال: إن شاء أسكت لعهده وأخذ ما نقصه، وإن شاء دفع العبد وأخذ قيمته، وقال الشافعي: يُضمُّه كل القيمة ويمسك المولى الحرة؛ لأنه يجعل الضمان مضافاً بالعتان، فيبي الباقي على ملكه، كما إذا قطع إحدى يديه أو فدا إحدى عينيه.

ونحن نقول: إن المالية قائمة في الذات، وهي معتبرة في حق لأطراف السقوط اعتبارها في حق الذات فصراً عليه، وإذا كانت معتبرة في الأصوات وقد وجد إتلاف النفس من وجه بغتة جنس المنفعة، والنقصان يتقدر بقيمة الكل، فوجب أن يملك الجانب الحرة دفعا للضرر ورهابة للمعاملة، بخلاف ما إذا فدا عبي حر؛ لأنه ليس فيه معنى للمالية، وفي قطع إحدى اليدين وقتاً إحدى

وحدثني مالك: أنه بلغه أن مازن بن الحكم كان يقضي في  
الغد بصفاء بالجرار: أن على من جرحه قدر ما نقص من  
العبد.

قال مالك: والأمر جليل أن في موصحة العبد بضع عشر  
سنة. وفي شفعيه العشر. وينصف العشر من ثمنه. وفي مأمومته  
وحاكمه. في .....

لعين لم يوجد ثوبت جس النصفه. والهدء أن معنى العاقبة لما كان معتبرا  
وحب أن يتخير السولى على الوجه الذى قلناه. كما في سائر الأموال. انتهى  
مقصود زيادة.

(مالك: أنه بلغه أن مروى بن الحكم) أمير الحدة (كان يقضي في العبد)  
الذى (بضاب) بقاء المحبوس (بالجرار) أي جراح كان (أن على من جرحه) أي  
العبد (قدر ما نقص) بالجرار. أي من ثمن العبد. أي فيسنة بقاء ثمنه. وقال  
الباحي: "يحتمل أن يريد به غير شجاج الأربع العظيم ذكرها. فهي أن لا  
تكاد تيرأ في الغائب إلا على نقص من القيسة. وربما كان ما ينقص من القيسة  
بها أكثر من قدر أرستها. وأما الشجاج الأربع فابا سراً غالباً دور غير مع أنها  
متألف مخوف. فلو لم يترجم الحامي فيها إلا ما ينقص لسلج غالبا من أوامر  
الحاية. وكان ذلك نوعاً من الإغراء بالتمويه والتسلط فيها للعبد. اهـ

(قال مالك: والأمر المذمور (عدنا) بالمدة المتصورة (أن في موصحة  
العبد) أي إذا أعياب موصحة (نصف عشر ثمنه) أي فيسنة. كما تقدم عن ابن  
السب وغيره (وفي مثله) أي العبد الذي أعتقه من ثمنه العشر ونصف العشر  
من ثمنه) أي فيسنة. وذلك لما تقدم أن فيه مثله العبد خمس عشرة هويشة.  
وهي أنه يتردد العشر من دينه (وفي مأمومته) أي الممد (وجانفته) أي (في



كُلِّ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا ثَلَاثُ ثَمَنِي. وَفِيمَا سِوَى هَذِهِ الْخِصَالِ الْأَرْبَعِ، يَمَّا يُضَابُ بِهِ الثَّمَنُ مَا نَقَصَ مِنْ ثَمَنِهِ، يُنْظَرُ فِي ذَلِكَ بَعْدَ مَا يَصِحُّ الْعَبْدُ وَيُفْرَأُ. ثُمَّ بَيْنَ قِيَمَةِ الْعَبْدِ بَعْدَ أَنْ أَصَابَهُ الْجَرْحُ، وَقِيَمَتِهِ صَاحِباً قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهُ هَذَا؟ ثُمَّ يَفْرَمُ الَّذِي أَصَابَهُ مَا بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ.

قَالَ مَالِكٌ، فِي الْعَبْدِ إِذَا كُسِرَتْ يَدُهُ أَوْ رِجْلُهُ ثُمَّ صَحَّ كُسْرُهُ، فَلَيْسَ عَلَى مَنْ أَصَابَهُ.....

كل واحدة منهما) هي المأمومة والجائفة (ثلاث ثمنه) لأن للحر في كل منهما ثلاث دينة (وفيها سوى هذه الخصال) جمع خصلة، والمراد انشجاج (الأربع) المذكورة أي الموضحة والمنقولة والمأمومة والحائفة (مما يضاب به العبد) يجب (ما نقص من ثمنه).

ثم بين كيف يعلم نقص القيمة؟ فقال: (ينظر) بناء المجهول (في ذلك) الأمر (بعد ما يصح العبد ويرأ) عطف تفسير لقوله: يصح (كم) استقحام لمقدار ما (بين قيمة العبد) حيث يصح (بعد أن) معدنية (أصابه الجرح و) بين (قيمه) إذ كان (صحيحاً) أي (قبل أن يصيبه هذا) الجرح (ثم يفرم) أي يدفع (الذي أصابه) أي العاني إلى سيد العبد (ما بين القيسيتين) أي التفاوت الذي بين قيمة قبل الجرح وقيمه بعد الجرح.

قال صاحب «المحلى»: حاصله أنه يقسم ما نقص من قيمته فيما عدا الموضحة وأخوانها الباقية، فيقدر فيها من قيمة العبد ما يقدر من دية الحر، وهو رواية عن أحمد، وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد في رواية أخرى، إن ما قلدر من دية الحر قلدر من قيمة العبد في سائر الأقسام سواء، ففي قطع يده نصف قيمته، وإن يفتلر<sup>(١)</sup> في حر فيجب ما نقص من قيمته سليماً، اهـ.

(قال مالك في العبد إذا كسرت) بناء المجهول (يده أو رجله) مثلاً (ثم) صح كسره، أي بوا بلا شين ونقص (فليس على من أصابه) أي على من كسره

(١) كذا في الأصل، والصحيح وإن لم يفتلر، اهـ.

شيء. وفي أحوال كثيرة فلا يقصص أو يحذف، كان على من أصابه  
قذا ما يقصص من سبب تب

قال بعض الأئمة عند ما هي أحوال بين أصحاب البيت كهيئة  
مصاص لأخرى نفس الأئمة بنفس العدد. وحرمتها بحرية.....

(شيء) من العداوة (بين أصحاب كسرة) من عداوة أصحاب أبي أصحاب المصنف  
المكسور بعد البر (نقص) فاعل امرئ... (أو عن) نسخ العين الجملة وبه  
المنكأة التي لا على غير استواء (تكون على من أصابه) أي من أحوال (ما نفس)  
أي من عداوة (من ضمن العبد) أي فساد.

قال الشيخ في قوله: "مصحح" يريد قوله "تب" ولا يفتقره وليس على  
من أصابه شيء. كما هي الخطأ فساد مطاوعة وأما في العداوة فبما في ذلك  
الذي يتولى فيه الإرجاع والتجديد عن مثل هذا. وليس عليه عدم. قال غيره  
غير شيء، وهذا الذي ما كان عليه شيء. يرى من الذين على عيسى بن  
ديار يربح على أحوال عزم ما انقل عليه حيلة في عزمه والتمس عليه إلا الألف  
المرجع إلى كذا مرجع عداوة. اهـ

(قال مالك الأثر عداوة في المصنفين بين السعاليك) حرم ديوارك دنا  
كان أبو الأثر (كهيئة) أي من عداوة (مصاص الأحرار) بزيادة (نفس الأئمة بنفس  
العدد) أي ينقل العداوة (وحرمتها) بقدر (بجرحه) بقوله من أصابه  
"نفس المصنف" الأثر: وفيه "والأحرار" فكأنه قال الباحي بهذا كما  
قال في المصنف من السعاليك كهيئة قضاة الأحرار. بقدر العداوة. الأثر:  
بقوله تعالى: "فأبصر بنفسه" وهذا مما لا يعلم فيه خلاف. وما كان  
بجرحها بجرحه. غير مذهب مالك والشافعي. وقال أبو حنيفة لا يقتصرون  
ببعضها في الآخر. اهـ

وقال ابن رشد في "البيان" (١): أما حال العبيد بعضهم مع بعض، فإن للعلماء فيه ثلاثة أقوال؛ أحدها: أن القصاص بينهم في النفس وما دونها، وهو قول الشافعي ومالك، وهو مروي عن عمر رضي الله عنه، والثاني: لا قصاص بينهم إلا في النفس ولا في الجرح، وأنهم كالعامة، وهو قول الحسن وابن شبرمة وجماعة، والثالث: أن القصاص بينهم في النفس دون ما دونها، وبه قال أبو حنيفة والثوري، وروى ذلك عن أبي مسعود، اهـ.

قال الموصلي (٢): يجري القصاص من العبد في النفس في قول أكثر أهل العلم، روي ذلك عن عمر بن عبد العزيز والشافعي والثوري ومالك والشافعي وأبي حنيفة، وروي عن أحمد رواية أخرى أن من شرب القصاص نسائي فيعتهم، وإن اختلفت فيعتهم ثم يجر بينهم قصاص، وينبغي أن يختص هذا إذا كانت قيمة القصاص أكثر، فإن كانت أقل فلا، وهذا قول عطاء، وقال ابن عباس: ليس بين العبد وقصاص من نفس ولا جرح؛ لأنهم أموات، ولله قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ نَقْرَ بِالْحَرْبِ وَالْمَنَّةِ وَالْجِدِّ﴾ (٣) الآية، وهذا نص من الكتاب فلا يحوز خلافه.

ويجري القصاص فيما بينهم فيما دون النفس، وبه قال عمر بن عبد العزيز ومالك والشافعي، وأبو ثور، وابن المنذر، وعن أحمد رواية أخرى: لا يجري القصاص بينهم فيما دون النفس، وهو قول الشعبي والشافعي والثوري وأبي حنيفة؛ لأن الأطراف مال، فلا يجري القصاص فيها كالعامة.

ولنا، قوله عز اسمه: ﴿وَأَنْ تَقْتُلُوا بِالْقَتْلِ﴾ الآية، ثم قلنا: ويقضي الذكر

(١) نهاية المجهدة (١٠٤).

(٢) المعنى (١١٠/١٧٧).

(٣) سورة الفرقان الآية ١٧٨.

فإذا قتل العبد عبداً غيباً غير سيّد العبد المقتول، فإن شاء قتل،  
وإن شاء أخذ العقل، وإن أخذ البعض أحد خمسة عبيد، وإن شاء ركب  
العبد القاتل .....  
.....

والأشهر والأشهر بالذكر في قول عامة أهل العلم، منهم الحنفي، والشافعي،  
ومحمد بن علي القزويني، ومالك، وأهل فماليق، والشافعي، ومحمد بن أبي حنيفة  
الزائري، وروى عن أبي القاسم، يفضل الزجج والماء، ويعطى الزجج  
نصف الدية، أخرجه سعيد، وروى مثل هذا عن أحمد بن محمد، وحكم الإمام علي  
الحسين وعطاء، وتحتج بهما مثل قول الجماعة

وأمر من ذهب إلى القول الثاني ببيع غول عربي - رضي الله عنه -  
وإن عصبه نصف حمله، فإذا قتل بها غولاً مثبته فاستوفيت من قتله، و-  
قوله تعالى: «فَاتَّقِ اللَّهَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ» مع عمومها من الأصحح، وقد ثبت أن النبي ﷺ  
قتل يهودياً ركب رأسه من الأسيار، ومن كتاب عمر بن حزم -  
الذي يحتج بكتاب أبي أهل فيمن يكتسب فيه: أن الله على يفتن من يفتن، وهو  
كتاب مشهور عند أهل العلم منقلاً بالقول صلحهم، واختلاف الأئمة لا عبرة  
به في الخصاص، بدليل أن الجماعة يقتول بالواحد، أو

(فإذا قتل العبد عبداً) أمر (صعباً خيراً) يده السحبول (سيد العبد المقتول)  
بين القتل والعقل (وإن شاء) سيده المقتول (قتل) (العبد القاتل) ولا يصح سيده  
لقتل ذلك (وإن شاء) سيده المقتول (أخذ العقل) أي (أخذ) (أخذ العقل)  
أي (إن رضي سيده المقتول بأحد الأدهاء) (أخذ خمسة عبيد) (لعمركم) لأن الله حب  
في الزمان فيه

قال الزرقاني: وأمر رابته على ذمة الحر، فحريته فحريته سيده العبد  
القاتل في عطاء النفس، وتعليق العبد، كذا قال: (وإن شاء رب العبد القاتل أن

يُعْطِي ثَمَنُ الثَّعْتُولِ فَعْلًا. وَإِنْ شَاءَ أَسْلَمَ عِدُّهُ، فَإِذَا أَسْلَمَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ عَيْرٌ ذَلِكَ، وَلَيْسَ لِرَبِّ الثَّعْتُولِ إِذَا أَخَذَ الثَّعْتُولُ الثَّقَالَ وَرَضِيَ بِهِ، أَنْ يَقْتُلَهُ.....

يعطي) ببناء الفاعل أي يعطي سيد المقتول (ثمن العبد المقتول فعل) جراء إن شاء (وإن شاء) سيد القاتل (أسلم) أي سبأ المقتول (صبعه) القاتل (فإذا أسلمه) أي العبد المقاتل (فليس عليه) أي على سيد القاتل (غير ذلك) لأنه أسلم الجاني قبرا ثمنه (وليس لرب العبد المقتول إذا أخذ) هو (العبد المقاتل) مفعول أخذ (ورضي به) أي رضي بأخذ العبد حياً ولم يقتله فصاحاً (أن يقتله) بعد ذلك لأن عدوله عن قتله أولاً رضاه بأخذه فداء بمنزلة العفو عن التقصاص على القداء.

قال الباجي<sup>(١)</sup>: قوله - إذا قتل العبد عبداً عمداً خير سيد العبد، فإن شاء قتل، يريد أن يبيع القاتل، وإن شاء أخذ العقل، يريد أنه إن شاء عما عن القتل، فيكون سيد القاتل بالخيار بين أن يدفع إليه قيمة عبده المقتول، لأنه اندي القلف عليه أو يذم إليه سيد الجاني؛ لأنه ليس عليه أكثر من ذلك، وقال الشافعي: سيد الجاني مخير بين أن يقتل أو يرضى الجناية أو يسلمه بالبيع، فإن كان ثمنه قدر<sup>(٢)</sup> أرض الجناية كان الباقي لسيد الجاني.

والدليل على ما نقوله أنه لا يخلو أن تكون الجناية متعلقة بماله السيد أو رقة العبد، ولا يحوز أن تتعلق بماله السيد؛ لأن ذلك يوجب أخذها من جميع ماله، فلم يبين إلا أن تتعلق برقية العبد، وذلك يوجب استحقاق رقبته؛ لأن ذلك معنى تعاقبها برقية العبد وانتقالها إليه، وقول الشافعي يخرج على ما ذكر بعد هذا مالك في جناية العبد على اليهودي أو المصري، ولعلها رواية عنه، اهـ.

(١) المتن: (٩٤/٧).

(٢) كذا في الأصل، والظاهر أكثر من أرض الجناية، «ش».

وَذَلِكَ فِي الْقِصَاصِ كُلِّهِ بَيْنَ الْعَبِيدِ فِي قَطْعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ بِمَنْزِلَتِهِ فِي الْقَتْلِ.

قال الموفق<sup>(١)</sup>: إذا قتل عبد عبداً عمداً فسيد المغنول مُخْبِرٌ بين القصاص والمغفور، فإن عفا إلى مال، نعلق المال برقعة القاتل، لأنه وجب بجانيته، وسيد مختار بين فدهته وتسليمه، فإن اختار فداؤه، فداء يأقل الأمرين من قيمته أو قيمة المغنول؛ لأنه إن كان الأقل قيمته لم يلزمه أكثر منها، وإن كان الأقل قيمة المغنول، فليس لسيد أكثر منها؛ لأنها بذل عنه. وعنه رواية أخرى، أن سيده إن اختار فداؤه، لزمه فرش الجنابة بالغاً ما بلغ؛ لأنه إذا أسلمه تلييع، ربما زاد فيه مزايد أكثر من قيمته، اهـ.

وفي «الهداية»<sup>(٢)</sup>: إذا جنى العبد جنابة خطأ قبل لعولاء: إما أن تدفعه بها أو تقذه، وقال الشافعي: جانيته في رقبته يباع بها، إلا إن يقضي المولى بالأرشر، وفائدة الاختلاف في اتباع الجاني بعد الحق، والمسألة مختلفة بين الصحابة، فإن دفعه ملكه ولي الجنابة، وإن فداء فداء بأوشها، وأهما اختاره وفعله مولى الجاني لا شيء، تولى الجنابة غيره، اهـ.

(وذلك) أي الحكم المذكور (في القصاص كله) أي في جميع أنواعه التي تكون (بين العبيد) بالجمع في النسخ المصرية، والعبد بالإفراد على الجنس في النسخ الهندية، يعني في جميع أنواع القصاص من القتل وقطع الأطراف (مثلاً) في قطع اليد والرجل (وأشبه ذلك) من الأطراف الأخرى، فهذا كله (بمنزلة) أي بمنزلة القصاص (في القتل) كذا في النسخ المصرية، وهو الوجه معاً في الهندية بلفظ العقل، وهذا مبني على ما تقدم في القول السابق: إن الجروح في القصاص كالقتل، وتقدم الخلاف في ذلك.

(١) «المغني» (١١/٤٧٧).

(٢) (٢/٤٨٤).

قَالَ مَالِكٌ، فِي الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ يَجْرَحُ النَّصْرَانِيَّ أَوْ الْيَهُودِيَّ: إِنْ سَبَّ الْعَبْدَ إِنْ شَاءَ، أَنْ يَغْلِبَ عَلَيْهِ مَا قَدْ أَصَابَ قَوْلَهُ أَوْ أَسْلَفَهُ. قَبِيحٌ قِيَعُ الْيَهُودِيِّ أَوْ النَّصْرَانِيِّ، مَنْ نَفَى الْعَبْدَ، دِيَّةَ جُرْحِهِ، أَوْ ثَمَنَهُ كُلَّهُ، إِنْ أَخَاطَ بِثَمَنِهِ. وَلَا يَغْلِبُ الْيَهُودِيَّ وَلَا النَّصْرَانِيَّ غَنَمًا مُسْلِمًا.

(قال مالك في العبد المسلم يجرح اليهودي أو النصراني) أو غيرها من الكفرة (إن سيد العبد) يختار في أنه (إن شاء أن يعقل) أي يؤدي الفدية من عند نفسه (عنه) أي عن العبد الجاني بقدر (ما أصاب) من الجرح (فعل) ذلك، ويؤديه، (أو) إن شاء السيد أن يسلم العبد (أسلمه السيد) أي يعطيه السيد العبد (فبيع) العبد (فيعطى) بيئته المحبوس (اليهودي أو النصراني) زاد في النسخ الهندية (دية جرحه) ويكر هذا اللفظ في النسخ المصرية (من ثمن العبد) أي يقسم ما يقابل الفداء، ويكون الباقي من ثمنه ملكاً لسيد العبد (أو) يعطيه (ثمنه كله إن أخاط) فداء الجرح (بثمنه) كله يعني يعطيه فداء جرحه وإن أخاط الفداء (لثمن كله) (ولا يعطى) السيد (اليهودي ولا النصراني) المفعول الأول نقول: لا يعطى (عبداً مسلماً) مفعول ثان أي لا يعطيهما العبد بيمينه لئلا يلزم استيلاء الكافر على المسلم.

قَالَ الدَّاجِي<sup>(١)</sup>: وَهَذَا كَمَا قَالَهُ، إِنْ الْعَبْدُ إِذَا جَرَحَ الْكِنَانِيَّ فَتَعَذَّرَ الْفُضَّاصُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْفَلُ مُسْلِمٌ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا يَكْفَرُ، وَوَيْدَ ابْنُ الْمَوَازِ عَنْ مَالِكٍ، لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ وَالَّذِي فُودِيَ فِي نَفْسِهِ، وَلَا جَرْحٌ؛ لِأَنَّ فِي هَذَا حَرَبًا، وَهِيَ هُنَا إِسْلَامًا، وَقَوْلُهُ: إِنْ لَسِيدهُ أَنْ يَعْقِلَ، يُرِيدُ أَنْ يُؤَدِيَ عَقْلَ الْجَرْحِ إِنْ شَاءَ، فَإِنْ أَبَى مِنْ ذَلِكَ، وَأَسْلَمَهُ، فَقَدْ قَالَ هَهُنَا: إِنَّهُ بَيَّاعٌ فَيُعْطَى مِنَ الثَّمَنِ عَقْلَ الْجَرْحِ، فَإِنْ خَصِرَ مِنَ الْعَقْلِ، فَلَيْسَ لِلْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ غَيْرُ ثَمَنٍ. وَإِنْ زَادَ عَلَى الْعَقْلِ أَهْطَى مِنْهُ قَدَرُ الْعَقْلِ، قَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ: سَأَلْتُهُ أَيْ

(١) المعنى (٩٩/٧)

## (١٥) باب ما جاء في دية أهل الذمة

وحدثني يحيى عن مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى أن دية اليهودي أو النصراني إذا قُتل أخذتُما، مثل نصف دية الحر المسلم.

عيسى بن دينار عن ذلك خطأ هو في الكتاب أم ما معناه؟ قال ابن القاسم: هو خطأ في الكتاب أي في الموطأ وقد كان يقرأ مالك فلا يعبر، وإنما الأمر فيه أنه إذا أُلحق به بيع، فأعطى الكتابي أو عبده ممن على غير الإسلام عن<sup>(١)</sup> جميع العبد كائناً ما كان، وإن كان أكثر من الدية، وهو قول مالك، وهذا الذي أنكره ابن القاسم، يحتل أن يكون رواية عن مالك قدسية، ثم رجع عنها إلى ما سمعه من القاسم، ولذلك لم يكن تغير في كتابه كما كان قد طار عنه، وشاع مع احتمال، وقد أخذ الشافعي بهذه الرواية الثانية التي في الموطأ، لأن التعليل في آخر المسألة يمنع هذا القول، وهو قوله: ولا يعطي اليهودي، والنصراني شيئاً مسلماً؛ لأنه إذا منع الإسلام من أن يدفع إليه وجب أن يدفع عليه. ويدفع إليه جميع ثمنه، وأما إذا لم يدفع إليه منه إلا قدر أرض حياته، فهذا يقتضي أنه لم يبع عبده، أو محضراً.

## (١٥) دية أهل الذمة

وفي النسخ المصرية<sup>(٢)</sup> ما جاء في دية أهل الذمة.

(مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى أن دية اليهودي والنصراني أي دية أهل الكتاب (إذا قتل) يبدأ المسلمون (أخذتها) ثلثي الثمن (مثل نصف دية الحر المسلم) قال الموفق<sup>(٣)</sup>: دية الحر الكتابي نصف دية الحر المسلم،

(١) تند في الأصول، ولشافعي جميع العبد، أو غيره.

(٢) انظر «المستدرر» (١٥/١١١).

(٣) العمري (١٢/٥٦).



قَالَ عَائِشَةُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنْ لَا يُقْتَلَ فَتَسْلِمَ بِكَافِرٍ.....

وتساوهم على النصف من ديانتهم، هذا ظاهر المذهب، وهو مذهب عمر بن عبد العزيز وعروة ومالك، وعن أحمد رواية أخرى أنها ثلث دية المسلم، إلا أنه رجع عنها، فإن صالحاً روى عنه أنه قال: كنت أقول: دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم، وأنا اليوم أذهب إلى نصف دية المسلم، لحديث عمرو بن شعيب، وحديث الزهري عن سالم عن أبيه، وهذا صريح في الرجوع عنه، وروى عن عمر وعثمان أن دية أربعة آلاف، وبه قال ابن المسيب وعطاء والحن والشافعي وإسحاق وأبو ثور، لما روى عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قال: دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف أربعة آلاف.

وقال علقمة ومجاهد والشعبي والنخعي والثوري وأبو حنيفة: دية كدية المسلم، وروى ذلك عن عمر وعثمان وابن مسعود وسدوسة، وقال ابن عبد البر: هو قول ابن المسيب والزهري، لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: دية اليهودي والنصراني مثل دية المسلم، ولأنه تعالى ذكر في كتابه دية المسلم، فقال: ﴿وَيَدِيَّةٌ مِّمَّا أَهْلِيهِ﴾<sup>(١)</sup>، وقال في النبي مثل ذلك، ولم يفرق، فدل على أن ديهما واحدة، ولأنه ذكر حرّ معصوم، فتكمل دية كالمسلم، ولذا، ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: دية المعاهد نصف دية المسلم، رواه أحمد<sup>(٢)</sup>، اهـ.

(قال مالك: الأمر) المختار (عندنا أنه لا يقتل مسلم) ولو عدواً (بكافراً) ولو حرّاً ولو نعباً وبه قال جمهور العلماء، قال الباقى<sup>(٣)</sup>: لا يقتل المسلم بالكافر، بل يحلده مائة، ويسجن ستة، وتجب به الدية على عاقلة القاتل على قول أشهب، وقال ابن القاسم وعبد الملك وأصيب وغيرهم في ماء القاتل، اهـ.

(١) سورة النساء: الآية ٩٢.

(٢) مسند أحمد (٢/ ١٨٢، ٢٢٤).

(٣) المتقى (٧/ ٩٧).

ويضحت المذبة عن المسند الفاضل ذمياً عند أحمد كما حزم به البخاري، وقال الموفق: «وجمهور أهل العلم على أن دية النبي لا تقدر على العمد» هـ  
ثم قال الموفق: «وأكثر أهل العلم لا يوجبون على مسلم قصاصاً بقتل كافر أي كافر كان، روي ذلك عن عمر وعطاء وعلي وزيد بن ثابت ومعاوية، وبه قال عمر بن عبد العزيز وعطاء وانحنى وصالح الجوري والأوزاعي والثاقبي وإسحاق وأبو ثور وإسحاق الجعفي، وقال النخعي والثوري وأصحاب الرأي. ينقض المسند بالذمة خاصة، واحتجوا بالعمومات في هذا الباب، وبه روى ابن أبي عمير أن النبي ﷺ أقاد مسلماً ذمياً، وقال: «أنا أقتل من وفي بذمته» ثلاثة معصوم عصاة مؤبدة، يقتل به ماله كالمسلم.

وبنا، قول النبي ﷺ: «لا يقتل مؤمن بكافر» رواه أحمد وأبو داود، وفي لفظ «لا يقتل مسلم بكافر» روى البحري وأبو داود، والعمومات مخصوصات بحديثنا، ومحدثهم ليس له إسناد. قاله أحمد، وقال الذارقضي: برواية ابن أبي عمير، وهو ضعيف إذا أسند، فكيف إذا أرسل؟ وأما المستأمن بوفاء أبو سفيان الجماعة في أن المسلم لا يقتله، وهو المشهور عن أبي يوسف، وعند: يقتل به؟ لما سبق في الذم، ولما أنه ليس بمحقق لدم على التأييد فحشمه الحربي، اهـ

وقال ابن رشد<sup>(١)</sup> في مستدلات النخعية: إنهم ائتمروا على إجماع المسلمين في أن بد المسلم قطع إذا سبق عن ماله الذم، قالوا: فإذا كانت حرمة ماله كحرمة ماله المسلم، فحرمة دمه كحرمة دمه، اهـ

وفي المذهب<sup>(٢)</sup>، وبقتل المسلم بالذم خلافاً للشافعي، نه قوله عليه

(١) (الشيخ، ١: ٢٦٦)

(٢) (ابن أبي عمير، ٢: ٢٦٦)

(٣) (٢: ٢٦٦، ٢٦٧)

إِلَّا أَنْ يَقْتُلَهُ مُسْلِمٌ قَتْلَ غِيلَةٍ. فَيُقْتَلُ بِهِ.

السلام: «لا يقتل مؤمن بكافر» ولأنه لا مساواة بينهما وقت الجنابة، وكذا الكفر مبيح، فبجرت الشبهة، ولنا، ما روي «أن النبي ﷺ قتل مسلماً بذمي»، ولأن المساواة في العصمة ثابتة نظراً إلى التكليف أو الدار، والمبيح كفر المحارب دون المسلم، والقتل بمثله يؤذن بانتفاء الشبهة، والمراد بما روي الحربي لسيافته، ولا ذو عهد في عهده والعطف للسقاية، اهـ.

(إلا أن يقتله) أي كافراً (مسلم قتل غيلة) بكسر العين المعجمة وسكون التحتية أي خديعة، قاله الزرقاني، وسيأتي البسط فيه (فيقتل) ببناء المجهول المسلم (به) أي بالكافر، قال الزرقاني: لأن القتل للفساد لا للقصاص، فلو عفا ولي الدم عن القاتل لم يعتبر ويقتل، اهـ.

قال ابن رشد<sup>(١)</sup>: اختلف العلماء في قتل المؤمن بالكافر على ثلاثة أقوال، قال قوم: لا يقتل مؤمن بكافر، ومن قال به الشافعي وأحمد وداود وجماعة، وقال قوم: يقتل به، ومن قال بذلك أبو حنيفة وأصحابه وابن أبي ليلى، وقال مالك والليث: لا يقتل به إلا أن يقتله غيلة، وقتل الغيلة أن يضجعه، فيذبحه ويخاطه على ماله.

قال الدردير: الفيلة: القتل لأخذ المال فلا يشترط فيه الشروط المتقدمة أي شروط القصاص، بل يقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر، ولا يقتل به فصاحاً بل للفساد، ولذا قال مالك: ولا عفو فيه ولا صلح، وصلح الولي مردود، والحكم فيه للإمام، اهـ.

قال الدسوقي<sup>(٢)</sup>: قوله: لأخذ المال، سواء كان القتل خفية كما لو عدده فذهب به لمحل فقتله فيه لأخذ المال، أو كان ظاهراً على وجه يتخلو مع الفتوة، وإن كان الثاني قد يسمى حراية، اهـ.

(١) «مناجاة المجتهد» (٢/٣٩٩).

(٢) «حاشية الدسوقي» (٤/٣٤٨).

وَحَتْنِي يَحْتَى عَنْ مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ  
بِسَارٍ كَانَ يَقُولُ: دِيَّةُ الْمَجْرُوسِيِّ ثَمَانِي مِائَةَ دِرْهَمٍ.  
قَالَ مَالِكٌ: وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

وقول الموفق<sup>(١)</sup>: قتل القبلة وغيره سواء هي الفصام والعمود وذلك  
للولي دون السلطان، وبه قال أبو حنيفة والشافعي وابن المنذر، وقال مالك:  
الأمْر عندنا أن يقتل به، وليس لولي الدم أن يدعو عنه. وذلك إلى السلطان،  
والغيلة عنده أن يخدع الإنسان، فيدخل بيتاً أو نحوه فيقتل أو يؤخذ ماله، ولعنه  
يحدث بغير عمر - رضي الله عنه - في الذي قتل غيلة: لو تمألاً عليه أهل  
صنعا لأفدّتهم به، ولكم عيرون قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ إِزْلِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup> وقول  
النبي ﷺ: «فأما بين خيرتين»، ولأنه قتل في غير المحاربة، فكان أمره إلى  
وليه كسائر القتل، وقول عمر - رضي الله عنه -: لأفدّتهم به، أي أمكنت  
الولي من استيعاد نفوسهم، اهـ.

(مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أن سليمان بن يسار كان يقول:  
دية المجوسى ثمان مائة درهم) وهي ثلث خمس دية المسلم. (قال مالك: وهو  
الأمْر) المرجع (عندنا) بالمدينة المنورة، رقا الموفق<sup>(٣)</sup>: دية المجوسى ثمان  
مائة درهم، ونسأؤهم على النصف، هذا قول أكثر أهل النجم قال أحمد: ما  
أقل ما اختلف في دية المجوسى، ومن قال ذلك عمر وعثمان وابن مسعود  
واس المسيب وعطاء والحسن ومالك والشافعي وإسحاق، وروي عن عمر بن  
عبد العزيز أنه قال: دية نصف دية المسلم كدية الكفاي؛ لقول النسي ﷺ «سواء  
بهم سنة أهل الكتاب»، وقال الشافعي والشافعي وأصحاب الرأي: دية كدية  
المسلم؛ لأنه حر آدمي معصوم فأشبه المسلم.

(١) الثماني، (١١/٤٤).

(٢) سورة الإسراء: الآية ٣٣.

(٣) الثماني، (١٢/٥٥).

قَالَ مَالِكٌ: وَجَرَّاحُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَالْمَجُوسِيِّ فِي دِيَانَتِهِمْ عَلَى حَسَبِ جَرَّاحِ الْمُسْلِمِينَ فِي دِيَانَتِهِمْ. الْمَوْضُوعَةُ نِصْفُ عَشْرِ دِينَارٍ - .....

ولنا، قول من سمينا من الصحابة، ولم نعرف لهم في عصرهم مخالفاً فكان إجماعاً، وقوله: استوا بهم ستة أهل الكتاب، يعني في أخذ جزيتهم، وحسن دعاتهم، ولا يجوز اعتباؤهم بالمسلم ولا الكتابي لقصان دينه، وسواء كان المجوسي ذمياً أو مستأمناً؛ لأنه محقون الدم، ونساؤهم على النصف من ديانتهم بإجماع، وجراح كل واحد معبرة من دينه، وإن قتلوا عمداً ضعفت اللذة على اقتل المسلم لإزالة القود، نص عليه أحمد قياماً على الكتابي، هـ.

وفي الهداية<sup>(١)</sup>: دية المسلم والذي سواه، وقال الشافعي: دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم، ودية المجوسي ثمان مائة درهم؛ لما روي أن النبي ﷺ جعل دية النصراني واليهودي أربعة آلاف درهم، ودية المجوسي ثمان مائة درهم. ولنا، قوله عليه السلام: دية كل ذي عهد في هذه ألف دينار، وكذلك قضى أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما -، وما رواه الشافعي لم يعرف راويه، ولم يذكر في كتب الحديث، وما رويناه أشهر، فإنه ظهر به عمل الصحابة - رضي الله عنهم -، هـ.

وبسط القزيلي في نصب الرابة<sup>(٢)</sup> في تخريج الأحاديث التي ورد فيها النسوة بين دية المسلم والذي.

(قال مالك: وجراح اليهودي والنصراني والمجوسي في) أمر (ديانتهم على حسب جراح المسلمين في ديانتهم) ثم أوضح بطريق المثال بعض لجراحات فقال: (الموضحة نصف عشر دينه) يعني كما أن دية الموضحة في المسلم

(١) (١/٨٧).

(٢) (١/٣٦٨).

وَالْمَأْمُورَةُ ثَلَاثُ دِينَةٍ. وَالْحَائِثَةُ ثَلَاثُ دِينَةٍ. وَفِي حِسَابِ ذَلِكَ،  
حَرَامَاتُهَا ثَمَنٌ.

### (١٦) باب ما يوجب العقل على الرجل في خاصة ماله

حَقَّقْتُ فِي بَحْثِي عَنْ مَالِكَ، أَنَّ هَبَّ بْنَ عَزَازَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ  
كَانَ يَقُولُ: نَسِيَ عَلَى الْعَائِثَةِ .....

صَدَقَ عَنْ دِينِهِ، كَذَلِكَ مَوْصُوعُهُ، بِمَعْنَى: لَيْسَ عَلَى بَعْضِ حَقَرِ دِينِهِ الْيَهُودِيِّ،  
وَهُوَ أَنَّ حَقْلَ الْمَحْرُومِ دَعَى الْإِحْلَاءَ، فَهُوَ فِي مَذَاهِبِ الْإِسْلَامِ.

(وَالْمَأْمُورَةُ ثَلَاثُ دِينَةٍ) أَيُ ثَلَاثُ دِينَاتٍ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا تَزِيرُ (وَالْحَائِثَةُ ثَلَاثُ  
دِينَةٍ) أَيُ كَلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ (فَعَلَى حِسَابِ ذَلِكَ) الَّذِي ذَكَرْتُ فِي أَصْحَابِ  
الْمَعْقُورَةِ يَكُونُ (أَجْرُ حَائِثِهِمْ كُلِّهَا) ذَلِكَ هِيَ الْمَسْحُ الْمَعْرِيَّةُ، هِيَ أَوْ هِيَ مَا فِي  
الْمَسْحِ أَنْصَبُهُ ثَلَاثُ دِينَاتٍ.

وَبِذَلِكَ حَرَامُ الْمَدِينِ أَوْ قَالَ: رَجِيمَةُ مَالِهِمْ مِنْ ذُنُوبِهِمْ كَحَرَامِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ  
ذُنُوبِهِمْ، وَبِمَعْنَى: هِيَ ذُنُوبُ حَقْلِهِمْ لِأَجْلِ

وَعَنِ الْإِسْلَامِ، أَنَّهُ دِينُ الْمُسْلِمِينَ وَالْقَدَمُ مَرَّةً، بِهِيَ هَدْيُهُ، وَحَائِثُهُمْ  
كَحَائِثِهِمْ، وَبِمَعْنَى: كَسَائِهِمْ فِي النَّسْرِ وَمَا تَرَبَّعَ فِيهِ.

### (١٦) ما يوجب العقل - أي الذنب - على الرجل في خاصة ماله

فَإِنَّ أَمْرَهُ يَدُوكُمَا، عَلَى الْعَائِثَةِ، فَهَذَا تَكْوِينُ عَلَى الرَّجُلِ الْحَائِثِ فِي مَالِهِ  
حَائِثُهُ، وَهَذَا الْقَالَ: دَرَأَى هَذَا الْمَوْصُوعُ، وَهُوَ أَنَّ فِي ذِكْرِ الدَّرْعِ الْأَوَّلِ أَهْضَ  
بَعْدَ

(مَالَتِ عَنْ هَتَمٍ مِنْ عُرْوَةٍ عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ (أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَيْسَ  
عَلَى الْعَائِثَةِ) وَمِنْ مَنْ يَحْسِبُ أَنَّهَا، وَالْقَدَمُ دَحْلَةٌ، بِمَعْنَى: يَدْخُلُ فِيهِ دَسٌّ؟

عَقْلٌ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ . إِنَّمَا عَلَيْهِمْ عَقْلٌ قَتْلِ الْأَخْطَاءِ .

وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي شِهَابٍ ، أَنَّهُ قَالَ : مَنْضِبُ  
الْثَنَةِ أَنَّ الْعَاقِلَةَ لَا تَحْمِلُ شَيْئاً مِنْ دِيَةِ الْعَمْدِ . إِلَّا أَنْ يَشَاوَرُوا ذَلِكَ .

يدخل قبل عمل الجاني (عقل) أي دية (في قتل العمد) قال الموفق<sup>(١)</sup> . أجمع أهل العلم على أن دية العمد تجب في مال القاتل لا تحمله العاقلة ، وهذا قضية الأصغر . وهو أن يبدل المتلف بحب عمن المتلف ، وأورث العناية على الجاني . قال النبي ﷺ : « لا يحني الجاني إلا على نفسه » ، ولأن موجب العناية أثر فعل الجاني . فيجب أن يختص بصردها ، وقد ثبت حكم ذلك في سائر الجنائيات ، وإنما عولف هذا الأصل في قتل المعذور فيه ، لكثرة الوجوب ، وعجز المجني عن العمل به ، مع وجوب الكفارة عليه ونظام عذره تخفيفاً عنه ورفقاً به ، والعامد لا عذر له فلا يستحق التخفيف ، ولا يوجد فيه المعنى المنتقضي للمواساة في الخطأ ، اهـ .

(وإنما عليهم) أي على العاقلة (عقل) أي دية (في قتل الخطأ) فإن الموفق<sup>(٢)</sup> : لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في أن دية الخطأ على العاقلة ، قال ابن المنذر : أجمع على هذا كل من نعلم عنه من أهل العلم ، وقد ثبت الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قضى بدية الخطأ على العاقلة ، وأجمع أهل العلم على القول به ، اهـ .

(مالك من ابن شهاب) الزهري (أنه قال : منضبت السنة) التوبة وسنة الصحابة ، فقد روي هذا لمعنى في عدة روايات مرفوعة وموقوفة (أن العاقلة لا تحمل شيئاً من دية العمد) (إلا أن يشاوروا ذلك) أي توعوا بإعطاء الجاني شيئاً ، قال محمد في «موطأه»<sup>(٣)</sup> بعد ذلك : وبهذا تأخذ .

(١) «المنهي» (١١/١٣) .

(٢) «المنهي» (١٢/٢٠) .

(٣) «موطأ محمد مع التحقيق المسجدة» (٩/٣) .

وحدثني يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، مِثْلَ ذَلِكَ.  
 قَالَ مَالِكٌ: إِنَّ ابْنَ شِهَابٍ قَالَ: خَضِبَتِ السُّنَّةُ فِي قَتْلِ الْحَمْدِ  
 حِينَ يَغْفِرُ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، أَنَّ الدُّبَّةَ تُكُونُ عَلَى الْقَاتِلِ فِي هَالِهِ  
 خَاصَّةً. إِلَّا أَنَّ تُعِينَهُ الْعَاقِلَةُ، عَنْ طَيْبٍ نَفْسٍ مِنْهَا.  
 قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ الدُّبَّةَ لَا تَجِبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، حَتَّى  
 تَبْلُغَ الثَّلَاثَ .....

(مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (مثل ذلك) أي مثل الذي روي عن  
 الزمري، قال صاحب «المحلى»: وعليه مالك وأبو حنيفة والشافعي. قلت:  
 وتقدم قريباً أنه مما لا خلاف فيه لأحمد، وأخرج محمد في «موطئه» بسننه عن  
 ابن عباس قال: لا تعقل العاقلة عمداً ولا صلحاً ولا اعتراً ولا ما جنى  
 المملوك. قال محمد: وبهذا تأخذ، وهو قول أبي حنيفة وأئمة من فقهاءنا، اهـ.  
 (مالك أن ابن شهاب) الزمري (قال: مضت السنة في قتل العمد حين يغفر  
 أولياء المقتول) عن الفصاح ورضوا بالدية (أن الدية) هذه (تكون على القاتل)  
 نفسه (في ماله خاصة، إلا أن تُعِينَهُ الْعَاقِلَةُ) بشرط أن تكون الإحانة (عن طيب  
 نفس منها) كذا في جميع النسخ، التهذيب والمصرية بإفراد نفس، ولهم نسخة  
 الزرقاني بلفظ أنفس بصفة الجمع أي تبته العاقلة بدون جبر وإكراه.

قال المؤلف<sup>(١)</sup>: وقد روى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تحمل  
 العاقلة عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعتراً»، وروى عن ابن عباس موقراً  
 عليه، ولم تعرف له في التصحاح مخالفاً فيكون إجماعاً، وسيأتي الكلام قريباً  
 على قوله: «ولا عبداً».

(قال مالك: والأمر) المختار (عندنا أن الدية) في الأَطْرَاف وغيرهما (لا  
 تجب على العاقلة حتى تبلغ الثلث) قال الزرقاني: ثلث دية المجني عليه أو

(١) المصنف (١٢/٢٧).



فَصَاعِدًا. فَمَا بَعِثَ الثَّلَثَ فَهِيَ عَلَى الثَّلَاثَةِ. وَبِثَانِ دُونَ الثَّلَاثِ فَهِيَ فِي مَا بَالٍ لِي، رَجِ خَاصَّةً.

الجاني (فصاعد) أي أكثر من الثلث (فما بعث) من ثمانية مذكر (الثلث فهو على العاقلة. وما كان) من ثمانية (دون الثلث) أي أقل منه (فهو في مال الجارح) أي الجاني (خاصة) قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: وبه قال الفقهاء السبعة، وقال الشافعي: تحمل القليل والكثير. وفي «المعنى» قال أبو حنيفة: يتحمل العاقلة قدر رأس البوصخة، وهو نصف، عشر الثانية لا ما وبه.

وقال الجاني<sup>(٢)</sup>: يريد أن ما قصر عن الثلث لا تحمله العاقلة؛ لأنه في حيز الفضل الذي لا يحتاج إلى العاقلة في معونة الجاني، وأما ما ببعث الثلث فأكثر، فإنه في حيز الكثير الذي يحتاج إلى معونة، وقال الشافعي في الجديد: تحمل العاقلة قليل الدية وكثيرها، وله في القديم قولان، أحدهما: لا تقرب، والثاني أنها لا تحمل إلا جميع الدية، وقال ابن شهاب: تحمل ما زاد على الثلث، ولا تحمل الثلث فما دونه، اهـ.

وقال السوفي<sup>(٣)</sup>: إن العاقلة لا تحمل ما دون الثلث، وبه قال ابن المسيب ومالك وإسحاق، وقال الزهري: لا تحمل الثلث أيضاً، وقال الثوري وأبو حنيفة: تحمل المرن والبوصخة وما فوقها، لأن الناس يملك جعل العرة التي في الجبين على العاقلة، وثبتها نصف، عشر الدية، والتصحيح عن الشافعي أنها تحمل الكثير والقليل؛ لأن من حمل الكثير حمل القليل كالحاني في الممدد، وإن، ما روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه قضى في الدية أن لا يحمل منها شيء حتى يبلغ عقل المأمومة، اهـ.

(١) شرح الزرقاني، (١/٩٣).

(٢) المعنى، (١/٧٨).

(٣) المعنى، (١/٣٠).

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا، يَمْنَعُ قُبُلَتْ بِهِ  
الذِّبَةُ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ، أَوْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْجَرَاحِ الَّتِي فِيهَا الْقِصَاصُ:  
أَنْ عَقِلَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ عَلَى الْعَاقِلَةِ. إِلَّا أَنْ يَشَاوُرُوا. وَإِنَّمَا عَقِلَ  
ذُنُوبٌ فِي مَالِ الْقَاتِلِ أَوْ الْجَارِحِ خَاصَّةً، .....

(قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ) وَفِي النِّسْحِ الْمَصْرِيَّةِ:  
وَالْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا (فَمِنْ قُبُلَتْ) بَيْنَاءُ الْمَجْهُولِ (مَنْهُ أَسْمَةٌ فِي)  
قَتْلِ (الْعَمْدِ) بِطَرِيقِ انْتِصَاحٍ (أَوْ) قَنْتَ (فِي شَيْءٍ مِنَ الْجَرَاحِ) بِكَسْرِ جِيمٍ جَمْعُ  
جَرَاحَةٍ بِمَعْنَى الْجَرَحِ (الَّتِي) وَحِبِّ (فِيهَا الْقِصَاصِ) هَذَا شَرْطٌ عِنْدَ مَالِكٍ دُونَ  
غَيْرِهِ كَمَا سَبَّأْتَنِي فِي كَلَامِ الْمُصَوِّفِ (أَنْ عَقِلَ ذَلِكَ) أَيِ دِيَةِ الَّذِي ذَكَرَ مِنْ قَتْلِ  
الْعَمْدِ وَالْجَرَاحِ (لَا يَكُونُ) أَيْضاً (عَلَى الْعَاقِلَةِ إِلَّا أَنْ يَشَاوُرُوا) إِعَانَتُهُ نَبْرَعاً مِنْهُمْ  
فَلَا بَأْسَ نَوَاسِئاً عَقِلَ ذَلِكَ فِي مَالِ الْقَاتِلِ فِي صُورَةِ قَتْلِ الْعَمْدِ (أَوْ الْجَرَاحِ) فِي  
صُورَةِ الْجَرَاحِ (خَاصَّةً).

قَالَ الْمُصَوِّفُ<sup>(١)</sup>: إِنْ الْعَاقِلَةُ لَا تَحْمِلُ الْعَمْدَ، سِوَاهُ كَانَ مِمَّا يَجِبُ  
الْقِصَاصُ فِيهِ أَوْ لَا يَجِبُ، وَلَا خِلَافٌ فِي أَنَّهَا لَا تَحْمِلُ دِيَةَ مَا يَجِبُ فِيهِ  
الْقِصَاصُ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهَا لَا تَحْمِلُ الْعَمْدَ بِكُلِّ حَالٍ، وَحُكْمِي عَنْ  
مَالِكٍ أَنَّهَا تَحْمِلُ الْجَنَائِيَّاتِ الَّتِي لَا قِصَاصَ فِيهَا كَالْعَامُومَةِ وَالْجَائِقَةِ، وَهَذَا قَوْلُ  
خُتَادَةَ؛ لِأَنَّهَا جَنَائِيَّةٌ لَا قِصَاصَ فِيهَا، أَشْبَهَتْ جَنَائِيَةَ الْخَطَا، وَلَنَاءَ حَدِيثِ ابْنِ  
عَبَّاسٍ، وَلِأَنَّهَا جَنَائِيَّةٌ عَمْدٌ، فَلَا تَحْمِلُهَا الْعَاقِلَةُ، كَالْمُوجِبِ لِلْقِصَاصِ، اهـ.

وَقَالَ أَيْضاً: الْعَاقِلَةُ لَا تَحْمِلُ الثَّمَنِيَّةَ، وَمَعْنَاهُ أَنْ يَدْعَى عَلَيْهِ الْقَتْلُ،  
فَيُنْكَرُ، وَيَصَالِحُ الْمُدْعَى عَلَى مَا، فَلَا تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ لَيْسَ  
بِمَصَالِحَتِهِ، فَلَمْ تَحْمَلْهُ، كَالَّذِي ثَبِتَ بِاعْتِرَافِهِ، وَقَالَ الْغَاسِي: مَعْنَاهُ أَنْ يَصَالِحَ  
الْأَوْلِيَاءَ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ إِلَى الدِّيَةِ، وَالتَّصْغِيرُ الْأَوَّلُ أَوَّلِي؛ لِأَنَّ هَذَا عَمْدٌ فَيَسْتَعْنَى

(١) «الْمُصَوِّفُ» (٢٨/١٢).

إِنْ وَجَدَ لَهُ مَالًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَهُ مَالًا، كَانَ ذَنْبًا عَلَيْهِ، وَلَيْسَ عَلَى  
الْعَاقِلَةِ مِنْهُ شَيْءٌ. إِلَّا أَنْ يَشَاوُرُوا

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ أَحَدًا، أَصَابَتْ نَفْسَهُ عَمْدًا أَوْ  
خَطَأً، بِشَيْءٍ، .....

عنه يذكر العمد، وممن قال: لا تحمل العامة الصلح ابن عباس والزمري  
والثوري والساجي، وقد ذكرنا حديث ابن عباس، اهـ.

(إن وجد) سواء المجهول (ثم أي للقاتل والجرح) (مال)، فإن لم يوجد له  
مال كان الواجب هي الدية، وفي النسخ الهندية كانت (دينًا عليه) لأن الواجب  
عليه في مال نفسه خاصة، قال الباجي<sup>(١)</sup>: يعني فإذا لم يكن له مال تعلق بذمته  
بتبع به إن آتوا، اهـ. (وليس على العاقلة عنه) أي من الواجب (شيء) إلا أن  
يشاوروا أي أراعت العاقلة التصريح عليه، فمن منع التبرع والإحسان لأحد على  
(أحد).

(قال مالك: ولا تعقل الماكلة) فاعله (أحدًا، أصاب نفسه عمدًا أو خطأ  
بشيء) متعلق بقوله: لا تعقل، وهو كذلك في العمد بلا خلاف معلوم، وأما  
في الخطأ فالتسائة خلافية.

قال المؤلف<sup>(٢)</sup>: إن جنى الرجل على نفسه خطأ أو أضرارًا، ففيه روايتان،  
أظهرهما: أن على عاقلته دية لو رثته إن قتل نفسه، أو ألبس يجرحه لنفسه إذا  
كان أكثر من الثلث، وهذا قول الأوزاعي وإسحاق؛ لما روي أن رجلاً ساق  
حصاراً، فصره ببعضاً كنت معه، فطار من شطيه، فلبثت عينه، فحمل حمر  
- رضي الله عنه - دية على عاقلته، ولم يعرف له مخالفاً في عصره.

والثانية: جديته هدر، وهذا قول أكثر أهل العلم، منهم مالك والثوري

(١) «المنظري» (١٠٢/٧).

(٢) «المنظري» (١٣٢/١٣٣).

وَعَلَى ذَلِكَ رَأَى أَهْلُ الْبَغْيَةِ عِنْدَنَا . وَلَمْ أَسْمَعْ أَنَّ أَحَدًا ضَمَّنَ الْعَاقِلَةَ مِنْ دِمَةِ الْغَنَدِ شَيْئًا . وَبِمَا يُعْرَفُ بِهِ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ - ﴿وَمَنْ عَفَى عَنْ لَمْ مِنْ أَخِيهِ عَنِّي﴾ قَائِلًا: بِالتَّكْوِينِ وَكَأَنَّهُ يُبَيِّنُ بِالتَّكْوِينِ - فَتَفْهِيمُ ذَلِكَ، وَبِمَا تُرَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ . أَنَّهُ مَنْ أُعْطِيَ مِنْ أَخِيهِ .....

والشافعي وأصحاب الرأي، وهي أصح؛ لأن عمر بن الخطاب يارأى مرحباً يوم خير، فرجع مبهته على نفسه، فمات، ولم يبلغنا أن النبي ﷺ قصى فيه مديّة ولا غيرها، ولو وجبت لبيته النبي ﷺ، ولأن جنى على نفسه فلم يُضْمَنهُ غيره كالعمد، أما إنه كانت الجديّة على نفسه شبه عمد، فهل تجري محرى انقطاعاً على وجهين: أحدهما - هي كانخطأ؛ لأنها تساويه فيما إذا كانت على غيره، والثاني - لا نسلمه العقلة؛ لأنها لا عمر له، فأنشأ العمد الشخص، اهـ.

(وعلى ذلك) الذي ذكر من الأحكام (رأى أهل التفقه عندنا) وما تقدم من الخلاف في بعضهم لعله لم يبلغ الإمام، أو لم يعتد به شيء بمقابل المرجح عنده (ولم أسمع أن أحداً) من أهل العلم (ضمّن) تشديد الميم (العاقلة من دية السمّد شيئاً) وتقدم في أول الباب أنه صحيح عنده عند العلماء (وما يعرف به ذلك) أي مما يعرف به أن دية السمّد واجب على القتل دون العاقلة، إلا أن تبرع العاقلة (أن الله تبارك وتعالى قال) في كتابه المجيد: ﴿وَمَنْ عَفَى عَنْ لَمْ مِنْ أَخِيهِ عَنِّي﴾ قَائِلًا: بِالتَّكْوِينِ وَكَأَنَّهُ يُبَيِّنُ بِالتَّكْوِينِ ﴿١٦﴾.

اختلف في تفسير الآية على أقوال يأتى ذكرها، وما فسرنا به الإمام ذلك هو أنه حملها على تبرع العاقلة إذ قال: (تفسير ذلك) المذكور من الآية (فما نرى) بضم النون أي نظن، ذلك الباجي. وهذا يقتضي تفسيره الآية برأيه واجتهاده (وأنه أعلم) بحقيقة مراده (أنه من أعطي له) هنا تفسير لقوله: «فمن عفي له» من العفو، وهو الفضل والمعروف أي إذا أعطى الحاني (من أخيه)

شَيْءٌ مِنَ اتِّعَافٍ فَلْيَتَّبِعْهُ بِالْمَعْرُوفِ. وَلْيُؤَدِّ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ.

أي من أحد من العاقلة (شيء من العقل) أي النية (فليتبعه) أي فليطلب الجاني من المحسن (بالمعروف) ولا يجبر عليه، ولا يشتد في الطلب (وليؤد) المحسن (إليه) أي إلى الجاني (بإحسان) بلا مظل ولا عتف، بل يعطيه ما وعده بطيب خاطر، وهذا الذي اخترته يوافق تقريب الإمام، ومفسر به شراح الموطأ الآية اتباعاً للمشهور في تفسير الآية لا يتم به تقريب الإمام.

قال الباجي<sup>(١)</sup>: وقد اختلف العلماء في تفسير الآية، فقيل: معنى عفي له من أخيه شيء أي بذل له أخوه القاتل الدية، فيكون معنى عفي له بذل له، والمصبر في له راجع إلى ولي المقتول، والأخ هو القاتل، فطلب ولي المقتول إلى الرضا بذلك والمطالبة بما بذل له من الدية بمعروف، ويؤدي القاتل إليه بإحسان، وهذا على إحدى الروايتين عن مالك.

وروى عنه ابن القاسم وأشهب ليس عليه الدية إلا أن يشاء ذلك، وإنما عليه القصاص، وروي عن مالك أيضاً أن ولي القاتل مخير بين القتل والدية يجبر عليها القاتل، وهو اختيار أشهب، وتفسير الآية على هذا المنعبد فمن ترك له يريد المقتل أخوه يريد ولي المقتول يريد ترك قتله، فله طلبه بالدية بالمعروف، وعلى القاتل أن يؤدي إليه بإحسان، (وه مختصراً).

وفسرها العلامة الزرقاني<sup>(٢)</sup> تبعاً لصاحب «الجلالين»: «فمن عفي له من القاتلين أمن» دم «أخيه» المقتول «شيء» بأن ترك القصاص منه، وتكبير شيء يفيد سقوط القصاص بالعفو عن بعضه، ومن بعض الورثة، وفي ذكر أخيه تحطيف دافع إلى العفو، وإذ أن بأن القتل لا يقطع أخوة الإيمان، ومن مبتدأ خبره قوله: «فاتباع» أي فعل العافي اتباع القاتل «بالمعروف» بأن طالبه بالدية

(١) «المصنف» (١٠٣/٧٦).

(٢) شرح الزرقاني (١٩٣/٤).

بلا عنف<sup>(١)</sup> ورد على الثقاتي «أثناء» الدبة «إله» أي إلى العاني وهو أنوار  
«ياحسان» بلا مغل ولا بغض.

وفي «الهداية»<sup>(٢)</sup>: إذا اصططح الثقاتي وأولياء المغنول على مال سقط  
القصاص ووجب المال قليلاً كان أو كثيراً، فقولته تعاني: «فَصَرَ حَيْثُ لَمْ يَنْ يَنْجُو  
نَحْنُ» الآية على ما قيل: نزلت الآية في الصنع، اهـ. وفي هامشه: «ومن عني  
له» وهو الثقاتي من أخيه في الدين، وهو المغنول شيء من القصاص بأن كان  
لثقتيل أولياء، فعفا بعضهم، فقد صار نصب الثقاتي صلاً، وهو الدبة على  
حصولهم من التبرعات، فأنذرت أي فليست القدر تم بفعل الثقاتي طلب حصولهم  
المعروف، أي بقدر حصولهم من غير زيادة، وأداء إله بإحسان، أي ولبود  
الثقاتي إلى تبر العاني حقه وأقيه، اهـ.

قال الزرقاني: وترتيب الاتباع على تعفو يتبد أن الواجب أحدهما، أي  
القصاص أو العفو، وهو المشهور عن مالك، ورواية ابن القاسم عنه، وروى  
أشهب عن مالك الواجب القصاص أو الدبة، وأحارده جملة من لتأخير.

قلت: وأخلاف في هذه المسألة شهير يفتح عليه عدة مروج، وتوضيح  
الخلاف في ذلك ما في الشرح الكبير<sup>(٣)</sup> لابن قدامة، إذ قال: أجمع أهل  
العلم على إجازة العفو عن القصاص، وأنه أفضل، والأصل في ذلك الكتاب  
والسنة والإجماع، أما الكتاب فتونه تعالى: «فَصَرَ حَيْثُ لَمْ يَنْ يَنْجُو نَحْنُ» الآية،  
وقال تعالى: «فَصَرَ لَكَ ذَاكَ بِ» فهو حذرة<sup>(٤)</sup> لَمْ يَنْ يَنْجُو نَحْنُ، فهو  
كفارة للعاني بمصر صاحب الحق عنه، وقيل: هو كفارة للعاني بصدقه.

(١) (٨/٤) ط بائستان.

(٢) (٩/٤٤٣)،

(٣) سورة المائدة: الآية ٤٥.

وأما النسخة فإن أس بن مالك قال: ما رأيت رسول الله ﷺ يرفع إليه شيء فيه فصاص إلا أسير فيه بالحق، ورواه أبو داود<sup>(١)</sup>، واحتجته الرواية عن أحمد في موجب العمدة، وبني على أن موجه فصاص فيها لقوله ﷺ: «من قتل عمداً فهو قود»، ونقلوه صحاحه. «فَكَيْفَ عَلَيْكُمْ الْقصاصُ؟»<sup>(٢)</sup>، المكتوب لا ينحيز فيه، وبه قال السحبي ومالك وأبو حنيفة قالوا: ليس لأولياء إلا القتل إلا أن يضطجع على أنديه برضى الجاني، وتعضد من منسوب أحمد أن الواجب أحد عشرين، وأن الأخيرة هي ذلك إلى التولي بأن شاء الفاضل، وإن شاء أخذ النية، وبهذا قال ابن المسيب وابن سيرين والشافعي وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر. وهي رواية عن مالك، لقوله تعالى: «وَقَدْ عَفَى عَنْهُ» الآية قال ابن عباس: والمغفر أن يقبل في العمد النية، فاتباع بالمعروف، أي ينزع الطالب بمعروف، ويؤدى إليه المطلوب بإحسان، ورواه البخاري، وروى أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من قتل له قتيل فهو بغير الظفر»، إما أن يؤدى، وإما أن يقاد، متفق عليه، بعد.

وقال الشافعي: إن الشافعي قولين تأخروا بين لأحمد.

وفي «النباهة»: موجب العمد القود، المقولة هي: «فَكَيْفَ عَلَيْكُمْ الْقصاصُ؟» الآية إلا أنه قيد بوصف العمدية، لقوله ﷺ: العمد قود أي موجه إلا أن يعصر الأولياء أو عصاحوا، لأن الحق بهم، ثم هو واجب عيان، وليس للتولي أخذ أنديه إلا برضا القاتل، وهو أحد قولي الشافعي إلا أنه له عنده حق التعذر من العدل من غير مرضاة القاتل، وفي قول له: التواجب أحدهما لا يحسن وينعبر باعتباره، وأما ما قلنا من الكتاب وروينا من السنة، ولأن المال لا يصلح

(١) سنن أبي داود ٤٢٩٧١.

(٢) سورة البقرة الآية ١٧٨.

فإن مات في الطهي الذي لا مال له، والمرأة التي لا مال لها، إذا جرى أحدهما جناية دون الثالث، فإنه صبر عن انفسه والمرأة في مالهما خاصة، وإن كان ثمة مال أجرت منه، وإلا فحسبه قتل واحد منهما دين عليه، ليس عن العاقبة مئة غيرة، ولا مزاحمة أبو الطيب بغير جناية الطهي، وليس ذلك عليه.

مما جاء في إمام الإسلام، والفصاح، بصلح لثمانين، وبه مصلحة الإحياء ومرأ وحياً فتعبر، وفي المحظوظ، وهو الذي صريره صوت الدم عن الإلهاء، وهو وتقدم في أول باب منه الحمد إذا قُلت كلام امرئ رشدي في ذلك.

(قال مات في الطهي الذي لا مال له) وقد وجب عليه، فعقل عن خاصة ماله والمرأة التي لا مال لها) ثالث (إذا جرى أحدهما جناية) وجب به العقل دون الثالث (فإن التقت وما هو في لا يجوز عند الإمام ذلك) وهو على أنفسهم، بل يكون على المرأة كما تقدم قريباً (إنه) أي اتفق (ضامن) يعني مضمون كفواه عيشه وانفيه (عنى الطهي والمرأة في مالهما خاصة) لا يحل ذلك على المرأة الطهي ولا زوج امرأة، لا على غيرها، وحصل الطهي والمرأة المذكور لأن الضرر في جناية الطهي ينزل إلى والده، وفي جناية المرأة إلى زوجها.

(إن كان ثمة) أي الطهي والمرأة: مال أخذت منه، المسحوق (عنه) أي أمه، (والأجنبية كل واحد منهما دين عليه) أي على نفسه خاصة ليس على ثعاقبة من شيء، (ولا يؤخذ) منه المحدثون (أبو الطيب يعقل جناية الطهي، وليس ذلك منه كونه ناكداً، وذلك) فهو ينجي في أمر رسة واحدة، (ولا نجى عليه) ولا يحسن عليك، قاله القاضي، وهذا على ما قال أبو الطيب والمرأة إذا قامت جنايتهما دون الثالث، حصلت دية ذلك فأمر لهما، فإن لم يكن لهما ماله، ثبت ذلك ديناً عليهما، أم لا يتعلق شيء من ذلك بالعاقلة، وهذا إذا كان الطهي بغيره، وأما الرضيع، فله الثلث وحسب فقهاء، وأما ما زاد على الثلث فهو عن العاقلة، اهـ.



قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا قُتِلَ كَانَتْ فِيهِ الْقِيَمَةُ يَوْمَ يُقْتَلُ، وَلَا تُحْمَلُ عَاقِلُهُ قَاتِلُهُ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ شَيْئاً. قَرَأَ أَبُو كَثِيرٍ.....

(قال مالك: الأمر عندنا الذي لا اختلاف فيه أن العبد إذا قتل) بناء المجهول (كانت فيه القيمة) على قاتله (يوم يقتل) أي قيمة العبد يوم القتل (ولا نحمل عاقلة قاتله من قيمة العبد شيئاً قل) مقدار قيمته (أو أكثر) عن دية الحر، قال البيهقي<sup>(١)</sup>: يريد سواء رأت القيمة على الدية أضافاً مضاعفة أو فُصرت عن ذلك وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: إن كانت قيمته أقل من دية الحر عشرة دراهم فعليه القيمة. وإن زادت على ذلك لم تزد على هذا القول، اهـ.

قُتِلَ: ويقولهما قول الإمام أحمد، كما تقدم في أول جراح العبيد، ولا تحمّل عاقلة قاتله من قيمته شيئاً.

قَوْلُ الْمَوْقُوفِ<sup>(٢)</sup>: الْعَاقِلَةُ لَا تُحْمَلُ الْعَبْدَ يَعْنِي إِذَا قُتِلَ الْعَبْدُ قَاتِلُهُ، وَجَبَتْ قِيَمَتُهُ فِي مَالِ الْقَاتِلِ، وَلَا شَيْءٌ عَلَى عَاقِلَتِهِ. خَطَأً كَانَ أَوْ عَمْدًا، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالتَّوْرِيِّ وَمَكْحُولٍ وَالْخَمِي وَمَالِكٍ وَالثَّبَّتِ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ. وَقَالَ عَطَاءُ وَالتَّوْهَرِيُّ وَالْحَكَمُ وَحَمَّادٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: تُحْمَلُ الْعَاقِلَةُ؛ لِأَنَّهُ آمَنِي يَجِبُ بِغُتْنِهِ الْفُصَاصُ وَالْكَفَّةُ، فَحُمِلَتِ الْعَاقِلَةُ بِدَنِّ كَانَحَرَ، وَعَنِ الشَّافِعِيِّ كَالْمُذْمِينِ، وَوَاقِفًا أَبُو حَنِيفَةَ فِي دِيَةِ أَطْرَافِهِ.

رَأَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: لَا تُحْمَلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا وَلَا عَدْوًا، اتَّحَنِيْتُ تَقْدِمَ قَرِيبًا فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ.

وَفِي «الْمَحَلِيِّ» قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا جُنِيَ الْحَرُّ عَلَى الْعَبْدِ نَفْسُهُ خَطَأً كَانَ عَلَى عَاقِلَتِهِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلُ أَنْفُسٍ، وَمَا دُونَ النَّفْسِ مِنَ الْعَبْدِ لَا يُحْمَلُ الْعَاقِلَةُ؛

(١) التَّبَيُّنُ (١٠٣/٧).

(٢) الْمُحَنَّى (٢٧/١٢).

لأنه يسلك مسلك الأمراء، كذا في «العبادة»، وللشافعي قولان، أظهرهما: تحمل العاقلة قيمة العبد؛ لأنه يدرك النفس، والثاني: هي من مال الحاني كدال البهيمة، كذا في «المحتاج»، اهـ.

قلت: وما استدل به المؤلف من حديث ابن عباس بلخط، ولا عبداً، بخلافه ما تقدم في أول هذا الباب من رواية «موسى مصدق»<sup>(١٦)</sup> بلخط، ولا ما جى المملوك، وعلى هذا: فلا يخالف هذا الأمر الخفيف.

وقد أخرج البيهقي<sup>(١٧)</sup> برواية عامر عن عمر - رضي الله عنه - قال: العبد والعبد والصلح والاعتراف لا يعقل العاقلة، كذا قال عن عامر عن عمر، وهو عن عمر منقطع، والمحافظة عن عمر الشعبي من فوته، ثم أخرجه بسنده إلى الشعبي قال: لا تعقل العاقلة عبداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعترافاً.

قال أبو عبيد: قد اختلفوا في تأويل قوله: ولا عبداً، فقال لي محمد بن الحسن: إنما معناه أن يقتل العبد، حرأً يقول: فليس على عاقلة مولاة شيء من جنابة عبده، وإنما حايته في رقبته، واحتج في ذلك بشيء رواه عن ابن عباس قال: لا تعقل العاقلة عبداً ولا صلحاً ولا اعترافاً ولا ما جى المملوك، وقال ابن أبي ليلى: إنما معناه أن يكون العبد يعس عليه، بقوله: فليس على عاقلة الحامي شيء. إنما ثمنه في ماله خاصة، وإليه ذهب الأصمعي، ولا يرى فيه قول غيره، جازأً يلزم إلى أنه لو كان المعنى على ما قال، لكان الكلام لا تعقل العاقلة من عبده.

قال أبو عبد: وهو عندي كما قال ابن أبي ليلى، وعليه كلام العرب، قال البيهقي: وهذا القول لا يصح عن عمر - رضي الله عنه -، وإنما يصح عن

(١٦) رقم الحديث (١٩٩٥).

(١٧) المسالك الكبرى (٨/١٠٤).

وَأَمَّا ذَلِكَ عَلَى الَّذِي أَصَابَهُ فِي مَالِهِ خَاصَّةً. بِأَلْفَا مَا بَلَغَ. وَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الْعَبْدِ الثَّيِّبَةِ أَوْ أَكْثَرَ، فَذَلِكَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ. وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَبْدَ مِلْقَعٌ مِنَ السَّلْعِ.

الشعبي، والرواية فيه عن ابن عباس على ما حكى محمد بن الحسن، ثم أخرج بسند آخر غير سند محمد عن ابن عباس بلفظ محمد، وأنت خير بأن لفظ محمد، نص في مؤداه بخلاف لفظ الشعبي.

(وإنما ذلك) انفي وجب من قيمة العبد (على الذي أصابه) أي على الجاني (في ماله خاصة بلفظ ما بلغ) وفسره بقوله: (وإن كانت قيمة العبد للدية) أي بقدرها (أو أكثر) من الدية أيضاً وبه نالت الأئمة الثلاثة كما تقدم قريباً، بخلاف الحنفية إذ قالوا: إن كانت القيمة أقل من دية الحر بعشرة دراهم فكذلك، وإلا فلا يرد على هذا الفسر (فذلك عليه) أي على الجاني (في ماله) كرهه تأكيداً وتوضيحاً.

(وذلك) أي كون الواجب قيمته بألفاً ما بلغ (لأن العبد مِلْقَعٌ بالكسر أي بضاعة (من السلع) بكسر السين) وأنشأ الفلام جمع سلعة أي قطعة من المال يُتَدُّ للشحارة، وهذا أصل الاختلاف بين الأئمة الثلاثة والإمام أبي حنيفة، فإسهم قالوا: إن الواجب يقتل العبد ضمان المال، وقال أبو حنيفة: ضمان النفس.

قال صاحب «الهداية»<sup>(١)</sup>: ولأبي حنيفة قوله تعالى: ﴿وَرِبَّةٌ كُفْرَةٌ﴾ أوجهها مطلقاً، وهي اسم للواجب بمقابلة الآدمية، ولأن فيه معنى الآدمية حتى كان مكيفاً، وفيه معنى المالية والآدمية أعلاهما، فيجب اعتبارها بإعداد الأذى عند تعلق الجمع بينهما، واسقاط عشرة دراهم عن دية الحر، إظهاراً لانتصاف رتبته عن الحر، فإن قيمة الحر مَفْتُورَةٌ بمسيرة آلاف، وتعين العشرة بأثر ابن عباس، انتهى مختصراً بخير.

## (١٧) باب ما جاء في ميراث العقل والتقليظ فيه

(١٧) ميراث العقل - أي لمن يكون له ميراث لدية - والتقليظ فيه

أي في العقل - ذكر المصنف في آيات مسائلين، أما الأولى التي في الميراث، فقد قال المعروف<sup>(١)</sup>: دية امفقول موروثة عنه كسائر أمواله، إلا أنه احتلف فيه عن علي. فروي عنه مثل قول الجماعة، وعنه لا يرثها إلا عصاته الذين يعقلون عنه، وكذا عمر - رضي الله عنه - يذهب إلى هذا، ثم رجع عنه لما بلغه عن النبي ﷺ تورث امرأة من دية زوجها.

روى عن سعيد بن المسيب كان عمر - رضي الله عنه - يقول، الدية للنفقة، ولا تورث المرأة من دية زوجها شيئاً، فقال له الضحاك الكلابي: كتب إلي رسول الله ﷺ أن تورث امرأة أشيم الصباي من دية زوجها، قال لثمنني: حابيت حسني صحيح، وروى الإمام أحمد بإسناده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قضى أن العقلي ميراث بين ورثة افتش على تفضيم، وغير ذلك من الروايات في ذلك، وقال أبو نؤاس: هي على الميراث، ولا نفق منها دونه، ولا نفق منها وصاياه، وعن أحمد نحر هذا.

وقد ذكر الحنفية ليس لأوصى ثلث ماله لرجل فضل، وأخذت دية فليوصى له ثلث الدية في إحدى الروايتين، والأخرى ليس له من الدية شيء، ومبنى هذا على أن لدية ملك نعت أو على مثل الورثة ابتداء، وفيه روايتان: إحداهما: أنها تحدث على ملك الميت؛ لأنها بدل نفسه، ولأنه لم يسقطها عن التقاض بعد حرجه إياه كان صحيحاً. وليس له إسقاط حق الورثة، والأخرى: أنها تحدث على ملك الورثة ابتداء؛ لأنها إنما تستحق بعد الموت، وبالموت نزول ملك الميت فثابت له، وإنما يثبت الملك لورثة ابتداء. ولا أعلم خلافاً في أن الميت سببه منها إن كان من نكحها، اهـ.

(١) المصنف: (٩/ ١٨١)

قال ابن رشد في «اللباية»<sup>(١)</sup>: أما اختلافهم في عموم المقبول تحطاً عن الذبقة، فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وحسبهم انتهاء الأمر: إن عموم من ذلك ليس ثلثه إلا أن يحوز الزينة وقال قوم: يجوز في جميع ماله، ومن قال به ضرر من الخمس، وعدة الجمهور أنه واجب مالا له بعد موته، فلم يجز إلا في الثلث، وعدة الفرقة الثانية أنه إذا كان له أن يذبح عن الذبقة فهو أخرى أن يذبح عن المال.

وأما المسألة الثانية، وهي مسألة التعليل، فقد قال المؤلف<sup>(٢)</sup>: ذكر أصحابنا أن الذبقة تحفظ ثلاثة أشياء: إذا قتل في الحرم، والشهور الحرم، وإذا قتل محرماً، وقد بين أحمد على التعليل على من قتل محرماً في الحرم، وفي المنهر الحرم، وأما إن قتل ذا رحم محرماً، فقال أبو بكر: تحفظ دينه، وقال القاضي: ظاهر كلام أحمد أنها لا تحفظ، وقال الشافعي: تحفظ بالحرم، والأشهر الحرم وذو الرحم المحرم، وفي النواظر، الإحرام وجهان، ومن يذبح عنه التعليل عثمان وأبو عيسى والمعدان<sup>(٣)</sup> والأوراعي ومالك والشافعي وإسحاق.

وإختلف الفاضلون بالتعليل في صفته، فقال أصحابنا: تحفظ لكل واحد من الحرمات ثلث الذبقة، فإذا اجتمعت الحرمات لثلاث وجبت ذبقتان، قال أحمد: فمن قتل محرماً في الحرم، والتهر الحرم، عليه أربعة وعشرون ألفاً، وهذا قول التابعين الفاضل بالتعليل، وقال أصحاب الشافعي: سعة التعليل بإحاطة ذبقة أحمد في الحطأ لا غير، ولا يصح التعليل في غير الحطأ، ولا يجمع بين الذبقتين، وهذا قول مالك - رضي الله عنه - إلا أنه يغلظ في المعد، فإذا

(١) «مدونة المجتهد» (١/٤٠٣).

(٢) «المفتي» (١٧١/٧٣).

(٣) «المجتهدين»: محمد بن حماد، وسعد بن عمرو.

قتل ما رماه محرم عندنا، فعليه ثلاثون حقة، وثلاثون حدة، وأربعون خدعة،  
وتعاطلها من الذهب ونودق، ينظر أسنان الإبل غير المغلظة وقبنها مغلظة، ثم  
يحكم بزيادة ما بينهما، وعند مالك، معلق على الأرب والأم والسجد دون غيرها.

وأخرج علي بن صلف المغنيط بما روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه أخذ  
من فائدة<sup>(١)</sup>، يعني دية ابنه حين حده بالسيف ثلاثين حقة وثلاثين حدة،  
وأربعين خدعة، ولم يزد عليه في العدد شيئاً، وهذه النسخة قد اشتهرت ولم  
تتكم. ذكرت إجماعاً، وأصح على أنه لا يعلق بالإجماع؛ لأن الشريعة لم ترد  
بمغنيته، وأصح أصحنا بما روي أن أبي نعيم أن امرأة دطنت<sup>(٢)</sup> في  
الطواف، فذكرني عثمان - رضي الله عنه - فيها بسة آلاف، وأتعبت تمليناً  
للمحرم<sup>(٣)</sup>، وعن ابن عمر أنه قال: من قس في الحرم، أو دارجه، أو في  
الشهر الحرم، فعليه دية وثلاث.

وعن ابن عباس أن رجلاً قتل رجلاً في الشهر الحرم، وفي البلد الحرم  
فقال: دية اثني عشر ألفاً، ولشهر الحرم أربعة آلاف، وللبلد الحرم أربعة  
الآف، هذا ما يظن، ويظهر ومن يكره فثبت إجماعاً، وقاهر بالإجماع  
أن الدية لا يعلق بشيء من ذلك، وهو قول الحسرة والشافعي، والظاهر،  
وأبي حنيفة، والجمهور حاشي، وإن اختلف، وروي ذلك عن أبيه، فسبح  
وعمر بن عبد العزيز: لأد النبي ﷺ قال: «في الحرم الميمنة حاة من الإبل»  
ثم يرد على ذلك، وفي حديث أبي سعيد أن النبي ﷺ قال: «وأنتم» خراج  
قد قلتم هذا القرن من حليل، وأنا والله عاقلة» الحديث.

(١) - يعني في «الموساة» قرناً

(٢) - أي: دطنت بالأقدام دانت.

(٣) - أخرجه الشافعي في «السنن الكبرى» (١/٤٧١).

١٥١٣/٩ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ نَاسِ بْنِ عَمْرِو بْنِ شِهَابٍ أَنَّ

عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ .....

رَهِلَ الْقَتْلَ كَانَ يَحْكُمُ فِي حَرَمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لَمْ يَرِدْهُ الشَّيْءُ يَحْكُمُ عَلَى الدِّبَةِ،  
وَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ الْحَرَمِ وَغَيْرِهِ، وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَرَوَّيْتُمْ مَسْكَتُ إِلَهُ الْغُلَامِ»<sup>(١)</sup>  
يَقْتَضِي أَنَّ الدِّبَةَ وَاحِدَةٌ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَفِي كُلِّ حَالٍ، لِأَنَّ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُ - أَخَذَ مِنْ قَدَاةِ السَّجَاجِ دَبَّةً أَسَدًا، وَأَمَّ يَزِيدَ عَلَى دَبَّةٍ

وَرَوَى الْجُبَيْرِيُّ حَاتِي بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي الرِّبَادِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَانَ يَجْمَعُ  
الْقَتْلَ، فَكَانَ سَمًا أَحْسَى مِنْ تِلْكَ نَسِيٍّ يَقُولُ لِنَهَاءِ الْعِدَّةِ الْمُسَمَّةِ وَطَرَاتِهِمْ أَنَّ  
نَاسًا كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّ الدِّبَةَ تُغْلَطُ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ أَرْبَعَةَ أَلْفٍ، فَتَكُونُ مِثْلَ  
عَشْرِ أَلْفٍ دَرَاهِمٍ، فَأَتَى عُمَرَ ذَلِكَ يَقُولُ الْقَتْلَ، وَانْتَبَهَا اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دَرَاهِمٍ  
فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، وَفِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَغَيْرِهِ، وَقَالَ نَسِيٍّ الْمَدِينَةِ: «لَيْسَ بِمِثْلِ مَا  
رَوَى عَنْ أَصْحَابِهِ فِي هَذَا، وَلَوْ صَحَّ فَتَكُونُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَبَحَفَهُ»،  
وَقَوَاهُ أَوَّلًا مِنْ قَوْلِ مَنْ سَأَلَهُ. وَهُوَ أَصَحُّ فِي التَّرْوِاجَةِ مَعَ مُوَافَقَتِهِ لِلْكِتَابِ  
وَالنَّسَبِ وَالْقِيَمَةِ، وَإِنْ تَغْلَطُ الدِّبَةُ بِمَوْجِعِ غَيْرِ الْحَرَمِ، فَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ:  
تَغْلَطُ بِالْقَتْلِ بِالْمَدِينَةِ فِي دَبَّةِ الْقَدِيمِ، لِأَنَّهَا سَكَانُ حَرَمِ مَدِينَةٍ، فَأَنْشَأَتْ الْحَرَمَ،  
وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَحَلًّا لِلْمَدِينَةِ، فَأَنْشَأَتْ سَائِرَ الْمَدِينَةِ، أَمَّا

١٥١٣/٩ - (مَالِكُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزَّهْرِيُّ (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ) قَالَ ابْنُ

عَبْدِ الْبَرِّ: هَكَذَا رَوَى أَصْحَابُ مِثْلِهِ عَنْهُ، وَرَوَاهُ أَصْحَابُ ابْنِ شِهَابٍ،  
سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدَةَ وَعُمَيْرُ بْنُ جَرِيحٍ وَهَشِيمُ بْنُ أَبِي شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ  
تَمِيمٍ، وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - نَحْوِيٍّ مَحْرِيٍّ  
تَمَصَّلَ - لِأَنَّهُ كَذَّابٌ، وَفَدَّ صَحَّحَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِمَدِينَةٍ عَنْهُ، وَوَلَدَ سَعِيدُ لِسَعِيدٍ  
مِنْ خِلَافِهِ، وَفِي طَرِيقِهِ هَشِيمُ بْنُ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ خَالٍ - حَامِلَةِ امْرَأَةٍ إِلَى

(١) سورة الفصاح: الآية ٩٢.

سُئِلَ ثَمَّاسُ بَعْثِي، مَنْ كَانَ عَنْهُ عِلْمٌ مِنْ أَنْبِيَاءِ أَنْ يُخْبِرَنِي؟ فَقَامَ  
الضُّحَّاكُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْكَلَابِيِّ فَقَالَ: كُنْتُ إِلَيْ زَمْلُولٍ الْهَمْدِيِّ.....

عمر - رضي الله عنه - سأله أن يرويه، فقال: ما أعلم لك شيئاً، فنشد  
الناس، الحديث - وهي رواية معمر عن الزهري عن ابن المسيب أن عمر  
- رضي الله عنه - قال: ما أرى النبوة إلا للعصاة، لأهلها يعذبون، فمن سمع  
مكم أحد من رسول الله ﷺ في ذلك شيئاً؟ فقال الضحَّاك: انصديت، فدا في  
«الزرقاني»<sup>(١)</sup> و«النوير».

(نشد) أي طلب وناوى (الناس) أي سأهم، هكذا الباقى في النسخ  
المصرية، وعبء بن صاحب «المحلى» شرحه، وفي النسخ الهندية: أنشد الله  
الناس، وفي «المجمع» - الش - رفع الصوت، وهو من باب نصر - ونشدك الله  
وأشدك الله، وبالله، أي سألتك وأقسمت عليك، قد حين كان (عمر) في  
حنقه، جواب قوله (من كان عنده علم من) ميراث (النبوة) فلا بد له (أن  
يخبرني)، ولفظ معمر تضمير فربما ما أرى النبوة إلا للعصاة

(فقام الضحَّاك) معروفاً في النسخ المصرية، ومنكرأ في الهادي، (ابن  
سليمان) بن عوف بن ثعلب (الكلابي) العاصري الصامي بكسر الصاد المعجمة  
وفتح الواو الموحدة المنخفضة، عذوه في أهل المدينة، وكان يترنن مجيد، ولأه  
النبي ﷺ على من أسلم من قومه، وكان من شجعان الصحابة بعد بقاء فارس،  
بعثه النبي ﷺ على سرية بعددائه نواء، كما في «الزرقاني»<sup>(٢)</sup> و«النعيمت  
المعجم»<sup>(٣)</sup>.

(فقال - كتب إلي) بتشديد الباء (رسول الله ﷺ) زاد معمر، وكان ﷺ

(١) شرح الزرقاني، (١/١٩٦).

(٢) معجم الزرقاني، (٢/١٩٤).

(٣) (٢/٢٠٣).



أَنْ أُوْرِثَ إِسْرَافُ أَشِيمِ الضَّبَابِي. عَنْ دِيَةِ زَوْجِهَا. فَقَالَ لهُ عُمَرُ بْنُ  
الْخَطَّابِ: ادْخُلِ الْجَبَا، خَشَى آتِيكَ، فَلَمَّا نَزَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ،  
أَخْبَرَهُ الضَّحَّاكُ.....

استعمله على الأعراب، وقال ابن سعد: كان يترن نحداء، وكان والياً على من  
أسمع هذا، وكان نواقي كذا على صدقات ثومه (أَنْ أُوْرِثَ) صيغة التثنية  
من التورث، ونقظ أن يفتح الهجزة وسكون النون بياناً لمكتوب، ونقظ سحس  
في قوله: أَنْ أُوْرِثَ صيغة الأمر من التورث، وذكره صاحب المحلى: سحس  
(مرأة أشيم) يفتح الألف وسكون النون للمعجمة وفتح لثمنة التحتية، كما  
خطه ابن الأنسر، قُتِلَ في عهد النبي ﷺ (الضبابي) بكسر الصاد المعجمة  
والموحدة من المخطئين بينهما ألف.

قال صاحب المحلى: نسبة إلى صباب بن كلاب، وقيل فُلعة  
بالكوفة، وهو صحابي ذكره ابن عبد البر، وفي «التعني المصحح»: ذكر  
السيرطي والسمعي أن الضبابي بالكسر نسبة إلى صباب بن عامر بن  
صعصعة، وإلى محله بالكوفة، وبالفتح نسبة إلى صباب بطن من بني  
العزارت ومن قريش. وفي مقايير الرجال: الضبابي بكسر سحس المعجمة وحجة  
مرحاة، وفي نسبة إلى ضباب (من دية زوجها) وكان قد قُتِلَ خطأ، كما  
بيان في آخر الحديث.

(فقال له) أي للضحك (صبر من الخطاب) رضي الله عنه: (ادخل) صيغة  
الأمر من الدخول (الخباء) بكسر الخاء المعجمة وموحدة مخممة ومد: الخيفة.  
كما هي السح الهجزة بفتح الجناة بالحيم والنوز، الظاهر أنه تعريب (حتى  
آتيك) كما في النسخ المعروفة، وفي النسخ المهدية: حتى آتيك مود الثقيلة،  
ويعني أَنْ أَسْمَعَ مِنْكَ أَوْه أخرى بالتحقيق للثبوت.

(فلما نزل عمر بن الخطاب) في الحديث (أخبره الضحَّاك) ضمير مرة  
أخرى، وررر ابن شاذان عن المغيرة بن شعبة قال: حدثت عمر بن الخطاب

فقضى بذبح عمر بن الخطاب.

قال ابن شهاب: وكان قتل أشيم خطأ.

بنصه أشيم. فقال إني علي هذا بعد أربعين شهرا، الناس في الموسم، فأقبل رجل فقال له: رواية من جري، فحدث عن أبي بن كعب بذلك، وأخرج أبو يعلى بإسناده حسن عن أنس بن مالك عن شعبة عن زرارة بن عبيد عن عمر بن الخطاب: إن أبي كتب إلي الصحاح، الحديث.

(فقضى بذلك) الحكم (عمر بن الخطاب) بعد أن أخره الضحك وزيارة والده فبرأ، وذلك غيبة احتياطه في الصحاح، قال ابن عبد البر: وكذا في حديث ابن شهاب عند مالك وعبد الله بن الصبح أن عمر رضي الله عنه - وفول ابن عتبة: إن الصحاح كتب إليه التثنية <sup>(١)</sup>، وكان التثنية في الصحاح <sup>(٢)</sup>، حديث الصحاح من سفيان أخرجه صاحب الثماني الأربعة عن الزهري عن ابن المسيب عن عمر أنه كان يقول: الغيبة للعاقة لا توث المرأة من دية زوجها شيئا، حتى قال الصحاح بن سفيان: كتب إلي رسول الله ﷺ أن أوثقت امرأة أشيم النضائي من دية زوجها، فخرج عمر رضي الله عنه - قال الترمذي <sup>(٣)</sup>، حديث حسن صحيح.

(قال ابن شهاب) أنه عوي لو كان قتل أشيم بإضافة المبردين إلى ماله (خطأ) قال الترمذي. هكذا في الموطأ ورواه أبو يعلى وغيره من طريق ابن السبارك عن مالك عن الزهري عن أنس قال: كان قتل أشيم خطأ، قال: فلما قضى، استعطف ما في موطأ أنه قول ابن شهاب، وقال ابن عبد البر: هو قريب جداً، والمعروف أنه من قول ابن شهاب، فإنه كان يدخل كلامه في الأحاديث كثيراً، اهـ.

(١) الخط: (١٥١٤/٢٥١) (١٩٤)

(٢) (١٥١٤/٢٥١)

(٣) مسند الترمذي (١٥١٤/٢٥١)

١٥١٤/١٠ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ  
عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي مُدَلِّجٍ يُقَالُ لَهُ قَتَادَةُ. خَلَّفَ ابْنُهُ  
بِالسَّيْفِ.

قال الثَّعَالِبِيُّ<sup>(١)</sup>: قول ابن شهاب يقتضي تعلق هذا الحكم بمثل الخطأ،  
إلا أن دية العمد محمولة عند جميع فقهاء الأمصار على ذلك، ولم يفرق أحد  
منهم، صحتاه في ذلك بين دية العمد والخطأ أنها كسائر مال الميت، يرث منها  
الزوج والزوجة والإخوة للأُم وغيرهم، وهذا المروي عن عمر وعلي - رضي الله  
عنهما - وشريح والزهري، وإنه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي، وروي عن  
علي أنه قال: لا يرث الزوج والزوجة والإخوة للأُم من الدية شيئاً، وروي عن  
النسبي<sup>(٢)</sup>، قال أبو الحسن بن النان: يشبه أن يكون هذا قولاً كان يقوله،  
فربما رجع عنه، اهـ.

١٥١٤/١٠ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن عمرو بن شعيب)  
بن محمد بن عبد الله من عمرو بن العاص (أن رجلاً من بني مدلاج) بضم الميم  
وسكون الهمزة وكسر اللام بطن من كاتبة (يقال له: قتادة) السدوسي، قال  
الزرقاني: أدرك النسبي<sup>(٣)</sup> ولم يره، وذكره الحافظ في القسم الثالث من  
الإصابة<sup>(٤)</sup> وقال: قد إدرك، وذكر حديث الموطأ هذا ولم يذكر حاله،  
والوارد في جميع الروايات الواردة في هذه القصة من كتب وأسماء الرجال باللفظ  
قتادة بدون حرف التنكير، وذكره ابن ماجه بنقطة أبا قتادة رجل من بني مدلاج،  
وتعلل تحريف من الناسج (خلف) بحاء مهملة أي رمى، قال ابن عبد البر<sup>(٥)</sup>:  
وصحف من دواء بالحاء المعجمة؛ لأن الخذف بالحاء إما هو الرمي بالخصي  
أو الثوي، وهو رمي بالسيف (إنه) لم يسم (بالسيف) وفي الهندية بسيف.

(١) المعنى (١٠٤/٧).

(٢) (٢٧١/٤/٣).

(٣) انظر: شرح الزرقاني (١٩٥/١).

ولفظ البيهقي<sup>(١)</sup> برواية هشيم عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رجلاً من كنانة يقال له: فتادة أمر ابناً له ببعض الأمر، فأبعأ عليه، فحذفه بالسيف، فقطع رجليه فمات، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه - فقال: لأقتلن فتادة فتادة سرافة من مالك، فقال: يا أمير المؤمنين إنه ثم يرد قتله، وإنما كانت بادرة منه في غضب فلم يزل به حتى ذهب ما كان في نفسه عليه، ثم قال: مره فليلقني بمئيد بعشرين ومائة من الإبل، ففعل، فأخذ عمر - رضي الله عنه - منها ثلاثين حقة، وثلاثين جذعة، وأربعين شبة خضه إلى بازل عامها، ثم قال لفتادة: لوأني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ليس لقاتل شيء - لوؤتكت منه، ثم دعا أخوا المقتول فأعطاه إياها، ثم قال البيهقي: وهذه مراسيل يؤكد بعضها بعضاً، وقد روينا من أوجه موصولة ومرسلة في كتاب الفرائض، اهـ.

وأخرج في الفرائض<sup>(٢)</sup> برواية يزيد بن هرون عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب: أن رجلاً من بني مدلج يدعى فتادة، كانت له أم ولد، وكان له منها ابناؤه، فتزوج عليها امرأة من العرب، فقالت: لا أرضى عنك، حتى ترعى عني أم وللك، فأمرها أن ترعى عليها، فأبى ابنها ذلك فشاول فتادة إحدى إبنيه بالسيف، فمات، فقدم سرفة بن مالك بن جعشم على عمر - رضي الله عنه - فذكر ذلك له، فقال له: اهدد لي يديك، وهي أرض بني مدلج عشرين ومائة من الإبل، فلما قدم عمر - رضي الله عنه - أخذ ثلاثين جذعة، وثلاثين حقة، وأربعين خلفة، ثم قال: أبين أخوا المقتول سمعت رسول الله ﷺ يقول: ليس للقاتل شيء، ثم أخرج بطرق عديدة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قوله ﷺ: ليس للقاتل شيء.

(١) انظر: السنن الكبرى (٣٨/٨)، والنهي (٤٣٦/٢٣) وما بعدها.

(٢) السنن الكبرى (٢١٩/١).

فَأَصَابَتْ سَرَّاقَةً، فَنَزَّيَ فِي جُزْجِهِ عَمَاتٍ قَدِيمٍ سَرَّاقَةً بَرًّا خَفِئَتْ عَنْهُ  
عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ. فَقَالَ لَهُ عُذْرٌ: اْعُدُّ، عَلَيَّ فَأَيُّ  
قُدَيْدٍ.....

---

(فَأَصَابَ) نَسِيفَ (سَرَّاقَةً) أَي سَاقِ الْوَلَدِ. (قَتَزِي) بِضَمِّ الْبُرِّ وَكَسْرِ الزَّايِ  
(جِرْجِه) وَفِي السَّيْحِ الْمَصْرِيَّةِ الَّتِي حَرَجَهُ يَقَالُ: أَصَابَهُ قَتَزِي مَهْ فَعَدَتْ، إِذَا  
أَصَابَتْ حَرَاةً. فَسَالَ مِنْهُ دَمُهُ وَلَمْ يَنْقَطِعْ وَلَمْ يَسْكُنْ (عَمَاتٍ) الْوَلَدُ الْمَذْكُورُ  
(قَدِيمٍ سَرَّاقَةً) بِضَمِّ النَّسَبِ الْمَهْلِكَةِ ابْنُ مَالِكٍ (بَنِ حَمِشٍ) بِضَمِّ الْحِيمِ وَالنَّسَبِ  
الْمَجْمُوعِ بَيْنَهُمَا عَمْرٌ مِهْمَةٌ سَاكِنَةٌ نَسَبٌ إِلَى جَدِّهِ: أَبُو سَمِيَانَ الْكِنَانِيُّ الْمَدَلَحِيُّ،  
صَحَابِيٌّ شَهِيرٌ مِنْ مَسَلَمَةِ الْفَتْحِ، تُوُفِيَ سَنَةَ ٢٤هـ، وَفِيلَ: بِمَدِّهَا، وَهُوَ الَّذِي  
لَتِيَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حِينَ حَرَجَا مِهَاجِرِينَ إِلَى الْمَدِينَةِ  
وَقِصَّتْ مَشْهُورَةٌ (عَلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ) وَتَقَدَّمَ فِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ  
أَنْ عَمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَرَادَ قَتْلَهُ فَأَنَّهُ سَرَّاقَةً، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّهُ  
لَمْ يَرِدْ قَتْلَهُ.

(فَقَالَ لَهُ عَمْرٌ: اْعُدُّ) بِضَمِّ الدَّالِ الْأَوَّلِيِّ، قَالَ الْبَاجِي: مُحْتَمَلٌ أَنَّهُ خَصَّ  
سَرَّاقَةً بِذَلِكَ، رَلَيْسَ هُوَ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا هُوَ سَيِّدُ الْقَوْمِ؛ لِأَنَّهُ أَوْحَبُ النَّدِيَّةِ عَلَى  
الْمَعَالِفَةِ، وَمُحْتَمَلٌ أَنَّهُ خَاطَبَهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي سَأَلَهُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ، وَاقْتَضَى  
سَوَابَهُ فِيهَا، فَلَمَّا خَاطَبَهُ بِذَلِكَ؛ لِيَكُونُ هُوَ الَّذِي يَأْتِدُ الْأَبَ بِإِحْضَانِهَا، أَمَّا  
فَلَمَّا: وَتَقَدَّمَ فِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ بِعَنْطٍ: فَعَمَرَ فَبَلَّغْتَنِي، الْحَدِيثَ (عَلَى مَا فِيهِ) قَدِيمٌ  
بِضَمِّ الشَّافِ وَلِذَلِكَ الْكَمِثَيْنِ مَصْفُورٌ، مَوْضِعٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، وَتَقَدَّمَ فِي  
رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ أَنَّهَا أَرْضُ بَنِي مَدَلَحٍ.

قَالَ الْبَاجِي<sup>(١)</sup>: مُحْتَمَلٌ أَنْ يَكُونَ خَصَّ قَدِيمًا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَمَلٌ بَقَاءُ  
الْإِبِلِ مَعَ كَوْنِهِ أَقْرَبَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي هِيَ فِي طَرَفِ عَمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مِنْ

(١) (الابتني) (١٠٦/٧).

بِحُثْرَيْنِ وَهَامَّةٍ بَعِيرٍ .

المدينة إلى مكة إلى موضع مني المذبح لأن إيواء الإبل المحاصر يشق لقلة مساحاتها، وتؤدي أهلها بيعها الإبل عندهم، وإنما مواضع الإبل النائمة المسارح والضيافي، هـ.

(عشرين ومائة بعير) أعلمه أمر بالعشرين المائة أي سهل التبديل إن أراد تبديل واحدة من المائة، وقال الباجي: يحتمل أن يختار منها المائة التي هي الدية، ويحتمل أنه أراد أن يعلقها بالمعدن، ثم ظهر له أن التعليل بالمعدن في الإبل أو الخنازير غير مأنع فأخذ المائة وترك الباقى، هـ. ورصى عمر - رضي الله عنه - بأخذ الدية.

قال الباجي<sup>(١)</sup> فتم ير على الأب الفصاح، وذلك لأن قتل الأب به يكون على ضربين: أحدهما: أن يفعل به فعلاً يبين أنه قصد إلى قتله، مثل أن يضجعه، فيذبحه، أو يشق بطنه، وهو الذي يسميه الفقهاء قتل عملاً، والثاني: أن يرميه بحجر أو سيف أو رمح مما يحتمل أن يرد به غير الفل من العالعة في الأدب والتهريب، فأما قتل الغيلة فذهب مالك إلى أنه يقتل به، وقال أشهب: لا يقتل به، وبه قال أبو حنيفة والشافعي.

وجه القول الأول قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَتْلُ لَأَبٍ، وَهَذَا عام فيحمل على عمومه إلا ما خصه الدليل؛ وجه الثاني أنه شخص لو قتله حلقاً بالسيف لم يقتل به، فإذا ذبحه لم يقتل به كالسب يقتل عنه، هـ.

وقال النووي<sup>(٢)</sup>: إن الأب لا يقتل بولده، والحد لا يقتل بولد ولده، وإن نزلت درجة، وسواء هي ذلك ولد البنت وولد البنت، ومعنى نقل عنه أن الولد لا يقتل بولده، عمر بن الخطاب، وبه قال الثوري والأوزاعي والشافعي

(١) المبتدأ، (١/٤٠٥).

(٢) المجموع، (١١/٤٥٣).

حَتَّى أَقْدَمَ غَيْثٌ. فَلَمَّا قُبِعَ إِلَيْهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، أَخَذَ مِنْ تِلْكَ الْأَبْرِ ثَلَاثِينَ جَفَّةً، وَثَلَاثِينَ جَذْعَةً، وَأَرْبَعِينَ خَلْفَةً. ....

وإسحاق وأصحاب الرأي، وقال ابن رافع وابن المنذر: يقتل به لظاهر أي الكتاب والأخبار المروجة للخصام، وقال ابن المنذر: قد روي في هذا أحباراً، وكان مالك: إن قتله حذفاً بالسيف ونحوه لم يقتل به، وإن ضربه أو قتله فلا لا يشك في أنه عمد إلى قتله دون تأديبه أيقظه به.

ولنا ما روى عمر بن الخطاب وابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «لا يقتل وأئد بولده»، أخرجه النسائي حديث عمر، ورواهما ابن ماجه وذكرهما ابن عبد البر، وقال: هو حديث مشهور عند أهل النعم بالحجاز والعراق، مستفيض عندهم يستغنى شهرته وقوله وانعمل به عن الإسناد فيه اهـ.

ويشكل عليه أن عمر - رضي الله عنه - لما كان عنده هذا الحديث، فكيف أراد قتل قتادة هذا؟ ويمكن أن بحباب بأنه - رضي الله عنه - ثم يرد قتله، بل قال: لأقنته تهديداً وتشديداً في ذلك مع أن أكثر الروايات في هذه القصة حالة من هذا اللفظ، وسواء ما في رواية موصولة للبيهقي<sup>(١)</sup> في هذه القصة: لمزف للبلاد فمات، فانطلق في رعد من قومه إلى عمر - رضي الله عنه - فقال: يا عدو نفسه أنت الذي قتلت ابنك، لولا أبي سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يئاد الأب من ابنه لقمتك حلم دمه، قال: فأتاه بعشرين أو ثلاثين ومائة بعير، فخير منها مائة، الحديث (حتى أقدم عليك) في قتيد

(فلما قدم عليه عمر بن الخطاب أخذ من تلك الإبل) أي من مائة وعشرين (ثلاثين جفة) بكر الحاء (وثلاثين جذعة) فتحتين تقدم بيانها في كتاب الزكاة (وأربعين خلفاً) بفتح الحاء المعجمة وكسر اللام وفاء مفتوحة، الحوامل من الإبل، وأخذ من هذه الأنواع الثلاثة علم، سبل تغليظ الدية، كما تقدم قريباً في

(١) والسنن الكبرى (٣٨/٨١).

أوز الأب، وتقدم هناك أن هذا الحديث مما استدل به من ذهب إلى التعليل،  
رضاهم بهذه النسخة أن عمر - رضي الله عنه - أخذ الدية من مال الأب، وهو  
مدبب الجمهور.

قال المناججي<sup>(١١)</sup>: واختلف قول مالك وأصحابه في ذلك، فقال أشهب  
 وابن عبد الحكم: هي على العاقلة، وابن القاسم رآها على الأب، قاله ابن  
المواز، وروى ابن حبيب عن مطرف هي على الأب إلا أن لا يكون له مال،  
يكون على العاقلة؛ لئلا ينظر الدية، فإذا قلنا: إن الدية السقطة في قتل الأب  
فإن على الأب في مال، فقال ابن حبيب عن مطرف: هي نفيه حائفة، وأمر  
قول ابن القاسم: إنها في مال الأب حائفة، وكان يقول: هي على إنعاقلة  
صحة، وذهب مالك أصح، وقال محنون في كتاب ابنه: أجمع أصحابنا أنها  
حائفة.

واحتلصوا في أخذها من العاقلة أو الأب، وخذ الأول ما أحجج به  
عبد الملك من أن عمر قال لمرافقه: اعمد لي وليس بالأب القاتل، وإنما هو  
سند تقوم. فتأول ذلك على أنه سيد للعاقلة، اهـ.

وقال المود<sup>(١٢)</sup>: إن العاقلة لا تحمل العمد سواء كان مما يجب به  
النصاص أو لا سحب ولا خلاص في أنها لا تحمل دية ما يجب فيه  
النصاص، وأكثر أهل العلم على أنها لا تحمل العمد بكل حال، وحكي عن  
مالك أنها تحمل الجنابات التي لا نصاص فيها كالأموارة والحائفة، وهذا قول  
فخاة؛ لأنها جناية لا نصاص فيها أشبهت جناية الخطأ، ولما، حديث ابن عباس  
عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تحبس العاقلة عمداً ولا صلحاً». الحديث تقدم بيانه  
في باب ما يوجب القتل.

(١١) التلخيص (١٠٥/٧)

(١٢) التلخيص (٢٤/١١)



ثُمَّ قَالَ: أَيْنَ أَخُو الْمُشْتُولِ؟ قَالَ: هَاهُنَا. قَالَ: خَلَعَا فِرَاقَ  
رُؤُوسِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَحْنُ لِفَاتِلِ شَيْءٍ».

وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ: أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ  
يَسَارٍ سُبُلًا: اتَّغَلَّظَ الذَّبَّةُ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ؟ فَقَالَا: لَا. وَلَكِنْ يَزَادُ  
فِيهَا تِلْكَ الْحُرْمَةُ. فَقِيلَ لِسَعِيدٍ: هَلْ يَزَادُ فِي الْجِرَاحِ كَمَا يَزَادُ فِي  
النَّفْسِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ.

قَالَ مَالِكٌ: أَرَاهُمَا أَرَادَا بِثَلٍّ الَّذِي ضَمَعَ حُمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ،  
فِي عَقْلِ الْمُذْنِبِيِّ، حِينَ أَصَابَ ابْنَهُ.

(ثم قال) عمر - رضي الله عنه - (أين أخو المشتول؟ قال) أعوه: (ها أنا  
فا قال عمر: خذها) أي الذببة كلها. ولم يعط أمه شيئاً، وقال: (فإن  
رسول الله ﷺ قال: ليس تقتل) كذا في النسخ المصرية، وفي الهندية «تقتل»  
(ثم) (أي) رأوه كان قتلاً، قال لبا جي: يريد أنه سَلَّمَ جميع الذببة إلى أخي  
المشتول، وأنه كان المحيط بغيره دون أبيه لتكون أبيه داتلاً للمودث. أمه.  
قلت: ولم يعط أمه شيئاً؛ لأنها كانت أمه، والمملوك لا يرث ولا يورث.

(مالك: أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار) كلاهما من  
الغشاة السعة المدينة المنورة (مثلاً) بيناء المجهول (اتَّغَلَّظَ) بيناء المجهول من  
التَّغْلِيظِ (الذَّبَّةُ) أي ذب الذي قتل (في الشهر الحرام؟) أراد الجنس، والمراد  
الأسهر الأربعة (فقالا) أي كلاهما (لا) تغلظ باعتبار تعدد (ولكن يزداد فيها) أي  
في أسنانها (للحرمة) أي حرمة الأسهر الحرم (ف قيل لسعيد بن المسيب: هل  
يزداد) بيناء المجهول أي في أسنانها (في الجراح) في الأسهر الحرم (كما يزداد  
في النفس؟) أي نفي القتل (فقال: نعم) يزداد في الجراح أيضاً.

(قال مالك: أراهما) أي أظن سعيداً وسليمان (أرادا) بقولهما: يزداد (مثل  
الذي صنع) أي فعل (عمر بن الخطاب في عقل الملجج) المذكور قريباً (حين  
أصاب ابنه) ثلث عمر - رضي الله عنه - عليه الذببة، وأخذ الأربعين غنقه، ولم

١٥١٥/١١ - **وحدثني فائزك عن يحيى بن سعيد، عن عروة بن الربير**  
**الربيعي، أن رجلاً من الأنصار يقال له: أحبذك من الأحلاج.....**

يزه في العند، وأخرج البيهقي<sup>(١)</sup> عن سعيد بن المسيب في الذي سئل في  
 الحرام، قال: ذبة رندة، وأخرج عبد الرزاق عن أبي المسيب وسليمان بن  
 يسار وعطاء بن أبي رباح قال: من قال في أشهر الحرام فدية وثلاث الفدية، فإن  
 قتلهما بالحرية، قال الحسن: فقلنا ما عرفنا هذا.

والظاهر أن هذا من باب أحجالات الرواة، فإن العرف كان أولاً<sup>(٢)</sup>  
 وبين روى عنه الثعلبي<sup>(٣)</sup> عثمان بن عيسى وسليمان بن يسار وغيرهم، ثم قال:  
 وظاهر كلام الحارثي أن فدية لا تحلط شيء من ذلك، وفي قول الحرزمي  
 والسجستاني وأبي سعيد، يروى ذلك عن أنس بن مالك، ثم قال: وروى  
 الحارثي جاني بنسبته عن أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز قال: يجمع الفقهاء  
 لكراهة هذا الحديث من حيث أن الناس يقولون فدية، ففدية السبعة ونظراتهم أن  
 كانوا قد كانوا إن فدية تعلط في أشهر الحرام أو مائة آلاف درهم، فتكون مائة  
 عشر ألف درهم، فأعني عمر بن الخطاب أنه قال: فدية السبعة، وأسموا التي  
 عشر ألف درهم في أشهر الحرام، ولقد أخرج عمر هذا.

١٥١٥/١١ - **(فائزك عن يحيى بن سعيد، الأحمري (عن عروة بن الربير)**  
**الربيعي، أن رجلاً من الأنصار يقال له: أحبذك من الأحلاج) كالحاء المهملة، وصغرا**  
**(أبي الجلاح) باسم الحميم وتحميف اللام آخره حاء مهملة، فإن ما حسب**  
**المتحلى: هو رجل حملي فديهم ثم يترك الذي يتلوه ولا يقره، وإذا كان أحب**  
**عبد الفضل، لأنه.**

وسلط الحافظ في ترجمته في القسم الأول من الإيضاح وذكر رواية

(١) «الشيخ الكبير» (٧١٨)

(٢) «الشيخ» (١٢٢)

«الموطأ» هذه، ثم قال: لم أقف على سب أسيرة هذا في أنساب الأنصار، وقد ذكر بعض من ألق في الصحابة، وزعم أنه أحبة بن الجلاح بن حريش، وزعم أن عمرو بن أحبة الذي روى عن خزيمة بن ثابت في النبي عن أنس النساء في الخبر هو هذا، وقضيته أن يكون لأبيه أحبة صحبة، وأنكر ابن عبد البر هذا إنكاراً شديداً.

وقال في «الاستيعاب»: ذكره ابن أبي حاتم فهو من روى عن النبي ﷺ، قال ابن عبد البر: هذا لا أدري ما هو، لأن أحبة قديم، وهو أخو عبد المطلب لأمه، فمن السجال أن يروي عن خزيمة من كان بهذا المقام، وقد فكر المرزباني عمرو بن أحبة في «معجم الشعراء»، وقال: إنه مختصر<sup>(١)</sup> يعني أدرك الجاهلية والإسلام، وأحبة بن الجلاح المشهور كان جاهلياً شريفاً في قومه، مات قبل أن يولد النبي ﷺ بدهر.

وقال عياشي في «المشارك»: وفيهم بعضهم ما وقع في «الموطأ» فقال: أحبة جاهلي لم يدرك الإسلام، والأنصار اسم إسلامي للأوس والخزرج، فكيف يقال من الأنصار، قال عياشي: هو مخرج على أن في أسفل نساءها نما كان من أقبيل المذكور، وصار لهم هذا الاسم بالنسب، فذكر في حديثهم: لأنه من إخوانهم، وأغرب من الحديث في رجال النوصاء، وزعم أن أحبة قديم الوفاة، وزعم في ترجمته أنه غمز حتى أدركه الإسلام، وأنه الذي ذكر عنه مالك ما ذكر، وأنه عروة لم يدركه، وإنما وقع له الذي وقع في الجاهلية، والخبر المذكور إنما هو قصته، فضي بها في الجاهلية، فأقرها الإسلام، فجعله نورة أدرك الإسلام، ونارة لم يدركه، والحق أنه مات قديماً، انتهى ما في «الإصابة»<sup>(٢)</sup> مختصراً.

(١) انظر: «الاستيعاب» (٢/٢٥٠).

(٢) (٢/١٠١).

كَانَ لَهُ عَمٌّ صَغِيرٌ هُوَ أَصْغَرُ مِنْ أَخِيحَةٍ. وَكَانَ غَدًا أَخُوَالِهِ. فَأَخَذَهُ  
أَخِيحَةُ فَقَتَلَتْهُ. فَقَالَ أَخُوَالُهُ: كُنَّا أَهْلُ نُسْهِ وَرُؤْمٍ. ....

(كان له) أي لأخيرة (عم صغير) لم يسم (هو) العم المذكور كان (أصغر  
من أخيرة) وكان (العم) عند أخواله، فأخذه أخيرة) على معنى انحصارة، لأنه  
أحق بذلك، لأنه من نصيبته، كذا قاله الباقون<sup>(١)</sup> (فقتله) يعني جرى منه في  
مقامه حننه شيء فقتله بسببه أخيرة) فقال أخواله: كنا أهل نُسْهِ (بالثاء  
المثلثة) والراء المهملة، وناضمين إلى جرورين أي أخيريهما، فما هي النسخ  
الهادية بالثاء لفوقية تحريف من النسخ، قال صاحب المعجم: كذا رواه  
بحسب نضم الثاء والراء، والصواب فيهما الفتح، وأنتم والرؤم تشديدهما لإحكام  
الشيء، يعني كنه أهل تربيتهم والمثولين لإصلاح شأنه. اهـ.

وقال الباقون: يريد أهل خيره وشروءه لأن النُسْهُ هو الخير، والرؤم هو  
الشرا، اهـ.

وقال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: ثم ضم المثلثة وكسر الميم وبهذه الضمير، قال أبو  
عبيد: المحذون يروونه باسم، والوجه عشري بالفتح، والثاء إصلاح الشيء  
وإحكامه، وقال أبو عمر: والثاء الهم، ثم قال الزرقاني: ورؤم بضم الراء وكسر  
الميم شديدة، قال الأزهري: هكذا يروونه الرواة وهو الصحيح. وإن أركوه  
بضمهم، وقال ابن السكيت: يقال: ماله ثم ولا ريم، بضمهما فالثم تعاشر البيت  
والريم مريم البيت، كأنه أريد كنه القاتلين به منذ ولد إلى أن شب وفوت، اهـ.  
وفي المجمع<sup>(٣)</sup>: كنه أهل أمه يروونه، يروى بالضم والتوجه الفتح، وهو إصلاح  
الشيء وإحكامه، وهو الريم بمعنى الإصلاح، وقيل: اليم: تعاشر البيت والريم  
مريمه. وفيه هم بالنظم مصنفه كالشكر. أو بمعنى المعمول كالتحريك، أي كما

(١) المعنى (١٦٠٤/٧)

(٢) شرح الزرقاني (١٤٦/٤١)

(٣) مجمع بحار الأنوار (٢٠٢/١١)

حَتَّى إِذَا اسْتَوَى عَلَى عُمَمِهِ . غَلَبْنَا حَقًّا امْرِئًا فِي عَمِّهِ .  
قَالَ عُرْوَةُ : فَلِلَّذَلِكَ لَا يَرِثُ قَاتِلُ مَنْ قَتَلَ .

أهل بريته والمترلين لإصلاح شأنه ، اهـ . يعني كنا أهل إصلاحه ومرتبه .

(حتى إذا استوى على عممه) هكذا في النسخ الهندية ، وأكثر لمصرية . وهو السواب ، فما في بعض النسخ المصرية يلفظ عمه تحريف ، وهو بضم العين المهملة وفتحها ، ويمين أولاهما مفتوحة ، والثانية مكسورة مخففة ، أي على طوله واعتدال شاب ، يقال للبت إذا حال . اعتم ، ورواه أبو عبيد بالتشديد أي شد العيم الثانية قال الجوهري : قد تشدد للازدواج ، وفي «المحلى» : على عمه بضمين مشدداً ومخففاً ، أي على طوله وكمال قواه ، اهـ . والعيم قسم الجسم والشباب والتمام ونحو ذلك .

(غلبنا) أي غلب علينا (حق امرئ في عمه) قال الزرقاني : فأخذ منا فهرأ علبها ، اهـ . وظاهره أن المراد بثلثة سقهم أخذهم إياه فهرأ ، وقال الباجي<sup>(١)</sup> : يريد بعوله : غلبنا عليه حتى عصيته وهم أولياء الثقات فأخذوه منا ، قال ذلك ابن مزين عن عيسى بن دينار وحكي بن يحيى عن أبي نفع ، والذي غلبهم فيه - والله أعلم - أن أولياء ابن أخيه الثقات كانوا أحق بديوة الفليل ، ولم يأخذ أخواله من ذلك شيئاً بحق الابن ، ولا أخذ القاتل من الديرة شيئاً لأنه قاتل ، وروى ابن مزين عن عيسى عن أبي القاسم عن مالك أن هذا كان في الجاهلية ، وهذا على ما قاله . وهذا كله يقتضي أن أحكام الديرة والمعبة كانت في الجاهلية ثابتة بما تقدم من الشرائع ، فأقر الإسلام منها ما شاء الله ، فكان هذا مما أقره . والله أعلم ، اهـ .

(قال عروة : فللذلك لا يرث قاتل) فاعله والتكبير للتعظيم ، ومنعوله (من قتل) قال صاحب «المحلى» : معنى الآخر أن القاتل كان في الجاهلية يرث .

(١) «المتقى» (١٠٨/٧) .

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا، أَنْ قَاتِلُ الْعَمَلِ لَا يَرِثُ مِنْ دِيَةِ مَنْ قَتَلَ شَيْئًا وَلَا مِنْ مَالِهِ. وَلَا يَحْجُبُ أَحَدًا وَفِعَ لَهُ مِيرَاثٌ. وَأَنْ أُنْذِيَ بِقَتْلِ خَطَا لَا يَرِثُ مِنَ الدِّيَةِ شَيْئًا. وَفِدَى اخْتِلَافٍ فِي أَنْ يَرِثَ مِنْ مَالِهِ. لِأَنَّهُ لَا يُنْهَمُّ عَلَى أَنَّهُ قَتَلَهُ نِيرَفَةً. وَلِيَأْخُذَ مَالَهُ. فَأَحَبُّ إِلَيْنِ أَنْ يَرِثَ مِنْ مَالِهِ. وَلَا يَرِثَ مِنْ دِيَتِهِ

فانصل الإسلام ذلك، أي: وحذفه ما تقدم في كلام الباقي من أن عدم الإرث كان من أمر الجاهليين، وهذا مما أقره الإسلام، ويؤيد الباقي ما في البيهقي في قصة ضويلة لصاحب بقرة بني إسرائيل المذكورة في سورة البقرة من القرآن المجيد: ﴿فَذَشَّوْنَا بِهِنَّ وُجُوهَهُنَّ وَجَعَلْنَاهُنَّ خِزْيَانًا لِّلْكَافِرِينَ﴾ قال: هذا لا ينأخذه، دم يعطى ابن أخيه من ماله شيئاً نعم يورث قاتل ماله. اهـ

(قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا أَنْ قَاتِلُ الْعَمَلِ لَا يَرِثُ) انصهر إلى القاتل (من دية) بوصافته إلى (من قتل) بيناء الفاعل (شيئاً) مفعول انقلبه: لا يورث (ولا من ماله) أي لا يورث قاتل العمد من ماله الآخر غير الدية أيضاً. والمسألة إجماعية كما سيأتي

(وَلَا يَحْجُبُ) القاتل المذكور (أحداً) موصوف صفته (وقع له ميراث) فاعل وقع، وذلك لما تقدم في كتاب القرائن أن من لا يورث لا يحجب (وأن الذي يقتل) بيناء الفاعل عطف على قوله: إن قاتل العمد، داخل تحت قوله: لا اختلاف فيه عندنا (خطأ لا يورث) أي القاتل خطأ (من الدية شيئاً) وهذا كله داخل تحت قوله: لا اختلاف فيه عندنا

(وَقَدْ اخْتَلَفَ) هذه المجهول (في أن يورث) قاتل الخطأ (من ماله) أي من مال القتيل غير الدية أو لا يورث، والتظاهر بالإرث (لأنه) أي قاتل الخطأ (لا ينهم) بيناء المجهول (على أنه قتله ليرثه وليأخذ ماله) يعني إذ قتله خطأ، فلا يقال: إنه قتله لأخذ الميراث والمال؛ لأنه لم يعمد قتله (فأحب إلينا) بوصافة الجار إلى ضمير المتكلم (أن يورث) قاتل الخطأ (من ماله) أي مال القتيل سوى الدية (ولا يورث من دية) شيئاً

قال الباقى<sup>(١)</sup> : قد اختلف العلماء في ميراث الماتل ، فقال مالك : إن قاتل الخطأ لا يرث من التبعة ، ويرث من المال ، وهذا قال ابن المسيب وعطاء والحسن ومجاهد والزهري والأوزاعي ، وقال عروة والنخعي وأبو حنيفة والثوري والشافعي : لا يرث من مال ولا تبة ، وقالت طائفة من المصريين : يرث من المال والتبة جميعاً ، وأما قاتل العمد فلا يرث من المال ولا التبة وهو قود عمر وعلي - رضي الله عنهما - والدليل عليه إجماع الصحابة بلا خلاف نعلمه فيه ، اهـ .

وقال الموفق<sup>(٢)</sup> : أجمع أهل العلم على أن قاتل العمد لا يرث من المغتول شيئاً ، إلا ما حكمي عن ابن المسيب وابن حبيب ، أيهما ورثاه وهو رأي الحواشي ؛ لأن آية ميراث تناوله بمسومها ، ولا تعويل على هذا القول بشذوذه وميام الماتل على خلافه ، فإنه عمر - رضي الله عنه - أعطى تبة من فداء المذنب لأخيه دون أبيه . وكان حذقه بسيفه واشتهرت هذه القصة بين الصحابة قام تكبر ، فكانت إجماعاً

وقال عمر - رضي الله عنه - سمعت رسول الله ﷺ يقول : ميسر للقتل شيء ، رواه مالك في : الموطأ ، وأحمد بإساده ، وذكر غير ذلك من الروايات ، ولأن ثورث القاتل ينصبي إلى تكثير القتل ؛ لأن الثوارث بعد استحلال سوت موزونة<sup>(٣)</sup> ليأخذ ماله ، كما فعل الإسرائيليين الذي قتل عمه ، فأمر الله تعالى به قصة البقرة ، وقيل : لا يرث قاتل بعد عاميل ، وهو اسم القتل .

وأما القتل خطأ ، فذهب كثير من أهل العلم إلى أنه لا يرث شيئاً ، نص

(١) - المستم : (١-٨/٧)

(٢) - المصنف : (٨/١٥٠ ، ١٥٢)

(٣) - كما في الأصل والظاهر موزونة . اهـ





## باب جامع العقل

١٥١٦/١٢ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي شُعَيْبٍ، عَنْ  
سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَخْرَجَ لُعْجَمًا.....

مكة قال: برث المرأة من ذية زوجها وماله، وهو يرث من ديتها ما لم يقتل  
أحدهما صاحبه عمداً، فلا يرث من ذية وماله شيئاً، وإن قتل صاحبه خطأ  
ورث من ماله ولا يرث من ذيته. قال: رَوَاهُ الدَّارِقُطَنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، لَكِنَّهُ  
اِخْتَصَدَ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السُّنَنِ عَلَيْهِ، اهـ

وامتدح لجمهور يعصم قوله ﷺ: «لا يرث القتال شيئاً»، فإنه يعمومه  
بما رواه الديلم والعمار. قال العافظ في الدراية: حديث «ليس للقتال ميراث»  
أخرجه النسائي من حديث معروف - شعيب عن أبيه عن جده، وللدارقطني من  
حديث ابن عباس «لا يرث القتال شيئاً»، وللدبري وابن ماجه من حديث أبي  
هريرة نحوه، وتعبد الرازي من حديث ابن عباس «من قتل قتيلاً فإنه لا يرث»،  
وإن لم يكن له وارث غيره، اهـ. قال صاحب المحلى: وهذا الحديث  
مشهور، قد عملت به الأئمة.

## باب (١٩) جامع العقل

أي المسائل المتفرقة في أحكام الديات.

١٥١٦/١٢ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن سعيد بن المسيب وأبي  
سلمة بن عبد الرحمن) كلاهما رواية (عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال:  
خرج قال الزرقاني: «يقبح الجيم على المصود لا غير» فإنه لأزهري، فأما  
بالقسم فاسم، اهـ. (العجماء) يفتح العين ومكون الجيم رابعة تأتي أحدهم،

(١) «شرح بزقاني» ١٦/١١٩٨.

جَبَّارٌ، وَالْبَيْتُ خَبَرٌ،

وهو البهيمة، ويقال أيضاً لكل حيوان غير الإنسان، ولمن لا ينصح من الإنسان، والمراد ههنا الأول، سميت بها لأنها لا تتكلم (جبار) بضم الجيم وتخفيف الموحدة أي هدر لا شيء فيه.

قال البيهقي<sup>(١)</sup>: أراد بذلك الجرح الذي لا صنع فيه لأحد ولا كان بسبب أحد، وهو الذي تصح إضافته إليه على الحقيقة، وأما ما كان سبب غيره من فائد أو سائق أو سفر فلا يختص به؛ لأن لغيره فيه سبباً، قال ابن عبيد المرّ أجمع العلماء على أن جنابها نهاراً، وجرحها بلا سبب فيه لأحد هدر لا دية فيه، ولا أرش، أي فلا يختص الهدر بالجراح، بل كل الإقتلات ملحقة بها، قال عياض: وإنما عبر بالجرح؛ لأنه الأغناب، أو هو مثال شبهه على ما عداه، وفي رواية التميمي عن مالك العجماء، ولا بد لها من تقدير، إذ لا معنى لتكون العجماء نفسها جباراً، وذلك رواية مسلم بلفظ: «العجماء جرحها جباراً»، على أن ذلك المقدر، فإنه الزرقاني.

(ولبشر) بكسر الموحدة وباء ساكنة مهموزة، ويجوز تسهيلها مؤنثة، يجوز تذكرها على معنى الغليب (جبار) أي هدر، قال الزرقاني: لا ضمان على ربها في كل ما سقط فيها بغير صنع أحد إذا حضرها في موضع يجوز حفرها فيه كملكه أو فئانه أو في صحراء الماشية أو في طريق واسع محتمل ونحو ذلك، وهذا قول مالك والشافعي والثلبت وداود وأصحابهم، قاله في التمهيد.

وقال أبو عبيد: المراد بالبشر ههنا العادية القديمة التي لا يعلم لها مالك تكون في ائبادة، فيقع فيها إنسان أو دابة، فلا شيء في ذلك على أحد، وهذا نصيب، اهـ.

وفي المتن: «معتاه أنه يحضرها في ملكه أو في موان، يقع فيها

(١) «المصنف» (١٠٩/٧)

وَالْمَغْبُونُ يُجْزَى فِي الرُّكَّازِ الْخُصْلُ

ترجمه البخاري في: ٢٤ - كتاب الزكاة، ١٦ - باب في أركان العمل، ومعلم في: ٢٩ - كتاب الحدود، ١١ - باب جرح المحرم، والسعد، والبر خير، حديث ٥٤.

إنسان أو غيره، فنتب، ولا ضمان، ولو شأخروا لحفرها فوَقعت عليها فمات فلا ضمان، أما إذا حفرها في طريق المسلمين أو في ملك غيره بغير إذنه فمات فيه ضمان، فيجب حمله على عاقبة حفرها، اهـ.

وقال المؤلف<sup>(١)</sup>: يجب الضمان بالسب، كما يجب بالبدأشوة، فإذا حفر بشراً في طريق غير مصلحة المسلمين أو في ملك غيره بغير إذن، أو صنع في ذلك حجرًا أو قشر طيخ أو سعود، وهلك به إنسان أو دابة، ضمنه؛ لأنه ثبت حدوده فصنعه، ورى عن شريح أنه ضمن رجلاً حفر بشراً فوقع فيها رجل فمات، ورى ذلك عن عني - رضي الله عنه - وبه قال النخعي والثوري والشافعي وسحاق، وإن حفر بشراً في ملك نفسه أو في ملك غيره بإذنه، فلا ضدى عليه؛ لأنه غير متعمد، حفرها، وإن حفرها في موات لم يضمن؛ لأنه غير متعمد، حفرها، اهـ.

ثم قال: ولو استأجر أجيراً ليحفر له في ملكه براءً، أو لينبي نه فيها بناء، فمات الأجير بذلك لم يضمنه المستأجر، وبهذا قال عطاء والزهرى وحنابلة وأصحاب الرأي وشبه مذهب الشافعي لقوله **يُجْزَى** البئر جازاً، ولأنه لم يظنه ويلعبا فعل الأجير بتخيير نفسه فعلاً أفضى إلى تلافئه، اهـ. وسأني كلام الإجماع محمد - رحمه الله - على ذلك في آخر الحديث.

(والمتعمد) متعمد القصد وسكران النعيب وكسر المال، المسهلين: المتكاسرين الأرض يخرج منه شيء من الجواهر وغيره كما تقدم في الرقاة (نجباء) يعني إذا انهار على من حفر فيه فهلك، لأنه مدمر، لا ضمان فيه.

(وفي الركلز) - كسر الرء وختمه الكفاف (الخصم) تقدم الكلام على هذا

قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ الْجُبَارِ أَنَّهُ لَا دَنَ فِيهِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: الْقَائِدُ وَالسَّائِقُ وَالرَّاكِبُ، كُلُّهُمْ ضَامِنُونَ لِمَا أَصْنَعَتِ الدَّابَّةُ.....

الحديث في كتابه الزكوة بعد ذكر فيه التمسك به هذا الخبر من هذا الحديث،  
والمراد منه في قوله تعالى: «...فَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ...» وهذا مأخوذ من الخبرين،  
والمعنى، أنه في التمسك به نصح الأسان أو تيممه، والشئ والسعداء، ثم هو  
يستأجر لرجل يحتم له بشر أو معبد، فيسقط عليه ثقله فذلك خبر، والراكب  
ما استخرج من السعداء من ذهب أو فضة أو رصاص أو نحاس أو حديد أو  
رغن فله الخمس، وهو قول أبي حنيفة، العامة من ثلثتنا، اهـ

(قَالَ مَالِكٌ) عَنِ تَوْضِيحِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ: (وَتَفْسِيرُ الْجُبَارِ) الْمَذْكُورُ أَنَّهُ  
لَا دَنَ فِيهِ، قَالَ ابْنُ عَدَى: لَا دَنَ فِي دَنَاءٍ، لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي لَمْ يَدْرِي لَا أَرَى  
فِي دَوَائِدِهِ كَمَا كَانَ مَالِكٌ

قَالَ مَالِكٌ: مَقْبُولٌ لِإِسْلَافِي حَدِيثِ الْمَذْكُورِ، وَصَرَّحَ لِمَرَادِهِ عَلَى  
صَحَابِهِ أَنَّ السَّرَّاءَ مَجْرَحُ الْعَجَمَاءِ جِبَارٌ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَحَدٌ، أَوْ إِذَا كَانَ  
مَعَ أَحَدٍ، فَهُوَ ضَامِنٌ مِثْلَ الْقَائِدِ (وَالسَّائِقِ) لِمَا (وَالرَّاكِبِ) عَلَيْهَا يَهْزُلُ،  
(كُلُّهُمْ ضَامِنُونَ) بِصِيغَةِ التَّجَمُّعِ مِنَ التَّمَسُّكِ الْمَصْرُوعِ وَالْإِفْرَادِ فِي الْفِعْلِ، أَوْ كُلِّ  
وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَسَبِ (لِمَا أَصْنَعَتِ الدَّابَّةُ) لِمَا عَمِلَتْهَا بِهَيْمٍ.

قَالَ ابْنُ عَدَى<sup>(١٦)</sup>: هَذَا مَعْنَى مَا قَالَ: أَنَّ الْقَائِدَ هُوَ الَّذِي يَسِيرُ أَمَامَ الدَّابَّةِ  
بِشَرِّهَا لِيُجَاهِدَ أَوْ يَهْرِبَ، وَالسَّائِقُ هُوَ الَّذِي يَسِيرُ خَلْفَهَا يَتَبَعُهَا، وَالرَّاكِبُ  
كُلُّهُمْ ضَامِنُونَ لِمَا أَصْنَعَتِ الدَّابَّةُ، بِرَيْدٍ أَوْ كَلِّ دَنَاءٍ مِنْ يَحْمِلُهَا، فَإِنْ كَانُوا  
مُجْتَمِعِينَ فَلَا شَيْءَ، فَيُفْرَقُونَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نَدْبٌ مِنْهُمَا حَتَّى، قَالَ  
ابْنُ عَسَاوَرٍ: إِذَا كَانَ الرَّاكِبُ مَعَهُمْ، وَهِيَ ذَلِكَ أَلْ مَا جَاءَتْهُ إِذَا دَنَتْ.

(١٦) موطأ سعيد: في الحديث (٦٧٦) التمسك بسيدته (٢٨/٣).

(١٧) مسند أحمد (١٠٩/٢).

بَلَا أَنْ تَرْمِخَ الذَّابَّةَ مِنْ عَظْمٍ أَنْ يَنْعَمَ بِهَا شَيْءٌ تَرْمِخَ لَهُ. وَفَعَلَ قَضَى  
عَمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي الَّذِي أُجْرِيَ فَرَسُهُ بِالتَّعْقِلِ.

قَالَ مَالِكٌ: فَاتَّقَاذَ الرَّاكِبِ وَالسَّائِقِ الْآخَرَى، أَنْ يَفْرَمُوا، مِنَ  
الَّذِي أُجْرِيَ فَرَسُهُ.

تَعَوُّهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ فَعْلٍ التَّعَدُّ وَاسْتِغْنَاءٍ، لِأَنَّهُ مَضَى تَسْوِيقٍ وَتَقْوَةٍ، وَلَا مَرَجَ  
لِلرَّاكِبِ فِي ذَلِكَ إِذَا كَانَ مُسَكَّأً، فَإِنْ شَارِكِيهَا بِرُكُضٍ أَوْ رَجَرٍ أَوْ ضَرْبٍ أَوْ  
إِشَارَةٍ كَانَ شَرِكِيهَا فِي الْعَالِيَةِ.

(إِلَّا أَنْ تَرْمِخَ) بِفَتْحِ الْمَشْنَةِ الْفَرَسِيَّةِ وَضَمِّ الْعِصَمِ عَلَى مَا صَغَطَهُ الرِّيْقَانِي.  
«وَفَعَلَ» انْصَبَّ عَلَى مَا فِي «الْمَحْطَى»، ثَابِتٌ: وَمِنْ «الْفَارُوسِ»: رَمَحَهُ انْصَرَفَ كَمَعَهُ  
رَفَعَهُ، أَيْ رَكَبَهُ رَجَعَهُ، هَذَا: (الذَّابَّةُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْعَلَ) بِنَاءُ الْمَحْطُولِ (بِهَا) أَيْ  
بِالذَّابَّةِ (شَيْءٌ تَرْمِخَ لَهُ) فَلَا ضَمَّكَ حِينَئِذٍ (وَقَدْ قَضَى) أَيْ حَكَمَ (عَمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ  
فِي) «الرَّجُلِ» (الَّذِي أُجْرِيَ فَرَسُهُ) فَرَطْنِ عَلَى أَصْبَحَ رَجُلٌ مِنْ جِهْنَةٍ (بِالتَّعْقِلِ) أَيْ  
بِالتَّلْبِ مَنَعْلٍ مَقْرَأَةٍ: قَفَسٌ، وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ دِيَةِ الْخَطَا فِي الْقَتْلِ.

قَالَ مَالِكٌ: فَاتَّقَاذَ الرَّاكِبِ وَالسَّائِقِ الْآخَرَى، بِإِنْجَاءِ انْصَهَطَةٍ، أَيْ أَوَّلِ  
وَأَحَدِ (أَنْ يَفْرَمُوا) بِنَاءُ الْفَاعِلِ أَيْ يَوْمَا «فَرَاغًا» وَيُقَامَى عَلَيْهِمُ بِالذَّيَةِ (مَنْ)  
تَلَّذِي أُجْرِيَ فَرَسُهُ) قَالَ التَّرْقِيَانِيُّ<sup>(١)</sup>: لِأَنَّهُ إِذَا أُجْرَاهُ لَا يَسْتَمِخُ عَالِيًا مِنْهَا  
حُلَافِهِمْ، قَالَ صَاحِبُ «الْمَحْطَى»: لَا خِلَافَ بَرِّ الْأَنْثَمَةِ الْأَرْبَعَةِ أَنَّهُ يَصْمِي  
الرَّاكِبَ وَالسَّائِقَ وَالتَّقَاذَ مَا وَطَّئَتْ ثَابَتُهُ، فَتَلَعَتْ نَفْسًا أَوْ مَالًا، وَلَوْ مَالَتْ أَوْ  
وَانْتَفَلَتْ بِهِ نَفْسٌ، أَوْ مَالٌ، لَا يَضْمَنُ، وَأَمَّا مَا نَحْنُ رَجُلُنَا أَوْ دَبَاهَا، فَلَا  
يَضْمَنُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ فِي رَوَايَةٍ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ فِي رَوَايَةٍ: يَضْمَنُ، وَالرَّدِيفُ كَالرَّاكِبِ عِنْدَ أَبِي  
حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ: لَا يَقْبَضُ الرَّدِيفُ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ

(١) الشَّارِحُ التَّرْقِيَانِيُّ - (١٩٩/٤).



قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عَلَنًا فِي الَّذِي يَخْفِزُ الْبَشْرَ عَلَى الطَّرِيقِ،  
أَوْ يَرْبِطُ الدَّابَّةَ، أَوْ يَضْرِبُ.....

الجنابة فلم يصمتها، كما لو لم تكن يده عليها، فأما إن كانت جنابتها بفعله،  
ممن أن يحبسها بالجنابة أو ضربها ونحو ذلك، ضمن جنابة رجلها؛ لأنه السبب  
في جنابتها، فكان ضمانها عليه. اهـ.

قلت: ما حكى من خلاف الإمام مالك في ذلك بخلافه - تقدم من كلام  
«الموهب» ورافقه الزرقاني والهاجي ولم يحكما فيه خلاف مسلكتهم، وحكى  
صاحب «المصلي» نقلاً عن الأئمة الأربعة على ذلك، ويؤيده ما في «الدابة» ومن  
أنواع الخطأ المختلف فيه اختلافهم في تضمين الراكب والسائق والقتال. فقال  
الجمهور: هم ضامنون لما أصابت الدابة، واحتجوا في ذلك بقضاء عمر  
- رضي الله عنه - على الذي أجرى فرسه فوطئ آخر بالمقل، وقال أهل  
الظاهر: لا ضمان على أحد في جرح العجاء، واعتمدوا الأثر الثابت فيه عن  
النبي ﷺ من حديث أبي هريرة أنه قال ﷺ: «جرح العجاء جوار»، فحمل  
الجمهور الحديث على أنه إذا لم يكن للدابة راكب، ولا سائق، ولا قائد.

واختلف الجمهور فيما أصابت الدابة برجلها، فقال مالك: لا شيء  
فيه إن لم يفعل صاحبها شيئاً يبعث به علم، أن ترمح برجلها، وقال  
الشافعي: يضمن الراكب ما أصابت يدها أو رجلها. وبه قال ابن شبرمة  
وإسن أسى ليلي، وسواء بين الضمان برجلها أو بمنبر رجلها، وبه قال أبو  
حنيفة إلا أنه امتنع الرمي بالرجل أو بالذنب، وربما احتج من لم يضمن  
رجل الدابة بما روي عنه ﷺ «الرجل جوار» ولم يصح هذا الحديث عند  
الشافعي وزده. اهـ.

(قال مالك - والأمر) زاد في النسخ الهندية بعد ذلك (المجتمع عليه) وليس  
هذا اللفظ في النسخ المصرية (عندنا في الذي يخضر) بكسر الفاء (البشر على  
الطريق) أي بمعمر الناس (أو يربط الدابة) على الطريق (أو يصنع) أموراً آخر

أَتَمَّادٌ غَدَا عَلَى طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ مَا صَنَعَ مِنْ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَجُوزُ  
لَهُ أَنْ يَضَعَهُ عَلَى طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ. فَهَذَا ضَمَنْ لَهَا أَجِيبَ فِي ذَلِكَ  
مِنْ حَرْجٍ أَوْ غَيْرِهِ. فَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ عَقْلُهُ دُونَ ثَلَاثِ الدِّيَةِ، فَهُوَ فِي  
مَالِهِ خَاصَّةٌ. وَمَا بَلَغَ اثْنَتَا فِصَاعَيْنِ، فَهُوَ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَمَا صَنَعَ  
بِرُّ ذَلِكَ، مِمَّا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَضُنَّعَهُ عَلَى طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا مَسَامَ  
عَلَيْهِ فَبِهِ، وَلَا عُرْمٌ. وَمِنْ ذَلِكَ، أَلْشَرُّ بِخَفَرِهَا الرَّجُلُ لِلْمَطَرِ.  
وَالثَّلَاثَةُ، يَتَوَكَّلُ عَلَيْهَا الرَّجُلُ .....

(تسمية هذا) أو أمثال ذلك (على طريق المسلمين) فقال مالك في الأمور  
المذكورة: (إن ما صنع) أحد (من ذلك) الذي ذكر (مما لا يجوز له أن يضعه  
على طريق المسلمين) مثلاً يصنع هذه الأمور في الطريق أنفيه (فهو ضامن لها  
أصيب) أحد (في ذلك من حرج أو غيره) له صاحب المسحلي. وبه قال  
المشاهير، وقال أبو حنيفة: يصحون إن لم ياذن الإمام.

(فما كان من ذلك عقله دون ثلث الدية، فهو في ماله خاصة) لا يتحصنه  
الغائبة (وما بلغ) عقله (ثلاث) بالنصب (فصاعاً) أي أكثر من اثنتي عشرة  
العائلة) وهذا داء على مخار الإمام مالك وأحمد ومن وافقهما. أن العاقلة لا  
تعمل ما دون الثلث. وقال أبو حنيفة: يتحمل الدفنة أو شئ الموضوعة لا ما  
دونه. وقال الشافعي: نحس الخليل. ونصم الكلام على ذلك قريباً أي لما  
يوجب العمل على الرجل في خاصة ماله.

(وإن كان ما صنع من ذلك) الذي ذكر من الأمور (مما) أي من الأمور  
الذي يجوز له أن يضعه على طريق المسلمين) مثلاً يصنع هذه الأمور  
ما ذكره في الطريق بواسطة (فلا ضمان عليه فيه ولا عوم) - ضم العين - هو  
الإنسان الذي يلزم إرجل أدام.

(ومن ذلك) مثلاً للأمور الذي يجوز له أن يضعه (الشر يحفرها الرجل  
للمطر) أي يجمع فيها ماء المطر (أو) من ذلك (الدابة) مثلاً (ينزل ههنا الرجل



لِلْمَنَاجَةِ. فَيَقِفُهَا عَلَى الطَّرِيقِ. فَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ فِي هَذَا غُرْمٌ.

للمحاجة البسيرة (ليلقها على الطريق، فليس على أحد في هذا حرم) قال الزرقاني: لا على الرجل، ولا على بيت المال، ولا غيرها، اهـ. قال صاحب «المحلى»: وبه قال الشافعي في «المنهاج»، فإن حفر لمصلحة عامة كالخفر للاستقاء أو لجمع ماء المطر، فلا ضمان فيه في الأظهر، اهـ.

قال الباجي<sup>(١)</sup>: وهذا على ما قال: إن كل ما صنته الإنسان مما هذا سبيله ينقسم على قسمين، أحدهما: ما هو ممنوع منه مثل أن يحفر بئراً على الطريق لغير غرض مباح، فإنه يضمن ما أصيب به، أو يحفر في ملكه أو ملك غيره ليشلف به سائراً، فقد روى ابن وهب عن مالك يضمن السارق وغيره، وكذلك لو حدد فصباً أو حيدناً يجعلها في بابه ليدخل في رجل الداخل في حائطه من سارق أو غيره فإنه يضمن، وكذلك من جعل على حائطه شوكة يستنصر بها من يدخل أو رش فناءه ليدخل من يمر به من إنسان أو غيره، فهذا يضمن؛ لأنه متعمد في هذا كله، وكذلك من اتخذ كلباً لداره ليعقر من دخلها أو في غنمه ليعنو من أرادها، فإنه يضمن.

أما من عمل من ذلك ما يجوز له قال ابن الفاسم: من بئر حفرها للعطر أو مرحاض يحفره إلى جانب حائطه، قال أشهب: ما لم تضر البئر أو المرحاض بالطريق أو يرش فناءه تيرداً وتطيقاً، فيزلق به أحد فيهلك، أو ارتبط كلباً في داره للصيد أو في غنمه للسباع فعقرت، فلا ضمان عليه، وأصل ذلك أن ما كان على الوجه المباح فلا ضمان فيه، وما كان غير مباح، فهو يضمن ما تلف به، انتهى مختصراً.

وتقدم في أول الباب ما قال الموفق في مسألة البئر، من أنه يجب الضمان بالسبب كما يجب بالباشرة، فإذا حفر بئراً في طريق لغير مصلحة

(١) «المنهاج» (٧/١١٠).

المسلب، أو وضع في ذلك حجراً، أو صب فيه ماء، أو دمج فيه فطر بطيخ، أو نحوه، وهلك فيه إنسان أو دابة، فمجنه، ومه قال الثوري والشافعي وإسحاق، ثم قال: وإن حفر بشراً في ملكه أو في ملك غيره يأنه، فلا ضمان عليه؛ لأنه غير متعده حفرها، وإن حفرها في موات لم يضمن؛ لأنه غير متعده بحفرها.

وكذلك إن وضع حجراً أو صب شراً أو شجرة ليصيد بها، ورد فعل شيئاً من ذلك في طريق مسيق، فعليه ضمان من هتك به؛ لأنه متعده، سواء أثار الإمام قب أو ثم يأنه، فإنه ليس للإمام إلا أن يفسد بآلهمسدير، وإن كان الطريق واسعاً فحفر في مكان منها ما يفسد بالهمسدير، فعليه الضمان، وإن حفر في موضع لا ضرر فيه نظراً، فإن حفرها لنفسه ضمن من تلف بها، سواء حفرها يأنه الإمام أو بغير إنبه، وقال أصحاب الشافعي: إن حفرها يأنه الإمام لم يضمن؛ لأن للإمام أن يأنه في الانتفاع بما لا ضرر فيه.

وأما أنه تلف بحفر حفر، في حق مشترك بغير إذن أهل لغير مصلحتهم فضمن، ولا يسم أن للإمام أن يأنه في حده، وإنما يأنه في العمود؛ لأن ذلك لا يضر، ويمكن إزالته في الحال، وإن حفر بشراً فلفع المسلمين، متى أنه يحفر لغيره في حال العصر من الطريق، أو لشرب به الماء، فلا ضمان عليه، لأنه محصر بغيره غير متعده، وذكر بعض أصحابنا أنه لا يضمن إذا كان يأنه الإمام، وإن كان بغير إنبه، وفيه روايات: إحداهما: لا يضمن، والثانية: يضمن، ولم يذكر القاضي سوى هذه الرواية، وانصريح الأول: ذكر هنا ما ندع الحاجة إليه، ويشن استئذان الإمام به، وأما في البئر، ففي وجوب استئذان الإمام فيه تفاوت لها، انصاحه العامة، أم

وهي «الجهاد»<sup>(١)</sup> من حفر بشراً في طريق المسلمين، أو وضع حجراً

وقال مالك، في الرجل ينزل في البئر، فيدركه رجل آخر في أثره، فيجذب الأسفل الأعلى، فيخزن في البئر، فيهلكان جميعاً: إن على عاقلة الذي جذبه، الذية.

فكلف بذلك إنساناً، فدبته على عاقبته، وإذا تلفت بهيمة، فضماتها في ماله؛ لأنه متعلق بده، فيدفع ما يتولد منه غير أن العاقلة تتحمل التمسك بدود العالم، فكان ضمان البهيمة في ماله، وفي الجامع المصنف؛ هي البئرعة بعقرها الرجول في الطريق، فون أمره السلطان بذلك لم يضمن؛ لأنه غير متعلق، حيث فعل ما فعل بأمر من به نولاية في حديق العامة، وإن كان بهير أمره فهو متعب، وكذا إذا حفر في ملكه لم يضمن؛ لأنه غير متعلق، وكذا إذا حفر في فاه داره؛ لأن به ذلك لمصلحة داره والغناء في تصرفه، وقيل: هذا إذا كان الخناء مطبوخاً له، أو كان حق الحظر فيه؛ لأنه غير متعلق أما إذا كان لجماعة المسلمين أو مشتركاً بأن كان في سكة غير نافذة، فإنه يضمن؛ لأنه مسبب متعلق وهذا صحيح، اهـ.

(قال مالك في رجل ينزل في البئر، وفي الهندية في بئر يستنكر (فيدركه) أي يبعده (رجل آخر) أي ينزل بعده لقصوره (في أثره) بفتحين أو بكسر فسكون أي عميه (فيجذب) بجيم فموحدة مكسورة فذال معجمة، ذال الزماني لغة صحيحة ليس معيوب جذب (الأعلى) فاعل يجذبه وهو النازل أولاً (الأصغر) معمولة وهو النازل آخر (فيخزن) بكسر الخاء الموحدة وشد نون المبهلة أي يستطاع (في البئر) كلاهما (فيهلكان جميعاً) فقال مالك في القسورة المذكورة: (إن على عاقلة الذي جذبه) وهو الأسفل الذي جذب (القوية) أي دية الأعلى لجذبه إيائه، وأما دية الأسفل فهدره؛ لأنه هلك بفعل نفسه.

قال البيهقي<sup>(١)</sup>: وهذا كما قال: إن على عاقلة الحابذ دية الأعلى؛ لأنه

(١) (١٠١٦) (١٨٨) (١٥١٦).

عن مالك، في تفسيره بأمره المزحول بشر في البئر، أو يوق  
الشعلة، فيهلك في ذلك. إن .....

حدث بسند جيد، وأما غيره الحديث، مروى عن أمروء بن عيسى أن ابنه حار  
لأنه قال بريد وثقي به، ومعنى ذلك أنه محب في حده له، ولو قدر بصير  
أعمى، فوقع في البئر، فوقع عليه الأعمى، فمات البصير، يرى ابن  
وهب عن مالك أنه علي غاص الأعمى، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب،  
ومعنى ذلك أن البصير لم يكن يحدب لأعمى، وإنما كان الأعمى يتبعه، وكان  
مقوله عليه لا يمنع فيه البصير، وإنما هو من فعل الأعمى خاصة، أو

قال العمري<sup>(١)</sup> إن سقط رجل في البئر، فوقع عليه الأعمى، فوقع معه في البئر  
حار، لأن مات فعلمه، ومن عمليته دية الكافي في حار، لأنه فتنه محله،  
وقال في موضع آخر: سقط رجل في بئر فسقط عليه آخر فمات، فعلمه  
معه، وإن وقع حار، فالدية على عائلته، وقد روى علي بن رباح التميمي،  
أن رجلاً كان يهود أعمى فوقع في بئر البصير، ووقع الأعمى فوق البصير،  
فقتله، فمضى عمر يعقل البصير على الأعمى، فكان الأعمى يشد في الموسم  
بأشياء السامر ليقدر أن يركبها، حل بمحل لأعمى، فمضى البصير<sup>(٢)</sup>

وهذا قول ابن الزبير وشريح والنجمي والشافعي وإسحاق، ولو قال  
فانزل: ليس على الأعمى ضمان البصير، لأنه إذا ناله إلى المكان الذي  
وقع فيه كعادته وجه إلا أن يكون مجعاً عليه، فلا تحول مخالفته  
الإجماع

(قال مالك في الحبي بأمره الرجل) التامع بأن (ينزل) انصر (في البئر،  
أو) ناه، بأن (يرقى) أي يصعد، (في الشعلة) ففعل أعمى، (أمره) أي (أمره)  
(في ذلك) الذي فعله من، (ول البئر أو العمود) على الشعلة، (قال مالك) (إن)

(١) الحبي (١٥٩٦) (٨٩).

(٢) أخرجه مالك في (١٥٩٦) (٩٨، ٩٩) وأجهني في (١٥٩٦) (٨٩، ٩٠).

الْمَرْءُ أَمْرٌ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَهُ مِنْ غُلَاظٍ أَوْ غَيْرِهِ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا. أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى  
النِّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ عَقْلٌ يَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَقُولُوا مَعَ الْعَاقِلَةِ. فِيمَا تُعْقِلُهُ  
الْعَاقِلَةُ مِنَ الدُّبَيَاتِ. وَإِنَّمَا يَجِبُ الْعَقْلُ عَلَى مَنْ يُلْفِئُ الْحَلْمَ مِنَ  
الرِّجَالِ.

الرجل (الذي أمره) أي أمر يصحي فعلى ذلك (ضامن لما أصابه) أي الصبي (من  
هلاك أو غيره) ككرر بعض أعضائه، قال الشافعي<sup>(١)</sup>: وهذا على ما قال: وذلك  
أنه إذا استعان صغيراً أو عبداً في شيء له يال، فهو ضامن لما أصابه، وذلك  
أنه أمره بحير إذن من له الإذن، أما العبد فيحسر فيه إذن سيده، وأما الصبي  
فيعتبر فيه إذن أبيه إذا كان له أب، فقد قال ابن المقاسم: فيمن كان له ولد  
يجري الخيل، فأمر له رجل بجري أم فرسه: وأذن في ذلك يوم، فوقع عنه  
فصاة، لا شيء على الأمر (لا حتى رقبة، ويرأي لأب كالمعول عن الذرية، امر  
وفي «المعلى» بعد قول المصنف: وهو قول أبي حنيفة، ففي «الأنشاء»  
عن «الخانبة»: هو أمر صبي بالوقوع عن شجرة فوقع، ضمن ديتة، ولو أرسلته  
في حاجة فعطب، ضمنه، وكذا لو أمره بسمود شجرة لتقتض شعارها له فوقع،  
وكذا لو أمره بكسر الخطب، اهـ

(قال مالك: الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أنه ليس على النساء والصبيان  
عقل) أي دية اسم ليس (يجب عليهم أن يقولوا) أي يردوه (مع العاقلة فيما) أي  
في المواضع التي (تعقله العاقلة من الدببات) بيان لما (لأنما يجب العقل على  
من يلفي الحلم) بنسب الحاء معمول يلف (من الرجال) قال صاحب «المعلى»: وبه  
قال أبو حنيفة والشافعي.

ففي «الهداية»<sup>(٢)</sup>: ليس على النساء والذرية ممن كان له حظ في الديون

(١) «المنظر» (٧/١٦٦).

(٢) (٤/٥٠٨).

وَقَالَ مَالِكٌ، فِي عَقْلِ الْمَوْلَى تَلَزُمُهُ الْعَاقِلَةُ إِنَّ ذُلُّوا وَإِنْ  
أَبُوا كَانُوا أَهْلَ دِيْوَانٍ أَوْ مُقْطَعِينَ .....

عقل، لعول عمر - رضي الله عنه -: لا يعقل مع العاقلة صبي ولا امرأة، لأن  
العقل إنما يجب على أهل النضرة لتركهم مراقبته، والماس لا يتناصرون  
بالصبا، والنساء، وقال ابن المنذر: أجمع قل من نحفظ عنه من أهل العلم  
على أن المرأة والنصي انثي لم ينبغي لا عقلان مع العاقلة، كذا في المعنى.

(قال مالك في عقل لموالي) جمع المولى (تلزمه) بضم أوله، وسكون  
اللام، وفتح الزاي على بناء السجويين (لعاقلة) نائب لتعاقل، قال الناجي:  
قوله: عقل المولى تلزمه العاقلة، يريد يؤخذ به عاقلة مواليه، كذا هو حتى رجل  
من أنفسهم، سواء كان المولى من العرب أو غيرهم، فبن مواليه يعقلون عنه،  
أحد (إن شاقوا) بفتح خاظمهم (وإن أبوا) وصلته قال الناجي: يعني أنهم  
يحيدون على ذلك، ولا يكون ذلك معروفاً إلى اختيارهم، ووجه ذلك أنه أمر  
قد لزمهم بانصرغ غريمه كالجاني، أحد.

(كانوا أهل ديوان) بكسر تاء الهمزة مجمع الصحف، والكتاب يكتب  
فيه أهل العطية والحيش، كما في مدش الهدية من القوموس، وفي  
المحلي: هم الحيش الذين كتبت أساميهم في الديوان (أو مقطعين) بضم ميم  
وسكون قاف وفتح طاء مهملة، أي سواء كانوا من أهل الديوان أو منقطعين  
عنه لا يجمعهم ديوان واحد.

قال الناجي: يريد أن مواليه يعيشون معه إن كان المولى ومعتقوه أهل  
ديوان يشهدهم أو كانوا غير أهل ديوانه، فإذا كان المولى من أهل ديوان،  
ومعتقوه أهل ديوان آخر، أو لم يكونوا أهل ديوانه ففي الموازية: أن أهل  
ديوانه يعيشون معه وإن لم يكونوا من قبيلة، قال الناجي: وإن كان منهم من

وَقَدْ تَعَاوَلُ نَاسٌ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَفِي زَمَانِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ. قِيلَ أَنْ يَكُونَ دِيْوَانٌ. وَإِنَّمَا كَانَ الدِّيْوَانُ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَعْقِلَ عَنْهُ غَيْرُ قَوْمِهِ وَمَوَالِيهِ. لِأَنَّ الْوُلَاءَ لَا يَنْتَقِلُ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْوُلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَهُ». قَالَ مَالِكٌ: وَالْوُلَاءُ نَسَبٌ ثَابِتٌ.

ليس من أهل الديوان سم يدعوا مع من في الديوان، والبعض إليهم أقرب القبائل إليهم من أهل ديوانه، قال أنسب: هذا إذا كانوا أهل ديوان، وأم إذا استطع، فزعم ذلك على قومه كانوا أهل ديوان أو متطعين، ولعله كشي أراد ما لك بقوله: كانوا أهل ديوان أو متطعين، أن قومه يعقلون عنه إذا كان الجاني وعاقلة عليه، اهـ.

(وقد تعافل الناس) أي أدوا الديارات (في زمان رسول الله ﷺ وفي زمان أبي بكر الصديق قيل أن يكون) أي قيل أن يوجد ويحدث (ديوان) وإذا لم يكن الديوان في زمانه ﷺ، وقد أدى الناس الديارات، فكيف يعتبر الديوان في الديارات (وإنما كان) أي حدث (الديوان في زمان عمر بن الخطاب) فإنه أول من دون الدواوين في العرب في خامس عشر من الهجرة بعد فتح بيت المقدس (فليس لأحد أن يعقل عنه غير قومه ومواليه) سواء كانوا في ديوان واحد أو دواوين مختلفة أو لم يكونوا في ديوان (لأن الولاء لا ينتقل) عموم هو له، والديوان ينتقل من ديوان إلى غير (ولأن النبي ﷺ قال: الولاء لمن أعتق) قال المعشور أحق بالدية المنقولة على المنصورة.

(قال مالك: والولاء نسب ثابت) وهنا القول ليس في النسخ الهندية، وهو يوجد في النسخ المصرية وبعض الهندية، قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: نشبه بليغ للحديث الآخر «الولاء لحمه كلحمه» النسب» اهـ.

(١) «شرح الزرقاني» (٤: ٣٠٠).

قال الشافعي<sup>(١)</sup>، قوله: في زمن أبي بكر قيل أن يكون ديوان. يريد أنه ليس من شرط اشتغال الديوان؛ لأن اشتغال يكون بالأنساب، وإنما يحبر الديوان إذا وجدت حكماء بالعلماء، منذ حدثت رسم الديوان من زمن عمر بن الخطاب؛ لأنه أنحصر من النسب نجمه أهل الديوان في موضع واحد على عطاء واحد، ولمحاصرة واحدة، فإذا عدم للديوان رجوع الاعتبار إلى الأنساب، والولاء، لأنها لا تتقل، ولا تغير، ولذلك قال مالك: الولاء نسب ثابت، أمه، ولا يذهب عليك أنه للمالكية في هذه المسألة قولين؛ أحدهما: اعتبار الديوان، وإليه ميل العلامة الشافعي، والثاني: عدم اعتباره، وهو مؤدى كلام الإمام في «الموطأ»، لكن العلامة الشافعي لما اختار القول الأول، فأول إليه كلام «الموطأ» ولا فظاخر كلام الإمام ههنا يأبى اعتبار الديوان مطلقاً، نعم أصحاب المتن المعروفة من المالكية مالوا إلى اعتبار الديوان.

قال الفردي<sup>(٢)</sup> في بيان العاقلة: هي العاقلة عدة أمور: العصبة وأهل الديوان، والموالي الأعوان والأسفلون قبيح المال، وسئى بالديوان على عصبة الجاهلي، يعني يبدأ بالبدية بأهل الديوان حيث كان الجاني من الجند، ولم كانوا من قبائل شتى، ثم إن لم يكن ديوان أو كان، وليس الجاني منهم بدأ بالعصبة الأقرب فالأقرب، قال لنسوفي: قوله: سئى بالديوان نحوه لاين صاحب وابن شاعر، وهو لمالك في «الموازية» و«التعنية»، وقال النخعي: القول بأن السبة تكون على أهل الديوان ضعيف، والمعتمد أنهم ليسوا من العاقلة، وإنما برأى عصبة القتال كانوا أهل ديوان أم لا، كما هو مذهب «المدونة»، اهـ.

وفي «الهداية»<sup>(٣)</sup>: العاقلة أهل الديوان إن كان القتال من أهل الديوان

(١) «المستقى» (١١٤/٧).

(٢) «الشرح الكبير» (٢٨٢/٤).

(٣) (٥-٦/٢).



يؤخذ من عطاياهم في ثلاث سنين، وهذا عندنا، وقال الشافعي: الدية على أهل العشرة؛ لأنه كان كذلك على عهد رسول الله ﷺ ولا نسخ بعده، ولنا، فضية عمر فإنه لما ذُوق النواوين جعل العقل على أهل الديون، وكان ذلك بمحض من الصحابة من غير تكبر، وليس ذلك بنسخ بل هو تقرير معنى؛ لأن العقل كان على أهل العشرة، وقد كانت بأنواع القرابة والحلف والولاء والعد<sup>(١)</sup>، وفي عهد عمر - رضي الله عنه - قد صارت بالديوان، فجعلها على أهل اتباعاً للمعنى، ولهذا قالوا: لو كان اليرم قوم تناصروا بالحرف، تعاقبتهم أهل الحرفة، والدية سنة، فإيجابها فيما هو سنة، وهو المطاء أولى منه في أصول أسوالهم، اهـ مختصراً.

قال الدسوقي<sup>(٢)</sup>: فينزل ضبط عددهم أي الجند وعطاؤهم بنقتر يستزلة النسب لما جيلوا عليه من التعاون والتناصر، وقوله: الأقرب فالأقرب، يعني أن المجاني إذا لم يكن من أهل ديوان، فعصيته يعقوبون عنه، ويبدأ بالعشرة، وهم الإخوة، ثم الفصيلة، ثم بالفخذ، ثم البطن، ثم بالعمارة، ثم بالقبيلة، ثم بالشعب، ثم بأقرب القبائل، قاله ابن حاجب، وهو مراد المصنف بقوله: الأقرب فالأقرب، فإن طبقات قبائل الحرب ستة: الشعب بالفتح، ثم القبيلة، ثم العمارة بالكسر والفتح، ثم البطن، ثم الفخذ، ثم الفصيلة، وزاد بعضهم العشرة، اهـ.

وقال الموق<sup>(٣)</sup>: لا مدخل لأهل الديوان في العاقلة، وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: يتحملون جميع الدية، فإن عدموا فالأقرب حينئذ يعقوبون، لأن عمر - رضي الله عنه - جعل الدية على أهل الديوان في الأعطية

(١) أي يعد منهم، يقال: فلان حديد بني فلان. «ش».

(٢) أحاشية الدسوقي ٤ (٢٨٣/٤).

(٣) المغني ١ (٤٢/١٢).

قال مالك: والأمر عندنا فيما أصيب من البهائم: أن على من أصاب بثها شيئاً، قدر ما نقص من ثمنها.

في ثلاث سبب - ولنا، أن النبي ﷺ قضى بالذبة على العاقلة، ولأنه معنى لا يستحق به العير فلم يحمل العقل كالحيوان. وإتفاق المذاهب وقضاء النبي ﷺ أولى من قضاء عمر - رضي الله عنه - على أنه إن صح ما ذكره عنه، فيحتمل أنهم كانوا عشيرة الغناتل، وهـ.

(قال مالك: والأمر) المحقق (عندنا فيما أصيب شيئاً من البهائم) جمع بهيمة. وهو كل دابة أربع فوائم من ذواب النير واليحرر من هذا الباع والطيور، وللفظ من بيان نعماء أي قال مالك في الجروح التي تصاب البهائم: (إن على من أصاب منها) أي من البهائم (شيئاً) من الجرح والهلاك (قدر ما نقص من ثمنها) قال صاحب المحلى: وبه قال الشافعي وأحمد، وعند أبي حنيفة كما في الهداية في فداء عبي شاة القوام، ما نقص؟ لأن المقصود هو اللحم، فلا يجزئ إلا النقصان، وفي عنقرة الحزاز وجزوره ولحماء والعقل ولفرس ربع فبسته، وقال الشافعي: فيه النقصان أيضاً اعتباراً بالمشاة.

ونناء ما روي أنه عليه الصلاة والسلام قضى في عين الناقة بربع القبضة، وهكذا قضى عمر - رضي الله عنه -، ولأن فيها معاصد سوى اللحم كالحصل والركوب والزينة والجمال، فمن هذا الوجه تشبه الأنمي. وقد نعت للأكل. فمن هذا الوجه تشبه المأكولات، فعملنا بالتشبيه قبضه الأدمي في إيجاب الربع، وبالتشبه الآخر في نفي النصف، ولأنه إنما يمكن إقامة العمل بها بأربعة أعين: عيناها، وعينا المستعمل فكأنها ذات أعين أربعة، فيجب الربع بقوات إحداها، والحدث المشار إليه، رواه الطبراني عن زيد بن ثابت أنه ﷺ قضى في عين الدابة بربع ثمنها. والأثر رواه عبد الرزاق يستنده عن شريح أن عمر - رضي الله عنه - كتب إليه في عين الدابة بربع ثمنها، أجمع زيادة من أصل الهداية<sup>(١)</sup>.

فَقَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ الْقَتْلُ فَيُصِيبُ خُلًا مِنْ  
الْمُحْدُودِ إِنَّهُ لَا يُوْخَذُ بِهِ. وَذَلِكَ أَنَّ الْقَتْلَ بَأْتِي عَلَى ذَنْبٍ كَلَهُ. إِلَّا  
الْفَرِيَّةَ، فَإِنَّهَا .....

وَقَالَ لِمَوْفِقٍ: قَدْ أَدْرَسْتُ كَثْرَ مَقْصُوفَةِ نَفْسِهِ فِي جَمِيعِ الْأَعْيَانِ. وَهَذَا  
قَوْلُ الْمُشَافِقِ، وَمِنْ أَحْمَدَ دَرَابَةِ أُخْرَى كَيْ عَنِ الدَّاءِ بَعْضُ رِجْعِ قِيَمَتِهَا، فَضِلَّ  
لَهُ: فَقَدْ نَسِيتُ؟ فَقَالَ: إِذَا كَانَتْ وَاحِدَةً، فَقَالَ عَمْرُو: رِجْعُ لَيْعَةٍ، وَأَمَّا الْعَبْدَانِ  
فَلَمَّا سَمِعْتَ فِيهِمَا شَيْئًا، فَبَيْنَ لَمْ يَكُنْ بِعَبْدًا أَوْ بِتَوْرَةً أَوْ شَاةً؟ فَقَالَ: هَذَا سِرُّ  
الدَّاءِ، هَذَا يَنْفَعُ بِمُحْدُودِهِ، لِنَظَرِهِ فِي أَقْصَاهُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَحَدَهُ، إِذَا أَوْجَبَ  
وَقَدَّوْا فِي الْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ مِنَ الدَّاءِ. وَهِيَ الْفَرِيَّةُ وَالْعَبْدَانِ وَالْمُحْدُودُ لِمُخَصَّصَةِ تَلَاوُزِ  
لَوَارِثِهِ، وَمَا عَدَا يَرْجِعُ إِلَى الْقِيَمَةِ

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ - لَهُ هَذِهِ أَيْضًا - بَعْدَ دَوْرٍ وَدَسَ ثَابِتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَصَصَ  
فِي عَيْنِ الدَّاءِ رِجْعَ قِيَمَتِهِ، وَهَذَا دَوْرِي عَمْرُو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى  
شَرِيحٍ سَأَلَ كَتَبَ بِأَلْفِهِ عَنِ عَيْنِ الدَّاءِ: إِنَّا كُنَّا نَعْرِفُهَا مِيزَانَةَ الْأَدَمِيِّ، وَلَا أَنَّهُ أَحْمَدُ  
رَأَيْنَا أَنَّ قِيَمَتَهَا رِجْعُ النَّفْسِ. وَهَذَا إِجْمَاعٌ يَقْدُمُ عَلَى الْقِيَمَةِ، ذَكَرَ هَلْدِينُ أَبُو  
الْمُخْطَابِ فِي قَوْلِهِمْ - أَمَّا - قَالَ، وَقَالَ أَبُو حَبِيَّةٍ: إِذَا قَامَ سَبِيحُ يَهْيَاةَ تَسْلُجٍ بِهَا  
مِنْ وَجْهِهِ كَانَتْ لَمَانَةُ الرَّاحِشِ وَالْفَرِيَّةُ وَجِبَ نَصْفُ قِيَمَتِهَا، وَفِي إِحْدَاهُمَا رِجْعُ  
قِيَمَتِهَا، فَقَوْلُ عَمْرُو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَجْمَعُ رَأَيْنَا أَنَّهُ قِيَمَتُهَا رِجْعُ النَّفْسِ، أَمَّا

(قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ) وَكَذَا الْعَبْدَانِ (يَكُونُ عَلَيْهِ الْقَتْلُ) أَيِ ثَبَتَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ  
بِرِجْعِهِ مِنَ التَّوَجُّهِ إِلَى صِيبِ خُلَا مِنْ الْمُحْدُودِ كَانَتْ لَمَانَةً، فَقَالَ مَالِكٌ: (إِنَّهُ لَا  
يُوْخَذُ) بَيْنَ الْعَبْدَيْنِ (بِهِ) أَيْ مَالِكُ (وَذَلِكَ) أَيِ سَبَبِ ذَلِكَ (أَنَّ الْقَتْلَ بَأْتِي عَلَى  
ذَلِكَ كَلَهُ) يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا وَجِبَ قَتْلُهُ، وَرَقِيَ قَرِيبًا فَيُدْرَجُ الْحَدُّ فِيهِ فَيُطْلَقُ عَلَيْهِ أَنَّ  
يَعْدُ أَوْلَى لَمْ يَقْتُلْ (إِلَّا) حَدُّ (الْفَرِيَّةِ) يَكْسَرُ الْفَاءُ وَسُكُونُ بَاءِ أَيْ إِلَّا حَدُّ  
الْقَدَفِ، عَلَيْهِ لَا يَنْدَرِجُ فِي الْقَتْلِ، بَلْ وَحْدُ الْمُغْنَوِيِّ أَوْلَى لَمْ يَقْتُلْ (فَإِنَّهَا) أَيْ

ثَبِّتْ عَلَى مَنْ قَبِلْتَ نَهْ بِقَالَ نَهْ مَا لَكَ ثُمَّ تَجَلَّدَ مَنْ افْتَرَى عَلَيْكَ؟  
فَأَرَى أَنْ يُجْلَدَ الْمَقْتُولُ أَلَا تَحْذُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْتَلَ. ثُمَّ يُقْتَلُ. وَلَا أَرَى  
أَنْ يُقَادَ بِنَهْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْجَرَاحِ إِلَّا الْقَتْلُ. لِأَنَّ الْقَتْلَ يَأْتِي عَلَى  
ذَلِكَ كُلِّهِ.

الغمرة (ثبت) مفتوح أوله وصح ثالثة (على من قبلت) بيناء المجهول من القول  
(له) أي تلزم إسماعيل على المقتدوف، فإنه إن لم يجد المغتري (بذلك له) أي  
المقتدوف: إن كنت يربئاً من الزنا (صالك) يقتحين أي نه (أي شيء) لم تجلد  
أي لم تطالب أحد (على من افترى عليك) فتسحق المعرفة بذلك.

(فأرى أن يجلد) بيناء المجهول (المقتول) أي الذي سيقول قريباً (الحديث)  
أي حد الغمرة أولاً (من قبل أن يقتل) بيناء المجهول (ثم يقتل) بعد حد الغمرة  
(ولا أرى أن يقاد) أي يقتض (منه) أي من الذي ثبت عليه القتل (شيء من  
الجراح) في الأضراس (إلا القتل) الذي ثبت عليه (لأن القتل يأتي على ذلك كله)  
من الحدود والجراح غير حد الغمرة

قال ابن أبي عمير<sup>(١)</sup>: وهذا على ما قلنا: إن الحدود تدخل في القتل، فمن  
وجب عليه حد لله تعالى من زنا أو شرب خمر، وجب عليه القتل في  
فصاص، فإن القتل يأتي على ذلك كله، ولا يؤخذ بالحد؛ لأنه من حقوق الله  
تعالى، وأما حد الغمرة فيؤخذ به؛ لأنه من حقوق الأنبياء، فلا يؤخذ باستيفاء  
حق الله تعالى، ولما يلحق المقتدوف من الحد والتعير بتحقيق ما قيل له حين  
لم يجد قذوة، وأما انفصاص في الأضراس، فنسقط أيضاً مع الغمرة لأن القتل  
يأتي على الثلاثة، ذلك العض أيضاً، اهـ.

وقال الدردير<sup>(٢)</sup>: والحد ج طرف قيد ويحل فيه قتل النفس، ان معناه،

(١) «المعنى» (١/١٤٤).

(٢) «الشرح الكبير» (١/٢٦٦).

الجاني ثم قتله. وإن كان الظرف لمعبر المقتول، كقطع يد شخص وإغصا عين آخر، وقتل آخر، فيندرجان في النفس، لأنها تأتي على الجميع إذ لم ينص القائل المثلة بالمقتول، إذن قصدها فعل به ما فعل ثم يقتل. واحترز بقوله: إن نعتد عن الخطأ فإن فيه الريبة.

وقال في موضع آخر: وكل حد يدخل في القتل لردة أو قصاص أو حرابة إلا حد القذف فلا بد منه، ثم يقتل، قال المدسوقي: فإذا زنى وكان بكراً أو سرق أو شرب ومرتب عليه القتل لردة أو قصاص أو لحرابة، من، ولا يفام عليه قبل القتل حد الزنا أو المشرب أو السرقة لاندماج حده في القتل. وهذا كقول المدينة: كل حد لا يجتمع مع القتل فأنقذ على ذلك كله إلا حد القذف، الحد.

وقال النووي<sup>(١)</sup>: إذا اجتمعت الحدود لم تخل من ثلاثة أقسام:

الأول: أن تكون مخالفة لله تعالى: فهي نوعان:

أحدهما: أن يكون فيها قتل مثل أن يسرق ويصي وهو محصن ويشرب الخمر ويقتل في المحاربة، فهذا يقتل، وسقط سائرهما. وهذا قول ابن مسعود وعطاء والشعبي والأوزاعي ومالك وأبي حنيفة، وقال الشافعي: يستوفى جميعها: لأن ما وجب مع غير القتل وجب مع القتل.

وثالثها ما قاله ابن مسعود: إذا اجتمع حدان أحدهما القتل أحاط القتل بفنك، وقال إبراهيم: يكفي القتل، وعن إبراهيم والشعبي وعطاء: أنهم قالوا: مثل ذلك، وهذه أقوال انتشرت في زمان الصحابة والتابعين، ولم يظهر لها مخالف. فكانت إجماعاً، وإذا ثبت هذا، فإنه إذا وجد ما يوجب الرحمة والعتق للمحاربة، فبني أن يقتل للمحاربة وسقط الرحمة: لأن في القتل للمحاربة من آدمي في القصاص، وحق آدمي يجب نفسه.

(١) (أبني، ٤٨٧/١٢).

ونائبهما: أن لا يكون قبيل قنن، فون جمعها بمنزلة من غير خلاف تعلمه، ويبدأ بالأشع فالأشع، فون شرب وزى وسوق حد للشرب أولاً، ثم لثراء، ثم قطع للمسرفة، ويبدأ قال الشافعي، وقنن أبو حنيفة: يشح بين البداية بحد الزنا وقطع المسرفة، لأن كل واحد منهما ثبت بقصر الفرائض ثم بعد المسرفة.

ويشاء أن حد الشرب أحب مبدئ، وهذا التقديم على الاستحياء، ولو بدئ بغيره حار، ولا يوالى بين هذه الحدود؛ لأنه ربما أفضى إلى التلف، بل متى يرى من حد أقبح انتهى إليه.

فإن: ويبدأ عند المالكية بالأشد فالأشد، فقد قال النازدي<sup>(١)</sup> وتوخى المبالاة في قطع الأطراف إذا خيف التلف من جمعها في أب واحد، فيفرق بينهما رجاء به تعالى، كالتشريب، وربما تكر لم يشفر عليهما في وقت واحد، ويبدأ بأشد لم يخف عليه الموت منه، ويبدأ بحد الزنا على حد الشرب، فإن خيف عليه بئى بالأخف، اهـ.

ثم قال المروزي<sup>(٢)</sup>، ولقسم الثاني: الحدود الحائصة للآدمي، وهو الفصاح، حد القذف، فوله سبعة، كنفه، ويبدأ بأخفها، فيحد لمقذف، ثم يقطع<sup>(٣)</sup> ثم يفتن، لأنها حقوق للآدميين أمكن استيفائها، فوجب كسائر حقوقهم، وهذا قول الأوزاعي والشافعي، وقال أبو حنيفة: بدخ ما دون القتل فيه احتياجاً لقول ابن مسعود، ولما أن ما دون القتل حق لآدمي ولا يقطع.

ولقسم الثالث: أن تجتمع حدود الله وحدود الآدميين، وهذه ثلاثة أنواع:

(١) المخرج الكبير (٤/٣٦٠).

(٢) المعنى (١٢/٤٨٩).

(٣) وفيه أن يرقى القسم الأول مع القطع في القتل، فأول من

أحدها: أن لا يكون فيها قتل، جهاد تستوفي كلها. وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي، وعن مالك أن حذفي الشرب والذفاف والخلل، وإن أذهبا حذاف من جنين، فلم يداخل، النوع الثاني: أن تجمع حدود الله وحدود الأديين، وفيها قتل، فإن حدود الله تدخل في القتل، وأما حقوق الأديين فتستوفي كلها، والنوع الثالث: أن ينفق الحنف في محل واحد، ويكون تعويتاً كالقتل معاصياً وحده فيه تفصيل بسطه، لم يختصراً.

وفي الآتيه والبقية في القاعدة الثامنة: إذا اجتمع أمران من جنس واحد، ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر، فلو زنى أو سرق أو شرب مراراً كفى حداً واحداً سواء كان الأول مرجحاً لما أوجبته الثاني أو لا. فلو زنى بكراً ثم ثيباً كفى الرجم، ولو زنى مراراً واحداً أو جماعاً في مجلس أو مجلسين كفى حد واحد، ولو زنى وشرب وسرق فمهم الكل لا يختلف العتس.

ثم قال: وأما الحنافية إذا تعددت قطع عضوه، ثم قتله، فإنها لا يداخل بها، إلا إذا كان خطأ على واحد، ولم يتحذلقها براء، وصورها مئة عشر قد أروضناها في المشرح المتأخر، قد قال: وذكرها صاحب التمر المختار في الفصل في التعليل، فارجع إليه.

وهي الهداية<sup>(١)</sup> من قطع يد رجل خطأ، ثم قتله عمداً قل أن ثيباً، أو قطع يده عمداً، ثم قتله خطأ، أو قطع يده خطأ، ثم قتله خطأ، أو قطع يده عمداً، ثم قتله عمداً، فإنه يؤخذ بالأمرين جميعاً، ثم قال: وإن كان قطع يده عمداً، ثم قتله عمداً قل أن ثيباً، فإن شاء الإمام قال: اعطوه، ثم اقتلوه، وإن شاء قال: اقتلوه، هذا عند أبي حنيفة، وقالوا: يقتل ولا تقطع يده، وبسطه في وجوه هذه الأحكام، فارجع إليه.

وقال مالك: الأمر عندنا أن القتيل إذا وُجد بين ظهرائي قوم في قرية أو غيرها، لم يؤخذ به، تخرب الناس إليه ذراً، ولا مكاناً، وذلك أنه قد قُتل القَتِيلُ، ثم يلقى على باب قوم لينطخوا به. فليس يؤخذ أخذ بعثر ذلك.

(قال مالك: الأمر عندنا أن القتيل) بلفظ المفعول في أكثر النسخ، وفي بعضها بلفظ المصدر، فلو صح فهو يعني المجهول (إذا وجد) س، المجهول (بين ظهرائي) صنع النون، وفي نسخة بين ظهري بنون الألف و نون وعلى كذا السخيتين هذا اللفظ مضمع (قوم) أي وجد بين قوم (في قرية أو غيرها) كسائين (ثم يؤخذ) ببناء المجهول (أقرب الناس إليه) أي إلى ذلك المجهول (داراً ولا مكاناً) والبعيد بالأول لا يؤخذ.

(وذلك) أي وجه عدم أخذه (أنه قد قُتل) ببناء المجهول (القتيل، ثم ينقى) ببناء المجهول (على باب قوم لينطخوا به) كذا في النسخ المصرية، وفي الهندية لينطخوا به، أي ليرموا به، يقال: نطحه بسوء رماه به، وقال المجد: انطخ اللطخ بالقتار (فليس يؤخذ) ببناء المجهول (الحمد بمثل ذلك) وأيضاً فإن العادة أن القاتل يرمي بالقتيل بعداً عنه.

قال النجاشي<sup>(١)</sup> وهذا على ما قال: إن وجود القتل في محلة قوم أو عند دارهم لا يوجد لطخاً، ولا يعلق بهم نية، قال ابن القاسم وأصحابه فلا يوجد ذلك، قولاً ولا دية، وقال مالك: ودمه هدر، ووجه ذلك ما احتج به مالك من أن القاتل قد يهدم من محله، ويلعبه في محلة غيره، وعند دار من يريه إذابته<sup>(٢)</sup>، وربما ألقاه القاتل عند دار قومه المقتول، وفي محلتهم، فتجتمع الجناية عليهم، وأخذ القيد أو الدية منهم، هـ.

(١) المصنف (١٠٤/٧).

(٢) كذا في الأصل والظاهر أنتم.



قال مالك في جماعة من الناس اقتتلوا. فأنكشوا. وبينهم  
فريق أو فريقان. لا يذوي من فعل ذلك. به: إن .....

قلت: ولا بد للقسامة عند مالك ومن وافقه الموت. كما سيأتي في باب  
القسامة مفصلاً.

قال صاحب «المحلى» بعد قول الإمام مالك المذكور في المتن: فلا  
محكم في تلك الصورة بالقسامة عند مالك وأبي نعيم وأحمد وإسحاق، قال  
الشافعي: إلا أن تكون محلة أعدائه لا يخلطهم غيره، قال أبو حنيفة: وحود  
القتل في المحلة والقربة يوجب لقسامة، ولا يشت القسامة فيم عدا تلك.  
قال: وإذا وجد القتل بين فريقين يجب القسامة وإثباته على أهل أقربهما.

كما رواه البزار والبيهقي<sup>(١)</sup> عن أبي سعيد الحضري: أن قتيلاً وجد بين  
حينين، فأمر النبي ﷺ أن يقاس إلى أيهما أقرب، فوجد أقرب إلى أحد الحيين  
بشير، فألقى دينه عليهم، وروى ابن أبي شيبة عن الحارث بن الأزهم قال:  
«وجد قتيلاً بين وادعة وأرجب، فكتب عامر - صر - وصي الله عنه - إليه  
فكتب: عمر إليه أن قس ما بين الحيين، فإلى أيهما كذا أقرب فخدمهم، فقاموا  
فوجدوا أقرب إلى وادعة، فأخذوا وأغرموا وأحلفوا، فلما: يا أمير المؤمنين  
أحلفت ونعمرت؟ قال: نعم، وأحلف خمسين رجلاً بالله ما قتل وما علبت  
فأدرك كذا في «المحلى»، وبسط هذه الروايات والتي سبقتها الشافعي في  
«نصب الرأية»<sup>(٢)</sup>.

قال مالك في جماعة من الناس اقتتلوا فيما بينهم (فأنكشوا) أي نهجوا  
(وبينهم) يوحد (قتيل أو جريح لا يذوي) بينا المجهول (من فعل) بناء الغافل  
(به ذلك) الغفل من السرح أو القتل. فقال مالك في الصورة المذكورة: (إن

(١) - ابن الكثير (٨/ ١٢٤، ١٢٥)

(٢) انظر «نصب الرأية» (٨/ ٢٩٦)، والسنن الكبير للبيهقي (٨/ ١٢٦)، ومصنف أبي  
شيبه (٩/ ٣٩٢)

أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِي ذَلِكَ أَنَّ عَلَيْهِ الْعَقْلَ. وَأَنَّ عَقْلَهُ عَلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ نَادَوْهُ. وَإِنْ كَانَ الْجَرِيحُ أَوْ الْقَتِيلُ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيقَيْنِ. فَعَقْلُهُ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ جَمِيعاً.

أحسن ما سمع الإمام (في ذلك أن فيه) وفي النسخ المصرية «أن عليه» وهو أيضاً بمعنى فيه (العقل) أي الدية واجب (وأن عقله على القوم الذين نادوه) يعني عقل كل واحد من المقتولين والمجروحين على الفريقين المخالفين، (وإن كان القتيل أو الجريح من غير الفريقين) المتنازعين فيما بينهم (فعقله على الفريقين جميعاً).

قال الباجي<sup>(١)</sup>: وهذا علم ما قال: إن من قتل بين الفئتين في النار تكون بينهم، فإن كل فرقة تضم من أصب من الفرقة الأخرى، وذلك إذا لم يعلم من قتله، ووجه ذلك أن الظاهر أن قتيلاً كل فرقة إنما قتله الفرقة الأخرى، ولا نصاص لتعذر معرفة قاتله، وعدم اتفاق الطائفة لأخرى على قتله، فلم يبق إلا الدية، ولا يحتاج في ذلك إلى قسامة، لأن القاتل لا يتعين، ولو علم من أصابه وشهدت بذلك بينة ففيه القود، وإن لم يكن بينة كاملة، وإنما كان شاهداً أو قول المقتول: دمي عند فلان أو عند جماعة سماهم، فقد روي عن ابن القاسم: لا قسامة فيه إلا أن يشهد لجرحه رجلان، ثم مات من ذلك بعد أيام ففيه القسامة، وقال أنهب وغيره: فيه القسامة.

قال ابن الموار: وقد رجع ابن القاسم بعد أن قال: لا قسامة فيمن قتل بين الصفيين بدعوى الميت ولا بشاهد، وقوله هذا خطأ، وقول المصنف: فإن عقله على القوم الذين نادوه، وقوله في عقل الأجي: على الفريقين يريد في أمانهم، قاله ابن الموار عن مالك، فجعل لذلك حكم التعمد لما كان عملهم ومضاربعهم مقصود، ولم يجعل فيه القود لما لم يتسن القاتل، اهـ.

(١) «المنهاج» (٧/١١٤).

وقال صاحب «المدخل» بعد قول السلف: «و نَحْصِلُ إِذَا كَانَ الْقَتِيلُ مِنْ إِحْدَى الْأُضْرَافَيْنِ، وَتَدْبِئُ عَلَى الطَّائِفَةِ الْأُخْرَى دَوْلًا فِيهِ عَلَيْهِمَا جِيْعٌ، قَالَ النَّبِيُّ: هَذَا رَوَايَةٌ عَنْ مَاتٍ. وَهَذَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، وَالشَّهْرُورُ عَنْ مَالِكٍ: إِنَّهُ إِذَا قُتِلَ الْقَتْلَانِ فَيُوجَدُ بَيْنَهُمَا قَتِيلٌ فَدَبِّهُ «قَسَامَةً»، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، إِسْحَاقُ.

ومذهب أبي حنيفة كذا في «التهذیب»<sup>(1)</sup> أنه إذا اتفق قوم - سيوف - فاجلوا عن قتيل، فهو على أهل الميمنة؛ لأن القتل من أولادهم، ونحفظ عليهم، إلا أن يدعي الأولياء على أنك أدعى رجل منهم بعينه، فله رجل مني أهل الميمنة غيره؛ لأن هذه الدعوى تضمنت وفاة أهل الميمنة عن قصاصه، ولا تأخر في ذلك حتى يقوموا بالبينة؛ لأن بمجرد الدعوى لا يثبت الحق للمحلبين الذي يروونه، أما إذا قدمه النحر عن أهل الميمنة، لأن قوله حجة على نفسه، اهـ.

قال النووي<sup>(2)</sup> في بيان أنواع الماتية الموقعة، لتقسيمها: الخامس: أن يقتل فتتان، فيتفرقون عن قتيل من إحداهما، فثبتت على الأخرى. ذكره القاضي، فإن شئنا حيث لا تصل سهام حصصهم بعضاً، فاللوث على طائفة القتل، وهذا قول الشافعي، وروي عن أحمد أن عتق القليل على اثنين سارعوا فيه إذا قتل الفتان إلا أن يدعوا غير واحد بعينه، وهذا قول ماتٍ، وقال أبي ذبلو: عن أبي يونس جيعاً لأنه يحتمل أنه مات من فعل أصحابه فاستوى الجميع فيه، وعن أحمد في قوم اهلوا اقل بعضهم، وجرح بعضهم، فلهذا سقطوا على منحره ممن نالوا دية الجراح، وإذا كان فيه من لا جرح فيه فهو من العامة سي<sup>9</sup> من وجهي: اهـ.

(1) (1/375-376)

(2) (1/375-376)

## (١٩) باب ما جاء في الغيلة والسحر

## (١٩) ما جاء في الغيلة

بكسر اللغين المعجمة وإسكان لتحتية. الخديعة، تقدم الكلام على تفسيرها في دية أهل الذمة. وتقدم هناك أن قتل الغيلة وغيرها سواء عند الأئمة الثلاثة في الفصاحي والنفوس عن الولي خلافاً للإمام مالك، إذ قال: لا حق في قتل الغيلة، ولا صلح، وصلاح الولي في ذلك مردود، والأمر فيه إلى السلطان.

## والسحر

## وفيه أبحاث:

الأول: في لغته، وحقيقته، قال صاحب النجمل: هو كل ما لطف ودق يقال: سحره إذا أدنى له أمراً يدق عليه ويخفى، وهو في الأصل مصدر يقال: سحره سحراً، ولم يعم مصدر لفعل يفعل على محل إلا سحراً وبعلاً، وقال الغزالي في الإحياء<sup>(١)</sup>: السحر نوع يستعاض من الغنة بخواص الجواهر وبأموال حسانية في مطالع النجوم، فيتخذ من تلك الخواص هيكل على صورة الشخص السحور، ويترصد له وقت مخصوص من المطالع، وتقرن به كلمات يتلفظ بها من الكفر والفحش المخالف للشرع، ويتوصل بسببها إلى الاستغانة بالشياطين، ويحصل من مجموع ذلك بحكم إجراء تلك العادة أحوال غريبة في الشخص السحور<sup>(٢)</sup>.

وقال الموفق<sup>(٣)</sup>: هو حَقُّ وُفَى وكلام يتكلم به، أو يكتب، أو يعمل شبه يؤول في بدن المسحور، أو قلبه، أو عقده من غير مباشرة له، وله حقيقة، قصته ما يقتل، وما يُبْرِئ، وما يأخذ الرجل عن امرأته فيمنعه زفافها، ومنه ما يفرق

(١) إحياء علوم الدين (٢٩٩/١).

(٢) المغني (٢٩٩/١٢).

بين السوء ووجهه، وما يُنْهَضُ أحدهما إلى الآخر. أو يُكْبِتُ، وهذا قول الشافعي. ودُعِبَ بعض أصحابه إلى أنه لا حفيقة له إنما هو تضييل؛ لأنه تعالى قال: ﴿يُخَيِّلُ إِلَيْهِ مِنْ يَدِهِمْ مَا تَشَاءُ﴾<sup>(١)</sup> وقال أصحاب أبي حنيفة: إن كان شيئاً يصل إلى بدن المسحور، كسحابة ونحوه، حاز أن يحصل منه ذلك، فأما أن يحصل المرض والموت من غير أن يصل إلى بدن شيء، فلا يجوز ذلك؛ لأنه لو جاز، لبطلت المعجزات؛ لأن ذلك يخرق لعادات، فلو جاز من غير الأسباب، بطلت معجزاتها.

ولنا، قول الله تعالى: ﴿ثَلَاثَ أَعْوَدٍ يَرْزِقُ لَكَ الْبَلْقَ﴾<sup>(٢)</sup> إلى قوله: ﴿وَرَيْنَ سَكِرَ تَلَقَّنْشَبَ فِي الْقَفْرِ﴾<sup>(٣)</sup> يعني السواحر الثلاثي يعقدون في سحوس وينقض عليه، ولولا أن السحر له حفيقة لما أمر الله تعالى بالاستعاذة منه، وقال تعالى: ﴿يُتْلُونَ كِتَابَ الْيَقْرِ﴾<sup>(٤)</sup> إلى قوله: ﴿يَتَتَفَلَّحُونَ مِنْهَا مَا يَصْرِفُونَ﴾<sup>(٥)</sup> يبين أنهم يربون عنده - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ سَجَرَ حتى أنه لَيُخَيِّلُ إليه أنه يفعل الشيء، وما يفعله، الحديث ذكره البخاري وغيره، وقد اشتهر بين الناس وجود عقد الرجل عن امرأته حين ينزوجهما، فلا يقتدر على إنسانها، وحل عقد، فيقدر عليها بعد عجزه عنها حتى صار متواتراً لا يمكن جحده، اهـ.

قال ابن عاتيق: وهو علم يستفاد منه حصول منفعة نفسانية يقتدر بها على أعمال عربية لأسباب خفية، وفي «شرح الزعفراني»: السحر حق عندما وجره ونصوره وأثره، وقد ذكر الإمام القرطبي للمالك الفرق بين ما هو سحر يكفه به، وبين غيره، والحدال هي ذلك بما ينزوم فراجعته من أواخر «شرح اللقاني الكبير» على «الجمهورية» ومن كتاب «الإسلام في فواطع الإسلام» للعلامة ابن حجر.

(١) سورة طه: الآية ٦٦.

(٢) سورة انفرة: الآية ١-٢.

وحاصيه ان السحر اسد خمس ثلثاته التوامع الأولى السبيبة وهي ما مركب من خواص أرضيه فدا من حوص أو كليله فخاصه تومس في ان الحواس الخمس أو بعضها إما أنه وجود حقيقي أو ما هو تحليل مدرك من مذكور أو مفقود أو غيرهما الثاني أوبدياه وهي ما يوجد في تلك الآثار سمويه لا أرضيه الثالث بعض خواص الحقائق كما في سمع أحجر يرمي من تلكه إذا رمى بحجر معه فإذا عصيا الخلب وطربست في دمه شي منه ففقدت عنه آثار خاصه فيقتله أمدخ السحر (١٥)

الثاني في حكمه لغوي قال الدكتور<sup>(١٦)</sup> إن لغوه وتعليله حرام لا علم به خلافاً من أهل العلم وقد أصحاهما أكثر الساجد بتعليله لغوه من اعتقاد لغويته أو إباحته وروى عن أحمد بن حنبل على أنه لا يتصور وقال أصحاب أبي حنيفة إن اعتقد أن السحر غير فعل في ما شاء فحر وإن اعتقد أنه تحليل لم يحر وقال الشافعي إن اعتقد ما رآه الكفار مثل انقراض أبي الخواكر تسبحة وأنها تفعل في بدنهم أو يفسد حل السحر كبراً لأن القرآن نص في حرمة ذلك بالنقل المواتر والإجماع عليه وإلا فحق وأما بقوله لأن خاشية من الله عز وجل ما عتد مذرة في سعادته ومخاض من أضره<sup>(١٧)</sup> فهو غير وارد في ذلك حيث قاله فليس هو من السحر بل من السحر

ونسد حديثه تعالى «وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ» على ذلك شمس ولا كثير ما بين وأبلى الشيطان كدروا<sup>(١٨)</sup> السحر قبله «وَمَا يَكْلِمُ مِنْ أَفْوَةٍ يَفْقَهُ» إنما على ذلك فلا تذكروا أي لا تعلموه وكذا بذلك وقد روى عنه غير أنه

(١٥) المصدر (١٩٩: ١٢٠)

(١٦) أخرجه المصنف في باب من لا ياتون بمعرف من ذات السلكة التي انطوى (١٥) (١٧) روى ابن أبي عمير في التهذيب (١٩٩: ١٢٠)

(١٨) روى ابن أبي عمير في التهذيب (١٩٩: ١٢٠)

عن عائشة<sup>(١)</sup> قصة صويفة لامرأة ذهبت إلى حاروت وصاروت لتعلم السحر فأمراها بالسول في السور، فمعلت، فرأت كأن فارساً خرج منها حتى طار إلى السماء فقالا: ذلك إيمانك فذكر القصة بطولها، ثم قال: وقال علي: إن الساحر كافر، ويحتمل أن تمديرة ثابت فسقط عنها القتل، والكفر، ويحتمل أنها سحرته بمعنى أنها ذهبت إلى ساحر سحر لها، اهـ.

وقال السديد<sup>(٢)</sup> في باب الردة: هي كفر السلم بصریح من القول أو لفظ يقتضيه أو فعل ينقسمه كإلقاء مصحف بفكر، وسحر، وعرقه ابن، ألمريي بأنه كلام يعظم به غير الله، وينسب إليه المقادير والكائنات، وعلى هذا قول الإمام - رضي الله عنه -: إن تعلم السحر وتعليمه كفر وإن لم يعمل به ظاهر في النهاية، اهـ.

وفي الآثار المختارة<sup>(٣)</sup> إن تعلم العلم يكون فرض عين، وفرض كفاية، ومندوباً، وحراماً، وعقد منه السحر، قال ابن عابدين<sup>(٤)</sup>: قال الثماني: تعلمه وتعليمه حرام، ومقتضى إطلاقه ولو تعلم لدفع الضر عن المستمين، وفي ذخيرة المناظر: تعلمه فرض لو سحر أهل الحرب، وحرام ليفرق به بين المعرفة وزوجها، وجائز ليقبض بينهما، وذكر في تبيين المحارم: عن الإمام أبي منصور أن القول بأن السحر كفر على الإطلاق خطأ، ويجب البحث عن حقيقته، فإن كان في ذلك رد ما لزم في شرط الإيعان فهو كفر وإلا فلا.

ثم قال ابن عابدين بعد ذكر الأنواع لثلاثة من السحر المذكورة في البحث الأول: فهذه أنواع السحر لثلاثة قد تقع بها هو كفر من لفظ أو اعتقاد

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٨/١٣٧)، وابن حزم في غير سورة البقرة آية رقم (١٠٢) تفسير لطيفي (١/٤٦٠، ٤٦١).

(٢) الشرح الكبير (١٢/٣٠٦).

(٣) أحاطية رد المحتار (٢/٢٦٦).

أو فعل، وقد تقع بعده كوضع الأحجار، وللسحر فصول كثيرة في كتبهم، وليس كل ما يسمى سحراً كثيراً إذ ليس التكثير به لما يترتب عليه من الضرر، بل لما يشع به عند من كثر، كما اعتدوا انفراد الكواكب بالترجيبة أو دعاء قرآن أو كلام مكفر ومحرم ذلك.

الثالث: في حكم الساحر، فإن الموقوف<sup>(١)</sup>؛ حذ الساحر نفس، روي ذلك عن عمر وعثمان وابن عمر وغيرهم من الصحابة والتابعين، وهو قول أبي حنيفة ومالك، ولم ير الناقضي عليه القتل بمجرد السحر، وهو قول أبي القاسم وزواية عن أحمد، ووجه ذلك أنه عاتق - رضي الله عنه - ما عاب مشيرة سحرتهما، ولو وجب قتلها لما حل بيعها، ولأن النبي ﷺ قال: «لا محل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث»: الحديث، ولم يصدر منه أحد الثلاثة، فوجب أن لا محل دمه، وإنما ما روي حذبه بن عبد الله عن النبي ﷺ أنه قال: «حذ الساحر ضربة بالسيف»، قال ابن الصغر. ورواه إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف، وروى سعيد وأبو داود في «كتايبهم» عن بجالة جامنا كتاب عمر قبل موته سنة: «اقتلوا كل ساحر، فقتلنا ثلاث سواحر في يوم، وهذا مشهور عنهم ينكر، فكان اجساداً، وقس حفصة جارية لها سحرتهما.

وهل يستوجب الساحر؟ فيه روايتان: إحداهما: أنه لا يستاب، وهو ظاهر ما نقل عن الصحابة، فإنه لم يقتل عن أحد منهم أنه استناب ساحراً، وعن عائشة - رضي الله عنها - أن الساحرة سألت أصحاب النبي ﷺ وعنه صوافرون هل لها من توبة؟ فبأنها أحد، ورواية الثانية: يستاب، فإن ذلك قبلت موته، لأنه لم ير بأعظم من الشرك والمشرک استاب، ومعرفة السحر لا تمنع قبول توبته، فإن الله تعالى من توبة سحره وعون، وجعلهم من أوليائه. اهـ.

(١) المسمى (١٢/٣٠٢)



وقال النزيل<sup>(١)</sup>: إذا حكم مكفر الساحر، فإن كان متجاهراً به قتل، وماله في ما لم يتب، وإن كان بسراً قتل مطلقاً كالزنديق، قال الدسوقي: أي فإنه يقتل ولا يقبل له توبة. اهـ. قلت: والأول حكمه حكم المرتد يستتاب ثلاثة أيام فإن تاب وإلا قتل.

وقال النياجي<sup>(٢)</sup>: قال مالك: يقتل ولا يستتاب، وقال ابن عبد الحكم وأصمغ: هو كالزنديق، ومن كان للسر أو الزندقة مظهراً استيب، فإن لم يتب قتل، وقال ابن عبد الحكم: السر كفر، فمن أسره وظهر عليه قتل، وإن أظهره فكمن أظهر كفره. اهـ.

قال ابن عابدين: وذكر في دفع الفتن: أنه لا تقبل توبة الساحر، والزنديق في ظاهر المنع، فيجب قتل الساحر، ولا يستتاب بسعيه بالفساد لا بمجرد علمه إذا لم يكن في اعتقاده ما يوجب كفره. اهـ.

وفي الدر المختار<sup>(٣)</sup>: وكل مسلم ارتد، فتوبته مقبولة إلا الكفر بسبب نبي من الأنبياء، فإنه يقتل حداً، ولا تقبل توبته مطلقاً، ثم عد فيه رجلاً آخر إلى أن قال: والكافر بسبب اعتقاد السحر لا توبة له، ولو امرأة في الأصح لسعيها في الأوض بالفساد، وقال ابن عابدين: وفي الفتح: السحر حرام بلا خلاف بين أهل العلم، واعتقاد رباحته كفر، ومن أصحابنا ومالك وأحمد: يكفر الساحر بتعلمه وفعله، سواء اعتقد الحرمة أو لا، ويقتل، وفيه حديث مرفوع: «حد الساحر ضربة بالليف»<sup>(٤)</sup>، وعن الشافعي لا يقتل ولا يكفر إلا إذا اعتقد إباحته.

(١) الشرح الكبير (٤/٣٠٢).

(٢) المنقذ (٢/١١٧).

(٣) (٤/٤١٦).

(٤) رواه الترمذي في كتاب الحدود (١١٦٠) وقال: هذا حديث لا يعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، رواه الحاكم في المستدرک (٤/٣١٠)، والبيهقي في السنن (٨/٤٣٦).

والربيع: ما في «المغني»<sup>(١)</sup> أن ساحر أهل الكتاب لا يقتل لسحره، إلا أن يقتل به، وهو مما يقتل به غالباً، فيقتل قصاصاً، وقال أبو حنيفة: يقتل؛ لمعموم ما تنجم من الأخيار، ولأنه جناية أوجبت قتل المسلم، فأوجبت قتل الذمي كالقتل، ولنا، أن نبيد بين الأعصم سحر النبي ﷺ فلم يقتل، ولأن الشريك أعظم من سحره، ولا يقتل به. والأخيار وردت في ساحر المسلمين؛ لأنه يكفر بسحره، وقياسهم ينطفر بالزنا من المحصن، فإنه لا يقتل به الذمي عندهم، ويقتل به المسلم، اهـ.

وفي رد المحتار: قال أبو حنيفة: الساحر إذا أفر سحره أو ثبت بالينة يقتل ولا يستتاب منه، والمسلم والذمي والحر والعبد فيه سواء، وقيل: يقتل الساحر المسلم لا الكتابي، اهـ.

وقال الدردير<sup>(٢)</sup>: وأدب من تشهد ولم يوقف على الدوام<sup>(٣)</sup> كساحر ذمي يؤدب إن لم يدخل ضرراً على مسلم وإلا قتل لنقض عهده، وللإمام استرقاقه، فإن أدخل ضرراً على أهل الكفر أدب ما لم يقتل أحداً سحره، وإلا قتل، قال الدسوقي: قوله: إن لم يدخل ضرراً على مسلم، يعني إن سحر مسلماً ولم يدخل عليه ضرراً، فإن أدخل عليه ضرراً حُيِّر الإمام بين قتله واسترقاقه ما لم ير المصلحة في قتله، وإلا نحتسب قتله، إن لم يسلم. وأما إن سحر كافراً فإن لم يدخل عليه ضرراً فلا أدب، وإن أدخل عليه ضرراً أدب ما لم يقتل أحداً سحره، وإلا قتل، اهـ.

قال الباجي<sup>(٤)</sup>: إن كان الساحر ذمياً فقد قال مالك: لا يقتل إلا أن

(١) (١٢/٣٠٥).

(٢) «الشرح الكبير» (١/٢٣٠٦).

(٣) أي لم يلتزم أركان الإسلام.

(٤) «المنقذ» (٧/١٧٧).

١٥١٧/١٣ - وَهَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَتَلَ نَفَرًا، خَمْسَةَ أَوْ سِتَّةَ، بِرَجُلٍ وَاحِدٍ قَتَلُوهُ قَتْلَ عِيْلَةٍ. وَقَالَ عُمَرُ: فَوَ تَقَالًا عَلَيْهِ أَهْلُ ضَنْعَاءَ لَقَتَلْتَهُمْ جَمِيعًا.

يدخل سحره ضرراً على المسلمين، فيكون ناقضاً للمهاد، فيقتل نقضاً للحمد، ولا تقبل من ثوبة غير الإسلام، وأما إن سحر أهل ملته، فليؤدب إلا أن يقتل أعداء فيقتل به، وقال سحنون في «العتبة» في السحر من أهل الذمة: يقتل إلا أن يسلم فتترك، فظاهر قول سحنون أنه يقتل على كل حال إلا أن يسلم، بخلاف قوله مالك: لا يقتل إلا أن يؤذي مسلمًا أو يقتل ذمياً.

١٥١٧/١٣ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن سعيد بن المسيب) النابعي الشهير (أن عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: رواية سعيد عن عمر - رضي الله عنه - متصلة؛ لأنه رآه وصحح بعضهم سماعه منه، وقد رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح من طريق هبيل الله عن نافع عن ابن عمر بلفظ «الموطأ» سواء، اهـ.

(قتل امرأة خمسة أو سبعة) شئت من الراوي (برجل واحد) غلام اسمه أصيل من أهل صنعاء كما سباني في الروايات الآتية (قتلوه قتل عيلة) بكسر العين المعجمة وسكون الياء، أي خديعة، قال الياجي: أصحابنا يوردونه<sup>(٢)</sup> على وجهين: أحدهما: القتل على وجه التحيل والخديعة، والثاني: على وجه التصيد الذي لا يجوز عليه الخطأ، اهـ.

(وقال عمر) رضي الله عنه: (لو تمالا) أي تعاون واجتمع (أهليه أهل صنعاء) بالمدينة بلد معروف باليمن (لقتلهم) به (جميعاً).

(١) شرح الزرقاني (٢٠١/٤)

(٢) كذا في الأصل: «مرد».

قال الحافظ في الفتح<sup>(١)</sup>: هذا مختصر من أثر وصيه ابن وهب، ورواه من طريقه قاسم بن أصغى والطحاوي والبيهقي، قال ابن وهب: حدثني جرير بن حازم أن العفيرة بن حكيم الصديقي حدثه عن أبيه أن امرأة بصنعاء قتلت عنها زوجها، وبرك في حجرها ابناً له من غير حائل، فقامت له: أصبل، فاختطف المرأة بحد زوجها خليلاً، فقالت له: إن هذا العلام يفضحنا فافتننا، فأبى فامتنعت منه فضاوعها، فاجتمع على قتل العلام الرجل ورجل آخر والمرأة وخادماها، فقتلوه، ثم قطعوا أعضاء وجعلوه في عيبه - بفتح سيملة وسكون التحتية فسوحة مفتوحة - وعاء من آدم، فوضعوه في ركيه - بفتح الراء وكسر لاد وكفت وتشديد التحتية - يتر له نظره في زاوية الثمرة ليس فيها ساء، فذكر الفصة

وفيه: فأخذ خاينها فاعترفه، ثم اعترف الباقون فكتب بعلى، وهو يومئذ أمير سنانهم إلى عمر - رضي الله عنه - فكتب عمر - رضي الله عنه - بقتلهم جميعاً، وقال: والله لو أن أهل صنعاء أشركوا في قتله لقتلهم أجمعين، وأخرجه أبو الشيخ في الأثر الثرمي من وجه آخر عن جرير بن حازم، وفيه: فكتب بعلى بن أبة عامي عمر على البسن إلى عمر، فكتب إليه نحوه، وفي أثر ابن عمر - رضي الله عنهما - هذا تعجب على ابن عبد البر في قوله: لم يقتل فيه أنه قتل، عيلة إلا ماله، وروينا نحوه هذه الفصة من وجه آخر عند اندلسي.

وفي اقوال أبي الحسن بن زنجويه يستند جيد إلى أبي المهاجر عبد الله بن عسيرة قال: كان رجل يسابق الناس كل سنة أيام، فلما قدم وجد مع وليدته سبعة رجال يشربون، فأخذوه فقتلوه، فذكر القصة في اعترافهم، وكتاب الأمير إلى عمر - رضي الله عنه - وفي جوابه: أن اعترف أعاقهم وقتلها معهم، فلو

(١) الفتح الدرر (١٢/٢٢٨).

أن أهل صنعاء اشتركوا في دمه لثقتهم، وهذه القصة غير الأولى، وسنده جيد، فقد تكرّر ذلك من عمر - رضي الله عنه - ولم ألق عني اسم واحد ممن ذكر فيها إلا على اسم الغلام في رواية ابن وهب، اهـ

وقال الثريلمي<sup>(١)</sup>: رواه مالك في «الموطأ» وعن مالك رواه محمد في «موطئه» والشافعي في «مسنده»، وذكره البخاري في «صحيحه» في كتاب الديات، ولم يعجل به سنده، ولفظه عن ابن عمر أن غلاماً قُتل غيلة، فقال عمر: لو اشترك فيه أهل صنعاء لثقتهم به، وقال غيره من حكماء بني أمية: أن أربعة قتلوا صبيّاً فقال عمر - رضي الله عنه - مثله.

ورواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» حدثنا محمد بن عبد الله بن نصير عن يحيى بن سعيد به، ومن طريق ابن أبي شيبة، رواه الدارقطني في «سننه»، ورواه ابن أبي شيبة أيضاً عن ابن عمر أن عمر - رضي الله عنهما - قتل سبعة من أهل صنعاء برجل، وقال: لو اشترك فيه أهل صنعاء لثقتهم.

ورواه مطولاً عبد الرزاق في «مصنفه»<sup>(٢)</sup> فقال: أخبرنا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار أن حي بن يعلى أخبرنا أنه سمع يعني يخبر بهذا الخبر، وأن اسم المقتول أصيل قال: كانت امرأة بصحاء لها ربيب، فغاب زوجها، وكان لها أخلاء، فقالوا: إن هذا الغلام هو يتصنعنا، فانظروا كيف نصنعون به، فمالأوا عليه وهم سبعة مع المرأة، فقتلوه، وألقوه في بئر غمدان، فلما فقد الغلام خرجت امرأة أميه، وهي التي قتلت، وهي تقول: اللهم لا تخف علي من قتل أصيلاً، قال: وخطب يعني الناس في أمره، فمر رجل بعد أيام ببئر غمدان، فإذا هو بذياب عظيم أخضر يطلع من أنحر امرأة، ويهبط أخرى،

(١) مصاب الرواية (٤/٣٥٣).

(٢) «مصنف عبد الرزاق» (٩/٤٧٧ - ٤٧٩)، «الآثار» (١٨٠٧٩)، «والمستدرك» (٢٥١/٢٢٣).

قال: وأُسرِفَ على الشر، فوجد رجلاً منكرواً، فأتى إياه يوماً، فقال: ما أظن إلا قد هربتَ عنهم على ما حكم، وقصصتَ عنهم القصص، فأتى إياه حتى وقف على امرئ، والناس معه، فقال أحد أصحابه: السراة ممن قلنا نلوم، نحن، فأتوا، وأخذوا الغلام، فغلبه في سرب من الشر، ثم رفعوه، فقال: لم أكنز على شيء.

فقال رجل حرّ ثلومي، وأتوا وسدّ جرحه فغشوه السراة، فغشوه كلهم، فكتب بعض إني غشيتُ فكتب إلي: أن اغتفهم، فلو تعالاً عديه أهل صغاه اغتفهم به، اهـ.

قال محمد<sup>(١)</sup> بعد أن قرأ كتاباً بهذا لأحد، إن قتل سبعة أو أكثر من ذلك رجلاً عبداً قتل نيلاً أو غير عبدة شربوا بأسيوفهم حتى قتلوه، فقتلوا به كلهم، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من قتل ثلثاً، اهـ.

قال الشيخ<sup>(٢)</sup>: وأما قتل الجماعة سراة بعضهم في قتله، فمنهم بقلوبه به، وإليه جماعة العلماء، وبه قال عمر وعلي وابن عباس وعمرهم، ومنه منهجهم، وإلا ما روي عن أهل الظاهر، وأدب علي ما نفوه عمر عمر - مني فله عه - فله، ولم يعلم له مخالف، قلت أنه إجماع، اهـ.

وقال المصنف<sup>(٣)</sup>: الجماعة إذا قتلوا واحداً، يعني كذب واحد منهم بقتلهم، إذا كان كل واحد منهم أو افرادهم بقتله، وحسب عليه القصاص، وروي ثلث من عمر وعلي والجميع ابن شعبة وابن عباس، وبه قال ابن المسيب والحنبل وعطاء وغيرهم، وهو المذهب، فانك لا تفرق بالأوراعي والشافعي

(١) - إماماً محمد بن المنذر - (١٨٩/٢٠٠)

(٢) - المصنف - (١٨٩/٢٠٠)

(٣) - المصنف - (١٨٩/٢٠٠)

«إسماعيل وأبي شور وأصحابه» أروني - وحكم من أحمد رواية أخرى لا يفتنون به، ولحب حبهم الدنيا، وهذا قول ابن الرئيس والرهري، وابن سيرين وربيعة وداود وابن المقدرة، ويحكاه ابن أبي موسى عن من حسن.

روى عن معاذ بن جبل وابن الزبير وابن سيرين والرهري أنه يمثل منهم واحد، ويؤخذ من اليقين عدمهم من الدنيا، لأن كل واحد منهم مكاني له فلا يستوفي أفعال بسدد واحد، سيما لا يجب ديات بمقتول واحد، ولأن الله تعالى قال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا فِي مَتْلُوكِكُمْ سَبِيلَ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَا سَبِيلَ الَّذِينَ كَفَرُوا» وقال تعالى: «لَا يَزِيدُ الْيَافِثُ إِلَّا يَافِثًا» وقال القارظ في الأوصاف يجمع بذلك أن البحر لا يؤخذ بالعبد، والنفقات في العدد أولى، قال ابن المنذر لا حجة مع من أوجب أن جماعة الواحد.

والجواب الصحيح، وروى ابن المسيب أن عمر - رضي الله عنه - قتل سبعة من أهل صبياء فقتلوا وحلوا، وقالوا: أي تسألنا عليه أهل صبياء أم أمهاتهم حصناً، وعن علي - رضي الله عنه - أنه قتل ثلاثة فهدم رجلاً، وحس ابن عباس أنه قتل جماعة بواحدة، وقد يعرف لهم حديث في عتصمهم، فكان إحصاءاً. ولأن الفصحى أو سقط بالأشربة أتى ابن المنذر إلى القتل به، فيؤخذ أن إسقاط حكمة لا تبع وإن كان - رضي الله عنه -

وقال ابن المنذر<sup>(١)</sup> قال ابن سيرين سمع قتله اثناً، فقتل أحدهم، ويؤخذ من الأثر أنه، قال كانوا أكثر فزعت عليهم بقية الذية كما أن قتله عشرة، فقتل واحد أو أخذ من التسعة تسع الذية، وعن الشعبي بقتل أولي من شدة.

(١) سورة البقرة الآية ١٧٨.

(٢) سورة البقرة الآية ١٧٥.

(٣) فتح الباري (١/٢٢٧).

١٤/١٥١٨ - **وحدثني يحيى بن غزفان**، عن **محمّد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرار**، أنه بلغه: أن **خديجة زوج النبي** قتلت **خارية لها**، **سحرها**، وقد كانت ذرئها، فأمرت بها فقتلت.

مهما، أو سهم إن كانوا أكثر من واحد، ويعني عن بني، ومن بعض السلف يقطع لغوه وينعين الدية، وحكي ذلك عن ربيعة وأهل الظاهر، وقال ابن بشار: جاء عن معاوية وابن الزبير والزهري مثل قول ابن سيرين: وحجة الجمهور أن العسر لا تعسر، فلا يكون ذوقها بفعل بعض دون بعض، وكان كل منهم قائلاً اهـ.

١٤/١٥١٨ - (مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرار) هكذا في جامع الشيخ المصري، وبعض الهدية، وفي أكثرها ابن سعيد بن سعد والصواب الأول، وهو محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زرار، ويقال: ابن محمد بدل عبد الله، وعنه عن جده لأمه، يقول محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن زرار، كذا في التهذيب<sup>(١)</sup>. وفي التقریب: محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرار، وأخوه ابن عبد الله، ويقال محمد بن عبد الرحمن بن سعد، ويسمى أبوه إلى جد أبي، ثقة من السادسة مات سنة ١٢٤هـ. من رواية عنه، كان والياً على اليمامة لعمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه -.

(أنه بلغه أن) أم المؤمنين (حفصة) بنت عمر - رضي الله عنهما - (زوج النبي) قتلت أي أمرت من يقتل (خارية لها) كانت (سحرها) وقد كانت دابة (ذريتها) فأمرت بالسحر لتجيب موت حفصة لتجبل بنتها (فأمرت) حفصة (بها) أي بخارية (فقتلت) بناء المجهول.

قال الناجي<sup>(٢)</sup>: ظاهرة من جهة اللفظ أنها احتضنت بنتها، إما بأن تكون

(١) تهذيب التهذيب، ٢٩٨/١.

(٢) التكملة، ١١٦/٧.



قال مالك: السَّاحِرُ الَّذِي يَعْمَلُ السَّحْرَ، وَهُوَ يَعْمَلُ ذَلِكَ لَهُ غَيْرُهُ، هُوَ مِثْلُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ .....

ما شئت ذلك أو أمرت به من أطاعها. وقد روي عن مالك أنه قال: وقد أمرت حفصة في حارية لها سحرها أن تقتل، ويعمل أن يريد بذلك أنها رفعت أمرها إلى من له النظر هي ذلك من أمير أو غيره، وأثبتت عنده ما أوجب ذلك، فتسب الغفل إليها ثم كانت سبية، ويحتمل أن يكون من ثبت عنده من الأمراء بعد أن حكم بالقتل، وما شئت إليها فباشروا، أو أمرت به من ناب عنها، هذا ما يحتمله اللفظ على أنه قد روي أنها أقرت بذلك دون أمر. ولا حكم حاكم به.

وقد روي تابع عن ابن عمر أن جارية لحفصة سحرت حفصة، فوجدوا سحرها فاعترفت على نفسها، فأمرت حفصة عبد الرحمن بن زيد من الخطاب لقتلها، فبلغ ذلك عثمان فأنكره، فأثاء ابن عمر فقال إنها سحرتها، ووجدوا معها سحرها، فاعترفت على نفسها، فكان عثمان أنكر عليها ما فعلت دون السلطان، فأنساح ابن كان يحب قتلها، فإنه لا يلي ذلك إلا السلطان، وفي المعازفة: العبد أو المكناب يسحر سيده بقتل، ويولي ذلك السلطان، قال: أصبح ليس لسيده ولا لغيره قتل، اهـ.

وحديث تابع أخرجه البيهقي<sup>(١)</sup> بسند إلى داود عن ابن عمر أن حفصة بنت عمر سحرتها جارية لها، فأقرت بالسحر، وأخرجته، فقتلها، فبلغ ذلك عثمان فغضب، فأثاء ابن عمر - رضي الله عنهما - فقال: جازيتها سحرتها أقرت بالسحر، وأخرجته، قال: فكتف عثمان، قال: وكأنه إما كان غصبه لقتلها بإياها بغير أمر، اهـ.

(قال مالك: الساحر الذي يعمل السحر) أي يباشره بيده (ولم يعمل ذلك) أي أسحر (له غيره، هو) أي المباشر بنفسه (مثل) بفتحين أي نظير (الذي قال الله

(١) أنيس الكوفي (١٣٦/٨)

تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ - ﴿وَلَقَدْ عَلَّمُوا لَكُمُ الْقُرْآنَ فِي الْآخِرَةِ يَوْمَ تَخْلُفُو وَكَلِّفُو﴾<sup>(١)</sup> - فَأَرَى أَنَّ يُقْتَلُ ذَلِكَ، إِذَا عَمِلَ ذَلِكَ هُوَ نَفْسُهُ.

### (٢٠) باب ما يجب في العمد

تبارك وتعالى في حقه (في كتابه: ﴿وَلَقَدْ﴾) لام قسم ﴿عَلَّمُوا﴾ أي اليهود راجع في المعنى؛ لقوله تعالى السابق ﴿وَكَلِّفُوا مَا تَتْلُوا فَلَئِنَّ بَعْضَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَكُنُوزُهُمْ أَكْثَرُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ (١٠٠) الآية ﴿كَلِّفُوا﴾ لام ابتداء حلقية بما قبلها ومن موصولة ﴿لَقَدْ﴾ أي اختاره ﴿مَا تَتْلُوا﴾ ما نافية والضمير للموصول ﴿فِي الْآخِرَةِ يَوْمَ تَخْلُفُو﴾ أي نصيب في الجنة، ومن لم يكن له نصيب في الجنة أصلاً، فهو كافر حقاً لأن نللم نصيباً في الجنة ولو بعد حين، فإذا علم أنه ليس للساحر نصيب في الجنة أصلاً (فأرى أن يقتل) ببناء المجهول (ذلك) الساحر (إذا عمل ذلك) السحر (هو نفسه) أي يباشره بخلاف أن يعمل له السحر غيره، فإن الكفر يرجع إلى مباشر السحر لا إلى الذي يباشر له السحر غيره، وهذا مبني على ما تقدم من كفر الساحر عند الإمام مالك مطلقاً.

### (٢٠) ما يجب في العمد

بمعنى موجب القتل العمد، وهو القصاص، وذكر فيه أيضاً ملحقات القتل العمد، وتقدم في باب ما يوجب القتل على الرجل في خاصة ماله، أنهم اختلفوا في أن موجب العمد القصاص خاصة، كما قال أبو حنيفة، وهو المشهور عن الإمام مالك، ورواية عن أحمد والشافعي، أو أحد شبيئين من القصاص وانعفة، كما قال به الشافعي في المشهور عنه، وهو المشهور في مذهب أحمد، ورواية عن مالك.

(١) سورة القدر: الآية ١٠٢.

١٥١٩/١٥ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِي عَائِشَةَ بَنَاتِ قُدَامَةَ: أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ أَقَادَ وَلِيَّ رَجُلٍ مِنْ رَجُلٍ قَتَلَ بَعْضًا، فَتَقَتَهُ وَتَنَّهُ بَعْضًا.

١٥١٩/١٥ - (مالك عن عمر) معدولاً (ابن حسين) الجمحي (مولى عائشة بنت قدامة) انصحاباً على لصواب (لن عبد الملك من مروان) أحمد بن حنبل في أمية (أقاد) سمير الفاعل إلى عبد الملك. ومعونه (ولي رجل) أي: من كان معه من القود (من رجل قتله بعضاً، فقتله وليه بعضاً) قال النجاشي<sup>(١)</sup>: انقصاص يكون معاً ما قتل به، ومن القى رجلاً في نار هبته ألقى هو قود النار، ويأتي شيء قتل قبل به. هذا هو المشهور في المذهب.

وقال أبو حنيفة: لا يجوز القود إلا بالسيف خاصة، والليل على ما يقول قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَتَقَاتَىٰ فَعَسَىٰ أَمْتُهُمْ يَعْزِمُ عَلَيْكَ دِينَهُ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: ﴿فَعَسَىٰ أَمْتُهُمْ يَعْزِمُ عَلَيْكَ دِينَهُ﴾<sup>(٣)</sup> ودلينا من جهة السنة أن يقول: رصع رأس جارية من الأنهار بحجر، فاعترف، فأنهى به الشيء<sup>(٤)</sup>، فصرع رأسه بين حجرين.

إن ثبت ذلك فإن لأصحابنا في مروج هذه المسألة اختلاف. وأصل المذهب ما قدمناه، فقد روي عن ابن الماحشوز أنه قال: من قتل بالنار لم يقتل بها؛ لقوله عليه السلام: «لا يذهب بالنار إلا رب النار»<sup>(٥)</sup> والمشهور من قول مالك وأصحابه: يقتل بها الثلاثة المذكورة، وقال عبد الملك بن الماحشوز: من قتل بالرمي بالحجارة لم يقتل بذلك، لأنه لا يأتي على ترتيب القتل، والمشهور من المذهب ما قدمناه وغير ذلك من المروج، اهـ.

(١) «النجاشي» (١/١١٨).

(٢) سورة المائدة: الآية ١٥٤.

(٣) سورة النحل: الآية ٩٢.

(٤) أخرجه أبو ذر (٢٦٧٣)، والترمذي (٩٨٢).

قال الموفق<sup>(١)</sup>: الرجل إذا جرح رجلاً ثم ضرب عنقه، فاختلقت الرواية عن أحمد في كيفية الاستبلاء، فروي عنه لا يُستوفى إلا بالسيف في العنق، وبه قال عطاء، وأشوزي وأبو يوسف ومحمد؛ لما روي أنه ﷺ قال: «لا تؤذ إلا بالسيف»، رواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup>، والقرواية الثانية عن أحمد أنه ﷺ قال: «لا تؤذ إلا بالسيف»، وهو مذهب عمر بن عبد العزيز ومالك وإسحاق وأبي حنيفة وأبي ثور ثلاثين المذكورين، وحديث اليهودي المذكور، ولقوله ﷺ: «من حرق حرقته، ومن غرق غرقته»<sup>(٣)</sup>، وأما حديث «لا تؤذ إلا بالسيف» فقال أحمد بإساده ليس صحيحاً، ومنى قلنا: أنه أن يستوفى بعمل ما فعل بوليه، فأجاب أن يقتصر على ضرب عنقه، فله ذلك وهو أفضل، لأنه بذلك يحضر منه

ثم قال<sup>(٤)</sup>: وإن قتله غير سيف، مثل إن قتله بحجر أو مدم أو نغير، فهل يُستوفى القصاص بعمل فعله؟ فيه روايتان؛ إحداهما: أنه ذلك وهو قول مالك وإسحاق، والثانية: لا يُستوفى إلا بالسيف في العنق، وبه قال أبو حنيفة، وهذا إذا قتله بمقتل الحايك على إحدى الروايتين عنده، ووجه الروايتين ما تقدم في المسألة الأولى، ولأن هذا لا يؤمن معه الزيادة على ما فعله الجاني، فلا يجب القصاص بعمل قتله، كما لو قطع الطرف بآلة كائناً، أو سمومة، أو قتله بنهرج الخمر أو بالسحر.

وأما على الرواية الثانية، فإنه إذا فعل به مثل فعله فلم يموت، فقتله بالحديد، وهذا أحد قولنا إسناده، وقوله الثاني أنه يكرر عليه ذلك الفعل حتى يموت به؛ لأنه قتله بذلك، فله قتله بمثله، وثنا، أنه قد فعل به مثل فعله فلم يزد

(١) التميمي (١١/١٠٨).

(٢) إسناده ابن ماجه (٢/٨٨٩).

(٣) أخرجه الشيخ في السنن الكبرى (٨/٢٢).

(٤) التميمي (١١/٢٩٢).

عليه كما لو قطع منه طرفاً. واستوفى منه الولي مثله، فلم يمت به، فإنه لا يكرر عليه الحرح بنهر خلافه، ويمدّن إلى ضرب عقه مكثداً عليها.

ثم إن قتله بما لا يحل بعينه مثل أن لا يط به فقتله أو جرّعه عسراً، أو سحره ثم يقتل بمثله اتفاقاً، ويُعدّل إلى القتل بالسيف، وحكى أصحاب الشافعي فبس قتله بالنواط، وتجريح الحدر أنه يدخل في دمه خنبة يقتله بها، ويُخرّغه الماء حتى يموت.

ولما، أن هذا محرم لعينه، فوجب المدول عنه إلى القتل بالسيف، كما لو قتله بالسحر، وإد حرّقه، قتله بعض أصحابنا: لا يحرق؛ لأن التحريق محرم لحق الله تعالى؛ لقول النبي ﷺ: «لا يعذب بالنار إلا رب النار»<sup>(١)</sup> وهذا مذهب أبي حنيفة.

وقال القاضي: الصحيح أن فيه دوايتين كالغريق، إحداهما: يحرق، وهو مذهب الشافعي؛ لما ورد البراء بن عازب أن النبي ﷺ قال: «من حرق حرقناه ومن غرق غرقناه» وحملوا الحديث الأول على غير القصاص في المحرق: أحد.

وفي «الهداية»<sup>(٢)</sup>: لا يُستوفى القصاص إلا بالسيف. وقال الشافعي: يفعل به مثل ما فعل إن كان فعلاً مشروعاً فإن مات وإلا تحرّره؛ لأن مبنى القصاص على المساواة، وقد قونه عليه السلام: «لا تود إلا بالسيف» والمراد به السلاح، ولأن قيصاً ذهب إليه استيفاء بالزيادة لو لم يحصل المقصود بفعل ما فعل فيحز، فيجب التعرّض عنه، كما في كسر العظم.

ثم قال: ومن غرق صياً أو بالغاً في البحر فلا قصاص عند أبي حنيفة،

(١) تقدم تخريجه في: (ص ٩٩).

(٢) (٤٤٥/٢)

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ بَيْنَنَا.  
أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا ضَرَبَ الرَّجُلَ بِعَصَا، أَوْ رَمَاهُ بِحَجَرٍ، أَوْ ضَرَبَهُ تَعْدَا.  
فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ هُوَ الْعَمْدُ وَفِيهِ الْقَصَاصُ.  
قَالَ مَالِكٌ: فَقَتْلُ الْعَمْدِ.....

وقال: يفتن منه، وهو قول الشافعي، غير أن عدهم يستوفى جزاء، وعنده  
يغرق كما بيناه، له، قوله  $\text{يُجْزَى}$ : «من غرق غرقناه» ولأن الآلة قاتلة باستعمالها  
أمانة العمدية، وله، قوله  $\text{يُجْزَى}$ : «إلا أن قتل خطأ العمد قتل السوط والعصا»  
وفيه نوفي كل خطأ أرض، ولأن الآلة غير معدة للقتل ولا مستعملة فيه لتعذر  
استعماله، فتسكت شبهة عدم العمدية، وما رواه غير مرفوع أو هو محمول على  
السياسة، وقد أومت إليه إصافته إلى نفسه به، وإذا امتنع القصاص وجبت  
الفدية وهي على المعاقلة، وقد ذكرناه، اهـ. وأشار بقوله: «ولد ذكرناه إلى أن دية  
شبه العمد، مغلطة على المعقولة، اهـ.

وقال الأزرقي في «نصب الرافعة»<sup>(١)</sup>، رواه  $\text{يُجْزَى}$ : «لا قوة إلا بالسياسة»  
روى من حديث أبي بكر، ومن حديث النعمان بن بشير، وهو حديث ابن  
مسعود، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث عبي - رضي الله عنهم - ثم بسط  
الكلام على تخريج أحاديثهم، فارجع إليه لو نشئت التفصيل.

(قال مالك: الأمر المجتمع عليه الذي لا اختلاف فيه علينا أن الرجل) اسم  
أن (إذا ضرب الرجل) الآخر (بعضاً) مثلاً (أو رماء بحجر) ونحوه (أو ضربه  
عمداً) قال الأزرقي<sup>(٢)</sup> بيده (فمات من ذلك) لا ضرب (فلان ذلك) كنه (هو  
العمد) أي داخل في قتل العمد (وفيه القصاص) إذ هو الموجب في قتل العمد  
(قال مالك) وليس هذا اللفظ في بعض النسخ المصرية (فقتل العمد

(١) (٣٤١/٤)

(٢) شرح الرافعة (٢٠٢/٤).

عَنْدَنَا أَنَّ يَغْمُذُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فَيُضْرِبُهُ. حَتَّى نَقِيطَ نَفْسُهُ. ....

عندنا أن يعمد بكسر الهمزة أي يقصد (الرجل إلى الرجل) الآخر (فيضربه) بشيء (حتى نقيط) بالضاد المعجمة في جميع النسخ الهندية والمصرية، إلا في نسخة الزرقاني<sup>(١)</sup> ففيها بالظاء المعجمة، وهكذا ضبطه إذ قال: يفتح الفوقية وكسر الفاء وتحتية ساكنة وظاء معجمة، أي تخرج، اهـ.

وفي باب الضاد المعجمة من «مختار الصحاح» فاض الرجل مات، وبابه باع، وفاضت نفسه أي خرجت روحه، قاله أبو عبيد وأبو زيد والفراء. وقال الأصمعي: لا يقال: فاض الرجل، ولا فاضت نفسه. وإنما يفحش اللمع والماء، اهـ.

قلت: وعامة أهل اللغة ذكروا في معناه التمرت، وهكذا ذكروا في الظاء المعجمة أيضاً فاض ففاضاً مات (نفسه) فهذا هو العهد عند الإمام مالك.

قال النجاشي<sup>(٢)</sup>: مذهب مالك - رحمه الله - أن من قتل حراً يآله يقتل بمنزله أو قصد القتل وجب عليه القود. سواء شذخه بحجر أو عصا أو غرقه في الماء أو أحرقه بالنار أو حنقه أو دفعه أو طعن عليه ببناء، وبه قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد بن الحسن، وقال أبو حنيفة: لا قود عليه إذا قتل بهذه الأشياء إلا بالنار، والمحدود من الحديد أو غيره مثل اللبطة أو الخشبة المحددة أو الحجر المحدد، وعنه في مثل الحديد دراهقان.

وإذا ثبت ذلك فإن كل ما تعمّد الرجل من ضربة أو ركزة أو لكمة أو رمية ببنشقة أو بحجر أو قضيب أو بعضاً أو بغير ذلك، فقد قال مالك: إن هذا كله عمد، وقال أشهب: لم يختلف أهل الحجاز فقد يقصد إلى القتل بعبر حديد، ويكون أوحى<sup>(٣)</sup> منه، فإن قال: ثم أرد الضرب ثم يقبل قوله، ولو

(١) وكذا في نسخة «الاستبصار» (٢٥٦/٢٥) بالظاء.

(٢) «المتنقى» (٦١٨/٧).

(٣) يقال: أوحى الدبيلة ذهبها سرعة ش.

علما أنه كان يجب أن لا يموت، ما أئقنا عنه القود لعدم الضرب، اهـ.

قلت: وهذا كله مبني على ما تقدم في أول باب دية العمد إذا قُتِلت أو العمد وشبه العمد كليهما واحد عند الإمام مالك، بخلاف الجمهور إذ قالوا: بهما نوعان، قال صاحب «المحلى»: اتفقوا على أن لا قصاص إلا في العمد، وفيما سواه ثدية. غير أن العمد عند مالك ما ذكره، وهو قول الثليث، وعند الشافعي هو قصد القتل بما يقتل به غالباً جازحاً أو متقلاً.

وإن قُتِلَ بما لا يقصد به القتل غالباً، كالعصا والسوط والمطعم، فشبه العمد لا قصاص فيه، وفيه ثدية. وهو قول الأوزاعي وأبي يوسف ومحمد وأحمد والجمهور.

وقال أبو حنيفة: العمد ما تعمد قربه بسلاح أو بما جرى مجراه كالسدد والنار، وشبه العمد أن يتعمد بغير ما ذكر فإذا ضرب بحجر أو خشبة عظيمة، فهو شبه العمد عنده عمد عند صاحبيه والشافعي، وأما عند مالك فهو إما عمد أو خطأ فما تعمد فهو عمد ولو بسوط أو عصا، فيجب القود ولا شبه عمد بخلافه، اهـ.

قال الموفق<sup>(١)</sup> في بيان قتل العمد: إن العمد نوعان: أحدهما: أن يضربه بمحدد، وهو ما يقطع، ويدخل في البدن، كالسيف، والمكين، والشنان، وما في معناه مما يُخَدَّد، فيخرج من المحدد والنحاس والرصاص والذهب والفضة والزجاج والحجر والخشب، فهذا كله إذا جرح به جرحاً كبيراً فمات، فهو قتل عمد لا خلاف فيه بين العلماء فيما علمناه.

النوع الثاني: القتل بغير المحدد مما يغلب على الظن حصول الكرهوى به عند استعماله، فهذا عمد موحى للقصاص أيضاً. وبه قال النخعي والزهري وابن سيرين ومالك والشافعي وإسحاق وأبو يوسف ومحمد.

(١) المغني (١/١٢٥)



وقال المفسر: لا فود في ذلك، وروى ذلك عن الشعبي وقال امر السبيب وعطاء ومطربس: انعموا ما كان بالسلاح، وقال أبو حنيفة: لا فود في ذلك إلا أن يكون منلة بالدر، وعنه في منفل الحديث رواه ابنان، واحتج بقول النبي ﷺ: «إلا إن في قبيل عدد الخطأ قبل السوط والعصا والحجر، مائة من الإبل» <sup>(١)</sup> فمما عدد الخطأ، وأوجب فيه الدية دون الغصاة، وثنا قصة يهودي قتل جارية بحجر، ففقه رسول الله ﷺ بين حنري، سقى عليه، وإذا ثبت هذا، فإن هذا النوع يتبع أنواعا.

ثم بعد هي أنواع من الفتن مثل كسر، كالت والستاد، والمشي بقتل صعيه، كالعصا والسوط والحجر النصعير والمخز باليد والقتل بالسحق عنى الأرض، أو ما يجعل في علة شيئا ويصنعه وغير ذلك من الأنواع الكثيرة

ثم قال: وتبيد العمد وهو أن يقصد شربه حيا لا يقتل عاصدا، إما لقصد القتل عليه أو لقصد التأديب له، فيصرف فيه، كأنصرف بالسوط والعصا ونحجر النصعير والوكتر باليد وسائر ما لا يقتل عاصدا إذا قتل وهو شيء عمدا، لأنه قصد الضرب دون القتل، ويسمى عمدا الخطأ وخطأ العمد لأحسان العمد، والخطأ فيه، فإنه عمدا الخطأ في القتل، فهذا لا فود فيه. والدية على المعاقلة في قول أكثر أهل الملوك، وحمته مائة - رضي الله عنه - عمدا موحدا للنصا من؛ لأنه ليس في كتاب الله إلا العمد، والخطأ، فمن زاد فسموا بالثأ نقد زاد على النص. وقال أبو بكر من أصحابنا: تحب الدية في حال القتل، وهو قول من شبرمه؛ لأنه موجب فعلا عمدا، فكان في حال القتل كسائر الجنايات.

ولنا، ما روى أبو هريرة انتقلت امرأته، من عبدل قريش إحداهم

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/ ٤٩٠)

وَمِنْ أَلْعَمَدِ أَيْضاً أَنْ يَضْرِبَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي الثَّائِرَةِ تَكُونُ بَيْنَهُمَا.  
فَمِنْ يَنْصَرِفُ عَنْهُ وَهُوَ خَيْرٌ. فَيَنْزِي فِي ضَرْبِهِ. فَيَمُوتُ. فَتَكُونُ فِي  
ذَلِكَ الْقِسْمَةِ.

الأخرى، فضوى التي يخطئ بديء المرأة على عاقلتها، وثنى عليه فأوجب ديتها  
على العاقلة، والعاقلة لا تحرم عمداً، وأيضاً قول النبي ﷺ: «ألا يد في قتل  
عقلاً الحمد قتل السوط والنمصا والحجر مائة من الإبل» وفي لفظ أن النبي ﷺ  
إذا اعتقل شبه الحمد معلق مثل عقول الحمد، ولا يقتل صاحبها، رواه أبو  
داود<sup>(١)</sup>، وهذا نص، وقوله هذا قسم ثالث قلنا: نعم هذا ثلث بالنص،  
والقسمان الأولان ثلثا بالكتاب، اهـ.

(ومن الحمد أيضاً) حدد الإمام ذلك (أن يضرب الرجل) فاعل (الرجل)  
مفعول (في الثائرة) أي العداوة الشحنة مشقة من النار، كذا في الزرقاني،  
وهي في نسختها بالنون، وهي غيرها من السج الهنيفة والمصرية ففي الثائرة  
المتلثة من نار بمعنى هاج، وصح تارت المتلثة بينهم (تكون) الثائرة (بينهما) أي  
بين المضروب والمضروب.

(ثم ينصرف) المضروب والمضروب (عنه) أي عن صاحبه (وهو) أي  
المضروب (خَيْرٌ فَيَنْزِي) بضم أول والزاوي في آخره. كذا ضبطه الزرقاني<sup>(٢)</sup>.  
يعني يترك المجتنب، يقال أصابه بجرح فتزى منه أي جرى دمه ولم ينقطع (في  
ضربه فيموت) المجروح (فتكون في ذلك القسمة) خمسةون مائة، وذلك لما  
تقدم في آخر جامع العتق أن ذلك يدخل في القسمة عند الإمام ثالث ومن  
وافقه. وتقدم هناك تفصيل مذاهب الأئمة في ذلك.

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٥٥).

(٢) شرح الزرقاني (٣٠٣/٤).

قَالَ مَا بَئْتُ: «لَأَمْرٌ جُنْدًا أَنَّهُ يَقْتُلُ فِي الْعَمِيدِ الرَّجُلَ الْأَحْرَارَ  
بِالرَّجُلِ الْحُرِّ أَوْ جَدَّ. وَالنِّسَاءَ بِالْمَرْأَةِ كَذَلِكَ. وَالنَّبِيذَ بِالْعَبْدِ كَذَلِكَ».

(قَالَ مَا بَئْتُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّهُ يَقْتُلُ) بَيَّانُ الْمُحْتَمِلِ (فِي الْعَمِيدِ) أَيِ فِي  
قِصَاصِ قَتْلِ الْعَمِيدِ (الرَّجُلِ الْأَحْرَارِ) الْمُتَعَمِّدُونَ نَائِبُ الْمَاعِلِ (بِالرَّجُلِ الْحُرِّ  
الرَّوَاحِدِ) وَكَذَلِكَ نَقْتُلُ (النِّسَاءَ) الْمُتَعَمِّدَاتِ (بِالْمَرْأَةِ) الرَّوَاحِدَةِ (كَذَلِكَ) أَيِ مِثْلِ  
الرَّحَانِ (وَالْعَمِيدِ) الْمُتَعَمِّدُونَ يَقْتُلُونَ (بِالْعَبْدِ) الرَّوَاحِدِ (كَذَلِكَ) أَيِ مِثْلِ الْأَحْرَارِ  
(أَيْضًا) فَتَقْتُلُ الْجَمَاعَةَ بِالرَّوَاحِدِ إِنْ شَارَكُوا فِي قَتْلِهِ. وَهَذَا قَالَ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ  
كَمَا تَقْدُمُ فِي الْبَابِ السَّابِقِ تَحْتَ قَوْلِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «لَوْ قَتَلْنَا عَلَيْهِ  
أَهْلَ صَنْعَاءَ لَغَنَيْنَاهُمْ بِهِ» وَتَقْدُمُ هُنَاكَ أَنَّ فِي النِّسَاءِ ثَلَاثَةَ مَذَاهِبَ تَقْتُلُهُنَّ  
وَالْمُحْتَمِلُونَ مِنْهُمْ: الْأَلْفَةُ ثَلَاثَةٌ. وَرَوَاةُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ عَلَى مَا قَالَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ:  
إِنَّهُمْ يَقْتُلُونَ بِوَاحِدٍ.

قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: «قَوْلُهُ: «لَأَمْرٌ عِنْدَنَا» هُوَ عَلَى مَا تَقْدُمُ مِنْ قَتْلِ الْجَمَاعَةِ  
بِالرَّوَاحِدِ إِذْ نَكَاهُمُوهَا فِي الْحَرَمَةِ. وَكَذَلِكَ النِّسَاءَ بِالْمَرْأَةِ. وَلَمْ يَرِدْ أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ  
النِّسَاءَ بِالرَّجُلِ وَلَا الرَّجَالَ بِالْمَرْأَةِ. بَلْ حَكَمَ ذَلِكَ عَلَى مَا تَقْدُمُ أَنَّ مَنْ قَتَلَ  
وَاحِدَهُمْ بِوَاحِدٍ قَتَلَ حَمِيمَهُمْ بِهِ. وَنَحْنُ كَانَتِ الْمَرْأَةُ تَقْتُلُ بِالرَّجُلِ قَتْلَ النِّسَاءِ  
بِالرَّجُلِ. وَنَحْنُ كَانَتِ الرِّجَالُ يَقْتُلُ بِالْمَرْأَةِ فَكَذَلِكَ تَقْتُلُ حَمَامَةُ الرِّجَالِ بِالْمَرْأَةِ.  
وَحَكَمَ الْعَبِيدَ كَذَلِكَ يَقْتُلُ الْعَبْدَ بِالْعَبْدِ. وَيَقْتُلُ الْعَبْدَ بِالْحُرِّ. وَلَا يَقْتُلُ الْأَحْرَارَ  
بِالنَّبِيذِ لِأَنَّهُ لَا يَقْتُلُ الْحُرَّ بِالْعَبْدِ. اهـ.

قُلْتُ: وَهُوَ كَذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْأَوَاقِعِ إِلَّا مَا فِي آخِرِهِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ الْحُرَّ  
بِالنَّبِيذِ، فَإِنَّ عَمْرِي عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ. وَمَنْ وَاقَفَهُ. وَالْمَسْأَلَةُ خِلَافَةُ سَنَائِي  
قَرِيبًا فِي الدِّبِّ لِأَنِّي -

## (٢١) باب القصاص في القتل

حدثني يحيى عن مالك؛ أنه بلغه أن مروان بن الحكم كتب إلى معاوية بن أبي سفيان يذكر أنه أتي بسكران قد قتل رجلاً فكتب إليه معاوية: أن يقتله به.

## (٢١) القصاص في القتل

يعني في بيان بعض مروع اساس

(مالك أنه بلغه أن مروان بن الحكم) أحد أمراء بني أمية اكتب إلى) عمر المؤمنين (معاوية بن أبي سفيان) كتاباً (يذكر) فيه (أنه) أي مروان (أتي) ببناء المجهول (سكران) حال كونه (قد قتل) أي السكران (رجلاً) في حالة السكر (فكتب إليه معاوية) في جوابه (أن يقتله به) أي اقتل السكران قصاصاً

قال الساجي<sup>(١)</sup>: ووجه ذلك أن سكران إذا قصد إلى القتل قتل؛ لأنه يبقى معه من العمر ما تثبت به عليه لقصاص وسائر الحقوق، ولو بلغ حد الإغماء الذي لا يصح معه قصد ولا فعل، لكانت جنايته كجناية المغمى عليه، وفي الغيبة عن ابن القاسم: يفاد من سكران بخلاف المجنون يرى المجنون المطبق والمغمى الذي لا يعقل من سنة أو نصف سنة أو نحوها، فهذا ما أقدم من أموال الناس هدر، ولا يتبع به أحد، مثل أن يشعل المجنون ناراً أو يهدم بيتاً اهـ.

قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: إن السكران يؤخذ بجنايته لئلا يسكر الناس، ويقتلون الأئمة والأموال، ويدعوا عدم العقل بالسكر، ويفرق بينه وبين المجنون أنه أدخله على نفسه، وأنه يتأثر منه القصد بخلاف المجنون، اهـ.

(١) المنقذ، (٧/١٢٠).

(٢) شرح الزرقاني، (٤٤/٢٠٣).

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ  
آيَةٍ، قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى - .....

وهي «المعنى»: روى عبد الرزاق عن ابن عباس ما أصاب المشركون في  
سكركه ثبم عليه. ربه قال أبو حنيفة والثوري عن الحسن بن سعيد: روي عنه أنه لا  
يحجب عنه كالمحتجب، اهـ.

قال الموهبي<sup>(١)</sup>: لا خلاف بين أهل العلم أنه لا ينسب إلى علي بن أبي  
المحتجب، وكذلك كل واحد العقل سبب يدر فيه مثل التثنية والمعنى عليه  
وجوه<sup>(٢)</sup>، وإدراك من هذا قول النبي ﷺ: «فرق تعلم من ثلاثة»<sup>(٣)</sup>، من  
المعنى حتى يبلغ، ومن التثنية حتى يستفد، ومن المحتجب حتى يبين<sup>(٤)</sup>،  
ولأن النقصان عترة مغلقة علم بحجب عن النقص، أهل العقل كالمحتجب،  
ولأنهم ليس لهم قصد صحيح غير كالدليل خطأ

وبحسب النقصان على المذكر إذا قل حال سكركه، ذكره القاضي، وذكر  
أبو حنيفة أن وجوه النقصان عليه معنى على وقوع خلافه، وفيه يوجب  
ليكون في وجوب النقصان عليه وجهان: أحدهما: لا يجد عليه لأنه زائد  
العقل أشبه المحتجب، وهذا أن الحاجة - رضي الله عنهم - أقاموا سكركه مقام  
قدومه، فأوجبوا عليه حد القادح، فلو لا أن قلده وجب فاجد<sup>(٥)</sup>، وجب له  
بمقتضى، وإذا وجب الحد، فالحق ما من الزمعتصم حتى آدمي أولى، ولأن حكم  
لم لم يحجب النقصان والحد لأقصى إلى أن من أراد أن يعصي الله تعالى،  
شرب ما يسكركه، ثم غفل وزني وسرف، ولا يلزمه عترة ولا مأثم، وبغير  
عصيانه ميباً نسفقه عقوبة الدنيا والآخرة، وهذا وجه لهذا، اهـ.

(قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ آيَةٍ) كَذَلِكَ وَهِيَ  
(قَوْلُ اللَّهِ) بِالْحَرِّ عَلَى مَدَنِيَّةٍ وَارْفَعِ عَلَى النَحْبَةِ (تَبَارَكَ وَتَعَالَى) وَبَيَّنَّا آيَةَ

(١) المعنى: (١٦٦) و (١٦٨)

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٩٨)، المعنى (٣١٦٦)، والترمذي (٢٦٦٢)، وابن ماجه (٤٠٩٦)

﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ - فَمَهْزُلَاءِ الذُّكُورِ - ﴿وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ - أَنَّ الْقِصَاصَ يَكُونُ بَيْنَ الْإِنَاثِ كَمَا يَكُونُ بَيْنَ الذُّكُورِ وَالْمَرْأَةُ الْحُرَّةُ تُقْتَلُ بِالْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ. كَمَا يُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْحُرِّ. وَالْأَمَةُ تُقْتَلُ بِالْأَمَةِ. كَمَا يُقْتَلُ الْعَبْدُ بِالْعَبْدِ. وَالْقِصَاصُ يَكُونُ بَيْنَ النِّسَاءِ كَمَا يَكُونُ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالْقِصَاصُ أَيْضاً يَكُونُ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ. وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ ﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِيهَا .....

كَانَتْ كُنْتُمْ عَلَيْكُمْ أَلْسِنَةً فِي الْقَتْلِ﴾ (النِّسَاءُ) بِفَتْحِ الْهَاءِ وَالْمِيمِ بِالْمِيمِ<sup>(١١)</sup> فَمَهْزُلَاءِ الذُّكُورِ) مِنَ الصَّنِيفَيْنِ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ وَغَمَّتُهُمَا فِي الْإِنَاثِ. مَقَال: ﴿وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ مِنَ الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ فَدَلَّتِ الْآيَةُ الْمَذْكُورَةُ عَلَى (أَنَّ الْقِصَاصَ يَكُونُ بَيْنَ الْإِنَاثِ كَمَا يَكُونُ بَيْنَ الذُّكُورِ) الْحُرُّ وَالْعَبْدُ (وَالْمَرْأَةُ الْحُرَّةُ، تُقْتَلُ) بِنِسَاءِ الْمُجَاهِلِينَ (بِالْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ، كَمَا يُقْتَلُ) بِنِسَاءِ الْمُجَاهِلِينَ (الْحُرُّ) الدَّكْرُ (بِالْحُرِّ) الذَّكْرُ (وَالْأَمَةُ تُقْتَلُ بِالْأَمَةِ، كَمَا يُقْتَلُ الْعَبْدُ بِالْعَبْدِ، وَالْقِصَاصُ يَكُونُ بَيْنَ النِّسَاءِ) سِوَاكَ كَانَتْ حُرَّةً أَوْ أَمَةً (كَمَا يَكُونُ بَيْنَ الرِّجَالِ) لِأَنَّ عَرْمَ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ بِشَمْلِ الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ.

(وَالْقِصَاصُ أَيْضاً يَكُونُ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ) فَيُقْتَلُ الرَّجُلُ بِالْأُنْثَى وَكَذَا الْعَكْسُ (وَذَلِكَ) أَيُّ دَلِيلُ ذَلِكَ الَّذِي ذَكَرْنَا أَنَّ الْقِصَاصَ يَكُونُ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ (أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ) فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ<sup>(١٢)</sup>: ﴿وَكُنْتُمْ﴾ أَيُّ فَرَضْنَا ﴿عَلَيْهِمْ جِبَاً﴾ أَيُّ فِي التَّوْرَةِ. وَهَذَا الْحُكْمُ وَإِنْ كَتَبَ عَلَيْهِمْ فِي التَّوْرَةِ، فَإِنَّهُ مُسْتَعْمَرٌ فِي شَرِيعَتِنَا أَيْضاً لَمَّا دَعَبَ إِلَيْهِ الْجَاهِلُونَ مِنَ تَفْقِيهِهِ وَالْأَصُولِيِّينَ، أَوْ شَرَعَ مِنْ قَبْلُنَا شَرَعَ لَنَا، إِذَا حُكِيَ مُتَقَرِّراً وَهَمْ يَسْمَعُ. وَقَدْ احْتَجَّ الْأَلَمَةُ عَلَيْهِمْ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالْحُرَّةِ، فَادَّعَى

(١١) سُورَةُ النِّسَاءِ: الْآيَةُ ١٧٨.

(١٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ: الْآيَةُ ٤٥.

أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأَذُنَ بِالْأَذُنِ  
وَالْيَدَ بِالْيَدِ وَالْجُرُوحَ بِكَامِهَا، فَذَكَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّ النَّفْسَ  
بِالنَّفْسِ. فَتَمَسَّ الْمَرْأَةُ الْحُرَّةُ بِنَفْسِ الرَّجُلِ الْحُرِّ. وَجَرَحَهَا بِجُرُوحِهِ.

الزرقاني<sup>(١)</sup> ﴿إِنَّ النَّفْسَ﴾ تفصل ﴿بِالنَّفْسِ﴾ إذا فصلها عمداً بغير حق  
﴿وَالْيَدَ بِالْيَدِ﴾ بالضم والرفع قرأه ابنان وهكذا في الجملة الأنثوية تفصيلاً  
﴿وَالْعَيْنَ وَالْأَنفَ﴾ بسجدة ﴿وَالْأَذُنَ وَالْأَذُنَ﴾ تقطع ﴿وَالْيَدَ وَالْيَدَ﴾  
تفعل ﴿وَالْيَدَ وَالْجُرُوحَ﴾ كلها ﴿فَصَارَتْ﴾ أي يقتصر منها إذا أمكن كيد  
ورجل وغيرهما على التفاصيل المذكورة في كتب الفقه.

ثم ذكر الإمام ذلك مستلهاً بعد ذكر الآية الشريفة فقال: (فذكر الله  
تبارك وتعالى) في الآية المذكورة (أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) بالإطلاق ولم يقيده  
بالذكر، فعمومه يشمل الذكر والأنثى (فنفس المرأة الحرة) تؤخذ هذا على  
سبيل النسخ المصرية، وفي الهدية بأعض: فتقتل المرأة الحرة يد نفس  
المرأة، فلا حاجة إلى تعليل المحذوف والأوجه الأول؛ لقوله: وجرحها  
بجرحه (بنفس الرجل الحر) وكذلك (جرحها) أي جرح المرأة يقتصر  
(بجرحه) أي بجرح الرجل.

قال الناجي<sup>(٢)</sup>: قوله: والقصاص يكون بين الرجال والنساء، يريد أن  
الرجل يقتل المرأة والمرأة بالرجل، وعليه جمهور الفقهاء، وروي عن الحسن  
البصري لا يقتل الرجل بالمرأة، والتدليل على ما نقوله قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَا  
عَلَيْهِمْ يَوْمَئِذٍ أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ الآية.

ثم قال في آخر الآيات: ﴿فَأَعْلَوْتُمْ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ أَنْكُورًا﴾ وانظر إلى

(١) شرح الزرقاني: (١/٢٠٤).

(٢) المحضر: (٧/١٣٦).

(٣) سورة المائدة: الآية ٤٥.

راجع إلى جميع ما تقدم مما ذكر أن الله تعالى أمره، وقوله: وجرحها بجرحه، يريد أن القصاص يجري بينهما في الأطراف، وهو قوله: مالك وجمهور الفقهاء؛ لقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ بِالْأَيْدِي﴾ الآية، ولم يفرق فيها، اهـ.

قال المعوق<sup>(١)</sup>: كل شخصين جرى بينهما القصاص في النفس جرى انقصاص بينهما في الأضراس، يقطع الحر المسلم بالحر المسلم والعبد بالعبد والمذكر بالأنثى والأنثى بالمذكر، ويقطع الذمير بالكميل، كالعبد بالحر، والكافر بالمسلم، ومن لا يقتل يقتله لا يقطع طرفه بضره، فلا يقطع مسلم بكافر ولا حر بعبد، وبهذا فإن ذلك، وشافعي وأبو ثور وإسحق، وقال أبو حنيفة لا قصاص في الطرف بين مختلفي الدين، فلا يقطع الكميل بالنافس، ولا النافس بالكميل، ولا الرجل بالموءة، ولا المرأة بالرجل، ولا الحر بالعبد، ولا العبد بالحر، ويقطع المسلم بالكافر، والكافر بالمسلم؛ لأن التكافؤ معتبر في الأطراف، بدليل أن التصحيح لا توجد بالشلل، ولا التكمين بالنافس، هكذا لا يؤخذ طرف الرجل بطرف المرأة ولا طرفها بضره، كما لا يؤخذ اليسرى باليمنى، ولـ، أن من جرى بينهما القصاص في النفس جرى في الطرف كالحرين، اهـ.

واستدل الفقهاء بهذا، لأبواب عن القصاص بين الرجال والنساء، وأخرج البيهقي في مسنده<sup>(٢)</sup> بسنده إلى الزهري، قال: قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُفِّرُوا عَنْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْآيَةِ عَمَّا هِيَ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ بِمَا أَنزَلْنَا مِنَ الْإِسْرَاءِ مِنَ الرَّجُلِ وَفِيمَا يَحْمَدُ مِنَ الرَّجُلِ،

(١) المعنى: (١١/٢٠١).

(٢) السنن الكبرى: (١/٢٢٧).



قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يُمْسِكُ الرَّجُلَ لِلرَّجُلِ فَيَضْرِبُهُ فَيَمُوتُ  
مَكَانَهُ: إِنَّهُ، إِنْ أَمْسَكَهُ، .....

وَأَخْرَجَ أَيْضاً فِي مَوْضِعٍ آخَرَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَقْرَأُ بِالْجُرْءِ﴾<sup>(١)</sup>  
الْآيَةَ، قَالَ: كَانُوا لَا يَقْتَنُونَ الرَّجُلَ بِالْمَرْأَةِ، وَلَكِنْ يَقْتَنُونَ الرَّجُلَ بِالرَّجُلِ،  
وَالْمَرْأَةَ بِالْمَرْأَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ فَإِنَّهُ: فَجَعَلَ الْأَحْرَارَ فِي  
الْأَصْصِ سَوَاءً فِيمَا بَيْنَهُمْ فِي الْعَمَلِ رِجَالَهُمْ وَنِسَاءَهُمْ فِي النَّفْسِ، وَفَعَلَ دُونَ  
النَّفْسِ، رَجَعَلَ الْعَبِيدَ مُسَوِّينَ فِيمَا بَيْنَهُمْ فِي الْعَمَلِ فِي النَّفْسِ، وَفَعَلَ دُونَ  
النَّفْسِ رِجَالَهُمْ وَنِسَاءَهُمْ<sup>(٢)</sup>، اهـ.

قُلْتُ: وَتَقْدِمُ فِي بَابِ جِرَاحِ الْعَبِيدِ أَنَّ ذَلِكَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ  
الْأَتَمَّةُ الْأَوْسَعُ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مِنَ الْخِلَافِ فِي السَّلَفِ، وَفِي رِوَايَةِ  
لِأَحْمَدَ وَلِلْجُمْهُورِ قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِ عَمْرِؤَ بْنِ حَرْمٍ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ: «إِنَّ الرَّجُلَ  
يَقْتُلُ بِالْمَرْأَةِ».

قَالَ الزُّرْقَانِيُّ<sup>(٣)</sup>: وَاجْتَنَبَ أَبُو حَنِيفَةَ بِعَمُومِ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى قَتْلِ الْمُسْلِمِ  
بِالْكَافِرِ النَّسَبِيِّ وَعَلَى قَتْلِ الْغَرِّ بِالْعَبِيدِ، وَخَالَفَهُ الْجُمْهُورُ لَعَدِيدِ الصَّحَابِيِّينَ،  
وَالْمَا يَفْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، وَحَكَى الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ الْإِجْمَاعَ عَنِ خِلَافِ قَوْلِ  
الْحَنَفِيَّةِ فِي ذَلِكَ، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: لَكِنْ لَا يَنْزِمُ مِنْ ذَلِكَ بَطْلَانُ قَوْلِهِمْ إِلَّا بِدَلِيلٍ  
مَخْصَصٍ لِلْآيَةِ، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: وَالْبَدِيلُ هُوَ الْحَادِيثُ الْمَذْكُورُ، اهـ.

قُلْتُ: وَتَقْدِمُ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي قَتْلِ الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ فِي بَابِ دِيَةِ أَهْلِ  
الدِّمَةِ وَأَمَّا قَتْلُ الْغَرِّ بِالْعَبِيدِ فَمِثْلِي قُرَيْباً.

(قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ) أَيِ رِيْدٍ مِثْلًا (يُمْسِكُ الرَّجُلَ) الْآخَرُ أَيِ عَمْرًا مِثْلًا  
(لِلرَّجُلِ) اثْنَاثِ أَيِ بَكَرٍ (فَيَضْرِبُهُ) أَيِ يَضْرِبُ بِكَرٍ عَمْرًا (فَيَمُوتُ) عَمْرًا (مَكَانَهُ)  
أَيِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ، فَفَالِ مَالِكٌ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ: (إِنَّهُ إِنْ أَمْسَكَهُ) أَيِ أَمْسَكَ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الْكَبِيرِ» (٤٠/٨)

(٢) اشرح الزُّرْقَانِيُّ (١٠٤/٤).

وهو يرى أنه يريد قتل قتيلا به جميعا، وإن أسكته وهو يرى أنه إنما يريد الضرب متى يضرب به الناس، لا يرى أنه عمد بقتله، فإنه يقتل القاتل، ويعاقب الممسك أشد العقوبة، ويسجن سنة، لأنه أسكته، ولا يكون عليه القتل.

زيد عمرا (وهو) أي زيد (يرى) ويعلم (أنه) أي يكر (يريد قتله) أي قتل عمرو (قتلا به) ببناء المجهول أي قتل زيد ويكر (جميعا) في فواصل عمرو.

(وإن أسكته) أي أسكت زيد عمرا (وهو) أي زيد (يرى) ويعتقد (أنه) إنما يريد بكر (الضرب) المعتاد (مما يضرب به الناس) عادة للتأديب وغيره، ولا يرى (زيد ذكره تأكيداً لما سبق) (أنه) أي يكر (عمد) بفتحين أي قصد (لقتله) أي قتل عمرو (فإنه) حينئذ (يقتل) ببناء المجهول (القاتل) أي يكر فقط (ومعاقب) ببناء المجهول (الممسك) زيد (أشد العقوبة) يحد بأسواط كثيرة (وسجن) ببناء المجهول أي يحبس بعد العقوبة (سنة) كائنة (لأنه أسكته) حتى قتل (ولا يكون عليه) أي على زيد (القتل) في هذه الصورة، لأنه لم ير أنه يكر بقتل عمرا.

قال الشافعي<sup>(١)</sup>: وهذا على ما قال مالك. إن أسكت الرجل لمن قتله، وهو يرى أنه يريد قتله أن على القاتل والممسك القتل، وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يقتل الممسك، والدينق على ما يقوله أنه أسكته ظنماً لما يعلم أنه قتله، فأشبهه إفة أسكته لسبع حتى أكل أو في نار حتى أحرقته، وقوله: لو حبسه وهو يرى أنه إنما يريد الضرب، يريد - والله أعلم - الضرب المعتاد على وجه الأدب الذي لا يخاف منه العوب، وقد قال مالك: يعاقب الممسك أشد العقوبة ويسجن سنة، وثم يص في الكتاب على معنى العقوبة، وقد روي عن ابن ناغح: يحد بفدر ما يرى السلطان من ذنبه، وما يستريب من امره، وما حجة صاحبه الذي حسبه، وقال عيسى بن دينار: يجلد سنة فقط، قال ابن مزير:

التي لم تكن من قبل في تاريخ العرب من قبلهم بمعنى ما لم يوجب قتالاً، ووجدت عرب جنوبية (أماكنة طائفة، ولم يشهدوا قتالاً ولا يزال عقبه ولا يتخصص أحد، وولدتا هم بحسب ما اعتقد في أمكنة وانتهى إليه علمه فيه".

[illegible]

وقال أبو حمزة رضي الله عنه في تفسيره: يعاقب ويأثم من لا يمشي  
لأن النبي صلى الله عليه وآله يقول: «من مشى على الأرض على الله، من قتل غير قتله»<sup>(١)</sup>، ومن حلف  
بغير حلف، ولا بالإمامة، بغير ما جازى، ولا بيمينه، مع نصائفه، كذا  
الشيخ علي بن أبي حمزة، وكذا ما رووه الشيخان في تفسيرهما، ومن عرف  
النبي صلى الله عليه وآله، وإذا أمسك الرجل، وعلمه الآخر، بقتل الذي قتل، ويحضر  
أبني المسلمين، ولأنه جاء إلى الموت، فحضر الآخر إلى الموت، كما لم  
يعد غير الطعم، وشرب حتى مات، مما فعله ذلك من سوء، ثم

2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 2680, 2681, 26

$$d(T^k C_{\alpha} \cap T^k N_{\alpha})/d(T^k C_{\alpha} \cap T^k N_{\alpha}) = 1$$

١٤٠٧ هـ - ١٢٨٦ هـ

قَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ الرَّجُلَ عَمْدًا، أَوْ يَقْتُلُ عَلَيْهِ عَمْدًا، فَيُقْتَلُ الْقَاتِلُ أَوْ تُقْتَلُ عَيْنُ تَمَاقِي قَبْلَ أَنْ يَفْتَقِرَ بَنُو: إِيَّاهُ تَيْسَرُ عَلَيْهِ دِيَةٌ وَلَا قِصَاصٌ. وَإِنَّمَا كَذَلِكَ حَقُّ الَّذِي قُتِلَ أَوْ فُتِنَتْ عَيْنُهُ فِي الشَّيْءِ، يَأْتِي دَهَبٌ وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمِثْلَةِ الرَّجُلِ يَقْتُلُ الرَّجُلَ عَمْدًا، ثُمَّ يَمُوتُ الْقَاتِلُ، فَلَا يَكُونُ لِمُصَاحِبِ الدَّمِ، إِذَا مَاتَ الْقَاتِلُ شَيْءٌ. دِيَةٌ وَلَا غَيْرُهَا. وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿كَذَبْتُمْ عَنْكُمْ قِصَاصُ فِي الْقَتْلِ أَلَمْ تَكُنْ بِالْحَقِّ وَالْحَقُّ بِالْقَبْرِ﴾.

(قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ) أَي رِيدَ مَثَلًا (يَقْتُلُ الرَّجُلَ) عَمْدًا مَثَلًا (عَمْدًا أَوْ يَقْتُلُ عَلَيْهِ) عَلَيْهِ أَي عَيْنَ عَمْرٍ (عَمْدًا) قَصْدًا (يُقْتَلُ) بِدَمِ الدَّهْجِيِّ (الْقَاتِلُ) بِدَمِ سَبَبِ آخَرٍ (وَلِإِنَّمَا كَذَلِكَ حَقُّ الَّذِي قُتِلَ أَوْ فُتِنَتْ عَيْنُهُ) أَي عَيْنُ رِيدَ (دِيَةٌ) لِعَمْرٍ (وَلَا قِصَاصٌ) فِي قِتْلِهِ عَمْرٌ (وَإِنَّمَا كَانَ حَقُّ الْقَتْلِ) سَاءَ لِمُجْسِمٍ (أَوْ فُتِنَتْ) سَاءَ الْمُجْسِمِ (عَيْنُهُ) بِمِثْلِ إِيَّاهُ كَانَ حَقُّ عَمْرٍ سَبَبَ قِتْلِهِ أَوْ فُتْنًا عَنْهُ (فِي الشَّيْءِ الَّذِي) هَكَذَا فِي مَجْمَعِ النُّسخِ التَّهْدِيَةِ وَالتَّصْرِيفِ، وَهُوَ أَوْصَحُ مَعْنًى، فَإِنَّ الشَّيْءَ مَوْصُوفٌ وَاسْتَوْصَلَ حَسَنَهُ، وَالْمَرَادُ بِالشَّيْءِ الَّذِي دَهَبَ دَامَتْ شَانِلُ أَوْ عَيْنُ الْقَاتِلِ، وَرَفَعَ فِي نَسْخَةِ أَمْرٍ قَامِي فَقَطْ يَلْقَظُ ذَلِكَ بِإِزْدَادِ الْإِنَاءِ حَلِيقِ الْمَوْصُوفِ وَشَرْحِهِ يَقُولُ: فِي الشَّيْءِ أَيِ الدِّيَةِ أَوْ الْقِصَاصِ الَّذِي أَبَاءَ سَبَبُ أَي سَبَبِ الدَّمِ دَهَبَ، وَهَذَا وَالْأَوْصَحُّ الْأَوَّلُ دَعَلِيَهُ سَاءَ النُّسخِ (دَهَبَ) مِنْ رِيدَ وَهُوَ دَامَهُ فِي مِثْلِهِ أَوْ عَمْرٍ فِي حَالٍ مَقَامًا تَبِيَهُ.

(وَإِنَّمَا ذَلِكَ) أَي تَوْضِيحُ السُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ وَتَطْبِيقُهَا (بِمِثْلَةِ الرَّجُلِ) رِيدَ (يَقْتُلُ الرَّجُلَ) عَمْرٌ (ثُمَّ يَمُوتُ الْقَاتِلُ) رِيدَ (فَلَا يَكُونُ لِمُصَاحِبِ الدَّمِ) أَي (أَوْنِيَاءَ) عَمْرٍ (إِذَا مَاتَ الْقَاتِلُ) رِيدَ (شَيْءٌ) عَلَى رِيدَ (دِيَةٌ وَلَا غَيْرُهَا) فَاتَّكَدَ قَوْلُهُ: تَسِي، وَبَيَّنَّا لَهُ (وَفَالِكَ) أَي دَلِيلُ ذَلِكَ (لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كَذَبْتُمْ عَنْكُمْ قِصَاصُ فِي الْقَتْلِ أَلَمْ تَكُنْ بِالْحَقِّ وَالْحَقُّ بِالْقَبْرِ﴾) حَمْعٌ فَنَبِيْلُ (﴿أَلَمْ تَكُنْ بِالْحَقِّ وَالْحَقُّ بِالْقَبْرِ﴾) تَقْبَلُ وَأَقْبَلُ بِالْأَوَّلِ (﴿أَلَمْ تَكُنْ بِالْحَقِّ وَالْحَقُّ بِالْقَبْرِ﴾) تَعْلَمُ مِنَ الْآيَةِ الشَّرْعِيَّةِ أَنَّ الْمُعَاوِلَ مَا حُودَ بَعْدَهُ.

قال مالك: فَإِنَّمَا يَكُونُ لَهُ الْقَصَاصُ عَنِ صَاحِبِهِ الَّذِي قَتَلَهُ.  
وَإِذَا هَلَكَ قَاتِلُهُ انْتَبَى قَتْلَهُ، فَلَيْسَ لَهُ قِصَاصٌ وَلَا دِيَةٌ.

(قال مالك) في توضيح الاستدلال: (فإنما يكون له) أي أمرو (القصاص  
عنه صاحبه الذي قتله) وهو زيد (إذا هلك قاتله) زيد (الذي قتله) أي قتل عمراً  
(فليس له) أي لعدم (قصاص) لعدم إسكاته سموت زيد، قال صاحب  
«المحلى»: وبه قول أبو حنيفة، والشافعي: إنه يسقط الفرد بموت القاتل: اهـ،  
(ولا دية) في ماله لونه.

قال الشافعي<sup>(١)</sup>: وهذا عني ما قاله: لأن حين الاستئصال متعلق بنفس  
القاتل، فإذا تلف بأمر اسماء أو غل حريمه له في القصاص أثر غيره بطل حقه؛  
لأن ما يتعلق به حقه قد حرم، فلا يربط إلى القصاص لعدم محلته، ولا إلى  
الدية، لأن الدية إنما هي عنه من يرضى الأجير بن القصاص والدية لاستيفاء  
النفس، فإذا لم تكن هناك نفس تستثنى بطل الدية ثم يكره مبي إلى الدية،  
وكذلك لو قتل غير رجل أو أعر جماعة أو قنع أنامل جماعة، ثم قام رجل  
مسيه ونقص منه بفضح بيته، ثم قام غيره بيته أو بإقراره فلا شيء عليه، لأن  
محل حقه قد ذهب، وكذلك لو ذهب عينه أو بيته بأمر من السماء، قاله  
مالك من رواية ابن القمام وعمره، ووجه ذلك ما قدمناه من أن ما يتعلق به  
حقهم قد تلف، وبطل حقهم لعدمه، اهـ.

وفي «الشرح الكبير» لابن قدامة: إن مات القاتل وحيث بدية في تركته؛  
لأنه يعتبر استواء القصاص من غير إسقاط، فوجب الدية، كقتل غير المكاتني،  
وان لم يحنك تركته، سقط الحق لعدم استيفائه، اهـ.

قال الموفق<sup>(٢)</sup>: إذا قتل القاتل غير ولي له، فعلى قاتله القصاص،

(١) «نظم» (٧/١٢٢).

(٢) «نظم» (١٦/١٥٠).

ولورثة الأول الذية في ثروة أحماس الأول، وبهذا قال الشافعي، وقال الحسن ومالك يقتل قاتله، ويقتل دم الأول؛ لأنه قات محله، وروى عن قتادة وأبي حاتم: لا قود على الثاني؛ لأنه قتل مباح الدم، فلم يجب قتله فصاحبه. ولنا على وجوب الفصاح على قتله، أنه محل لم يحكم قتله، ولم يبح لغير ولي الدم قتله، موجب الفصاح يقتله، ولنا على وجوب الذية في ثروة أحماس الأول، أن الفصاح إذا تعذر رحيب الذية، كما لو مات أو عفا عنه بعض الشركاء أو حدث مانع، وإن مات الثقات عمداً وجبت الذية في تركته، وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة وذلك: يسقط حق ولي الجنابة، اهـ.

ثم قال<sup>(١)</sup>: إذا قتل رجل ثنتين، فاتفق أولياؤهما على قتله بهما، قُتل بهما، وإن أراد أحدهما القود والآخر الذية فُتق لي أول القود، وأعطى لأولياء الثاني الذية من ماله، سواء كان المختار للقود الثاني أو الأول، وسواء قتلها دفعة واحدة أو دفعتين، وإن يادر أحدهما فقتله، وجب للأخر الذية في ماله أيهما كان، وقال أبو حنيفة ومالك: يقتل بالجماعة؛ ليس لهم إلا ذلك، فمن طلب بعضهم الذية فليس له، وإن يادر أحدهم فقتل سقط حق الآخر، لأن الجماعة لو قتلوا واحداً قتلوا به، فكذلك إذا قتلهم واحد قتل بهم، وقال الشافعي: لا يغفل إلا بواحدة سواء اتفقوا على طلب الفصاح أو لم يتفقوا؛ لأنه إذا كان لكل واحد استيفاء الفصاح، فاستراحتهم في المطالبة لا يوجب تدخل حقوقيهم.

ثم قال: وإن فلع يمتز رجلين والحقكم فيه كالحكم في الانتص على ما ذكرنا من التعصيل والاختلاف، إلا أن أصحاب الرأي قالوا: بقاد لهما جميعاً ويغرم لهما دية اليد في ماله بصلتين، وهذا لا يصح؛ لأنه يفضي إلى إيجاب القود في بعض العضو والنية في بعض، والجمع بين البدن والميت، في محل واحد ثم رد الشرع به، اهـ.

(١) المعنى (١١/٥٢٦).

قَالَ مَالِكٌ: يُسْرُ بَيْنَ الْحَرِّ وَتُعْبِدُ قُوْدُ مِى شَيْءٍ مِنَ الْجِرَاحِ.

وفي «التهذيب»<sup>(١)</sup> إذا قتل واحد جماعة، فحضر أولياءه المقتول قتل لجماعتهم، ولا شيء لهم غير ذلك، فإن حضر واحد منهم قتل له وسقط حق الناقصين، وقال الشافعي: يقتل بالأول منهم، ويجب للمقتلين المال، وإن اجتمعوا ولم يعرف الأول قتل نعم وتسمت الديات بينهم، وقيل: يغني عنهم فيقتل لمن خرجت قرعته، ومن وجب عليه انقصاص إن مات سقط انقصاص لثوات محل الاستيفاء، فأشبه موت العبد الجاني، ويأتى فيه خلاف الشافعي إن الواجب أحدهما عندنا، اهـ.

يعنى لما كان الواجب عند الشافعي أحد الشئيين من انقصاص والدية، فإذا مات أحدهما وهو القصاص بقي الثاني وهو الدية، بخلاف الحنفية ومن وافقهم، فإن الواجب عندهم القصاص لا غيره، فإذا مات محله مات القصاص وبدنه، قال ابن عابدين: يسقط القود بموت القتلى، ولا يجب للولي شيء من الشركة، وكذا يسقط فيما دون النفس كما هو ظاهر، اهـ.

(قال مالك: وليس بين العبد والحر قود) أي قصاص (في شيء من الجراح) أي في الأطراف، قال الباجي<sup>(٢)</sup>: وذلك على وجهين أحدهما: يعني الحر على العبد، فإنه لا يقتص له منه، وإن قال هو حنيفة والشافعي، ووجهه أن نقص ذمة العبد عن ذمة الحر يمنع أن يقتص له منه، وإنما عليه فيه إن قتله، أو فسد ما حتى علمه، وإن حو إلى العبد على الحر فقتل عليه أو فسد ينفذ، فأشهر من ذلك أنه لا قصاص بينهما، ثم قد بعد ذكر الأقوال والصحيح أن يفاد منه وجه القول الأول نقص ذمة العبد عن ذمة الحر فلم يقد منها كائناً لشيء لا يقطع بالصحة، ووجه القول الثاني أن كل شخصين جرى بينهما القصاص في الأضر، فإنه يجري بينهما القصاص في الأطراف كالحرين، اهـ.

(١) (٢/٤١٤).

(٢) (٧/١٧٢).

وَالْعَبْدُ يُقْتَلُ بِالْحَرِّ إِذَا قُتِلَ عَمْدًا. وَلَا يُقْتَلُ الْحَرُّ بِالْعَبْدِ وَإِنْ قُتِلَ عَمْدًا، وَهُوَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ.

وقال الموفق<sup>(١)</sup>: لا يقطع طرف الحر بطرف العبد بغير خلاف علمناه بينهم، اهـ. ونقدم في الفصاح في القتل ما قال: إنه يقطع الناقص بالكامل كالعبد بالحر، والكافر بالمسلم، ومن لا يقتل مقتله لا يقطع طرفه بطرفه، فلا يقطع مسلم بكافر، ولا حر بعبد، وبهذا قال مالك والثوري والشافعي وأبو نوري وإسحاق وابن المنذر، وقال أبو حنيفة: لا فصاح في الطرف بين مختلفي النسل، فلا يقطع الكامل بالناقص، ولا الناقص بالكامل، ولا الرجل بالمرأة، ولا المرأة بالرجل، ولا الحر بالعبد، ولا العبد بالحر إلى آخر ما تقدم من كلامه.

(والعبد يقتل) ببناء المجهول (بالحر إذا قتله عمداً) أي إذا قتل العبد حرّاً بالعمد يقتل العبد فصاحاً يقتل الأدنى بالأعلى، قال لموفق: يقتل العبد بالحر ويقتل ببده، لأنه إذا قتل مثله فممن هو أكمل منه أولى مع عموم النصوص الواردة في ذلك.

(ولا يقتل) ببناء المجهول (الحر بالعبد وإن) وصلبه (قتله عمداً) أي قتل الحر عمداً عمداً (وهذا) الذي ذكرته من عدم قتل الحر بالعبد (أحسن ما سمعت) من الأقاويل (في ذلك) وعلى هذا فيكون على الحر قيمة العبد، سواء قتله عمداً أو خطأ، قال الياجي: قوله: يقتل العبد بالحر، ولا يقتل الحر بالعبد على ما قلناه، لأن الأدنى يُقتل بالأعلى، ولا يقتل به الأعلى، وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: يقتل الحر بالعبد، ولا يقتل بعبد، اهـ.

قال الموفق<sup>(٢)</sup>: لا يقتل حر بعبد، روي ذلك عن أبي بكر وعمر وعلي

(١) المتن: (١١/٢٧٢).

(٢) المتن: (١١/٢٧٣).



وزيد وابن الزبير، وفيه قال الحداد رحمه الله، عن عبد العزيم ومولاه والشافعي،  
وإسحاق وأبو ثور، ويروى عن سعيد بن المسيب والشافعي وقنادة والشافعي  
والصحاب الثوري أنه يفتل به لسوء الآفات ولا حشر، وقرئ الشيء يفتل  
«فتزمنون شكوا بماؤهم»<sup>(١)</sup>، ولله أدنى معصوم، فأنشد الحر

رثاء: ما روي الإمام أحمد بن حنبل عن حماد بن عمار - رضي الله عنه - أنه قال:  
«مر السيف أن لا يقتل حر بعدد، وعن ابن عباس مرفوعاً: «لا شيء حر بعدد»  
رواه الشافعي»<sup>(٢)</sup>، ولا يفتل العبد بعينه، من فيه «كثير أنزل المعصوم وذكرني  
عن الشافعي وداود أنه قال: يفتل به لما روي عن الحسن بن مسعود أنه، الذي يفتل  
قال: «من قتل عبداً فقتله، ومن خلع عبداً خلعاً عبداً يواد سواد»<sup>(٣)</sup>، والإمام أحمد  
والترمذي»<sup>(٤)</sup>، وقال: حسن حديث مع النعمانية، والشافعي في شيء قد رواه

ويقال: ما روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: لو لم أسمع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بقاد المفلوك من مولاه والوفد من رثائه، لأقتله ما كان  
رواه السنني. اهـ.

وأخرج عبد الرزاق<sup>(٥)</sup> بسند، إني أرى محمد بن - رضي الله عنه - في قوله  
نعاني: «أَرَيْكُمُ غَلَبِمَ بِهِ أَلَّا تَقْتُلُوا بِالْقَتْلِ» قال: كتب عليهم هذا في السورة  
[أو] أنهم يفتلوا الحر بالعبد، ويقولون: كتب ذلك على نبي (صلى الله عليه وآله) بعد  
الآية لنا ولهم.

(١) أخرجه البخاري (٢٦٧٢)، ومسلم (٩٩٩/٢)، وأبو داود في «السنن» (١١٠٩/١)،  
والشافعي (١١٦/٢).

(٢) ابن أبي شيبة (٢٢٢/٢).

(٣) ابن الترمذي (١١٠٩)، والبيهقي (١١٠٩).

(٤) أحمد بن حنبل (٤٤٩٩/٢)، والشافعي (١١٦/٢).

وقال صاحب «المنهاج»: ما رواه الدارقطني والبيهقي عن ابن عباس مرفوعاً: «لا ينس حر بعد» ضبعه البيهقي وابن حجر، وقوله النهي، فروى البيهقي عن علي بن السنن أن لا يقتل مسلم بلدي عهد ولا حر بعيد ولا يثبت لفرقة جباير الحر في به، ولا يرد على الأئمة الأربعة والجمهور فيما قالوا. إنه لا يقتل سيد بعيد، ما رواه أبو داود والترمذي من طريق الحسن عن سمرة مرفوعاً: «من قتل عبده قتلناه»<sup>(١)</sup> الحديث، فإنه محمود على المزجر والردع، وقبل: منسوخ، قاله الخطابي والبيهقي مع أنه ذهب جماعة من الحفاظ إلى أنه لم يسمع الحسن عن سمرة غير حديث العفيفة، وهي رواية لأمي داود ثم إن الحسن نسي هذا الحديث، فكان يقول: «لا يقتل حر بعد»، قال ابن الأثير، «في جامع الأصول»: لعلة لم ينس، بل نأزله بأنه للمزجر، وإلا فالمذهب المنفق أن الحر لا يقتل بعد، وخلافه أبي حنيفة في غيره.

وروى عبد الرزاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن حده كان أبو بكر وعثمان<sup>(٢)</sup> لا يقتلان الرجل بعده، كانا يصرانه مائة ويسحانه مائة ويحرمان سهمه مع المسلمين سنة إذا قتله متعمداً. وروى الدارقطني<sup>(٣)</sup> عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن حده أن رجلاً قتل عبده متعمداً، فجلده النبي ﷺ ونعاه سنة. ومحا اسمه عن المسلمين، ولم يفته به. وأمره أن يعتق رقبته، وأبو عباس افراوي في ذلك حجة في الشافيين، اه مختصراً.

(١) أخرجه أبو داود (٤٥١٥)، والترمذي (١٤٦٤)، والسنن (٢٠/٨/٤١) (٢٦/٨/٤)، وابن ماجة (٢٦٦٣).

(٢) مكلفاً في الأصل، والقصاص أبو بكر وعمر كما في أصل «مصنف عبد الرزاق» (٩/٤٩١) وبلغ أبو بكر وعمر ذكر «العنف» (١١/٤٧٤) في رواية قوليه عنهما من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن حده عن أبي بكر وعمر أمهما قال: من قتل عبداً بجلد مائة وحرم سهمه مع المسلمين. اهـ. فاش.

(٣) سنن الدارقطني: (٣/١٤٤)

## باب (٢٢) العفو في قتل العمد

حَقَّقْتُ فِي بَحْثِي عَنْ مِثْلِكَ أَنَّهُ أَذْرَكَ مَنْ يَرْضَى مِنْ أَهْلِ الْعَمَلِ  
يُتَوَكَّنُونَ فِي الرَّجُلِ إِذَا أَوْصَى أَنْ يُعْفَى عَنْ قَاتِلِهِ، إِذَا قُتِلَ عَمْدًا، بِأَنَّ  
ذَلِكَ خَائِزٌ لَهُ، وَأَنَّ أَوْلَى بِدَمِهِ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ أَوْلِيَّائِهِ مِنَ بَعْدِهِ.

## باب (٢٢) العفو في قتل العمد

بِمَعْنَى مَا فِي الْفَصْلِ فِي الْعَفْوِ وَحُضْرَ أَحْكَمِهِ، وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ مَا يَوْجِبُ  
الْعَقْلَ عَلَى الرَّجُلِ فِي خَاصَّةِ مَا نَهَى أَنْ الْعُلَمَاءُ كَانَهُمْ أَصْحَابُوا عَلَى إِحَاذَةِ الْعَمْرِ  
عَنِ النَّصْرِ، وَأَنَّهُ أَفْضَلُ الْكَلَامِ وَالْمَعْنَى كَمَا تَقَدَّمَ

(سَأَلْتُ أَنَّهُ أَذْرَكَ مَنْ يَرْضَى) قَالَ الْبَرْقَانِيُّ: "فَتَحْتَ أَوَّلِهِ وَضَعَهُ أَنَّهُ هُوَ  
وغيره، أَعَدَّ. بِمَعْنَى بِنَاءِ التَّخَاوُلِ مَنْ يَرْضَى عَنْهُ الْإِذْمَ مِثْلًا، أَوْ بِنَاءِ الْمَجْهُولِ  
مَنْ يَرْضَى عَنْ النَّاسِ (مَنْ أَهْلُ الْعِلْمِ) بِأَنَّ لَهُمْ (يَقُولُونَ) بِاعْتِنَاءِ الْجَمْعِ فِي  
الْمُرَادِ مِنْ يَحْيَى أَوْ كُنْهُمْ يَقُولُونَ (فِي الرَّجُلِ) الْمَفْتُولِ (إِذَا أَوْصَى أَنْ يُعْفَى)  
هَكَذَا فِي مَحَلِّ النِّسْخِ تُنْهَضَةُ بِصِغَةِ الْجَمْعِ بِنَاءِ الْفَاعِلِ أَيْ يَحْتَوِ أَوْلِيَاءُ  
الْمَفْتُولِ، وَفِي بَعْضِهَا لِلْإِمْرَادِ، وَالصَّغِيرِ إِلَى الْوَلِيِّ أَوْ إِلَى الْمَفْتُولِ بِمَعْنَى  
يَكُونُ أَوْصَى بِمَعْنَى أَنَّهُ أَحْبَبَهُ عَنْ عَمَلِهِ، وَفِي أَكْثَرِ النِّسْخِ الْمُسْرِبَةُ أَنَّ  
يَحْتَوِ بِنَاءَ الْمَفْتُولِ

(عَنْ قَاتِلِهِ إِذَا قُتِلَ) الْقَاتِلُ (عَمْدًا) بِأَنَّ ذَلِكَ الْعَمْرَ (جَائِزٌ لَهُ) فِي الْمَفْتُولِ  
فِيهِ مِثْلُ الْعَمْدِ لِأَنَّ الْعَمْرَ فِي قَتْلِ الْخَطَا تَقَدَّمَ حُكْمُهُ فِي آخِرِ بَابِ دِيَةِ الْخَطَا  
فِي الْقِتْلِ مِنْ أَنَّهُ مُبِيدٌ بِمُحَرِّصِهِ عَنْ ذَلِكَ مَا نَهَى (أَوَّلَهُ) أَيْ الْمَفْتُولَ (وَلَوْ) وَأَصْحَى  
(مَنْ دَمُهُ مِنْ غَيْرِهِ) فِي الْعَمْرِ (مَنْ أَوْلِيَّائِهِ) بِأَنَّ غَيْرَهُ (مَنْ بَعْدَهُ) أَيْ الَّذِينَ  
اسْتَعْتَبُوا الْقَضَا عَنْ بَعْدِهِ

قَالَ الْبَرْقَانِيُّ: وَفَدَّ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ "مَنْ عَفَا عَنْ قَاتِلِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ" قَالَ

الباجي<sup>(١)</sup>، وهذا على ما قال: إن المغنول عمداً يجوز له أن يعضو عن قتله، وذلك مثل أن يجرحه جرحاً أنفذ به مقاتله، ويبقى حيانه يبيعوه، فإن حصوه جائز، قال ابن نافع عن مالك: إلا في قتل الغيلة، قال في «الموازية»: لا قول في ذلك لولده، ولا لغرماته، وإن أحاط الدين بماله، ولو أوصى أن تقبل الذية من قاتله، ففي «العشبة» عن ابن المناسم يمين قتل عمداً، فأوصى أن تقبل الذية، وأوصى بوصايا أن ذلك جائز، ووصايا، في ذبته وماله، اهـ.

قلت. والتفيد بغير قتل الغيلة مبني على مسلك الإمام مالك خاصة عن أن المعمر في قتل الغيلة للسلطان فقط لا لغيره، كما تقدم في أول باب الغيلة مختصراً، وفي باب ذية أهل النمة متصلاً.

وفي الشرح الكبير<sup>(٢)</sup> لأن فداحة. إن عفا قاتله بعد الجرح صبح، وسواء عفا بلفظ العفو أو الوصية. لأن الحق له تصح العفو عنه، ومن قال بصحة عفو المحجور عن ذمة مالك والحسن وقتادة والأوزاعي، فإن قال: عدوت عن الجناية وما يحدث منها لم يكره له هي سوابقتها فصاص ولا ذية في كلام أحمد.

وقال أصحاب الشافعي فيه قولان: أحدهما: أنه وصية فيبني على الوصية للمقاتل، ووجه قولان: أحدهما: لا يصح فتجب ذية الخلف إلا ذية الجرح، والثاني: يصح فإن خرج من الثلث سقطت ولا سقط منها بقدر الثلث ووجب الباقي.

والقول الثاني: ليس بوصية؛ لأنه إسقاط في الحياة فلا يصح، ويلزمه ذية النفس إلا ذية الجرح.

(١) «المغني» (٧/٢٢٣)

(٢) (٩/٢٢٤)

رشد، أنه أسقط حلفه عند انعقاد سببه، فسقط كما أسقط الشفعة به..  
الجميع، إذا ثبت هذا، فلا فرق بين أن يخرج من الثلث أو لا يخرج، لأن  
موجب المهر القود في إحدى الروايتين أو أحداً شيتين في الرواية (الأخرى)، مما  
تعيه النية ولا تعين الوصية سال، ولذلك صح المعنى من المغنول إلى غير  
ما.

وأما حيايه الخطأ إذا عفا عنها اعتبر خروجها من الثلث، فإن خرج من  
ثلث صح عفو من الجميع، وإن لم يخرج من الثلث سقط ح من ثبوتها ما  
احتمه الثلث. وبهذا لأن مالك، والشافعي وأصحاب الرأي وداودا عفي وإمامنا،  
لأن الوصية منه بثلثه هـ.

وقال ابن رشد<sup>١</sup>، اختص العفو من المغنول بثلث إذا عفا عن دمه قبل  
أن يموت من ذلك جائز على الأولياء؟ وكذلك في المغنول خطأ إذا عفي من  
الدية، فقال قوم: إذا عفا المغنول عن دمه في لعدم مضر ذلك، ومن قال  
بذلك مالك وأبو حنيفة والشافعي، وهذا أحد قولي الشافعي، وقالت طائفة  
أخرى: لا يلزم عفو، وللأولياء العفو من أو العفو. ومن قال به أبو ثور  
ودود، وهو قول الشافعي بالعرف، وبهذا هذه الطائفة أن الله تعالى خير الولي  
في ثلاث، إما العفو وإما التصالح وإما النية. وذلك عدم في كل مغنول،  
سواء عفا عن دمه قبل الموت، أو لم يعف.

وعنده الجمهور أن الشيء الذي جعل للمولى إنما هو حق المغنول،  
فإن فيه مثله، وأقيم مقامه، وكان المغنول أحق بالحيد من الذي أقيم مقامه  
بجده، وهذا أصح المصلحات على أن قوله تعالى: «لَوْ كُنْتَ تَعْلَمُ» هو  
مكافأة له أن المصلح منها هو المصلح يصطق بدمه، وإنما احتسب على  
من يعود الضمير في كفاية له، قبل. غنى القائل. وقيل: غنى المغنول، هـ.

قَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ يَغْفِرُ عَنْ قَتْلِ النَّسَبِيِّ بَعْدَ أَنْ يَسْتَحِقَّهُ،  
وَيَجِبُ لَهُ؛ إِنَّهُ تَيْسَرُ عَلَى الْقَاتِلِ عُقْلُ بَلْرُومَةٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الَّذِي عَمَا  
عَمَهُ اشْتَرَطَ ذَلِكَ عِنْدَ الْمُغْفِرِ غَنَةً.

وَمَعْنَى التَّيْسَرِ: التَّخَفُّصُ بِسِتْرٍ لِمَنْتَوَلَى ثُمَّ يَحْلِفُ وَارِدًا: وَفِي حَاشِيَةِ  
وَأَهْدَا: بِصَاحِبِ السَّحَرِجِ، أَيْ: وَجِبَهِ أَيْضًا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ<sup>(١)</sup>، مِنْ قَطْعِ يَدِ  
رَجُلٍ بَعْدَ الْمُقْطُوعَةِ يَدِهِ مِنَ الْقَطْعِ، ثُمَّ مَاتَ مِنْ ذَلِكَ فَعَلَى الْقَاتِلِ نَدْبَةٌ فِي  
مَالِهِ، وَإِنْ عُقِدَ عَنِ الْقَطْعِ رِمَا يَحْدِثُ مِنْهُ، ثُمَّ مَاتَ مِنْ ذَلِكَ، فَهُوَ عَمُو عَنْ  
النَّسَبِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ غَطَا فُهِمَ مِنَ الثَّلَاثِ، وَإِنْ كَانَتْ عِنْدَهُ فَهُوَ مِنْ جَمِيعِ الْمَاءِ.  
عَمَّا عَمِدَ أَيْ حَبِيبَهُ، وَقَالَا: إِذَا غَفِيَ عَنِ الْقَطْعِ فَهُوَ عَمُو عَنِ النَّفْسِ أَيْضًا.

لِهَذَا، أَنَّ الْعَمُوَ عَنِ الْقَطْعِ عَمُو عَنْ مَوْحِدِهِ، وَهُوَ الْقَطْعُ لَوْ اخْتَصَرَ، وَالْعَمُو  
إِنْ سَمِيَ، وَلَمْ يَكُنْ مِنَ النَّسَبِ الْقَاتِلُ قَدْ تَحَقَّقَ، وَهُوَ فَنِي عَنِ مَعْمُومَةٍ، وَالْعَمُو  
لَمْ يَسْأَلْهُ عَمْرِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ حَفِيزٌ مِنَ الْقَطْعِ وَهُوَ خَيْرُ النُّسْلِ، وَكَانَ يُسَمَّى أَنْ يَجِبَ  
النَّصَابِيُّ وَهُوَ الْغِيَاثُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ السُّوْحُبُ الْمَعْدُ إِلَّا أَنْ فِيهِ الْإِسْتِحْبَابُ لِحَبِ  
النَّدْبَةِ، لِأَنَّ صِدْقَةَ الْعَمُو وَرُفْقَتَهُ تَبَيَّنَتْ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْقَطْعُ غَطَا فُهِمَ مِنَ الثَّلَاثِ،  
وَإِنْ كَانَ عَمْدًا فَهُوَ مِنْ جَمِيعِ الْمَاءِ، إِلَّا أَنْ يَوْحِبَ تَعَمُّدُ الْقَتِيلِ، وَلَيْسَ تَعَمُّدُهُ  
حَقُّ الْوَرَّةِ لَمَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ، وَالْحَقُّ مَوْحِدُهُ الْحَالِ، وَحَقُّ الْوَرَّةِ يَتَعَلَّقُ بِهِ  
فَيُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ. هَذَا مُخْتَصَرٌ.

(قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ) أَيْ زَيْدٌ مَثَلًا (يَغْفِرُ) عَمْرًا (عَنْ قَتْلِ الْعَمْدِ) بِعَنْزِي إِذَا قَتَلَ  
عَمْرًا زَيْدًا، وَغَنَاءُ زَيْدٌ بَعْدَ إِخْرَاجِ قَبْلِ مَوْتِهِ (بَعْدَ أَنْ يَسْتَحِقَّهُ) زَيْدٌ بِإِعْزَازٍ مُتَّحَةً لَوِجِبَ  
لَهُ) أَيْ تَزِيدُ النِّصَابَ صَحَبَ تَعَمُّدُهُ: يَسْتَحِقُّهُ، فَقَالَ مَالِكٌ فِي الصَّدْرَةِ  
الْمَذْكُورَةِ: (إِنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْقَاتِلِ) أَيْ عَلَى عَمْرٍو (عُقْلُ) أَيْ رِبَّةٌ (بَلْرُومَةٍ) أَيْ يَلْزَمُ عَمْرًا  
لُورَتُهُ زَيْدٌ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ الَّذِي عَمَّا عَنْهُ) وَهُوَ زَيْدٌ (اشْتَرَطَ ذَلِكَ) أَيْ الدِّيَّةَ (عِنْدَ عَفْوِهِ عَنْهُ)  
أَيْ عَمَّا عَفَوْهُ عَنِ قَتْلِ الْعَمْدِ، فَجَعَلَ يَلْزَمُهُ الدِّيَّةَ، وَهَكَذَا حُكْمُ وَلِيِّ الدِّمِّ مِنَ الْوَرَّةِ.

قَالَ مَالِكٌ، فِي الْمُنَاقِلِ عَمَلًا إِذَا تُخْفِيَ عَمَلُهُ: .....

قَالَ الشَّافِعِيُّ<sup>(١)</sup> وَهُوَ حَنِئٌ مَا قَالَ إِنَّ الْوَرَاءِي إِذَا أَضْمَرَ الْعَمَلُ مِنْ دِمِ الْعَمَلِ، ثُمَّ قَالَ إِنَّهُ سَقُوطٌ عَنِ الدِّبَةِ، فَقَدْ رَوَى مَعْرُوفٌ عَنْ مَالِكٍ إِنَّهُ قَالَ ذَلِكَ بِحَصْرَةِ مَا عَمِلَ، وَذَلِكَ لَمْ، وَإِنْ كَانَ قَدْ طَالَ ذَلِكَ فَلَا شَيْءَ لَهُ، اهـ

قَالَ الشَّافِعِيُّ<sup>(٢)</sup>، اخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ فِي مَوْجِبِ الْعَمَلِ، فَرَوَى عَنْ أَحَدٍ أَنَّ مَوْجِبَ التَّضَامِي عَمَلًا، وَرَوَى عَنْ آخٍ مَوْجِبَهُ نَحْوُ تَسْبِيحٍ أَوْ الْقَضَائِي أَوْ الدِّبَةِ، وَشَافِعِي فَرَدَّ، كَأَنَّهُ وَابِتٌ، وَبَدَأَ قَالًا: مَوْجِبُهُ الْقَضَائِي عَمَلًا، فَهُوَ اخْتِلافٌ فِي الدِّبَةِ، وَالْعَمَلُ مَا فَاقَ، إِذَا عَمِلَ مَعْلُومًا ثُمَّ بَحَثَ شَيْءًا، وَهَذَا طَاهِرٌ مِنْهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ حَصْرُهُمْ نَحْبُ الدِّبَةِ فَذَلِكَ يُقَالُ<sup>(٣)</sup> "الذِّبَةُ، وَبَحَثَ شَيْءًا" لِأَنَّهُ لَمْ يَمُضَ عَمَلٌ مِنَ الدِّبَةِ بَعْدَ، فَهِيَ صَحِيحٌ عَلَيْهِ، وَإِنْ هَلَاكَ: الْوَجِبُ أَحَدُ شَيْئَيْنِ لَا يَمُضِي. فَمَعَا مِنْ تَضَامِي مَعْلُومًا أَوْ إِلَى الدِّبَةِ، وَجِبَتْ الدِّبَةُ، لِأَنَّ الْوَجِبَ غَيْرُ مَعِينٍ، إِذَا تَرَكَ مَذْهَبًا وَجِبَ الْأَسْرَ، وَإِنْ اخْتَارَ الدِّبَةَ مِنْطَ التَّضَامِي. وَإِنْ اخْتَارَ التَّضَامِي تَعَبِي. اهـ

قَالَ: وَالْمَوْجِبُ عَمَلُ الْحَفِيَّةِ الْيَوْمَ بَعِيدٌ، كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ مَعْلَمِهِ، فَلَا يَحْتَاجُ التَّعَالَمَ إِلَّا بِالنَّظَرِ وَرِوَايَةِ الْفَتَايَا.

قَالَ صَدُوقُ<sup>(٤)</sup> "أَوَّلُ آيَةٍ" وَمَوْجِبُ التَّحَدُّ، نَفَرًا إِلَّا أَنْ يَمُوتَ الْأَوَّلَاءُ، أَوْ يَصْلَحُوا، لِأَنَّ الْحَيَّ لَمْ يَمُوتْ، ثُمَّ قَالَ: وَإِنَّا نَحْطِمْ، عَمَلًا وَأَوَّلِيَاءَ، فَتُخْبِلُ عَلَى مَا، نَحْطِ التَّضَامِي وَوَجِبَ الْعَمَلُ، اهـ

(قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُنَاقِلِ عَمَلًا إِذَا عَمِلَ) بِمَنْزِلَةِ الْمَجْهُولِ (عَمَلًا) أَيِ عَنِ الْقَاتِلِ

(١) الشَّافِعِيُّ: (١٢٣/٧)

(٢) الشَّافِعِيُّ: (١١٦/١٥٩٢)

(٣) تَقَرَّرَ فِي هَذَا

(٤) (١١٢/٢)

إِنَّهُ يُجَادِلُ مِائَةَ خِلْدَةٍ وَيُسْحَرُ مِائَةً.

(إنه يجلد) بناء المجهول (مائة) سوط (ويسحر) بناء المجهول، وهي السح الهندية بـ «حجر» وهما «م» من (مئة) «مائة» تعبير قال صاحب المحلى: ولم ير ذلك هذا العدد في كتب علمائنا الحنيفة، اهـ.

قال أبي يحيى<sup>(١)</sup>: وهذا على ما قال: إن القاتل عمداً بجلد مائة ويسحر مائة، قال ابن الماجشون: روي ذلك عن أبي بكر وعليه، قال القاضي أبو محمد: وقد كان يلزمه العقل، فلما لم يقتل وحسب تأديبه وألحق بالرامي ينش بالإحصان، فإذا لم ينفلت لعدم الإحصان صرب مائة وحسب مائة، قال ابن الماجشون: لما عفا عنه من له السحر وقبيل طه عشرة، جملة ما كاهنوبة ز- أ بكر جلد مائة وحسب مائة، اهـ.

قال السرخسي<sup>(٢)</sup>: إذا عفا عن القاتل مطلقاً صح، ولم تلزمه عقوبة، وبهذا قال الشافعي وإسحاق وابن المنذر وأبو ثور، وقال مالك وثلث والأوزاعي: يقرب، ويحسب مائة، وإذا أنه إنسا كان عليه سوط واحد: قد أسقطه مستحقه فلم يجب عليه شيء آخر، كما لو أسقط آتديه عن القاتل خطأ، اهـ.

وقال ابن رشد<sup>(٣)</sup>: اختلفوا في القاتل عمداً يعني عنه هل يبقى للمستنفذ فيه حتى أم لا؟ فقال مالك والليث: إنه يجلد مائة ويسحر مائة، وبه قال أهل المدينة، وروى ذلك عن عمر - رضي الله عنه - وقالت طائفة لشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور: لا يجب ذلك عليه. وقال أبو ثور: إلا أن يكون يعرف بالشرب، فيؤديه الإمام على قدر ما يرى، ولا عمدة لطائفة الأولى إلا أثر ضعيف، وعمدة الطائفة الثانية ظاهر الشرع، وأن التعذيب في ذلك لا يكون إلا تخفيف، ولا توقيف ثابت في ذلك، اهـ.

(١) «الاستقراء» (٢٢٤/٧)

(٢) «المعني» (١١١/٥٨٤)

(٣) «بداية المجتهد» (٦/٢٠٤)



قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا قَتَلَ الرَّجُلُ غَمْدًا وَقَامَتْ عَلَى ذَلِكَ الْيَبِيَّةُ، وَلِلْمَقْتُولِ بَنُونَ وَبَنَاتٌ، فَعَفَا أَسْتَوْهَ وَأَبَى النَّسَاءُ أَنْ يَغْفِرُوا، فَعَفُوا الْبَنِينَ جَائِزٌ عَلَى الْبَنَاتِ. وَلَا أَمْرَ لِلْبَنَاتِ مَعَ الْبَنِينَ فِي الْقِيَامِ بِالدَّمِ وَالْعَفْوِ عَنْهُ.

وترجم البيهقي في «سننه»<sup>(١)</sup> «باب لا عسوة على كل من كان عليه قصاص فعفي عنه في دم ولا جرح». وقيل فيه: قال الشافعي: قد ضرب صفوان بن معطل حسان بن ثابت باليف ضرباً شديداً على عهد رسول الله ﷺ فلم يقطع صفوان وعفا حسان بعد أن برأ، فلم يعاقب رسول الله ﷺ صفوان، اهـ.

(قال مالك: وإذا قتل الرجل غمداً وقامت على ذلك) أي على قتل الغمد (اليبيّة) الشهادة الشرعية (وللمقتول بنون) أبصاً (وبنات) أبصاً (فعفا البنون) مثلاً (القاتل) (وأبى البنات أن يغفروا) قال مالك في العسوة المذكورة: (فعفو البنين جائز) ونافذ (على البنات، ولا أمر) أي لا حق (للبنات مع) وجود (البنين في القيام بطلب) أي طلب القصاص (والعفو عنه) إنما الحق للبنين فقط.

قال المباهج<sup>(٢)</sup>: ومذا على ما قال: إن البنين والنسب إذا اجتمعوا في ولاية دم الغمد أن البنين أحق بالعفو والقصاص من البنات، وما اتفق عليه البنون إن كانوا جماعة أو غضي به الأس إن كان واحداً فهو لازم للبنات ليس لهن معانفته، وحكي المفاضي أبو محمد أن مالكاً احتلف عنه في النسب هل لهن مدخل في الدم أم لا؟ فقال: عنه في ذلك روايتان، إحداهما: أن لهن مدخلاً فيه، والثانية: لا مدخل لهن فيه.

وجه الرواية الأولى ما روي عنه ﷺ: «من قتل له قتيلاً فأهلك بين

(١) «السنن الكبرى» (٥٦/٨).

(٢) «المستقى» (١٢٥/٧).

غيرتين<sup>(١)</sup> الحديث. فَعَمَّ، ولأنَّ انقصاص مستحق عن امتحان العوارث، فوجب أن يشتمل لجميع الوثقة، ووجه الرواية الثانية أن ولاية الدم مستحقة بالضرورة وليس النساء من أهل الضرر، فلم يكن لهم مدخل في الولاية المستحقة بها، فإذا قلنا: لهم مدخل في ذلك، ففي أي شيء لهم مدخل؟ رويان: إحداهما: لهم مدخل في النفود دون العقب، والثانية: لهم مدخل في العنود دون النفود، اهـ.

وقال بن رشد<sup>(٢)</sup>: أما من لهم انقصر بالجملة فبهم الذين لهم القيام بالعلم، والذين لهم القيام بالدم هم العقب عند مالك، وعند غيره كل من يورث، وذلك أنهم أجسموا على أن السقوت عمداً إذا كان له سنون بالنفود، فعفا أخذهم أن انقصاص قد سئل، ووجه الثانية، واختلفوا في اختلاف البنات مع البنين في العنود والقتصاص، وكانت الزوج والزوجة والأخوات، فعلى مالك: ليس للبنات ولا الأخوات قول مع البين، والأخوة في انقصاص أو مدعه، ولا يعتبر فوتهن مع أرحال، وكذلك الأمر في الزوج والزوجة، وقال أبو حنيفة والثوري وأحمد والشافعي: كل وارث يعتبر قوله في إسقاط القصاص، وفي إسقاط حظه من الدية، وعنده هؤلاء، اعتبارهم الدم بالدية، وعنده الفريق الأول أن الولاية إنما هي للذكور دون الإناث، اهـ.

وقال أبو وهب<sup>(٣)</sup>: أمة ما يصح حتى تجمع الورثة من ذوي الأنساب والأنساب والرجال والنساء، ولصغار والكبار، فمن عدا منهم مرجع عدوهم وسقط القصاص، ولم ينل لأحد أبه سبيل، عدا قول أكثر أهل العلم، منهم

(١) أخرجه البحاري (١١٢ - ٢٤٣٤ - ٦٨٨٠)، ومسلم (١٣٥٥)، ومأود (٤٥٠٥)، والترمذي (١٤٠٥ - ٢٦٦٧)، والسنن (٣٨/٨)، وابن ماجه (٢٦٢٦).

(٢) إبداء المجهدة (٢/٢٠٢).

(٣) المغني (١/٢٨١).

عطاء والشامي والثوري وأبو حنيفة والشافعي، وروى معمر بن عمار وطائفة من أصحابنا، وقد أحسن وقناة والزهري والأوزاعي: ليس للنساء عفو. والمشهور عن مالك أنه موقوف للعصيات خاصة، وهو وجه لأصحاب الشافعي، لأنه ثبت لدفع العار، فاختص به العصيات كولاية النكاح، ونهيم وجه ثالث أنه لذري الأنساب ذري الزوجين؛ لقول النبي ﷺ: «من قتل له قتيلاً، فأهله بين خيرتين»، الحديث، وأهله ذوو رحمه، وذهب بعض أهل الحديث إلى أن الفصاض لا يسقط بعنو بعض الشركاء، وقيل: هو رواية عن مالك؛ لأن حوز عمر العاني لا يرعى<sup>(١)</sup> بسفاهة، وقد نزعنا أنفس معص النفس بدليل قتل الجماعة باتواحد.

ولنا عموم قوله عليه السلام: «فأهله بين خيرتين»، وهذا عام في جميع أهله والمرأة من أهله، بدليل قوله ﷺ: «وما علمت على أهلي إلا خيراً»، وقد ذكروا رجلاً ما علمت عليه إلا خيراً. وما كان يدخل على أهلي إلا معي» يريد عائشة، وقال له أسامة: يا رسول الله أهلت ولا نعلم إلا خيراً، وروى زيد بن وهب: أن عمر رضي الله عنه أتى برجل قتل قتيلاً، فجاء ورائه المقتول، ليقتلوه فحالت امرأة المقتول، وهي أخت القتيل: قد عفوت عن حقي، فقال عمر رضي الله عنه: الله أكبر، عتق القتيلى، روى أبو داود، وزوال الزوجية لا يمنع استحقاق القتل كما لا يمنع استحقاق الذية، وسائر صفوه الموروثة، بعد.

وفي «التهذيب»<sup>(٢)</sup>: إذا عفا أحد الشركاء من الدم، أو صالح من نصيبه على عوض. سقط حق الباقي من الفصاض، وكان لهم نصيبهم من الذية، وأصل هذا أن الفصاض حق جميع الورثة، وكذا الذية خلافاً لذلك والشافعي

(١) كذا في الأصل. مثلاً.

(٢) (١٥٦/٢).

## (٢٣) باب القصاص في الجراح

في الزوجين، لهما أن الورثة خلافاً، وهي بالنسب دون السبب لا تقطاعه بالموت، ولنا أنه يَكُونُ أمر بثوريث امرأة أشيم الضياعي من عقل زوجها أشيم، ولأنه حتى يجري فيه الإرث، فيثبت لسائر الورثة. اهـ.

## (٢٣) القصاص في الجراح

قال الموفق<sup>(١)</sup>: القصاص يجري فيما دون النفس من الجروح إذا أمكن للنفس والإجماع، أما النفس فلقول الله تعالى: ﴿وَالْمَجْرُوحَ فَكَّاهُ﴾<sup>(٢)</sup> وروى أس بن مالك أن الربيع كسرت نبتة حارية فقال يَكُونُ: «كتاب الله القصاص»، وأجمع المسلمون على جريان القصاص، فيما دون النفس إذا أمكن، ولأن ما دون النفس كالنفس في الحاجة إلى حفظه بالقصاص، فكان كالنفس في وجوبه، ويشترط لوجوب القصاص في الجروح ثلاثة أشياء، أحدها: أن يكون عمداً محضاً، وأما الخطأ فلا قصاص فيه إجماعاً، ولأن الخطأ لا يوجب القصاص في النفس، فبيها دونها أولى، ولا يجب بعدد الحظ؛ لأنه شبه العمد، ولا يجب القصاص إلا بالعمد المحض، وقال أبو بكر: يجب به القصاص.

الشرط الثاني: التكافؤ بين الجراح والمجروح، وهو أن يكون الجاني يقاتل من المحني عليه، لو قتله كالحرمي المسلم مع الحر المسلم، فأما من لا يقتل بقتله فلا يقتض منه، فيما دون النفس له كالمسلم مع الكافر، والآب مع ابنه.

الثالث: إمكان الاستيفاء من غير حيف ولا زيادة؛ لأن الله تعالى قال:

(١) والمفسر: (١٦/٥٣٠).

(٢) سورة المائدة: الآية ٤٥.

قَالَ بَحْثِي: فَإِنَّ مَالِكَ: الْأَمْرُ الْمَجْتَمِعُ عَلَيْهِ عَدْلًا، أَنْ مَنْ كَسَرَ يَدًا أَوْ رَجُلًا عَدْلًا، أَنَّهُ يُقَدِّمُ مَنَّهُ وَلَا يَعْقِلُ.

﴿وَيَنْ تَمَثَّلُ فَمَاتُوا بِمِثْلِ مَا غَوَّسُوا بِهِ﴾<sup>(١)</sup> ولأن دم الجاني معصوم إلا في قدر جنائته، فما زاد عليها يغني على العصمة. اهـ.

(مالك) قال: (الأمر المجتمع عليه عدلنا أن من كسر يداً لرجل (أو رجلاً) نه مكسر الواو. وسكون النجم. (معدن) فتنه لا قصاص في الخطأ إجماعاً كما تقدم قريباً (أله بقاد) أي يقتصر (منه) أي من الجاني (ولا يعقل) بناء القاص أي لا يؤدي الدية حبراً بدون رضا السخني عليه، كما تقدم قريباً في حديث الربع.

قال ابن الجي<sup>(٢)</sup>: قوله. يقاد منه ولا يعقل، يريد أن الذود لازم ليس للعاصي أو بمنع منه، ولا للمسخني عليه غيره، ولا بحير به من الأرض على ما روي عن مالك في القتل على ذوايه النخير، وذلك أن الحدية على ضربين: ضرب: لا قود فيه، وضرب: فيه القود، فأما ما لا قود فيه فعلى تفسير.

قسم: لا قود فيه؛ لأنه لا يعرف فيه الممانعة كالطلمعة، قال مالك: لا قود فيها. وفيها لعوبة. وقد أشهب: لا قود فيها ولا في الضربة بالسوط أو بالعصا وغيرهما. إذا لم يكن جرحاً؛ لأنه لا يعرف منه تلك الضروب، وهو من الناس مختلف بالقوة والضعف، وقد روي عن السخني يقاد من الضربة بالسوط.

والدليل على ما نقوله قوله تعالى: ﴿وَالْخُرُوجُ بِمَنَاسِكٍ﴾ يتعلق به من أصحابنا من يقول بدليل الخطاب، ودليلاً من جهة المسمى ما احتج به من اختلاف حال الضارب والضروب في القوة فتعذر فيها المعاقلة.

وقسم: بمنع فيه الذود ولما الغالب منه التلف كالجائفة، والمأمومة

(١) سورة النحل: الآية ١٢٦.

(٢) المغني (٧/١٢٨).

والمغنة، وكسر التخذ، ونصلب، والحلقوم، فإذا قلت: لا قصاص فيه، فعنه  
الدية؛ لأنها أحد البدلين، فإذا تعذر أحدهما رجعنا إلى الآخر، وأما الضرب  
الثاني وهو الذي فيه القصاص، فكل جرح لا يخاف منه التلف، اهـ.

وقال المؤلف<sup>(١)</sup>: أجمع أهل العلم على جريان القصاص في الأطراف،  
وقد ثبت ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَقْبِرَكُم بِأَلْمَنِ﴾ الآية، وخبر الرضيع بنت  
النضر بن أنس، ويشترط لجريان القصاص فيها شروط خمسة: أحدها: أن  
يكون عمداً على ما أسلفناه، والثاني: أن يكون المجني عليه مكافئاً للجاني  
بحسب يقاد به لو قتله، والثالث: أن يكون الطرف متساوياً للطرف، ولا يؤخذ  
صحيح بأشلى، ولا كاملة الأصابع بناقصه، ولا يشترط التساوي في الدقة  
والغلظ والعصر والكبر، لأن اعتبار ذلك ينضي إلى سقوط القصاص بافككية.

والرابع: الاشتراك في الاسم الخاص، فلا يؤخذ بمن هيسار، ولا  
العكس ولا أصعب بمخالفة لها.

الخامس: إمكان الاستيفاء من غير حيف وهو أن يكون القطع من  
مفصل، فإن كان من غير مفصل فلا قصاص فيه من موضع القطع، بخلاف  
تعلمه، وقد روي أن رجلاً ضرب رجلاً على ساعده بالسيف فقطعها من غير  
مفصل، فاستعذى عليه النبي ﷺ، فأمر له بالدية فقال: إني أريد القصاص،  
قال: اتخذ الدية، بارك الله لك فيها، ولم يقض له بالقصاص، رواه ابن  
ماجه<sup>(٢)</sup>.

وفي قطع اليد ثمان مسائل: أحدها: قطع الأصابع من المفصل،  
فالقصاص واجب؛ لأن لها مفاصل، ويمكن القصاص من غير حيف، الثانية:

(١) السني (١١/٥٣٦).

(٢) سنن ابن ماجه (٢٦٣٦).

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يُقَادُّ مِنْ أَحَدٍ خَشْيَ تَبْرَأَ جِرَاحٍ صَاحِبِهِ. وَقُقَادُّ

مِنْهُ

قَطْعُهَا مِنْ نَصَبِ الْكَفِّ. فَلَيْسَ لَهُ انْقِصَاصٌ مِنْ مَرْمِجِ النِّصْعِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ  
سِنْعِيًّا، فَلَا يُؤْمِنُ الْحَبِيبُ بِهِ؛ الثَّالِثَةُ: قَطْعُ مِنَ الْكُرْعِ فَلَهُ النِّصَاصُ؛ لِأَنَّهُ  
مُفْصَلٌ، اِثْنَتَا عَشْرَةَ: قَطْعُ مِنَ نَصَبِ الذَّرْعِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْصَعَ مِنْ ذَلِكَ الْمَجْمُوعِ؛  
لِأَنَّهُ نَبِيٌّ يَمْتَصِلُ إِلَى آخِرِ مَا يَسُطُّ مِنْ أَنْوَاعِ النِّصْعِ. ثُمَّ قَالَ: وَمِثْلُ هَذِهِ  
الْمِثَالُ فِي الرَّجْلِ، وَالسَّاقِ كَالذَّرْعِ، وَاتَّخِذْ كَالْمَصْدَرِ، وَالْيُورِكُ كَالْمَعْظَمِ  
الْكُتْفِ، وَالْقَدَمُ كَالْكُتْفِ، أَمْ.

وَفِي الْهَيْدَايَةِ<sup>(١١١)</sup> مَنْ قَطَعَ يَدَ غَيْرِهِ عَمْدًا مِنَ الْمَفْصَلِ قَطَعَتْ يَدَهُ وَإِنْ  
كَانَتْ يَدُهُ أَكْبَرَ مِنَ الْيَدِ الْقَطْعُوعَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا لَجُرَاحٍ يُصَاكَمُ﴾ وَهُوَ يَنْبِئُ  
عَنِ الْمِثَالَةِ، فَكُلُّ مَا يُعْكَنُ دَعَايُهُ فِيهِ يَحِبُّ فِيهِ انْقِصَاصُ، وَمَا لَا فَلَ، وَقَدْ  
أَمَكُنَ فِي الْقَطْعِ مِنَ الْمَفْصَلِ فَاعْتَبِرْهُ وَلَا مَحْزِرَ بِكِبَرِ الْيَدِ وَهَجَرِهِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى  
الْيَدِ لَا تَخْتَلِفُ بِذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الرَّحَى وَمَا وَنَ الْأَنْفِ وَالْأُذُنَ لِإِسْكَانِ، عَمَاةِ  
الْمِثَالَةِ، أَمْ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يُقَادُّ أَي لَا يَنْقُصُ (مِنْ أَحَدٍ) جِرَاحٍ (حَتَّى تَبْرَأَ) وَنَشْفِي  
(جِرَاحَ صَاحِبِهِ) وَهُوَ الْحَيَّوْرُ فَإِذَا مَرَّتْ جِرَاحُهُ (فَيُقَادُّ مِنْهُ) أَي مِنَ الْجِرَاحِ.  
قَالَ الْبَاجِي<sup>(١١٢)</sup>: وَهَذَا عَلَى مَا قَالُوا: إِنَّهُ لَا يَسْتَفَادُّ مِنْهُ مَنْ جَرَحَ حَتَّى يَبْرَأَ. وَهُوَ  
قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَسْتَفَادُّ مِنْهُ قَبْلَ الرِّدِّ، وَالْدَّلِيلُ عَلَى مَا يَقُولُهُ أَنَّهُ  
قَدْ يَبْزُولُ جِرَاحُ الْجَنَابَةِ إِلَى نَفْسِهِ، يَبْعَادُ الْقُوَّةَ ثَانِيَةً، وَالْأَمْرُ خُرُوجُ عَنِ  
الْمِثَالَةِ، وَقَوْلُهُ: حَتَّى يَبْرَأَ هَذَا لَفْظٌ مُبْطَلٌ، أَنَّهُ يَنْظَرُ بِهِ لِبَرِّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ،  
قَالَ ابْنُ الْمَوَالِ: وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي مَكْرٍ الصَّدُوقِ، فِي كِتَابِ ابْنِ الْمَوَالِ: ٢٠٠

(١١١) (٢١/١١٤).

(١١٢) (٧/١٣٠).

قلت: أَيْتَظَرُ بِالْجَرْحِ قَبْلَ أَنْ يَحْكُمَ بِهِ بَلَدِيَّةٌ أَوْ قِصَاصٌ إِلَى السَّنَةِ أَوْ إِلَى الْمَرَّةِ وَإِنْ جَاوَزَ السَّنَةَ؟ فَعَالَ: قَدْ ذَكَرْنَا الرَّجُلَيْنِ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ عَنْهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَابْنُ وَهْبٍ، فِي السَّنَةِ نَصْفُهَا، وَالْعَيْنُ تَدْمَعُ، وَالشَّجَّةُ وَالْكَسْرُ كُلُّهُ يُؤَخَّرُ ذَلِكَ مِنْهُ، وَقَالَ أَشْهَبُ: إِنْ مَضَتْ السَّنَةُ وَانْجَرَحَ بِحَالِهِ عَقْلُ مَكَامٍ، وَقَالَ مَغِيرَةُ: لَمْ أَسْمَعْ فِي ذَلِكَ تَوْقِيتاً إِلَّا أَنْ يَقُولَ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ: إِنَّهُ قَدْ مَرَى قَبِيضَتَيْنِ فِي الْعَمْدِ وَيَعْمَلُ فِي النَحْطِ، وَوَجْهُ اعْتِبَارِ السَّنَةِ أَنَّهَا حَدٌّ فِي مَعْنَاهَا مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِمَعْنَاهَا كَمَعْنَاهَا الْمُسْتَرَضَى مِنْ زَوَائِجِهِ؛ لِأَنَّ السَّنَةَ تَسْتَوْعِبُ أَنْوَاعَ فُصُولِ الْمَعْنَاءِ، وَوَجْهُ اعْتِبَارِ الْبَرِّ مَا فَدَمَهُ مِنْ خَوْفِ اجْتِمَاعِ الْقِصَاصِ فِي الْأَطْرَافِ وَالنَّسَبِ، اهـ.

وقال الموفق<sup>(١)</sup>: وَلَا يَجُوزُ الْقِصَاصُ فِي الطَّرَفِ إِلَّا بَعْدَ انْتِمَالِ الْجَرْحِ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ النُّعْمِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَبِيصَةَ وَمَالِكٌ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو نُوَيْسٍ وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ وَالْحَسَنِ، وَقَالَ ابْنُ الْمُبَرِّقِ: كُلُّ مَنْ نَحَطَّ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَى الْإِنْشِطَارَ بِالْجَرْحِ حَتَّى يَرَاهُ وَيُخْرِجُ لَيْتَ أَنَّهُ يَحْجُوزُ الْإِقْتِصَاصُ قَبْلَ الْبَرِّ بِنَاءً عَلَى قَوْلِنَا: إِنَّهُ إِذَا سَرَى إِلَى النَّفْسِ بِفَعْلٍ كَمَا فَعَلَ، وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ: وَلَوْ سَأَلَ الْغُزْدُ سَاعَةً قُطِعَتْ أَصْبَعُهُ أَنْفَقَتْ؛ لَمَّا رَوَى جَابِرُ بْنُ أَبِي جَرْدَةَ أَنَّ رَجُلًا طَعَنَ رَجُلًا بِقُرْنٍ فِي رُكْبَتِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْدَنِي. قَالَ: (حَتَّى تَمُوتَ أَوْ تَمُوتَ) فَاسْتَقَادَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَعَيَّنَتْ رَجُلٌ الْمُسْتَقِيدَ، وَبَرَّتْ رَجُلٌ الْمُسْتَقَادَ مِنْهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ لَكَ شَيْءٌ، [إِنَّكَ] عَجِلْتَ»، رَوَاهُ سَمِيدٌ مُرْسَلًا<sup>(٢)</sup>، وَلِأَنَّ الْقِصَاصَ مِنَ الطَّرَفِ لَا يَسْقُطُ بِالسَّرَايَةِ، فَرَجَبُ أَنْ يَمْلِكَهُ فِي الْحَالِ كَمَا تَرَى.

ولنا، مَا رَوَى عَنْ حَامِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَسْتَقَادَ مِنَ الْمَرْجُوحِ حَتَّى

(١) «المغني» (١١٣/٥٦٣).

(٢) «وأخرجه الدارقطني (٣/٨٨)، وأبيه في «السنن الكبرى» (٨/٢٧).



بأن "المخرج" ، وراءه الدار فظني<sup>(١١)</sup> غير عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ ، لأن المخرج لا يذري ، فظني هو أم ليس بغير طبيعي أن ينظر ليعلم ما حكمه ؟ وإنما حديثهم فرواه ابن رظنظي فقال يا رسول الله عرحتك فقال رسول الله ﷺ : قد عرحتك فمضيتهم ، فأعذك الله ، رضى عرحتك ثم جى أم ، ينظر من خرج حتى سراً صاحبه وهذه رواية يجب قبولها ، وهي مأخوذة عن الاختصاصية فتكون ماسخة له ، وفي نص الحديث ما يدل على أن استفادته قبل التبرع معصية ، لقوله : قد نهيتك معصية .

فإنه انحصر في الإعدام فحدث سرية الحجاب ، وهذا أمر متفق عليه وبناصري على هي مصورة ، لأنها سرية حجابها ، فكانت مفسومة فما نولم ينقص ، ولما الخبر المذكور ، ولأنه استعمل ما لم يكن له متعلقه فظن حقه ، اهـ .

وفي "التهذيب"<sup>(١٢)</sup> من خرج رجلاً بمراحة لم يضمن منه حتى يبرأ ، ومن الناصري يقتصر من في المعدل اختياراً بالقبض من ذي التمس ، وهذا لأن الموجب قد تحقق فلا يضمن ، وما ، فونه يظن بأننا في المجرأ حد سنة ، وأن المجرأ حد يعتبر فيها مأثماً لا حالياً ، لأن حكمها في الحال غير مضمون ، فلعلم ترى إلى التمس ، فيظن أنه قل ، ولما يستقر الأمر ، اهـ .

قلت : وذلك لأن سرية الحجاب مضمونة بلا خلاف بين المعتصم ، قال السويفي : سرية الحجاب مضمونة بلا خلاف لأنها أثر الحجاب ، والواجبة مضمونة هكذاك أثرها ، اهـ .

والحديث الذي ذكره صاحب "التهذيب" قال ، الزيلعي<sup>(١٣)</sup> : أخرجه الدار فظني

(١١) من الدار فظني (١٨٩/٣) وأخرج الإمام أحمد عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ (٢١٧/٢)

(١٢) (٤٧٠/٢)

(١٣) نصب الرعية (٣٧٩/٤)

فَإِنْ جَاءَ جَرْحُ الْمُسْتَفَادِ مِنْهُ بِمِثْلِ جَرْحِ الْأَوَّلِ جَبِنَ نَجِيحًا، فَهُوَ  
الْمَقْذُوفُ، وَإِنْ زَادَ جَرْحُ الْمُسْتَفَادِ مِنْهُ أَوْ قَاتَ، فَتَبَيَّنَ عَلَى الْمَجْرُوحِ  
الْأَوَّلِ الْمُسْتَفِيدُ شَيْءٌ.....

عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنَاسُ الْجَرَاحَاتِ، ثُمَّ يَسْتَأْنِي بِهَا سَنَةٌ، ثُمَّ  
بِفَضْلِ فِيهَا بِقَدَرِ مَا انْتَهَتْ»، قَالَ الْغَدَاوِيُّ: «يَزِيدُ مِنْ عَصَايَ الرَّائِي ضَعِيفَ  
مَرْكُوكٍ، وَأَخْرَجَهُ الْيَهَنِي عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ مَرْدُوعًا، وَأَعْنَهُ بَابُ لُحْمَةٍ، اهـ».

وفي «الهداية»<sup>(١)</sup> في موضع آخر: ومن قطعت يده فاقصر اه من اليد ثم  
مات فإنه يقتل المقتصر منه؛ لأنه تبين أن الحناية كانت قتل عمد، وحين  
انمقتصر له القود واستيفاه انقطع لا بموجب سقوط القود، وعن أبي يوسف أنه  
يسقط حنئه في المنصاصر؛ لأنه لما أقدم على القطع فقد أراه عما وراءه، وحين  
نقول: إنما أقدم على القطع ظناً منه أن حنئه فيه، وبعد المراهية تبين أنه في  
القود، فلم يكن مرأً عنه بدون العلم، اهـ.

(فَإِنْ جَاءَ جَرْحُ الْمُسْتَفَادِ مِنْهُ) وهو الجاني (مثل الجرح الأول) وهو  
المجنبي عليه (حين يصح) أي يضمن المستفاد منه (فهو المقود) لكأن صار سواء  
بسواء (وإن زاد جرح المستفاد منه) على جرح المستفيد (أو مات) المستفاد منه  
بالتقصير (فليس على المجروح الأول) أي (المستفيد شيء) اسم ليس أي لا  
يجب عليه شيء من الدية أو النصاص.

قال الساجي: بهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: المراهية من النصاص  
مضمونة، والخليل على ما نقوله أن كل قطع كان مضموناً في الاستدانة كان ما  
يسري إليه مضموناً كقطع اليد الأولى، وكل قطع كان غير مضمون في الاستدانة،  
فلا يضمن ما يسري إليه كاتقطع في السرقة، ولذلك قال مالك: إن مرقى  
المستفاد منه، وقتل بالمجروح إلى آخر ما سألني.

وقال الصوفي<sup>(١)</sup>: سرابة القود غير مضمومة، ومعناه أنه إذا قطع طرفاً بحب القود فيه، فاستوفى منه المجنى عليه ثم مات الحاني سرابة الاستيفاء، ثم يلزم المستوفي شيء، وهذا قال الحسن وابن سيرين ومالك والشافعي وإسحاق وأبو يوسف ومحمد وابن المنذر، وروي ذلك عن أبي بكر وعمر وعلي - رضي الله عنهم - وفان عصا، وطاورس وعمر بن دينار والشارح، النكلي والسبي والنخعي والزهري وأبو حنيفة: عليه الضمان، قال أبو حنيفة: عليه كمال الدية في ماله، وقال غيره: هي علي عاقبته؛ لأنه فوت نفسه، ولا ينحو إلا طرفه، فلزمته عنه كما لو ضرب عنه، ولأنها سرابة قطع مضمون، فكانت مضمومة كسرابة النخاية.

وكذا، أن عمر وعلي قالوا: من مات من حد أو قصاص لا دية له، إلخ فتنه. رواه سعيد بمعناه<sup>(٢)</sup>، ولأنه قطع مستحق مقدره، فلا تضمن سرابته كقطع السارق. اهـ.

وفي «المهذبة»<sup>(٣)</sup> - مر له القصاص في الظرف إذا استوفاه ثم سرى إلى النفس، ومات بضم دية النفس ع: د أبي حنيفة، وقالوا: لا يصح؛ لأنه استوفى حقه وهو الفطع، ولا يمكن التقييد بوصف السلامة لما فيه من سد باب القصاص. إذ الاحتوار من السراية ليس في وسعه، فصار كالإمام والبراع والنجباء والمأمور بقطع اليد، وله أنه نكل بغير حق؛ لأن حقه في القطع وهذا وقع فتلاً. ولأنه حرج أغضى إلى فوات الحياة في مجرى المادة وهو معنى القتل. إلا أن القصاص سقط للشيبة، فوجب المال بخلاف ما استشهدا به من

(١) «المعني» (١١/٥١١).

(٢) وأخرجه الشيخ في «السنن الكبرى» (٨٢/٦٨)، وعند القرطبي في «المعتمد» (٩/١٥٧)، (١٥٨)، وابن أبي شبة في «المعتمد» (٩/٣١١ - ٣١٣).

(٣) (١٥٦/١).

وإن برأ جرح المستفاد منه. ومثل المجروح الأول. أو برأت جراحه وبها غيب أو نقص أو غل. فإذا المستفاد منه لا يكسر الثانية. ولا يقاد بجرحه.

قال: ولكنه يغفل أنه يقدر ما نقص من يد الأول. أو قسده منها.

المائل: لأنه متكلف فيها بالعمل. إما تفدياً كالإمام أو عقداً كما في غيره. والواجبات لا تنفي بوصف السلامة كالرعي إلى الحربي، وبها حق فيه لا انكسار ولا وجوب بدهر مندوب إلى العنبر، فيكون من باب الإطلاق، فأشبهه الأصطيد، اهـ.

(وإن برأ) أي اشمى (جرح المستفاد منه) وهو الجاني (ومثل) يفتح النشين (المعجزة) وتند اللام (المجروح الأول) وهو المعجني عليه (أو برأت جراحه وبها غيب أو نقص أو غل) بالعين المهملة والمثلثة المنوحيين أي برأ عنى غير استواء (فإن المستفاد منه) وهو الجاني (لا يكسر) بيناء المجهول (الثانية) أي مرة أخرى بعد أن استقيت منه أولاً (ولا يقاد) الجاني (بجرحه) أي بجرح المعجني عليه لبرئه على حيب.

(قال مالك) وليس هذا اللفظ في بعض النسخ المصرية، والأولى حذفه، فإن الكلام مرتبط بما سبق (ولكنه يغفل) بيناء المجهول (له) أي للمعجني عليه (يقدر ما نقص من يد الأول) أي المجروح الأول: المعجني عليه وذكر اليد على سبيل المثال (أو قسده منها) أي من اليد بالشلل وغيره، قال في المجموعة: إن القسب وإبني وهب عن مالك: من أحساب أئمة عمداً، فأذهبت أصبعاً أو أصبعين أو شئت يده، ثم روي أنه يستفاد بالأنملة ويترىص بها، فإن بلغ ذلك من الجاني ما ينفع من الأول برئ الجاني، وإن نقص ذلك غفل له ما بقي، وأنه لأمر مختص به، وهذا أحب ما فيه إلي.

قال ابن الموار: والفوق بين سرابة الجرح إلى النفس فيقتل به، ولا

يشعر، وما سرى إلى غير النفس، فإنه يختص من الأول وله عقل السراية أنه إذا بلغ إلى النفس انتص من النفس، ومقط حكم الجرح، وإذا سرى إلى عسر آخر لم يقد نفساً، كذا في العنق<sup>(١)</sup>.

وفي «المنى»<sup>(٢)</sup>: سرية الحاية مصمونة، بلا خلافة لأنها الر الحاية، والحاية مصمونة، فكذلك الرها، لم إن سرى إلى النفس وما لا يمكن مباشرته بالانلافة، مثل أن يمتسه في رأسه، فينحب صور عيبه، وجب الفصاخر فيه، ولا خلاف في ذلك في النفس، وفي صور العيب خلاف، وإن سرى إلى ما يمكن مباشرته بالانلافة، مثل إن قطع أصبعاً، فتأثرت أخرى، وسقطت من متصل، فعبه الفصاخر أيضاً في قول (إماننا، وأبي حنيفة، ومحمد بن الحسن، وقال أكثر الفقهاء: لا فصاخر في التنية، وانحب دينها لأن ما أمكن مباشرته بالانلافة لا يجب القود فيه بالسراية، كما لو رمى شيئاً فمق منه إلى آخر

ولذا، أن ما وجب فيه القود بالحاية وجب بالسراية، كالنفس وصورة النفس، أما إن قطع أصبعاً نقلت إلى جانبها أخرى، وجب الفصاخر في المنقطوعة حساً والأرض في الضلأ، وبهذا قال مالك والشافعي. وقال أبو حنيفة: لا فصاخر فيهما، ووجب أرشهما جميعاً لأن حكم السراية لا يفرق عن الحاية، بل يميل ما لو سرى إلى النفس، فإذا لم يجب الفصاخر في أحدهما لم يجب في الأخرى، وإن، أنه جاية موجهة للفصاخر لو لم سر، فأوجبته إذا سرى كالتي تسري إلى سقوط أخرى، أم

وفي «الهداية»<sup>(٣)</sup>: من شج رجلاً موصلة فذمته عشاء، فلا فصاخر في

(١) (١٣١/٨٦).

(٢) «المنى» (١١/٦٦٧).

(٣) (٢٦٨/٢).

والجراح في العبد على مثل ذلك.

قال مالك: وإذا عمد الرجل إلى امرأته ففقا عنها، أو كسر  
بناها، أو قطع إصبعها، أو شبه ذلك.....

ذلك عند أبي حنيفة، قالوا: ينبغي أن يحب لديه بهما، وذلك في الموضحة  
الخاصة. قالوا: ينبغي أن يحب لديه في المصين، لهما أن يفعل في مجلس  
فيكون حائضين مبتدئين، فالمصينة في إحداهما لا تنعدي إلى الأخرى، كس  
رس إلى وجه عمد، فأصده ونعد منه إلى غيره، فقله يجب القود في الأول،  
وله أن الجراحة الأولى مألوفة، والجراح المثلث، وأيسر في وسعه العازي،  
فيجب المال، لأن الفعل واحد خفيف وعمد الحركة الثقيلة، وفي المصين  
متحد من وجه لا اتصال أحدهما بالآخر، فأوردت جهانه شبهة التحقق في الزينة  
بخلاف المصين، لأن إحداهما ليس من سرايه صاحبه.

وإن قطع أصبع فثلث إلى جنبها أخرى، فلا قصاص في شيء من ذلك  
عند أبي حنيفة، وذلك وقد والحق: يقتص من الأولى، وفي الثانية إرشاء،  
والموجه من الحائض قد ذكرنا: وروى ابن سبعة عن محمد بن فضالة  
الأول، وهو ما إذا شخ موصحة، فذهب صرعه، أنه يجب لقصاص فيهما،  
لأن الخاص - سراية مباشرة - مما في النفس، والآخر يحري فيه الخاص،  
يخلاف الخلاف الأخير: لأن الشغل لا قصاص فيه، قصاص الأصل عند محمد  
على عمد الرواية أن سراية ما يجب فيه القصاص إلى ما يمكن فيه القصاص  
يرحب الاقتصاص، أ.

(والجراح في) سائر العبد على مثل ذلك) أي حكمها مثل الحكم في  
اليد من السراية والسر على النقص وغيرهما.

(قال مالك: وإذا عمد) أي قصد (الرجل إلى امرأته) أي زوجته (ففقا  
عنها، أو كسر يدها، أو قطع أصبعها، أو شبه ذلك) كد في المصينة، وهي

مستحماً بذلك، فإنها نقاذ منه. وأما الرجل يضرب امرأته بالحبل أو بالسوط، فيصيبها من ضرب ما لم يرد، ولم يعتد، فإنه يعقل، ما أصاب منها على هذا الوجه. ولا نقاذ منه.

وخلصني بخير من مالك: أنه بلغه أن أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم نقاذ من كسر الفخذ.

الهيبة. أشياء ذلك، أي فعل شيء آخر أو تعالاً آخر مثل الأفعال المستمرة خارج كونه متمسكاً لذلك الفعل المذكور (فإنها نقاذ منه) أي من الرجل لأن هذه الأفعال لا تدخل في التأديب الجراح وهذا ظاهر.

(وأما الرجل يضرب امرأته بالحبل) مثلاً (أو بالسوط) أو سوطه ما بعده ضرب التأديب (فيصيبها) أي الضربة أي من ضرب الرجل لها لم يرد (مضروباً يصبها) (ولم ينعقد) الرجل (ذلك) الذي أصاب من الجراح فأكد قبوله يصبها ما لم يرد (فإنه يعقل) (ما أصاب منها) أي من الضربة (على هذا الوجه) أي يضرب بالسوط وغيره بدون قصد الجراح (ولا نقاذ منه) أي لا يقتصر من الرجل؛ لأنه لم ينعقد ذلك.

(وفي الفصح) لو شزا ونبي له ولم أو زوج أو معلم غصبه أو تعزيره في على العاقبة إذا حصل له هلاك؛ لأنه مشروط بسلامة العاقبة، ولذلك عدنا كما في الهداية وغيره، أن من حد أو عزر فمات مكرهه، وإن عزر زوج عورته بغيره لأن تأديبه مشاع، فيقيد بشرط السلامة، كذا في المحلى فلهذا ونقدت المسألة في باب عقل المرأة.

(مالك أنه بلغه أن أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) فأنشئ تلميحاً (أنه) أي الغصير (من كسر الفخذ) قال الدحي<sup>(١)</sup> وهو أمر مختلف فيه، وقد تقدم من رواية أشعث أنه لا نقاذ منه، لأنه مخالف وأما ما ذهب منه الهالك، آخر

قلت: وفعله أشار بقلبك إلى ما تقدم في أول هذا الباب وإن لم يذكر فيه رواية أشهب في ذلك.

وقال الموفق<sup>(١)</sup> في شرائط القصاص: إمكان الاستيفاء من غير حيف ولا زيادة، ثم قال بعد الكلام في ذات - إذا ثبت هذا فإن الجرح الذي يمكن استيفائه من غير زيادة، هو كل جرح ينتهي إلى عظم كالموضحة في الرأس والوجه، ولا نعلم خلافاً في القصاص في الموضحة، وفي معنى الموضحة كل جرح ينتهي إلى عظم فيما سوى الرأس والوجه، كالساعد والعقب والساقي والخصل في قول أكثر أهل العنم، وهو منصوص الشافعي، وقال بعض أصحابه: لا قصاص فيها؛ لأنه لا يقدر فيها، ولبس بصحيح؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ ولأنه أمكن استيفائها بغير حيف ولا زيادة، اهـ.

ثم قال الخرفي: فإذا قطع منه طرفاً من مفصل قطع منه مثل ذلك المفصل، قال الموفق<sup>(٢)</sup>: الخامس - من شرائط جريان القصاص في الأطراف - إمكان الاستيفاء من غير حيف وهو أن يكون القطع من المفصل، فإذا كان من غير مفصل فلا قصاص فيه من موضع القطع بغير خلاف نعلمه، وقد روى نمر بن جابر<sup>(٣)</sup> عن أبيه أن رجلاً ضرب رجلاً على ساعده بالسيف فقطعهما من غير مفصل فاستعدى عليه النبي ﷺ، فأمر له بالدية، فقال: إني أريد القصاص، قال: «خذ الدية يارك الله لك فيها»<sup>(٤)</sup>، ولم يقض له بالقصاص، رواه ابن ماجه، اهـ.

(١) انظر: «المعني» (١١/٥٣٦).

(٢) «المعني» (١١/٥٣٧).

(٣) كذا في الأصل. وفي حسن ابن ماجه (٢/ ١٨٨) بنيران بن جابر.

(٤) تقدم تخريجه في (ص ١٣١).



## (٢٤) باب ما جاء في دية السائبة وجناته

وترجم السبيعي في أسننه<sup>(١)</sup> باب ما لا فصاص فيه، وأخرج فيه من عطاء أن عمر - رضي الله عنه - قال: لا أقيط من العظام، ويستند آخر عن عطاء من أبي رباح أن رجلاً كسر فخذ رجل، فحاضمه إلى عمر، فقال: يا أمير المؤمنين أقضني، قال: ليس لك القود، إنما لك العقل، قال الرجل: فاسمعي كالأرقم إن يقتل بنعم، وإن يترك بقم، ذاك: فأنت كالأرقم.

ويستند آخر عن الفقهاء من أهل المدينة قالوا يقولون: القود بين الناس من كل خسر أو جرح، إلا أنه لا قود في مأمومة، ولا حائفة، ولا متنف كائناً ما كان، وكانوا يقولون: انمخذ من المتالف، وقد روي في هذا عن النبي ﷺ بأسانيد لا تثبت، ثم ذكر الروايات المرفوعة في عدم القود في المأمومة وغيره، وتكرر فيها حديث عمر بن جابر المذكور، لكن فيه بدله لحداد بن جارية عن أبيه.

وفي النهاية<sup>(٢)</sup>: لا فصاص في عظم إلا في السن، وهذا اللفظ مرر عن عمر وابن مسعود - رضي الله عنهما - وقال عليه السلام: لا فصاص في العظم، والمراد غير السن، ولأن اعتبار المماثلة في غير السن متعذر لاحتمال الزيادة والنقصان بخلاف السن؛ لأنه يرد بالمرد. اهـ.

## (٢٤) دية السائبة وجناته

والسائبة هو العبد الذي يعتق على أن لا ولا، نعمتق عليه، وتقدم الكلام على لفظه، والاختلاف في حكمه، في باب ميراث السائبة. وتقدم هناك أن المرجح عند الإجماع مائل أن السائبة لا يوالي أحدًا، وأن ميراثه للمسلمين وعقوله عليهم، وعند أبي حنيفة والشافعي، وهو رواية لأحمد: ولاؤه وميراثه لمعتقه، والشرط باطل.

(١) السن الكبرى، (٦٥/٨).

(٢) (٤٤٩/٢).

١٦/١٥٢٠ - حدثني يحيى عن مالك عن أبي الزناد، عن أبي الزناد، عن سليمان بن يسار: أن مائة أغنقه بغض الحجاج فقتل ابنه رجل من بني خالد.

١٦/١٥٢٠ (مالك عن أبي الزناد) بذكر الزناد موصفاً عبد الله بن زكريان (عن سليمان بن يسار) بالتحفة وصحيف السنين الشهادة، ولفظ محمد بن سعد: "أن سليمان بن يسار أخبر (أن مائة) ثم يسم نادر (أعنته بعض الحجاج) وهي الهندية: حجاج لم يعرف اسمه، زاد من رواية محمد، فكانت ياء مع "أ" رجل من بني خالد، قتل المائة أو العائدين (قتل) المائة (ابن رجل) مفعول (من بني خالد) فكذا في جميع النسخ المصرية والهندية بالذال المعجمة في آخره، فسطح الزنادي متعنة، وقال المعجم: ووقع في اسمه "الموطأ" ليعبد، من بني خالد يعني بالسرحلة والذال المعجمة، وهي "هذينة" قال القاري: يحرم السرحلة ويأخذ الشهادة إلى عبد بن عبد بن عبد بن مخزوم، ويكره الشهادة التحفة والذال المعجمة، به في خالد بن عبد من بني شيان، ذكره البوطي، اهـ

ولفظ الشهادة في المتن<sup>(١)</sup> بسند إلى ابن إسحاق حدثني أبو الزناد عن سليمان بن يسار قال: قدم عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بمكة وهو ضيفاء، ورفع إليه رجل أعشى حنة أصاب من السائب بن زيد، بن عبد الله بن عمر بن مخزوم خطاً، فطلب السائب من عمر بن الخطاب دية الله، فقال عمر - رضي الله عنه - إن يكن له مال، ودي الله، من ماله يأخذ ما بلغ، قال السائب: فإني لم يكن له مال؟ قال عمر رضي الله عنه: فلا شيء، قال السائب: فأرأيت لم أصاب خطاً؟ قال: إذا والله تعبد، قال: فقال السائب: قال قتل عيسى، وإن كان لم يقتل، قال: فقال عمر - رضي الله عنه - نعم،

(١) موطأ محمد بن إسحاق السرحلة (٢٢/٢٢)

(٢) المعجم الكبير (٢٠١/١٠)

فجدة العائذي، أبو المقتول، إلى عمر بن الخطاب، يخطب دية ابنه، فقال عمر: لا دية له.....

قال: فقال السائب: هو إدا كالأرقم إن يلقى بالقم وإن يقتل يشم، قال: فقال عمر: فهو والله ذلك، قال: فلم يعفه شيئاً. اهـ

(فجاء العائذي) بالتحية وكذلك المعجزة، ولعظ محمد: فجاء العائذي مانوحاً والدال المهمة (أبو المقتول) وهو المات بن عاتك على رواية البيهقي المستندة (إلى عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - وهو يمكنه (يطلب) الدية (دية ابنه) قال الساجي يقتصر أن قتله كان خطأ، ولذلك لم يجب فيه غير الدية، ويحتمل أن يكون عبداً، واختار الدية على رواية استخيره اهـ. قلت: والأول صحيح، نص رواية البيهقي المستندة أنه أصابه خطأ (فقال عمر) رضي الله عنه: (لا دية له).

قال البجلي: "قوله عمر - رضي الله عنه - لا دية له، معناه - والله أعلم - أنه لا عاقبة له بزهد الدنيا، لأن الدية تنزيم المعاقلة، وهذا لا عاقبة له، ومذهب مالك رحمه الله أن من لا قوم له يعقل عنه السنون، ويبرئون عنه، رواه ابن الجوزي وغيره عنه، وهذا إذا قلنا إن ولاءه لمسلمين، وإذا لم يتردد ابن نافع وثاقه لمعتبه، فقد قال ابن الساجي: عقل من أعتق من أنبر عسى موافقه، وهو قول ابن العاصم، وسحتم أن يكون هذا الحقت سائبة غير مسلم، وقد لثيم بأرض المسلمين على أداء الشريعة، ولم يوجب من يعقل معه، ولم يكن له مال، ويكون معنى قول عمر لا دية له، يريد ليس له الآن دية لعدم عاقلة المجاني وفقره، وقال أنسب وسحنون. يعقل معه أهل سويته، ولا يصح عاقبه هذا ما تقدم من التأويل.

ويحتمل أن يكون المعتق سائبة إن كان غير مسلم أو يندخل بأرض

الحرب، ثم يدخل مستأجراً فيقتل مسلماً خطأ، فقتل قال أشهب: يحبر ويرسل إلى أهل موضعه، وكودته التي هو منها، فيجيزون<sup>(١)</sup> ما صنع، وما يلزمهم في حكمنا. فإن أدوا عنه، وإلا لم يلزمه إلا ما كان يؤدي معهم، وورى عنه سحنون أن الدية في مال الجاني دون غيره، فعنى هذا يحصل قول عمر - رضي الله عنه -: لا دية له إذ لم يكن للجاني مال، اهـ.

وسكت العلامة الزرقاني عن توجيه الأثر، وتقدم في «باب ميراث السانية» ما قال الإمام مالك: إن أحسن ما سمع في السانية أنه لا يوالي أحداً، وإن ميراثه للمسلمين وعقله عليهم، وقال البيهقي<sup>(٢)</sup> بعد أثر الباب: قال الشافعي: هذا لما ثبت بقولنا أشبه؛ لأنه لو رأى ولاية للمسلمين رأى عليهم عقله، ولكن يشبه أن يكون عقله على مواليه، فلما كانوا لا يعرفون لم ير فيه عقلاً حتى يعرف مواليه، اهـ.

قلت: وعليه حمل الإمام محمد إذ ترحم عليه في «موطنه»<sup>(٣)</sup> «باب من قتل خطأ» ولم يعرف له عاقلة، ثم قال بعد ذكر أثر الباب: وبهذا نأخذ، ألا ترى أن عمر - رضي الله عنه - أبطل دية، ولا نراه أبطل ذلك لأن له عاقلة، ولكن عمر - رضي الله عنه - لم يعرفها، فيجعل الدية على العاقلة، ولو أن عمر - رضي الله عنه - لم ير له مولى، ولا أن له عاقلة، تجعل دية من قتل في ماله، أو عنى بيت المال، ونكسه رأى له عاقلة، ولم يعرفهم لأن بعض الحجاج أحسنه، ولم يعرف المعتق ولا عاقلته، فأبطل ذلك عمر - رضي الله عنه - حتى يعرف، اهـ.

(١) كما في الأصل، والظاهر غلط فيخرون، اهـ. أثره.

(٢) «السنن الكبرى» (٣٠١/١٠).

(٣) انظر «مرطاً محمد مع التطبيق المسبب» (٣/٣٦ - ٣٤).

فَقَالَ الْمَلْعُونُ: أَزَالُ لَوْ قُتِلَ ابْنِي؟ فَقُلْتُ سَعْمًا: إِذَا تَخْرَجُونَ دِينَهُ،  
فَقَالَ: هُوَ، إِذَا تَأَلَّزَمْتُمْ. إِنْ بَرَأْتُمْ يَلُغَمُ. وَإِنْ بَقِلْتُمْ يَلُغَمُ.

(فقال الملعون: أرايت، يخرج من الخطايا أي أحرى (لو قتله) في الدنيا  
(أي) دحل قتل أي مما يحذر في ذلك؟ (فقال له) أي لنسأب (عمر بن  
الخطاب: إذا) حرم جزء من حرام (تخرجون دينه) وفي السبع الهندية: إذا  
تخرجوا دينه أي حينئذ يحب القتل على ما قلنا لكم (فقال الملعون: هو) أي  
نفسه (إذا) أي إذا ذلك (كألأرقم) بآراء السبعة والثاني: السبع التي عنها يباين  
وسواء: وقبل التي قبلها حمزة وسواء: كأنه رقم عليها ويقتل (إن يتركها) ساء  
المحذون (يلغم) يفتح أوله ويسكون اللام وفتح ثغاف يناد له دحل دعاء بجعلك  
لغمة، والمراد الأكل سرعة (وإن يقتل) بنا المحذون (يلغم) ساء الفاعل

قال الزرقاني<sup>(١)</sup> يكسر الثغاف من باب غرست ثغاف القرآن، وفي لغة بني  
الثغاف من باب غرست، وهي أولى هذه السبع، ومعناه أن تركت قتله خلفك،  
وإن قتله كان من ينضم ملك، وهو قتل من أمثال العرب مشهور، قال ابن  
الأنبار: قاموا في اجتماعية منعمون أن البحر طيب أو حار، هي الحية  
الرفيعة، يريد مات فأنزلها، وربما أصابه حبل، وهذا مثل فبين من يبيع غيب  
فترأى لا يدري كيف يصنع به، اهـ

❦ ❦ ❦

بسم الله الرحمن الرحيم

## ٤٢ - كتاب القسامة

### (١٢) كتاب القسامة

هكذا في جميع النسخ المصرية والهندية من المتون والشروح، ذكر هنا الكتاب هنا إلا في نسخة الباجي، ففيها ذكره قبل كتاب العقول، والقسامة بفتح القاف وخفة السين اسم مصدر بمعنى القسم، وقيل: مصدر، وقد يطلق على الجماعة الذين يقسمون، كما في بعض الشروح، وفي «القاموس»: القسامة الجماعة يقسمون على الشيء ويأخذونه ويشهدون، كما في «المحلى». قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: مأخوذ من القسم وهو اليمين، وقال الأزهري: القسامة اسم للأولياء الذين يحلفون على استحقاق دم المقتول، وقيل: مأخوذ من القسمة لقسمة الأيمان على الورثة، اهـ.

وقال الموفق<sup>(٢)</sup>: القسامة مصدر أقسم قسماً وقسامة ومعناه حلف حلفاً، والمراد بها هنا الأيمان المكررة في دعوى القتل، قال القاضي: هي الأيمان إذا كثرت على وجه المبالغة، قال: وأهل اللغة يسمون إلى أنها تقوم الذين يحلفون سوا باسم المصدر، كما يقال: رجل عدل، وأي الأمرين كان، فهو من القسم الذي هو الحلف، اهـ.

قال الحافظ في «الفتح»<sup>(٣)</sup>: هي مصدر أقسم وخص القسم على الدم بالقسامة، وقال إمام الحرمين: هي عند أهل اللغة اسم لقوم الذين يقسمون، وعند الفقهاء اسم للأيمان، وفي «المحكم»: القسامة الجماعة يقسمون على الشيء أو يشهدون به، ويمين القسامة منسوب إليهم، ثم أطلقت على الأيمان نفسها، اهـ.

(١) شرح الزرقاني، (٤/٢٠٧).

(٢) المنشيء، (١٢/١٨٨).

(٣) الصحح الباري، (١٢/٢٣٢).

«في الذر شحنتان»<sup>(١)</sup>. القسامة لغة بمعنى القسم، وهو اليمين مطلقة، شرعاً: اليمين بالله تعالى سبب مخصوص، وعدد مخصوص، على شخص مخصوص، على وجه مخصوص، ومبني عليه، هو

ولهي «المحلى». هو في الذر عبارة عن أيمن يقسم بها أولياء الدم على استحقاق دم صاحبه، وبعد على رأي مالك وشافعي، وعند أبي حنيفة هي أيمن يقسم به أهل السحلة على نفي القتل مجتمعة، اهـ.

قلت: وكان بدء القسامة في أيام الجاهلية بدءاً أبو طالب عم النبي ﷺ، كما في البخاري عن ابن عباس قال: إن أول قسامة كانت في الجاهلية لعينا بني هاشم، تحدث ثم أقره الإسلام كما في قصة عبد الله بن سبيل في خيبر، قال أبو حمزة: كانت في الجاهلية، فذبحها ﷺ، عني ما كانت عليه في الجاهلية، رواه هبة الخزازي واس وجب، وأخرج مسلم يستند إلى رجل من أصحاب النبي ﷺ من الأوصار أنه ﷺ أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية، ثم رواه عن ناس من الأوصار عن النبي ﷺ بثبته، كذا في «لؤلؤة»<sup>(٢)</sup> مختصراً.

قال السوفري<sup>(٣)</sup>: الأصل في القسامة «أزوي عن حماد بن أبي حنيفة وراعي عن حبيب بن محبوب عن حماد بن سبيل انطلقا إلى خيبر فنفرتا في السحب، فقتل عبد الله بن سبيل فادعوا اليهود، تحدث»<sup>(٤)</sup>.

وهو «المحلى». قال غياض: حيث انقصناه أصل من أصول الشرع. و«أخذ العلماء كافة من الصحابة ومن بعدهم، وإن اختلفوا في كيفية الأخذ

(١) (٣٨٨/١٠).

(٢) (٤٠٧/١٤).

(٣) «المعجم» (١٨٨/٢).

(٤) أخرجه البخاري (٤١/٩، ٩٢٢).

به، وأما يأخذ به سالم وسليمان بن يسار وقتادة وابن غلبه والخاري، وعن  
عمر بن عبد العزيز روايتان، اهـ.

وقريب منه ما في الفتح<sup>(١)</sup> إذ قال: قال القاضي عياض: هذا الحديث  
أصح من أصول الشرح، وقاعدة من قواعد الأحكام، ركن من أركان مصالح  
العدالة، ومنه أخذت الأئمة والنسب من التصحاة والتدعيات وعلامة الأئمة  
وفقهاء الأمصار من الحنابلة والشافعية والمكوفيين، وإن اختلفوا في حذره  
الأخذ به، ويرى التوقف عن الأخذ به عن طائفة، منهم يروى القسم، ولا  
أبوا بها في الشرع حكماً، وهذا مذهب الحكم بن غلبه وأبي قلابة وسالم بن  
عبد الله وسليمان بن يسار وقتادة وسالم بن خالد وإبراهيم بن عليه وإليه يحو  
الخاري، وروى عن عمر بن عبد العزيز باختلاف عنه، اهـ.

وقال في موضع آخر: رتب عمر بن عبد العزيز إلى إنكار القسم  
سالم بن عبد الله بن عمر، فأخرج ابن السكيت عنه أنه كان يقول: يا قوم  
يعلمون على أمر لم يروه ولم يحضروه ولو كان بي له لعانيه، وأجملتهم  
نكالا، ولم أقبل لهم شهادة، وهذا يشرح في نقل إجماع أهل المدينة عنهم، فيكون  
بالقسامة، فإن سالم بن أبي قتادة، وأخرج ابن السكيت أيضاً عن ابن  
عباس أن القسم لا يقاد به، اهـ.

قال ابن رشد في البداية<sup>(٢)</sup>: أما وجوب الحكم بها في الحنابلة، فقال  
بها حميدون فقهاء الأمصار مالك والشافعية وأبو حنيفة وسفيان وداود وأصحابهم  
وغير ذلك من فقهاء الأمصار، وقالت طائفة من المعتزلة سالم وأبو قلابة  
وعمر بن عبد العزيز وابن غلبه: لا يجوز الحكم بها، عمدة الجمهور ما ثبت

(١) ٣٢٦، ١٠٥

(٢) ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤



عنه - عليه السلام - من حديث حريصة ومحيصة، وهو حديث مرفوع على صحيح من أهل الحديث، إلا أنهم يختلفون في ألفاظه، وعمدة المفيز الثاني استلحي نوجوب الحكم بها، أن القسامة مخالفة لأسول الشرع المجمع على صحتها. فمنها، أن الأصل في الشرع أن لا يحلف أحد إلا على ما علم قطعاً أو شاهد حتماً، وإذا كان كذلك فكيف يقسم أولياء الدم، وهم لم يشاهدوا القتل. بل قد يكونون في بلد، والفضل في بلد آخر، ولذلك روى البخاري<sup>(١)</sup> عن أبي قلابة أن عمر بن عبد العزيز أئزر سيده يوماً ببأس، ثم أذن لهم فدخلوا عليه. فقال: ما تقولون في قسامة؟ قالوا: نقول: القسامة انقود بها حتى قد أقاد بها الخلفاء، فقال: ما تقول يا أبا قلابة ونصني للناس؟ قلت: يا أمير المؤمنين عندك أشراف العرب وروساء الأجداد، فأريت لو أن خمسين رجلاً شهدوا عني رجس أنه زنا بدمشق، ولم يروء أئمت نرجمة؟ قال: لا، قال: فأريت لو أن خمسين رجلاً شهدوا عندك على رجل أنه سرق مائة صاع، ولم يروء إكتم تنطعم؟ قال: لا.

وفي حضر الروايات، قلت: وما بالهم إنما شهدوا أنه قتله بأرض كذا، وهم عندك أقدمت بشهادتهم؟ قال: فكنت عمر بن عبد العزيز في القسامة منهم إن أقاموا شاهدي هذا أن فلاناً قتله فأقده، ولا يقتل بشهادة الخمسين إلى آخر ما بطله من وجوههم.

وأنت خير من هذه لإيرادات كلها ترد على الذين قالوا بوجوب القود بالقسامة، وسلك الحنفية - شكر الله سيدهم - به من هذه الإيرادات، فإنهم لم يرجوا القود بذلك ولم يأمروا بالحلف على الغائب، بل أمروا بالحلف على من أنكروا بأصل معروف في النسخ، البيئة على المدعي وللمن على من أذكر على ما سبأني من التفاصيل

(١) صحيح البخاري (١٨٩٩).

## (١) باب تبذنة أهل الدم في القسامة

بسم الله الرحمن الرحيم

هكذا في جميع النسخ المصرية وإنهندية من ذكر النسخة بعد الكتاب.

## (١) تبذنة أهل الدم في القسامة

يعني البذنة بأوليائه قدم في الأيمان، قال ابن رشد في «مبدئية»<sup>(١)</sup>:  
اختلف العلماء في القسامة في أربعة مواضع يجري مجرى الأصول لنزوع هذا  
السب، الأولي: هل يجب التحكم بالقسامة أم لا؟ وقد تقدم قريباً، الثاني: إذا  
قلنا بوجوبها هل يجب بها اليمين أو الدية أو دفع مجرد الدعوى؟ فقال مالك  
وأحمد: يستحق بها الدم في لعدم وأدية في الخطأ، وقال الشافعي وأبو حنيفة  
وحمادة: يستحق بها الدية فقط، وقال بعض الكوفيين: لا يحسن بها إلا دفع  
الدعوى، والثالثة: هل يبدأ بالأيمان فيها المدعون أو المدعى عليهم؟ فقال  
الشافعي وأحمد وداود وغيرهم: يبدأ المدعون، وقال فيها الكوفي والبصرة  
وكثير من أهل المدينة: بل يبدأ المدعى عليهم بالأيمان، والرابعة: ما يُعذَّر  
لوثاً، وهي موجب القسامة

وأجمع جمهور العلماء القائلون بها أنها لا تحب إلا بشبهة، واختلفوا في  
الشبهة ما هي؟ وسيأتي بيانها في محلها، وهي التي يقال لها اللوث، وفيه  
اختلاف كثير في تفاصيله.

قال المؤلف<sup>(٢)</sup>: إذا وجد قليل في موضع فادعى أولياءه قتله على رجل أو  
جماعة، ولم تكن بينهم عداوة ولا لوث<sup>(٣)</sup>، فهي كسائر الدعاوى إن كانت لهم  
بينة حكم لهم بها، وإلا فالقول قول المنكر، وبهذا حال مالك والشافعي وأبو

(١) «مبدئية» (٢/٤٢٧).

(٢) انظر «المعني» (١٢/١٨٩ - ١٩٠).

(٣) انظر الشرح والمطلبات بالأحاديث.

المصدرا ، قال أبو حنيفة وأصحابه : إذا أذى أوابقاً ، فناه على أهل المصلحة أو على معين ، فللمؤمن أن يختار من السويع حملي رسله ، يضمنون خمسين نفساً والله ما قتله ، ولا عذبا قتله ، فإن لم يحلفوا ، حبسوا حتى يحلفوا أو يقرروا ؛ لما روى أن رجلاً وجد ذبيلاً بين حمير ، فحلفهم عمر - رضي الله عنه - خمسين بعيناً ، فرفض بالدعوة على أدبهما يعني على أقرب الحيين ، فقالوا : ما واث أبناؤنا لمؤذنا ولا أئمرنا أبناؤنا ، فقال عمر - رضي الله عنه - فقتلهم بأموالكم دماءكم<sup>(١)</sup> .

وكذا حديث عبد الله بن سيار لم يقل : وإذا نسمع الدعوى ، على عب معين ، فلو كانت الدعوى على أهل مدية أو محلة أو واحد غير معين لم نسمع الدعوى ، وبهذا قال الشافعي ، وقال أصحاب الرأي : نسمع ويستحلف خمسون منهم ، أما إن ادعى القتل من غير وجه قتل ولا عذوة وحكمنا حكم سائر الدعاوى في اشتراط تعيين المدعى عليه ، ولا نعلم فيه خلافاً .

وإذا ادعى القتل ولم يكن عذوة ولا موت ، فنهى عن أحمد روايتان : إحداهما ، لا تحلف المدعى عليه ولا يحكم عليه بشيء ، ويحلف سبته ، وهو ندين ذكره الحارثي ، والثانية ، يستحلف وهو التصحيح وهو قول الشافعي ، والثالثة ، يدين واحداً ، وهو أحمد بشرط خمسون بعيناً ؛ لأنها دعوى في قتل ، فكان خمسين سبباً كما لو قال : منهم موت .

وبلغني في هذا قولان كأثر وإيضاح ، فإن نكح المدعى عليه عن أبيه لم يجب الفداء ، غير خلاف في المذهب ، وقال أصحاب الشافعي : إن نكح المدعى عليه ردت التبعين على المدعى فحلف محمدي بدناء ، واستحق الفداء ، إن كانت الدعوى عمداً ، وإلغية إن كانت موحية للقتل ، وإن كان

(١) أخرجه البيهقي في السنن ، ذكره (١٨٤) (١٢٢)

بينهم عداوة ولوث، فادعى أولياؤه على واحد، حلف الأولياء على قتله  
خمسين يمينا، واستحلوا دمه إن كانت الدعوى محمداً، وسيأتي الكلام على  
اللول، في محله.

واليس من شرط الموت أن يكون بالقتيل أثر، وبهذا قال مالك،  
والشافعي، وعن أحمد أنه شرط، بهذا قول حماد وأبي حنيفة والثوري؛ لأنه  
إذا لم يكن به أثر احتسب أنه مات حلف أهله والأولياء، إذا ادعوا القتل على  
من بين القتل لوث، شرعت اليمين في حق المدعين أولاً، فيحلفون  
خمسين يمينا على المدعى عليه إن قتله، وثبتت حقهم قبله، فإن لم يحسموا  
استحلف المدعى عليه خمسين يمينا وبأي، وبهذا قول ربيعة وسالم والشافعي،  
وقال نعيم: يستحلف المدعى عليهم أولاً خمسين يمينا ويسزرون، وإن أبوا  
أن يحلفوا استحلف خمسون من المدعين أن حلفا فيكم ثم يعطوا الدية، وقال  
الشمسي والبخمي والثوري وأصحاب الثوري: يستحلف خمسون رجلاً من أهل  
المحلة التي وجد فيها القتل بالله - قتناه، ولا علمنا قاتلاً، ويقرون الدية  
تغضاه عمر - دعي الله عنه - بذلك، ولم نعرف له في الصحاح محالاً فكان  
إجماعاً.

ولله حنث سهل وهو صحيح، متفق عليه، ودواء مالك في  
مصرطه والأولياء إذا حلفوا استحلوا القود، وإذا كانت الدعوى حلفاً إلا  
أن يسمع دافع، وفي ذلك عن ابن الزبير وعمر بن عبد العزيز، وبه قال  
مالك وأبو ثور وابن المنذر، وعن سماوية وابن عباس والحنبل والشافعي لا  
يجب بها إلا الدية لقوله تعالى لليهود: وما أن تدوا مداحيكم وإنما أن  
تؤذوا بحرب من الله، ولأن أبعاد المدعين إنما هي بغلبة الظن وحكم  
الظاهر، فلا يجوز إضافة الدم بها لقيام الشهادة، وللشافعي قولان  
كلمة ميم.

وساؤه بغيره<sup>(١)</sup>، فمضمون معبر عنكم عنى رجل سبهم عودهم إليكم  
 تركته، قال ثم حلف المدعون حلف المدعى عليه حسيباً وبنياً ونزلاً، هذا  
 طاهر المذهب للإمام أحمد، وبه قال ربيعة ومالك والشافعي وأبو ثور،  
 وحكى أبو يعقوب رواية أخرى عن أحمد، أنهم يعقدون، ويعبرون المدة بقصة  
 عمر - رضي الله عنه - وحدثنا سليمان بن يسار - وهو قول أصحاب الرأي، فإن  
 لم يعقدوا الميعود ولم يرحلوا بين المدعى عليه هذا للإمام من بيت المال  
 نقضت المدعى من قبل حينئذ حدير، وأبو يعقوب أن يعقدوا وعلم، كشف  
 بطلان أسان قوم كذا؟ عود المدعى الذي يثب من عند غير عيه أن يقضى ذلك، وإن امتنع  
 المدعى عليهم من التمس لم يعقدوا حتى يعقدوا، وبه الإجماع من أبي  
 حنيفة - رضي الله عنه - وأبو يعقوب عليه الصلاة والسلام، وبه الأصحاب، لأنه حكم  
 ثبت بالثبوت، فثبت في حلفهم كسائر الأعداء، وعن أحمد رواية أخرى أنه  
 يحد من حلفه، وهو قول أبي حنيفة

وإذا سدت القصة العاد أن يخرج قال: متى عند ولادة تيسر ذلك  
 بموجب للعامة ما لم يثن ثوب، وهذا قول أكثر أهل العلم، منهم الأوزاعي  
 والثوري وأصحاب الرأي، ومالك، وليث، ومالك، وروى هذا الثوري  
 عن عبد الملك بن مبرور، والشافعي ومحمد بن زياد، أما الثوري فلا  
 خلاف بين أهل العلم أنهم لا يقسمون، سواء كانوا من الأعداء أو مدعى  
 عليهم، وأبو حنيفة إذا ش من أهل الغنبل لم يستحضره بهذا حال، وبه  
 والثوري والشافعي والأوزاعي، وقال مالك: ليس يداخل في مسألة الخطأ دور  
 المدعى

وقال الشافعي: بقسم كل وارث، واللع لا يحد بين في دعوى، فتشريع في

(١) أحمد حقه تسمى (٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣



من بينة وإن لم تكن قاطعة على الذي يدعي عليه الدم، فهذا يوجب القسامة للمدعين الدم على ما ادعوه، ولا تجب القسامة عندنا إلا بأحد هذين الوجهين، اهـ.

وقال القوديري<sup>(١)</sup>: القسامة التي توجب القصاص في العمد، والدية في الخطأ، سببها قتل الحر المسلم وإن غير بالغ بجرح أو ضرب أو سم أو نحو ذلك، لا الرقيق والكافر في محل اللوث كأن يقول بالغ عاقل وإن أنشأ لا صبي حر مسلم: قتلني فلان أو دمي عند فلان، ولو قال خطأ، أو كان القتيل فاسقاً أدمه على وزع، فإنه يكون لوثاً، أو أدمه ولد على والده أنه أضجعه وذبحه، أو قاتلت زوجة: قتلني زوجي فيقسمون، ويقتل الوالد أو الزوج، ويقسم الولي بانه الذي لا إله إلا هو لمن ضربه أو جرحه مات بضره، فيحلفون خمسين يميناً لقد جرحه أو ضربه ولقد مات منه.

وليس من اللوث وجود المقتول في قرية ولو مسلماً بقرية كفار يخالطهم فيها غيره، وإلا كان لوثاً يوجب القسامة كما في قضية عبد الله بن سهل، لأن خبير ما كان يخالط اليهود فيها غيرهم، ولا وجوده في دار قوم، فجواز أن يكون قتله إنسان، ورماء فيها لبلوث أهلها به، وهي خمسون يميناً بئاً أي قطعاً، واعتمد البائت على ظن قوي ولا يكفي قوله: أظن أو في ظني أنه مات من ضربه، ويحلفها في الخطأ من يرث المقتول، وتوزع على قدر العبرات؛ لأنها سبب في حصوله كتبت مع ابن، فتختلف سبعة عشر يميناً، وهو ثلاثة وثلاثون، وإن نكلوا أي الورثة خلفت عاقلة الجاني، ومن حلف منهم برئ ولا غرم عليه، ومن نكل منهم، فحصة من الدية بقرمها.

ولا يحلف في العمد أقل من رجلين عصابة من النسب، سواء ورثوا أم

(١) الشرح الكبير (٤/٢٨٧).

لا، وأما النساء فلا يحلفن في اليمين لعدم شهادتهن فيه، ويؤخذ أن الأيمان على مستحق الدماء، فإن زاحوا على خمسين اجتزئ منهم بخمسين، لأن الزيادة خلاف سنة القسامة، وهذا في اليمين، أما في النجاة، فتؤخذ على قدر الإثبات، وإن نكلوا فترد أيمان من المدعى عليهم بالنقل، فيحلف كل منهم خمسين يميناً إن تمعدوا؛ لأن كل واحد منهم مائتة، ومن نكل فليس حتى يحلف، أو يموت في السجن، ووجب القسامة الدية في نجاة المفلود في اليمين من واحد، تعين تعيين المدعي على جمعة آمنوا في اليمين مع وجود اللوث، يقولون لمن صرية مائة، ولا يقولون لمن ضروهم مائة، ولا يقتل بها أكثر من واحد، ولا غير معين، أحد مخصراً.

وفي الهداية<sup>(١)</sup> إذا وجد القاتل في رحلة ولا يعلم من قتله، استخلف خمسون رجلاً منهم، يتخيرهم النبي: بالله ما قتله ولا علمنا له فائلاً، فإذا حللوا قضى على أهل المحلة بالدية، ولا يستخلف الولي، وقال الشافعي: لا تحب الدية نقوله رحمته: تبرؤكم اليهود بأيمانها، ولأن البمين يهدد في الشرع تبرأً لمدعى عليه، لا ملزماً، كما في سائر الدعاءات.

ولنا، أن النبي رحمته جمع بين الدية والقسامة في حديث سهل، وفي حديث زياد عن أبي هريرة، وكذا جمع عمر - رضي الله عنه - بينهما على واحدة، وقوله رحمته: تبرؤكم اليهود، محمول على الإبراء عن القصاص والحبس، والقسامة ما شرعت لتجب دية إذا نكأوا، بل شرعت ليظهر المخاصم بتبرؤهم عن السنن الكافرة، تبرؤوا بالنقل، فإذا حلفوا حصلت الإبراء عن القصاص

ثم الدية يجب بالقتل المبرور منهم طاهراً لوجود القاتل بين أظهرهم، لا



١/١٥٢١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ - عَنْ أَبِي لَيْسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ - عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَسْمَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ رِجَالٌ مِنْ كُثْرَاءِ قَوْمِهِ: .....

بنكولهم، أو وجبت بتقصيرهم في المحافظة كما هي في الخطأ، ومن أبي منهم اليمين حبيس حتى يحلف. وإن لم تكمل أهل التحلة تكررت الأيمان عليهم حتى يتم خمسين.

لما روي أن عمر - رضي الله عنه - لما قضى في القسامة وأضى إليه تسعة وأربعون رجلاً، فكرز اليمين على رجل منهم حتى نجت خمسين، ثم قضى بالدية. ولا قسامة على صبي ولا مجنون ولا عبد ولا امرأة. وإن وجد ميتاً لا أثر به، فلا قسامة ولا دية؛ لأنه ليس بفنيل. اهـ مختصراً.

١/١٥٢١ - (مالك عن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل) الأنصاري المدني، قال ابن سعد: اسمه عبد الله بن سهل بن عبد الرحمن بن سهل بن كعب هو الذي روى عنه مالك حديث القسامة، قال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة، وهو من رتبة الستة ولا الشرمذي. قال شعيب: أبو ليلى يفتح الثلامين مقصوداً ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل، وقيل: أبو ليلى هو عبد الله بن سهل بن عبد الرحمن بن سهل، قال الكرماني: قيل: لم يرو عنه إلا مالك فقط، فهو نقض على قاعدة البخاري حيث قالوا: شرطه أن يكون ثراوية راويان. اهـ.

(عن سهل) يفتح السين المهملة وسكون الهاء (ابن أبي حنيفة) يفتح الحاء المهملة وسكون المثناة الأنصاري الحزرجي المدني صحابي صغير ولد سنة ٣٥هـ، (أنه) أي سهلاً (أخبره رجال من كثرأ) يضم كاف وفتح موحدة، أي عظماء (قومه) هكذا في جميع نسخ «الموطأ»<sup>(١)</sup> ليحيى، وكلها في «الموطأ»

(١) انظر: التمهيد (١٥٠/٢٤ - ١٥٢).

لمحمد<sup>(١)</sup>، وعلى هذا: فانكروا المعطرون أخيراً مهلاً، وهكذا سباني مسلم وابن ماجه. ونظمتها برواية بشر بن عمر عن مالك، حدثني أبو ليلى أنه أخبره عن رجال من كبراء قومه، وهكذا في رواية النعماني برواية ابن القاسم عن مالك عن أبي ليلى عن سهل، أنه أخبره رجال من كبراء قومه، وحالفهم ما رواه البخاري عن طريق عبد الله بن يوسف وإسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن أبي ليلى عن سهل، أنه أخبره هو ورجال من كبراء قومه، وعلى هذا فانكروا أخيراً أبا إيفى، وهكذا سباني داود برواية ابن وهب عن مالك، وبظاهر أن هذا الاختلاف جاء عن الإمام مالك كما أشار إليه البيهقي، إذ أخرج الرواية برواية الشافعي ويحيى بن بكير عن مالك حدثني أبو ليلى، أنه أسير رجال من كبراء قومه.

ثم قال: وفي رواية الشافعي أنه أخبره هو ورجال من كبراء قومه، ثم قال: رواه البخاري في «الصحيح» عن عبد الله بن يوسف وإسماعيل عن مالك، وقال في إسناده كما قال الشافعي: أنه أخبره هو ورجال من كبراء قومه، وكذلك قال ابن وهب وعن غيره عن مالك، وأخرجه مسلم عن بشر بن عمر عن مالك، وقال في إسناده كما قال ابن بكير: أنه أخبره هو عن رجل من كبراء قومه، وقال ابن الترمذاني<sup>(٢)</sup>: ذكره يحيى بن يحيى عن مالك كرواية ابن بكير، وذكر صاحب «النسبة» أن ابن وهب تابع يحيى على ذلك بحلة، ما ذكره البيهقي عن ابن وهب، هـ.

قلت: «ورواية أبي داود المذكورة تؤيد ما ذكره البيهقي عن ابن وهب،

(١) ح (٦٨١) وأخرجه الجماعة من حديث سهل بن عبد الله بن أبي حنيفة - رضي الله عنه - أخرجه البخاري في «الصحيح» ح (٦٧٠٢)، معفتح البكري (٣٠٦/٤)، ومسلم ح (٤٣٦٣) - (١٢٧١) (١٢٩٩، ٢)، وأبو داود في «السنن» (١٧٧/٤)، والترمذي ح (١١٢٢)، والبيهقي ح (٨٠٧/٨).

(٢) «الشرح المبني على حاشي السنن الكبرى» (١١٠/٨).

والعجب أن الحافظين ابن حجر والعيني لم يتعرض لهذا الاختلاف في شرحي البخاري، وأعجب منه أن الحافظ أبيهم في «تهذيبه» إذ قال: في ترجمة أبي ليس روى عن سهل ورجال، وقيل: عن رجال من كبار قومه، اهـ. التهم إلا أن يقال: إن الحافظ أشار إلى ترجيح الأول بد ذكر الثاني بلفظ: «قيل»، وإلى ميل البيهقي بظاهره، إذ ذكر له متابعت عديده، تأمل.

ثم قال الزرقاني<sup>(١)</sup> وثبته صاحب «التعليق»<sup>(٢)</sup>، في أسماء التكبراء: قال الحافظ ابن حجر في «مقدمة فتح الباري»: هم محبصة وحويصة ابن مسعود، وعبد الله وعبد الرحمن بن سهل، اهـ.

وفي هذا الكلام وهذا: الأول من هذين الشارحين الحليين، وهو أن الحافظ - رحمه الله - لم يذكر هنا الكلام في حديث الباب ولا تعرض له في «المقدمة»، بل ذكره في باب المقامة في حديث سهل بلفظ: «أن نقرأ من قومه أنظفوا إلى خير ففروا فيها» الحديث، فقال الحافظ في «المقدمة» حديث سهل أن نقرأ من قومه هم محبصة وحويصة ابن مسعود، وعبد الله وعبد الرحمن ابن سهل، اهـ.

والعجب أن عبد الله بن سهل - رضي الله عنه - لما كان قتل في عسر فكيف صار من المخبرين لهذا الحديث، والوجه الثاني من الحافظ ابن حجر - رحمه الله - مع جلالة شأنه وعلو مكانه، فإن هؤلاء الأربعة لم يكونوا ذاهبين إلى خير، بل ذهب إليها عبد الله بن سهل ومحبصة بن مسعود، كما ذكرهما الحافظ في «الفتح»<sup>(٣)</sup> إذ قال: قوله: «أن نقرأ من قومه» سمر يحيى بن سعيد.

(١) شرح الزرقاني، (٤/٢٠٧).

(٢) (٣٨/٢).

(٣) فتح الباري، (١٠٠/٢٢٢).

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ وَمُحِبِّصَةَ .....

منهم اثنين عبد الله بن سهل ومحبيصة بن مسعود، ثم ذكرهما بروايات عديدة ثم قال: قوله: اتعلفوا إلى خبير، وفي رواية يحيى: انصلقا إلى خبير، ونحمل رواية الباب على أنه كان معهما ذيع، اهـ.

ومساني في سياق «الموطأ» أن عبد الله بن سهل ومحبيصة خرجا إلى خبير، فأتى محبيصة، فأخبر أن عبد الله بن سهل قتل، وفيه فذهب محبيصة لتكتم وهو الذي كان بخبير، الحديث.

(أن عبد الله بن سهل) بن زيد بن كعب الأنصاري الحارثي، قال الحافظ في «الإصابة» له ذكر في حديث القسام، ولم يسط ترجمته (ومحبيصة) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر التحتية الثقيلة على الأشهر وفتح الصاد المهملة على ما ضبطه الزرقاني، قال صاحب «المحلى» - وقيل بسكون الياء، وكذا أخوه حويصة فيه لسان أيضاً، قال الثوري: تشديد الياء، فيهما أشهر اللغتين، اهـ.

ابن مسعود بن كعب الحارثي الأوسي، هكذا ذكر نسبه أهل الرجاء قاطبة كما في «الإصابة» و«تهذيب التهذيب»، و«تجريد النصحاة»، و«الاستيعاب»، و«أسد الغابة»، و«الإكمال»، و«الشفيع»، وهكذا ذكره شراح الحديث من العيني، والزرقاني، والشوكاني، وغيرهم.

ويؤيده أيضاً رواية للسنائي بلفظ: وجد عبد الله بن سهل قتيلاً، فجاء أخوه وعماء حويصة ومحبيصة، وهما عمّا عبد الله بن سهل، وهكذا في رواية للبيهقي بلفظ: وجد عبد الله بن سهل قتيلاً، فجاء أخوه عبد الرحمن وعماء حويصة ومحبيصة، ثم قال: فتكلم أحد عميه الكبير منهما إما حويصة أو محبيصة، ويشكل على هذا كله ما في الروايات الكثيرة لا سيما في رواية الشيخين البخاري ومسلم، بلفظ محبيصة بن مسعود بن زيد، وكذا في بعض روايات السنائي والترمذي والبيهقي والدارقطني وغيرها، ويؤيده أيضاً ما في رواية لأبي داود بلفظ: فجاء أخوه عبد الرحمن بن سهل وأبناهما حويصة ومحبيصة، وكذا في عدة روايات من البيهقي وغيره.

خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ مِنْ جَهْدِ أَصَابِهِمْ. ثَانِي مَحِيصَةٌ. فَأَخْبِرَ: أَنْ  
عَبْدَ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَطُرِحَ فِي قَبْرِ بَشْرٍ أَوْ غَيْرِهِ.....

والعجب أن شراح الحديث لم يتعرضوا لهذا الاختلاف، وأعجب منه أن  
الحافظ ابن حجر مشى على رواية البخاري بلفظ محيصة بن مسعود بن زيد، ولم  
يتعرض عن هذا الاختلاف الشديد، بل ذكر في «الفتح» في موضع آخر عدة  
روايات ليعظ ابن زيد غير أنه قال في آخر الحديث قوله في نسب محيصة بن  
مسعود بن زيد: يقال: إن الصواب كعب بدل زيد، أم، وتبعه القسطلاني ملطف  
قيل: الصواب كعب بدل زيد، وقال الشيخ في «البدل»<sup>(١)</sup> تحت قول أبي داود:  
وهما ابن عمه: هو إطلاق مجازي ولا فهما ابن عم أبيه، أم

(خرجنا) أي عبد الله ومحبيص، وفي رواية ابن إسحاق<sup>(٢)</sup> فخرج عبد الله بن  
سهل في أصحاب له يتمازون ثمر (إلى خيبر) وفي مسلم خرجوا إلى خيبر في  
زمس رسول الله ﷺ وهو يومئذ صليح وأهلها يهود (من جهد) بفتح الجيم  
وسكون الهاء أي فخر شديد (أصابعهم) ولفظ محمد من جهد أصابعهما، وفي  
«البخاري» انطلق عبد الله بن سهل ومحبيص بن مسعود بن زيد إلى خيبر وهو  
يومئذ صليح ففرقا.

(ثاني) بقسم التهمة وكسر التوقية (محيصة فأخبر) ببناء المجهول (أن  
عبد الله بن سهل قد قتل وطرح) بناء المجهول (في قبور) بفتح القاف وكسر القاف  
أي حفرة، والفقر الحفر فهو حفر أي محفور، وسبأني عن الإمام مالك أنه قال:  
التفسير الشرعي «التعليق المسند»<sup>(٣)</sup>: قال التوري: الفقير هو البئر القريبة القعر،  
الواسعة العمق، وقيل: الحفرة التي تكون حول السخل، أم (بشر أو عيين) شك من  
الرواي، ولفظ البخاري من رواية مالك «وطرح في قبر أو عيين».

(١) «بدل المجهول»: (١٨/٢٢)

(٢) انظر: شرح الزرقاني (٢٠٧/٤) والاستذكار (٢٥٤/٢٥٤).

(٣) (٢٩/٢٣).

فَأَتَى يَهُوذَا، فَقَالَ: أَتَيْتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَا، فَأَقْبَلَ  
حَتَّى أَقْبَلَ مِنْ قَوْمِهِ، فَذَكَرَ لَهُمْ ذَلِكَ، ثُمَّ أَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ حَوْبَصَةُ،  
وَهُوَ أَكْبَرُ بَنَيْهِ.

قال الحافظ: وفي رواية بشر بن المصيصي فأمر حبيبته إمر عبد الله بن  
سبن وهو يتشخط في دمه قتلاً أي يصطرب فيسرع في دمه فقتله، وهي رواية  
سليمان بن هلال فوجد عبد الله بن سهل متنزلاً في سرية فدفعه سامية، وفي  
رواية محمد بن إسحاق فوجد عمر بن عيين قد كسرت سقفه وطرح فيها

(فأتى) من المفاعل (حبيبته) فاعلمه (يهود) بعد دقته (فقتل) لهم: ألتهم  
وله قتلتموه قال ابن الأثير: فأتى. حلف لقرني خدمت عنده، أو هل له حجير يوحى  
العمى. اهـ.

ورéal الساجي<sup>(١)</sup> يعتبر أن يكون أخويه من عابري دمه من أهل العدل  
ومن غير أهل العدل، أو أخويه بذند من واحد مقتلاً، ولم يعاب من قتله،  
ويحتمل أن يكون يعني عبد الله نسباً ينكحهم، ويقولون: قتلهم يهود، بوصف بأنه  
قد سعى أنه قد أعتدت مظالمه. اهـ.

(فقالوا أي اليهود) (وقته ما قتلناه) مثابله ليمين باليمين، زاد في رواية  
تولا غنيت قتلاً، أي له (فأقبل) حويصة (حتى قدم على قومه) بني حارثة  
بالماينة الممارة (فلذكر لهم ذلك) الذي جرى بحبير (ثم أقبل هو) أي حبيبته  
(وأخوه حويصة) بصم فجاء العمارة ونجح الوار ونجس النجاسة التي لم على  
الأثير وحيد مهينة، وتقدم في ذكر حبيبته أن فيها نعتين، أي مسعود بن  
كعب الأحمسي شهيد آخراً والعنق وسائر المناهل (وهو) أي حويصة (أكبر منه)  
أي من حبيبته لكنه أسلم بخله.

وفي أبي داود<sup>(٢)</sup> أن رسول الله ﷺ قال: «من طهرتم به من رجال يهود»

(١) المستم: ١٥٢/٢٤٠

(٢) مس: ١٠٠٠٠ (٢٢٠٢) ج: ١٠٠٠٠ (٢٣٠٠٠)

وعبدُ الرِّحْمَنِ، فذهبَ مُحْبِصَةُ لِيَتَكَلَّمَ، وَهُوَ لَدَى كَأَنَّ بِخَيْرٍ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُنْ عَزِيْزًا يُرِيدُ النَّسْنَ.....»

فَاقْتَنُوهُ فَوَلَّبَ مُحْبِصَةُ عَلَى شَيْبَةٍ حَلِيٍّ مِنْ سَحَابِ يَهُودَ كُنْ بِإِسْمِهِمْ، فَقَتَلَهُ، وَكَانَ حَوْبَصَةُ بِذَلِكَ نَمَ بِسَمِّهِ، وَكَانَ أَسْنُ مِنْ مُحْبِصَةَ فَمَا قَتَلَهُ جَعَلَ حَوْبَصَةُ بِصُرْبِهِ وَيَقُولُ: «أَيُّ عَمَلٍ أَلَا أَمَّا وَاللهِ لَوُثُّ شَحْمٍ فِي يَنْظُنْتُ مِنْ مَالِهِ، وَفِي «الرِّفْقَةِ» بِرَوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ أَنَّهُ يُخْبِرُ قَالَهُ عَدَّ قَتَلَ كَعْبَ بْنَ الْأَشْرَفِ.

(وهجد الرحمن بن سهل) بن زيد بن كعب سحارني أخو عبد الله العنقوني، جاء بطلب ده أخيه، فإراد أن يتكلم، وهو أصغر نفوس، فقال ﷺ: «كُنْ عَزِيْزًا» كذا في الإصطفاة، وبحث في أن عفا والذي ذكر في «لصراط» في سيرت أجدد واحد أو اثنين، ورجع كيهما اثنين، ولم يذكر في التهذيب؛ لأنه ليس من رواية السنة.

(فذهب مُحْبِصَةُ لِيَتَكَلَّمَ) لزيادة الكلام في التسخ الحصرية، ويحذفها في التهذيب (وهو الذي كان) مع السقول (بخير) وكان أعرف بالقصة، وفي الرواية الآتية منه، عبد الرحمن ليتكلم لمكانه من أخيه، وجميع الاستعمال أن كلاً منهما أراد الكلام (فقال له) أي لمحبصة (رسول الله ﷺ كبر كبر) صيغة لأمر بالتكرير للتأكيد، أي قدّم لأكثر أي ليمر الكلام، أو أريد بالكلام الكبير، أو السمر عظم من هو أكثر منك بأن يعرض إليه الكلام، كذا في «المعنى» (يريد النسق) إرشاداً إلى الأدب في تشديم الأسن، وفيه أن المشتركين في لدعوى وعيها أكبرهم أولى بيده الكلام، فإذا مسح منه تكلم الأصغر، فيسمع منه إن أصبح له، فإذا كان فيهم من له بياذ، ولتقديمه رجه، فلا بأس بتقديمه وإن أموره، قاله ابن عبد البر.

وأخرج بسده له قدم وقد سن العراق إلى عمرو بن عبد العزيز فنظر عمرو إلى شباب منهم يريد الكلام، فقال عمرو: كيروا كيروا، فقالوا: نعم؛ يا أمير المؤمنين إن الأمر بين الناس، وأمر كان كذا، فكان في المسلمين من هو أسن

تَكَلَّمْتُ حَوْبَةً، ثُمَّ تَكَلَّمْتُ مُحْبِصَةً.....

منك: قال: صدقت تكلم - رجعت الله - قاله الزرقاني<sup>(١)</sup>.

وترجم البخاري في «صحيحه» باب إكروم الكبير ريبذا الأكبر بالكلام والسؤال، وأخرج فيه أولاً حديث الباب ثم ذكر فيه حديث ابن عمر: «أخبروني بشجرة مثلها مثل السلم» الحديث.

قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: كأنه أشار بإبراده إلى أن تعقيب الكبير حيث يقع الناري، أما لو كان عند الصغير ما نسي عبد الكبير، فلا يسمع من الكلام حضرة الكبير؛ لأن عمر - رضي الله عنه - تأسف حيث لم يتكلم وثقه مع أنه اعتذر له بكونه بحضوره وحضور أبي بكر، ومع ذلك تأسف على كونه لم يتكلم، اهـ.

ثم قال الزرقاني: حقيقة الدعوى إنما هي لعبد الرحمن أخي القليل، ولا حل لابن عمه فيها، وإنما أمر رسول الله ﷺ أن يتكلم الأكبر؛ لأنه لم يكن المراد حينئذ الدعوى، بل سماع صورة الفصاحة، وعند الدعوى يستحق المستحق، أو المعنى أن الأكبر يكون وكلاً له، اهـ.

(تَكَلَّمْتُ حَوْبَةً) الذي هو أس أولاً (ثم تكلم) بعده (محبسة) الذي كان بخير تكليلاً للفصاحة، قال الباجي<sup>(٣)</sup>: يحتل أن يريد أنه تكلم حوبية بجملة الأمر، ثم تكلم محبسة بتفاصيله لما شهد، ويحتل أن يكون حوبية تكلم بمعقده، وأن محبسة أكمل ما نسي منه، أو لم يكن أعز به، ثم ذكره محبسة فاستوفاه، اهـ.

وفي رواية لمسلم «فسمعت عبد الرحمن، وتكلم ما حياه، ثم تكلم

(١) «شرح الزرقاني» (٤/٦٠٨).

(٢) «فتح الباري» (١٠/٥٢٥).

(٣) «المتل» (٦/٥٣).



فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَنْ يَدْرُوا صَاحِبَكُمْ وَأَمَّا أَنْ يُؤَذِّنُوا بِحَرْبٍ»

مَدِينَةٍ، فَذَكَرُوا قَتَلَ عَدُوَّهُ مِنْ سَبِيلِ الْحَدِيثِ، وَلَمَّا لَمِعَ الْعِدُوُّ الرَّحِمَيْنِ احْتِجَاجُ إِثْرِ  
تَنَكُّبِهِمْ إِذْ ذَلِكَ لَكُونِ الْمَدْعُومِ لَهُ.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا) حُرِفَ عَطَفَ أَنْ يَدْرُوا صَاحِبَكُمْ، صَحَّ الْحَدِيثُ  
وَحَقُّهُ الدَّلَالُ لِلْمَدِينَةِ مِنَ الدِّيَةِ أَوْ يَعْطَا الْيَهُودَ دِيَّةَ صَاحِبِكُمْ (وَأَمَّا أَنْ يُؤَذِّنُوا)  
يُرِيدُ أَنَّهُ جَهَنُّ أَوْ يَعْطَا الْيَهُودَ دِيَّةَ صَاحِبِكُمْ، قَالَ صَاحِبُ الْمَتَنِ  
الْمُجِيدُ<sup>(١)</sup> عَمْرٍاءُ مَوْطَأَ مُحَمَّدٍ، وَهِيَ كَثِيرٌ مِنْ سَبْعِ هَذَا الْكِتَابِ: إِنَّمَا أَنْ يَدْرُوا  
وَأَمَّا أَنْ يُؤَذِّنُوا، صَبِيحَةُ الْحَفَظَةِ، فَالْحَفَظَةُ لِمَنْ يَحْدِثُ الْحَدِيثَ، وَالْأَوَّلُ  
أَعْلَاهُ، هَذَا، لَمَّا دَلَّ عَلَى أَنَّ سَبْعَةَ الشَّرْحِ مِنَ الْبَاحِي، هَذَا الْحَفَظَةُ  
وَهِيَ دِيَّةُ أَبِي هَلَانَةَ، فَأَرْسَلَ إِلَى الْيَهُودِ، فَعَدَّاهُمْ، فَقَالَ: «أَنْتُمْ قَتَلْتُمْ هَذَا»  
الْحَدِيثُ (بِحَرْبٍ) مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ

وَأَمَّا ذَلِكَ فَلَفْظُ شَيْخِ مَدِينَتِنَا الْكَانُكُورِيِّ، رَوَى اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ خَبَرَ  
لَمْ يَنْجُ بَعْدَ كُنَا مَدِينَتِي فِي كَلَامِهِ الشَّرِيفِ قَوْلُهُ، وَقَالَ صَاحِبُ «الْمَدِينَةِ» فِي  
يَدْعُوهُ (إِلَيْكُمْ) دِيَّةً، وَأَمَّا أَنَّهُ يَحْدِثُ أَنْتُمْ مَدِينَتِي مِنْ الْإِثَامِ أَحْكَامًا، وَنَحْنُ  
عَدُوُّهُمْ، وَنَحْنُ بَرٌّ حَرَمٌ عَلَيْهِ، فَهُوَ حَرَمٌ لَمْ يَقُولْ، إِنَّ الْمَوَاحِشَ فِي الْقَسَامَةِ  
الدِّيَةِ لَا الْفَصَاحَةَ، ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ، هَذَا.

وَدَلَّتْ أَنَّ الْمَوَاحِشَ عِنْدَ الشَّافِعِيَةِ فِي الْقَسَامَةِ الدِّيَةِ، لَا الْقَسَامَةِ، عَمَّا  
أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ، بِخِلَافِ الْمَذْهَبِ وَالْمَذْهَبِ إِذْ أَوْحَى فِي الْقَسَامَةِ الْقَسَامَةَ أَيْضًا،  
وَلَمَّا قَالَ الْفَاضِلُ<sup>(٢)</sup>: «يَحْتَسِبُ أَنْ يَرْتَدَّ بِقَوْلِهِ» يَدْرُوا إِنْ عَطَا الدِّيَةَ، لَأَنَّهُ قَدْ حَرَّمَ  
مِنْ كَلَامِهِ لِحَاثَرَيْنِ، أَنَّهُمْ عَدُوُّوا الدِّيَةَ دُونَ «الْمَدِينَةِ»، وَنَحْنُ أَيْضًا لَمْ يَكُونُوا  
أَعْدَاؤُا حَبِشًا فَلِ عَمْدٍ، وَيَحْتَسِبُ أَنَّهُمْ نَحْنُ لَمْ يَكُونُوا الْقَاتِلِينَ، وَنَحْنُ قَاتِلِينَ، إِنَّ

(١) (٢) (٣) (٤)

(٥) (٦) (٧) (٨) (٩)

فَكُتِبَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، فَكَتَبُوا: إِنَّا وَاللَّهِ مَا نَقْتُلُهُ  
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحْزِنُضِيَّةٌ وَمُحِبَّةٌ وَغَيْبَةُ الرَّحْمَنِ: أَتَحْلِفُونَ

بعض يهود قتله، ولا يعرف من هو، لم يزم في ذلك قصاص، وإنما يزم فيه  
الدية، اهـ.

(فكتب إليهم رسول الله ﷺ) أي أمر رسول الله ﷺ بالكتاب إلى اليهود  
(في ذلك) الأمر الذي بلغه ﷺ من قتل عبد الله (فكتبوا) أي اليهود (إنا والله ما  
قتلناه) راد في رواية مولا علمنا قاتلاً (فقال رسول الله ﷺ لمحبيته وسجيته  
وعبد الرحمن) الذين كانوا (أولاً لأحلفون) مهزلة الاستهزاء، قال الباقى:  
قوله: أتحلون بمعنى أنهم عصيته القاتلون بدمه، فأما عبد الرحمن فهو أخوه،  
وهو أحن بأمره إلا أن ولي الدم إذا كان واحداً نظر من يحلف معه من عصيته:  
لأنه لا يحلف في دم العدد أقل من اثنين، اهـ.

قال الرزقاني<sup>(١)</sup>: في عريض البسيس على الثلاثة حجة قوية لقول مالك  
ومن وافقه أنه لا يحلف في العدد أقل من رجلين عصية، وأن لولي الدم، وهو  
ههنا الآح الاستعانة بعاصبه، اهـ.

وقال الحافظ في «المشترع»<sup>(٢)</sup>: اختلف في عدد العائفين، فقال الشافعي:  
لا يجب الحق حتى يحلف الورثة خمسين بيميناً سواء قتلوا أو كثروا، قتلوا  
كأبوا بعدد الأيمان حلف كل واحد منهم بيميناً، وإن كالموا أقل أو بكل بعضهم  
ردت الأيمان على الباقين، فإن لم يكن إلا واحد حلف خمسين بيميناً،  
واستحق، وقال مالك: إن كان وبني الدم واحداً ضم إليه آخر من العصية، ولا  
يستعان بعصبة، وإن كان الأولياء أكثر حلف منهم خمسون، وقال البيهقي: أم  
أصح أحداً يقول: إنها تنزل عن ثلاثة أنفس، وقال الزهري عن سعيد بن

(١) شرح الرزقاني، (٢/٢٠٨).

(٢) فتح الباري، (١٢/٢٢٨).

وَتَسْتَحْفُونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ؟ .....

المسيب: أول من نقص القسامة عن خمسين معاوية، قال الزمري: وقضى به عبد الملك، ثم رقه عمر بن عبد العزيز إلى الأول، اهـ.

(وتستحقون دم صاحبكم) كذا في النسخ المصرية، وفي النسخ الهندية «دية صاحبكم» والمعروف في الروايات الأول، قال الزرقاني: أي بدل دم صاحبكم، ففيه حذف مضاف، أو معنى صاحبكم غريمكم، فلا حاجة إلى تقدير، والجملة فيها معنى التعليل؛ لأن المعنى أتعلقون لتستحقوا؟ اهـ.

قال الباسي: قوله: «أتعلقون وتستحقون» يحتمل أن أثبت ما يوجب ذلك، فلما قالوا: لا نعلق كان نكولاً، ولما قالوا: لم نشهد كان إظهاراً لعدم ما يوجب القسامة، وقوله: «دم صاحبكم» يحتمل أن يريد به ما يجب لهم في دم صاحبهم المقتول، ويحتمل أن يريد دم صاحبكم الذي تدعون عليه القتل.

وفي حديث سليمان بن يسار «وتستحقون دم صاحبكم أو قاتلكم» فأظهر احتمال الوجهين، ويحتمل أن يريد بالصاحب القليل، فيكون ذلك على الشك في اللفظ، فإذا قلنا: المراد به القاتل، وإنما ادعوا على جماعة يهود يقولون: «أنتم والله قتلتموه»، يحتمل أن يكون أولاً لم يتعين له قاتل، وإنما تعلق قتله عنده بواحد أو جماعة من اليهود، ثم تعين له القاتل بعد ذلك.

ويحتمل أن يكون لم يتعين له قاتل فبر أنه حكيم النبي ﷺ أنه يستحق بالقسامة دم رجل واحد، ولا خلاف في المذهب أنه يستحق بالقسامة مثل القاتل خلافاً للشافعي في قوله: لا يستحق بالقسامة انقصاص، وإنما يستحق به الدية، والدليل على ما نقوله قوله ﷺ: «تستحقون دم صاحبكم» نص على أن المستحق هو الدم، ولا خلاف أي في المذهب أنه لا يستحق بالقسامة إلا قتل رجل واحد خلافاً للشافعي في أحد قوليه، والدليل على ما نقوله قوله ﷺ: «دم صاحبكم أو قاتلكم» اهـ.

ذكر الناحي فهذه مسائلهم، تقدم إجمالها في أول كتاب.

**الأولى:** إيجاب الخصاص، حال السوق<sup>(١)</sup> الأولياء إذا خلدوا مستحقوا القود، إذا كنت المدعوى عمداً لا أن يسع ذلك مانع، روي ذلك عن ابن الزبير وعمر بن عبد العزيز، وله قال مالك وأبو ثور وابن المنذر، وعن معاذ بن أنس عن الحسن وإسحاق، لا تجوز بها إلا الحية لقوله يُخَيَّرُ لبيد: إفا أن تذرنا صاحبكم وإن أن نؤذيها بعرب من أمة ولأن أبا عبد الله غير إنما هي حنة علي، وحقكم المأخر، فلا يجوز إشطاط الدم بها لقيام النجعة المستعينة، بلأنها حنة لا يثبت بها الذكاج، ولا يجب بها الفصاح كالشاهد والبصير، وشماعني فولاد خالسيين

ولنا، قوله يُخَيَّرُ: منضم حصون مكمه عنى رجل منهم، فنضع بأنكم برئكم<sup>(٢)</sup>، وفي رواية: «والمستحقون دم صاحبكم فأراد دم القتال: لأن دم الخيل ثابت لهم قل لبيس، ولأنها حجة يثبت بها العهد، فيجب به القود، وقد روي الأثرم بمسند عن عامر الأحول أن النبي ﷺ أفاد بالفسامة الطائفة وهذا نص، ولأن الشراخ جعل القود قول المدعي مع بديه، حياً للأدم، وإن لم يجب القود سقط هذا المعنى. اهـ.

قلت: والمأخر من قولني للشافعي المصنوع عند أتباعه بإيجاب الدية لا الخصاص، ولذا نقل عامة غلة المذهب مدح الشافعي بإيجاب الدية لا غيره، ولما أنزل النووي والخطابي وغيرهما من الشافعية قوله يُخَيَّرُ المستحقون دم صاحبكم، كذا سألني من أصحابي الآتي، ونقل صاحب السجل، تحت قول مالك: «المستحقون دم صاحبهم» هو قول ترمذي والأوزاعي وإسحاق وأحمد وأبي ثور وهو القول القديم للشافعي، وأجدهم له، وهو قول لأحمد: لا يجب

(١) السعي (١٦١/٢٠٤)

(٢) الزمة الخط الذي يبطه من عبه لغو

في القصاصه القصاص، بل الواجب فيه الذبّه حمداً كان الدّعي أو خطأ، وروي ذلك عن أبي بكر وعمر وابن عباس ومعاوية والحسن والشّمي والسّدي، اهـ  
والسّنة الثّنية: قتل الواحد فقط قصاصاً، قال السّرقني<sup>(١)</sup>: لا يختلف المذهب أنّه لا يستحقّ بالقصاص أكثر من قتل واحد، وبهذا قال الزّهري ومالك وبعض أصحاب الشافعي، وقال بعضهم يستحقّ بها قتل الجماعة، لأنّها بينة موجبة المآقود، فاستوى فيه الواحد والجماعة، وهذا نحو قول أبي ثور، وإنّما قوله ﷺ: «يدفع إليه برأته» خصّ بها الواحد، ولأنّها بينة ضعيفة حولف بها الأصل هي قتل الواحد، فيقتصر عليه، ويبقى على الأصل فيما عدا، اهـ  
وقد عرفت في قول الباب أن لا عبرة لحلف الأوليّة المدّعين عند الحثيّة ومن وافقهم، والحلف عندهم على السّديّ عليهم كما هو الأصل في باب الدّعوى، فالمسألة خارجة عن ملكهم.

وأجابوا عن حدّث الباب بوجوه منها: ما في أبي داود، السّفي واللفظ له عن عبد الرحمن بن بريد أنّه قال: والله ما هكذا كان الشّاذ، ولكن سبوا أوهم، ما قال رسول الله ﷺ: احفظوا على ما لا علم لكم به، ولكنّه كتب إلى يهود خيبر أنّه وجد فيكم قتيلاً بين أيّانكم فذوّوا، فكتبوا إليه يعدّون بالله ما قبلوه ولا يسمعون له قالوا: فوداه رسول الله ﷺ من عند، وهذا أبو داود عليه من إرساله. رده ابن التّركماني بإثبات صحّته عن ابن حبان وغيره.

ومنها: أن هذه الرواية فيها اختلاف كثير في البداية بأيّمان المدّعين أو المدّعى عليهم، قال أبو داود: روى ابن عيينة عن يحيى بن سعيد: «ثبوتكم بهوك بخسين نيماً، بحلفون، ولم يذكر الاستحقاق»، قال أبو داود<sup>(٢)</sup>: وهذا وهم من ابن عيينة، اهـ

(١) «المشتبه» (١٢/٢١٨)

(٢) «الاصح» فليس أبي داود مع ذلك المعهود: (١٨/٣٤)

قوله: «لكن قال الحادوث في «الاراية» (٢) المزمع في (٣) أربع ابن عبيدة  
وهو عبد أبي يعقوب يعني في القديم اليهود في الأيمان، وأخرج أبو ذؤيب عن  
معمر بن الزهري عن أبي سلمة وماسكان بن يزار عن رجاك عن الأنصار عن  
الشيخ يونس بن ليهود يبدأ به. فبطلت منكهم جملة من رجلاه. الحديث، قال  
الحافظ في «المراية»: «هما إسناد صحيح، وليس يبرهن كما دعم  
بعضهم». اهـ

وقد قال ابن النخعي (٤): «قد صرح سهل في رواية مالك أنه أخبره  
بحال من كبير، فوجد هذا بكتبه لأن أنه أخذ الغشيب عن هؤلاء، ولم  
يشبهها، فبين أن روايته لهذا الحديث مرسل، ثم إن حديثه مضطرب إسناداً  
ومناً، أما لإسناده فلما لم يختلف الرواة عن مالك في قوله: «أخبره رجل من  
كبراء قومه أو هو يرويه كما تقدم»، وأما المتن فمن جهة اختلاف رواية يحيى  
بمسيد، والمخالف من عينة كما مر، وجميع إرماله واضطربه لخالف الأصول  
الشرعية. وحديث ابن مسيد سليم من ذلك كله، روي عنه من ومعه. وهو  
أبى رسول الله ﷺ أن لا يأمر أحداً بالحج على ما لا علم به، وأيضاً فإن  
الشيخ يونس قال في «المراية»: «أنقصناه» وعند الشافعي اليقين نجيب على عبد الرحمن  
وحده، لأنه أخبر بمقتول، وحديثه راجح منقطعاً، ولا يبرهن عليهما، اهـ.

ومنها: أن رواية أخرجهما البخاري في «صحيحه» برواية بشير عن سهل  
بأنه: «قالوا: يا رسول الله عطلتنا من غير، فوجاب أحداً فنبأنا، فقالوا:  
«الآن»، فقال لهم: «ما نزلت عليكم من قبل»، قالوا: «ما نزلنا»،  
قال: «فيحسمون»، قالوا: لا نرعى ما يبعث اليهود، الحديث، وهذا مرفق  
تلاصق السمعوت في الشرح «التيه على المنع» واليعين على من أنكره. قال

(١) انظر «كتاب ارایة» (٢) ٢٣٩٠.

(٣) انظر «المجموع» الذي عن هاشم بن عيسى في «الكتاب» (٤) ١٣٦١.

الحافظ<sup>(١)</sup>: كل في رواية سعيد بن عبيد، ولم يقع في رواية يحيى بن سعيد الأمصاري، ولا في رواية أبي قلابة لثينة ذكر.

وطريق الصحيح أن يقال: حفظ أسدهم ما تم يحفظ الآخر، فيحمل على أنه طلب البيئة أولاً، فلم تكن لهم بيئة، فعرض عليهم الإيمان، فامتنعوا، فعرض عليهم التحية، الممدى عليهم فأبوا، وأما قول بعضهم: إن ذكر البيئة وهم؛ لأنه ﷺ قد علم أن خير سم يكن بها أحد من المسلمين، فدعوى نعي النلم مردودة؛ فإنه وإن سلم أنه لم يكن مع اليهود فيها أحد من المسلمين، لكن في نفس القصة أن جماعة من المسلمين خرجوا يمتارون نساء، فيجوز أن يكون طائفة أخرى خرجوا لقتل ذلك.

وقد وجدنا لطلب البيئة في هذه القصة شاهداً من وجه آخر، أخرجه انسائي<sup>(٢)</sup> عن عمرو بن شعيب عن أبي عن جده أن ابن محبصة الأمصري أصبح قتلاً على أبواب نيبير، فقال ﷺ: «أتم شاهدين عسى من قتله، ادفعه إليك برئت»، الحديث، وهذا السند صحيح حسن.

وقد أخرج أبو داود<sup>(٣)</sup> أيضاً عن رافع بن خديج قال: أصبح رجل من الأنصار بغير مقتولاً، فانطلق أولياؤه إلى النبي ﷺ فقال: «شاهدان يشهدان على نفل صاحبكم»، الحديث، اهـ.

وقال ابن رشد في «البيان»<sup>(٤)</sup> بعد ذكر حديث أبي داود عن أبي سلمة وسليمان بن يسار عن رجل من كبراء الأنصار أن رسول الله ﷺ قال لليهود،

(١) انظر «فتح الباري» (١٢/٢٣٤).

(٢) «سنن انسائي» (٤٧٢٠).

(٣) «سنن أبي داود» (٤٥٢٤).

(٤) «إبداء المعجزة» (٢/٤٣٠).

فَقَاتِلُوا: لَا .

وبدأ بهم: «أيحلف منكم خمسون رجلاً خمسين يميناً»، الحديث. وفيه «فجعلها رسول الله ﷺ دية على يهود»؛ لأنه وجد بين أظهرهم، وبهذا نصك من جعل اليمين في حق المدعى عليهم. والزمهم الغرم مع ذلك، وهو حديث صحيح الإسناد، لأنه رواه الثقات عن الزمري عن أبي سلمة، وروى الكوفيون ذلك عن عمر أنه - رضي الله عنه - قضى على المدعى عليهم باليمين والنية.

وخرج مثله أيضاً من ثلاثة اليهود بالأيمان عن رافع بن خديج، واحتجوا أيضاً بما تقدم من قصة رجل من بني سعد، وكان أجرى فرسه، فوطئ على أصبح الجهني، عتري<sup>(١)</sup> فيها فمات، فقال عمر - رضي الله عنه - للذي ادعى عليهم: اتحلثون بالله خمس يميناً ما مات منها؟ المحدث، وقالوا: أحاديثاً هذه أولى من النبي وروي فيها نبينا المدعين بالأيمان؛ لأن الأصل شاهد لأحاديثنا عن آل اليميس على المدعى عليه، قال أبو عمر: والأحاديث المتعارضة في ذلك مشهورة. اهـ.

(فقالوا) أي عبد الرحمن وحويصة ومحبيصة (لا) تحلف، وفي الرواية الآتية قالوا: يا رسول الله لم نشهد ولم نحضر، قال الحافظ: غي رواية يحيى بن سعيد: كيف نحلف ولم نشهد ولم نر. وفي رواية حماد: أمر لم نره. اهـ.

قال المناجي<sup>(٢)</sup>: قولهم: لا تحلف بحصل أو يكون نرها عن الأيمان مع ثبنتهم قتله، وبحصل أو يكون امتناعاً منها لما لم يعلموا، ولا يفتوا بقتلها، وفي رواية سفيان بن يسار أن النبي ﷺ لما قال لهم: اتحلثون؟ قالوا: لم نشهد ولم نحضر. وهذا ظاهر الاستناع من أن يقسموا على أمر لم يقع لهم.

(١) نزل نزلوا الرجل: نزل يجرى دمه.

(٢) المستق. (٧/ ٥٥)



قَالَ: «أَفْتَحِلِفَ لَكُمْ يَهُودًا؟» قَالُوا: «نَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ. فَرَدَّ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ .....  
.....»

العلم به، فأقرهم النبي ﷺ على ذلك فثبت بذلك صحة أيمانهم، وذلك أن  
الأيدي في القسامة عهد، ذلك علم الرب وانقذع دين العلم، اهـ

نُتِ: ولذلك لم ير الحنفية على المدعين إذا لم يروه ولم يحضروا،  
وأوجبوا الأيمان على المدعى عليهم بعدم فتنهم ونفى العلم على نائله

قَالَ يَحْيَى: (أَفْتَحِلِفَ) بضم الفاء، وتبعية التانيث، وبهزمة الاستفهام في السبع  
المصرية، وحذف الاستفهام وصيغة التذكير في النسخ الهندية (لكم يهود)  
عيسى بن يحيى أنهم ما فتشوه (قَالُوا) ثلاثة متذكرون (لَيْسُوا) أي يهود  
(بمسلمين) وهي رواية بشر بن بكر عند البخاري فدنا لا يرضى أيمان  
اليهود.

قَالَ الثَّعَالِفيُّ: وفي رواية يحيى بن سعيد فبشركم يهود بحسين بعينه  
أي يخلصونكم من الأيمان أن يحشروهم فإذا حلفوا انتهت الخصومة فلم يجب  
عليهم شيء. وخاصتهم أنهم من الأيمان، قَالُوا كَيْفَ، أَخَذَ أَبُو سَلَمَةَ كَمَرَهُ  
وفي رواية أبي قلابة ما ينادون أن يقتلوا أجمعين ثم يخلصون، اهـ

قَالَ الدَّاجِي: قولهم: فبشروا المسلمين على معنى اظهار عداوتهم  
وامتباحتهم فتنهم ورضاهم بالإيمان التحذرة لا عنى معنى أن بهم غير عدا من  
التحذير، وأن أيمان التكملة لا يرتفع بها أدنى عليهم أو دلت الأيمان بها  
عليهم، ومع كان كذلك لفتى باندية على اليهود، ولكنه عدل ﷺ إلى أن تنقل  
على الحارثي، وأسطاهم من بيت المال فتنهم من ثم ثبت له في الحكم  
شيء، اهـ

(قوله) بخفة الدال المهمة بلا حمز أي أحصى دينه (رسول الله ﷺ من

عَنْهُ.

عنده) وفي رواية الشيخين: فوداه مائة من إبل الصدقة، قال الحافظ<sup>(١)</sup> زعم بعضهم أنه غلط من سعيد بن عبيد لتصريح يحيى بن سعيد بقوله: من عنده، وجمع بينهم بين الروايتين باحتمال أن يكون اشتراء من إبل الصدقة بمال عنده، أو المراء بقوله: من عنده أي بيت لمال نحرصت للمصالح، وأطلق عليه صدقة باعتبار الانتفاع به محالاً، لما في ذلك من قطع المنازعة وإصلاح ذات النبين، وقد حمى بعضهم على ظاهره، فحكى القاضي عياض عن بعض العلماء جواز صرف الزكاة في المصالح العامة، واستند بهذا الحديث وغيره، وعلى هذا فالمراد بالعتدية كونها تحت أمره وحكمه، وللاحتراز من جعل دينه على اليهود أو غيرهم.

قال القرطبي في المفهم: فعل **بَيَّعَ** ذلك على مقتضى كونه، وحسب سياسته، وجعلها للمصاحبة، ودرءاً للمفسدة على سبيل التأليف، ولا سيما عند تعدد الوصول إلى استيفاء الحق، ورواية من قال: من عنده أصح من رواية من قال: من إبل الصدقة، وقد قيل: إنها غلط، والأولى أن لا ينسب الراوي ما أمكن فيحتمل أوجهاً منها، فذكر ما تقدم، وزاد: أن يكون تُسَلَّفَ ذلك من إبل الصدقة ليقبضه من مال أبيه، أو أن أوبياء القتل كانوا مستحقين للصدقة فأعطاهم أو أعطاهم ذلك من سهم المؤلف استئلاً بهم، واستجلاًياً لليهود، اهـ.

وفي «المحلى»: قوله: من عنده أي قطعاً للمنازعة، فإن أهل القتل لا يستحقون إلا أن يحلفوا أو المدعى عليهم، وقد امتنعوا من الأمرين وهم مكسورون بقتيلهم، فأراد النبي **ﷺ** فصع المنازعة أو إصلاح ذات النبين، فرفع من عنده، يحتمل أن يكون من خالص ماله في بعض الأحوال صادف ذلك عنده، ويحتمل أنه من بيت المال، وما رواه ابن أبي شبة بلفظ إبل الصدقة

(١) وضع البازي، (١٦/١٣٥).

مقبل: رَأَى سَطَاةً وَأَيُّهَا أَيْسَرُ مَصْرُوعًا لِمَا صَدَّقَ وَأَقُولُهُ الْحَمْدُ يَوْمَئِذٍ تَشْتَرِيهَا مِنْ  
أُولَى الصَّدَقَاتِ يَعْنِي أَنَّ ذَلِكَ وَهِيَ أَمْ دَعَاهَا إِلَى إِيْلِ أَهْلِ الْفَيْسَرِ، وَأَيْلُ إِلَى  
أُولَى الْفَيْسَرِ كَمَا عَفَرَهُ، وَجَوْرُ أَيْلُ إِسْحَاقُ الْمُرُورِي حَرْفٌ نَصَدَقَ إِيْلُ الْبَيْتِ  
لِهَذَا الْحَدِيثِ. اهـ.

وَقَالَ الْمُتَّبِعُ فِي الدَّلَالَةِ<sup>(١)</sup> يَرْوِجُ فِي رِوَاةٍ ثَلَاثَتَيْنِ نَسَبَ رَسُولَ اللَّهِ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَهْلَهُمْ بِنَصْبٍ. قَالَ: وَلَمْ أَرِ أَحَدًا قَبْلَ هَذَا النِّحْيِ مُنْصَلًّا مِنْ  
بَيَانِ الْمَذَاهِبِ، وَالْمَجْمُوعِ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ مِنْ مَا كَتَبَ سَوَلَاتُ مُحَمَّدٍ بِحَيْثُ الْمُرُورِ  
مِنْ تَفْصِيلِ شَيْخِهِ وَشَخْصِيَّةٍ وَهِيَ قَدْ عَمِيَ عَنْهُ، فَأُحِبُّ أَنْ أَذْكَرَهَا لِيَسْمَعَ بِهَا  
الْعُلَمَاءُ وَالْمُؤَرِّثُونَ، فَإِنَّ بَيَانَ الْفَرْاقِ الْمَذْهَبِ بِهِ مَمْنُونٌ وَهُوَ اسْتِغْنَاءٌ  
اَلْمُؤَرِّثِ عَنْ حَالِ حَسْبِ مَنْ أُولَى الْبَيْتِ عِنْدَ السَّامِعِ<sup>(٢)</sup> - حَيْثُ اللَّهُ - إِنْ كَانَ  
عَدَا لَوَثٍ وَإِلَّا فَفَضْلُهُمْ مِنْ مَذْهَبِهِ، وَهُوَ أَنَّهُ يَحْتَجُّ عَلَى رَأْيِ اسْتِغْنَاءِ إِيْلِهِ  
الْبَيْتِ، وَإِنْ نَعِمَ حَلَفَ اسْتِغْنَاءُ خَمْسِينَ بَيْتًا مَا عَمِيَ، وَلَا غَضَبًا لَهُ قَالُوا،  
فَإِنْ قَامَتِ السُّبُوتُ أَفِيدَ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ تَقُمْ بَرَزُوا عَنْ الْمَسْأَلِ وَحَيْثُ الْبَيْتِ، وَإِنْ  
خَالَفُوا بَرَزُوا عَنْ الْبَيْتِ شَاهِدًا

وَمِنْهَا يَرَوْنَ أَنَّ بَيْتَ سَلَوَى كَرِ حَلَفَ بِسَوَاءِ جَانِبٍ أَوْ مَكْلُوفٍ عَنِ الْبَيْتِ،  
وَهَذَا هُوَ الْحَدِيثُ بِالْمَعْنَى الَّتِي مَجْمُوعُ الرِّوَايَاتِ فِيهَا نُسَبَةُ عَلَى الْمُدْعَى، وَالْأَوَّلُ مِنْ  
مَنْ فِي السُّنَنِ، وَقَدْ عَمِيَ لِأَجَابِ طَبَسٍ عَلَى أُولَى الصُّعُوبِ، وَقَدْ ذَكَرْتُ الْبَيْتَ  
فِي كَثِيرٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ، بِمَا لَمْ يَذْكَرْ حَيْثُ مَحْمُودٌ عَلَى مَا ذَكَرَ، لِأَنَّ الرِّفْعَةَ  
مُتَعَدَّةً يَحْتَمِلُ فِيهَا وَاقِعَ الْأَسْرِ، فَتَبَيَّنَ قَوْلُ مَنْ حَلَفَ، وَتَحَدَّثَ عَمَّا اخْتَلَفَ فِيهَا

(١) مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ (١٤٢١/١٤٢٢)

(٢) هَذَا عَلَى أَحَدِ الْمَذَاهِبِ السَّامِعِيَّةِ، وَهُوَ أَنَّ مَا لَمْ يَذْكَرْ فِيهَا، مَحْمُودٌ عَلَى مَدِينَةِ الْمَدِينَةِ  
فِي بَيْتِ الْمَدِينَةِ.

ببر حلف اليهود خمسين يوماً، لمن مشى<sup>(١)</sup> لها. ومن فاق إياها، والجمع أن اليهود كتبوا إليه بحلفهم خمسين ولم يشهدوا ولم يطلبهم أيضاً، ولا معتبر بما كتبوا به إليه **نقضاً**، فإن الإيمان لا بد وأن تكون في مجلس القضاء بحضور الحاكم ولم يوجد، فمن ذكرهما عنى بها كتابتهم، ومن قاضها نفى التمييز المطابق للقاعدة.

ثم إن الروايات مختلفة أيضاً في بدل الدية متى كان، والأصل أن اليهود لم يثبت عليهم شيء لعدم التينة وكانوا مستعدين للإيمان، إلا أن أولياء المقتول لم يقبلوها منهم، وكان ذلك حقاً لهم، فمطلعت آسمانهم بسفاعة هؤلاء، إلا أن اليهود بذلوا من المال شيئاً طناً منهم أن المصة منحرة إلى أريد من ذلك، وقد غافروا على أنفسهم ثبوت المدعى حيث وجد القليل فيهم، فأجروا أن يسلموا من ذلك بما بذلوا، وقبله انتهي **نقضاً** منهم لما علم أنه لو لم يثبت عليهم المدعى، وهو الظاهر لعدم التينة، وعدم ميالة هؤلاء بالإيمان لسلموا من غير شيء، ولم يَرَزُوا في حال ولا نفس، فهذه حقيقة القصة.

ثم إنه **نقضاً** أكمل أدلة من عند، فمن أنكروا الأخذ من اليهود، فإنما أنكروا أخذ كلها، وبعد ثبوتها حسب القاعدة المقررة شرعاً، ومن أثبت أخفها منهم، فليجأ قصد بذلك أخذ شيء من ذلك، ومما يسمى التشبيه عليه أن خير إذا كان لم تفتح بعد، وكان الأتوام فيما بينهم نعاهد، كما يدل عليه قوله في الرواية: «فأذنوا بحرب من الله ورسوله» إذ لو كانت مفتوحة لما انخر إلى الحرب والإيمان بل كانوا أذلاء، يخرجهم المسلمون من أوطانهم حيث شاقوا، ولذلك لم يتبع السي **نقضاً** قصة القليل هذه حتى انتقم. لكون التوهم على سواه، فهو بولغ فيها لاحتمال أول الأمر إلى القتال والجدال، وكأن فيه خلاف المصلحة، وعلى

(١) نفى أبي داود وغيره من حديث ابن سعد فكتبوا يعطون بالله خمسين يوماً، فلما دعا علمت فائلاً، فزجراً.

قُبِعَتْ إِلَيْهِمْ بِمِائَةِ نَاقَةٍ حَتَّى أَدْخَلْتُ عَلَيْهِمُ الدَّارَ. قَانَ سَهْلٌ: لَقَدْ رَكُضْتُهَا مِنْهَا نَاقَةٌ حَمْرَاءَ.

أُخْرِجَ الْبَحَارِيُّ فِي: ٩٣ - كِتَابُ الْأَحْكَامِ، ٢٨ - بَابُ كِتَابِ الْحَاكِمِ إِلَى عَمَّالِهِ. وَمُسْلِمٌ فِي: ٢٨ - كِتَابُ الْقِسَامَةِ، ١ - بَابُ الْقِسَامَةِ، حَدِيثٌ ٩.

قَالَ مَالِكٌ: الْقَبِيرُ هُوَ الْبُشَيْرُ.

٢/١٥٢٢ - قَالَ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

بُشَيْرٍ .....

هَذَا فَلَا يَرُدُّ عَلَى الْحَقِيقَةِ مَا أوردوا من أن مذهبكم في القسامة تحفيظ الملاك لا السكان، وهذا قد حلف السكان ولم يتعرض بالملاك وهم المسلمون.

وانما جرى أمر القسامة عليهم لما أن القوم كانوا معاهدين، وكانت القسامة شائعة في الجاهلية على النحو الذي قلنا، فلا يورد أنها لو لم تفتح بعد لما قلوا ذلك منهم؛ لأنهم كانوا غير متدورين عليهم. انتهى كلامه الشريف.

(قُبِعَتْ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (إِلَيْهِمْ) أَيِ إِلَى الْحَارِثِيِّينَ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ (بِمِائَةِ نَاقَةٍ) كِمَالِ الدِّيَةِ (حَتَّى أَدْخَلْتُ) بِنَاءَ الْمَحْبُورِ وَالضَّمِيرُ إِلَى التَّوَقُّعِ (عَلَيْهِمُ الدَّارَ) أَيِ دَارِهِمْ (قَالَ سَهْلٌ) بَنُ أَبِي حَشْمَةَ: (لَقَدْ رَكُضْتُهَا) بِالضَّادِ الْمَعْجِمةُ أَيِ وَهَشَشِي بِرَجْلَيْهَا (مِنْهَا نَاقَةٌ حَمْرَاءَ) وَلَا بِنَ إِسْحَاقَ فَقَوْلُهُ مَا أَنْسَى نَاقَةَ بَكْرَةَ مِنْهَا حَمْرَاءَ ضَرْبَتِي وَأَنَا أَحْمُزَهَا، قَالَ الْمُبَاجِجِيُّ<sup>(١)</sup>: قَالَ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى إِظْهَارِ نَبِيَّةٍ لِلْحَدِيثِ وَمُشَاهَدَتِهِ لِكَثْرَتِهِ مِنْهُ.

(قَالَ مَالِكٌ: الْقَبِيرُ) الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ مَعْنَاهُ (هُوَ الْبُشَيْرُ) كَمَا نَقَدَّمْ فِي فَرْحِ الْحَدِيثِ.

٢/١٥٢٢ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيُّ (عَنْ بُشَيْرٍ) نَفْسِ

ابن يسار، أنه أخبره: أن عبد الله بن سهل الأنصاري ومحبصة بن مسعود خرجا إلى خيبر، ففترقا في حوائجهما. فقبل عبد الله بن سهل، فقدم محبصة. فأتى هو، وأخوه حبيبته، وعبد الرحمن بن سهل إلى النبي ﷺ.

الموجلة وضع الثمن الممجة (ابن يسار) بفتح التحتية والسر المهلة الخفيفة (أنه) أي بشير (أخبره) أي يحيى قال ابن عبد البر: لم يختلف على مالك في إسماع هذا الحديث، وقال الزوفاني<sup>(١)</sup>: هو موصول في «الصحيحين» وغيرهما<sup>(٢)</sup> من طريق بشر بن المفضل (حماد بن زيد وسماك بن عيينة والليث وعبد الوهاب الثقفي كلف عن يحيى بن سعيد عن يسير عن سهل بن أبي حنيفة، زاد حماد عن يحيى عن بشير ورافع بن خديج. وقال الليث عن يحيى: حسبت أنه قال مع سهل ورافع بن خديج، اهـ.

(أن عبد الله بن سهل) رضي الله عنه (الأنصاري) الشهيد حبيب (ومحبصة بن مسعود خرجا) مع اصحاب لهذا يتناوون نراً (إلى خيبر) زاد في رواية بشر بن المفضل «وهي يومئذ صلح»، والمراد على الظاهر بعد فتحها، وتقدم قريباً من كلام الشيخ الككروهي - نور الله مرقته - أنه استدل بالحديث السابق على أنها لم تفتح بعد (ففترقا في حوائجهما) وفي رواية وفترقا في التخل، (نقل) بناء المجهول (عبد الله بن سهل). فأخبر محبصة فأتاه محبصة وهو يتشطح في دمه قتلاً في الغير فافقه - (فقدم) بعد ذلك (محبصة) المدينة فأخبر قومه (فأتى هو) أي محبصة (وأخوه حبيبته) ابن مسعود (وعبد الرحمن بن سهل) أخو الشهيد (إلى النبي ﷺ) ليخبروه الخبر.

(١) «شرح الزوفاني» (٢٠٩/١).

(٢) أخرجه البخاري في: ٨٧ - كتاب الديات - ٢٢ - باب العساة (١٨٩٨)، ومسلم في:

٢٨ - كتاب الفساة - ٦ - باب الفساة، (١١٦٦)، وأبو داود في: الديات (١٥٢٣).

والسائي في: ٤٥ - كتاب الفساة (٤٧٧٢).

فَذَلَّعْتُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَتَكَلَّمُ، يُمَكِّنُوهُ مِنْ أُنْجِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
«كَبُرَ كَبْرُكَ، فَتَكَلَّمْ حُرِيضَةً وَمُحْبِصَةً، فَذَكَرُوا شَأْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ،  
فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّحِلُّوْنَ غُصَمِينَ يَمِينًا وَتُسْتَحْفُونَ دَمَ  
صَاحِبِكُمْ أَوْ نَائِلِكُمْ»<sup>(١)</sup>.....

(فلعلَّ عبد الرحمن) أخر الشَّهيد (ليتكلم) بزيادة اللام في جمع النسخ  
بخلاف الرواية الأولى (لمكاته) وقرأته (من أنجيه) الشَّيْق (فقال رسول الله ﷺ:  
كبر كبر) بصيغة الأمر مثل الحديث السابق، وفي رواية «الكبر الكبير» بهمزة  
وصن وضعه الكاف وتسكين الموحدة جمع الأكبر، والتصب على الإغراء، يعني  
كما قال يحيى بن سعيد: ليلى الكلام الأكبر، قاله الزرقاني.

(فتكلم حريضة) وهو أكبر الثلاثة (ومحبيصة) الذي كان مع الشَّهيد يغيِّر  
(فذكرنا شأن عبد الله بن سهل) وحال قتله (فقال لهم رسول الله ﷺ: اتَّحِلُّوْنَ  
بهمزة الاستفهام (باله غصمين يمينًا) وليس في النسخ المصرية لفظ بالله  
(وتستحفون دم صاحبكم أو) قال دم (قاتلكم) بالشك من الراوي.

قال النووي: المعنى يثبت حقكم على من تحلفون عليه، وذلك الحق  
أعم من أن يكون فصاضاً أو دية، وقال الزرقاني<sup>(١)</sup> - هذا تأويل بعيد متعسف،  
حملة عليه نصرة مشهور مذهب أنه لا فصاض بالقسامة في عهد ولا خطأ، إما  
فيها الدية على الجاني في العهد، وعلى عاقل في الخطأ، والتبادر من ذكر  
الدم الفصاض، والتبادر أية الحقيقة، ويؤيده أنه ﷺ قتل بالقسامة رجلاً من بني  
نضر بن مالك، رواه أبو داود، اهـ.

والعذر للشاغية في ذلك أن الوارد في الروايات الكثيرة في هذا الباب  
إيجاب القود بإقامة البيعة، ولذا ترجم أبو داود في مسنده<sup>(٢)</sup> «باب في ترك

(١) شرح الزرقاني (١/٢١٠).

(٢) مسند أبي داود مع بشر المجهود (١٨/٤٠).

الغزو بالقسامة، وأورد فيها هذه الروايات، ونقدم في الحديث السابق أن  
المراد بقوله: دم صاحبكم بدم الغد، ولا شك أنه بدم الغدة ونقصاها معا.

قال الخطابي: وثأويل هؤلاء يستحقون دم صاحبكم أي دية صاحبكم؟  
لأنه بالخدوبها يسبب الدم، فنصح أن يحد ذلك دماء، وقد روي: ربما أن  
قدوا صاحبكم، وإما أن تودوا بحرب، فدم على صحة هذا الثأويل، اهـ.

وقال ابن رشد<sup>(١)</sup>: وعنده من أوجب دمه عليه فقط أن الأيدى بوحدها  
تأثر في استحقاق الأموال مثل ما تست من الحكم في الأموال مائة والشاهد  
مع أن حديث مالك عن ابن أبي ثعلبة ضعيف، لأنه رجل مجهول لم يرو عنه  
غير مالك، وفيه أيضا: إنه لم يسمع من مهمل، وحديث يثير بن يسار، قد  
اختلف في إسناده، فأرسفه بسند، وسنده غيره، قال قاضي: يشبه أن تكون  
هذه المعلية من السبب في أن لم يخرج لحدادي هذين الحسين، واعتمد  
عليهما لقياس في ذلك بما روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: لا فرد  
بالقسامة ولكن يستبرأ بالدية، اهـ.

قلت: والحقبة لما لم يفرقوا بتحليف السبعين، ولا بالجاب الغزو أو  
الدمه بذلك عموا مكره حجة: أنحدقون على الاستدعاء (مختاري، ولا خارج  
من الحمل عليه. فإن قوله يظن والخط لا يبي داود فيما أن يدو صاحبكم وإما أن  
يؤذوا بحرب، فالحجة إليهم ذات فكذبوا بها والله لا فتاة، فقال لهم  
رسول الله ﷺ أنحدقون ويحدقون دم صاحبكم؟ قالوا لا. قال: فاحلف  
لكم يهود، قالوا: أبوا مسلمين، الحديث.

فإنه تأسس من أنه يظن كتب إليهم بدات اللعبة عليهم لم يرد القس  
فيهم، وإنه أنكر ذلك اليهود، ورأي يظن أن الحارثيين يستنود القصص من سألهم

(١) التذكرة للشيخ (٤٩٢)



قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ نَشْهَدْ وَلَمْ نَحْضُرْ فَقَالَ لَهُمْ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَتَبَرَّكُمُ يَهُودُ.....

عَنِ الْإِسْكَانِيِّ، يُعْتَمَدُ عَلَى ذَلِكَ؟ وَمِمَّا تُذَكِّرُوا عَنْ نَحْنُ نَحْنُ نَحْنُ الْحَكِيمِ،  
وَهُوَ تَحَارُفُ التَّمَدُّعِ عَلَى الْأَصْلِ السَّحَابَةِ، وَالْأَمْرُ بِتَقْلِيدِ الْحَكِيمِ  
فَكَتَبَ أَجَبًا بِإِذْنِهِ مِنْ مَعْنَى حَبْرًا تَحْلُو بِهِ.

وهو ذكره الزرقاني من حديث أبي داود من قتل رجل من عسك من ماله،  
فقد قال الشيخ في الدرر<sup>(١)</sup> أنما للتبرير الشيخ للتحكيم - نور - مرفوع -  
إن الواقعة لم يعلم ما كانت، فلعله إما أنه يفتي بغيره، لينة أو إفراز القتل به،  
الفساد، فلا يترك العمل بالأصول، والقواعد الحاصلة بقصد الرواية التي  
تحتل حامل، اهـ.

(أَقَالُوا: أَيُّ الْعَارِثِينَ (يَا رَسُولُ اللَّهِ لَمْ نَشْهَدْ) فَلَهُ (وَلَمْ نَحْضُرْ) فَذَلِكَ فِي  
النَّسْخِ أَهْلُهُ وَأَكْثَرُ النُّصَرِ، وَهِيَ حَقَّقَهَا فَلَمْ يَحْضُرْ نَحْنُ، وَهِيَ رَوِيَتْ عَنْ  
الْمَنْضَلِ كَيْفَ حَلَّتْ وَلَمْ يَشْهَدْ وَلَمْ يَرَأَ. (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَتَبَرَّكُمُ).

فإن الزرقاني<sup>(٢)</sup>، يسكون الموحدة أي تقرأ إليكم من دعواكم، وغلط  
أبصاراً بفتح الموحدة رند، التراء العكسية أي يخلصونكم من الأعداء، اهـ.  
وبهذا المعنى الثاني فسره لحافظ في (الذخ) كما تقدم في الحديث السابق،  
فقال يخلصونكم من الأعداء بأن يحلفوهم، فإن حلفهم انتهت الخصومة، ولم  
يجب عليهم شيء، وحلستم أتم من الأعداء، اهـ.

وهي (المحاور) من الأعداء أو البرية أي يرفعون منكم أذنهم والتهمة  
عنهم، وروى عن الرواية أي تراء إليكم من دعوتكم، اهـ.

(يَهُودُ) بِالرَّعِ مَعْنَى مِنَ الصُّرَفِ، الْعَمْدَةِ وَالنَّارِثَةِ عَنِ إِرَادَةِ نَسَمِ الْغَيْلَةِ

(١) الدرر: مقال المحبرة (٢٩/١٨)

(٢) شرح الزرقاني (٢١٠/٢٢٠)

يَحْمُسِينَ يَحْيَى؟ مَعَالِي: يَا رَسُولَ اللَّهِ: كَيْفَ نَقْبِلُ إِيمَانُ قَوْمِ كُفَّار؟

قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: فَرَعِمَ يُتَبَرُّ شَيْ يَسَارُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَذَاهُ مِنْ بَعْدِهِ.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمَجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا، وَالَّذِي سَمِعْتُ بِمَنْ أَرْضَى فِي الْقِسْمَةِ. وَالَّذِي اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُتَمَّةُ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ أَنْ يُدَّ بِالْإِيمَانِ، أَلَمْ تَعْرِفْ فِي الْقِسْمَةِ، فَيُحْلَفُونَ.....

أَوْ: الطَّائِفَةُ (يَحْمُسِينَ يَحْيَى) يَحْلَفُونَهَا أَنَّهُمْ مَا قَتَلُوهُ وَلَا عَمِلُوا لَهُ ذَنْبًا.

(قَالُوا) كَذَا فِي النسخ المصريف، وهو كونه مما عني الهندية بالنظر المتعارف بصيغة الإفراد (يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نَقْبِلُ إِيمَانُ قَوْمِ كُفَّار؟) وفي رواية ابن إسحاق قالوا: هـ. كما نقبلى إيمان اليهود، ما فيهم من الكفر أعظم من أن يحلفوا على أنه (قال يحيى بن سعيد) المذكور. (فَرَعِمَ) أَي قَارَ، وَطَلَقَ الرِّجْلُ عَنِ الْقَوْلِ ضَامِعٌ (يَسَارُ) أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَذَاهُ) يَقْتَضِي الدَّارَ وَتَخْفِيفُ أَنَّ الْأَهْلِيَّةَ أَعْدَاءَ لَدِيَّةٍ (مِنْ عِنْدِهِ) بِتَقْدِيمِ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ الْكَلَامَ عَلَيْهِ.

(قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمَجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا) أَهْلُ لَدِيَّةٍ (وَالَّذِي سَمِعْتُ) بِصِيغَةِ التَّكْلِيمِ (مَنْ أَرْضَى) مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ (بِهِ) خَبِيرُ الْمَجْرُودِ إِلَى الْغَوْصِ (فِي) نَهْرِ (الْقِسْمَةِ) هـ (الَّذِي اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُتَمَّةُ) الَّذِينَ يَتَدَيُّ بِهِمْ (عِنْدَنَا) بِاللَّدِيَّةِ الْمَشْهُورَةِ (فِي الْقَدِيمِ) مِنْ رَمَى الصَّحْبَةِ (وَالْحَدِيثِ) مِنْ رَمَى النَّاسِ، وَقَوْلُهُ: الْأَمْرُ الْمَجْتَمِعُ سِينًا، وَحَرٌّ، قَوْلُهُ (أَنْ يَبْدَأَ) سَاءَ تَعَلُّلٌ مِنَ الْإِسْنَاءِ فِي تَكْثِيرِ السَّيِّئِ الْهِنْدِيَّةِ، وَفِي بَعْضِهَا وَالْمَصْرِيَّةُ أَنْ يَبْدَأَ مِنَ الْمَجْرُودِ (بِالْإِيمَانِ) أَيِ إِبْدَاءِ الْقِسْمَةِ (الْمَدْعُونَ) الْمُنَاعِلِ (فِي الْقِسْمَةِ، فَيَحْلَفُونَ) أَوَّلًا

وَيُعَدُّ فِي أَوَّلِ الْبَابِ أَنَّ دِيكَ مَذْهَبٌ رِيبَةٌ وَمَنَّاكَ وَالشَّاعِي وَأَحْمَدُ، وَقَالَ الْحَسَنُ: يَسْتَحِلُّ الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ أَوَّلًا خَمْسِينَ، وَقَالَ الشَّعْبِيُّ وَتَخْفِيفُ

وَأَنَّ الْقَسَامَةَ لَا تَجِبُ إِلَّا بِأَحَدٍ أَمْرَيْنِ. إِمَّا أَنْ يَقُولَ الْمُقْتُولُ: .....

والثوري وأصحاب الرأي الثاقب: يستحلف شمسون رجلاً من أهل المحلة التي وجد فيها القتل، قال الموفق<sup>(١)</sup>: لقضاء عمر - رضي الله عنه - بذلك، ولم تعرف له في الصحابة، مخالفاً فكان إجماعاً، اهـ.

قلت: والروايات المرفوعة في ذلك مختلفة، فقد أخرج أبو داود عن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجال من الأنصار أن النبي ﷺ قال لليهود وبدأ بهم: يحلف منكم شمسون رجلاً فأبوا، الحديث، وكان الحافظ في «الدرية»: هنا إسناد صحيح، وليس بمرسى كما زعم بعضهم.

وقال أيضاً في «الفتح»<sup>(٢)</sup>: قال عياض: ذهب من قال بإثنية إلى تقديم المدعى عليهم في اليمين إلا الشافعي وأحمد، فقالا يقول الجمهور: يبدأ بأيمان المدعى، وردها إن أبوا على المدعى عليهم، وقال بعه أهل الكوفة، وكثير من أهل البصرة، وبعض أهل المدينة، والأوزاعي، فقالوا: يستحلف من أهل القرية خمسون رجلاً خمسين يميناً ما قتلناه ولا علمنا من قتله، فإن حلفوا برؤا، وإن نقصت قسامتهم من علي أو نكثوا حلف المدعى على رجل واحد، واستحقوا، فإن نقصت قسامتهم قاده<sup>(٣)</sup> يميناً، وقال هشام ابن أبي مريم: نفعاء البصرة: ثم يبدأ بالمدعى عليهم بالإيمان، فإن حلفوا فلا شيء عندهم، وقال الكوفيون: إذا حلفوا وجبت عليهم المدية وجاء ذلك عن عمر، وانفقوا كلهم على أنها لا تجب بمجرد دعوى الأولياء حتى يثبت بها شبهة، بأن يبينها قريباً.

(وأن القسامة لا تجب) أي لا تثبت تولي الدم علينا (إلا بأحد أمرين) ثم فسرها فقال: (إما) بحرف المطف (أن يقول المقتول) قبل موته وقد قارب

(١) «المنها» (١٢/٢٠٣).

(٢) فتح الباري (١٢/٣٣٦).

(٣) مكنا في فتح الباري.

دمي عند فلان.....

الموت (دمي عند فلان) مائة أبو عمر. إنما جعل مالك قوله: دمي عند فلان شجعة ونظما: لأن السمعيرف من طبع الناس عند حضور الموت الإثابة بالثبوت والتقدم على ما سلف من العمل نسي.

ألا ترى إلى قوله تعالى: **فَوَلَّى الْوَلَّى الْمَوْتِ إِلَى أَهْلِ قَرْيَةٍ مَلْأَتْكَ وَأَكْبَنَ** **الْقَبِيلَ** <sup>(١)</sup> وقومه تعاشي: **فَأَخْبَىٰ إِذْ أَخْبَرَهُمُ الْمَوْتُ أَنَّهُ فِي مَكْتَبٍ** **كَلِيمٍ** <sup>(٢)</sup> قيد: ويعوده من طبع الأسماء. ولا يعلم من عادته أن يراجع قومه ويعدل إلى غيره، وب: خرج عن هذا نادر في الناس لا يحكم له، تنذاري **المرقاني** <sup>(٣)</sup>.

وقال الباقى <sup>(٤)</sup> قول: استنوت: دمي عند فلان. هو عند مالك في لحمه لو لم يوجب القسامة، خلافاً لأبي حنيفة والنسفي، وقد استدلل أصحابنا في ذلك بقول تعالى: **وَإِنَّ اللَّهَ بِأَعْيُنِكُمْ لَوَّاهٌ** **وَنَظَّاهٌ** **بِقَوْلِ كَذَّابٍ** <sup>(٥)</sup> لأن مالك إذا ذكره الله تعالى من شأن البقرة التي صرب القليل ينحسها وجبن، فأخبره نحن فقه شلى على أنه سبع من قول النبي، **قَالَ قَبِيلُ** **إِنْ ذَلِكَ أَيْهَ** **عَمِلَ** **إِنَّمَا** **الْأَهْ** **فِي** **إِسْبَتِهِ** **وَإِذَا** **صَارَ** **هَذَا** **لَمْ** **يَكُنْ** **كَلَامًا** **أَيْهَ** **وَقَدْ** **فُلَ** **قَوْلُ** **بَيْهَ** **بَعْدَ** **بَعْدَ** **مَنْ** **عَلَى** **أَنْ** **شُرِبَتْ** **مِنْ** **جِلْدًا** **شُرِبَتْ** **لَا** **إِلَّا** **مَا** **سَبَّ** **بِسَخْدٍ** **أَهْ** **تَقْدَمُ** **فِي** **أَوَّلِ** **الْبَابِ** **أَنْ** **النَّسَبُ** **خِلَافَهُ** **وَالْحَمْدُ** **عَلَى** **خِلَافِهِ**.

قال الموفق <sup>(٦)</sup> إذا شهدت البيعة العامة أن المذبح روح قال: دمي عند

(١) سورة المدثر: الآية ١٠.

(٢) سورة النساء: الآية ١٨.

(٣) فتح الباقى: (١/٢٩١).

(٤) مصطفى: (٢/٤٦٧).

(٥) سورة البقرة: الآية ٦٧.

(٦) التيسر: (١/١٠٧).

أَوْ يَأْتِي وَلَائَهُ الدَّمُ بِلَوْتٍ .....

فلان، فليس ذلك مرجحاً للقسامة ما لم يكن لوت، وهذا أقوى أكثر أهل العلم. منهم الثوري والأوزاعي وأصحاب الرأي، وقال مالك والليث: هو لوت؛ لأن قتيل بني إسرائيل قال: قتلني فلان فكان حجته، وروي هذا القول عن عبد الملك بن مروان.

ولنا، قول النبي ﷺ: «مَنْ مَعْطَى النَّاسِ دَعْوَاهُمْ لَاغَى قَوْمَ دِمَاءٍ وَجَالِ وَأَمْوَالِهِمْ» ولأنه يدعي حقاً لنفسه فلم يقبل قوله، كما لو لم يست، ولأنه خصم فلم تكن دعواه ثبوتاً كاثولي، وأما قتيل بني إسرائيل فلا حجته فيه، فإنه لا قسامة فيه، ولأن ذلك كان من قيات الله ومعجزات نبيه موسى عليه السلام، حيث أحياء الله تعالى بعد موته، وأنطقه بقدرته بما لا يختلفوا فيه، ولم يكن الله ينطقه بالكذب بخلاف الحي، ولا سبل إلى مثل هذا اليوم، ثم ذلك في تزيم المتهمين، فلا يجوز تعديتها إلى تهمة البرئين، اهـ.

وقد الحافظ في «الفتح»<sup>(١)</sup> في الوجوه السبعة الآتية من تصوير اللوت: الأول: أن يقول المبرئ: ادعي عند فلان وما أشبه ذلك، ولو لم يكن به أثر أو جرح، فإن ذلك يوجب القسامة عند مالك والليث ولم يقل به غيرهما، واشترط بعض المالكية الأثر والجرح، واحتج مالك بقصة نذرة بني إسرائيل، ونعقب بحقها الدلالة منها، وقد بالغ ابن حزم في رد ذلك، واحتجوا بأن الغافل يتطلب حالة غفلة الناس، فتعذر البيعة، فهو لم يعمل بقول المضروب لأدى ذلك إلى إهدار دمه، ولأنها حالة يتحرى فيها اجتناب الكذب، وينزود فيه من البر والثقوى، وهذا إنما يتأتى في حال المحتضر، اهـ.

(أو يأتي ولائهِ الدَّم) أى الدين لهم حق الولاية في أخذ بدل الدَّم (بلوت) يعنى اللام آخره مثله قرينة حال توقع في القلب صدق المدعي، مأخوذ من لوت الماء كدره، كذا في هامش «إهداية».

(١) فتح الباري، (١٣/١٣٦).

مِنْ بَيِّنَةٍ. وَإِنْ لَمْ تُكُنْ قَاطِعَةً عَلَى الَّذِي يُدَّعَى عَلَيْهِ، نَشَأَ.....

وفيه المصنف بقوله (من بيينة) أي حجة، هذا هو الظاهر، وما في النسخ الهندية بدل «من بيينة» ليس حوجه (وإن لم تكن قاطعة على الذي يدعى عنه الدم) قال الميرقدس<sup>(١)</sup>: بيان للوَب، والوَب للحال، أي، قلت: أو لو علم ما في جميع النسخ الهندية والنصورية من التوبد والتسروح بنفط، «وإن لم تكن» وصليّة وللفظ هكذا في نسخة الزرناتني أيضاً بلفظ: وإن دم، ولم لم تكن لفظ إن الوصية كان الواب للحال، وكان أحسن معنى، أكن بأبي عنه إن الوصية، ثم قال الأزهري: التوب البينة المضطحة غير المكذوبة.

قال الحافظ في «المعجم»<sup>(٢)</sup> بعد ما حكى اختلاف الفقهاء في بابه المتذنب أو المدعى عليهم بالأيمان: واتفقوا عليهم على أنها لا تحب بسجود دعوى الأولياء حتى يثرون بها لشدة عيب عي الغفل الحكم بها، واحتلوا في تصوير الشهة على سعة أوجد، وملخصها:

الأولى: أن يقول المبريء دمي عند فساد وتقدم قريباً، قال به مالك والليث، ولم يقل به غيره.

والثانية: أن يشهد من لا يكمل الشهاب شهادته كالأولاد أو حداة غير عدول، قال به المذكوران، ووافقهما الشافعي ومن تبعه.

الثالثة: أن يشهد عدلان بالصرح، ثم يعيش بعده أياماً، ثم يموت من غير غير تخطئ إفاقة، فقال المذكوران: تحب فيه النسامة وقال الشافعي: بل حب القصاص تلك الشهادة.

الرابعة: أن يوجد مقتول وعنده أو ما شرب منه من بيينة آلة القتل، وعنه أثر إدام مثلاً ولا يوجد غيره، فتشترع فيه النسامة عند مالك والشافعي، ويشترع به أن تفرق حداة من قبل.

(١) «شرح الميرقدس» (١/٢٠٦).

(٢) «معجم الميرقدس» (١/٢٠٦).

للحسامية: أن يقتل طائفتان، فيوجد بينهما قتل، فيه القسامة عند الجمهور. وفي رواية عن مالك تخص القسامة بالطائفة التي ليس هو منها إلا إن كان من غيرهما فعلى الطائفتين.

السفسة: المقتول في الزبية يعني كما وقع ليمان وألذ حذيفة - رضي الله عنه - إذ قتل في أخو ظناً منهم أنه من المشركين.

قال ابن بطال<sup>(١)</sup>: اختلف علي وعمر - رضي الله عنهما - هل تجب دية في بستان المال أو لا؟ والموجوب قال إسحاق.

وقال الحسن: دية على جميع من حضر، وقال الشافعي ومن تبعه: إنه يقال لوكبه: أذع على من شئت واحلف، فإن حلفت استحققت<sup>(٢)</sup> الدية، وإن نكلت حلف الممدعي عليه على النفس. وسقطت المطانية، وقال مالك: دمه عذر.

السابعة: أن يوجد قتل في محلة أو قبيلة، فهذا يوجب القسامة عند الثوري والأوزاعي وأبي حنيفة وأتباعهم، ولا يوجب القسامة عندهم سوى هذه الصورة، وشرطها عندهم إلا الحنفية أن يوجد بالقتيل ثلث، وقال داود: لا يجري القسامة إلا في المسد على أهل مدينة أو قرية كبيرة، وهم أعزاء لقتلهم، وقال الجمهور: إنه لا قسامة فيه، بل هو عذر، لأنه قد يقتل - ويقتل على السحلة لينعموا، وبه قال الشافعي، وهو رواية عن أحمد إلا أن يكون في مثل القصة التي في حديث الناب، فيجوز فيها القسامة لوجود العداوة. ولم فر التحفة ومن وافقهم لونا يوجب القسامة إلا هذه الصورة، انتهى.

(١) انظر: «فتح الباري» (١٢/١٦٨).

(٢) حكى في الأصل وفي «إرشاد الساري» (١٤/٣٥١) والظاهر «استحققت» بصيغة المصطب.





الخاص: أن يقتل فنان، فيتركون عن قتل من إحداهما، فالتوت على الأخرى، فإن كانوا بحيث لا تعمل سهام بعضهم بعضاً، فالتوت على طائفة القتل، وهذا مذهب الشافعي، وروي عن أحمد أن عقل القتل على الذين نارعوهم إلا أن يدعوا على واحد بعينه، وهذا قول مالك، وقد أسأله ليلى: على الفريقين جميعاً؛ لأنه يحتمل أنه مات من فعل أصحابه.

السادس: أن يشهد بالقتل عيب ونساء، فهذا فيه عن أحمد روايان؛ إحداهما: أنه ثبوت لأنه يغلب على نظر صدق المدعي في دعواه فأنشبه العداوة، الثانية: ليس بثبوت؛ لأنها شهادة مردودة، فلم تكن لوثاً كما شهد كفار.

فإن شهد به فشايق أو صبيان، فهل يكون لوثاً؟ على وجهين: أحدهما: ليس بثبوت؛ لأنه لا يملك إظهاره حكم. فلا يثبت الثبوت بها كشهادة الأطفال والمجانين، والثاني: يثبت بها الثبوت؛ لأنها شهادة يملك على الظن صدق المدعي، فأنشبه شهادة النساء والعبيد، وقول الصبيان معتبر في الإذن في دخول الدار، وقبول الهدية وتسوها، وهذا مذهب الشافعي.

ويعتبر أن يجزيه الصب عن مفرقين فلا يتطرق إليهم التواطؤ على الكذب، فهذا الوجه قد ذكر عن أحمد أنها لو ثبت؛ لأنها يغلب على الظن صدق المدعي أشبهت العداوة، وروى أن هذا ليس بثبوت، وهو ظاهر كلامه. أي الإمام أحمد في الذي نزل في الزحام؛ لأن الثبوت إما يثبت بالعداوة لقضية الانتصاري القتل بخبير، ولا يجوز القياس؛ لأن الحكم ثبت بالمطنة، ولا يجوز القياس في المظن؛ لأنه يُعْتَبَرُ في التعدية والقياس التساوي بين الأصل والفرع في المفتضي، ولا سبيل إلى يقين التساوي بين الظنَّين مع كثرة الاحتمالات ونرددها، فعلى هذه الرواية حكم هذه الصور حكم غيرها، مما لا ثبوت فيه، ونسب من شرط اللوث أن يكون مالمقتل أثره، وبهذا قال مالك

والشامي، ومعنى أحمد أنه شره، وهذا قول حماد وأبي حنيفة والثوري؛ لأنه إذا لم يكن له أثر احتيل أنه مات حنف أمة. ولأنه أنه يثبت لم يثبت الأنصار هل كان يمينهم أثر أم لا؟ انتهى.

وإذا عرفت فيما سبق أن عهد الله وحده يتشخط في دمه فثبلاً، فأني فائدة ونعت بعد ذلك إلى السؤال عن الأثر.

روى البيهقي<sup>(١)</sup> - أجمع جمهور العلماء القائلون بالقسامة أنها لا تجب إلا مشبهة، واختلّف في الشبهة ما هي؟ فقال الشافعي: إذا كانت المشبهة هي معنى الشبهة التي قضى بها رسول الله ﷺ بالقسامة، وهي أن يوجد قتيلاً في محلة قوم، لا يحالّهم غيرهم، وبين أدلت القوم، وبين قوم المقتول عداوة، كما كانت بين اليهود والأنصار، وكانت خبير دار اليهود مختصة بهم، قال: وكذلك لو وجد في ناحية قتيلاً، وإلى جانبه رجل مختضب بالدم، وكذلك لو دخل على امرئ يده فوجد بينهم قتل، وما أشبه هذه المشبهة مما يغلب متى ظن الحكماء أن المدعي نحو قيامك الشبهة، وقال مالك يجوز من هذا أمني أن القسامة لا يجب إلا بالموت، ولناهد الواحد بمحمده إذا كان عدلاً لموته بالذقي عند أصحابه، واحتلوا إذا لم يكن عدلاً.

وذلك وافق الشافعي في قرية الحان المشبهة، متى أن يوجد قتيلاً مشحطاً بدمه، وبقره بعد بيانه جديدة مدانة، إلا أن مالك يرى أن وجود القتيلى في المحلة ليس دليلاً، وإن كان هناك عداوة بين القوم الذين منسب القتل، وبين أهل المحلة، وإذا كان ذلك كذلك لم يحس شيئاً مني يجب أن يكون فضلاً، لا شرط الموت في وجوبها، ولذلك سم غلب بها قوم.

وقال أبو حنيفة ومالك: إذا وجد قتيلاً في محله فمزم وبه أثر، ويجب

(١) بداية المجتهد، (١٧ - ٤٣)

بهذا به حسب القسمة للمذبحين النام على من ادعوا عليه، ولا يجب  
القسمة عدلًا إلا بأحد هذين الوجهين.

وقال مالك: إنك المنة التي لا تخلو منها بيتها، والذي  
لم يزل عليه عمل الناس .....

أما ما عايناه من أقل المحدثين، ومن أقل العلماء من أوجب القسمة بين زوجي  
الذبح في السجدة دون سائر الفرائض التي اشترطوا فيها، يوجبون وجود الأثر  
بعضه الذي يوجب له ذلك، وهو مروي عن عمر بن الخطاب، وهو مذهب ابن  
سليم، وهو مذهب مالك، وهو مذهب أحمد، وهو مذهب ابن  
عمر، حيث دار القسمة حول من لا يغير لا يعرف من قتله أبداً، وهو  
قد أدى ولا الذم على من، وإحدى منهم يحسبون رجلاً محسباً، فلهذا  
هم حلفوا على الحمد والثناء، فإن حلفوا على لحن وتبذروا، وليس يحلف  
عنده قل من محسب رجلاً، وعند مالك رجلاً قد أخذ من أولئك

رجلاً، لا أقصى القسمة إلا من مثل المجد، الذي قدس به  
رسول الله ﷺ، ومنه ذلك والليل من بين صباء الأضواء قدس بالقسمة،  
فجعلوا قولهم: هذا من أولئك، ثم يوجب القسمة، انتهى.

وعرف من حيث أن مجرد وجود التبريل في محلة من أثر قليل، ويجب  
القسمة عند الحنفية، ولم يشترطوا في ذلك غير ذلك.

(هذا) ليس بذكر من الأسماء (يوجبها) أي ثبت (القسمة للمذبحين) أي  
الذبح، معقول (على من ادعوا) تبرير لجميع من الذمير، وهو  
الذمير، أي من (عنه) صيغة المحذرة من (ولا يجب القسمة عندنا)  
بأنه لا يأخذ هذين الوجهين المذكورين كراهة تأكيداً

(قال مالك) وذلك، أي لأنه، هي النكاح الذي من بابها المذبحين  
بالأبناء هم (المنة التي لا اختلاف فيها) أي في هذه (عندنا) بالتدبير  
المتصور (أو) قد هو الأمر الذي لم يزل عليه عمل الناس تأكيداً، أي لا

أَنَّ الْمُتَذَنِّينَ بِالْقَسَامَةِ أَهْلُ الدَّمِّ. وَالَّذِينَ يَدْعُونَهُ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَا.  
 قَالَ سَائِلُهُ: وَقَدْ بَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْخَارِئِينَ فِي قَتْلِ  
 صَاحِبِهِمُ الَّذِي قُتِلَ بِخَيْرٍ.

اختلافه فيه عندنا. ثم أوضح هنا الأمر الذي أشار إليه أولاً بقوله: وتلك  
 السنة بقوله: (أول المتذنين) مصغة المفعول من التذنب يعني أن الذين بُنُوا بهم  
 (بالقسامة) أي بالآيمان (هم أهل الدم) غير أن، وسراده به أولياء الدم.

وفسرهم بقوله: (والذين يدعون) أي الدم (في العمد والخطأ) يعني سواء  
 كانوا يدعون في قتل العمد أو في قتل الخطأ، قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: وأعاد ذلك،  
 وإن قلناه قريباً لزيادة قوله. في العمد والخطأ، وثلاً حتاج بقوله (قال مالك)  
 في الاستدلال على سنخاره في تيدته المدعي بالقسامة (وقد ساء) من التبدية أي  
 قدم (رسول الله ﷺ الحارثيين) نسبة إلى حارثة بنكته طين من الأوس. والامرأ:  
 عبد الرحمن وحرمه ومحبيته المذكورون في أول الحديث من الباب (في قتل  
 صاحبهم) أي عبد الله (الذي قتل) بناء على قول (بخير). ونقدم في أول الباب  
 اختلاف الأئمة في ذلك مفصلاً.

ونقدم أيضاً جواب التعنية عن قصة الحارثيين بأن الروايات في ذلك  
 مختلفة، وقد أخرج أبو داود<sup>(٢)</sup> عن رجلان من الأمصار أن النبي ﷺ قال  
 لليهود: ويده بهم! ليحلف بكم خمسون رجلاً، الحديث. وقد أخرج أيضاً  
 عن عبد الرحمن بن بجيد أنه قال: والله ما هكذا كان الشأن، ولكن سبلاً  
 أوحى ما قال رسول الله ﷺ: احلفوا على ما لا علم لكم به، الحديث، أيضاً  
 بخلافه. الحديث المشهور المجمع عليه المحسوب به إجماعاً قلبية على المدعي  
 واليمين على من أنكره.

(١) الشرح الزرقاني، (١/ ٢١١).

(٢) سنن أبي داود، (٤٥٢٦).

قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ حَلَفَ الْمُدْعَوْنُ اسْتَحَقُّوا دَمَ صَاحِبِهِمْ وَقَتَلُوا مَنْ حَلَفُوا عَلَيْهِ. وَلَا يُقْتَلُ فِي الْقَسَامَةِ إِلَّا وَاحِدٌ. لَا يُقْتَلُ فِيهَا اثْنَانِ. يُحْلِفُ مِنْ وَلَاةِ الدَّمِ خُمْسُونَ رَجُلًا خَمْسِينَ يَمِينًا.....

(قال مالك: فإن حلف المدعون) عني قتل المسد (استحقوا دم صاحبهم) أي بدم المقتول. ومسر قوله: استحقوا بقوله: (وقتلوا من حلقوا عليه) أنه قتله عبداً، وتقدم في أول الباب في حديث سهل تحت قوله **يُقْتَلُ** "والمستحقون دم صاحبكم"، اختلاف الأئمة في ذلك من أن إيجاب القود مذهب مالك وأحمد ومن وافقهما، ومشهور من مذهب الشافعي ومن وافقه في ذلك إيجاب الدية فقط لا النصاص (ولا يقتل) بيناء المجهول (في القسامة) في دعوى العمد (إلا واحد) فقط، وأكده بقوله: (لا يقتل فيها اثنان) بواحد.

وهذه المسألة أيضاً خلافة وقعت في حديث سهل. وتقدم هناك ما قال الموفق من أنه لا يختلف المذهب أنه لا يستحق بالقسامة أكثر من قتل واحد، وبهذا قال مالك وبعض أصحاب الشافعي، وقال بعضهم: يستحق بها قتل الجماعة إلى آخر ما تقدم من كلامه.

وقال ابن رشد<sup>(١)</sup>: اختلف الذين أوجبوا المرد بالقسامة هل يقتل بها أكثر من واحد؟ فقال مالك: لا تكون القسامة إلا على واحد. وبه قال أحمد، وقال أشهب: يقسم على الجماعة، ويقتل منها واحد يمينه الأولياء، وهو ضعيف، وقال المقبرة المخرومي: كل من قسم عليه قتل، انتهى.

(يحلف) بيناء العائن (من ولادة الدم) أي المستحقين به (خمسون رجلاً) فاعل يحلف، وكونهم ذكوراً شرط في دعوى قتل العمد دون الخطأ عند إمام مالك، كما تقدم في أول الباب في اختلاف الأئمة في ذلك (خمسين يميناً) كل واحد يميناً واحداً.

(١) بداية المجتهد (١/ ٢٣٦)

قال البيهقي<sup>(١)</sup>: يحتسب أن يريد أنه إن كان امرأة أكثر من حسين حلف منهم خمسة، فيكون من نسيخ، ويحتسب أن يريد به حلف من هذا الجنس خمسة، فتكون من للجس، فإذا كان ولادة الدم خمسة فلا خلاف أن جميعهم يحلف، وإن كانوا أكثر من خمسة، فقد حكى الفاضلي أبو محمد في ذلك روايتين؛ إحداهما: يحلف منهم خمسة رجالاً خمسين يميناً، والرواية الثانية يحلف جميعهم، وقال النعمانية وأتاهب وعبد الملك: إن كانوا أكثر من خمسين وهم في العقد سواء، فليس عليهم أن يحلف منهم إلا خمسة، وهذا المشهور من المذهب في كتب المغازية من المالكية.

وإنما اختلفوا إذا كانوا خمسين، وأرادوا أن يحلف منهم رجالاً خمسين يميناً، في المجموعة من عبد الملك لا يجوزهم ذلك، وهو كالنكول، ومذهب ابن القاسم أن ذلك يجزئ وينوب عما بقي، قال محمد: وقول ابن القاسم سواء؛ لأن أهل القسامة يجزئ أيمان بعضهم عن بعض، انتهى مختصراً.

وتقدم في أول الباب ما قال الدردير<sup>(٢)</sup>: أنه يحلف في الحمل من يرد المقتول، وتوزع على قبر البراء كنت مع ابن: فتحلف مائة عشر وهو ثلاثة وثلاثون، ولا يحلف في الصد أقل من رجلين عصية من النسب، سواء ورثوا أم لا، ووزعت الأيمان على منحي ندم، فإن زادوا على خمسين احتراً منهم بخمسين، لأن الزيادة خلاف سنة القسامة، انتهى.

وفي «السطحى»: قال الشافعي: لا يحلف منهم إلا الوارث، وتوزع الخمسون على ثورثة اثنين أو أكثر حسب الإرث، وحبر الكمر لو كانوا ثلاثة مثلاً حلف كل واحد منهم مائة عشرة، انتهى.

وتقدم في أول الباب من كثرة الموقوف، أن للإمام أحمد في ذلك روايتين؛ إحداهما: يحلف من العصبة الوارث، وغير الوارث خمسة رجالاً،

(١) «المتن» (٥٨/٧).

(٢) «الشرح الكبير» (٢٤/٣٩٢).

فَإِنْ قُلَّ غَدَتُهُمْ أَوْ نَكَلَ نَعْصُهُمْ رُدَّتْ الْإِيمَانُ عَلَيْهِمْ، إِلَّا أَنْ يَنْكَلُ أَحَدٌ مِنْ ذَوِي الْمَقْتُولِ، وَلَا ذُو الْقُرْبَى، وَالَّذِينَ يَحْوِزُ لَهُمُ الْعَفْرُ عَةً. فَإِنْ نَكَلَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيكَ فَلَا سَبِيلَ لِيَ الدِّمِ إِذَا نَكَلَ أَحَدٌ مِنْهُمْ.

والثانية: لا يقسم إلا الموارث، وتوزع على الورثة حسب موارثهم، وهو اختيار الحنفية، وقوله الشافعي، انتهى. وهذا كله عند الأئمة الثلاثة - رضي الله عنهم -، وأما عند الحنفية فلا دخل للأولياء في القسامة، بل الإيمان على أهل السبعة، التي وجد عليها القتل كما تقدم.

(فإن قل عدهم) أي عدد الأولياء، عن حمسين (أو نكل بعضهم) عن الحلف (رُدَّتْ) بينا، (الحسين) (الإيمان عليهم) أي عني أموحواين في صورة القلة، وعنى الحالفين في صورة النكل

قال الباجي<sup>(١)</sup>: يريد إن قل عند المعتبين من العصبة أو نكل حصصهم، فإن كانوا أكثر من اثنين، فنكل بعضهم عن معونة الولي، فإن من يفي مع الولي ترد عنهم الأيمان حتى يستوفوا خمسين يميناً، فلا تطلق القسامة بتكول بعض المعتبين مع بقاء الولي أو الأولياء عن القيام بالدم والمطالبة به. وإن نكل الولي لم يكن للمعتبين انقضاء ولا المطالبة بالدم، وكذلك لو كان لأولياء جماعة فنكل واحد منهم لم يكن لغريم قسامة في شهود من المذهب. انتهى.

(إلا أن ينكل أحد من ذوة المقتول) أي (ذوة الدم) بالجر يدك من ذوة المقتول (الذين) أي من ذوة الذين (يحوز لهم العفو عنه) أي عن اندم (فإن نكل) أي أنكر عن اليمين (أحد من أولئك) الذين لهم حق العفر (فلا سبيل) ولا حق لساقين (إلى الدم) أي في القسامة في الشهود من المذهب، كما تقدم عن الباجي قريباً، قال صاحب السحنى: قوله: إلى اندم أي إلى اختصاص (إذا نكل أحد منهم) أي من الأولياء، كرره تأكيداً، قال ابن رشد<sup>(٢)</sup>: لا يحلف عند مالك

(١) السحنى: (٥٩/٧)

(٢) بداية السجود: (٥٣٦/٢)

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا تُرَدُّ الْإِيمَانُ عَلَى مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ إِذَا نَكَلَ أَحَدٌ بِعَمَزٍ لَا يَحُوزُ لَهُ عَفْوٌ.....

أقل من اثنين في الدم ويحلف الواحد في الخطأ، وإن نكل عنه أحد من ولاء الدم، بطل القود، وصحت الدية في حق من لم ينكل، أعني حظه منها، وقال الزهري: إن نكل منهم أحد، بطلت الدية في حق الجميع، انتهى.

وفي «المحلى»: وأما عند الشافعي فلأنما يجب بحلفهم الدية لا الفصاح، فإن نكل أحدهم حلف الآخر خمسون وأخذ حصته، انتهى.

وفي «الشرح الكبير»<sup>(١)</sup> لابن قدامة: الثالث من شروط ثبوت القسامة: اتفاق الأولياء على الدعوى، فإن كذب بعضهم بعضاً، فقال أحدهم: قتله هذا، وقال الآخر: لم يقتله هذا، أو قال: بل قتله هذا الآخر، لم تثبت القسامة، نص عليه أحمد، سواء كان الشك في عدل أو فاسقاً، وعن الشافعي أن القسامة لا تبطل بشك في الفاسق، فأما إذا لم يكذبه، ولم يوافق، مثل أن قال أحدهما: قتله هذا، وقال الآخر: لا نعلم قاتله، فظاهر قول المصنف أن القسامة لا تثبت، وهو ظاهر كلام الخرقي لاشتراط ادعاء الأولياء على واحد، وهذا قول مالك.

وكذلك إن كان أحد الوليين خائفاً فادعى الحاضر دون الغائب أو ادعى جميعاً على واحد، ونكل أحدهما عن الإيمان لم يثبت القتل في قياس قول الخرقي، ومقتضى قول أبي بكر والقاضي ثبوت القسامة، وكذلك مقهب الشافعي، لأن أحدهما لم يكذب الآخر فلم تبطل القسامة، انتهى.

(قال مالك: وإنما ترد) البناء المجهول (الإيمان على من بقي منهم) أي من الموجددين أو من الحالفين كما تقدم من الصورتين (إذا نكل) عن اليمين (أحد) ممن لا يجوز له عفو كما تقدم في القول السابق كروء تثبتاً وتوضيحاً، قال صاحب «المحلى»: وهم غير الورثة من عشيرة المقتول.



فَإِنْ نَكَلَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلَاةِ الدِّمِ الْيَتِيمِ يَجُوزُ لَهُمْ الْخَفْوُ عَنِ الدِّمِ. وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا، فَإِنَّ الْإِيمَانَ لَا تُرَدُّ عَلَيْهِ مِنْ بَقِيٍّ مِنْ أَوْلَاةِ الدِّمِ. وَإِذَا نَكَلَ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنِ الْإِيمَانِ، وَلَكِنْ الْإِيمَانُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ، تُرَدُّ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ. فَيُخْلَفُ مِنْهُمْ خَمْسُونَ رَجُلًا، خَمْسِينَ يَمِينًا.....

(قال مالك: فَإِنْ نَكَلَ) عَنْ الْيَتِيمِ (أَحَدٌ مِنْ أَوْلَاةِ الدِّمِ) الْيَتِيمِ يَجُوزُ لَهُمُ الْخَفْوُ (فَإِنْ كَانَ) السَّائِلُ (وَاحِدًا فَإِنَّ الْإِيمَانَ لَا تُرَدُّ) بِسَاءِ الْمَجْهُولِ (عَلَى مَنْ يَبْقَى مِنْ أَوْلَاةِ الدِّمِ، إِذَا نَكَلَ أَحَدٌ مِنْهُمْ) أَيِّ مَنْ وَلَّى الدِّمِ (عَنِ الْإِيمَانِ) وَهَذَا مِمَّا اسْتَعُورَ سَبْقًا كَثْرَةً تَأْكِيدًا وَتَنْهِيًا (وَلَكِنْ الْإِيمَانُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ) أَيِّ إِذَا كَانَ السَّائِلُ (مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَوْلَاةِ الدِّمِ) (تُرَدُّ) بِسَاءِ الْمَجْهُولِ (عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ) بِسَاءِ الْمَجْهُولِ (الَّذِينَ مَدْعَوْنَ) الْمُدْعَى

قَالَ الْمَوْفِقُ<sup>(١)</sup> فَإِنَّ لِمَ يَحْلَفُ الْمُدْعَوْنَ حَلْفَ الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ غَيْرَ خَمْسِينَ يَمِينًا، وَيُرَى، بِهَذَا ظَهَرَ الْمَذْهَبُ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو نُوَيْرٍ كَمَا تَقَدَّمَ قَوْلُهُ مُفَصَّلًا فِي أَوَّلِ الْبَابِ.

(فَيُخْلَفُ مِنْهُمْ) أَيِّ مَنْ الدِّمِ الدِّمِ عَلَيْهِمْ الْقَتْلُ (خَمْسُونَ رَجُلًا) خَمْسِينَ يَمِينًا. قَالَ الْبَاجِي<sup>(٢)</sup> يُرَى أَنَّهُ يَحْلَفُ الْجَمَاعَةُ فِي التَّنَوُّنِ كَمَا يَحْلَفُ الْجَمَاعَةُ فِي الدَّعْوَى، وَقَدْ رَوَى مَطَرٌ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَحْلَفُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَاحِدٌ بِخِلَافِ الْمُدْعَى، قَالَ مَطَرٌ: لِأَنَّ الْحَالِفَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ يَرَى نَفْسَهُ، وَبِهِ رَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ مَا رَوَى أَنَّهُ قَالَ لِلْمُدْعَى: أَنْتَ صَوْنٌ خَمْسِينَ يَمِينًا مِنْ الْيَهُودِ مَا قَتَلُوهُ، فَانْقَضَى ذَلِكَ أَنَّ الْقَسَامَةَ مُخْتَصَةٌ بِهَذَا الْعَدَدِ، وَمِنْ جِهَةِ الْمُدْعَى أَنَّهُ لَمَّا جَزَأَ أَنْ يَحْلِفَ مَعَ وَلِيِّ الدِّمِ الْمُدْعَى لَهُ غَيْرَهُ جَازَأَ أَنْ يَحْلِفَ مَعَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ الْمُسَكَّرُ لَهُ غَيْرُهُ.

(١) «المنهاج» (١/٢٧٠-٢٧١)

(٢) «المصنف» (٧/١٠١)

فَإِنْ أَمَرَ بِمَنْعُوا غُسْبِيٍّ وَغُلَا . زِدْتَ الْإِيمَانَ عَلَى مَنْ حَنَفَ مِنْهُمْ . فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ أَحَدًا إِلَّا الْإِبْرَى ادَّعَى عَلَيْهِ ، حَنَفَ هُوَ حُسَيْنٌ عَمِيلاً وَبَرِيئاً .

(فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ أَحَدًا) إِيْزَادِيْن دَعَى عَلَيْهِمُ الْفَتْلَ (حُسَيْنِيْنَ رَجُلًا) بَلْ كَانُوا أَلْ مِنْ ذَلِكَ (وَرَفَعَتْ) سَاءَ الْمَعْهُولَ (الْإِيمَانَ عَلَى مَنْ حَنَفَ مِنْهُمْ)

قال الشيخ: يستعمل أن يريد أن لم يكن من يحبر أن يحلف من قولها المستفاد من بيع غسبيين وغلا. يريد وكان من واحد منهم النار فرائد رقت الآية على من واحد منهم حتى يستوفوا غسبيين سبباً قال من الد حشود: أهم أن يستغفروا بآلاتهم ويغفروهم فله قال ذلك لولا العترة، وقوله السلفية واضح، وقال مصنف: «ذلك: لا يجوز ادعاء غسبيته، واحد أو أكثر أو جماعة أن يستغفروا عن حنفت معهم، كما فعل ولادة المقبول، لأنهم لم يبرؤوا منهم» . يحصل أن يريد به، فإن لم يجد المدعي خائفاً بالإيمان معه حسيين رجلاً: لأن عبده من قد يصح أن يحلف معه أبداً من ذلك، فإن الغسبيين بعداً أراد على من تطوع بذلك

(فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ أَحَدًا) مَوْحُوفٌ بِهِ (يَحْنَفُ إِلَّا الَّذِي) أَيْ غَيْرَ الَّذِي (ادَّعَى عَلَيْهِ) ... سَاءَ الْمَعْهُولَ (حَنَفَ هُوَ) رَجُلٌ (حُسَيْنِيْنَ يَحْنَفُ) وَبَرِيئٌ مِنْ الْقَصْدِ .

قال الشيخ: «والشرع بين الإيمان والحنافس، أن الإيمان لا ضرورة يدعو إلى التحريض عليها عن أحد الشرع، ولا بعده في الأقل عدد أحد اثنين، بل قول: برى أو برى من الدم، وعقد حمد مائة، ومنع عدم فله ذلك ومن الفاسد، وإن أبى أن يحلف من حتى يحلف، انتهى

وقال المؤلف: (١٢) إذا دُعيَ الإيمان على المدعي عليه، وكان غملاً، لم

(١١) - د. علي (١٥٢٧).

(١٢) - عيني (١٤٠/١٣٢).

تجزم على أكثر من واحد، فيحلف خمسين يميناً، وإن كان من غير مدعى، كالخض، وشبهه الممد، فظاهر كلام نخوتي أن لا قسامة في هذا، لأن القسامة من شرطها اللوث، ولعداوة إنما أثرها في تعدد الثقل لا في خطئه، وقال غيره من أصحابنا: فيه قسامة، وهو قول الشافعي؛ لأن اللوث لا يختص بالعداوة عندهم، فخلق هذا محور المدعى على جماعة، فإذا ادعى على جماعة، نزم كل واحد منهم خمسين يميناً، وقال: يحلف أصحابنا: تضم الأيمان بينهم بالحصص كقسمها بين المدعين، إلا أنها هيئة مؤلفة منسوبة<sup>(١)</sup>، لأن اليمين عابرة متجاوزة فيها، وشافعي فوالان كدم حيين.

والحجة لهذا القول قوله ﷺ: **أَتَيْتُكُمْ يَهُودَ يَحْمِسِينَ يَمِينًا**، وفي بعض النسخ **يَحْلِفُونَ لَكُمْ خَمْسِينَ يَمِينًا**، ولأنهم أحد المتداعيين في القسامة، فتعسفت الأيمان على عدهم. وقال مالك: يحلف من المدعى عليهم خمسون رجلاً خمسين يميناً، فإن لم ينعروا خمسين، دلت على من حلف منهم حتى تكمل خمسين يميناً، فإن لم يوجد أحد إلا الذي ادعى عليه حلف واحد خمسين يميناً لقوله ﷺ: **أَتَيْتُكُمْ يَهُودَ يَحْمِسِينَ يَمِينًا**.

ولنا، أن هذه أيمان يبرئ بها كل واحد نفسه من القتل، فكان على كل واحد خمسون، كما لو كان على كل واحد واحد قتل، ولأنه لا يبرئ المدعى عنه حال الاعتراك إلا ما يبرئه حال الاعتراك، ولأن كل واحد منهم يحلف على غير ما حلف عليه مدعيه، بخلاف المدعين، فإن أيمانهم على شيء واحد، انتهى.

وفي المحلى: وقال أبو حنيفة - رضي الله عنه - لا يحلف المدعون، وإنما يحلف المدعى عليهم، فإن لم يكن أهل المحنة، كررت الأيمان عليهم

(١) وفي بعض النسخ بقدر الإرت كما تقدم. انتهى.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا فُرُقُ بَيْنِ الْقَسَامَةِ فِي الدَّمِ، وَالْأَيْمَانِ فِي الْحَقُوقِ. أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا دَافَعَ الرَّجُلَ اسْتَنْبَتَ عَلَيْهِ فِي حَقِّهِ. وَأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَرَادَ قَتْلَ الرَّجُلِ لَمْ يَقْتُلْهُ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ النَّاسِ. وَإِنَّمَا يَنْتَسِبُ الْخُلُوءُ. قَالَ: فَلَوْ لَمْ تَكُنِ الْقَسَامَةُ إِلَّا فِيمَا نُبِّتَ فِيهِ الْبَيِّنَةُ. وَلَوْ غُصِنَ فِيهَا كَمَا يُعْمَلُ فِي الْحَقُوقِ، هَلَكَتِ الدِّمَاءُ، وَاجْتَرَأَ.....

حتى يتم خمسين؛ لما روي أن عمر - رضي الله عنه - لما قضى في القسامة وأُفي إليه تسعة وأربعون رجلاً، فكثروا البعس على رجل منهم حتى تمت خمسون؛ ثم قضى بالدية، وعن شريح والنخعي مثل ذلك، كذا في «الهداية». وروى ذلك ابن أبي شيبة عن عمر - رضي الله عنه - والنخعي، وزواه عبد الرزاق عن شريح، انتهى.

(قال مالك: وإنما فرق) بناء المجهول (بين القسامة في الدَّم) في الاكتفاء فيها على الأيمان وجعلها خمسين (والأيمان في الحقوق) إذ أدير المحكم فيها أولاً على البيّنة وإن لم توجد فعلى يمين المدعى عليه (أن الرجل إذا دافع) أي أراد أن يعامل (الرجل) الآخر بالدين (استنبت عليه) أي على الرجل الآخر (في حقه) بالإشهاد عليه أو الرهن والكفيل وغيرها (وأن الرجل إذا أراد قتل الرجل) الآخر (لم يقتله في جماعة من الناس) لئلا يحبسوا ولا يشهدوا عليه (وإنما ينتسب) أي يطلب (الخلوة) من الناس حتى لا يراه أحد.

(قال مالك: (فلو لم تكن القسامة) أبصاً (إلا فيما نثبت فيه البيّنة) كالحقوق (ولو عمل فيها) أي في القسامة (كما يعمل) بناء المجهول (في الحقوق) من الإشهاد وغيره عطف تفسير على قوله: (فلو لم تكن القسامة) هلكت) أي صاحت (الدِّمَاءُ) الكثيرة حيث لا توجد البيّنة، ومن اجتراً على القتل أجدر على أن يجترأ على الحلف الكاذب (واجترأ) بالهمز في آخره أي

لنَّاسٍ عَلَيْهَا إِذَا عَرَفُوا الْقَضَاءَ فِيهَا. وَلَكِنْ إِنَّمَا جُعِلَت الْقَسَامَةُ إِلَى  
وَلَاةِ الْمُقْتُولِ، يَمْنُونُ بِهَا بَيْنَهُ لِيَكُنَّ النَّاسُ عَنِ الدَّمِ. وَيَحْتَسِرُ الْمُتَمَائِلُ  
أَنْ يُؤْخَذَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ يَقُولُ الْمُقْتُولُ:

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ، فِي الْقَوْمِ، يَكُونُ لَهُمْ الْغَنَدُ

أَسْرَعَ (النَّاسُ عَلَيْهَا) أَي عَلَى الدَّمِ، (إِذَا عَرَفُوا) أَنْ (الْقَضَاءَ فِيهَا) أَيْضاً  
كَالْحَقِّقِ بِالْبَيِّنَةِ وَغَيْرِهَا (وَلَكِنْ إِنَّمَا جُعِلَتْ) سَاءَ الْمَجْهُولِ (الْقَسَامَةُ إِلَى وَلَاةِ  
الْمُقْتُولِ يَمْنُونُ) أَي الْوَلَاةَ (بِهَا) أَي بِالْأَيْمَانِ (فِيهَا) أَي فِي الْقَسَامَةِ يَمْنُونُ  
بِالْحَلْفِ. فَإِنْ نَكَلُوا رَدَّتْ عَلَى الدَّاعِي عَلَيْهِ وَمَنْ مَعَهُ (لِيَكُنَّ النَّاسُ عَنِ الدَّمِ،  
وَلِيَحْتَسِرَ الْقَاتِلُ أَنْ يُؤْخَذَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ يَقُولُ الْمُقْتُولُ) إِذْ يَقُولُ: دَمِي عِنْدَ فُلَانٍ أَوْ  
يَقُولُ: أَوْ لِيَاءَهُ وَأَيْسَانِهِم

قَالَ نَاسِحِي<sup>(١)</sup>: وَهَذَا عَلَى مَا قَالَ: إِنْ الْفَرْقُ بَيْنَ الْقَسَامَةِ وَالْأَيْمَانِ الْحَقُّقِ  
أَوْ الْمَرْجَحِ إِذَا تَابَنَ اسْتَظْهَرَ لِحَقِّهِ بِالْوَثَائِقِ وَالْبَيِّنَةِ: فَإِذَا تَرَكَ ذَلِكَ نَصِيحَهُ  
لَهُ، وَاسْتَفْتَوْا إِيَّاهُ، يَلْتَمِسُ قَاتِلُهُ مَوْضِعَ الْخُدُوعِ، وَحَيْثُ يَهَامُ مِنْ يَرَاهُ وَكَيْفَ  
يَسْتَظْهَرُ بِأَهْلِ الْعَدْلِ، وَلَا عِلْمَ عِنْدَ أَهْلِ الْمَقْتُولِ بِذَلِكَ، فَلَا يَحْكُمُ الْاسْتَظْهَارُ  
مَالِيَّةً، وَلَوْ لَمْ يَنْصَرَفْ<sup>(٢)</sup> إِلَّا بَيِّنَةً، لَفُزَّ نَصْرُهُ، وَامْتَنَعَ مِنْ مَنَافِعِهِ وَمَكَانِهِ،  
وَسَجَنَ نَفْسَهُ، وَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ عَيْشُهُ، فَلَنُكِّلَ جَعَلَ قَوْلُهُ: دَمِي عِنْدَ فُلَانٍ مَوْثِقاً فِي  
الْقَسَامَةِ، وَجَعَلَ الْأَيْمَانَ إِلَى أَوْثِيَانِهِ، وَهَذَا الْفَرْقُ إِنَّمَا يَعُودُ إِلَى قَبُولِ قَوْلِ  
الدَّاعِي: دَمِي عِنْدَ فُلَانٍ، وَمِنْ قَوْلِهِ: لِي عِنْدَهُ عَشْرَةُ ذَنَابِيرَ.

وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي وَجْهاً آخَرَ مِنَ الْعَرَقِ، وَهُوَ أَنَّ قَوْلَ الدَّاعِي: دَمِي عِنْدَ  
فُلَانٍ إِنَّمَا يَشْهَدُ لغيرِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِهِ. فَيَسْمُو بِشَهِيدِ لَوْلَاةِهِ،  
وَقَوْلُ الْقَاتِلِ: لِي عِنْدَ فُلَانٍ دَيْنَارُ شَهَادَةٍ لِنَفْسِهِ، وَمِثْلُكَ لَمْ يَهْلُ قَوْلُهُ.

(قَالَ مَالِكٌ فِي الْقَوْمِ يَكُونُ لَهُمُ الْغَنَدُ) بِإِذَالِ الْوَرَاوِ فِي السَّحَابِ الْهِنْدِيَّةِ،

(١) المستقصى (٧/٦٦)

(٢) أَيِ احْتِزَّ الْعَمَالَةُ لَهُ، مَثَرٌ،

يَتَّهِمُونَ بِالْذَّمِّ. فَيَرَدُّ وَلَاؤُا الْمَقْتُولِ الْإِيمَانُ عَلَيْهِمْ. وَهُمْ نَفَرٌ تَتَّهِمُ عَنْدُ: إِنَّهُ يَحْلِفُ كُلُّ يَسَادٍ مِنْهُمْ عَنْ نَفْسِهِ خَمْسِينَ يَمِينًا، وَلَا تَقْلَعُ الْإِيمَانُ عَنْهُمْ غَدْرٌ غَدَرَهُمْ. وَلَا يَبْرُؤُونَ دُونَ أَنْ يَخْبِتَ كُلُّ إِنْسَانٍ عَنْ نَفْسِهِ خَمْسِينَ يَمِينًا.

قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ.

وسلطت أعداءه بالذم في جميع النسخ المصرية من المتن والشروح، والأوجه عدني الأول، لأن العداوة لها دخل في الفسامة ولوثة، وقوله لهم العدد، لا حاجة إلى ذكره بعد ما سيجيء من قوله: وهم نفرة لهم عدد. فيكون هذا مكبراً لا فائدة (يتهمون) ساء المجنون أي هؤلاء العدد باعتبار الجنس (بالذم) أي بدم المقتول (فيرد) يمينه الفاعل (ولاء المقتول) سكوته (الأيمن) عليهم أي عني المدعى عليهم (وهم) أي المدعى عليهم (نفر) أي جماعة (لهم عدد) مالدالين في جميع النسخ الهندية والمصرية.

أقال ماله. في صورة المذكورة: (إنه يحلف كل إنسان منهم) أي من المعنى عليهم (عن نفسه خمسين يميناً) أنه لم يقتله (ولا تفلح) يمين المجنون أي لا نسف (لأيمن) عليهم بقدر عددهم) بأن يصير مجموع أيمانهم خمسين (ولا يبرؤون) بناء الفاعل أي لا يخلصون أي كل واحد منهم (دون أن يحلف) بناء الفاعل (كل إنسان منهم) أي من المدعى عليهم (خمسين يميناً) أنه لم يقتله.

(قال) مالك: (وهذا) الذي قلنا: من حلف كل واحد منهم خمسين يميناً (أحسن ما سمعت في ذلك) الأمر. قال الباقون: قوله: في اليوم يتهمون بالقتل ترد عليهم الأيمان، فون كل إنسان منهم يحلف خمسين يميناً، قال مالك: في رواية: لأن كل واحد منهم يحلف عن نفسه، فذلك عبد الملك: ولكل

قَالَ: وَأَلْفَسَامَةُ نَصِيرٌ إِلَى عَصْبَةِ الْمُقْتُولِ، وَهُمْ وَلَاهُ الدِّمِ  
الَّذِينَ يَقْبِضُونَ عَلَيْهِ. وَالَّذِينَ يُقْتَلُ بِقَسَامَتِهِمْ.

واحد منهم أن يصح في أيمان من شه من عصبته إلى أن يكون على كل  
واحد خمسون مبيتاً، قال ابن التراز وقاله عبد الوهيد وإن كانوا مفرقين، فلا  
يسعين أحد بغير عصبته، وإن كانوا من فخذ واحد جاز أن يسعين أحدهم  
بقوم، ثم يسعين به الثاني ثم الثالث. ولا يجوز أن يجمع أحدهم في تسعين  
واحد نبرة الثلاثة، فيقول: ما فعله فلان وفلان، ولكن نبرة اليمين عن كل  
واحد منهم. انتهى

وهذا الدردير<sup>(١)</sup>: فإن كل بعض من يعتبر بسقط الدم، مرد أيمان على  
المدعي عليهم، فيختلف كل منهم خمسين بيتاً إن كانوا<sup>(٢)</sup> لأن كل واحد منهم  
مشتبه بالتغير. وإن كان لا يقتل بالفسامة إلا واحد، ولا استعانة لمن ردت عليه  
بغيره، وإن واحد، ورجح بعضهم الاستعانة بها أيضاً كالوالم، انتهى

وتقدم قريباً ما جاء في الحديث<sup>(٣)</sup> من أنه إذا ردت الأيمان على المدعي  
عليهم، وكان عدداً، لم تجز على أكثر من واحد إلى آخر ما سطه، وفيه: إننا  
أدعوا على جمعة لم كل واحد منهم خمسون بيتاً.

(قل مالك: والفسامة نصير) أي رُجح (إلى عصبه المقتول) وسره بقوله:  
(وهم) أي العصبه (ولاه الدم) وهم (الذين يقسمون عليه) أي على طلب الدِّمِ  
(و) هم (الذين يقتل) سواء المجهول (بمقامتهم) في قتل العدد، قلت. وتقدم  
في أول الباب خلافهم في من يجب عليه أيمان الفسامة، وتقدم هناك أيضاً  
من قول الدردير من أنه لا يختلف في اليمين من رجلين عصبه من نسب  
وأما النساء فلا يجلس في اليمين، ومباني في الباب الثاني أيضاً

(١) شرح الكبير: ٤١/٢٩٦.

(٢) نظر المعنى: ١٢/١١٣.

## (٢) باب من يجوز قسامته في العمد من ولادة الدم

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: الْأَقْرَبُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا، أَنَّهُ لَا يَحْلِفُ فِي الْقِسَامَةِ فِي الْعَمْدِ أَحَدٌ مِنَ النِّسَاءِ. ....

## (٣) من يجوز قسامته من ولادة لدم - في مثل العمد -

وَتَقْدِمُ فِي الْبَابِ السَّابِقِ مَا قَالَ الْعَوْفِيُّ<sup>(١)</sup> مِنْ أَنَّهُ اخْتَلَفَتْ لِرَوَايَةِ عَنْ أَحَدٍ فِيهِمْ تَحَدُّثُ غَنِيَةِ إِيمَانٍ الْقِسَامَةَ فَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ يَحْلِفُ مِنَ الْعَصْبَةِ الْوَارِثَةِ مِنْهُمْ، وَغَيْرِ الْوَارِثَةِ مَحْسُورَةٍ وَحَلَاءَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بَيْتٌ وَاحِدٌ، وَهَذَا قَوْلُ لِسَانِكَ، نَعْنِي أَنَّ حَلْفَةَ الْوَارِثَةِ مِنْهُمْ الَّتِي تَحْتَدُّونَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَنْلَعُوا مَحْسُورِينَ، فَتَحَدُّ مِنَ الْعَصْبَةِ بِيَدِ الْأَقْرَبِ بِالْأَقْرَبِ مِنْ قِسْمَتِهِ لَنِي يَسْتَأْذِنُ.

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ: لَا تَقْسَمُ إِلَّا الْوَارِثَةُ، وَتَعْرِضُ الْأَسْبَابُ عَلَى وَرَثَةِ الْمُقْتُولِ دُونَ غَيْرِهِمْ عَلَى حَسَبِ عَرَبِيَّتِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَعَلَى هَذِهِ لِرَوَايَةِ نَفْسِهِ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ الرَّجَاءِ، عَنْ ذُو الْيَمِينِ الْيَمُودِيِّ، وَالْعَصْبِيَّاتِ عَلَى قَوْلِ يَرْثُهُمُ الْغَنِيُّ.

وَتَقْدِمُ أَيْضًا وَلَا اخْتِلَافَ فِي تَعْلَمُ، فِي أَنَّ الْقِسْمَانَ لَا مَحْسُورَةَ، سِوَاهُ كَانُوا مِنَ الْأُولَى، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَأَنَّهُمْ اعْتَدُوا مِنَ الْمَاءِ، فَقَالَ مَالِكٌ، لَيْسَ يَدْخُلُ فِي مَسَامَةِ الْحَقِّ ذُو الْعَمْدِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَقْسَمُ كُلُّ وَارِثَةٍ وَلَا يَحْلِفُ عَمْدٌ أَحَدٌ إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ، وَلَا قِسَامَةُ سِوَا الْحَنِيفِيَّةِ عَلَى سِوَا وَلَا مَرْءٍ، فَمَا خَدَمَ عَنِ الْيَهُودِيَّةِ.

(قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا) أَهْلُ الْمَدِينَةِ (أَنَّهُ لَا يَحْلِفُ فِي الْقِسَامَةِ فِي الْعَمْدِ أَحَدٌ مِنَ الْمَسَاءِ) كَمَا تَقَامُ قَوْلُ أَمْعٍ وَبَرٍّ، قَالَ صَاحِبُ الْمَسْحُورِيِّ: بِهِ قَوْلُ رِسْمٍ وَالْمَسْكُوتِ الْأَوْدَاعِيِّ، أَحْمَدُ وَدَاوُدُ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ:

(١) (الرواية) (٢٦٠-٢٦١)



وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَقْتُولِ ذُلَّةٌ إِلَّا النِّسَاءُ، فَلَيْسَ لِلنِّسَاءِ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ قَسَامَةٌ وَلَا عَتْوٌ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ عَمْدًا: إِنَّهُ إِذَا قَامَ عَصَّةُ الْمَقْتُولِ أَوْ مَوَالِيهِ، فَقَالُوا: نَحْنُ نَحْلِفُ وَتَسْحَقُ ذِمَّ صَاحِبِنَا، فَذَلِكَ لَهُمْ.

قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ أَرَادَ النِّسَاءُ أَنْ .....

يحلِف المورثة كنهم ذكورا كانوا أو إناثا في العمد ونحطأ. وبه قال أبو ثور وابن المنذر. انتهى.

(فإن لم يكن للمقتول ولا ذلّة) أي من له مطالبة تدم (ولا النساء) وليس في النسخ اهتية لعنّ إلا، والظاهر أنه سقوط من الكاتب (فليس للنساء في قتل العمد قسامة ولا عتو).

قال إمامي<sup>١١</sup>: يريد أنه لا يقسم إلا لأولياء من الرجال ومن له تعصيب، وأما من لا تعصيب له من الخوالة وغيرهم فلا قسامة لهم، وإذا كان للقتيل أم، فإن كانت محشة أو أمتهن أمها أو جدّها أقسم موالها في العمد، ومن شهد شاهد عدل بقتله عمداً، وقال: دمي عند فلان، ولم يكن له عصبة وكان له من الأقارب نساء أو خوالة فإنه لا قسامة فيه، ويحلف المدعى عليهم الفضل، وقوله: ليس للنساء عتو، يريد قل القسامة، وأما بعد القسامة إذا أقسم بحصية، فقد قال مالك: إن عفا نساء رقام الدم العصبية، أو عفا العصبية وقام بالدم النساء، فمن أراد القود أولى ممن تركه، لأن الدم إذا ثبت فقد أوجب القتل، انتهى.

(قال مالك في الرجل يقتل بيناء تدخل أو الممنوعون عمداً: إنه إذا قام عصبة المقتول أو مواليه) الذين اعتفوه (فقانونا: نحن نحلّف) يقتل العمد (وتسحق) حلّفا (ذم صاحبنا، فذلك) الحق (لهم) قال مالك: وإن أراد النساء أن

(١) (الدينق) (٦٢/٧).

يَعْفُونَ عَنْهُ، فَلَيْسَ ذَلِكَ نَهْنُ الْعَصَةِ وَالْمَوَالِي أَوْلَى بِذَلِكَ مِنْهُمْ،  
لأنهم مِمَّنْ الَّذِينَ اسْتَحَقُّوا الدَّمَ وَخَلَقُوا عَلَيْهِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ عَفَى الْعَصِيَّةُ أَوْ الْمَوَالِي، بَعْدَ أَنْ يُسْتَحَقُّوا  
الدَّمَ، وَأَبَى النِّسَاءُ، وَقُتِلَ: لَا نَدْعُ قَاتِلَ صَاحِبِنَا، فَهِيَ أَخْذٌ وَأَوْلَى  
بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَنْ أَخَذَ الْقَوْدَ أَخْذٌ بِمَنْ تَرَكَهُ مِنَ النِّسَاءِ وَالْعَصِيَّةِ. إِذَا  
ثَبِتَ الدَّمُ وَوَجِبَ الْقَتْلُ.

قَالَ مَالِكٌ: لَا يَقْسِمُ فِي قَتْلِ الْعَقْدِ مِنَ الْمُدْعِيَيْنِ .....

يعفون عنه، فليس ذلك لهن) لما تقدم مراراً أن لا مدخل للنساء عند مالك في  
قتل العمد.

(قال مالك: العصبة والموالي أولى) وأحق (بذلك) أي بالدّم (منهن)؛  
لأنهم أي العصبة والموالي (هم الذين استحقوا الدم وحلفوا عليه) كما تقدم  
قريباً.

(قال مالك: وإن عفت) من العفو (للعصبة أو الموالي) عن القتل (بعد أن  
يشتقوا) بصيغة الجمع في النسخ المصرية، وهو أرجح مما في الهندية لمفظ  
لأفراد (الدم) بأيمان المدعين (وأبى النساء) عن العفو (ولا ندع) ولا ترك  
(قاتل صاحبنا) بلا قتل (نهن) أي النساء (أحق وأولى بذلك) أي يأخذ الفرد  
(لأن من أخذ القود أولى) وأحق (ممن تركه) أي ترك القود (من النساء والعصبة)  
بيان لقوله: من أخذ.

(إذا ثبت الدم ووجب القتل) عطف تفسير لقوله: ثبت، وتقدم قريباً من  
كلام القاجي أن النساء لا مدخل لهن في القود أو العفو قبل القسامة، وأما بعد  
القسامة، فمن أخذ بالقود أولى ممن تركه، والنساء والعصبة في ذلك سواء بعد  
القسامة، وهذه الفروع لا تنحصر في مملك الحنفية إذ لا أيمان عدهم للمدعين  
ولا ولادة الدم، وإنما الأيمان عندهم على أهل المذنب التي وجد فيها القتل.

(قال مالك: لا يقسم في قتل العمد من المدعين) بالياء الواحدة في النسخ

إِلَّا اثْنَانِ فَصَاعِدًا، تُرَدُّ الْإِيمَانُ عَلَيْهِمَا حَتَّى يَحْلِفَا خَمْسِينَ يَمِينًا ثُمَّ قَدْ اسْتَحَقَّ الدَّمَ، وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

المصرية وهو الأوجه مما في الهندية بلفظ المدمعين بالاثنيين (إلا اثنان فصاعداً) ولا يقسم أقل من اثنين، قال ابن القاسم: كما أنه لا يقتل بأقل من شاهدين، ولذا لا تحلف النساء في العمد؛ لأن شهادتهن لا تجوز فيه ويحلفن في الخطأ؛ لأنه مأك، وشهادتهن جائرة في الأموال، انتهى.

(تردد) وتكرر (الإيمان عليهما) إن كانا اثنين، وعليهم إن كانوا أكثر من الاثنين (حتى يحلفا خمسين) أي حتى تتم خمسون (يميناً ثم قد استحقا الدم) بعد تكميل الإيمان خمسين (وذلك الأمر عندنا) بالمدينة المنورة.

قال الباجي<sup>(١)</sup>: يريد أنه إن لم يوجد من يستحق أن يحلف من الأولياء إلا واحداً فإن الإيمان لا تثبت في جنيتي القتل، ولكن ترد على القاتل فيحلف وحده إن لم يوجد من يحلف معه، والفرق بينه وبينه أن جنبة القتل لا يحلف لإثبات الدم إلا اثنان، وفي جنبة القاتل يحلف لشئ الدم واحد أن جنبة القتل إذا تعدت القسامة فيها لم يظل الحق؛ لأن رد الإيمان على جنبة القاتل فيه استيفاء حقهم، وجنبة القتاتل لو لم تقبل أيمانه وحده لم يكن لما فاته من الحق بدل، انتهى.

وتقدم ما قال الموفق<sup>(٢)</sup>: اختلفت الرواية عن أحمد في من يجب عليه إيمان القسامة، فيروي عنه أنه يحلف من العصبة الوارث منهم، وغير الوارث خمسون رجلاً كل واحد منهم يميناً، وعلى هذه الرواية يحلف الوارث منهم، فإن لم يبلغوا خمسين تمسوا من سائر العصبة، يؤخذ الأقرب منهم فالأقرب، والرواية الثانية: لا يقسم إلا الوارث، وتعرض الإيمان على ورثة المقتول دون

(١) «المعتمد» (٦٢/٧).

(٢) «المعتمد» (١٦/٤١٠).

قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا ضُرِبَ النِّفَرُ الرَّجُلُ حَتَّى يَمُوتَ فَحُتَّ أَيْدِيهِمْ  
فَتُبْتُلُوا بِهِ جَمِيعًا. فَإِذَا مَوُتَ مَاتَ مَعَهُ ضَرِبُهُمْ كَانَتْ الْقَسَامَةُ. وَإِذَا  
كَانَتْ الْقَسَامَةُ لَمْ تُكْرَ إِلَّا عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يُقْتَلْ غَيْرُهُ وَلَمْ نَعْلَمْ  
قَسَامَةً كَانَتْ فَظًّا إِلَّا عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ.

شَرِّهِمْ عَلَى حَسَبِ مَوَلُوئِهِمْ. عَذَا فَوَلِ النِّفَرِ فِي رَاخِيَارِ ابْنِ حَامِدٍ، وَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ،  
وَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ تَقْسِمُ بَيْنَ الْوَرِثَةِ مِنَ الرَّجَالِ مِنَ ذَوِي الْمَرْوَصِ وَالْعَصَانَةِ عَلَى قَبْرِ  
إِزْمِهِمْ. هَذَا أَنْ يَخْلَفَ الْمَقْتُولُ ابْنَيْنِ أَوْ أَخًا وَوَحْدًا حَلَفَ كُلُّ رَاخِدٍ مِنْهُمْ حَسْبَ  
وَعَشْرِينَ يَمِينًا، ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ لَا قَسَامَةَ عَلَيْهِ بِعَالٍ، وَهُوَ النِّسَاءُ سَفَعَدُ  
حَكَمَهُ، فَإِذَا كَانَ ابْنُ وَتٍ، حَلَفَ الْإِثْنَانِ السَّحْمِينَ كُلَّهُمَا، أَنَهِيَ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا ضُرِبَ النِّفَرُ) أَيِ انْجِمَاعَةِ (الرَّجُلِ) الْوَاحِدِ (حَتَّى يَمُوتَ)  
دَلَّكَ الرَّسُولُ (تَحْتَ أَيْدِيهِمْ) أَيِ حِينَ ضَرِبِهِمْ (قَتَلُوا) بَيْنَهُمَا أَنْ يَحْجُوزَ (بِهِ) أَيِ  
بِالرَّجُلِ الْوَاحِدِ (جَمِيعًا) كَمَا قَالَ بِهِ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، مِنْهُمْ الْأَتَمَّةُ الثَّلَاثَةُ أَوْ  
حَبِيبَةُ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، وَهُوَ رَوِيَّةٌ عَنْ أَحْمَدَ - وَحَمَدَ اللَّهِ - وَقَدْ قَالَ عَمْرٍو  
- رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ - لَوْ تَمَالَأَ حَيَاةً أَحَدٌ صَنَعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ بِهِ، كَمَا نَقَدِمُ فِي أَيْلِ  
بَابِ النِّعْلَةِ وَالسَّحَرَةِ وَقَدْ هُنَاكَ اخْتِلَافُهُمْ فِي ذَلِكَ.

(فَإِنْ هُوَ) أَيِ الْمَضْرُوبِ (مَاتَ بَعْدَ ضَرِبِهِمْ) يَعْنِي ثُمَّ يَمُتْ حَالًا الْقَضَرِ،  
بَلْ عَاشَرَ، ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ ذَلِكَ، قَالَ الْبَاجِي: يُرِيدُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى الْقَضَرِ  
شَاهِدَانِ، فَعَاشَرَ الْمَضْرُوبَ ثُمَّ مَاتَ (كَانَتْ الْقَسَامَةُ) فِي ذَلِكَ فِي أَنَّهُ مَاتَ مِنْ  
ضَرِبِهِمْ (وَإِذَا كَانَتْ الْقَسَامَةُ) بِعَيْنِي إِذَا أَلَّ الْأَمْرَ إِلَى الْقَسَامَةِ لَمْ تُكْرَ الْقَسَامَةُ  
(إِلَّا عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ) مَعْنَى (وَلَمْ يُقْتَلْ) يَبْنَى الْمَجْهُولُ أَيِ لَا يَقْتُلُ بِالْقَسَامَةِ  
(غَيْرُهُ) أَيِ عِزِّ الرِّجُلِ الْمَحِينِ الْمَذْكُورِ.

(وَلَمْ نَعْلَمْ قَسَامَةً) التَّكْبِيرُ لِلتَّعْظِيمِ (كَانَتْ) أَيِ وَجَدَتْ فِي الرِّمَنِ الْمَدْيِيِّ  
(فَقَطَّ) بِتَشْدِيدِ الْعَاءِ لِكَتَاكَيْهِ (إِلَّا عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ) مَعْنَى قَالَ الْبَاجِي<sup>(١)</sup>: هَذَا

(١) الْمَغْنَمُ: (٧٦/١٣).

## (٣) باب القسامة في قتل الخطأ

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: الْقَسَامَةُ فِي قَتْلِ الْخَطَا: يُقْسِمُ الَّذِينَ  
يَدْعُونَ الدَّمَ وَيَسْتَحِقُّونَهُ بِقَسَامَتِهِمْ. يَخْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا، تَكُونُ عَلَى  
قَسَمِ مَوَارِيثِهِمْ مِنْ .....

قول مالك وأكثر أصحابه، وقال أشهب: إن شازوا أقسموا على واحد أو على  
اثنين أو على جميعهم، ثم لا يقتلون إلا واحداً ممن أدخلوه في القسامة.  
انتهى.

وتقسم ما قال المؤلف من أنه لا يختلف تمذهب أنه لا يستحق بالقسامة  
أكثر من قتل واحد، وبهذا قول مالك وبعض أصحاب الشافعي، وقال بعضهم:  
يستحق بها قتل الجماعة، وينحوه قال أبو ثور. وقد عرفت فيما سبق مراراً أن  
لا قوة بالقسامة علينا الحقة

## (٣) القسامة في - قتل - الخطأ

قد عرفت فيما سبق أن لا مدخل للنساء عند الإسم مالك في القسامة في  
قتل العمد، ولهن مدخل في القسامة في الخطأ، ولذا أفرد هذا الباب عما  
سبق، وأنت خير أيضاً بأنه لا مدخل للحنمية في هذا الباب، ولا في الباب  
السابق، لأنه لا أيمان عندهم في القسامة على الولاء، لا في العمد ولا في  
الخطأ، فهذان البابان خارجان عن ملكهم، فإن الأيمان عندهم على أهل  
المحنة التي وجد فيها القتل.

(قال مالك في القسامة) والأيمان (في قتل الخطأ): إنه (يقسم الذين  
يدعون الدم).

وغير قوله: يدعون الدم بقوله: (ويستحقونه) أي الدم (بقسامتهم) ومروءة  
الحلف أنهم (يخلفون خمسين يميناً) إذ هي نصاب القسامة (ثم يكون) هكذا في  
النسخ الهندية، فالضمير إلى الحلف، وفي النسخ المصرية بالفتح فتكون بدون  
حرف العطف، فالضمير إلى الأيمان وهذا الوجه (على) قدر (نسم موارثهم من

الدُّبَّة، فَإِنْ كَانَ فِي الْإِيمَانِ كُسُورٌ إِذَا قُسِمَتْ بَيْنَهُمْ، نَظَرُ إِلَى  
الَّذِي يَكُونُ عَلَيْهِ أَكْثَرُ تِلْكَ الْإِيمَانِ إِذَا قُسِمَتْ. فَتَجِيرُ عَلَيْهِ تِلْكَ  
الْيَمِينُ.

اللقية) يعني بقسم الأيمان عليهم بقدر إيمانهم.

قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: فَإِنْ كَانَ اثْنَيْنِ حَلَفَ كُلُّ أَحَدٍمَا وَعَشْرِينَ، وَفِي  
«المحلى»: فِي زَوْجَةٍ وَبِتْ تَحْلِفُ الْمَرْجُوعَةُ عَشْرًا وَالْبَيْتُ أَرْبَعِينَ (فَإِنْ كَانَ فِي  
الْإِيمَانِ كُسُورٌ) يَعْنِي لَا تَقْسِمُ الْإِيمَانَ عَلَى الْوَرْدَةِ مَالِيَةً (إِذَا قُسِمَتْ) الْإِيمَانُ  
(بَيْنَهُمْ) أَيْ بَيْنَ الْوَرْدَةِ (نَظَرُ) يَنْتَظِرُ. بَيْنَهُ الْمَجْهُولُ (إِلَى الَّذِي يَكُونُ عَلَيْهِ أَكْثَرُ تِلْكَ  
الْإِيمَانِ) أَيْ الَّذِي يَكُونُ عَلَيْهِ أَكْثَرُ كُسُورِهِ، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ (إِذَا قُسِمَتْ) بَيْنَهُ  
الْمَجْهُولُ (فَتَجِيرُ) بَيْنَهُ الْمَجْهُولُ أَيْ تَكْسُلُ (عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى صَاحِبِ الْأَكْثَرِ (تِلْكَ  
الْيَمِينُ) الْمَكْسُورَةُ.

قال الزرقاني: كَابِنٌ وَبِتْ فَتَحْلِفُ ثَلَاثَ سَبْعَةٍ عَشَرَ يَمِينًا؛ لِأَنَّ كُسُورَهَا  
أَكْثَرُ مِنْ كُسْرِ الْإِيمَانِ، وَفِي «المحلى»: فِي الْأَبْرِينَ تَحْلِفُ الْأُمُّ سَبْعَةَ عَشَرَ  
يَمِينًا، وَالْأَبُ ثَلَاثَةَ وَثَلَاثِينَ يَمِينًا؛ لِأَنَّ عَلَيْهِمَا أَنْ تَحْلِفَ سِتَّةَ عَشَرَ يَمِينًا. وَثَلَاثًا  
بِسَبْعِينَ، وَهِيَ ثَلَاثُ خَمْسِينَ. فَتَجِيرُ عَلَيْهَا الْكُسُورَ، انْتَهَى.

قال الباجي<sup>(٢)</sup>: قَوْلُهُ: يَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا، هُنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى  
لِأَنَّهَا قَدِيمَةٌ فِي دَمٍ، فَاحْتَصَتْ بِالْخَمْسِينَ كَالْمَعْنَى، وَلِهَذَا الْمَعْنَى يَدُ فِيهَا  
الْمَدْعُودُ، وَتَكُونُ الْإِيمَانُ عَلَى الْوَرْدَةِ إِنْ كَانُوا يَحْفِظُونَ بِالْمِيرَاثِ عَلَى قَدْرِ  
مَوَارِيثِهِمْ، فَإِنْ كَانَ فِي الْإِيمَانِ كُسُورٌ، فَانْقِسَامَةٌ عَلَى أَكْثَرِهِمْ حَقًّا مِنْهَا.  
فَالْهُدَى مَالِكٌ فِي «المجموعة»، قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: لَا يَنْظُرُ إِلَى كَثْرَةِ مَا عَلَيْهِ  
مِنَ الْإِيمَانِ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَى أَكْثَرِ تِلْكَ الْيَمِينِ، قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: بَيْنَ كَانَ

(١) «شرح الزرقاني» (١/١١٥).

(٢) «المستطاب» (٢/٦٣).

على أحدهم نصفها. وعلى الآخر ثلثها، وعلى الآخر سدسها، جبرت على صاحب النصف، وإن كان الوارث لا يحبط بالحيث، فإنه لا يأخذ حصة من الندة حتى يحلف خمسين يميناً؛ ولا يعمل بعض الورثة عن بعض شيئاً من الأيمان في الخطأ، كما يتحملها بعض المصبة عن بعض في العمد، إلا في جبر بعض اليمين، فإنها تجبر على أكثرهم خطأ منها، قال ابن المواز: لأنه نال، ولا يتحمل أحد فيه اليمين عن غيره كالتديون، انتهى.

قال الموفق<sup>(١)</sup>: على الرواية التي تقسم فيها الأيمان على الورثة إن انقسمت من غير كسر، مثل أن يخلف المقتول ابنين، حلف كل واحد منهما خمسين وعشرين، وإن كان ثلاثة بنين حلف كل واحد منهم سبع عشرة يميناً؛ لأن تكميل الخمسين واجب، ولا يمكن تبعض اليمين ولا حمل بعضهم لها عن بعض، فوجب تكميل اليمين المتكسرة في حق كل واحد منهم، وهذا أحد قولي الشافعي.

وقال في الآخر: يحلف كل واحد من المدعين خمسين يميناً، سواء تساوا في الميراث أو اختلفوا، وعن مالك ينظر إلى ما عليه أكثر اليمين، فيجبر عليه ويسقط عن الآخر، ولنا، قوله ﷺ للأَنْصَار: «تحلفون خمسين يميناً وتسحقون دم صاحبكم»، وأكثر ما يروى عنه في الأيمان خمسون، ولو حلف كل واحد خمسين، لكانت مائة ومائتين، وهذا خلاف النص، وما قال مالك لا يصح؛ لأنه إسقاط لليمين عن عليه بعضها، فلم يجز، كما لو تماوى الكسران بأن يكون على كل واحد من الاثنين نصفها، أو على كل واحد من الثلاثة ثلثها، انتهى.

(١) انظر: «المعنى» (١٢/٢١٠)، (٢١١).

قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَقْتُولِ وَرَثَةٌ إِلَّا النِّسَاءُ، فَلِئَهِنَّ يَحْلِفْنَ وَيَأْخُذُكَ الذَّبَّةُ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ إِلَّا وَجُلٌّ وَاحِدٌ، حَلَفَ خَمْسِينَ بَعِيئاً وَأَخَذَ الذَّبَّةَ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي قَتْلِ الْخَطَايَا وَلَا يَكُونُ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ.

وقال التدوير<sup>(١)</sup>: وجبرت اليمين على أكثر كسرهما، ولو كان صاحبه قتل نصيباً كينت مع ابن، فتحلف سبعة عشر بعبئاً وهو ثلاثة وثلاثون، وإلا بأن تساوت الكسورة ثلاث بين على كل سنة عشر وثلثان، فعلى كل منهم تكميل ما انكسر عليه، انتهى.

(قال مالك: وإن لم يكن للمقتول ورثة إلا النساء) فلما كان لهن مدخل في قتل الخطأ دون العمد (فلئهن يحلفن) بالقسامة (ويأخذن الذبّة) لأن الذبّة مال يأخذ منه حقه كل وارث ذكر أو أنثى (وإن لم يكن له) أي للمقتول (وارث إلا رجل واحد) فقط (حلف) ذلك الرجل وحده (خمسین بعبئاً وأخذ الذبّة) كلها (وإنما يكون ذلك) أي الاعتبار بحلف النساء، والاكتماء بحلف رجل واحد (في قتل الخطأ) خاصة (ولا يكون) ذلك (في قتل العمد) إذ لا يعتبر فيه إلا حلف رجلين فصاعداً عبية.

قال الباقى<sup>(٢)</sup>: وهذا على ما قال: إن حكم القسامة في قتل الخطأ غير حكمها في قتل العمد؛ لأنها لما اقتصت القسامة في الخطأ بالمال، كان ذلك للورثة رجالاً كانوا أو نساء، قلّ عددهم أو كثر، ولا يحلف في ذلك إلا وارث، وأما قتل العمد فإن مقتضاه القصاص، وإنما يقرم به المعصية من الرجال، فلذلك تعلقت الأيمان بهم دون النساء، انتهى.

(١) الشرح الكبير (٤/٢٩٤).

(٢) المنقذ (٧/٦٤).



## (٤) باب الميراث في القسامة

قَالَ بَعْضُ: قَالَ مَالِكٌ: إِذَا قُبِلَ وَلَاءُ نَدَمِ الْمُدَّةِ فَهِيَ مُؤَدَّةٌ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، يَرْتَبُهَا ثَلَاثُ أَعْدَاءٍ وَأَخَوَانَهُ، وَمِنْ بَرَّتْهُ مِنَ الْقَسَامَةِ فَإِنَّهُ لَمْ يَحْرُزِ الْقَسَامَةَ بِمِرَاثِهِ كَانَ مَا بَقِيَ مِنْ دِينِهِ لِأَوْلَى النَّاسِ بِمِيرَاثِهِ فِيهِ الْمُنَاءُ.

## (٥) ميراث في القسامة

يعني الدية الحاصلة من القسامة كيف تقسم في الورثة، وقد تقدم في أول كتاب ميراث أحفل أن دية المستول مورثة عنه ثمانية أسواق عند جسد المعمدان لا في إحدى الأسواق عمر عسى - رضي الله عنه - أنه قال: يرثه حصصته الذين يحلفون، وكان عمر - رضي الله عنه - يذهب إلى هذا، ثم رجع عنه بما بلغه عن النبي ﷺ تزويج المرأة من زوجها

(قَالَ مَالِكٌ: إِذَا قُبِلَ بِكسر الموحدة) وَلَا تَنْفَكُ الْقَسَامَةُ فِي الْقَسَامَةِ (يَهَي) مُؤَدَّةٌ أَيْ مَقْسُومَةٌ فِي الْمِيرَاثِ (عسى كتاب الله) أَيْ عَلَى مَا قَرَّرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ مِنَ الْمِيرَاثِ (يَرْتَبُهَا) أَيْ يَدِينُ (بَنَاتُ الْعَمِّ وَأَخَوَانَهُ) عَلَى أَصُولِ الْوَرِثَةِ. حَصَبُهَا بِالذَّكَرِ نَحْصًا، (وَأَكْدَا) مِثْلُهَا (مِنْ يَرِثُهُ) أَيْ الْجَنَّتِ (مِنْ النِّسَاءِ) دُونَ الْقَبُولَةِ. مِنْ مَوْتِهِ، بِعَيْنِي أَنَّ النِّسَاءَ لَيْسَ عَنْهُ فِي الْمِيرَاثِ عَلَى أَصُولِ الصُّرَةِ. وَكَانَ لَمْ يَكُنْ لَيْسَ عَنْهُ فِي الْقَسَامَةِ وَاعْتَدُو كَمَا تَقَامُ. (فَلَنْ لَمْ يَحْرُزِ النِّسَاءُ) أَصْحَابُ الْمَرْجُوحِ (مِيرَاثَهُ) كُلُّهُ لَكُلِّ مَا بَقِيَ مِنْ دِينِهِ لِأَوْلَى وَأَقْرَبِ النَّاسِ بِمِيرَاثِهِ مِنْ حَصْبَتِهِ (أَمَعَ) تَسَاءً كَسْبِي وَأَخِ رَأْسِ عَمِ قَلْبِي لَمْ وَأَثْنَتِ لِأَخِي: لِأَنَّهُ أَقْرَبُ بِمِيرَاثِهِ كَذَا فِي الرَّقَائِمِ<sup>(١)</sup>

قَالَ ابْنُ أَبِي: وَهَذَا مَا قَالَ. بِنِ الْوَلَاءِ إِنَّا قَبِلْنَا الْقَسَامَةَ فَهِيَ مُؤَدَّةٌ عَلَى

(١) شرح الرقائمي (٢/١٤٥)

(٢) المستقلى (٢/١٤٥)

عن مالك: إذا قام بعض ورثة المقتول الذي يقتل خطأ، يريد أن يأخذ من الدية بقدر حقه منقياً، وأضحى غيب لم يأخذ ذلك، ولم يستحق من الدية شيئاً، قل ولا كثر. دون أن يستكمل القسامة، ويجعل حمسين مبيعاً، فإن حلف حمسين نيت، شحوق حصته من الدية.

كتاب الله، يورثه ستة الأبواب وأحواله وسائر من يرثه من النساء والأولاد، والإخوان، والأخوة، والأولاد، في ذلك ما يورث من المصالح بين أنفسهم، الكفاية أنه قال: كتب إلي رسول الله ﷺ أن يورث امرأة أمة قصاصي من دية زوجها، انتهى.

(قال مالك: إذا قام بعض ورثة المقتول) وفي السبع الأهلية بعض ورثة دية المقتول، والمزدي واحد، (الذي يقتل خطأ) صفة للمقتول (يريد) بعض الورثة المذكورة (أن يأخذ من الدية بقدر حقه) وعصب (معه) وأصحابه (أي شبه الورثة) (عقب) فإن الزورثاني، يستحق جميع غائب كخادم وخدم، وهي «المحلى» بعصب الغير، ويشهد الحجة جميع غائب، قلت: وعلى فلا أنورين بجميع الزمان، ولم يأخذ، أي لا يجوز لهذا الزمان من بعض الورثة أن يأخذ (ذلك) أي بعبه منها.

ثم أكد بقوله: (ولم يستحق) ذلك الثقل من الدية شيئاً قل ولا كثر، أي لا شيء ولا كثير (دون أن يستكمل القسامة) وهو قوله: «يستكمل القسامة» بقوله: (وجعل حمسين مبيعاً) لا يستكمل القسامة (فإن حلف) إلا، وجاءه (خمسين مبيعاً)، فقد استكمل القسامة ووجب الدية فحيز (المستحق) ذلك لعمامة حصته، وعصبه (من الدية) بقدر الزورث. قال صاحب «المحلى»، وهو مذهب الشافعي، في «المفهرج»: لو غاب أحد الورثة حلف الأخر خمسين مبيعاً، وأخذ حصته، انتهى.

١- أخرجه أبو داود (١٩٠٧)، والترمذي (٢٦١٠)، وابن ماجه (٢٦٤٦).

وَيُذَكَّرُ أَنَّ الدَّمَّ لَا يُقْبَلُ إِلَّا بِالْحَمْسِينَ بَعِيًّا، وَلَا تُثَلَّثُ الذِّئْبَةُ خَشْيَ  
يَثْبُتِ الدَّمُّ، فَإِنْ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْوَرِثَةِ أَحَدٌ، حَلَفَ مِنَ الْحَمْسِينَ  
بَعِيًّا بِقَدْرِ مِيرَاثِهِ، وَأَخَذَ حَقَّهُ حَتَّى يَسْتَكْمَلَ الْوَرِثَةُ حُقُوقَهُمْ إِنْ جَاءَ  
أَخٌ وَلَمْ يَخْلُفْهُ السُّلُوسُ، وَعَلَيْهِ مِنَ الْحَمْسِينَ بِمِيرَاثِهِ السُّلُوسُ، فَحَلَفَ  
حَلْفَ اسْتِحْقَاقٍ مِنَ الذِّئْبَةِ، وَمَنْ نَكَلَ بَعْضُ حَقِّهِ، وَإِنْ كَانَ يَخْصُ الْوَرِثَةَ  
غَائِبًا أَوْ ضَيًّا لَمْ يَثَلِّهِ، حَلَفَ الثَّلَاثُ حَضَرُوا حَمْسِينَ بَعِيًّا، فَإِنْ جَاءَ  
الْغَائِبُ بَعْدَ ذَلِكَ، أَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ الثَّمَنَ، .....

(وذلك) أي وجه ترفعه على خمسين بعبارة (أن الدم) هي الفسامة (لا يثبت إلا  
بحمسين بعبارة) ذلك ضاعف (ولا تثبت الذئبة حتى يثبت الدم) بالفسامة (فإن جاء بعد  
ذلك) أي بعد بحالف الميراث قبل (من الورثة أحد) آخر (حلّف) ذلك الآخر (من  
لخمسين بعبارة ميراثه) فضاء لأن ذلك المقدار كان واجباً عليه له، تقدم مراراً.  
أو الأيمان في الخطأ على الورثة بقدر إرثهم، وإنما احتج الأول على الخمسين  
لاستكمال الفسامة، فقد استكملت محله، فلم يبق شيء إلا من الآخرين إلا ما كان واجباً  
عليهم بقدر إرثهم (وأخذ) ذلك الآخر (حقه) ونصيبه بقدر الإرث، وهكذا يفعل في  
بقية الورثة كأنها قال صاحب المحكم: وبه قال القسقي: به لو خص الغائب  
بعد حلف الحاضر حلف بقدر حصته، كما لو كان حاضراً انتهى.

(حتى يستكمل الورثة حقوقهم) أي أنصبتهم، مثلاً جاء رجل أولاً  
وحلف خمسين شيئاً استكمل بذلك تقبضه (فإن جاء) بعد ذلك (أخ لأخيه)  
أي نصيبه من الميراث السُّلُوسُ، وعليه يكون من الخمسين بعبارة (أخيه)  
(السُّلُوسُ) وهكذا (فمن حلف) من الورثة بقدر إرثه من الأيمان (استحق حقه من  
الذئبة ومن نكل) عن الأيمان (ببطل حقه، وإن كان بعض الورثة غائباً) حين طالب  
ببعض الورثة الموجودين الذئبة (أو) ذ - خص الورثة بذئبة (صياً لم يبلغ)  
صفة كاشفة لقوله: صياً (حلّف الذين حضروا من الثلثين) خمسين بعبارة  
لاستكمال الفسامة، ثم أحذر، يذهب حصصهم من الذئبة (فإن جاء الغائب بعد ذلك  
حلّف) بقدر إرثه (أو بلغ الصبي الثمن) بضم الحاء ما يراه الثامن في الثمن.

حلفت كلٌّ مِنْهُمَا بِحُفُوفٍ غُفَى فَمَنْ حَقَّقْتَهُمْ مِنَ الدُّنْيَا. وَعَلَى قَدَرٍ  
مَوَارِيثَهُمْ مِنْهَا.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ.

والمراد بـ (بلغ مبلغ الرجال) (حلف) فذلك أيضاً بقدر برئه وأخذ حقه.

ثم أوضحه بقوله: (يحلصون) أي كل من التعائب والنجبي (عسى قدر  
حقوقهم)، أي بقدر ما يحقون (من الدية) وهي (على قدر موارثهم منها) أي  
من الدية، قال الجاهلي<sup>(١)</sup>: وهذا على ما قال: إن بعض ورثة القتل إذا قام  
ومرهم كَيْبٌ فإنه لا يأخذ شيئاً من الدية حتى يحلف خمسين يميناً لأنه لا  
يستحق شيئاً منها إلا بشكك بالآيمان، فإن جاء بعد ذلك بعض من غاب  
حلف من الآيمان فغير ما كان يجب عليه منها لو حصر جميعه أول الأمر؛  
وأخذ حصته من الدية.

وكذلك لو حلف بعضهم: لم ينجح من ثم يكفل شيئاً من الدية حتى  
يستكمل خمسين يميناً، وبأخذ من الدية، بقدر حصته من ثم حلف جميعهم،  
ويكفل حق من يكفل من غاب من الورثة، أو كان صبياً، فهو على حقه حتى  
يكرر الصغير، ويحضر العاقل، (يحلف بقدر حقه وبأخذه، انتهى).

(قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ) وسلم منه أنه - رضي الله  
عنه - سمع غيره أيضاً، إلا أنه اختار ذلك لوجوه الترحيح عنده.

وقال الموفق<sup>(٢)</sup>: القسامة لا تثبت ما لم يبق الأولياء على الدعوى، فإن  
كذب بعضهم بعضاً لم تثبت القسامة، نص عليه أحمد، فأما إن لم يكذبه ولم  
يؤلفه في الدعوى - مثل إن قال أحدهما قتله هذا، وقال الآخر لا معص  
قتله، فظاهر كلام الحنفية أن القسامة لا تنب لأشراطه ادعاء الأولياء،

(١) - المعنى (٦٤/٧).

(٢) - المعنى (١٩٧/٢).

وكذلك إذا كان أحد الأوليين غائباً، فادعى الحاضر دون الغائب، أو ادعيا جميعاً، ونكل أحدهما عن الأيمان، لم يثبت القتل في قياس قول الخرمي.

ومقتضى قول أبي بكر والقاضي ثبوت القسامة، وهو مذهب الشافعي؛ لأن أحدهما لم يكذب الآخر، فلم تبطل القسامة، كما لو كان أحد الوراثين امرأة أو صغيراً، فعلى قولهم، يحلف المدعي خمسين يمينا، ويستحق نصف الدية.

ثم قال<sup>(١)</sup> في موضع آخر: إذا كان في الأولياء ساء ورجال أقسم الرجال وسقط حكم النساء. وإن كان فيهم صبيان ورجال بالنكون أو كان فيهم حاضرون وغائبون، فقد ذكرنا من قبل أن القسامة لا تثبت حتى يحضر الغائب، وكذلك لا تثبت حتى يبلغ الصبي؛ لأن الحق لا يثبت إلا بينة كاملة، والبيعة أيمان الأولياء كلهم، والأيمان لا تدخلها النيابة، ولأن الحق إن كان قصاصاً فلا يمكن تبييضه، فلا فائدة في قسامة الحاضر البالغ، وإن كان غيره فلا تثبت إلا بواسطة ثبوت القتل، وهو لا يتبعض أيضاً.

وقال القاضي: إن كان القتل عمداً لم يقسم الكبير حتى يبلغ الصغير، ولا الحاضر حتى يقدم الغائب؛ لأن حلف الكبير والحاضر لا يفيد شيئاً في الحال، وإن كان موجِباً لئمال كالحطأ وعمد الخطأ، فللحاضر المكلف أن يحلف ويستحق قسطه من الدية، وهذه قول أبي بكر وابن حامد ومذهب الشافعي، واختلفوا في كم يحلف الحاضر؟ فقال ابن حامد: بقسمه بقسطه من الأيمان. فإن كان الأولياء اثنين أقسم الحاضر خمسين وعشرين، أو كانوا ثلاثة أقسم سبع عشرة يمينا، وكذا قدم غالب أقسم بغار ما عليه، واستوفى حقه؛ لأنه لو كان الجميع حاضرين لم يلزمه أكثر من قسطه.

(١) (المبني، ١٢/٢٠٨)

## (٥) باب القسامة في العبيد

وقال أبو بكر: يعلقه الأول خمسين يمينا، وهذا قول الشافعي؛ لأن التحكم لا يثبت إلا بالبيئة الكاملة، وهي الأيمان كلها، ولأن الخمسين في القسامة كاليمين الواحدة في سائر الحقوق، فإذا قدم الثاني أقسم خمسا وعشرين يمينا وجهاً واحداً عند أبي بكر؛ لأنه يميني على أيمان أخيه المستغنة، وذلك الشافعي. فيه قول آخر، أنه يُقِيمُ خمسين يمينا أيضاً؛ لأن أخاه إنما استحضر بخمسين، فكذلك هو. فإذا قدم ثالث أو رابع، قضى حول أبي بكر بقسم سبع عشرة يمينا، لأنه يميني على أيمان أخويه، ولشافعي فيه قولان؛ أحدهما: هذا، والثاني: خمسين يمينا، وإن قدم رابع كان على هذا المثال، انتهى.

## (٥) القسامة في العبد

قال الموفق<sup>(١)</sup>: إذا كان المقتول مسلماً حراً فليس فيه اختلاف. يميني في القسامة، سواء كان المدعى عليه مسلماً أو كافراً، فإن الأصل في القسامة غصّة عبد الله بن سهل حين قتل بخيبر، فأمر النبي ﷺ بالقسامة<sup>(٢)</sup>. أما إن كان المقتول كافراً أو عبداً، وكان قاتله ممن يجب عليه الفصاض بقتله، وهو المماثل له في حاله، ففيه القسامة، وهذا قول الشافعي وأصحاب الرأي، وقال الزهري والنوري ومالك والأوزاعي: لا قسامة في العبد، فإنه مال فتم تجب القسامة فيه، كقتل البيهمة.

ولنا أنه قتلٌ موجبٌ للنقص، فأوجب القسامة كقتل الحر، وفارق البيهمة، فإنها لا فصاض فيها، ويقسم على العبد مبدء؛ لأنه المستحق لدمه، وألم الولد والمدير والمكاتب كالقن؛ لأن الرق ثابت فيهم. وإن كان القاتل ممن لا فصاض عليه، كالمسلم يقتل كافراً، والحر يقتل عبداً، فلا قسامة فيه.

(١) «المعنى» (١٢٤/١٢).

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٢٤/٨).

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْعَبِيدِ. أَنَّهُ إِذَا أُصِيبَ الْعَبْدُ عِنْدًا أَوْ خَطَأً، ثُمَّ جَاءَ سَيِّدُهُ بِشَاهِدٍ، خَلَفَهُ مَعَ شَاهِدِهِ يَمِينًا وَاحِدَةً ثُمَّ كَذَبَ لَهُ قِيَمَةَ عَبْدِهِ. وَلَيْسَ فِي الْعَبِيدِ قِسَامَةٌ فِي عَمْدٍ وَلَا خَطَأٍ. وَنَحْنُ أَمْنَعُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ ذَلِكَ.

قَالَ مَالِكٌ: فَإِذَا قُتِلَ الْعَبْدُ.....

فِي ظَاهِرِ قَوْلِ الْخُرَقِيِّ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ: لِأَنَّ الْقِسَامَةَ يَكُونُ فِيهَا بَوَاحُ الْعَوْدِ، وَقَالَ الْقَاضِي. فِيهِمَا الْقِسَامَةُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّايِ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ أَدَمِي يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ، فَشَرَعَتْ الْقِسَامَةُ فِيهِ كَقَتْلِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ، وَلِأَنَّ مَا كَانَ حِجَةً فِي قَتْلِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ، كَانَ حِجَةً فِي قَتْلِ الْعَبْدِ الْكَافِرِ كَالْيَهُودِيِّ، وَلِذَا، أَنَّهُ قَتَلَ لَا بِوَجِبِ التَّصَاصِ فَتُجِبُهُ قَتْلُ الْيَهُودِيِّ، انْتَهَى.

(مَالِكٌ: الْأَمْرُ) الْمَذْهَبُ (عِنْدَنَا فِي الْعَبْدِ) وَفِي النُّسخِ الْمَصْرِيَّةِ: فِي الْعَبِيدِ (أَنَّهُ إِذَا أُصِيبَ الْعَبْدُ) بِالْإِقْرَارِ هِيَ جَمْعُ النُّسخِ (عَمْدًا أَوْ خَطَأً) يَعْنِي لَا فَرْقَ فِي هَذَا الْحُكْمِ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ. (ثُمَّ جَاءَ سَيِّدُهُ بِشَاهِدٍ) وَاحِدٌ عَنِ الْإِسَابَةِ (خَلَفَهُ) مَعَ شَاهِدِهِ سَلَفًا يَكُونُ (يَمِينًا وَاحِدَةً) لَا حَمْسِينَ يَمِينًا؛ لِأَنَّهُ لَا قِسَامَةَ فِيهِ، بَلْ هُوَ مَالٌ يَكْفِي فِيهِ الْقَضَاءُ بَيْنَ رِثَاءٍ. عَلَى مَسْلُكِهِمْ (ثُمَّ كَانَ لَهُ) أَيِ لِسَيِّدِ (قِيَمَةَ عَبْدِهِ) قَالَ الزُّرْقَانِيُّ<sup>(١)</sup>. وَإِنْ زَادَتْ عَنِ ذِيَةِ الْحُرِّ، انْتَهَى.

قُلْتُ: هَذَا عَلَى مَسَلَّةِ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، خِلَافًا لِلْحَنَفِيَّةِ إِذْ قَالُوا: إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَقَلُّ مِنْ ذِيَةِ الْحُرِّ مَعْتَرَةً بَرَاهِمَ فَعَلَيْهِ الْغَنِيمَةُ، وَإِنْ زَادَتْ عَلَى ذَلِكَ لَمْ تَزَرْ عَلَى هَذَا الْفَقْدِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ مَا يُوْجِبُ الْعَقْلَ عَلَى الْمَرْجُلِ خَاصَّةً فِي مَالِهِ.

(وَلَيْسَ فِي الْعَبْدِ) وَفِي مَعْضِ النُّسخِ الْعَبْدُ (قِسَامَةٌ فِي عَمْدٍ وَلَا خَطَأٍ) كَرَّرَهُ تَأْكِيدًا (وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ ذَلِكَ) أَيِ قَالَ بِالْقِسَامَةِ فِي الْعَبِيدِ.

(قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ قُتِلَ الْعَبْدُ عَمْدًا) هَكَذَا فِي جَمِيعِ الْهِنْدِيَّةِ وَالْمَصْرِيَّةِ مِنْ

(١) شرح الزُّرْقَانِيُّ (٢١٦/٤)

عمداً أو خطأ، لَمْ يَكُنْ عَلَى سَبِيلِ الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ قَسَمَةً وَلَا يَمِينٌ.  
وَلَا يَسْتَحِقُّ سَيِّدَهُ ذَلِكَ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ عَادَّةً، أَوْ شَاهِدٍ، فَيُحْلِفُ مَعَ  
شَاهِدِهِ.

قَالَ يَحْيَى: قَاتِلُ مَالِكٍ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ.

المقتول والمضروب، إلا في نسخة الزرقاني فيها قَاتِلُ الْعَبْدِ، وضبط النعل  
بناء المجهول، وقال: سَمِعْتُ الْعَمْدَ، وَالْأَوَجَّ الْأَوَّلَ، لِأَنَّ أَمَّ بْنَ فَرْقٍ بَيْنَ هَذِهِ  
الْقَوْلِ، وَبَيْنَ الْقَوْلِ الثَّامِنِ عَلَى نَسْخَةِ الزُّرْقَانِيِّ (عَمْدًا أَوْ خَطَأً) يَعْنِي لَا فَرْقَ  
فِيهِ أَيْضاً فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ كَالْأَوَّلِ (لَمْ يَكُنْ عَلَى سَبِيلِ الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ قَسَمَةً وَلَا  
يَمِينٌ) أَيِ أَيْمَانِ الْقَسَمَةِ فَهُوَ تَعْبِيرُ لِقَوْلِهِ: قَسَمَةً (وَلَا يَسْتَحِقُّ سَيِّدَهُ ذَلِكَ) الْعَمْدُ  
أَيِ قِيَمَتُهُ (إِلَّا بِبَيِّنَةٍ عَادَّةً) أَيِ بِشَاهِدَيْنِ سَدِيدَيْنِ (أَوْ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ (فَيُحْلِفُ) السَّيِّدُ  
عَبْدَهُ (مَعَ شَاهِدِهِ) الْوَاحِدِ، كَمَا هُوَ لِأَمَلٍ فِي الْقَضَاءِ بِإِمِينٍ وَشَاهِدٍ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا) الَّذِي نَسَا مِنْ مِائَةِ الْعَمْدِ (أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ)  
وَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ فِيهِ أَقْوَالَ الْآخَرِ، قَالَ الْبَاجِي<sup>(١)</sup>: وَهَذَا عَلَى مَا قَالَ، إِنْ  
الْعَمْدُ إِذَا قُتِلَ عَمْدًا أَوْ خَطَأً بَعْدَ سَيِّدِهِ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ عَلَى مَا يَدْعِيهِ مِنْ قَتْلِهِ،  
فَقَدْ قَالَ ابْنُ السَّوَّازِ: لَوْ قَامَ شَاهِدٌ عَلَى حُرِّ أَنَّهُ قَتَلَ عَبْدًا لَحْلَفَ سَيِّدُهُ بِإِيمَانٍ  
وَاحِدَةٍ، وَأَخَذَ قِيَمَتَهُ مِنَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ.

فَمَ يَخْتَلَفُ فِيهِ ابْنُ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبُ، قَالَ: وَسَجَلَدُ مِائَةٍ وَيَجْبَرُ مِائَةً،  
وَقَوْلُهُ: فِي الْعَمْدِ قَسَمَةٌ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ ذَلِكَ: لِأَنَّ الْعَمْدَ مَا، وَقَدْ  
رَوَى ابْنُ السَّوَّازِ أَنَّ الْعَمْدَ إِذَا قَالَ: دَمِي عَدَّ قَلَانٌ، فَزَادَ يَحْلِفُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ  
خَمْسِينَ بَيْعًا وَتَبَيَّرَ، قَالَ أَشْهَبُ: وَبَصُرَتْ مِائَةٌ وَبِجَنِّ سِتَّةً، فَإِنَّ كُلَّ حَنْفٍ  
السَّيِّدِ بِإِيمَانٍ وَاحِدَةٍ، وَاسْتَحَقَّ قِيَمَةَ عَبْدِهِ مَعَ الضَّرْبِ وَالْحَجَنِ، قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ:  
لَمْ يَحْلِفْ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِإِيمَانٍ وَاحِدَةٍ وَلَا قِيَمَةَ عَلَيْهِ وَلَا خُرُوبَ وَلَا سَجَنَ، فَإِنَّ  
كُلَّ غَرَمِ الْقِيَمَةِ وَضَرْبٍ وَسَجَنٍ، انْتَهَى.



بسم الله الرحمن الرحيم

## ٤٣ - كتاب الحدود

### (٤٣) كتاب الحدود

اختلفت نسخ «الموطأ» في ذكر هذه الكتب، ففي نسخة الساجي ذكر بعد كتاب العتق كتاب القسامة، ثم كتاب المقول، ثم كتاب الحدود، ثم كتاب الجامع، وفي نسخة الزرقاني ذكر بعد العتق كتاب الحدود، ثم كتاب المقول، ثم كتاب القسامة، ثم كتاب الجامع، وهكذا في نسخة «التنزيل» والعتون المصرية، واقتبنا في ذلك سيب النسخ الهندية الشائعة في ديارنا كدأبا في هذا الرجز المختصر من أول الكتاب إلى آخره، والله الموفق.

والحدود - يضم الحاء جمع حد بفتحها - وهو الحاجز بين الشئين يمنع اختلاط أحدهما بالآخر، سمي بذلك الحدود الشرعية لكونها مناعة لاعتاضيه عن معاودة مثله، ولغيره أن يستك مسلكه، والماثور هنا - بها حد الزنا، والقتل، والسرق، والخمر.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: وقد سمر بعض العلماء ما قيل فيه بوجوب الحد به في سبعة عشر شيئاً، فمن المتنق عليه الزنا والحراة ما لم يذب قبل القفرة، والزنا، والقتل به، وشرب الخمر، سواء أسكر أو لم يسكر، والسرق، ومن المختص به جحد العارية، وشرب ما يسكر كثير، من غير الخمر، والقتل بغير الزنا، والتمريض بالقتل، واللوواط، ولو بين رجل له نكاحها، وإيان البهيماء، والسحاق، وصكين المرأة الفردة، وغيره من الدواب من وطئها، والسم، وترك الصلوات تكاسلاً، والعطري رمضان، وهذا كله خارج عما تشرع فيه العقائلة، كما لو ترك قوم الزكاة، ونصبوا لذلك العرب.

(١) فتح الباري، (١٢/٦٨).



فهو مرجوم قال تعالى: ﴿قُلْ لَّيْسَ بِي نَجْوَى فَتَوَلَّوْا مِنِّي أَلْمُوتُ﴾<sup>(١)</sup> ويسعد  
الرحم للمرءى بالنظر والتوهم وللشتم والطرد نحو قوله تعالى: ﴿وَرَمَى بِالْقَيْبِ﴾<sup>(٢)</sup>  
والشيطان الرجم المطرود عن الخيرات، اهـ.

قال الموفق<sup>(٣)</sup>: فمعنى الرجم أن يرمى بالحجارة وغيرها حتى يقتل  
بذلك، قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أن المرجوم ينام عليه الرجم حتى  
يموت، ووجوب الرجم على الزاني المحصن رجلاً كان أو امرأة، هو قول  
هامة أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، من علماء الأمصار،  
جميع الأعصار.

ولا نعلم فيه مخالفاً إلا الخوارج، فزعموا: الحلد للكر والشب،  
لنوته تعالى: ﴿الزَّيْنَةُ وَالَّذِينَ قَنَيْدُوا كُلِّ نَجْوَى﴾<sup>(٤)</sup> الآية، وقالوا: لا يجوز ترك  
كتاب الله لأخبار أحاد، يجوز الكذب فيها، ولأن هذا يفضي إلى نسخ الكتاب  
بالسنة، وهو لا يجوز.

ولنا أنه قد ثبت الرجم عن رسول الله ﷺ بقوله وفعله في أخيار نُسِبه  
الموتوا، وأجمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ، وقد أنزل الله في كتابه، وإنما  
نسخ ربه دون حكمه، فقد روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: إن الله  
تعالى بعث محمداً بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان فيما أنزل عليه آية  
الرجم، قرأها، وعقلها ووعظها، رجم رسول الله ﷺ ورجلنا بعده، فأحس  
إن هناك بالناس زماناً أن يقول قائل: ما نجد آية الرجم في كتاب الله، فبصلوا  
بترك ترويضه أنزلها الله تعالى الحديث، متفق عليه<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة الشعراء: الآية ١١٤.

(٢) المائدة: (١٣/٢٠٩).

(٣) سورة التور: الآية ٢.

(٤) أخرجه المحاري: ٢٠٨/٢٠٩ رقم الحديث (٦٨٢٩)، وفتح الباري: (١٣٧/١٢).

قلو قلنا: إن الثيب لا يجلد لكان هذا تخصيصاً للآية العامة، وهذا سافح بغير خلاف، وقولهم: هذا نسخ لس صحيح؛ وإما هو تخصيص، ثم لو كان نسخاً لكان نسخاً بالآية التي ذكرها عمر - رضي الله عنه -.

وقال السرخسي في «المبسوط»: حد الزنا ثمانين: رحم في حق المحصن، وجلد في حق غير المحصن، وكان الحكم في الابتداء الحسن في اليوت والأذى باللسان، كما قال تعالى: ﴿مَنْ لِيكَفَرُ بِىَ اثْبُوتِ﴾ وقال تعالى: ﴿تَكَادُوهُنَّ﴾

ثم اتسخ ذلك بحديث عادة - رضي الله عنه - أنه ﷺ قال: أخذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة ونغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة، وكان هذا قبل نزول سورة النور بدليل قوله: أخذوا عني، ولو كان بعد نزولها، قال: أخذوا عن الله، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿فَلْيُؤْذَنُوا كُلَّ يَوْمٍ فَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> الآية، واستقر الحكم على الجلد في غير المحصن، والرجم في حق المحصن، اهـ.

قال ابن بطلان: أجمع الصحابة وأئمة الأئمة على أن المحصن إذا زنى عامداً عاصاً مستناراً، فعنه الرجم ودفع ذلك الخوارج وبعض المعتزلة، واعتلوا بأن الرجم لم يذكر في القرآن، وحكاه ابن العربي عن طائفة من أهل المغرب لغيرهم، وهم من غابا الخوارج، واحتج الجمهور بأن النبي ﷺ رجم؛ وكذلك الأئمة بعده، ولذلك قال علي - رضي الله عنه - ع: «ابن البخاري» حين رجم المرأة: قد رجمتها سنة رسول الله ﷺ.

وثبت في «صحيح مسلم»، عن عباد أن النبي ﷺ قال: «أخذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً الثيب بالثيب الرجم»، وفي البخاري، من حديث عمر

(١) سورة النور: الآية ٢.

رضي الله عنه - أنه خطب، فقال: «إن الله بعث محمداً بالحق، ونزل عليه القرآن، فكان مما أنزل عليه آية الرجم، الحديث، كذا في «الفتح»<sup>(١)</sup>.

ومن العجب في ذلك ما أخرجه البخاري في «صحيحه»<sup>(٢)</sup> عن عمرو بن ميمون قال: رأيت في الجاهلية فرقة اجتمع عليها فرقة قد زنت، مرجوها.

قال الحافظ في «الفتح»<sup>(٣)</sup>: وقد ساق الإسماعيلي هذه القصة من رجه آخر مطولة عن عمرو بن ميمون، قال: كنت في اليمن في غم لأهني وأنا على شرف، فجاء فرقة مع فرقة، فتوسد يدها، فجاء فرقة أصغر منه، فضمها، فسنت يدها من تحت رأس الفرقة الأولى سلاً رقيقاً، وتبعته، فوقع عليها، وثأنا أنظر، ثم رجعت، فجعلت تدخل يدها تحت خد الأول برفق، فستبقت فرعاً، فشمها فصاح، فاجتمعت الفرود، فجعل يفسح ويومي إليها بيده، فذهب الفرود يعةً ويسرة؛ فجاءوا بذلك المردة أعرفه، فحفروا لها حفرة، فرجموها.

واستكر بن عبد البر هذه القصة، وتكلم عليها الحميدي في «الجمع بين الصحيحين»، وتعليقهما الحافظ في «الفتح»، وقال في آخره: وقد أطنبت في هذا الموضع لثلاث بغر ضعیف بكلام الحميدي، قال: وقد ذكر أبو عبيدة معمر بن المثنى في «كتاب الخيل» من طريق الأوزاعي أن مهراً أنزى على أمه، فامتنع، فأدحت في بطنه، ولجئت بكاء، وأنزى عليها، فتزى، فلما شم ربح أمه عمد إلى ذكره، فقطعه بأسانه من أصله، فإذا كان هذا في الخيل مع كونها أبعد في القطة من المردة، فجازها في المردة أولى، أه.

ويذكر ذلك من دأب الإبل أيضاً. قال الدميري<sup>(٤)</sup>: ذكر صاحب المنطق

(١) فتح الباري (١٢/١١٨).

(٢) ج (٣٨٩).

(٣) فتح الباري (٧/١٦٠).

(٤) حياة الحيوان للدميري (١/٢٨).

١٥٢٣/١ - **حَفِظْنَا مَا لَكَ عَنْ نَافِعٍ** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ  
قَالَ: جَاءَتْ الْيَهُودُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ  
وَأَمْرًا زَيْنًا.....

أَنَّهُ لَا يَنْزِعُ عَمَلَهُ. قَالَ: وَقَدْ كَانَ رَجُلٌ فِي سَائِلِهِ أَمْرٌ مِنْ رِثَاةِ يَتِيمٍ، ثُمَّ  
أَرْسَلَ رَأْسَهُ عَلَى الْوَلَدِ، فَأَمَّا عَمْرُو بْنُ الْمَكِّ فَطَاعَ دَعْوَاهُ، ثُمَّ حَفِدَ عَلَى رَجُلٍ حَسْبِ  
فَتَلَهُ، وَأَخْبَرَ بِمَعْلُومَاتِهِ ذَلِكَ لَمَّا عَرَفَ أَنَّهَا أَمْرٌ قَرِيبٌ، فَبِئْسَ أَكْرَبُ يُشْكَلُ عَلَيْهِ مَا  
قِيلَ فِي شَرِّهِ بَيْنَ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ.

حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ وَعَنْهَا خَالَاتُهَا فَدَعَا نَعْمَانَ<sup>(١)</sup>

إِذَا قِيلَ فِيهِ شَرٌّ مِنْهَا مِنْ فَعَلٍ حَسْبِ عَمْرُو أَمْرٌ، فَجَاءَتْ بِهِ هَذِهِ الشَّافَةُ بِهِ  
أَبُو هُرَيْرَةَ وَأَخْبَرَهَا، فَتَنَبَّهَ إِلَّا أَنَّ مَقَالَ إِنْ هَذِهِ لِحَوَاصِرُ دُكُونٍ لِأَفْرَادٍ حَاصَةٍ مِنْ  
الْمَعْبُودَاتِ كَمَا أَنَّ الْعَبْرَةَ فِي الْإِسْلَامِ تَبْعًا لَا سَعْمَ لِحَسْبِ أَفْرَادِهِ.

١٥٢٣/٢ - (مَا لَكَ عَنْ نَافِعٍ) قَالَ الْحَافِظُ<sup>(٢)</sup> فِيهِ مَدْرُجَةٌ مُحَمَّدَةٌ وَحَدَّثَ  
حَدَّثَنَا مَالِكٌ، قَالَ: الدَّارِقُطِيُّ فِي الْمَوْحُودَاتِ، أَوْ

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَتْ الْيَهُودُ) مِنْ شَيْبَةَ، وَكَانَتْ إِذَا ذَكَرَتْ  
حَرْبًا، وَذَكَرَ مِنَ الْعَرَبِيِّ عَنِ الظُّرَيْجِيِّ عَنِ السَّمْعَانِيِّ قَالُوا: عَطَّلُوا قَوْمًا مِنْ قَرِيبَةٍ  
وَالنَّظِيرُ، مِنْهُمْ كَعْبُ بْنُ الْأَشْرَفِ، وَكَعْبُ بْنُ أَسَدٍ، وَسَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو،  
وَمَا لَكَ مِنَ التَّحْقِيقِ وَكَانَتْ مِنْ أَبِي الْحَقِيقِ، وَخَيْرُهُمْ (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) فِي  
أَيِّ الْقَعْدَةِ سَبْعَةَ أَرْبَعٍ فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَأَمْرًا زَيْنًا) قَالَ الْحَافِظُ فِي  
مَنْفَتِهِ<sup>(٣)</sup> اسْمُ الْمَرْأَةِ بِسَمْعٍ مَوْحُودَةٍ وَكَانَتْ أَمْرًا، وَلَمْ يَسِرْ لِرَجُلٍ  
وَذَكَرَ اسْمُ الْمَرْأَةِ<sup>(٤)</sup> الْكُفَى فِي ذَلِكَ سَنَدُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: رَأَى رَجُلًا مِنْ

(١) مَبْنِيَّةٌ كَعْبِ (٢٣)

(٢) انظر: مجمع الزوائد (١٧/٢٢)

(٣) انظر: مجمع الزوائد (١٧/٢٢)

(٤) أخرجه أحمد (٤٤٤٨)

اليهود بامرأة، فقال بعضهم لبعض: اذهبوا بنا إلى هذا النسي، فإنه يُعَثُّ بالنسيف، فإنه آثانا نَقِيًّا دون الرحم، قلناها: الحديث.

وفيما نضع من الطبري عن المفسرين، فسألوا النبي ﷺ وكان رجلاً منهم، وامرأة من أشرف أهل خيبر، وكانت خبيرو جيتو حروباً، فقال لهم: أسألوك، فنزل جبرئيل على النبي ﷺ، فقال: اجعل بينك وبينهم بين ضوريا، فذكر القصة مطولاً.

قال الساجي<sup>(١)</sup>: قوله: جاءت اليهود محتفلين أو مرسدين بأخبار اليهود وذهابهم، وقد روي عن ابن القاسم في المزيه أنه إذا نسي أمة اليهود والنصارى إلى حكم المسلمين بمن ذم من أهل ملتهم ليحكم بينهم ليس له دلت حتى يرضى الرأياز بدنتك، فإن رضي بذلك فالحاكم مخير بين شاء حكم بينهما وإن شاء أم يحكم بينهما، وأحد التي أن لا ينظر الحاكم بينهما

فعلى هذا يحتمل أن يكون الرأسان قد دعسا بذلك مع وصا الأمافة، وإنما اختار للحاكم أن لا ينظر بينهما، وقد نظر بينهما النبي ﷺ، لأنه يحتمل أن يكون ﷺ إنما أفاد عليهما حكم دينهم، ولم يكن رن بعد حذ الراس عليه.

وفي النواذر ومعه في كتاب محمد إمام حكم رسول الله ﷺ بين اليهود فيما أظهر عليهم في التوراة هذا قبل نزول الحدود، والحكم منا اليوم لا يحكم عليه بحكم التوراة، وإنما يحكم على من يحكم بحكم الإسلام، وقال أشهب في المواربة: إذا طلب أهل الذمة إقامة الرجم بينهم، فإن كان ذلك فيما بينهم فذلك لهم، كانوا أهل صلح أو عتق، إلا من كان منهم وقتاً لمسلم من عد أو أمة، فليس لهم فيه رجم ولا حلد، ولا قتل، وبوجه ذلك أن حق الميعة المسلم شتمهم بهم الله.

(١) المتن: (١٥٢، ١٦)

فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ فِي شَأْنِ نَرْحَمُ؟»  
فَقَالُوا: نَقْضُهُمْ.....

(فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ) مَا مِنْهُمْ مَنِيَّةٌ.  
وَتَجِدُونَ جَمْعًا فِي مَحَلِّ الْخَيْرِ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: إِنَّ هَذَا الشَّوْكَانَ يُبَيِّنُ الْقَابِلَةَ وَلَا  
لِعَمَلِهِ الْحَكْمَ قَبْلَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ لِإِسْرَافِهِمْ بِمَا يَعْتَدُونَ فِي كَسْبِهِمْ. كَمَا فِي  
«الْمَحَلِّي» (فِي شَأْنِ الرَّحْمِ) أَيِ فِي حَكْمِهِ.

قَالَ الْبَاقِي: «يَحْسَبُ أَنَّ رَسُولَهُ ﷺ قَدْ عَلِمَ مَا عَنِ النَّاسِ حَكْمَ الرَّحْمِ فِيهَا نَامَتْ  
عَلَى مَا تَرُوحُ، لَمْ يَلْحَقْهُ تَبْيِيرٌ وَلَا تَبْدِيلٌ، وَبِحَسَبِ مَا قَدْ سَلَّ ذَلِكَ بِحَبْرِ  
عِدَّةٍ مِنْ سَلَامٍ، وَمِنْ أَسْمَاءٍ مِنْ عَمَلِ الْيَهُودِ عَنِ وَجْهِ حَصَلِ لَهُ أَعْلَامُ صِحَّةِ  
مَا يَقُولُونَ، وَبِحَسَبِ مَا يَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ لَعَلَّ مَا عَدَدَهُمْ فِيهِ، ثُمَّ يَسْعَى مِمَّا  
ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَهَذَا عَصِي أَنَّهُ فَعَلَ الْحَكْمَ بَيْنَهُمَا لَمْ يَكُنِ التَّوْرَةُ لِأَحَدٍ وَحِيدٍ، إِمَّا  
لَأَنَّهُمْ حَكَمُوا لِحُكْمِهِمْ بِالتَّوْرَةِ، وَأَعْيَرُوا إِنَّمَا أَنَّهُمْ قَصَدُوا بِذَلِكَ إِثْرَهُ  
الْحَكْمَ بَيْنَهُمْ بِذَلِكَ كَرَاهِيَّةَ الْمَصْرُوفِ إِلَيْهِ وَتَقْصُورًا، وَنَحْوُ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ  
مَالِكٍ لَمْ يَكُونُوا أَهْلًا لَهُمْ وَتَكُونُ خُطْبَاؤُهُ السَّبِيحُ، حَكَمَ بَيْنَهُمْ.

وَأَمَّا جَدُّ النَّاسِ: أَيْ قَوْلُ ذَلِكَ إِنَّهُ شَرِيعَةٌ مِنْ قِبَلِ بَنِي إِسْرَافَ انْقَادَ مَا بَيَّنَّ  
عَنْهَا مِنْهَا بَرَاءً أَوْ حَدَّثَ صَحِيحٌ حَتَّى يَشْتَكَوا لَهَا سَمْعًا، أَوْ بِشَرِيعَتِهَا وَتَقَطُّ  
وَإِنَّمَا بِشَرِيعَتِنَا وَشَرِيعَةٌ مِنْ قَبْلِهَا مِنْ بَنِي إِسْرَافَ رَجَبِهِ مِنَ الرُّسُلِ، وَعَمَى هَذَا التَّرْجُحُ  
يَعْنِي أَنَّ بَنِي إِسْرَافَ عِلْمَ أَنَّهُ لَمْ يَمْسُخْ هَذَا الْحَكْمَ مِنَ التَّوْرَةِ بِشَرِّ مَرْمِسٍ وَلَا شَرِّ  
لُغَةٍ مِنَ الرُّسُلِ بَعْدَ تَحْقِيقِهَا الْفُتُورَاتِ وَالْمَدَامُ، لَمْ

(فَقَالُوا: نَقْضُهُمْ) بِأَنْوَاعٍ وَالْخُذُّ الْعَمَلُ وَالْمَقْدُورُ جَرِيرٌ يَنْهَضُ قَاءَ مَالِكٍ.

(١) - شرح صحيح مسلم، المجلد ١١، ص ٢٠٨/١١.

(٢) - السبكي، ١/١٢٣.



وَيُجْلَدُونَ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: كُنْتُمْ. إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ.....

من الفضيحة أي تكشف مساوئهم للناس، قال الحافظ<sup>(١)</sup>، وقع بيان العضيحة في رواية أيوب عن دفع في التوحيد بلفظ: فَتُخَمَّرُ رُجُوهُهَا وَتُخْرِبُهَا، وفي رواية عبد الله بن عمر: قَاتُوا: تَسْوَدُ وَجُوهُهَا، وَتُخَمَّرُهَا، وَتُخَالَفُ بَيْنَ وَجُوهِهَا وَبَطَافِ بَيْهَا، وفي رواية عبد الله بن دينار: «أَنَّ أَحَدًا أَحْدَثُوا تَحْشِيمَ الرَّجُلِ وَالتَّجْبِيَةَ»، وفي حديث أبي هريرة: «تَحْشِمُ وَيُجْبِي وَيُجْلِدُ، وَالتَّجْبِيَةُ أَنْ يَحْمِلَ الزَّانِيَانِ عَلَى حِمَارٍ، وَتَقَابِلُ أَقْبَتَيْهِمَا، وَبَطَافُ بَيْهَا، وَحَزَمُ إِبْرَاهِيمَ النَّحْرِيِّ بَأَنَّهُ تَفْسِيرُ التَّجْبِيَةِ مِنْ تَوَلَّى الرَّعْرَعِي فَكَأَنَّهُ أُدْرِجَ فِي الْخَيْرِ».

(وَيُجْلَدُونَ) بناء السجول قال صاحب «المعجم»: وإنما أتى أحد الفعلين مجنولاً، والآخر معروفاً ليشعر بأن الفضيحة موكولة إلى اجتماعهم، إذ شأوا استعملوا وجه الزاني أو عَزَّوْهُ، والجلد لم يكن كذلك، قال الناجي<sup>(٢)</sup>: ظاهره أنهم قصدوا التبديل والتخريف والكذب على التوراة، إما رياء أن يحكم بعين ما أنزل الله، وإما لأنهم قصدوا بتحكيمهم ﷺ التخفيف على الزانيين. ورأوا أن ذلك يحرجهما عما أوجب عليهم من إقامة الرجم، ولعلهم قصدوا بذلك اختيار<sup>(٣)</sup> أمره إذا اعتقدوا أن النبي ﷺ لا يقرُّ على الحكم بالباطل. فعصاه الله تعالى وأبطل كيدهم، وجعل سبب ذلك بأن أكتبهم عبد الله بن سلام، وتناهوا في السكر لأن جعل قذفهم يده على إته الرجم، وقرأ ما قبلها وما بعدها له.

(فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ) بخدمة الدلام، النصحابي الشهير. كان من حبر اليهود، ثم أسلم، وشهد له النبي ﷺ بالجنة (كُنْتُمْ) أي معشر اليهود (إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ) على الزاني المحصن، وفي رواية للشيخين فقال عبد الله بن سلام:

(١) فتح الباري (١٣/١٦٨).

(٢) التنقيح (٧/١٣٣).

(٣) هكذا في الأصل أي بأنها بالتعبد، وسنرى العاقبة من كلام أبيه ينفذ اختيار أمره بالموحدة، قال: لأنه من المقرر أن من كان نبياً لا يقرُّ على باطل، انتهى. فنسأله.

فَأَتَوْا بِالتُّورَةِ فَنَشَرُوهَا. فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ. ثُمَّ قَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا. فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: ارْزُقْ بِذَلِكَ.....

أدهمهم يا رسول الله بالتوراة، فأنى بها، وفي أخرى قال أي النبي ﷺ: «فأتوا بالتوراة فأتلوها إن كنتم صادقين» (فأتوا) بفتح الهمزة على صيغة الجمع من الماضي (بالتوراة) وفي النسخ الهندية، فأتوا بالتوراة، فأتلوها، وعلى هذه النسخة يكون قوله: «أتوا بصيغة الأمر».

والأوجه الأول، لمناجاة قوله الآتي «فشروها»، زاد في رواية زيد بن أسلم «فأتي بها فترزع الوسادة من تحت يده» فوضع التوراة عليها، ثم قال: «أمنت بك وبعين أنزلتك» وفي حديث جابر عند أبي داود<sup>(١)</sup> فقال: «التوني بأعلم رجلين منكم»، فأنى يابن صوريا، زاد الطبري في حديث ابن عباس: «التوني برحلي من علماء بني إسرائيل، فأتوه برجلين: أحدهما شاب، والآخر شيخ» قد سقط حاشياء على عينه من لكبر، كذا في «الفتح»<sup>(٢)</sup>.

(فشروها) أي فسحوها (فوضع أحدهم) هو عبد الله بن صوريا اليهودي الأصغر الذي كان يقرأ (يداه على آية الرجم، ثم قرأ ما قبلها وما بعدها)، وفي رواية عبد الله بن عمر، فوضع الفتى الذي يقرأ يده على آية الرجم، فقرأ ما بين ينيها وما وراءها، وفي رواية: «فقالوا للرجل ممن يرضون: يا أصغر. اقرأ، فقرأ حتى انتهى إلى موضع منها، فوضع يده عليه، واسم هذا الرجل عبد الله بن صوريا، وقد وقع عند المفاتيح في تفسيره أنه أسلم، لكن ذكر عكرمة في تفسيره أنه ارتد بعد أن أسلم، وعند الطبري ثم كفر بعد ذلك ابن صوريا، ونزلت فيه ﴿يَتْلُوهَا الرُّسُلُ لَا يَحْزَنُكَ أَكْثَرُكَ يَكْفُرُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ [البقرة: ٤١] الآية.

(فقال له) أي للمفاري. الواضع يده، (عبد الله بن سلام: ارفع يديك) عنها

(١) أخرجه أبو داود (٤٤٥٢).

(٢) الصحح الباري (١٢١/١٦٩).

فَرَفَعَ يَدَهُ. فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ. فَقَالُوا: صَدَقَ. يَا مُحَمَّدُ فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ.

(فرفع يده فإذا فيها آية الرجم)، ودمع بيان ما هي التوراة من آية الرجم في رواية أبي هريرة المحض والمحصن إذا زنيا، فقامت عنهما البيعة رحما، وإن كانت المرأة تُبْسَى تريس بها حتى تضع ما في طُفْها، وفي حديث جابر عبد أبي داود، قال: تجد في التوراة: إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها، مثل العجل في المكحلة، ورحما، إذا ليزار من هذا الوجه، فإن وجدوا الرجم مع المرأة في بيت أو في ثوبها، وعنى طُفها: هي ربيبة، وبيها عفيفة، قال: وما معكما أن ترجموهما: قال: ذهب سلطانا فكرهما القتل.

وفي حديث أبي هريرة، فما أُرِ ما اِرتُخِطُتمُ أمر الله؟ قال: زنى دو فراسة من الملك، فأُخِر عنه الرجم، ثم رُس رجل شريف، فأرادوا رجمه، فحان قومه موته، وقالوا: ابدأ بصاحبك، فاصطحبوا على هذه العقوبة، وفي حديث لبراء، أنه كثر في أشرافنا، فكان إذا أخذنا الشريف تركناه، وإذا أخذنا الوضيع أخذنا عليه الحد، فقالوا: نعالوا، فلجئنا على شيء نقيم على الشريف وأوضع فحسنا التحريم والجحد مكان الرجم، كذا في الفتح<sup>(١)</sup>.

(فقالوا: صدق يا محمد، إن فيها آية الرجم) ولأبي داود عن جابر فدعا رسولا، الله ﷺ بالشهود، فجاء أربعة، فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل البرود في المكحلة، قال ابن دوي: فإن صُح هذا، فإن كان الشهود مسلمين فظاهر، وإن كانوا كفارا فلا اعتداد لشهادتهم، ويتعين أنهما أقرّا بالزنا، قال صاحب «المحلى»: وهذا على أصل الشافعية، وأما عندنا فنعتبر شهادة بعضهم على بعض.

وقال الخطابي: شهادة أهل الذمة مقبولة في وصية المسلم في السفر

(١) فتح الباري (١٢/ ١٧٠).

فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَا .

خاصة، ومن دوي عنه أنه قيل لها هي هذه الحالة شريح وانتحمني، وهو قول الأوزاعي، وقال أحمد بن حنبل: لا يجوز لا تقبل شهادتهم إلا في مثل هذا الموضع للضرورة.

وقال الشافعي: لا تقبل شهادة ذمي بوجه، لا على مسلم، ولا على كافر، وهو قول مالك، وقال أحمد بن حنبل: لا يجوز شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض، وقال أهل الرأي: شهادة بعضهم على بعض جائزة، والكفر كله ملة واحدة، وقال آخرون: شهادة اليهودي على اليهودي جائزة، لا على النصراني، والمجوسي، ولا يجوز شهادة أهل ملة على أخرى، وهذا قول الشعبي وابن أبي ليلى، وإسحاق بن راهوية، وذلك للعدالة التي دكرها الله تعالى بين هذه الفرق، كفا في «البدل»<sup>(١)</sup>.

(فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) ولفظ حديث أبي هريرة فقال النبي ﷺ: فإنني أحكم بما في التوراة، وفي حديث السراء التلمهم إني أول من أحبا أمرك إذ أمرنا (فرجما) بساء المجهول. قال الساجي<sup>(٢)</sup>: يحتمل أن يكون حكم الرجم قد لزمهما، ولزم النبي ﷺ إنباد ذلك فيهما بتحكيمهم له وقبوله ذلك، وأمره ﷺ برجمهما، يقتضي أن الإمام لا يبأثر ذلك بنفسه، فقال مالك في «العمية»: وقد أقامت الأئمة الحدود، فلم يعلم أحداً منهم تولى ذلك بنفسه، وبه قال مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة: إن شهد الزنا بلا اعتراف كان على الإمام أن يبدأ بالرجم، ثم يبعث سائر الناس، وإن كان ثبت بينة بدأ بالشهود ثم الإمام ثم سائر الناس، والمدين على ما نقوله أن حداً حد من الحدود، فلم يلزم الإمام مباشرة كالجلد واقتطع في السرقة، اهـ.

(١) «البدل المجهور» (١٧/٤١٨).

(٢) «السنن» (٧/١٣٣).

وقال الموفق<sup>(١)</sup>: السُّنَّةُ أن يدور الناس حول الحرم، وأن كان الزمان  
لست بالبيعة، فالتفت أن يبدأ بالشهود بالرجوع، وإن كان ثبت بإقراره بدأ به الإمام  
أو الحاكم إن كان ثبت عنده. ثم يرجع الناس بعده. وروى سعيد بإسناده عن  
علي - رضي الله عنه - قال: أخرجهم وحيداً. فما كان منه بقرآن، فأول من  
يرجع الإمام ثم الناس، وما كان بيده، فأول من يرجع البيعة، ثم الشعبي، وذلك  
فعل ذلك أبعاد لهم من التهمة على الكذب عنه. اهـ.

وقال أيضاً في موضع آخر مستنداً لتساكنه في مسألة التميل وروى عن  
علي - رضي الله عنه - أن قال: «يها الناس! إن الزمان أنما يسا سروراً  
وعلابية، فزما السرور أن تشهد الشهود، فيكون الشهود أول من يرجع، وروى  
العلانية أن يظهر الخيل أو لا يترافق، فيكون الإمام أول من يرجع. وهذا قول  
سوء انصحابه، ولم يظهر لهم في عصرهم مخالف، فيكون إجماعاً.

ثم تعثب عليه بأن انصحابه محتف في سائر الجبل، فبني مسألة التدايه  
عنى حاله.

وهي التهديفة<sup>(٢)</sup>، سنداً للشهود رجوعهم ثم الإمام ثم الناس، كما روي عن  
علي - رضي الله عنه - «ولأن الشاهد قد يصادم عنى الأداء، ثم يستعظم  
الاستعرة، فيرجع، فكان في بداية حشد السرا، وذلك التفعي، لا ينصرف  
بدايته، عندنا بالجند، قلنا، قل أحد لا يحسن الحبل، فربما يقع مهلكاً  
والإهلاك غير مستحق، ولا حدث الترجيم، لأنه خلاف.

وإن امتنع الشهود من الابتداء سقط التدايه، لأنه لا دلالة الرجوع، وإن كان  
الزمني مقراً، فتبدأ الإمام، ثم - - - كما روى عن علي - رضي الله عنه -.

(١) السنن (٢/٢٧٢).

(٢) (٢/٢٧٧).

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: فَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يُعْنِي.....

رَضِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْمَادِيَّةً بِحَصَاةٍ مِثْلَ الْجُمُصَةِ، وَكَانَتْ قَدْ اعْتَرَفَتْ بِالزَّوْنِ. هـ.

قلت: بسط الحافظان الزيلعي وابن حجر<sup>(١)</sup> في شرح حديث «الهااية» في الآثار عن علي - رضي الله عنه - في ذلك بطرق، وفي «الدراية»: حديث رضى رسول الله ﷺ العامدية بحصاة، وكانت قد اعترفت بالزنا، رواه أبو دار، والتستائي، والبزار من طريق عبد الرحمن بن أبي بكره عن أبيه مطولاً، ومختصراً. هـ.

(فقال عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (فرأيت الرجل) الزناني (يعني) يفتح الياء وسكون الحاء المهملة وكسر النون، آخره ياء ساكنة، قال ابن عبد الله: هكذا رواه أكثر شيوخنا عن يحيى بالحاء، وقال بعضهم عنه بالجيم، والصواب فيه عند أهل العلم يحناً بالحجبه والمهمر أي يميل عليها، كذا في التنوير. هـ.

وقال الحافظ في «الفتح»<sup>(٢)</sup>: وجملته ما حصص لنا من الاختلاف في ضبط هذه اللفظة عشرة أوجه، ثم بسط هذه الوجوه العشرة، وقال في موضع آخر: قوله: مرأيت اليهودي أحنى عليها، وقد ضبطت بالحاء المهملة، ثم تولى بإفظ الفعل الماضي أي أكنى عليها، يقال: أحننت المرأة عاري ولدها حنواً، وحننت بمعنى. هـ.

وقال ابن الأثير في الجيم: أحنى يحني إحناءً، وحنى على شيء يحنو إذا أحب عليه، وقيل: هو مهموز، وقيل: الأصل فيه المهمزة من حنأ إذا مال عليه، وعطف، ثم خفف، وهو لغة في أحنأ، ولو روي بالحاء المهملة بمعنى

(١) راجع «نصب الرتبة» (٢٢٠/٣)، و«الدراية» (٩٧/٢) ح (٦٤٨).

(٢) فتح الباري (١٦/١١٩).

عَنْ أَمْرَأَةٍ، يَقِيهَا الْحِجَارَةُ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي: ٨٦ - كِتَابِ الْمَلُود، ٣٧ - بَابِ أَحْكَامِ أَهْلِ الذَّمِّ وَإِحْصَانِهِ إِذَا ذُنِبُوا وَرُفِعُوا إِلَى الْإِمَامِ، وَمُسْلِمٍ فِي: ٢٩ - كِتَابِ الْحُدُودِ، ٦ - بَابِ رَجْمِ الْيَهُودِ أَهْلَ الذَّمِّ فِي الرَّيِّ، حَدِيثُ ٢٦.

قَالَ مَالِكٌ: يَحْيَى يَحْيَى: يَكُفُّ عَنْهَا حَتَّى تَقُحَّ الْحِجَارَةُ عَنْهَا.

أَكْتُبُ عَلَيْكَ لَكَانَ أَشْبَهَ، وَقَالَ فِي حَرْفِ الْحَاءِ: قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الَّذِي حَاءَ فِي «السَّن» بِحَنِي بِالْجِيمِ، وَالْمَحْضُوظُ بِالْحَاءِ أَيْ يَكُفُّ عَلَيْهَا، وَأَنَّ أَبَا عَمْرٍو صَوَّبَ رِوَايَةَ الْجِيمِ وَالْهَمْزَ، وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: إِنَّهُ الرَّاجِعُ فِي الرِّوَايَةِ، فَذَلِكَ الزُّرْقَانِيُّ<sup>(١)</sup> (عَلَى الْعَمْرَأَةِ) الْعَرَبِيَّةُ (يَقِيهَا) زَادَ فِي النُّسخِ الْهِنْدِيَّةِ قَبْلَ ذَلِكَ الْوَاوُ، وَالْأَوَّجُ عِنْدِي حَذْفُهُ كَمَا فِي النُّسخِ الْمِصْرِيَّةِ (الْحِجَارَةُ) أَيْ حِجَارَةُ الرَّمِي (قَالَ مَالِكٌ: مَعْنَى يَحْنِي عَلَيْهَا يَكُفُّ) بِقِسْمِ الْبَاءِ وَكُسْرِ الْكَافِ أَيْ يَمِيلُ (عَلَيْهَا حَتَّى تَقُحَّ الْحِجَارَةُ) أَيْ حِجَارَةُ الرَّمِي (عَلَيْهَا) أَيْ عَلَى الرَّجُلِ الْمَرْأَتِي، وَلَا تَقُحُّ عَلَى حَبِيئِهِ.

قَالَ الْبَاجِي<sup>(٢)</sup>: قَالَ مَالِكٌ: لَا يَحْفَرُ لِلْمَرْجُومِ، وَلَا سَمِعْتُ أَحَدًا مَعْنَى يَحْنِي يَحْنِي عَلَى الْمَرْأَةِ أَنَّهُ لَا يَحْفَرُ لَهُ، وَلَمْ يَحْفَرْ لَهُ مَا اسْتَطَاعَ أَنْ يَحْنِي عَلَيْهَا، قَالَ أَشْبَهَ: وَإِنْ حَفَرَهُ فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَحْنِي لَهُ يَدَاهُ، وَيَحْسَنُ عِنْدِي أَنْ لَا يَحْفَرُ لَهُ وَلَا يَرِيطَ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ: وَالْدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْفَرُ لِلْمَرْأَةِ أَنَّ هَذَا شَخْصٌ مَرْجُومٌ فِي الزُّنَا كَالرَّجُلِ، وَلَأنَّهُ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَكُتِّ الْمَحْجَارَةُ عَلَى جَمِيعِ أَعْضَانِهِ، فَكَانَ أَسْرَخَ لَأَمْرِهِ، قَالَ عَيْسَى بْنُ دِينَارٍ: الْإِمَامُ يَعْمَلُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ، قَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ عَنْ أَصْبَغٍ يَحْفَرُ لِلْمَرْجُومِ، وَيُرْسِلُ لَهُ يَدَاهُ يَسْتَرُّ بِهَا، وَيَدْرَأُ بِهَا عَنْ وَجْهِهِ إِنْ أَحَبَّ، أَمَّا:

(١) «شرح الزُّرْقَانِيُّ» (١/٣٩٦).

(٢) «المصنف» (٧/١٣٤).

وقال الحافظ في «فتح»<sup>(١)</sup> في حديث ماعز: استأذنه علي أنه لا يشترط الحفر للمرحوم، لأنه لم يذكر في حديث الدب، بل وقع التصريح في حديث أبي سعيد، عند مسلم، فقال: قد حفروا له ولا أوتفناه، ولكن وقع في حديث بريدة عند حمير له حنيرة، ويمكن الجمع بأن المصلي حنيرة، لا يمكنه الثوب منها، والسبب عكسه، أو أنه في أول الأمر لم يحفروا له، ثم لما قرأ ذكره حفروا له حنيرة، لم يصح لهم فيها شيء فزعموا عنه.

وعند الشافعية لا يحفر للمرحوم، وفي وجه يتخير الإمام، وهو أرجح للونه في قصة ماعز، والمثبت مقدم على الساقط. وفي المرأة أوجه، ثالثها: الأصح إن ثبت زناها بالية سحط لا بالإقرار، وعلى الأئمة الثلاثة في المشهور عنهم لا يحفر، وقال أبو يوسف وأبو ثور: يحفر للرجل وللنساء، أم

فقال السوفى<sup>(٢)</sup> إذا دبر الزاني رجلاً قيم فائداً، ولم يوثق بشيء، ولم يحفر له، سواء ثبت الزنا بيعة أو إقراراً، لا تعلم فيه خلاف؛ لأن النبي ﷺ لم يحفر ماعز، قتله أبو سعيد، فوالله ما حفر له ولا أوتفناه، والله أعلم بما رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>، وإن كان امرأة فحفر كلام أحمد، أنها لا يحفر لها أيضاً.

وذكر في «الشجرة» أنه إن ثبت الحد بالإقرار تم لحفرها، وإن ثبت بالبيعة حفر لها إلى الصدر، قال أبو الخطاب: هذا أصح عندني، وهو قول أصحاب الشافعي، كما روى أبو بكر وبريدة أن النبي ﷺ رجم امرأة، حفر لها إلى الساق<sup>(٤)</sup>، رواه أبو داود<sup>(٥)</sup>، لأنه أسر لها، ولا حاجة إلى تمكينها من

(١) فتح الباري (٢/١٢٦).

(٢) المغن (١٣/٣١١).

(٣) مسند أبي داود (٢/٤٤٠).

(٤) التدوين لمحمد الثاني.

(٥) مسند أبي داود (٢/٤٤١) - (٤٤٢).



المهرب لتكون العدة ثبت بدليته، فلا يسقط بفعل من جهتها، بخلاف الثابت بالإقرار، فإنها ترك على حال لو أرادت المهرب نمكت منه، لأن رجوعها عن إقرار مقيول.

ولنا أن أكثر الأحاديث على ترك الحفر، فإن النبي ﷺ لم يحفر للجهنة، ولا لماعز، ولا لليهوديين، والحنث الذي احتجوا به غير معمول به، ولا يقولون به، فإن النبي ﷺ قال عن الحفر لها ثبت حلقها بإقرارها، ولا خلاف بيننا فيها، فلا يسرغ لهم الاحتجاج به مع مخالفتهم له، إذا ثبت هذا، فإن ثياب المرأة تُشَدُّ عليها، كي لا تنكشف، وقد روى أبو داود بإسناده عن عمران بن حصين قال: «فأمر بها النبي ﷺ فشدت عليها ثيابها، ولأن ذلك أستر لها، اهـ.

وفي «التهذيب»<sup>(١)</sup>: الرجل والمرأة في ذلك سواء، لأن النصوص تشملهما خير أن المرأة لا يتزع من ثيابها إلا القرو والحشوة لأن في تجريدها كشف العورة، والقرو والحشوة بمنعان وصول الألم إلى المضروب، والمستر حاصل بدونهما، فينزعان، وإن حفر لها في الرجم جازاً لأنه عليه السلام حفر للقائمة إلى ثدونها، وحفر علي - رضي الله عنه - لشرابة الهمدانية، وإن ترك لا بضربه، لأنه عليه السلام لم يأمر بذلك، وهي مستورة بثيابها، والحفر أحسن لأنه أستر، اهـ.

قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: وظاهر الحديث أن الإسلام ليس شرطاً في الإحصان، وبه قال الشافعي وأحمد، وقال المالكية وأكثر الحنفية: إنه شرط، فلا يرمم كافر، وأجابوا عن الحديث بأنه ﷺ إنما رجمهما بحكم التوراة تنفيذاً للحكم

(١) (١/٣٤٦).

(٢) «شرح الزرقاني» (٤/١٣٦).

عليهم بما في كتابهم. وليس هو من حكم الإسلام في شيء، وهو فعل وقع في  
وقعة حال عبية محتالة، لا دلالة فيها على العنوم في كل كفر.

قال الموفق<sup>(١)</sup>: ولا يُشترط الإسلام في الإحصان. وبهذا قال الزهري  
والشافعي، فعلى هذا يكون الذميان محصنين، فلا تزوج المسلم ذمية، فوطئها  
حصاراً محصيناً، وعن أحمد زويرة أخرى أن الذمية لا تحصن المسلم، وقال  
عطاء والنخعي والشعبي ومجاهد والثوري: هو شرط في الإحصان؛ فلا يكون  
الكاfer محصناً، ولا يحصى اندمية مسلماً لأن ابن عمر - رضي الله عنهما -  
روى أن النبي ﷺ قال: «من أشرك بالله فليس بمحصن»<sup>(٢)</sup>. وقال مالك كقولهم  
إلا أن الذمية تحصن المسلم بناءً على أصله في أنه لا يعتبر الكمال في  
الزوجين.

ولنا حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن اليهود جاءوا إلى  
رسول الله ﷺ فذكر حديث الباب، وقال: وفيه «أمر بهما رسول الله ﷺ  
مرجماً»، ونقل عليه، وحديثهم لا يصح، ولا نعرفه في مسند، وقيل: هو  
موقوف على ابن عمر، ثم يتبع حملته على إحصان النكاح جميعاً بين  
الحديثين، لأن رايهما واحد، اهـ.

وقال العيني في شرح البحاري<sup>(٣)</sup>: شروط الإحصان سبعة، منها  
الإسلام، ومن أمي يوسف أنه ليس شره، وبه قال الشافعي وأحمد، لأنه ﷺ  
رحم بنيوديس، قلنا: كان ذلك بحكم الثروة قبل نزول آية الجلد في أول ما  
دخل النبي ﷺ المدينة، وصار منسوخاً بها، ثم نسخ الجلد في حق  
المحصن، اهـ.

(١) «المسي» (١٢/٣٧٧).

(٢) أخرجه إمامنا في مسند الدار إمامنا، (٣/٣٢٧).

(٣) عمدة القاري (١٦/١٤٦).

وفي الهداية في بيان شروط الإجماع: «والشأن في رضي الله عنه - بنائكم في اشتراط الإسلام، وكذا أبو يوسف في رواية (وهما ما روي أنه عليه السلام - رحم يهودين، قلنا: كان ذلك بحكم النورق، ثم نسخ، يؤيده قوله عليه الصلاة والسلام: «من أشرك بالله فليس بمحصن»» اهـ.

ذكر بخبره القزيلي في «تعبت لأمره»<sup>(١)</sup> وتبعه الحافظ في «التدريه»<sup>(٢)</sup>، وفي «التعليق المسجود»<sup>(٣)</sup>: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» مرفوعاً، ولدارقطني في «سنه»، وقال: «الصواب أنه موقوف، وأخرج الشافعي، وابن عدي عن كعب بن مالك أنه أراد أن يتزوج يهودية، فقال رسول الله ﷺ: «لا تزوجها، فإنها لا تحصن»، وفيه انقطاع وضعف، اهـ.

وعر الحافظ في «التدريه» حديث كعب بن إسحاق، وأبي داود في «المعجم» والطبراني في «المعجم» وابن عدي، ثم قال: «استاده ضعيف، وأخرج محمد في «موطئه»، وسأني عند المصنف قريباً عن امرأ عانس أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: «الرحم في كتاب الله حق على من رزى، إذا أحسن من الرجال والنساء، وأخرجه البخاري عنه في «صححه» في قصة طويته بلفظ: «إن الله به»، «محدثاً» بالحرف، وأمر عليه الكتاب، فكون بعد أنزل الله آية الرجم، فقرأناه، وعرضاها، وبميتها، ورحم رسول الله ﷺ، ورحمنا بعد، فأعشى إن طار بالباس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله فيجوزوا بترك فريضة أنزلها الله، وترجم في كتاب الله حق على من رزى إذا أحسن من الرجال والنساء» الحديث.

(١) (٣٢٨/٣).

(٢) (١٩٩/٢) - (١٥٩).

(٣) (٨٤/٣).



رَأَى. فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ ذَكَرْتَ هَذَا لِأَخِي غَيْرِي؟ فَقَالَ: لَا.  
فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: فَتُبَّ إِلَى اللَّهِ. وَاسْتَئْزِرْ بِسِتْرِ اللَّهِ. فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ  
التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ. ....

والأبعد، والأنسى، وقيل: اللئيم، وقيل: الشقي، وكله متقارب، ومراده نفسه،  
محطرها، وعابها بما فعل. (زنى) أي صدر منه هذا الفعل الفبيح (فقال له أبو  
بكر) الصديق - رضي الله عنه -: (هل ذكرت هذا) الأمر (لأحد غيري؟)، وفي  
رواية لأحد قبلي. (فقال) الأسلمي: (لا فقال له أبو بكر: فسب إلى الله) عز  
وجل بالنام على ما فعلت، والعزم على عدم العود والاستغفار. (واسئزر  
بستر الله) الذي أمسه عليك إذ لو شاء لأظهره على الناس (فإن الله يقبل التوبة  
عن عباده) فإنه غفور حلیم جواد كريم.

قال الباجي: <sup>(١)</sup> قول أبي بكر - رضي الله عنه -: هل ذكرت هذا لأحد  
غيري؟ احتراز من أن يكون قد أخبر بذلك من ينجم عليه الشهادة من لا يجري  
إلى الشتر عليه، ولعله يعمل ذلك من يعتقد أن إظهار هذا عنه غيبة، وكأن أبا  
بكر - رضي الله عنه - اعتقد أن نستره أفضل ما لم يبلغ إلى الإمام، أهـ.

وقد قال النبي ﷺ: «عافوا الحدود فيما بينكم، فما بلغتني من حدٍّ، فقد  
وجبت»، أخرجه أبو داود <sup>(٢)</sup>. قال الحافظ في «الفتح»: مؤخذ من قصته أنه  
يستحب لمن وقع في مثل فضيته أن يتوب إلى الله تعالى ويستتره، ولا يذكر ذلك  
لأحد كما أشار إليه أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما -، وأن من اطلع على  
ذلك يستتر عليه، ولا يفصحه، ولا يرفعه إلى الإمام، كما قال ﷺ في هذه  
القصة لهزال: «لو سترته بشوك لكان خيراً لك»، وبهذا جرم الشافعي، وقال  
ابن العربي: هذا كله في غير المجامع، فأما إذا كان متظاهراً بالفاحشة

(١) «المستقى» (٧/١٣١).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٣٧٦).

فَلَمْ تُقْرَأْ نَفْسُهُ حَتَّى أَتَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. فَقَالَ لَهُ وَمِثْلُ مَا قَالَ  
لَأَبِي بَكْرٍ. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ يَسْئَلُ مَا قَالَتْ لَهُ أَبُو بَكْرٍ. فَلَمْ تُقْرَأْ نَفْسُهُ  
حَتَّى خَافَ، إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. ....

مجهراً، فإني أحبُّ مكاشفته والتبريح به ليؤخر هو وغيره<sup>(١)</sup>. اهـ.

ودتر من حرم في «المحلى» الاختلاف في أن السر على عهده أولى أم  
الاعتراف، وثكنه على روايات استبر. ثم قال: فصح أن اعترف المرء بدنه  
عند الإمام، فصل من السر يفر، وأن السر مباح بالإجماع. اهـ.

قلت: وسبأني قوله ﷺ: «امرأ أصاب من هذه الغادرات شيئاً فليستبر  
بستر الله». الحديث (فلم تقروء نفسه) بضم الفوقية وسكون القاف وكسر الراء - الأولى  
أي لم تسكه (نفسه) على ما قال أبو بكر - رضي الله عنه -، ثم علم من رآه  
وشفقته على الناس، وقد جيل عليه. قال أبي ﷺ: «أرأيت أمي يا بني أبو  
بكر: (حتى أتى) الأسلمي (عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه -، لما علم من  
صلاته وشدة في العيز، وقد قال لنبي ﷺ: «أشدُّهم في أمر الله عمراً» (فقال)  
الأسلمي (له مثل ما قال لأبي بكر فقل له عمر) - رضي الله عنه - (منق ما قال  
له أبو بكر) - رضي الله عنه - فإن عمر - رضي الله عنه - وإن كان أشدهم في  
أمر الله، لكنه كان حاسماً بأن الأمور به في الحدود السر ما لم يبلغ الإمام.

(فلم تقروء نفسه) يقول عمر - رضي الله عنه - أيضاً لما كان هو نفسه في  
شدة خوف من الله سبحانه، فلهذا ذرهم - رضي الله عنهم أجمعين -، فإنهم  
كانوا يجازمون بأن الآخرة أشد من عذاب الدنيا. قال الساجي: إنه لم  
يقنع بقولهم، مخافة أن لا ينجيه مما اقترفه إلا إقامة الحد عليه والتطهير له.  
(حتى جاء) وفي النسخ الهلدية «حتى أتى» (إلى رسول الله ﷺ) وهو ﷺ في  
المسجد فداد، فقال: يا رسول الله إني رست، كما في رواية للبخاري

(١) «فتح الباري» (١٢/١٥٠). قوله: «التبريح» شدة الأذى

فَقَالَ لَهُ: إِنَّ الْأَخْرَ زَنِي. فَقَالَ سَعِيدٌ: فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. كُلُّ ذَلِكَ يُعْرَضُ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.....

وفد أخرج مسلم بسنده إلى ابن عباس أن النبي ﷺ قال ناعز، أحمق ما بلغني عنك؟ قال: وما بلغك عني؟ قال: بلغني كنت وقعت بجارية آل فلان، قال: نعم، فشهد أربع شهادات، ثم أمر به فرجم.

قال النووي<sup>(١)</sup>: هكذا وقع في هذه الرواية، والمشهور في الروايات أنه أنى النبي ﷺ. قال العلماء: لا تناقض بين الروايات، فيكون قد جرى به إلى النبي ﷺ من غير استدعاء منه ﷺ، وفد جاء في غير مسلم أن قوله أوصلوه فقال له ﷺ بعد أن ذكر له الذين حضروا معه ما جرى له: أحمق ما بلغني عنك؟ إلى آخره، اهـ.

قلت: والأوجه عندي في الجمع بينهما أن قوله ﷺ: (أحمق ما بلغني) بعد محبته وإفرازه أربع مرث، فلما قال له النبي ﷺ (أنت جنون؟) قال: لا، قال: أحمق ما بلغني؟ وقول ناعز: وما بلغك لاستعمال أنه ﷺ يلعب عنه أنه مجنون، وأما قوله في الحديث المذكور: (فشهد أربع شهادات)، الغاء للترتيب المذكور، وإذا عقب قوله: (ثم رجم) بلفظ ثم، أو يقال: إن سؤاله ﷺ كان في أول وهلة لدفع التهمة عنه، فأما أقر ما عر بذلك أعرض عنه ثم جاء ناعز بعد ذلك بنفسه فشهد أربع شهادات فرجم.

(فقال له: إن الأخر زنى. قال سعيد) بن المسيب: (فأعرض عنه رسول الله ﷺ ثلاث مرات، كل ذلك) مبتدأ خبره (يعرض عنه رسول الله ﷺ)، وفي رواية البخاري عن أبي هريرة ففتنني لشق وجهه الذي أعرض قبله، فقال: يا رسول الله، إني زنت فأعرض عنه، فجاء بشق وجهه الذي أعرض عنه، فقال: إني زنت، وفي حديث بريدة عند مسلم قال: ويحك ارجع

(١) - شرح صحيح مسلم للنووي (١/١٩٧)

حَتَّى إِذَا أَكْثَرَ عَلَيْهِ . . . . .

فاستعذر الله وتذاب إليه، مرجع غير بعيد، ثم جاء فقال: يا رسول الله طهروني الحديث، وهي لفظ أقلما كان من عند، أناه كذا في «الفتح»<sup>(١)</sup> (حتى إذا أكثر) الأسلمي (عليه) بفتح بالسرة الرابعة.

وفي حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - نذكر: «فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه الله فقال: ألك حرد؟ قال لا»، الحديث، قال «الحافظ» في «الفتح»<sup>(٢)</sup> استدل بهذا الحديث على اشتراط تكرير الإقرار بأربعاً. فظاهر قوله فلما شهد على نفسه أربع شهادات، فإن فيه إشعاراً بأن العند هو العدة في ما عسى إقصة الحد عليه، وإلا لأمر بمرجعه في أول مرة، ولأن في حديث ابن عباس قول العاصم: «قد شهدت على نفسك أربع شهادات، انعم الله وارحمه».

وفي حديث حذيفة بن أسامة عن مسير عن مسير عن مسير عن مسير عن مسير: «وفي رواية ابن عباس: جاء ماء من مالك إلى النبي ﷺ، فاعترف بالزنا مرتين فصرده، ثم جاء فاعترف مرتين، وبؤنه القبايس على عدد شهود الزنا دون غيره من الحدود، وهو قول الكوفي، والراجح عند الحنابلة، وراى ابن أبي نبيس: بشرط أن تتعدد محال الإقرار، وهي رواية عن الحنفية، وتمسكوا بصورة توابعه لكن روايات فيها خلت

والغني يظهر أن المحال تعددت، لكن لا بعد الإقرار، فأكثر ما قيل في ذلك أنه أقر مرتين، ثم عاد مر الغد، فأقر مرتين كما تقدم بيانه من عند مسلم، وتأمل الجمهور أن ذلك وقع في قصة العاصم، وهي واقعة حال، فجاز أن يكون إرادة الاستمرار، اهـ

قال سفيان<sup>(٣)</sup> لا يجب العدة إلا بأحد شيئين: إقرار أو بينة، وإن شئت

(١) فتح الباري: ١/٢٦٠ (١٤٦٥)

(٢) المغني: ١/٣٥٤ (١٤٦٥)



بإقرار اعتبر إقرار أربع مرات؛ وبهذا قال الحكم وابن أبي ليلى وأصحاب الرأي، وقال الحسن وعبد الله ومالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر: يجب بإقرار مرة تقول النبي ﷺ: «راغب يا أنيسُ إني امرأة هذا فإن عرفت فأرجمها»، واعتراف مرة عترة، وقد أوجب عليها الرجم مرة ورجمت الجهنية، وإنما اعترفت مرة.

ولما حدث الباب، وفيه، فأعرض عنه حتى شئ ذلك أربع مرات، منفي عليه، فلم يجب الحد بمرة لم يعرض عنه رسول الله ﷺ، لأنه لا يجوز ترك حد يجب لله تعالى، وروى نعيم بن خزّال هذا الحديث، وفيه: فقال رسول الله ﷺ: «إنك قد فلتت أربع مرات»، وهذا تعليق منه يدل على أن إقرار الأربع هي الموجبة، وروى أبو هريرة الأسلمي أن أبا بكر رضي الله عنه قال له عبد النبي ﷺ: «إن أقررت أربعاً رحمتك رسول الله ﷺ»، وهذا يدل من وجهين: أحدهما: أن النبي ﷺ أقره على ذلك، ولم يتكره، والثاني: أنه قد علم هذا من حكم النبي ﷺ، ولولا ذلك ما تجاسر على قول من يليه، فأما أحاديثهم فإن الاعتراف تنظ المصدر يقع على القليل والكثير، وحديثنا يُفسره. وسواء كان الإقرار في مجلس واحد أو مجالس مشفرة، قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل أن الراعي يُرَدُّ أربع مرات؟ قال: نعم على حديث ماخر هو أحوط.

قلت له: في مجلس واحد، أو في مجالس شتى؟ قال: أما الأحاديث فليست تدل إلا على مجلس واحد. إلا ذلك الشيخ بشير بن مهاجر عن عبد الله بن بريدة عن أبيه، وذكره عدي مكر الحديث، وقال أبو حنيفة: لا يثبت إلا بأربع إقرارات في أربعة مجالس، لأن ما عزا - رضي الله عنه - أقر في أربعة مجالس.

ولما أن الحديث الصحيح إنما يدل على أنه أقر أربعاً في مجلس واحد، ولأنه إحدى أحبتي الزنا، فكتفي به في مجلس واحد كالبيئة، اهـ.

وفي «الهداية»<sup>(١)</sup> الإقرار أن يُقرّ البالغ العاقل على نفسه بالزنا أربع مرات، هي أربعة مجالس من مجلس المقر كلما أقرّ ردّه انقاضي، واشتراط الأربع مذهبنا، وعند الشافعي يكفي بالإقرار مرة واحدة، اعتبروا بسائر الحنفية، ولنا حديث ماعز - رضي الله عنه -؛ فإن عليه السلام أخر الإقامة إلى أن تم الإقرار منه أربع مرات في أربعة مجالس، فلو ظهر دونها لما أخرها ثبوت الوجوب، ولأن الشهادة اختصت به بزيادة العدد، فكذا الإقرار إعظافاً لأمر الزنا، ولأنه من اختلاف المحنن لما روي.

ولأن لأحد المحنن أثراً في جميع المنقرات، فعنده يتحقق شبه الانحداد في الإقرار، والإقرار قائم بالمقر، فيغير اختلاف محلّه دون مجلس القاضي، فالأختلاف بأن يرده القاضي كذا أقرّ، فينحب حيث لا يراه، ثم يحس، المقر هو المروي عن أبي حنيفة؛ لأنه - عليه الصلاة والسلام - طرد ماعزاً في كل مرة حتى تولى بحيطان المدينة، انتهى.

وفي هامش «التشكاة» من شرح السنن: يفتخ بحديث ماعز من بشرط التكرار في الإقرار، ويحتج برحيفة بمجيبه من الجواب الأربع على أنه بشرط أن يُقرّ أربع مرات في أربعة مجالس، اهـ.

قال الحافظ ابن حجر في «الدرية»<sup>(٢)</sup> قوله: إن في حديث ماعز أن النبي ﷺ أخر إقامة الحد إلى أن تم الإقرار أربع مرات، هو في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة بلفظ: «فلما شهد على نفسه أربع شهادات»، وعندهما من حديث حابر مثله، وفي حديث حابر بن سمره عند مسلم «فلما شهد على نفسه أربع شهادات»، وله عن ابن عباس «فردّه حتى شهد أربع مرات»، وعند أبي

(١) (١/١٠٠).

(٢) (١/١٠٠) ج (١٠٢)، ومصب الراية (٣/٣١٦).

داود ولساني "اعترف مرتين، حرّقه، ثم اعترف - مرتين حتى عرفت أربعاً فقال: ارجعوه، وعند مسلم من حديث يزيد بن رباح مرفوع في أربعة أيام".

وعند أبي داود والنسائي من حديث يزيد بن رباح عن أبيه عن قصة ماعز فأعرض عنه حتى أتاه الرابعة، فقال: "لأنك قد قلتها أربع مرات"، وعن أحمد عن أبي ذر: "ثم أتى الله ثلاثاً ثم رجع"، وعند إسحاق وابن أبي شيبة عن أبي بكر الصديق أن ماعزاً، وذكر الحديث، وفيه فقلت له: إن اعترفت الرابعة لم تحمك. قال: "اعترف الرابعة فحمسه، الحديث، وعند أسرار عن عبد الرحمن بن أبي بكر في قصة التعاملية فيها أقرت أربع مرات. فقال: ادعني حتى تلتني

وقوله: ابن المسيب رحمه الله ضرد ماعراً في كل مرة حتى لو أرى بحيطان المدينة، ثم أجده، لكنه عند ابن حبان<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة: جاء ماعز - رضي الله عنه - فقال: إن الأسعد رنا، فأمر به فظفر، ثم أتاه الثانية، فقال: مثل ذلك، فأمر به فظفر، ثم أتاه الثالثة، ثم أتاه الرابعة، فحينئذ: "أدخلت وأمر عنه". قال: نعم. الحديث. اهـ.

قلت: لكنه مؤيد بعد روايات مذكورة في كلام ابن حجر في "المنايا". منها حديث أبي بكر - رضي الله عنه - عند أحمد وإسحاق وابن أبي شيبة عن أبي بكر، قال: أتى ماعز النبي ﷺ واعترف وأنا عنده مرة حرّقه، ثم جاء فأعترف عنده الثانية حرّقه، ثم جاء فأعترف عنده الثالثة حرّقه، فقلت له: إن اعترفت الرابعة رجعت، الحديث.

وفي حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ وعيرهما: أتى رجل من المنافقين رسول الله ﷺ وهو في المسجد فباده، فقال: يا رسول الله إني ريت، فأعرض عنه، فتدعى ثلثاً وجهه حتى شئ ذلك أربع مرات، الحديث.

(٩) صحيح ابن حبان: (٤٢٠٠)

بعث رسول الله ﷺ إليهم أنباء فقال: «أبشركم بما بعث الله به من رسله» ..

وفي حديث آخر بعث رسول الله ﷺ إليهم أنباء فقال: «يا رسول الله، إني رأيت» فقال عليه السلام: «ارجع، فليس كان من الله، إني أبعد، فاعترف عندك بالبراءة» فقال له: «ارجع، ثم عاد الثالثة، فاعترف، عنده فثبته ثم رجع الرابعة، فاعترف، الخامسة».

وفي رواية أخرى: «كنا نحدث أن ما عزا إلى حمير في رسوله بعد عتوانه، لأنهم عزوا له، وأنما يحمله بعد البيعة، وفي حديث آخر: «كنا نحدث أن ما عزا إلى حمير في رسوله بعد عتوانه، لأنهم عزوا له، وأنما يحمله بعد البيعة، وفي حديث آخر: «كنا نحدث أن ما عزا إلى حمير في رسوله بعد عتوانه، لأنهم عزوا له، وأنما يحمله بعد البيعة».

(بعث رسول الله ﷺ إليهم أنباء) فحضر منهم حاله (فقال) ﷺ: «أبشركم» موصفاً لنفسي عتواً؟ (أم به) يعني التمسح ابتدائية «أبشركم» (حقيقة) تكسر التميم أي جنود، ولا ينبغي هذا ما ورد في حديث أبي حميرة أنه قال: «كنا نحدث أن ما عزا إلى حمير في رسوله بعد عتوانه، لأنهم عزوا له، وأنما يحمله بعد البيعة».

قال النعماني: «يجمع بينهما بأنه سأله ثم سأله عنه بعد ذلك، فإنه فائدة سؤاله أنه لم ادعى الجبروت لكن في ذلك دفع لإقامة الحد عليه، حتى يظهر خلاف دعواه، فلهذا أحب إليه لا يجوز له من الله لأحد أن يكون مثله، ولا يستدعيه، وبذلك يخاصم فائدة سؤاله أنك جنود، كثر الخائف، واستعداد أن تمنح غاظه بالإعتراف بما ينصبي بهلاكه، ونفعه يرجع عن قوله، وأما سؤال عن قوله بعد ذلك فاستدعى لي الاستنباط، اهـ

فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ. وَاتْلُو إِنَّهُ لَصَحِيحٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
«أَبْكَرُ أَمْ ثَيِّبٌ» فَقَالُوا: بَلْ ثَيِّبٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
فَرَجَمَ.

أخرجه البخاري في: ٨٦ - كتاب الحدود، ٢٢ - باب لا يرحم المجنون  
والمجنونة، ومسلم في: ١٩ - كتاب الحدود، ٥ - باب من اعترف على نفسه بالزنى،  
حديث ١٦.

قال ابن عبد البر: فيه أن المجنون: ممنوع لا حد عليه وهو جماع: أم.  
(فقالوا: يا رسول الله، والله إنه لصحيح) وفي رواية (فقالوا: ما نعلمه إلا  
وفي الغفل من الصالحين)، وفي حديث أبي سعيد ثم سأله قومه، فقالوا: ما  
نعلم به بأساً إلا أنه أصاب شيئاً يرى أنه لا يخرج منه إلا أن يقام فيه العدد،  
كفا في «الفتح»<sup>(١)</sup>.

(فقال رسول الله ﷺ: أبكر) هو بهيمة الاستهزام (أم ثيب) قال الباقون<sup>(٢)</sup>.  
يحتمل أن يكون قال ذلك لما عثر لما أحر بصحة عقله ولزوم إقراره له، وقد قال  
مالك: يسأل الإمام الزاني هل هو بكر أم ثيب؟ ويقبل قوله: إنه بكر إلا أن تقوم  
بينة أنه ثيب، وقيل: لا يسأله حتى يكشف عنه، فإن وجد من ذلك علماً وإلا  
سأله، وقيل قوله دون يمين، قال ابن الموار: وهذا أحب إلي، فعلى هذا يحتمل  
أن يكون سأله غيره عن كونه بكراً أم ثيباً ليعلم أي آحادين يتعلق به، أم.

قلت: وسبق «المعوض» على النسخ المصورة يؤيد الثاني إذ فيه، فقالوا:  
ثيب، نص في أنه ﷺ سألهم عنه، وسبق النسخ الهندية لفظ «فقال»  
رسول الله ﷺ، بريادة لفظه يؤيد الأول، واحتلفت النسخ الهندية في قوله  
فقالوا: ثيب في الجميع والإفراد (فقالوا: بل ثيب يا رسول الله فأمر به  
رسول الله ﷺ فرجم) بناء المجهول، زاد في «الصحيح» عن جابر «فرجعت»

(١) فتح الباري (١٢/١٢٣)

(٢) المستدر (٧/١٣٥).

بِالْمَعْصِي فَكَتَبَ فِيمَنْ رَحِمَهُ، فَلَمَّا أُلْزِمَتْهُ الْحَجَّارَةُ، قُبِرَ فَأُذِرَكَ، مَرْجَمَ حَتَّى مَاتَ<sup>١</sup>.

قَالَ فِي «الْمُقَدِّمَةِ»: وَالَّذِي أَدْرَكَهُ لَمَّا هَرَبَ قَتَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِيسَ، وَقَالَ ابْنُ حَرِيرٍ: عَمْرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حَكَاهُ الْحَاضِرُ عَنْهُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ انْتَصِدِقَ رَأْسَ الْمَذِينِ رَحْمَتَهُ، وَذَكَرَ ابْنُ سَعْدٍ: فَتَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ، وَلَا يَنْصَحِدُ بِأَمْرٍ بِالنُّبُوَّةِ وَالْحَقِّ، فَلَمَّا نَمَتْ عَلَى الْأَفْرَادِ نَفَرُوا لَانِهَا إِلَى اللَّهِ، فَكَانَ رَأْسُ مَنْ رَجَعَهُ، ثَلَاثَ الْوُرُقَانِي<sup>(١)</sup>، وَلِشَطِّ الْبُخَّارِيِّ عَنْ حَبِيبٍ قَالَ: كَتَبَ فِيمَنْ رَحِمَهُ، مَرْجَمَتَهُ بِالْمَعْصِي، فَلَمَّا أُلْزِمَتْهُ الْحَجَّارَةُ هَرَبَ فَأُذِرْتُهُ بِالْخُرَّةِ مَرْجَمًا.

قَالَ الْمُحَافِظُ<sup>(٢)</sup>: وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «حَتَّى أَتَى عَرَصَ - يَضُمُّ أَوَّلُهُ إِلَى جَانِبِ - الْحَرَّةِ، فَرَمَيْنَاهُ حِجَابًا بِدِ الْحَرَّةِ حَتَّى سَكَتَ»، وَعَنْ الرَّمِذِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «فَلَمَّا وَجَدَ مَسَّ الْحَجَّارَةَ قُبِرَ بَسْتُهُ حَتَّى مَرَّ بِرَجُلٍ مَعَهُ كَعْبِي حَمَلٌ، فَضَمَّيْتُ، وَهَرَبَ الثَّلَاثَ حَتَّى مَاتَ». وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ مِنْ حَدِيثِ بَزِيدِ بْنِ نَعِيمٍ: «بَنِي هَزَالٍ فِي هَذِهِ الْقَفْصَةِ، «فَوَجَدَ مَسَّ الْحَجَّارَةَ فَخَرَجَ سَسَدًا، فَاقْبَعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِيسَ، وَفَدَّ عَجَزَ أَصْحَابِهِ، فَشَرَعَ لَهُ بِوَقْفِيٍّ صَعِيرٍ، فَرَمَاهُ فَقَتَلَهُ»، وَهَذَا ظَاهِرُهُ بِخِلَافِ ظَاهِرِ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّهُمْ صَرَبُوهُ مَعَهُ».

لَكِنْ يَجْمَعُ بِأَن قَوْلَهُ فِي هَذَا: «فَقَتَلَهُ» أَيْ كَانُوا مَبْنِيًا عَلَى قَتْلِهِ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّسَائِيِّ، «فَانْتَهَى إِلَى أَصْلِ شَجَرَةٍ هُوَ مَدَّ يَمِينَهُ حَتَّى قَتَلَهُ»، وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَالِكٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «فَنَهَبُوا بِهِ إِلَى حَائِطٍ يَبْلُغُ صُدُورَهُ، فَخَفَّ بِتَبِّهِ، فَرَمَاهُ رَجُلٌ، فَاصْطَبَّ أَصْلُ أَذَنِهِ، فَخُصِرَ، فَقَتَلَهُ».

(١) «شرح الثورقاني» (١/٢٨١).

(٢) «فتح الباري» (١٢/١٢٤).

٣١٥٢٥ - حدثني مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن سيرين عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يغيب الله عن رسله ما يشاء من خلقه حتى لا يرى عاقبتهم».

يقال له: هذا هو.....

وفي هذا الحديث من الفوائد منفية عظيمة بما مر من مالك - رضي الله عنه - لأنه مبني على إقامة الحد عليه مع توبته منهم تغييره، ولم يرجع من إقراره مع أن نطق الشري يقتضي أنه لا ينسحب حتى الإقرار بما يخص الإقرار نفسه، فحمد الله على ذلك، ودعى عليه، وأتم من غير إقراره إلى إمامه ذلك، عليه السلام مع وصح الطريق إلى سلامته من القتل بخفية، اهـ.

٣١٥٢٦ - مالك عن يحيى بن سعيد عن أسباط بن محمد عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: «يغيب الله عن رسله ما يشاء من خلقه حتى لا يرى عاقبتهم».

وهذا حديث غلط من مسند مالك، من فيها من يحيى بن سعيد أنه قال: «يغيب الله عن رسله ما يشاء من خلقه حتى لا يرى عاقبتهم».

وهو من مسند مالك، من فيها من يحيى بن سعيد أنه قال: «يغيب الله عن رسله ما يشاء من خلقه حتى لا يرى عاقبتهم».

وهو من مسند مالك، من فيها من يحيى بن سعيد أنه قال: «يغيب الله عن رسله ما يشاء من خلقه حتى لا يرى عاقبتهم».

وهو من مسند مالك، من فيها من يحيى بن سعيد أنه قال: «يغيب الله عن رسله ما يشاء من خلقه حتى لا يرى عاقبتهم».

والذي يروي عن مالك عن يحيى بن سعيد عن أسباط بن محمد عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: «يغيب الله عن رسله ما يشاء من خلقه حتى لا يرى عاقبتهم».

وهو من مسند مالك، من فيها من يحيى بن سعيد أنه قال: «يغيب الله عن رسله ما يشاء من خلقه حتى لا يرى عاقبتهم».

وهو من مسند مالك، من فيها من يحيى بن سعيد أنه قال: «يغيب الله عن رسله ما يشاء من خلقه حتى لا يرى عاقبتهم».

وهو من مسند مالك، من فيها من يحيى بن سعيد أنه قال: «يغيب الله عن رسله ما يشاء من خلقه حتى لا يرى عاقبتهم».

وهو من مسند مالك، من فيها من يحيى بن سعيد أنه قال: «يغيب الله عن رسله ما يشاء من خلقه حتى لا يرى عاقبتهم».

(١) الشيخ يروي (١٢٩، ١٣٠).

(٢) التاج السوي (١١، ١٢) و هو رواية (١٢٩، ١٣٠).

«يَا هِرَالُ . لَوْ سَتَرْتُهِ بِرِدَاثِكَ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ» قَالَ يُحْيَى بْنُ سَجِيدٍ : فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ يَزِيدُ بْنُ نَعِيمٍ بْنُ هِرَالٍ الْأَسْلَمِيُّ ..

وفي رواية السبائي «أَنَّ هِرَالًا كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ ، وَأَنَّ مَاعِزًا وَقَعَ عَلَيْهَا ، شَانَ لَهُ هِرَالُ : ائْتَلَقَ ، فَأَخْبَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَعَمِيَ أَنْ يَنْزِلَ فِيكَ قَرْنٌ ، فَاسْطَلَوْا فَأَخْبَرَهُ» ، وَفِي أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ يَزِيدِ بْنِ نَعِيمٍ بْنِ هِرَالٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : «كَانَ مَاعِزٌ مِنْ مَائِكَ يَتِيمًا فِي جَبَرِ أَبِي ، فَأَصَابَ جَارِيَةً مِنَ الْحَيِّ ، فَقَالَ لَهُ أَبِي : ائْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَأَخْبِرْهُ مَا جِئْتَ لَعَنَهُ يَسْتَغْفِرُ لَكَ ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ بِذَلِكَ رَجَاءً أَنْ يَكُونَ لَهُ مَخْرَجًا . قَالَ : فَأَتَاهُ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ» ، وَاسْمُ الْجَارِيَةِ فَاطِمَةُ أُمُّ لَهْزَالٍ كَمَا فِي «التَّفْصِيحِ» . وَقِيلَ : اسْمُهَا ضَمِيرَةٌ ، كَمَا فِي «تَهْذِيبِ التَّوْرِي» .

وفي «المَحَلِيِّ» : قَالَ التَّوْرِي شَتَّى . كَانَ لَهْزَالُ مَوْلَا اسْمِهَا فَاطِمَةُ ، فَوَقَعَ عَلَيْهَا مَاعِزٌ ، فَعَلِمَ بِهِ هِرَالُ فَاسْتَحْمَلَهُ . وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِالْمَجِيءِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَالْاعْتِرَافِ بِالزَّنا عَلَى نَفْسِهِ عَلَى حَسْرِ فِي ذَلِكَ ، وَهُوَ يَرِيدُ بِهِ لِسْوَةً وَلَهْوَانًا . قَالَ الطَّبْرِيُّ ، وَلَعَلَّهُ كَانَ ذَلِكَ تَصِيحَةً لَهُ مِنْ هِرَالٍ ، أَوْ<sup>(١)</sup>

(يَا هِرَالُ لَوْ سَتَرْتُهِ بِرِدَاثِكَ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ) مِنْ أَمْرِكَ بِإِعْبَارِي لَمَّا فِي السِّرِّ عَلَى الْمُسْلِمِ مِنَ التَّوَابِ الْجَزِيلِ ، قَالَ الْبَاهِجِيُّ<sup>(٢)</sup> . وَكَانَ سِتْرُهُ بِأَنَّهُ بِأَمْرِهِ بِالتَّوْبَةِ ، وَكَتْمَانِ خَطِيئَتِهِ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ فِيهِ الرِّدَاءَ عَلَى وَجْهِ الْمِغَافَةِ بِمَعْنَى أَنَّهُ تَوَسَّلَ تَحْدِ السَّبَبِ إِلَى سِتْرِهِ إِلَّا أَن تَسْتَرَهُ بِرِدَاثِكَ ، مِمَّنْ يَشْهَدُ عَلَيْهِ لَكَانَ أَفْضَلَ مِمَّا أَتَاهُ وَنَسَبَ إِلَى إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ ، أَوْ .

(قَالَ يُحْيَى بْنُ سَجِيدٍ) الْمَذْكُورُ : (فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ) الْمَذْكُورُ (فِي مَجْلِسٍ فِيهِ يَزِيدُ بْنُ نَعِيمٍ) قَالِيزَايَ الْمَحْجَمَةُ (ابْنُ نَعِيمٍ) بِضَمِّ نَوْنٍ مُصَغَّرًا (ابْنُ هِرَالٍ الْأَسْلَمِيُّ) قَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّضَرُّبِ» . مَقْبُولٌ مِنَ الْخَاصَّةِ ، وَرَوَاتُهُ عَنْ حَدِّ مَرْسُومَةٍ ، أَوْ .

(١) انظر: «مرآة المفاتيح» (١/٢٢٦)

(٢) «السنن» (٧/١٣٥)



فَقَالَ بَرِيدٌ: هَرَّالٌ جَدِّي. وَهَذَا تَحْلِيثٌ حَقٌّ.

ومنه أبو داود في ٣٧ - كتاب الحدود. ٦ - بناء السطر على أهل الحدود.

٤/١٥٢٦ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَجُلًا اشْتَرَفَ عَلَى نَفْسِ بَائِزَنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.

وفي «الشهيد»: ذكره ابن حبان في المقات، وفي «المعالي» تابعي، روى له سليل، وأما أبوهم معجم صحابي، نزل المدينة، ماله راج إلا ابنه بريد، كما في «التقريب»<sup>(١)</sup>. وذكر في «الشهيد»<sup>(٢)</sup>: مختلف في صحبته، روى عن النبي ﷺ قصة ماعز، وقيل: عن أبيه، ثم جزم بكونه صحابياً (فقال بريد) المذكور: (هرال) هذا (جدي، وهذا الحديث حق) يعني صحيح، فكان هذا طريق آخر لرواية يحيى بن سعيد مرسلًا.

٤/١٥٢٦ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (أنه أخيره) وهو مرسل في «الموطأ» قال الزرقاني<sup>(٣)</sup>، وقد روى الشيعون من طريق عيسى وشعيب عن ابن شهاب عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة، ومن طريق بوس ومعه عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر.

(أن رجلاً) هو ماعز بن مالك الأسلمي بالثاق، وبه صرح في كثير من طرق الحديث، قاله الزرقاني (اشترف على نفسه بائزنا) قال ابن القيم: الرنا مقصور في اللغة النفسى لعد أهل الحجاز التي جاء بها القرآن، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُؤْ الْقُرْآنَ﴾، ومنه في لغة نجد، اهـ.

(على عهد رسول الله ﷺ) كما تقدم مفصلاً في الروايات السابقة (وشهد على نفسه أربع مرات) وتقدم مفصلاً أن عدد الأربع شرط عند الحنيفة

(١) (٢/٣٧٢).

(٢) (١١/٣٦٥).

(٣) (شرح الزرقاني ٤/٢٤٩).

قَامَرُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجِمَ.

مرس. وقد رواه الشيخان.

فأخرجه تيجاني في: ٨٦ - كتاب الحدود. ٢٢ - باب لا يرحم المجنون  
والمجنونة، وسلم في: ٢٩ - كتاب الحدود. ٥ - باب من عذف، على نفسه بالزنا،  
حديث ١٦.

قَالَ ابْنُ شُهَابٍ: فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ يُؤْخَذُ الرَّجُلُ بِأَخِيهِ عَلَى  
نَفْسِهِ.

وإنما هذه، دون انتفاعية وانتعائية، فلذا احتاج لعلامة الباجي<sup>(١)</sup> إلى توجيهِ  
الحديث فقال: هذا على سبيل الإخبار بما جرى له من الإقرار على نفسه، لا  
على أن عدد إقراره شرط في لزوم الحد له، وقد يقتض أن يكون النبي ﷺ أمر  
به، فرجم قبل أن يسوعب لعدد المذكور، ثم امتنعه بعد أمره.

ويحتمل أن يكون استوعب العدد من غير قصد، وعقد غير رجل واحد،  
بل شبهه على نفسه عند قوم، ثم شهد على نفسه عند آخرين حتى تكمل أربع  
مرات، ويحتمل أن يكون ذلك في مجلس أو في مجالس، وكل ذلك ليس  
بشرط في لزوم الحد، اهـ.

وأنت خبير بأن هذه الاحتمالات تأتي عنها ألفاظ الروايات كما تقدمت  
الروايات في ذلك مفصلة.

(قَامَرُ بِهِ) أي ساءل أربعاً (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أن يرحمه (فَرَجِمَ) أي ساءل  
المجهول (قَالَ ابْنُ شُهَابٍ) الزهري: (فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ) يعني من أجل أنه ﷺ أمر  
بإرجائه على إقراره، (يُؤْخَذُ) ساءل المجهول (الرَّجُلُ بِأَخِيهِ عَلَى نَفْسِهِ).

قال ابن رشد في الشفاة<sup>(٢)</sup>: أجمع العلماء على أن الزنا يثبت بالإقرار

(١) المستقر، (١٣٥/٢).

(٢) مدارك المعجم، (٢٢٨/٢).

٥/١٥٢٧ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ زَيْدٍ بْنِ طَلْحَةَ، ...

وبالشهادة، واختلعتوا في ثبوتهم يظهر الحصل، وكذلك اختلعتوا في شروط الإقرار، وشروط الشهادة، أما الإقرار فبينهم اختلفوا فيه في موضعين: أحدهما عدد مرات الإقرار الذي يزم به الحد، والموضع الثاني، هل من شرطه أن لا يرجع عن الإقرار حتى يقام عليه الحد أم لا؟ لا. قلت: وتقدم البسط في عدد الإقرار في حديث ابن المسيب في قصة رجل من أسلم.

٥/١٥٢٧ - (مالك)، عن يعقوب بن زيد بن طلحة (ابن عبد الله بن أبي سبكة التميمي) أمر يوسف، وكذا، البخاري ومسلم وغيرهما بأبي عرفة التميمي قاضي المدينة: مات في ولاية أبي جهم. قال في «التقريب»<sup>(١)</sup>: صدوق من الخامسة، ثم الرواية هكذا بلقط ابن زيد بن طلحة في جميع نسخ «الموطأ» من التيممية والمصرية والمنون والشروح، وكذا في «موسم»<sup>(٢)</sup>.

وكذا ذكره ابن عبد البر في «التحريم»<sup>(٣)</sup>، طرق عديدة، وقال: مالك عن يعقوب بن زيد بن طلحة حديث واحد، وهو يعقوب بن زيد بن طلحة بن عبد الله بن أبي سبكة، وابن أبي سبكة، هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي سبكة بن عبد الله بن جذعان القرشي التميمي، وقال ابن سعد كذاب الوافدي: يعقوب بن زيد بن طلحة من بني عبد الله بن جذعان التميمي ثم نقل فيه غير هذا، هـ.

وهكذا ذكره الحافظ في «التقريب» و«التهذيب» في ترجمة يعقوب، ورواه اسحاق<sup>(٤)</sup> برواية ابن وهب عن مالك عن يعقوب بن يزيد بن طلحة بزيادة الياء.

(١) «تقريب التهذيب» (٢/٣٧٥).

(٢) «بدلية المنهدة» (٣/٨٥).

(٣) (ص ٢٣٧).

(٤) «المستدرج» (١/٢٦١).

عَنْ أَبِيهِ زَيْدِ بْنِ طَلْحَةَ،

عَلَى زَيْدٍ، وَتَبِعَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَلْخِيصِهِ» وَعِزَّاءُ إِلَى «الْمَوْطَأِ». وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَحْرِيفٌ مِنَ النَّاسِ.

(عَنْ أَبِيهِ) هَكَذَا فِي رِوَايَةِ يَحْيَى فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَلَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «مَوْطَأٍ»: عَنْ أَبِيهِ زَيْدِ بْنِ طَلْحَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْحَافِظُ فِي رِجَالِ الصَّحَّاحِ، وَالْمَجْبُوبُ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي «التَّعْجِيلِ» أَيْضًا، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَذْكُرَ فِي «التَّعْجِيلِ»، وَالْمَذْكُورُ فِيهِ مِنْ زَيْدِ بْنِ طَلْحَةَ فِي رِجَالِ «الْمَوْطَأِ»، هُوَ رَجُلٌ آخَرُ غَيْرُ هَذَا، نَعَمْ ذَكَرَهُ الْحَافِظُ فِي «الإصابة» فِي الْقِسْمِ الرَّابِعِ، فَقَالَ: زَيْدُ بْنُ طَلْحَةَ التَّبِيعِيُّ أَمْرَجَ حَدِيثَهُ الْحَاكِمُ فِي «المستدرک» وَهُوَ تَائِبِي صَغِيرٌ، أَرْسَلَ شَيْئًا، قَالَ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: عَنْ يَحْيَى بْنِ زَيْدِ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أُمَّةً أَمَّتَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنِّهَا ذَنْتُ، الْحَدِيثُ، قَالَ الْحَاكِمُ: مَالِكٌ هُوَ الْحَكَمُ فِي حَدِيثِ الْمَدَنِيِّينَ.

قَالَ الْحَافِظُ: لَيْسَ لَزِيدٍ وَلَا لِأَبِيهِ وَلَا لِحَدِّهِ صَحَّةٌ، فَهُوَ زَيْدُ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَلِيكَةَ وَجَدَّهُ مَشْهُورٌ فِي أَتَابِعِينَ، وَقَدْ سَمِيَ الْقَعْنَبِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ رِوَاةِ «الْمَوْطَأِ»، وَوَقَعَ عِنْدَ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى اللَّيْثِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَلِيكَةَ، فَذَكَرَهُ مَرَّةً، أَنْتَهَى مَا فِي «الإصابة» بِلَفْظِهِ.

وَقَالَ الزُّرْقَانِيُّ<sup>(١)</sup>: زَيْدُ بْنُ طَلْحَةَ التَّبِيعِيُّ صَغِيرٌ أَرْسَلَ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقُلْتُهُ الْحَاكِمُ صَحَابِيًّا، وَقَالَ: إِنْ مَالِكًا هُوَ الْحَاكِمُ فِي حَدِيثِ الْمَدَنِيِّينَ، وَتَعَقَّبَهُ فِي «الإصابة» فَقَالَ لَيْسَ كَمَا ظُنُّ، فَلَيْسَ لَزِيدٍ وَلَا لِأَبِيهِ وَلَا لِجَدِّهِ صَحَّةٌ، فَهُوَ زَيْدُ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَلِيكَةَ كَمَا نَسَبَهُ الْقَعْنَبِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ رِوَاةِ «الْمَوْطَأِ»، اهـ.

وفيه خلاف عن سياق «الإصابة»، بمواضع كما نرى، ومما يحب التنبيه

(١) «شرح الزُّرْقَانِيُّ» (٤/١٤٠)

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ؛ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ .....

عليه أن صاحب «المحلى» قال: هو زيد بن طحفة بن ركاثة تابعي؛ اهـ.

والظاهر عندي أن هذا وهم من ذكره لحافظ في «الشعبي» وعزوه إياه إلى رجال مالك، فإنه رجل آخر، وهذا ابن طحفة بن عبد الله بن أبي مليكة، كذا نسبه الحافظ في «تهذيب» في ترجمة ابنه يعقوب، وكذا نسبه ابن عبد البر في «التجريد»، كما تقدم في ترجمة يعقوب، وهكذا نسبه الحافظ في «الإصابة» كما تقدم قريباً من كلامه.

(عن عبد الله بن أبي مليكة) هكذا في جميع النسخ المصرية لأموراً يحيى، وكذا في «موطأ» محمد بن عيسى في النسخ الهندية من لفظ عبد الله بن مبيكة بدون حرف التكتي تحريف من التناسخ، قال الزرقاني: عن جده أبي عن جده زيد عبد الله - بفتح الهمزة - ابن عبيد الله - بضمها - من أبي مليكة - بالتصغير - ابن عبد الله بن جدعان، وقال: اسم أبي مليكة دهر أدرك ثلاثين من الصحابة؛ اهـ.

وتقدم قريباً عن «الإصابة» أن جد زيد تابعي مشهور، وتقدم قريباً في ترجمة يعقوب ما في «التجريد»: أن بن أبي مليكة هو عبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة بن عبد الله بن جدعان القرشي النخعي، وتقدم بيان ابن مليكة في آخر المحج.

(أنه أخيره) أي أخبر عبد الله زيدا، قال ابن عبد البر: هكذا قال يحيى، فجعل الحديث لعبد الله بن أبي مليكة مرسلأ عنه، وقال الثعلبي وابن القاسم وابن يكي: عن مالك عن يعقوب بن زيد بن طحفة عن أبيه زيد بن طحفة بن عبد الله بن أبي مليكة، فجعلوا الحديث لزيد بن طحفة مرسلأ عنه؛ قال ابن عبد البر. وهذا هو الصواب، إن شاء الله.

وقد رواه ابن وهب عن مالك كذلك عن يعقوب بن زيد بن طحفة النخعي عن أبيه أن امرأة، الحديث، ثم قال ابن وهب: وأخبرني عن لهيعة عن

## أَنَّ امْرَأَةً

محمد بن عبد الرحمن عن عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان عن محمود بن ليد الأنصاري عن رسول الله ﷺ مثله، قال ابن عبد البر: ويستند معناه من وجوه صحاح من حديث عمران بن حصين وبريدة، وروى مرسلًا من وجوه كثيرة، وهو مشهور عند أهل العلم معروف، اهـ. كذا في «التنوير» بزيادة.

(أَنَّ امْرَأَةً) من غامد كما في مسلم من حديث بريدة، وله ولأبي داود من حديث عمر، أَنَّ امْرَأَةً من جهينة، ولا تنافي بينهما، فغامد بغين معجمة، فألف، فميم مكسورة آخره دال مهملة، يطن من جهينة. قال أبو داود بعد ذكر هذه الروايات: قال الغساني، جهينة وغامد وبارق واحد، اهـ.

وفي حديث بريدة عند مسلم<sup>(١)</sup> في قصة جاعز، ثم جماعة امراء، من غامد من الأزد، وروى ابن منده يستند ضعيف عن عائشة قالت: سبيعة القرشية قالت: يا رسول الله إني زني، فأقم عليّ حد الله، الحديث، ينحو حديث الغامدية المذكورة، فإن صح فليكون ذلك وقع لهما، قاله المرقاني.

وقال ابن الجوزي في «التلقيح» في بيان البهائم: روى بريدة أَنَّ امْرَأَةً يعني من غامد. فذكر حديث الباب، ثم قال: وروى هذا الحديث عمران بن حصين. وقال: امرأة من جهينة، واسم هذه المرأة سبيعة. وقيل: أبيعة بنت فرج، اهـ.

وترجم الحافظ في «الإصابة»<sup>(٢)</sup> لسبيعة القرشية، وقال: ذكرها ابن منده، فأخرج سننه عن عائشة قالت: سمعت سبيعة القرشية قالت: يا رسول الله، إني زني، فأقم عليّ حد الله، قال: ادعيني حتى نضعي ما في بطنك، فلما وضعت أتته، ولو تركت ما سألت عنها، قال: ادعيني فأرضعني حتى نفعلمي،

(١) أخرجه مسلم (١٦٩٥)

(٢) (١٠٤/٨).

جاءت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته أنها زنت، وهي خائفة، فقالت:  
لها رسول الله ﷺ: «أذهبى حتى تقضى» .....

فلما قطعت أمه، فقالت: من لهما المصير؟ فقال رجل من الأسارى: أما، فقالت:  
أذهبوا بها فارجعوها، قال المحدث: هذه ضعيفة، وأخطئ بها إلا ثبت خبره  
أنه نكح من نبي قبلها، اهـ.

والمراد بالنبي قبلها التي ذكرها في ترجمته سبعة الأسلمية، ورجح أنها  
سبعة بنت الحارث امرأة من قريش، ومحمد بن أبي الإصمعة ترجمة سبعة  
الحميرية، ولا أية ست خرج، وقال المحدث في المقدمة<sup>(١)</sup>: اسم امرأة هاشمة  
بنة هزال، وقيل: منيرة، وفي المطبوعات ابن سعد: منيرة، اهـ.

جاءت إلى رسول الله ﷺ قال صاحب (المحلى): وكان ذلك في  
الثامن من الهجرة (فأخبرته أنها زنت) وفي مسند من حديث يزيد، فقالت: يا  
رسول الله طهرني، فقال: وبك أرجعي، فاستغفري لله ونوبي إليه، فقالت:  
أراك أن مؤذني كما ردت ماعراً، قال: وما ذلك؟ قالت: إنها كُفيت من المرأة  
(وهي حامل) قال الباجي<sup>(٢)</sup>: يحصل أن يريد أنها أخرجت عن نفسها ماؤها زنت  
حين جعلها من سيدها، ولعلها بينت أن ذلك من غير زوج، ولذلك لم يسأل عن  
إحصائها وغيره، ويحتمل أنها زنت وأنها الآن حامل من ذلك أو غيره، اهـ.

قالت: وفي حديث يزيد عند مسلم قالت: بها حسنى من الزنا، وعدد  
أبناً من حديث عمران، وهي حسنى من الزنا، وهكذا عند غير مسلم من  
الروايات، وهي صريحة في أنها كانت حبلى من الزنا.

(يقال لها رسول الله ﷺ: اذهبى حتى تقضى) قال الباجي: هذا بنفسى أن  
حكم الإقرار عند لزومها ولو لم يلزمها لم يسع الحمل، من إغامة الحسد عليها.

(١) «مدني ليلتي» (ص ٤٥٧)

(٢) «نعمي» (٧/١٢٥).

وإنما كان يمنع من ذلك عدم تكرار إقرارها، فكان يقول: ادعني حتى يتكرر إقرارك، لكنه منع من إقامة الحد عليها الحمل، اهـ.

قلت: هذا الكلام بعيد من مثل العلامة الباجي المحقق، فإنه اضطر إلى ذلك لكفاية الإقرار مرة عند المالكية كما تقدم، وبإلا فعدم ذكر تكرار الإقرار في هذه الرواية لا يستلزم عدم التكرار، فإنه لم يذكر في هذا الحديث أنه ~~تكرر~~ سأل عنها هل هي ثيب أم بكر؟ ولا بد من تحقيق ذلك.

قال الزيلعي في (نصب الرواية)<sup>(١)</sup>: وأما حديث الغامدية، فالراوي قد يختصر الحديث، ولا يلزم عن عدم الذكر عدم الوقوع، وأيضاً فقد ورد في بعض طرقه أنه رُفِعَ أربع مرات، أخرجه البزار في «مسنده» بسنده إلى عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه فذكره، وفيه أنها أقرت بأربع مرات، وهو برؤها، ثم قال لها: ادعني حتى تلدي.

وأقره عليه الحافظ في «الدراية» إذ قال: وعند البزار عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه في قصة الغامدية أنها أقرت أربع مرات، فقال: ادعني حتى تلدي، ولم يقع الأربع في رواية مسلم من حديث بريدة في قصة الغامدية، بل فيه أنها قالت: أتريد أن تردني كما رددت ماعزاً، ولم يقع ترك اعتبار الأربع إلا في حديث العسيف، اهـ.

قلت: بل في رواية مسلم<sup>(٢)</sup> أيضاً مجرد التكرار ثابت، وإن لم يكن التصريح بالأربع، ففيها من حديث بريدة فجاءت الغامدية، فقالت: يا رسول الله إني زنت فطهرني، وإنه رُفِعَ، قلما كان الضد، قالت: يا رسول الله لم تَرُدَّنِي لعلك أن تُرَدَّنِي كما رددت ماعزاً، فوالله إني لحبلى، قال: أما لا، فادعني

(١) (٣١٥/٢).

(٢) «صحيح مسلم مع شرح النووي» (٢٠٣/١١).



فَلَمَّا وَضَعَتْ يَدَهُ.....

حتى ثلثي، الحديث، وقوله **يَدَهُ**: (أما لاه أيضاً كالصريح أيضاً في الإصرار على الإفراء، ونظّم أبي داود في حديث سريّة قالت: بني فجرة، فقال: أرجعي، فرجعت، فلما أن كان عند الله، فقلت: لعنك أن تزفني كما زدت معزاً، فوافقه أبي ليلى، فقال لها: أرجعي فرجعت، فلما أن كان عند الله، فقال: لها أرجعي حتى ثلثي، الحديث، وجه الرد ثلاث مرات قبل قوله: أن ثلثي.

(فلما وضعته جاءته) قال الباقي<sup>(١)</sup>: منع من إقامة الحد عليها الحمل. لأن ما نوى بطنها لا يجب عليه قتل، سواء كان من زنا أو غيره، وفي قولها فيما ادّعت من الحمل إن كان ظاهراً لظهوره، وإن كان غير ظاهر فليبين أمرها. وفي **الموازية**: في المشهود عليه بزنا أو شرب خمر أو قذف أو فحاص بقول: إنها حامل لا يجعل عليها الامام حتى ينشأ أمرها، فإن كانت حاملاً تركت متى تضعه.

قال الموهب<sup>(٢)</sup>: لا يقام الحد على حامل حتى تضع، سواء كان الحمل من زنا أو غيره، لا تعنم فيه خلافاً قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن المحامل لا ترجم، وقد روى بريدة أن امرأة من عامد، فذكر عند الحديث، ثم قال: وروى أن امرأة زنت في أيام عمر فنهض عمر - رضي الله عنه - برجمها، وهي حامل، فقال له معاذ: إن كان لك سبيل عليها، فليس لك سبيل على حملها، فقال: عجز النساء أن يلدن مثلث. ولم يرحمها، وعي علي الله، ولأن في إقامة الحد عليها في حال حملها إخلالاً لمعصوم، ولا سبيل إليه، وسواء كان الحد رجماً أو غيره؛ لأنه لا يؤمن تلف الولد من سرية الضرب والقطع، وربما جرى إلى نفس المضروب والمقطوع، فيقوت الولد بنواته. اهـ.

(١) «الصحاح» (١٣٦/٦)

(٢) «اللمعة» (١٢/٤٣٧)

فَقَالَ تَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَذْعِبِي حَتَّى تُرَضَّعِي» .....

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَذْعِبِي حَتَّى تُرَضَّعِي) قَالَ ابْنُ أَبِي: سَحَنَصُ أَنَّهُ نَهَ  
يَكُنْ نَهَ مَا نَ يَسْتَرْضِعُ مَعَهُ وَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَلَمْ يَبْعِلْ رَضَاعَ غَيْرَهَا، فَعَلَى هَذِهِ  
لَا تُرْجَمُ حَتَّى تَسْمَ رَضَاعَهُ، قَالَ ابْنُ مَرْيَمَ: لِأَنَّ هَذِهِ قَتْلٌ لِلْوَلَدِ، وَأَمَّا لَوْ قَبِلَ  
رَضَاعَ غَيْرَهَا، وَكَانَ لَهُ مَالٌ يَسْتَرْضِعُ لَهُ مَعَهُ، فَقِي «الْمَوَازِينُ» عَنْ عِيْسَى بِهَذَا  
لِحُكْمٍ عَلَى حَدِيثِ الْمَرْأَةِ الَّتِي أَقْرَبَتْ بِالزَّانِ، وَهِيَ حَامِلٌ، فَأَمَرَهَا بِأَنْ تَذْهَبَ  
حَتَّى يَضَعُ، أَرَى أَنَّ يَضَعُ فِي ذَلِكَ كَمَا صَنَعَ نَسِي ﷺ، لَكُمَا سُنَّةٌ قَدْ سَنَاهَا.

وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبُ فِي «الْمَوَازِينِ»: إِنْ وَجَدَ لَهَا مَا تَسْتَرْضِعُ لَهُ  
بِهِ، وَكَانَ لَهُ مِنْ بَرَضِعِهِ أَقْبَمُ عَلَيْهَا الْحَدَّ، وَلَا تُؤَخَّرُ حَتَّى تَسْتَقِ مِنْ مَنَاسِهَا،  
فَالْمَحْدُ: وَهَذَا فِي الْقَتْلِ وَالرَّجْمِ، رَحِمَكُمُ ابْنُ مَرْيَمَ عَنْ أَصْبَغٍ عَنْ ابْنِ  
الْقَاسِمِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ حَدٍّ يَكُونُ فِيهِ الْقَتْلُ، فَهُوَ يَسْتَعِجِلُ بِالْمَرِيضِ، وَلَا يَتَنَظَّرُ بِهِ  
إِلَاقَتَهُ، وَقَدْ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْهُ تَرْجَمُ وَلَا تَتَنَظَّرُ بَعْدَ الْوِلَادَةِ. وَذَلِكَ الْحَدِيثُ  
الْمَنْصُوصُ، اهـ.

وَفِي «الْهِدَايَةِ»<sup>(١)</sup>: إِذَا ذَاتُ الْمَرْأَةِ لَمْ تُحَدِّ حَتَّى يَضَعْ حَمْلُهَا، كَيْ لَا يَأْخُذَ  
إِلَى هَذَا الْوَلَدِ، وَهُوَ نَفْسٌ مُحْتَرَمَةٌ، وَإِنْ كَانَ حَدُّهَا الْجَلْدُ سَمَّ تَجَلْدُ حَتَّى  
تَمُوتَ<sup>(٢)</sup> مِنْ نَفَاسِهَا، إِلَّا أَنَّ الْمَدَامِ يَوْعُ مَرَضٌ، فَيُؤَخَّرُ إِلَى زَمَانِ الْبَرِّ، بخلاف  
الرَّحِمِ، لِأَنَّ التَّأْخِيرَ لِأَجْلِ الْوَلَدِ، وَقَدْ تَفَصَّلَ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يُؤَخَّرُ إِلَى  
أَنْ يَسْتَغْفِي وَلَدُهَا عَنْهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يَقُومُ بِتَرْبِيَتِهِ، لِأَنَّ فِي التَّأْخِيرِ سَبَابَةَ  
الْوَلَدِ، عَنْ الْأَضْيَاحِ، وَكَذَا رَوَى أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِمَا أَمَدِيَّةٌ<sup>(٣)</sup> بَعْدَ مَا وَضَعَتْ: ارْجِعِي  
حَتَّى يَسْتَغْفِي وَلَدُكَ، اهـ.

(١) الْمُتَمَتُّ (١٣٩/٧).

(٢) (٣٤٤/١).

(٣) يَوْعُ: تَمَاتُ؛ أَيُ تَوَضَّعُ يَرِيدُ أَنْ تَخْرُجَ مِنْهُ.

(٤) تَطَلُّ: تَحْصِلُ الْوَلَدُ (١٢٢/٣).

وفي «التر المختار»<sup>(١)</sup>: ويقام على الحمل بعد وضعها لا قبله أصلاً، فإن كان حدهما الرجم رُجِمَتْ حين وضعت إلا إذا لم يكن للمولود من يؤميه فحسب بسفني، قال ابن عاتق: قوله: إذا لم يكن هذه رواية عن الإمام اقتصر عليها صاحب «المختار»، قال صاحب «البحر»: وظاهره أنها هي المذهب، اهـ.

قال النووي في شرح مشتم<sup>(٢)</sup>: مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق، والمشهور من مذهب مالك أنها لا ترحم حتى نجد من نرضعه، فإن لم نجد أَرْضَعْنَاهُ حتى تقطعه، ثم رجمت، وقال أبو حنيفة ومالك في رواية عنه: إذا وضعت رجمت، ولا ينتظر حصون مَرْضَعَةٍ، وقال أيضاً في حديث بريدة بلفظ وقد وضعت القامدية فقال: إذاً لا نرحمها ونذبح ولدها صغيراً، فقام رجل من الأنصار فقال: إني رضاعه يا سيدي الله، فرجمها.

فقال النووي: وفي الرواية الأخرى: إنها لما ولدت جاءت بالصبي، قال: ذهبي فأرضعه حتى تضطبع، فلما فطسته أنه بالصبي، في يده كسرة خبز، فقات: يا نبي الله هذا وقد قطمته، وقد أكل الطعام، فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين، ثم أمر بها فرجموها، فهذان الرايان ظاهرهما الاختلاف، فإن الثانية صريحة في أن رجمها كان بعد قطاعه وأكله الخبز، والأولى ظاهرها أنه رجمها عقب الولادة، ويجب تأويل الأولى، وحملها على وزن الثانية، لأنها قضية واحدة.

والرايان صحيحتان، والثانية منها صريحة، لا يمكن تأويلها، والأولى ليست صريحة، فيعين تأويل الأولى، ويكون قول في الرواية الأولى: فقام رجل من الأنصار فقال: إني رضاعه، إنما قاله بعد العظام، وأواد بالرضاعة

(١) (١٧٩/٢).

(٢) (١١/٢٠٢).

فَسَبَا أَرْضَهُنَّ جَاءَةً. فَقَالَ: «أَذْهَبِي فَاسْتَوْدِعِيهِ» قَالَ: فَاسْتَوْدَعْتُهُ. . .

كذلكه ورثته وسماء رصاعاً محاراً، ومثل أيضاً. وأم هذا الأنصاري الذي كلفها، فقصص مصلحة هو الفرق بها ومساعدتها على تعجيل طهارتها بالحد، ما رأى بها من الحرص الشام على تعجيل ذلك، اهـ.

وجمع بينهما الزرقاني<sup>(١)</sup> بحتمك أنه ﷺ ثم يرض بفول المرحل إلى رصاعه. لأن أمه أرفق به في رصاعه، فدفعه إليها حتى فطمته. ويكون التعقيب في قوله: فرجمها، نحو تزويج زيد فولد، ثم قال بعد ذكر توجيه النووي: ولعل ما قلته أقرب لإبقاء الرصاع على حاله، ولا ينافيه التعقيب لأنه في كل شيء حبيب. اهـ.

واضطر الإمام النووي، والعلامة الزرقاني إلى هذه التوجيهات لما أن هذه الرواية الصحيحة صريحة في الرحم بعد الوقوع، خلافاً لمسلك الشافعية، والراجع من مسلك المالكية، ولما كان هنا موافقاً لمسلك الحنفية قال ابن الهمام<sup>(٢)</sup>: الحديثان في مسلم، وهذا أصح طريقاً؛ لأن في الأول بشير بن المهاجر، وفيه مقال، وفي: يمين: يحتمل أن يكون امرأتين. ووقع في الحديث الأول نسبتها إلى الأزدي، وفي حديث عمران جاءت امرأة من جهينة، وفيه رجمها بعد أن وضعت. اهـ.

(قلما أرضعته) وطمته (جاءته) رضي يده كسوة غز، فقالت: هذا يا بني الله قد فطمته، وقد أكل الطعام (نقال) ﷺ: (أنعني فاستودعيه) أي اجعليه عنه من يحفظه (قال) الرازي (فاستودعته) لا ينافيه رواية مسلم، فدفع أي أني ﷺ أنصبي إلى رجل من المسلمين لاحتمال أنها لما استودعته، وأخبرته بذلك أحضره بالصبي. ودفعه إليه ليكون أشد توقفاً في حفظه من مريد رافقه ﷺ

(١) شرح الزرقاني (١/٢١٠).

(٢) فتح المغيث (٢/٥).

ثُمَّ جَاءَتْ. فَأَمَرَ بِهَا فَرَجَمَتْ.

وصلة مسلم عن بريدة في: ٢٩ - كتاب الحدود ٥ - باب من اعترف على نفسه بالزنى، حديث ٣٣.

على خلق الله، قاله الررقاني<sup>(١)</sup>

وقال الساجي<sup>(٢)</sup>: يحتل أن يريد به وضعها إياه عند من يحضنه ويكفله، لأن طرده سبب إلى هلاكه، ولعله كان له من أهله من قبل أبويه إن كان لرشدته، أو من قبل أمه إن كان لغيته من يقوم بذلك، فلما أتت على ذلك كله أمر بها رسول الله ﷺ فرجمت، اهـ.

(ثم جاءت) إلى رسول الله ﷺ (فأمر) النبي ﷺ (بها فرجمت) ببناء السجود، وفي مسلم عن بريدة ثم أمر بها فحضر لها إلى صدرها، وأمر الناس فرجموها، فأقبل خالد بن الوليد بحجر، فرمى رأسها فتتضح الدم على وجه خالد، فسبها، فسمعه النبي ﷺ فقال: «مهلاً يا خالد! هو الذي نفسي بيده لقد تابت توبة، لو تابها صاحب مكسر لغفر له»، ثم أمر بها فضلى عليها قدفنت؛ وفي حديث مسلم عن عمران «ثم صلى عليها»، فقال له عمر: تصلي عليها؟ يا بني الله، وقد رثت قال: «لقد تابت توبة لو فسحت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم»، وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسها؟.

قال الررقاني<sup>(٣)</sup>: وهذه الرواية حريجة في أنه ﷺ صلى عليها، وأما الأولى فقال عياض: هي بفتح الصاد واللام عند جماهير رواة مسلم وعند الطبراني بضم الصاد، قال: وكذا رواه ابن أبي شيبة وأبو داود. وفي رواية لأبي داود: ثم أمرهم أن يصلوا عليها، وقد يجمع بأنه أمرهم أولاً، ثم قبل الصلاة صلى عليها لما علم ثوبتها، اهـ.

(١) شرح الررقاني (١/٤١٠).

(٢) المستطرف (٧/١٣٦).

(٣) شرح الررقاني (٤/٤١١).

قال الموفق<sup>(١)</sup>: لا يُصَلِّي الإمام على العال، ولا على من قتل نفسه متعمداً، ويُصلي عليهم سائر الناس، نص عليهما أحمد، وقال غير من عبد العزيز ولا وازعي: لا يُصَلِّي على قاتل نفس بحاي، لأن من لا يُصَلِّي عليه الإمام لا يُصَلِّي عليه غيره كشهد المعركة، وقال عطاء، والنخعي، والشافعي: يُصَلِّي الإمام وغيره على كل مسلم، لقول النبي ﷺ: اصَلُّوا على من قال: لا إله إلا الله، رَوَاهُ الْخَلَالُ بِإِسْنَادِهِ<sup>(٢)</sup>.

ولنا حديث مسلم<sup>(٣)</sup> عن جابر بن سمرة، أن النبي ﷺ جاءه رجل قتل نفسه بمشاة نصر، فقام يُصَلِّي عليه، وروى زيد بن خالد قال: توفي رجل من جهينة يوم حيرة، فقال: اصَلُّوا على صاحبكم، فتغيرت وجوه القوم، فلما رأى ما بهم قال: اصاحبكم قد غلب من الغيبة.

وقال أحمد: لا أشهد الجهمية<sup>(٤)</sup> ولا الرافضة، وينهده من شاء، وقال أبو بكر بن عباس: لا أصلي على رافضي ولا خروزي<sup>(٥)</sup>، وقال الفريابي<sup>(٦)</sup>: من شتم أبا بكر فهو كافر، لا أصلي عليه، فبلى له. كيف يصح؟ وهو يقول: لا إله إلا الله، قل: لا تُشكُّوا ما بينكم، ارمعوه بالخشب حتى تُوارده في حفرة، وقال أحمد: هل البدع لا يُعَذَّبون إن رخصوا، ولا تُشهد جنازتهم

(١) المصنف (٥٠٤/٣).

(٢) أحمد بن حنبل (٥٦/٢١).

(٣) صحيح مسلم (٦٧٢/٢).

(٤) الجهمية: هم أصحاب جهم بن صفوان، وهم من الحزبية الخالصة "الملل والنحل" (١٣٤/١).

(٥) الخوذية: أتباع لحدة بن حاتم الخوذية الحنفي، وهم مرقاة من الحوارج. "الملل والنحل" (٦١٢/١).

(٦) هو أبو عبد الله محمد بن يوسف الفريابي الحافظ، شيخ السعاري، استوفى ٢١٠ هـ فائراً (٣٧٢/١).

إِنْ هَانُوا، وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَسَائِرُ الْعُلَمَاءِ يَصَلُّونَ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْخَوَارِجِ وَغَيْرِهِمْ، يُحَرِّمُ قَوْلُهُ ﷺ: «صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»<sup>(١)</sup>.

وَيَصَلِّي عَلَى سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَهْلِ الْكُفَّارَةِ، وَالْمَرْجُومِ فِي الْفِرَاقِ وَغَيْرِهِمْ، قَالَ أَحْمَدُ: مَنْ اسْتَقْبَلَ قَتْلًا، وَصَلَّى صَلَاتًا، نَصَلِّيَ عَلَيْهِ وَتَدْبِئَتْهُ، وَيُصَلِّي عَلَى وَثَدِ الْفِرَاقِ، وَالزَّانِيَةِ، وَالَّذِي يُقَادُّ مَنَاقِصًا، أَوْ يُقْتَلُ فِي حَدٍّ، وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَمَّنْ لَا يُعْطَى رِكَاعَ مَالِهِ، وَقِيلَ: يُصَلِّي عَلَيْهِ مَا يُعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ وَالْعَقْلِ، وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّايِ، إِلَّا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ: لَا يَصَلِّي عَلَى الْبَغَاةِ وَلَا السَّحَابِينَ، لِأَنَّهُمْ سَابَتُوا أَهْلَ الْإِسْلَامِ، أَشْبَهُوا أَهْلَ دَارِ الْحَرْبِ، وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَصَلِّي عَنِّي مَنْ قُتِلَ فِي حَدٍّ، لِأَنَّ أَبَا بَرَّةَ الْأَسْمَاقِيَّ قَالَ: لَمْ يَصَلِّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَاعِزٍ، وَلَمْ يَنْهَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>.

وَلَنَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: «صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، رَوَاهُ الْحَلَالُ، وَرَوَى الْحَلَالُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي شُعْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى قُبَاءَ، فَاسْتَقْبَلَهُ رَهْقٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، يَحْمِلُونَ جَنَازَةً عَلَى بَابٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: مَمْلُوكٌ لَكَ فُلَانٌ، قَالَ: أَكُنْ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالُوا: نَعَمْ، وَنُكِنَتْهُ كَانَ وَكَانَ، فَقَالَ: أَكُنْ يَصَلِّي؟ قَالُوا: نَعَمْ، كَانَ يُصَلِّي وَيَذُفُّ. فَقَالَ لَهُمْ: ارْجِعُوا بِهِ، فَفَسَلُوهُ وَكَفَّنُوهُ، وَصَلُّوا عَلَيْهِ، وَادْفَنُوهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ كَانَتْ الْعَلَانِيَةُ تَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ».

وَأَمَّا أَهْلُ الْحَرْبِ فَلَا يَصَلِّي عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ كُفَّارٌ، وَلَا يُقْبَلُ فِيهِمْ شَفَاعَةٌ.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَرَبَةَ (٢/٥٦).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١٨٢٦).

ولا سجدات، فيهم دعاء، وقد أوردنا عن الاستغفار لهم، قال الله تعالى: ﴿يَبْدَأُ  
فَإِذَا تَلَّى عَلَیْهِمْ فَتَكَ أَذْكَ﴾ [التوبة ١٣١] الآية. وأما ترك الصلاة عس  
ماعر، فمختص أن النبي ﷺ، أمر من يصلي عليه لعذر بذلك أنه يحرم تعمدية،  
وحسنه عليه، فقال عمر - رضي الله عنه -: ترخصها ويصلي عليها؟ فقال: لا، فقد  
مايت نوبة برخصت على أهل ثمانية لمسعتهم، كانت وراء الأوزاعي،  
وروي عمر وعثمان عن ابن أنس أنه أوقفهم بالصلاة عليهم، قال ابن عبد البر: وهو  
الصحيح، اهـ.

قال ابن رشد: أصبح أكثر أهل العلم على إجازة الصلاة على كل من  
قال لا إله إلا الله، وفي ذلك أثر أنه من يجهل يصلي على من قال لا إله  
إلا الله، وممن كان من أهل النكاح أو من أهل المدح، إذا أتى سائكا كره لأهل  
النفل الصلاة على أهل البدع، ولم يجز أن يصلي الإمام على من فسد حدا.

قال النووي<sup>(١)</sup>: فيه صلاة فاضل يعلم أن غسل أو إمامة غني مدعى زحوا  
أمر هو مله أو عظم كبره كبراً وشرب خمره إن أم يخاف عاقبهم الضميمة،  
ولا فلا كراهة في صلاة الماخيل عليها، وكره صلاة الإمام وأهل الفضل عليه  
من حاد أو افتقر، إما بحد كمن عارب ونارك صلاة ورار شخص أو قود وجه  
لامانهم صلوات من مله الحسن، فلا لا كره صلاته عليه لم صرته والمعلم، اهـ  
بزيادة من التسمية.

وفي النهاية<sup>(٢)</sup>: من قتل في حد أو قصاص غسل وضوي عب، لأنه  
ماذل عليه (أياء من مستحق عليه) ومن قتل من العدة أو نكاح الطريق لم  
يصل عليه؛ لأنه عليه - رضي الله عنه - لم يصل على الجده، اهـ.

(١) باب الحدود (١٣٩١)

(٢) شرح الكافي (١١٠) ٤٣٤

(٣) (١٢٣)



١٥٢٨ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ

عَزْدِ اللَّهِ بْنِ نَجَبَةَ .....

وهي المندرجة تحت رقم (١٥٢٨) في فروع علي كل مسلم صائتة، خلا رسالة: بغزة وقطاع صديق، فلا يُفَصِّل ولا يُفَسِّر ما بينهم إذ قتلوا في الحرب، ولم يرد فيه ضلِّي عليهم، لانه حدُّ أم قصاص، وقد أجاز عصمة ومكبر في مصر ليلاً ... إلخ وخلافه. فحكمهم كالمغاة، ومن قبل نفسه وأمر عمداً لقتل وتضيي عليه، لا يقتل، ورحم الكمال قول أبي يوسف، إنه بعمر، ولا يصلي عليه بدا في مسلم أنه يخطأ في برحق، قال نفسه، علم بعمل غيره، ولا يجرى على قتل أحد بوبه إثماته له، وألحقه في النهر، بالبعثة، إذ يزيده من ابن عبيد، ولم يرد شيء من ذلك في كتاب الجنائز في الصلاة على ولد ثور.

ولا شك في أن الصلاة على الغامدية ثابتة، واختلقت الروايات في الصلاة على ما عجز، وأخرج البخاري. فصح برواية معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر، وفيه فاضح في صحة خبره وصحة غيره، قال: ولم يقل يونس ومن خرج عن الزهري أوصلى عليه، مثل أبي عبد الله هل قوله: المصلي عليه يصح أم لا؟ قد روى معمر، قيل له: هو روى عبد معمر، قال: لا.

قال الحافظ (١٥٢٨)، وأخرج عبد الرزاق، وهو في التسنن لأبي فية عن أبي أمامة عن سهل في قصة ما عجز قال: طبل ما، رسول الله أنصني عليه؟ قال: لا، فسأله قال من لند، قال: سلوا علي صاحبكم، فضلي عليه رسول الله فبيح وقدس، فهذا الأخير بجميع الاختلاف، فتحصل رواية أنصني على أنه لم يضي عليه حين رجم، ورواية الإثبات على أنه يخطئ صلى عليه في اليوم الثاني. اهـ.

١٥٢٨ - (مالك من ابن شهاب) الزهري (عن عبد الله) معمر الزهري

معمر (ابن عبد الله) يفتح العين مكبراً (ابن عصة) بقسم الامين وسكان المشقة

ابن مسعود، عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني: أنهما أخبرا أن  
 رجلين احتصما إلى رسول الله ﷺ، فقال أحدهما: يا رسول الله  
 أقض بيننا بكتاب الله، ..... .

الخرقة (ابن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني) بضم الجيم وفتح  
 الهاء، (أنهما أخبرا) أي أخبرا بحديث الله، ووقع في رواية ابن مسعود  
 وغيرهما عن زيد بن خالد وأبي هريرة وشبل.

وبسط الحافظ في «الفتح»<sup>(١)</sup> أن زيادة شبل في هذه الرواية وهم، وأما  
 البخاري عن عبيد الله أنه سمع أبا هريرة وزيد بن خالد قال: كنا عند النبي ﷺ  
 فقام رجل، فقال: أشك الله إلا ما قضيت بيننا كتاب الله، فقام خصمه،  
 وكان الله مع، فقال: انحدت.

(أن رجلين احتصما) قال الحافظ في مقدمة «الفتح»: إن من أنهم في  
 حديث قصة المسيب لم يسأ. (إلى رسول الله ﷺ فقال أحدهما) ولبط البخاري  
 برواية صفوان عن الزهري أحسن عند الله أنه سمع أبا هريرة وزيد بن خالد  
 قالا: كنا عند النبي ﷺ، فقام رجل، انحدت.

قال الحافظ: وفي رواية أخرى تبخري أن رجلا من الأعراب جاء إلى  
 النبي ﷺ وهو سائل، وهي أخرى أنه جاء رجل من الأعراب إلى رسول الله  
 أقض، أي احكم (بيننا بكتاب الله) وعط حديث البخاري المذكور فقال:  
 «أشك الله إلا ما قضيت بيننا بكتاب الله»، قال أبو جعفر: أشك الله ما  
 واقعا بيدي أي صوري، الله.

قال الحافظ: يفتح أوله وزن ماكنه، وضم النون السبعة، أي أسألك  
 بالله، وضم أشكك بمعنى أذكرك وحدف الياء، أي أذكرك بأمرنا بنيتي أي  
 صرتي، هنا أسأله، ثم استعمل في كل مضمون مؤكدا وإن لم يكن ساك رقع  
 صوت، وهذا يدفع إيراد من استشكل رفع الرجل صوته عند النبي ﷺ مع

(١) مع أبيه (١٢٦/١٣٧).

اللهي عنه، ثم أحاط عنه، أنه ثم بلغه النبي لكونه أعزياً، وغير ذلك من الأحوة التي ذكرها الحافظ، وذكر أبو علي الفارسي أن بعضهم رواه بصح الهمزة وكسر المعجمة وضبطه، اهـ.

فان الباجي<sup>(١)</sup> : قوله: افصى بيتنا بكتاب الله، قيل: معناه افصى بيتنا بما كتب الله أي فرض، ولم يرد القرآن، ويحتمل أن يريد به أن يفضي بينهما بالحق الذي أوجبه كتاب الله المحزون عليك، ويحتمل أن يريد بما تضمنته كتاب الله من الأحكام دون غيره، ولذلك قال: إن الآخر كان أفقههما.

وقال الحافظ في «الفتح»<sup>(٢)</sup> : المراد بكتاب الله ما حكم به وكتب على عباده، وقيل: المراد القرآن، وهو المنادى، وقال ابن دقيق العيد: الأول أولى؛ لأن الرجم والتعريب ليسا مذكورين في القرآن إلا بواسطة أمر الله سبحانه ونهيه، قيل: بل ربما فاته نظر، لاحتمال أن يكون المراد ما تضمنته قوله تعالى: ﴿أَوْ يَحْتَدَّ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ فيبين النبي ﷺ أن السبيل جلد البكر ونعيه، ورجم النبي.

وقال الحافظ: وهذا أيضاً بواسطة النبيين، ويحتمل أن يراد بكتاب الله الآية التي نسخت تلاوتها، وهي الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما، وبهذا أجاب اسصاوي، وبني عليه التعريب، وقيل: المراد بكتاب الله ما فيه من النبي عن آكل السال بالباطل، لأن خصمه كان أخذ منه الوليدة والغنم مغبر حق، فلذلك قال: انتم والوليدة رد عليك، والذي يرجح أن المراد بكتاب الله ما يتعلق بجميع أفراد القصة مما وقع بالجواب الأتي ذكره، والعلم عند الله تعالى، اهـ.

(١) «المنقح» (١٣٩/٧)

(٢) «فتح الباري» (١٣٨/١٢).

وقال الآخر: وَمِمَّا أَتَتْهُمَا: أَجَلٌ. يا رسول الله. فاقص بيئنا

قال النووي<sup>(١)</sup>: فيه يستحب للقاضي أن يصر على من يقول من حذاه  
الخصوم. أحكم بالحد. معنا وهو ذلك (وقال الآخر) يفتح الحاء (وهو) أي  
الآخر (تفقهما) قال زين الدين العراقي في "شرح الترمذي": يحصل أن يكون  
تبرأتي قال عارفاً بهب فل أن يحدكما، هو صفه أشار إليه ألفه من الأول،  
بداً مضافاً وإما في هذه النقطة الخاصة، أو عند حسن أدبه في استدلاله،  
وأورد رفع صوته إن كان الأول رفعه وإكبره إن سأل على عقده، بعد بركة أن  
حسن السمع حفظ العلم أورد ابن تائبي في فوائده المتعدين، مودعاً بسند  
صحيح، تداء في الشرح<sup>(٢)</sup>

وقال الجاهلي<sup>(٣)</sup>: يحصل أن يكون وصف بأنه تمهيداً لما حكم به  
أورد، ويحصل أن يكون وصف بذلك لما كان عليه، هو صف ذلك من عريف  
حاشيته. يحصل أن يكون وصف بذلك لما وصف للقضية على ما جرت  
مما يورد منها ما يتعلق به الأحكام. وأما الأول فله رد شيئاً.

وقال النووي<sup>(٤)</sup>: يحصل أن المراد بأنه من هذه القضية الواقعة فيها،  
على وجهها، بحيث أنه لأدبه واستدلاله في الكلام أخذ من التوفيق في  
استهني في قوله تعالى: جَلَّا نَقْدَهُمْ ثَقُلَ بِهِ الْقُدْرَةُ لَعَلَّ الْإِنْسَانَ يَلِمْهُمُ  
في قوله: أَلَيْسَ لَكَ اللَّهُ بِنِي آخِرَةٍ، فإنه من خطاء الأعراب.

(أجل) يمنع التهمة والتحميم وتضعف اللام فيما سئل الله فاقص بيئنا

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (١/١٠٠).

(٢) شرح النووي (١/١٠٠).

(٣) ابن تائبي (١/١٠٠).

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم (١/١٠٠).

(٥) سورة النحل: الآية ١٠.

بِكِتَابِ اللَّهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ أَنْتُمْ لَكُنْتُمْ قَالًا: «تَكَلَّمْتُمْ» فَقَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا

بِكِتَابِ اللَّهِ قَوْلُ الرَّقَاقِيِّ: إِنَّمَا سَأَلَ ذَلِكَ وَهِيَ يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ إِلَّا بِحُكْمِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمَا بِأَحْكَمِ الصَّرَفِ، لَا بِالتَّصَالُحِ وَالتَّرَعُّبِ فِيمَا هُوَ الْأَرْقَى بَيْنَهُمَا أَوْ أَمْرُهُمَا بِالصَّلَاحِ إِذْ لِحَاكُمُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، اهـ.

(وَقَدْ لِي) فِي (أَنْ أَتَكَلَّمُ) فِي تَفْصِيلِ الْقِصَّةِ (قَالَ) تَكَلَّمْتُ فَقَالَ قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ»<sup>(١)</sup>: ظَاهِرُ السِّيَاقِ أَنَّ الْقِتَالَ هُوَ الثَّانِي، وَجِزْمُ الْكِرْمَانِيِّ أَنَّ الْقِتَالَ هُوَ الْأَوَّلُ، وَاسْتَدَّ فِي ذَلِكَ ثَمًا وَقَعَ فِي كِتَابِ «صَلَحَ مِنَ الْمُخَارِي» قَالَا: جَاءَ أَهْرَبِي، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَامَ خُصْمُهُ، فَقَالَ: صَدَقَ. انْصُ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ. فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ شاذَّةٌ، وَالْمَحْفُوظُ مَا فِي سَائِرِ الطَّرِيقِ، وَلِنَفْظِ الْبُخَارِيِّ فِي كِتَابِ «الشُّرُوطِ» قَالَا: صَدَقَ، اقْضِ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِكِتَابِ اللَّهِ إِنَّ ابْنِي الْخُ، اهـ.

(إِنَّ ابْنِي) وَلِنَفْظِ الْبُخَارِيِّ فِي الْإِحْدَادِ إِنَّ ابْنِي هَذَا، قَالَ الْحَافِظُ: فِيهِ أَنَّ الْإِبْنَ كَانَ حَاضِرًا، فَأُشَارَ إِلَيْهِ، وَخَلَا مَعَظَمُ الرُّوَايَاتِ عَنْ هَذِهِ الْإِشَارَةِ، اهـ.

وَلَا يَعْرِفُ اسْمُ الْإِبْنِ أَيْضًا (كَانَ عَسِيفًا) بِمَعْنَى الْأَجِيرِ وَزَنًا وَمَعْنَى، وَيُقْنَى أَيْضًا عَلَى الْخَادِمِ وَعَلَى الْعَبْدِ وَهَلَى السَّائِلِ، وَقِيلَ: يَطْلُقُ عَلَى مَنْ يَسْتَهَانُ بِهِ. وَفُسِّرَ عَبْدُ الْمَالِكِ بْنُ حَبِيبٍ بِالْقَلَامِ الَّذِي لَمْ يَحْتَسِبْ، فَإِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ فَبُطْلَانُهُ عَلَى صَاحِبِ هَذِهِ الْقِصَّةِ بِاعْتِبَارِ حَالِهِ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْتِجَارَةِ، وَقَعَ فِي رَوَايَةِ لِلنَّسَائِيِّ تَعْيِينَ كُتُوبِهِ أَجِيرًا، وَنَقَطَهُ «كَانَ ابْنِي أَجِيرًا لِأَمْرَائِهِ»، وَسَمِيَ الْأَجِيرَ عَسِيفًا، لِأَنَّ الْمُسْتَاجِرَ يَسْفَهُ فِي الْعَمَلِ، وَالْعَسْفُ الْجُورُ، أَوْ هُوَ بِمَعْنَى الْمُفَاعِلِ لِكُتُوبِهِ يَعْصِفُ الْأَرْضَ بِالْتَّرَدِّ فِيهَا، وَيَعْلَقُ الْعَسْفُ أَيْضًا عَلَى الْكُفَاةِ.

(١) «الفتح» (١٢/١٣٩).

على هذا، قرئى بأمرائه.....

والأجير يكفى المستأجر الأمر الذى أقامه فيه، كذا في «الفتح»<sup>(١)</sup> (على هذا) أي عنده أو غير يسمى الألام ذكره القسطلاني.

وقال الشوربشنى<sup>(٢)</sup>، إنما قال: عسيماً على هذا، ولم يقل: ليه، نظراً إلى جنب العيب بأن له على مستأجر الأجرة، ولو قال: ليه، لكان نظره إلى جانب المستأجر، بما يلزم له على الأجير من النقص المعلوم، وقاد الطيبي<sup>(٣)</sup> يريد أن نوله: على هذا صفة مغيرة لأجير أي أجيراً كانت الأجرة عليه، وإنما يكون كذلك إذا لاس العمل وانتهى، ولو قبل: لهذا، لم يكن كذلك، كذا في «المحلى».

وتقدم في رواية النسائي أجيراً لأسرائه، وفي أخرى: عسيماً في أهل هذا، وكان الرجل يستخفمه فيحتاج إليه امرأته من الأمور، فكان ذلك سبباً لما رفع له معها، ويوضح نسبة الأجير إليهم، معاً.

(قرئى بأمرائه) تقدم في كلام الحافظ عن «المقدمة» أن من أبيهم في هذه القصة لا يعرف اسمه، قال الباجي<sup>(٤)</sup>: هذا إخبار عن أبيه، وعن زوجة خصمه بالزنا، وحكم هذا أنهما إن صدقاه حياء، ولم يكونا خائفين، وإن كذباه دفع تفصيل سبعة الباجي

ثم قال: لعل هنا قد علم من حالهما أنهم قد أقرأ بذلك بعصرة سنة تشهد له بذلك، أو أن له بينه وبينهما صداقة ذلك به عليهما، إن احتاج إلى ذلك بتكذيبهما أو تكذيب أحدهما، اهـ.

(١) «فتح الباري» (٣٦١/١٣٩).

(٢) «الغفر» صفة الشذيع» (٧/١٢١).

(٣) «المصنف» (٧/٢٢٧).

فَأَخْبَرَنِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ. فَأَقْنَدْتُ بَنِي بِمَانَةِ شَاةٍ وَبِجَارِيَةِ لِي.

(فأخبرني) بالإنفراد، قال أبو عمر<sup>(١)</sup>: هكذا رواه يحيى وابن القاسم وهو الصواب، وللغني: فأخبروني بالجمع، وفي رواية عمرو بن شعيب: أفسأت من لا يعلم فأخبرني، وعلم من هذا أن الصحيح في نسخ «الموطأ» لمظ الأفراد إذ عزاه ابن عبد البر إلى رواية يحيى، وهو كذلك في النسخ المصرية بخلافه الهندية، إذ فيها بلفظ الجمع، وليس هذا رواية يحيى.

قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: وفي رواية: فقالوا لي، وفي أخرى: فأخبرت ببناء المجهول (أن على ابني الرجم). فأقندت منه بمائة شاة متعلق بأقندت، ومن تبدل نحو «وَلَيْسَ بِرَجْمٍ بِالْعَبْدَةِ الْقَتِيلَا بِرَكِّ الْأَجْرَةِ»<sup>(٣)</sup> أي أقندت بمائة شاة بدل الرجم، وكأنه ظن أن ذلك حق لخصمه يجوز أن يعنو عنه على مال يأخذه (وبجارية لي) وفي رواية البخاري في الحدود مائة شاة وخادم. قال الحافظ: المرد بالخادم الحارية الممثلة للخدمة، بتدليل رواية مالك بلفظ «جارية لي»، وفي رواية ابن أبي ذئب وشعيب بمائة من الغنم ووليدة، اهـ.

قال الباجي<sup>(٤)</sup>: نص في أنه أعطاه الغنم والجارية بسقط عن ابنه العطائية بذلك، فيحتمل أنه أعطاه ذلك لئلا يعتقد أنه حق له يصح إسقاطه، ويحتمل أن يكون إعطائه ليستر عنه ويترك قيامه به، ولا يجوز أن يأخذ عوضاً عن ذلك بوجوه، لأن الرجم حق الله تعالى فليس لأحد تركه بعوض، ويبطل الصلح بوجه آخر، إن ما اعتقد أنه يلزم ابنه لرجم غير لازم له، وكذلك أخير أهل السنم والد الزاني ليكر أن ليس على ابنه إلا جلد مائة وتغريب عام، وإن الرجم على امرأته، فأخذ عوضاً على إسقاط ما لم يجب.

(١) تنوير الحواله (ص ١٠٢).

(٢) فتح الباري (١٢/١٣٩).

(٣) سورة التوبة. الآية ٣٨.

(٤) «المستزاد» (٧/١٢٧).

ثُمَّ أَنِي سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَاجْتَبَرُونِي: أَنْ مَا عَلَى ابْنِي حُلَّةٌ مِائَةٌ وَتَقَرِيبٌ عَامٍ. وَأَخْبَرُونِي أَنَّهَا أَرْجَحُ عَلَى امْرَأَتِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «أَمَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ».....

قلت: ولذا ترجم عليه البخاري في صحيحه، «باب إذا اصطغرأ على صلح حور فاصلح مردوداً». ثم أني سألت أهل العلم: يرتفع البخاري في الحدود، ثم سألت رجلاً من أهل العلم، قال الحافظ<sup>(١)</sup>: لم تخف على أسمائتهم، ولا على عدهم، ولا على اسم الخصم، ولا الأمن ولا المرأة، اهـ.

قال النووي<sup>(٢)</sup>: فيه حوار مستعم غير نبي يثق في زمته؛ لأنه يتخوّم بكم ذلك عليه. وفيه حوار المتصبر مع وجوه أفضل منه، اهـ.

وقال الحافظ غي «مقدمة الفتح» في قوله: سألت أهل العلم: ذكر ابن سعد في «الطبقات»: من حديث سهل أن الدبر كانوا يفتنون على عهد رسول الله ﷺ ثلاثة من المهاجرين عمر وعلي وعثمان، وثلاثة من الأنصار أبي س كعب وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل، وغير ابن عمر - رضي الله عنهما - قال أبو بكر وعمر فسبك في زمن النبي ﷺ. وعن حراش الأسلمي كان عبد الرحمن بن عوف مع بني في زمته يثق، اهـ.

قلت: وزاد ابن الجوزي في «المنهاج» على هؤلاء ابن سعد وعمار بن ياسر وحذيفة وسليمان وأبا الشراء وأبو موسى الأشعري، اهـ.

(فاجتبروني: أن ما على ابني حلة مائة وتغريب عام) بالإضافة فيهما أي بنى من مائة سنة، وأخذ بالحد لأن كان بكراً (راجحوني أم الرجل) ونيس في بعض النسخ نطق «أجبروني» بل فيه وإنما الرجل (على امرأته) لأنها محصنة. (فقال رسول الله ﷺ: أمّا والذي نفسي بيده) أسمع

(١) فتح مبري (١٣٩/١١)

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (٢٠٦/١١).



لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ.....

شاكياً (لأقضي بينكما بكتاب الله) قال الحافظ: وفي رواية شعيب «بالحق»، وهي ترجح أول الاحتمالات الماضية ذكرها، اهـ.

يعني هي كلام الحافظ في أول الحديث تحت قول أحدهما: «أقضي بيننا بكتاب الله»، وقال الجاحي<sup>(١)</sup>: يحتمل أن يريد به أن يقضي بينهما بالحق الذي ورد كتاب الله بالحكم به، ويحتمل بأن يريد أنه يحكم بينهما بما تضمنه كتاب الله من حكم ماأنه، فيلعب في رد الجارية والفتن إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَاْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ﴾ وفي المجلد إلى قول تعالى: ﴿وَأَرْزُقْنِي وَزَوْجِي قَلِيلًا مِّنْ ذَلِكُمْ وَأَنَّا نَبْغِ الْبَقُولَ﴾ وفي الترجمة إلى ما روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه نزل من القرآن من حكم الرجم على الثيب من الرجال والنساء، اهـ.

وقال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: قوله: بكتاب الله أي القرآن على ظاهره، المسحوق لفظه انشأت حكمه، وبديل له قول عمر الأنبي: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة فإيا قد قرأناه»، وقد أجمعوا على أن من القرآن ما نسخ حكمه، وثبت خطه، وعكسه في القياس مثله، أو إنذاره إلى قوله تعالى: ﴿لَقَدْ يَحْكُمُ اللَّهُ لَكُمْ كَيْدَكُمُ﴾ (النساء: ١٥)، وفسر النبي ﷺ السبيل بمرجم المحسن، رواه مسلم.

أر السمر بحكم الله وقضائه كقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ لَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ فِتْنَةً﴾ أي حكمه بكم وقضاؤه عليكم، وما قضى به ﷺ هو حكم، ﴿وَمَا يَنْبَغُ فِي أَمْرِكُمْ﴾ (٢٤) ﴿إِلَّا وَحْيٌ يُّوْنُسَ﴾ (٢٥) (النجم: ١٤)، ﴿وَمَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ (النساء: ٨٠) فلما أمر باتباعه وطاعته جاز أن يقال لكل حكم حكم الله: حكم الله وقضاؤه، إذ ليس في القرآن من زنى وانتدب، يؤذ فداؤه، ولا أن عليه شيء مع الجند، ولا أن على الثيب الرجم، وقد أقسم أن يقضي بينهما بكتاب الله وهو صادق، اهـ.

(١) «المبطل» (١/٣٧).

(٢) «شرح الزرقاني» (١/١٤٤).

«مَا عَنْكَ وَجَارِيَّتُكَ فَرْدٌ عَلَيْكَ». وَجَيْدٌ بَيْنَهُ مَائَةٌ، وَغَرِيْبُهُ عَامًا. . .

(أما) بتشديد الميم (عنك وجارييتك فردٌ عليك) أي مردودٌ عليك من إطلاق المصدر على النفس، ولذا كان يلفظ واحد لجميع والواحد. ووقع في روايه «أما الوليدة والغنم فردتها»، وهي أخرى «أما» أعطيت فرداً عليك، كما في «الفتح»<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً: «أن كحد لا يفسد الغنم وهو مجمع عليه في الزنا والسرقة والحراية وشرب المسكر». واحتلف في الثقل: والصحيح أنه كغيره، وإنما يحري الغنم في الدن، كالشعاس في البدن والأطراف، وأن الصنع لعبني على غير النسخ يرد، وبعد المال المأخوذ فيه. اهـ.

(وجيد) ببناء الميم مرفوع من الميم، (بينه مائة) أي أمر من يجيده، تحلده. (وغريبه) بصيغة التاميم من التعريب (عاماً) أي سنة، ونقطة البخاري في الحدود. أو على إسك حشد مائة وتحرير عام، قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: قال النووي<sup>(٣)</sup>: هو محمول على أنه يلفظ علم أن الابن كان بكرًا، وأنه اعترف بالزنا، ويحتمل أن يكون أصغر اعترفه، والتقدير على ابنك إن اعترف، والأول أليق، فإنه مقدم الحكم، فلو كان في مقام الإفتاء لم يكن فيه إشكال؛ لأن التقدير إن كان زنا وهو بكر وقربة استرافه حضوره مع أبيه وسكوته عما نسب إليه.

وأما العلم بكونه بكرًا فوقع صريحاً من كلام أبيه في رواية عمرو بن شعيب بلفظ «كان ابني أجيئاً لامرأة هذا وابني لم يحضر» كما في «الفتح».

ونص كلام النووي أنه محمول على أن الابن كان بكرًا، وعلى أنه

(١) فتح الباري (١٢/١٤٠).

(٢) فتح الباري (١٢/١٤٠).

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي (١١/٢٠٧).

أصرف، وإلا فيقرار الأب عليه لا يقس، أو يكون هذا إقتاء أي إن كان انتك  
زني، وهو بكر، فعليه جلد مائة وخريب عام، اهـ.

قال دهاجي<sup>(١)</sup> هذا نص في تغريب الزاني وبه قال مالك وسناعمي،  
وقال أبو حنيفة: لا تغريب عني الزاني، ودليل من جهة المعنى أن كل معصية  
يتعلق بها قتل أو ما هو دونه من حلد أو قطع، فإن مع الأذن النجس كالقتل  
والحرابة، وإذا ثبت ذلك، فإن التعريب على الحر تذكر دون المرأة، ودون  
العبد خلافاً للسناعمي لما دوي أن النبي ﷺ قال: «إذا زنت الأمة فاجلدوها،  
ثم إذا زنت فاجلدوها، ثم بيحوها ولو بصفيرة». وهذا موضع تعليل فاختص أن  
استوجب عني ما عليها.

ومن جهة المعنى أن المرأة حرة، وفي تغريبها تعريض لها لزوال السر  
هتها، والأمة<sup>(٢)</sup> حق السيد متعلق بمضافها، وإنما يُعْرَبُ الرِّجْلُ لِيُتَطْلَعَ عَنْ  
مُزَانِعِهِ، وإذا ثبت أن التغريب يتعلق بالحر المذكور فإنه يبعد، قال مالك: يُنْفَى  
من مصر إلى الحجاز وإلى مثل نجد، وما والاهاء. ومن المدينة إلى مثل فذك  
وأخير، انتهى عمر بن عبد العزيز من مصر إلى شعب.

وقال ابن القاسم: ينفي من مصر إلى أسوان، وإلى أدون منها، وذلك  
بحيث ثبت له حكم لاغتراب، ولا يبعد كل البعد عما ضاع، ومعد عن أن  
يشركه منقمة ماله وأهله. وكراه في سيره عليه في ماله في الزنا، والمحارب،  
وإن يكن له مال ففي المسلمين، ويكتب إلى وإلى البلد الذي تغرب إليه أن  
يقبضه، ويسجنه منه عشرة، اهـ مختصراً.

وقال الحافظ في الفتح<sup>(٣)</sup>: نقل محمد بن نصر الاتفاق عني نفي الزاني

(١) «المطهر» (٧/ ١٣٧).

(٢) كذا في الأصل، والأرجح عندي بكه وإنما هو المبيد منطلق بتفاده من.

(٣) «فتح الباري» (٧/ ١٥٧).

إلا عن الكوفيين، روافق المشهور منهم ابن أبي ثعلبة وأبو يوسف، وأدعى الطحاوي أنه مروي. واختلفوا في شغب، فقال الشافعي والنوري وداود بن أبي عمير، وفي قوله الشافعي لا ينفي الرقب، وخص الأوزاعي النفي بالذكر، وبه قال مالك، وفيه بئس، وبه قال إسحاق، وعن أحمد ورواه، وأصح من شرط الحرة بأن في نفس بعد حقبة لما لك لمتعة منعة مدة فيه.

واختلف في المسافة التي ينفي إليها، ففي: هو إلى داي الإمام، وقيل: بشرط مسافة القصر، وقيل: إلى ثلاثة أيام، وقيل: إلى يومين، وقيل: يوم وليلة، وفي: من عمل إلى عمل، وقيل: إلى ميل، وقيل: إلى ما ينطلق عليه اسم نقي، وشرط المائكة الحبس في المكان الذي ينفي إليه اه مخصصاً.

وقال الترمذي<sup>(١)</sup>: يترتب الجرح لزاني حولاً كاملاً إلى مسافة القصر، لأن ما دونها في حكم القصر. فأما المرأة فمن خرج معها محرماً نقيت إلى مسافة القصر، وإن لم يخرج معها فقد نقت عن أحمد أنها تغرب إلى مسافة القصر كالرجل، وهذا مذهب الشافعي، وعن أحمد أنها تغرب إلى دور مسافة القصر، تغرب من أهلها، فيحطوها. ويحتمل كلام أحمد أن لا يشترط في التغريب مسافة القصر، فإنه قال في رواية الأثرم: ينفي من عمله إلى عمل غيره.

وقال أبو نؤير وابن المنذر: أو نفي إلى قرية أخرى، بينهما ميل أو أقل حاز. وقال إسحاق: يجوز أن ينفي من مصر إلى مصر ونحوه، قال ابن أبي ليلى: لأن النفي ورد مطلقاً غير مقيد، فيتناول أقل ما يقع عليه الاسم، والقصر يسمى سراً، ولا يحبس في البلد الثاني نفي إليه، ورواه قال الشافعي. وقال

(١) النظر في المعنى (١٣٠/٣٦٤).

مالك: بحير. ولما أنه زيادة لم يرد بها شرع، فلا تشرع كالزيادة على العام، اهـ.

وفي «الهداية»<sup>(١)</sup>: ولا يجمع في الذكر بين الجلد والنفي. وإن شاعى بجمع بينهما حداً لقوله عليه الصلاة والسلام: «الذكر مائة جلد مائة وتغريب عام». ولما هو تعالى: «فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَدِيمِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْنَا الْكِتَابَ» الآية. جعل الجلد كل تمرير رجوعاً إلى حرف انقضاء أو إلى ثبوته كل المذكور. ولأن التعريب فتح باب الرد لأعدام الاستحباب من العشرة، ثم فيه قطع مواد البقاء - يعني ما يحتاج إليه من المأكول والمشروب - قرأه ألتحقاً زائلاً مكسبة، وهو من أفتح وجوه الرد.

وهذه الحقبة مريحة لقول علي رضي الله عنه: - كفى داخلي فتنة. وأخبرني مسرخر كتمطه، وهو قوله عليه السلام: «التيب مائتين جند مائة وأجم بالحجارة» وقد عرف طريفه في موضعنا إلا أن يرى الإمام في ذلك مصححاً، ففرقه على قدر ما يرى، وذلك تمزيق وسياسة. لأنه قد يفيد في بعض الأحوال فيكون لرأي فيه إلى الإمام، وعليه يحمل النفي - سرور عن بعض الصعوبة، انتهى زيادة.

وقول علي - رضي الله عنه - قال أبو داود<sup>(٢)</sup>: روى عبد الرزاق في مصنفه ومحمد بن الحسن في كتاب الآثار، قال: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال: قال عبد الله بن مسعود في الذكر يزني بالكر، قال: بجلدان مائة، ويصيان سنة، قال: وقال علي: سببها من العنة أن يُتبعها، يروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب

(١) (١) (٣١٣).

(٢) (٢) (٣١٠).

وَأَمَرَ أَنَيْسًا الْأَسْلَمِيَّ

قال: غُرِبَ عمر - رضي الله عنه - ربيعة بن أمية في الشراب إلى خيبر، فلحق به رجل فتشمر، فقال عمر: لا أغرّت بعنه مسلماً، اهـ.

(وأمر) **أنيساً** بالصرف في النسخ المصرية، وهو الوجه، فما في النسخ الهندية أنيس يحتم الصرف لا وجه له، وهو يقسم الهمزة مصفراً (الأسلمي) قال ابن السكن في كتاب الصحابة: لا أدرى من هو، ولا وجدت له رواية ولا ذكراً إلا في هذا الحديث، وقال ابن عبد البر: هو ابن الضحاك الأسلمي، وقيل: ابن مرثد، وقيل: ابن أبي مرثد، ووثقوا الأخير بأن أنيس بن أبي مرثد صحابي مشهور، وهو غنوي بالعين المعجمة والنون، لا أسلمي، وغلط من زعم أيضاً أنه أنس بن مالك وصغر، كما صغر في رواية أخرى لمسلم، لأنه أنصاري لا أسلمي، كذا في «الفتح»<sup>(١)</sup>.

وقال في «مقدمة الفتح»: وأنيس هو ابن الضحاك الأسلمي، نقله ابن الأثير عن الأكثرين، ويؤيده أن في الحديث رجلاً من أسلم، وهم من قال: إنه أنيس بن أبي مرثد، فإنه غنوي، وكذا قول ابن الثين: الخطاب كان في ذلك لأنس بن مالك، ولكنه صغر، اهـ.

قال النووي<sup>(٢)</sup>: أنيس هذا صحابي مشهور، وهو أنيس بن الضحاك الأسلمي معهود في الشاميين، وقال ابن عبد البر: هو ابن مرثد، والأول هو الصحيح المشهور، وهو أسلمي، والمرأة أسلمية، اهـ.

ونسبه السيوطي في «التنوير»<sup>(٣)</sup> وصاحب «المحلى» في «شرح»، وغلط من هذا كله أن الصحيح المشهور في ذلك كون ابن الضحاك، فما في شرح

(١) فتح الباري (١٢/١٤٠).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (١٩/٢٠٧).

(٣) تنوير الحوالك، (ص ١٠٢).

أَنَّ بَاتِنِي امْرَأَةً الْأَخِي . . . . .

الزرقاني<sup>(١)</sup>، إذ قال: جزم ابن حبان وابن عبد البر بأنه أنيس بن الصحاك، وفيه نظر، والمظاهر في نقدي أنه غيره، اهـ.

أخذ العلامة الشارح هذا الكلام من «الإصابة»، ووقع في ذلك عندي وهم من «التبسيط» - رحمه الله - لأن الحافظ لم يذكر في «الإصابة» هذا الكلام في حديث أنيس، بل في حديث آخر، فإنه ترجم لأنيس بن الصحاك الأسلمي<sup>(٢)</sup>، ثم قال: ذكره أبو حنيم الرازي، وقال: لا يعرف، وروى ابن منته يستند إلى أنيس بن الصحاك قال: قال رسول الله ﷺ لأبي ذر: يا أبا ذر انيس الخشن الضيق حتى لا يجد العز والفرح فيمت مسخاً، قال ابن منته: غريب، وفي إرمائه، وجزم ابن حبان وابن عبد البر بأنه هو الذي قال له رسول الله ﷺ: «اغديا أنيس على امرأة هذا»، الحديث، وفيه نظر، والمظاهر في نقدي أنه غيره، اهـ.

هذا هو كلام الحافظ، وظاهره أنه ظفر في كون أنيس الراوي لحديث أبي ذر، هو الراوي لحديث العفيف، وقد أتى صاحب العفيف غيره، وترجم بعد ذلك لأنيس الأسلمي المذكور في حديث العفيف، بتقديم ثبوت أنه - رحمه الله - ترجع كونه ابن الصحاك في «المقدمة» و«الفتح» (أن باتني امرأة الآخر)، وخص الأسلمي بذلك قصداً إلى أنه لا يؤمر في تقبلة إلا رجل منهم لتتوهم عن حكم شهرهم، وكانت المرأة أسلمية.

وقال النووي<sup>(٣)</sup> تبعاً لغيره: إن سب بحث النبي ﷺ ثبوتاً للمرأة ليعلمها بالثبوت المذكور، لتطالب بعد ذلكها إن أنكرت، قال: حكاه أوله العلماء من

(١) «شرح الزرقاني» (٢/٢١٢).

(٢) «نظم الإصابة» (١١/٧٧).

(٣) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١١/٧٠٧).

قَدْ اعْتَرَفْتُ، رَاحِلُهَا، وَاعْتَرَفْتُ كَرَجَمِهَا.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي ٨٣ - كِتَابُ الْأَعْمَالِ وَالْعُدُورِ، ٣ - بَابُ كَيْفَ كَرَّتْ بِعَيْنِ  
الْكَافِرِ بِحَقِّهِ. وَسَمِعْتُهُ فِي ٢٩ - كِتَابُ الْخُصُوفِ، ٥ - بَابُ مَنْ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالرَّيْبِ،  
حَدِيثُ ٢٢.

أَصْحَابُهَا وَغَيْرِهِمْ. وَلَا بَدَّ مِنْهُ. لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ أَنَّهُ بَعَثَ بِطَبِيبٍ إِدْمَعَةَ حَدِّ الزَّنا، وَهُوَ  
غَيْرُ مُرَادٍ، لِأَنَّهُ حَدُّ الزَّنا لَا يَحْتَطُّ لَهُ بِالتَّجَسُّسِ، وَالنَّظَرِ عَنْهُ، بَلْ يَسْتَحِبُّ  
تَلْقِيهِ الْمَعْصِيَةِ لِيَرْجِعَ، كَمَا أَقَامَ فِي قِصَّةِ مَا عَزَّ، وَكَأَنَّ لِقَوْلَهُ: «فَإِنْ اعْتَرَفْتَ»  
مُقَابِلًا، أَيْ: وَإِنْ اعْتَرَفْتَ، نَأْغَلِمُهَا أَنْ لَهَا طَبِيبٌ حَدِّ الْقَذْفِ، فَخُذْ لَوْجُودِ  
الِاخْتِمَامِ.

فَلَمَّا اعْتَرَفَتْ وَطَلَّاتُ الْأَجْرِ، وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَالسَّائِي عَلَى بَيْنِ  
عِيَانٍ أَنَّ رَحِلًا قَرَّبَ بَيْنَهُ رَمَى بِامْرَأَةٍ، فَجَاءَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَائَةً، ثُمَّ سَأَلَ الْمَرْأَةَ،  
فَقَالَتْ: كَذَبَ، فَحُلِّمَتْ، حَدَّ الْغَرِيبَةِ ثَمَانِينَ، وَقَدْ سَكَتَ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>،  
وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَاسْتَكْرَهَ النَّسَائِيُّ، كَذَا فِي «الْفَتْحِ»<sup>(٢)</sup>.

(إِنْ اعْتَرَفْتُ) مَرَّةً أَوْ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ عَلَى اخْتِلَافِ الْأَنَمَةِ فِي ذَلِكَ كَمَا تَقْدِمُ  
(وَجَمْعُهَا) هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْهِنْدِيَّةِ وَالْمَعْصَرِيَّةِ، وَكَذَا فِي سُرُوطِ مُحَمَّدٍ،  
وَأَعْرَبَ عَلَيْهَا فِي النُّسخِ الْمَعْصَرِيَّةِ نَصْبُفَةُ السَّامْعِيِّ، وَهِيَ رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ بِلَفْظِ  
«مَارَحِمَهَا» عِبْقَةُ الْأَمْرِ وَهُوَ الْأَوْجَعُ.

(قَاعْتَرَفْتُ) بِالزَّنا (قَرَجَمُهَا) وَلَسَطَ الْبُخَارِيُّ أَمْعَادًا غَيْرِيَّةً، فَأَعْتَرَفْتُ  
قَرَجَمِيَّةً، قَالَ الْحَافِظُ: كَذَا لِلْأَكْثَرِ، وَوَفَّعَ فِي رِوَايَةِ التَّبَثِ اعْتَرَفْتُ فَأُسْرِبَهَا  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَجَمَعْتُ، وَهِيَ تَشْعُرُ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعَادَ جَوَابَهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ،  
وَأُسْرِبَ حِينَئِذٍ بِرَحْمَتِهَا، فَهِيَ تَدُلُّ أَنَّ بَيِّنَةَ الْمَرْأَةِ أَمْرَهُ الْأَوَّلَ الْمُعْتَقَدَ مِنْ اعْتِبَارِهَا،  
فَيُتَّخَذُ مَعَ زَوِيهِ الْأَكْثَرِ، وَهُوَ أَوَّلَى، انْتَهَى.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤١/٧)

(٢) «الْفَتْحُ» (١٢١/١٢)



قوله: فرجمها أي أبس لأنه حكمها، وظاهر رواية الثابت أن أنبأ إنما كان رسولاً ليسح إقرارها فقط، وإن تنفيذ الحكم إنما كان منه بشيء.

ويشكل كونه اكتفى بشاهد واحد، وأجيب بأن رواية مالك أولى لما تقرر من ضبطه، وخصوصاً في حديث الزهري، فإنه أعرف الناس به، فالظاهر أن أنبأ كان حاكماً، وإن سلم أنه رسول، فليس في الحديث نص على مفردة بالشهادة، فيحتمل أنه غيره شهد عليها.

وقال القاضي عياض: يحتمل أن ذلك ثبت عنه بشيء شهادة هذين الرجلين، قال الحافظ<sup>(١)</sup>. والذي قيل شهادته من الثلاثة والد العفيف قص، وأما العفيف والزوج فلا، وعقل بعض من تبع عياضاً، فقال: لا بد من عدا الحبل، وإلا نزم الاكتفاء بشاهد واحد في الإقرار بالزنا، ولا قائل به، ويمكن الانحصار من هذا بأن أنبأ بعدت حاكماً، فاستوى شروط الحكم، ثم أسأته بشيء في رجمها، فأذن له.

قال المهلب: فيه حجة لمالك في جواز إبعاد الحاكم رجلاً واحداً في الإعذار، وفي أن يتخذ واحداً يتقر به يكلف له عن حال المشهود في السر، كما يجوز له قبول الواحد فيما طريقه الخبر لا الشهادة، اهـ.

قال الحافظ: وكيف يُصور من الصورة المذكورة إقامة الشهادة عليها من غير تقديم دعوى عليها، ولا عسى وكيها مع حضورها في البلد غير متوارية، لا أن يقال: إنها شهادة حسنة. ويجاب بأنه لم يقع هناك صبغة الشهادة المشروطة في ذلك، واستدل به على جواز الحكم بإقرار الحائمي من غير ضبط بشهادة عليه، ولكنها واقعة غير، فيحتمل أن يكون أنبأ أشهد قبل رجمها.

قال عياض: احتج قوم بجواز حكم الحاكم في الحدود وضربها بما أقر

(١) دفع الشارح (١٤١٠/١٤٢).

به الخصم عنه، وهو أحد قولي الشافعي، وبه قال أبو ثور، وأبى ذلك الجمهور، واختلف في غير الحدود. أقوى، قال: وقصة أنيس يطرعها احتمال معنى الاعتذار، واستدل به على أن حضور الإمام الترجع ليس بشرط، وبه نظر، لاحتمال أن أنيساً كان حاكماً وقد حضر، بل باشر لرجم لظاهر قوله.

«رحمها» اهـ.

قال النووي<sup>(١)</sup>: أعلم أن يثبت أنيس محمول عند العلماء من أصحابنا وغيرهم على إعلام المرأة بأن هذا الرجل قذفها فيه، فيعرفها بأن نها عنه حد القذف، فتطالب به أو تغفر عنه إلا أن تعترف بالزنا، فلا يجب عليه حد القذف، بل يجب عليها حد الزنا، فذهب أنيس، فاعترفت، فوجبت، ولا بد من هذا التأويل، لأن ظاهره أنه يثبت لإقامة حد الزنا، وهذا غير مراد، لأن حد الزنا لا يباح له التجسس والتحقيق عنه.

بل لو أقروا به لرائي استحب أن يلفن الرجوع كما سبق. فحينئذ يتبين التأويل الذي ذكرناه. وقد اختلف أصحابنا في هذا اليعت، هل يجب على القاضي إذا قُلب إسمان معين في مجلسه أن يبعث إليه ليُعرفه بحقه من حد القذف أم لا يجب؟ والأصح وجوبه. اهـ.

قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: يرسل الإمام إلى المرأة نساءها عما ربيت به، صحيح أنسوري وجوبها، وهو ظاهر مذهبتنا، واحتج به يبعث أنيس، لكن نُعقب بأنه فعل في واقعة حال، لا دلالة فيه على الوجوب، لاحتمال أن سبب البعث ما وقع بين زوجها وبين والد السيف بن الحصام، والمصالحة على الحد، وشنار القصة، فالإرسال إلى هذه يختص من كان على مثلها من التهمة القوية بالفساد. اهـ.

(١) شرح صحيح مسلم، للنووي (١٠٧/١١).

(٢) شرح المرقاوي (١١٣/٤).

وإليه أشار في ذكره كوكب بدري<sup>(١١)</sup>، إذ قال: لا يقال: كفى أمر راجس عنه، وقد أمر بالسفر والمرأى ما أمكن؟ قال: كانت القصة قد استمرت حتى لا يمكن أن تستمر، وتُعبرث بنسب ثم نزل لها صلاحية أن تنكر، وقد سبق بعد استبعادها إلا اعتبار المعرفة، فلم لم تعترف مع ما جرى من الشهوة وغيرها فكانت: نورا من خير شجرة، اهـ.

ومحتمل أن يقال في السمعاء عن هذا الإشكال الفوري على أصول الحنفية: إنه لا يجوز لم رجل إليها لإقامة أحد عليها، من لدن الحد عن العاصم، لأن مذهب الحنفية<sup>(١٢)</sup> قدّم أن الرجل إذا أقروا بالزنا، فاعترف، وتكررت المرأة بدفع أحد عن الرجل أيضا، قال صاحب الآثار العشرة<sup>(١٣)</sup>: وبشئ أيضا بالفرار، مبرحا، ولم يكذب الأخر، قال ابن عاتق: قوله: ولم يكذب الآخر، ولو أقر بالزنا ثلاث، فكذب كُري لحذف أحد، وإن أثبت خلافه، فكذبها فلا حد عليها أيضا غيره، خلافا لهما في المسائلين، اهـ.

وهذا الجواب أوجه عندي، لأن إشكال عليه ما قال ابن القيم<sup>(١٤)</sup>: إنه إذا أقر أربع مرات أنه زنى، امرأة لا زنى، فهذا إحد، وكذا إذا أقر أنه زنى بفلانة، وهي غائبة، إحد، لأن الحديث لا يوجب أنه حلف، ثم أوصل إلى العاقلة، فقال: فزنى اعترف بالرحمة، ولأن الظاهر حلفهم بها إما هو لا احتمال أنه ذكر مستطاع عنه وعنها، ولا يجوز التأخير لهما لا احتمال، نسب لا يحد إذا ثبت مادته لا احتمال أن يرجع الشهود، لأن كلا متهم شبهة تشبهة، وبه لا يلتزم أحد، اهـ.

(١١) ١٣٧٧/٢١

(١٢) ١٤١٣/١١

(١٣) شرح القدير ٢/٤٢٢

قَالَ مَالِكٌ: وَالتَّعْيِيفُ الْأَجِيرُ

١٥٢٩/٢ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ سَهْبِيلَ بْنِ أَبِي هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ: بَرَزَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَزَانَتْ لَوْ أَنِّي وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي زُفْلًا، أَأَمَّهَلَهُ حَتَّى اتَى بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ.

أمره مسلم في: ١٩ - كتاب اللعان، حديث ٦٤.

١٥٣٠/٨ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: .....

وهو أن مثل هذا التأخير لا يُعدُّ تأخيراً حتى يقال: إنه تأخير بعد الثبوت. (قال مالك: والتعيف الأجير) وبناً ومعنى.

١٥٣٩/٧ (مالك عن سهيل) يضم اسين المهملة مصغراً (ابن أبي صالح عن أبيه) دكان السكك (عن أبي هريرة أن) سيد الخرج (سعد بن عباد) الصحابي المشهور - رضي الله عنه - (قال لرسول الله ﷺ: أرأيت) بفتح الهمزة أي أخبرني (لو أنني وجدت) صبيغة المنكح (مع امرأتي رجلاً أمهلاً) بهمرتين الأولى استشهدت، مفتوحة، والثانية مضسومة (حتى أتى بأربعة شهداء) لشهادة عليها بعد النظر.

(فقال رسول الله ﷺ: نعم) لا بد من ذلك للدعوى، تقدم ذلك الحديث، عليه رده في لؤلؤ القضاء فيمن وجد مع امرأته رجلاً، وأعادته المصنف هنا لحفظ كتاب حدوده بأنه لا بد من اليهود لإقامة الحد.

١٥٣٠/٨ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري محمد بن مسلم (عن عبيد الله) يضم العيين مصغراً (ابن عبد الله) بفتح العيين مكبراً (ابن عتبة) ضم العيين فسكون (بن مسعود) الصحابي المشهور (عن عبد الله بن عباس أنه قال: سمعت) أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (يقول) على السر النبوي بعد

الرحيم هي غناب ذلك حتى علو من إلى من أجهال والماء. ١١

المجهول من الإحصان، ويحتمل بفتح الهمزة على بناء المعلوم، قال الحافظ: يعني كان بالغاً عاقلاً، قد تزوج حرة تزويجاً صحيحاً، وجامعها، اهـ.

قلت: تقدم الكلام عن الإحصان مفصلاً في باب الإحصان من كتاب النكاح، ونعيد شيئاً منها تذكيراً فائدة، قال الراغب: ألحصن جمعه حصون. ونحصن إذا اتخذ الحصن مسكناً، ثم ينجوز في كل تحرز، ومنه درع حصينة، لكنهن حصناً للبدن، ويقال: امرأة حصان، وجمعه حُصْن، للعتيفة، ولذات حرمه، قال تعالى: ﴿وَمِمَّنْ آتَى عِزْرَهُ الَّذِي أَتَتْهُ قَرِينُهُ﴾ [التحریم: ١٢].

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ﴾ تزوجن وأحصن زوجن، والحصان في الجملة: المحضنة إما بعفتها أو تزوجها أو يمانع من شرفها، يقال: امرأة شُحصن ومُحصن، فالمُحصن يقال: إذا تصور حصنها من نفسها، والمُحصن: إذا تصور حصنها من غيرها، ولذا قيل: المحصنات: المزوجات، تصوراً أن زوجها هو الذي أحصنها، والمحصنات بعد قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ﴾ بالفتح لا غير، وفي سائر المواضع بالفتح والكسر، لأن اللواتي حرم التزوج بهن المزوجات دون العتيفات، وفي سائر المواضع يحتمل الوجهين اهـ.

وقال ابن عابدين: المحصن - بفتح الصاد - من أحصن إذا تزوج، وهي مما جاء اسم فاعله عن لفظ اسم المفعول، ومنه أسهب فهو مهيب، إذا أطال الكلام، اهـ.

ونال الموفق<sup>(١)</sup>: المحصنات في القرآن جاءت بأربعة معانٍ، أحدها: العفاف، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَزْنُونَ أَلْهَمْنَاهُمُ الْفُجُورَ الْكُفْرَ لَا يُشْرَأُ فِي اللَّهِ وَالْآخِرَةِ وَالَّذِينَ هُمْ عَنْكَ كُفْرٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup> والثاني: بمعنى المزوجات كقول

(١) «المنهاج» (١٢/ ٣٨٤).

(٢) سورة النور: آية ٢٣.

عالي: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْإِسْلَامِ إِذَا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكُمْ﴾<sup>(١)</sup> والثالث: بمعنى الحرائر كنونهن تعالى: ﴿تَشْهَرُ بِكُمْ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> والكذب<sup>(٣)</sup> والرابع: بمعنى الإسلام كنونهن تعالى: ﴿فَإِذَا الْخَبِيرُ﴾<sup>(٤)</sup> قال ابن مسعود: إحصانها إسلامها، اهـ.

ذكره السبوط في الدرر<sup>(٥)</sup> بطرف عن ابن مسعود في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا الْخَبِيرُ﴾<sup>(٦)</sup> أن أتيتك بمحبتك الآية، وأخرج عن غيره من الصحابة المعاني الأخر.

ثم قال المؤلف<sup>(٧)</sup> إن الترجمة لا يجب إلا على المحصن بإجماع أهل العلم، لحديث عمر - رضي الله عنه -: «إن الترجمة حق على من زنى»، وقد أحسن وقال ابنه رضي الله عنه: «لا يجعل دم امرئ مسلماً ولا يحدى ثلاث»، ذكر منها: «أولاً بعد إحصان».

وللإحصان شروط سبعة أحدها: الوطء في القبل، ولا خلاف في اشتراطه، لأن النبي ﷺ قال: «الشيب بالشيب ترجم»، والثانية تحصر بالوطء في القبل، فوجب اعتباره.

ولا خلاف في أنه عقد النكاح الخائفي عن الوطء لا يحصل به إحصان، سواء حصنت فيه خيمة أو وطء فيها دون النزع أو في الذئير، ولا بد من أن يكون وطئاً حصل به تغيب الحشفة في الفرج، لأن ذلك حد الوطء الذي يتعلق به أحكام الوطء.

الثاني أن يكون في نكاح؛ لأن النكاح يسمى إحصاناً، قال تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْإِسْلَامِ﴾<sup>(٨)</sup> يعني المزوجات، ولا خلاف بين أهل العلم في أن لزوماً ووطء الشبهة لا يصير به الواطئ محصناً، ولا نكاح خلافاً في التنسري لا يحصل به الإحصان لمواحد منهما، تكون ليس بنكاح.

(١) سورة النساء: الآية ٢٤.

(٢) سورة النساء: الآية ٢٥.

(٣) اللسان المعجم: (٢/٤٥٩).

(٤) المعجم: (١٢/٣١٤ : ٣١٥).

الثالث: أن يكون النكاح صحيحاً، وهو قول أكثر أهل العلم، منهم عطاء ومالك، والشافعي، وأصحاب الرأي، وقال أبو ثور: يستصحب لإحصان النكاح في النكاح فاسد، ويحكمي ذلك من الأوزاعي، لأن الصحيح ولدان سواء في أكثر الأحكام مثل وجوب المهر وأربعة وعشرون الرية والحق الولد وغيرها، فكانت في الإحصان.

والد أنه إذا في غير ذلك، فلم يحصل به الإحصان كوطء الشبهة، ولا نسلم موت ما ذكره من الأحكام، وإما تثبت الموطأ فيه، وهذه تثبت في كل وطء، وليست محتصة بالنكاح.

الرابع: الحرية، وهي شرط في قول أهل العلم أنهم إلا أنا نورد، قال: العبد والأداة معاً، وحصلان زوجان إذا زنا، وقال الأوزاعي في العبد تحت حرة هو محصن، ويحكم إذا زنا، وإن كان نكاحاً لم يجرم.

وبعد أقوال مخالفة لبعض والأجيب، فإن تعاضل *فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ* يقتضي *فَتَشْهَدُ مَا عَلَى الْكُفَرَانِ مِنْ أَهْلَانِهِ* [الاسم: ٢٤] والرحم لا ينقطع، وإحصان كله مخالفة لبعض والإجماع، إلا أن يكون إذا عتق أحد الإماء، ففي اختلاف بين العلماء، الثاني قريب، الشرط الخامس، والسادس: العلوة، والعقل، فلم وطني وهو صلي أو محزون ثم بلغ أو عقل لم يكن محصن في قول أكثر أهل العلم، وهو مذهب الشافعي، ومن أصحابه من قال: يشير محصناً وكذلك العبد إذا وجب في رفعه ثم عن يشير محصناً، لأن هذا وطء، يحصل به الإحصان للمطلق ثلاثاً، فحصل به الإحصان.

ولنا قوة عليه السلام، واليأس بالثبوت، والحدوث، وقدر الشهادة، ولم كانت يحصل قبل ذلك فكانت حسب عليه الرحم قبل وقوعه وعرضه، وهو ثلاث الإجماع، ويصارى الإحصان، الإحصان، لأن اعتبار الموطأ في حق المطلق يحصل أو يكون غنوه له بتحريمها عليه حتى يطاق، غيره، ولأن هذا مما تأباه



الطباخ - ويُسْتَرْ على النعوس - واعتبره الشارع حراً عن الضلع ثلاث - هذا  
بما روي به المقل والجدون، بخلاف الإحصاء - فإنه اعتبر الكمال لضعفه في  
حده، وإن من قبلت المعية في حقه - كانت جائزته - فحل - وأجنى - زيادة العتوبة

المسابع: أن يوجد الكمال فيها حيناً حال الوطء، فظاً المرحل العاقل  
الحر امرأة حافلة حرة، وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه، وسامع قول عطاء  
وإن سوي - والنجي - والتوري - وإسحاق قالوا في التوقيف - وقد مات - إذا  
كان أحدهما - فلا عار محض - إلا العتي إذا وطئ الكبيرة ثم بحسبها -  
وأخبره عن الإيزاعي - والشافعي عن الشافعي - فقبل: أنه قولان أحدهما  
كثرتا - والثاني: أن الكمال بضم محض - وهذا قول ابن أمار - وقال  
بعضهم - إذا القولان في العتي دون العبد - فإنه محض - فولا - اجزاء - إذا  
كان كاملاً

ولما أنه وطئ - ثم يحصى به أحد المتواطئين فلم يحصى به الآخر  
كالسوي - والأول - كان أحدهما - فاصلاً لم يكمل الوطء فلا يحصى به  
الإحصاء - ثم ذكر الموقوف اختلافه في شروط الإسلام للإحصاء - وتقدم في  
أول كتاب أن جسم أن الإسلام شرط للإحصاء عند الحنفية ومالك - خلافاً  
للشافعية وأحمد -

وهذا التدوير<sup>١</sup> بعد التكلام على شروط الإحصاء - والحاصل أنه شروط  
الإحصاء عشرة، إذا تخطت شرط ميب لم يرحم - وهي: ١ - بلوغ - ٢ -  
وعقل - ٣ - حرة - ٤ - وإسلام - ٥ - وإصابة في ٦ - نكح - ٧ - لازم - ٨ -  
وطء - ٩ - بانتشار - ١٠ - وعدم منكورة -

فلت - أخرج من قوله: لازم ككاف غير لازم ككاف عبد حرة بلا إذن

(١) (الشرح الكبير ١/٤١٠)

سبله ومحبب وفاسد يفسخ أبداً، قال الدمشقي - قوله: 'نتشر على المعتمد خلافاً للشاذلي، والحاصل أنه لا بد في الإحصان من الانتشار على المعتمد، كما أنه لا بد منه في الإحلال، بخلاف الرنا فإنه لا يشترط فيه ذلك، وقوله: عدم منكرة، أي بين الزوجين في الوطء بأن يشترقا بمحصله، لا أن أقر أحدهما بمحصله، وأنكره الآخر، اهـ.

وفي المختار<sup>(١)</sup>: شرائط إحصان الرجم سبعة، الحرية، والتكليف، أي عقلي، وبلوغ، والإسلام، والوطء، وكونه بنكاح صحيح حال الدخول، وكونهما بصفة الإحصان المذكورة وقت الوطء، فإحصان كل واحد منهما شرط لتصيرورة الآخر محصناً، فلو نكح أمة أو الحرة عبثاً، فلا إحصان. إلا أن بظاهراً بعد العتق فيحصل الإحصان به لا بعد قبله.

وفي شرط آخر ذكره ابن كمال: وهو أن لا يبطل إحصانها بالارتداد، فلو ارتد، ثم أسلم لم يعد إلا مالدخول بعده، ولو بطل بجنون أو عنه عاد بالإنفاذ، وقيل: بالوطء بعده، ولا يجب بقاء النكاح لبقاء الإحصان، فلو نكح في عسر مرقه أم طلق، وفي مجرداً وزنى رُجم، اهـ.

قال ابن عابدين: قوله: شرائط إحصان الرجم فُتد به، لأن إحصان القذف غير عبث، وقوله: بنكاح صحيح، خروج الفاسد كنكاح بغير شهود، فلا يكون به محصناً، وقوله: حال الدخول احتراز عما لو وطئ في نكاح موقوف على الإجازة، ثم أجازت المرأة العقد أو وثي الصغيرة فلا يكون بهذا الوطء محصناً، وإن كان العقد صحيحاً، لأنه رضى في عقد لم يصح إلا بعده، لا حال الوطء، اهـ.

(١) انظر: ارد المختار (٢٥/٦).

إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ.....

(إذا قامت البينة) أي ثبت الزنا بالشهادة (أو كان الحبل) بفتح المهنة والموحدة، وفي رواية معمر «الحمل» أي وجدت المرأة الخلية من زوج أو سيد حبل، ولم تذكر شهنة ولا إكراهاً، كذا في «تفتح»، وفي «المحلى»: قال النووي<sup>(١)</sup>: هذا قول عمر - رضي الله عنه - ونابيه مالك وأصحابه، فقالوا: إذا حبلت ولم يعلم لها زوج ولا سيد، ولا عرفنا إكراهاً لزمها الحد إلا أن تكون عربية، وتُدعى أنه من زوج أو سيد، وقال الشافعي وأبو حنيفة والجمهور: لا حدٌ عليها بمجرد الحمل، لأن الحدود تسقط بالثبوت، أمر.

وقال الموفق<sup>(٢)</sup>: إذا أحبلت امرأة لا زوج لها، ولا سيد، لم يلزمها الحد بذلك، وتساءل فإن اذنت أنها أكرهت أو وطئت بنسبة أو لم تعترف بالزنا لم تحده، وحقق قول أبي حنيفة والشافعي، وقال مالك: عليها الحد إذا كانت مقيمة غير غريبة إلا أن تظهر أمارات الإكراه بأن تأتي مستغنية، أو صاوخة لحديث عمر - رضي الله عنه - هذا.

وروي أن عثمان - رضي الله عنه - أتى بامرأة ولدت لسته أشهر، فأمر بها عثمان أن ترجم، فقال علي - رضي الله عنه -: ليس لك عليها سبيل، قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَكُمْ بِمَثَلِ هَٰذَا﴾ [الأحزاب: ١٥] وهذا يدل على أنه كاد يرجعها بحملها، وعن عمر - رضي الله عنه - نحو هذا، وروي عن علي - رضي الله عنه - أنه قال: يا أيها الناس إن الزنا زنا عان، زنا يبرأ، وزنا هلاكي، فزنا أن يشهد الشهود، فيكون الشهود أول من يرمي، وزنا العلانية، أن يظهر الحبل، أو الاعتراف، فيكون الإمام أول من يرمي، وهذا قول سادة الصحابة، ولم يظهر لهم في عصرهم مخالفت، فيكون إجماعاً.

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١/١٩٣).

(٢) «المغني» (٢/٣٧٧).

أَوْ الِاعْتِرَافِ.

هذه مختصر من خطبة تعبر بطولها قالها في آخر عمره

رواهما البخاري في كتابها في: ٨٦ - كتاب العمود، ٣١ - باب رجم النجس من الرثا إذا أحصت، مسلم في: ٢٩ - كتاب العمود، ٣١ - باب رجم النجس في الزمر، حديث ٦٥.

ولما أنه يحتمل أنه من وراء إكراه أو شهوة، وانحد بسقط بالشبهات، وقد قيل: إن المرأة تحمل من غير وضاء بأن يدخل ماله الرجل في فرجها، إما بفعلها أو فعل غيرها؛ ولهذا أخذوا بحمل النكح، عند وجد ذلك، وأما قول الصحابة، فقد اعتكفت الرواية عنهم، مروى سعيد بن خنيس عن حليمة بنت عبد الله بن أمية رويته عن عمر بن الخطاب ليس لها زوج. وقد حملت، فسأها عمر - رضي الله عنه - فقالت: بي امرأة ثقيلة الرأس، وقع علي رجل وأنا نائمة، فما استيقظت حتى فرغ، فلدوا عنها الحاء<sup>(١)</sup>.

وروى<sup>(٢)</sup> الترمذي عن حماد بن عمار - رضي الله عنه - أن ابن امرأة حامل فاذتعت أنها أكرهت، فقال: حن سبيها، وكتب إلى أمراء الأحقاد أن لا يقتل أحد إلا بإذنه، وروي عن عني وابن عباس أنهما قالوا: إذا كان في الحنف حمل وعسى نهر معتل<sup>(٣)</sup>، وروى أبو بصير عن أبيه عن مسعود بن معاذ وعففة بن هاشم أنهم قالوا: إذا تشبه عليك الحد فادأه استطعت. ولا خلاف في أن الحد يدر بالشبهات، وهي متعلقة بها<sup>(٤)</sup>.

(أو) كان (الاعتراف) أي الإقرار بالزنا، وتقدم الكلام على الإقرار، وهذا حديث مختصر من حديث طويل أخرجه البخاري في باب رجم النجس في الزمر.

(١) أخرجه البيهقي في كتاب من زنى امرأة منكراً من كتاب العمود: ٢٣٥/٨، ٢٣٦.

(٢) في نسخة البراء بن مسعود خطأ.

(٣) الشئ الكبري: ٢٣٨/٨.

٩/١٥٣١ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَنَاةَ رَجُلٌ، وَهُوَ بِالشَّامِ. فَذَكَرَهُ أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، فَبَعَثَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيَّ إِلَى امْرَأَتِهِ. يُسَالُّهَا عَنْ ذَلِكَ، فَأَنَاةَا وَعِنْدَهَا نِسْوَةٌ خَوْلَهَا فَذَكَرَ لَهَا الَّذِي قَالَ زَوْجُهَا لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَأَخْبَرَهَا أَنَّهَا لَا تُوَخَذُ بِقَوْلِهِ. وَجَعَلَ يُلَقِّنُهَا أَشْبَاهَ ذَلِكَ لِيُتَرَعَّ. فَأَبَتْ أَنْ تُتَرَعَ، وَتَمَّتْ عَلَى الْاِغْتِرَابِ. فَأَمَرَ بِهَا عُمَرُ فُرْجَمَتْ.

٩/١٥٣١ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأمازيغي (عن سليمان بن يسار) بنحنية وعفة سين مهملة (عن أبي واقد) بالغاف (الليثي) الصحابي (أن) أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (أناة رجل) لم يعرف اسمه (وهو) أي عمر - رضي الله عنه - (بالشام) لما قدمها في خلافة (فذكر) الرجل المذكور أنه وجد مع امرأته رجلاً) كأنه يرميها به (فبعث عمر بن الخطاب أبا واقد الليثي) المذكور (أراوي) (إلى امرأته) المذكورة (يسألها عن ذلك) أي عن ذنب زوجها لها (فأناةا) أبو واقد (وعندها) أي عند امرأة المذكورة (نيسوة حولها) جملة حالية

(فذكر لها الذي قال زوجها لعمر بن الخطاب) من رميها بالزنا (وأخبرها) أبو واقد (أنها لا تؤخذ بقوله) أي بسجرد دعوى الزوج (وجعل يلقنها أشباه ذلك) جمع شبه أي ذكر لها أمثال ذلك لاستحباب التلقين، لأنها أتت بذلك كما يدل عليه السياق (لتنزع) بشبهة هوفية، فتكون ساكنة فزاي أي ترجع عن إقرارها.

(فأبت أن تنزع) أي ترجع عن الإقرار (وتمت) بالعشائين النوقيتين بينهما ميم مشددة. هكذا في جميع النسخ الهندية والمصرية. قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: أي اشتدت وصلبت، وفي نسخة وهي أظهر، «ولبت» بثلاثة من الشبوت، امرء (على الاعتراف) بالزنا (فأمر بها عمر) رضي الله عنه (فرجمت) ببناء المجهول.

(١) «شرح الزرقاني» (١/٤٤٤).

١٥٣٢/١٠ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ .....

قَالَ الزَّهَّابِيُّ<sup>(١)</sup>: قَوْلُهُ: إِنَّ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَا رَجُلٌ، وَهُوَ بِالنَّسَاءِ يَتَنَصَّى أَنْ الْإِمَامَ حَيْثُ حَلَّ مِنْ عَمَلِهِ يَنْظُرُ فِي الْأَحْكَامِ، وَلَمَّا ذَكَرَ الرَّجُلَ مَا ذَكَرَ أَرْسَلَ أَبَا وَاقِدٍ يَسْأَلُهَا عَنْ ذَلِكَ لَمَّا يَتَمَلَّقُ مِنَ الْأَحْكَامِ السَّحْتَنَةَ بِإِقْرَارِهَا وَإِنْكَارِهَا، وَأَرْسَلَهُ نَاتِباً عَنْهُ فِي تَوْثِيقِهَا عَلَى مَا ذَكَرَ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَحُكْمَهُ فِي ذَلِكَ حُكْمُ الْحَاكِمِ، وَبِذَلِكَ يَحْرِي فِيهِ قِتْلٌ. وَمَا ذَكَرَ لَهَا أَبُو وَاقِدٍ عَلَى مَعْنَى الْإِنْفَاقِ فِيهَا إِلَّا يَدْرِكُهَا مِنَ الْأَمْرِ مَا يَبْهِيهَا، وَيَمْنَعُهَا مِنَ النَّظَرِ لِنَفْسِهَا، وَالْمَدْفَعَةُ عَنْهَا.

فَلَمَّا تَعَادَتْ عَلَى الْإِعْتِرَافِ أَمَرَ بِهَا فَرَجَعَتْ بِرَيْدٍ أَنَّهُ لَمَّا رَجَعَ ذَلِكَ إِلَيْهِ أَيْرَ وَاقِدٍ أَمَرَ بِهَا فَرَجَعَتْ، وَهَذَا يَقْضَى أَنَّ نَاتِبَهُ مِنَ الْحَاكِمِ بِأَمْرِهِ يَبْثُ مَا يَبْثُ عَنْهُ. النَّاتِبُ قَوْلُهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رَفَعَ ذَلِكَ إِلَيْهِ شَاهِدَانِ، أَشْهَدُمَا أَيْرَ وَاقِدٍ عَلَى بُيُوتِ عَدُوٍّ، أَوْ رَفَعَ ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ غَيْرَ الشَّهِيدِ عَلَيْهَا بِالنَّمَادِي عَلَى الْإِعْتِرَافِ. انْتَهَى مَحْتَصَرًا.

١٥٣٢/١٠ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيُّ، وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمَدَائِنِ»<sup>(٢)</sup> بِسَنَدِهِ إِلَى سَعِيدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ، وَقَالَ ابْنُ عِبَادٍ أَنَّهُ فِي «التَّحْقِيرِ»<sup>(٣)</sup> الَّذِي بِسَنَدٍ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: فَقَدْ رَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَيُضَوِّدُ: إِنَّ سَعِيدَ بْنَ سَعِيدٍ حَصَرَ هَذِهِ الصَّحْفَةَ مَعَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَسَمِعَ مِنْهُ حَدِيثَهُ هَذَا، وَسَمِعَ سَعِيدَ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مُنْتَفِئاً فِيهِ، كَمَا بَيَّنَّا فِي «الْتَّمِيهِ»<sup>(٤)</sup>. اهـ.

(١) - حَدَّثَنِي (١٣٨٧).

(٢) - (٩١/٣).

(٣) - (ص: ٢١).

(٤) - (١٩٣/٣٣).

عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: لَمَّا صَدَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مِنْ مَنَى، أَنَاخَ بِالْأَبْطَحِ. ثُمَّ كَوَّمُ كَوْمَهُ بَطْحَاءَ. ثُمَّ طَرَحَ عَلَيْنَا رِذَاهُ وَاسْتَلْقَى. ثُمَّ مَدَّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، .....

(عن سعيد بن المسيب أنه سمعه) سمع يحيى سعيداً (يقول لما صغر) أي رجع (عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - قال الزرقاني: رواية سعيد عن عمر - رضي الله عنه - تجري مجرى المتصل لأنه رأى. وقد صحح بعض العلماء - سماعه منه، قاله أبو عمر<sup>(١)</sup> - اهـ. (من منى) إلى مكة يوم الصدر في آخر حجته سنة ثلاث وعشرين، ثم استشهد بعد ذلك. (أناخ) برك، (الابطح) بالأبطح أي المحصب، قال الباجي: وهو بأعلى مكة، لأنه رأى التحصيب مشروعا، أو لأنه نزل به حتى يغضي ما عليه، ويطوف للدواع، ثم يغفل منه إلى المدينة، اهـ.

قلت: والأوجه الأول لما تقدم في المحج أن التحصيب مستحب عند الجمهور، قال نافع: خضب رسول الله ﷺ والخلفاء بعده، وفي مسلم برواية نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يتزولون الأبطح كما تقدم في كتاب المحج (ثم كؤم) بشديد الواو أي حسم (كومة) بفتح الكاف وضمها، أي صبرة، وفي حديث علي «أني بالمال فكؤم كومة من ذهب، وكومة من فضة أي جمع من كل واحدة منهما صبرة، كذا في «المجمع» (بطحاء) أي صغار الحصى يعني جمعها (ثم طرح) أي ألقي (عليها رذاه) أي ألقي على كومة الحصى رذاه، قال الباجي: يريد جمع كوماً، وهو الكدية من الثراب، ثم طرح على الكوم رذاه لينقيه الثراب (واستلقى) على ظهره.

(ثم مدّ) أي وقع (يديه إلى السماء) قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: لأنها قلة الدعاء

(١) انظر: الاستذكار (١/٢٤٤).

(٢) منبر الزرقاني (١/١٤٤).

فَقَالَ: اَللّٰهُمَّ كَبِّرْهُ سَنِي. وَضَعُفْتُ قُوَّتِي. وَانْتَشَرْتُ رَجَبِي. فَاُقْبِضْنيْ بِئِذَاكَ غَيْرَ مُضَيِّعٍ وَلَا مُفَرِّطٍ. ثُمَّ قَدِمَ الْمَدِيْنَةَ.....

(نقَالَ - اَللّٰهُمَّ كَبِّرْهُ) بكسر الهمزة (سَنِي) بكسر السين وشدة النون أي عمري (وَضَعُفْتُ قُوَّتِي) - سبب كبر السن (وَانْتَشَرْتُ) أي كثرت وفترت (رَجَبِي) التي أقوم بتدبرها. قَالَ الْبَاجِي: يريد أنه ضعف عما كان عليه من الاجتهاد في تعبادة النظر للمسئولين مع انتشار رغبته بتمد الاقطار (فَاُقْبِضْنيْ) أي توقني (إِذَاكَ) حال كوني (غَيْرَ مُضَيِّعٍ) لما أمرني (وَلَا مُفَرِّطٍ) من التفريط أي غير مُفَرِّطٍ بِهِ

فَالْبَاجِي<sup>(١)</sup>: بِحتمل أن يريد بذلك أن يهيه أن من العون على ما كلفه ما يعصمه من التضيق والتفريط إلى أن يموت، وبحتمل أن يدعو بتعجيل ميتة، لما حزنني أو يقع منه تضيق أو تفريط أضعف قوته وانتشار رغبته، وليس هذا مما نهى عنه ﷺ من أن يدعو أحد بالموت لضرب بزل به، وإنما دعاء عمر - رضي الله عنه - بالموت خوف التفريط، وقد نغذ في الموعد من دعاء النبي ﷺ. وإذا أردت بقوم سنة، فاقصني إليك غير مفتون، وهذا أشبه بما روي عن ابن المسيب أنه قال: فما ابلح ذو الحمة سني فتل عمر - رضي الله عنه - .

وفي المحلى<sup>(٢)</sup>: في الأثر جواز تعني الموت لمن خاف ضرراً أو فتنة في دينه، وقد فعله ثلاثون من السلف، وانتهي عنه محمود على ما إذا تمناه لضرر نزل به من العاف ونحوها من مشايخ الدنيا، قاله النووي، .

(ثم قدم المدينة) ولعل البخاري في حديث آخر عن ابن عباس<sup>(٣)</sup> «فقدمنا المدينة في عقب ذي الحجة»، قال الحافظ<sup>(٤)</sup>: كان قدوم عمر - رضي الله عنه -

(١) المستفاد: ١٣٩/٧.

(٢) ج (١٨٣٠).

(٣) فتح الباري، (١٢/١٧٧).



فَخَضِبَ النَّاسَ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ! قَدْ سُنْتُ لَكُمْ السُّنَنَ. وَفُورُضْتُ لَكُمْ الْفَرَائِضَ. وَتَرَكْتُكُمْ عَلَى الْوَاضِحَةِ. ....

فلما أن يسلم ذو الحجة يوم الأربعاء (فخضب الناس) ولفظ البخاري في حديث ابن عباس قال: فلما كان يوم الجمعة غُجِّلَتْ الفُرواح حين زاعت الشمس حتى أجد سعيد بن زيد بن عمرو جالساً إلى ركن المنبر، فجلست حوله تسب ركني ركني، فلم أشب أن أخرج عمر، فلما رأته مقلداً فنت سعيد: ليقولن العشيّة مقالة لم يقلها منذ استخلف قط قبله، فأكره علي، قال: ما عسيت أن يقول ما لم يقل قبله، فجلس عمر على المنبر، فلما سككت المزدنون قام، فأثنى على الله بما هو أهله

ثم قال: أما معاذ! فأبني فائل لكم مقالة قد فُذِرَ لي أن أمولها، لا أدري لعلها بين يدي أجبي، فمن عقلها ووعاها، فليحدث بها حيث انتهت به راحته، ومن خشي أن لا يعقلها، فلا أعلن لأحد أن يكذب علي، إن الله بعث محمداً ﷺ، لحديث بطونه، وفي المحلوس عن البزار: أنه قال في خطبته هذه: فرأيت رؤيا وما ذلك إلا عدو شراب أجلي رأيت كأن ديكاً يقرني، اهـ.

(فقال) هذا أوضح مما في النسخ الهندية ملفظ «ثم قال» (أيها الناس قد سُنْتُ) يضم السين وفتح النون لتثنية ومكون الفوقية (لكم السنن) جمع سُنَّة (وفُورُضْتُ) بناء المجهول (لكم الفرائض) قال الأبيجي<sup>(١)</sup>: لعنه قد استشعر إجابة دعوته، فخطب الناس مجلساً لهم، بما خاف إشكاله من الأحكام، ومذكراً لهم، وواعظاً ومُؤدِّعاً، ويحتمل أن يريد بالسنن طرق الشريعة وأحكامها، وبالفرائض المقدسات، اهـ.

(وَتَرَكْتُكُمْ) بناء المجهول (على) الطريق (الواضحة) الفاهرة التي لا تخفى.

إِلَّا أَنْ تَضِلُّوا بِالنَّاسِ بَعِينًا وَشِمَالًا. وَضُرِبَ بِإِخْدَى يَدَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى، ثُمَّ قَالَ: إِيَّاكُمْ أَنْ تَهْلِكُوا عَنْ آيَةِ الرَّجْمِ. أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: لَا نَجِدُ حَدِيثًا فِي كِتَابِ اللَّهِ.....

ولا يخاف على سائرهما ضلالاً (إلا أن تضلوا) بفتح القوية من الضلال (بالناس بعيئاً وشمالاً) عن تلك الطريق الواضحة لهوى أنفسكم.

قال الباجي<sup>(١)</sup>: ظاهره أنه خاطب بذلك الصحابة - رضي الله عنهم - وأهل العلم مخدراً لهم أن يضلوا بالناس، فيحملهم على غير الطريق الواضحة على حسب ما يفضل الضال عن الطريق، يأخذ من يمينه أو شمالها (وضرب بإخدى يديه على الأخرى) تأسفاً وتعجباً ممن يقع منه ضلال بعد الطريق الواضحة.

وقال الباجي<sup>(٢)</sup>: يحتمل أنه فعل ذلك على معنى القطع لكلامه، والإشارة إلى أن ما قاله أمر قد قُرِعَ منه لا اعتراض فيه، ويحتمل أن يصرب بإحداها على الأخرى، أو يزيلها إلى جانب على سبيل أن يضل العلماء بالناس يميناً وشمالاً. (ثم قال: إِيَّاكُمْ) أي أَخْلُوكُمْ (أَنْ تَهْلِكُوا) وَتَضِلُّوا (عَنْ آيَةِ الرَّجْمِ أَنْ) تفتح الهزة وسكون النون (يقول قائل: لَا نَجِدُ حَدِيثًا فِي كِتَابِ اللَّهِ) بل فيه حدٌّ واحدٌ، وهو الجدل.

قال الباجي<sup>(٣)</sup>: يريد - والله أعلم - أَنْ تَهْلِكُوا بِالْإِنْكَارِ نَهَا، والاعتراض عنها، ويحتمل أن يريد بالإنكار لتزويها فيما أنزل الله من القرآن أو الإنكار لبقائه حكمها، وذلك بأن يقول: لَا نَجِدُ حَدِيثًا فِي كِتَابِ اللَّهِ، ويحتمل ذلك وجهين: أحدهما: أَنْ يعبى قول من قال: لَمْ تَنْزَلْ آيَةَ الرَّجْمِ بِقُرْآنٍ، وإنما ثبت بسنة رسول الله ﷺ وفعله، والثاني: أَنْ يعبى قول من أنكر الرجم جملة،

(١) (٢) (٣) (١٤٠/٧).

(٢) (٣) (١٤٠/٧) (١٤٠/٧).

فَقَدْ رَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَرَجِمُوا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْلَا أَن يَقُولَ النَّاسُ: زَادَ عَمْرٌ مِنَ الْخَطَابِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، لَكُنْتُهَا ..

وإِذَا مَا أَنْ حَدَّثَ الْبُزْجُ الْقَجْدَ لِلْمَحْصَنِ وَغَيْرِهِ. وَأَنَّهُ هُوَ الْمَوْجُودُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، اهـ

وقال السيوطي<sup>(١)</sup>: هذا الذي خشيته عمر - رضي الله عنه - قد رفع من الخوارج ومن وافقهم، وهذا من كرات عمر - رضي الله عنه -، ويحتمل أنه علم ذلك من جهة أبي حنيفة، اهـ.

عن الخوارج وبعض المعتزلة كالنظام وأصحابه، فإنهم لم يقولوا بالرجم، وأخرج السيوطي في "الندوة"<sup>(٢)</sup> رواية عبد الرزاق، هي المقتصرة عن ابن عباس عن عمر - رضي الله عنهما - في بحر هذه الفصة، أنه قال في خطبته: وأنه سبى من هذه الأمة يكذبون بالرجم، اهـ.

فقد رجم رسول الله ﷺ، صريحاً، وللمدعية، عمرهما (ووجعنا) بعده، قال النجاشي<sup>(٣)</sup>: طاهر هذا يختصي بإثبات الرجم خاصة، بالقرآن على ما ذكره من التمثيل، ويحتمل أن مراد به، فقد رجم رسول الله ﷺ لأية الرجم، ورجعنا على ذلك الوجه، ونقط البخاري من حديث ابن عباس التذكير، أن الله بعث محمداً ﷺ بالحق، وأزال حبه، انكسار، فكان مما أنزل الله تعالى آية الرجم، فقرأناه، وعملنا به، وبعثنا، ورجم رسول الله ﷺ، ورجعنا، فإنا نحن، إن حكم بالاسم زائد أن يقول الناس: والله ما وجد آية الرجم في كتاب الله، فذهبوا ترك فريضة أبيها الله، والرجم في كذب أنه حق، فالحديث

(والذي نفسي بيده) عز الله له أن يقول الناس: أذلة فهم أنه (زاد عمر بن الخطاب.. في كتاب الله لكتبتها) أي آية الرجم في الزمخشري، قال

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (١/١١٠).

(٢) الدر المنثور (٦/١٤٩).

(٣) المحقق (١/١٤٠).

المزكشي في «البرهان»: طاهره أن كانتها جائزة. وإنما منعه قول الناس،  
والسائر في نفسه عند يقوم من خارج ما يستمر، وإذا كانت جائزة لزم أن تسمى  
ثابتة، وقد يقال: لو كانت التلاوة مائة نبار عمر - رضي الله عنه - ولم يخرج  
عن مقالة الناس، لأنها لا تصلح معارضة، وبالجمله فهذه الملازمة مشككة.

قال النزيلاني<sup>(١)</sup>: والذي يظهر ليس مراد عمر - رضي الله عنه - هذا  
الظاهر، وإنما مراده المسانعة، والبحث على العمل بالرحم، لأن المسمى أن  
الآية باني دين نسخ أقطها، إذ لا يصح مثل عمر - رضي الله عنه - مع مزيد فقته  
تجوهر كتبها مع نسخ لفظها فلا إشكال. اهـ.

وفي «التكويك القدري»: <sup>(٢)</sup> ليس المراد أن أكتبه حيث تكتب أبات الكتاب  
لأنه حرّم، فكيف يكتب بالكراهة فيه، وإنما يعني أن أكتبه في حواشي  
المصاحف، حتى ينصر إليه من يقرأ المصحف، إلا أن الأمر بتحرير القرآن  
يعني عن ذلك؛ لئلا ينجز الأمر بالأمر إلى إدخاله فيه، اهـ.

وقال الباجي<sup>(٣)</sup>: بحمل قوله: أن يقول الناس أن قرأوا عذافوه في أن آية  
الرحم نزلت فيما نزل من القرآن، ولا يصح إثبات نزل القرآن إلا بإجماع وخبر  
متواتر، فيقول من يحالقه إنه زاد في القرآن ما ليس منه، ومن يوافق علم أنها  
نزلت في القرآن بقوله: زاد في القرآن ما لا يجوز أن يثبت فيه لكونه مختلفاً في  
إثباته.

ويحتمل وجهاً آخر، وهو أن يكون جميع الناس وافقوه على أنها نزلت  
في القرآن، ولكن نسخت تلاونها، وبقي حكمها، فلا يجوز إثباتها في

(١) شرح الرغابي (١٤٥/٢)

(٢) (٣٧٦/٢)

(٣) المستقر (١٤٠/٧)

(التَّبِيحُ وَالشَّيْخَةُ فَإِذَا سَوَّيْتُمَا أُتْبِعَتْ) دُونَ فَاذْ قَرَأَهَا.

المصحف، لأنه لا يثبت فيه إلا ما ثبت ثلاثه دون ما سحبت ثلاثه، وإن بقي حكمه فيكون عمر - رضي الله عنه - إماماً يوجب مخالفة أبي يقول الناس: زاد عمر - رضي الله عنه - ما كتب فيه ما لا يكتب فيه، لأنه قد نسخ ثباته في المصحف كما سحبت ثلاثه.

ثم ذكر الآية التي أشد إثباتاً، ولم يخالفه أحد فيما ذكره من أحكام هذه النسخة، ويقتضي ذلك اعتبال الناس من عصره بأمر القرآن، والجمع من أن يزد فيه ما لم يشهد في المصحف، أو ينقص منه شيء، لأنه إذا دلت الزيادة، فإن يجمع النقص أولاً، لأن الزيادة إنما تمنع لتلا يضاف إلى القرآن ما ليس به، وينقص بعض القرآن وإطراحه أشد؛ ولعل ما أضيف إلى أبي وغيره من إثبات قنوت أو غيره في المصحف إماماً كان في أول زمن عمر - رضي الله عنه - ثم وقع الاحتجاج بعد ذلك على الجمع به، ثم.

قال النووي<sup>(١)</sup>: وهذا مما نسخ نفسه، وفي حكمه، وقد وقع نسخ حكمه دون بعضه، وقد وقع نسخهما جميعاً، مما نسخ لفظه ليس له حكم القرآن في تحريمه على الخبث ونحو ذلك، وفي ترك الصحابة كتابة هذه الآية دلالة ظاهرة على أن المنسوخ لا يكتب في المصحف، وفي إعلان عمر - رضي الله عنه - كون هذه الآية من القرآن وسكوت الصحابة عليه دليل على أن الآية كانت من القرآن لم تسحبت.

(التَّبِيحُ وَالشَّيْخَةُ) وهي الآية التي أشد إثباتاً إليها عمر - رضي الله عنه - (إِذَا دُنِيََا فَارْجِعُوهُمَا أُنْتَهَى) بهمة فصيح أبي حنيفة زاد بعض الرواة: كذلك من الله، والله عزير حكمهم، كذا في المحلى (فَإِذَا قَرَأْتُمَا) أي الآية المذكورة، ومن أبي من ذهب، قال عمر - رضي الله عنه -: كم نعتزل سورة الأحراب؟ قال:

(١) فشرح النووي على صحيح مسلم، (١/١٩١).

قَالَ فَابْتُ: قَالَ ابْنُ بَرْقٍ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسْتَشَبِّ: قَدْ  
تَسْلَخُ ذُو الْحِجَّةِ حَتَّى قُتِلَ عُصْرٌ.

قَالَ ابْنُ بَرْقٍ: مَسَعَتْ فَابْتُ تَقُولُ: فَوَلَّى الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ، يُعْنِي  
الْثَّيْبُ .....

قُلْتُ: ابْنُ بَرْقٍ أَوْ ثَلَاثًا وَسِمْنُ آيَةٍ، قَالَ: كَانَ يُوَازِي سُورَةَ الْبَقَرَةِ، أَوْ أَكْثَرَ،  
وَكُنَّا نَقْرَأُ فِيهَا الشَّيْخَ وَالشَّيْخَةَ، إِذَا رَأَيْنَا مَارْجُومَةً، أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ  
أَحْمَدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ، كَذَا فِي «الْمَعْلَى».

وَأَخْرَجَ التَّيْمِيُّ فِي «الذِّمَّةِ»<sup>(١)</sup> بِحَرْفٍ ذَلَّتْ عَنْ حَذِيثَةٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ رَوَابَةِ ابْنِ  
مَرْثُومَةَ، قَالَ: أَخْرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي ذَرٍّ فِي «الْمَصْنُوعِ» وَالطَّبَّاكِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ  
أَحْمَدَ، فِي «زَوَائِدِ الْمَدِينَةِ» وَالسَّائِي وَالدَّرَقُطَنِيُّ فِي «الْأَفْرَادِ» وَالْحَاكِمُ<sup>(٢)</sup>  
وَصَحَّحَهُ. وَغَيْرُهُمْ عَنْ زُرَّاقٍ لِي أَبِي مِنْ كَعْبٍ: كَيْدٌ، نَفَرُوا سُورَةَ الْأَحْزَابِ أَوْ  
كَمْ تَعْلَمُهَا؟ قُلْتُ: ثَلَاثًا وَسِمْنُ آيَةٍ، فَقَالَ أَبِي: قَدْ رَأَيْتَهَا وَأَنَّهَا لَتَعْدِلُ سُورَةُ  
الْبَقَرَةِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَتَقْدَرُ أَرَأَيْتَ فِيهَا «الشَّيْخَ وَالشَّيْخَةَ إِذَا رَأَيْنَا  
فَارْجُومَةً أَلَيْسَ تَكَلَّأْنَا مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» فَرَفَعَ بِهَا مَا رَفَعَ.

(قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) ابْنُ بَرْقٍ الْمَذْكُورُ (قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسْتَشَبِّ) الْمَذْكُورُ  
فِي رِوَايَةِ السَّيِّدِ (قَالَ تَسْلَخُ) أَيِ امْزَحْضِ (ذُو الْحِجَّةِ) أَيِ الشَّهْرِ الَّذِي خُطِبَ فِي آخِرِهِ  
عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - هَذِهِ النُّقْطَةُ (حَتَّى قُتِلَ) بِبَنَاءِ الْمَجْهُولِ (عُمَرُ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -  
شَهِيداً لِمَا أَنِّي تَوَلَّوْتُ مَبْرُورَ الصُّرَّاطِيِّ، عَبْدِ الْمَعْنِيِّ بْنِ شُعْبَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -  
قَالَ الْحَدِيثُ فِي «الْمَعْلَى»<sup>(٣)</sup> قُتِلَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ لِأَرْبَعِ بَنِينَ مِنْ ذِي  
الْحِجَّةِ. وَقِيلَ: ثَلَاثَ سَنَةٍ ٢٣ هـ.

(قَالَ مَالِكٌ: قَوْلُهُ) فِي آيَةِ الْمَذْكُورَةِ (الشَّيْخَ وَالشَّيْخَةَ يَعْنِي) بَيْنَمَا (لِثَّيْبٍ

(١) «الذِّمَّةُ» (١/٦٩٠).

(٢) «الْمَصْنُوعُ» (٢/٢٥٩).

(٣) «الْمَعْلَى» (١/٤٤١).

وَالثَّيَّةُ فَارْجُمُوهَا اثْبَتَهُ.

١١/١٥٣٣ - وَحَلَلْتَنِي مَالِكٌ أَنَّهُ بِلَعْنَةٍ أَنَا غَشَّانٌ يَرَى عَمَّانُ  
أَتَيْتُ بِامْرَأَةٍ قَدْ وَلَدَتْ بِي سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُرْجَمَ. ....

والثيئة) أي المحصنة والمحصنة. وإن كانا شابين، قال الرزقاني: بغير  
(فارجومهما اثبتة) فإن ارجم لا يحتمل بالشيوخ والشيخة، وإنما انما عني  
الإحصان، أقوله رحمه الله فعزى: أحضنت؟ قال: نعم، ولغوته عنه السلام لأهل  
ماعز أبكر أم نيب؟ فقالوا: بل نيب، انتهى في الرزقاني.

وفي المسحلي: أخرج الحاكم<sup>(١)</sup> من طريق كثير من أصلت ذلك كان  
زيد بن ثابت وسعيد بن العاص بكتمان المصحف، فمرا على هذه الآية، فقال  
زيد: سمعته رحمه الله يقول: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما، ففان عمر  
رضي الله عنه لما نزلت أثبت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ففكان عمره ذلك،  
فقال: ألا ترى أن الشيخ إذا زنى ولم يحصن جلد، وأن الشاب إذا زنى وثد  
أحصن رحم، فيستفاد من هذا الحديث، السبب في نسخ الآية أن يكون  
على غير الظاهر من عمومها. وللتأني أن يكون قال يزيد بن ثابت: ألا  
نكتها في المصحف؟ قال: ألا ترى أن الشابين الشبان يؤجنان، أم.

١١/١٥٣٣ - (مالك أنه بلغه أن) أمير المؤمنين (عمران بن عثمان) - رضي الله  
عنه - وذكره البيهقي بسنده إلى ابن بكير عن مالك نحوه (أني) بيناء الصحابي  
(بامرأة) تزوجت (قد ولدت في ستة أشهر) من زوجها (فأمر) عثمان - رضي الله  
عنه - (بها أن تُرْجَمَ) ياء المحيول، لأن المعروف أن الحمل تسعة أشهر.

قال البيهقي<sup>(٢)</sup>: وهذا يقتضي أن عثمان - رضي الله عنه - اعتقد أن  
الحمل لا يكون من ستة أشهر، إما لأنه اعتقد أنه لا يكون إلا على الوجه

(١) المستدرک (١/٣٥٩).

(٢) المشي (٧/٥١١).





نصر على أمدي الحمن والرضاع، ثم قال تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] الآية، فيبين أن مدة الرضاع عامان، وذلك يقتضي أن مدة الحمل ستة أشهر، ولا يجوز أن يكون ذلك أكثر أمد الحمل، ولأننا نعاين مشاهدته أن مدة الحمل قد تكون أكثر من هذا، فلم يبق إلا أن تكون السنة أشهر أقل أمد للحمل، وعلى هذا جماعة الفقهاء.

قال صاحب «المحلى»: وبه أخذ الأطباء وأخذ أهل العلم أن أدنى مدة الحمل ستة أشهر، فإذا ولدت المرأة في تمام ستة أشهر، ثبت نسب ولدها من زوجها، وتبرأ من نعمة الزنا، قال القاضى: ولعل تخصيص أقل الحمل وأكثر الرضاع لاتضابطهما، اهـ.

قال صاحب «المحلى»: وللآية تفسير آخر، وهو أنه إن حملت به ستة أرضعت البني، رواه سعيد بن منصور وابن أبي حاتم عن ابن عباس، وقال أبو حنيفة كما في «المدارك»: إن المراد به الحمل بالأكف، اهـ.

وفي «المدارك» قوله تعالى: ﴿وَوَسَّغُ يَرْضَعُ﴾ الآية في مدة حسله وفضائه ثلاثون شهراً، وبه دليل على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر، لأن مدة الرضاع إذا كانت حولين لقوله تعالى: ﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ بقيت للحمل ستة أشهر، وبه قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله، وقال أبو حنيفة رحمه الله: المراد به الحمل بالأكف، انتهى.

قال صاحب «الإكبل»: فيصير الثلاثون مدة الفصال والحمل بالأكف جميعاً، لأن في الثلاثين وما دونه يعمل بالأكف غالباً، فهذه الآية دليل على أن مدة الرضاع ثلاثون شهراً، اهـ. ونقدم الاختلاف، لأننا في مدة الرضاع في أول كتاب الرضاع.

وأما مدة لحمل، فقد قال الموفق<sup>(١)</sup>: أقل مدة الحمل ستة أشهر، فما

(١) المغني (١١/٢٣١).

روى الأثرم، يستند عن أبي الأسود، أنه رُفِعَ إلى عمر - رضي الله عنه - أن امرأة ولدت لستة أشهر، فهم عمر - رضي الله عنه - برحمها، فقال له علي: ليس لك ذلك، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتِنَنَ أَولَادَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٣٣] الآية، وقال تعالى: ﴿وَيَحْلَمُ وَيُمْسِكُ ثَلَاثُونَ شهراً﴾ [الأحاف: ١٥] فحولان وستة أشهر ثلاثون شهراً، لا رجم عليها، فحُلِيَ عمر - رضي الله عنه - سبيلها، وولدت امرأة أخرى لذلك الحد.

رواه الأثرم أيضاً عن عكرمة أن ابن عباس قال ذلك، قال عاصم الأسود: فقلت لعكرمة: إنا بلغنا أن علياً - رضي الله عنه - قال هذا؟ فقال عكرمة: لا، ما قال هذا إلا ابن عباس، وذكر ابن قتيبة في المعارف أن عبد الملك بن مروان وليد لستة أشهر، وهذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وغيرهم، اهـ.

قلت: وأثر عمر - رضي الله عنه - هذا أخرجه البيهقي يستند إلى أبي الأسود، ثم قال: كذا في هذه الرواية عمر - رضي الله عنه -، ثم ذكر رواية الموطأ هذه برواية ابن بكير عن عائلك ثم قال: والله أعلم، اهـ.

وقال ابن التركماني<sup>(١)</sup>: ذكر البيهقي أن علياً رضي الله عنه أنكر على عمر رضي الله عنه، ثم ذكر من وجه آخر أنه أنكر ذلك على عثمان، وذكره أبو عمر في الاستبصار<sup>(٢)</sup> من وجهين آخرين؛ أحدهما: أن ابن عباس هو الذي أنكر على عمر - رضي الله عنه -، والثاني: أن ابن عباس أنكر على عثمان - رضي الله عنه -، اهـ.

ثم قال الموفق<sup>(٣)</sup>: وظاهر المذهب أن أقصى مدة الحمل أربع سنين وبه

(١) المحرم الفقي عبر هامش السالك الكري للمبهي (٤٤٦/٧).

(٢) انظر الاستبصار (٧٤/٢٤).

(٣) المبني (١١٢/٢٣٢).

قال الشافعي وهو المشهور عن مالك، وروي عن أحمد أن أقصى مدة سنتان، وروي ذلك عن عائشة - رضي الله عنها - وهو مذهب الثوري وأبي حنيفة لما روت جملة عن عائشة - رضي الله عنها - لا تزيد المرأة على السنين في الحمل، ولأن التقدير إما بعين بتوقيف أو اتفاق، ولا توقف ههنا، ولا اتفاق، إما هو على ما ذكرنا، وقد وجد ذلك، فإن الطحاك بن مزاحم، وهرم بن سوان حملت أم كلثي واحد منهما به سنتين، وقال الليث: أقصاه ثلاث سنين، حملت مولاة لعمر بن عبد الله ثلاث سنين، وقال عباد بن العوام: خمس سنين، وعن الزهري أنه حمل المرأة ست سنين، ربيع سنين، وقال أبو عبيد: ليس لأقصاه وقت يوقف عليه، اهـ.

يذكر البيهقي هذه الآثار وما في معناها ما يزيد من هذا، وفي «الهداية»<sup>(١)</sup> أكثر مدة لحمل سنتان، تقول عائشة - رضي الله عنها - «الولد لا يبقى في البطن أكثر من سنتين، ولو مظل مغزل، وأقله ستة أشهر، تقول عائشة: «وَصَلَّاهُ ثَلَاثَةَ شَهْرٍ» ثم قال: «وَصَلَّاهُ فِي سِتِّينَ» فبني لحمل ستة أشهر، والشافعي يقدر الأكثر بأربع سنين، والحجة عليه ما روينا، والظاهر أنها قالت مائة، إذ العقل لا يفتدي إليه، اهـ.

قال ابن القيم<sup>(٢)</sup>: حديث عائشة - رضي الله عنها - أخرجه الدارقطني والبيهقي بسنديهما عنها قائم، ما تزيد المرأة في الحمل على سنتين قدر ما يتحول قتل عمود العزل، وفي لفظ قالت: لا يكون الحمل أكثر من سنتين، الحديث. وأخرج الدارقطني، وعند البيهقي عن الوليد بن مسلم، قلت لعائشة: أمني حديث عن عائشة لا يزيد على سنتين؟ فقال: سبحان الله من يقول هذا؟ هذه جاءت امرأة محمد بن عجلان امرأة صدق، وزوجها رجل صدق، حملت

(١) (١٢٨٢/١).

(٢) «فتح الدرر» (١/١٨٠).

فَلَا رَجْمَ عَلَيْهَا. فَبَعَثَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ فِي إِثْرِهَا. فَوَجَدَهَا قَدْ رُجِمَتْ.

ثَلَاثَةَ أَبْطَالٍ فِي اثْنَيْ عَشَرَ سَنَةً، كُلُّ بَطْنٍ فِي أَرْبَعِ سِنِينَ.

ولا يخفى أن قول عائشة - رضي الله عنها - ، معاً لا يعرف إلا سماعاً، وهو منقطع على لمحكي عن امرأة ابن عجلان، لأنه بعد صححه بسننه إلى الشرع لا يتطرق إليه الخطأ، بخلاف الحكاية، فإنها بعد صححه نسبتها إلى مالك - والمرأة يحتمل خطأها، فإن غاية الأمر أن يكون انقضى دمها أربع سنين، ثم جاءت بولد، وهذا ليس بقاطع في أن الأربعة بينهما كانت حياً، فلا فيها تحول، أنها امتد ظنها من سن أو أكثر، ثم جلب إلى أمر ما سط.

فَلَا رَجْمَ عَلَيْهَا لأن الحدود ترفع للشبهات، والقاهر أن علماً - رضي الله عنه - لم يحضر المجلس الذي أمر به - رجماً، وأنه أعظم بالأمر بعد ذلك، فإدراكه في إنكاره، وأخبر أمير المؤمنين - استدلاله، وقيله أمير المؤمنين، (فبعث عثمان) رضي الله عنه (في إثرها) بكسر الهمزة وسكون الميم، ليسع الرجم (فوجدتها قد رجمت) ياء - المحمودة، وروى ابن أبي حاتم عن عجة بن عبد الله الجعفي - قال: تزوج رجل من أمراء، فولدت له امرأة سنة أشهر، فاقضوا إلى عثمان - رضي الله عنه - ، فأمر برجمها. فذل أنه عدني - رضي الله عنه - ، أما سمعت الله تعالى يقول: ﴿وَنَحْنُ ذُنُوبٌ وَأَسْفُوفٌ﴾؟ وقال: (فصارت في عامين) ولم يجد بقي إلا سنة أشهر، فذل عثمان: والله ما دلت هذا، كذا في «الترغاب».

قال الناجي<sup>(١)</sup>: يعني أن عثمان - رضي الله عنه - أراد الرجوع عند أمره من رجما لما ظهر إليه من الحق فوجدتها قد نبت فيها ما كان أسره من

(١) شرح المرقاوي (١/١٤٦)

(٢) «المعنى» (٢/١٤٦)

حَدَّثَنِي ذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ ابْنُ شَهَابٍ عَنِ الَّذِي يَعْمَلُ عَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ؟ فَقَالَ ابْنُ شَهَابٍ: عَلَيْهِ الرِّجْمُ. أَحْصَنَ أَوْ لَمْ يُحْصَنَ.

رحمهما. وهذا يقتضي أن المحاكم أن ترجع من حكم حكم به إلى ما هو عنده أصوب، ولعمرك قد أدى شهيد، والله أعلم. اهـ. فثبت: وهي تكون من بيت ثمال.

قال التوفيق<sup>(١)</sup>. وأما حصن الإمام والحاكم في غير الحكم والاجتهاد، فهو على عاقبته غير خلاف إذا كان بما تحمله المصلحة، وما حصل باجتهاده، فيه دوكان، إحتلها: على عاقبته أيضاً، والثنية: هو في بيت المال، وهو مذهب الأوزاعي وشوري وأبي حنيفة وإسحاق، لأن الحقاً يكثر في أحكامه واجتهاده. فإجيب بطله على عاقبته يجهل بهم، ولأنه نائب عن الله تعالى في أحكامه وأفعاله، فكأن أرض جنته هي مال الله سبحانه، وللشافعي قولان كأروابين، اهـ.

(مالك أنه مال ابن شهاب) الزهري (عن الذي يعمل عمل قوم لوط؟) قال الزرقاني: أي يأتي التذكير في الدرر فقال ابن شهاب: عليه الرجم: سواء (أحصن أو لم يحصن)، قال الزرقاني. ولو كادراً أو رفیقاً، اهـ.

قال الساجي<sup>(٢)</sup>: قول ابن شهاب هذا برحم أحصن أو لم يحصن، هو قول مالك، وهذا هو المشهور في المذهب، وقال ابن حبيب: كتب أبو بكر الصديق: رضي الله عنه - أن يحرقوه بالنار ففعل، وفعل ذلك ابن الزبير في زمانه، وهشام بن عبد الملك في زمانه، ومن أخذ بهذا لم يخطئ، وقال الشافعي رحمه الله -: حكمه حكم الزاني برجم المحصن، يحل غير المحصن مائة، وقال أبو حنيفة: ليس فيه حد، وإنما به التعزير.

(١) النسخة (١٢٠/٣٥)

(٢) النسخة (١٢١/٧)

والدليل على ما نقوله، قال مالك قال النبي ﷺ: «افعلوا الفاعل والمفعول به»، قال مالك: ولم نزل نسمع من العلماء أنهما يرجمان أحصنا أو لم يحصنا، قال مالك وربيعة: الرجم هي العقوبة التي أنزل الله تعالى بقوم بوط، ولأن هذا فرج لأدمي، فتعلق الرجم بالإيلاج فيه كالقبيل، ولأنه هذا لا يستباح بوجه، فلذلك تعلق به من التعليل أشق ما تعلق بالقبيل؛ لأنه إيلاج لا يسمى زنا، فلم يعتبر فيه الإحصان، كالإيلاج في البهيمة، والشهادة على النواط كالشهادة على الزنا، أربعة شهداء، ربه قال الشامي، وقال أبو حنيفة. ثبت بشاهدين، والدليل على ما نقوله أنه معنى يجب به المرحم من غير خصام، فلم يثبت إلا بأربعة شهداء كالزنا، اهـ.

وقال ابن حزم في «المحلى»<sup>(١)</sup>: ضمن قوم لوط من الكبارى الفواحش المعروفة كلحم الخنزير وغيره، من أحله فهو كافر مشرك خلال الأدم والآمال، وإنما اختلف الناس في الراجب عليه، فقالت طائفة: كُحِرْقُ بالنار الأعلى والأسفل، وقالت طائفة: يحمل لأعلى والأسفل إلى أعلى جبل بقرية، فيصب منه، وتُثَبِّقُ بالحجارة، وقالت طائفة: يرجمان سواء أحصنا أو لم يحصنا، وقالت طائفة: يقتلان. وقالت طائفة: أما الأسفل فيرجم أحصى أو لم يحصى، وأما الأعلى فلا يحصى رجم، وإن لم يحصى جلد جلد الزنا، وهو قول أبي جعفر محمد بن علي أحد الفقهاء الساميين.

وقالت طائفة: كلاهما سواء، أيهما أحصى رجم، وأيها لم يحصى جلد عانة، وقالت طائفة: لا حدٌ عليهما ولا قتل، ولكن يعززان، وهو قول الحكم بن عتيبة، وأبي حنيفة ومن اتبعه، وأبي سليمان وحبيب أصحابنا، ثم سطر الكلام على هذه الأقاويل ولأثار الواردة في ذلك

(١) (١٢/٣٨٨).

ثم نظرنا في قول من لم ير في ذلك حداً، فيجدناهم يحتجون بقوله ﷺ: «لا يحل دم امرئ إلا بإحدى ثلاث» الحديث، وليس فاعل فعل قوم لوط واحداً من هؤلاء، فدمه حرام إلا بنفس أو إجماع، وقد قلنا: إنه لا يصح أثر في قتله، نعم، ولا يصح أيضاً في ذلك شيء عن أحد من الصحابة، لأن الرواية عن أبي بكر وعلي والصحابة إنما هي منقطعة، فيطَّل أن يتعن أحد في هذه المسألة عن أحد من الصحابة بشيء يصح، انتهى مختصراً.

وفي «الشرح الكبير»<sup>(١)</sup>: أجمع أهل العلم على تحريم اللواط، وقد حذَّه الله تعالى في كتابه، وعاب من فعله؛ واحتلفت الرواية عن أحمد - رحمه الله - في حدِّه، روي عنه أن حدَّه الرجم بكرة أو نيباً، وهذا قول علي وابن عباس وجابر بن زيد والزهرى وربيعة ومالك وإسحاق، وهو أحد قولي الشافعي. والرواية الثانية أن حده حد الزنا، به قال ابن المسيب والحسن والأوزاعي وأبو يوسف ومحمد بن الحسن، وهو المشهور من قولي الشافعي. وروي عن أبي بكر الصديق أنه أمر بحرق اللوطي، وهو قول ابن الزبير، وقال الحكم وأبو حنيفة: لا حدُّ عليه، لأنه ليس يحلُّ للوطه أشبه غير الفرج.

وجه رواية الأولى قول النبي ﷺ: «من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط، فاقتلوا الفاعل والمفعول به»، رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>، وفي رواية: «فارجموا الأعلى والأسفل» ولأنه إجماع الصحابة، فإنهم أجمعوا على قتله، وإنما اختلفوا في صفته، واحتج أحمد وعلي - رضي الله عنه - أنه كان يري رجسه، ولأن الله تعالى عذَّب قوم لوط بالرجم، فيستغني أن يعاقب من فعل فعلهم بسبل عقوبتهم، اهـ.

(١) انظر: «المعني مع الشرح الكبير» ١٠١/١٦٠.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٤٦٢).





أَنَّ رَجُلًا اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِإِثْمٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَدَعَا لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَوْطٍ. فَأَتَيْنِي بِسَوْطٍ مَكْسُورٍ. فَقَالَ: «فَوْقَ هَذَا» فَأَتَيْنِي بِسَوْطٍ جَدِيدٍ. ثُمَّ تَقَطَّعَ ثَمَرُهُ.....

عباس مرسلاً نحوه، كذا في «التنوير»<sup>(١)</sup>.

قلت: هكذا رواه محمد بن عيسى في «موطئه»<sup>(٢)</sup> برواية مالك عن زيد.

(أَنَّ رَجُلًا) لم يسم (اعترف على نفسه) مرة أو مرات على اختلاف العلماء في ذلك. (بِإِثْمٍ عَلَى عَهْدِ) أي زمان (رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فدعا له) أي طلب لأجله (رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) يسوط. (ثُمَّ تَقَطَّعَ ثَمَرُهُ) نجلده به.

قال الباجي<sup>(٣)</sup>: لم يذكر فيه أنه أعرض عنه ولا تكرر إقراره، ولعله أن يكون ذلك لما ظهر من صحة إقراره، وحكم رسول الله ﷺ بجلده لما علم أنه غير محصن، اهـ. قلت: ولما اشترط تعدد الإقرار، بقول: «إِنْ الرَّوَاةُ مَخْتَصِرَةٌ، فَكَمَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهَا كَوْنُ الرَّجُلِ بَكَرًا لَمْ يَذْكُرْ فِيهَا كِبَافَةُ الْإِقْرَارِ أَيْضًا، لَمَّا كَانَ الْأَمْرَانِ مَعْرُوفَيْنِ عِنْدَهُمْ» ولعل الإمام مالكاً رضي الله عنه ذكرها حجة لكفدية الإقرار مرة كما هو مختاره.

(فَأَتَيْنِي) بناء المجهول (بِسَوْطٍ مَكْسُورٍ) هكذا سياق النسخ المصرية، وفي الهندية ذكر الجديد أولاً والمكسور ثانياً (فَقَالَ) يؤتى بسوط (فَوْقَ هَذَا) قال الباجي: يريد أجد منه، وأصلب، اهـ. يعني أراد الفوق منه في الإيلام والإيد، فإن المكسور لا يكون فيه الإيلام المطلوب (فَأَتَيْنِي) بناء المجهول (بِسَوْطٍ جَدِيدٍ) لم تقطع. بناء المجهول (ثَمَرُهُ) بفتح المثناة والميم والراء، أي طرفه، قال الجوهري: ثمرة السياط عقد أطرافها، وقال أبو صمر: أي لم يُثْمَنَ ولم يَلْزَمَ.

(١) تنوير الحوالك (ص ٦٠٤).

(٢) «موطأ» محمد مع التعليق المصحح (٨٨/٢).

(٣) «المبني» (١٤٢/٧).

فَقَالَ: «يُؤْنُ هَذَا» وَأَتَى بِسُوطٍ مَدَّ رُكْبَ بِهِ زَلَّانَ. فَأَمَرَ بِهِ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فُجِّلِدَ، ثُمَّ قَالَ .....

والنمرة الطرف، قاله الزرقاني<sup>(١)</sup>.

وفي «المعالي»: أي طرفه الذي يكون في أسفله كذا في «النهار» وفي  
«الصحاح»: ثمره الباطن عقد أهلها، وفي «القاموس»: شاربها - وذنبها،  
وهذه، إقبال العقدة. اهـ. وفي «المعالي»: قال عيسى بن دينار: النمرة  
الطرف، يزيد أو طرفه محدد، ولم تنكر حذنه، ولم يحسن عدد اهـ.

(فقال) ﷺ: (دون هذا) مكا، سبق السخ المصيرية. وفي «السخ الجديدة»  
تقديم وتأخير، وتفظها: فدعا له رسول الله ﷺ سوط، فأني سوط جديد لم  
يقطع ثمرته، فقال: دون هذا، فأني سوط مكسور، فقال: فزق هذا، (فأني)  
بناء المجهول (سوط قد ركب به) بناء المجهول، قال صاحب «المعالي»: «  
أي استعمل به في الركوب ولأنه لا جنه، قال الزرقاني: يعني عذبت عقدة  
طرفه، وصار لثمة مع بدء سلاته بعد ركوبه» اهـ.

وفي «التعليق المصحح»<sup>(٢)</sup>: قوله: «ركب به» بناء المجهول أي استعمل  
ذلك السوط في الركوب، إن السوط إذا استعمل، وركب به ذهب طرفه. اهـ.

(ولان) من اللبن، أي صار لبناً، وفي «المعالي»: ولعبه الزقاق: فأني  
بسوط بين سرحين. وفي «التهذيب»<sup>(٣)</sup>: يأمر الإمام بصرفه سوط لا ثمره له  
فدبراً منه - طء لأن عيباً - رضي الله عنه - لما أراد أن يقيم الحد كسر  
ثمره. اهـ.

(فأمر به رسول الله ﷺ فجلد) بناء المجهول أي مائة جلدة (ثم قال) ﷺ:

(١) «شرح الزرقاني» (١/٤٧٦).

(٢) (٢/٨٨).

(٣) (١/٢٤٤).

رَأَيْتُ النَّاسَ، فَمَا زِلْتُ لَكُمْ أَنْ تَنْتَهُوا عَنْ حَدُودِ اللَّهِ. مِنْ أَصَاتٍ مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ شَيْئًا، فَلَيْسَتْ بِسُورِ اللَّهِ. فَهِنَّ مِنْ بَيْدِي نَا صَفَحَتُهُ، نَعَمْ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ.

(أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ آتَى بِإِسْدِ أَيِّ حَانَ (لَكُمْ أَنْ تَنْتَهُوا مِنْ) حَتَّكَ (حُدُودِ اللَّهِ) أَنِّي حَرَمَهَا (مِنْ أَصَاتٍ مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ) حَسْبُ نَافُورَةٍ، وَهُوَ كُلُّ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ يُسْتَفْجَعُ كَالرَّأْيِ وَالشَّرَافِ وَالْخُذْفِ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ، لِأَنَّ حَقَّهَا أَنْ تَفْطَرَ قَوْصَعَتِ بِمَا يُوَصَفُ بِهِ صَاحِبُهَا (شَيْئًا) لِهَدْيِ نَفْسِهِ الْأَمْرَةَ بِالسُّوءِ (فَلَيْسَتْ بِسُورِ اللَّهِ) الَّذِي أَسْلَمَهُ السَّارِ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَرُّ، وَسُتَعَدَّ، فَإِنَّ عِمَارَ سَنَارِ حَوَادِ كَرِيمٍ يُوَوِّفُ بِحِيمٍ، وَهُوَ الَّذِي بِفَضْلِ التَّوْبَةِ عَنْ عَمَلِهِ، وَيَعْمُرُ عَنْ السَّيِّئَاتِ، وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ. وَلَا يَظْهَرُ إِلَيْهَا، وَلَا إِلَى النَّاسِ، وَيُخْذَمُ فِي قَعَةِ مَاعِرٍ - وَضِي اللَّهِ غَتَهُ - أَنْ اسْتَبْخِنَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ - وَضِي اللَّهُ عَنْهُمَا - أَمْرًا مَاعِرًا بِالسُّورِ عَلَى نَفْسِهِ.

(فَإِنَّهُ مِنْ يَبْدٍ) بِصَمِّ أَوَّلِهِ وَحَدَفِ الْبَاءِ مِنْ آخِرِهِ، مِنَ الْإِبْدَاءِ فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْهِنْدِيَةِ وَالْمَعْصَرِيَّةِ، إِلَّا الزُّرْقَانِيَّ، فَفِيهَا بَائِبَاتُ الْبَاءِ، قَالَ: بِالْبَاءِ، لِلِاتِّسَاعِ كَثْرَتُهُ وَمِنْ يَتَّقِي، وَفِي رِوَايَةٍ بِحَدَفِهَا أَيُّ يَظْهَرُ، هـ.

وَمِنْ «النَّمْلِ السَّجْدَةِ»<sup>(١)</sup>، يَدٌ بِحَدَفِ الْبَاءِ وَبَائِبَاتُهَا مِنَ الْإِبْدَاءِ وَهُوَ الْإِطْهَارُ، (لَنَا) مَعَاشِرَ الْحِكَامِ (صَفَحَتُهُ) بِفَتْحِ الصَّادِ: الْحَانِبُ، وَالْوَجْهُ، وَالْحَاجَةُ أَيُّ يَظْهَرُ لَنَا فَعْلُهُ الْمَخْنِي كَأَنَّهُ كَانَ مُعْطَى الْوَجْهِ، فَكَشَفَهُ (نَقِمٌ) بِصَمِّ أَوَّلِهِ مِنَ الْإِقَامَةِ (عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ) أَيُّ يَجِبُ سَيِّئًا حِينَئِذٍ إِتْدَادَ حَدُودِ اللَّهِ، وَلَا تَنْفَعُ عَنْ ذَلِكَ شَفَاعَةُ الشَّاعِرِينَ.

قَالَ الزُّرْقَانِيُّ<sup>(٢)</sup>: فَيَجِبُ عَلَى الشَّخْصِ إِذَا فَعَلَ مَا يَرْجِبُ حَدًّا مِنَ الْعَمَلِ عَلَى

(١) (٨٩/٢)

(٢) «شرح الزُّرْقَانِيُّ» (٤/١٦٧)

نفسه ريشة، فإن خالف واعتراه عند أحدكم أقامه عليه، وكما قال بخلافه جاد بن الرزاح، فإنه أيضاً بعد رحيم مدعي لأُسدي - رضي الله عنه - فقال رسول الله ﷺ وقار: «احتسبوا هذه القديرة، التي نهر الله عنها، ليس أنه بشيء منها فليست بيسر الله، وإنما إن الله، فإنه من لدنك مستعنه بغير عليه حق الله» أخرجه البيهقي والحاكم<sup>(١)</sup>، وقال علي شرطهما من حديث ابن عمر - رضي الله عنه - وصححه ابن السكيت<sup>(٢)</sup>، وقال أبو حمزة: لا أصله موصولاً بوجه، قال الحافظ: مراده من حديث ذلك

وأما ذكره إمام الحرمين في النهاية<sup>(٣)</sup>، صحيح متفق عام، صحته، معجب منه ابن الصلاح<sup>(٤)</sup>، وقال: «وقع فيه عدم الصحة بصفاته الحديث التي ينظر إليها كل عالم». أما لأن سلطانهم أن المتن عليه ما رواه السجستاني، انتهى من الزرقاني.

وقد ترجم البخاري في صحيحه كتاب من أورد على نفسه، وأخرج فيه من حديث أبي هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كفر أمتي معافى إلا الصاهريون» الحديث، وروى حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - حديث زبجوي، وفيه قوله عز اسمه: «إني سررت عليث في الذنوب فأنا أغفرها له»<sup>(٥)</sup>

قال الحافظ<sup>(٦)</sup>: «وذا أبو أمامة<sup>(٧)</sup>، حديثه ليس على شرط البخاري، وهو حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - وقعه: «احتسبوا هذه القديرة التي نهر الله عنها فمن أكرم شيء منها فليست بيسر الله». الحديث أخرجه الحاكم وهو في «الموطأ» من طريق زيد بن أسلم.

(١) المستدرج (٢/٤٤٤).

(٢) فتح الباري (١/٤٨٧).

١٣/١٥٣٥ - حدثني مالك عن نافع، أن صفية بنت أبي عبيد  
أخبرتني: أن أبا بكر الصديق أتني برجل قد وقع على جارية بكر  
فأقبلها. ثم اعترف على نفسه بالزنا. ولم يكن أحصن. فأمر به أبو  
بكر فجلد العمد. ثم نفي إلى فداء.

قال ابن بطال: في الجهر بالمعصية استخفاف بحق الله ورسوله وبالحق  
المؤمنين، وفيه ضرب من العناد لهم، وفي انشراحها السلامة من الاستخفاف،  
وإذا تمحض حق الله فهو أكرم الأكرمين، ورحمته سبقت غضبه، فذلك إذا  
ستره في الدنيا لم يفضحه في الآخرة، والذي يُجاءر بغتة جميع ذلك. اهـ.  
قلت: حديث حاكم المذكور أثر النعبي بكونه على شرط الشيخين.

١٣/١٥٣٥ - (مالك عن نافع) مولى ابن عمر (أن صفية بنت أبي عبيد) -  
بضم العين مصغراً بدون الإضافة - المتعبد زوج ابن عمر - رضي الله عنهما -  
(أخبرتني) أي نافعاً (أن أبا بكر الصديق) أول الخلفاء الراشدين (أتني) بيناء  
المجهول (برجل) لم يسم (قد وقع) الرجل المذكور (على جارية بكر) فزني بها  
(فأقبلها) أي صارت المزنية حاملاً (ثم اعترف) الرجل المذكور (على نفسه  
بالزنا) مرة أو مرات على اختلاف العلماء، والإمام مالك ذكره في باب  
الاعتراف حجة لمختاره لعدم التكرار لعدم ذكره فيه (ولم يكن أحصن) أي لم  
يكن محصناً بل كان بكراً.

(فأمر به أبو بكر) - رضي الله عنه - (فجلد) بيناء المجهول (العمد) مائة  
جلدة (ثم نفي) بيناء المجهول أي هرب، وأخرج (إلى فداء) بفتح الفاء والذال  
المهمل، بلدة بينها وبين المدينة يومان وبينها وبين خيبر دون مرحلة، قاله  
الزرقاني<sup>(١)</sup>.

وفي (المحلى): فذلك معروفاً قرية يخبر، وهي سلى سبعة مراحل من

(١) شرح الزرقاني (١/١٤٧).

قَالَ مَالِكٌ، فِي الَّذِي يَعْتَرِفُ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّنا. ثُمَّ يَرْجِعُ عَنْ ذَلِكَ يَقُولُ: أَنَا أَفْعَلُ. وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنِّي عَلَى وَجْهِ كَذَا وَكَذَا. بَشِيرٌ يَذْكُرُهُ؛ إِنَّ ذَلِكَ يَقْبَلُ مِنْهُ. وَلَا يَتَّامُ عَلَيْهِ التَّحَدُّ. ....

الندبة، وتقدم قريباً اختلاف العلماء في مسألة التعريب مسوطة من أن الأئمة الثلاثة قالوا ذلك خطأ، ولحمية قالوا بذلك معزباً، فقد تقدم هناك من كلام صاحب «التهذيب»<sup>(١)</sup> أن لا يجمع بين الحلد وتعني إلا أن يرى الإمام في ذلك مصلحة، فيغرمه على قدر ما يرى، ولا يبرأ بذلك الأثر على الحقيقة.

(قال مالك في الذي يعترف على نفسه بالزنا) ويجب بذلك الحد عليه (ثم يرجع) المقر (عن ذلك) أي عن إفراجه (ويقول) في الرجوع: (لعم أقعل) انزنا حليفة (وإنما كان ذلك) الفعل (منى على وجه كذا وكذا) من الأمير (الشيء يذكروه) بيان لقوله: كذا وكذا، يعني يذكر أمراً يعترف به إفراجه الأول مثلاً يقول: إني أصيب امرأتي أو أمشي حائضاً، فظننت ذلك زناً أو بالشرع ثلاثة أجنبية وظننت ذلك (إن ذلك) الرجوع (يقبل منه) سواء لمجهول.

(ولا يتام عليه الحد) قال الزرقاني: ظاهره أن تكذيب نفسه بدون إثبات غير لا يقبل، وهو مروي عن الإمام نصاً وأذهب وعبد المثلث، والمذهب قول ابن القاسم وابن وهب بقبول رجوعه مطلقاً، اهـ.

قال الباجي<sup>(٢)</sup>: إن رجع عن الإقرار إلى الإنكار، فلا يخلو أنه ينزع إلى وجه أو إلى غير وجه، فإن رجع إلى وجه مثل أن يقول: أصبت امرأتي حائضاً، فظننت ذلك زناً، فإنه يقبل رجوعه ويسقط عنه، ولم يحتسب في هذا أصحاب مالك. أما إذا رجع إلى غير شبهة، فقد قال القاضي أبو محمد: فيه روايتان: فالذي رواه ابن السوار عن مالك أنه يقبل، وبه قال ابن القاسم وابن

(١) انظر (٢/٢٤٣).

(٢) «المغني» (٧/١٤٣).

وهب وغيرهما، وروي عن مالك لا يقبل منه إلا بأمر بعذر به، وبه قال أشهر وأسد الملوك، وهو قول أبي حنيفة والشافعي.

وجه القول الأول أنه مرئي عن أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود وأبي هريرة، قال الشافعي أبو محمد: ولا مخالف لهم، ووجه قوله: لا يقبل ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من يبد لنا صفحة وجهه نعم عليه كتاب الله» وما روي عنه ﷺ أنه قال لأبيس: «إن اعترفت فأرجعها»، اهـ.

قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: لا خلاف عن مالك في قبول عذره إلا ما حكاه الخطابي عنه، وهو غريب لا يعرف في مذهبه، اهـ.

وقال الموفق<sup>(٢)</sup>: «من شرط إقامة الحد بالإقرار البقاء عليه إلى تمام الحد، فإن رجع عن إقراره أو هرب كُف عنه، وبهذا قال حطاء والمزهرى ومالك وأشوري والشافعي وإسحاق وأبو حنيفة وأبو يوسف. وقال الحسن وسعيد بن جبير وابن أبي ليلى: يقام عليه الحد، ولا يتوك؛ لأن ما عزرأ هرب فضوه ولم يتركوه».

وروي أنه قال: «رُدوني إلى رسول الله ﷺ فإن توسي هم غرُوني» الحديث، أخرجه أبو داود، ولو قبل رجوعهم للزمتهم دينه، ولأنه حرٌ وجب بإقراره، فلم يقبل رجوعه كسائر الضُّرُوق، وحكي عن الأوزاعي أنه إن رجع حُدَّ للفرقة على نصف، وإن رجع عن السرفة واشترب ضرب دون الحد.

ولنا أن ما عزرأ - رضي الله عنه - هرب فذكر للنبي ﷺ، فقال: «هلا تركتموه يشرب فيتوب الله عليه»، قال ابن عبد البر: ثبت من حديث أبي هريرة وحابر ونعيم بن خزّال وبصر بن داهر وغيرهم أن ما عزرأ لما هرب. فقال لهم:

(١) شرح الزرقاني (٢/١٦٨).

(٢) المعنى (١٦٦/٣٦٦).

رُذُرْنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «هَلَّا تَرَكَتُمُوهُ يَتُوبُ فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ؟» فَقِي هَذَا أَوْفَحَ الدَّلَائِلَ عَلَى أَنَّهُ بَقِيَ رَجُوعُهُ.

وَعَنْ بَرِيدَةَ قَالَتْ: كُنَّا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَحْلُلْتُ أَنَّ الْغَنَامِيَّةَ وَمَاعِزًا لَوْ رَجَعَا بَعْدَ اعْتِرَافِهِمَا. أَوْ قَالَ: لَوْ لَمْ يَرْجِعَا لَمْ يَطْلُبَهُمَا، وَإِنَّمَا رَجَعَهُمَا عِنْدَ الرَّابِعَةِ. وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>، وَلَآنَ رَجُوعُهُ شَبَهَةٌ، وَالْحُدُودُ تُنْفَرُ بِالشَّهَاتِ، وَلَآنَ الْإِقْرَارُ إِحْدَى بَنِي الْحُدِّ، فَبَسَطَ مَالِ الرَّجُوعِ عَنْهُ كَالْبَيْتَةِ إِذَا رَجَعْتَ قُلَّ إِقَامَةُ الْحُدِّ، وَفَارَقَ سَائِرَ الْمُحْفُوقِ، فَلَيْسَ لَهَا تَنْفَرٌ بِالشَّهَاتِ.

وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ ضَمَانُ مَاعِزٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَلَى الَّذِينَ قَتَلُوهُ بِمَنْدِ خَرِبَةٍ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي الرَّجُوعِ، إِذَا نُسِتَ هَذَا، فَإِنَّهُ إِذَا هَرَبَ لَمْ يُتَبَّعْ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «هَلَّا تَرَكَتُمُوهُ»، وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ وَقُتِلَ لَمْ يُضْمَنَ، لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَضْمَنْ مَاعِزًا مَنْ قَتَلَهُ وَلَآنَ هَرَبَهُ نِيسَ بِصَرِيحٍ فِي الرَّجُوعِ وَإِنْ قَالَ: «رُذُرْنِي إِلَى مُحَاكَمٍ وَجِبَ رَدُّهُ»، وَإِنْ رَجَعَ عَنْ إِقْرَارِهِ، وَقَالَ: كَذِبْتُ فِي إِقْرَارِي، أَوْ رَجَعْتُ عَنْهُ، أَوْ لَمْ أَقْبَلْ مَا أَكْرَمْتُ بِهِ وَجِبَ تَرْكُهُ.

فَإِنْ قَتَلَهُ فَاقْتُلْ بَعْدَ ذَلِكَ رَجِبَ ضَمَانُهُ وَلَا قَصَاصَ عَلَى قَاتِلِهِ، لِأَنَّهُ أَهْلُ الْعِلْمِ اخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ رَجُوعِهِ، فَكَانَ اخْتِلَافُهُمْ شَبَهَةً دَائِرَةً لِلْقَصَاصِ، أَمَّا:

قَالَ الْحَافِظُ<sup>(٢)</sup>: الْمَنْعَرُ بِالْمَنْعَرَةِ إِذَا فُرِّ تَرُكٌ، فَإِنْ صَرَّحَ بِالرَّجُوعِ فَذَلِكَ وَإِلَّا أُتْبِعَ وَرَجِمَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَدَلَالَتُهُ مِنْ قِصَّةِ مَاعِزٍ ظَاهِرَةٌ، وَقَدْ وَفَّحَ فِي حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ هِزَالٍ «هَلَّا تَرَكَتُمُوهُ» الْحَافِظُ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَالتِّرْمِذِيُّ نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ أَيْضًا، وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ بَرِيدَةَ: كُنَّا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَحْلُلْتُ أَنَّ

(١) سنن أبي داود (٢/٤٦٠).

(٢) فتح الباري (١١/١١٧).



وَذَلِكَ أَنَّ الْحَدَّ الَّذِي هُوَ لِلَّهِ، لَا يُؤْخَذُ إِلَّا بِأَحَدٍ وَجْهَيْنِ: .....

مازراً وانغامدية ذو وجهين لم يظنهما، وعدد المالكية في المشهور لا يترك إذا هرب، اهـ.

وفي «الهداية»<sup>(١)</sup>: إن رجوع الموقوف عن إقراره قبل إقامة الحد، أو في رجوعه قبل رجوعه وخلفي سبيله، وقال الشافعي، وهو قول أبي نعيم، يقيم عليه الحد؛ لأنه ربح الحد بإقراره. فلا يظل برجوعه وإنكاره، كما إذا ربح بالمشاهدة، وصار فاقصاص وحّد الغذف.

ولنا أن الرجوع حسبه محتمل لعصديق في إقراره. وليس أحد يكذبه فيه، فيحقق شبهة في الإقرار، بخلاف ما فيه حق العمد، وهو انقصاص، وحّد الغذف لوجود من يكذبه، ولا كذلك ما هو خالص حق الشريعة، اهـ.

وما حكى من مذهب الشافعي - رحمه الله - تعثّب عليه ابن القيم<sup>(٢)</sup> إذ قال: والمستطير في كتبهم أنه لو رجع قتل الحد أو بعد ما أقيم عليه بعضه سقط، وعن أحمد كقولنا، وعن مالك قوي قبول رجوعه روايتاً.

ومقدم ما قال الزرقاني: أن لا خلاف عن مالك في قبول عده، قال: وكذا يترك حدّ المعتزف إذا هرب وإن في ذلك الحد على أصبح هو في مالك، وعليه جماعة العلماء، لمحدث أبي داود، وصححه الحاكم والترمذي، عن نعيم أن ما زراً لما مر، وأدركوه ورجعوه قال رحمهم الله. «هذا تركتموه» الحديث، خلافاً لمن قال، ينبع ويرجم، اهـ.

(وذلك) أي سبب اعتبار رجوعه (أن الحد انفي هو له) عز وجل خاصة فآخراً والشرب بخلاف ما فيه حق الناس، فالقصاص وسد الغذف (لا يؤخذ) بناءً المشهور. أي لا يقام ذلك على أحد (إلا بأحد وجهين) يشكك عليه أن الحد يثبت عند الإمام مالك - رضي الله عنه - خاصة ما حمل أيضاً اللهم إلا أن

(١) (١/١٢٤).

(٢) انظر: «فتح القدير» (١/١٢٤).

بما بيننا عداوة نثبت على صاحبها. وإذا باعتراف بقسم عليه. حتى  
يقام عليه الحد. وإن أقام على عداوته. أقيم عليه الحد.  
قوله ذلك: الذي أقررت عداؤه أهل العلم أنه لا ينزى على  
تعبيد إذا زنا.

بذلك أنه على في الإقرار. فإن التحسين كالأنتم في المعنى (بما سببه عداوة) أي  
ثبت بالشمس المدول (ثبت) سنة المدكوبة (عنى صاحبها) بإقرارها. (وإذا  
باعتراف بضم) أي غير (عليه) أي على الشعر (حتى يقام عليه الحد) أي إذا رجح  
على إقامة الحد عليه لم يكن لا اعتراف بضمه عليه حتى يقام الحد  
الحد. فإن أقام. (عنى اعترافه أقيم عليه الحد) قال الأحمدي:  
وفي المدونة: لا يجب حد الزنا لأحد هذه الحدود. إما بإقرار لا رجوع  
فيه حتى يحد. أو بأربعة شهداء. مدون على الزنا. أو بحمل يقتضي زنا في غير  
طائفة. لا يعرف به كتاب ولا ملأ. هذا قول مالك وأحمد.

أما ما ذكره: الأمر الذي أقررت عليه أهل العلم بيننا. بالمدينة المنورة  
زادها الله سبحانه وتعالى. (أله لا ينزى) أي لا تعريب (على التعبيد إذا زنا)  
وإنما التعريب عنى لا حرج الرحالة حاصره

قال ابن قاضي: لأن من يبي الحياء عنوية لمالكه. يستدعي مقتضاها عليه.  
وتصريف الشارع يقتضي أن لا يعذب غير الحائض. وإنه يعصى فساد الإنس  
وفساده. (نفي) وسدحه الشافعي. وله قول: لا يبي الرقيق. وعلى أحمد  
قول: وقال الزكويون: لا ينزى على الذي مطلقاً. إله. ويقدم أيضاً في ذلك  
غير حديث العميد

قال الموفق<sup>(١)</sup>: لا تعرب على عبد ولا أمه. وهذا قول الحسن ومالك

(١) المستدرج (١/٢٤٣)

(٢) شرح البيهقي (١/٢٤٨)

(٣) المستدرج (١/٢٤٣)

## (٣) باب جامع ما جاء في حد الزنا

١٥٣٦/١٤ - حدثني مالك عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن مسعود، عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني،

وإسحاق، وقال الثوري وأبو نوري: يُغْرَب نصف عام لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ ثَمَرَ يَشْفِ مَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ وحَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - مَحْمُودٌ لَهُ وَبَعَاها إِلَى فَلَكَ، رِوَايَةُ الشَّافِعِيِّ قَوْلًا كَالْمَدِينِيِّ، وَاحْتِجَ مِنْ أَوْجُهِهِ بِمَعْنَى قَوْلِهِ ﴿فَمَنْ ثَمَرَ يَشْفِ مَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ بِأَلْفٍ مِائَةِ تَعْرِيبٍ عَمَّ.

وَمَا قَوْلُهُ ﴿فَمَنْ ثَمَرَ يَشْفِ مَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ إِذَا زَنَتْ، قَالَ: «إِذَا زَنَتْ فَاجْعَلِيهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْعَلِيهَا» الْحَدَّ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ تَعْرِيبًا، وَلَمْ يَكُنْ وَاجِبًا لَذِكْرِهِ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِهِ، وَحَدِيثُ عَمِّي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ أَتَيْمُوا عَلَى أَرْوَاقِكُمُ الْحَدَّ، مِنْ أَحَقِّهِمْ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَحْصُرْ، فَإِنَّ أَمْرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَنَتْ فَأَرْوِي أَنْ أَحْدَهَا، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ غَرِبًا، وَلَوْلَا التَّعْرِيبُ فِي حَقِّ الْعَبْدِ عَقُوبَةُ لِسَبِّهِ دُونَهُ، لَأَنَّ غَرِيبًا فِي مَوْضِعِهِ، وَيَتَرَفَعُ بِتَعْرِيبِهِ مِنَ الْخُلَعَةِ، وَيَنْصَرِّزُ الْيَدَ بِغَرِيبٍ عَلِمَتْ وَالْخَطَرُ بِخُرُوجِهِ مِنْ نَحْوِ بَدْنِهِ، وَالْكَافَّةُ فِي حِفْظِهِ وَالْإِنْتِاقِ عَلَيْهِ مَعَ بَعْدِ عَمِّ، أَمَّا

## (٣) باب جامع ما جاء في حد الزنا

أَيُّ الْأَحْدِيثِ الْمُتَفَرِّقَةِ فِي ذَلِكَ

١٥٣٦/١٤ - (مالك عن ابن شهاب) الزهرري (عن عبيد الله) مصنفاً (ابن عبد الله) مكبراً (ابن عتبة) بضم العين المهملة وسكون العتاة القوقية (ابن مسعود) اهذلي (عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني) بضم الحيم وفتح الهاء، الصحابي الشهير، قال الحافظ: إن الزبدي ويونس زادا في روايته لهذا

(١) أخرجه مسلم واللفظ له (١٧٠٥)، وأبو داود نحوه (٤٤٧٣)، والبيهقي لفظ مسلم (٤٤٤٩).

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَنَّ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصِصْ\* .....  
 \_\_\_\_\_

التحديث عن الزهري شبل بن خالد أو ابن حامد، انتهى

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) بناء المجهول، قال الحفاظ<sup>(١)</sup>، وفي رواية حميد عن أبي هريرة أني رجل، كُتِبَ بِيكْرٌ دَارًا: إِنْ حَارِبَنِي زَنَتْ، فَلَيْسَ [زَاهِدًا] قَائِمًا: جَدِيدًا، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ هَذَا الرَّجُلِ: الْغَيْبِ، (عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصِصْ؟) قَالَ الْإِرْفَاقِيُّ<sup>(٢)</sup>، يَضُمُّ أَوَّلَهُ وَسُكُونُ ثَانِيهِ وَكَسْرُ ثَالِثِهِ بِإِسْنَادِ الْإِحْصَانِ بِفِيهِ، لِأَنَّهَا تُحْصِنُ نَفْسَهَا بِمَقَامِهَا، وَزَوْجِي، فَتُجْعَلُ الْفَسَادُ بِإِسْنَادِ الْإِحْصَانِ إِلَى غَيْرِهَا، وَيُرْوَى أَشْبَهُ بِغَيْرِهَا وَقَدْ لُغِيَ وَتُجْعَلُ الْفَسَادُ بِإِسْنَادِ الْغَيْبِ.

وتقدم أن التحريم من ترائد الإحصان الرجم احكاماً إلا أن تروى

قَالَ الْمُؤَلِّقُ<sup>(٣)</sup>، إِذَا حَدَّثَ الْعَمَلُ وَالْأَمَةُ حَمْسِينَ حِدَةً، خُبِرَتْ كَأَنَّهُ رَسِيحٌ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ الْقُنَاطِ، مَتَجِبٌ عَمْرٍ وَعَنِي وَأَبْنُ مَسْجُودٍ وَالْحَسَنُ وَالْمُحَنِّي وَعَالِثُ الْأَوْرَاعِي وَأَبْنُ حَنِيفٍ وَالشَّافِعِيُّ، وَكَانَ ابْنُ سَبَاسٍ وَطَاوُوسٌ وَأَبُو عُبَيْدٍ: إِنْ كَذَبَ، وَجِئْتُ فِدْيَتَهُمْ بِصَفِّ الْحَدِّ وَلَا حَدَّ حَتَّى يُبْرِعُوا، يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَيُّكُمْ أَتُحْصِي فَإِنَّ لِكُلِّكُمْ بِمَنْشُورَةٍ قَتْلُهُمْ بِصَفِّ مَا عَلَى الْكُفْرَانَةِ﴾<sup>(٤)</sup>، الْأَمَةُ، فَدَلِيلُ خَطَايَاهُ أَنَّهُ لَا حَدَّ عَلَى عَمَلِ الْمُحْصَصَاتِ، وَقَالَ دُرُودٌ: عَلَى الْأَمَةِ صَفِّ الْحَدِّ إِذَا زَنَتْ بَعْدَ مَا زَوَّجَتْ، وَعَنِي الْعَمَلُ حَلَّةٌ مَنَّةً يَكْفِي حَالًا.

وفي الأمه إذا تم تزوج روايتان: إحداهما: لَا حَدَّ عَلَيْهَا، وَالْأُخْرَى: تُحْلَقُ مَنَّةً، أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَأَيُّكُمْ أَتُحْصِي قَتْلُهُمْ بِصَفِّ مَا عَلَى الْكُفْرَانَةِ﴾ عام، حُرِّجَتْ مِنْهُ الْأَمَةُ الْمُحْصَصَةُ يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَيُّكُمْ أَتُحْصِي﴾<sup>(٥)</sup> الآية، فَذَلِكَ الْعَمَلُ وَالْأَمَةُ أَنِّي لَمْ تُحْصِ عَمَلٌ مُقْتَضَى الْعَمَلِ، وَقَالَ أَبُو تَوْرٍ: إِذَا لَمْ يُحْصِصْ بِالزَّوْجِ، فَلَعَلَّهَا تُصَفِّ

(١) وضع الجاري: ٢٠٠ / ١٦٢.

(٢) شرح الزردي: ١٤٠ / ١٤٤.

(٣) المغني: ١٠ / ٤٣٨.

(٤) سورة ص: الآية ٤٤.

الحمد، وإن أحسننا فعليهما الرجاء، لعزم الأخبار فيه، لأنه حدٌّ لا يتغيَّر، فوجب تكسيته كالقطع في السرِّ، ولأنما روى ابن شهاب، فذكر حديث الموطَّأ، هذا، ثم قال: «ثقل عليّ، قال ابن شهاب: هذا تعرُّ في جلد الأمة إذا لم تُخصَّن، وهو شجَّة على ابن عباس وموافقيه، ودنود، وحقل داود عنيهما مائة إذا لم تُخصَّن، وخمسبن إذا كانت مُتخصِّصة خلافاً لما شرح الله تعالى، فإن الله تعالى ضاعف عشرة المحصنة على غيرها، ودنود ضاعف عتوبة الكفر على المحصنة.

وأما دليل الخطاب فقد روي عن ابن مسعود - رضي الله عنه - أنه قال: إحصائها إسلامها، وأمرؤها - بفتح الهمزة - بفتح الذَّلف - ثم دليل الخطاب إما يكون دليلاً إذا لم يكن للتخصيص بالذكر فائلاً، سوى اختصاصه بالحكم، ومنى كانت له فائدة أخرى لم يكن دليلاً مثل أن يخرج مخرج الغالب أو للتدبير أو لدفع من المعاصي، وقد قال تعالى: ﴿وَرَبُّنَا أَخْبَرَكُمْ أَنَّكُمْ فِي حُجُورِكُمْ﴾<sup>(١)</sup> ولم يخص الحجيرة باللاتي في حجوركم، وقال تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْرَءُوا مِنْ الْقُرْآنِ إِذَا جُمِعْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وأصح اقتصر بدون الخوف، انتهى.

وقال صاحب «الجلالين» في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُضِيَتْ﴾. أم زوجن، وفي قراءة بنبا - للعامل في تروجن ﴿وَإِنْ تَبَرَّكْتُ بِفَوْضَلِي﴾ أي دنا ﴿فَصَلُّوا بِكُمْ مَا عَلَى الْقُرْآنِ﴾ أي الحرار الأكرار من العذاب أي الحد، فيحرقون حصيراً، ويغرسون نصله، بغاس عليه العبد، ولم يجعل الإحصاء شرطاً لوجوب الحد، بل لفائدة أنه لا وجع عليهم أصلاً. قال صاحب «الحمل»: لأنه لما حكم بالتصنيف علم أن حاكمهم ليس رحماً لأنه لا يتنصف، وإذا كان الحد مع الإحصاء ليس رحماً، ومع عدمه أولى، فتعرض لحالة الإحصاء، لأنها التي يتوهم فيها رجوعهم كأنهم الرء، انتهى.

(١) سورة النساء الآية ٣٣.

(٢) سورة النساء الآية ١٠٤.

قَتَانُ: (إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا) .....

وقال الباجي<sup>(١)</sup> في شرح حديث الباب: قوله: «ولم تحصن» يحتمل أن يريد به «ولم نعتق»، لأن الإحصان قد يكون بمعنى الحرمة، وقال الميني في «شرح البخاري»<sup>(٢)</sup>: قال الطحاوي: لم يقل هذه اللفظة غير مالك بن أنس عن الزهري، قال أبو عمر: هو من رواية ابن عثية، ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب كما رواه مالك، ومفهومه أنها: إذا أحصنت لا تجلد، بل نرجم كالحرمة، لكن الأمة تجلد، محصنة كانت أو غير محصنة.

ولا اعتبار للمفهوم حيث نطق القرآن صريحاً بحلّاله في قوله تعالى: ﴿لَا أَكْفِيكَهُ﴾ الآية، فالحديث دل على جلد غير المحصن، والآية دلّت على جلد المحصن، لأن الرجم لا يُنْصَفُ، فبجلدان عملاً بالدليلين، أو يكون الإحصان بمعنى العفة، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ يَزْنُونَ الْبَتَّةَ﴾ الآية أي العميقات.

وقال الخطابي: ذكر الإحصان في الحديث غريب مشكل جداً، إلا أن يقال: معناه العتق، وقيل: معناه ما لم تنزّج، وحديث عليّ - رضي الله عنه - أقيموا على أرفأكم الحال، من أحسن منهم ومن أم يحسن، أخرجه مسلم مرفوعاً، والنسائي مرفوعاً، فتُخذ الأمة على كل حال، وإحصان الأمة عند مالك والكوفيين إسلامها، انتهى مختصراً.

(نقال) ﴿إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا﴾ قال الحافظ: قيل: أعاد الزنا في الجواب غير مفيد بالإحصان للتشبيه على أنه لا أثر له، وأن موجب الحد في الأمة مطلق الزنا، انتهى.

قال الباجي<sup>(٣)</sup>: يحتمل أن يكون خطاباً للأمة، ويحتمل أن يكون خطاباً

(١) المعنى: (١٢٤/٧).

(٢) معناه القاري: (١٥٧/٨).

(٣) المعنى: (١٤٥/٧).

للسادات، وذلك أن السيد أن يقيم حد الرضا على عبده أو أمته، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: ليس له ذلك، والدليل على ما نقوله قوله وَيُضْرَبُ: إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها، ومن جهة القياس أن كل من مملك نزوح شخص غير قربة ولا ولاية جاز له أن يقيم الحد عليه كالإمام، وهذا إذا ثبت باليئة أو الإقرار، وأما إذا لم يكن ذلك إلا بعلم السيد فهل يقيم عليه الحد؟ قال الشيخ أبو القاسم: فيه دوايتان. إحداهما: جواز ذلك، والأخرى: منعه، انتهى.

قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: في الحديث خطابٌ بملأها، ففيه أن السيد يقيم على رقبته الحد وتسمع البيئة عليهما، وبه قال الأئمة الثلاثة، والجسم من الصحابة والتابعين، خلافاً لأبي حنيفة في آخرين، لكن استثنى مالك القطع في السرقة، لأن فيه مثله، فلا يؤمن السيد أن يحتل برقبته، فيمنع من مباشرته القطع سداً للزريعة، انتهى.

قال الثعالب<sup>(٢)</sup>: استثنى مالك القطع في السرقة وهو وجه للشافعية، وفي أخرى: يستثنى حد الشرب، واحتج للمالكية بأن في القطع مثله، فلا يؤمن السيد أن يهد أن يمثل بعبده، فيخشى أن يتصل الأمر بمن يعتقد أنه يعتق بذلك، فيأخي عبه السرقة لتلا يعتق فيمنع من مباشرته القطع سداً للزريعة، انتهى.

وقال الموفق<sup>(٣)</sup>: للسيد إقامة الحد بالجلد على رقبته الف في قول أكثر العلماء، روي عن ذلك عن علي، وابن مسعود، وابن عمر، وأبي حميد وأبي أسيد الساهديين، وفاطمة ابنة النبي ﷺ وعذبة، والزهري ومالك، والثوري، والشافعي، وأبي ثور، وابن المنذر.

(١) مشرح الزرقاني، ١/٤٢٩.

(٢) مضع النوري، ١/١٦٣.

(٣) المعنى، ١/٣٢٤.

وقال من أبي ثبلي: أحرقت بقايا الانتصار يجلدون ولا تدمع في مجالسهم المحدثين إذ نزلوا، وقد أصحّاب الرائي: ليس لي ذلك، لأن الحدود التي السطبان، ولأن من لا يسلط إقامة الحد على الحر لا يملكه مني الحد كائنين، ولأن الحد لا يجب إلا بيعة أو إقرار.

ويعتبر لذلك شروط من عدالة تشهود وجبتهم مجتمعين، أو في مجلس واحد، وذكر حقيقة نزاع وغير ذلك من الشروط التي تحتاج إلى فقيه معرفتها ويعرف الاختلاف فيها، والتميز بينها. وكذلك الإقرار فينبغي أن يفرض ذلك إلى الإمام أو نائبه كحدّ الأحرار، ولأنه حراً هو حتى لا يؤول إلى إفقار إلى الإمام، كالقتل والقطع.

ولما قوله ﷺ: «إذا رتب أمر أحدكم فيمن<sup>(١)</sup> زناها فليجلدها، ولا يقرب بها الحديث، وفيه قرآن عادت الزانية فليجلدها وليسمعها، ولو بضميره وعن عبيد بن ربيعة عن عبيد بن ربيعة عن النبي ﷺ أنه قال: «أقيموا الحدود على ما يمكنكم» رواه ترمذي<sup>(٢)</sup>. ولأن الحد يملك تأديب منه وترويضها، فذلك إقامة الحد عليها.

وإد شت هذا، فبما يملك إقامة الحد بأربعة شروط:

أحدها، أن يكون جلداً كحد الزنا والشرب والغذف، أما القتل والقطع فلا يملكهما إلا الإمام، وهذا قول أكثر أهل العلم، وبعضهم وحده آخر أن السيد يملكهما، وهو ظاهر مذهب الشافعي، لمعوم قوله ﷺ: «أقيموا الحدود على ما يمكنكم».

ولما أن الأسفل تفويض الحد إلى الإمام لأنه حق لله تعالى، فيموص إلى

(١) هي نسخة حسين

(٢) أخرجه الترمذي في «السنن» (١/٥٨٨).



ثابته: كما هي مقتضى الأحرار، وإنما ذكره أصحاب أبي حنيفة، وإنه يفرض إلى السيد الجند خاصة لأنه تأديب، والسيد معك تأديب عبده.

للشروط الثاني: أن يخص السيد بالسلوك، فإن كان مشتركاً بين الاثنين أو كانت الأمة مزوجة، أو كان المملوك مكاناً أو عصه حراً لا يملك السيد إقامة الحد عليه، يقال مائل وشامعي: يملك السيد إقامة الحد على الأمة المزوجة لعموم الخبر، ولأن ما روي عن أبي عمر رضي الله عنه - أنه قال: إذا كانت الأمة ذات زوج ونجمت إلى السلطان، وإن لم يكن لها زوج جندتها سيدها نصف ما عني المخصص<sup>(١)</sup>، ولم يعرف له محالاً في عصره فكان إجماعاً، ولأن نعمها مملوك غيره مطلقاً أنهت المشتركة.

للشروط الثالث: أن يثبت الحد بحد، أو اعتراف، فإن ثبت باعتراف، فالسيد إقامته إذا كان يعرف الاعتراف الذي يثبت به الحد وشروطه، وإن ثبت سببه، اعتبر أن ثبت عند الحاكم، لأن البيعة تحتاج إلى التثبت من العدالة، ومعرفة شروط سمعها وقضها، ولا يقوم بذلك إلا الحاكم، وقال القاضي يعقوب: إن كان السيد يحسن سمع البيعة ويعرف شروط العدالة، جاز أن يسميها، ويقيم الحد، كما يقيم بالإقرار، وهذا ظاهر من الشافعي، لأنها أخذ ما يثبت به الحد، فأشبهت الإقرار، ولا يقيم السيد الحد بعلمه، وهذا قول مالك، لأنه لا يثبته الإمام بعلمه، فالسيد أولى، وإن ولاية الأمام تنحدر أقوى من ولاية السيد، وعن أحمد رواية أخرى: أنه يقيم بعلمه.

للشروط الرابع: أن يكون السيد بالحد عاقلاً عاقلًا بالحدود وكيفية إقامته، لأن الصبي والمجنون نسا من أهل الولايات، والمجاهل بالحد لا يمكنه إقامته على الوجه الشرعي، فلا يفرض إليه، وفي القاسق جهان: أحدهما: لا

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٠١/٢٣٩)

يسلكه، إثر هذه ولاية، فبذلها العسق. والثاني: يسلكه، لأن هذه ولاية استغفارها بأهلك. فلم يبقها العسق كبيع العبد، وفي المكاتب الاحتمالان: أحدهما يسلكه، والثاني: لا.

وفي المرأة أيضاً احتمالان أحدهما: لا تحلّك، لأنها ليست من أهل الولايات، والثاني: يسلكه لأن عاصدة - رضي الله عنها - جلدت أمة لها، وعاتشة رضي الله عنها - فصعت أمة لها سرقة، وفيه وجه ثالث: أن الحد يُفوض إلى وزيها، لأنه يرجع أمها ومولاها، فملك إقامة الحد على مملوكتها، انتهى. مختصراً.

وقال الحفاظ<sup>(١)</sup>: اختلف السلف فيمن يقيم الحدود على لأرقاء، فقالت طائفة: لا يقيمها إلا الإمام أو من يأذن له الإمام، وهو قول الحنفية، وعن الأوزاعي والثوري لا يقيم السيد إلا حدّ ثوباً واحتج الطحاوي بما أورده من طريق مسلم بن يسار قال: كان أبو عبد الله رجل من الصحابة يقول: الزكاة والحدود، والنفقة، والجمعة إلى السلطان، قال الطحاوي: لا تعلم له مخالفاً من الصحابة، وعقبة ابن حريز، قدّر: كل ثلاثة اثنا عشر نفساً من الصحابة، وقال آخرون: يقيمها السيد، ولو لم يأذن له الإمام، وهو قول الشافعي.

وأخرج عبد الرزاق مسند صحيح عن ابن عمر في الأمة إذا زنت، ولا زوج لها يحدّها سيدها، فإن كانت ذات زوج فأمرها إلى الإمام، وبه قال مالك، إلا إن كان زوجها عبداً لسيدها، فأمرها إلى السيد، وقال ابن العربي في قول مالك: إن كانت الأمة ذات زوج لم يحدّها إلا الإمام: من أجل أن للزوج تعلقاً بالمرح، لكن حديث النبي ﷺ أولى أن يتبع.

يعني حديث عني العدل على العموم، وهو عند مسلم والثلاثة بلفظ.

(١) الفتح الباري (١/١٣٢).

«أَقْبِسُوا الْحُدُودَ عَلَى أَرْقَانِكُمْ»، رَفِي بِبَعْضِ طَرَفِهِ «مِنْ أَحْصَى مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يَحْصِنْ» وَخْتَلَفَ فِي رَفْعِهِ وَوَضْعِهِ، وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ، لَكِنَّ سِيَاقَهُ فِي مُسْلِمٍ يَذَلُّ عَلَى رَفْعِهِ، فَاتَّصَلَتْ بِهِ أَقْوَى، انْتَهَى مُخْتَصَرًا.

وَفِي «الْهَدَايَةِ»<sup>(١)</sup> لَا يُقِيمُ السُّوْلَى الْحَدَّ عَلَى عِبْدِهِ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَهُ أَنْ يَقْبِسَهُ لِأَنَّهُ وَلَايَةٌ مُطْلَقَةٌ عَلَيْهِ، كَالْإِمَامِ بَلْ أَوْلَى، لِأَنَّهُ يَمْلِكُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ مَا لَا يَمْلِكُهُ الْإِمَامُ فَصَارَ كَالْتَّعْزِيرِ، وَلَنَا قَوْلُهُ ﷺ: «أَرْبَعُ إِلَى الْوِلَايَةِ». وَذَكَرَ مِنْهَا الْحُدُودَ، وَلِأَنَّ الْحَدَّ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّ الْمَقْصِدَ مِنْهَا إِخْلَاءُ الْعَامِّ عَنِ الْفَسَادِ، وَلِهَذَا لَا يَسْقُطُ الْعَدْلُ، فَيَسْتَوْفِيهِ مَنْ هُوَ بَائِبٌ عَنِ الشَّرْعِ، وَهُوَ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ بِخِلَافِ التَّعْزِيرِ، لِأَنَّهُ حَقُّ الْعَبْدِ، وَلِهَذَا يُعْزَرُ الْعَبْدُ، وَحَقُّ الشَّرْعِ مَوْضُوعٌ عَنْهُ انْتَهَى.

وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْبَزَائِعِ»: حَدِيثُ الْأَرْبَعَةِ إِلَى الْوِلَايَةِ وَذَكَرَ مِنْهَا الْحُدُودَ، ثُمَّ أَجَدَّهُ، وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَنَسٍ: أَرْبَعَةٌ إِلَى السُّلْطَانِ، الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحُدُودِ وَالنِّقْضِ، وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَجْزِيٍّ: الْجُمُعَةُ وَالْحُدُودُ وَالزَّكَاةُ وَالْقِيَامُ إِلَى السُّلْطَانِ، وَمِنْ طَرِيقٍ غَطَاهُ الْخُرَاسَانِيُّ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرِ انْتَهَى.

وَقَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَبْدَأِ»<sup>(٢)</sup>: اسْتَدَلَّ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِحَدِيثِ الْبَابِ عَلَى أَنَّ السُّوْلَى إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَى مَسْلُوكِهِ، وَعِلْمَانَا حَمَلُوا عَلَى التَّسْبِيبِ أَيْ لِيَكُونَ مَسَبًّا لِعِنْدِهَا وَاقِعَةً لِلْإِمَامِ، وَاسْتَدَلُّوا بِمَا رَوَى عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ وَبْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ تَزْيِيرٍ مَوْفُوعًا وَمَرْفُوعًا: «أَرْبَعُ إِلَى الْوِلَايَةِ: الْحُدُودُ، وَالصَّدَقَاتُ، وَالْجُمُعَاتُ، وَالْقِيَامُ»، وَلِأَنَّ الْحَدَّ خَالِصٌ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا يَسْتَوْفِيهِ إِلَّا خَائِبُهُ، وَهُوَ الْإِمَامُ، انْتَهَى.

(١) (٣٤٢/١)

(٢) «مَدَلُ الْمَجْهُودِ» (١٧/٤٣٨).

ثُمَّ إِذَا زُنْتُ فَأَجْبِلِدُوَهَا. ثُمَّ إِذَا زُنْتُ فَأَجْبِلِدُوَهَا. ثُمَّ يَبْعُوَهَا.....

قلت: وما روي عن الصحابة الذين تقدمت أئدهم في مباشرتهم الحدود من ابن عمر وعائشة وغيرهما كُحِّلَ عليّ إثنًا الإمام، ولا مانع من ذلك في الآثار المذكورة.

(ثم إن زنت) مرة ثانية (فاجلدوها) قال ابن زرقاني<sup>(١)</sup>: «رفع في بعض الروايات زيادة الحد، لكن قال أبو عمر: لا تقوم بها روايتها، ولا نعلم أحداً ذكره غيره، انتهى (ثم إن زنت) مرة ثالثة (فاجلدوها) قال النووي: فيه أن الزاني إذا حُدَّ ثم رنى ثانياً بذيمة حدٍ أخرى، ثم إن رنى ثالثة لزمه حدٌ آخر، وهكذا أبداً، فأما إن رنى مرات، ولم يحُدَّ لواحدٍ منهن، فيكفيه حدٌ واحدٌ لجميع، انتهى.

قال الموفق<sup>(٢)</sup>: «إن ما يوجب الحد من الزنا والسرقه والنفل، وغيرها إذا تكرّر، قيل: فأما الحد أجزاً حدٌ واحدٌ حير خلاف علمته، قال ابن القنبر: أجمع على هذا كل من نحط عنه من أهل العلم منهم مالك وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق والشافعي. وإله أقبح عليه الحد، ثم حذفت منه حنيفة أخرى فبينا حدّها، لا بعين فيه خلافاً. وحكاها ابن المنذر عن يعقوب عنه، انتهى.

قلت: مكى ابن حزم في «المحلى» في المسألة الأولى خلافاً، ومكى من طائفة أن لكل فعله حدٌ، وعزا هذا القول إلى أصحابهم يعني الظاهرية، ثم قال: هذا وهم من أصحابنا، ولما يقول به، لكن نقول: إنه لا يجب شيء من الحدود بنفس الزنا وغيره حتى يستضيف إلى ذلك معنى آخر، وهو ثبات ذلك عند الحاكم، انتهى.

(ثم يبعوها) قال الزرقاني<sup>(٣)</sup>: «أي يبيع. لأد الترتيب مطلوب، فمن أراد

(١) «شرح الزرقاني» (١/٤٩).

(٢) «المعنى» (١٣/١٣٨).

(٣) «شرح الزرقاني» (١/٤٩).

وَلَوْ بِضَغِيرٍ.

أخرجه البخاري في: ٣٤ - كتاب البيوع، ٦٦ - باب بيع العبد لثاني. ومسلم في: ٢٩ - كتاب الحدود، ٦ - باب رجم اليهود أهل الذمة في أرضي، حديث ٣٣.

انتسك سامة لزانبة، أما من أراد بيعها من أول مرة فنه ذلك، انتهى، قال البيهقي<sup>(١)</sup> مثل عيسى بن دينار من تبايع ببلدها ذلك أو تُرَبِّب؟ فكان: بيعها بذلك البند أو حيث شاء قال: وكان يستحب بيعها بعد ثلاث ولا يوجبه، انتهى.

قال النووي<sup>(٢)</sup>: وهذا اتبع الصامور به مستحب ليس بواجب عندنا، وعند الجمهور، وقال داود وأهل الظاهر: هو واجب، وقال الحافظ في الفتح<sup>(٣)</sup>: الأمر بالبيع مندوب عند الجمهور خلافاً لأبي نؤر وأهل الظاهر، وأدعى بعض انتافعية أن سبب صرف الأمر عن الوجوب أنه منسوخ، ومن حكاه ابن الرقعة ويحتاج إلى ثبوت، وقال ابن بطال: جعل الفقهاء الأمر بالبيع على الحضي على مباحة من تكرر منه الزنا، لثلاث يظن بالسيد الرضا بذلك، ولما في ذلك من الوسيلة إلى تكثير أولاد الزنا، قال: وحمله بعضهم على الوجوب، ولا سلف له من الأمة فلا يستقل به، وقد ثبت انتهى عن إضاعة المال، فكيف يجب بيع الأمة ذات القيمة بحبل من شعر لا قيمة له، فدل على أن المراد التزجر عن معاودة من تكرر منه ذلك، انتهى.

ومال ابن حزم في «المحلى» إلى أن الأمر بالبيع بعد الثالثة مندوب. وبعد الرابعة فرض بجره السلطان على بيعها أحب أم كره، انتهى.

(ولو بضغير) بضاد معجمه وفاء، قيل يسمى مقبول أي حبل مضفور.

(١) المحقق: (١٢٥/٧).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٢١٢/١١).

(٣) فتح الباري (١٢/١٦٤).

ورفع في رواية المغيرة أولو رجل من شعر" وأصل الضفر نسيج الشعر، وإذا نزل بعينه في بعضه ومنه صفات شعر الرأس، وقيل: لا يكون مصنوعاً إلا أن يكون من ثلاث، وقيل: شرطه أن يكون عريضاً، وفيه نظره، كما في "الفتح"<sup>(١)</sup>.

وفيه أيضاً استدلال على جواز بيع المطلق والتصرف في ماله بدون قيمة؛ ولو كان سائغاً من بطله إلا أن قوله "أولو رجل من شعر" لا يراد به ظاهراً، وإنما ذكر المعاملة كما وقع في حديث نسي لله مسجداً ونحوه، حص قطعه على أحد الأحبوة، لأن كادر المصحف لا يسع أن يكون مسجداً حقيقياً، ويحتمل أن يطرد لأن عيب الزنا تنحصر به القيمة عند كل أحد، فيكون بيعها بالقصاص يبدأ بتمن المثل، ثم عليه القصاص عياض ومن تبع.

وقال ابن العربي: المراد من الحديث الإسراع بالبيع وإيضائه، ولا يبرص به طيب الراغب في التزادة، وحيث المراد ببعه بقيمة رجل حقيقة، انتهى.

وقال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: مبالغة في التعبير عنها، والحرص على مبادعة الزانية، لما فيه من الاطلاع على المنكر، والعموم على الحديث، فانت أم سامة؛ يا رسول الله تهلك وفينا الصالحون قول: "تعم إذا كثرت الخبث" وفسره العلماء بأولاد الزنا، قاله ابن عبد البر، انتهى.

قال الحافظ<sup>(٣)</sup>: امتشاكل الأمر ببيع الرقيق مع أن كل مؤمن مأمور أن يرى لأخيه ما يرى لنفسه، ومن لازم البيع أن يوافق أخاه المؤمن على أن يشتري ما لا يرضى اقتناء لنفسه، وأجيب بأن السبب الذي راعه لأجله ليس محققاً

(١) فتح الباري (١/١٦٥).

(٢) شرح الزرقاني (٤/١١٩).

(٣) فتح الباري (١/١٦٥).

قال ابن شهاب لا أرى تغار الثلاثة أو الأربعة.

انفوق عند المشتري، لحوائج البيع الرخيصة إذا علم أنه متى عاد أخرج، فإن الإخراج من الوطن المألوف شؤ، ونحوه، أن يقع بموافقة عند المشتري بنفسه أو بغيره، قال ابن العربي: يربح عند تسليح تسليح بتدليل الطالب، ومن المصنوع أن يتجاوزوا تأثيراً في الطاعة وفي المعصية، انتهى.

وأما تشييع في الكتاب القديس<sup>(١)</sup> على صاحب الترمذي، ليس من ضرورته، بخلاف المصنف عن الترمذي حتى يلزم تمكروه، بل في بعض "التصنيف" إشارة إليه، فإن تخلياً شيئاً إما هو لأجل ما يشر من عيبها عند المشتري، نعم يمكن أن يتوهم أن البيع مما يبيع بها، فرد الرد ثم كان عادة لها كدست عند الترمذي مثلاً عند البيع مع ما به، فتدفع من المحافظة الظاهرة، بقوله شيخه، وأن ذكره لأجل ما ذكره نفسك، والحوادث أن لتدفع الأيدي أولاً هي من الأحوال، ولا سيما في أمثال تلك التخصيص، فكيف من أمراء على مقادير محوّل الرخا، ومما لعله الرواية مبيّنة بما إذا لم يرتصبه الآخر، وأما ليس حتى فيه فقد روى الترمذي نفسه بما تم يروى به أبايع نفسه، انتهى.

وأما ما عند أبي الحسن أن المداولة إنما توجهت على البيع، لانه الذي لوح فيها مرة بعد أخرى، ولا يلزم الدوام من حجر واحد مؤنس، ولا لذلك امتداد، فإنه لم يخرّب منها شيئاً، فاستوت وخلفت في المداولة كالمبيع، وتجان الترمذي<sup>(٢)</sup>، ولعلها أن تمتعت عند الترمذي ما من سروجها أو بعثت نفسه أو بصوبها بغيره، أو بالأحسن إليها، م.

(قال مالك قال ابن شهاب) الزهري إسرائيلي، (لا أرى أبعد) بغيره الاستفهام يعني لا أرى هل أمر سبي بثلثي سبي بعد الأربعة (أو الأربعة)

(١) (١٣٧٨، ٢)

(٢) شرح ترمذي، (١٢٩، ٢)

قَالَ نَحْيِي - سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: وَالْضَّعِيفُ النَّحْيِيُّ.

قال الحافظ<sup>(١)</sup> لم يختلف في رواية مالك في هذا، وكذا في رواية صالح بن كيسان (إس) عتبة (غوهه)، وأدرجه في رواية يحيى بن سعيد عن الثوري، ونظله. ثم إن كنت فأجدهما، ثم تبعهما ولم يغير، بعد الثالثة أو الرابعة، ولم يغل. قال ابن شهاب، وعن قتيبة عن مالك كذلك، والصراب المصلي.

وأما الشك في الثالثة أو الرابعة، فوقع في حديث أبي صالح عن أبي هريرة عند الترمذي «فليحذرنا ثلاثاً» فإذا عادت فليبعها، ونحوه في مرسل عكرمة عند أبي مرة بن عطاء «إنا ننت الرابعة مسووها» وضع في رواية أبي سعيد الخدري عن أبي هريرة عند البخاري «ثم إن كنت الثانية، فليبعها» قال البخاري: تابعه إسماعيل بن أبي أمية، قال الحافظ: يريد في المتن لا في المتن، ووصله النسائي.

ومما حصل للاختلاف، هل يعادها في الرابعة قبل البيع أو بيعها بلا جلد؟ والزجاج الأول، ويكون سكوت من سكنت عنه للعام بأن الجلد لا يترك، ولا يوم البيع بعده، ويمكن الجمع بأن البيع منع بعد المرة الثالثة في الجلد، لأنه المحفوظ، فبقي الشك، والاعتماد على الثالث في كثير من الأمور المستروعة، انتهى مختصراً.

(قال مالك: والضَّعِيفُ النَّحْيِيُّ) هكذا في جميع نسخ «الموطأ» من المصنفين والعسيرة الدالة على أن التفسير من قول مالك في رواية البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك بن عطاء «يبيعونها ولو بضعير».

قال الحافظ<sup>(٢)</sup> زاد يونس وإس أخيه الزاهري وإبراهيم بن يحيى بن سعيد

(١) فتح الباري (١/٢٦٢).

(٢) فتح الباري (١/٢٦٢).



١٥٣٧/١٥ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدًا كَانَ يَقُومُ عَلَى رَقِيقِ الْخُمُسِ، وَأَنَّهُ اسْتَكْرَهَ خَارِجَةً مِنْ ذَلِكَ الرَّقِيقِ، فَوَقَعَ بِهَا، فَجَلَدَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَتَفَاءَ.....

كلهم عن الزهري عند النسائي؛ والضعيف الحبل، وهكذا أخرجه عن ثنية عن مالك، وقوله: «الضعيف الحبل»، مدرج في هذا الحديث من قول الزهري على ما بين في رواية الفعيني عن مالك عند مسلم وأبي داود، فقال في آخره: قال ابن شهاب: والضعيف الحبل.

وكذلك ذكره الدارقطني في «الموطأ» منسوباً لجميع من روى «الموطأ» إلا ابن مهدي، فإن ظاهر سياقه أنه أخرجه أيضاً، ومنهم من لم يذكر «الضعيف الحبل» كما في رواية الباب، انتهى، أي عند البخاري، وفي رواية المفري عن أبي هريرة عند البخاري «ولو يحبل من شعر» قال صاحب «المحلى»: قبله بالشعر لأنه الأكثر في حالهم، انتهى.

١٥٣٧/١٥ - (مالك عن نافع) منقطع في «الموطأ» ووصله البخاري تعليقاً فقال: قال الميث: حدثني نافع أن صفية بنت أبي عبيد أخبرته أن عبداً من رقيق الإمارة وقع على وليدة من الخمس، فاستكرهها حتى اقتضبها، فجلبده عمر الحد، ونعاه، ولم يحلد الوليدة من أجل أنه استكرهها (أن عبداً) لم يسم (كان يقوم على رقيق الخمس) بضمين وسكون الميم لغة (وأنه استكره) بيمين التأكيد أي أكره (خارجة من تلك الرقيق) وفي النسخ المصرية «من ذلك الرقيق» والإشارة إلى رقيق الخمس. ولفظ البخاري «وقع على وليدة من الخمس» فاستكرهها قال الحافظ: ثم أوقف على اسم واحد منهما (فوقع بها) أي زنى بها (فجلبده عمر بن الخطاب) خمسين جلدة، فإنه حد العبد، سواء كانوا بكراً أو نساءً عند الجمهور، منهم الأئمة الأربعة خلافاً لبعض الصحابة، والظاهرية كما تقدم في أول الباب.

(ونقله) أي غزبه نصفه مئة، لأن حده نصف حد الحر، ويستعاد منه أن

وَلَمْ يَجِدِ الْوَلِيدَةَ لِأَنَّهُ اسْتَكْرَهَهَا.

عمر - رضي الله عنه - كان يرى أن الرقيق يبنى كالحر، كذا في «الفتح». قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: لم يأخذ به مالك، قلت: لما تقدم في آخر الباب السابق، أن لا تغريب على العبد عند ماله، وأحمد خلافاً للثوري وغيره، وعن الشافعي قولان كأنه هين.

قال الباجي<sup>(٢)</sup>: قوله: «فناه» يحتمل أنه رأى في ذلك رأي من يرى النفي على العبد بالرق، وهو أحد قولي الشافعي، ويحتمل أن يكون فناه لما اختلف من الرق، ومن الاستكراه. ولا تغريب على عبد عند مالك في شيء من ذلك، ويحتمل أن يريد بفناه أن يباع بغير أرضها. وقد روى ابن الموزان عن ربيعة في العبد يستكره الحر، ويبيع بغير أرضها لتعد منها معرفته. انتهى.

(ولم يجد الوليدة لأنه استكرهها) قال الباجي: يحتمل أن تقوم البيعة بالاستكراه لها، أو ثلثي متعنتة به ندس، أما لم يظهر بها حمل ولا زوج لها ولا سيد يقر بوطئها، فقالت: استكرهت. فإنه لا يقبل قولها وسجلت، انتهى.

قلت: هذا مسيء على ما تقدم من الخلاف، في أن مجرد الحمل موجب للعد أم لا؟ أما المستكرهة فلا حد عليها.

قال الموفق<sup>(٣)</sup>: لا حد على مكروهة في قول عامة أهل العلم، وروي ذلك عن عمر - رضي الله عنه - والثوري والشافعي وأصحاب الرأي. ولا نعلم فيه مخالفاً، وذلك لقول رسول الله ﷺ: «شبهي لأسني عن الخطأ والنسب وما استكرهوا عليه». وعن عبد الجبار بن وائل عن أبيه أن امرأة استكرهت على عهد رسول الله ﷺ فقرأ عنها الحد، ورواه الأثرم، انتهى.

(١) شرح الزرقاني: (١٤٦/٤).

(٢) له نظير، (١٢٣/٧).

(٣) «المعجم»، (١٦١/٣٦٧).

١٦/١٥٣٨ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ بْنَ أَبِي رَافِعَةَ الْخَزْرُمِيَّ قَالَ: أَمَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فِي يَتِيمٍ مِنْ قُرَيْشٍ، .....

وعزها الحافظ حديث وائل إلى ابن أبي شيبة، وقال: سنده ضعيف، قلت: وما أدري لم لم يعزوه إلى كتب الصحاح، فإن الحديث أخرجه الترمذي،<sup>(١)</sup> ثم قال: هذا حديث غريب، وليس إسناده متصل، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه، سمعت محمداً يقول: عبد الحيار لم يسمع من أبيه، ولا أدركه، يقال: إنه ولد بعد موت أبيه بأشهر، وأعمل على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أن ليس على المسنكرة حجة انتهى.

١٦/١٥٣٨ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أن سليمان بن يسار) الهلالي أحد الأعلام (أخبره أن عبد الله بن عباس) يشد المشاة النحبة والشين المعجمة (ابن أبي ربيعة الخزرمي) بالخاء والزاى، فما في بعض النسخ الهندية بالجيم تحريف من النسخ. الصحابي ابن الصحابي (قال: أمرني عمر بن الخطاب) في زمان خلافته حال كوني (في فقيه) بكسر الفاء وسكون المشاة القوية جمع فلة فتنى أي في جماعة شباب أحداث (من قريش).

قال الباجي<sup>(٢)</sup>: وفي «لمنية»: سأله عن أمره للجماعة أليكنوا طائفة أم يبلوا ضربهم؟ فقال: بل هم الذين حنودهم، وكانوا أيضاً مع ذلك طائفة، وفي: حكى القاضي أبو محمد يستحب للإمام إحضار طائفة من المؤمنين لإقامة الحد، والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَشْهَدُ عَلَيْهِمْ جَلِةٌ مِنْ النَّاسِ﴾<sup>(٣)</sup>، والطائفة المستحبة في ذلك أربعة فصاعداً، وحكي عن

(١) مسن الترمذي، (١١٥٣).

(٢) المتن، (٧/١٤٦).

(٣) سورة انفور: الآية ٢.

عطاء وعبره ثلاثاً، وقيل: اثنان، والدليل على ما نقول أن للأربعة اختصاصاً بالزنا، فكان ذلك أولى ما سُنَّ فيه، وقال الشيخ: القاسم: يعني للإمام أن يحضر أربعة فصاعداً من الأحرار العدول، وكذلك في عبده وأمه، انتهى.

قال الرازي في «التفسير الكبير»: قوله «على» «وَلَشَهِدَ عَلَيْهِ»، الآية أمر، وشاهد الوجوب، لكن الفقهاء اختلفوا: يستحب حضور الجمع، والمقصود إعلان إقامة الحد لما فيه من الودع، ولما فيه من رفع التهمة عن مجلد، وقيل أراد الطائفة الشهود، لأنه يجب حضورهم ليحكم بما زعم عن الشهادة، انتهى.

وقال النعمان<sup>(١)</sup>: يجب أن يحضر الحد طائفة من المؤمنين، قال أصحابنا: الطائفة واحد فما قوته، وهذا قول أبي عيسى وساحبه، ونقلهم أنهم أرادوا واحداً مع الشئ يقيم الحد، لأن الذي يقيم الحد حاصل ضرورة، فيعين صرف الأمر إلى غيره. وقال عطاء وإسحاق: اثنان، فإن أراد به واحداً مع الذي يقيم الحد فهو مثل القول الأول، وإن أراد اثنين غيره، فوجه أن الطائفة اسم لما راد على الواحد، وأقله اثنان، وقال الزهري: ثلاثة، لأن الطائفة جماعة، وأقل النجم ثلاثة. وقال مالك: أربعة، لأنه العدد الذي يثبت به الزن، والشافعي قولاً كقول الزهري ومالك، وقال ربيعة: خمسة، وقال الحسن: عشرة، وقال قتادة: ثمر، انتهى.

وقال النجصاص في «أحكام القرآن»<sup>(٢)</sup> بعد ذكر بعض هذه الأقوال: قال أبو بكر يشبه أن المعنى في حضور لطائفة ما قاله قتادة أن عظة وعبرة لهم،

(١) «أعني» (١٢/٣٢٥).

(٢) (٣/٢٠٤).

فَحُلِّدْنَا وَلَا تَد مِنْ وَلَا تَد الْإِمَارَةِ. حُتْمِيْن حُتْمِيْن. فِي الزَّوْنِ.

فَيَكُونُ زَجْرًا لَهُ عَنِ الْعَوْدِ إِلَى مَثَلِهِ، وَرَدْعًا لِغَيْرِهِ عَنْ إِتْيَانِ مَثَلِهِ، وَالْأَوَّلَى أَنْ تَكُونَ الطَّائِفَةُ جَمَاعَةً يَسْتَقْبِضُ الْخُرَيْبَاءَ، وَيَشِيْعُ، فَيَرْتَدُّعُ النَّاسُ عَنْ مَثَلِهِ، لِأَنَّ الْحُدُودَ مَوْضُوعَةٌ لِلزَّجْرِ وَالرَّدْعِ، وَبِإِشَارَةِ التَّوْفِيقِ، انْتَهَى.

(فَجُلِّدْنَا وَلَا تَد) جَمْعٌ وَلَيْدَةٌ (مِنْ وَلَا تَد الْإِمَارَةِ).

قَالَ الْبَاجِي<sup>(١)</sup>. يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَيْدُ اللَّهِ مِنْ عِيَاشِ خَدِّ مُشَاهِدِ إِقْرَارِ الْوَلَايَةِ بِالزَّوْنِ أَوْ قِيَامِ الْبَيْتِ عَلَيْهِنَ بِذَلِكَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَمْرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَمْرُهُمْ بِذَلِكَ دُونَ أَنْ يَعْرِفُوا وَجْهَ الْحَدِّ عَلَيْهِنَ، رَفِي الْمَدَنِيَّةُ: سَأَلَتْهُ قَبِيْنُ أَمْرِهِ إِمَامٌ بِقَتْلِ رَجُلٍ فِي حَدٍّ أَوْ بِجُنْدِهِ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ الْإِمَامُ عَدْلًا مَأْمُومًا لَا يَخَافُ عَلَيْهِ جُورٌ، وَلَا جَهْلٌ، فَلْيَفْعَلْ مَا أَمَرَهُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ يَخَافُ عَلَيْهِ جَهْلًا أَوْ سُوءًا فَلَا يَسْتَلِ أَمْرَهُ إِلَّا أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ الَّذِي أَمَرَهُ بِهِ الْإِمَامُ قَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ فَلْيَحْتَمِلْ أَمْرَهُ، انْتَهَى.

قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ<sup>(٢)</sup>. إِنْ الْمَحَاكِمُ إِذَا ثَبَتَ حَيْدَهُ الْحَدُّ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ الْإِقْرَارِ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِالرَّجْمِ، لَهُمْ أَنْ يَرْجُمُوهُ، وَإِنْ لَمْ يَحْضُرُوا مَجْلِسَ الْحُكْمِ، وَلَمْ يَحْبِسُوهُ بِالْحُجَّةِ، وَقِيلَ: لَا لِفَسَادِ الزَّمَانِ، قَالَ فِي الْغُرُ: رَالِ الْأَسْرَ الْفَصِيلَ بِأَنَّ الْقَاضِيَّ إِذَا كَانَ عَالِمًا عَادِلًا وَجِبَ اتِّمَارُهُ بِمَا تَحْضُرُ، وَإِنْ كَانَ عَادِلًا جَاهِلًا مَثَلُ عَنْ كَيْفِيَّةِ قَضَائِهِ، فَإِذَا أَخْبِرَ بِمَا يُوَافِقُ الشَّرْعَ بِؤْمَرِ قَوْلِهِ، وَإِنْ كَانَ ظَالِمًا لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ، عَالِمًا كَانَ أَوْ جَاهِلًا، انْتَهَى.

(حُتْمِيْن حُتْمِيْن) جُنْدَةٌ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ (فِي الزَّوْنِ) أَيِ فِي حَدِّ الزَّوْنِ، وَتَقْدِمُ قَرِيبًا فِي أَوَّلِ الْبَابِ أَنَّ ذَلِكَ حَدُّ الزَّوْنِ فِي الْعَبِيدِ وَالْإِمَامِ عَمْدِ الْجُمْهُورِ مِنْهُمْ الْأَتَمَّةُ الْأَرْبَعَةُ.

(١) الْمَدَنِيَّةُ (١٤٦/٧).

(٢) دُرَّةُ الْمُحَضَّرِ (١٧٤/٤).

## (٤) باب ما جاء في المقتضية

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْمَرْأَةِ أَنْ تُوْجَدَ حَامِلًا وَلَا زَوْجَ لَهَا. فَتَقُولُ: قَدْ اسْتَكْرَهْتُ، أَوْ تَقُولُ: فَزَوَّجْتُ. إِنَّ ذَلِكَ لَا يَقْبَلُ مِنْهَا وَإِنَّهَا بِقَدَمِ عَلَيْهَا الْحَدَّ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهَا عَلَى مَا أَذْنَعْتُ مِنْ الشَّكَاخِ بَيِّنَةٌ، أَوْ عَلَى أَنَّهَا اسْتَكْرَهَتْ. ....

قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: هكذا رواه ابن حريج وابن عينة وغيرهما عن يحيى بن سعيد، وروى معمر بن الزهرري أن عمر بن الخطاب عند ولادته من الحنفية أبتكاراً في الزنا، قال أبو عمر: هذا كله أصح وأثبت مما روي عن عمر - (عسى الله عنه) - أنه مثل عن الأمة كم حد؟ فقال: أذنت بزوجها ورواه القار، وأراد بالزنا الفروج على نيس عليها قنع ولا حجاب لخروجها إلى كل موضع، برسمها إليه لا تقدر على الامتناع منه، هذا لا تكاد تقدر على الامتناع من الفجوة، فلا حد عليها، وإنما عليها لأص، وتقبله دون الحد، وهكذا قال طائفة لا حد عسى الأمة حتى تكبح، انتهى.

## (٤) ما جاء في المقتضية

بناءً لمجهول أي امرأة التي غصبها أحد فزنى بها

(قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْمَرْأَةِ أَنْ تُوْجَدَ حَامِلًا وَلَا زَوْجَ لَهَا. فَتَقُولُ: قَدْ اسْتَكْرَهْتُ، أَوْ تَقُولُ: فَزَوَّجْتُ. إِنَّ ذَلِكَ لَا يَقْبَلُ مِنْهَا وَإِنَّهَا بِقَدَمِ عَلَيْهَا الْحَدَّ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهَا عَلَى مَا أَذْنَعْتُ مِنْ الشَّكَاخِ بَيِّنَةٌ، أَوْ عَلَى أَنَّهَا اسْتَكْرَهَتْ. ....)

(١) شرح الزرقاني (٤/ ١٥٠)

أَوْ جَاءَتْ نَذَمِي، إِنْ كَانَتْ بِكَرًا. أَوْ اسْتَفَاتَتْ حَتَّى أَتَيْتُ وَمَنِي عَلَى ذَلِكَ الْحَالِ. أَوْ مَا أَشَبَّهَ هَذَا. مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي تَبْلُغُ فِيهِ فَضِيحَةٌ نَفْسُهَا. قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَأْتِ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا، أَقِيمَ عَلَيْهَا الْحَدُّ. وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهَا مَا أَدْعَتْ مِنْ ذَلِكَ.

ثم ذكر بعض الفرائض بقوله: (لو جاءت) المرأة المذكورة، والحال أنها (ثُلُمْن) بفتح الهمزة أي يخرج منها الدم (إن كانت بكرًا) عند الإكراه (لو استفادت) عند الإكراه (حتى أتيت) بيناء المجهول أي أتاها من غيرتها (وهي على ذلك الحال) أي تصبح حال الوطء بالزنا (لو ما تشبه هذا) الذي ذكر من الفرائض (من الأمر الذي تبلغ) المرأة (فيه فضيحة نفسها) بالنصب على المفعولية، والسياق هكذا في جميع النسخ المصرية والهندية.

قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: وفي نسخة «لا تبلغ». وهي صحيحة أيضاً، بتقدير لا تبلغ ذلك إلا من عظم مآذياتها. لأن التي تكون راضية بالزنا لا تفسح نفسها بالمصيبة.

(قال مالك: (لأن لم تأت) المرأة المذكورة (بشيء من هذا) الذي ذكر من الفرائض (القيم عليها الحد، ولم يقبل) بيناء المجهول (منها ما ادعت من ذلك) أي النكاح أو الإكراه بمجرد قولها، بدون بينة على النكاح أو فرية على الإكراه، وتقدم في ذلك حديث عمر - رضي الله عنه - أن المرأة إذا وجدت حاملاً ولا زوج لها ولا سيد لم يلزمها الحد بذلك، وتسال، فإن ادعت أنها أكرهت أو وطئت بشبهة لم تحدد عند الأئمة الثلاثة خلافاً للإمام مالك، إذ قال: عليها الحد إذا كانت مقبلة غير غريبة إلا أن تظهر أمارات الإكراه بأن تأتي مستغيبة أو صارخة.

(١) اشرح الزرقاني ١/٤١٠ (١٥٠).

قال مالك: والمنكح حتى تستبرئ نفسها بثلاث حيض.  
قال: فإن الرائب من حيضتها، فلا تنكح حتى تستبرئ نفسها  
من تلك الرية.

قال الزبير<sup>(١)</sup>: ولم يقبل دعوى من ظهر بها الحمل الغصب بلا فريضة  
تصدقها، فتخذ، وأما مع فريضة تصدقها فقبل دعواها، ولا تحد كنعلقها  
بالمدعى عليه، على ما مر عند قوله: وإن أفضت استكراهاً على غير لائق، لا  
تعدن حمت له، وأوني إن شهدت لها بينة بالاكراه، قال الدسوقي: المراد  
بالعلق أن تأتي مستغنية منه أو تأتي أفكر تذهي عقب لوطه وإن لم تستغث،  
ونقول: أكرهني فلان، انتهى.

وما أشار إليه بقوله: على ما مر، هو المذكور في باب الغصب، وذكر  
فيه أن المراد بغير اللاتق به من كان ظاهراً الصلاح.

قال مالك: والمنكحة ببنه المجهول (لا تنكح) ببنه المجهول أو  
المعروف (حتى تستبرئ نفسها بثلاث حيض) قال الزرقاني: إن كانت حرة لأن  
استبراء ما كعدتها، وقال الزاوي<sup>(٢)</sup>: يريد الحرة، وكذلك العراء بأسرها العذر،  
فأما الأمة فإن حيضة واحدة تبرئها إلا أن قرأتها، انتهى.

(فإن الرائب) المنكحة (من حيضتها) بازضاعها (فلا تنكح) أيضاً (حتى  
تستبرئ نفسها من تلك الرية) قال الزرقاني: بزوالها، انتهى.

قال الزبير<sup>(٣)</sup>: يجب الاستبراء لمبارية وإن صغيره أضاف الوطء، لا إن  
لم يفظه كبنت ثمان أو كبيرة لا تحملان عادة، كبنت سبع سنين وبسبعين،

(١) المشرح الكبير، (٤/٣٩٩).

(٢) المنصف، (١/١٤٦).

(٣) المشرح الكبير، (٢/١٢٩٠).



## (٥) باب الحد في القذف والشئ والتعريض

يجب استبراء كل ثلاثة أشهر، أو وجعت سبدها من عصب أو من سي  
بحبشة من يملك حبشها، قال مسوفي: قوله، إذا سبي امرأة أو حرة  
ثم توطأ الحرة إلا بعد ثمانية أشهر، والأمة إلا بعد خمسة، ولا إعتقاً من  
شئ الموطأ، انتهى.

وقال الميرزا: الموطأ يشبه تعدد هذه المطلق، وكذلك الموطأ في  
نكاح قاصد، وهذا قال الشافعي. لأن الحد في الشبهة وفي النكاح القاصد في  
شئ الموطأ وحذف السب، كالنكاح في النكاح المصحح.

ثم قال: والتعريض بها كالمرطوءة شبيهة في العدة، وهذا قال الحسن  
والشعبي، وعن أحمد رواية أخرى أنها تسدراً بحبشة، وهذا قول مالك  
وروي عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أنها عدة عليها، وهو قول السري  
والشافعي وأصحاب الرأي، لأن العدة لحفظ النسب، ولا يلحق به، وقد  
روى عن عبيد بن ربيعة عن - ما يدل على ذلك، انتهى.

وتحلى مما ذكر في كتاب الأسر في وغيره أن ما حكى الموفق من ما ذهب  
مالك هو في الأمة، وفي الحرة قوله مثل القول المشهور للإمام أحمد، وفي  
الهدية: لا يجب الاستبراء إذا رجعت الأنفة، أو رأت العفوية، أو  
انصابت لاعتدام السب، وهو استحداث العمل واليد، وهو سب سبب سبب أي  
لوجوب الاستبراء، فأدبر الحكم عليه وجوداً وعملاً، انتهى بزيادة.

## (٥) الحد

كذلك في نسخ النسخة، وفي فقهية بذلك، ما جاء

## في القذف

هو في اللغة الرمي، وفي الشرع نسبة من أحصن زنى الزنا صريحاً أو دلالة. كذا في «العناية»، وقال الموفق<sup>(١)</sup>: القذف هو الرمي بالزنا، هو محرم بإجماع الأمة، والأصل في تحريمه الكتاب والسنة، أما الكتاب فقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ يَزْنُونَ أَتَيْنَا بِهِنَّ سُنَّةً لَّيْسَ فِيهَا مَقْتٌ عَلَيْنَا﴾ الآية، وأما السنة فقول النبي ﷺ: «اجتنبوا السبع الموبقات»، وعدها فيها قذف، المحصنات المؤمنات الخافلات مصحح عليه<sup>(٢)</sup>، والمحصنات هن الخائفات.

وأجمع العلماء على وجوب الحد على من قذف المحصن إذا كان مكلفاً، وشرائط الإحصان الذي يجب الحد بقذف صاحبه خمسة، العقل، والحرية، والإسلام، والبعثه عن الزنا، وأن يكون كبيراً بإجماع مثله، وبه يقول جماعة لعلماء قديماً وحديثاً سوى ما روي عن داود أنه أوجب الحد على قاذف العبد، وعن ابن المسيب وابن أبي ليلى قالوا: إذا قذف ذميمة ولها ولد مسلم نكح، والأول أولى، لأن من لا يحد قاذفه إذا لم يكن له ولد، لا يحد وله ولد كالعجوة.

واختلفت الرواية عن أحمد في اشتراط البلوغ فروي عنه أنه شرط، ومن قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي، وإنسانية لا يشترط، لأنه حر عاقل عفيف يتغير بهذا القول الممكن صدقه، فأشبهه الكبير، وهذا قول مالك وإسحاق، فعلى هذه الرواية لابد أن يكون كبيراً بإجماع مثله، وأدناه أن يكون لثلاث عشرة، وللجارية سبع، انتهى.

(١) «المعني» (١٣/٣٨٣).

(٢) سورة النور: الآية ١.

(٣) «اصحيح البحري» (٧/١٢٧، ٨/٢١٧). واصحيح مسلم (١/٩٢).

١٧/١٥٣٩ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ أَنَّهُ قَالَ: جَلَدَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَبْدًا، فِي فَرْيَةٍ.....

وفي «الهداية»<sup>(١)</sup>: إذا قذف الرجل رجلاً محصناً أو امرأة محصنة صريح الزنا، وطالب المقذوف بالحد، حذو الحاكم لثمانين موطاً إن كان حراً، وإن كان القاذف عبداً جلده أربعين، والإحصان أن يكون المقذوف حراً عاقلاً بالغاً مسلماً عفيفاً عن فعل الزنا، أما العورة فلأنه يطلق عليه اسم الإحصان، قال نحاس: «فَلَيْسَ يَصْلُحُ مَا عَلَى الْمُتَعَمِّتِ مِنَ الْعَوَاتِقِ»<sup>(٢)</sup> أي الحرائر والعقل والسلوك، لأن العار لا يحدق بالنصي والمجنون، لعدم تحقيق الزنا منهما، والإسلام نقول: «مَنْ أَشْرَكَ قَلْبُهُ بِمَحْصَنَةٍ، وَالْعَقَّةُ، لأن غير العفيف لا يلحقه العار، وكذا القاذف عاذاً، فيه انتهى.

### والنفي

عطف على القذف يعني الحد فيما إذا نفي رجلاً عن نسبه.

### والتعريض

أيضاً عطف على القذف يعني الحد فيما إذا لم يصرح بالزنا، بل حزا أسداً إلى الزنا بالتعريض، وسبأتي أن التعريض موجب للحد عند الإمام مالك، وهو رواية مرجوحة لأحمد خلافاً للجمهور، وسبأتي أيضاً معنى التعريض.

١٧/١٥٣٩ - (مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي وحقة النون، عبد الله من ذكوان، هكذا في جميع نسخ «الموطأ» بلفظ أبي الزناد، وفي «البيهقي» برواية يحيى بن بكير عن مالك عن ابن أبي الزناد، والظاهر أن لفظ ابن تحريف من الناسخ في «السهلي» (أنه قال: جلد) أمير المؤمنين (صهر بن هيد لميز هيداً) ثم يسم (في قرية) بكسر فاء وسكون راء بمعنى المكذب والافتراء، يقال: هذا

(١) (٢٥٤/١).

(٢) سورة النساء: الآية ٢٥.

نمانيين.

قَالَ أَبُو الزُّنَادِ: فَسَأَلْتُ نُبَيْدَ اللَّهِ بْنِ خَابَرٍ عَنْ رُبْعَةٍ مِنْ ذَلِكَ؟  
وَقَالَ: أَفَرَأَيْتَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ، وَالْخُلَفَاءَ كُلَّهُمْ  
مَرَّةً. فَقَدْ رَأَيْتُ أَحَدًا خَدَّ غَدَاً، فِي فَرْيَةٍ، أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ.

فَرِيَّةٌ بِلَا فَرِيَّةٍ، وَالْحَرَادُ هَهُنَا الْغَدَفُ (ثَمَانِينَ) جِلْدَةٌ أَخَذَ بِظَهْرِ قَوْلِهِ نَعَالِي:  
فَوَسَّطَهُ لَتَيْتِ جِلْدَةً<sup>(١)</sup> وَمَا لَيْسَ فِيهِ تَعَصِيلٌ بَيْنَ الْحَرِّ وَالْعَبْدِ.

(قَالَ أَبُو الزُّنَادِ) الْمَذْكُورُ: (فَسَأَلْتُ عَدَدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ وَبَيْعَةَ)<sup>(٢)</sup> الْحِزْزِي  
(عَنْ ذَلِكَ) الْأَمْرِ، وَلَعَلَّهُ اشْكَلَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ سَمِعَ عَنْ سَلَفِ خِلَافِ ذَلِكَ (قَالَ)  
عَدَدُ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ: (أَفَرَأَيْتَ) لَا يَجِدُ فِي نَحْوِ الْمَوْحَاةِ، وَلَا فِي رِوَايَةِ أَبِيهِ فِي  
ذِكْرِ أَبِي ذَكْرٍ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَيُوجِبُ ذِكْرَهُ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ الْآخِرِ كَمَا  
سَأَلَنِي (عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي زَمَانِهِ (عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ)  
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي زَمَانِهِ (وَالْخُلَفَاءُ) الَّذِينَ جَلَسُوا (هَلُمَّ جَاءَ) مِنْ عَهْدِ عُثْمَانَ  
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - إِلَى زَمَانِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَهَمَّ بِسَمْعِي نَعَالٍ فِي لَعَةِ  
الْحِزَّازِ، يَسْتَوِي فِيهِ الْوَاحِدُ وَغَيْرُهُ، وَيُسَمَّى عَمَلِي لُتَيْتِ، وَفِي نَفْخَةٍ نَحْمُ بِشْنَى  
وَيَجْمَعُ. كَذَا فِي «الْمَجْمُوعِ» (لَمَّا رَأَيْتُ أَحَدًا) مِنَ الْخُلَفَاءِ الْمَذْكُورِينَ (جِلْدٌ عَيْنًا)  
& لَا أَمَةً (فِي فَرِيَّةٍ) أَيِ قَدَفَةٍ (أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ) جِلْدَةً، هَكَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ هَشِيمٍ<sup>(٣)</sup>  
بِرِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْنِ بْنِ أَبِي الزُّنَادِ

ثُمَّ قَالَ: وَدِدْتُ أَنْتَوْرِي عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَدَدَ اللَّهِ بْنِ ذَكْوَانَ خَطْمِي عَدَدَ اللَّهِ مِنْ  
عَامِرِ بْنِ وَبَيْعَةَ قَالَ: لَقَدْ أَفَرَأَيْتَ أَبَا ذَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْخُلَفَاءِ  
فَمَا وَهَمَ بِشَرِيبُونَ الْمَعْلُوكُ فِي نَفْدَقٍ لَا أَرْبَعِينَ، تَهَيَّ

(١) سورة النور الآية ٤.

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢٧٠/٤١).

(٣) أخرجه في: «لسن الكرى» (٢٥٢/٨).

١٨/١٤٤٠ - حَقَّقْنِي فِي ذَلِكَ عَنْ زُرَيْقٍ .....

فدل على أنهم خصصوا الآية المذكورة بالأعرار، لقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلْهُمْ يَتَذَكَّرُ أَلَّا يَكُونُوا لَكُمْ آيَةً﴾ والحد في معنى الأمة بجامع الرق، قال صاحب: المحلى: "نه قالت الآية الأربعة، أنه ينصف حد القذف وغيره على العبد، وروى ذلك أبو يوسف عن قتادة عن علي - رضي الله عنه - وعن عكرمة عن ابن جابر، انتهى.

قال الموفق<sup>(١)</sup>: "جمع أهل العلم على وجوب الحد على العبد إذا فذف الحر المحصن، لأنه داخل في عموم الآية: وَحَدَّ آدِيمُ بْنُ قَوْلٍ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ، زَوْجِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مِنْ رِبْعَةٍ أَنَّهُ قَالَ: أَفْرَكْتُ أَنَا بِكَرٍ وَعَمْرٍو وَعُثْمَانُ وَمَنْ يَمْدُهُمْ مِنَ الْخُلُقَاءِ، فَهِيَ أَوْهَمُ يَصْرِيحُونَ بِمُطْلُوكٍ إِذَا فُذِفَ إِلَّا أَرَمْنِ.

وروى جلاس<sup>(٢)</sup> أن عبداً - رضي الله عنه - قال في عبد فذف حرأ. نصف الجلد، وجلد أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عبدأ فذف حرأ ثمانين، وبه قال قبيصة وعمر بن عبد العزيز، وتعلمهم ذهبوا إلى عموم الآية، وأنصحح الأول، لاجتماع المنقول من الصحابة، وهو يخص عموم الآية.

وقد عيب على أبي بكر بن عمرو بن حزم جملة العبد ثمانين، وقال عبد الله بن عامر بن ربعه: ما رأينا أحداً قسه حلد العبد ثمانين، وقال سعيد: حدثنا ابن عبد الرحمن بن الزناد عن أبيه قال: حفررت عمر بن عبد العزيز جلد عبدأ في قرية ثمانين، فأكرم ذلك من حضره من الناس وغيرهم من الفقهاء، انتهى.

١٨/١٤٤٠ - (مالك عن زريق) بتقديم الزاي المعجمة على الراء المهملة

(١) (المعني) (١٢/١٣٨٧).

(٢) (السنن الكبرى) (٨/٢٥١).

وَبْنِ حَكِيمِ الْأَبْلَى؛ أَنَّ رَجُلًا، يُقَالُ لَهُ مُصْبِحٌ، اسْتَعَانَ ابْنَهُ لَهُ،  
فَكَانَتْ اسْتِظْلَافُهُ فَلَمَّا جَاءَهُ قَالَ لَهُ: يَا زَانِي، قَالَ: وَرَبِّي! فَاسْتَعْدَانِي  
عَلَيْهِ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أُجْلِدَهُ، .....

في جميع نسخ التهذيب والمصنوعة إلا الأورقاني، فيها بتقديم المبهمة، وقيل:  
هو بضم الراء المبهمة، وفتح الراء المصحمة، واسكان التحتية، وآخره طاف،  
ويقال فيه: زوني - بتقديم الراء على الراء - انتهى.

قلت: ذكره الحافظ<sup>(١)</sup> في الراء، وأدخل عليه في الزاني، فقال: وزني  
بالنصغير اسم حكيم كذلك، ويقال فيه: بتقديم الراء، وفي أبيه بالتركيب، أبو  
حكيم الأبلي واليهما: ثقة من السادسة، له ذكر في البخاري في باب الجمعة  
في القري، وأخرج له السائي حديثاً واحداً في لقطع في ربع نيساب (ابن  
حكيم) مصراً، ويقال فيه بالتركيب، (الأبلي) بفتح الهمزة ومكون السنية سنة  
إلى أبلة، ملأ ساحل بحر تقويم كما في أبي الفباب.

(أن رجلاً يقال له مصباح) لم يذكر حاله (استعان ابناً له) أي طلب  
المعونة من ابنه في شيء من أمره (فكانت) أي الواجد (استظلاً) أي تأخر  
ونسأل في تحميل أمره (فلما جاءه) قال: الواجد له. (يا زاني) الراء في آخره في  
النسخ المصنوعة، وبجانبها بلفظ يا زان: في التهذيب، قال الباجي: قول  
المصباح لانه على وجه لئلا يا زاني قدف له، وكذلك من قال اغبره، يا  
زاني قدف، له يجب عنه من الحد ما يجب على القاذف، انتهى.

(قال) وفي التهذيب «فقال» (زوني) بتقديم زاي في جميع النسخ  
(فاستعداني) أي طلب الإعانة مني لانه (عليه) أي على أبيه (فلما أردت أن أجلده)  
أي لما أردت أن أجند الأب حد القاذف، قال الباجي<sup>(٢)</sup>: هذا يقتضي أنه كان

(١) اطلع: التهذيب التهذيب (٢٧٣/١) والمغرب: التهذيب (١٥/٢٢٠).

(٢) المنتقى (١٧٧/١٧٤٧).

قَالَ ابْنُهُ: وَاللَّهِ لَيْسَ جِلْدَتُهُ لِأَبِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ نَفْسِي بِالزُّنَا. فَلَمَّا قَالَ ذَلِكَ أَشْكَلَ عَلَيَّ أَمْرُهُ. فَكُتِبَتْ .....

يرى أن الأب يجلد لقذف ابنه، وبه قال مالك وأصحابه إلا ما رواه ابن حبيب عن أصبغ أنه لا يُخذ الأب له أصلاً، وبه قال أبو حنيفة، والشافعي، انتهى.

قال ابن حزم: وأوجب لي ذلك الحد مالك والأوزاعي وأصحابنا. وقالت حائفة: لا خذ عليه، وروي ذلك عن عطاء والحسن، وبه يقول أبو حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وأصحابهم والحسن بن حي وإسحاق بن راهوية، وقال سفيان الثوري في الأب يذذف ابنه: إنهم يستحبون الذرأ عنه، انتهى.

وقال الموفق<sup>(١)</sup>: إذا قذف ولده وإن نزل لم يجب الحد عليه، سواء كان القاذف رجلاً أو امرأة، وبهذا قال عطاء والحسن والشافعي وإسحاق وأصحاب الثوري. وقال عمر بن عبد العزيز ومالك وأبو ثور وابن المنذر: عليه الحد لعسر الآية. ولنا أنه عقوبة نحب حقاً لأدمي، فلا يجب للولد على الوالد كالقصاص (قال ابنه. والله لئن) بزيادة اللام على إن الشرطية (جلدته لأبوان) بنون التأکید من باء ياء أي لأرجمن بالإقرار (على نفسي بالزنا) ليستغنى عنه حد القذف.

(فلما قال) الابن (ذلك أشكل علي) بشد الياء (أمره) ماذا أفعل فيه، قال الباجي<sup>(٢)</sup>: قوله. لئن جلدته يريد العقوب عن أبيه وإسقاط حد القذف عنه، وهذا يقتضي أن زريق بن حكيم كان يرى أن عفو المذدوف عن القاذف عند الإمام غير جائز، وهي إحدى الروايتين عن مالك، انتهى.

قلت: أر وجه الإشكال أن كلام الابن لم يكن نصاً في العفو فكُتِبَتْ

(١) المعنى (١٦/٣٨٨).

(٢) المنقول (٧/١١٧).

فه إني عَصْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَهُوَ الْوَلِيُّ بِمُضَنِّدٍ. أَذْكَرُ شَيْءٌ ذَلِكَ.  
فَكُتِبَ إِلَيَّ عَصْرًا: أَنْ أَجْزُ عَصْرَهُ.

فيه) أي في ذلك الأمر (إلى عمر بن عبد العزيز، وهو الولي بمضنيد) على  
المدينة المنورة من جهة سليمان بن عبد الملك، ويحتمل أنه أمر «الواري»  
الخليفة إن كان ذلك وقع في زمن خلافته، قال المروزي<sup>(١)</sup> (أذكر له ذلك فكتب  
إلي) بشد «نهاء» (عصر) بن العزيز (أن) يفتح العمود ويسكون نون (أجز) بكر  
الحجيم أي أمض «عصوه» عن أبيه.

فإن صاحب «المحلى»: فيه سقوط الحد بعصر المندوف وهو قول  
الشافعي في «الأنوار»: حد الغدق حتى لأدمي يسقط بموه وعفو وادئه، انتهى.

فإن السمرقني<sup>(٢)</sup>: يعتبر لإقامة حد الغدق شرطان: أحدهما: مطالبة  
السقوط: لأنه حق له. فلا يستوفى قبل طلبه كسائر حقوقه.

لثاني: أن لا يأتي بيته لقوله تعالى: ﴿لَمْ يَزَلْ يَلْعَنُ الَّذِي أَتَاكُمْ مِنْهُ لِيَأْتِيَنَّكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> الآية،  
وكذلك بشرط عدم «الإقرار» من السقوط، لأنه في معنى البيعة، فإن كان  
الغادق روحاً اعتبر شرط ثالث، وهو امتناعه من اللعان، ولا نعلم خلافاً في  
هذا كله، وتعتبر استدامة الطلب إلى إقامة الحد، فلو طلب ثم عفا عن الحد  
سقط، وبهذا قال الشافعي، وأبو نوري، وقال الحسن وأصحاب الرأي: لا  
يسقط بعفوه، انتهى.

قائل الشافعي<sup>(٤)</sup>: قال مالك في الولد: أنه العمود عن أبيه، ولم يرد سترأ  
به. واحتلف قول مالك في غير الأب، ففي «المندوبة» عن ابن عباس: كان

(١) شرح المروزي: (٤/ ١٥١).

(٢) لمعي: (١٢/ ٣٨٦).

(٣) سورة الرعد: الآية ٤.

(٤) السبكي: (٧/ ١٤٨).



قال زُرَيْقٌ: وَكُتِبَتْ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنْصَحُ.....

مالك بحرم العظم بعد أن سلع الإمام، كما روي عن عبد بن عبد العبد، قال في كتاب ابن السَّوَّاء: «وإن لم يرد به شراء، قال: لم يرد مالك، ميسر بحرم عند الإمام إلا أن يريد شراء».

ورجحه القول الأول، أنه حتى من حقوق المفقوف يجوز له العقر، فقبل بنوع الإمام، فكان له المبيع عنه بعد بلوغه، كالميتون ولقصاصه، ورجحه لقول الثاني أن له فيه حقاً، وما يتعلق به حتى أنه لم يجوز المبيع عنه بعد بنوع الإمام كما قطع في السرقه، انتهى.

وفي الهداية: «لا خلاف أن في حد الغافل من الشرع وحسن المبدأ، فإنه شرع لدفع أضرار عن المفقوف، فمن هذا الوجه حق العبد ثم به شرع حرراً، ومنه سمي حداً، وهذا إله حق الشرع، وبكل ذلك نشيد الاستحكام، وإذا تعددت التجهتان، فالتفقي مال إلى تغليب حق العبد تعديماً لحق العبد باعتبار حاجته وغناه، فشرع، ومنه ميزنا إلى تغليب حق الشرع، لأن ما قلناه يتولد مولاه، فيصير حق العبد مرجحاً به، ولا كذلك عكسه، لأنه لا ولاية لعبد في استيفاء حقوق الشرع إلا نية».

وقد هو الأصل المستعمل الذي يتفرع عليه الشروع المختلف فيها، منها الارت. إذ الارت يجري في حقوق العبد، لا في حقوق الشرع، ومنها المبيع. فبه لا يصح مع المفقوف عتداً، ويصح عنه، وهو ذلك من الفروع التي ذكرها صاحب الهداية.

قال زُرَيْقٌ المذکور: (وكتب) بصيغة التثنية من جميع السبع، فذا في نسخة الروائي صيغة التثنية أيضاً في: «إلهي» بحرف من التثنية (إلى) عمر بن عبد العزيز أيضاً) ولأنه عكساً ذكره ابن حزم في المحلى، برواية ابن وهب عن مالك.

ثم أخرج برواية إسماعيل بن أمية الشامي زريق بن حكيم أن عمر بن

رَأَيْتُ رَجُلًا اقْتَرَى عَلَيْهِ أَوْ عَلَى أَبِيهِ وَفَدَّ هُنْكَ أَوْ أَخَذَهُمَا. قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيَّ عُمَرُ: يَا عَفَا فُأَجِرْ عَفْوَةً فِي نَفْسِهِ. وَإِنِ اقْتَرَى عَلَى أَبِيهِ رَفَدَ غَدَا أَوْ أَخَذَهُمَا فَحَدِّثْهُ بِكِتَابِ اللَّهِ.....

عبد العزيز كتب إليه في رجل قذف ابنه أن اجلده إلا أن يعفو عنه ابنه عنه، قال بن رزوق: فظننت أنها للآب خاصة، فكسبت إلى عمر راجعه للناس عامة أم للآب خاصة، فكتب إلي، بل للناس عامة، انتهى. وهذا يوضح المراد في رتبة «الوسطاء».

وكتبت إليه أيضاً (أرأيت) مصيغة لخطاب (رجلاً) أي أخبرني عن الحكم في رجل (اقتري) بيده المجهول (عليه أو على أبيه وقد هلكا) أي ماتا جميعاً (أو) مات (أحدهما قال) رزوق (فكتب إلي) بشد الباء (عمر) بن عبد العزيز (إن) شرطية (عفا) المقذوف (أفاجر) أي أُمضي (عفوه في نفسه) أي في حق نفسه؛ لأنه صاحب الحق.

(وإن اقتري) بيده المجهول (على أبيه) أو على أحدهما (وقد هلكا) مع (أو) ملك (أحدهما) قال عمر: (فخذ) بالخاء والذال المعجمين مصيغة الأمر من الأخذ في جمع السج الهندية وأكثر المصرية، وفي بعضها افخذ بالحاء والذال المهمتين (له) أي لهما واحد أو كلاهما (بكتاب الله) أي بالحد الوارد في كتاب الله من شأنين حده.

قال الباجي<sup>(١)</sup>: يريد لا يجوز عفو إذا وصل إلى الإمام، لأن المقذوف غيره، وقد كان المور عن مالك: إنما يجوز العفو إذا قذفه في نفسه، فإذا قذف أبوه أو أحدهما وقد مات المقذوف لم يحز العفو عنه بعد بلوغ الإمام، انتهى.

ورق الموفق<sup>(٢)</sup>: وإن قُذِفَتْ أمة وهي مَيْتَةٌ، مسلمة كانت أو كافرة، حرة أو أمة، حُرِّدَ القاذف إذا عذَّب الابن. وكان حراً مسلماً، وأما إذا قُذِفَتْ وهي

(١) «السنن» (٦/٩٤٩).

(٢) «المعنى» (١٦٢/٢-٤، ٢-٣، ١٠١).

إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مِثْرًا.

في الحياة، فليس تولدها المطالبة؛ لأن الحق لها. فلا يطالب به غيرها. وأما إن قُذِفَ وهو ميتة، فإن تولدها المطالبة؛ لأنه قُذِفَ من سبه، ولأنه بقذف أمه ينسبه إلى أنه من زناه، ولا يستحق ذلك بطريق الإرث، وقال أبو بكر: لا يجب الحد بقذف ميتة يحال، وهو قول أصحاب الرأي، لأنه قُذِفَ لمن لا تصح منه المطالبة، فأشبه قذف المحنون.

وقال الشافعي: إن كان العيب محصناً، فلولية المطالبة، وينقسم بالتقسيم الميراث، وإن قُذِفَ أباه أو جده أو أحداً من أقاربه غير أمهاته بعد موته لم يجب الحد بقذفه في ظاهر كلامنا، لأنه بما وجب بقذف أمه حقاً له نفى سبه لاحقاً للعيب، ولهذا لم يعتبر إحصان القذوفة، واعتبر إحصان الولد، ومعنى كان بمقدور غير أمهاته لم يتضمن نفى سبه فلم يجب الحد. وهذا قول أبي بكر وأصحاب الرأي. وقال الشافعي: إن كان لعيب محصناً، فلولية المطالبة به، وينقسم انقسام الميراث، لأنه قُذِفَ محصناً، فيجب الحد على قاذفه كالحي، وإن أنه قُذِفَ من لا يُصَوَّرُ منه المطالبة، فلم يجب الحد، بقذفه كالمجنون، انتهى.

وفي القاموس: لا يطالب بحد القذف للعيب إلا من يقع القذف في سبه. وهو الولد والولد. لأن الحار يلتحق به لمكان الجزئية فيكون القذف متناولاً له. وعند الشافعي يثبت حق المطالبة لكل وارث، لأن حق القذف يورث عنه، وعنفنا ولاية المطالبة ليس بطريق الإرث، ولهذا يشبه عتقاً للمحرور عن الميراث القتل، ويثبت لولد البنت كما يثبت لولد الابن، خلافاً لمحمد - رحمه الله تعالى - انتهى.

(إلا أن يريد) الابن (مِثْرًا) بكر السبب وفتحها أي التستر على نفسه أو على أبوه.

قال يحيى: سمعت مالكاً يقول: ودُّك لما يكون المرءُ جل  
المفتري عليه يخاف إن كشف ذلك عنه، أن تقوم عليه بينةٌ بهذا  
ثانٍ على ما وصفتُ فيما، حاز عفوه.

(قال مالك: وذلك) أي المراد بالمرء المذكور: (أن يكون المرءُ جل  
عليه) ببناء المجعول (بخاف إن) بكسر الهمزة وسكون النون: (كُشف) ببناء  
المجحل (ذلك) العمل الذي رُمي به (عنه) أي من المصدوف (أن) بفتح الهمزة  
مفعول بخاف (يقوم عليه بينةٌ) ما رُمي به (بينةٌ كان) الأمر ما وصفتُ  
بصفة الممتكر أي من خوف إقامة البينة (فعفا) المصدوف لأجل ذلك (جاز  
عفوه) قال الزرقاني: وثو يلحق بحاز، انتهى.

قال الزنجي<sup>(١)</sup> روى ابن حبيب عن أبيه معنى قوله في عفو المصدوف،  
في نفسه أو لوجه عند الإمام، إن قال: أدت شيئاً لم يقبل منه، وكشف عن  
ذلك الإمام، فإن خوف أن يشت ذلك عليه حاز عفوه، وإلا لم يجز. وقال ابن  
المحشور عن مالك: معنى قوله: إلا أن يريد شيئاً إن كان مثله يفعل ذلك  
جاز عفوه، ولا يُكْتَفَى إلا أن يقول: أردت شيئاً أما العفيف الفضل فلا  
يجوز عفوه، انتهى.

رتبته ابن حزم في المحلى<sup>(٢)</sup> فقال: فإن مالاً رُمي بانه، أخر،  
قمت ذلك عند الإمام، فأراد المصدوف أن يعفو عن القاذف، لا يجوز له العفو.  
إلا أن يريد شيئاً على نفسه خوف أن يشت عليه ما رُمي به، فيجوز عفوه  
حيثما، قال: فغلط في ذلك، فوجدناه طاهر انتقض، لأنه إن كان حاداً التذلل  
عنه من حقوق الله فلا يجوز عفو المصدوف أراد شيئاً، أو لم يريد، لأنه تعالى  
لم يجعل له إسقاط حدٍّ من حدود الله، وإن كان من حقوق الناس، فالعفو يباشر  
فكل أحد في حقه أو د شيئاً أو لم يريد

(١) «المفتري» (٧/١٤٨).

(٢) (١٣١/١٤٥٥).

١٩/١٥٤١ - حدثني مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه: أنه قال في رجل فُذِفَ قوماً جماعة: إنه ليس عليه إلا حد واحد.

قال مالك: وإن تفرقوا .....

ويقال لمن نصر هذا القول الظاهر الخطأ: ما الفرق بين هذا، وبين من عفا عن الرائي بأمه، وهو يريد شرأ على نفسه خوف أن يقيم الواطئ فيها بينة بأنها له غصبها منه الذي هي يده الآن، وبين من عفا عن سارق متاعه، وهو يريد شرأ على نفسه خوف أن يقيم الذي سرقه منه بنته عبدي بأن الذي كان يده سرقه منه، فهل بين شيء من هذا كله فرق؟ هذا ما لا يُعرف أصلاً، فلفظ هذا القول جملة، لتناقضه ولتعريه من الأدلة، ولأنه قول لا يُعرف عن أحد من الصحابة - رضي الله عنهم - ولا عن أحد من التابعين.

ثم بطرنا في قول أبي حنيفة، رحمه الله، قد تناقض؛ لأن جعله من حقوق الله تعالى، ولم يحز العفو عنه أصلاً، فأصاب في ذلك، ثم تناقض منافضة ظاهرة، فقال: لا حد على الذنوب إلا أن يطالب بالمعتوف، فجعله بهذا القول من حقوق المعتوف، وهذا تخطيط ظاهر، انتهى.

وقد عرفت فيما سبق من كلام السوفى أن مطالبة المعتوف شرط إجماعاً، فلا يطله خلاف ابن حزم، وما أوردته من التناقض في ملك الإمام مالك مبنئ على نلة الإطلاع في مسائل الأئمة، وقد تقدم قريباً من كلام صاحب «الهداية» أن لا خلاف في أن في حد انقذاف حقاً للشرع، وحقاً للعبد كليهما معاً، واعتبر الفقهاء كلا الحضي، فتأمل.

١٩/١٥٤١ - (مالك، عن هشام بن عروة عن أبيه) أي عروة بن الزبير (أنه قال في رجل فُذِفَ قوماً) حال كونهم (جماعة) أي مجتمعين بأن قال لهم: إنكم كلكم زناة (إنه ليس عليه) أي على القاذف (إلا حد واحد) للجميع.

(قال مالك: فإن تفرقوا) أي كان المعتوفون متفرقين فذفهم فرداً فرداً،

فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا حَدٌّ وَاحِدٌ.

(فليس عليه) أي على الفاذق (إلا حد واحد) أيضاً يعني أن قول عروة: جماعة في الأثر السابق ليس باحتراز. قال الباجي<sup>(١)</sup>: قوله في فاذق الجماعة: ليس عليه إلا حد واحد قاله مالك وأصحابه في غير ما كتاب، سواء فذقهم مجتمعين أو متفرقين ووجه ذلك أنه حد من الحدود، فتدخل كحد الرماء وبهذا غارق حقوق الأدميين، فإنها لا تتداخل، انتهى.

قال صاحب «المحلى» بعد قول مالك: ليس عليه إلا حد واحد: وعليه أبو حنيفة، وقال الشافعي: إذا تعدد المقتوف، فلا يد لكل حد، انتهى.

قال الموفق<sup>(٢)</sup>: إذا غُذِف الجماعة بكلمة واحدة، فحد واحد إذا طلبوا، أو واحد منهم، وبهذا قال الشعبي والزهري والنخعي ومالك والثوري وأبو حنيفة وصاحبه وابن أبي ليلى وإسحاق، وقال الحسن وأبو ثور وابن المنذر: نكس واحد حد كامل، وعن أحمد مثل ذلك، والمكفي قولان كالروايتين.

ووجه هنا أنه قذف كل واحد منهم، فلزمه له حد كامل، كما لو فذقهم بكلمات، ولنا قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَمْنُنَ فَتَمَثَّلَتْ﴾<sup>(٣)</sup> الآية، ولم يُفَرَّق بين قذف واحد أو جماعة، ولأن الذين شهدوا على المغيرة - رضي الله عنه - قذفوا امرأة، فلم يُحدَّهم عمر - رضي الله عنه - إلا حداً واحداً، ولأن الحد ينص عليه بإدخال المعرفة على المقتوف بقذفه، ويحد واحد يظهر كذب هذا الفاذق، ونزول المعرفة فوجب أن يكفى به، بخلاف ما إذا قذف كل واحد قذفاً مفرداً، فإن كذبه في قذف لا يلزم منه كذبه في الآخر، ولا نزول المعرفة عن أحد المقتوفين بحدّه فلا يخفى.

(١) المغني ٥/٦٧ (١٤٨).

(٢) المغني ٥/٦٢ (٤٠٥، ٤٠٦).

(٣) سورة النور: الآية ٤.

فإن قذف الجماعة بكسرات، فلكي واحد، وحدٌ، وبهذا قال عطاء والشعبي وابن أبي ليلى وأبو حنيفة والشافعي، وقال حماد ومالك: لا يجب إلا أحد واحد، لأنها جماعة توجب الحد، فإذا تكررت كفى حد واحد، كما لو زنى ساء أو شرب أنواعاً من المسكر، وإنما أتت، حقوق للأسيب، فلم تتداخل، كالأبوت والنسب، يفارق ما قاسوا عليه، فإنه حتى لله تعالى، انتهى.

فثبت: قد تقدم في كلام صاحب «المحلى» أن الإصر أبداً حنيفة يوافق الإمام مالكاً في ذلك، فإن صاحب «المهذب»<sup>(١)</sup>: من زنى أو شرب أو قذف غير مرة مَحْدٌ، فهو لذلك كله.

قال ابن القيم<sup>(٢)</sup>: سواء قذف واحد مراراً أو جماعة بكسرة، كقول: أنت زناة أو بكسرات كأن يقول: يا فلان أنت زاني، وفلان زانية حتى إذا حضر واحد منهم، فادعى أحد لذلك، ثم حضر آخر فادعى أنه قذفه لا يشام هذا كان يقذف قبل أن يحد، لأن حضور بعضهم لتخصومة كحضور كلهم فلا يحد ثانياً إلا إذا كان يقذف آخر مستأنف.

وحكي أن ابن أبي ليلى سمع من يقول لشخص: يا ابن الزانية، حدّه حنفي في المسجد، فبلغ أم حنيفة، فعالت: - للعجب نقاصي سداً أخطأ في مسألة واحدة في خمسة مواضع، الأول: أخذ يدون طلب المقذوف، والثاني: أنه لو غاصم وجب حد واحد، والثالث: ينبغي أن يتبرص بينهما يوماً أو أكثر حتى يثبت أثر الضرب الأول. والرابع: ضربه في المسجد والخامس: ينبغي أن يتبرص أن والديه في الأحياء أولاً، فإن كانا حزينين فالتخصومة لهما ولا التخصومة لآلئ.

(١) (١/٣٦٠)

(٢) فتح الباري (٥/٨٠-٨١).

حدثني مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان الأنصاري، ثم بن بني النجار، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن، أن رجلياً استبأ في زمان عمر بن الخطاب، فقال أخذهما للأخرة والله ما أبي يران، ولا أمي يرانية، فاستشار في ذلك عمر بن الخطاب، فقال قاتل. فمدح أباه وأمه. وقال آخرون: قد كان لأبيه وأمه مدح غير هذا. نرى أن نجلده الخ.....

ثم قال: وعند الشافعية إن عذف جماعة بكلمة، فكذلك في قول، وإن هدفهم ركضات أو قذف واحداً مرات يران آخر، يجب لكل قذف حد. وهذا لا فرق ولا تفصيل، بل لا تعدد كبعض كلمة. ويقولون قال مالك والشورى والشعبي وأبو داود في رواية، وفي رواية كقول الشافعي المذكور، وفي إسناده قشاعقي لا يداخل، ولو قذفهم بكلمة واحدة، انتهى.

(مالك عن أبي الرجال) بجيم (محمد بن عبد الرحمن بن حارثة) ورواه مهملين وثاء مثله (بن النعمان) بالتحريك في النسخ المصرية والتكرار في الهندية (الأنصاري) ثم من بني النجار) نسخ النون والتجيم التيميلة بطن من الخزرج. ونظم منهم ليس في بعض النسخ المصرية، ولا ضمير فيه، تخصيصاً بعد التعميم.

(عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن ذرارة الأنصارية أنها قالت: (أن رجلياً) ثم بسمياً (متباً) أي سب كل واحد منهما الآخر (في زمان) خلافة عمر بن الخطاب، فقال أخذهما للأخرة: والله ما (أبي يران) نالجة (أبي يران) ولا أمي يرانية، فاستشار في ذلك عمر بن الخطاب) رضي الله عنه - أهل العلم والنهم من الصحابة، وسباني منشأ الاستشارة في كلام الناجي.

(فقال قاتل) من أهل المشورة نفراً إلى ظاهر اللفظ: إنه (مدح أباه وأمه) فلا شيء عليه (وقال آخرون: قد كان لأبيه وأمه مدح غير هذا) فذكره في مقام المشاحة دليل التعريض بالقذف فمخاطبه (نرى أن نجلده الحد) حد القذف، قال



فَجَنَدَهُ خُصْرُ الْخَدِّ، ثَمَانِينَ .

ابن أبي<sup>(١)</sup> قوله ، والله ما أمي برأيه ، يقتضي أنه قال قلت على وجه المشائنة ، والمهم - في ثمانين المرف من هذا إضافة مثل هذا إلى أم المسبوب ، ومجره عليه سلامة أنه بذلك مع شاهد التحال من المشائنة يقتضي أن أم المسبوب معه بذلك ، ولو استويا في السلامة لم يكن هذا وقت ذكرها ، لأنه لا يتضمن ذلك مزية للسبب على المسبوب .

ولما كان اللفظ فيه بعض احتمال ، ويحتاج في كونه قدماً إلى نوع من الاستدلال ، أو لعمول من ظاهر اللفظ استدر عمر رضي الله عنه فيه علماء الصحابة ، فمضى بعضهم بظاهر اللفظ ، ووافق بعضهم سماعهم منه ، وقال : كان لأمه منج غير هذا ، يريد نيس هذا مما يفرد به الإنسان مدح أمه ، وإنما يقصد إلى وصفها بهذا ليرى فضلها على من يوجد فيها هذه العاهات ، لا سيما مع ما يشهد لذلك من حال المشائنة ، فنفيد نيل واحد منهما إلى ذم الآخر ودم لؤيه ، ولذلك أخذ عمر - رضي الله عنه - بقول من أوجب فيه الحد ، انتهى .

(مجلده عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (الحد) أي حد الفخذ ، (ثمانين) وهكذا أخرجه البيهقي<sup>(٢)</sup> برواية يحيى بن بكير عن مالك ، ومجلده عمر ثمانين جلدة ، لأنه وافق رأيه وأبيه .

قال الباجي<sup>(٣)</sup> : ومه قال مالك ، وقد جند عمر من الحطاب في التعريض ، وقال : حق الله لا تعرض جرائمه ، ومه قال عمر بن عبد العزيز ، وقال أبو حنيفة والثوري نسي في التعريض حد ، والتخيل على صحة ما نثره أنه لفظ بهم منه الغائب ، فوجب أن يكون قدماً أصله التصريح . فإن سمعوا أن يكون قدماً ،

(١) مسند (١٥٠/٧١) .

(٢) المسالك (٢٥٢/٨) .

(٣) المسند (١٥٠/٧١) ، وأخرجه الاستاذ (٢٤١/٢٢٧) .

فقد أحالوا المسألة، لأن الخلاف بيننا وبينهم إنما هو فيها يفهم بالتصريح، فإذا فهم بينهم ذلك فلا خلاف في أنه لا حد فيه.

وحواب ثاني، وهو أن عرف الخطاب ينفي ما قالوا، لأن أهل الشفة يسمون المشركين بما فهم منه معنى التصريح، ولذلك أحسوا أنه تعالى عن قوم سعيد، أنهم قالوا: فَإِنَّكَ لَأَمَّا الْكَيْدُ الْأَجِيدُ وَإِنَّمَا أَرَادُوا حَذَّ ذَلِكَ، انتهى.

وأما إثاب أخو محمد في «سومته»<sup>(١)</sup>، ثم قال: قد اختلف في هذا على عمر بن الخطاب أسماء التي بخت، فقال بعضهم لا ترضى عليه حداً، فأخذت تقول من عدا عتد لحد، ومن دأ الحد وقال: ليس في التعريف حداً، علي بن أبي طالب، وهذا تأخذ، وهو قول أبي حنيفة وأمامه من فقهاء، انتهى.

وقول المؤلف<sup>(٢)</sup>، كلام لخرقي يقتضي أن لا يجب الحد على القاري إلا بالنظر صريح، لا يحصل غير القذف، وهو أن يقول: ما زاني أو يخطئ باللفظ المحض في الجماع، وأما ما عدا من الانقطاع فيرجع فيه إلى تفسيره، فهو قال لمحل: يا مخنت أو لامرأة يا فاجئة، وأمره بما ليس بالقذف، مثل أن يريد بالمخنت أن فيه طماع الآثبات والشتة بالنساء، وبالفتحة أنها تستعد لذلك فلا حد عليه، وكذلك إذا قال: يا فاحشة، يا خبيثة، وحكى أبو الخطاب في هذا رواية أخرى أنه قلنا صريح، ويجب به الحد، والصحيح الأول.

واختلفت الرواية عن أحمد في التعريف بالقذف، مثل أن يقول لمن يخافه: ما أنت بزاز أو ما يعرفك مناس بزازاً، أو يقول: ما أنا بزاز، ولا أمي بزازية، فوردت منه حذ لا حد عليه، وهو ظاهر كلام الخرقي، واحتج

(١) دونهما محمد بن الفضل السجدة (١٠٤/٣).

(٢) الشعي (١٢٢/٣٩١).

أبي بكر، وبه قال عطاء وشاذة والثوري والشافعي وأبو ثور وابن السكندر وأصحاب الرأي، لما روي أن رجلاً قال لنبي (عليه السلام): إن امرأتي ولدت غلاماً أسود تعرض بنفسي، فلم ينزله مني شيئاً ولا غيره، وقد فرق الله تعالى بين التعريض بالخطية والتصريح بها، فأباح التعريض في العتة، وحرم التصريح وكذلك في القذف.

ولأن كل كلام يحتمل معنيين لم يكن قذفاً وروي الأثر وغيره عن أحمد أن عليه العتة، وروي ذلك عن عمر - رضي الله عنه -، وبه قال إسحاق لحديث السوطي هذا، وقال معمر: إن عمر - رضي الله عنه - كان يجلد الحد في التعريض، وروي أنه عثمان - رضي الله عنه - جلد رجلاً قال لأخيه: يا ابن شامة الوذير يعرض له بزماء معه، والوذير<sup>(١)</sup> - قذر الأثام يعرض له بكمر<sup>(٢)</sup> الرجال، ولأن الكتابة مع البرينة العارفة إلى أحد محملاته كالصرح الذي لا يحتمل إلا ذلك المعنى - ولذلك وقع الطلاق بالكناية.

فإن لم يكن ذلك في حال الحصومة، ولا وجدت برينة تصرف إلى القذف، فلا شك في أنه لا يكون قذفاً، وذكر أبو بكر بن عبد العزيز أن أبا عبد الله رجع عن القول بوجوب الحد في التعريض، انتهى.

وم ذكره الموفق من قول ابن شامة الوذير، ذكره ابن حزم في المنعلى<sup>(٣)</sup> بسياق آخر، وجعله حجة لمن دأب الحد، فأخرج بسنده إلى حيدس هلال أن رجلاً شاتم رجلاً، فقال: يا ابن شامة الوذير يعني ذكور الرجال، فقال له عثمان: أشهد عليه، أشهد عليه؟ فرفعه إلى عمر

(١) الوذير: قطع اللحم الصغيرة.

(٢) واحد كُمَرَة: رأس الذئب.

(٣) (١٢/٢١٠).

- رضي الله عنه - فجعل الرجل يقع في عثمان، فكان منه، فقال عمر  
- رضي الله عنه - أغرض من ذكر عثمان، فجعل لا يبرح، فعلا عمر  
مأذونه، وقال: أغرض عن ذكر عثمان، وسأل عن أم الرجل، هذا هي قد  
تورثت أوزاراً، فذروا عنه الحد.

وبعد اسرخسي في البسطة<sup>(١)</sup> عمر - رضي الله عنه - يعني لم يزل به  
الحد، إذ قال: إذا عرض بالثمن، فقال: أما أنا فاستأيت دياراً ولا حد عليه  
عبدنا، وقال مالك - رحمه الله - بحد، والاختلاف بين الصحابة  
- رضي الله عنهم - عمر - رضي الله عنه - أن لا يوجب الحد في مثل هذا،  
ويكون في حال التهمة مع لقب مقصوده بهذا اللفظ نسبة صاحبه إلى  
النبي، وتزكية لنفسه، لا أن يكون قد تغير، وأعدا بقوله، لأن في صوره  
معنى القذف بهذا، فهو بطريق المفهوم، والمفهوم من بحد، انتهى.

وسلط ابن حزم<sup>(٢)</sup> في ترميح دلائل من درأ عنه الحد، واستدل بذلك  
بروايات مرفوعة، منها: حديث مسلم عن أبي هريرة أن أعرابياً قال: يا  
رسول الله إن امرأتني ولدت غلاماً أسيراً، وأنا أشكركم الحديث<sup>(٣)</sup>، ومنها:  
حديث ابن عباس أن رجلاً قال: يا رسول الله إن امرأتني لا تزني، لا مني -  
قال: ضلغها، قال: إني لا أصير عنها، قال: فأمسكها<sup>(٤)</sup>، قال: هذه  
لا حديث في غاية القسوة موجه أنه لا شيء، في التعريض أصلاً، وحديث أبي  
هريرة الذي ذكره ابن حزم عن مسلم أخرجه البخاري في صحيحه، وترجم عليه

(١) (١١٠/٩)

(٢) انظر: المحلى (٤٣٣/١٨)

(٣) أخرجه البخاري (١٨٤٧)، ومسلم (٢٢٢/٩)، وأبو داود (٤٢٦٦)

(٤) أخرجه ابن أبي (٣٢٣٩ - ٣٢٦٥)

قَالَ مَالِكٌ: لَا حَرَّ عَيْنًا إِلَّا فِي نَفْسٍ أَوْ قَذْفٍ أَوْ دَمْرِيضٍ يُزَيُّ أَنْ قَاتَلَهُ إِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ نَفْسًا أَوْ قَذْفًا فَعَلَى مَنْ وَلَّيَ ذَلِكَ أَلْحَقَهُ نَأْمًا.

«باب ما جاء في التعريض: دل الحافظ<sup>(١)</sup>؛ سند الشافعي لهذا الحديث على أن التعريض بالنعم لا يحظى بحكم التصريح، فتبعه البخاري

(قال مالك: لا حَرَّ عَيْنًا إِلَّا فِي نَفْسٍ أَوْ قَذْفٍ أَوْ دَمْرِيضٍ كَمَا مَبْنًى فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مِنْهُ) (أو قذف) أي ومن دَمْرِيضٍ مَرِيضًا كَمَا تَنَامُ فِي أَوَّلِ الدَّاءِ، وَفِي التَّخْلِيقِ الْهَنْدَسَةُ إِلَّا فِي قَذْفٍ أَوْ نَفْسٍ، وَالْمَزْدَى وَاحِدٌ وَالْأَوَّلُ نَوْحٌ تِلْكَ السِّيَاقِ الْأَنَّى مِنْ مَوْنَةٍ: إِنَّمَا أَرَادَ (أَوْ تَعْرِضُ) بِالنَّعْمِ كَمَا تَقْدِمُ قَرِيبًا (يَزَيُّ) بِدَوْنِ الْمَحْبُولِ أَيْ يُظَرُّ بِطَاعَةِ الْكَلَامِ (أَنْ قَاتَلَهُ) الَّذِي نَفْسُ أَوْ عَرَضُ (إِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ) أَيْ بِكَلَامِهِ الَّذِي قَالَهُ (نَفْسًا) عَنِ السَّبِّ (أَوْ قَذْفًا) أَيْ دَمِيًّا بِالنَّوْنِ.

وذلك لم يقدم قريباً من كلام الناجي أن اختلاف إنما هو قريباً بينهم منه الفذف، فإذا لم عنهم ذلك، فلا خلاف في أنه لا حَرَّ عَيْنٍ (فعلى من قال ذلك) أي الكلام المذكور الدال على الفذف أو النعمي (الحديث تماماً) تدعون خللة إذا أريد «التعريض القذف».

قَالَ الْحَافِظُ<sup>(٢)</sup>: «التعريض بمن موصلة وصاد موصلة، قال الراغب: هو كلام له وجهان، ظاهر، وباطن، فيفصد قاتله النائم، ويظهر إرادة الطاهر، انتهى. وقال أيضاً في موضع آخر: التعريض ذكر شيء بفهم منه شيء آخر لم يذكر، ويشارق لكاتبها فكر شيء بغير لفظ الموضوع، يقوم مقامه، انتهى وقال: الخبي: التعريض نوع من الكناية صد التصريح. انتهى

(١) صحيح البخاري (١/١٧٤).

(٢) صحيح البخاري (١/١٧٤).

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ جُنْدًا أَنَّهُ إِذَا نَفَى رَجُلًا رَجُلًا مِنْ أَبِيهِ. فَإِنْ عَلَيْهِ الْحَدُّ. وَإِنْ كَانَتْ أُمُّ الْفِيلِ نَفَى مَمْلُوكَةً. فَإِنْ عَلَيْهِ الْحَدُّ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ هُنَا أَنَّهُ إِذَا نَفَى رَجُلًا) أَيُّ أَحَدٍ (رَجُلًا مِنْ) نَسَبِ (أَبِيهِ فَإِنْ عَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى مَا فِي النِّسْبِ (الْحَدُّ) أَيُّ حَدُّ الْفُلْفُلِ (وَإِنْ كَانَتْ أُمُّ الْفِيلِ نَفَى) بِنَاءُ الْمَجْهُولِ (مَمْلُوكَةً) أَيُّ أَمَةً (فَإِنْ عَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى النَّاسِ (الْحَدُّ) نَاهَاً لِأَنَّ التَّعْبِيرَ فِي النِّسْبِ بِالْأَبِ، وَلَا دَخَلَ فِي إثْبَاتِ النِّسْبِ لَكُونَ الْأُمُّ حُرَّةً أَوْ أَمَةً.

قَالَ الْبَاجِي<sup>(١)</sup>: قَوْلُهُ: يَنْفَى الرَّجُلَ مِنْ أَبِيهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا نَفَاهُ عَنْ أَبِيهِ فَقَدْ رَمَى أُمَّهُ بِتَرْكِهَا وَقَضَى نَسَبَهُ، وَكَلَامُ الْأَمْرِ يَجُوزُ حَدُّ الْفُلْفُلِ، وَذَلِكَ بَأَنَّهُ يَنْفَى عَنْ أَبِيهِ أَوْ يَنْسِبُ إِلَى خَيْرِ أَبِيهِ، وَقَوْلُهُ: إِنْ كَانَتْ أُمُّهُ مَمْلُوكَةً، يُرِيدُ أَنَّ الْحَدَّ وَاجِبٌ عَلَيْهِ لِقَطْعِ نَسَبِهِ.

(فِي «الْمَوَازِيَةِ» فِيمَنْ قَالَ لِلرَّجُلِ: يَا وَدَّ الزَّانَا، فَالْحَدُّ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ مَمْلُوكَةً أَوْ مُشْرَكَةً، لِأَنَّ الْفُلْفُلَ تَوَجَّهَ إِلَى الْمُسْلِمِ الْمُتَذَوِّفِ، وَذَلِكَ بِخِلَافِ قَوْلِهِ: يَا ابْنَ الزَّانِيَةِ، وَأُمُّهُ مَمْلُوكَةً أَوْ ذَمِيَّةً، فَإِنَّهُ لَا حَدَّ عَلَيْهِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْفُلْفُلَ اخْتَصَّ بِالْأُمِّ، وَفَدَّ تَكُونُ زَانِيَةً، وَبَيَّتْ ابْنَهَا مِنْ أَبِيهِ، انْتَهَى.

وَقَالَ الْمُؤَوِّقُ<sup>(٢)</sup>: إِذَا نَفَى رَجُلًا عَنْ أَبِيهِ، فَعَلَيْهِ الْحَدُّ، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَكَذَلِكَ إِذَا نَفَاهُ عَنْ قَبِيلَتِهِ، وَهَذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَإِسْحَاقُ. وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالثَّوْرِيُّ، وَحَمَادُ، إِذَا نَفَاهُ عَنْ أَبِيهِ، وَكَانَتْ أُمُّهُ مُسْلِمَةً حُرَّةً، وَإِنْ كَانَتْ رَقِيَّةً أَوْ ذَمِيَّةً فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْفُلْفُلَ لَهَا، وَجْهَ الْأَوَّلِ مَا رَوَى عَنْهُ <sup>(٣)</sup> فَإِنْ كَانَ يَقُولُ: لَا أُوْنِي بِرَجُلٍ يَقُولُ: إِنْ كَانَتْ لِمَسْتَمِنْ فَرِيضٍ إِلَّا جُنْدَتُهُ<sup>(٤)</sup> وَعَنْ

(١) «الْمَوَازِيَةُ» (٧/١٥٦).

(٢) «الْمَوْصُوفِيُّ» (١٢/٣٩٤).

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي: بَابٍ مِنْ نَفَى رَجُلًا مِنْ قَبِيلَةٍ، مِنْ كِتَابِ الْخُطُوبِ، (٢/٨٧٩) وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ (٢/٢١١، ٢١٢) مُوَفَّقًا.

ابن مسعود أنه قال: «لا جلد إلا في اثنين: رجل قذف محصنة أو نفى رجلاً عن أبيه»<sup>(١)</sup> وهذا لا يموله إلا توثيقاً، انتهى.

وفي «الهداية»<sup>(٢)</sup>: «من نفى نسب غيره، فقال: كنت لأبيك، فيه يُخذ، وهذا إذا كانت أمه حرة مسلمة؛ لأنه في الحقيقة قذف لأمه، ومن قال لغيره في غضب: كنت باین فلان لأبيه الذي يُدعى له بعد، ولو قال في غير غضب لا يُخذ، لأن عند الغضب يراد به حقيقة سأل له، وفي غيره يراد به المعاتبة يعني المشابهة أباه في أسباب المروءة».

قال ابن الهمام<sup>(٣)</sup>: «عُتِلَ في «النهاية»، بأنه في الحقيقة قذف لأمه، وأورد عليه بأنه يجوز أن لا يكون ثابت النسب من أبيه ولا تكون أمه زانية بأن كانت موطوءة بشبهة أو بكاح فاسد، فالوجه إثباته بالإجماع، انتهى».

وفي «المنهاية»: قيل: يجب أن لا يحجب الحد ههنا، وإن كان قافقه في حالة الغضب لجواز أن يعني النسب عن أبيه من غير أن تكون الأم زانية من كل وجه بأن تكون موطوءة بشبهة، وأجيب بأن هذا وجه القياس، وجوب الحد فيه بالاستحسان بالأثر.

قال في «المبسوط»: وإنما تركنا هذا القياس لحديث ابن مسعود، قال: لا حد إلا في قذف محصنة أو نفى رجل عن أبيه، انتهى.

وقال ابن حزم في «المحلى»<sup>(٤)</sup>: اختلف الناس فيما نفى آخر عن نسبه فكانت طائفة: فيه الحد، وقالت طائفة: لا حد عليه، فأما من أوجب عليه

(١) «النسب الكرمي» (٨/٢٥٢).

(٢) (١/٣٥٦).

(٣) «مع القدير» (٤/١٩١).

(٤) (١٢٢/٢٢٠).

## (٦) باب ما لا حد فيه

قال فابث - إن أحسن ما سُمِعَ في الأمة ينفع بها الرجل. وانه  
فيها شرك. انه لا يُقَامُ عليه الحد. ....

احد فهو كما قال ابن مسعود: ولا تحد إلا في اثنين أن يضاف محصنة أو ينفي  
رجلاً عن أبيه وإن كانت أمه أمه، وعن الشعبي في الرجل ينفي الرجل عن  
فخذ، قال: ليس عليه حد إلا أن ينفي من أبيه.

وعن الشعبي والنخعي قالوا جميعاً يضرب الحد، وعن إبراهيم النخعي  
في رجل نفي رجلاً عن أبيه، قال له: لست لأبوك، وأمك نصرانية أو مملوكة،  
قال: لا يجلس، ورجع ابن حزم بعد بسط الآثار في ذلك، أن لا حد عليه.

## (٦) ما لا حد فيه

أي بيان الأحوال التي لا يجب فيها حد الزنا.

(مالك إن أحسن ما سُمِعَ) بنو الناعل والمملوك، والمعنى أنه سُمِعَ في  
احتمالة الآية أحكاماً مختلفة وأحسنها عنده ما سيأتي (في الأمة) متعلق بسمع  
(يقع بها الرجل) أي يطرأها (وله فيها شرك) يعني كانت الأمة الموطوءة مشتركة  
بين النواصي وبين الآخر (أنه لا يقام عليه) أي على النواصي (الحد) لعنه فيها  
شيء من العمد.

قال الهاجي<sup>(١)</sup>. وهذا على ما قال: إن من وطئ أمة له فيها شرك يريد  
حصنة من رقبتها، سواء كانت تلك الحصنة قبيلة أو كثيرة، وكان النافي منها  
لواحد أو لجماعة، فإنه لا حد عليه، وذلك أن حصنة التي يملك منها شبهة  
تسقط الحد عنه، وقد قال مالك في «الموازية»: يعاقب إن لم يعذر بجهل.  
وروى مالك عن ابن عمر يعاقب، ولا يُحد، قال: أبو الزناد: يعاقب بمائة

(١) المنظر (٧/٦٥٣).



وَأَنَّهُ يُلْحَقُ بِهَ الْوَلَدُ. وَتَقْوَمُ عَلَيْهِ الْجَارِيَةُ حِينَ حَمَلَتْ. فَيُعْضَى  
شُرَكَاءُ حَصَصَهُمْ مِنَ الثَّمَنِ. وَتَكُونُ الْخَبَرَةُ لَهُ وَعَلَى هَذَا، لِأَمْرِ  
عَدَلًا.

جملته. و الذي يعضيه مدع مالک أنه يعاقب بفلس ما يرى الإثم لما ارتكب  
من المحظور.

(وأنه يلحق به الولد) أي يشت سبه منه. قال الباجي. يريد أنها إن حملت،  
فإن الولد لاحق به، يريد أنه يلحقه في النسب. ويعتق عبه (وتقوم) بيده المجهول  
من التميم في جميع السبع المصرية غير الأرقاني، ففيها كذا نسخ التميمية تمام  
قال: (وم نسخة تقوم) (هي) أي على الواطى. (الجارية حين حملت).

قال الباجي: لا تخلوا الجارية إذا وضعت من آد لا تحمل أو تحمل، فإن  
لم تحمل ففي (العوازية): أن الشريك مخير في قول مالك وأصحابه بين تقويم  
حصته على الواطى، وبين استملاكها بها وبفانها على الشركة. وقال مالك: إن  
لم تحمل بقيت لهما. ووجه هذا القول الثاني أن تصرف أحد الشريكين في  
الأمة لمشاركة تصرف لا يتصرف لغيرها، فلا يوجب نفوسها عليه، كما هو  
استخدمها.

فأما إن حملت ومى مائة الكتاب، فإنه لا بد من التفريق بين الشريك  
أو أبى، وذلك لأنه تعلق الحق حصه، فعليه، فمزم أن تقوم عليه حصته،  
كما لو أعنى حصه من أمة مشتركة (فيعطى) بيناء القاعار أو المفعول أي يعطى  
الواطى، (شركاؤه) واحداً كان أو جماعة (حصصهم من الثمن) الذي قومت به  
الجارية (وتكون الجارية) أم ولد (له) أي للواطى.

(قال مالك) وعلى هذا الذي ذكر (الأمر عندنا) بالسدية المسورة. قال  
صاحب (المعلل): (وه قال أبو حنيفة والجمهور، انتهى. قال الباجي: ذكر في  
الموطأ الغيبة حين الحمل، وقال في (العوازية): وقد قبل. يوم الحكم،  
وقيل: يوم الوطء، وقال محمد: العداوات عندنا إن كان وطء مروراً، فليس يك  
بالخيار بين فينتها يوم وطئت أو يوم حملت، انتهى.

قال الخرافي<sup>(١)</sup>: إذا كانت الأمة بين شريكين، فأصابها أحدهما، وأجلها أدب، ولم يُلج به الحد، وضمن نصف قيمتها لشريكه، وصارت أم ولد له، وولده حر، وإن كان معسر، كان في ذمته نصف مهر مثلها، وإن لم تُجبل، فعليه نصف مهر مثلها، وهي على ملكيهما.

قال الشارح: لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في تحريم وطء الجارية المشتركة، لأن الوطء يصادف ملك غيره، ولم يحط به تعالى بدليل قوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يَرْجِيهِمْ كَخُفْرَةٍ ۝ لَا عَلَىٰ أَرْجُلِهِمْ أَوْ مَا تَلْكُمُ أَيْسْتَنْهَمُ﴾<sup>(٢)</sup> الآية، وأكثر أهل العلم لا يوجبون فيه حداً؛ لأنه له فيها ملكاً، فكان ذلك شبهة دارنة للحد، وأوجب أبو ثور؛ لأنه وطء مخترع، لكونه في ملك غيره.

لنا أنه وطء صادف ملكه، فلم يوجب حداً كوطء زوجته الحائض، ويُفارق ما لا ملك له فيها، فإنه لا شبهة له فيها، ولهذا لو سرق عينا نهضت لم يُقطع، ولا خلاف في أنه يُعزَّر، لما ذكرنا في حجة أبي ثور، ثم لا نحلوا من حائض: إما أن لا تحمل منه فهي ماقية على ملكهما، وعلي نصف مهر مثلها؛ لأنه وطء سقط فيه الحد للشبهة، فأوجب المهر وإن طأوعت؛ لأن لمهر أسيدها، مكره؛ لأن وطء جارية غيره يوجب المهر وإن طأوعت؛ لأن لمهر أسيدها، فلا يسقط حظوعتها، ويكون لواجب النصف بقدر ملك الشريك فيها.

والحال الثاني أن يُجلبها، وتضع ما يُشترى فيه بعض خلق الإنسان، فإنها تسمى بملك أم ولد للواطي، وتخرج من ملك الشريك كما نخرج بالاعتاق، سواء كان الواطي مرسراً أو معسراً؛ لأن الإيلاد أقوى من الاعتاق، ويلزمه نصف قيمتها؛ لأنه أخرج من نصيبها من مثل الشريك، فزيمته قيمته كما لو

(١) المعنى (٢٧١/١٢).

(٢) سورة المؤمنون الآية ٥، ٦.

أخرجه بالإعثنائي أو الإنلاخ، فإن كان موصراً أذا، وإن كان موصراً كان في ذمة، والولد حرٌ يلحق بـ موالده، لأنه بمن وطء في محل له فيه ملك، وقال القاضي: الصحيح عندي أنه لا يَقْضَى عليه نصف شريكه، إذا كان موصراً، بل يصير نصفها ثَمناً باقياً في ملك الشريك. لأن الإحيال كالعتق، فيجري مجراه في التزويج، والنسابة، فاعتبر في سرايته اليسار، وهذا قول أبي الخطاب، ومذهب الشافعي.

فمعنى هذا إذا ولدت احتمل أن يكون الولد كله حراً لاستحالة انعقاد الولد من حرٍّ وعبد، واحتمل أن يكون نصف الولد حراً ونصفه قَدْ، كقول المعتق ببعضها.

ثم هل تلزمه قيمة المولود ومهر الأمة؟ على وجهين؛ أحدهما: لا يلزم ذلك، وهو ظاهر قولنا انخرقي، لأن الأمة صارب مملوكة له، فلم يلزم مهرها، ولا قيمة ولدها، لأن الولد خلق حرّاً.

الثاني: يلزمه لشريكه نصف مهر مثلها ونصف قيمة ولدها، لأن الموطأ صادق ملك غيره، وإنما انتقلت بالموطأ الموصوب للمهر، وقال القاضي: إن ولدت بعد التزويج فلا شيء على الواطئة، لأنها وضعت في ملكه، ودفعت الوجوب وقت الوضع، ولا حق للشريك فيها، وإن وضعت على التقويم فعلى روائتين، وذكرهما أبو بكر، واختار أنه ثلثه قيمته، انتهى.

وقال ابن رشد<sup>(١)</sup>: أما الزنا فهو كل وطء وقع على غير نكاح صحيح ولا شبهة نكاح، ولا ملك يمين. وهذا متفق عليه بالجملة من علماء الإسلام، وإن كانوا اختلفوا فيما هو شبهة كثيراً الحدود مما ليس بشبهة، وفي ذلك مسائل: منها: الأمة يقع عليها الرجم، وله فيها شرك، فقال مالك: يُنْزَلُ عنه

(١) بداية المجتهد (٢/ ٤٢٢).

الحُدِّ. وإن ولدت أُلْحَقَ الولدُ به، وقومت عليه، وبه قال أبو حنيفة، وقال بعضهم: يُعزُّو، وقاله أبو ثور: عليه الحد كاملاً، إذا علم الحرمة، انتهى.

وفي «التهذيب»<sup>(١)</sup>: الوطء الموجب للحد هو الزنا، وهو في حرف نشرع: وطء الرجل المرأة في الثبيل في غير الملك وشبهة الملك، والشبهة نوعان: شبهة في الفعل، وتسمى شبهة أشباه، وشبهة في المحل، وتسمى شبهة حكمية. والحد يسقط بالتويعين لإطلاق الحديث أي قوله ﷺ: «ادرموا الحد بالشبهات» والنسب يثبت في الثانية به، أقصى التوعد، ولا يثبت في الأولى وإن ادَّعاه، فشبهة العمل في ثمانية مواضع، والشبهة في المحل في ستة مواضع، وعد في هذه الستة الجزاءية المشتركة بينه وبين غيره.

وقال أيضاً في موضع آخر: إذا كانت الجزاءية بين شريكين، فجاءت بولد، فادَّعاه أحدهما ثبت نسبه منه، وصارت أم ولد له، وينصف نصف عقربها، لأنه وطن جارية مشتركة، إذ الملك يثبت حكماً للاستيلاء، فيتعفيه الملك في نصيب صاحبه، بخلاف الأب إذا استولد جارية ابنه، لأن الملك وهنا يثبت شرطاً للاستيلاء، فتقدمه، فصار واطناً ملك نفسه، ولا يفرم قبحة ولدعاء، لأن النسب يثبت مستثناً إلى وقت العلوق. فلم يتعلق شيء منه على ملك المشترك.

قال ابن الهمام<sup>(٢)</sup>: وتعتبر قبحة نصفها يوم وطئها الذي خلقت منه، وكذا تنصف المعقر، وإنما وجب نصف المعقر على المستولد: لأنه وطن جارية مشتركة، لأن السلك في نصف شريكه يثبت حكماً للاستيلاء، فيتعفيه، وهو وإن كان مقارناً للعلوق لاستناده إليه، فهو مسبوق بالوطء، وبابتدائه يثبت المعهر، فلا يسقط بالإيزال، فلزم سبق وجوب المعهر الاستيلاء بالضرورة.

(١) (١/٣٤٤).

(٢) انظر: «جع التذير» (٥/٣٤).

قَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ يَحِلُّ لِلرَّجُلِ جَارِيَتُهُ؛ إِنَّهُ إِذَا أَحْسَبَهَا  
الَّذِي أَحْلَتْ لَهُ قَوَّمتْ غَلْبَهُ يَوْمَ أَصَابَهَا. خَمَفَتْ أَوْ لَمْ يَخْمَسْ،  
وَوَدَّعَ عَنْهُ التَّحَدُّ بِذَلِكَ. فَإِنْ حَمَلَتْ أَلْحَقَ بِهِ الْوَلَدُ.

ثم فصل في قيمة نصف الشريك لازم في يمانه، وإعساره، لأنه ضمان  
نصف كل شيء، وعن أبي يوسف إن كان المدعي معسراً سعت أم الولد، لأد  
منفعة الاستيلاء حصلت لها. انتهى.

(قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَحِلُّ) بضم الياء وكسر الحاء التمهيد (لِلرَّجُلِ)  
الأسر (جاريته) أي بؤنثه في وطنها (إنه) بكسر الهمزة والضمة نقشاً (إِنْ  
أَصَابَهَا) أي سَامِعَهَا (الَّذِي أَحْلَتْ لَهُ) ببناء المحوّل (قَوَّمتْ) ببناء المجهول من  
التقويم (عليه) أي على الواطئ (يَوْمَ أَصَابَهَا) أي يَحْمَسُ فَمَتَهَا وقت الوطء،  
سواء (حَمَلَتْ) الجارية (أو لَمْ تَحْمَلْ) من ذلك الوطء (وَوَدَّعَ) ببناء المجهول  
أَي دَفَعَ (عَنْهُ) أَي الْوَاطِئ (التَّحَدُّ بِذَلِكَ) الوطء للشبهة (فَإِنْ حَمَلَتْ) الجارية من  
ذلك الوطء (أَلْحَقَ) ببناء المجهول (بِهِ الْوَلَدُ) فَإِنَّ الرَّقَاقِي<sup>(١)</sup>: لِفَاعِلَةٍ إِنْ وَدَّعَ  
لِنِسْبَةِ بَدَأَ الْحَدَّ وَيُلْمِضُ الْوَلَدَ، انتهى.

فَإِنَّ السَّاجِي<sup>(٢)</sup> وهذا على ما قال: إِنْ الرَّجُلُ إِذَا أَحْلَى لِلرَّجُلِ رَطْمَ  
جَارِيَتِهِ، يَرِيدُ أَطْنَقَ ذَلِكَ، وَأَدْنَى فِيهِ مَعَ تَسْكِينِ بَرَقَتِهَا. فَإِنْ هُنَا يَكُونُ يَعْقِدُ  
يَقْتَضِي الْإِنْحَاءَ تَعْقِدُ التَّكَاحُ، وَقَدْ يَكُونُ آخِرُ عَقْدٍ، إِنْ كَانَ عَقْدًا، فَتَكْاحُ،  
فَإِنَّه مَبَاحٌ، وَمَا وَلَدَتْ مِنْ هَذَا فَهُوَ رَقِيقٌ نَسَبِ الْأُمِّ، وَأَمَّا إِذَا أَمَاحَ لَهُ وَطْأَهَا  
بِغَيْرِ عَقْدٍ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: أَجْبَرْتُهَا نَقْطُوعًا، وَرَقَّتْ لِي، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ بِحِلَالٍ  
عَلَى الْحَقِيقَةِ، لِأَنَّ الْعَقْدَ غَيْرَ حِلَالٍ، وَلَكِنَّهُ أَذْنٌ فِي الْوَطْءِ، فَالوَاطِئُ بِالْمَرْءِ  
ضَمَّتْهَا يَوْمَ الْوَطْءِ، وَلَا تَرْمَعُ إِلَى رَيْبِهَا، كَانَ لِلوَاطِئِ مَا أَوْ سَمِ يَكُنْ، رَيْبِهِ  
فِي عِلْمِهِ، فَإِنْ حَمَلَتْ بِهِ فَهِيَ لَهُ أَمٌ وَثَدٌ.

(١) شرح الرقاعي: (١٥٣/٤).

(٢) المعنى: (١٥٤/٧).

ووجه ذلك أن ما دخل عليه من إغارة الفرج غير متاح. إلا أنه إذا مات صاحب شريكه الواطي، الرقة، لأنها لا تحل له من غير عقد النكاح إلا بذلك انتهى.

وقال المؤلف<sup>(١)</sup>: إن وطئ حارية غيره، فهو زاني، سواء كان يافته أو غير يافته، لأن هذا مما لا يستباح بالبدل والإباحة، وعليه الحد إلا في موضعين: أحدهما الأب إذا وطئ حارية ابنته، فإنه لا حد عليه في قول أكثر أهل العلم. الثاني: إذا وطئ حارية امرأته بإذنها، فإنه يجلد مائة ولا يرحم، وإن لم تكن أحلتها له فهو زان، اشهر. قلت: وسببتي الكلام على هاتين المسألتين قريباً.

وتم يفرق ابن حزم في شيء من هذه الأمور، بل اختار عموم الحد في هذه الأنواع كلها، فإنه أخرج أولاً الآثار المشعرة إلى الإباحة<sup>(٢)</sup>، منها: ما روي عن ابن عباس قال: إذا أحبت امرأة ثوبل أو ابنته أو أخته له جاريته، فليصحبها وهي لها، فليجعل به بين ورثتها.

وعن طاووس أنه كان لا يرى به، وعن عطاء قال: قد يلغني أن الرجل كان يرسل يوليئته إلى ضيفه؟ قال أبو محمد: هذا قول. وبه يقول سفيان الثوري، وقال مالك وأصحابه: لا حد في ذلك أصلاً، ثم اختلف قوله في الحكم في ذلك، فمرة قال: هي لمالكها المبيع ما لم تحمل، فإذا حملت فؤمئت على الذي أبيحت له، ومرة قال: تمام ماؤن وظته حمل أو لم تحمل.

وقالت طائفة: إذا أحلت فقد صار ملكها للذي أحلت له بكفيتها، كما رينا عن مجاهد والنخعي إذا أجلت الأمة لإتسان، فعنفها له، ويُلحق به

(١) «العمي» (١٢/٢٩٥).

(٢) انظر: «المحلى» (١٢/٢٩٦، ٢٩٧).

قال مالك: في الرجل يقع على جارية ابنه أو ابنته: إنه يدرأ عنه الحد، ويُقَامُ عَلَيْهِ الْجَارِيَةُ خَذْلًا، وَهُوَ لَمْ تَحْمِلْ.

الولد، فهذا قول ثانٍ، وقال آخرون بتحريم ذلك جملة، كما روينا عن ابن عمر - رضي الله عنه - قال: لا تحل لك إلا من ثلاث، إما أن تتزوجها، وإما أن تلحق بها، وإما أن تهبطك، ثم قال بعد الكلام على هذه الأقوال: ولا يلحق الولد ههنا أصلاً، جهلاً كان أو عالماً، لأنها ليست فرأياً أصلاً، ولا مهر عابها أيضاً، لأن ماله حرام، إلا سعى أو جماع، ولا نص ههنا، ولا إجماع، وعن المحققين التعمير إن كان عالماً، فإن كانوا جهلاً أو خدعهم، فلا شيء على الجاهل أصلاً. انتهى.

وقال ابن رشد<sup>(١)</sup>: ومن المواضع التي اختلفوا فيها من هي شبهة دارقة للحد، أم لا؟ أن يجل رجل لوس وطء غلامه، فقال مالك: يدرأ عنه الحد، وقال غيره: يحد، وقال بعض الناس: بل هي حبة مقبوضة، والرقبة تابعة للخروج، انتهى.

(قال مالك في الرجل يقع على جارية ابنه) أي يزني بها: (أو) يقع على جارية (ابنته) فقال مالك: (إنه يدرأ) يساء للمجهول (عنه الحد) شبهة ونصب فيه بقوله **عنه الحد** لأن مالاً لأبوان، (وتقوم) بناء المجهول من التزويج في النسخ الهندية، وفي المصرية القديم، وهو معناه (عليه الجارية) المزية سواء (حملت) الجارية بهذا الوطء (أو لم تحمل).

قال الباجي<sup>(٢)</sup>: وهذا علم ما قال: إن الأب إذا وطئ جارية ابنته لم يحد، لأن الأب له في مال ابنته حق، فكان كالشريك بها جارية له فيها شرك، فيدرأ عنه الحد لماله فيها حق، وتقوم على الأب، وإن لم تحمل، ولا يهرم

(١) بداية المصنف (٤/١٢٢)

(٢) السقي (٧/٢٥٧)

تقويمها على الشربك إلا أن نحمل، وذلك أن وطء الأب، يحرمها على الامن، ولا يحرم وطء الشربك الآمة على شربكها، انتهى

قال كموفق<sup>(١)</sup>: الأب إذا وطئ جارية ولده، فإنه لا حدّ عليه عند أكثر أهل العلم، منهم مالك، أهل المدينة والأوزاعي والثعالبي والشافعي والمزني والرافعي، وقال أبو ثور وابن المنذر: عليه الحدّ إلا أن يسع منه إجماع، لأنه وطء في غير منبث أشبه وطء بطامة أبيه.

ولنا، أنه وطء تمكث لشبهة منه، فلا يحل به الحد، كوطء الجارية المنتزعة، وتدلّل على تمكث الشبهة قول النبي ﷺ «أنت ومالك لأبيك»<sup>(٢)</sup>، فأضاف ما نزل ولده إليه، وجعله له، فإذا لم تُثبت حقيقة البنت، فلا أقل من خفيته شبهة درة أحمد الذي يندرج بالمشاهات.

ولأن القاطنين بانتفاء الحد في عشر مالك، والأوزاعي، ومن رافعهما قد اشتهر قولهم، وأم يُعرف لهم مخالفتهم فكان ذلك إجماعاً، ولا حد على الجارية، لأن الحد انتفى من الرضا، لشبهة التملك، فينتفي عن الموطوءة كوطء الجارية المنتزعة.

ولا يصح القياس على وطء جارية الأب، لأنه لا ملك نولد فيها، ولا شبهة ملك، بخلاف مسألتنا، وذكر ابن أبي موسى قولاً في وطء جارية الأب والأم أنه لا يُنكح، لأنه لا يُطلق سيرة مالك، أشبه الأب، والاول أمّ، وعليه عدة أهل العلم فيه، انتهى.

وقال أيضاً في موضع آخر: لا يحور للرجل وطء جارية أبيه، لأن الله تعالى قال: «إِلَّا عَنْ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُهُمْ» ونيس هذه مملوكة ولا

(١) المصنف (٢١٥/١٢)

(٢) الترمذي الطبراني في الكبير (٢٧٩/٧)



زوجه، ولأنه يجلُّ لأبنته وطؤها، ولا نحل افسوفاً لرجلين، فإن وطئها لا حد عليه، وقال داود يُخَدُّ، وقال بعض الشافعية: إن كان انت وطئها حُذَّ، لأنها محرمة عليه على التأيد.

ولنا، أن له فيهما شبهة، والمحد بذراً بالشبهات، ولأن الأب لا يقتل بابنته، وانفصاح حق أومي، فإذا سقط بشبهه المثلث، فالحد الذي هو حق الله بطريق الأرنلى، وإذا ثبت هذا، فإنه شعوم على الاس على الشافعية، وإن كان الآن قد وطئها حرمت عليهما على التأيد، وإذا لم تعلق على الأب أي لم تحمل منه، لم يزل ملك الاس عنها، ولم يلزمه أي الأب فيمئنها، وقال أبو حنيفة: يلزمه ضمانها، لأنه أنفعتها عنه، وحرمه وطئها، فأشبه ما لو قبلها.

ولنا، أنه لم يخرجها عن ملكه، ولم تنقص فيمنها، وإن علقته منه، فالوحد حرٌّ ينحق به النسب، لأنه من وطئ لا يجب له التحد لأجل الشبهة، فأخيه وقد انجذرت المشتركة، وتصير الجارية أم ولد للأب، وقال الشافعي في أحد قوليه: لا نصير أم ولد، لأنها غير مملوكة فأشبه ما لو وطئ جارية أجنبي شبهة.

وقال أصحابنا: لا يلزم الأب قيمة الجارية ولا قيمة ولدها ولا مهرها، وقال الشافعي: يلزمه ذلك كله إذه حكم ما أنها أم ولد، وهذا ينسب عن أصل، وهو أن للأب أن يملك من مال ولده ما شاء، وأنه ليس فلاهن مضافة أبه يعني له عليه، ولا قيمة مطلق، وعندهم بخلاف ذلك، انتهى.

وفي «التهذيب»<sup>(١)</sup>: من وطئ أمة ابنه، فوئدت منه فهي أم ولد له، وعليه فيمنها، ولا مهر عليه، لأن له ولاية تملك مال ابنه تحتاجه إلى البقاء، فله تملك حازبه الحاجة إلى صيانة المراء، غير أن الحاجة إلى إبقاء نسبه دونها إلى

٢٠/١٥٤٢ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ زَيْبَةَ بِنْتِ أَبِي عُمَرَ الرَّحْمَنِ  
أَنَّ عُمرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ لِرَجُلٍ حَرَجَ سَجَارِيهَ لِأَمْرَأَةٍ مَعَهُ فِي سَفَرٍ.

إبقاء نفسه، فلهذا يملك التجارية بالقيمة، والطعام بدون القيمة، ثم هذا الملك  
ثبت قبل الاستيلاء شرطاً له. إذا التصحيح حقيقة الملك أو حقه، وكل ذلك  
غير ثابت لأب فيها، حتى يجوز له التزوج بها، فلا بد من غنيمته

فبين أن الوضوء بلاقي ملكه، فلا يلزمه العقر، وقد رفر واشافعي. ويجب  
السهر، لأنهما يفتنون الملك حكماً للاستيلاء، كما في التجارية المشتركة،  
وعكم الشيء بعضه، والمساءة معروفة. انتهى.

قال ابن القيم<sup>١١</sup> قوله: والطعام بدون القيمة، ويحل له الطعام عند  
الحاجة إليه، ولا محل له وطء حارته عند الحاجة إليه كذا عند الأئمة، إلا ما  
نقل عن مالك وابن أبي ليلى، وتنبه الآن على الاتفاق عليه دون دفع التجارية  
إليه لتسري، فللمحاجة جواز التمكك، ونقصورها أوجبت عليه القيمة مراعاة  
الحديث، وتحصيلاً للمقصود لأب والابن، إذ السدل يعود مقام  
الملك، ولا عقر عليه، وهو مهور مثلاً في الحال، خلافاً لما ذهب إليه  
فإنهما يوجبان العقر عليه لنسب الملكة فيها قبل لوط، شرطاً لصحة الاستيلاء  
عندهما، وعنده قبل العلوق، لأن نسبه ضروريه صيانة الولد، وهي منقعه  
بوثباته. كذلك دون بقاءه قبل فوط، قلنا: لازم كون الفجر رأساً صانع الماء  
سرعاً، فلم لم يقدم عليه ثبت لازمه، تظهر أن الضرورة لا تدفع إلا بقاءه قبل  
الإلاج، بخلاف ما لم لم تحل حيث يجب العقر، انتهى.

٢٠/١٥٤٢ - (مالك عن زبيبة بنت أبي عبد الرحمن أن عمر بن الخطاب)،  
- رضي الله عنه - (قال لرجل) موصوف (خرج) لرجل المذكور (سجارية) مسبوكة  
(لأمرأته) كانت التجارية (معه في سفر) الجار متعلق محرج، والنيسة حقة لرجل

فَأَصَابَهَا. فَغَارَتْ امْرَأَتُهُ. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. فَمَنَعَهُ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: وَهَيْئَتُهَا بِي. فَقَالَ عُمَرُ: لَنَأْتِيَنِي بِالنِّبَةِ، أَوْ لَأَرْمِيَنَّكَ بِالْحِجَارَةِ. قَالَ: فَاعْتَرَفَتْ امْرَأَتُهُ أَنَّهَا وَهَيْئَتُهَا لَهُ.

(فأصابها) أي جامع العجاجة المذكورة (فغارت) بصيغة الساغبي من العجرة (امراته فذكرت) المروحة (ذلك) الأمر (العمر بن الخطاب).

قال التاجي<sup>(١)</sup>: يحتمل أنها رفعت ذلك إليه بعد أن أشهدت على إقراره بالوطء أهل العدل، وإلا كانت فاذقة له، ويحتمل أن قامت بينه بوطئه إياها، انتهى.

(فسأله) عمر - رضي الله عنه - أي سأل عمر الزوج (عن ذلك) الأمر الذي قاله زوجته (فقال) الرجل في الاعتذار: إن زوجتي (وهبتها لي) قال التاجي: فيه ادعاء لإباحة وطئه إياها مع إقراره بذلك (فقال عمر بن الخطاب) للزوج: (لنأتيني بالنبسة) الشهادة العادة على أنها وهبتها لك (أو لأرميَنَّك بالحجارة) أي أرميَنَّك (قال) ربيعة: (فاعترفت امرأته) حد ذلك (نُها وهبتها له) أي للزوج فلم يرحمه عمر - رضي الله عنه -.

قال التاجي<sup>(٢)</sup>: يحتمل أن يكون هبتها له الجارية أن تكون وهته رقبته، وظلت أنه لا يطرؤها، فلما وطئها غارت، وأرادت إنكار الهبة، ثم نعتت إلى الإقرار، إما تخرجاً من سفك دمه، أو إشفافاً من رحمه، ويحتمل أن تكون هبتها إباحة الطء، فلما حصلت أرادت القيام في حقها، فلما سألت عن الهبة أقرت بها، والأول أظهر، انتهى.

وأخرج البيهقي<sup>(٣)</sup> بإسناده إلى نافع قال: وهبت امرأة نزوجها جارية، فخرج بها في سفر، فوقع عليها، فحملت، فبلغ امرأتها حبلها، فأثت عمر من

(١) التاجي: (٧/١٥٥).

(٢) التاجي: (٧/١٥٦).

(٣) السنن الكبرى: (٨/٢٢١).

الخطاب، فتأملت: إني معشت مع زوجي بجارية نخدمه، وتقوم عليه، فيلحقني أنها قد حبلى، قال: فلما قدم الرجل أرسل إليه عسر، قال: ما فعلت الجارية الغلاة، أتحبلىها؟ قال: نعم، قال: أيتبعنها؟ قال: لا، قال: فوهبناها لك؟ قال: نعم، قال: فلك بية على ذلك؟ قال: لا، قال: لتأبيني بالبينة أو لأرجمنك قبيل للمرأة: إن زوجك يرحم، فأنت عمر - رضي الله عنه - فأقرت أنها وهبها له فجلبها عمر - رضي الله عنه - المحذ، أوام حذ المنصف.

وقال ابن رشد في «البدية»<sup>(١)</sup>: الرجل يطأ جارية زوجته «مستلفاً» في ذلك على أربعة أقوال، فقال مالك والجمهور: عليه الحد كاملاً، وقالت طائفة: ليس عليه الحد، وتقوم عليه، فيغرمها لزوجته إن كانت طارئة، وإن كانت استكرهت فؤمئت عليه وهي حرة - وبه قال أحمد وإسحاق، وبه قال ابن مسعود والأول قول عسر، رواه مالك في «الموطأ» عنه، وقال قوم: عسه مائة حلقة فقط، سواء كان مختصاً أولاً، وقال قوم: عليه التعزير، انتهى.

قال المولى<sup>(٢)</sup>: إذا وعى جارية امرأته بإذنها، فإنه يجلد مائة، ولا يرحم إن كان ثيباً، ولا يُعزَّب إن كان بكرًا، وإن لم تكن أحلتها له مهر زنا، حكمه حكم الزواني بجارية الأجنبية، وحكي عن الشعبي أنه يُعزَّر، ولا حد عليه، لأنه يملك امرأته، فكانت له شبهة هي مملوكها.

وعن عمر، وعليه، وعطاء، وإسحاق، ومالك أنه كوطء الأجنبية، سواء أحلتها له أو لم تحبها، لأنه لا شبهة له فيها، فأشبه وطء حارية أخته، ولأنه بإباحة لوطء مخزوم عليه، فلم يكن شبهة كإباحة سائر المملوك.

وعن ابن مسعود والحسن إن كان استكرهها، فعليه غرم مثلها، وتعتق، وإن كانت طارئة، فعليه غرم مثلها، وبما حكى، لأن هذا يترتب عن النبي ﷺ

(١) غيبة المحققين (١/٢٤١).

(٢) «المعنى» (١/٣٤٦).

وفد رواه ابن شد اسره، وقال: هذا حديث صحيح<sup>(١)</sup>، ولما ما روى أبو داود<sup>(٢)</sup> بإسناده عن حبيب بن سالم أن رجلاً بقاء له عبد الرحمن من تخمين ورفع على جارية امرأته، فرفع إلى المصارع من شرب، وهو أمر على الكوفة فقال: لأففين فبك بقصة رسول الله ﷺ، إن كانت أخذتها لك فخلدك مائة، وإن لم تكن أخذتها لك فمئات، الحديث، انتهى.

وفي «الهداية»<sup>(٣)</sup>: إذا وطئ به جارية أبيه أو أمه أو زوجته، وقال: فليست أنها تحل لي فلا حد عليه، ولا على فادعه، وإن قال: عقلت أنا مريم عني الحد، لأن بين هؤلاء إحصاءاً في الاستفاح، فظنه من الاستفاح معتبر، فكان شبهه انشاء، إلا أنه راجح فيه، فلا يحد فادعه، انتهى.

قلت: حديث الثمدان من يشير الذي ذكره السوفى صعبه المحدثون، قال الترمذي: في إسناده اضطراب، سمعتُ معشراً يعني البخاري يقول: لم يسمع قتادة من حبيب، وأبو اليسر لم يسمعه أيضاً من حبيب، وسألت معشراً عنه، فذكر أن أنفي هذا الحديث، وفلان إنساني: من اضطرب، كما حكى عنه من القيم في التلخيص<sup>(٤)</sup>، وكذا سمعته نيهقي وغيره.

والحديث الذي ذكره من عبد الله أخرجه أبو داود من مسلم بن الحبيب، قال إنساني، لا يصح هذا الحديث، وقال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يفتي: الذي رواه عن سلمة بن المحقق ضعيف لا يعرف، ولا يحدث عنه غير الحسن، وقال البخاري في «التاريخ»: فبيضة بن حرب سمع سلمة بن المحقق، في حديثه بضر، وقال ابن السكيت: لا يثبت هذا الحديث، وقال الخطابي: هذا

(١) أخرجه أبو داود في «السنن» ١: ٤٤٦، والبيهقي في «السنن» ١: ٢٤٠.

(٢) «مسند أبي داود» ١: ٢٤٠.

(٣) ١: ٢٤٠.

(٤) «إسناده» ١: ٢٤٠.

حديث منكبر، وفي رواية غير معروفة، وفي نسخة لا تقوم بسنده، كما في «البيان»  
وقال الشيخ في «البيان» قال المصنف لا أعلم أحداً من أئمتنا  
يقول به، وفي أمور يخالف الأصول، منها: إعجاب النش في الجوارح، ومنها:  
السلامة، التماس الرقاء، ومنها: إسقاط الحد عن المرتبة، وإيجاب العضوية في  
النكاح، وعدمه الأمور كلها منكورة، لا يخرج على منسوب أحد من أئمتنا،  
وحينئذ أن يكون الحديث منسوخاً، إن كان له أصل في الرواية.

وقال في «فتح القلوب» قال المصنف في مسندنا: «حصل الإجماع من  
أئمتنا، لأخصار معد الشافعيين على ترك النقوض به دليل على أنه إن ثبت خبر  
منسوخاً، ثبت ورود من الأخبار في المحدثين، ثم أخرج عن أشعث أنه قال  
بما في أن هذا كان قبل المحدثين.

وكتب مولانا محمد يحيى المرحوم في التلخيص: قوله: «في حجة» وعما  
حكم المصنفين، وما يكون به الخلاف، والأول بيان الحد ما بعده، وإقصيه  
رأسه، وعني هذا عاقبة لا تنافي لبثنا من الدوام، وكان ذلك مبنيّاً  
إلى ما ينبغي أن يكون، وليس حكماً بعد الانتصار به، ولا شراً  
ونحاصل أن من ربي بأمة حرائره، إن كان أحلتها تحريم، وإلا رخص، ثم  
بعد ذلك ينظر إن كانت الأمة مطبوعة له في ما حمل وجب أي باعتد استقلاله  
أن تعطي له، لأنها قد اتفق في أمره ويؤمره على الثبات لو لم تهب إليه له،  
وفيها مفاسد كثيرة، وأحرورية كما لا يخفى.

وإن لم يكن مطبوعة استباح حررها، لأن الشافعي في رواية أبو بصير  
المصنف حيث يعبد منها ما قصد أولاً، صرح المصنف، والله ذو الأساد العلامة  
التحريم التحريم المصنف حيث أتى ما يحرم عنه كل شيء، ولا يخاد يصل إليه إلا  
كل منعه منكره في الجنوم رجب، انتهى.

(١) بيان المحدثين (١٦٥/١٦٦)

(٢) أبو جعفر المصنف في المسند الكبير (١٦٠/١٦١)

بسم الله الرحمن الرحيم

## ٤٤ - كتاب السرقة

(٤٤) كتاب السرقة

بسم الله الرحمن الرحيم

هكذا في جميع نسخ الهندية، وليس في النسخ المصرية من المتن والشروح ذكر الكتاب، ولا التسمية، بل في جميعها الباب الأخر قريباً من صاحب «الهداية»<sup>(١)</sup> السرقة في اللغة أخذ الشيء من الغير عن سبيل الخفية والاستسرار، ومنه استرق السمع، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا مَنِ اسْتَرْقَ اسْتَرْقَى﴾ وقد زهدت عليه أوصاف في الشريعة، والمعنى المغوى مراعى فيها ابتداءً ونهاية، أو ابتداء لا خيرة، كما إذا نُقِبَ الجدار على الاستسار. وأخذ أفعال من المالك متجاوزة على الجوار.

قال صاحب «المعاني»: قول: «أوصاف في الشريعة» هي أن يقال: السرقة أخذ مال الغير على سبيل الخفية نصيباً محرراً للمسؤول غير مسارع إليه القصد من غير تأويل ولا شبهة، انتهى.

وقد التزم<sup>(٢)</sup> السرقة أخذ تعال على وجه الخفية والاستسار، ومن استرق السمع، ومارقة النظر، إذا كان يستخفي بذلك، فإن اختلف أو اختلف لم يكن سارقاً، ولا قطع عليه عند أحد علماء غير إمام<sup>(٣)</sup> من معاوية، قال: أقطع المختلس، لأنه يستخفي بأخذه، فيكون سارقاً، وأهل الفقه والفتوى

(١) (١/٣٦٦).

(٢) «المعاني» (١/٤١٦).

(٣) هو إمام بن معاذ بن قرة الهذلي، فاضل النصارى. توفى سنة إحدى وعشرين ومائة، «مسر أعلام النبلاء» (١/٦٤٥).

## (١١) باب ما يجب فيه القطع

عن عثمان الأصبغ عن علي بن حذافه، وقد روي عن أبي بصير عن علي بن الحاشم  
والصحناسي عن علي بن حذافه مرفوعاً، ليس على الممنهين قطعاً، رواه أبو  
إبراهيم النخعي.

## (١٢) باب ما يجب فيه القطع

قال المصنف<sup>(١)</sup>: القطع لا يجب إلا بشروط خمسة: أحدها السرقة، وهو  
الاخذ على وجه الخفية، كما تقدم تقريباً، والثاني أن يكون السرقة نفسياً،  
ولا قطع في القليل في قول الفقهاء كلهم إلا الحنفية، والمود، وابن سب  
الشافعية، والخروج. قالوا: يقطع في الغنم والكثير. لعدم الآية، ولما روى  
أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: «لعن الله السارق سرق الحبل، عطف يده،  
وسرق البعثة، فقطع يده من تلقا عليه»<sup>(٢)</sup>.

ولما روى أبو بصير عن علي بن حذافه مرفوعاً، ليس على الممنهين قطعاً،  
وأجماع الصحابة على ذلك يخصص عموم الآية، ولا يجب حمله على يساوي  
السرقة، وكما أضيف، يحتمل بيقظة السامع، وهي تساوي ذلك.

الثالث: أن يكون السرقة مالاً، فإن سرق من ليس بمال، كالخمر فلا يقطع  
فيه مئبراً كان أو كبرياً، وهذا قول أسامة بن مبرور، وأصحاب الرأي وابن  
الحارث، وقال الحسن، مالاً واسعاً، يقطع بسرقة الخمر الصغيرة لأنه سب  
محرمة أسرة العبد، وذكره أبو الفصاح رواية عن أحمد، وإليه، أنه ليس بمال،  
ولا يقطع سرقة كالكبير النائم.

(١) أخرجه أبو داود (٤٤٠/٢)، (٤٤٠/٣)، (٤٤٠/٤).

(٢) المعجم (٤٤٦/١٦).

(٣) أخرجه البخاري (١٩٩/١)، (٢٠٠/١)، (٢٠٠/٢)، وسننه (١٣٩١/٣).

(٤) أخرجه البخاري (١٩٩/١)، وسننه (١٣١٣/٣)، (١٣١٣/٤).



وإن سرق عبدٌ صغيراً فعليه القطع في قوا، عمده أهل العلم، قال ابن  
المنذر: أجمع على هذا قال من نخطب عنه من أهل الجنب، ميبه مائت والثوري  
و شاذلي والشافعي وأبو حنيفة ومحمد، والشعير الذي شطع بشف، هذا الذي  
لا يحرر، فإن كان كثيراً لم يقطع مشاركه، ولا أن يكون مالاً، أو مخرجاً، وقال  
أبو يوسف لا يقطع مارك، لعدم، وإن كان صغيراً.

الرفع<sup>(١)</sup>، أن يسرق من حرز، وأجرجه به، وهذا قول أكثر أهل العلم،  
منهم الثوري ومالك والشافعي والشافعي والشافعي، ولا يعلم من أحد من أهل  
العلم خلافهم، إلا مولا شكري عن عائشة والحسن والحسين جميع النسخ،  
وسم يخرج به من الحرز، عليه بضع، ومن دونه أنه لا يحرر الحرز، لأن الآية  
لا تحصل فيها، وسنة الأعراس شدة غير ثابتة عند، قال من العلماء  
ليس فيه حبر ثابت، ولا عقاب لأهل العلم إلا ما ذكرنا فهو كالإجماع،  
والإجماع حجة على من خالفه.

استل أبي إلا عن الثوري؟ قال: ما أحد من غير الثوري فاختلر، فيه  
فيه ومثله بعد، وما كان في الحرز، فيه القطع، إذا بلغ ثمن الحرز، وهو  
أبو داود<sup>(٢)</sup>، وأبو داود، وغيره، وهذا الحرز يخص الآية.

الشرط لخمس، والباس، والباع، كونه السارق مكنفاً، وبس  
السرقة، وبطابق بها أعمالك بالمعروف، ولنعمي الشهاد، وبذكر ذلك في  
مواضعه انتهى.

قال ابن سيرين<sup>(٣)</sup>، فقطع به السارق المكنف، سرق، كان مسلماً أو كافراً،

(١) والمنذر: (١٤٠، ١٤١).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٩٠)، ومن ماله (٢٥٩٦) واللفظ.

(٣) «الشرح الكبير مع حاشية الدرر» (٢٣٢/٥).

حرّاً أو سداً، ذكرّاً أو أنثى بواحد من ثلاثة أجناس: سرقة لطلل زكراً أو أنثى حرّاً بعدد، وكذا المحبون من حرّاً مثله، تدار أهله أو مع كبير حائط له، فإن كان غيباً أو لم يكن من حرّاً لم يقطع، أو سرقة ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو سرقة من يمانوي الثلاثة دراهم من لغرض أو حيوان رقيقاً أو غيره، وانفق من الدراهم لا بالدينار هو المشهور. انتهى بزيادة من ندمسوقي.

وفي الدر المختار<sup>(١)</sup>: السرقة لغة أخذ شيء من الغير خفية. وشرعاً باعبار السرقة كذلك بغير حق، تعدياً كان أم لا، وباعبار النفع أخذ مختلف ولو أنثى أو عدلاً أو كافراً ذليلاً، ناطقي عبيد، فلا يقطع لغرس، لا لشداد عقاب شقة، ولا أعمى لجهل به، أو غيره عشرة دراهم أو مقدارها، فلا تقطع سرقة دينار قيمته دون عشرة دراهم، معصودة بالأخذ، فلا تقطع شوب قيمته دون عشرة، وفيه دراهم مصرورة، إلا إذا كان وعاء لها، طهرة الإخراج، ولو ابتلع ديناراً في الخبز، خرج، لم يقطع، غيبة من صاحب يد مسجونة، فلا يقطع السارق من السارق مما لا يباح إليه التمسك كلحم وفرائحه في دار عدل، فلا يقطع بسرقة في دار حرب من حرّاً، لا شبهة ولا تأويل به، انتهى.

ثم اختلفوا في العاص. لعرجب النخعي<sup>(٢)</sup>: اختلفت الرواية عن أحمد في قنر الصدق الذي يجب به النقطع، وروي عنه أنه ربع دينار من الذهب، أو ثلاثة دراهم من النورق، أو ما قيمته ثلاثة دراهم من غيرها، وعدا قنر مائت، استحقاق، وروي عنه أنه إن سرق من غير الذهب والفضة ما قيمته ربع دينار أو ثلاثة دراهم قطع، وعلى هذا يفتزم ما دعى الأمرين من ربع دينار أو ثلاثة دراهم، وعنه أن الأصح ثلاثة دراهم، ويقنر النعيب ده. فإن مصر ربع دينار من ثلاثة دراهم لم يقطع، وهذا يحكي عن الثبت وأبي ثور

(١) (٢٥٩/٢).

(٢) البغوي، (١١٠/٤١٨).

وقالت عائشة - رضي الله عنها -: لا نقطع إلا في ربيع ديار فصاعداً، وروى هذا عن عمر وعثمان وعدي، وبه قال المشهور السبعة وعمر بن عبد العزيز والأوزاعي، والشافعي لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا قطع إلا في ربيع ديار فصاعداً»<sup>(١)</sup>.

وقال عثمان النبي: «تقطع في درهم فما فوق»، وعن أبي هريرة وأبي سعيد «تقطع في أربعة دراهم فصاعداً»، وعن عمر - رضي الله عنه - «أن الخمس لا تقطع إلا في الخمس»<sup>(٢)</sup>، وبه قال سليمان بن يسار وابن أبي ليلى وابن شبرمة، وروى ذلك عن الحسن، وقال أسد: قطع أبو بكر - رضي الله عنه - في مجزئ قيمته خمسة دراهم، وقال عطاء وأبو حنيفة وأصحابه: لا تقطع إلا في دينار أو عشرة دراهم، لما روى الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال: «لا قطع إلا في عشرة دراهم»، وروى ابن عباس قال: «قطع رسول الله ﷺ يد رجل في مجزئ قيمته دينار أو عشرة دراهم»، وعن النعمي: «لا تقطع اليد إلا في أربعين درهماً».

ولنا حديث ابن عمر - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قطع في مجزئ، ثمنه ثلاثة دراهم، متفق عليه، قال ابن عبد البر: هذا أصح حديث يروى في هذا الباب، انتهى.

وقال الزرقاني<sup>(٣)</sup> تبعاً للحافظ في «الفتح»: «اختلّف في قدر ما يقطع فيه السارق بقرب من عشرين مداهم، فقبل: فيما قلّ وكثر ناهياً أو غيره، نمل ذلك على أهل الطائفة والحوارج والنحس البصري، وفيل إلا في الثأفة. وفيل: درهم

(١) أخرجه البخاري ج (٦٧٧٩)

(٢) أخرجه المدائني (١٨١/٣)، وأبي يعقوب في «المسنن الكبرى» (١٢٢/٨).

(٣) شرح الزرقاني، (١/١٥٦)

فصاعداً، وهو قول عثمان البثي وربيعة، وقيل: أربعون درهماً أو أربعة دنانير، وقيل: درهماً، وقيل: ما زاد عليهما، وإن لم يبلغ ثلثه، وقيل: ثلاثة دراهم، ويُقَرَّب ما عداها يتاء، وإن كان ذهباً، وهي رواية عن أحمد، وحكاها الخطابي عن مالك.

وقيل: إن كان المسروق ذهباً فربع دينار، وإن كان غيره، وبُنِيت قيمته ثلاثة دراهم قطع، وإلا لاء، ولو كان نصف دينار، وهو قول مالك المعروف عند أصحابه، ورواية عن أحمد، والمشهور عنه إذا كان المسروق غير الذهب والفضة، فانقطع إذا بنيت قيمة أسنهما، وقيل: ربع دينار، أو ما بلغت قيمته من نضة أو عرض، وهو مذهب الشافعي.

وقيل: عشرة دراهم أو ما يبلغ قيمتها من ذهب أو عرض وهو مذهب الحنفية، وقيل: ربع دينار من الذهب والقليل والكثير من الفضة والعروض، وهو قول ابن حزم، وحكي عن داود، لأن التحديد في الذهب ثبت نصاً في حديث عائشة، ولم يثبت التحديد في غيره نصاً، فبقي على عمومه، انتهى بزيادة من «الفتح»<sup>(١)</sup>.

وقال اندردير<sup>(٢)</sup>: تفتح سرقة ربع دينار شرعي أو ثلاثة دراهم شرعية خالصة من الخس، وبسرقة ما يساوي ثلاثة دراهم من العروض وغيرها، والتقويم بالدرهم لا بربع الدينار، هو المشهور، فإذا كان المسروق يساوي ربع دينار، ولا يساوي ثلاثة دراهم لم يقطع، قال الدسوقي: هكنا صرح الباجي وبماض مشهورة هذا القول. انتهى.

وفي «الهداية»<sup>(٣)</sup>: إذا سرق العاقل البالغ عشرة دراهم أو ما يبلغ قيمته

(١) انظر: «فتح الباري» (١٣/٨٢).

(٢) «الشرح الكبير» (٤/٢٣٤).

(٣) (١/٣٦٦).

عشرة دراهم وغشوة وجب عليه القطع، والثاني عشرة عشرة دراهم مدحبا، وعند الشافعي يستقدر بربع دينه، وعند مالك ثلاثة دراهم، أنه أن القلع على عهد رسول الله ﷺ ما كان لا في شئ المصحف، وأن ما نزل في تقديره ثلاثة دراهم، وأخذ بالأقل وهو السيفين به أولى غير أن الشافعي يقول: كانت قيمة الأمانات على عهد رسول الله ﷺ اثني عشر نوعاً، والثلاثة تبعاً.

وت، أن أخذ بالأكثر في هذا أولى احتياطاً للبراءة منه، وهذا لأن في الأقل شبهة عدم الجناية، وهي داره للمحد، وقد تأيد ذلك بقوله ﷺ: «ألا قطع إلا في دينار أو عشرة دراهم»، ونحوه، أو ما رواه ابنه عشرة دراهم، بشدة إلى غير الزهراهم بعشر فيث بها، إذ كان ذهاً انتهى.

قال ابن الهيثم<sup>(١)</sup> قوله: ولنا أن الأخذ بالأكثر أولى، لأنه قد قيل في شئ المصحف أكثر مما ذكر، ويريد بذلك حديث أسامة بن جندب عن أبيه عن رسول الله ﷺ: «ألا قطع إلا في شئ المصحف»، ثم من يومئذ دينار، وسكت عنه، ثم قال بعد انكلام الطويل على أن أئمة صحابة، أو تابعي: الحاضر أنه اختلف في أنه صحابي أم تابعي، فإن كان صحابياً فلا إشكال، وإن كان تابعياً فحديثه مرسل، والإرسال ليس عند ولا عند جماهير العلماء، فالحق، من هو حجته، فوجب اعتباره.

ثم بسط الكلام على هذه الروايات التي أشار إليها صاحب «النهاية»، وكذا بسط المزيني في «نصب الراتب»<sup>(٢)</sup>، ونسبه الحديث في «الدربة»، في

(١) فتح القدير (١/٢٢٤)

(٢) (٢/٢٧٩)

(٣) (٢/١٥٥)

١/١٥٤٣ - حَفَّضَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرْ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ فِي يَمِينٍ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ.

أخرجه البخاري في: ٨٦ - كتاب الحدود، ١٣ - باب قول الله تعالى: -  
والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما - ومسلم في: ٢٩ - كتاب الحدود، ١ - باب  
حد السرقة ونصابها، حديث ٦.

تخريج الروايات الدالة على أن ثمن المعجن كان في عهده ﷺ دينار أو عشرة دراهم.

١/١٥٤٣ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما (أن رسول الله ﷺ قطع) يذ سارق بحدف المفعول، والمعنى أمر بقطعه (في مجزئ) بكسر الميم وفتح الجيم وشدّ النون مفعول من الاجتناف، وهو الاستئثار، والاختصاص، وما يخاف منه، وكسر الميم لأنه آلة (ثمنه) مبتدأ خبره (ثلاثة دراهم) عكفا رواء الأكثر من نافع يلفظ ثمنه، ورواه الميث عنه بلفظ قيمته، وهو المراد بالثمن ههنا، وقيمة الشيء ما تنتهي إليه الرغبة فيه، وأصله قومة، فأيدلت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة.

والثمن ما يقابل به الشيء في عقد البيع، وأطلق على القيمة مجازاً، أو لتساويهما في ذلك الوقت، أو في ظن الراوي، أو باعتبار الغلبة، قال ابن دقيق العيد: القيمة والثن قد يختلفان، والمعتبر إنما هو القيمة، وقد نسكت مالك بهذا الحديث في اعتبار النصاب بالقصة، وأجاب الشافعية وسائر من خالفه بأنه ليس في طريقه أنه لا يقطع في أقل من ذلك، كذا في «الفتح»<sup>(١)</sup>.

وأخرج البخاري<sup>(٢)</sup> بطريق عن عائشة - رضي الله عنها - أن يد السارق لم تقطع في عهد النبي ﷺ، إلا في ثمن مجزئ، وقد مررت فيما سبق أن الروايات في قيمة المعجن مختلفة.

(١) انظر: «فتح الباري» (١٢/١٠٥).

(٢) صحيح البخاري، ج (٦٧٩٢).

وقال ابن حزم في المحلى<sup>(١)</sup> في حديث الباب: لم يروه أحد إلا نافع عن ابن عمر، هكذا رواه الثقات الأئمة عن نافع، وسط أسماءه، ثم قال: ولا يختلف في اللفظ إلا أن بعضهم قال: ثمة، ورواه بعض الثقات أيضاً عن حنظلة عن أبي سفيان عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ، فقال: فثبتته خمسة دراهم.

وقال الحافظ في الدرر<sup>(٢)</sup> السنن عن شريك عن منصور عن عطاء، ومجاهد عن أبي بن أُمَيَّة عن أبيه زفجه ولا تقطع اليد إلا في ثمن العجن، وثمنه يومئذ دينار، وأخرجه الطبراني عن يحيى الجعفي، عن شريك، وهو وأخرجه الطبراني عن ابن أبي شريك وابن أبي داود عن الجعفي. فراد في السنن عن أبي بن أُمَيَّة عن أبيه، وراد في الثمن، وقوم على عهد رسول الله ﷺ ديناراً أو عشرة دراهم.

وأخرجه حاكم عن طريق سفيان عن منصور عن مجاهد عن أبي بن أُمَيَّة قال: ما أشطع لب على عهد رسول الله ﷺ إلا في ثمن العجن، وثمنه يومئذ دينار، وأخرجه الطبراني من هذا الوجه يلفظ: قال رسول الله ﷺ: ما ينقطع فيه الدين في ثمن العجن، وكان ثلثون ديناراً، وهو: أورد حبه الحافظ من الانقطاع. تقدم حواه في كلام ابن الهمام.

ثم قال الحافظ: وفي الباب عن ابن عباس قال النبي ﷺ: قطع يدا رجل من فيه ثمن قيمته دينار أو عشرة دراهم، أخرجه أبو داود، وهو: ثمنه، والسنن، والحاكم، ولفظهما: «كان ثمن العجن ثلثون ديناراً»، وأخرجه أبو داود، وأخرجه السانن عن عطاء عن رسول الله ﷺ: عشرة دراهم، وأخرجه السانن عن عطاء فوه، وزحجه، وأخرجه هو ومن

(١) (٢٤٨/٢)

(٢) الدرر: (١٠٧/٢) ورواه الحديث ١٠٧ ومصحف الصلاة (٣١/٣٥٥)

أبي شعبة من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه.

وأخرج أحمد والبخاري من هذا الوجه بلفظ: «لا يقطع السارق في أقل من عشرة دراهم»، وأخرجه ابن أبي شعبة من هذا الوجه بهذا اللفظ، ومن وجه آخر عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن رجل من مزينة رفعه ثمان يافع ثمن المعلن قطعت به صاحبه، وكان ثمن السحس عشرة دراهم، وعن ابن مسعود رفعه «لا يقطع إلا في عشرة دراهم» وأخرجه البخاري في الأوسط من رواية أبي مطيع البجلي عن أبي حنيفة عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عنه.

ورواه عبد الرزاق من طريق الثوري عن ابن مسعود قوله، وأخرجه الطبراني، وأشار إليه الترمذي، ورواه ابن أبي شعبة من وجه آخر عن القاسم، قال: أتني عمر بن رجل مرق ثوباً، فقال لعثمان: «رضي الله عنه» فأزعمه ففؤمه ثمانية دراهم، فلم يقطعه، انتهى.

وأخرج محمد في مجموعته حديث الباب وما هي معه، ثم قال: قال محمد: قد اختلف الناس فيما يقطع فيه اليد، فقال أهل المدينة: ربع دينار، وروا هذه الأحاديث، وقال أهل العراق: لا يقطع اليد في أقل من عشرة دراهم، ورووا ذلك عن النبي ﷺ، وعن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وعن غير واحد، وقد جاء الاختلاف في الحدود أخذ بالثقة، وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا، انتهى.

وذكر في «المعجم الصغير»<sup>(١)</sup> تخريج هذه الروايات منها عن أسنيد الإمام أبي حنيفة، الذي حمله المحققون<sup>(٢)</sup> أبو حنيفة عن القاسم بن عبد الرحمن بن

(١) (٢/١٢٣).

(٢) كذا في الأصل وهو المعروف في نسخة، وحكي في هامش النسخة عن «الخواهر الصغيرة» بحسبك، انتهى.



عبد الله بن مسعود عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال: إذا كان يقطع اليد على عهد رسول الله ﷺ في عشرة دراهم، وفي رواية إنما كان القطع في عشرة دراهم<sup>(١)</sup>، قال مشايخ المستند<sup>(٢)</sup>، وبهذا يظهر الرد على الترمذي حيث قال: ما روي عن ابن مسعود هو مرسى، وروى القاسم عن ابن مسعود، والقاسم لم يسمع من ابن مسعود انتهى.

ثالث: أخرج لحاكم<sup>(٣)</sup> بسنده عن ابن عباس قال: كان لمن المحن في عهد رسول الله ﷺ بقوم على عشرة دراهم، قال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، وشاهد حديث أبيه، وآخره عليه التمهيد.

وقال النسخ في التيسير: وعلمنا أن استنفوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن حماد أن رسول الله ﷺ قال: لا قطع إلا في دينار أو عشرة دراهم، وعن ابن مسعود نحوه موقفاً ومرفوعاً، وفي الحديث المنعروفة، لا مهر أقل من عشرة، ولا قطع في أقل من عشرة دراهم.

وعن أبيه عن أبي أمامة وابن عباس وابن عمر أن النخس الذي قطعت الله فيه على عهد رسول الله ﷺ كان يساوي عشرة دراهم، والرجوع إلى قولهم أولى، لأنهم من جلة الغزاة، فكانوا يعرفون بقيمة الملاح من غيرهم إلى آخر ما بسطه.

قال الباقى<sup>(٤)</sup> قوله: ففي مجن ثلثة دراهم، يتضمن القطع في المبرورين، وبه قال جماعة العلماء، وإن اختلفوا في بعض أنواعها، فقال

(١) انظر: مستند الإمام مع تنقيح الظاهر، (١٥٧).

(٢) هو الشيخ علي القاري المتوفى ١٠١٤ هـ.

(٣) المستدرک، (٢٧٨).

(٤) المتن، (١٥٦/٧).



أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْلَعُ فِي شَرِّ مُعْتَقٍ».....

رواه «الموطأ» في إرسائه، ويتصل بمناه من حديث عبد الله بن عمرو وغيره، انتهى، وفي «المعالي»: مرسل في «الموطأ» ومسنود عند الترمذي<sup>(١)</sup> والنسائي<sup>(٢)</sup> بإسنادهما، عن ابن أبي حبيب عن عمرو بن أبي شبيب عن جده بمناه، انتهى.

قال المحقق في «الترغيب»: حديث عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ سئل عن شَرِّ المُعْتَقِ، فقال: من أصاب يديه من ذي حاجة غير متخلي خيلة، فلا شيء عليه، ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين، فبلغ ثمن المجن، فعليه القطع، أخرجه الأربعة إلا الترمذي فاقتصر، وأخرجه إتحاكم وابن شيبه، لكنه وقف، وله شاهد مرسل، أخرجه مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين، انتهى.

(أن رسول الله ﷺ قال: لا تقلع) وما في بعض النسخ الهندية من تكرار «لا تقلع» تحريف من التامع، ليس التكرار في النسخ المصرية، ولا في النسخ القديمة الهندية. (في ثمر) بفتح المثناة والتيميم (معلق) بالشجر قل أن يجذ ويحرق.

قال الباعلي<sup>(٣)</sup>: يريد - والله أعلم - الشجر في أشجارها إذا كان في الحوايط وشبهها، أما من سرق من ثمر نخلة، في دار رجل قبل أن تُجِدَّ، ففي «الموازية»: يقطع إذا بلغت قيمته على الرجاء والخوف ربع دينار، ولو كان ذلك في البساتين لم يقطع، لأن البستان ليس بمسكن، ولا حوز للنخل، ولا ما كان متصلاً بها اتصال خلقه، وهي «نعيبية»: إذا كانت النخلة في الدار،

(١) مسند الترمذي، (٣٠/٥٢٥) ج (٢٨٩).

(٢) أخرجه النسائي ج (٢٩٥٨).

(٣) «المصنف» (١٤٨/٩).



فَإِذَا تَوَادَّ الْمَرَاخُ أَوْ الْخَبِيرُ فَأُتْقِنُ فِيمَا يَنْتُجُ فَضْنُ الْمَحْرُ.

وفي «المحلى»: قوله: حريسة جبل أي فيما يحرس بالجبل، هي «المسارح»: هي ما في المراعي من المواشي، حريسة بمعنى محرومة أي أنها وإن أحرست بالجبل، فلا قطع فيها، وقال أبو عبد: وبعضهم يجعله السرقه نفسها، بقتل حرس حرساً إذا سرق، وقال: هي التي تحرس أي تُسرق. قال يعقوب المحرر الذي يرق الإبل والقدم وبأكلها، انتهى.

قال الباجي<sup>(١)</sup>: قوله: حريسة جبل، يريد - والله أعلم - العائنة التي تحرس في الجبل راعية، وقال ابن القاسم في «المنية»: حريسة الجبل كل شيء يسرح للمرعى من بئر أو بقر أو غير ذلك من السواب، لا قطع على من سرق منها، وإن كان أصحابها صندعا، ووجه ذلك قوله ﷺ: «ولا في حريسة جبل». ومن جهة المعنى أن ذلك ليس بحرز لها، وإنما هو موضع مشبه بروعيتها، والموضع مشترك، وأما إذا تولى العائنة المراح، فعليها القطع، وإن كان في غير دور، ولا تحفير، ولا علق، وأهلها في مدينتهم، فإله مالك رابن لقاسم، ووجه ذلك أنه جعل ذلك الموضع جزواً لها، ومستقر في بيتها، انتهى.

(فإن أوله المراح) بضم الميم وحاء، مهلة موضع ميت العنم (أو الجرين) بفتح الجيم وكسر الراء الموضع الذي يتجفف فيه الثعلب، وفيه لف ونشر غير مرتبط، قال الباجي: يريد إذا تولى إلى المراح العائنة، والجرين الشعر، علق بها القطع، لأن ذلك حرز، ومستقر لكل واحد منهما (فألقطع فيما بلغ لمن المجن) أي مقدار النصاب على الاختلاف بينهم في قيمة المجن، ومقدار النصاب كما تقدم قريباً.

قال الزباني<sup>(٢)</sup>: بين تلك الحالة التي يجب فيها القطع، وهي حاة حوز

(١) «المحلى» (١/١٥٩).

(٢) «شرح البرقاني» (١/١٩٤).

السائل في حرره، فلا يقطع على من سرق من غير حرره بعدت إلا بذمه  
الحسن والظاهره، وذلك من العربي تعفت الأمة على أن شرط تقضي أن  
يكون الموقوف محرراً بحرره منه، خلافاً لقول الظاهره لا يقطع في كل ما  
رضه وأبى حررها، وإنما على ذلك لأطعمه البطيئة التي لا تضره ويبر  
دفعوا الحديث ما ذهبوا إليه من أن قوله: فإذا أواه بالحرره وبين أن العبد كونه  
في غير حرره، انتهى.

وتحدثت كذلك أرواح بعدت في الموطأ<sup>(١)</sup> ثم قال: فإني محذور، وهذا  
أحد من حرره ندراً في رأس الشخص أو ثمة في المخرج ولا صلح عليه، يد أن  
يأخذ الحرير أو الذهب، إني أعظم المخرج، وكذا أنه من يحمطها، بعد  
سرق سرق من ذلك فينبى يساوي ثمن المخرج، وفيه القطع، والحسن قد  
يساوي عتد عشرة أعاصير، ولا يقطع في أقل من ذلك، وهو قول أبي حنيفة  
وإعاده من خلفهما، انتهى.

وقوله: وإن لها من يحمطها، هكذا في السبعة التي تأييدنا، وفي  
هاتين قال القاري، هكذا في الأصل، والظاهر أن كان لها من يحمطها،  
أنهى.

ونقدم في أول الباب في شروط القطع الشرط الرابع: كون السارقة في  
جوز عبد جبير العتد، خلافاً لظاهره، إذ لا يعتبر الحر.

ثم قال: السور<sup>(٢)</sup> إذا ثبت اعتدال الحر، والحر ما أخذ حرراً في  
العبد، فيه ثمة اعتدال في المخرج من غير تصديق على يده، عليه أنه رت  
ملك إلى أن حرره، ثم يقطع في الأربع الحرر المقتد، ونقصه والأمنه  
والمواظي وإبر<sup>(٣)</sup>.

(١) موطأ أحمد، ج ١، ص ١٥٤، (٢) ١٥٠، (٣) ١٥٠.

(١) السور، (١٥٤) (١٥٤).

٣/١٥٤٥ - وحدثني عن مالك، عن عبد الله بن أبي بكر،

عن أبيه، عن عمرة بنت عبد الرحمن، أن سارقاً سرق في زمان

وهكذا قال من النعمان: إذ الإخراج من الحر شوطاً عند عامة أهل

العلم، وعن عائشة والحسن والحسين أن من جوع المال في الحرز قطع، وإن

لم يكسبه به، وعن الحسن بن قول الجماعة، وعن داود لا يعبر الحرز

أصلاً، وهذه الأقوال غير ثابتة عند، ولا يقال لأهل العلم إلا ما

ذكره، فهو كالجماع. قال ابن المنذر، الحرز ما عُدَّ عرفاً مبرراً للأمن، لأن

اعتباره ثبت شرعاً من غير تنصيص على بيانه، فيعلم به أنه إذا لم يعرف الناس

فيه، والمعرف يتفاوت، وقد يتحقق فيه اختلاف ثالث. وهو في اللغة الموضع

الذي يحرس فيه الشيء، وكذا هو في الشرع إلا أنه يفيد التولية أي المكان الذي

يحرز فيه المال كالثوب والحيوان، والشخص نفسه، والحرز ما لا يقدُّ صاحبه

مقتضياً، انتهى.

وفي الهامية<sup>(٢)</sup>، الحرز، على موعين: حرز الحصى فيه كالبوت والدور،

وحرز بالحائط، قال العميد الضعيف: الحرز لا يد منه: لأن الاستيلاء لا

يحتفظ به، ثم هو قد يكون بالمكان، وهو المكان المسمى لإحراز الأمن،

كالدور والبيوت والمصروف والحنوت، وقد يكون بالحائط كمن جلس في

الطريق أو في المسجد، وحده مناعة، فهو محترق به، وقد قطع رسول الله ﷺ

من مرقى رداء صفوان من تحت رأسه، وهو قائم في المسجد، وفي الحرز

بمسكان لا يمر إلا حراز بالحائط، هو الصحيح، انتهى.

٣/١٥٤٥ - (مالك عن عبد الله بن أبي بكر) من محمد بن عمرو بن حرم

(عن أبيه) أبي بكر، لا يعرف له اسم سواء (عن عمرة بنت عبد الرحمن) بن

سعد بن زائدة الأنصاري المدة (أن سارقاً) لم نسج (سرق في زمان) أي حلاه

عُثْمَانُ أُنْزَجَةٌ. فَأَمَرَ بِهَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ أَنْ تَقُومَ، فَقُومَتْ بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ. مِنْ صَرَفِ اثْنِي عَشَرَ دِرْهَمًا بِبَيْتَارٍ.....

(عثمان بن عفان) - رضي الله عنه - (أُنْزَجَةٌ) قال الزرقاني<sup>(١)</sup> - واحد نَزَجَ في لغة ضعيفة، واللفظة الصحيحة أُنْزَجَ يفسم الهمزة وشدة الجيم، الواحدة أُنْزَجَةٌ، وهي التي نكلم بها المصحف، وارتصاه السجويون، قاله الأزهرى، والأثر أخرجه البيهقي برواية الشافعي، وبموضع رواية ابن بكير كلاهما عن مالك بهذا السند وال متن، زاد في رواية الشافعي قال مالك: هي الأُنْزَجَةُ التي يأكلها الناس، انتهى.

قال في «المندوة»<sup>(٢)</sup>: كانت تلك الأُنْزَجَةُ تُوَكَّل، وروى عنه أشهب: ولو كانت من ذهب لعا قُومُها عثمان، لأن الذهب لا يَقُوم، وإنما يعنير وزنه؛ لأنه أصل الاثمان، وفيه المتلفات، انتهى.

وقال الباجي<sup>(٣)</sup> في «المزنية»: من رواية ابن القاسم عن مالك كانت أُنْزَجَةٌ تُوَكَّل، وروى ابن وهب عن ابن سميان أنها كانت من ذهب كالحمصة، قال مالك: والدليل على ذلك أنها قومت، ولو كانت من ذهب لم تقوم، انتهى وفي «المحلى»: قال مالك: الأُنْزَجَةُ التي يأكلها الناس، وقال ابن كنانة: كانت أُنْزَجَةٌ من ذهب قدر الحمصة يحمل فيها الطيب، وروى ابن المسيب أن سارقاً سرق أُنْزَجَةً، ثمنها ثلاثة دراهم، فقطع عثمان يده، قال: والأُنْزَجَةُ خردة من ذهب تكون في عنق الصبي، انتهى.

(فأمر بها) أي بالأُنْزَجَةِ (عثمان) - رضي الله عنه - (أن تقوم) بيناء المجهول من التقويم (فقومت) بيناء المجهول (بثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهماً ببيتار) يعني أن الدينار يوازي باثني عشر درهماً، فكانها قُومَتْ بربع

(١) شرح الزرقاني: (١٥٤/٤).

(٢) (٢١٨/٤).

(٣) «المحلى»: (١٥٩/٧).



فقطعت عثمان يده.

٤٤٦/٤ - وحدثني عن عائشة، عن ربيعة بن سعد، عن عروة بن عبد الرحمن، عن عائشة زوج النبي عليها السلام، أنها قالت: ما طال عليّ وما سببت القطع في ربع دينار فصاعداً.

أخرجه البخاري في ٨٦ - كتاب الحدود، ٦٣ - باب قول الله تعالى: -  
والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما -

ومسلم في ٦٩ - كتاب الحدود، ١ - باب حد السرقة ومضاهي، حديث ١ - ٢

دينار، ولذا ذكره الحافظ عمر الفتح<sup>(١)</sup> في مستدركات الخائعية في العبرة بربع دينار (فقطعت عثمان) - رضي الله عنه - (يده) أي أمر قطعه

ولعل الثرويات عن عثمان - رضي الله عنه - في ذلك مستتة، فقد تقدم قوماً أن الإمام أحمد - رحمه الله - عن عمر وعثمان - رضي الله عنهما - من قالوا لا تقطع في أقل من عشرة دراهم

وتقدم أيضاً من كلام الحافظ في التدرية عن أبي أيوب شيبه أني عمر - رضي الله عنه - يوحل سرق مائة، فقال لعثمان: قوله، عقوبته ثمانية دراهم، فلم يقطعه، قال المرحلي في المسوعة، روي عن عمر - رضي الله عنه - أني بساري سرق ثوباً فحرقه بقطع يده، قال عثمان: رضي الله عنه - إن سرقه لا بساري عشر دراهم، فأمر بتفويضه، عقوبته ثمانية دراهم، فبدأ أحمد، فدل أن كان ظاهراً معروفاً فيما بينهم أن الثعالب يتفلس بحشره دراهم، انتهى.

٤٤٦/٤ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأصباهي (عن عروة) بفتح الكون (بنت عبد الرحمن) الزهري (عن عائشة زوج النبي عليها السلام، أنها قالت: ما طال عليّ) بشد الياء أي لم يحضر زمان طويل لعبد النبي عليها السلام (وما سببت) كذا في النسخ. قال كزكافي<sup>(٢)</sup>: وفي نسخة مولا سببت أي حكم ما يقطع فيه المذنب. (رمو) (القطع في ربع دينار فصاعداً) قال صاحب المحكم: هذا

(١) مجمع البحري (١٢/١٠٧).

(٢) شرح الزمخشري (٢/١٦٤).

٥/١٥٤٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ

حَزْمٍ، عَنْ عُمَرَ بَنَتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ . . . . .

يُخَصُّ بِالْفَاءِ، وَلَا يَجُوزُ بَدَلُهَا الْوَاوُ، وَقَالَ ابْنُ جُنَيْ: هُوَ مُتَصَوِّبٌ عَلَى الْحَالِ الْمَوْكَلَفَةِ، أَيْ وَثُرَ زَادٌ، وَمَنْ اسْمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا زَادَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا صَاعِدًا، كَذَا فِي «الْمَحَلِيِّ».

قَالَ الزُّوْغَرَانِي: هَذَا الْحَدِيثُ إِذَا كَانَ ظَاهِرُهُ الْوَصْفُ، لَكِنَّهُ يُشِيرُ بِالْوَصْفِ، وَفَدَّ أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ مِنْ طَرَفِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ بَرِوَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: تَقَطَّعَ بَدَ السَّارِفِ فِي رِبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا، انْتَهَى.

وَبَسَطَ الطَّلْحَاوِيُّ فِي الْإِبْرَادِ عَلَى رِوَايَةِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِي رِبْعٍ دِينَارٍ، وَأَجَابَ عَنِ الْحَافِظِ فِي «الْفَتْحِ»<sup>(١)</sup> مَفْصَلًا لَا يَسْمَعُهَا هَذَا «الْأَوْحَزُ» الْأَخْصَرُ، وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِيِّ»: أَمَّا التَّقَطُّعُ فِي رِبْعٍ دِينَارٍ، فَلَمْ يَرَوْهُ إِلَّا عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -، وَرَوَى عَنْهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ، ثُمَّ بَسَطَهَا.

وَقَالَ السَّرْحَسِيُّ فِي «الْمَبْسُوطِ»: وَحَدَّثَ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - اضْطُرِبَ أَمَلُ الْحَدِيثِ فِيهِ، وَأَكْثَرُهُمْ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مَرْفُوعٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَانَ الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِذَا سَمِعَ مِنْ بَرِوَةَ مَرْفُوعًا زَمَّاهُ بِالْحِجَارَةِ، انْتَهَى.

٥/١٥٤٧ - (مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) بْنُ مُحَمَّدٍ (بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ)

مُهْمَلَةٌ وَزَاي (عَنْ صَمْرَةَ بَنَتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ - وَتَقْدِمُ حَرْبًا رِوَايَةَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ، وَلَا صَبْرَ فِي ذَلِكَ، لِأَنَّ عَبْدِ اللَّهِ يَرَوِي عَنْ أَبِيهِ وَحَالَةَ أَبِيهِ عُمَرَ مَعًا كَمَا فِي «الْمُهَذَّبِ»<sup>(٢)</sup> وَاتَّزَعَ الْبَابَ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ<sup>(٣)</sup> رِوَايَةَ ابْنِ بَكْرِ عَنْ مَالِكٍ مِثْلَ رِوَايَةِ يَحْيَى

(١) «فتح القدير» ١/٢٦٦.

(٢) «تهذيب التهذيب» ٥/١٦٤.

(٣) أخرجه البيهقي ٥/٢٧٦.

أنها قالت: خرجت عائشة زوج النبي ﷺ إلى مكة، وبمعها مولانان لها، ومعها غلام أبيي عبد الله بن أبي بكر الصديق فبعثت مع المولانين بيده مراحيل، قد خبط عليهما خرقاً خضرًا.....

(أما قالت خرجت) بكون القرينة (عائشة) أم المزمين نروح النبي ﷺ إلى مكة) في تلك (ومعها) أو مع عائشة (مولانان لها) أي لعائشة، قال (الباقي)؛ تريد مفضلان، ولا يسمى من فيه عية ري مولى حتى بعثت انتهى، (ومعها غلام) أيضاً، قال البرقاس: سمعت علي ابن أحمد من الثلاثة (البي عبد الله بن أبي بكر الصديق) صفة الغلام (فبعثت) عائشة، رضي الله عنها - مع المولانين) المذكورين (بيده مراحيل) بصيغة الجمع في السخ الهندية، وأكثر المصنفين، وكذا في (موطأ محمد)، وفي حديث<sup>(١)</sup> عن أنس بن مالك: بُرد مراحيل بكر النجم وفتح النجم نوع برد من اليمن، انتهى. وفي (المعجم)، بُرد مراحيل ضرب من برد اليمن، قد في (جامع الأصول)، انتهى.

وفي بعض النسخ المصرية (برود مراحيل) بالإفراد، قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: بالجمع والجمع أي عليه تصاوير الرجال أو المراحيل، كما أضافه أبو عبيد الهروي، ومنه تصوير الحيوان أيضاً هو إما تم تصويره، وكان له ظل دنم، وهذا محدد وشي في الرد، لا يقل له، (اليمن) ناعم، انتهى.

وفي (المعجم)<sup>(٣)</sup>: عليه مرط مراحيل أي نقش فيه تصاوير الرجال من صمغ، ديوي جديد أي صور الرجال، والصواب الأول، ومنه قوله هذه المرحلات يعني المرط للمرحلة، وتجمع على المراحيل، انتهى.

(قد خبط عليه) أي عسى الرد، ولخط محمد خطت عليه (خرق خضر) (

(١) - المعجم: (١٧٠/١٦٠)

(٢) - النظر - تعليق المسند: (٣١/٦٠)

(٣) - شرح الزرقاني: (١٠٤/١٠٤)

(٤) - مجمع جاز الأوزة: (٢/٣٠٤)

قَالَتْ: فَأَخَذَ الْغُلَامُ الْبِرْدَ. فَفَتَنَ غَنَةً فَاسْتَخْرَجَهَا. وَحَمَلَ مَكَانَهُ لِبَدًا أَوْ قُرُوفًا. وَخَاطَ عَلَيْهِ. فَلَمَّا قَدِمَتِ الْمَوْلَانَانِ الْمَدِينَةَ دَفَعَتْ ذَلِكَ إِلَى أَقْبَلِهِ، فَلَمَّا فَتَنُوا غَنَةً وَخَدُّوا فِيهِ اللَّبَدَ، وَلَمْ يَجِدُوا ثَرْدًا. فَكَلَّمُوا الْمَرَاتَيْنِ، فَكَلَّمْنَا عَائِشَةَ، وَزَوْجَ نِسِيِّ يَزِيدَ، .....

كالمخافة له، وحمل البرد مخفيًا فيها (قالت) عمرة. (وأخذ الغلام البرد) المخيط. (فتنق عنه) أي شُرعت خياطة الحرقة التي عليها (فاستخرجه) أي شئ خياطة الحرقة، واستخرج منها البرد (وحمل مكانه لبداً) بكر اللام ويكون الموحده ما يلبس من شعر أو صوف، قاله الزرقاني، وفي «المخني» عن «الماورسي»: اللبد الحوائط، والمخلاة، وبساط معروف، وما نعت اسرج: انتهى.

(أو قُرُوفًا) بفتح القاء، وإنياء، هي الخرة وحدها، ما يلبس من جلد الخمر ونحوها. وأو للشك من البؤي، قاله الزرقاني (وخاط عليه) أي خاط الخرفة على ما وضع بها.

(فلما قدمت) بصيغة الواحد المؤنث الماتب من الماضي في جميع التسع انتهت به والمصريه، إلا الروعاني فيها «دعت» قال: يالآك عنى لعيه، انتهى. وهكذا بصيغة التثنية في روايه البيهقي (المولانان المدينة) «مفعول» قدمت (دفعنا) بصيغة التثنية في جميع السبع، والضمير إلى المولاتين. (ذلك البرد) (إلى أهله) ولفظ محمد في «موطئه»<sup>(١)</sup>: فلما قدمت المدينة «دفعنا ذلك البرد إلى أهله، وفي هامشه: دفعت بصيغة التثنية مع الغير، وكذا دفعت على ما في بعض النسخ، وهي التي شرح عليها الفارابي. وفي بعضها الأولى بصيغة المتكلم مع الغير» والثانية دفعت بصيغة الماضي بإرجاع الضمير إلى المولاتين.

(فلما فتقوا عنه وجدوا فيه اللبد ولم يجدوا) فيه (البرد فكلموا المراتين) أي المولاتين المذكورتين (تكلمنا) أي المولاتان (عائشة زوج النبي ﷺ) في ذلك

(١) نرجعاً محمد مع التعليق المصحح (٦١/٣).

أَوْ كَتَبْنَا إِلَيْهَا، وَاتَّهَمْنَا الْعَبْدَ. فَسُئِلَ لَعْنَةُ عَنْ ذَلِكَ فَأَعْتَرَفَ، فَأَمَرَتْ بِهِ عَائِشَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَطَّعَتْ يَدَهُ. وَقَالَتْ عَائِشَةُ: الْقَطْعُ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا.

الأمر (أو كتبنا إليها) إلى عائشة سُئِلَ من الروي (واتهمنا) هكذا سياق العسيرة الثلاثة في المصنوعة كلها بصيغة المتنزهة من تَأْتِيَتِ الغائب، وهو أوضح مما في النسخ المسببة من صيغة جمع المتكلم في الأخيرين وكُلَّمَا بصيغة الغائب وضمر تعفمون (العبد) المذكور الذي كان معهم (فسئل) ببناء المجهول (العبد عن ذلك) الأمر (فاعترف) العبد بأنه سرق (فأمرت به عائشة زوج النبي ﷺ فقطعت) ببناء المجهول (يده).

قال الشافعي<sup>(١)</sup>: بحتم أن يريد أنه حمل إلى الأمير، فثبت اعترافه عنده، فقطعه، ولعلهم يحتمل أنه كان لا يدخل على عائشة ولا ينزل معها، ولا تأذن له في الدخول إلى موضعها، وأن السلواتين كانا معه في منزل، واسلما وأخذت الغلام المبرد من منزل عائشة، ولم تأذن له في الدخول إليه، وما كان يهله الصفقة فهو مأخوذ من حرره، ويحتمل أن يكون القلام كان يؤذن له في الدخول على عائشة، أو على السلواتين، لكنه كان الأمر منزلاً، فكان فيه عائشة وغيرها مشتركاً، وكان لعائشة - رضي الله عنها - أو للسلواتين موضع منفرد، ولم ينزل فيه الغلام، ولم يؤذن له بالدخول فيه، فسرق منه، فذلك لزمه القطع، انتهى.

(وقالت عائشة: القطع) يجب (في ربع دينار فصاعداً) أي زاداً من الذهب، قال الشافعي: تريد أن الرد معاً يجب فيه القطع؛ لأنه لا تقصر قيمته عن ذلك، انتهى. وتقدم في بيان اختلاف العلماء في النصاب أن استقبح ربع دينار مسلك الإمام الشافعي ومن وافقه.

(١) المعنى (٢/١٦٠).

وقال مالك: أحب ما نجى فيه ثلثين دينار. ثلاثة دراهم، وإن ارتفع الضارف أو نقص، وذلك أن الضارف الله يخرق قطع في سبع قيمته ثلاثة دراهم، وإن غلبت من عدان قطع في أربعة قومت بثلاثة دراهم. ولهذا أحب ما سمعت يخرق في ذلك.

(عان مالك: أحب ما يجب فيه القطع) للعارف (ولي) أي عدي معمر بأحب ثلاثة دراهم من النصف (وإن) وصلبه (ارتفع) زاد (العارف) أي قيمته (أو) انقص أي نقص.

قال الشافعي: "يريد فيما يحتاج إلى تقويم مع ليس بذهب ولا ريف، انتهى. ويعتمد في سان النصب أن التقويم عند الإمام مالك يخرق مائة درهم، ولا عبرة في التقويم عنده للدينار، وهذا إذا سرق من غير الذهب. وفي غير النصب المعتبر ربع دينار شرعي (وذلك) أي ثلثين على عدة التقويم بالدينار (أن رسول الله يخرق قطع في سرقة) (مجن) قيمته ثلاثة دراهم) كما تقدم فربما من حديث ابن عمر - رضي الله عنه -.

قال المحقق في النسخ: "تمسك مالك بحديث ابن عمر في احتساب النصاب بالنقص، وأجاب الشافعية وسائر من حافظوا له ليس في طرفة له لا ينقطع من أقل من ذلك، انتهى. قلت: وأخصر يحفظ إلى هذا التأويل: لأن العبرة عند الشافعية بربع دينار لا غير.

(وإن علمان بن عفان قطع) من رواد خلافة (في أربعة قومت) مائة المعجوز من التقويم (بثلاثة دراهم) كما تقدم أيضا مائة (وهذا) أي التقويم بثلاثة دراهم (أحب ما سمعت إلي) ما. أي (في ذلك) كرهه تأكد. وعلم منه أنه رضي الله عنه سبع في ذلك الأقوال المختلفة. وأخبار منها التقويم بثلاثة دراهم ثروته نرحلت عنه.

(١) المستطرف (١٦١٨).

(٢) فتح الباري (١٠٠٠٠٠).

## (٢) باب ما جاء في قطع الأبق والسارق

وتقدم قريباً اختلاف الأئمة في مقدار النصاب، والعمرة عند الإمامين مالك وأحمد أربع دينار أو ثلاثة دراهم في اللعب والنقصة.

وأما في غيرهما، فالشويم بأقلهما عند أحمد في المشهور عنه، وبثلاثة دراهم لا غير عند مالك في المشهور عنه، وأما عند الشافعي فالعمرة أربع دينار مطلقاً، سواء كان المسروق من نقصة أو غيرها، وعند الحنيفة العبرة بعشرة دراهم، سواء كان المسروق ذهباً أو غيره.

## (٢) ما جاء في قطع الأبق والسارق

حكى في جميع النسخ أنني بأيدينا من الهندية والحضرية من المتنون والشيوخ يحرف العطف بين الأبق والسارق، ولأرجح عندي حذفه، والسراد العبد الأبق السارق يعني إذا سرق العبد الأبق، فماذا حكمه؟ كما يظهر من الروايات الواردة في الباب، ونسالة خلافة شهيرة.

قال الموفق<sup>(١)</sup>: يُقَطَّعُ الأَبْقُ بِسَرْقَتِهِ، وَغَيْرِهِ. رُويَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، وَعَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَهَذَا قَالَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ. وَقَالَ مَرْوَانُ وَسَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَقْطَعُ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَهُ نَفْسُهُ عَلَى سَبْدِهِ، وَلَا يُقْطَعُ عَلَى الْغَنَابِ، وَلَوْ أَنَّ عَمْرًا كَتَبَ النَّسَةَ، وَهُوَ مَكْلَفٌ سَرَقَ نَصَاباً مِنْ حَوْزِ مِثْلِهِ، فَيُقْطَعُ كَغَيْرِ الأَبْقِ، انْتَهَى.

قلت: مسألة النقض على الغائب مسألة مستقلة خلافاً عند الأئمة، ومسألة قطع الأبق السارق مسألة مستقلة.

ولا يمنع الإباق القطع عند الحنيفة، قال صاحب «المحلى»: قال في «شرح السنة»: العبد إذا سرق قُطِعَ، أبقاً كان أو غيره. وهو قول مالك

(١) «المعني» (١٢/٤٥٠)

١٥٤٨/٦ - حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدًا تَعَبَّدَ لِلَّهِ بِنَ

عَفْرِ سَرَقَ وَهُوَ أَبْيَرُ .....

والشافعي وعامة أهل العلم، قلت: وهو قول إسماعيل أبي حنيفة، كما ذكره محمد في "موطئه"<sup>(١)</sup>، ولكن روى الحاكم عن ابن عباس مرفوعاً: "ليس على العبد الأبر قطع إذا سرق، ولا على الذمي كذا في إجماع الشافعي، انتهى".

وما حكى عن محمد - رحمه الله - فهو كذلك، فإنه شرحه في "موطئه"<sup>(٢)</sup> باب العبد بأبيق ثم بسرقه، وذكر فيه أن ابن عمر - رضي الله عنه - في سرقه عبده الأبرق الأبي قريب عند المصنف، ثم قال: قال محمد: تقطع يد الأبرق وعبر الأبرق إذا سرق. ولكن لا ينبغي أن يقطع السرق أحد إلا الإمام الذي يحكم؛ لأنه حد لا يقوم به إلا الإمام أو من ولاه الإمام ذلك، وهو قول أبي حنيفة.

قال ابن رشد في "التهذيب"<sup>(٣)</sup>: أما السارق الذي يجب عليه حد السرقه، فلاهم اتفقوا على أن من شرجه أن يكون مكلفاً، سواء كان حراً أو عبداً، ذكراً أو أنثى، مسلماً أو ذليلاً، إلا ما زوي في المصدر الأول من الخلاف في قصه يد العبد الأبرق إذا سرق، وروى ذلك عن ابن عباس وعثمان ومروان وعمر بن عبد العزيز، وتم يختلف به بعد العصر المتقدم، فعن رأي أن الإجماع يعقد بعد وجود الخلاف في العصر المتقدم كانت النساءه عنه قطعية، ومن ثم بر ذلك تسلك بعدم الأسر بالنطق، انتهى.

١٥٤٨/٦ - (مالك عن نافع) كذا في جميع النسخ التهذيبية والبصيرية، وكذا في "موطأ محمد" يذكر نافع، فما في نسخة "المستدرج" في الخبر والشرح من حذف نافع سقوط من الزيادة (أو عبداً) ثم نُسِمَ (العبد الله بن عمر) رحمة الله عنه (سرق وهو) أي العبد جملة حاله (لحق) يعني سرق في زمان

(١) موطأ محمد مع التعليق المصنف (٧١/٢)

(٢) موطأ محمد مع التعليق المصنف (٧٠/٢)

(٣) كتاب التهذيب (٢٦/١٤٤٦)



فَأَرْسَلَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِي، وَهُوَ أَمِيرُ  
الْمَدِينَةِ، لِيَقْطَعَ يَدَهُ. فَأَبَى سَعِيدٌ أَنْ يَقْطَعَ يَدَهُ. وَقَالَ: لَا نَقْطَعُ يَدَ  
الْأَبْنَى السَّارِقِ إِذَا سَرَقَ. فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: فِي أَيِّ  
كِتَابِ اللَّهِ وَجَدْتَ هَذَا؟ ثُمَّ أَمَرَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، فَنَقَطَتْ يَدُهُ.

إياقه ثم رجع (فأرسل به) أي بالعبد مولا، (عبد الله بن عمر) رضي الله عنه -  
(إلى) أمير المدينة (سعيد بن العاصي) من سعيد بن العاصي بن أمية القرشي  
الأموي، له صحبة وكان يوم موته السي سنة سبع سنين، وقتل أبوه يوم  
يبدو كافراً، وكان سعيد مشهوراً بالحدود والكرم، ولما مات في قصره بالمعيق  
سنة ثلاثة وخمسين كان عليه ثمانون ألف دينار، فوفاهما عنه ولده عمرو  
الأشدق، كذا في «الزرقاني»<sup>(١)</sup>.

(وهو) أي سعيد إذ ذاك كان (أمير المدينة) من جهة معاوية، وكان عاتبه  
على تخلفه عنه في حروبه، فاعتقروا، ثم ولأه المدينة، فكان يعاقب بيته وبين  
مروان في رلايها، قاله الزرقاني (ليقطع يده) أي يأمر بقطعه لكونه أميراً (فأبى  
سعيد أن يقطع يده، وقال) في الاعتذار: (لا تقطع يد الأبني إذا سرق) ولعله بنفقه  
الحديث المعروف المذكور قبل ذلك.

(فقال له) أي لسعيد (عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - منكراً عليه (في  
أي) أية من «كتاب الله وجدت هذا» الأمر الذي تقول به (لم أمر به) أي بالعبد  
(عبد الله بن عمر فقطعت) بياء السجھول (يده) لأن الإبان لم يكن عند مانعاً  
من القطع.

قال صاحب «المحلى»: «وه أخذ مالك أنه يقطع يد الأبني، ولكنه قال:  
لا يقطع السيد يد العبد إذا أبى السلطان أن يقطعه، كذا قال الشافعي في  
«الأم»، انتهى.

(١) «شرح الزرقاني» (٤/ ١٥٦).

١٤٤٩/٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زُرَيْقِ بْنِ حَكِيمٍ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ اخَذَ عَدُوًّا أَيْقًا قَدْ سَرَقَ، قَالَ: فَأَشْكَلُ عَلَيَّ أَمْرُهُ، قَالَ: فَكَتَبْتُ بِهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، وَهُوَ الْوَالِي يَوْمَئِذٍ، قَالَ: فَأَخْبَرْتُهُ أَنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ أَنَّ الْعَدُوَّ الْأَيْقَ إِذَا سَرَقَ وَمَوْئِلُهُ زُرَيْقٌ لَمْ يُقَطَّعْ يَدُهُ.....

قلت: لأهل مسلك ابن عمر - رضي الله عنه - كان أن السيد إقامة العبد على عبده يقطع أيده في السرقة كالشافية، وإلا فقد تقدم أن المرحح من مسلك الإمام أحمد، وهو مذهب الإمام مالك، أنه ليس للسيد قطع يد عبده في السرقة، وليس ذلك إلا إلى الإمام، وأما النسخة فليس عندكم لمسح سؤ في إقامة العبد على عبده مطلقاً، وبذلك حزم محمد في «الموطنة» كما تقدم من كلامه قريباً

١٤٤٩/٧ - (مالك عن زريق) بالتصغير وتقدم الزاي على الراء في جميع النسخ الموجودة عندي من الهندية والمصرية، إلا في الزرقاني، فيها بتدريج الراء، وقد عرفت فيما سبق أن تقدم الزاي على الراء، وعكسه قولان لأهل إرجاء (المن حكيم) معقراً، وقيل مكراً (لأنه أخبره) أي أخبر زريق مثلكاً (أنه أخذ) أي زريق وكان والياً على أيلة (عدو أيقاً قد سرق) ما به جب القطع.

(قال) زريق (فأشكل علي) سُدَّ أرباب أي أشبه علي (أمره) رباني وجه الإشكال من أنه كان قد سمع أن يده الأيمن لا تقطع (قال) زريق: (فكتبت فيه) أي في ذلك لاسر (إلى عمر بن عبد العزيز) أمير المؤمنين (أسأله عن ذلك) الأمر (وهو) أي عمر بن عبد العزيز (الوالي يومئذ) على ثنات (وأخبرته) أي كنت إني به الإشكال وهو (أني كنت أسمع) قبل ذلك (أن السيد الأيق إذا سرق وهو أيق) جملة خالية (لم تقطع يده) قال الزرقاني: وكان شبهة فاش ذلك أن الأيق يجمع عدلاً، ولا قطع على سارق رعي المتجاعة، انتهى

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٢/٢٧٣) والمنتبه (ص ٢٦٢).

قَالَ: فَكُتِبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْمُعْزِيزِ نَقِيضُ كِتَابِي. يَقُولُ: كَتَبْتُ إِلَيْكَ أَنْتَ تَسْمَعُ أَنَّ الْعَبْدَ الْأَبْلَى إِذَا سَرَقَ أَمَّا أَنْ يُطْلَعَ بِهِ وَأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقْبَلُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَأَكْثَرُ نَفْسٍ وَتَلَاوُفَهُ مَا فَطَرَ عَمَلُ أَيْدِيهِمَا

(قَالَ: ب. د.). (فَكُتِبَ إِلَيْهِ) سَمِعَ أَتْيَاءَ (عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْمُعْزِيزِ نَقِيضُ كِتَابِي) يَنْتَهِجُ لِنُورٍ وَخَصَرٍ الْغَدَى عَلَى رِمَةٍ مَعِينٍ مِنَ الْفَضْلِ. بِالضَّادِ السَّحِيحَةِ فِي جَمْعِ النُّسْخِ الْمُسَرَّيَةِ<sup>(١)</sup> وَهُوَ أَوْضَحُ مِمَّا فِي النُّسْخِ الْهِنْدِيَّةِ مِنْ لَفْظِ «يَقْبَلُ». يَنْتَهِجُ الْحُسْنَاءُ النَّحْوِيَّةَ حَسْبَ الْعَضَادِ مِنَ الْفَضْلِ. لِمَا ضَاءَ السَّيْلُ بِهِ مِنْ نَسْخِ الْأَثَرِ فِي بَنِيهِ كَلَامِيٍّ، وَفَالِ كَرَفَاوِيٍّ<sup>(٢)</sup> نَقِيضُ كِتَابِي، أَيْ بِطَالِهِ بِقَدَارِ تِلْكَ الْكَلَامِ عَادِفًا، كَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ نَقِيضُ الْآخَرِ، وَمِمَّا كَلَّمَهُ نَالَغُضُ إِذَا كَانَ بِحَصْبِ بَشَرِي بِطَالٍ مَعْضَرٍ مَشِيٍّ.

(يَقُولُ) سَمِعَ مِنْ عَبْدِ الْمُعْزِيزِ فِي حَوَادِثِ كِتَابِي: أَكْتُبُ إِلَيْكَ بِصِيغةِ الْحَفَاطِ وَشَدِّ أَيْ: أَنْتَ كَتِ تَسْمَعُ أَنَّ الْعَبْدَ الْأَبْلَى إِذَا سَرَقَ لَهُ تَقَطَّعَ عَدَا وَنَقِضَ مَعْدُ عَنِ مَدَاغٍ مَحَافِظٍ لِلنَّسْخِ لَوْ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: «الْمُسَيِّدُ ﴿وَأَكْثَرُ نَفْسٍ وَتَلَاوُفَهُ مَا فَطَرَ عَمَلُ أَيْدِيهِمَا﴾<sup>(٣)</sup>» فَرَأَى الْجُمْهُورُ الْمَدَارِقَ وَالْمَسَارِقَ مَدْفُوعٍ وَمِنْهُ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: مَدْفُوعٌ سَبْوِيَّةً، وَفِي الْمَشْهُورِ مِنْ أَفْرَاءِ الْحَدِيثِ أَنَّ الْمَدَارِقَ مِمَّا مَحَافِظُ لِحِمِّهِ تَقْدِيرُهُ هِيَ مَا يَلُو عَلَيْهِ أَيْ حَاكِمُ الْمَدَارِقِ. وَتَقُولُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَكْثَرُ نَفْسٍ وَتَلَاوُفَهُ مَا فَطَرَ عَمَلُ أَيْدِيهِمَا﴾ الْحُكْمُ الْمَقْدَرُ. هَذَا هَذَا مَرْتَبِعٌ بِمَا جَلِيلًا، وَنَدَّيْتُ أَيْ سَيَا، وَلَوْ نَحْنُ مَرَّتْ سَائِفًا لَمَرَّ هُمْ أَيْ أَحْسَنًا. وَالْإِفْلَامُ عَلَى هَذَا حُسْنًا، أَوَّلَامًا مَعْرَبَةً، وَالثَّانِيَةُ أَمْرِيَّةٌ.

وَالثَّانِي: سَعْدِي الْأَحْمَشِيُّ، وَقِيلَ عَنِ الثَّامِرِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ مِمَّا يُجْعَلُ وَالْحَمْدُ

(١) فِي النُّسْخِ الْمُسَرَّيَةِ (١٧٠/٢٢٢) مَعْصَرُ كِتَابِي.

(٢) مَشْرِجُ الْإِسْلَامِ (١١٥٧/٢١٤).

(٣) سَبْوِيَّةٌ مَعْرَبَةٌ (٢٨).

جَزَاءُ يَمَّا كَسَبَا

الجملة الأمرية، وإنما دخلت الفاء في الخبر لأنه يُشبه الشرط، إذ الأنف واللام فيه موصولة بمعنى الذي والتي، والصفة صلتهما، فهي في قوة قولك: الذي يسرق، والتي تسرق، وهذا الثاني اختاره صاحب «الجلالين»، كذا في «الجميل».

والمراد بأيديهما: أيما منهما، لقراءة ابن مسعود، فإنه قرأ: «فناقطع» أيما منهما؛ قال صاحب «العناية»: وهي مشهورة، جازت الزيادة من معنى الكتاب، قال صاحب «الجلالين»: فاقطعوا أيديهما أي يمين كل واحد منهما من الكويع، قال صاحب «الجمع»: اليمين مستفاد من القراءة الشاذة، والكويع مستفاد من السفة انتهى.

وفي «الهداية»<sup>(١)</sup>: الاسم يتناول اليد إلى الإبط، وهذا المفصل أعني الرمح ميقن به، كيف وقد صرح أن النبي ﷺ أمر بقطع يد السارق من الترس. والمسألة إجماعية كما سيأتي قريباً في كلام الموفق (جَزَاءُ) منصوب على المصدر بفعل مقدر أي جَاوَزَهُمَا جزاءً، وذكر صاحب «الجميل» فيه أربعة أوجه (يَمَّا كَسَبَا) ما مصدرية أو موصولة، والباء ميبية أي بسبب كسبهما، والآية من مثلثات الحصة في عدم الضمان على السارق.

فإن السرخسي: إذا قطع يد السارق رُدَّتْ السرقة إلى صاحبها، لأن المروءة منه واجبٌ عين ماله، ومن وجد عين ماله فهو أحقُّ به، فإن لم يقدر فلا ضمان على السارق عنهما، وقال الشافعي: هو ضمان نفسهما، وقال مالك: إن كان السارق ذا مال يؤمر بإدائه الضمان في الحال، وإن لم يكن له شيء فلا ضمان عليه في الحال ولا بعد ذلك.

وحببنا قوله تعالى: (جَزَاءُ يَمَّا كَسَبَا) فقد نص أن لقطع جميع موجب

تَكْفَلًا مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ غَرِيبٌ حَكِيمٌ ﴿٢١﴾ فَإِنْ دَخَلْتَ مَنْقُصَةً رُبِعَ دِينَارٌ  
فَصَاحِدًا، فَانْقَطَعَ يَمُّهُ.

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

فَعَلَهُ، وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - وَهُوَ فِي اللَّهِ عَدُوٌّ - أَنَّ السَّيِّدَ بْنَ دُرٍّ دَلَّ نَرَمَ عَلَى  
السَّارِقِ بَعْدَ مَا نَطَعَتْ يَدُهُ إِلَى أَمْرِ مَا سَفَعَهُ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ يُوَافِقُ الشَّافِعِيَّ فِي  
ذَلِكَ كَمَا فِي «الْمَعْنَى» وَقَالَ: قَالَ كَثِيرِي رَأْسُ حَبِطَةٍ لَا يَحْتَمِلُ الْغُرْمَ  
وَالنَّطْعَ، فَإِنْ عَرَمَهَا قَبْلَ الْقَطْعِ فَلَا يَنْطَعُ، وَإِنْ قَطَعَ قَبْلَ الْغُرْمِ سَقَطَ الْغُرْمُ،  
وَقَالَ عَطَاءٌ: وَأَمَّا سَبْرِيْنُ وَالشَّعْبِيُّ وَمَكْحُولٌ لَا غُرْمَ عَلَى السَّارِقِ إِذَا قَطَعَ،  
وَوَافَقَهُمْ مَالِكٌ فِي الْمَعْنَى، وَوَافَقَنَا فِي الْمَوْسَرِّ: «يَنْتَهِي».

﴿تَكْفَلًا﴾: عَضُوبَةٌ لَهَا ﴿يَنْ أَتَى﴾ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهُ ﴿وَاللَّهُ غَرِيبٌ﴾: غَائِبٌ عَلَى  
أَمْرِهِ ﴿غَرِيبٌ﴾: فِي خَلْقِهِ، وَمِنْ سَكَتِ هَذِهِ الْحَدِيثِ انْتِزَعَتْ لِلْمَصَالِحِ، هَذَا  
الْمَرْطَبِيُّ الْمُنْفَرِدُ: أَوَّلُ مَنْ حَكَّمَ يَقْطَعُ السَّارِقَ فِي تَحَامُلِهِ الْوَلِيدُ بْنُ الْخَمِيرَةِ،  
وَأَمَرَ أَنَّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِقَطْعِهِ فِي الْإِسْلَامِ، فَكَانَ أَوَّلُ سَارِقٍ قَطَعَهُ ﷺ مِنْ  
الرِّجَالِ الْجَبَّارِ بْنِ عَبْدِ بْنِ نَوْفَلٍ بْنِ عَبْدِ مَنَاةَ، وَمِنْ النِّسَاءِ قَاطِعَةُ الْخَزْرَمِيَّةِ،  
كَذَا فِي «الرِّقَابَةِ»<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ - وَهُوَ تَقَى عَنْهُ - مُسْتَدَلًّا بِمَعْنَى الْآيَةِ  
الْمَذْكُورَةِ (فَإِنْ دَخَلْتَ مَنْقُصَةً) أَيْ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي سَبْعِ دِينَارٍ (رُبِعَ دِينَارٌ) مَعْنَاهُ  
بَانَتْ (فَصَاحِدًا) نَصَبَ عَلَى الْحَالِ الْمَوْكُفَةِ، وَلَفْظُ «الْجَبَّارِ»<sup>(٢)</sup> أَرْبَعُ دِينَارٍ أَوْ  
أَكْثَرُ (فَانْقَطَعَ يَمُّهُ) أَيْ: لَا يَمْنُكَ كَوْنُهُ عَدُوًّا لِقَائِهِ.

(مَالِكٌ أَنَّهُ يُلَفِّهُ أَنْ يَقَاسِمَ بْنِ مُحَمَّدٍ) يَنْ أَيْ يَكْفُرُ الْهَلِيلِيُّ (وَمُسَالِمٌ بِنُ

(١) (١٥١٩/٢٢)

(٢) اشرح أبو داود (١٥٧/٢)

(٣) أخرجه الشيخ في «السنن الكبرى» (٣: ١٥٦)، «معجمه السنن والأثر» (١٧: ١٧٧/١٧٨)

عَبْدُ اللَّهِ، وَغُرُورَةُ بِنْتُ الرَّبِيعِ كَانُوا يَقُولُونَ: إِذَا سَرَقَ الْعَبْدُ الْآبِقُ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ، قُطِعَ.

قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ بَعْدَنَا، أَنَّ الْعَبْدَ الْآبِقَ إِذَا سَرَقَ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ، قُطِعَ.

عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - (وغرورة بن الربيع) والثلاثة من فقهاء المدينة المعروفين (كانوا يقولون: إذا سرق العبد الآبق) وقوله: (ما يجب فيه القطع) مفعول سرق أي إذا سرق مقدار النصاب (قطع) بيناء المجهول جزاء إذا.

وأخرج البيهقي<sup>(١)</sup> أثر رزيق المذكور برواية الشافعي عن مالك نحو ذلك، ثم قال الشيخ: وهذا قول قاسم بن محمد ومالك بن عبد الله وغرورة بن الربيع وغيرهم، وكان ابن عباس - رضي الله عنه - يذهب إلى أن ليس على الآبق المملوك قطع إذا سرق، وقد تركنا عليه قوله إلى قول غيره من الصحابة، لأنه أشبه بكتاب الله، قال الشافعي: ولا نريد معصية الله بالإيقاع حيراً، قال الشيخ: وقد رفعه بعض الضعفاء عن ابن عباس، وليس بشيء، انتهى.

(قال مالك: وذلك) أي قطع يد الآبق السارق (الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا) بالمدينة، ثم ذكر المشار إليه بقوله (أن العبد الآبق إذا سرق ما يجب فيه القطع قطع)<sup>(٢)</sup> وهذا الباب كله خال عن شرح الباجي، وكتب فيه بعد ذكر الآثار المذكورة في هذا الباب: وهذا الباب لم نعلم على شرح له في نسخ الشارح التي بأيدينا، انتهى.

(١) الشن الكوفي، (٢٦٩/٨).

(٢) قال أبو عمر: على هذا قول مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأصحابهم، والثوري، والأوزاعي، والثلب، وأحمد، وإسحاق، وأبي نوح، وداود، وجمهور أهل الغنم اليوم بالأندلس. وإنما وقع الاختلاف فيه قديماً ثم اتفقد الإجماع على ذلك بعد ذلك بالاستفكار - (١٧٢/٢٤).

## (٣) باب ترك الشفاعة للسارق إذا بلغ السلطان

٨/١٥٥٠ - وَهَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ صَفْوَانَ

ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ .....

## (٣) ترك الشفاعة للسارق إذا بلغ السلطان

وترجم البخاري في «صحيحه» «باب كراهية الشفاعة في الحد إذا وقع إلى السلطان»، وبسط الحافظ في «الفتح»<sup>(١)</sup> في الروايات الثلاثة على مذهب المتر ما لم يبلغ السلطان، والمنع عن الشفاعة بعد ما بلغ السلطان، منها حدث عائشة مرفوعاً: «أقبلوا ذوي الهيئات زلاتهم إلا في الحدود»، وأخرجه أبو داود.

قال الحافظ: ويستفاد منه جواز الشفاعة فيما يقتضي التحريم، وقد نقل ابن عبد البر وغيره الاتفاق فيه، ويدخل في سائر الأحاديث الواردة في ندم المتر على المسلم، وهي محمولة على ما لم يبلغ الإمام، انتهى. وسيأتي كلام ابن عبد البر والجوي في آخر الباب.

٨/١٥٥١ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن صفوان بن عبد الله بن صفوان) بن أمية صاحب القصة الآتية، قال ابن عبد البر: هكذا روى جمهور أصحاب مالك مرسلاً، ورواه أبو عاصم النبيل عن مالك عن الزهري عن صفوان بن عبد الله عن جده، ولم يقل عن جده أحد غير أبي عاصم، ورواه شعبة بن سوار عن مالك عن الزهري عن عبد الله بن صفوان عن أبيه، كما في «التنوير»<sup>(٢)</sup>.

وبسط ابن حزم في تخريج طرق هذا الحديث في «المحلى»<sup>(٣)</sup> ثم قال: حديث صفوان لا يصح فيه شيء أصلاً؛ لأنها كلها منقطعة؛ لأنها عن عطاء

(١) «فتح الباري» (١٢/٨٧).

(٢) «تنوير الحوالث» (ص ٦١٠).

(٣) (١٢/٥٧).

أَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ لَه: إِنَّهُ مَنْ لَمْ يَهَاجِرْ هَلَكَ. ....

وعكرمه وعمرو بن دينار وابن شهاب، وليس أحد منهم أدرك صفوان، انتهى.  
وفي «المحلى»: منقطع في «الموطأ» وأخرجه النسائي وابن ماجه موصولةً  
بإسنادهما عن عبد الله بن صفوان عن أبيه، انتهى.

قلت: أخرجه ابن ماجه<sup>(١)</sup> برواية شاذية عن مالك عن الزهري عن  
عبد الله بن صفوان عن أبيه، وهكذا أحمد في «مسنده» برواية محمد بن أبي  
حفصة عن الزهري، وأخرج أيضاً بطرقة أخرى موصولة عن صفوان.

(أَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ) بن حلف القرشي المكي صحابي من المؤلفة مات  
أيام فتل عثمان، وقيل سنة إحدى أو اثنين وأربعين، قال صاحب «المحلى»:  
كأن ابن عمه رسول الله ﷺ قُتِلَ أبوه يوم بدر كافراً، وأسلم هو بعد فتح مكة.

قلت: هو الذي استعار منه رسول الله ﷺ أدرعاً، فقال: أخصياً يا  
محمد، الحديث، قال صفوان: أعطاني رسول الله ﷺ يوم حنين، وأنه لا يفض  
الناس إليّ، فما زال يعطيني حتى صار أحب الناس إليّ، رواه أحمد في  
«مسنده».

(قيل له) أي صفوان: (إنه من لم يهاجر هلك) قال الزرقاني: وكان قائل  
ذلك لم يسمع قوله ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح»، وفي رواية أخرجه أبو عمر  
أنه قيل له: لا تدخل الجنة إلا من قد هاجر، فقال: لا أنزل منزلي حتى أتني  
النبي ﷺ.

وقال الباجي<sup>(٢)</sup>: يحتمل أن يكون قال له ذلك من علم وحوب الهجرة  
قبل الفتح، فاعفد بقاء حكمها لمن أسلم بعد الفتح، والهجرة من مكة إنما

(١) «سفر ابن ماجه» (٢٥٩٥).

(٢) (١٦٣/٧).



فقدم صفوانُ إلى أُمَيَّةَ المدينة، فنام في المسجد .....

حدث قبل الفجر، لأنها كانت دار كثر، فكان المهاجر يحاجر من دار الكثر إلى دار الإسلام، وكان المهاجر يقوم بصورة ليلي يظن ذلك لا يكون إلا .. اعظام معه فلما انتنعت مكة، وأسلم أهلها وكثر الإسلام، وبسبب مكة دار إسلام، فلم تزد المهاجرة سدا، واستغنى النبي ﷺ عن معه من المسلمين، انتهى

(فقدم صفوان بن أمية المدينة) مژدأ لما سمع من وجه .. انه حدة أو مستغنيا لذلك، فنام في المسجد) قال الثورياني: أي في المسجد النبوي انتهى وهو ظاهر سياق الروايات الواردة في ذلك، وفي التفسير المسجدة<sup>(١)</sup> قال الثورياني: أي في مسجد المدينة أو مسجد مكة.

ولحديث يرويه أبو داود<sup>(٢)</sup>، والثعلابي وابن ماجه وأحمد في مسنده، عن غير واحد عن صفوان أنه طاف ببيت، وصلى، ثم لفت وثاءه فربمعه تحت رأسه، فأخذ رسول الله ﷺ، فقال: من هذا سرى وثائي، الحديث

قال الشيخ عبد الحى: قد رجعت المسألة فليس في سنن أبي داود وابن ماجه ذكر أمدا ذكره، بل مبهما، أم في المسجد من قم ذكر ظرافه، وقد في روايات متعددة عنسائي، بل في بعضها تفريح بمسجد النبي، وما ذكره إنه هو رواية واحدة لثعلابي، انتهى.

فثبت: والتفريح بمسجد النبي أيضا في رواية واحدة لثعلابي، لكن الظاهر من سياق جمع الروايات في هذه الفقرة كبرها في المدينة المنورة قالوا في المسجد النبوي

وفي رواية لثعلابي<sup>(٣)</sup> عن عطاء قال: بينما همولا مصطحف بالصبح، إذ

(١) (٣/٥٧).

(٢) يرويه أبو داود في ٦٠٠ من ١٣٨/٥١٠، وابن ماجه ١١٠٠، وأحمد في ١٤٦٥٠، وفتح في ١١٠٠، (٣/١٠١).

(٣) التلخيص الكبير ١٠٨، ٣٦٥.

وَأَمَّا رِثَانَةُ.....

جاء إسمان فأخذ بردة من تحت رأسه وهي أخرى له عن مجاهد كان صفوان رجلاً من الأنطلقاء، فأثنى النبي ﷺ فتأخّر راحلته، ووضع رداءه عليها، ثم نكح بنفسه الحاجة، فجاء رجل فسرق رداءه، الحديث. وهذا يخالف جميع الروايات الواردة في القصة.

(وَأَمَّا رِثَانَةُ) أي جعله وسادة تحت رأسه. قال الباقى<sup>(١)</sup>: هذا بنفسه مع ما زوّي أنه عليه السلام، أمر بقطع السارق أنه أخذه من حرّزه، فيحتمل أنه رجب فيه القطع، لأن صاحبه كان معه جارماً له، فكان ذلك بمعنى الجزاء، وقد قال من التقاسم فيمن سرق من سطح المسجد النبي تطرح فيه في رمضان: إن كان عبده صاحبه قطع وإلا لا. وكذلك قال مالك في معارض الإسكندرية، يعنق فيها الناس السيوف والعتاع، ففسر: إن كان صاحبه معه قطع سارقه، لأن صفوان لم يحم رداءه ولا تركه.

ويحتمل أن السارق دخل ثياباً من غير الباب فسرقة، وقد قال مالك في معارض الإسكندرية يعنق فيها الناس السيوف والعتاع، فيقب سارق، ولا يدخل من مدخل الناس، له بقطع، وإن لم يكن عنقه جارماً، ويحتمل أيضاً أن يكون في المسجد ست نزل فيه صفوان بن أمية، انتهى<sup>(٢)</sup>.

ونرحم الساماني والبيهقي على هذا الحديث أما يكون سرّاً وما لا يكون، ونرحم عليه أبو داود: «باب فيمن سرق من حرّزه»، وقال الموفق<sup>(٣)</sup>: «إذا كان لأباً للحرّ، أو مرسداً له، قائماً، أو مستقظاً، أو مفرشاً له، أو متكئاً عليه، في أي موضع كان من البلد، أو قرية، فهو محرّر بليل إن رداء صفوان سرق، وهو مرسد له، وإن تدهرج عن الثوب، وله الحرّ إن كان قائماً، انتهى».

(١) المستدرج (٢/ ١٦٣).

(٢) (٢/ ٣٨٠).

(٣) المعجم (١٢/ ٤٢٧).

فجاء سارق فأخذ رداءه. فأخذ صفوان السارق. ....

قال أبي جريح: وفي «الموازية» حين سرق رداءه في المسجد، ولم يكن تحت رأسه وكان قريباً منه، يقطع إن كان مثنيباً، فقبض له: فقطع في رداء صفوان وهو قائم. قال: كان ذلك تحت رأسه، فحرق بين الثنائم وغيره فيما لا يكون تحت رأسه، فما كان تحت رأسه يقطع في الثنائم أو البيطان، لأن إذا أخذ من تحت رأسه يستيقظ به، وما كان بين يديه فلا يحرسه إلا البيطان، انتهى. مختصر.

وفي «التهذيب»<sup>(١)</sup>: وقد يكون السرور بالحافظ كمن جلس في الطريق أو في المسجد وعنده متاعه، فيسرح به، وقد قطع رسول الله ﷺ من سرق رداء صفوان من تحت رأسه، وهو قائم. ثم قال: ولا فرق بين أن يكون الحافظ مستيقظاً، أو نائماً، والمناخ تحت أثر عنده هو الصحيح، لأنه بعد الثنائم عد متاعه حافظاً له في العادة. انتهى.

(فجاء سارق فأخذ رداءه) أي رداء صفوان، وفي رواية حميد عن صفوان عند النخاعي: كنت نائماً في المسجد عن حصة لي، ثنيا ثلاثون درهماً، دعاء رجل وأخذها مني. فحدث، وهكذا أخرجه الحاكم في «المستدرک»<sup>(٢)</sup> (فأخذ صفوان السارق) قال أبي جريح<sup>(٣)</sup>: حيثما أن يكون أخذ في المسجد، وروي عن ابن القاسم في زكاة الفطر توضع في المسجد: من سرق منها لا ينقطع إلا أن يكون معها حارس، فيقطع وإن لم يخرج من المسجد كما قطع سارق رداء صفوان. وقد أحاط في المسجد. انتهى.

قلت: وظاهر الروايات أنه أخرج من المسجد ففي رواية للنخاعي عن

(١) (٣٦٧/١٤)

(٢) (٣٨٠/٤)

(٣) النخاعي (١٦٤/٧)

فَجَاءَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْرَقْتَ رِءَاءَ هَذَا؟» قَالَ: نَعَمْ. فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُقَطَّعَ يَدُهُ. فَقَالَ لَهُ صِفْوَانُ: إِنِّي لَمْ أَرِدْ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. هُوَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَهَلَا.....

ابن عباس كان صفوان نائماً في المسجد، ورداه تحت، فسرق، فقام، وقد ذهب الرجل فأمره فأخذه، وفي أخرى له عن صفوان: جاء رجل فاعتلها مني، فأخذ الرجل نائي به، الحديث وهكذا في رواية لأبي داود<sup>(١)</sup>، فجاه رجل فاعتلها مني، فأخذ الرجل، وفي أخرى له: فاستله من تحت رأسه، فاستيقظ فصاح به فأخذ.

(فجاه به إلى رسول الله ﷺ) زاد في النسخ الهندية بعد ذلك (فقال له النبي ﷺ: أسرت رداء هذا؟ قال: نعم) وليس هنا في النسخ المصرية، لا في المنون، ولا في الشروح، ولا في موطأ محمد، ولا في رواية البيهقي برواية الشافعي عن مالك بهذا السند، ولا في ابن ماجه في رواية شيا به عن مالك، فالظاهر أنه ليس بموجود في رواية مالك.

نعم يوجد هذا في رواية عكرمة عن صفوان عند النسائي بلفظ: «فأخذه فأني به النبي ﷺ فقال: إن هذا سرق ردائي فقال له النبي ﷺ: أسرت رداء هذا؟ قال: نعم»، الحديث.

(فأمر به) أي بالارق (رسول الله ﷺ أن تقطع يده) ولفظ حديد عند النسائي «فأنيته فقلت: أنظمه من أجل ثلاثين درهماً؟ أنا أبيع وأنته ثمنها» (فقال له صفوان: إني لم أرد هذا) أي قطع يده (يا رسول الله) وإنما أردت تأنيبه فقط (هو) أي الرداء (عليه صدقة) مني (فقال رسول الله ﷺ: فهلا) بتشديد اللام

(١) مسن أبي داود (٤٣٩٤).

قَبْلُ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ.

قلت. وقد وصله النسائي في ٤٦ - كتاب قطع اسارى، ٤ - باب الرجل لم يتجاوز للسرقة عن سرقة بعد أن يأتي به الإمام . .

وهـ . باب ما يكون حرزاً وما لا يكون. وابن ماجه في ٢٠ - كتاب الحدود، ٢٨ - باب من سرق الحرز

أي هلّا تصدقت به (قبل أن تأتيني به) فإن الحدود إذا انتهت إلى الإمام لا تدرك.

قال الساجي<sup>(١)</sup>. قول صفوان: ثم أرد هذا، يريد أنه لم يرد أن يبيع به القطع، وأنه قد وهبه الثوب ليبين بذلك أنه لم يرد به القطع.

ويحتمل أنه يكون وهبه ذلك لما اعتقد أن ذلك يسقط عنه القطع، ويحتمل أن يكون اعتقد أن اتحل من حقوقه، فتصدق به عليه، بمعنى أنه أسقطه عنه. وذلك كله لا يسقط القطع عنه بعد وصوله إليه، سواء وهبه إياه قبل الترافع أو بعده.

وقال أبو حنيفة: يسقط ذلك القطع، وهو قول بين قبل الترافع وبعده، والدليل على ما نقوله قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ الآية، وحديث صفوان هذا ومن جهة القياس أنه اتفق مالك بعد السرقة، فلم يؤخر في إسقاط القطع، انتهى.

وقال العمري<sup>(٢)</sup>: السارق إذا ملك العن السرقة جبهه أو بيعه أو غيرهما من أسباب الملك، لم يخل بين أن يملكها قبل دفعه إلى الحاكم أو بعده، فإن ملكها قبل لم يجب القطع، لأن من شرطه المطالبة بالسرقة، وبعد ملكه له لا تصح المطالبة، وإن ملكها بعده، لم يسقط القطع، وبهذا قال مالك والشافعي وإسحاق.

(١) المستدرج (٧/١٦٤).

(٢) المبسوط (١٢٠/٢٢٩).

وقال أصحاب الرأي: يقطع لأنها صادرة ملكه، فلا يقطع من عين هي  
وحده كما أنه يملكها من المظانة سواء وإن استقلته شريكه، والشرط يعتبر  
في سواء، ولم يفت إليها العين مطلقاً.

ولما حديث ضعيف هذا، روي قال ومالك الله يقطع مطلقاً قبل أن يأنس  
به! فهذا يدل على أن لم وجد قبل رفعه إليه سائر الفصح، ومعه لا يقطع،  
التمهي.

قلت: وما وقع من الاختلاف بين فاسي والموفق في من مذهب الإمام  
مالك سوى على اختلاف المالكية في ذلك، ومضار وموهم هو الذي حركه  
الفاشي

قال الحارثي رحمه الله (١) إن يقطع سرقاً مطلقاً من دربين  
ومستأجر، كما أنه لا يقطع حراً به من بعير يأت أو يملكه، ثم خرج به فلا  
يقطع، بخلاف ملكه به بعد حروجه به، قال، لا يقطع، أي فإنه يقطع، فإذا  
سرق مطلقاً، وخرجه من حريم ثم رده له صاحبه، فإن الفصح لا يقطع به،  
نكتي فيه هذا بعضهم يذهب إلى رده له صاحبه، على أن يلزم الإجماع، إلا فلا قطع  
كما وقع لخصم، وذلك أنه عليه السلام، فلا كان ذلك قبل أن يمشي، انتهى

ونعلم من أن لا حكمي، الموفق من مذهب الإمام مالك سوى على قول  
الزمخشري المخرج في المذهب، وما يظن من صنع الإمام محمد في موطنه (٢)  
أولاً التفرقة بين قبل التراجع وبعده، فإنه لم يعم على حدث ساق، ترجل  
سرق منه الشيء، يجب فيه الفصح، جهبه السابق بعد ما يذهب إلى الإمام، وقال  
بعد ذلك هذا الحديث: قال محمد: إذا رافع السارق إلى الإمام أو الخادم،

(١) الشرح الكبير (٤: ٢٣٠)

(٢) موطأ محمد مع نسخة المسند (٥٦٣)

فوجب صاحب الحد حقه. ثم يبيع للإمام أن يعطل الحد، ولكنه يفضيه، وهو قول أبي حنيفة والعمدة من فقهاء كذا انتهى.

ويختلف هذا ما في مروع الحنفية، وصاحب الهداية ذكر في المسألة خلاف أبي يوسف، لا محمد، بل ذكر صاحب البدائع القدر الإمامين أبي حنيفة ومحمد في ذلك إذ قال: إن وجهه قبل القضاء يقطع بلا خلاف، وإن وجهه بعد القضاء قبل الإفضاء يفسخ عندهما، وقال أبو يوسف: لا يفسخ، وهو قول الشافعي، كذا في دليل<sup>(١)</sup>

وفي الهداية<sup>(٢)</sup>: إذ قضى على رجل بالقطع في سرقه فوجب له ثم يقطع، معناه إذا سلمت إليه، وكذلك إذا باعها لملك يده، وقال زهر والشافعي: يقطع، وهو رواية عن أبي يوسف، لأن السرقه قد تمنت انعقاداً وضموماً، وبهذا اعترض أنه يتبين قيام الملك وقت السرقه فلا شبهة، وثنا أن الإفضاء من القضاء في هذا الباب، فيشترط قيام العتومة عند الاستيفاء، وصار كما إذا ملكه من قبل القضاء.

قال ابن القيم<sup>(٣)</sup>: مستدلاً لهم بما في حديث صفوان من قوله: «يا رسول الله لم أريد هذا ردائي عليه صدقة» فقال عليه السلام: «هلا قيل إن تأنيبي به» ثم أجاب عنه عن الحنفية، بقوله: «ما الحديث ففي رواية كما فسر».

وفي رواية الحاكم في المستدرک، قال: «أنا أبعده وأنته شته»، وسكت عليه. وفي كثير من الروايات لم يذكر ذلك بل قوله: «ما كنت أريد

(١) دليل المجموع (١٧/٣٤٤).

(٢) (١٧١/٣٧١).

(٣) فتح القدير (١٦٤/٥).

هذا، وقوله: «يُقطع رجل من العرب في ثلاثين درهماً». ولم يثبت أنه ساءه إليه في الهبة<sup>(١)</sup> ثم انوقعة واحدة، فكان في هذه الزيادة اضطراب، والاضطراب موجب للنصف، ويحتمل كون قوله: «هو صدقة عليه» كان بعد الدفع إليه، وفي ذلك لا يكون شكاً له قبل التبرع. انتهى.

وقال الشيخ في «لبذاذ»<sup>(٢)</sup> نقلاً عن «البلدائع»: أما تحدث فلا حجة فيه؛ لأن السروي قوله: «هو عليه صدقة»، وقوله: «هو» يحتمل أنه أراد به المسروق، ويحتمل أنه أراد به القطع، وهبة القطع لا تسقط الحد، يدل عليه أنه روي في بعض الروايات: وهبت القطع، وكذا يحتمل أنه تصدق عليه بالمسروق أو وهبه منه، لكن ثم يفرضه، والقطع يسقط بالهبة مع القطع، انتهى.

قلت: قد اختلفت الروايات في قول صفوان في هذه القصة كما بسطها ابن حزم. ففي رواية طارق عن صفوان فأسر يقطعه فقال: يا رسول الله قد تجاوزت عنه. قال: قلولا كان هذا قبل أن تأتيني به، وفي رواية حكرمة عن صفوان قال: «ما كنت أريد أن تقطع يده في رذائي».

وفي رواية أخت صفوان عنه قال: «تقطعه من أجل ثلاثين درهماً، أنا أبيه وأسلته منها»، وفي رواية عمرو بن دينار قال صفوان: قد عفوت عنه. وفي رواية صانت<sup>(٣)</sup> قال صفوان: لم أرد بهما هو عليه صدقة، ثم قال ابن حزم<sup>(٤)</sup>: أما حديث صفوان فلا يصح فيه شيء أصلاً، لأنه منقطع؛ لأنها عن عطاء وعكرمة وعمر وابن دينار وأبى شهاب ليس أحد منهم أدرك صفوان. ولما عطاء عن طارق، وهو مجهول، أو عن أسباط عن سماعة عن حميد بن أحمد صفوان، وهو ضعيف عن ضعيف مجهول، انتهى.

(١) والهبة لا تتم إلا بالتقبض، والرداء كان بين صفوان كان قد سلبه من السارق قبل ذلك. (سوي).

(٢) مهمل المحمود (١٧/٣٤٤).

(٣) «المحلى» (١٢/٥٧).



٩/١٥٥١ - **وحدثني عن مائتيه عن زبيعه بن أبي عبد الرحمن** : أن الزبير بن العوام لقي رجلاً قد أخذ شارقاً، وهو يريد أن يذهب به إلى السلطان، فسمع له الزبير ليرسّمه، فقال: لا حتى أسمع به الشيطان. فقال الزبير: إذا بلغت به السلطان، فليس الله الشافع والمُستمع.

٩/١٥٥١ - (مالفت عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) الرازي (أن الزبير بن العوام لقي رجلاً لم يسم (قد أخذ) الرجل المذكور (سارقاً وهو) - حل (يريد أن يذهب به) أي بالشارق (إلى السلطان) فيقيم عليه الحد (فسمع له الزبير ليرسّمه) أي يصفه، ولا يذهب به إلى السلطان.

قال الناجي<sup>(١)</sup> : هذا على ما تقدم من جواز استماعه من وجه عليه الحد، قبل أن يبلغ الزمان الذي يقيم الحد، ويحتدل أن يكون الشارق كان مع رجل أخذه دون حرم ولا شرط. لأن الحرس والخبره ياندر عن الإمام، فلا صحح الاستماع في حد ظهر إليهم، انتهى.

(فقال) الرجل الآخر: (لا) سماع أو لا أرى (حتى أبلغ به السلطان) وبعد ذلك إن شئت فاشفعه. (فقال ليرسّم) إذا بلغت به السلطان، فليس الله الشافع عنده (والمستمع) بكسر الهمزة المشددة أي قاض شفاعته، وهو السلطان، إن شفع، وروى الدارقطني<sup>(٢)</sup> عن الزبير مرفوعاً: «استمعوا ما سمع يصل إلي الخوالي، فإذا وصل إلي الرازي لغنا، فلا عفا الله عنه». قال ابن عبد البر: لا أعلم خلافاً أن الشفاعة في تدوى الذنوب حجة جملاء، لم تبلغ السلطان. وإن عيبه إذا بلغت إقامتها، كما في الزرقاني<sup>(٣)</sup>.

(١) المحقق (١٠٥، ١٠٦)

(٢) شرح الزرقاني (١٠٩، ١١٠)

(٣) مسند الزبير (٣١، ١٠٥)

## (4) باب جامع المقطع

١٠/١٥٥٢ - حدثني يحيى بن مزيك، عن عبد الله بن محمد بن أبي

القاسم، عن أبيه .....

وفد المروقي<sup>(١)</sup>. قال الزبير في الشفاعة في الجنة: بعض ذلك دون  
الجنة، فإذا بلغ الإمام، فلا يحده الله برأيه<sup>(٢)</sup>، ومن رأى ذلك عبد الله  
وإن عباس، والزهراني، والأوزاعي، وقال مالك: إن لم يترق بشراً فلا يأمن  
أن يسمع له ما لم يسمع للإمام؛ لأنه من عرف بشراً وقصداً، فلا أحب أن يسمع  
له أحد، ولكن يترك حتى يقدم عليه أحد، ويجمعوا على أنه إذا بلغ الإمام لم  
تحر الشفاعة، لأن ذلك إسقاط حق واجب لله تعالى، وقد غصب النبي ﷺ  
حين شفع أسامة في المرأة المحرومية.

وقال ابن عسار - رضي الله عنه - من حالت شفاعة دون حل من  
حدود الله، فقد خاد الله في حكمه<sup>(٣)</sup>، انتهى.

وفي «الشمسي»: قال النووي<sup>(٤)</sup> - قد أجمع على تحريم الشفاعة بعد أوغة إلى  
الإمام، فأما قبله، فأجروها الأكثر إذ لم يكن الشفوع به صاحب نيل للناس،  
وأما من لا حاجة فيها، وإجها التحريم، فيجوز الشفاعة فيها، وهو لها قبل الجمع إلى  
الإمام وبعد، بل الشفاعة فيه مستحبة إذا لم يكن الشفوع به صاحب أدنى، انتهى.

## (4) جامع المقطع

أبو قرويات المروقي في باب الشفاعة

١٠/١٥٥٢ - (مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه) (الظاهر بن

(١) الشمسي، ٢٢١/٢٦٧.

(٢) أخرجه البيهقي في «أسر النكري» (٨١/٢٢٣).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٩١/٤٦٦).

(٤) الظاهر: «شرح صحيح» - ابن النور (٦٦/١٨٦).

أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، أَقْطَعَ الْيَدَ وَالرَّجْلَ، قَدَّمَ، فَتَنَزَلَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ. فَشَكَا إِلَيْهِ أَنَّ عَامِلَ الْيَمَنِ قَدْ ظَلَمَهُ. ....

محمد بن أبي بكر الصدّيق، وهذا الأثر هكذا أخرجه محمد بن عموطة عن مالك، والبيهقي برواية الشافعي عن مالك (أن رجلاً) قال ابن جريج: اسمه حبر أو جبير كما سيأتي، موصوف صفته الأولى (من أهل اليمن)، وصفته الثانية (أقطع اليد) أي مقطوع اليد اليمنى (والرجل) اليسرى في السرقة (قدم) كمدته خسران (فتنزل على أبي بكر الصدّيق) - رضي الله عنه - في زمان خلافته (فشكا إليه أن عامل اليمن) أي واليها من أبي بكر - رضي الله عنه - (لأن ظلمه) إذ قطع يده ورجله بغير موجب لذلك.

وأخرجه عبد الرزاق في «مصنعه»<sup>(١)</sup>: أخبرنا معمر بن الزهرري عن عمرو بن عائشة قالت: قدم عليّ أبي بكر رجلٌ أقطع، فشكا إليه أن يعلى بن أمية قطع يده ورجله في سرقة. وقال: والله ما زدت على أنه كان يوليئني شيئاً من عمله، فختته في قريضة واحدة، فقطع يدي ورجلي، فقال أبو بكر: (إن كنت صادقاً، فلا أقيدك منه، فلم يلتزموا إلا قليلاً حتى فقد آل أبي بكر حلياً لهم، فاستقبل القبلة ورفع يديه، وقال: أظلم من سرق أهل هذا البيت الصالح، قال: فما انتصف النهار حتى عثروا على المتاع عنده، فقال له أبو بكر: وراك إنك لقليل العلم بآفه، فقطع أبو بكر يده الثانية قال ابن جريج، وكان اسمه حبراً أو جبيراً، وكان أبو بكر يقول: لجرأتهم على الله أغبط عندي من سرقة، كذا في «نصب الراية»<sup>(٢)</sup>، ونجده السخاف في «الدراية»، وقال: هذا على شرط الصحيح، والعجب أهمما ذكرنا في ذلك أن يعلى قطع يده ورجله في سرقة، والنصحيع أن يعلى قطع يده فقط، فقطع أبو بكر - رضي الله عنه - رجله كما سيأتي في آخر الحديث عن «الاستدكار»<sup>(٣)</sup>.

(١) «مصنف عبد الرزاق» (١- ١٥٨/١٠٠ - ١٨٩) رقم (١٥٧٧٤).

(٢) (٣٧٤/٣).

(٣) (١٨٨/٢٤).

فَكَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ. فَيَقُولُ أَبُو بَكْرٍ: وَأَبَيْكَ. مَا الْبَيْتُ بِشَيْءٍ سَارِقٍ. ثُمَّ إِنَّهُمْ فَقَدُوا عَقْدًا لِأَسْمَاءَ بِنْتِ عَمِيْسٍ، امْرَأَةً أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَخَمَلَ الرَّجُلُ يَطْلُوفُ مِنْهُمْ وَيَقُولُ: اَللّٰهُمَّ عَلَيَّكَ مِنْ بَيْتٍ أَهْلُ هَذَا الْبَيْتِ الصَّالِحِ. فَوَجَدُوا الْعَلِيَّ عِنْدَ.....

(فكان) ذلك الأفظح (يصلي من الليل) أي يصلي الترافل في الليل كثيراً، (فيقول أبو بكر) منعجاً بصلاته (وأبيك) قسم على معنى وربي أياك، قال الأمامي: ويحصل أن يقول أبو بكر عن عادة العرب في مخاطبتها وتراجعها دون أن يفصح به انقسم، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ بِهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآيَاتِكُمْ» انتهى. وهذا أحد الأقوال في قوله ﷺ: «ما لمع وأبى» إن صدق دخل الجنة (ما عليك بليل سارق) بالاضافة وما تافية، قال البابي: يريد أن ليل السارق إنما هو نوم المتدمل، أو المغمي والنسب إلى السرقه. وأما الصلاة ما لبس فليست من أفعال السارق.

(ثم إنهم فقدوا) بفتح ثاء، والقاف (بعقد) بكسر العين وسكون القاف قلادة. (لأسماء بنت عميس) بضم العين آخره بين مهملتين مصغراً (المرأة أبي بكر الصديق) أم ابنه محمد صحبة شهيرة (فجعل للرجل) الأتبع (يطوف) أي يدور (منهم) أي مع الذين كانوا يغشون انعقد (ويقول) أي يدعو يستغيث القبلة رافعاً يديه كما تقدم في رواية عبد الرزاق (اللهم عليك) أي خذ بالعصية (بمن بيت) بفتح الموحدة وتشديد التحتية من التبت، وهي الإغارة في الليل (أهل هذا البيت الصالح) يعني من أغار على بيت أبي بكر الصديق.

(فوجدوا) أي المتفتشون (العلي) قال صاحب «المعجم»: بفتح فمكون،

صَانِعٌ. زَعَمَ أَنَّ الْأَقْطَعَ جَاءَهُ بِهِ، فَأَعْتَرَفَ بِهِ الْأَقْطَعَ. أَرَّ شَهِدَ عَلَيْهِ بِهِ. فَأَمَرَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ. فَقَطَعَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ لِدَعَاؤُهُ عَلَيَّ نَصَبٌ أَشَدُّ مِنِّْي عَلَى مَنْ سَرَقَنِي.

والجميع حلي بضم الحاء وكسر اللام وتشديد الياء أي الوَقْدُ المذكور (عند صانع زعم) وفي النسخ الهندية بزيادة الفاء بلفظ «فرعم» أي قال الصانع (أن الأقطع) المذكور (جاءه به) أي أتى عند الصانع بهذا الحلي فسأله (فأعترف به الأقطع أو) شك من الراوي (شهد) ببناء المجهول من المجرى (عليه به) وهكذا بالشك في «موطأ محمد»، والبيهقي، (فأمر به أبو بكر الصديق فقطعت) ببناء المجهول (بده اليسرى) لأنه كان مقطوع اليمنى من قبل.

(وقال أبو بكر: والله لدعائه علي نفسه) إذ دعا رافعاً يديه كما تقدم (أشدُّ عندي عليه) كما في جميع النسخ الهندية والمصرية إلا الزرقاني، فليس فيها لفظ «عليه»، قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: «أشدُّ عندي» وفي نسخة: «علي» وفي أخرى «عليه» (من سرقته) لأن فيها حظاً للنفس في الجملة، بخلاف الدماء عليها، لما في ذلك من عدم المبالاة بالكبائر، قاله الزرقاني.

وقال محمد في «موطأه»<sup>(٢)</sup> بعد ذكر هذا الخبر: قال محمد: قال ابن شهاب الزهري: يروى ذلك من عائشة أنها قالت: إنما كان الذي سرق حلي أسماء أقطع اليد اليسرى، فقطع أبو بكر رجله اليسرى. وكانت تنكر أن يكون أقطع اليد والرجل، وكان ابن شهاب أعلم من غيره بهذا ونحوه من أهل بلاده، وقد بلغنا عن عمر وعلي أنهما لم يزيئا في الأقطع على قطع اليد اليسرى، والرجل اليسرى، فإن أتى به بعد ذلك لم يقطعاه وضمتاه، وهو قول أبي حنيفة والامة من فقهاها، انتهى.

(١) شرح الزرقاني، (٤/١٥٩).

(٢) موطأ محمد مع التطبيق الممجّد (٣/١٧).

وفصيح تلك: أنهم اختلَفوا في السارق يسرق مراراً، قال الموفق<sup>(١)</sup>: لا خلاف بين أهل العلم في أن السارق لو سرق ما يقطع به يده اليسى من مفصل الكف، وهو الكوع، وفي قراءة ابن مسعود: «فانفضوا أيديهما» وهذا إن كان قراءة وإلا فهو تفسير.

وقد روي عن أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - أنهم قالوا: إذا سرق السارق وانقطعوا يمينه من الكوع، ولا مخالف لهما في الصحابة، ولأن البطش بها أقوى، فكانت البداية بها أروع، وإذا سرق ثانياً قطعتم رجله اليسرى، وبذلك قال الجماعة: لا عطاء. حكى عنه يقطع يده اليسرى، نفوه تعالى: «فَانْفَضُوا أَيْدِيَهُمَا» ولأنهما آلة السرقة، وروي ذلك عن ربعة وداود، وهذا شديد مخالف جماعة الأصحاب من أهل الفقه والأثر من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وهو قول أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - إلى آخر ما سطر في دلائل الجمهور.

ثم قال<sup>(٢)</sup>: فإن عاد، فسرق بعد قطع يده ورجله لم يقطع به شيء آخر وحبس، وهذا قال علي، والحسن، والشافعي، والنسفي، والثوري، وأصحاب الرأي، وعن أحمد أنه يقطع في الثالثة يده اليسرى، وفي الرابعة رجله اليسرى، وفي الخامسة، يفرغ، ويحبس، وروي عن أبي بكر وعمر أنها قطع يد أقطع اليد والرجل. وهذا قول مالك والشافعي وأبي ثور وأبو الحسن، وروي عن عثمان وعمر بن العاص وعمر بن عبد العزيز نحو ذلك، قالوا: ويقتل في الخامسة لرواية جابر بن عبد الله بن أبي السرح بسارق، فقال: «افعلوه»، فقالوا: يا رسول الله إنما سرق، فقال: «افعلوه»، الحديث. وفي آخره ثم أني به في الخامسة، قال: «افعلوه»، فانطلقا به لفتلته، ثم احتربناه فألقينا في البحر، رواه

(١) «الشمي» (١٢/٤٤١).

(٢) «الشمي» (١٢/٤٤٦).

أبوم عوداً<sup>١١</sup>، وعن أبي هريرة مرفوعاً<sup>١٢</sup> أن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله، ثم إن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا<sup>١٣</sup> رجله.

بولان روي سعيد بنه إلى سعيد الأنصاري عن أبيه قال: حضرت حديثاً، أتى برجل مقطوع اليد والرجل قد سرق فبأن لا محابة ما تكون أبي هذا؟ قالوا: أطعمه يا أبا سعيد الأنصاري، قال: قلته إذاً وما عندك لتفعل، أي شيء يأكل؟ وبأي شيء يتوضأ؟ وبأي شيء يغتسل للحناء؟ فرفقه إلى السجن أياماً، ثم أخرجته، فاستنشق أصحابه، فقالوا مثل عوبس الأول، قال لهم مثل ما كان أول مرة، فحللته حينئذ شديداً ثم أرسله<sup>١٤</sup>، وروي عنه أنه قال: إني لأستحي من الله أن لا أدع<sup>١٥</sup> بدأ يبطش بها ولا رجلاً يمشي عليها.

وأما حديث عاصم، ففيه حذف شخص استحق الحل بدليل أن النبي ﷺ أمر به في أول مرة وروي كل مرة، ورواه السهائي، وقال: منكروه، وأما الحديث الآخر ففعل أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - فقد عرّفه بول عاصم، وروي عن عمر - رضي الله عنه - أنه وجع إلى فوز عتي، فبوى سعيد بسيد إلى عبد الرحمن بن سنان، قال: أتى عبد الرحمن وأقطع اليد والرجل، قد سرق، فبوى به عمر أن تقطع يده، فقال عاصم - رضي الله عنه - هذا قال الله تعالى: ﴿إِذَا ضَلَّتْ فِرْقَتُكَ لَبِيسٌ خَلَّتْ﴾<sup>١٦</sup> الآية، ولم تقطع به هذه، والله، فلا يسمي أن تقطع رجله فقد ليس له قائمة يمشي عليها، وروى أن عاصم إنما استودعه السجن، فاستودعه السجن، انتهى.

وفي الحديث: ما روي أنه نكح قبله في العامة ففصح، أو مؤول

(١١) أخرجه أبو داود (١٠١٤٤).

(١٢) أخرجه البيهقي في مسنده (٢٢٧٤٨)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٠١٢٠٩)، وابن سعد (١٠١٠٠).

(١٣) سورة النازعة الآية ٣٢.

بشئ واستحللته، وعمل بقدره أبو مصعب النخعي وبشئ عن مالك وعمر بن عبد العزيز وغيرهما، وهذا أصحنا أبو حنيفة، لما يقطع في السنة، بل يخرجه به نقل قول محمد بن عمرو بن العلاء المحدث من قول عائشة بنكم أنه يحب هذا النوع البهيم والنوح.

وقال أبو يوسف في كتاب الخراج: إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه - استشار في سائر ما جئنا به على أن يترك قطع هذه، فإن عاد فزوت رجاءه، وإن عاد استرجع سحره، قال: حدثنا جندب عن عمرو بن دينار أنه كتب إلى أبي عباس مائة عن أسامة، فكتب إليه بثلث قول يحيى، انتهى.

وهي الجهر النقص<sup>(١)</sup> فإن أبو عمر: حدثنا عن أبي بكر، لا أصح منه، وقد ثبت عنه غاية سلام ألا يعد دم امرئ مسلم إذا ياحدى ثلاث، ولم يذكر فيها أسارى، ثم ذكر حديث أبي بكر أنه يكره أن يقطع في هذه، وقال: القاسم لم يسمع أما يكره، وقد روي عنه وعن غيره من الصحابة خلاف ذلك.

قال صاحب الأثرين<sup>(٢)</sup>: أجازت في هذا الحديث، فزوى أنه يقطع رجله، وكان منقطع اليد اليسرى فقط، ذكر عبد الرزاق بن معاذ عن الزهري عن سالم وعمر بن الخطاب أنهما قطعوا رجل أبي بكر، وكان منقطع اليد اليسرى فقط، وعن تابع عن أبي عمر قال: إذا قطع أحد يكره، حتى يقطع يمينه من أيقه، كان مقطوع اليد قبل ذلك، وذكر عبد الرزاق: لما معمر عن الزهري عن عائشة قالت: كان رجل أسود يأتي أبا بكر فيذبحه، ويفترقه انفراد حتى يموت، فأما فقال: الرضوي معه، فيسأله معه، وأما رضي به خيراً فلم يسمع منه إلا

(١) أبو محمد بن علي التميمي، ٦٨٠/٢١.

(٢) الترمذي، الفقه على مذهب أبي بكر، ١٠٦/٢٨.

(٣) الأثرين، ١٠٦/٢٨.



قال يحيى: قال مالك الأثر عندما يبي الذي يترك صراخاً ثم يستغفر عليه.....

ثم بدأ حتى جاء في خطابه يده، فلما رآه أبو بكر غاضباً سباه قائلاً: ما أنت؟ قال: ما رديت علي أنه كان يولاني شيئاً من معدن، فخلته ويطرد واحداً، فاقطع يدي، فصار أنا منكم: سجدون الذي قطع هذا بخون عشرين مريضاً، إن كنت صادقاً لأنتدبك هذا<sup>(١)</sup>.

ثم أذناه فكان كرجل يقوم لنفسه، فقرأ فإذا سمع أبو بكر صوته قال: تائه رجل قطع هذا لئلا يحتج على الله. ثم يصر إذا ضللاً حتى عندك أبي بكر سلباً لهدوياً. فقام الأقطع، فاستبذل الغنبل، ورجع يده المصليحة. والأعرج التي قطعت قدماً: فلهم أظهر على من سرفهم، وكان معسر ربحاً. وإن: اللهم أظهر على من سرق أهل هذا البيت الفصالحين، فلما انتصف النهار حتى علموا على المحتاج مدده، فقد أم بكر. وبك ذلك قتلوا لعلم مائة فامر به ففصلوا رجله. وقال أبو أيوب شيعة من الأوراشي على الدهري قائلاً: السهم أبو بكر في قطع السوق إلى اليد والرجل، انتهى.

قلت: عندما ذكر من الشريكاتي بعداً الاستدكار، ورواه عبد الرزاق عن معمر بن عوف ما تقدم فربما عن الحافظ ابن حجر: رواه الرباعي، والنسائي ما في الاستدكار، وفي القصة في أعمال مسند عبد الرزاق<sup>(٢)</sup> التي رواها في مناقب رواية الاستدكار، من أنه قطع يداً أولاً، فقطع أرمي بكر. رضي عنه ربه أحرار.

(قال مالك: الأثر) المحدث (عندنا) بالسنن المروية (أثر) الرجل الذي يسرق صراخاً قبل إقامة الحد عليه (ثم يستغفر عليه) ببناء المجهول يقال: استغفرت لأمر علي فلان، فاعفاني، أي استغفرت عليه فأعفاني، واللام منه

(١) نداء في الأصل، والظاهر لأبيد الله. شرح

(٢) أخرجه عنه غيره في مصنفه ١٥٧٧١.

إِنَّهُ يَسْرِقُ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ تَقْطَعَ يَدَهُ، لِحَبِيبٍ عَنْ سُرْقٍ عَنْهُ. إِذَا سُرِقَ بِشَيْءٍ  
أَقْبَمَ عَلَيْهِ الْحَدَّ، فَإِنْ كَانَ قَدْ أَقْبَمَ عَلَيْهِ أَحَدٌ قَبْلَ ذَلِكَ، قَدْ سُرِقَ مَا  
بِحَدِّهِ لَمْ يَنْقُطَعْ، فَتَقْطَعُ أَيْضًا.

ابعدوز، وهي المصنوعة، كذا في «مختصر الصحاح» (١٤) الصمير للشأن (يسر  
عليه) أي على السارق المذكور (إلا أن تقطع) سنا، المصحفون (يده) سواحد  
(بجميع) ملحوظة في النسخ البغدية والنداء في نسخة (من سرق منه) أي  
لجميع سرقته، لأن حد القصد هو تعالى، ولا من سرق منهم، ولا لحذر  
تدعيم إذا بلغ الإمام، قاله الوراقاني.

وهذا أي المصنع الواحد، إذا لم يكن فيه عليه الحد، حين ذلك فإن كان  
قد أقبم عليه أحد قبل ذلك لسرقه (ثم سرق) سنا، (ما يحجب) فيه الشطع  
مفعول سرق (تقطع أيضاً) جزاء لقوله: فإن كان.

قال الناجي<sup>(١١)</sup>، معناه أنه لا يقطع له إلا بد واحدة، وإن سرق مائة مرة،  
فإذا سرق أو لصقة قبل أن يقطع، فإن قطع يده يجرى من ذلك كله، وإن قصت  
يده لسرقه شيء واحد أو أشياء كثيرة، ثم سرق بعد ذلك، فإنه يقطع أيضاً  
كشرب الخمر بشرب مائة مرة، فلا يحد عليه إلا حد واحد، ثم إن حله  
لشرب مرة أو مراراً فإنه يستأنف حده، فيحد ثانياً حد أول مرة، انتهى كذا  
في الأصول، وأما معنى يستأنف، (أحد) بد شرب بعد الحد.

قال النووي<sup>(١٢)</sup>، إذا سرق مرات قبل أن يقطع أحداً قطع واحد عن جميعه،  
وبالحال حدوده، لأن حد من حدوده، وهذا أجتمع أسنانه إذا سرق عدة  
الربا، وذكر الشافعي فقال إذا سرق من جماعة، «جاءه» «تفرقت» «رواه» «أخرى»  
أنها لا تتداخل، وتعلمه بعض ذلك على حد النذف، وتصحيح كذا في الأصول.

(١١) المصنف (١٥٥٢)

(١٢) المصنف (١٥٥٣)

١١/١٥٥٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، أَنَّ أَنَا بْنَ إِسْرَاءَ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ  
عَامِلًا يُعَمِّرُ بَنِي عَبْدِ الْعَزِيزِ أَهْلًا نَاسًا فِي جَبَرِيَّةٍ.....

لأن القطع حائض حق الله، فتدخل كحد الزنا والشرب، وفارق حد النكاح  
فإنه حق لأدمي، ولهذا يتوقف على العقوبة باستيعابه، ويستغنى بالعمو عنه.

فأما بد سرقة فنقطع ثم سرقة ثالثة قطع ثالثة، سواء سرقة من الذي سرق  
منه أو لا، أو من غيره، وسواء سرقة تلك العين التي قطع بها أو غيرها، وبهذا  
قال الشافعي.

وقال أبو حنيفة إذا قطع سرقة عين مرة، لم يقطع سرقتها مرة ثانية،  
واحتمى بأن هذا يتعلق باستيعابه بمقتضى أدنى، فإذا تكررت سببه في العين الواحدة  
لم يتكرر كحد النكاح، ولما أنه حد يجب بفعله في غير فتكرره نور حين واحد،  
تكرر في الأعيان كالزنا، انتهى.

قلت: وحكى ابن حزم في المحلى عن الظاهرية بخلاف الآية الأربعة  
أنه يجب عليه الحد مستأنفا لكل سرقة، ويرجع هو بنفسه بخلاف أصحابه أنه  
إن بلغ الزمزم أو أسيره مع قنوته على إقامة الحد، ثم سرق يستأنف الحد، ولا  
يعبر عن حد تقدم وجوبه، وإن لم يعم الإمام بذلك، فهذا يدل على سرقة قبل  
ذلك وإن سرى ألف مرة، فإن علم الإمام بذلك استقر عليه الحد، ولا يتدخل  
ذلك مما سرى بعده وإن كان قبل إقامة الحد.

١١/١٥٥٣ - (صالح عن أبي الزناد) عبد الله بن دكران (أنه أخبره) ومي  
الشيخ المصري: مالك أن أبا الزناد أخبره أي مالكاً أن عاملاً لعمر بن  
عبد العزيز لم يسم (أخذ ناساً في حرابة) بأحد المهدي في جميع الشيخ النور  
بأيدى من المتن والشروح، وضبطه في المحلى بكسر الحاء المهملة أي  
المحاربة وقطع الطريق.

وقال البرقي<sup>(١)</sup> بكسر الحاء المهملة أي مفاصلة، ويخاف معجدة مكسورة

(١) اشرح الزهاني (٢/١١٠).

نفساً صلباً يمسك بالظلم في نسخة صحيحة، وقال: خرجت بالمعجمة يخرت من باب  
فتن، خرابه بالتدوير إذا سرق، لكن يزيد لأجل قوله، أو لم يفتنوا إلا أن يفتنوا  
في المنطق واللعل والتمسك والمفنى إما هو في الحواشي بالهمزة، لا في المعجمة  
بالإعجام يدعى الشرفة، إذا قل فيها ولا غيره سوى القطع، انتهى.

وعلى الحرمة بالمهملة من الساجي شرحه والأصل في ذلك قوله عز  
سبح: **وَإِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا**  
**أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ جَنْبٍ أَوْ يُغَدَّوْا مِنْ أَلَدِهِ فَمِنْ ذَلِكَ**  
**لَهُمْ جِزَاءٌ فِي أَلَدِهِمْ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ** (١) **وَلَا تُؤْمَرُ سَاءَ مَا مِنْ قَبْلِ**  
**أَنْ تُقَدَّرُوا عَلَيْهِمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** (٢) واختلف أهل العلم فيما  
يعمل بالأية، والأحكام الشرعية عليها في مسائل:

الأولى: في أن الآية نزلت في الكفار أو في المسلمين، وترجم البخاري  
في صحيحه «كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة»، وقول الله تعالى: **وَإِنَّمَا**  
**جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ**  
استخرجني إلى أن الآية المحاربة نزلت في أهل الكفر والردة، وضمن قد نزل  
أحسن وعطاء والصالح والزهرى، وذهب جمهور الفقهاء إلى أنها نزلت فيمن  
خرج من المسلمين يسمى في الأرض بالفساد، ويقطع الطريق، وهو قول مالك  
والشافعي والكرخي، قال: وقطع الطريق وما مضى عليه حال المسلمين ما  
على أن حدود المذكورة في هذه الآية نزلت في المسلمين، وأما الكفار فقد  
نزل فيهم **وَإِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ** الآية

وقال الذهبي<sup>(١)</sup> هذه الآية في قول ابن عباس وكثير من العلماء نزلت

(١) حجة القضاة: ٤٤٥.

(٢) فتح الباري: ١/١٢٠، ١٢١.

(٣) «المسعى» (١/١٢٠).

في فُتُوح الصَّرِيقِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَالتَّائِفِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَحُكِّيَ عَنِ ابْنِ عَمْرِو أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْمُتَرَتِّبِينَ، وَحُكِّيَ ذَلِكَ عَنِ ابْنِ عَمْرِو، لِأَنَّهُ سَبَبُ نَزُولِهَا قِسْمَةُ الْعَرَبِيِّينَ، وَكَانُوا ارْتَدَوْا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَقَتَلُوا الرِّعَاةَ، فَقَالَ أَسَسُ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ آيَةً، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>، وَالتَّنَسَائِيُّ، وَلِأَنَّهُ مَحَارَبَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِذَا تَكُونُ مِنَ الْكُفَرِ، لَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وَلَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ كَاتِبًا مِنْ قَبْلُ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ بِالْكَفَرِ تَقْبِيلُ أَوْبَتِهِمْ بَعْدَ الْقُدْرَةِ كَمَا تَفْسُ قَبْلَهَا، وَسَقَطَ عَنْهُمْ الْقَتْلُ وَالْقَطْعُ فِي كُنْ حَالٍ، وَالْمَحَارَبَةُ هَذِهِ تَكُونُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي آيَةِ الْآيَةِ: ﴿فَأَنزَلْنَا بِرَبِّهِ بَيْنَ اللَّهِ فَذَمُّهُ﴾.

وَالسَّأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ جُمْهُورَ الْعَدَاءِ بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ اللَّصِّ الْمَحَارِبِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ اخْتَلَفُوا فِي تَعْرِيفِهِ وَاتِّسَافِهِ، الْمَحْذُورَةُ فِيهِ.

وَحُكِّيَ الشَّيْخُ فِي الْبَيْدَلِ<sup>(٢)</sup> عَنْ ابْنِ جُرَيْرٍ: اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْمُسْتَحَقِّ بِاسْمِ الْمَحَارِبِ الَّذِي يُلْحَقُ بِحُكْمِ هَذِهِ الْآيَةِ، فَقَالَ: بَعْضُهُمْ هُوَ النَّصْرُ الَّذِي يَقْطَعُ الطَّرِيقَ وَهُوَ عَطْلُ الْخُرَاسَنِ وَفُتْنَادَةُ، وَقَالَ آخَرُونَ: هُوَ اللَّصُّ السَّجَّاهُ بِمُصَوِّصِيهِ، الْمَكَابِرُ فِي الْعَصْرِ وَغَيْرِهِ: وَمِمَّنْ قَالَ ذَلِكَ الْأَوَّلُ أَعْي.

وَقَالَ مَالِكٌ: مَنْ حَصَلَ السَّلَاحُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي مِصْرٍ أَوْ خِلَافَةٍ، كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ عَالِي غَيْرِ ثَائِرَةٍ كَانَتْ بَيْنَهُمْ، وَلَا دَخَلَ وَلَا عِدَاوَةٌ قَاطِعَةً لِنَسَبٍ وَالْعِدَارُ، وَقَالَ لَوْ لَيْدٌ: مَأْنَتْ اللَّيْثُ وَابْنُ لَهْبَعَةَ، قُلْتُ: تَكُونُ الْمَحَارَبَةُ فِي دَوْرِ الْمِصْرِ وَالْمَدَائِنِ وَالْفُرْجَى؟ فَقَالَ: نَعَمْ إِذَا هُمْ دَخَلُوا عَلَيْهِمْ بِالسُّيُوفِ عَدَايَةً أَوْ لَيْلًا بِالسُّيُوفِ، وَهَذَا هُوَ الشَّامِيُّ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٣٦٦)، وَالتَّيْمِيُّ (١٤٠٣٧).

(٢) الْبَيْدَلُ الْمَحْبُودُ (١٧٤/٢٨٨).

وقال أشعري: المحارب لما فتح الطريق، أما العكاس في الأضمار، فليس بالمحارب الذي له حكم لمحاربي، ومن قال ذلك أبو حنيفة وأصحابه، انتهى.

وفي المتن<sup>(١)</sup>، الجسلة أو المحاربين الذين ثبت لهم أحكام المحاربة، فثبت لهم شروط ثلاثة، أحدها: أن يكون ذلك في الصحراء، فإن كان ذلك منهم في القرى والأضرار، فقد توفقت أحب فيهم، وظاهر كلام الحرقي أنهم غير محاربين، وبه قال أبو حنيفة وكثوري وإسحاق؛ لأن الواجب يسمى حد قطع الطريق، وقطع الطريق إنما هو في الصحراء، ولأن من في الضجر ينحو به القوت غالباً، فذهب شوكة المعدس، ويكونون مختلطين، وقال شبر من أصحابنا: هو قاطع حيث كان، وبه قال الأوزاعي والليث والشافعي وأبو يوسف وآله، ثم تناول الآية بعدمها كل محارب، ولأن ذلك إذ وجد في المعبر كان أعظم خوفاً وأكثر ضرراً.

والشرط الثاني: أن يكون معهم سلاح، فإن لم يكن معهم سلاح فهم غير محاربين، لأنهم لا يستعملون معهم أنفسهم ولا أعلام في هذا خلافاً، فإن عرضوا بالعبث والمجافرة، فهم محاربون، وبه قال الشافعي وأبو ثور. وقال أبو حنيفة: ليسوا محاربين لأنهم لا سلاح معهم، وإنما أن ذلك من جملته سلاح إنني يأتي على الفرس والظفر، فأشبه الحديد.

الشرط الثالث: أن مأنوا محاربة، وبأخذوا المال فحرأ، أما إن أخذوا مستغنين عنهم شراً، وإن اختطفوه، وعمرى بهم مستغيون، لا قطع عليهم، وكذا إن حرج الواحد أو الاثنان على فافلة، فاستلبوا منها شيئاً فلبسوا محاربين، لأنهم لا يرجعون إلى معصية وقوة، وإن صرحوا حتى عده سبب فظهره، فهم قطع الطريق. انتهى.

(١) «المص» ١/١٢٠: ١٥٥

وقال النووي<sup>(١)</sup> ثبت أحكام المحاربة في السعراء، وحل ثبت في الأصهار؟ فيه خلاف، قال أبو حنيفة: لا ثبت. وقال مالك وإسحاق: ثبت. انتهى

وقال الفردي<sup>(٢)</sup> المحارب قاطع الطريق أذعن... أي لأجل عدم الانتفاع بالمرور فيها ولو لم يقصد أخذ منه المال، والسرقة بالذم، الإخافة، لا السمع، وسواء كانت الطريق حارجية عن العباد أو داخلية كالأرفق، أو أخذ مال مسلم أو غيره ذمي ومعاهد على وجه تتعدى معه الموت، وإن كان شأه عدم عقوبه، فعير محارب على عاصب

قال المدوني. قوله: تمنع سلوك حرج فتنه نطبت، يرمي أو تعداد بينهم كما وقع في بعض عسكر مصر مع بعضهم فليس بمحارب.

وقوله: لئلا يأتوا بالفتح الإجماع أي من أشرف الناس في الطريق لأجل أن يمنعهم من السطوك فيها، وإن لم يقصد أخذ المال، بل قصد محروم منع الانتفاع بالمرور فيها. سواء كان السمع فيها خاصة كقلاية أو كل صخرة أو حائطاً كما إذا منع كل أحد يمر فيها.

وقوله: أو أخذ مال مسلم. وتوضع أخرى من المال، قيل خرج لإخافة السبل قصداً للعلية على الخروج، فهو محارب أصح من خرج لإخافة السبل لأخذ المال. وصح في «السادقة» بأنه إذا خرج بدون سلاح، بل خرج من نفسه، نكح أحده مكاره يكون محارباً، انتهى مختصراً.

وفي «البدائع»<sup>(٣)</sup> أما زكوة وهو الخروج على المدة لأخذ المال على

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (٦/١٥٣-١٥٤).

(٢) الشرح لمكر (٢/٣١٥).

(٣) بدائع الصنائع (٦/٤٤٧).

سبيل استعانة على وجه يمتنع الامارة عن السرور، وينقطع النظرية، سواء كان القطع من جماعة أو من واحد، بعد أن يكون له قوة القطع، وسواء كان انقطع سلاح أو غيره من العصد، والحجر ونحوهما، لأن انقطاع الطريق يحسن لكل من ذلك.

ثم قلنا: وأن يكون في غير مقصود، فإذ كان في حصر لا يجب الاحتياط، سواء كان انقطع بهراً أو يلاً، وسواء كان بسلاح أو غيره، وهذا استبعاد، وجو مناهج، والاعتبار أن يجب، وهو قول أبي يوسف، انتهى.

**والسألة الثالثة:** أهم اعتزلوا في الأحكام الأربعة في الآية هل هي من التحجير فإمام أو التسوية بأبواب قطع الطريق؟ قال المصنف: "ذهب طائفة إلى أن الإمام لم يميز بين القتل والصلاب والقطع والسر، لأن الآية بتخصي التحجير وهذا غير من المصيب، وغطاء ومجاهد والحسن والبخمي وأبي ثور وداود، انتهى.

قلنا: والتحجير للإمام هو مذهب الإمام مالك وحفظ قدم هذه المذاهب في ذلك، والمحقق من مذاهب الأئمة الأربعة هو الذي هو هذا عليك، وما انصرنا، إن شاء الله تعالى.

وأما الإمام مالك فمذهبه في ذلك التحجير، قال المصنف: "إن إذا أحدها من السيرة لم يميز الحدود، وهو المذكور في الآية، قال ابن الجوزي وابن حجر، عن مالك أن ذلك على التحجير، وقال أبو حنيفة وأصحابه، على الترتيب، والدليل على ما يفتقر الآية المذكورة، ولغة أراء طائفة من التحجير، وإذا ثبت أنه تحجير، لزمه تحجير متعلق باعتقاد الإمام وهو يروى إلى غيره، وبسريرة الفقهاء بما يراه أتم لمصلحة، وأدب عن المذهب، فإنه مالك في المواقفة، انتهى.

(١) - السيرة: (١١١) / (١١١)

(٢) - السيرة: (١١١) / (١١١)



قال فمردبير<sup>(١)</sup>: ندب للإمام النظر بالنصنحة، ولا يتعين عليه شيء بخصوصه، لأن أوّل ما في الآية للتخيير. فالأولى لذى تشيير من المحاربين القتل، ولذى البطش إذا لم يقتل أحداً القطع من خلافه، وغيرهما ولمن وقعت منه الحاربة فله بلا قتل أحد انفي والنظر بالاجتهاد انتهى.

وأما مسند الإمام أحمد فالنوع لا غير، قال الخرقي: فمن قتل منهم وأخذ المال قتل وإن عناه سحر المال، رسل حتى يشهر. ومن قتل منهم ولم يأخذ المال قتل ولم يضلّب، وإن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى في مقام واحد، ثم حسنت، وخلفي.

وسم الموفق<sup>(٢)</sup> في شرح هذا الكلام، ثم قال: وإذا أخاف السبيل ولم يقتلوا ولم يأخذوا مالاً، فإتهم بنفوس من الأرض، ويروى عن ابن عباس أن النبي يكون في هذه الحالة، وهو يقول فزادة والمخفي وغيرهما، ثم قال: فإن تابوا من قبل أن يقتل عليهم سقطت عنهم حدود الله تعالى، وأخذوا يحقوق الأدميين من الأنفس والجراح والأموال، إلا أنه يغني لهم عنها، ولا تعلم في هذا خلافاً بين أهل العلم، ولا قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي وأبو ثور لغرضه تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ قَاتَلُوا بَيْنَ قَتْلٍ أَوْ قَتِيلًا﴾، فمضى هذا بسقط عنهم تحتم القتل والصلب والقطع والنفي، ويبقى عندهم القصاص في النفس والجراح وغرام المال، ولذية لما لا قصاص فيه، انتهى.

وهكذا مذهب الإمام الشافعي، وقال النووي<sup>(٣)</sup>: قال الشافعي وأخرون: هي على القسم، فإن قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا، وإن قتلوا وأخذوا المال،

(١) «الشرح المبهر» (٤/٣٥٠).

(٢) «المعنى» (١/١٤٢).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/١٥٣).

وَلَمْ يَقْتُلُوا أَحَدًا، فَإِذَا أُنْ بَطِطَعَ أَيْدِيَهُمْ أَوْ يُقْتَل. فَكَتَبْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي ذَلِكَ، فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ: لَوْ أَخَذْتُ

قُتِلُوا وَصُيِبُوا، وَإِنْ أَخَذُوا أَسْلَاحًا وَلَمْ يَقْتُلُوا فَمَطَعَتْ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ، فَإِنْ أَخَذُوا السَّيْلَ، وَلَمْ يَأْخُذُوا شَيْئًا وَلَمْ يَقْتُلُوا، عَطَّلُوا حَتَّى مُعَرَّزُوا، وَهِيَ الْمَرَادُ بِالنَّفْيِ عِنْدَنَا، قَالَ أَصْحَابِي: لِأَنَّ ضَرْبَ هَذِهِ الْأَقْعَالِ مُخْتَلَفٌ، فَكَانَتْ عَقُوبَاتُهَا مُخْتَلِفَةً، وَلَمْ يَكُنِ النُّخْبِيرُ، انْتَهَى.

وَأَمَّا عِدَا الْحَقِيقَةِ، فَبَيَّ دَالِهُدَايَةِ<sup>(١)</sup>، إِذَا خَرَجَ جَمَاعَةٌ مُشْتَعِينَ أَوْ وَاحِدٌ يَقْدِرُ عَلَى الْإِمْنَاعِ، فَمَقْدُورًا قَطَعَ الطَّرِيقَ، فَأَخْفَوْا قَبْلَ أَنْ يَأْخُذُوا مَا لَمْ يَفْتَلُوا نَفْسًا، حَسَبَهُمُ الْإِمَامُ حَتَّى يَحْدُثُوا تَوْبَةً، وَإِنْ أَخَذُوا مَالًا مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا قَطَعَ الْإِمَامُ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ، وَإِنْ قَتَلُوا، وَلَمْ يَأْخُذُوا فَتَلَّهُمُ الْإِمَامُ حَذْفًا، وَالْأَصْلُ فِيهِ آيَةُ الْمَذْكُورَةِ، وَالْمَرَادُ التَّوْزِيعُ عَلَى الْأَحْوَالِ وَهِيَ أَرْبَعَةٌ، هَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ، وَالرَّابِعَةُ إِذَا قَتَلُوا وَأَخَذُوا أَسْلَاحًا، فَلِلْإِمَامِ بِالْحَبْرِ إِنْ شَاءَ قَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ وَقَتْلَهُمْ أَوْ صَلَبَهُمْ، وَإِنْ شَاءَ فَتَلَّهُمْ بِمَا صَلَبَ وَنَطَعَ، وَإِنْ شَاءَ صَلَبَهُمْ أَحْيَاءً، ثُمَّ قَتَلَهُمْ، انْتَهَى بِرِيَادَةِ مَنْ «فَتَحَ الْقَدِيرُ»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ صَاحِبُ النُّعَايَةِ: حَاصِلُهُ أَنَّ الْإِمَامَ بِالْخِيَارِ فِي جَمْعِ الْعُقُوبَاتِ بَيْنَ قَطْعِ الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلِ مَعَ الْقَتْلِ أَوْ الْأُضْرَابِ، وَبَيْنَ الْقَتْلِ أَوْ الصَّلَبِ، ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ قَطْعِ الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلِ، وَكَذَلِكَ لِلْإِمَامِ الْحَبَارِ عِنْدَ اخْتِيَارِ تَرْكِ قَطْعِ الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلِ بَيْنَ الْقَتْلِ وَالصَّلَبِ، وَكَانَ الْخِيَارُ لِلْإِمَامِ فِي مَوْضِعَيْنِ، انْتَهَى.

(وَلَمْ يَقْتُلُوا) أَيِ الْمَحَارِبِينَ الْمَذْكُورِينَ (أَحَدًا غَارًا) الْعَامِلُ الْمَذْكُورُ (أَنْ يَفْطَعُ أَيْدِيَهُمْ أَوْ يَقْتُلَهُمْ) وَلَعِنَهُ رَأْيُ التَّخْيِيرِ فِي ذَلِكَ كَسَبْلِكَ الْإِمَامُ مَالِكَ، وَلِذَا أَوْرَدَهُ الْإِمَامُ فِي «النُّعَايَةِ» (تَكْتَبُ) الْعَامِلُ (إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ) أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (فِي ذَلِكَ) الْأَمْرَ بِسُتْشِيرِهِ أَوْ بِأَخْذِ الْإِذْنِ مِنْهُ (فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ - أَوْ أَخَذْتُ) بِصِيغَةِ

(١) (٢٧٤/١).

(٢) انظر: فتح القدير (١٧٦/٥).

بأيسر ذلك.

قَالَ يَحْيَى: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الَّذِي يَسْرِقُ أُمْتَعَةَ النَّاسِ. الَّتِي تَكُونُ مَوْضُوعَةً بِالْأَسْوَاقِ مُحَرَّزَةً، قَدْ أَخْرَجَهَا قُلُوبُهَا فِي أَوْعِيَتِهِمْ. وَضَمُّوا بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ: .....

الخطاب (بأيسر من ذلك) وفي النسخ المصرية بالإضافة بأيسر ذلك أي أمره وهو النفي، تكن أحسن، فحذف جواب لو. أو هي للنسي، فلا فاقة إلى الجواب لها.

قال الباجي<sup>(١)</sup>: هذا يقتضي أن التعامل رأى قتلهم أو قطع أيديهم، ولا يعلم ما يلحق حرايتهم، وكتب إليه عمر بن عبد العزيز لو أخذ بـأيسر من ذلك على سبيل الخفض والتدب، لا على سبيل الإنكار، ويحتمل أن يكون عمر بن عبد العزيز قال ذلك، وقد علم أنهم أخذوا بأثر خروجهم قبل أن يخفوا سبيلاً أو يقتلوا أحداً أو يأخذوا مالا، وقد روى ابن السوار عن مالك فيمن هذه صفته لو أخذ بـأيسر، قال ابن القاسم: وهو الجلد، والنفي، انتهى.

(قال مالك: الأمر عندنا) بالمدينة المنورة (في الذي يسرق أمتعة الناس التي تكون موضوعة بالأسواق) وإن أم تكن في الدكاكين (محروزة) بالنصب أي تكون محروزة بحرر مثلها، وأوضحه بقوله: (قد أخرجها أهلها) أي أصحاب الأمتعة (في أوعيتهم) التي كانت تحرز هذا المتاع في شها (وضموا بعضها) أي بعض الأمتعة (إلى بعض).

قال الباجي<sup>(٢)</sup>: يعني أنها وضعت في السوق على وجه الإحراز لها على ما يفعله من يقصد السوق، فيترك فيه من غير حذون، فبضع متاعه في موضع،

(١) المتن: (٧/١٧١).

(٢) المتن: (٧/١٧٥).

إِنَّهُ مَنْ سَرَقَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً مِنْ حِرْزِهِ، قُبِّلَ قِيَمَتُهُ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ. فَإِنْ عَلِيَهُ الْقَطْعُ. كَانَ صَاحِبُ الْمَنَاعِ عِنْدَ مَنَاجِعِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ. لَيْلَا ذَلِكَ أَوْ نَهَاراً.

يتخذ لنفسه موضعاً وحزراً لمناعه يضعه فيه للبيع، وقد قال مالك في «الموازية»: ما وضع في السوق للبيع من مناع، وإن كان على قارعة الطريق من غير حانوت ولا تحصين، فإنه يقطع من سرق منه، ووجه ذلك أن هذا موضع أحرز فيه مناعه كالحانوت، انتهى.

(إنه من سرق من ذلك؛ المناع المذكور (شئاً من حرزه) الذي ذكر حاله (فبيل قيمته) أي قيمة المسروق مقدار (ما يجب فيه القطع) وهو ثلاثة دراهم عند المالكية (فإن عليه) أي على السارق (القطع) إذ ذلك، وسواء (كان صاحب المناع عند مناعه) إذ ذلك (أو لم يكن) عنده، وسواء في ذلك (ليلاً كان ذلك) الأمر (أو نهاراً) إذ لا فرق في السرقة عن الحرز بين كون المالك عنده أو كونه غائباً عنه، وكذلك لا فرق في السرقة في الليل والنهار.

وتقدم في أول كتاب السرقة أن الأخذ من الحرز شرط انقطاع عند الجمهور، والحرز ما عُدَّ حرزاً للأشياء في العرف، وهو يختلف، ويتفاوت بأنواع الأشياء، وقد يقع فيه الاختلاف أيضاً، وتقدم قريباً عن «الموازية» أن ما وضع في السوق يُعَدُّ محرزاً عند مالك كما حكاه الباجي.

وقال الموصلي<sup>(١)</sup>: إن كان الشوب بين يديه أو غيره من المتشع كثير المزارين، ولعاش الساعة، وخبر الخبازين، بحيث يشاهده، وتَنَظَّرُ إليه، فهو محرز، وإن نام، أو كان غائباً عن موضع مشاهدته. وليس بمحرز، وإن جعل المتاع في الخرائر، وغُلِّمَ عليها، ومعها حافظ يشاهدها، فهي محرزة وإلا فلا، انتهى.

(١) المصنف، (١٢/٢٢٦).

قال مالك، في الذي يسرق ما يجب عليه فيه أن يقطع، ثم يوجد معه ما يسرق فيرد إلى صاحبه، إنه يقطع بأثره.

قال مالك، فإن كان قابلاً، ثبتت تفتيح يده، وتعد أخذ المتاع بينه، ودفع إلى صاحبه، فإنما هو بعد إلقاء الشارب، يوجد منه ربح الشراب السكر، وليس به سكر، فيجلد الحد.

وفي الأهمية<sup>(١)</sup> الحرز على نوعين: حرز لمعنى فيه كالتبوت والذوق، وحرز بالحفاظ كمن جلس في الطريق أو المسجد وعنده متاعه فهو محرز به، وفي المحرز مالك لا يعتبر الإحراز بالحفاظ، لأنه محرز بذوقه وهو اليقظة، وإن لم يكن له مال أو كان وهو محتجج، لأن اليقظة تفيد الإحراز، قال: ولا يرى من أن يكون الحافظ مستيقظاً أو نائمًا والمتاع تحته أو عنده، انتهى.

(قال مالك في الذي يسرق) شيئاً يصلح قسمته إلى النصاب أي مفزاً (ما يجب عليه فيه القطع) وهو ثلاثة دراهم عند الإمام مالك (لم يوجد) بناءً المحجول (معه ما يسرق) أي يوجد المال المبرور عند الماروق (ميرد) بناءً المحجول أي المال المذكور (إلى صاحبه) أي مالكه، فقال مالك، (إنه يقطع يده) أي يد السارق حيث أبعده، ولا يسقط القطع منه بحد المال لو المالك.

(إفان قال قاتر) أي أورد معترض (كيف يقطع يده) والاحمال أنه (قد أخذ) بيناء المحجول (المتاع منه) ودفع إلى صاحبه أي مالكه، فلما بلغ المال إلى مالكه يعني أن يسقط ذلك الحد عن الماروق، فأجبت لإمام عن الإيراد المذكور بقوله، (إنما هو) أي السارق (بمثلة لشارب) منجر (يوجد منه ربح) الشراب السكر الذي أخذ شرابه (وليس به) أي بالشارب (سكر) حيث لا يحده ذلك مثلاً، فلا يسكره (فيجلد الحد) شره لكونه موعداً له، وإن لم يسكره لا يعتاده.

قَالَ: وَإِنَّمَا يُجَنَّدُ الْحَدُّ فِي الْمُسْكِرِ إِذَا سُرِبَ وَإِنْ لَمْ يُسْكِرْهُ. وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا سُرِبَ يُسْكِرْهُ. فَكَذَلِكَ تُقَطَّعُ بِذِ السَّارِقِ فِي السَّرِقَةِ الَّتِي أُخِذَتْ مِنْهُ. وَلَوْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا. وَرَجَعَتْ إِلَى صَاحِبِهَا. وَإِنَّمَا سَرَقَهَا حِينَ سَرَقَهَا فَيَذْهَبُ بِهَا.

ثم شرع في توضيح جوابه بقوله (قال) مالك، وفي «المصنف»: «شرع من ههنا جواب القائل، وليس كذلك عندي، بل أجاب عنه عندي بقوله: فإنما هو بمنزلة السارق»

ومن ههنا شرع في توضيح الجواب المذكور (وإنما يجلد الحد في المسكر) الذي وجب الحد (إذا سربه وإن لم يسكره) لمعارض الاعتقاد (وذلك) أي وجه إقامة الحد عليه مع عدم سكره (أنه إنما سربه ليسكره) وعدم تمتعه بالسكر لا يدفع عنه الحد.

(فكذلك تقطع بد السارق في السرقة) الموجهة للحد (التي أخذت منه ولم ينتفع) السارق (بها) زاد في النسخ المصرية لفظ «لو» قبل قوله: لم ينتفع، والأوجه عندي حذفها؛ لأنه بيان لقوله: «أخذت منه»، وعلى وجودها فهو وصالية (وإن رجعت) كذا في الهندية، وليس في المصرية لفظ «إن» وعلى وجودها فهي وصفية، أي وإن رجعت السرقة (إلى صاحبها) وأوجه إيجاب الحد عليه أنه (إنما سرقها حين سرقها ليذهب بها).

قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: «فحاصل جوابه أنه لا يشترط في قطع السرقة الانتفاع بالفعل، بل مجرد التمسك والخروج من الحرز كاف، كما أنه لا يشترط في حد الشرب المسكر بالفعل بل تعاطيه، وإن لم يسكر، انتهى».

وهذا كله على مذهب الإمام مالك - رضي الله عنه - . والمالكية خلافية عند الأئمة، قال صاحب «الهداية»<sup>(٢)</sup>: «من سرق سرقة فردا على المالك قبل

(١) شرح الرواقية، (٤/٦٦٠).

(٢) (١/٣٧٦).

قَالَ مَالِكٌ، فِي الْقَوْمِ يَأْتُونَ إِلَى الْبَيْتِ، فَيَسْرِقُونَ مِنْهُ جَمِيعاً.  
فَيَخْرُجُونَ بِالْجِذْلِ يَحْمِلُونَهُ جَمِيعاً. أَوْ الصُّنْدُوقِ أَوْ الْخَشْبَةِ أَوْ  
بِالْمِكَتَلِ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. مِمَّا يَحْمِلُهُ الْقَوْمُ جَمِيعاً: إِنَّهُمْ إِذَا  
أَخْرَجُوا ذَلِكَ مِنْ جِزْرِهِ وَهُمْ يَحْمِلُونَهُ جَمِيعاً. قُبِّلَغُ ثَمْنٌ مَا خَرَجُوا  
بِهِ مِنْ ذَلِكَ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ. وَذَلِكَ ثَلَاثَةٌ تَرَاهُمْ قُضَاعِدًا، فَعَلَيْهِمْ  
الْقَطْعُ جَمِيعاً.

الارتفاع إلى الحاكم لم يقطع، وعن أبي يوسف يقطع اعتباراً بما إذا رفته بعد  
المرافعة، وجه الظاهر - أي ظاهر الرواية وهي الأولى -، أن الخصومة شرط  
لظهور السرقة، وقد انقطعت بخلاف ما بعد المرافعة لانتهاء الخصومة لحصول  
مقصرهما، انتهى

(قال مالك في القوم) أي لمي جماعة (يأتون إلى البيت) وعبره من الحرز  
(فيسرقون منه) أي من البيت (جميعاً) أي مجتمعين (فيخرجون بالصل) بكسر  
العين وسكون الدال المهملتين، الحمل من الأمتعة وغيرها (يحملونه جميعاً أو)  
يخرجون (الصندوق) بضم الصاد وفتح والزندوق والسندوق لغات، جمعه  
صناديق (أو) يخرجون جميعاً (الخشب) الثقيلة التي يحتاج لحملها الجماعة.  
وتكون مما يجب القطع بسرقتها كالساج والأبنوس (أو المكتل) بكسر ميم  
وسكون كاف وفتح المثناة الفوقية، الزنبيل، وهو ما يُحْمَلُ من الخوص. يحمل  
فيه الثمر وغيره (أو ما يشبه ذلك) الذي ذكر من الأشياء (مما يحملها القوم  
جميعاً) أي مجتمعة، فقال مالك في الصورة المذكورة:

(إنهم) بكسر الهمزة (إذا أخرجوا ذلك) أي الشيء المسروق (من حرز  
وهم) أي الجماعة (يحملونه جميعاً) أي مجتمعة (قُبِّلَغُ ثَمْنٌ مَا خَرَجُوا بِهِ مِنْ  
ذَلِكَ) وثمان فاعل بلغ، ومفعوله (ما يجب فيه القطع) وفسره بقوله: (وذلك ثلاثة  
دراهم فصاعداً) أي زائداً من الثلاثة، فإن العبرة في الثمن عند الإمام مالك  
لثلاثة دراهم كما تقدم في محله (فعلبيهم) أي القوم المذكورين (القطع جميعاً)

قَالَ: وَإِنْ خَرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِمِثْلٍ عَلَى جَدِيدِهِ، هَذَا خُرَاجٌ مِنْهُمْ بِمَا تَبْلُغُ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ فَصَاعِدًا، فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ. وَمَنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُمْ بِمَا تَبْلُغُ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ.

أي يقطع يد كل واحد منهم لأنهم كلهم اشتركوا في إخراجه من الحرز

(قلت) مالك: (وإن خرج) ساء المجرد في جميع النسخ (كل واحد منهم بمِثْلٍ) يتعلو يخرج (على حديثه) يكرر المِثْلَ أي متفرداً (فمن خرج منهم بما) أي بمقدار ما (تبلغ قيمته ثلاثة دراهم فصاعداً فعليه القطع) لئلا يسهل سرقته حد النصاب (ومن لم يخرج بما تبلغ قيمته ثلاثة دراهم فلا قطع عليه) لنقص سرقته عن حد النصاب.

والحاصل أنهم إذا أسرجوا الشيء مجتمعة، ويبلغ قيمته حد النصاب فالقطع عليهم جميعاً، وإن أخرجوه متفرقين، فالقطع على من بلغ قيمة سرقته حد النصاب دون من لم يبلغ قيمة سرقته النصاب.

والمسألة خلافية عند الأئمة، قال الموفق<sup>(١)</sup>: إذا اشترك الجماعة في سرقة قيمتها ثلاثة دراهم قطعوا، وبهذا قال مالك وأبو ثور، وقال أبو حنيفة والثوري وإسحاق لا قطع عليهم إلى أن تبلغ حصة كل واحد منهم نصاباً، لأن كل واحد لم يسرق نصاباً، وهذا القول أحب إليّ، لأن القطع هنا لا نص فيه، ولا هو في معنى المنصوص، والمجموع عليه، فلا يجب الاحتياط باستناقه أولى من الاحتياط بإيجاهه، لأنه مما يلزم بالشبهات.

واحتج أصحابنا بأن النصاب أحد شروط القطع، فإذا اشترك الجماعة فيه كانوا كالأفراد قياساً على ذلك الحرز، ولأن سرقة النصاب فعل يوجب القطع، فاستوى فيه الواحد والجماعة كالقصاص، ولم يفرق أصحابنا بين كون الممرور نقيباً يشترك الجماعة في حمله، وبين أن يخرج كل واحد منهم

(١) التلخيص (١٦/١٦٨).



قال يحيى: قال مالك: الأمر عندنا أنه إذا كانت دار رجل مغلقة عنه، ليس معه فيها غيره، فإنه لا يجب، على من سرق منها شيئاً القطع. حتى يخرج به من الدار كلها. وذلك أن الدار كلها هي حرزها، فإن كان معه في الدار ساكن غيره، وكان كل إنسان منهم يقبض عليه ماله، وكانت حرزاً لهم جميعاً.....

جزءاً، نص عليه أحمد، وقال مالك: إن انفرد كل واحد بحز، منه لم يقطع واحد منهم انتهى.

وفي التهذيب<sup>(١)</sup>: إذا اشترك جماعة في السرقة، فأصاب كل واحد منهم عشرة ذم وضع، وإن أصاب أقل لا يقطع، لأن السوجب معرفة التصاب، ويجب على كل واحد منهم بجنايته فيعتبر كمال التصاب في حقه، انتهى.

(قال مالك: الأمر عندنا) بالمدينة المنورة (أنه إذا كانت دار رجل) أي آخر: حلاً كان أو امرأة (مغلقة) مغلقة (عليه)، وفسره بقوله (ليس معه فيها غيره) يعني يسكن في الدار منفرداً (فإنه لا يجب على من سرق منها) أي من الدار (شيئاً القطع) وأصل لا يجب (حتى يخرج به) أي بالسروقة (من الدار كلها) أي ذهب خارج الدار.

(وذلك) أي سبب كون الإخراج من الدار شرطاً (أن الدار كلها هي حرزها) وإذا لم يخرج المتاع من الدار كله لم يخرج من الحرز، والإخراج من الحرز شرط لوجوب القطع.

(فإن كان معه) أي مع الرجل المذكور (في الدار ساكن غيره) أيضاً، وكان الدار مشتركة بين الرجل بحيث ينفرد كل واحد منهم بيت من الدار على حدة، وإليه أشار بقوله: (وكان كل إنسان منهم) أي من ساكني الدار (يقبض) بكسر اللام (عليه ماله) أي ما يبيت من الدار (وكانت الدار حرزاً لهم جميعاً) بالاشتراك، لكن لكل واحد منهم حرز على حدة، وهو بيته في تلك الدار.

فمن سرق من بيوت تلك الدار شيئاً بحسب فيه النقطع، فخرج به إلى الدار، فقد أخرجه من حرره إلى حرره، ووجب عليه حرره، ونقطع.

(فمن سرق من بيوت تلك الدار) المشتركة (شيئاً) موصوف صفته (يحبس فيه النقطع) أي يحبس مضافاً للعقاب (فخرج به) أي بالسارق من البيت (إلى الدار) المشتركة (فقد أخرجه) السارق (من حرره) أي حرره صاحب البيت (إلى غير حرره) ووجب عليه عصف على قوله: فقد أخرجه (عليه) أي على السارق (فيه النقطع)

قال الشيخ<sup>(١)</sup>: معنى هذه المسألة تحقيق معنى الحرره فمن أحرز ماله من بيت من دونه، فلا يحل أن تكون الدار غير مباحة أو مباحة، فإن كانت الدار غير مباحة فساكن الدار واحد، أو سكنها جماعة سكني طاعة، فإن جميع الدار حرراً واحداً، لا ينقطع إلا من أخرج السرقة عن جميعها، وإن كان سكن الدار جماعة، كل واحد منهم يفرد بسكنه. ويعلقه عن الآخر، فإن كل مسكن منها حرراً فاشتم بنفسه، فمن سرق من مسكن منها، فإنه ينقطع إذا أخرج السرقة منه وإلا وجد في الدار، انتهى.

وبلذت قالت الحنفية، قال صاحب الهداية<sup>(٢)</sup>: ومن سرق سرقة واحدة فخرجها من الدار لم ينقطع، لأن الدار كلها حرر واحداً، فلا بد من الإخراج منها، فإن كانت دار فيها مقاصير، فأخرجها من المقصورة إلى صحن الدار قطع، لأن كل مقصورة باعتبار سكنها حرراً على حدة، قال ابن الهدام: هذا كلام محمد، وأزل بما إذا كانت الدار عقيمة فيها بيوت، كل بيت يسكنه أهل بيت على عدتهم إلى آخر ما قاله.

(١) (١٥٥٢/٧) (١٥٥٢)

(٢) (١٥٥٢/٧) (١٥٥٢)

فإن مالك: والأمر عندنا في العبد يسرق من متاع سيده، أنه إن كان ليس من خدمه ولا بمن يؤمن على بيته، ثم دخل سرّاً فسرق من متاع سيده ما يجزئ فيه القَطْع، فلا قطع عليه. وكذلك الأمانة، إذا سرق من متاع سيدها، لا قطع عليها.

وقال، في العبد لا تكون من خدمه ولا بمن يؤمن على بيته، فدخل سرّاً فسرق من متاع امرأة سيده ما يجزئ فيه القَطْع: إنه يُقطع به.

(قال مالك: الأمر عندنا) اختلطت نسخ «الموطأ» في هذه الفروع الآتية المتعلقة بسرقة العبد والمرأة لا سيما النسخ المصرية وقع فيها تكرار لبعض الفروع، واقتفينا في ذلك النسخ الهندية لقلة التكرار فيها، والعمالة كانت واضحة إلا أنها أشكلت لتفريع، وقد يزدي التفصيل إلى الإشكال (في العبد يسرق من متاع سيده أنه) أي العبد (إن كان) كذا في النسخ المصرية والهندية بدو النواو، وهي نسخة الباجي بالواو الوصلية، ومآل النسخين واحد، ونسخة الباجي أوضح (ليس من خدمه) أي خدام السيد (ولا بمن يؤمن) السيد، وفي النسخ المصرية بيضاء المجهول، فالضمير إلى العبد أي لا يأمن السيد في دخوله (على بيته) أي ليس من المعتمدين عند السيد.

(ثم دخل) العبد المذكور في بيت السيد (سرّاً) مختلفاً (فسرق من متاع سيده ما يجب) أي الثقل الذي يجب (فيه القطع فلا قطع عليه) وإذا كان ذلك في العبد الذي لم يؤمن عليه، ولا هو من الخدم، فإذا كان العبد من الخدم والمعتدين، فبالطريق الأولى لا قطع عليه.

(وقال) مالك (في العبد) الذي (لا يكون من خدمه ولا بمن يؤمن على بيته) كما في الصورة المتقدمة (فدخل سرّاً) في البيت (فسرق من متاع امرأة سيده) أي من متاع زوجته (ما يجب) أي الثقل الذي يجب (فيه القطع) إنه (يقطع) به في هذه الصورة.

قال: وكشفت ثمة المرأة إذا كانت تسكن حادماً لها ولا لزوجها. ولا دقني تأمن على بيتها. فدخلت سرّاً. فسرق من متاع سيدتها ما يحب فيه القطع. فلا قطع عليها.

قال مالك: كانت أمة المرأة التي لا تكون من خدمها. ولا ممن تأمن على بيتها. فدخلت سرّاً. فسرق من متاع زوجها. فسرق من متاعها ما يحب فيه القطع. أنها تقطع بذلك.

فطريق الإمام مالك نهر متاع هذه زوجة صبيته إذا لم يوجب القطع نهر الأول. وإن لم يكن العهد من خدمة. فكانه لم يوجب النزع على العهد من مال صبيته مطلقاً. وأوجب النزع من مال زوجة صبيته أن لا تكون من خدم ولا ممن تأمن بدمونه في بيت.

أما إن كان من خدمه. ومن أدركه في المدخول على بيته. فلا قطع عليه أيضاً. فحمل عليه 'الناجي أثر الناسب' الذي في الباب الثاني. (قال مالك: وكذلك) أي - كل حكم العهد حكم أمة المرأة إذا كانت ليست بخادم لها) أي للمرأة (ولا لزوجها) أي ليست خادمة له أيضاً (ولا ممن تأمن) امرأة في دحونها (على بيتها. ثم دخلت) السرّاً (حسباً) فسرق من متاع سيدتها ما يحب فيه القطع. فلا قطع عليها. فإن كانت حادماً لها أو لزوجها. أو كانت تأمن في المدخول في البيت. فلا قطع عليها بطريق الأول.

قال مالك: (وكذلك) أي مثل العهد (أمة المرأة التي لا تكون من خدمها ولا ممن تأمن) المرأة في دحونها (على بيتها. فدخلت) سرّاً (فسرق من متاع زوجها) أي الخدم الذي (يجب فيه القطع أنها تقطع بذلك) لأن متاع

(١) قال أبو حنيفة في الامتناع (٢٠٦/٢٤٦) 'أما من كان من خدمه أو من تأمن في المدخول على بيته. فلا قطع عليه'. فذلك لأن لا يقطع على من كان من مال صبيته. وما يقطع عليه. وما لا يقطع عليه.

روحها ليس من متاع سيدها، هكذا سباق النسخ الهندية، وهو واضح المعنى، وحاصلها التفريق بين متاع السيد وبين متاع زوج السيد.

وأما في النسخ المصرية<sup>(١)</sup> فهكذا: قال مالك: والأمر عندنا في العبد يسرق من متاع سيده أنه إن كان ليس من خدمه ولا ممن بأمن على بيته، ثم دخل سرّاً، فسرق من متاع سيده ما يجب فيه القطع أنه لا قطع عليه، وكذلك الأمة إذا سرقت من متاع سيدها لا قطع عليها، قال مالك: والأمر عندنا في عبد أترجل يسرق من متاع سيده إن كان ليس من خدمه ولا ممن بأمن على بيته، ثم دخل سرّاً، فسرق من متاع امرأة سيده ما يجب فيه القطع أنه لا قطع يده، قال: وكذلك أمة المرأة إذا كانت ليست بخادم لها ولا لزوجها ولا ممن تأمن على بيتها، ثم دخلت سرّاً، فسرفت من متاع سيدها ما يجب فيه القطع، فلا قطع عليها.

قال مالك: وكذلك أمة المرأة التي لا تكون من خدمها، ولا ممن تأمن على بيتها فدخلت سرّاً، فسرفت من متاع زوج سيدها ما يجب فيه القطع أنها لا قطع يدها، انتهى.

وقد عرفت أنه ليس في هذه العبارات إلا تكرار بعض الفروع، قال الباجي<sup>(٢)</sup>: وأصل ذلك أن العبد والإماء ينقطعون في السرقة مسلمين كانوا أو كافرين، ملكهم مسلم أو كافر إذا سرقوا من مال أجبي. ومن سرق منهم من متاع سيده فلا قطع عليه، وإن لم يكن من خدمه، ولا ممن بأمن على بيته، انتهى.

وقد عرفت أن الإمام مالكاً - رضي الله عنه - فرق بين مال السيد وبين

(١) انظر «الاستذكار» (٢١٦/٢٤).

(٢) «اللمعة» (١٨٠/٧).

مال زوج المسيد، ولا فرق في ذلك عند الحنفية والمجتهدين، قال صاحب  
«الهيأة»<sup>(١)</sup> : إذا سرق أحد الزوجين من الآخر أو العبد من سيده أو من امرأة  
سيده أو من روح سيده لم يقطع لوجود الإذن بالدخول عادة.

قال ابن القيم<sup>(٢)</sup> : كذلك لا قطع عن المكناب إذا سرق مال سيده،  
لأنه عبد له أو من زوجة سيده، وهو قول أكثر أهل العلم، وقال مالك وأبو  
ثور وابن المنذر : يقطع بسرقة مال من عدا سيده كزوجه سيده، لعدم الآية،  
وأثر عمر - رضي الله عنه - في السرقة من مال زوجة سيده، وعن ابن مسعود  
مثله، ومن ينقل عن أحد من الصحابة خلافة، فحل محل الإجماع، فتخص به  
الآية، انتهى، قلنا : والمراد بأثر عمر - رضي الله عنه - هو أثر المناكب الآتي  
في كلام المؤلف.

قال المؤلف<sup>(٣)</sup> : إذا سرق العبد من مال سيده فلا قطع عليه في قولهم  
جميعاً، ووافقهم أبو ثور فيه، وحكي عن داود أنه يقطع نعموم الآية. ولما ما  
روى الشافعي من يريد قال : شهدت عمر - رضي الله عنه - . وقد جاء عبد الله بن  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : إن غلامي هذا سرق فاقطع يده. فقال  
عمر - رضي الله عنه - ما سرق؟ قال : سرق مائة إمراة، ثمنها ستون درهماً،  
فقال : أرسله، لا قطع عليه، خادمكم أخذ ماعكم، ولكنه لو سرق من غيره  
قطع، وفي لفظ : قال : مالككم سرق بعضه بعضاً لا قطع عليه. رواه سعيد،  
وعن ابن مسعود أن رجلاً جاءه فقال : عبد لي سرق قباء لعبد لي آخر. فقال :  
لا قطع، مالك سرق مالك<sup>(٤)</sup> . وهذه فضايأ تشتهر، ولم يحالنها أحد، فيكون

(١) (٣٦٧/١).

(٢) «فتح القدير» (١٤٤/٥).

(٣) «المعني» (١٢٦/٤٤٩).

(٤) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٨١/٨).

قال مالك. وكذلك الرجل يسرق من متاع امرأته أو امرأة. يسرق من متاع زوجها، ما يحب فيه القطع: إن كان الذي سرق كل واحد منهما من متاع صاحبه، في بيت سوى البيت الذي يقيمان عليهما، وكان في حوز سوى البيت الذي هما فيه، فإن من سرق منهما من متاع صاحبه ما يحب فيه القطع، فعليه القطع فيه.

إجماعاً. وهذا يخص عموم الآية، ولأن هذا إجماع من أهل العلم، لأنه قول من سمينا من الأئمة، ولم يخالفهم في مصرهم أحد، فلا يجوز خلافه بقول من بعدهم، كما لا يجوز ترك إجماع الصحابة بقول واحد من التابعين، انتهى. وسباني أبو السائب في «الموقف» أيضاً في الساب الأسى.

(قال مالك. وكذلك الرجل يسرق من متاع امرأته) أي زوجته (أو المرأة) بلفظ «أو» في السبخ المصرية والواو في الهلالية، والأو بفتح (يسرق من متاع زوجها) ومفعول المفعّلين (ما يجب فيه القطع) أي ماله وأصابه، فكان مالك في الصورة المذكورة: (إن كان الذي سرق كل واحد منهما) أي من الزوجين (من متاع صاحبه) أي من متاع الآخر منهما، ولفظ من بيان للموصوفين، فإن كان المتاع المسروق (في بيت سوى البيت) أي غير البيت (الذي يقيمان عليهما) أي يشتركان في القيام في هذا البيت.

وأوضحه بقوله. (وكان) لمتاع المذكور (في حوز سوى) أي غير البيت (الذي هما) ساكنان (فيه)، فإن من سرق منهما من متاع صاحبه في الصورة المذكورة وهي كون المتاع في بيت خاص لأحدهما غير مشترك بينهما (ما يجب فيه القطع) مفعول لقوله: سرق (فعليه) أي على السارق منهما (القطع فيه) قال الترمذاني<sup>(١)</sup>: وإذا إن سرق كل ما حوز عليه الآخر، ولو في بيت واحد، انتهى.

(١) شرح الترمذاني (١/١٦٦).

قَالَ مَالِكٌ فِي انْصَبِي الصَّغِيرَ وَالْأَعْجَمِيَّ الَّذِي لَا يُفْصَحُ:

قال الموهب<sup>(١)</sup>: إن سرق أحد الزوجين من مال الآخر، فإن كان مما ليس محرراً عنه فلا قطع فيه، وإن سرق مما أحززه عنه، فبه روايتان: إحداهما: لا قطع عليه، وهي اختيار أبي بكر، ومذهب أبي حنيفة - رضي الله عنه - لقول عمر - رضي الله عنه - لعبد الله بن عمرو بن العاصمي حين قال له: إن غلامي سرق امرأة امرأتي: أرسله، لا قطع عليه، كما تقدم قريباً، وإذا لم يقطع عبده بسرقة مالها فهو أولى، ولأن كل واحد منهما يرث صاحبه بغير حجيب، ولا نقل شهادته له، ويتبسط في مال الآخر عادة، فأشبهه الوالد والولد.

والثانية: يقطع وهو مذهب مالك وأبي ثور وابن المنذر، وهو ظاهر كلام الخرافي لعموم الآية، ولأنه سرق مالا محرراً عنه، لا شبهة له فيه، أشبه الأجنبي، وللشافعي قولان كالروايتين، وقول ثالث أن الزوج يقطع بسرقة مال الزوجة؛ لأنه لا حق له فيه، ولا تقطع المرأة بسرقة ماله؛ لأن نيا الشبهة فيه انتهى.

وفي «الهداية»<sup>(٢)</sup>: إن سرق أحد الزوجين من حرز لآخر خاصة لا يسكنان فيه، فكذلك عبداً أي لا يقطع خلافاً للشافعي، قال ابن الهمام في أحد أقواله: وبه قال مالك وأحمد، وفي قول آخر كقولنا، وفي قول ثالث يقطع الرجل خاصة، ثم استدلل لمسلكه بقصة المرأة المذكورة في كلام «المفتي»

(قال مالك في الصبي الصغير) الذي لا يتميز (والأعجمي الذي لا يفصح) بصيغة المضارع من الإقصاص صفة موضحة لعجميته، قال ابن القاسم: هو مثل الأسود والصعلبي الذي يؤتى به، ولا يعرف نسباً، وأما الأعجمي المستغرب الذي قد عرف وتبر فلا يقطع من سرقة، روي عن ابن مافع إن كان بنصح ولا

(١) «المفتي» (١٢/١٦١).

(٢) (١/٣٦٧).



إِنَّهُمَا إِذَا سُرِقَا مِنْ حُرْزِهِمَا أَوْ غَنَقِيهِمَا، فَعَلَى مَنْ سَرَقَهُمَا الْقَطْعُ.  
وَأَنْ حُرْجَاهُ مِنْ حُرْزِهِمَا وَغَلَقِيَهُمَا، فَلَيْسَ عَلَى مَنْ سَرَقَهُمَا قَطْعٌ.

بفقه ما يقول له، ومن سرقة من حرزه وحجب عليه تقطع، ولو راطنه بلسانه،  
فحرم إليه، فذهب لم يقطع، كذا في المتن<sup>(١)</sup>.

(إنهما إذا سرقا) بناءً المجهول (من حرزهما أو غنقهما) بانعظ أو في  
الهندي والناو في المصرية سقط بيان التحرر (فعلى من سرقتها) ساء لدعل  
(القطع) أي يجب قطع هذه السارق (فإنه مالك - وإن خرجا) كذا في  
المصرية وهو أوجه مع في النهاية فإن خرجا أي الصبي والمجنون  
المتذكوران (من حرزهما وغلقهما) بأنهما، ثم سرقة بعد خروجهما عن الحرز  
(فليس على من سرقتها قطع) لأنه لم يسرقهما من الحرز - والسرقة من الحرز  
شرط للقطع.

قال الموفق<sup>(٢)</sup> في شروط القطع: وأن يكون السرقة مالا، فمن سرق ما  
ليس بمال كالحر، فلا قطع فيه صغيراً كذاً أو كبيراً، وبهذا قال الشافعي  
والثوري وأبو ثور وأصحاب الرأي وابن المنذر، وقال الحسن والشافعي ومالك  
وإسحاق يقطع بسرقة الحر الصغير، لأنه نهر فغيره أشبه العبد، وأكره أبو  
الخطاب رواية عن أحمد.

ولنا أنه ليس حال، فلا يقطع سرقته كالكبير النائم، إذا ثبت هذا، فإنه  
إن كان عليه حرم أو ثياب تبلى نكساً لم يقطع، وبه قال أبو حنيفة وأكثر  
أصحاب الشافعي، وذكر أبو الخطاب وجهاً آخر أنه يقطع، وبه قال أبو  
يوسف، وابن المنذر لقدر الكتاب، ولأنه سرقة نكساً من العلوي، فوجب فيه  
القطع، كما لم سرقه منفرداً، ولنا أنه تابع لما لا قطع في سرقته، أشبه ثياب

(١) «السنن» (١/٨١).

(٢) «السنن» (١/٢٣).

قال: وإِذَا هُنَا بِمَنْزِلَةِ خَرِيسَةِ الْحَبْلِ وَاسْتَصْرَفَ السُّعْلَى.

الكبير. ولأنَّ يدَ الصَّبي على م. حابه، وهكذا نو. ٩. فكبير فاشتدَّ على مناع. فسرقه ومنعه، لم يقطع. لأنَّ يده عليه.

وإن سرق عبداً صغيراً فعليه القطع، في قول عامة أهل العلم، قال ابن المنذر: أجمع على هذا كل من يحفظ عنه من أهل العلم، منهم مالك وإشافي وأبو ثور وأبو حنيفة ومحمد، والصغير الذي يقطع سرقته هو الذي لا يميز، فإن كان كبيراً لم يقطع سرقته إلا أن يكون مائماً أو مجنوناً أو أعرجاً لا يميز بين سيده وبين غيره في الشاعه، فيقطع سرقته، وقال أبو يوسف: لا يقطع سارق العبد وإن كان صغيراً، لأن من لا يقطع سرقته كبيراً لا يقطع سرقته صغيراً كالحر.

ولنا أنه سرور، ماله مملوكاً تبلغ قيمته نصيباً، فوجب القطع عليه كسائر الحيوانات، وفارق الحر، فإنه ليس بماله ولا مملوك، انتهى.

وفي «الهداية»<sup>(١)</sup>. ولا قطع على سارق صبي، وإن كان عليه حل، لأنَّ الحر ليس بماله وما عليه من الحل، تبع له، ولأنه يتأول في أخذه الصبي سركته أو حباه إلى مريضته، وقال أبو يوسف: يقطع إذا كان عليه حل، هو نصاب لأنه يجب القطع بسرقته وحده فكذلك مع غيره، وكخلاف في صبي لا يمشي ولا يتكلم كيلاً يكون في يد غيره، ويقع في العبد الصغير لتحققها بهما إلا إذا كان يميز عن نفسه، لأنه هو والدم سواء في اعتبار به، وقد أبو يوسف: لا يقطع وإن كان صغيراً لا يقطع، ولا يتكلم استباحته، انتهى.

(وإنما هذا) أي الصبي الصغير والأعرج الذي لا يفسح إيمانه حريته الجمل والشمر فمعلق في أنهب إذا أخذ من الحرز فبهما القطع، وإلا لا، وتقدم حكم الحريرة والشمر المعصن في أول كتاب السرقه، وما أخرنا من

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا، فِي الَّذِي يَنْسُرُ، الْقُبُورَ: أَنَّهُ إِذَا بَلَغَ مَا أُخْرِجَ مِنْ الْقَبْرِ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ، فَعَلَيْهِ فِيهِ الْقَطْعُ.  
وَقَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَنَّ الْقَبْرَ حُرُزٌ لِمَا فِيهِ، كَمَا أَنَّ الْبَيْتَ حُرُزٌ لِمَا فِيهِ.

قَالَ: وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَطْعُ حَتَّى يُخْرِجَ بِهِ مِنَ الْقَبْرِ

السياق، هو سياق النسخ الهدية وسحرة الزرقاني وبعض النسخ المصرية، وأما سابق نسخة الباهي وبعض النسخ المصرية الآخر هكذا: قَالَ مَالِكٌ فِي الصَّغِيرِ وَالْأَعْجَسِ الَّذِي لَا يُقْصَحُ إِنَّمَا إِذَا سَرَقَ مِنْ حُرُزِهِمَا وَغَلَقَهُمَا، فَنَاسَ عَلَى مَنْ سَرَقَهُمَا الْقَطْعُ، قَالَ: وَإِنَّمَا هُمَا سَمَرَةٌ حُرُوسَةُ الْجَلِّ وَاشْتَرِ السَّعْنَقُ، انْتَهَى. وَالظَّاهِرُ أَنَّ فِي هَذَا الْمَقَامِ سَهْوًا مِنَ الْكَاتِبِ، وَفِي تَفَقُّطٍ عَلَيْهِ النُّسخُ الْعَدِيدَةُ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا بِالْعِدْيَةِ الْمَنُورَةِ (فِي الَّذِي يَنْسُرُ) يَضُمُّ الْمَرْحُومَةَ وَكُسْرُهَا يَكْشِفُ وَيَبْحَثُ (الْقُبُورَ) وَيُخْرِجُ مِنْهَا الْكُفْنَ (أَنَّهُ إِذَا بَلَغَ مَا أُخْرِجَ مِنَ الْقَبْرِ) وَانْتَهَى بِمَوْلَى نَاسٍ سَنَعَ وَمَنْعُوهُ (مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ) أَيُّ بَصَاتِ السَّرَقَةِ (فَعَلَيْهِ فِيهِ الْقَطْعُ).

(قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ) أَيُّ سَبَبٍ يُجِبُّ الْقَطْعَ (أَنَّ الْقَبْرَ حُرُزٌ لِمَا فِيهِ) كَمَا أَنَّ الْبَيْتَ حُرُزٌ لِمَا فِيهِ) فَالَّذِي سَرَقَ مِنَ الْقَبْرِ كَالَّذِي سَرَقَ مِنَ الْبَيْتِ أَقَالَ: وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى السَّارِقِ فِيهِ (الْقَطْعُ حَتَّى يُخْرِجَ بِهِ) أَيُّ بِالْمَسْرُوقِ (مِنَ الْقَبْرِ) فَإِنَّ سَلْبَ الْكُفَنِ عَنِ الْمَيِّتِ وَلَمْ يُخْرِجْهُ مِنَ الْقَبْرِ فَلَمْ يَتَحَقَّقْ بَعْدَ الْإِخْرَاجِ مِنَ الْحُرُزِ، فَإِنَّ الْقَبْرَ كُلَّهُ حُرُزٌ لَهُ، قَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي «اسْتَحْلَى»<sup>(١)</sup>: اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْبَاشَرِ فَقَالَ طَائِفَةٌ: عَلَيْهِ الْقَتْلُ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: تَقَطُّعُ يَدِهِ وَجِلْدُهُ، وَقَالَتْ ثَلَاثَةٌ: تَقَطُّعُ يَدَيْهِ فَقَطْ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يُعْرَضُ أَحَدُهَا وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ غَيْرَ ذَلِكَ، انْتَهَى

وقال السوف<sup>(١)</sup>، إذ أخرج النشاش من نحر كفتا فيمنه ثلاثة درهم، قطع، روي عن ابن الزبير - رضي الله عنه - أنه قطع نشاشاً، وقد قال الحسن وعمر بن عبد العزيز والخمسي ومالك والشافعي وإسحاق وأبو ثور وابن القلاء، وقال أبو حنيفة والثوري لا قطع على لأن القبر ليس محروماً، لأن المحرم ما يوضع فيه النشاح لفحطه، والكنن لا يوضع في القبر لذلك، ولأنه ليس محروماً لغیره، فلا يكون محرراً له.

ول قاله تعالى: ﴿وَالشَّارِبُ وَالشَّارِبَةُ﴾ الآية. وهذا سارق، قال عائشة - رضي الله عنها - قالت: سرق أسراراً كسارى أحياناً، وما ذكره لا يصح، فإن الكفن يحتاج إلى تركه في القبر دون غيره، ويكتفى به في حرره، ألا ترى أنه لا يترك الميت في غير المبر من غير أن يحفظ كفن ويرت في القبر وينصرف عنه، والكنن الذي يقطع يرفقه ما كان مشروعاً، فإن كُفِيَ الرجل في أكثر من ثلاث أو المرأة في أكثر من خمس، فسرق المائد أو ترك معه شيئاً مجموعاً أو دعياً أو فدية أو حرام لم يقطع، فالحمد لله من ذلك، لأنه لم يترك كنن مشروع، فتركه مع سبعة، فلا يكون محروماً، ولا ينقطع سارقه، ولا مد من إخراج الكفن من القبر لأنه الحر، فإن أخرجه من الممد ووضع في القبر فلا قطع فيه، لأنه لم يحرره من القبر، فإنه ما لو نثر النشاح في البيت من جانب إلى حائطه فإن النشاح كان سبي القبر بقاء انتهى.

وفي الهداية<sup>(٢)</sup> لا قطع على النشاح عند أبي سبيدة ومحمد، وقال أبو يوسف - عليه السلام - لقوله عليه السلام: «من لبس قطعاً»، ولأن ما لم يلقح محروماً محروماً مثله، ونهياً قوله صلى الله عليه وسلم: «لا قطع على منخفي»، وهو

(١) المحمدي (١٣/٤٥٠).

(٢) (١/٣٦٢).

النباش بلغة أهل المدينة، ولأن الشيعة نمكنت في الملك؛ لأنه لا ملك للمبت حقة ولا للموات لتقدم حاجة حيت، وما رواد غير مرفوع أو هو محمول على السيامية.

قال ابن الهيثم<sup>(١)</sup>: ويقول أبي يوسف قال باقي الأئمة الثلاثة، وهو مذهب عمر وابن مسعود وعائشة، وقول أبي حنيفة قول ابن عباس والثوري والأوزاعي وسكحول والزهري، والكثير الذي يقطع به ما كان مشروطاً فلا يقطع في الزائد على كفن السنة، وكذا، ترك معه من طيب أو مال.

وفي «الوجيز»: في الزائد على العدد الشرعي وجهان، وقد روى ابن أبي شيبة عن حبيب بن يوسف عن معمر بن الزعري قال: أتى مروان يقوم يخفقون أي يمشون القبور فضربهم رماهم، والصحابه متوافرون، وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه»، أخبرنا معمر بن وزد وأطوف بهم، وروى ابن أبي شيبة عن الزهري قال: أخذ ناس في زمن معاوية وكان مروان على المدينة فسأل من يحضره من الصحابة والفقهاء، فأجمع رأيهم على أن يضرب ويطوف به، وحديثه فلا شئ في ترجيح مذهبنا من جهة الآثار، انتهى مختصراً.

وفي «المحلى»: روى محمد في «الآثار» عن أبي حنيفة قد تحقق على ذلك من بقي من الصحابة على عهد مروان، وروى أن ناساً أتوا به مروان فاستمعوا الصحابة عن ذلك فلم يشعروا له شيئاً، فأثناء ابن عباس أنه لا يقطع، انتهى. قلت: لكنني لم أجده في نسخة «الآثار» التي بأيدي فليمنه في نسخة أخرى أو في كتاب له آخر غير «الآثار».

(١) فتح القدیر، (١٢٥/٥).

## (٥) باب ما لا قطع فيه

١٦٥٥/١ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ، أَنَّ مُحَمَّدًا .....  
.....

## (٥) ما لا قطع فيه

بِهِ يَحْيَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: لَا تَقْطَعُ بِهِ، وَلَا تَسْرِقُ.

١٦٥٥/٢ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيُّ (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ) يَنْتَهِجُ الْحَدَّ الْمَيْمَنَةَ وَالْمَشْجَدَ الْبَيْتَ (أَوْ عِبَادًا) أَمْوَدُ لَوْنِ سَبْعٍ مِنْ  
حَبَابٍ مِنْ حَبِّهِ الْمَشْكُورِ، وَهِيَ الْأَمْوَدُ فِيهِ، كَمَا فِي «الْمُسْتَهْدِ» يَعْنِي بِإِغْفَادِ  
الْحَيَوَاتِ الْعَادَةِ الْمَذْكُورِ فِي سَوْرَةِ قِيَامٍ، قَالَ الْبُزْجَنِيُّ<sup>١</sup>

بِهِ: (الْمَشْكُورِ) هَذَا إِسْمُ حَبِّ سَبْطِ - وَحَبِّهِ الْمَشْكُورِ وَاسْمُ مَا حَبَّ عَنْ

سَبْطٍ مِنْ عَيْنِهِ (الْمَشْكُورِ) عَنِ الْمَلِكِ قُلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ،  
عَنْ عَبْدِ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانٍ، يَنْتَهِجُ.

وَقَالَ الْبُزْجَنِيُّ: هَذَا تَعْلِيلٌ أُخْرِجَ مِنْهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانٍ مِنْ

عَرَفٍ عَنْ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ قُلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ ابْنُ الْحَرَبِيِّ: لَيْزَ كَانَ يَنْتَهِجُ كَقَوْلِهِ  
فَلَا يَنْتَهِجُ إِلَّا هُوَ، وَقَدْ أَطْرَقَ فِيهِ لَقَبُ الْأَمَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَالَ أَبُو حَمْرٍ: هَذَا

مَحَابِلُ مَقْطُوعٍ لِأَنَّ مُحَمَّدًا لَمْ يَسْمَعْهُ عَنْ وَاقِعٍ، وَتَابِعٍ سَالِكٍ عَلَيْهِ الْأَنْبَارِيُّ  
الْحَسَنَاءُ وَغَيْرُهُمْ، وَرَوَاهُ بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ وَاسِعٍ عَنْ

وَالِقٍ، وَكَثَرَتْ رِوَايَاتُ حَبَّانٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهِ، قَالَ صَاحِبُ هَذَا السَّيَرِ  
مُقْتَصِلٌ مُسْتَدَّ نَكَّرَ حَوَافِظَ بِهِ ابْنُ عُبَيْدٍ، وَاسْمُ يَنْتَهِجِ عَلَيْهِ إِلَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ عُبَيْدٍ -

بِزَيْلٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ زَيْلٍ مِنْ قَوْلِهِ: وَبِزَيْلٍ عَنْ سَعْدَةَ، وَبِزَيْلٍ عَنْهُ عَنْ ابْنِ  
عَبْدِ اللَّهِ، وَأَطْلَقَ تَكْلَامَهُ فِي ذَلِكَ بِإِجْمَاعِهِ نَبِيٍّ فَالْمُسْتَهْدِ<sup>٢</sup>.

١. مخرج لورفاي: (١٦٥٥/٢).

٢. التمهيد: (٢٥١/٢٥٠).

سرق وبيعه من حائط رجل معصية لم يَحْتَاطْ سَيِّدُهُ، فَخَرَجَ تَحَابُّهُ  
لِيُؤْتِيَ بِشَيْءٍ يَبْنِيهِ فَيُجْعَلُ عَلَى السَّيِّدِ عَلَيْهِ، وَرَأَى بَيْنَ  
الْحَكَمِ . . . . .

و غلظت في هذا الاختلاف غير قاض فما يشير إليه كلامي من العربي، فإن  
كان فيه كلام لا يثبت فيه وليس صحيح ثم أورد فيه الطحاوي رأيه غير  
في آخر كلامه، وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبي  
دو. ومن حديث أبي عبيدة عن ابن عباس وأبي هريرة عن أبي  
كلام في حديثي

(سرق وبيعه) خارج الباطن وليس هناك شبهة في ذلك، فإني قد  
أوردت في كتابي غير واحد، وهي حصر طرق الحديث في هذا الباب  
فله سارق، قال الساجي<sup>(١)</sup> في تاريخ الفقه، وهو غير السجل، وإذا  
من ذهب عن ذلك لا يطلع من سرق نعمة صغيرة أو كبيرة، وأصل من  
ذلك قوله تعالى: «لا يطلع من سرق نعمة صغيرة أو كبيرة» ومن ذلك أن السرق  
في النعمان ليس بموسر على وجه (أخر)، وكذلك السرق في  
وغيره<sup>(٢)</sup> في منبهه، فلا حرج، وأما ومعه، فلهذا، فلم يذكر حرجاً في  
كتاب الفقه، انتهى (من حائط رجل) لم يَحْتَاطْ، وفي رواية حذاء من زيد  
حس من محمد أن غلاماً نعمة راح سرق وث من أمي حذاء له (فعره في  
حائط سيده) وأصح من حياء.

(فخرج صاحب البدي) أي ساقته إلى مجلس ودفه فوجدوه أي في حذاء  
حذاء وأصح (فاستعدى) أي استعدت (عليه السلام) المذكور (مروان بن الحكم)  
معه استعدى، وكان مروان إذا سرق النعمة من جهة أمير المؤمنين معارفة

(١) الساجي، تاريخ الفقه، ص ١٠٠

(٢) في الأصل: الفقه، ص ١٠٠

فَسَخَنَ مَرْوَانَ الْعَبْدَ. وَأَرَادَ قَطْعَ يَدِهِ. فَانْطَلَقَ سَيْدُ الْعَبْدِ إِلَى دَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَجَبَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا قَطْعَ فِي نَمْرٍ وَلَا كَثْرٍ، وَالْكَثْرُ الْخُصَّارُ».....

رضي الله عنه ، قال الباجي: يحتمل أن يكون صاحب النودي استعدى على العبد في أن يردّ يديه، وباحتمال أن يكون استعداه بمعنى أنه طنبه بأن يقطع يده، انتهى.

(فمجنّ مروان من الحكم العبد) المذكور (وأراد قطع يده) قال الباجي<sup>(١)</sup>: يحتمل أن يكون مجنّه: لأن الشهادة لم تنم عليه إذا كان منكراً يمحنه لستم الشهادة عليه، ويكون معنى أراد قطعه أنه اعتقد ذلك إن تمت الشهادة عليه، وبحسن أن يكون أب، ذلك عليه، واعتقد هو وجوب القطع لكنه مجنّه إلى أن يشاور في ذلك أهل العلم، فيعلم موافقتهم له على ذلك ومخالفتهم فيه، ولعله اعتقد ذلك من جهة عموم الآية، انتهى.

(فانطلق سيد العبد) وهو واسع من حيان (إلى دافع بن خديج) بفتح الخاء المعجمة وكسر الهمزة المهملة الأنصاري الأوسى الصحابي المشهير (سأله عن ذلك) قال الباجي: سأله ليحسم ما يجب في ذلك، فإن وجب القطع استسلم لأمر الله تعالى، ولما لم يجب، قطع واعد عن عباده بإظهاره إلى مروان أو لعله رجا أن يعد فيه خلافاً بين العلماء، فيكون ذلك سبباً للعدول عن القطع.

(فأجابه) رافع (أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: لا قطع في نمر) بفتح النون المشددة والميم أي معلق على الشجر كما تقدم التفسير بذلك في أول كتاب السيرة (ولا) هي (كثرة) بفتح الكاف والمثلثة (والكثرة الخصار) بجمع مضمومة وميم ثقيلة أي جُمار الخيل، وهو شحمه، وقال الحافظ: هو ثلب النخلة وهو مدروغ، قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: هذا التفسير ملج، فهي رواية شعبة قلت ليحيى بن

(١) المصنف: (١/١٦٤).

(٢) شرح الزرقاني: (٤/١٦٣).



مسجد: ما الكثير؟ فقال: الجمار، وبه تعقب تفسير ابن الأثير للكثير بالتمر المطيب ما دام في النخلة، قال الزرقاني: والكثير الجمار، وهو العصد من الودي الذي هو النخل الصغار فلا قطع على سارقه، فالدليل طبق المدلول كما هو واضح، انتهى. وقال الباجي: الكثير الجمار، وهذا خاص يختص بموضع الخلاف، انتهى.

والظاهر من كلام المشيخين الباجي والزرقاني أنهما حملا الكثير على الودي، ولذا قال: إنه يختص بموضع الخلاف أو الدليل طبق المدلول، وهكذا فسر الكثير بالودي غيرهما أيضاً، قال صاحب «الهداية»: الكثير الجمار، وقيل: الودي، انتهى.

وفي هامشه عن «البناية»: الجمار هو شحم النخل والودي أي التسيل، وهو صغار النخل، قال الإنزاري: نفسير الجمار بالودي لم يثبت، انتهى. والتحديث أخرجه البيهقي<sup>(١)</sup> برواية أبي التوبيع عن الزهري، وزاد في آخره والكثر الودي والجمار، انتهى.

وفي «المعجم»<sup>(٢)</sup> عن «المقرب»: إن الجمار شيء أبيض كُثر يخرج من النخلة، ومن قال: الجمار هو الودي وهو الشاف من النخلة فقد أخطأ، انتهى.

وقال ابن القيم<sup>(٣)</sup>: كثر الجمار، وقيل: هو ودي، وهو صغار النخل، وجزم في «المقرب» بأنه خطأ، انتهى. وهذا هو المعروف في كلام عامة الشراح أن الجمار هو شحم النخلة، وهو غير الودي، ولذا قال محمد في

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٣/٨).

(٢) (٥٤/٣).

(٣) انفع القدير (١٣١/٥).

فَقَالَ الرَّحْلُ: فَبِذْنِ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ أَخَذَ غُلَامًا لِي وَهُوَ يُرِيدُ قُطْعَةً.  
وَأَنَا أُحِبُّ أَنْ تَنْتَشِي مَعِي بِأَثْبَةِ قَتْلِهِ بِأَلَيْسِي سَجَعَتْ بِهِ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَمَنْشَى مَعَهُ رَافِعٌ إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، فَقَالَ:  
أَخَذْتَ غُلَامًا لِهَذَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ: فَمَا أَنْتَ صَانِعٌ بِهِ؟ قَالَ:  
أَرَدْتُ قُطْعَ يَدَيْهِ. فَقَالَ لَهُ رَافِعٌ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا  
قُطْعَ فِي شَرٍّ وَلَا كَثْرٍ».....

«موطئه»<sup>(١)</sup> بعد حديث الباب: وبهذا نأخذ لا قطع في شمر معلن في شجر ولا  
في كثرة. والكثرة الجمار، ولا في ودي ولا في شجر، انتهى. فغطف الودي على  
الكثرة، فالأوجه في الاستدلال ما قد استدل به الشيخ في «لب»<sup>(٢)</sup>، وكتب مولانا  
محمد يحيى المرحوم في «التقريب» ثبت الحكم في الودي مقايضة، والجامع  
عدم الإحراز أو كونه معاً يتسارع إليه النساء أو كونه «أفها» انتهى.

(فقال الرحل) أي واسع من حيان (فلن مروان بن الحكم) أمير المدينة (أخذ  
غلاماً لي) في سرقة الودي (يريد قطعه) أي قطع يده (وأنا أحب أن تمتشي معي  
إليه) أي إلى مروان (فتخيره بالذي سمعت) أنت (من رسول الله ﷺ) نذرت  
لي افمنشي معه، أي مع واسع (رافع) بن خديج (إلى مروان بن الحكم) فسأله  
أولاً لتحقيق الأمر (فقال) لمروان. (أخدت) بصيغة الخطاب بطريق، استؤلف  
(غلاماً لهذا) الرحل الذي جاء معي (فقال) مروان: (نعم) أحذنه (قال) رافع (فما  
أنت صانع به) أي ما تفعل به؟ قال الزرقاني: وفي هذا من التخصيص في الحصاص  
ما لا يحصى حيث لم يقل: أخذت غلامه وأردت قطعه (قال) مروان: (أردت  
قطع يده) لسرقته (فقال) له أي لمروان (رافع) بن خديج: (سمعت رسول الله ﷺ  
يقول: لا قطع في شمر ولا كثرة) زاد في رواية الترمذي وغيره «إلا ما آواه

(١) «موطأ مسند مع التعليق المجيد» (٢/٣٠٥).

(٢) «بذل المجهود» (١٧/٣٢٦).

فأمر مزه أن تأخذ فأرسل

أمره أمير داود في ٣٧ - كتاب الحدود، ١٣ - باب ما لا قطع فيه.  
وأمره أبي في ١٥ - كتاب الحدود، ١٩ - باب ما جاء لا قطع فيه ثم ولا كت.  
وأمره في ٤٦ - كتاب قطع الطرق، ١٣ - باب ما لا قطع فيه. وأمر مزه في:  
٢١ - كتاب الحدود، ٢٧ - باب لا يقطع من غير ولا كت.

١٥٥٥/١٣ - حدثني علي بن الحارث، عن أبي الحسن شهاب بن  
أشعيب بن يزيد، أن عبد الله بن عمرو بن العاص بن  
.....

الحارثي، (فأمر مروان بن الحكم، فأرسل) - كتاب المصالح أو أظن من المتن بعد قوله

ونفذ أبي داود من رواية حماد بن يحيى بهذا الحديث - فوجدته مروان  
بجندات وغنى عنه، قال أبو حنيفة<sup>(١)</sup>. وفي رواية شعبة في خبره وحبه وفي  
رواية يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد عاصم مروان فدعه أو عنه أي ما به  
سببه انتهى.

وتقدم في أول كتاب السرقه أن الحديث من مستندلات الأئمة لأربعة  
خلافًا لما قال ابن الصنع. إن خبره لا أصل له، وتقدم في أول هذا  
الحديث ما قاله ابن العربي وطحاوي وغيرهما في قبول الرواية.

١٥٥٥/١٣ - (مالك، عن ابن شهاب) الحرابي (عن الشهاب بن يزيد)  
الكوفي الضحاوي الصنع (أن عبد الله بن عمرو) بنح العن وسكون النسيم (ابن  
الحضرمي) بنح النجاء، السبعة وسكون الفساد لمعينة اسمه عبد الله بن سعد،  
وهو ابن أخي العلاء بن الحضرمي، قُتل يوم في السنة الأولى من الهجرة  
السوية كافرًا، استشهد ابن عمرو، وابن عمرو، واستشهد ما نقله ابن عبد البر  
ولواحدني أنه قد علي عهد النبي ﷺ، قال في الإلهام<sup>(٢)</sup> ومعتقى موت

(١) شرح (الترغيب)، ١٦٤/١١.

(٢) ١٦٤/١١.

جاء بعلام له إلى عمر بن الخطاب. فقال له: انقطع يد غلابي  
هَذَا، فَوَيْتُهُ سَرَقَ. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَاذَا سَرَقَ؟ .....

أيُّهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ عِنْدَ إِفْرَاقَةِ الْبَيْتِ حُرٌّ تَسْعُ مِئِينَ، فَهَرَّ مِنْ أَهْلِ هَذَا النَّسَبِ أَيُّ  
الْحَسَمِ الْأَوَّلِ مِنَ الصَّحَابَةِ، كَذَا فِي الزُّرْقَانِيِّ

وممن قول: يقتضي موت أيُّه له إذا مات في النسبة الأولى فهو حينئذٍ إن  
لم يكن مولوداً، فلا بد أن يكون حياً، وعلى هذا أيضاً يكون عند الإفراق السوية  
قرباً من تسع مئين. وجزم في التقريب<sup>(١)</sup> أنه ولد على عهد النبي ﷺ

(جاء بعلام له) أم بسم (إلى عمر بن الخطاب، فقال له) أي لعمر - رضي الله  
عنه - (انقطع يد غلابي هذا) قال النجاشي: هذا يقتضي أنه اعتقد أنه لا يجوز له  
قطع يده. وإنما ذلك إلى الإمام والحاكم بخلاف الجند في الزنا والخمر، فإن  
للسيد إقامة على عبده، وأما ما فيه قطع عضو أو قتل، فإن ذلك ليس لأحد  
إفاته إلا للإمام، انتهى.

قلت: وهذا مني على ممالك المالكية، وأما عند الحنفية أنه فوّضه إلى  
عمر - رضي الله عنه -، لأن إقامة الحدود إلى الإمام، والمسألة خلافية شبيهة  
تقدمت في أول فجامع ما جاء في حد الزنا من أن إقامة الحدود على الميبد  
على السادات مطلقاً في ظاهر مذهب الإمام الشافعي، وهو وجه في مذهب  
الإمام أحمد، وظاهر مذهب أحمد، وهو مذهب الإمام مالك أن للسيد إقامة  
الحدود المندمجة بالحد فقط دون انقطع والقتل، فإنهما إلى الإمام، ومذهب  
السادات الحنفية أن الحدود بجميع أنواعها مفوضة إلى الإمام، ولا خلاف بينهم  
في أن حد الحر إلى الإمام مطلقاً.

(فإنه سرق) هذا بيان منه نسب ما دعه إليه من قطع يده (فقال عمر)  
- رضي الله عنه - (ماذا سرق؟) قال النجاشي<sup>(٢)</sup>: سم بين امرئ عمرو معنى السرقة

(١) (١٣٧/١)

(٢) (١٨٤/٢)

وقال: سرق مؤاة لأمرأى. لعلها سئون ذرهما؛ ففان عبا؛ أوسبنة  
فيسن عليه فففع. خادكمكم سرق مناكمكم

لما لم يختلف ذلك عنده. ولما اختلف ذلك عند عمر - رضي الله عنه - سأله  
عما سرق، ويحتمل أن يكون سأله لتفسير النصاب، ويحتمل أن يكون سأله  
ليتوصل بذلك إلى ما توصل إليه من معرفة المال، انتهى. قلت: ومعرفة  
النصاب ومعرفة الحرز أيضاً كان معاً لا بد منها

(فقال ابن عمر: (سرق مؤاة) بكسر الميم وسكون الراء ومعناه الضميمة  
عنى وزن منفتح، أمة نظر الوجه وعبره فيها (الأمرأى) أي نروحي (لعلها سئون  
ذرهما) وهو زائد من أقل نصاب السرقة بكثير (فقال عمر) - رضي الله عنه -  
(أرسله ففيسن عليه قطع) في هذه السرقة، وذلك لأنه (خادكمكم سرق مناكمكم)  
قال البيهقي<sup>(١)</sup> (أى عمر - رضي الله عنه - أنه لا قطع عليه، وذلك أنه فهم  
منه - والله أعلم - أن هذا الغلام كان يخدمهم، ويدخل إلى الموضع الذي فيه  
مناع امرأته. وقد روى ابن الدوار عن مالك أن العبد إذا سرق من مناع روجه  
سده من بيت أدن له من دخوله فلا قطع عليه. وإن سرقه من بيت لم يؤده له  
في دخوله فإنه يقطع. انتهى.

قلت: ومعنى مني عمى مسلك الإمام بذلك - رضي الله عنه - من التفريق  
بين مال السيد ومال رجة السيد، ولا تفريق بينهما عند الحنفية وغيرهم كما  
تقدم في الباب السابق في الشروع التي بسطها الإمام مالك في سرقة العبد  
والإماء.

وقال محمد في موطئه<sup>(٢)</sup> معاً كثر الناب، وبهذا نأخذ أنه: رجل به عيب  
سرق من ذي وجه صحيح منه أو من مولاه أو من امرأة مولاه أو من روح

(١) النسخة (٧/١٤٤)

(٢) موطأ محمد مع التعليق لمحمد (٤٦/٢٤)

مزيلاته، فلا قطع عليه فيما سرق، وكيف يكره عليه انقطع فيه، سرق من أخته أو أخيه أو عمته أو خالته، وهو لو كان محتاجاً إلى شيء أو صغيراً، أو كان محدثاً أجبر على بيع ثقتهم، فكان لهم في ماله نصيب، فكيف يقطع من سرق من ماله في ماله نصيباً؟ وهذا كله قول أبي حنيفة والعادة من عقاباته انتهى.

قال: والعمالة خلافية بين الأئمة، قال الحرفي<sup>(١)</sup>: جملة من أنموذج لا يقطع بالسرقة من حال ولما، وإن سفل، وسواء في ذلك الأب والأم والأخ والابن والبنات والجد والجد من فن الأب والأم، وهذا قول جماعة أهل العلم، وهو ما كنت واستأصفي وأصحاب الرأي، وقال أبو نوح وابن السكيت انقطع على كل سارق بطائر الكتاب.

والأقوال<sup>(٢)</sup> أثبت وما لنا، لأبلا، وقوله<sup>(٣)</sup> إن أصيب من أجل الرجل من كس، وإن ولد من كس، ولا يجوز قطع لأمس بأحد ما أمر النبي ﷺ بأحد، ولأن الحديث تدبراً بالثبوت، ثم قال: ولا يقطع الأم وإن سفل سرقة مال والده، وإن ملاء، وهو قال الشافعي والنوري وأصحاب الرأي.

وظاهر قول الحرفي أنه يقطع، وهو قول مالك وأبي نوح وابن السكيت بطائر الكتاب، ووجه لقول الأول أن يبيها فراه يبيع قول شهادة أحدهم لصاحبه، فلم يقطع بسرقة كالأب، ولأن لعمري نجس في مال الأب للأب حفظاً له، فلا يجوز إتلافه بحدوثه، وأما سائر الأقارب كالإخوة والأخوات، من عداهم فيقطع سرقة مالهم، وهو قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: لا يقطع بالسرقة من ذي رحم، انتهى.

وفي التعديل المصحح<sup>(٤)</sup>: والوجه أنه إن لم يمتثل هذه الترايات يكون

(١) الشافعي (١/٢٦٦/٢٥٩).

(٢) (٢/٣٠٢).

١٥٥٦/١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ  
مُرْوَانَ بْنَ أَيْحَمٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ خَلْفَةَ مَتَاعًا، فَأَرَادَ قَطْعَ يَدِهِ.  
فَأُرْسِلَ.....

انتهى في الأموال والذخون في الحرز غير إذن بخلاف غيرها من الثمرات  
البعيدة، انتهى.

قلت: ما حكى الموفق في المسألة الأولى من مسائل الإمام مالك فهو  
صحيح على المرجح في فروعه. ولا هائكة حلالية عندهم، قال السجستاني<sup>(١)</sup>  
لا يقطع الأب سرقة ماء ابنه، واحتقن في الجدة فمن ابن القاسم لا يقطع.  
وقال أشهب: يقطع، ويتعاقب الابن سرقة مال أبيه، لأن الابن لا شبهة له في  
مال الأب فهو كالأخ والآخني، انتهى.

وقال القرديري<sup>(٢)</sup> الجدة ولو لام إذا سرق من مال من ولده فلا يقطع  
لشبهة القرابة في مان الولد، وإن سفل، فلولي الأب والأم، بخلاف الرند  
يسرق من مال أصله يقطع نصف الشبهة، قال الدسوقي: قال ابن أصحاب:  
وفي الجدة قولان، وفي التوضيح: اختلف في الأجداد من قبل الأب والأم  
فقال ابن القاسم: أحسن إلي أن لا يقطع لأنه أب. وقد ورد المؤدوا الحدود  
بالشبهات، وقال أشهب: يقطعون لأنه لا شبهة لهم في مال أولاد أولادهم،  
ولا خلاف في قطع باقي القربات، وقد تبيّن به أن الخلاف في الجدة مطلقاً،  
لا في خصوص الجدة لأم خلافاً لظاهر المصنف، انتهى.

١٥٥٦/٢ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (أن مروان بن الحكم) أخبر  
الحديث (أبي) بسا، السحيون (يأسا قد اختلس) أي اختطف بسرعة على غفلة،  
وفي السحى: الاحتلاس أخذ الشيء مجاهراً بسرعة (متاعاً) لأحد، فأخذ  
وذهب به إلى مروان (فأراد) مروان (قطع يده) لمعاشته بالسرقه (فأرسل) مروان

(١) (١٣٨٥/٧).

(٢) الشرح الكبير (٢٣٧/٤).

إني زبدي بن ثابت يسأله عن ذلك؟ فقال زبدي بن ثابت: ليس في الخلصة قطع.

(إلى زيد بن ثابت) الصحابي الشهير أحد فقههاء الصحابة (يسأله عن ذلك) للاستظهار بما ظهر له أو تحقيقاً للمسألة إن كانت اشتهرت عليه (فقال زيد بن ثابت: ليس في الخلصة قطع) بضم الخاء وسكون اللام و يحلص، كذا في «البرقاني».

قال الباجي<sup>(١)</sup>: الخلصة أن يأخذ انشيء مسارعاً ويأخذ أخذه منه على غير وجه الاستسوار، والسرفقة إنما هي أخذه على وجه الاستسوار من غير اختلاس ولا مبادرة.

وفي «المحلى»: روى ابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً ليس على المختلس قطع» يروى «الأربعة عن جابر، وقال الترمذي: حسن صحيح» ليس عنى خافى ولا على منتهب ولا على محتلس قطع<sup>(٢)</sup>، قال عياض: شرع الله تعالى فيحجب القطع على السارق دون غيره، كالاختلاس والاشتهاب والتعصب، لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرفقة، ولأنه يمكن اشرحاح هذا النوع بالاستعانة إلى الولادة، وتسهيل إقامة البينة عليه، بخلاف السرفقة، فمعظم أمرها، وإنشد عقوبتها ليكون أبغ في الزجر عليها انتهى.

قال الموفق<sup>(٣)</sup>: إن اخطف أو اختلس لم يكن سارقاً، ولا قلع عليه عند أحد علمناه غير إياس بن معاوية، قال: أقطع المختلس، لأنه يستخفي بأخذه فيكون سارقاً، وأهل الفقه والغنوى من علماء الأمصار على خلافه، وقد روي

(١) «المعنى» (١/٧١) (١٨٥).

(٢) أخرجه أبو دار (٤٣٩٦)، والترمذي (١٤٤٨)، والمصنف (٢٩٨٨)، وابن ساجه (٢٥٩٣).

(٣) «المعنى» (١/١٢) (٤٩٦).



١٥٥٧/١٥ . وحدثني عن زائدة عن يحيى بن سعيد أنه قال: أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه أخذ نبطاً فذا نقي خزانة من حديد . فحسبته ينفق هذه . فإرسلت إليه غمرة بنت عبد الرحمن ، مولاه لها . يقال لها أمية . قال أبو بكر . فجاءني وأنا بين .....

عن . فبني بكتفه أنه قال : ليس على الخائن قطع . روى أبو داود<sup>(١)</sup> . وقال . له يسعه ابن جريج عن أبي نزيير . انتهى .

١٥٥٧/١٥ - (ما لك عن يحيى بن سعيد أنه قال . أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) الأنصاري فاصي المدينة (أنه أخذ نبطاً) ذبح النون والموحدة ضبطه الزيفاني نسبة إلى قوم من العمم . وفي الدخول بكسر النون في ديوان الأدب . انبسط قوم . كانوا سود العراقي . قبل . نسوا ذلك لاكتسابهم الماء من لأرض أبي (جراحهم منها) (قد سرق خواتم) جمع حاتم فتح النساء العربية أنه الطبع على المكتوب وغيره (من حديد لعمري) أي حرس أبو بكر بعناية (ينقطع يده) لثورة الناس .

قال الناجي<sup>(٢)</sup> : يحتمل أنه اعتقد وجوب النقطع . فأراد أن يستظهر بفتوى العلماء . موجه إلى أن يفرغ بذلك . ويحتمل أن يكون سجنه ليأمن من بسوءي ذلك معه . ويحتمل أن يكون سجنه لسدة وقت خلاف منه عليه . وسجنه إلى أن يزول المانع من سدة برد أو مرض أو غير ذلك (فأرسلت إليه) أي إلى أبي بكر (غمرة بنت عبد الرحمن) الأنصارية الغصية الشهيدة . ولها روايات في مصادر السيرة المدجبة للمقطع كما بسطها الأنصاري (مولاه لها يقال لها أمية) بضم الهمزة وفتح الهمزة وشذ الياء المصححة . ضبطها في النسخ المصرية . لم أجد . أورحستها (قال أبو بكر) الفاصي المذكور . (فجاءني) أمية (وأنا بين

(١) مسن أبي داود (١٢٩٢) .

(٢) دلائل (١٨٦/١٨٦) .

ظَهَرَ لِي الثَّانِي. فَقَالَتْ: تَقُولُ لَكَ خَالَاتُكَ عُمَرَةُ: يَا ابْنَ أَخِي. أَخَذَتْ نَبْطِيًّا فِي شَيْءٍ يَسِيرٍ ذُكِرَ لِي. فَأَرَدْتُ نَقْطَعُ يَدَهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَتْ: فَإِنْ عُمَرَةُ تَقُولُ لَكَ: لَا نَقْطَعُ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ نَصَابِعُدًّا. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَأَرْسَلْتُ الشَّيْطَانَ.

ظَهَرَ لِي (يَفْتَحُ الظَّاهِرَ وَتُفْتَحُ الْهَاءُ وَتُفْتَحُ النُّونُ أَيْ بَيْنَ حَقِيقَةِ (الْأَنَاسِ) قَالَ الزُّرْقَانِيُّ<sup>(١)</sup>). وَزَيْدٌ لَفْظُ ظَهَرَ لِي لِإِفَادَةِ أَنْ إِقَامَتَهُ يَبْتَدِئُ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِظْهَارِ بِهِمْ وَالْإِسْتِزَادَ إِلَيْهِمْ.

(فَقَالَتْ) الْمَوْلَاةُ: (تَقُولُ لَكَ خَالَاتُكَ عُمَرَةُ) فَإِنَّ عُمَرَةَ خَالَاتُهَا كَمَا جَرَمَ بِهِ أَهْلُ الرِّجَالِ (يَا ابْنَ أَخِي أَخَذَتْ) بِصِبْغَةِ الْخَطَابِ (نَبْطِيًّا فِي شَيْءٍ يَسِيرٍ) لَا يَسَاوِي الْمَقْدَارَ الْمَوْجِبَ لِلْقَطْعِ (ذُكِرَ لِي) بِنَاءُ الْمَجْهُولِ أَيْ ذُكِرَ لِي هَذَا الشَّيْءُ الْيَسِيرُ قَلِيلُ الثَّمَنِ، أَوْ ذُكِرَ لِي هَذَا الْأَمْرُ كُلُّهُ الَّذِي أُرْسِلْتُ فِيهِ إِلَيْكَ الْمَوْلَاةُ (فَأَرَدْتُ) بِصِبْغَةِ الْخَطَابِ (نَقْطَعُ يَدَهُ؟ قُلْتُ) بِصِبْغَةِ الْمَتَكَلِّمِ (نَعَمْ) حَكَكْنَا الْأَمْرَ.

(قَالَتْ) الْمَوْلَاةُ: (فَإِنْ عُمَرَةُ تَقُولُ لَكَ لَا نَقْطَعُ) أَيْ لَا يَجُوزُ الْقَطْعُ (إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ) ذَهَبًا (نَصَابِعُدًّا) أَيْ زَائِدًا نَصَبَ عَلَى الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ. وَهَذَا الْمَعْنَى قَدْ رَوَاهُ عُمَرَةُ عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا فِي «الصَّحِيحَيْنِ» وَغَيْرِهِمَا (قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَأَرْسَلْتُ الشَّيْطَانَ) أَيْ أَطْلَقْتَهُ مِنَ الْحَبْسِ لِهَذَا الْأَمْرِ، قَالَ الْبَاهِجِيُّ: وَارْسَالُهُ النَّبْطِيُّ عِنْدَمَا انْتَهَى إِلَيْهِ مِنْ قَوْلِهَا دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ فَتْرَةِ النِّسَاءِ وَصِحَّةِ الْأَخْذِ بِأَقْوَالِهِنَّ إِذَا كُنَّ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَأَنَّ التَّوَاحُشَ تَجْزَى، فِي ذَلِكَ عَلَى ظَاهِرِ الْأَمْرِ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْخَبَرِ، انْتَهَى.

قلت: والظاهر عندي أن أبا بكر سمعها من عُمَرَةَ بِلَا وَسْطَةِ الْمَوْلَاةِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ تَرَوَى مِنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا، وَلَمْ يَرُدُّوا عَلَيْهَا أَنَّهَا مُنْقَطَعَةٌ بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَةَ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ سَمِعَهَا عَنْهَا.

(١) «شرح الزُّرْقَانِيُّ» (١/٦٦٥).

قَالَ مَالِكٌ: وَلَأَمْرُ الْمُجْتَمِعِ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي اعْتِرَافِ الْعَبْدِ؛ أَنَّهُ  
مَنْ اعْتَرَفَ مِنْهُمْ عَلَى نَفْسِهِ بِشَيْءٍ يَقَعُ الْحُدُّ وَالْعُقُوبَةُ فِيهِ فِي جَسَدِهِ،  
فَإِنْ اعْتِرَافَهُ جَائِزٌ عَلَيْهِ، وَلَا يَتُّهُمْ أَنْ يُوَقَعَ عَلَى نَفْسِهِ هَذَا.  
قَالَ مَالِكٌ: وَأَمَّا مَنْ اعْتَرَفَ مِنْهُمْ بِأَمْرٍ يَكُونُ عَزْماً عَلَى سَيِّدِهِ  
فَإِنْ اعْتِرَافُهُ حَرِيْرٌ جَائِزٌ عَلَى سَيِّدِهِ.

(قال مالك: والأمر المجتمع عليه عندنا) الذي لا اختلاف فيه في بلدنا  
(في اعتراف العبد) أي إقرارهم بشيء من السرقة وغيرها (أنه من اعترف  
منهم) أي من العبد (على نفسه بشيء) موصوف صفته (يقع فيه الحد أو العقوبة  
فيه) أي في ذلك الشيء (في جسده) كاعتراه بزنا أو بشرب خمر (فإن اعترافه)  
ذلك (جائز عليه) أي معتبر بعاقبه به (ولا يَتُّهُمْ) بيضاء المجهول (أن يوقع) العبد  
المذكور (على نفسه هذا) الضرب أو القلع في السرقة بغير فعل ارتكبه.

(قال مالك: وأما من اعترف منهم) من العبد (بأمر يكون عزمًا) بضم  
الغين السجدة، وسكون الراء المهملة (على سيده) أي يعود غرمه إلى السيد  
(فإن اعترافه) ذلك (غير جائز) أي غير مستبر (على سيده) قال الباجي<sup>(١)</sup>: وهذا  
على ما قال: إن من اعترف منهم بشيء يوجب عقوبة في جسده كالقتل والقطع  
في السرقة وغير ذلك من الحنود، فإن إقراره نافذ عليه، وأما ما كان يوجب  
إقراره نقل رقبته إلى غير سيده مثل أن يُبَرَّ بجنابة خطأ أو يُقَرَّ بما يوجب عزمًا  
على سيده، أو دينًا في ذمته، أو ماله في رقبته، فإنه لا يقبل ذلك بقوله إلا أن  
يصدق سيده، انتهى.

قال الموفق<sup>(٢)</sup>: إما العبد فيصح إقراره بالحد والقصاص فيما دون  
النفس، لأن الحق له دون مولاه، وأما إقراره بما يوجب القصاص في النفس

(١) المشق: (١٨٦/٧).

(٢) المغني: (١٦٤/٧).

قال مالك: فليس على الأجير ولا على الرُّحْلَى بكونان مع الثَّوْمَ بِخَدْمَتِهِمْ، إِذْ سَرَقَاهُمْ، فَطَعَّ. لَأَنَّ حَالَهُمَا لَيْسَتْ بِحَالِ السَّارِقِ، وَإِنَّمَا حَالُهُمَا حَالُ الْخَائِنِ، وَلَيْسَ عَلَى الْخَائِنِ فَطَعٌ.

فانستقصى أنه لا يقبل (يشع به بعد العتق، وه قال رفر والحزني وداود وابن حبره) لأنه يستقط حتى سيده يفراره، فأشبه الإقرار بقتل المخطأ، ولأنه منهم في أنه يفر رجل ليعفو عنه، ويستحق أخذه فيتخلص بذلك من سنده، واختار أبو الخطاب أنه يصح إقراره، وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي، لأنه أحد نوعي القصاص، فصح إقراره به كما دون النفس، انتهى.

(قال مالك: ليس على الأجير) الذي يخدم على الأجرة (ولا على الرُّحْلَى) الذي يخدم بدون الأجرة (بكونان) أي الأجير وغيره (مع الثَّوْمَ) أو مع واحد من الثَّوْمَ (بخدمتهم) يصح الدال (إن سرقاهم) أي سرق شيئاً منهم (فطع) اسم ليس (لأن حالهما) أي الأجير والخادم (ليس بحال السارق) لأنهما بكونان مأذونين في الدخول عادة، فلم يكن أخذهما أخذاً من الحرز (وإنما حالهما) مشابه (حالة الخائن) في أنه بخون ما جعل أمناً عليه، وهذا أيضاً كما أمين في منع البيت، لأن الدخول فيه.

قال صاحب «المعلى»: لأن حالهما حال الخائن، (وليس على الخائن قطع) لم مر من الحديث، قال الزياجي<sup>(١)</sup>. وهذا على ما قال: إن الأجير والخادم المأذون على الدخول والخروج لا قطع عليهم، لأن أحد هؤلاء ليس على وجه السرقة، وإنما هو على وجه الحيانة، والمعاشر لا قطع عليه، لأن صاحب المتاع قد اقتسهم على الوصول إلى ما سرقوه، لأن القطع في السرقة من شروطها الحرز، ومن أبيع له الوصول إلى موضع، فليس ذلك في حقه حرزاً، انتهى.

(١) «المعنى» (١٨٦/٧).

قَالَ مَالِكٌ: فِي الَّذِي يَسْتَعِيرُ الْعَارِيَةَ فَيُجَحِّدُهَا: إِنَّهُ شَرٌّ مَالَهُ  
تَقْبَعٌ. وَنَحْنُ مَسْأَلُ ذَلِكَ قَطْعُ رَجُلٍ كَانَتْ عَلَيْهِ رَجُلٌ (يُقْبَلُ) فَجَحِّدُهَا  
ذَلِكَ الْبَيْتُ عَلَيْهِ هَذَا جَحِّدُهَا تَقْبَعٌ.

(قَالَ مَالِكٌ فِي) الرَّجُلِ (الَّذِي يَسْتَعِيرُ الْعَارِيَةَ، فَيُجَحِّدُهَا) بِالتَّحْيَةِ ذُحَاءُ  
أَيُّ سَكَّرَ أَحْمَدُ (إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ قَطْعٌ) إِذْ لَيْسَ هُوَ بِسَرَقٍ (وَأَمَّا مَالُ) بِفَرَحِ الْمِيمِ  
وَالشَّكْلَةِ أَيْ مِثَالِ ذَلِكَ (الَّذِي أَنْتَ الْعَارِيَةَ) مِثْلُ رَجُلٍ (أَيُّ زَيْدٍ مَالًا) (كَانَ لَهُ)  
أَيُّ زَيْدٍ (عَلَى رَجُلٍ) عَمْرٍو (وَيْسَ) فَجَحِّدُهَا ذَلِكَ أَيْ يَجْعَلُ عَمْرٍو دَيْبًا (فَلَيْسَ  
عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى عَمْرٍو (فَلَمَّا جَحِّدُهَا) أَيْ فِي بَيْنِ جَحِّدُهَا (قَطْعُ) (إِحْدَاثًا) لِأَنَّهُ لَيْسَ  
بِسَرَقٍ.

قَالَ الْبَاحِيُّ: وَهَذَا عَلَى مَا قَالَ: إِذْ الْمَسْأَلَةُ لَا تَقْبَعُ عَلَيْهِ فِي جَحِّدِ  
الْعَارِيَةِ، لِأَنَّهَا لِأَحْمَدَ بْنِ حَبِيلٍ هِيَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الْوَقْفُ، وَتَقَابُلُ عَلَى مَا تَقُولُ  
أَنْ هَذَا مَوْسِرٌ فَهُوَ يَجْعَلُ عَلَيْهِ الْقَطْعُ أَحْمَدُ مَا ارْتَمَى عَلَيْهِ كَالْمَوْسِرِ، أَمْتِي.  
قَالَ: هَكَذَا الْمَقْبُولُ مِنْ سَلَاةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي عِلَّةِ تَرْجِيحِ الْحَدِيثِ.

(قَالَ الْمَوْسِرُ): أَخْبَرْتُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَبِيلٍ فِي جَحِّدِ الْعَارِيَةِ، فَعِنْدَ مَالِهِ  
الْقَطْعُ، وَهُوَ قَوْلُ سَلَاةٍ لَمْ يَرَى فِي حَالِهِ أَنَّ أَعْرَافَهُ ثَلَاثَ تَعْمِيرَاتٍ (وَالْقَطْعُ  
وَحَدُّهُ، فَاسْتَغْنَى بِهَا عَنْ قَطْعِ رَجُلٍ، فَأَتَى أَهْلَهَا أَسْرًا، وَكَذَّبَهُمْ، فَجَحِّدُهَا  
مَنْفَقٌ عَلَيْهِ، قَالَ أَحْمَدُ: لَا أَسْرَافَ، لَيْسَ بِذَلِكَ، مَعَهُ لَا قَطْعُ عَلَيْهِ، وَهِيَ قَوْلُ  
الْحَارِثِيِّ، (أَبَى الْخَطَّابِ)، وَبِأَنَّهُ أَهْلُهُ، وَهِيَ الْقَصَبَةُ أَوْ شَاءَ الْفَرَسُ  
رَسُولُهَا بِحُزْنٍ (لَا قَطْعُ عَلَى الْبَنَانِ)، لِأَنَّ بَوَاحِبَ قَطْعِ الْبَنَانِ، وَالْمَحَاحِدِ  
فِي بَنَانِهِ، وَإِنَّمَا هِيَ حَائِزٌ، حَائِزٌ حَائِزٌ الْوُدُوعِ.

وَالْمَرْأَةُ الَّتِي كَانَتْ تَسْتَعِيرُ الْفَرَسَ، إِنَّهَا تَصْعَقُ لَمْ تَقْبَعُ لَا لِحَدِّهِ، وَمِنْ  
بَعْضِ رَوَايَاتِهِ، هَذِهِ الْقِصَّةُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ هَرَسَ أَحْمَدَ شَأْنًا لِحُزْنٍ وَمِثْلَ الْبَنَانِ  
سَرَفَتْ، وَذَكَرَتْ الْقِصَّةَ، رَوَاهُ الْحَارِثِيُّ.

قَالَ ثَابِتٌ: الْأَمْرُ الْمَجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي السَّارِقِ يَوْجَدُ فِي  
النَّبِيِّ: فَذُ جَمْعِ الْفَتَاخِ وَالْمُ يَخْرُجُ بِهِ إِنْهُ لَيْسَ عَلَيْهِ قَطْعٌ وَإِنَّمَا  
مَنْلٌ.....

وفي حديث: «إنها سرقنا فطبعة، فروى الأثرم بإسناده عن مسعود بن  
الأسود قال: لما سرقنا السرة ثلث النقصة من بيت رسول الله ﷺ، أعظم  
ذلك، وكانت امرأة من فريش، فجننا إلى رسول الله ﷺ فقلنا: نحن نقضيها  
بأربعين مؤونة، قال: «فَطَهَّرْ خَيْرَ لَهَا»، فلما سمعنا من قول رسول الله ﷺ أننا  
أسامة، فقلنا: كَأَمْ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فذكر الحديث نحو سياق عائشة.

وهذا ظاهر في أن نفسه «أحشاء» وأنها سرقنا» فقطعت بسرقته، وإنما  
مرفاهه عائشة رجحنا فمناوية لكونها مشهورة بذلك، ولا نعلم أن يكون ذلك  
مبيها كما لم عرفتها بصحة من حديثها، وفيما ذكرنا جميع بين الأحاديث،  
وموافقة لظاهر الأحاديث والقياس وفيها «الأمصار» فيكون أولى، فأما جاحد  
الوديعة وغيرها من الامانات فلا نعلم أحدا يقول بوجوب القطع عليه انتهى.

وأما ابن حزم في «المحلى»<sup>1</sup> الكلام في ذلك، وشيخ الكلام كذا  
النسج على جمهور الفقهاء، ويجزم بالقطع في جحد ثعاري، وجزم بأنهما  
قصتان، وأن الذي سرق هو بنت الأسود بن عبد الأسد، وأن التي استعارت  
هي بنت ميثان بن عبد الأسد، وهما ابنا عم مخزومي، ولكنه لم يجز عن  
الإشكال الواردة في ذلك أن أسامة بن زيد كيف شفع مرة أخرى بعد أن نهاه  
رسول الله ﷺ مرة، وأيضاً فإن سياق النصين في ذكره ﷺ، وقوله ﷺ: «لو  
كانت قاضية بنت محمد»، الحديث واحد.

قَالَ ثَابِتٌ: الْأَمْرُ الْمَجْتَمِعُ عَلَيْهِ هَذَا أَنَّهُ السَّارِقُ يَوْجَدُ فِي الْبَيْتِ حَانَ  
كَوْنَهُ (فَدُ جَمْعِ الْفَتَاخِ) نِيْخْرَجُهُ مِنَ النَّبِيِّ (وَلَمْ يَخْرُجْ بِهِ) بَعْدَ قَاتِحِ السَّارِقِ  
وَحَدَّثَهُ أَمْرُ النَّبِيِّ (إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ قَطْعٌ) لِأَنَّهُ نَمَّ يَخْرُجُهُ مِنَ الْحَرَمِ (وَلَا مَانِلٌ)

ذَلِكَ كَمَثَلِ رَجُلٍ وَضَعَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَصْرًا لِيُشْرِيَهَا، فَلَمْ يَفْعَلْ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ خَدٌّ. وَمِثْلُ ذَلِكَ رَجُلٌ خَسَنٌ مِنْ امْرَأَةٍ مُعْتَبِسًا، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُصَيِّبَهَا خَرَامًا، فَتَمَّ ذَاكَ، وَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ مِنْهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ خَدٌّ، فِي ذَلِكَ، خَدٌّ.

بتعكير أي مثال ذلك السارق (كعمل) بفتح التميم والعنثة (رجل وضع) بينه الفاعل (بين يديه خمرًا) بالنصب في النسخ المصرية على الضموية وبالرفع في الهندية، فيكون الفعل بناء المجهول وهذا نائب التفاعل (ليشريها فلم يفعل) أي لم يشرب الخمر بعد (فليس عليه خد) تخمر لأنه لم يشرب إلى الآن.

(ومثل ذلك) أيضاً هذا مثال آخر لمسألة المذكورة (مثل رجل) هكذا في نسخ الهندية، وليس في النسخ المصرية هنا لفظ مثل، فيكون قوله: ومثل ذلك، بكسر التميم وسكون المثناة، ويكون لعمري، ومثل المذكور حكم رجل (جلس من امرأة مجتسماً) أي جلس عليها مجلس المجتمع (وهو) الرجل (يريد أن يصيبها) أي يحد معها (خمرًا) أي يربو، أن يربيها (فلم يفعل) بعد (ولم يبلغ ذلك) أي ذكره (منها) أي من المرأة أي لم يذبح حشفته فيها (فليس عليه) أي على ذلك الرجل الذي يربو، الرنا (أيضاً في ذلك) الفعل الذي فعله من مجلسه مجلس المجتمع (خذ) الرنا لعدم تحقّق الرنا بعد، وأما هذه المسائل الثلاثة، فالأحاديث منها مجمع عليهما، ولذا هُتِمَ عليهما الإتمام مالك الأولى، والأولى أيضاً كذلك عند جمهور أهل العلم.

قال لموقل<sup>(١)</sup> في الشروط التي لا بد لها في إيجاب القطع: الرابع، أن يترق من جرّ، ويخرجه منه، وهذا قول أكثر أهل العلم، وهذا مذهب عمر بن عبد العزيز والثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي، ولا نعلم عن أحد من أهل العلم خلافهم إلا قولاً حكيم من عائشة راجح والنخعي فيمن جمع

(١) المنهني (١٢/١٢٦).

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ هَذَا؛ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْخُلُوسَةِ قَطْعٌ. بَلِّغْ ثَمَنَهَا مَا يُقْضَى فِيهِ، أَوْ لَمْ يَشَعْ.

المتاع. ولم يخرج به من الحيز صبه القطع، وعن الحسن مثل قول الجماعة، وحكي عن داود أنه لا ينجس الحرز، وهذه أقوال شاذة غير ثابتة عن ثعلب عنه، قال ابن المنذر: وليس به خير ثابت ولا مقال لأهل العلم إلا ما ذكرناه، فهو كالإجماع، والإجماع حجة على من خالفه، انتهى.

(قال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا أنه ليس في الخلوسة) أي في ما يخلس ويخطف ببرقة (قطع) مطلقاً سواء (بلغ ثمنها) فاعن بلغ ومضمونه (ما يشطع فيه) اليد وهو الانتصاب (أو لم يشع) لعل المصنف أضاف هنا لإظهار أنه أمر مجتمتع عليه، ولا فقد تقدمت العمالة قريباً من أثر زيد بن ثابت - رضي الله عنه - .





بسم الله الرحمن الرحيم

## ٤٥ - كتاب الأشرية

### (١٥) كتاب الأشرية

جميع شراب، كأطعمة و طعام: اسم لما يُشرب، وليس مصدراً؛ لأن المصدر هو الشرب مثلثة الشين، قاله المزرقي<sup>(١)</sup>، وفي «اللمع المختار»<sup>(٢)</sup>: الشراب لغة كل ما منع يُشرب، واصطلاحاً ما يشكره، قال ابن عديم: قوله: كل منع، أي هو اسم من الشرب أي ما يشرب ماء كان أو غيره حلالاً أو غيره، انتهى.

قلت: وعلى المعنى الاصطلاحي استعمله المصنف، ولذا ذكر فيه حكم المسكرات، وأما غيره من الأشرية الحلال، فذكر أحكامها في «كتاب الجامع» الآتي قريباً، ثم «كتاب الأشرية» ههنا في جميع النسخ الهندية والمصرية من المتن والفروج غير نسخة «المستقى» صيها بين كتابي الصيد والجهاد، والأوجه ذكره ههنا لدخوله في جملة الحدود.

ثم اعلم أن الأشرية المسكرة كلها حرام عند الأئمة الثلاثة والإمام محمد - رضي الله عنهم أجمعين -، فإنهم جعلوا كلها حمراً، وحرموا كل أنواعها بلا تفصيل وتفريق، والحنفية أهل الرأي الثاقب لما أمسحوا النظر في الروايات المختلفة في هذا الباب، ورأوا عمل جمهور الصحابة لا سيما أكابر الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين -، فرفقوا في أنواع الأشرية، وجعلوها ثلاثة أنواع كما سبأني بيانها، قال ابن عابد بن: قد ورد في حرمة المتخذ من النعير أحاديث، وفي جله أحاديث، فإذا حُبل المُحرَّم على النهي، والمُخلَّل على المطروح، فقد حصل التوفيق، والندفع التعارض «عيني».

(١) «شرح الزرقاني» (١/٤٤٤)

(٢) (١/٣٧٣)

والأحاديث الواردة كلها صحيحاً ما فيها التزليمي<sup>(١)</sup>، ووفق بما ذكره فراجعته، قال الإنفثاني: وقد أظن الكرخي في رواية الآثار عن الصعابة والتابعين بالأسانيد الصحيح في تحليل النبيذ الشديد، والحاصل أن الأكابر من أصحاب رسول الله ﷺ وأهل بدر كعمرو، وصفي. وابن مسعود، وأبي مسعود كانوا يجلبونه، وكذا الشعبي وإبراهيم النخعي، وروي أن الإمام أبا حنيفة قال لبعض تلامذته: إن من إحدى شرائط السنة والجماعة أن لا يُحرّم نبيذ الجوز.

وفي «المعراج»: قال أبو حنيفة: لو أعطيت الدنيا بحذافيرها لا أفتي بتحريمها، لأن فيه تضييق بعض الصحابة، ولو أعطيت الدنيا لشربها لا أشربها، لأنه لا ضرورة فيه، وهذا غاية تفواه، انتهى. يعني في كلا الأمرين في تنسيق بعض الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين -، وفي الاحتياط عن استحتمال المختلف فيه بين الأئمة في الحلة والحرم.

ورداً نيت ذلك، فاعلم أن الأئمة الثلاثة - رضي الله عنهم أجمعين - حرموا جميع أنواعها بلا تفريق، ولا شك في أن الأحوط في هذه الزمان هو مذهبهم - شكر الله سعيهم -.

قال الموفق<sup>(٢)</sup>: الخمر مُحَرَّمٌ بالكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب فقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْمُرُ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ أَهْلَهُمْ يَرْجَوْا عَذَابَ اللَّهِ الْعَظِيمَ﴾ الآية إلى قوله: ﴿فَقَدْ قُتِلَ مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ أَخْيَرُ الْأَعْيَانِ﴾ الآية، وأما السنة فقوله ﷺ: «كل مسكر خمر وكل خمر حرام» ورواه أبو داود<sup>(٣)</sup>، وثبت عن النبي ﷺ تحريم الخمر بأخبار تبلغ

(١) انظر: تنقيح الرتبة (٢/٢٩٥).

(٢) «المفاتيح» (١٣/١٩٣).

(٣) سورة المائدة: الأيتان ٩١، ٩٢.

(٤) أخرجه أبو داود في السنن (٢/٢٩٣) (٢٧٩)، وأحمد في «المستدر» (٢/١٦)، ٢٩، ٣١، ومسلم في صحيحه (٣/١٥٨).

مجموعها رتبة التواتر، وأجمعت الأمة على تحريمه، وإنما خجفي عن قدامة بن مطعون، وعمر بن معد يكره، وأبي جندب بن سهيل أنهم قالوا: هي حلال، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا دَعْوَانَا أَنْ يَتَّقُوا اللَّهَ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً﴾ (١) الآية، فبين لهم علماء الصحابة معنى هذه الآية، وتحريم لحمهم، وأقاموا عليهم الحديث لشربهم إياها<sup>(٢)</sup>، فرجموا إلى ذلك، فقد انعقد الإجماع.

فمن استحلها الآن، فقد كذب النبي ﷺ، لأنه قد غلب ضرورة من جهة النقل تحريمه، فيكفر بذلك ويشتاب، فإن تاب، ولا قبل، وروى الخليل بإسناده إلى محارب بن دثار أن أبا سريوا بالشام الخمر، فقال لهم يزيد بن أبي سفيان: شربتم الخمر؟ قالوا: نعم، يقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا دَعْوَانَا أَنْ يَتَّقُوا اللَّهَ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً﴾ الآية، فكتب فيهم إلى عمر - رضي الله عنه - فكتب إليه: إن أتاك كتابي هذا نهاراً، فلا تنتظر بهم إلى الليل، وإن أتاك ليلاً، فلا تنتظر بهم نهاراً، حتى نبعث بهم نهر، لئلا يغتربوا عباد الله، فيبعث بهم إلى عمر، فشاور فيهم الناس، فقال نعلين: ما ترى؟ فقال: أرى أنهم شرعوا في دين الله ما لم يأذن الله فيه، فإن زعموا أنها حلال، فاقْتُلْهُمْ، فقد أحلوا ما حرم الله، وإن زعموا أنه حرام، فاجلدوهم ثمانين ثمانين، فحذهم عمر - رضي الله عنه - ثمانين ثمانين، إذا ثبت هذا، فالمجمع على تحريمه عصير العنب إذا امتد وقذف زبد، وما عداه من الأشربة المكسرة فهو محرم وفيه اختلاف نذكره.

ثم قال الموفق<sup>(٣)</sup>: كل مسكر حرام قليله وكثيره، وهو خمر، حكمه حكم عصير العنب في تحريمه، ووجوب الحد على شربه، وروي تحريم ذلك عن

(١) سورة العنكبوت: الآية ٩٣.

(٢) أخرجه البيهقي في كتاب من وجد منه وجع «السنن الكبرى» (٣١٦/٨).

(٣) «المختار» (١٢/٢٤٥).

عمر وعلي بن مسمود وابن عمر وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة، وبه قال عطاء والفساح وعمر بن عبد العزيز ومالك والشافعي وأبو نؤر وإسحاق، وقال أبو حنيفة في عصير العنب إذا طبخ فذهب ثلثاه، ونقيع الثمر والزبيب إذا طبخ وإذا لم يذهب ثلثاه وثاباً الحنطة والذرة والشعير، وهو ذلك ثقيماً كان أو مطبوخاً: كل ذلك حلال إلا ما بلغ السكر لما روى ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «حرمت الخمر قليلها وكثيرها، ولسكر من كل شراب»<sup>(١)</sup>.

ولما روى ابن عمر - رضي الله عنه - [قال:] قال رسول الله ﷺ: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام»<sup>(٢)</sup>، وعن جابر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أسكر كثيره فقليله حرام»<sup>(٣)</sup>، رواهما أبو داود والأثرم وغيرهما، وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: سمعت رسول الله ﷺ قال: «ما أسكر منه الفرق، فبله الكف منه حرام»، رواه أبو داود وغيره<sup>(٤)</sup>.

وقال عمر - رضي الله عنه -: بول تحريم الخمر، وهي من العنب والتمر والمسن والحنطة والشعير، والخمر ما خامر العقل، منقوع عليه، ولأنه مسكر أشبه عصير العنب، فأما حديثهم فقال أحدهما: ليس في الرحصة في السكر حديث صحيح، وحديث ابن عباس رواه ابن شاذ عن ابن عباس قال: والمسكر من كل شراب، وقيل: [إن خبر ابن عباس موثوق عليه، مع أنه يعتمد أنه أراد بالسكر المسكر من كل شراب، انتهى].

(١) أخرجه النسائي (٨/ ٢٢١ - ٢٢٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٦٧٩)، والإمام أحمد في «المسند» (١٦/ ٢٩، ٢٩)، ومسلم (١٥٨٨/ ٣)، والنسائي (٢٩٦/ ٨)، والترمذي (١٨٦١).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٦٨١)، والترمذي (١٨٦٥)، وابن حبان (٣٣٢٣).

(٤) أخرجه أبو داود (٣٦٨٧)، والترمذي (١٨٦٦).



ولنا، أنه اسم خاص بإطلاق أهل اللغة فيما ذكرنا، أي في النبي من ماء العنب، ولهذا اشتهر استعماله فيه، واشتهر في غيره غيره من الأسماء، كالنبيذ والتقيع والسكر، ولأن حرمة الخمر قطعية، وهي في غيرها ظنية، والحديث الأول طعن فيه يحيى بن معين إذ قال: الأحاديث الثلاثة ليست بثابتة، أحدها: قوله ﷺ: «لا تكأح إلا بولبي»، والثاني: «من شرب ذكره فليئوساً»، والثالث: «كل مسكر خمر»، وكان يحيى بن معين إماماً حافظاً مثقناً حتى قال أحمد بن حنبل: كل حديث لا يعرفه يحيى بن معين فليس بحديث، كلها في هامش «الهداية».

والحديث الثاني: أريد به بيان الحكم إذ هو اللائق بمنصب الربيعة:

والثاني: في حد ثبوت هذا الاسم، وهذا الذي ذكره قول أبي حنيفة وعندهما إذا اشتد صار خمرأ، ولم يشترطاً القذف بالزبد - وبه قالت الأئمة الثلاثة، وهو الأظهر كما في الدر المختار - لأن الاسم يثبت بالاشتداد، وكذا المعنى المحرم، وهو الإسكار يحصل بالاشتداد، ولأبي حنيفة أن الغليان بداية الشدة، وكما أنها بهذا الزبد، وأحكام الشرع قطعية، فتناط بالنهاية كالحديث وإكفار المستحل، وقيل: يؤخذ في حرمة الشرب بمجرد الاشتداد احتياطاً، وفي وجوب الحد بقذف الزبد.

والثالث: عنيها حرام غير معلول بالسكر، ولا موقوف عليه، ومن الناس - وهم بعض المعتزلة كما في «الشامي» - من أنكروا حرمة عينيها، وقال: إن السكر منها حرام؛ لأن به يحصل الفساد، وهو الصد عن ذكر الله، وهذا كفر؛ لأنه جحود الكتاب، فإنه تعالى ساء «رجساً» والرجس ما هو محرم العين، وقد جاءت السنة متواترة أن النبي ﷺ حرم الخمر، وعليه انعقد الإجماع، ثم هو غير معلول عندنا حتى لا يتعدى حكمه إلى سائر المسكرات، والشافعي - رحمه الله - يعدها إليها، وهذا بعيد؛ لأنه خلاف السنة المشهورة فإنه قال ﷺ: «أحرمت الخمر بعينها» والمسكر من كل شراب».

والرابع: أنها نجسة نجاسة غريظة كليون لثوبها باله لائل القطعية.

والخامس: أنه بكفر مستحلها لإتكافه الدليل القطعي.

والسادس: سقوط تقومها في حق المسلم حتى لا يضمن مشقتها.

والسابع: حرمة الانتفاع بها؛ لأن الانتفاع بالحسن حرام.

والثامن: أن يحرم شاربها وإن لم يسكر منها؛ لقوله ﷺ: «من شرب

الخمير فاجلدوه»، الحديث، وعليه انعقد إجماع الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين -

والناصح: أن الطبخ لا يؤثر فيها؛ لأنه يمنع من ثبوت الحرمة لا لرفضها

بعد ثبوتها، إلا أنه لا يحدف به - لم يسكر منه على ما قلناه - لأن الحد بالتفصيل في النبي خاصة وهذا قد طبع.

والعاشر: حواز تغليها، وفيه خلاف المشافعي هذا هو الكلام في الخمير:

وأما أنه صير أي عصر العنب إذا طبخ حتى يذهب أقل من ثلثه وهو المعطوخ أدنى طبخة، ويسمى سادق، والمصصف، وهم ما ذهب نصفه بالطبخ، فكل ذلك حرام عندنا. إذا غلا واشتد، وقلع يابزبد، أو اشتد وإن لم يذهب على الاختلاف المتقدم بين الإمام وصاحبه، وقار الأوزاعي: إنه مباح؛ لأنه مشروب طيب، وليس بحمر.

إلنا، أنه رقيق مغرب، وهذا يمنع عليه التفاسق، فيحرم شربه دفعا

للفساد المتعلق به، وأما نقيع التمر، وهو السكر، وهو الذي من ماء التمر أي الرطب، فهو حرام مكروه، يعني أن حرمة ليست كحرمة التمر؛ لأن حرمتها قطعية، وهذه حرمتها ظنية، وقال شريك بن عبد الله: إنه مباح، لقوله تعالى: ﴿تَتَذَكَّرُونَ إِنَّهُ لَحَرَامٌ مِّمَّا كَرِهَتْ أَعْيُنُكُمْ﴾، أمثل عينا به، والامتنان بالمحرم لا يتحقق.

ولما، وجماع الصحناء، ويدل عليه ما روي<sup>١</sup> من قبل وهو قوله: **يُخْلَق**.  
 والخمر من هاتين الشجرتين، وأشار إلى الكرمة والحنطة والآلة محدثة سوى  
 الآلة، وكانت لأثمة مباحة كلها، وأما نفع الرب وهو النبي من ماء  
 الرب، فهو حرام إذا شئت وعلا، وناسى من خلاف الأول<sup>٢</sup> أي إلا أن حرمة  
 هذه لأثمة دون حرمة الخمر حتى لا يكثر مستحلها، وتكثر مستحل الخمر،  
 لأن حرمتها ذهنية، وحرمة الخمر قطعية، ولا يجب الحد، سيما على  
 يسكر، ويجب شرب قطرة من الخمر، وبجانب خيفة من رواية، وعقوبة من  
 أخرى، وتنبأ به الخمر سابقا، روية واحدة

وعاد ثلاثة أي حصر العبد إذا طبع سقفا كاز أو مدينا، وفتح السور،  
 وهو السكر، وهو النبي من ماء السور، وفتح الزبيب، وهو النبي من ماء الرب  
 حرام كلها إذا عملا واشتد، وغضت حداه، وإن لم يذهب عدد اصحابين،  
 وشرب أو شذف أيضا عند الإمام، وإن لم يشد ونفي حلوا، لم يجرم اتفاقا،  
 وإن شذف حرم اتفاقا على فنيه وكثيره، ولكن لا يجب الحد إلا إذا أسكر،  
 وما سوي ذلك من الأثمة فلا بأس به أي حلال عند أبي حنيفة، ولا يحد  
 شارب ماء، وإن سكر منه، وعن محمد أنه حرام، ويحد شارب إذا سكر منه،  
 كما في سائر الأثمة المجرمة، سهر كلام صاحب مناهج<sup>٣</sup> باختصار ورياسة

قال صاحب: «المر المختار»<sup>٤</sup> والتحليل منها أربعة:

الأول: نبيذ السور والربيب إذا طبع آدم صحنه، بخل شربه، وإن شئت  
 وقذف بالزبد إذا شرب بلا نهي أو بأس، فهو شرب الموهو، وقابله واكتبه حرام،  
 ما لم يسكر، فهو شرب ما يخلط على فيه من مسكر فيحرم، لأن السكر حرام  
 في كل شيء.



## (١) باب الحذ في الخمر

والثاني: الحلبطان من الزبيب والتمر إذا طبخ أدنى طبخة، وإن اشتد يحل بلا لهو.

والثالث: نبيذ العسل والتين والبر والشعير والقوة بحل، سواء ضيخ أو لا، بلا لهو وطرب.

والرابع: المثلث العنبي وإن اشتد، وهو ما طبخ من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه، ويبقى ثلثه إذا فصد به اشمرء الطعام والندوي والنقوي، ولو للهو لا يحل إجماعاً.

وحرم محمد هذه الأشربة المتخذة من العسل وغيره مطلقاً، فليتها وكثيرها، وبه يُقتضى، وهو قول الأئمة الثلاثة؛ لقوله ﷺ: «أكل مسكر خمر وكل مسكر حرام» انتهى بزيادة من الشامي، وقول محمد - رحمه الله - هذا في الشرع، وأما الحذ فيه فبالسكر، كما تقدم في كلام صاحب «الهداية» و«الشامي».

بسم الله الرحمن الرحيم

كذا في جميع الشيخ المصرية والهندية، وزاد في الهندية بعد ذلك وسنى الله على رسوله الكريم، وليست هذه الزيادة في المصرية.

## (١) ما جاء في الحذ في الخمر

قال الموفق<sup>(١)</sup>: «يجب الحذ عنى من شرب قليلاً من المسكر أو كثيراً، ولا نعم فيه علقاً بينهم في ذلك في عصير العنب غير المطبوخ، واعتزلوا في سائرهما، فذهب أمامنا إلى التسوية بين عصير العنب وكل مسكر، وهو قولنا لحنن وعمر بن عبد العزيز والأوزاعي ومالك والشافعي، وقالت طائفة: لا

(١) «المفتي» (١٢/٢٩٧).

يُتَعَدُّ إِلَّا أَنْ يَسْكُرَ، مِنْهُمْ أَبُو وَائِلٌ وَالنَّخَعِيُّ وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ - مِنْ شَرِبَهُ مُعْتَقِداً تَحْرِيمَهُ حُدًّا، وَمَنْ شَرِبَهُ مَتَأَوِّلاً فَلَا حُدَّ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَأَشْبَهَ الزَّكَاحَ بِمَا دُونِهِ.

وَلَمَّا مَا يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِسْهُ»، الْحَدِيثُ<sup>(١)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، فَتَتَأَوَّلُ الْحَدِيثَ قَلِيلًا وَكَثِيرًا، انْتَهَى.

وَتَرْجِمُ الطُّحَاوِيُّ فِي «شرح معاني الآثار»<sup>(٢)</sup>: «باب الخمر ما هي» ٤٩، ثُمَّ أَخْرَجَ بِسَنَدِهِ مِنْ طَرَفِ ابْنِ أَبِي مَرْيَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب»

ثُمَّ قَالَ: فَهَبْ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْخَمْرَ مِنَ الشَّمْرِ وَالْعَنْبِ جَمِيعًا، وَاجْتَنَبُوا فِي ذَلِكَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَخَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ آخَرُونَ، فَقَالُوا: الْخَمْرُ الْمَحْرُومَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ هِيَ الْخَمْرُ الَّتِي مِنْ عَصِيرِ الْعَنْبِ، وَحَدِيثُ أَبِي مَرْيَةَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «الخمر من هاتين» إِحْدَاهُمَا، فَعَمِمَهَا بِالْخَطَاطِ، وَأَرَادَ إِحْدَاهُمَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا مَقْوَلُ وَالتَّمْرَاتِ﴾<sup>(٣)</sup> وَإِنَّمَا يَخْرُجُ مِنْ أَحَدِهِمَا. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَسْقَتُ لِمَنَ وَالْإِنْسِ الَّذِي بَارَكْنَا لَكُمْ رُسُلًا يَنْصَحُكُمْ﴾ الْآيَةُ، وَالرَّسُلُ مِنَ الْإِنْسِ لَا مِنَ الْجِنِّ.

وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ عَنَى بِهِ الشَّجَرَتَيْنِ جَمِيعًا، وَيَكُونُ مَا خَمِرَ مِنْ ثَمَرِهِمَا خَمْرًا فِيمَا يَنْتَفِعُ مِنَ الزَّبِيبِ وَالشَّمْرِ، فَجَعَلُوهُ خَمْرًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ الْخَمْرَ مِنْهُمَا، وَإِنْ كَانَتْ مُخْتَلَفَةً عَلَى أَنَّهَا مِنَ الْعَنْبِ مَا قَدْ عَلِمْنَا، وَعَلَى

(١) أخرجه أبو داود (٤٤٨٤)، والترمذي (١٤٤١).

(٢) (٣٢٢/٢).

(٣) سورة الرحمن: الآية ٢٢.

أما من الشر ما يسكر، فيكون خمر العنب هي عين العنب إذا اشتق، وخمر  
الشر هو المقدار من سبب الشر الذي يسكر.

قال: ولما احتمل هذا الحديث هذه نوحوه التي ذكرنا لم يكن أحدها  
أولى من الآخر. وأم يكن لتناول ما يتأوله على أحده إلا كان تخصصه أن  
يتأوله على ذلك، ثم بطل الدلائل في ذلك.

ثم ترجم باب ما يحرم من السبب، وأخرج فيه حديث ابن عمر قال:  
قال رسول الله ﷺ: «كل مسكر حمر، وكل مسكر حرام». ولروايات العديده  
في هذا المعنى.

ثم قال: ذهب قوم إلى أن حرموا قليل البيد وكثيره، وذهبوا في ذلك  
أخرون، فأباحوا من ذلك ما لا يسكر. وحرروا الكثير الذي يسكر، وبسط في  
دلائل هذا الفريق منها: ما روي أنه جاء رجل فد طبع إلى خاتون عمر،  
فامتنعها، فلم يشفه، فأتى بسطحة فعمر - رضي الله عنه - فشرب منها  
فسكر، فأتى به عمر - رضي الله عنه - فاعتذر إليه. وقال: إنما شربت من  
سطحك، فقال عمر: إنما أضر بك على السكر فضر به عمر.

وأخرج عن أبي موسى قال: بعني رسول الله ﷺ أنا ومعدنا إلى البحر،  
فقال: يا رسول الله إن بها شرابين يضرعان من اتير والشعير، أحدهما يقال له:  
الحزرة، والآخر يقال له: السبع، فما نشرب؟ فقال رسول الله ﷺ: اشربا ولا  
تسكرا. ثم قال: كان ذلك دليلاً على أن حكم المقدار الذي يسكر من ذلك  
الشراب خلاف حكم ما لا يسكر.

فقد على أن ما ذكره أبو موسى عن رسول الله ﷺ معاً ذكرنا عنه في  
الفصل الأول من نوته: «كل مسكر حرام»، إنما هو على المقدار الذي يسكر،  
لا على العين التي كتبها سكر. وقد روي عن علقمة قال: سألت ابن مسعود  
عن قول رسول الله ﷺ في المسكر، قال: الشربة له الأخيرة إلى آخر ما بسطه.

وأما مقدار الحدّ، فوُتِّهْم اختلفوا في ذلك، قال القاضي عياض: أجسروا على وجوب الحد في الخمر، واختلفوا في تقديره، فذهب المشهور إلى الثمانين، وقال اشافعي في المشهور عنه وأحمد في رواية وأبو ثور وداود: أربعين، ونبه على نقل الإجماع ابن دقيق العيد والنووي ومن تبعهما، وتُعقَّب بأن الطبري وابن المنذر وغيرهما حكوا عن طائفة من أهل العلم، أن الخمر لا حدّ فيها، وإنما فيها التزير.

ثم قال الحافظ<sup>(١)</sup> بعد بسط الكلام على الروايات في ذلك: والذي تحصّله لنا من الآراء في حد الخمر ستة أقوال:

الأول: أن النبي ﷺ لم يجعل فيها حداً معلوماً، بل كان يقتصر في ضرب الشارب بما يليق به، قال ابن المنذر: قال بعض أهل العلم: أتى النبي ﷺ بسكران، فأمرهم بضربه، وتبكيه، فدل على أن لا حدّ في السكر، بل فيه التنكيل والتبكيه، ولو كان ذلك على سبيل الحد لبيّن بياناً واضحاً، ولأنه لو كان في ذلك عندهم عن النبي ﷺ شيء محدّد ما استشار عمر رضي الله عنه - الصحابة وما تجاوزوه.

الثاني: أن الحد فيه أربعون، ولا تجوز الزيادة عليها.

الثالث: مثله لكن للإمام أن يبلغ به ثمانين، وهل تكون الزيادة من تمام الحد أو تعزير؟ قولان.

الرابع: ثمانون ولا تجوز الزيادة عليها.

الخامس: كذلك وتجاوز الزيادة تعزيراً. وعنى الأقوال كلها هل يتعين بالسوط الجلد أو يتعين بما عداه أو يجوز بكل من ذلك؟ أقوال.

(١) فتح الباري (١٢/٧٤)

السلمى: إن شرب فحلل ثلث مرات، فعاد الرابعة وجب قتله. وقيل: إن شرب الخامسة وجب قتله، وهذا السادس في الطرف الأبعد من الأول، وكلاهما شاذ، وأصل أن الأول رأي المخاري فإنه لم يترجم بانعده أصلاً، ولا أخرج هذه في العدد الصريح شيئاً، انتهى.

وقال الموفق<sup>(١)</sup>: عن الإمام أحمد في قبر النعمان روايتين. إحداهما أنه ثمانون، وبهذا قال مالك والثوري وأبو حنيفة ومن تبعهم لإجماع الصحابة، فإنه روي أن عمر - رضي الله عنه - استشار الناس فيه، فقال عبد الرحمن بن عوف: اجعله كأخف الحدود ثمانين، فصرح عمر - رضي الله عنه - ثمانين، وكتب به إلى خالد وأبي عبيدة بالشام<sup>(٢)</sup>، وروى أن علياً - رضي الله عنه - قال في المشورة: خذوه حد المعتري. روى ذلك الدارقطني والمهزجاني وغيرهما.

والرواية الثانية: أن الحد أربعون، وهو مذهب الشافعي، لأن علياً - رضي الله عنه - جند الوليد أربعين. ثم قال: حله النبي ﷺ لأربعين، وأبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكلُّ شئ، وهذا أحب إلي، رواء مسلم<sup>(٣)</sup>.

وعن أنس، قال: أتني رسول الله ﷺ يرحل قد شرب الخمر، فضربه بالنعال نحواً من أربعين، ثم أتني به أبو بكر ففعل مثل ذلك، ثم أتني به عمر - رضي الله عنه - فاستشار الناس، فقال ابن عوف: أقل الحدود ثمانون فضربه عمر - رضي الله عنه -، متفق عليه، انتهى.

قال ابن عبد البر: وانعقد إجماع الصحابة، ولا مخالف لهم منهم، وعليه جماعة التبعية، ويجهل فقهاء المسلمين، والخلاف في ذلك كالشهود

(١) (المعني: ١٧/٤٩٨).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الحدود (٣/١٣٣٠).

(٣) صحيح مسلم (٣/١٣٣١، ١٣٣٢).

١/١٥٥٨ - **وحدثني عن مالك، عن أبي شهاب، عن**  
**السائب بن يزيد، أنه أخبره أن عمر بن الخطاب خرج عليهم.....**

المحجوج بقول الجمهور، وتعقب بما في الصحيح، أنه جلد أوله في خلافة عثمان، رضي الله عنه - أربعين، ثم قال: جلد النبي ﷺ أربعين، وأبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكل سنة. وهذا أحد النبي، فلم أجمعوه على الثمانين في زمن عمر - رضي الله عنه - لما خالعه في زمن عثمان، وجلدوا أربعين إلا أن يكون مراد أبي عمر أنهم أحصوا على الثمانين بعد عثمان، فبصح كلامه، فانه الرزقي<sup>(١)</sup>.

ثم قال العوفي<sup>(٢)</sup>: **واقترع بالتسوط، ولا نعلم بين أهل العلم خلافا في**  
**غير هذا الخبر، فأما حدُّ الحمر فقال بعضهم:** بقاء بالأيدي والنعاء وأحراف  
 الثياب، وذكر بعض أصحابنا أنه للإمام نعل ذلك إذا رآه لما روى أبو هريرة أن  
 النبي ﷺ أتى برجل قد شرب فقال: «اضربوه»، قال: فمس الضارب بيده  
 والضارب بجمعه، والضارب بثوبه، رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>.

ونساء أن النبي ﷺ قال: **«إذا شرب لأجلنوه»، والجلد إنما يُفهم من**  
**إطلاقه الضرب بالتسوط، ولأنه أمر بجلده كما أمر الله تعالى بجلد الزاني،**  
**فكان بالتسوط مثله، والخلفاء الراشدون صربوا بالسبابة، وكذلك غيره من فكان**  
**إجماعاً، وأما حديث أبي هريرة فكان في بدء الأمر، ثم جلد النبي ﷺ**  
**واستقرت الأمور النبي.**

١/١٥٥٨ - (مالك هي ابن شهاب) الزهري (عن السائب بن يزيد) الكندي  
 (أنه أخبره أن عمر بن الخطاب خرج عليهم) وللفظ عبد الرزاق بسنده إلى

(١) شرح الرزقي، ١/١١٧.

(٢) الترمذي، ١/١٣٨.

(٣) ابن أبي ذوية، ١: ١٧٧، وأخرج أيضا البخاري في كتاب الحدود (١٧٧).

فقال: إني وجدت من فلان ربح شراب، .....

للسائب قال: شهدت عمر - رضي الله عنه - صلى على جنازة ثم أقبل علينا فقال: إني وجدت من عبيد الله بن عمر ربح شراب، وإني سألته عنه، فزعم أنه الطلاء، وإني سألت عن الشراب الذي شرب، فبين كان مسكراً جليده. قال: فتهدته بعد ذلك بجلده.

وأخبره سعيد بن منصور بسنده إلى السائب يقول: قام عمر - رضي الله عنه - على المتبر فقال: أذكرني أن عبيد الله بن عمر وأصحابه شربوا شراباً وأنا سألت عنه، فإن كان يسكر حدنكم، كذا في الصحيح<sup>(١)</sup>.

(فقال) عمر: (إني وجدت من فلان) وهو ابنه عبد الله كما تقدم في الروايات السابقة، وذكر البخاري في «صحيحه» تعليقاً قال عمر - رضي الله عنه -: وجدت من عبيد الله ربح شراب، وأنا سألت عنه، فإن كان يسكر جليده.

وقال الباجي<sup>(٢)</sup>: يقال: إنه ابن عبيد الله، والأصح أنه ابنه عبد الرحمن الأوسط، وكان له ثلاثة بنين كلهم يُستثنى عبد الرحمن. أكبرهم يقال: إنه أدرك النبي ﷺ، والثاني هو أبو شحمة المجلود في الخمر، والثالث وهم أصغرهم جد عبد الرحمن بن الحجاج انتهى. ولم ينقلب الحافظ على قول البخاري لفظ عبيد الله، بل أقره بلفظ عبيد الله بن عمر.

(ربح شراب) قال الباجي: اسم الشراب منطلق من جهة اللغة على كل مشروب، ومسكر، ويتحد عمر - رضي الله عنه - ربح الشراب، وأن يميز هل هو ربح مسكر أم غيره، ولو تميز له أنه ربح شراب مسكر لما احتج أن يسأل عنه.

(١) فتح الباري (١/١٥٨).

(٢) المغني (٣/١٤٢).

وقد اختلف الفقهاء في وجوب الحد بالرائحة، فذهب مالك وجماعة أصحابه إلى أن الحد يجب على من وجد فيه ريح المسكر، وجمع من ذلك أبو حنيفة والثوري، وقالوا لا حد عليه، والدليل على ما ذهب إليه مالك وأصحابه ما روي عن السائب بن يزيد أنه حضر عمر بن الخطاب، وهو يجلس ويأكل وجمعه ريح شرب، فحدّه الحد الأعلى، ووجه الدليل أن عمر - رضي الله عنه - حكم بذلك، وكان ممن تشهر قضاياء، ويتحدث بها، وتُقل إلى الأقاليم، ولم ينقل خلافه، ثبت أنه يجمع، انتهى.

قال ابن رشد<sup>(١١)</sup>: قال مالك وأصحابه وجمهور أهل الحجاز: يجب الحد بالرائحة إذا شهد بها عند الحاكم شاهدان عدلان، وخالفه في ذلك الشافعي، وأبو حنيفة، وجمهور أهل العراق، وطائفة من أهل الحجاز، وجمهور عمدة البصريين فقالوا: لا يثبت الحد بالرائحة، معمدة القريب الأول تشهدها بالشفاعة عن نصوت والخط، ومعدنة الثاني اشتباه الروائع، والحد مُدْرَأٌ بالشفاعة انتهى.

وقال النووي<sup>(١٢)</sup>: لا يجب الحد بوجود رائحة الخمر من فيه في قول كثير أهل العلم، منهم الثوري وأبو حنيفة والشافعي، وروى أبو حنيفة عن أحمد أنه يُحدُّ بذلك، وهو قول مالك، لأن ابن مسعود - رضي الله عنه - جلد رجلاً وجد منه رائحة الخمر، ولم يروية الثابت عن عمر - رضي الله عنه -، ولأن رائحة تدن على شربة فحرقى صحرى الإفراق، وأقول أولى: لا بد للرائحة بحتمل أنه تعذب بها، أو حسنها ما، فلما صدرت في فيه فحبها، أو طيها لا تسكر، أو كان مكرهاً، أو كحل نيش بدغاً، أو شرب شرباب التصح - فمنه يكون منه كرائحة الخمر، وإذا احتسب ذلك له يجب الحد الذي سقوا

(١١) مدارج السالكين (٢/٢٢٥)

(١٢) المعجم (١٢/٥٠٩)



فَرَزَعَمَ أَنَّهُ شَرَابُ الطَّلَاءِ، .....

بالشبهات، وحديث عمر - رضي الله عنه - حجة لنا، فإنه لم يحدد بوجود الرائحة، ولو وجب ذلك لباقر إليه عمر - رضي الله عنه -، انتهى.

وفي «المحلى»: في أثر الباب دليل على أنه إنما خذّه بإقراره لا بمجرد وجدان الريح، انتهى.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: قد تبين برواية معمر أن لا حجة في أثر الباب لمن يجوز إقامة الحد بوجود الريح، انتهى. قلت: ورواية معمر هي التي تقدمت في أول الباب من عبد الرزاق بلفظ: وجدت من عبيد الله ريح شراب، وإنني سألت عنه فزعم أنه الطلاء، الحديث.

فزعيم) فلان أي أنه (أنه شراب الطلاء) يكسر الطاء المهملة والميم، قال في «المقدمة»: هو ما طبخ من العصير حتى يغلظ، ويشبه بطلاء الإبل، وهو القصران الذي يُظلى به الجرب، قاله الزرقاني.

وفي «المحلى»: هو الشراب المطبوخ من عصير العنب، وزاد بعضهم فيه: الذي ذهب ثلثه، فإن ذهب نصفه فهو المنصف، وإن طبخ أدنى طبخة فهو الباقي، انتهى. وتقدم قريباً من كلام صاحب «التهذيب» أن الطلاء هو عصير العنب إذا طبخ حتى يذهب أقل من ثلثه.

وفي «أثر المختار»<sup>(٢)</sup>: الطلاء بالكسر، هو العصير يطبخ حتى يذهب أقل من ثلثه، وقيل: ما طبخ حتى ذهب ثلثه، وبقي ثلثه وصار مسكراً، وهو الصواب، وجعل هذا المثلث المسمى بالطلاء ثابتاً يشرب كبار الصحابة كما في «الشرعيات»، وسمي بالطلاء لقول عمر - رضي الله عنه -: ما أشبه هذا بطلاء البعير، قال ابن عابدين: الباقي والمنصف حرام اتفاقاً، والطلاء وهو ما ذهب

(١) فتح الباري (٦٥/١٠).

(٢) (٦/٧).

وَأَنَا سَأَلْتُ عَنْهُ شَرْبَ. فَإِنْ كَانَ مُسْكِرًا جَلَدْتُهُ. ....

الثالث، ويسمى الثالث سلالاً إلا عند محمد، فلا يحرم منه عندهما، إلا القاج الأخير الذي يحصل به الإسكار، انتهى.

وسبأني أبو عمر - رضي الله عنه - بهذا عند المصنف في آخر (كتاب الأشربة)، وذكر البخاري في «صحيحه»<sup>(١)</sup>: رأى عمر وأبو سعيد ومعاذ شرب الطلاء، عنى الثالث، وشرب البراء وأبو جبيعة على النصف قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: قوله: عنى الثالث أي وأول جواز شربه إذا طاج، قصر عنى الثالث، ونقص من الثالث، وقوله: على النصف أي إذا طاج قصر على النصف، انتهى.

(وَأَنَا سَأَلْتُ عَنْهُ شَرْبَ) قال الباجي<sup>(٣)</sup>: فيه دليل على أن عمر - رضي الله عنه - لم يذهب قوله، «أنه شرب الطلاء»، ولا يفتي هل هو ربح مسكر أو غيره، ويحتمل أن يكون لم يعرف الطلاء، فأراد أن يسأل عنه ولم يعول على إفراجه أنه لم يشرب غير ذلك، ويحتمل أن يكون عرف الطلاء، ولم يعرف صدقه في كونه طلاء، لا يسكر، فإراد أن يسأل عنه، ويتوصل إلى معرفة ذلك، إما باستكشافه، أو بالنظر إلى بغيته وشبهه إن كانت بليته به بغيته، انتهى.

(فَإِنْ كَانَ) الذي شرب (مسكراً جلدته الحد) قال الباجي: هذا ظاهر في أن ما سكر مسعوم يجب به عندهم الحد وإن لم يبلغ الشارب حد المسكر، ولو بلغ حد المسكر لم يحتج إلى «سؤال» عن الشارب؛ لأنه إنما ذكر النقص، ولم يذكر السقوط، ولو اعتبر ذلك بالمقدار لقال: إنه شرب بغيراً من الطلاء وأنا سائل عن ذلك المقدار، وعلق حكيم أحمد على النقص علم أنه اعتبره دون غيره، انتهى.

(١) «صحيح البخاري» ج: ٧٤ - كتاب الأشربة، ٩٠ - باب اليد، ومن يهي عن كل مسكر من الأشربة.

(٢) «فتح الباري» ١٠٦/١٣.

(٣) «المعنى» ١٤٣/٣.

## فجلبته عمنور الأثرية

أخرجه البخاري في ٧٤ كتاب لأثرية، ١٠ - باب الثاني، ومن سبي عن كل مكر من الأثرية، وصحة: وقال عمر: وحاشا من عبث الله وريح شرب. وأنا سائل عنه فمن كان يسكر جلدته.

٢/١٥٥٩ وحققني عن خالد بن عبد الله عن ثور بن زيد القيلي: أن عمر بن الخطاب استشار .....  
 \_\_\_\_\_

وأنت حبيب بأنه قوله: أنا دائر عند شرب، وقوله: فإن كان سكر يشاول سواك الجيس والعمدوا معاً، فإن قوله: فإن كان يسكر أي باعتبار حسه أو باعتبار فطرته، محتملان، ثم رأيت الطحاوي جرم بذلك الاحتمال، فالعبد لله، قال: هذا يحتمل أن يكون أراد بذلك المشرب الذي شرب. فإن كان ذلك المقدر يسكر، فقد علمت أنه لم يسكر. ووجب عليه العذر، وهذا أولى ما حمل عليه تأويل هذا الحديث حتى لا يضاد ما سواه من الأحاديث التي قد رويت عنه انتهى. أي رويت عن عمر - رضي الله عنه - كما رواها الطحاوي.

(فجلبته) أي ولانما ابنه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال الحافظ في التبيين حديث، نقدره فسأل عنه فوجدته يسكر فجلبته (المعنى تأمل) قال الأثرية: ثمانية جلدته، قال الأثرية: يريد أنه جلدته عند انجساره ولم ينجسها على ما فيه بعض العلماء إنه يجوز وبخلافه انتهى

٢/١٥٥٩ - (مالك عن ثور) بثلاثة (ابن زيد القيلي) بكتبة الدان المنحلة، ويكون الياء (أي عمر بن الخطاب) فاء، أحفظ<sup>(١)</sup>: هذا مفضل، ورواه السامي والطحاوي من طريق يحيى بن فضال عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس مطبوعاً ثم ذكره، وذكر أيضاً طرقاً أخر لهذه الرواية (استشرك) النصحة في زمانه، وفي رواية ابن دبره رجل من بني كلب، كما ذكره. أحافظ في

فِي الْخَمْرِ يَشْرِبُهَا الرَّجُلُ، فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: نَرَى أَنْ  
تَجْلِدَهُ ثَمَانِينَ، فَإِنَّهُ إِذَا شَرِبَ سَكِرَ. وَإِذَا سَكِرَ هَذَى. وَإِذَا هَذَى  
افْتَرَى، أَوْ كَمَا قَالَ. ....

«الفتح» عن الطحاوي والبيهقي فقال عمر - رضي الله عنه - لمن حوله: ما  
أرون؟ قال: وجدت عنده علياً وطلحة والزبير وعند الرحمن بن عوف في  
المسجد، فقال علي، فذكر مثل رواية نور الموصوفة.

قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: وفي رواية أبي داود والنسائي عن عبد الرحمن بن أضر  
في قصة الشارب الذي ضربه النبي ﷺ بعتين، وفيه لما كان عمر - رضي الله  
عنه - كتب إليه خالد بن الوليد: إن الناس قد اهتمكوا في الشراب، قال:  
وعنه المهاجرون والأنصار فسألهم، فاجتمعوا على أن يضربه ثمانين.

(في الخمر) أي في مقدار حقه كما يدل عليه جواب علي - رضي الله  
عنه - (بشربها الرجل) قال الطاجي<sup>(٢)</sup>: وإنما استشار في ذلك، لأن الأصح أنه  
لم يقرر في زمن النبي ﷺ بمعنى أنه لم يحد فيه حداً بقول يعلم لا يزداد عليه،  
ولا ينقص عنه، وإنما كان بضرٍ مقداراً قدرته الصحابة.

واختلفوا في تقديره يدل على ذلك ما روي عن علي - رضي الله عنه - أنه  
قال: ما من رجل أقمت عليه حداً، فمات فأجد في نفسي منه شيئاً إلا شارب  
الخمر، فإنه إن مات فيه رديته، لأن رسول الله ﷺ لم يبعه، ومعنى ذلك أنه لم  
يحد بقول يحصره ويمنع الزيادة فيه، والنقص منه، فحدوه باجتهادهم.

(فقال له علي بن أبي طالب: نرى) أي رأينا في ذلك (أن تجلده ثمانين)  
جلدة (فقه) هذا مبنى رأيه (إذا شرب) المسكر (مسكر) يفتح السين وكسر الكاف  
أي زال عقله (وإذا سكر هذى) من الهذيان أي تكلم بما لا ينبغي (وإذا هذى  
افتترى) أي فذف (أو كما قال) علي - رضي الله عنه - شك من الراوي، قال

(١) «شرح الزرقاني» (٤/١٦٧).

(٢) «المستقى» (٣/١٤٣).

فَجَبَلَ عُمَرُ فِي الْخَمْرِ ثَمَانِينَ.

الحافظ: زاد في رواية نور الموصولة المذكورة بعد قوله. وإذا هذى اقترى، وعلى السفري ثمانون جندة (فجبد عمر في الخمر ثمانين) جندة

قال الشيخ<sup>(١)</sup> وروى أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ برجل قد شرب الخمر فجنبه بحريدين نحواً من أربعين، وفعله أبو بكر، فلما كان عصر - رضي الله عنه - استشار الناس، فقال عبد الرحمن بن عوف: أحفُ الحدود ثمانون. فأمر به عمر - رضي الله عنه -، وقد تقدم من قول علي أنه قاسه على المعشري، واستدل أن ذلك حكمه، وإلى هذا ذهب مالك وأبو حنيفة أن حدَّ شارب الخمر ثمانون، وقال الشافعي: أربعون، والتدليل على ما نقوله ما روي من الأحاديث الدالة على أنه ثم يكر من النبي ﷺ نص في ذلك على تحديد.

وكان الناس على ذلك، ثم وقع الاجتهاد في ذلك في زمن عمر - رضي الله عنه -، ولم يوجد عند أحد منهم نص في ذلك على تحديد، وذلك من أقوى الدلائل على عدم انتص فيه، لأنه لا يصح أن يكون فيه نص باق حكمه ويذهب على الأمة؛ لأن ذلك كان يكون إجماعاً منهم على خطأ، ولا يجوز ذلك على الأمة، ثم أجمعوا واففقوا أن الحد ثمانون، وحكم بذلك على مئاة منهم، ولم يعلم لأحد سهم مخالفة، فثبت أنه إجماع، وجميعها حد، وهو السفه يوم من قولهم: جند في الزنا مائة، وفي العربية ثمانين، وقال بعض أصحاب الشافعي: إنه إما جند الأربعين تعزيراً.

والجواب أن المظاهر ما ذكرناه، فلا يعدل عنه إلا بدليل، وجواب ثان، وهو إنما ورد جواب عن - رضي الله عنه - على سؤال عمر - رضي الله عنه - فيما يحب عليه من الحد، فأجابته ثمانين، وقاسه على حدِّ البغرية، وذلك يقتضي أنها حدُّ كائناً، وقال في عبد الرحمن بن عوف: أحفُ الحدود ثمانون،

(١) انظر (١/٧) (١:١٤٤).

١٥٦٠/٣ . وحدثني عن مالك . عن ابن شهاب : أنه سئل  
عن حدِّ العبد في الخمر . فقال : يغني أن عليه نصف حدِّ الحر في  
الخمر . وأن عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعبد الله بن  
عمر ، قد جلدوا عبداهم نصف حدِّ الحر في الخمر .

وأحد عمر رضي الله عنه . يقولهم . وهذا يقتضي أنه صرف الشانسي كلها  
حدًا . وقد روى ابن النجاشي أن عمر رضي الله عنه جلد قدامة في الخمر  
ثمانين . ورواه ثلاثين . وقال له : هذا ثاويل لكذاب الله على غير تأويله . انتهى .

١٥٦٠/٣ . هناك عن ابن شهاب الزهري ( أنه مثلاً ) . السجده (عن  
حدِّ العبد) أي التزويل ولو أسي (في الخمر) أي في حدِّ الحر (فقال) الزهري  
(يلقي) عن تاسع (أن عليه) أي على العبد . نصف حدِّ الحر في الخمر . وا  
.. يعني (أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر قد جلدوا) منهم  
(عبداهم نصف حدِّ الحر في الخمر) ومنهم (الزهد) لأن حدِّ الحر على نصف  
حدِّ الحر . وأحد قوله تعالى : ففعلوا ما غي الكف عن  
العذاب .

قال الأبي (١) . وكان عمر رضي الله عنه - أمير المؤمنين . وكذلك  
عثمان رضي الله عنه - فيمنعوا أن يكون أئمة أحد على عبداهم في  
مذنبهم . فيكون ذلك لهما بحل الإمامة . وأن عبد الله بن عمر رضي الله  
عنهما . لم يقم أحد على عياد إلا سلك لهم . انتهى .

والجمل من خلاصة معروفة تشتمل سراراً من أنه يجوز عند الشافعي  
- رحمه الله - ثلاث أئمة للمعصية على عبداهم بطلاناً . وهو وجه في مذنب  
الإمام أحمد . وظاهر مدعى . وهو مذنب الإمام مالك أنه يجوز لهم ما يشعرون

(١) سيرة النبوة (١/٢٥٠)

(٢) السيرة (٢/٢٤٠)

٤/١٥٦١ - **وَحَدَّثَنِي** عَزْرُ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَتَلَّهُ يُحِبُّ أَنْ يُعْفَى عَنْهُ، مَا لَمْ يَكُنْ حَرَامًا.

بالحدود من القطع أو القتل، فليهدأ إلى الإمام، وعند التعذرة إقاعة الحدود مطلقاً إلى الإمام، كما تعدد ميسوقاً هي أول اجمع ما جاء في حد الزنا، ومختصراً في باب ما لا يقع فيه.

وأما مسألة كون حد لعن على المصنف من الحر، فقال صاحب المحلى: لا تأخذ لأئمة الأربعة، والجمهور أنه يصنف حد العبد، فحدو عسرود عند الشافعي، وأربعون عند الثاقبي، وقال أبو نؤر وأكثر أهل فظاھر: أن الحر والعبد في ذلك سواء، لا ينقص عن الأربعين، نقله ابن من الله. انتهى.

وهي الهدية <sup>(١)</sup>، إذ كان سداً فخلد أربعون سوطاً، لأن الرقي منقطة على ما عرف، قال ابن الإمام: من أن الرقي مؤثر في سبيل النعمة والعقوبة، فإذا قلنا: إن حد واحد ثمانون قلنا: حد تعدد أربعون، ومن قال: حد الحر أربعون، قال: حد العبد عسرود، انتهى.

٤/١٥٦١ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أنه سمع سعيد بن المسيب) الشافعي الشهير (يقول: ما من شيء نكروا وبعث في سبيل النفس، وصم إليها من استعزفة لإقادة السموم، ذكره الطيبي، أي ليس شيء من الفسب (إلا الله) سارك وبعالي (محب) هكذا في المصنف الهنانية، وروى عن المصرية، وهي أقربها إلا يحب الله (أن يعفى بناء المجهول) ما لم يكن حراماً ولا يحب العفو عنه إذا بلغ الإمام. فإنه الزرقاني <sup>(٢)</sup>

(١) (٣: ٥٥/١).

(٢) شرح الزرقاني، (١: ١٦٧).

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَالْمُسْتَقَّةُ عِنْدَهُمَا، أَنَّ كُلَّ مَنْ شَرِبَ شِرْباً مُشْكِراً، فَشَكَرَ أَوْ لَمْ يَشْكُرْ، فَتُ وَحَتْ عَلَيْهِ الْحُدُ.

وقال الشافعي<sup>(١)</sup> هذا يعمل معيين. أحدهما: أن يرد أن الحدود إذا بلغت الأمام أو من يقوم مقامه، فإنه لا يجوز للإمام العفو عنه ولا استتر له، والوجه الثاني: أن من الحدود ما لا يجوز لصاحبها العفو عنه بعد بلوغها الإمام كحد المدفء، وقد اختلف في ذلك قول مالك كما بسط في كتاب حد الشف، انتهى.

وفي الصحيحين بعد آخر الباب. وفي أحد أهل العلم، أن الشفعة فيما لم يكن حداً مستعدة قبل بلوغه إلى السلطان، ونحوه. انتهى.

قال الزدجاني: وقد روى أحمد وأبو داود والشافعي والشافعي وابن حبان عن عائشة مرفوعاً «أخبروا نبي الله ﷺ، عذراتهم إلا في الحدود». قال الشافعي: سمعت أهل العلم من يعرف هذا الحديث يقول: ينبغي للمرجع ذي الهيئة من عثرته ما ثم تكن حداً. قال: وهو الذي لا يجوزون بالنسبة فيل أحدهم المرأة، وقال الماوردي: في عثراتهم وجهان: أحدهما: قصائره، والثاني: قول معصية زال فيها مطع. انتهى.

قلت: راستثناء الحدود رأس الشخص بالصفاته، وكذا نطق العثرات بصيغة الجمع يأتي الشخص بآول الذنوب، ومعنى الأمر والتعديت المرفوع قاهر، فإن الله تعالى عفو كريم يحب للعفو مطلقاً، وأنه شار يحب العفو ولا أن يكون حداً بلع الإمام، فالشافعي والشافعي ملعونان، كما تقدم.

قال مالك: والمستقة، المعروفة (عندنا أن كل من شرب شرباً مسكراً) أي نوح قال من الأشرطة المسكرة من عنب نادر أو غيره، مطبوخاً كان أو غير مطبوخ (فشكر) من الشارب (أو لم يشكر) لا اختياره أو لفظة ما شرب (فقد وجب عليه الحد) عند الأئمة الثلاثة، والجمهور، كما تقدم في أول كتاب الأشرطة.



## (٢) باب ما يكره أن يشذ جميعاً

٥/١٥٦٢ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ،  
عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: .....

قريباً، ونقدم هناك أن الأشربة المسكورة ثلاث أنواع عند الحنفية يختلف حكمها، وهذا الذي ذكره الإمام مالك، هو حكم الخمر خاصة عند الحنفية.

## (٢) ما يكره - ساء المجهول - أن يشذ - ساء المجهول أيضاً - جميعاً

أي الأشياء التي نهى النبي ﷺ أن يجمع بينهما في التنبذ. قال ابن عابد: التنبذ يشذ من الشر والتريب أو الحسل أو البر أو غيره بأن يلقى في الماء وينزل حتى يستخرج منه، مشتق من التبد وهو الإلقاء، والمرفق بينه وبين النقيع بالطبخ وغيره، انتهى. يعني أنهم يطلقون التنبذ على المطبوخ غالباً، ولا يطلق النقيع إلا على النبي، ثم نسخ «الموطأ» مختلفة في ذكر هذا الباب، فذكره ههنا في جميع النسخ الهندية، وذكره بعد أبواب الأني في جميع النسخ المصرية.

٥/١٥٦٢ - (مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار) قال ابن عبد البر: مرسل بلا خلاف. أصله عن مالك، ووصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن زيد عن عطاء عن أبي هريرة، قاله الزرقاني<sup>(١)</sup>.

قنب. والحديث معروف، روي موصولاً<sup>(٢)</sup> عن عدة من الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين -، فقد أخرج السنن عن عطاء بن أبي رباح عن جابر عن النبي ﷺ أنه نهى أن يشذ التريب والشر جميعاً، ونهى أن يشذ اليسر

(١) شرح الزرقاني (١/١٦٨).

(٢) أخرجه البخاري في: ٧٤ - كتاب الأشربة، ١١ - باب من رأى أن لا يذاهب الشر والشر. إذا كان مسكراً، ومسلم في: ٣٦ - كتاب الأشربة، ٥ - باب كراهة امتداد الشر والتريب - مغلوطين. حديث ١١ - ١٩.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَنْقَذَ الْبُسْرَ وَالرُّطْبُ حَسْبَعًا، وَالشَّرُّ وَالزُّيْبُ جَمِيعًا.

والرطب حسيماً، وأخرج الجماعة إلا الترمذي عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ نهى عن خلط الزبيب والتمر، وعن خلط البسر والتمر، وعن خلط الزهر والتمر. وقال: اتبتوا كل واحدة على حدة، ولم يذكر البخاري فيه البسر.

وأخرج مسلم عن يزيد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ عن الزبيب والتمر، والسر والتمر، وقال: بنذ كل واحد منهما على حدة، وأخرج أيضاً عن محمد بن حمير عن ابن عباس، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يخلط التمر والزبيب جميعاً، وأن يخلط التمر والبسر جميعاً، وأخرج أيضاً عن نافع عن ابن عمر قال: نهى أن يند البسر والرطب جميعاً، والتمر والزبيب جميعاً، وأخرج أيضاً عن أبي النخول عن الخدي قال: نهى رسول الله ﷺ أن يخلط بسراً بتمر أو زبيباً بتمر أو زبيباً ببسر، وقال: من شرب منكم النبيذ فليشره زيباً فرداً، أو تمرأ فرداً، أو بسراً فرداً، كذا في النص رواية<sup>(١)</sup>.

(أن رسول الله ﷺ نهى أن يند) بناء المجهول (البسر) بضم الموحدة وسكون السين المهملة التمر قبل رطبه، الواحد بسرة بالهاء، وقال الباجي: هو ما قد أزهى من التمر، ولم يد فيه إرطاب (والرطب) بضم الراء وفتح الطاء المهملة ما مضى من البسر، الواحدة رطبة بالهاء. (جميعاً) أي في إناء واحد (والتمر) بفتح التاء العرفية وميم ساكنة (والزبيب) بفتح الزاي المهملة والموحدين أولاهما مكسورة، وبينهما شاة ثنية (جميعاً) في إناء واحدة.

قال النووي: ذهب أصحابنا وغيرهم من العلماء إلى أن سبب النهي عن

٦/١٥٦٣ - وحدثني عن مالك، عن الثقة عنه، عن بكير، ..

الخيط أو الإسكار يسرع إليه بسبب الحلف قبل أن يشد، ويطن الشرب أنه م  
يبلغ حد الإسكار، ويكون قد بعه، كذا في «الفتح»<sup>(١)</sup>، وروى حماد الزرقاني،  
وسأني بسط في ذلك قريباً.

وقال الساجي، فيه دليل على المنع من أن يشد شيطان، وإن كان من جسر  
واحد، يشد مفردين، قال من حب، لا يجوز شرب الحليطين بيدان كذلك  
أه يصنطان عند الشرب، كانا من جنس واحد، مثل عنب ورييب، أو من  
جنسين مثل زبيب وصر، انتهى.

قال الزبير: ومن المكره شراب حليطين خلطاً عند الانباز أو الشرب،  
ومحل التكره حيث أمكن الإسكار، قال الدسوقي أن لظن المدة فإن أم  
يمكن لفصل مدة الانباز فلا كراهة، وهذا يقتضي أن ملة النهي اجتناب  
الإسكار، وقال ابن رشد: ظاهر «الموطأ» أن النهي عن هذا نهي، لا لملة،  
وعليه فيكون شرب الحليطين، سواء أمكن إسكاره أم لا، اضر «الموافق»،  
واستظهر شيخنا الأول، واستصوب بن الثاني، انتهى.

٦/١٥٦٣ - (مالك عن الثقة عنه) قيل هو مخرومة بن بكير، أو ابن  
نهيمة، فقد رواه الويد بن مسهم عن عبد الله بن نهيمة، قاله الزرقاني، وقد  
ابن عبد البر في «التحريز»<sup>(٢)</sup> هكذا روى هذا الحديث عامة ورواه «الموطأ»  
كتب رواد يحيى، ومن رواه هكذا ابن عبيد الحكم والقنبري وعبد الله بن  
يوسف ومن بكير وأبو المصعب وجماعة، ورواه الوليد بن مسهم عن مالك عن  
ابن نهيمة عن بكير بن الأشج بإسناده مثله، انتهى.

(هو بكير) بسنن الموحدة مصنفراً هكذا في جميع النسخ المصرية وكذا

(١) فتح البارقي، (١٠/٦٨).

(٢) (ص ١١٣).

ابن عبد الله بن الأشج، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحُبَابِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُشْرَبَ التَّمْرُ وَالزَّيْبُ جَمِيعًا، وَالزَّهْوُ وَالرُّطْبُ جَمِيعًا.

أخرجه البخاري في: ٧٤ - كتاب الأضرحة، ١٦ - باب من رأى أن لا يخلط البسر والتمر إحد كان مسكرًا. ومسلم في: ٢٦ - كتاب الأضرحة، ٥ - باب كراهة ابتداء التمر والزيب مخلوطين. حديث ٢٤ و ٢٥.

في «المحلى» والتجريد، وفي النسخ الهندية بكر بدون التصغير، والظاهر أنه تحريف.

(ابن عبد الله بن الأشج) المخزومي (عن عبد الرحمن بن الحبيب) يضم الحاء المهملة ويأتموحدتين الخفيفتين بينهما ألف (الأنصاري) السمي بالسين المهملة واللام المفتوحتين. العدلي تابعي من دوة الأنصاري، مقبول من الثقة (عن أبي قتادة الأنصاري) وقدم قريباً أن حديث أبي قتادة أخرجه الجماعة إلا الترمذي (أن رسول الله ﷺ نهى أن يشرب) بناء المجهول (التمر) بالمشاة القوية (والزيب جميعاً) في إناء واحد (والزهو) بفتح الزاي المعجمة وسكون الهاء، قال المزيغاني: وهو السر الملوّن، وفي «المحلى»: بفتح الزاي وضمها لغتان مشهورتان، هو بسر ملون الذي يديء فيه حمرة أو صفرة، انتهى. (والرطب) يضم الراء (جميعاً).

قال الباجي<sup>(١)</sup>: عفا على ما قلناه من أن يجمع فيبداهما أو يجمعاً في الاشتداد، فتناوئ ذلك ما كانا مختطفين عنه للشرب، فإذا نبذا مقتوفين ثم حفظا عند الشرب فقد تناولهما الهي، وإنما قال: يشرب التمر والزيب لمعلم المخاطب أنه إنما أراد أن يشربا على الوجه الذي يمكن ذلك فيهما، وهو بعد الاشتداد كما يفك، فلان يآكل الأنعام، ومعنى ذلك على الوجه المعتاد من الذبح والطبخ، انتهى.

(١) «السنن» (١٢٩/٤).

قلت: ولفظ حديث أبي قتادة عند البخاري «نهى النبي ﷺ أن يجمع بين النمر والزهر والنمير والزبيب، وليتخذ كل واحد منهما على حدته»، قال المحافظ<sup>(١)</sup>. ونظط مسلم بهذا الإسناد: «لا تشدوا الزهر والرطب حبماً» الحديث، قلت: وهذه الألفاظ كلها صريحة في أن المراد بالشرب، هو شرب النبيذ.

قال النووي: ذهب أصحابنا وغيرهم من العلماء إلى أن سبب النهي أن الإسكار يسرع إليه بسبب الخلط فيل أن يتغير طعمه، فيظن الشارب أنه ليس مسكراً، ويكون مسكراً، ومذهبا ومذهب الجمهور أن النهي لكراهة التنريد، ولا يحرم ذلك ما لم يصر مسكراً، وبهذا قال جماهير العلماء، وقال بعض المالكية: هو للتحريم.

واختلف في خلط النبيذ البسر الذي لم يشتد مع نبيذ النمر الذي لم يشتد عند الشرب هل يمتنع أو يختص النهي عن الخلط عند الانبعاث؟ فقال الجمهور لا فرق. وقال الليث: لا بأس بذلك عند الشرب، ونقل عن الثاوري أن سبب النهي أن النبيذ يكون حلواً، فإذا أضيف إليه الآخر أسرع إلى الشدة، وهذه صورة أخرى كأنه يختص النهي بما إذا نبذ أحدهما، ثم أضيف إليه الآخر، لا ما إذا نبذ معاً، وقال عياض: ثبت النهي عن الخليطين، فاختلف العلماء، فقال أحمد وإسحاق وأكثر الشافعية بالتحريم ولو لم يسكر. وقال الكوفيون بالحل، واتفق علماؤنا على الكراهة، لكنهم اختلفوا هل هو للتحريم أو للتنزيه؟ واختلف في علة النهي، فقيل: لأن أحدهما يثبته الآخر، وقيل: لأن الإسكار يسرع إليهما.

قال: ولا خلاف أن العمل بالتين ليس بخليطين؛ لأن اللبن لا يبيد،

(١) فتح الباري (١٠/٢٨١).

لكم قال ابن عبد الحكم: لا يجوز خلط شرابي سكر. كما ورد في الجلاب، وهو ضعيف، وما نقله عياض عن أكثر الشافعية وقد نص الشافعي بما يوافق، فقالوا: ثبت انتهى عن الخلط، ولا يجوز بحال، وقال الخفاس: نعت إلى حريم الخلطين وإن لم يكن لشراب مسكراً جماعة عملاً بظاهر الحديث، وهو قوله مالك وأحمد، اسحق، بظاهر منهج الشافعي، فقالوا: من شرب الخلط انتهى من حيف واحدة، وإن كان بعد الشدة ثم من جهين، وحصل الأثر انتهى بما إذا شرب معاً وجري من حريم على عادته في المسود. فخصر انتهى عن الخلط بخلط واحد، من خمسة أشياء، وهي: انصر والربط والزهر والبسر والربيب في أحدها أو غيرها.

فأما لو خلط واحد من غيرها في واحد من غيرها لم يمتنع، قال ابن سبيح العمل مثلاً، ويرد عليه ما أخرجه أحمد في الأثرية عن أنس قال: انتهى رسول الله ﷺ أن يجمع بين شيتين نبيلاً مما يبيح أحدهما على صاحبه وقال القزطبي: انتهى عن الخلط بظاهر في التحريم، وهو قوله حميد،<sup>(١)</sup> فقهاء الأماص، وعن مالك بكره فقط، وشدة من قال لا بأس به؛ لأن كلا منهما يحل منفرداً، فلا بكره مجتمعاً، وهذه مخالفة للنص، وقيل مع ورود الفارق فهو فاسد، من وجهين، أنه هو منتقبي يجوز قل واحدة من الآخرين منفردة وتحريمهما مجتمعين، قال: وأعجب من ذلك تأويل من قال منهم: إن انتهى إحداهما من باب الإسراع، وهذا دليل لا تأويل.

قال: والذي يمتنع من الأحاديث التعليل بخوف الإسراع المنع بالخلط، وعلى هذا يقتصر في النهي عن الخلط على ما يؤيد فيه الإسراع، قال: وقرط بعض أصحابنا فتح الخلط، وإن لم توجد العدة المذكورة، يدرمه أو يمسح من خلط العسل والبسر، وحكاه ابن العربي عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم

(١) حديث ما تقدم من العربي في أول هذا الكلام، (ش)

أنه حمل النهي عن الخليطين من الأشربة على عمومهم واستغريه، كذا في «الفتح»<sup>(١)</sup> وفي «المحلى»<sup>(٢)</sup> قوله كمن فاس جواز الجمع بين الأخنين، وقد كان الجمع بين الأخنين لقطع الرحم بخلاف انضمام بين أسبنتين، انتهى.

ونصر كلام ابن حزم في «المحلى»<sup>(٣)</sup>: أن حدد الخمسة خاصة دون سائر الأشياء يحل أن يبيد كل واحد منهما على انفراده، ولا يحل أن يبيد شيء منها مع شيء آخر، لا معها ولا عن سائر ما في العالم، وأنه لا يحل يبيد شيء بعد طيبه أو قبل طيبه لا بشيء آخر ولا يبيد شيء آخر، لا منها ولا من غيرها أصلاً، وأما ما عدا هذه الخمسة فجائز أن يبيد معها أشياء، ولاكثر معاً، وأن يخلف سبب اثنين معها، فصاعداً.

فمن شرب من الخليطين المحرمين، مما ذكرنا نبأً لا يسكر، فقد شرب حراماً كالدم والبول، ولا حد في ذلك، لأنه لم يشرب خمرًا إنما فيه التنزيه فقط، لأنه أتى سكرًا، وكل خليطين من غير ذلك إذا أسكر فهو حرم، وعلى ساروه حد، انتهى.

وفي «التعليق المسجود»<sup>(٤)</sup>: ذهب مائت وأحمد والشافعي في أحد قوليه إلى تحريم النبيذ الذي جمع فيه بين الخليطين وإن لم يكن مسكرًا، وقال أبو حنيفة والشافعي في قول الآخر، لا يحرم ما لم يسكر. كذا ذكره النووي، انتهى.

قال الموفق<sup>(٥)</sup>: يكره الخليطان، وهو أن يشرب في الماء شيطان، لأن

(١) فتح الباري: (٢/٩٠).

(٢) (١٢/٢٧٤).

(٣) (٣/١١٨).

(٤) المعجم: (١٢/٥١٥).

انسى عليه السلام عن الخليلين، وقال أحمد: الخليلان حرام، وقال في الترحيل  
يقع الزبيب والنعم المهندي وانصاب ويحده يققه غدوة، ويشربه عشية غدواً:-  
أكره ذلك، لأنه تبيد، ولكن يخلطه ويشربه متى أمكن، قال القاضي: يعني  
أحمد بقوله. هو حرام. إذا اشتد وأسكر، وإذا لم يسكر لم يحرم، هذا هو  
الصحيح، إن شاء الله تعالى، وإنما سقى انسى عليه السلام لعمه إسراعه إلى الإسكارة،  
فلذا لم يوجد ثم ثبت التحريم، كما أنه عليه السلام سقى عن الامتناع في لأوعية  
المذكورة لهذه العلة، ثم أمرهم بالشرب فيها ما لم توجد حقيقة الإسكارة.

نقد دل علم، صحة هذا ما روي عن عائشة قالت: كنا ننذر نرسول الله صلى الله عليه وسلم،  
فتأخذ قصة من نمر، وقصة من زبيب، فنطرحها فيه، ثم نصب عليها الماء، فتبده  
غدوة، فيشربه عشية، وتبده عشية، فيشربه غدوة، رواه أبو داود وابن ماجه <sup>(١)</sup>،  
فلما كانت مدة الانتباه قريبة وهي يوم وليلة لا ينوهم الإسكارة فيها لم يكره، فعلى  
هذا لا يكره ما كان في العدة البيرة، ويكره ما كان في مدة يحتمل إفضاؤه إلى  
الإسكارة، ولا يثبت التحريم ما لم يغفل أو تمضي عليه ثلاثة أيام، انتهى.

وفي البداية <sup>(٢)</sup>: لا بأس بالخليلين كما روي عن ابن زياد قال: سقاني  
ابن عمر - رضي الله عنهما - شربة ما كتبت أهدني إلى أهلي، فعدوت إليه من  
النداء فأخبرته بذلك فقال: ما زلت على عجوذة وزبيب، وهذا من الخليلين  
وكان مطبوخاً لأن الدروي عنه أبي ابن عمر - رضي الله عنهما - حرقة نقيع  
الزبيب وهو النبي، منه، وما روي أنه عليه السلام سقى عن الجمع بين النعم والزبيب،  
والزبيب والرطب، والرطب والبسر، محمول على حالة الشدة، وكان ذلك في  
الابتداء انتهى.

(١) أحمد بن أبي داره (٣٧١١)، وابن ماجه (٣٣٩٨)، وأبو داود (٢٠٠٥)،  
والترمذي (١٨٧١)

(٢) (٣٩٦٠)



وفي هامشه من «الكفاية»: قوله: «على حاله الشدة» أي «المسرة» حيث ذكره للأغنياء الجمع بين التعمين، بل يستحب أن يكثر أحدهما، ويؤثر بالآخر على جاره حتى لا يشيع وجازه جائع. وما روياء من الإياحة محمول على حالة التهمة بين الناس حيث أباح الجمع بين التعمين، كذا روي عن إبراهيم النخعي، انتهى.

قال الزبيدي في «نصب الرتبة»<sup>(١)</sup>: روى محمد في «كتاب الآثار» أخبرنا أبو حيفة عن حماد عن إبراهيم قال: لا بأس بشيف خليط الثمر والزبيب، وإنما كرهها لشدة العيش في الرمن الأول، كما كره النخعي واللحم، وكما كره الإفراخ، فأما إذ وسع الله على المسلمين، فلا بأس به.

وأخرج ابن عدي في «الكامل» عن أم سليم وأبي طلحة أنهما كانا يشريان نبد الزبيب والبسر بخلطاه، فقيل له: يا أبا طلحة إن رسول الله ﷺ نهى عن هذا؛ عن: إنما نهى عن الثمر في ذلك الزمان، كما نهى عن الإفراخ، وأعله بعمر بن رديح، انتهى.

وفي «هامش الزيلعي»، عن «اللسان»<sup>(٢)</sup> عن عمر بن رديح ضعفه أبو حاتم، وقال ابن معين: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات» انتهى.

وأقاد شيخ مناخنا القطب الكنگوهي في «الكوكب الدرر»<sup>(٣)</sup>: أن النبي فيها كسبه عن الانتباه في الظروف كان في أول الأمر؛ لما فيه من بعد الخلط من قوة، فيسرع الاشتداد، ثم صار الأمر واسعاً غير أن المسكر حرام أبداً ما كان، انتهى.

(١) نصب الرتبة (٢/٣٠٦).

(٢) لسان الثوري (١/٣٠٦).

(٣) (٣/٣٥).

قلب: ويؤيد ذلك جمعها في سياق واحد، فقد أخرج النسائي مطروفاً عن ابن عباس قال: نهى رسول الله ﷺ عن الذبابة والنحس والمغزفة والمغير، وأن يحلظ البلح والزهر، وهي رواية: وأن يحلظ السم بالزبيب، ولزهر بالشمع، ونوحم البخاري في «صحيحه»<sup>(١)</sup> على هذه الأحاديث بقوله: فباب من رأى أن لا يحلظ السم والشمع إذا كان مسكراً وأن لا يجعل إدامين في إدام، انتهى.

وظاهره أنه - رضي الله عنه - مال في هذه الأحاديث إلى أحد الوجهين، إما أن يكون النهي إذا شبع حاد الإمساك، أو يكون النهي عن الجمع بين الإدامين، يعني حالة الشدة أو على السرف، كما قاله الحنفية.

وقال محمد في «موطئه»<sup>(٢)</sup>: ولا ينبغي أن يشرب من السم والرميب والشمع جميعاً، وهو قول أبي حنيفة إذا كان شديداً مسكراً انتهى.

ونحتم من ذلك: أنه أن أهل المدة الخائفون في المراء بهذه الأحاديث التي وردت في النهي عن الخلط بين علي ستة أقوال:

الأول: قول محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المالكي: إذا حمل الشيء على صومه في الأثرية كلها، يثرمه مع خلط العمل بذلك. وسبقوا هذا القول إلى الإفراط والغرامة.

والثاني: قول الداودي إذا حمل خلط أحد الطرفين بالآخر، ولا بأس إذا بُدئاً معاً.

والثالث والرابع: قول جمهور العلماء من المحدثين أن اتعاقب حروف الشدة والإمساك، واحتجب هؤلاء على قولين: أحدهما: أن النهي على التحريم، حكاه النووي عن بعض المالكية، وعياض عن أحمد وإسحاق وأكثر المشافهة،

(١) صحيح البخاري، مع فتح الباري، ١/١٧٧.

(٢) موطأ محمد بن عبد الله، المسند، ١/١١٧.

قَالَ مَالِكٌ: وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي تَمَّ يَزَلُ عَلَيْهِ أَهْلُ لَعَلِّمْ يَنْدِينَا.  
أَنَّهُ يَكْرَهُ ذَلِكَ لِتَنْهِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ.

والخطابي عن مالك وأحمد وإسحاق وظاهر مذهب الشافعي والقرطبي عن جمهور الفقهاء. والحافظ عن نفس الشافعي، والمعني عن نص أحمد إلا أنه حكى عن القاضي أن مراد أحمد عنه إذا بلغ حد الإسكار.

وثانيهما: أن الكراهة للتنزيه، حكاه الترمذي عن الجمهور، والقرطبي عن مالك، وقال صاحب «المعني»: هذا هو الصحيح إن شاء الله يعني في مذهب الإمام أحمد.

والخامس: قول ابن حزم: إن النهي يختص بخلط واحد من الأشياء الخمسة في أعضائها أو غيرها، فمن شرب واحداً منها المخلوط بغيره، فهو كمن شرب الدم والبول.

والسادس: قول الحنفية: إنه لا بأس بذلك، والنهي محمول على الابتداء لشدة الأحوال أو للإتيان أو كالاتياف في الأوعية على الاحتياط، وسيأتي قريباً من كلام الباجي أنه مباح قولاً واحداً.

وتقدم عن التعليق المسجود: أنه قول لشافعي، ولقد أخرج أبو داود عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يبيذ له زبيب فيلقي فيه تمر، أو تمر فيلقي فيه زبيب، وأخرج عن صفية بنت عطيّة قالت: دخلت مع نسوة من عبد القيس على عائشة فساكنها عن التمر والزبيب؟ فقالت: كنت أخذ قبضة من تمر، وقبضة من زبيب، فألقيه في إناء، فأمره، ثم أسقيه النبي ﷺ، وأخرج محمد في «الأثار»<sup>(١)</sup>: أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر أنه كان يبيذ له تبيذ الزبيب، فلم يكن يستمرنه؛ فقال للجارية: اطرحي فيه تمرات، وتقدم قريباً عن «الهداية» و«الزبلي» الآثار في ذلك.

(قال مالك: وهو الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا أنه يكره ذلك) أي النبيذ المخلوط (لنهي رسول الله ﷺ عنه) كما تقدم في الأحاديث المتقدمة،

## (٣) باب ما ينهى أن يشرب فيه

قال البيهقي<sup>(١)</sup> قال القاضي أبو محمد: إذا بلغ حد السكر فلا خلاف في تحريمه، وأما ما لم يسكر فممنوع، واختلف أصحابنا في تأويل مع مالك منه، فقال قوم: هو مع تحريم، وقال قوم: منع كراهية، ووجه التحريم نهي بـ"لا" والنهي يقتضي التحريم، ومن جهة المعنى أنه معنى يعمل إحداث الشدة المطلوبة في الشراب، فوجب أن يكون محرماً، ولم يبلغ ذلك، أصله الانتباه على الاحتشام والمزقة، ووجه القول بمنع التحريم قوله بـ"لا" فكنت نهيتكم عن الانتباه في الأوعية فاندبوا وكل مكر حرام، ومن جهة المعنى أنه شراب لم تحدث فيه شدة مغرية فلم يحرم بها.

ثم قال: إذا كنت ذلك فمن نبيذ الخليلين فقد أساء، وإن حدثت انشدة بالمطربة حرم، وإن لم تحدث فقد قال القاضي أبو محمد: يجوز شربه ما لم يسكر، ولم يذكر غير هذا الوجه، فانقضى هذا مع ما تقدم من قوله في الانتباه أن في تحريم الانتباه قولاً<sup>(٢)</sup> واحداً، وإن شرب ما قد يذ من ذلك ولم يبلغ أن يسكر مباح قولاً واحداً، انتهى. وكذا ذكر النسوقي قولن الكراهة والحرمة، ورجح قول الكراهة، وقال هو المعتمد، وتقدم في أول الباب من كلام النسوقي اختلافهم في أن النهي هذا معطل بخوف الاستكثار أو تعبد.

## (٣) ما ينهى عنه أن يشرب

سواء المجهول من الانتباه في النسخ الهندية، ويند ساء المجهول من انتباهي المجرى في النسخ المصرية.

فيه

من الأواني أي بلاد الأواني التي هي النبي بـ"لا" أن يصنع فيها الشبذ.

(١) المتن: (٢/١٤٩)

(٢) كذا في الأصل، والمقصود: أنه في غير الظاهر قولن قائماً بـ"لا".

٧/١٥٦١ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ - عَنْ  
عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَّهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُطِبَ النَّاسُ فِي الْفُجْرِ  
فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَقُولَ بَيْنَ الْخُفَى وَالْخُفَى فَانْصَرَفَ فَلَمَّا كَانَ  
أَبْلَغُهُ فَمَالَتْ مَادَا قَالَ فَيَقِيلُ لِي: نَهَيْتُ أَنْ يَنْتَبِهُ فِي الدُّعَاءِ

٧/١٥٦٢ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي حَسَنٍ سَمِعَ الْخَمْرِيَّ وَابْنَ أَبِي  
الْعَدَنِيِّ: وَذَكَرَهُ صَاحِبُ "التَّحْقِيقِ" فِي الْمَوَدَّاتِ أَنَّ أَشْبَحَ سَأَلَ عَنْ نَافِعٍ  
عَنْ أَبِي عَمْرٍو: هَذَا فِي الْمَسْجِدِ الْيَسَنَةِ مِنْ حَدِيثِ نَافِعٍ عَنْ أَبِي حَسَنٍ سَمِعَهُ مِنْ  
النَّاسِ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حُطِبَ النَّاسُ  
فِي بَعْضِ مَغَازِيرِهِ) قَالَ ابْنُ أَبِي حَسَنٍ: مَا كَانَ يَحْتَلِ مِنْ الْفَاءِ الْأَحْتَرَامِ  
إِلَيْهِمْ وَابْتِغَاءَ رِجَالِهِ فِي مَغَازِيرِهِ وَحَقَّقَ حَسَنٌ مِنْ بَرِيٍّ مِنَ الْحَاضِرَةِ  
إِنَّمَا ذَلِكَ: أَشْبَحُ: وَفِي كِتَابِ الْإِسْلَامِ عَنْ أَبِي حَسَنٍ: هَذَا الْحَدِيثُ  
فِي عَمْرٍو نُسِخَ (قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو) - مِمَّنْ أَلْفَحَسَا - لَمَّا سَمِعَ أَنَّهُ ﷺ  
يَحُطِّبُ (فَأَبْلَغُهُ مَحْوٌ) لِأَسْمَعٍ سَمِعَهُ (فَانْصَرَفَ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحُطَّةِ (قَالَ  
أَنَّ أَشْبَحَ أَنَّى أَصْلَ ابْنِهِ (عَالَتْ) عَنِ حَفْصِ حَمِيْدٍ (مَادَا قَالَ) ﷺ نَسِ حُطَّتْ  
(فَقِيلَ لِي) أَنَّى قَالَ بَرٌّ مِنْ مَدِينَةٍ.

قال لياحي لم يحج ابن عمر - رضي الله عنهما - أن يذكر من أحده  
ماتت له يد عمر أن منه لا يأخذ إلا بحس يثقل به على كل الذين أنه مع أنه  
لا خلاف في عدالة جميع الصحابة ولا خلاف في حرر الأعداء سببها  
وكذلك يجب أن يكون من يجمع من حال من الأئمة أنه لا يملك إلا بعض  
بعضهم الثاني قوله: وقد سمعوا أن عمر أنه من الذي قال في موضع آخر  
كما يأتي

(نهي) - رسول الله ﷺ (أن يلهو) - يلهو السجود من الشدة (في الدماء) -

وَالْمُزَفَّتِ.

أخرجه مسلم في ٣٩ - كتاب الأشربة ٦ - باب المهي عن الأنبياء في المزفت والدياء، حديث ٢٨.

النال المهيطة وشهد الموحدة والمد: فرع، (والمزفت) بالزاي الممجمة وتشديد الفاء الممترحتين أي المغطيت بالرفف، وهو الدار، قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: «والحديث رواه مسلم عن يحيى عن مالك به، رتبته اليك وأبوت وعبد الله، ويحيى بن سعيد والفتح بن عثمان وأسماء كل هؤلاء عن نافع عن ابن عمر بسند حديث مالك، ولم يذكر بعض معازره إلا مالك وأسماء، انتهى».

قلت: روى مسلم<sup>(٢)</sup> أحاديث هؤلاء، كلهم عن نافع بسند حديث مالك، ثم أخرج من طريق شعبة عن محارب بن دثار قال: سمعت ابن عمر يقول: نهى رسول الله ﷺ عن الخنثى والذباء والمزفت، قال: سمعته نحو مرة، وأخرج عن راذان، قلت لاسن عمر - رضي الله عنهما -: حدثني بما نهى عنه النبي ﷺ من الأشربة بمنك، وفشرك، ولعننا، فإن لكم لقد سوي لغتنا، فقال: نهى رسول الله ﷺ عن الخنثى، وهي المجزأة، وعن الذباء، وهي الفرعة، وعن المزفت، وهو الخنثى، وعن النثير، وهي الخلة، تمنع سحاً، وتقر قرأ، وأمر أن ينبت في الأسقية.

وأخرج عن سعيد بن المسيب يقول: سمعت عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - يقول عند هذا المنبر، وأشار إلى منبر رسول الله ﷺ: قدم وفد عبد القيس على رسول الله ﷺ، فأسأله عن الأشربة، فنهاهم عن الذباء والنثير، الحديث، وعن أبي الزبير عن ابن عمر يقول: سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن الجر والذباء والمزفت وغير ذلك من الروايات، فقلتم منها أن ما في السوطاء من الإرسال في هذه الوقفة خاصة، وإلا فقد سمع ابن عمر - رضي الله عنهما - ينهى عن ذلك بنفسه.

(١) «شرح الزرقاني» ٤١/١٦٨.

(٢) انظر: صحيح مسلم (٣/١٥٨١ - ١٥٨٢).

٨/١٥٦٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُتَبَذَّرَ فِي الدُّنْيَا وَالْمَرْقَبِ.

أخرج مسلم في: ٣٦ - كتاب الأشربة، ٦ - باب النهي عن الانتباز في المرقف والدنيا، حديث ٣٦، ٣٧

٨/١٥٦٥ - (مالك، عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب) الحرثي بصم النحال المهملة وفتح الراء. يضاف (عن أبيه) عبد الرحمن بن يعقوب المجهني مؤلف الحرقة بضم فتحة وفتح (عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نهى) على الكراهة أو التحريم قولان للعلماء (أن يتبد) يشاء المحوّل من المنجود في التسخ المصيرية والانتباز في الهندية (في الدنيا والمرقف) تقدم تفسيرهما، قال الهاجي<sup>(١)</sup>: قال ابن حبيب: قال أهل العلم: إنما نهى عنه ثلثا يجعل تغيير ما يبد فيها، قال ابن حبيب: فأخذ مالك بكراهية لبث الدنيا والمرقف، نهيه ﷺ والنهي يقتضي التحريم أو الكراهة.

وذهب ابن حبيب إلى أنه منسوخ لحديث بريدة الأسلمي أن رسول الله ﷺ قال: «كنت نهيتكم عن التبيذ إلا في سقاء، فاشربوا واتقوا كل مسكر»، فإذا قلنا بالجمع من الانتباز فيها، فمن اجترأ على ذلك جاز أن يشرب التبيذ ما لم يسكر، كتخليل الخمر، من اجترأ عليها، وحللها لم يحرم عليه شربها، وأما الحرار فقد روى أشهب عن مالك أنه أجاز لبث الجوار، وأما الحشم فقد روى ابن حبيب عن مالك أنه أوعض فيه، وقد روى القاضي أبو محمد المنع منه على التحريم. انتهى مختصراً.

وفي «مختصر خليل»: من المكروه لبث بكسباء، قال الدردير: أدخلت الكاف الحشم والتغير والمغير، قال الدسوقي: تبع الشارح في ذلك،

(١) «المعنى» (١: ٨/٣).

واغتربه طئي قائله: الصواب قصر النكاف على إدخال الممزوت فقط، وعدم إدخال الحنم والتغير ليوافق مذهب المدوية<sup>(١)</sup> وهو الموطأ، وإرجاعهما يوجب إخراج كلام المصنف على غير المعتقد لأنهما لا يعرف كراهتهما إلا من رواية ابن<sup>(٢)</sup> حبيب فقط، وفيه توافق من المدونة لا بد في الدياء والوفاء، ولا أكره غير ذلك من المحاور وغيره من التطوير، انتهى.

وعلم من ذلك أن المعروف في مذهب الإمام مالك الكرامة على الدياء والمزوت فقط، ولذا أورد الروائس فيها دين غيرهما من العروء.

قال ابن رشد<sup>(٣)</sup> إنهم أجمعوا على حيز الانتد في لأحقية واختلفوا فيه سواها، فروى ابن القاسم عن مالك أنه كره الانتد في الدماء والمزيت، ولم يكره غير ذلك، وفيه الخدي الانتد في الدماء والحنم والتغير والمزوت، وقال ابن حبيبة وأصحابه لا بأس في جميع التطوير والأواني، بسبب اختلافهم اختلاف الآثار في<sup>(٤)</sup> المال، وذلك أنه ورد من طريق ابن عباس أنه قال: الانتد في الأربع التي كرهها الخدي، وهو حديث ثابت، روى مالك عن ابن عمر - رضي الله عنهما - في الموطأ انتهى في الدماء والمزوت، وجاء في حديث سالم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنكم تبولوا في الدماء والحنم والتغير والعروء، فانتدوا ولا أحل مسكراً.

وفي الباب عن أبي سعيد الخدي في الموطأ فمن رأى أن النبي المتقدم لدى شيخ - إنه كان يوماً من هذه الأواني، إذ لم يعلم حينها نهي مقدم غير ذلك قال يجوز الانتد في كل شيء، ومن قال: إن النهي المتقدم الذي أصبح إنما كان يوماً من الانتد مطلقاً قال مالك في الانتد في هذه الأواني،

(١) هذا بخلاف ما تقدم في كلام الباحث من رواية ابن حبيب، فأنظر، آخره.

(٢) نسخة المصحف (١١٥٦٥).



فمن اعتمد في ذلك، حديث ابن عمر قال بالأنثيين، ومن اعتمد حديث ابن عباس قال بالاربع، انتهى.

وترجم البخاري في «مصححه» باب ترخيص النبي ﷺ في الأوعية والظروف بعد النهي، قال المحافظ<sup>(١)</sup>: ذكر البخاري في الباب خمسة أحاديث؛ الأول حديث جابر، وهو عام في الرخصة، والثاني حديث عبد الله بن عمرو، وفيه استثناء المزفت، ولفظه: لما نهى النبي ﷺ عن الأسقية قبل للنبي ﷺ: لبس كل الناس يجد سقاء، فرخص لهم في الجر غير المزفت، والثالث حديث علي - رضي الله عنه - في السبي عن الديار، والمزفت، والرابع حديث عائشة مثله، والخامس حديث عبد الله بن أبي أوفى في النهي عن الجر الأصغر.

وظاهر صريح البخاري أنه يرى أن عموم الرخصة مخصوص بما ذكر في الأحاديث الأخرى، وهي سائلة خلاف. فذهب سالك إلى ما دل عليه صريح البخاري، وقال الشافعي والثوري وابن حبيب من المالكية: بكره ذلك ولا يحرم، وقال سائر الكوفيين: بإباح. ومن أحمد روايتان، وقال الخطابي: ذهب الجمهور إلى أن النهي إنما كان أولاً ثم نسخ. وذهب جماعة إلى أن النهي عن هذه الأوعية باق، منهم ابن عمر وابن عباس وبه قال مالك وأحمد وإسحاق، كذا أطلق، والأول أصح، انتهى.

وقال الموفق<sup>(٢)</sup>: يجوز الانتباه [في الأوعية] كلها وعن أحمد أنه كره الانتباه في الأربعة لأن النبي ﷺ نهى عن الانتباه فيها، والصحيح الأول؛ لما روى بريدة أن رسول الله ﷺ قال: «كنت نهيتكم عن الأشرطة أن لا تشربوا إلا في ظروف الأدم، فاشربوا في كل وعاء، ولا تشربوا مسكراً»، رواه مسلم. وهذا دليل على نسخ النهي ولا حكم للمنسوخ، انتهى.

(١) فتح الباري (٥٨/١٠).

(٢) فالمعنى (١٤/١٤).

## (٤) باب تحريم الخمر

## (٤) ما جاء في تحريم الخمر

وقد تقدم في أول كتاب الأثرية أن الأئمة الثلاثة وبجمهور السجديين  
فأولاً: إن كل مسكر خمر، لما ورد في بعض الروايات مثل ذلك، وقالت  
الحسينية: إن لفظ الخمر يختص بالنبي من ماء العنب، فإن لم يحتفظ في  
الشيء من ذلك ذهب بعض الشافعية إلى موافقة الكوفيين في عدمه، لا اسم  
الخمر جاهل بما اتخذ من العنب مع مخالفتهم له في تحريمهم في الحكم.

قال الرافعي: ذهب أكثر الفقهاء إلى أن الخمر حقيقة هي ما يحد من  
العنب معاز في غيره، وبخالقه من الرفعة مثل عن تعذيبي تركب الأصحاب  
أن تجيب على حذر حقيقته، وأوردوا من الرفعة إلى أن النقي الذي يراه  
الرافعي إلى الأكبر ثم يحد منه في الآخر ولا في كلام الرافعي. ولم يعلقه  
الرواية في الروايات، ذكر كلام في شرح أسئلة بواقفة، وهي اجتنب  
الأسماء، صالحة، وقد نقل ابن المنذر عن الشافعي ما يوافق ما نقل عن  
الشافعية، قال: إن الخمر من العنب ومن غير العنب على وزن من  
وعبرهم، ومن الله هو من المسبب والحسن وأخبروا، وهو قول مالك  
والأوزاعي والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأهل الحديث.

ويذكر الجمع أن من أطلق على غير المتخذ من العنب حقيقة، زاد  
لحقيقة الشريعة، ومن رأى أن أراد الحقيقة المأثورة، وهذا أجرب، بعد أن  
عبد الله، وقال: إن الحكم إنما يدعو بالأسماء الشرعية دون المعنى،  
نهي

قال الساجي: مذهب مالك والشافعي أن اسم الخمر يقع على كل شراب

٩/١٥٦٦ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُسْلِمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ؟ .....

مسكر من عنب كان أم صبر، وقال أبو حنيفة: إنما الخمر اسم المسكر من عنب العنب ما لم يطبخ الطبخ المذكور، انتهى.

٩/١٥٦٦ - (مالك عن ابن شهاب) البخاري (عن أبي مسلمة بن عبد الرحمن) بن عوف (عن عائشة) أم المؤمنين (زوج النبي ﷺ) أنها قالت: سئل بناء السجود (رسول الله ﷺ) فإن الحافظ في «الفتح»<sup>(١)</sup>: لم أقف على اسم السائل في حديث عائشة صريحاً، لكنني أظنه أبا موسى الأشعري، ففي بخاري البخاري عن أبي موسى أن النبي ﷺ سمعه إلى النبي، فسماعه عن أثرية تصنع بها، فقال: «ما هي؟» قال: البتع والكمز، فقال: «كل مسكر حرام»، انتهى.

(عن البتع) كسر الموحدة وتفتح، وسكون المشاة القوقبة وقد تفتح، وعين مهيبة، هو شراب العسل، وكان أهل اليمن يشربونه كما في رواية شعيب عن البخاري عند البخاري، قال أبو عمر: بلا حلال عند أهل النقة واللغة أعلمه في ذلك.

وترجم البخاري في صحيحه، «باب الخمر من العسل وهو البتع» وذكر فيه حديث شعيب المذكور، قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: فظاهره أن التفسير من كلام عائشة، ويحتمل أن يكون من كلام غيرها، وهي رواية لابي داود التصريح بأن تفسير البتع مرفوع إلى النبي ﷺ، ولفظ سألت رسول الله ﷺ عن شراب من العسل، فقال: «ذلك البتع»، الحديث.

(١) «فتح الباري» (١٢/١٠)

(٢) «فتح الباري» (١٢/١٠)

قال الباقى<sup>(١)</sup>: مثل رسول الله ﷺ عن البع حيب ما كنتوا بألونه عما يشكون من تحريم أو تحليل أو وجوب أو غير ذلك، وذلك أنه نزل تحريم الخمر، وعلموا تحريمها بنص الكتاب، فمأثروا عما يجمع عليه هذا الاسم ليعلموا أن الذي ورد من ذلك محمول على عمومته أو مخصوص ببعض ما يتناونه اللفظ، فإن قيل: لو كان اسم الخمر يقع على البع وغيره من الأشربة لما سألت العرب عن البع، لأن البع هو الخمر؟ فالجواب عنه من وجهين<sup>(٢)</sup>:

أحدهما: لأنه يحتمل أن يسأل عن ذلك من ثم ينفعه تحريم الخمر، وإن بلغه تحريم النيد، أو بلغه تحريم الخمر باسم خاص مثل أن بلغه تحريم خمر العنب أو تحريم خمر النمر.

والوجه الثاني: أن يكون نوع من خمر غالباً على بلد من البلاد، فيكون خمر النمر غالباً حتى يندى ماء، وخمر النذرة أغلب في بلد آخر، فإذا أطلق لفظ الخمر أي ذلك السند كان أظهر فيما هو الأغلب عندهم لكثرة استعمالهم فيه دون غيره، فيسأل أهل كل بلد عن غير ما هو الأغلب عندهم لتجوز أن يكون الحكم مقصوداً على ما هو الأغلب عندهم.

والوجه الثالث: أن الحكم ورد أولاً على سبب، فظن السائل أن يكون الحكم مقصوداً على سببه.

والوجه الرابع: أن يسأل عن ذلك من سمع تحريم الخمر فجوز عليه التخصيص، انتهى.

(١) «المستدر» (٣/١٥١).

(٢) كذا في الأصل وذكر في التفسير أربعة أشياء.

فَقَالَ: أَكُلْ شَرَابَ أَسْكَرٍ فَهُوَ حَرَامٌ.

أُخْرِجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي: ٧٤ - كِتَابِ الْأَثَرَةِ، ٤ - بَابِ الْخَمْرِ مِنَ الْعَمَلِ وَهُوَ  
الْبَيْعُ. وَمُسْلِمٌ فِي: ٢٦ - كِتَابِ الْأَثَرَةِ، ٧ - بَابِ بَيَانِ أَنَّ كُلَّ مَسْكُورٍ حَرَامٌ وَأَنَّ كُلَّ  
شَرَابٍ حَرَامٌ حَدِيثَ ٢٧ وَ ٦٨.

(فَقَالَ) ﷺ عَلَى طَرِيقِ جَمَاعِ الْمَكَلَمِ (كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرٍ فَهُوَ حَرَامٌ) قَالَ فِي  
الْبَيْعِ<sup>(١)</sup> يُؤْخَذُ مِنْ نَقَطِ السُّؤَالِ أَنَّهُ وَقَعَ عَنْ حُكْمِ جَنْسِ الْبَيْعِ. لَا عَنْ الْفُسْرِ  
الْمَسْكُورِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ السَّائِلَ لَمْ أَرَادْ ذَلِكَ لِقَالَ: أَخْبِرْنِي عَمَّا يَحِلُّ مِنْهُ. وَمَا  
يَحْرُمُ. وَهَذَا هُوَ الْمَعْمُودُ مِنَ لِسَانِ الْعَرَبِ إِذَا سَأَلُوا عَنْ الْجَنْسِ، قَالُوا: هَلْ  
هَذَا نَافِعٌ أَوْ ضَارٌّ؟ مِثْلًا، وَهَذَا سَأَلُوا عَنْ الْفُسْرِ، فَأَنَوَّاهُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْهُ. انْتَهَى

قَالَ السَّاجِي<sup>(٢)</sup> بِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ أَجَابَ عَنْ الْجَنْسِ لَا عَنْ الْقَدْرِ مِنَ  
وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ سَأَلَ عَنِ الْبَيْعِ، وَنَسَبَ إِلَى عَنْ مَقَامِ مِنْهُ فَلَمَّا حُذِبَ  
عَنِ السُّؤَالِ افْتَصَحَ ذَلِكَ جَوَابُهُ عَنْهُ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِنَّمَا سَأَلَ عَنِ جَنْسِ  
شَرَابٍ هَلْ هُوَ حَرَامٌ أَوْ حَلَالٌ؟ وَلَوْ سَأَلَ عَنْ أَيْعَاضِهِ وَمَقَادِيرِهِ لَقَالَ: مَا يَحِلُّ  
مِنْهُ وَمَا يَحْرُمُ، فَلَمَّا كَانَ السُّؤَالُ عَنِ جَنْسِهِ كَانَ جَوَابُهُ ﷺ «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرٍ»  
يُقْضِي الْجَوَابَ عَنِ أَجْزَائِ الشَّرَابِ لِيَكُونَ مُقَابِلًا لِلسُّؤَالِ، وَلَوْ أَرَادَ الْإِجَابَ  
عَنِ الْمَقَادِيرِ لَقَالَ: كُلُّ مَقْدَارٍ أَسْكَرٍ فَهُوَ حَرَامٌ، انْتَهَى مُخْتَصَرٌ.

وَأَمَّا غَيْرُهُ بِأَنَّهُ قَوْلُهُ ﷺ: «مَا أَسْكَرٍ» يَحْتَمِلُ الْجَنْسَ وَنَقَطَهُ مَعًا، بَلْ هُوَ  
فِي الثَّانِي أَوْضَحُ، فَلَوْ أَرَادَ الْأَوَّلَ لَقَالَ لَعَنِي سَأَلَهُ عَنِ الْبَيْعِ «هُوَ حَرَامٌ»، كَمَا  
قَالَ تَعْنِي: «يَسْتَلْزِمُكَ سَبُّ الْخَمْرِ وَالْتَّبَيُّرُ قُلْ فِيهِمَا يَسْمُ»<sup>(٣)</sup> «لَا يَمُ»، وَلَمَّا كَانَ  
فِي الْبَيْعِ عِلَاقَةُ الْبَيْعِ الْمَسْكُورِ عَنِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ. فَقَالَ: «مَا أَسْكَرٍ فَهُوَ حَرَامٌ».

(١) مَطْبَعُ لُبَايَ، (١٠٠/٤٤)

(٢) الْمُنْقَطِعُ، (١٠١/٢٣١)

(٣) سُورَةُ الْفُرْقَانِ: آيَةُ ٢١٩.

١٥٦٧/١٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ

عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: .....

وذكر الطحاوي قوله رحمته «كل مسكر حرام» بعدة روايات. ثم قال<sup>(١)</sup>:  
ذهب قوم إلى أن حرموا قليل النبيذ وكثيره، واحتجوا بهذه الآثار، وخالفهم آخرون فأباحوا من ذلك ما لا يسكر، وحرموا الكثير الذي يسكر، وكان من الحجة لهم أن هذه الآثار قد رويت عن جماعة من الصحابة، لكن تأويلها يحتمل أن يكون كما ذهب إليه من حرم قليل النبيذ وكثيره، ويحتمل أن يكون على المنار الذي يسكر منه شاربه خاصة، فلما احتشلت هذه الآثار كل واحد من هذين التأويلين نظرنا فيما سواهما لنعلم به أيّ لمعين أريد بما ذكرنا فيها، فوجدنا عمر بن الخطاب وهو أحد المنار الذين روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «كل مسكر حرام»، قد روي عنه في إباحة القليل من النبيذ الشديد.

ثم ذكر الآثار الدالة على ذلك عن عمر وأبي مسعود وغيرهم، فأوضح إليه مرشنت، ويؤيد ذلك ما رواه النسائي وغيره برجال ثقات عن ابن عباس مرفوعاً «حرمت الخمر قليلاً وكثيراً، والسكر من كل شراب»، وما أوردوا عنه من أن النجس فيه المسكر لا يفسر من احتج به، فإن نفيقه ﷺ بين الخمر وغيره من المسكرات دليل واضح على اختلاف حكمهما، وإلا فأيّ وجه لفرق بينهما ﷺ.

١٥٦٧/١٠ - (مالك عن زيد بن أسلم) العمري (عن عطاء بن يسار) مرسلاً، قال ابن عبد البر: ذكر ابن شحبان أن ابن القاسم أسنده عن مالك، فقال: عن ابن عباس، والذي عندنا في «موطأ ابن القاسم» مرسلاً قال جماعة: وإنما أسنده ابن وهب وحده عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء عن ابن عباس، قاله الزرقاني<sup>(٢)</sup>.

(١) شرح معاني الآثار (٣٦٦/١).

(٢) شرح الزرقاني (٤/١٧٠).

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُبِّلَ عَنِ الْغُبَيْرَةِ؟ فَقَالَ: «لَا تَحْبِرُ فِيهَا» وَنَهَى عَنْهَا.

قَالَ مَالِكٌ: فَسَأَلْتُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ: مَا الْغُبَيْرَةُ؟ فَقَالَ: هِيَ الْأَسْكُرَةُ.

وفي «التنوير»<sup>(١)</sup> عن ابن عبد البر قال: ما علمت أحداً أسند عن مالك إلا ابن وهب، انتهى.

(أن رسول الله ﷺ سُبِّلَ) ببناء المجهول (عن الغبيراء؟) بضم الغين المجمة ونسخ الموحدة وسكون المثناة التحتية فراء، فالف ممدودة، نبيذ النيرة، وقيل: نبيذ الأرز، وبه جزم أبو عمر، قاله الزرقاني، وقال أيضاً: وفي الحديث: «إنكم والغبيراء، فإنها عمر الأعاجم» قال أبو عبيد: هي ضرب من الشراب يتخذ من النيرة بسكر، ويقال لها: السكركة، انتهى. وفي «الصحي» سميت الغبيراء لما فيها من الغيرة، انتهى، (فقال) رسول الله ﷺ (لا تحبر فيها) لأنها مسكرة (ونهى عنها) قال الزرقاني: تحريماً، انتهى. وقد عرفت فيما سبق اختلافهم في ذلك.

(قال مالك: فسألت) شيخني (زيد بن أسلم) الرازي (ما الغبيراء؟ فقال) زيد (هي السكركة) قال الباجي<sup>(٢)</sup>: وفي جواب زيد بن أسلم لمالك دليل على أن الأسكركة كانت معلومة عندهم، انتهى.

قلت: واختلفت نسخ «الموطأ» في هذه اللفظة، واختلف شراحه في ضبطها، ففي جميع النسخ الهندية: «السُّكْرُكَةُ»، قال صاحب «الصحي»: بضم السين والكاف الأولى وسكون الراء، نوع من الخمر يتخذ من النيرة، كذا في «النهاية». وقال الجوهرى: هي خمر النعش، وقد عُرِّثَتْ، وقيل: هي نبيذ الأرز، انتهى.

(١) «التنوير» (الحوالك) (ص ٦١٥).

(٢) «المنقذ» (٣/١٥٢).

١١/١٥٦٨ - وَحْتَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ لَمْ يَتُبْ مِنْهَا، حُرِمَ فِي الْآخِرَةِ».

أخرجه البخاري في: ٧٤ - كتاب الأشربة، ١ - باب قول الله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّهُمْ تَفَكَّرُوا أَفْقَبِيرًا وَأَفْضَلًا﴾، وسنن في: ٢٦ - كتاب الأشربة، ٨ - باب ممر من شرب الخمر إذا لم يتب منها. حديث: ٧٦.

وفي جميع النسخ المصرية الأشكركة بزيادة الألف في أوله، قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: بضم الهمزة وإسكان المهملة وكافين مفتوحين بينهما راء ساكنة وآخره هاء، وفي نسخة: السكركة بفتح السين وسكون الكاف الأولى وفتح المراء والكاف الثانية وبالهاء، انتهى.

قال البيهقي في مسنده<sup>(٢)</sup>: قال أبو حمزة، ومنها السكركة، وقد روي عن الأشعري التفسير فقال: إنه من النرد، ثم أخرج عن أبي عبيد بسنده إلى صفوان بن محرز قال: سمعت أبا موسى الأشعري يخطب، فقال: خبر المدينة من البسر والتمر، وخمر أهل فارس من العنب، وخمر أهل اليمن النع، وخمر الجيش السكركة، انتهى.

١١/١٥٦٨ - (مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ) وبهذا المند أخرجه البخاري في «صحيحه» برواية عبد الله بن يوسف عن مالك (قال: من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يتب منها) أي عن شربها حتى مات، وفي لفظ «ثم» إشعار بأن تراخي التوبة لا يمنع قبولها ما لم يترعرع، وليست المبادرة إلى التوبة شرطاً في قبولها، كذا في «الفتح»<sup>(٣)</sup>.

(حرمها) بضم الحاء المهملة وكسر المراء الخليفة من العرمان (في الآخرة)

(١) «شرح الزرقاني» (١/١٧١).

(٢) «المنن الكبرى» (٨/٢٩٥).

(٣) «فتح الباري» (١٠/٢٣).



رأى مسلم عن القميني عن مالك في آخره لم يسبقها، وله من طريق أبيه عن  
نافع بن حفص: «فكانت وهو مأميها» لم يشربها في الآخرة؟

قال الخطابي، البعري في «شرح نسخة»: معنى الحديث لا بد من الجنة  
لأن الخمر شراب أهل الجنة؛ فإذا حرم شربها دل على أنه لا يدخلها. قال  
ابن عبد البر: هذا وعيد شديد، يدل على حرمان دخول الجنة؛ لأنه تعالى أخبر  
أن في الجنة أنهار الخمر، فدل على أن الخمر في الجنة، ولا بد من الجنة  
وأنه حرمها عقوبة، لزم وقوع الهم والحزن في الجنة، ولا بد من الجنة  
وإن لم يعلم ما جازعها في الجنة، ولا أنه حرمها عقوبة، أم يكن عليه في  
فقدانها أنه، فدل على بعض من نقص: إنه لا يدخل الجنة أصلاً، قال: وهو  
مذهب غير موصي، فيحسن الحديث عند أهل سنة على أنه لا يدخلها إلا إن  
عفا به عنه، كما في بقية الكفا.

فعلى هذا معنى الحديث جزاء في الآخرة أن يحرمها لحرمانه دخول  
الجنة إلا إن عفا به عنه، قال: وجازئ أن يدخل الجنة بالمعفو، ثم لا يشرب  
فيها خمرًا، ولا تشتهيها نفسه، وإن علم بوجودها فيها، ويؤيده حديث أبي  
مسعود مرفوعاً: «من شرب الخمر في الدنيا لم يشرب في الآخرة، وإن دخل  
الجنة لم يشرب فيها» ولم يشرب هو «أخرج الطبراني، وصححه ابن حبان،  
وزاد بعض احتمالاً آخر، وهو أن العباد يحرمون أن يحسن عن الجنة مدة  
آراد أن يغفوه.

قال: ومن قال: لا يشرب في الجنة بأن يساه أو لا يشتهيها يقول:  
ليس عليه في ذلك حرة، ولا يكون ترك شربه إثماً عقوبة في حقه، بل هو  
نقص نجم من الجنة إلى من هو أتم منه نفعاً كما تختلف درجاتهم، وقال ابن  
العربي: ظاهر الحديث أنه لا يشرب الخمر في الجنة ولا يشرب الخمر، وذلك  
لأنه «استعمل ما أمر بتأخيرها، كالوارث إذا تش مولاه، فإنه يحرم ماله

## (٥) باب جامع تحريم الخمر

١٦/١٥٦٩ - حدثني يحيى عن مالك، عن زيد بن أسلم،  
عن ابن وهب عن أبي بصير؟ .....

لاستعجائه، وهذا قال عمر بن الصحابة والعلماء، وهو موضع احتمال،  
وموضع إشكال، كلاهما في «الفتح»<sup>(١)</sup>.

قال المروغاني<sup>(٢)</sup>: قال الحافظ: وأعداد الأقوال أو الغرض المذكور يقتضي  
المعقوبة إنما كورة، ولقد يتخلل ذلك منع كالتوبة، والحسنات التي يورثها  
والنصائب التي تكفر، وكعدم الولد، وكذا لمعة من يؤذي له في الشفعة،  
وأعم من ذلك كونه عفو أرحم الرحمن، تنهى.

وأما شيخ مشايخنا الكوكبي - قدس سره - في «الكوكب»<sup>(٣)</sup>: إنما هو  
إذا استحلها، لأنه إذا أدامها فكثير ما لا يبين في قلبه حرمتها، أو الشيء غير  
مزيد أي لم يشربها إلى حين انقضاء أيام الحزاء الذي قد له، إلى آخر ما  
يسطر.

## (٥) جامع تحريم الخمر

هكذا في جميع النسخ المعصية من المتن والشروح، ونست هذه  
الترجمة في النسخ الهندية، ولا حاجة إلى هذه الترجمة ولا مانع عن وجودها،  
فالمعنى نفي وجودها لروايات المتوفرة بالخمر.

١٦/١٥٦٩ - (مالك عن زيد بن أسلم) المعنوي (عن ابن وهب) بفتح الواو  
وسكون العين المعهنة. اسمه عبد الرحمن (المعصية) وهي رواية ابن وهب عن

(١) فتح الباني، (١٠٠/٣٢).

(٢) شرح المروغاني، (١٧١/١).

(٣) الكوكب الباني، (٢١/٣١).

أَنَّ خُبْرَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ غُلَامًا يُعْطَرُ مِنَ الْخُبَرِ؟ .....

مالك عن زيد عن عبد الرحمن بن ربيعة الساسي عن أهل مصر، أخبرني مسلم في صحيحه، والبرقي في مسنده، (الله سأل عبد الله بن عباس عما) أي عن بيع ما (بمصر) ساء المحبوا، (من العنب) وهي نخمر.

فإن الباقى<sup>(١)</sup>، سواء عدا بمصر بحمل معنى أخذها، أن يسل عن جميع أنواع العصير من عن مصر إلى أن ينتهي في أمر حوائج، وذلك أن تنصب أربعة أنواع: أحدها، حين بمصر قبل أن ينشر، والثانية، إذا صار قبل أن يسكر، والثالثة، إذا أسكر، والرابعة، إذا صار خللاً، أما الأولى، وهي حال خلواته قبل أن ينشر، فإنه خلل، لا خلاف فيه إلا أن يلحق عليه ما يغير حكمه، فقد قال ابن حبيب: هي عن شرب العصير الذي عصر في المعاصر التي تروى، أو صر فيها، وإن كان ساعة عصر لها بين في أسننها حرفاً أن يكون قد احتضر، ولا شك أن بقايا ثقلنا في أسننها تحضر، فتصير حراماً، ثم يلحق عليه عصير، فيختلط به نفسه جسه، لأن قليل العصير يخالط كثيراً سيما شربه، فيحرم كله.

أما إذا نش، فإن مالكا، وفي الله عنه لا يرد، حرماً حتى يسكر، وبه قول الشافعي، وقال أبو حنيفة: إذا نش فقد حرّم، ولنا نحوه بسند، كل شراب أمسكر فهو حرام، فعلق اسم التحريم بالأمسكار دون العذبات، وأيضا جعل الأمسكار علة للتحريم، ومحال أن يكون ثعلبان علة له، فسرك الثعلبان به، وبعلق بغيره، وإذا أسكر فلا خلاف في تحريمه قلته وكثره.

وإن فترات خللاً، فلا تحلوا أن تصير خللاً بسحاحة أو شمسية، وهي الأول روايتان عن مالك: الإباحة والمنع، ولا خلاف في إباحة الثاني، انتهى. معتصراً، ولم يذكر المعنى الثاني من المعنيين لئلا ذكرهما في أول كلامه،

(١) عاصم في (٢١: ١٥٢)

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَهْدَى رَجُلٌ.....

والظاهر أن المعنى الثاني عند الدجني المميز من نوع خاص عنه، وهو النوع الثاني عند المالكية من الأنواع التي ذكرها الأجر، والأوجه عدائي أن السؤال كان من سبب انضمام خامسة، كما سيأتي قريباً من رواية أحمد.

(فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَهْدَى رَجُلٌ) هو كيسان الثقفي كما رواه أحمد من حديثه، قاله الزيلعي<sup>(١٦)</sup>، قلت: وقد أخرج الإمام أحمد في «مسنده»<sup>(١٧)</sup> بسنده إلى نافع بن كيسان أن أباه أخبره أنه كان يشرب بالخمر في زمن النبي ﷺ وأنه أقل من الشمام ومعه خمر في الزقاق يريد بها التجارة، فأتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إني حنتك شراب جيد، فقال رسول الله ﷺ: يا كيسان إنها قد حُرمت بعدك، قال: أفأبيعها يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: إنها قد حُرمت وحرمت منها، فنظرت كيسان إلى الزقاق، فأخذ بأرجلها ثم أهرقها.

قال الحافظ في «الإصابة»<sup>(١٨)</sup>: كيسان بن عبد الله بن طاروق سبه البخاري ومن تبعه: هذا ابن العمري. سكن الطائف، روى عنه ابنه نافع، روى أحمد، والبخاري والثوري عن طريق ابن أبي عمير عن سليمان عن نافع بن كيسان، ثم ذكر له منبهات أن أباه كيسان أخبره فذكر بنحو ما تقدم من «المسند» ثم ذكر له منبهات

وقال الحافظ في «فتح»<sup>(١٩)</sup>: روى أحمد من طريق عبد الرحمن بن ربيعة، قال: سألت ابن عباس عن سبب انضمام فقال: كان لرسول الله ﷺ صديق من نقيب أو دوس، فلقبه يوم التشيع برأية حمير يهديها إليه، فقال: يا فلان أما علمت أن الله قد حرّمها، فأقبل الرجل على غلامه، فقال: بعها، فقال: إن

(١٦) المخرج الزيلعي (١/١٧٢).

(١٧) (٣/٣٢٥).

(١٨) (٣/٢١٦).

(١٩) فتح الباري (١/٢٧٩).

بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَاوِيَةً خَيْرَ . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَنَا عَلِمْتُ أَنَّ اللَّهَ حَرَمَهَا» قَالَ : لَا .

الذي حُرِّمَ شَرِبُهَا حَرَمَ يَبْعُهَا ، وَأَخْرَجَهُ مَسْنَمٌ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ عَنْ إِمْرٍ وَعِلَّةٍ نَحْوَهُ ، لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ تَعْيِينَ لَوَقْتٍ .

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ نَافِعِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْحَمْرِ ، الْحَدِيثَ ، وَرَوَى أَحْمَدُ وَأَبُو يَعْلَى عَنْ حَدِيثِ شَيْبَةَ التَّيْمِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَهْدِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلَّ عَامٍ رَاوِيَةً خَيْرَ . فَصَاحَ كَانَ عَامَ حَرَمَتِ جَاءَ بِرَاوِيَةٍ ، فَصَاحَ : أَشْعَرْتُ أَنَّهَا حَرَمٌ بَعْدَكَ؟ قَالَ : «أَفَلَا أَبِيهَا» وَتَنَفَّعَ بِشَعْرَتِهَا؟ فَهَوَّاهُ . وَاسْتَبَادَ مِنْ حَدِيثِ كَيْسَانَ تَسْمِيَةَ الْمُبْعِ فِي حَدِيثِ إِمْرٍ ، مَحْاسِنُ ، انْتَهَى .

(الرَّسُولُ اللَّهُ ﷺ رَاوِيَةً خَيْرَ) أَيُّ مَرَادَةٍ خَيْرَ وَأَصْلُ الرَّاوِيَةِ الْمُعْمَرُ يَحْمَلُ الْمَاءَ ، وَالْهَاءُ فِي الْمُسَالَفَةِ ، ثُمَّ أَهْنَقْتُ عَلَى كُلِّ دَائَةٍ يَحْمَلُ عَلَيْهَا أَمَاءٌ ، ثُمَّ عَنَى الْمَزَادَةُ ، قَالَ السَّاجِي : هِيَ الْمَاءُ أَنَسِي يَحْمَلُ الْخَمْرَ أَوْ الْمَاءَ لِأَنَّهَا هِيَ التَّيْبُ يَدْرِي غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ يَسْمَى الْمُسْرَفُ الَّذِي يَحْمَلُ فِيهِ الْمَاءَ أَوْ الْخَمْرَ رَاوِيَةً ، بِمَعْنَى تَسْمِيَةِ النَّسَبِ ، بِاسْمِ مَنْ جَاءَهُ أَوْ قَارِيَهُ ، وَفِي «الْمَحَلِّ» عَنْ «الْقَاسِمِ» تَرَاوِيَةً لِمَرَادَةٍ فِيهِ الْمَاءُ ، وَالْخَمْرُ ، وَالْبُخْلُ ، وَالْحَبَابُ يَسْتَقْبَلُ عَمِيَهُ ، انْتَهَى .

(فَقَالَ لَهُ) أَيُّ لَلَّذِي أَهْدَى (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) . أَمَّا فَتَحَ لِمُهْزَةِ وَغَفَةِ الْمُبْعِ ، وَلَا يَنْبَغُ رَدُّهُ عِنْدَ مَسْنَمِهِ هَلْ (عَلِمْتُ) بِصِيغَةِ التَّخْصِيصِ (أَنَّ اللَّهَ حَرَمَهَا) أَيُّ الْخَمْرِ يَقُولُهُ عَنْ رَسُولِهِ ﷺ : «إِنَّمَا لَقَرُ وَالْتَبِيرُ وَالْأَضْرُكُ وَالْأَكْثَمُ وَخَمْرُ بَنِي عَلِيٍّ فَلَيْسَ بِكُمْ تَلْكُمُ كَيْسُونَهُ» (قَالَ) السَّاجِي : (لَا) أَعْلِمُ ذَلِكَ ، فَكَانَ السَّاجِي <sup>(١)</sup> قَوْلَهُ : أَمَّا عَلِمْتُ عَلَى حِفْظِ التَّوْبِيخِ لَهُ إِنْ كَانَ عِنْدَ ذَلِكَ لَمْ أَهْدِهَا ، وَإِنْ كَانَ جِهَنَ مَثَلِ هَذَا مِنْ أَمْرِ الشَّرِيعَةِ مَعَ ظَهْوَرِهِ . انْتَهَى .

وَمَا كَانَ لِقَطْعِ مَسْنَمٍ هَلْ عَلِمْتُ؟ قَالَ السَّاجِي : نَعَمْ الْوَلَّى كَانَ يَعْرِفُ

فَسَارَهُ زَجَلًا إِلَى حَتْبِهِ. فَقَالَ لَهُ ﷺ: إِيَّاهُ سَارَؤُهُ؟.....

حاله، فإن كان عالماً بتحريمها أنكر عليه إسائها وحاصلها، وعززه على ذلك، فلما أخبره أنه كان جاهلاً بذلك عذره، والظاهر أن القضية كانت على قرب تحريم الخمر قبل اشتهار ذلك. وفيه أن من ارتكب معصية جاهلاً بتحريمها لا إثم عليه ولا تعزير، انتهى

(فصله إنسان) هكذا في جميع النسخ الهندية بلفظ إنسان، وفي المصرية بلفظ رجل. والأول أرجح لسوافة رواية مسلم، ثم جميع النسخ الهندية والمصرية متفقة بذكر رجل أو إنسان بحالة الرمع، ولفظ مسلم «سارَ إنساناً» أي بالنصب، قال المزدقاني<sup>(١)</sup>: وفي رواية أحمد عن ابن عباس: فأقبل الرجل على غلامه فقال: بعها. وقال النووي: المسارر الذي خاطبه النبي ﷺ هو الذي أهدى الراوية، كذا جاء مبيناً في غير هذه الرواية، وأنه رجل من دوس، قال القاضي: وغلط بعض الشارحين فظن أنه رجل آخر، انتهى.

نكت. طاهر سياق «الموطأ» أنه رجل آخر، وسباق مسلم فظاهر في أن المسارر هو المهدي. ويؤيده لفظ أحمد: فأقبل على غلامه، وفي «الإكمال»: قال عباس: المسؤول والأمر بالبيع هو المهدي، كما جاء مفسراً في رواية ابن عساق خلافاً لمن زعم أنه رجل أخيه، انتهى.

(إلى حتب) أي كان إلى جنب المهدي، (فقال له رسول الله ﷺ) بكسر الموحدة وفتح الميم أي بأي شيء (سارؤُهُ؟) أي ما قلته خفية، قال ابن أبي عمير<sup>(٢)</sup>: لما قال المهدي: لا، إظهاراً لعنفه، سارَ إنسان إلى جانبه، بع ظن أنه يرشده به إلى منفعة، فلما رأى النبي ﷺ ذلك من مسارؤه، ولم يثق بعلمه، وتوقع أن يأمره بسئل ما أظهره بعث ذلك سأله عما سارَ به، فإن كان جواباً

(١) شرح المزدقاني: (٤/ ١٧١).

(٢) «المنهاج» (٣/ ١٥٣).

فَقَالَ: أَمْرُهُ أَنْ تَسْمِعَهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ  
شَيْئًا، حَرَّمَ بِهِ، فَفُتِحَ الرَّجُلُ ثَمَرُ ذَلِيلٍ .....

أخبره عليه وسلم أنه، وإن كان خطأ حلاله منه، قال، أفتوى، فيه دليل لحرارة  
سؤال الإنسان عن بعض أسرار الإنسان، وقد كان يجب كتمانها عنه ولا  
يذكره، انتهى.

ومى الاستدلال<sup>(١)</sup> فيه أن معنى العالم أن يكشف عما يظن أن باطنه  
خلاف ظاهره، إذا خاف أن يجري فيه ما لا يحوز، لأنه قام به أنه أن صدوره  
في شأنه، وقد سبق من حواء بالحكم في سبب فاسد كشف، فإذا الأمر كذا  
طن، وليس هذا من التجسس وكشف عن الأسرار؛ لأن المذموم من هذا ما  
هو فيه، لا يختص بالإنسان ولا فيما لا يلزمه التقدم به، وأما ما يختص  
بالإنسان، أنه يلزمه التقدم به ونظر فيه، فعليه البحث وكشف هذا يجري من  
ذلك ما مضى، انتهى.

(فقال المفسر: «أمرته بأن يبيعها» نبتع شئها) (فقال له رسول الله ﷺ  
إن) (له سارق وتغاسي) (الذي حرم شئها حرم يبيعها) لأنه قال: «فخرجت» أي  
سجرت، ويقدم من حديث كيسان أنها من حرمت، وحرم شئها (ففتح لرجل)  
العملي، (المزاديين) بفتح الميم والراء نية مرادة، وهي القربة؛ لأنها يتزود  
فيها الماء، وهي «المدحج» عن القوموس، القربة الزاوية، ولا يكون إلا من  
حدين يبيعها ثالث يبيع، انتهى.

ولفظ مسلم: ففتح الزاوية، صيغة أمره، قد السوى، وهي أول  
الحديث أعني زاوية، وهي هي، قال أبو عبيد: هما بمعنى، وقال ابن  
المنكدر: إنه يقال لها مرادة، وأد الزاوية، فاسم للتعبير خاصة، والمقدور  
قول أبي عبيد، و«المدحج» بوزنه، فإن سماعا زاوية ومرادة قالوا: سمعت

(١) (٢٥٩/٢).

حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهِمَا.

أخرجه مسلم في ٢٢ - كتاب المصافة، ١٢ - باب تحريم الخمر، حديث ٦٨.

رواية: لأنها تروى صاحبها، ومزادة؛ لأنها تزود فيها الماء في السفر وغيره، وقيل: لأنه يزداد فيها جلد لتسح، انتهى.

قلت: الأنسب لرواية «الموطأ» أن يراد في أول الحديث - لرواية الدان - ليطابق بآخر الحديث بلفظ المزدتين، فإن التعبير أقل ما يكون على ضمه المرادنان، فأمل.

(حتى ذهب) وسال (ما فيهما) بضمير التثنية في نسخ «الموطأ» وهو اللاتي بلفظ المزدتين، وفي مسلم بضمير الأفراد ما فيها لإفراد لفظ المزاينة فيه، قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: فيه وجوب إوائته لفعله ذلك بحضرة ﷺ وأقره عليه. قال النووي<sup>(٢)</sup>: في الحديث دليل لمذهب الشافعي والجمهور أن أواني الخمر لا تكسر، ولا تشق، بل يراق ما فيه، وعن مالك روايتان: إحداهما كالجمهور، والثانية: يكسر الإناء ويشق السفاء، وهذا ضعيف لا أصل له. وأما حديث أبي طلحة أنهم كسروا الدنان، فإنه فعلوا ذلك بأنفسهم من غير أمر النبي ﷺ، انتهى.

قال الباجي<sup>(٣)</sup>: يحتمل أن يكون فتحهما فتحاً يبنى الانتفاع بهما، بأن حل أفواههما، ويحتمل أن يكون فتحهما شقاً أو ساطهما، فأبطل ذلك الانتفاع بهما. وقد حكى ابن عبد الحكم عن مالك أن من وجد عنده خمر من المسلمين كسرت عنه، وشق ظروفها.

قال الشيخ أبو بكر: إنما شق الظروف إذا كان لا يزول ما فيها من

(١) شرح الزرقاني، (١/٤١٢).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (٦/١١٠).

(٣) المتن، (١٥٤/٣).



١٥٧٠/١٣ - وحدثني عن مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك: أنه قال: كنت أسمع أبا عبيدة بن الجراح، وأبا شحبة الأنصاري، وأبي بن كعب، .....

الخمر بالنس، فإن كان يزول بالمسل عسلت، ولينبع بها، وكذلك الأولي تكسر إن كان لا يزل فيها، ويحتمل أن يكون مالك إنما أراد أن الظروف تشو وتكسر الأواني إذا كان ما فيها يزول بالخلل عفوياً للمسلم على فحشه وإساءته الخمر، انتهى.

قال ابن رزقاني<sup>(١)</sup> ثم أحذر أن يحظر بانك أن النبي ﷺ شرب خمر قبل تحريمها، فلا يزوم من إهداء الزامية إليه كل عام في التحريم أنه يشربها بل يهديها أو يصدق بها أو يجر ذلك، وقد صانه الله ببارك وتعالى من قبل النبوة عما يخالف منه، وهو ﷺ لم يشرب الخمر المحصر من الجنة ليلة الجراح، انتهى.

١٥٧٠/١٣ - (مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة) الأنصاري (عن أنس بن مالك) - رضي الله عنه - أسوجه المخاري مرواية إسماعيل بن عبد الله عن مالك نحوه (أنه قال: كنت أسمع) عيل حرمته الخمر (أبا عبيدة) عامر (بن الجراح) أحد العشرة المبشرة (وأبا طلحة) زيد بن سهل (الأنصاري) زوج أم أنس (أبي بن كعب) سيد انغراء، وزاد في رواية للبخاري فهم أبا دجعة وسهين بن بضاء وسعي في رواية مسلم منهم أبا أيوب، ومعد بن جبل، ولأحمد عن حميد عن أنس كنت أسمع أبا عبيدة وأبي بن كعب ومهيل بن بضاء ونفراً من الصحابة، ولعمد التورق أن القوم كانوا أحد عشر رجلاً، كذا في الفتح<sup>(٢)</sup>.

(١) شرح الزيلعي (٤/١٧٣).

(٢) فتح الباري (١٠/٣٧).

شرباً من فُضِّحَ وَتُنْفِرَ قَالَ فَجَاءَهُمْ تَبَت .....

وقال أيضاً: ومن المستغربات ما ورد، من مردوده في تفسيره عن أنس أن أبا بكر وعمر كان فيهم، وهو منكر مع نظافة منده، وما أفضته إلا غطاءً، وقد أخرج أبو نعيم في الحلية، في ترجمة شعبة بن سائشة، قالت: حرم أبو بكر - رضي الله عنه - الأحمر على نفسه فلم يشربها في جاهلية ولا إسلام، ويحتمل إن كان محظوظاً أنهما رادا، إما ملتح في ذلك اليوم، وتم يشربا معهم، ثم ذكر عن أنس ما يدل على أن أبا بكر هذا رحل آخر.

(شرباً من فضخ) فتح ألفاء، وكسر. نفياد المعجبة واسكان التثنية وناء معجمة. شراب يتخذ من البسر المعضوخ أي المشدوخ، وفي «التمصيل» عن أنس: هو أن يفصح البسر ويصب عليه الماء ويترك حتى يغلي (وتحر). واو وفوقية في نسخ المصرية، وبالمائلة ووضاعة الفصحح إليه في الثانية.

ولفظ البخاري من حديث سماعة عن مالك بهذا سند من فضيخ زهو ونير، قال الحافظ<sup>(١)</sup>: الفضيخ بقاء وضاد معجمين وذو عظم، اسم لسر إذا شذب ونبد، والزهو بفتح الزاي، وسكون الهاء البسر الذي يحمراً، يصفر نعل أن يثرب، وقد يطلق الفضيخ على خليط السر والرض كما يطلق على خليط البسر والتمر، وكما يصدق على البسر وحده وعلى التمر وحده، وعند أحمد من طريق قتادة عن أنس، وما خمرهم يومئذ لا سر ولا تمر مخلوطين، وعند مسلم من طريق قتادة عن أنس سقوهم من مزادة فيها خليط سر وتمر، ولأحمد عن حميد عن أنس: حتى كاد الشراب يأخذ فيهم، ولابن أبي عمير حتى ماتت رؤوسهم.

(قال) أنس (فجاءهم) أي التمر لذين أسقيهم (آت) اسم فاعل من الإتيان، قال الحافظ: لم أقف على اسمه، ولأن أبي عاصم حتى ماتت

(١) فتح الباري (١٠/٣٨٨)

فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ. ....

وفورمهم فدخل داخل، وفي المطالم في البخاري من طريق ثابت عن أنس  
فقام رسول الله ﷺ منادياً فنادى: «ولمسلم أفلا منادياً أني أنكر قد  
حرمت، فقال أبو طلحة: اخرج، فانظر ما هذا الصوت؟» وفي تفسير البخاري  
عن أنس إذا جاء رجل فقال: هل بلغكم الخبر؟ قالوا: وما ذلك؟ قال: حرمت  
الخمر، قال الحافظ<sup>(١)</sup>: وهذا الرجل يحتمل أن يكون هو المنادي، ويحتمل  
أن يكون غيره، انتهى.

والظاهر عندي بالنظر عنى الروايات أنه غيره وهو لثي ذكره في رواية  
الآب فأخبرهم هذا الداخل، فلما سمعوا المنادي، فأرسل أبو طلحة أنساً  
يقول: انظر ما هذا الصوت أو بالعكس؟

(فقال) الأثني: (إن الخمر قد حرمت) ينزل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَحَرَّمَ ذِكْرُ الْخَمْرِ وَالْمَيْمِرِ وَالْأَنصَابِ﴾<sup>(٢)</sup> الآية، واختلف في وقت تحريمها، فقيل: سنة أربع،  
وقيل: سنة ست، وقيل: سنة ثمان، قبل الفتح، قال الحافظ: وهو لظاهر  
لرواية أحمد المذكورة قريباً أن الرجل المهددي راوية الخمر لقيه يوم الفتح،  
وزعم مغلطاي أنها حرمت في شوال سنة ثلاث، والواقدي أنه عقب قول  
حمزة: إنا أنتم عهد لأبائي يعني سنة اثنين، ويدل عليه الحديث الصحيح عن  
جابر الاصطخ ناس الخمر يوم أحد فقتلوا من يومهم جميعاً شهداء، الحديث.  
قاله الزرقاني، وهذا الأخير يجب جداً أنساً - رضي الله عنه - كان ساهي  
الموم يوم حرمت وأن لما سمع لتنادي يادو فأرافها، فكيف يمكن هذا في سنة  
اثنتين، بل قال الحافظ: لو كان تحريمها سنة أربع، لكان أنس يخبر عن  
ذلك.

(١) فتح الباري (٣٨/١٠).

(٢) سورة المائدة: الآية ٩٠.

قَفَّالٌ أَبُو ظَلْحَةَ: يَا أَنَسُ فَمَ إِلَى هَذِهِ الْجَرَارِ فَاغْبِرْهَا. قَالَ: قَفَّمتُ إِلَى مَهْرَاسٍ لَنَا. فَضَرَبْتُهَا بِأَسْفَلِهِ حَتَّى تَكْسُرَتْ.

أخرجه البخاري في: ٧٤ - كتاب الأثرية، ٣ - باب من نزل تحريم الخمر وهي من البسر والشر - وسلم في: ٣٦ - كتاب الأثرية، ١ - باب تحريم الخمر، حديث ٩.

(قَفَّالٌ أَبُو ظَلْحَةَ) لربيعة السائي القوم (يا أَنَسُ فَمَ إِلَى هَذِهِ الْجَرَارِ) بكسر الحميم وخفة الراء جمع حرة يمنع النجيم وشد الراء: إناء معروف من الفخار (فاكسرهما قال) أَنَسُ: (قَفَّمتُ إِلَى مَهْرَاسٍ لَنَا) بكسر الميم ومكون انتهاء فراء فألفه فسين مهملة. حجر مستطيل ينقر، وينق فيهِ ويتوضأ، وقد استعير للحشة التي يدق فيهِ الحب. فقبل لها: مهراس على التشبيه بالمهراس من المحجر، قاله الزرقاني<sup>(١)</sup>.

قلت: يقال له بالصادسية الجواز، وبالهندية «أوكهلي»، قال الحافظ: المهراس: - بكسر الميم - إناء يتخذ من صخر وينقر، وقد يكون كبيراً كالخوض، وقد يكون صغيراً بحيث يتأني الكسر به، وكأنه لم يحضره ما يكسر به غيره، أو كسر بالغة المهراس التي يدق بها فيه كالكهانة، فأطلق اسمه عليه مجازاً، انتهى. قلت: أو باعتبار المعنى اللغوي، فإن الهريس لغة النقي، فالمهراس آلة.

(فَضَرَبْتُهَا) أي الجرار (بِأَسْفَلِهِ) أي بِأَسْفَلِ المهراس (حَتَّى تَكْسُرَتْ) الجرار، هكذا رواه مسلم برواية ابن وهب عن مالك بهذا السند، قال النووي<sup>(٢)</sup>: وهذا الكسر محمول على أنهم ظنوا أنه يجب كسرها وإتلافها كما يجب إتلاف الخمر وإن لم يكن في نفس الأمر هذا واجباً، ولذا لم ينكر عليهم النبي ﷺ وعذرهم لعدم معرفتهم الحكم وهو غسلها من غير كسر، وهذا الحكم

(١) شرح الزرقاني: (١/١٧٢).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (٧/١٣١٣)، (١٥١).

اليوم في أواني الخمر وجميع ظروفه، فكلها تظهر بالغسل، ولا يجوز كسرها، انتهى.

ونقظ لسخاري من رواية اسماعيل عن مالك في هذا الحديث أقم يا أنس قهرقها نهرقنها، قال الحافظ<sup>(١)</sup>: بفتح الهاء وكسر الراء أصنعها أرقها، ووقع في التفسير يعض فأرقها. وهو محمول على أن المخاطب له بذلك أبو طلحة ورضي الباقر بذلك فتسبب الإراقة إليهم جميعاً، ووقع في باب إجازة خير الواحد من رواية أخرى عن مالك بلفظ، فأكسرها مثل رواية الباب، وهذا لا يتناقض الروايات الأخرى، بل يجمع أنه أراقها وكسر أوانيتها، أو أراق بعضاً، وكسر بعضاً.

وذكر ابن عبد البر أن إسحاق بن أبي طلحة تفرد عن أنس بذكر الكسر، وأن ثابثاً وعبد العزيز، وعد جماعة من الثقات رووا الحديث بنسائه عن أنس، منهم من ضوله ومنهم من اختصر، فلم يذكرها إلا إراقتها، ووقع في رواية حميد عن أنس عند أحمد فوائده ما قالوا حتى نتظر ونسأل، وفي أخرى: فوائده ما سألوا عنها ولا راجعوها بعد خبر الرجل، ووقع في أخرى افجرت في سكك المدينة أي طرفها.

وفيه إشارة إلى نوارده من كانت عنده من المسلمين على إراقتها حتى جرت في الآزفة من كثرتها، قال القرطبي: قد تمسك بهذه الزيادة من قال: إن الخمر المتخذة من غير العنب ليست بنحسة؛ لأنه ﷺ نهى عن التعلل في الطرق، فلو كانت نجسة ما أقرهم على إراقتها في الطرقات حتى تجري.

والجواب أن القصد بالإراقة كان لإشاعة تعريضها، فإذا اشتهر ذلك كان أبلغ، فيحتمل أخف المفسدين لحصول المصلحة العظيمة، ويحتمل أنها

(١) اتبع الهادي (١٠١/٢٩).

١٤/١٥٧١ - وحدثني عن مالك، عن داود بن الحصين، عن  
 وأبي بن عمرو بن سفيان بن معاوية أنه أخبره عن معمر بن أبي  
 الأنصاري: أن عمر بن الخطاب حين قدم الشام، شكك إليه أهل  
 الشام ولاء لأرضهم وبناتها. وقالوا: لا يصلحنا إلا هذا لشرب.

أثبتت في الطوطى المسحورة تحت نصب إلى الأسورة أو الأودية فتستبيح  
 فيها، ويؤيد ما أخرجه ابن مردويه من حديث جابر بن عبد الله في قصة صب  
 الخمر قال: فصبحت حتى استنقعت في بطن الرادي، والشكك يعوم الأمر  
 باجتنابها، كان في القول بتجسدها، انتهى.

١٤/١٥٧١ (مالك، عن داود بن الحصين) بالهشيم مصغراً (عن واقف)  
 بالثقاف (ابن عمرو) يفتح العين والنون في آخره في جميع النسخ المصنفة، فما  
 في النسخ الهندية حذف النون فأما بقية العين تحريف من النسخ (ابن سعد)  
 بسكون العين (ابن معاوية) الأنصاري (أنه أخوه) أي أخيه وأما ورد (عن  
 محمود بن زيد) يفتح الهمزة على وزن عظيم (الأنصاري) الصحابي (أبو)  
 أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (حين قدم الشام) في خلافته  
 في السنة ثامن عشر من الهجرة، كذا في الأصل.

قال الساجي<sup>(١)</sup>. وكان قدومه على حب ما يلزم الإمام من مراعاة أفعاله  
 وتطلعهما بنفسه لا سبب وهو موضع رباط وهو أهم التواضع عند الإمام (شككاً  
 إليه أهل الشام وباء الأرض) أي مرض أرضهم العناء، والوباء قل مرض عام من  
 طاعون وغيره (وقتلها) يكسر الميم وفتح القاف ضد تعفنه أي نقل ما فيها يريد  
 أنهم شكوا فيه من ذلك ما أحوجهم إلى شرب الشراب يزيل عنهم وباء  
 الأرض، ويذهب عنه ثقلها

(وقالوا: لا يصلحنا إلا هذا الشراب) يعنون الخمر، قال الساجي: يريد

(١) الساجي: (١٥٦، ٣٦)

فقال عمر: اشربوا هذا العسل، قالوا: لا يصلح لنا العسل. فقال رجل من أهل الأرض: هل لك أن تجعل لك من هذا شراب شرباً لا يشكر؟ قال: نعم، ففطحوه .....  
.....

أيضاً قد اعتادوا أن يشربوا منها مشروبات، وأخبروا عمر أن أسابهم لا تألف غيره (فقال لهم عمر) - رضي الله عنه - (اشربوا هذا) ليس في الشخ الهندية نطف هذا العسل؛ بل فيه شفاء يسطوي القرآن، قال الباجي: أمرهم عمر - رضي الله عنه - بشربه على الوجه المباح، مع أن لا ينتهي إلى لحد لمحم من الذكر، وذلك أن لم يكن عسل أنه يخلط من العنبر، يبقى ويسم من الشدة المطرقة. وعلم أن العسل يعني المدة الغريبة فعلى هم إليه ليضروه ويخبروه حتى أرادوا شربه غلظوه بالعام.

(فقالوا) أي أهل الشام: إنه (لا يصلح لنا العسل) أي لا يوافق امرئتنا، قال الباجي: يعني أنه لا يربط منهم وباء الأرض ولا وخبائنها ولا يدفع ما يحدث من أمراضها، وهذا كله يقتصر أنه - رضي الله عنه - لم يبع لهم شرب ذلك الشراب المسكر الثناوي وغيره انتهى.

وقال رجل من أهل لأرض) أي من أهل الشام يعني لها نوقت عمر عن رجائهم إلى ما أرادوه من شرب العسل لا اعتقاده أنه لا يمكن إخباره، قال له رجل ممن نشأ بالشام (هل لك) رغبة في (أن تجعل لك من هذا الشراب المعنى (شرباً لا يشكر؟) بضم أوله أي لا يوجد فيه الإسكار (فقال) عمر - رضي الله عنه - (نعم) قال الباجي: قال له عمر - رضي الله عنه - نعم. وجاءه إلى اختيار ما أتعد من صفة الإخبار، أعصير دون أن يشكر، أو يتغير، فإنه إنما سمعهم منه بما تعتبر عنه من بقاءه دون أن يفسد، قلنا: هذا الرجل يحضرته أنه يمكنه أن يصنع منه ما يشم من القمام أجابة إلى أن يصنع ذلك لشرب لوله، فطحوه حتى ذهب (فطحوه) وفي السج المصرية فطخوه

حَتَّى ذَهَبَ مِنْهُ الثَّلَاثَانِ وَبَقِيَ الثَّلَاثُ. فَأَتَوْا بِهِ عُمَرَ. فَأَدْخَلَ فِيهِ عُمَرُ  
إِصْبَغَهُ. ثُمَّ رَفَعَ يَدَهُ. فَتَبِعَهَا بِتَمَطُّطٍ. فَقَالَ: هَذَا الطَّلَاءُ. هَذَا مِثْلُ  
طَّلَاءِ الْإِنْسِ. فَأَمَرَهُمْ عُمَرُ أَنْ يَسْرُبُوهُ. ....

(حتى ذهب) بانضج اسمه الثلاثان وبقي الثلاث) يضم المثلثة الأولى واللام، فإن  
الباقي: ومعنى ذلك أنه ذهب منه المثلثة التي تحدثت إفساده، وسرع بها  
تغيره، وبقيت عسلته خالصة، وإنما حمى ذلك بذهاب الثلاث، وبقاء المثلثة؛  
لأن منه كانت حصة عصير ذلك العنب في ذلك البلد، وقد روى ابن المواز في  
طبخ: لا أحد ذهابٍ لثلاث، وإنما أتقر إلى سكر، وليس ذهاب الثنتين في كل  
بلد ولا من كل عصير.

قال ابن حبيب: إذا لم يسكر فسواء ذهب منه أو ربيع أو أكثر أو أقل،  
المهم إلا أن يعلم أنه لا يوجد بلد يذهب منه أقل من الثلاثين، وسلم من  
الفساد، فيراعى ذهاب الثلاثين في البلاد التي يسلم فيها من الفساد ذهاب  
الثنتين، وإنما اعتبر السلامة من السكر امتنع عن سائر الأوصاف، وجعل أبو  
حنيفة ذهاب الثلاثين حداً في جواز شرب ما يبقى وإن كان سكر من كثوره،  
والدليل على ما نقوله أن فيه شدة مطرية، فوجب أن يكون قلبه حراماً، انتهى  
مختصر.

(فأتوا به) إلى (عمر) - رضي الله عنه - بعد انضج ليعرضوه عليه (فأدخل  
فيه عمر) - رضي الله عنه - (أصبغه) ليختبر رفته (ثم رفع يده) أي أصبعه وهو  
يرفع يرفعه اليد (فتبعها) أي تبع هذا المطبوع أصبعه (بتمطط) أي بسدأ (فقال)  
عمر - رضي الله عنه -: (هذا الطلاء) بكسر الطاء المهملة والتسديد سماء طلاء  
عني معنى التثنية، وهذا قال (هذا مثل طلاء الإبل) أي الثقلان الذي يطلى به  
البعير، لإزالة جربها، ونقدم في أول جلد الخمر السط في تفسير الطلاء.

(فأمرهم عمر) - رضي الله عنه - (أن يسربوه) قال النابحي: يحتمل أن يريد  
أمرهم على معنى أنه نذيرهم إلى ذلك على معنى استيفاء صحة أحاسنهم وصلاح



فَقَالَ لَهُ عِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ: أَحْلَلْتَهَا وَاللَّوْ. فَقَالَ عُمَرُ: كَلَّا وَذَلِكَ.  
اللَّهُمَّ إِنِّي لَا أَجِلُّ لَهُمْ شَيْئًا خَرَّمْتَهُ عَلَيْهِمْ. وَلَا أُحْرِمُ عَلَيْهِمْ شَيْئًا  
أَحْلَلْتَهُ لَهُمْ.

أمر الله بهم، ويحتمل أن يريد بذلك إباحته لهم، فإن القاضي أبا الفرج من أصحابنا قال: إن الإباحة أمره انتهى.

(فَقَالَ لَهُ عِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ) أحد فضلاء الصحابة (أَحْلَلْتَهَا) بصيغة الخطاب أي أَحْلَلْتُ لَهُمُ الْخَمْرَ (وَاللَّو) بِإِذْنِكَ بِشْرَبِ هَذِهِ الطَّلَا، قَالَ الْبَاجِي: يريد عادة أن ما أباحه لهم من هذا الطلاء الذي يؤمن معه الفساد بتسبب به إلى شرب ما لم يبلغ ذلك المبلغ، وقد تبع عادة على هذا الإنكار ابن عمر وعمر بن عبد العزيز انتهى.

(فَقَالَ عُمَرُ) - رضي الله عنه -: (كَلَّا) حرف ردع وزجر (وَاللَّو) لَمْ أَجِلِّ لَهُمُ الْخَمْرَ، وَهَذَا لَمْ يَبْقَ خَمْرًا (اللَّهُمَّ إِنِّي لَا أَجِلُّ لَهُمْ شَيْئًا خَرَّمْتَهُ) بصيغة الخطاب (عليهم ولا أُحْرِمُ عَلَيْهِمْ شَيْئًا أَحْلَلْتَهُ لَهُمْ) قَالَ الْبَاجِي: فَالْهُ إِنْكَارًا عَلَى عِبَادَةِ بِإِظْهَارِ الشُّبْهِ، وَصَحِيحٌ مَعْتَقَدُهُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ حَرَامًا، وَهُوَ مَا يَسْرِعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ وَاتِّفَاقُ مِنَ الْأَشْرِبَةِ، وَلَا يَحْرِمُ حَلَالًا مِمَّا، وَهُوَ مَا يُلْغِي الْمَيْلُغَ الْكُفَى مَسْعَهُ الرَّجُلُ مِثْلَ طَلَاءِ الْإِبْرِ، فَلَا يَسْرِعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الرَّقَازِيُّ<sup>(١)</sup>، وَكَانَ عُمَرُ - رضي الله عنه - اجتهاد في ذلك تلك العمرة، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ فَحَذَّرَ ابْنَهُ فِي شَرْبِ الطَّلَا كَمَا مَرَّ، أَنْتَهَى. قُلْتُ: لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ أَثَرُ الدَّاءِ عِنْدَ الْأَمَّةِ الثَّلَاثَةِ وَالْجُمْهُورِ غَيْرِ الشُّبْحِينَ مِنَ الْحَقِيقَةِ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُسْكِرًا، كَمَا أَذْهَى الرَّجُلُ الْمَشَامِي فِي قَوْلِهِ: «جَعَلَ لَكَ مِنْهُ شَيْئًا لَا يَسْكُرُ» وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَذَرٍ - رضي الله عنه - ابْنَهُ، فِيهِ تَصْرِيحٌ بِقَوْلِهِ: «وَأَمَّا سَائِلٌ عَنْهُ، فَإِنَّ كَذَا يَسْكُرُ حَلَلْتَهُ» وَلِذَا حَمَلَ الْبَاجِي<sup>(٢)</sup> الْأَثَرَ

(١) شرح الرقازي، (١٧٤/٢).

(٢) المنظر، المعنى، (١٥٧/٣).

الماتق على المسكر، وحصل أثر الشبب على أنه لم يبق مسكراً، وحكى فيه خلاف أبي حنيفة.

وعنه حملة لإمام محمد إذ قال: هي استولت<sup>(١)</sup> بعد أثر الشبب ويهدأ بأحد، لا بأس بشرب الخمر الذي قد ذهب لثامه، وبقي ثبته وهو لا يشكر، فأما كل معتق لشكر فلا خير فيه، انتهى.

وعنه حملة للموفق<sup>(٢)</sup> إذ قال: وما طبع من العنبر والنبذ من عذبة حتى صار غير مسكر، كالقشور وورق الخبز وغيرهما من التبرجات والمسكر، فهو مباح؛ لأن التحريم إنما ثبت في المسكر فحسب عذبه بقى على أصل الإباحة، وما أسكر كالبزق فلهذا حرام، سواء ذهب من الخمر أو أقل أو أكثر، فإن أنه داود، سألت أحمد عن شرب الخمر، إذا ذهب لثامه وبقي ثبته؟ قال: لا بأس به، فيقول لأحمد: إنهم يقولون إنه يشكر؟ قال: لا يشكر، وهو كان يشكر ما أحبه عمر، رضي الله عنه، انتهى.

وأي ما حاربه في أثر الشبب حتى المثلث العنبر، لأنه في ثبته المثلث لا يشكر غالباً، فيكون كان يشكر حرام، وغير ذلك يحد من أصله الذي حد عمر، رضي الله عنه، شرعه كما مر، وهذا قول الأئمة الثلاثة، وقال أبو حنيفة، رضي الله عنه: ما يحد ذلك مضافاً والحرام هو النمر المسكر، وهو المبراد في الآخر ثماني ذكر به أن عمر، رضي الله عنه، حد منه أو الذي ذهب أقل من اللب، انتهى.

ونقدم في أول كتاب الأشربة أن الخمر، وهو المثلث يجعله أبو حنيفة وأبي يوسف مطلقاً، ولو كان مسكراً ما لم يلع أشربه، حد المسكر، وهو

(١) أصولاً محمد، مع تعليق المسجد (٣/ ١٢٢).

(٢) المنعني (١٢/ ١٢٤).

القدح الأخير منه، ويحرم عند محمد كالجمهور إن كان مسكراً، وفي الهداية<sup>(١)</sup>: «عصير العنب إذا طُبع حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه حلال، وإن اشتد عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد ومالك والشافعي: حرام، وهذا الخلاف فيما إذا قصد به التَّقْوَى».

أما إذا قصد به التلهي لا يحس بالاتفاق، نهم قوله ﷺ: «كل مسكر خمر» ولهما قوله ﷺ: «حُرِّمَتِ الْخَمْرُ بِعَيْنِهَا فَلَيْلُهَا وَكَثِيرُهَا، وَالسَّكْرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ حَصْرُ السَّكْرِ بِالْحَرَمِ فِي غَيْرِ الْخَمْرِ إِذَا طُغِبَ لِلْمَغَايِرَةِ، وَلَئِنْ الْمَعْسَدُ هُوَ الْقَدْحُ الْمُسْكِرُ، وَهُوَ حَرَامٌ عِنْدَنَا، وَالتَّحْدِيثُ الْأَوَّلُ غَرِيبٌ ثَابِتٌ عَلَى مَا بَيَّأَ، ثُمَّ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْقَدْحِ الْأَخِيرِ إِذَا هُوَ الْمُسْكِرُ حَقِيقَةً، انْتَهَى».

وقال البخاري في «صحيحه»: رأى عمر وأبو عبيدة ومعاذ شرب الطلاء على الثلث، قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: أي وأوا جوار شرب الطلاء إذا طُبع، فصار على الثلث، ونقص منه الثلثان، وذلك يبين من سياق ألفاظ هذه الآثار، فأما أثر عمر - رضي الله عنه -، فأخرجه مالك فذكر أثر الباب، ثم قال: وأخرج سعيد بن منصور عن عامر بن عبد الله قال: كتب عمر - رضي الله عنه - إلى عمار، أما بعد: فإنه جاءني عبيد بن حميل شرباً أسود، كأنه طلاء الليل، فذكروا أنهم يطبخونه حتى يذهب ثلثاه الأخشنان: ثلث بريجه، وثلث بيجه، فمر من يَلْتَكُ أَنْ يَشْرِبُوهُ، ومن طريق ابن المسيب أن عمر - رضي الله عنه - أحل من الشراب ما طُبع فذهب ثلثاه، وبقي ثلثه، وأخرج النسائي من طريق عبد الله بن يزيد الحطمي قال: كتب عمر - رضي الله عنه - «اطبخوا شرايبكم حتى يذهب نصيب الشيطان منه، فإن للشيطان اثنين ولكم واحد، وهذه أساليب صحيحة، وقد أفصح بعضها بأن المحدود منه المسكر، فعنى أسكر لم يحل».

(١) (٣٩٧/٢).

(٢) «فتح الباري» (١٠/٦٣).

١٥٧٢، ١٥ - **وَحَلَلْتُ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ يَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ قَاتَلَهُ بِأَبِي عُبَيْدٍ الْخَضِرِيِّ...**

ثم قاتل وأبى أن يسيده، فأمروه أو سلبه لخصي، وسعى به مصور، وابن أبي شيبة عن أنس أن أبا سيدة ومعاد بن جبل وأبا طاحه كانوا يهربون من الظلم، ما ضاع على نفلت، وذهب ثلثاء، والظلم ذكر السبيلة هو المدر، فإذا طبع عصير العنب حتى تمتد أشبه خلا، الإبل، وهو في تلك الحالة عائد لا يسكر، وقد رافق عمر - رضي الله عنه - ومن ذكر معه عن الحكم المذكور أبو موسى وأبو المقدام، وأخرجوه النسيان عنهم، وعلي رابع أمة وحال من التوت وغيره، أخرجه ابن أبي شيبة وغيره، ومن اتبعه ابن السبب ونحو وعكرمه، ومن الفقهاء التري والخطب ومالك وأحمد واجمهور، بشرط تناوله عندهم ما لم يسكر، وكثره طائفة نادرة، أسى

وهي من جهة القوي<sup>(١)</sup> فإن صاحب الاستذكار<sup>(٢)</sup> لا يعم خلافا بين الفقهاء في حواز شرب العصور إذا غلب، فذهب شافعي إليه، وسقط البيهقي وابن الترمذي في الآثار ثلاثة على حواز الخمرة، فاجمهور على أن ذلك لا غار قلبه على الذي لا يسكر كثيره أصلاً، بل يجب قائلو بإطلاقها، وأجروها إطلاقاً، وإن كان فيه مسكر أو لم يشرب قدر المسكر منه، فقد روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه كان يشرب النبيذ السميد، وكان يقول: إنما يشرب من هذا السميد ثم إذا بقطع يدهم إلا أن من يقولنا، ومع ذلك قد من سكره، ولما اعتد الشارب أبي شربت من سطحيحتك، فبذل عمر - رضي الله عنه - صبرك على السكر، أخرجه الطحاوي، وسقط الكلام على أن المراد القدر المسكر من هذه الأشربة غير الخمرة.

١٥٧٢ / ١٥ - (مأله)، عن يافع، عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - (أن رجلاً من أهل العراق) الإسم المعروف، يدعى زينب قالوا له يا أبا عبد الرحمن

(١) الجوزي الذي على غلط أسى المذكور (١٥٧٢ / ١٥).

(٢) (١٥٧٢ / ١٥).

إِنَّا نَبْتَاعُ مِنْ شَرِّ النَّخْلِ وَالْعَيْبِ، فَتَعَصِيرُهُ خَمْرًا فَتَبِعُهَا. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ وَمَنْ سَمِعَ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، أَنِّي لَا أَمُرُّكُمْ أَنْ تَبِيعُوهَا، وَلَا تَبْتَاعُوهَا، وَلَا تَعَصِرُوهَا، وَلَا تَشْرَبُوهَا. وَلَا تَسْفُوهَا، فَإِنَّهَا رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ.

كتبة ابن عمر - رضي الله عنهما - (إنا نبتاع) أي نشترى (من شر) بالمثلثة (النخل والعيب) زاد محمد في «موطئه»<sup>(١)</sup>: «والعصب» (فتعصيره) يفتح النون وكسر الصاد (خمرًا) أي نجعل العصير منهما خمرًا (فتبيعها) فهل يجوز ذلك البيع أم لا؟ ولعلمهم كانوا حديثي عهد بالإسلام، فلم يبلغهم تحريم الخمر، أو بلغهم إلا أنهم ظنوا أن المحرم الشرب فقط دون البيع.

قال الباجي:<sup>(٢)</sup> «تصريح بعصر الخمر وبيعه ففتح ذلك عند الله من عمر - رضي الله عنهما - ولا خلاف فعلمه في منعه، والأصل في ذلك الحديث المتقدم أنه ﷺ قال للذي أحدى إليه راوية خمرًا: فإن الذي حرم شربها حرم بيعها» انتهى.

(فقال عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما -: (إني أشهد) بضم الهمزة وكسر الهاء (الله) عز وجل (عليكم و) أشهد (ملائكته) أيضاً (و) أشهد (من سمع) كلامي (من الجن والإنس) أني بذلك لزيادة التزجر والتنهيل والاشهاد المذكور على قراء: (أني لا أمركم) قط (أن تبيعوها ولا تبتاعوها) أي لا تشربوها (ولا تعصروها) بفتح الفوقية وكسر الصاد أي لا تعصموا منها شرباً (ولا تشربوها) بأنفسكم (ولا تسفوها) بفتح الفوقية أي غيركم، فأمنعكم عن كل تصرف مقصود فيها (فإنها رِجْسٌ) بكسر الراء وسكون الجيم أي خبث (من عمل الشيطان) كما نفي به القرآن.

(١) «موطأ» مسند مع التعليق للمسجد (٣/ ١١٣).

(٢) «المتن» (٣/ ١٥٨).

ثم تقدم عن كلام الباجي قريباً أن لا خلاف نعلمه في منعه، وهكذا حكى الإجماع على ذلك غير واحد من ثقله المذاهب، ولا ينهد، عليه أن هذا الإجماع على منع البيع للخمر خاصة، والأئمة الثلاثة وجمهور العلماء لما حكموا على كل مسكر بالخمر غُثموا هذا الحكم في كل مسكر، والحنفية لما فرقوا في أنواع المسكر فرقوا في أحكامه أيضاً، وغدّوا حرمة البيع في شوائب الحمر، كما تقدم في أول كتاب الأشربة.

وفي الدر المختار: صح بيع غير الخمر مما مر يعني من الأشربة المسببة. قال ابن عابدين: هذا عنده حلالاً لهما في البيع والضمان، لكن الفتوى على قوله في البيع، وعلى قولهما في الضمان إن قصد المثلث الحصة، وذلك يُشرف بالقوانين، ولا فعلى قوله، والبيع وإن صح، لكنه يكره. كما في «الغاية»، انتهى.



بسم الله الرحمن الرحيم

## ٤٦ - كتاب الجامع

### (٤٦) كتاب الجامع

هكذا في نسخ الهندية في ذكر هذا الكتاب بعد الأثرية، واقتنينا ترتيبها لاشتقاقها على نسق واحد من ذكر الكتب، والنسخ المصرية في ذلك النسق مختلفة جداً، إلا أنها كلها مضافة في ذكر الكتاب في آخر جميع الكتب.

قال ابن العربي في «المقيس»<sup>(١)</sup>: «هذا كتاب اخترعه مالك - رضي الله عنه - في التصنيف لغاتين: إحداهما: أنه خارج عن رسم التكليف المتعلق بالأحكام التي صنفها أبواباً ورتبها أنواعاً، الثانية: أنه لما لحظ الشريعة وأنواعها ودرأها منفسمة إلى أمر ونهي، وإلى عبادة ومعاملة، وإلى جنائيات وعادات، نظمها أسلاكاً، وربط كل نوع بحسنه وشذت عنه من الشريعة معاني مفردة لم يتفق نظمها في سلك واحد، لأنها متغايرة المعاني، ولا يمكن أن يجعل لكل واحد منها باباً نصغرها ولا أراد هو أن يطيل القول فيما يمكن إطالة القول فيها، فجعلها أشتاتاً، وسمى نظامها «كتاب الجامع» فطرق للمؤلفين ما لم يكونوا قبل ذلك به عالمين في هذه الأبواب كلها، ثم بدأ في هذا الكتاب بالقول في المدينة، لأنها أصل الإيمان ومعدن الدين ومستقر النبوة، اهـ.

والأوجه عندي أن الأبواب السابقة من أول الكتاب إلى هنا كانت تتعلق بالأبواب الفقهية المعروفة عند أهل الفن بأئسن، فقمها أولاً لشدة اهتمامها، وذكر من هاهنا إلى آخر الكتاب ما يتعلق بالفصائل ونحوها المعروفة عندهم بالجامع، وما ذكر في الموضوعين، بخلاف ذلك مثل ذكر الفصائل في مواضع كان تبعاً.

(١) انظر: «كتاب القيس» (١/٢٨٦) و«شرح الزرقاني» (١/٢١٧).

## (١) باب الدعاء للمدينة وأهلها

١/١٥٧٢ - وَحُثِّنِي بِخَيْرٍ مِّنْ يَّخَيَّرُ قُلٌّ: خَدَّتِي فَانْكَ عَرِّ  
إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ .....

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هكذا في جميع النسخ الهندية والمصرية من ذكر التسمية بعد الكتاب غير  
سنة النسخ فيها التسمية قل، تكذب

## (١) الدعاء للمدينة وأهلها

المدينة هي لأهل: السبصر لجامع، ثم صارت حليماً بالغة على دار  
معرفة بغيرها، وورعها فعبادة لأنها من ذلك، وقيل بدلالة بدوح الميم، لأنها من  
داه، والجمع من ذلك ودهان بالهمز على القول بأصله الميم على وزن فاعل،  
ويصير همز على الفوق بزيادة الميم على وزن فاعل، وفي «المحيط» المدينة  
مشتقة من دان بمعنى أخرج، والذين الظاهر، أو من دان بالضمكاري أقام، أو

وفي «المناسك النووية» للمدينة رسول الله ﷺ حصة أسماء: مدينة،  
وطابة، وطبة، والداء، وشرب، قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾ الآية،  
وهي «المسلمة» من بنابر مرفوعة: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَى الْمَدِينَةَ طَابَةً» قال سمي  
طابة وطيبة لخصوصها من «الشرا» وفتياتها «عدا» وحل: لصيت - كنه، وأما  
تسميتها «الدار» فلا يقرر بها لأهلها، وأما المدينة فكان كثير من أهل اللغة: هي  
من دان أي أخرج، سميت بها لأنه يطلق لله تعالى فيها، قال ابن حجر في  
أشروحه: اقتصر على هذه الأسماء مع أن أسماءها تفارقت الألف فما بها  
بعض المتأخرين. لأنها شهيرة، أو.

١/١٥٧٢ - (مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري) قيل:



عن أنس بن مالك: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَكِينَتِهِمْ. وبارِكْ لَهُمْ فِي صَاعِهِمْ وَمُسْجِمِهِمْ» .....

كان مالك لا يقدم عليه أحدٌ (عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: اللَّهُمَّ بَارِكْ) أي اتسم ورد (لهم) أي لأهل المدينة (في مكيناتهم) بكسر الميم أنه تكبير، أي فيما بذل في مكيناتهم (وَبَارِكْ لَهُمْ) فيما بكَال (في صاعهم و) فما يَكَال في (مدهم) محذوف المصدر لهم السامع، وهو من ذكر النحل وإراة الحال، قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup>: هذا من صبح كلامه وبلاغته ﷺ، وفيه استعارة لأن المدعى بمن هو للبركة في الطعام المكتبل بالصاع والسنة لا في الظنوف، وقد يعتمد على ظاهر العموم أن تكون فيها.

وقال الذهبي عياض: البركة عامتا بمعنى النعم والزيادة، وتكون بمعنى ثبات الثروة، وقيل: يحمل أن تكون هذه البركة دينية، وهي ما يتعلق بهذه المقادير من حقوق الله تعالى في نزكاة والكفارات، فيكون بمعنى الدعاء لها بقاء السريمة وسابغها، وأن تكون دينية من تكبير المال وتكثيرها حتى يكفي منها ما لا يكفي من غيره غير المدينة. أو ترجع البركة إلى التصرف بها في التجارة وأرباحها، أو إلى كثرة ما يَكَال بها من علبها، بأنواعها، أو لاتساع عيشهم بعد ضيقه بما فتح الله عليهم، ووسع من فضله لهم بتعميت بلاد الخصب والريف بالثمن والعراق ومصر وغيرها، حتى كثر النحل إلى المدينة، واتسع عيشهم حتى صارت هذه البركة في تكبير نفسه، فوادعهم ودار هت. مائة مثل مائة ألفي مائة مرتين أو مرة ونصفاً، وفي هذا كله ظهور إجابة دعونه ﷺ، قال النووي: والظاهر من هذا كله أن لمراد بالبركة في نفس التكبير بالمدينة بحيث يكفي المد فيها ثم لا يكفيه في غيرها.

وقال الطبري: لعل الظاهر من قول عياض: أو لاتساع عيش أهلها إلخ،

(١) انظر: «مخرج الطبراني»، (٢١٠/٤) و«الإستبصار»، (١٩/٢٦).

لأنه ﷺ قال: «وأنا أصدوك للمدينة مثل ما دعاك إبراهيم لسكته» ودعاه إبراهيم هو قوله: «فَجَعَلَ الْمَيْدَةَ ذِكْرَ أَنْبَاءِ نُوحٍ إِبْرَاهِيمَ وَكَرَّرْتَهُمْ مِنَ الْغُرَبَاءِ»<sup>(١)</sup> يعني ارددتهم من الغمرات بأن تجلب إليهم من البلاد، ولا جرم أن الله عز وجل أجاب دعوتهم، فجعله حرمًا آمنًا يجس إليه شعرات كل شيء، ولنعمرني إن دعاه حبيبه ﷺ استحب لها، وضاعف خبرها علم، غيرها ما جذب إليها قوم من الخلفاء الراشدين من مشارق الأرض ومغاربها من كثر كسرى وغيره وعمرها ما لا يحصى، وفي آخر الأمر يبرز الذين إليها من أقاصي الأرض، ويتعبر هذا التأويل قوله ﷺ في حديث أبي هريرة: «أمرت بقرية تأكل القرى ومكة أيضاً من مأكولها»، اهـ. كما في البروقاتي.

وفاء، القرطبي: إذا رجعت البركة فيها في وقت حصص إجابة الدعاء، ولا يستزم دوامها في كل حين لكل شخص، كما في «الفتح».

والأوجه عندي ما رجحه النووي، فإنه هو الظاهر من ألفاظ الحديث ولا إنكار من الركاب والفصل الآخر التي ذكروها، لكن لا حاجة إلى إدخالها كلها تحت حديث واحد، فإن النبي ﷺ دعا للمدينة المنورة - زادها الله شرفاً وتكراًمة - مادنية عديدة، وكلها مستحابة إن شاء الله، وكل واحدة منها مستقلة في مرادها، فلا حاجة إلى إدخال كلها تحت حديث واحد.

وقال الباقى<sup>(٢)</sup> - دعاه ﷺ لأهل المدينة يقتضي تشبيلها وحرساً على الفرق بمن يسكنها لنا نفرض على الناس في زمن الهجرة من سكناها، ثم زال حكم القرض، وبقي القرض، ويحتمل أن يرد بالعكاز انصباح وانحد، معكروها أولاً باللفظ العام، ثم أكما باللفظ الخاص، ويحتمل أن يريد به غير ذلك من

(١) سورة إبراهيم: الآية ٣٧.

(٢) «المعنى» (٧/١٨٦).

بَعْنِي أَهْلَ الْعَدِيَّةِ

أصححه البغدادي في ٤٤ - كتاب المبرور، ٥٣ - باب بركة صباح الصالح المنع بكثرة  
رواؤه ومسا في ١٥ - كتاب صحيح، ٨٥ - باب فضل العديَّة وسعاد الذي يلقا فيها  
بالبركة، حديث ٤٦٥.

١٥٧١/٢ - وَحَفِظْنِي بِخَيْرٍ عَنْ مُجَالِكَ، عَنْ سُوَيْلٍ بْنِ أَبِي

صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، .....  
.....

لمكبر ما هو أعظم من الأيسر وغيرها، وحفظ من أراد بركة بركة الله  
والآخرة، ففي الدنيا أنه يكون الطعام الذي يكمل به تكثير بركته بأن يحظى به  
لعله ما لا يحظى ماكين غيره، أو يدرك في المصروف به على وجه الشحوة  
مجلس الأرباح، أو يريد به التكميل، فيكون ذلك معدوم في كارة فسرهم  
وملاهم، وأما البركة فثبته فيها بهذا الكبر يتعلق كذا من العبادات من أداء  
ركاة الحبوب والنظر والخفارت، أم

(بمعنى أهل العديَّة) تفسير للتصانيف في قوله "أهل العديَّة" بهم بعده، وهل

يختص بالمدن المحصورة برمانه ٣٩ أو بهم قل من عارفه أهل العديَّة في سائر  
الأعضاء، أم لو تضمنوا لظواهر الثاني؛ لأن بركة أصاحه إلى العديَّة داره، وإلى  
أهلها أخرى، ولم يخصصه إلى نفسه الزكية الظاهرة، بل على عموم الدعوة لا  
حتى مخصوصه منه بركة، كما يشير إليه جيل الإمام البخاري<sup>(١)</sup> به ترجم عن  
حديث أبي حمزة بن بركة صباح النبي ﷺ ومناه، ولا شك أن بركة منه بركة  
بصالحه ظاهر من غيره، ولا خلاف في ذلك، بل الكلام في أن الدعوة محصورة  
أو عامة بعد أهل المدينة أم لا؟

١٥٧١/٣ - (مالك عن سهيل) بسم الله اسمعوا (عن أبي

صالح) العديَّة (عن أبيه) أبي صالح ذكر ابن السمان (عن أبي هُرَيْرَةَ) رضي الله

أَنَّهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ إِذَا رَأَوْا أَوَّلَ الثَّمَرِ جَاؤُوا بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَإِذَا أَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي ثَمَرِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي شَبَبِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا، .....

عنه - (أنه قال: كان الناس إذا رأوا أول الثمر) بالثلاثة أي باكورة الثمر (جاءوا به إلى رسول الله ﷺ) هدية له ﷺ، كما يدل عليه إبطؤه لوليده؛ لأنه إن لم يكن هدية له، فكيف يعطيه غير الجاني به.

وقال الزرقاني<sup>(١)</sup>: إما هدية وجلالة ومحبة ويعظيماً، وإما تبركاً بدعائه لهم بالبركة، وهو الذي يعطيه، وسبق الحديث يدل عليه، والمحدثان محتملان، فحاله امر غير البر<sup>(٢)</sup>، وقال المازري: يعنون ذلك رغبة في دعائه ورجاء نعم ثمارهم بذلك، وإعلاماً بغير صلاحها بما يتعلق بذلك من حقوق الشرح، كبحث الحرص والزكاة وغير ذلك. اهـ.

والأوجه عند الأول، فإنه أقرب إلى دأب الصحابة رضي الله عنهم أجمعين - معه ﷺ وما يترتب عليه من دعائه ﷺ، كما أشار إليه ابن عبد البر بلفظ السياق، فإنه كان حياء منه ﷺ لفقهم.

وقال الباسي: يريد بالثمر ثمر النخل؛ لأنه هو مقصود ثمارهم وأنوا به تبركاً بدعائه وإعلاماً له ببلوغ المصالح. إما لما كان يتهنى به من إرسال الخراس ليستحلوا أكلها ولا تنصرف فيها، وإما ليعلموه جواز بيع ثمرهم لنبيه ﷺ عن بيعها قبل بدعائه. اهـ.

(فإذا أخذه رسول الله ﷺ) زاد في بعض طرق الحديث، وقضاه على وجهه أي إظهاراً للفرح والسرور (قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي ثَمَرِنَا) بالبقاء والنماء (وبارك لنا في شبيبتنا) أي بشفقة الطيبة لظواهره في أمور أخر أيضاً غير الثمار (وبارك لنا في صاعنا) زاد المازري بركة في بركة. وفي حديث علي عند

(١) شرح الزرقاني (١/٤٨٠).

(٢) انظر: الاستدكار (٢٦/١١).



بِمِثْلٍ مَّا ذُرِّئَتْ بِهِ الْبُقْعَةُ، وَبِمِثْلِهِ غَنِيَةٌ

بالتجربة فيها مع آل مكة كانت موضعي (بعض ما دعاه به لسكة ومثله معه) رافقا  
حديث أسير عبد النصارى: "اللهم اجمعني لأهلي وأهلي مني ما جعلت بيمة من  
أهل مكة".

قال القاضي أبو محمد: هي دقة دل على فصل الهدية على مكة؛ لأن  
 الهدية إنما هي إيتاء لها إنما هو لفصلها على ما فصل عنها. قال الباقي: وبني  
 عاتق أن وجه التعليل من ذلك أن إبراهيم دعا لأهل مكة يستحق بدسائهم،  
 فقال: **وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مَنْ كَثُرَتْ** وإن النبي **يُحِبُّ** دعا لأهل المدينة بعقل ذلك ومنه  
 معه، فيجوز أن يريد به ودعاء آخر معه، وهو لأهل آخرتهم، فيكون التحسين  
 تضاعف للهدية بعقل ما تضاعف مكة، وإنما معنى فصله إحداهن التبعين على  
 الأخرى في الهدية، الخجالات، ويجوز أن يريد أن إبراهيم أبصراً دعا لأهل  
 مكة بأمر آخرتهم، وعلم جو **فَقَرَّبَ** دعاء مثل ذلك، وبطله معه، فعود إلى مثل  
 ما قبله ذكره.

ويحصل أن يريد أن إبراهيم دعا لأهل مكة في سرائحه سرته قد أحاب الله دعاءه فيه، وأنه بكلمة دعا لأهل المدينة في سرائهم أيضا ستن ذلك ومثله معه، فلا يكون هذا دليلًا على فضل المدينة على مكة في أمر الآخرة. وإنما يدل على أن المرحه في سرائهم مثل بركة في سرائهم مكة، إما لقرب سرائهم أو كثرتها أو لبركتها في ثلاثيات بها أو ليوصل من بركاتها في المدينة إلى مثلي ما يتوصل به من بركات في مكة سرائهم، اهـ.

وقال المحقق<sup>(١)</sup> في حديث آخر: أنه من بركة الدنيا حزينه قوله في حديث آخر: اللهم بارك لنا في صاعنا واحتلنا أن يربد ما هو أغبر من ذلك. نكر. يحتلنا. مما ما خرج بدل. كتحصيل الصلاه منك. استدل به على

$$(R \otimes_{\mathbb{Z}} \mathbb{Q}) / R \cong \mathbb{Q}^{\oplus n} / \mathbb{Z}^{\oplus n} \cong (\mathbb{Q}/\mathbb{Z})^{\oplus n}$$

ثُمَّ يَدْعُو أَصْغَرَ وَلِيدِ بَرَاءٍ.....

تفصيل المدينة على مكة، وهو ظاهر من هاء التجهة، لكن لا يلزم من حصول  
أفضلية المفضول في شيء من الأشياء ثبوت الأفضلية على الإطلاق.

وأما من ناقض ذلك بأنه يلزم أن يكون الشام واليمن أفضل من مكة،  
فتفعله ﷺ في الحديث الآخر: «اللهم بارك لنا في شامنا وأعاده ثلاثاً فقد  
تعقب بأن التأكيد لا يستلزم التأكيد المصريح به في حديث الباب، وقال من  
حرم: لا حجة في حديث الباب نهي؛ لأن تكثير البركة بها لا يستلزم الفضل  
في أمور الآخرة، وردّه عياض بأن البركة أهم من أن تكون في أمور الدارين أو  
الدنيا، لأنها بمعنى السماء والزيادات، اهـ.

قلت: يشكك عليه ما في مسلم وغيره من الروايات المعينة من العسر  
على لأواء المدينة وشديدها، قال الأبي: لا منافاة بين ثبوت الشدة ونهوت  
البركة فيها ونخفها عن بعض لا يضر بها، كذا أجاب شيخنا، والأظهر أن  
البركة في تحصيل القوت وأن المد بها يشع ثلاثة أمثاله بغيره، فتكون الشدة  
في تحصيل المد والبركة في تصعيب القوت به، قال الرافعي: ولعل الأظهر  
جواب شيخه، وهو بن عرفة، اهـ.

(ثم يدعو) زاد في النسخ الهندية لفظ (بعد الفراغ) في من الدعاء وليس  
هذا في النسخ المصرية (أصغر وليد) أي مولود فعيل سمي مفعول (براء) وفي  
رواية الداودي: «ثم يعطيه أصغر من يحضره من الولدان» يعني سواء كان من  
أهله أو غيره، وما هي مسئة. «ثم يدعو أصغر وليد له» محمول على ما إذا لم  
يحضر عنه أحد من الولدان، وقيل: في معنى «له» أي من أمته، وقيل: كلمة  
«له» متعلقة بدعوة، والتفسير لشمس، فيعطيه ذلك لئلا نكونه أرغب فيه،  
ولكنه نطقه، ولما بينهما من المناسبة.

## فُعْطِبِهِ ذَلِكَ انْتَهَرَ.

أخرجه مسلم في : ١٥ - كتاب الحج، ٨٥ - باب فضل السنة بدعا- التي ﷺ فيها بالثركة، حديث ٤٧٢.

## (٢) باب ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها

وفيهِ تنبيه على أن النفوس الكاملة لا ينبغي لها تناول شيء من أنواع الباكورة حتى يتم وجودها، ويقدر كل أحد على أكلها، كما في السجاني.

(يعطيه ذلك الثمر) قال السجاني<sup>(١)</sup>: يحصل أن يريد بذلك عظم الأجر في إدخال المسيرة على من لا ينبغي له لصغره، فإن سرور ذلك به أعظم من سرور الكبير. اهـ

وقال أبو عمر<sup>(٢)</sup>: فيه من الآداب وجسيف الأخلاق إعطاه الممثلة. وانحافه بالطرفة: لأنه أولى من التكبير آفة صبره والفرحة بآنك، وقال عياض: تخصيصه أصغر وأبد. لأنه ليس فيه ما يقسم على الولدان، ومن كسر منهم ملحق بأخلاق الرجال وتربعا إلى التعاؤل ببناء الثمار وزيادتها بدفعها لمن هو في سن السوء والزيادة، كما قيل في قلب الرداء للاستقاء، اهـ

## (٢) ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها

أي من المدينة المنورة - زادها الله شرفاً وكرامة - والتمراد الترغيب في القيام بها والتحذير عن الخروج عنها رغبة منها. قال انقاضي عاضمي الشفاء<sup>(٣)</sup>: ومن إعظامه بذكره ﷺ إعظام جميع أسبابه وأكرام مشاهدته وأسكنته من مكة والمدينة ومعهده وما لديه ﷺ أو عرف به، ورؤى ابن عمر

(١) السجاني (٧/١٨٨).

(٢) الاستاذارة (٢٦/١٧)، والشرح المرفاعي (٤/٢١٦).

(٣) (٢/٧٠٥ - ٧١٩).



- رضي الله عنهما - وأصعاً منه على مقعد النبي ﷺ من السرير، ثم وضعوه على وجهه، ولهما كان مالك - رحمه الله - لا يركب دابة بالمدينة، ويقولون: استحي من الله أن تطأ تربة فيها رسول الله ﷺ بحافركه.

وقد أفتى مالك فيما قال: تربة المدينة رغبة بضربة ثلاثين ذرة، وأنه بحبه، وكان له قدر، وقال: ما أحوجه إلى ضرب عنقه، تربة دفن فيها رسول الله ﷺ نزع منها غير طينة، وهي الصحيحة أنه ﷺ قال في المدينة: من حدث فيها حديثاً أو نوى محدثاً، فعليه نعمة الله وإسلامه وأمنه وأمانه، ولا يقبل الله منه شيئاً ولا عدلاً، وحكي أن سيجهاً لعنانياً أخذ قضيب الشري ﷺ من يد عتات رضي الله عنه، وتداوله ليكسبه على رقبته، فصاح به الناس، فأحسنه الأكة في رقبته، فقطعه ومات قبل التحول.

وسدث أن أبا الفضل الجوهري لما ورد المدينة بالتراب، وقرب من بيوتها فدخل ومشي باكياً مشدداً:

ولما رأيت رثم من سم بدعكنا      فؤادنا نعرف أن الرسوم ولا نشأ  
نرفنا على الأكوار سني كرامة      لعلنا بأن سم أن نلهم<sup>(١)</sup> يد رثنا

وحكي عن بعض المريدين أنه لما أشرف على مدينة النبي ﷺ أنشأ يقول:

رفع الحجاب لنا فلاح لناظر      ففنا نلطف دونه لاهام  
وإذا المظلي بنا بلغن محمداً      فظاه ودهر على الرجال حرام  
فمنا من حير من ومن الشرى      فمنا عتبت حرمه وفهام

قال: فاضى، وجدوا مواطن حمراء بالوحي والخريل، وترند بها سيرايل.

(١) من لثم إذا أتى أي: ما أتى لثامه، واضعاً أنه لا يلقى بالأدب لمن كان بعداً من محبوه، ثم قرب منه أن يأتي أنه وكأ، لم يأنس إجماعاً له.

وميكائيل، وعرجت منها الملائكة والروح، وضجت عرصاتهما بالنفث والانسج، واشتعلت ثوبتها على جسد سيد البشر، وانتشر عنها من دين الله وسنة رسوله ﷺ ما انتشر مدارس آيات، وماجد وصلوات، وشاهد القضاة والخبرات، وماجد البراهين والمحميزات، ومناكب الأديان، ومشاعر المسلمين، ومواقف سيد المرسلين، ومتميزاً خاتم النبيين حيث انفجرت النبوة، وأبين فاض صابها، ومواطن مهبط الرسالة، وأول أرض من جلد المصطفى قرانها أن تعظم عرصات، وتشتت نعماتها، وتقبل ريوحا وجدرانها، وأنشد:

|                             |                          |
|-----------------------------|--------------------------|
| يا دار خير المرسلين ومن به  | مدي الأنام وتخص بآيات    |
| عندي لأجلك لوحة وصباية      | وتشوق متوقد الجبرات      |
| وهلي عهد إن ملأت محاجري     | من تلكم الجدران والعرصات |
| لا عيرت منون شبي بينها      | من كثرة التسهيل والرشقات |
| لولا المرادي والأعادي زوتها | أبدأ ولو سحب على الزوجات |
| لكن ساهني من حليل تجبني     | لغطين تلك الدار والكبرات |
| أزكى من المسك المقتني نفخة  | تغشا بالأصان والبكرات    |
| ونحسه بزراكي الصلوات        | ونوامي التسليم والبركات  |

له مختصراً.

ثم قال القاري في شرح المناسك: «المجاورة بمكة المشرفة لا تكرم بل تستحب على ما ذهب إليه أبو يوسف ومحمد، وعليه عمل الناس، وقال في المبسوط: وعليه الفتوى، وهو مختار بعض الشافعية والحنابلة، وقيل: تكرم على ما ذهب إليه أبو حنيفة ومالك وجماعة من المعتنقين خوفاً من العلل والتهرم هي ذلك المقام والإخلال بها يجب من حرمة ورعايته وخوف اجتراح المعاصي، لما روي أن الحسن فيها فضاغف إلى دابة ألفاء وأن البنة كذلك.

وأجاب الأولون بأن ما يخاف من ميتة فيقابل ما يرجئ من حسنة، ثم هذا كله باعتبار المخطئين، لا المشغولين سن تضاعف لهم الحسنات من غير ما يحبطها من السيئات، فإن الإقامة في حتمهم من أفضل العبادات بلا نزاع وهذا قول الإمام الأعظم بكراهة المجاورة بالنسبة إلى زمانه، ولو شاهد ما أدركناه من أحوال المجاورين في هذه الأيام لقال بحرمة المجاورة بلا شك.

ثم قال: والمجاورة بالمدينة الشريفة لا نكره لمن يثق بنفسه، وقد تقدم أنه يمز مثل وجوده، فحكم مجاورة المدينة المكرمة حكم مكة المعظمة، كيف لا، والمجاورة بمكة أفضل عند جمهور الأئمة، خلافاً لما لك في هذه المسألة ومن تبعه من بعض الشافعية، نعم الإجماع على أن الموت بالمدينة أفضل، والمجاورة سبب الموت فيها، فيكون أفضل من هذه الجهة، ولأفمن المعلوم أن تضاعف الحسنة في المسجد الحرام أكثر من مسجد المدينة، وأن نفس المدينة لا تضاعف فيها بخلاف حرم مكة.

وأما ما قيل: إن الإقامة بالمدينة في حياته ﷺ أفضل إجماعاً، فيستحب ذلك بعد وفاته ﷺ حتى يثبت إجماع ملة على ما نقله في «الكبرى» من بعض العلماء، واستحسنه، قدنفرد بأن مفهوم قيد حياته في المسألة دليل على أن ما بعد موته ليس كذلك إجماعاً فهو إجماع مثله.

وأما قول العلامة السندي صاحب «اللباب»: ذهب جماعة من العلماء إلى أن المجاورة بالمدينة أفضل منها بمكة. وإن قلنا بكثرة ثواب العمل بمكة، فلا وجه له؛ لأنه إذا كان ثواب العمل بالمدينة أقل، وهو ﷺ لم يكن ظاهراً فكيف تكون المجاورة بها أفضل؟ اهـ.

وقال<sup>(١)</sup> أيضاً في موضع آخر: وقيل: المجاورة بالمدينة أفضل من المجاورة بمكة مطلقاً، وإن قلنا بمزيد المضاعفة في مكة، وذلك لوجوه ثلاثة:

(١) انظر: اشرح انقاري على لباب المناسك (ص ٢٠٤).

الأول: انعقد الإجماع على أن المجاورة بها في عصره عليه السلام أفضل بالإجماع، فلا يترك هذا الإجماع ما لم يثبت إجماع آخر منه، ويقال: إن التفتيد بعصره يفيد أن الأمر في عكسه لا يكون مثله بالإجماع، فأفضلية المدينة حينئذ باعتبار هذه الحجة، والتكلام في مطلق الحبشة مع قطع النظر عن حجة النجدة. بل إجماعهم هذا يفيد أنه لو وجد آدم عالم عامل أو شيخ مرشد كامل في الكوفة أو بصرة تكون المجاورة بها أفضل من مجاورة الحرمين إذا لم يوجد فيهما أحد مثله.

الثاني: لا اختياره عليه السلام ذلك ولم يكن يختار إلا الأفضل، ودفع بأنه عليه السلام لم يترك مكة باختياره بل وقع ذلك اضطراراً، وإن كان باختياره له في قراره، ولذا قال عليه السلام عند الهجرة: «إني لأعلم أنك أحب بلاد الله إليّ ه تعانى، ونولا أني أخرجت لئلا أخرجته، وأيضاً مقدار الأفضلية على نسبة الأمر بالأكثريه، وإجماع على أن ثواب العبادة في المسجد الحرام أفضل من مسجد النبي عليه السلام، والاتفاق على تضاعف الحسنة في حرم مكة، وعدم المضاعفة في نفس المدينة، فلا معنى لأفضلية المجاورة بالمدينة على مجاوره مكة.

نعم الأفضلية ثابتة بالنسبة إليه عليه السلام، لأنه دأمر بذلك، ولذا قيل: إذا نهى عن شيء، نهى تنزيهه بحسب عليه بيانه بقوله وفعله، حينئذ إذا فعل ذلك المنكروه له ثواب الواجب عليه.

الثالث: وهو الذي لا مرد له عند العلامة السندي حقه عليه السلام على السكنى والموت بها في أحاديث كثيرة وروايات شهيرة.

ورد أيضاً مروجوه منها: أن قوله عليه السلام: «والمدينة خير لهم لو كانوا يعمون» إنما كان إلى اليمن والعراف والعجم ونحوها لا إلى مكة كما هو مبين في محبتها، هـ.

والحاصل أن العلامة التي مرادها الباب رجوع المجاورة بالمدينة

على المجاورة بمقتضى بخلاف شارحه العلامة القاري، إذ تعد، على كلامه

وقال النووي في معاشك<sup>(١)</sup>: «خلف العلماء في المجاورة بمكة، فقال أبو حنيفة ومن وافقه تكراه المجاورة بها، وقال أحمد بن حنبل وأخرون: لا تكراه بل تمتنع، وإنما كراهها من كراهها لأمر، منها خوف الحمل وقلة الحرمة للزنى وخوف جلاسة المومنين، أما من استحبها فلما يحصل به من لطائف التي لا يحصل في غيرها من اللطوف وتضييف الحسرات وسير ذلك.

واستدل أن المجاورة مستحبة إلا أن يجب على طلبة الوقوع في الأمور المحظورة، وينبغي للمجاور بها أن يذكر نفسه بما جاء عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: الخطيئة أصيبها بمكة آخر علي من سبعين خطيئة يعبره، ثم قال: «وتستحب المجاورة بالمدينة المنورة بالشرط المتقدم بالمجاورة بمكة»

قال ابن حجر تمكيداً في شرحه: «والأحد ثبت في فصل المقام والموت به كثيرة، ومن ثمة أخذ منها التكمال شرمذي ومن ثمة أن السكنى بها أفضل منها بمكة مع تسييم مزيد المضاعفة بمكة، لأنه صبح «لا يصير على لأوائها وشذوذها أحد»، لا كنت له شبيهاً أو شبيهاً يوم القيامة، ولم يرد من سكنى مدينة نحو ذلك، بل كراهه جماعة، ونقل عن أحمد القول بذلك، قال ابن حجر: «فيه نظر، بل الموافق القواعد أن السكنى بمكة أفضل»

وقد صح أنه عليه السلام قال لمكة: «إليك نخسر أرضي، وأحبت أرضي الله إلى الله»، فهذا نص صريح فاطح للبراع، وكراهه جماعة المجاورة بها ليس إلا خوفاً مما يقع فيها من التصبر. بل هذا دل على أن سكنها نسي وثق بنفسه أفضل، وكراهه يحصر السلف سكنها لكونه عليه السلام أخرج منها مذهب له، «هـ»

وحكى العوفى عن الإمام أحمد أنه قال<sup>(١)</sup>: «والمقام بالمدينة أحب إلي من ان مقام بمكة لمن فري عليه» لأنها مُهاجِرُ المسلمين، وقال عليه السلام: «ولا يصبر على لأوائها أحد إلا كنت له شفعاً يوم القيامة»<sup>(٢)</sup>، اهـ.

وفي «غية الناسك»: نكرو المجاورة بمكة المعظمة عند أبي حنيفة، وقالوا: لا تكرو، بل تستحب إلا أن يغلب على ظنه الوقوع في السخطور، وعليه حمل الناس سلفاً وخلفاً، وأما المجاورة بالمدينة المنورة، فقول: لا تكرو، وقيل على الخلاف المذكور، والذي رجحه في شرح الباب «واحواشي الدر» تبعاً لما اختاره في «الفتح» أنه تكرو المجاورة بمكة، وكذا بالمدينة لا شراك حلة الكراهة إلا لمن يتق بنفسه ممن يضاعف لهم الحسنات من غير ما يحبطها من السيئات، لكن الفائز بهذا أقل القليل، اهـ.

وفي «الدر المختار»<sup>(٣)</sup>: لا تكرو المجاورة بالمدينة، وكفا بمكة لمن يتق بنفسه، قال ابن عابدين: وقيل: تكرو كمكة، وقيل: إنها على الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه، واختار في «اللباب» أن المجاورة بالمدينة أفضل عنها بمكة وأبدد بوجوه، ومحدث فيها شارحه القاري ترجيحاً لما اختاره في «الفتح» حيث ذكر فضل المجاورة بمكة.

ثم قال: لكن الفائز بهذا مع السلامة أقل القليل فلا يبتني المعنى باعتبارهم؛ لأن شأن النفوس الدعوى «الكاذبة»، فيجب كون الجوار بالمدينة المشرفة كذلك، فإن تضاعف السيئات إن فقد بها فسخانة السأمة وقلة الأدب المفضي إلى الإخلال بواجب التوفير والإجلال قائم، قال صاحب «البحر»: هو

(١) «المعنى» (٤٦٤/٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٠٣/٢)، والترمذي (٣٩١٨).

(٣) (٦٤/٢).



أَنَّ بَحْثَ مَوْلَى الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ .....

ماتك وغيره، لذلك عنه هذا الحديث الواحد، وفي «التجريد»<sup>(١)</sup>: فطن بن وهب بن عويمر الأجدع أحد بني سعد بن ليث، لمات عنه حديث واحد مسند، اهـ.

وفي «تهذيب الحفاظ»<sup>(٢)</sup> فطن بن وهب بن عويمر بن الأجدع الليثي أبو الحسن، ويقال: الحزاعي المدني، له عند مسلم والنسائي حديث ابن عمر في فضل المدينة. وفي «التقريب»: فطن بن وهب بن عويمر الليثي أو الحزاعي أبو الحسن المدني صدوق، اهـ.

وقد عرفت فيما سبق أن مهنا ثلاث اختلافات: الأول في لفظ ابن وهب، والصواب فيه لفظ ابن، ولفظ عن غلط لا سيما في رواية يحيى، والثاني في لفظ عويمر أو عمير، وأكثر الرواة على لفظ عويمر، والثالث في لفظ ابن بين عويمر والأجدع. وعانهم على إثباته خلافاً لما في «التجريد».

(١) (ابن الحسن) بضم الميم المثناة التحتية وفتح الحاء المهملة وتشديد النون، قال الثوري: كسر النون وفتحها وجهان مشهوران والسين مهملة، اهـ. وضبطه في «التقريب» بتشديد النون المفتوحة ثم مهملة، اهـ. وفي هامش «التهذيب» عن «الخلاصة»: بحش بضم أوله وفتح الميملة، وكسر النون آخره محجمة، اهـ. وفي «التهذيب»: بحش بن أبي موسى، ويقال: ابن عبد الله أبو موسى المدني الأسدي مولى مصعب بن الزبير، وفي «التقريب»: ابن عبد الله أبو موسى مولى آل الزبير ثقة، وروقه له المسلم والنسائي.

(مولى الزبير بن العوام) هكذا في رواية مالك عند مسلم، وفي رواية النضجاء مولى مصعب، قال الثوري: هو لأحدهما حقيقة، وللآخر مجاز.

(١) (مر ١١٥).

(٢) (٢٨٣/٨).



أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي الْفَيْتَةِ فَأَتَتْهُ مَوْلَاةٌ لَهُ تُسَلِّمُ عَلَيْهِ فَقَالَتْ: إِنِّي أَرَدْتُ الْخُرُوجَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، اشْتَدَّ غَلِيظُ الزَّمَانِ. فَقَالَ لَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: اقْنِطِي نَكْحًا.....

(أخبره) أي أخبر يحسن قطعاً (نه) أي يحسن (كان جالساً عند عبد الله بن عمر) بن الخطاب (في الفيتة) التي وقعت في زمن يزيد بن معاوية، قاله الزرقاني<sup>(١)</sup> (فأتته مولاة له) ثم سم (تسلم عليه) جملة حالية (فقالت) المولاة: (إني أردت الخروج) من المدينة المنورة (يا أبا عبد الرحمن) يظهري الألف على لفظ أبا في النسخ المصرية وحذفها في النسخ الهندية، وهو كنية ابن عمر (اشتد غليظ الزمان) قال البابجي<sup>(٢)</sup>: تريد لفظة الأفوات ولضيق التصرف بها من أجل الفيتة، ولعله قد اقترن بذلك من منع جلب الأفوات إليها، اهـ.

ولفظ الترمذي<sup>(٣)</sup> برواية نافع عن ابن عمر أن مولاة له أتته فقالت: اشتد عني الزمان وإنني أريد أن أخرج إلى العراق فإن: عهداً إلى الشام أرض المنشرة، واصبري لكاع، الحديث.

(فقال لها عبد الله بن عمر) على وجه الإنكار عليها والتبسط بالسبب على وجه النصيح لها والإشفاق عليها لمخاطبتها فيما تريد من الانتقال من المدينة (اقنطري) بضم الهمزة والهمزة أي امكثي في المدينة المنورة (لكع) هكذا في النسخ المصرية وفي النسخ الهندية الكاع وهو الصواب لغة، لكن ليس رواية يحيى.

فان الزرقاني<sup>(٤)</sup>: قوله: لكع بضم اللام وتفتح الكاف وعين مهمله كذا

(١) شرح الزرقاني (٤/ ٢٢٠).

(٢) المتضيق (١٨٨/٧).

(٣) معتن الترمذي في المعانيب (٣٩٦٨).

(٤) شرح الزرقاني (٤/ ٢٢٠).

فَأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَضُرُّ عَلَى الْأُنْثَى وَثِدُهَا

لِيَحْيِي وَحَدِّهِ، وَالْعَوَابِ لَكَاعَ كَمَا رَوَاهُ عِيْرُهُ، قَالَ أَبُو عَمْرٍو: يَفَادُ لِلْمَرْأَةِ: لَكَاعٌ مِثْلُ حَذَامٍ وَقَطَاعٍ، وَقَالَ عِيَاضٌ: يَطْلُقُ لَكَعٌ بِسَمِ اللَّامِ وَفَتْحُ الْكَافِ عَلَى الْمُنْهَبِ وَالْعَبْدِ الرَّغِيْبِ، وَيُقَالُ لِلْمَرْأَةِ: لَكَاعٌ، وَاجْمَعِ مِنَ الْمَلَكِ، وَهُوَ اللَّوْمُ، وَقِيلَ: مِنَ الْمَلَاكِيْعِ، وَهُوَ مَا يَخْرُجُ مِنَ السَّلَامَى مِنَ الْبَطْنِ. وَقَالَ الشَّجَاعَةُ: لَكَعٌ وَالكَاعُ لَا يَسْتَعْمَلَانِ إِلَّا فِي الْمَدَامَةِ حَاصَةً، قَالَ الزُّوْعَانِيُّ.

وَقَعَضَ مُسْلِمٌ بِرَوَايَةِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ثَابِعَتِي لَكَاعٌ، قَالَ النَّوَوِيُّ: هِيَ بَفَتْحِ اللَّامِ وَجَعِزٌ مَبْنِيَةٌ عَلَى الْكَسْرِ، قَالَ أَهْلُ النُّعْجَةِ بِقَالَ: امْرَأَةُ لَكَاعٍ، وَرَجُلٌ لَكَعٌ بِضَمِّ اللَّامِ وَفَتْحِ الْكَافِ، وَخَاطَبَهَا ابْنُ عَمْرِو بْنِ إِكْرَارٍ عَلَيْهَا لِإِدْلَالِهَا عَلَيْهَا أَكْرَهَهَا مِمَّنْ يَنْتَهِي إِلَيْهِ وَيَتَعَوَّزُ بِهِ، اهـ.

يَلْفُظُ الثَّرَمَذِيُّ بِرَوَايَةِ سَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو: أَصْبِرِي لَكَاعٍ، وَفِي هَامِشِهِ: قَالَ: رَجُلٌ لَكَعٌ وَامْرَأَةٌ لَكَاعٌ إِذَا كَانَا لُثْمَيْنِ، وَقِيلَ: هُوَ وَصْفٌ لِلْحَمْفَى، اهـ. وَفِي «الْمَحَلِيِّ»: لَكَعٌ بِضَمِّ اللَّامِ وَفَتْحِ الْكَافِ، قَالَ لُطَيْبِيُّ: هُوَ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ لِأَعْدَالٍ وَاتَّصَفَهُ، وَهُوَ مَعْدُولٌ عَنِ الْمَلَكِ، وَفِي رَوَايَةِ لَكَاعٍ بِفَتْحِ اللَّامِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ مَبْنًى، اهـ.

(فَأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ) هَذِهِ عِلَّةٌ لِمَا أَمْرَهَا بِهِ مِنْ اتِّقِيَانِ بِهَا (لَا يَضُرُّ عَلَى الْأُنْثَى) بِالْمَدِّ، قَالَ صَاحِبُ «الْمَحَلِيِّ»: يَكُونُ الْيَمْرَةُ وَتَبْدُلُ أَفًا أَيْ عَلَى شِدَّةِ جَوْعِهَا (وَوَثِدُهَا) عَطْفٌ تَفْسِيرٌ عَلَى مَا فِي «الْمَحَلِيِّ» وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: يَهْيُ السَّدِينَةُ، وَالشَّدَةُ الْجُوعُ، وَاللَّوَاءُ تَعْمُرُ الْكَسْبَ وَسُوءَ الْحَالِ، وَقَالَ الْمَازُونِيُّ: اللَّوَاءُ الْجُوعُ وَشِدَّةُ الْمَكْسَبِ، وَضَمُّ شِدَّتِهَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَمُودَ عَلَى اللَّوَاءِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَمُودَ عَلَى السَّدِينَةِ، وَقَالَ الْبَاهِيُّ: اللَّوَاءُ يَمُودُ الْجُوعُ وَيَعْمُرُ الْمَكْسَبَ وَالشَّدَةُ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَمُودَ بِهَا اللَّوَاءُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَمُودَ بِهَا كُلُّ مَا يَشُدُّ بِهِ مَكْسَبًا وَيَعْمُرُ مَضْرُوتًا، اهـ.

أَحَدٌ، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً أَوْ شَهِيداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أخرجه مسلم في: ١٥ - كتاب الجمع، ٨٥ - باب فصل الندوة، دعاء النبي ﷺ فيها بالبركة، حديث ٤٨٢.

وقال الأبي<sup>(١)</sup>: الحديث خرج معجوج لحث على سكناها فمن نرم سكناها داخل في ذلك، ولو سم تلحقه الآية لأن التعليل بالغالب والمطلة لا يصر به التحالف في بعض الصور كتحليل التفسير بعشقة السفر.

(أحد إلا كنت) بصيغة المتكلم (له شافعاً أو شهيداً) كذا في التصغير، وفي الهدية شهيداً أو شافعاً بالتقديم وتأخير.

قال الباقى<sup>(٢)</sup>: يحنن أن يكون أو شكاً من ابن عمر، أو شكاً من الراوي عنه، قال عيسى بن دينار: هو شك من المحدث، وقاله محمد بن عيسى الأعمش (يوم القيامة) قال القاضي عياض<sup>(٣)</sup>: سئل فزيماً عن هذا الحديث، ولم يخص ساكن المدينة بالشفاعة هاهنا مع عموم شفاعته ﷺ وإخباره بها لآفته؟ قال: وأجبت عنه جواب شافع مشع في أوداق اعتراف بصوابه كل واقف غنيه، قال: وذكرته هاهنا - يعني في شرح مسلم - لسماع تليق بها الموضع، قال بعض شيوخنا: أرى، هذا شك، والأظهر عندنا أنها ليست لشكك لأن هذا الحديث رواه جابر بن عبد الله وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وأبو سعيد وأبو هريرة وأسامة بن عيسى وصفية بنت أبي عبيد عن النبي ﷺ بهذا اللفظ، وبعد اتفاق جميعهم أو رواهم على الشك، ونطلبهم فيه على صيحه واحد.

بل الأظهر أنه ﷺ قال هكذا، لما أن يكون أعظم بهذه الجملة هكذا. أي

(١) إكمال إكمال المعلم (١٥٩/٣٦)

(٢) التلخيص (١٥٩/٣٦)

(٣) نظره: إكمال إكمال المعلم (١٥٩/٣٦) وشرح الزرقاني (٢٢١/١٤).

عن الله عز اسمه - وإما أن تكون أو للتقسيم، ويكون شهيداً لبعض أهل المدينة وشعباً لآخرهم، إما شعباً للعاصيين وشهداً للمطيعين، وإما شهيداً لمن مات في حياته وشعباً لمن مات بعد، وغير ذلك، وهذه خصوصية زائدة على الشفاعة للمؤمنين أو للعاصيين يوم القيامة، وعلى شهادته على جميع الأمة، وقد قال ﷺ في شهداء أحد: «وأنا شهيد على هؤلاء» فيكون تخصيصهم بهذا كله مزية وزيادة مشرقة وخطوة، قال: وقد تكون أو بمعنى انوار، فيكون لأهل المدينة شعباً وشهداً.

قال: وإما جمعاً أو فلتشك كما قال المشايخ، فإن كانت النغطة الصحيحة شهيداً امتنع الاعتراض؛ لأنها زائدة على الشفاعة المتعددة لغيرهم، وإن كانت شعباً فاختصاص أهل المدينة بهذا أن هذه شفاعة أخرى غير العامة التي هي لإخراج أمت من النار وعاقبة مصعب لشفاعته ﷺ في القيامة، وتكون هذه الشفاعة لأهل المدينة بزيادة الدرجات أو تخفيف الحساب أو بما شاء الله من ذلك أو بأكرامهم يوم القيامة بأنواع من الكرامة كإيوائهم إلى ظل العرش، أو كونهم في زوج، أو على عتبر، أو الإسراع بهم إلى الجنة، أو غير ذلك من خصوص الكرامات الواردة لبعضهم دون بعض، أمم هكذا حكاه النووي في «شرح مسلم» وتبعه السيوطي في «الشوهر» والنوراني وغيرهما.

وقال ابن حجر<sup>(١)</sup>: يحتمل أن يريد أنه شهيد له بالمكان الذي فيه الأجر، وبقتضي ذلك أن لشهادته فضلاً في الأجر، وإيجاباً للوزر، فإنه لا شك أن سكنته في المدينة بوحده ثانياً في جملة حسناته إلا أن لشهادته ﷺ بزيادة أجر ومزية، ولذلك قال ﷺ في قتلى أحد: «أنا شهيد عليهم»، اهـ.

(١) «المتن»، (٧/١٨٩).

١/١٥٧٦ - وَحَدَّثَنِي نَحْوِي عَنْ فَايَكَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّبِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْإِسْلَامِ ..

٤/١٥٧٦ - (سانك عن محمد بن لمثكفر) النيسبي (عن جابر بن عبد الله) الصحابي ابن الصحابي، وفي كتاب الأحكام للبخاري بطريق آخر عن ابن المكدر سمعت جابرًا (لن أعربيا) قال الحافظ في «الفتح»: «لم أقف على اسمه إلا أن الزمخشري ذكر في «ربيع الأبرار» أنه قيس بن أبي حازم، وهو مشكل؛ لأنه تابعي كبير مشهور، وصرحوا بأنه هاجر، فوجد النبي ﷺ قد مات، فإن كان محفوظاً فلعله آخر، وافق اسمه واسم أبيه، وفي «الذيل» لأبي موسى: في الصحابة قيس بن أبي حازم الميموني، فيحتمل أن يكون هو هذا، اهـ.

كذا في نسخة «الفتح» التي بأيدينا، وحكى الزرقاني عنه، وفي «الذيل» لأبي موسى المديني: في الصحابة قيس بن حازم الميموني، فيحتمل أن يكون هو هذا أي زيد في اسم أبيه أداة الكنية سهواً أو غلطاً، اهـ.

وترجم في القسم الأول من «الإمامة»<sup>(١)</sup> قيس بن أبي حازم بلا نسبة، وذكر فيه قول الزمخشري المذكور، ثم قال: إن كان قول الزمخشري ثانياً، فهو غير قيس بن أبي حازم الثاني المشهور، وترجم بعد ذلك قيس بن حازم<sup>(٢)</sup>، قال أبو موسى: ذكره البخاري فيما قبل، اهـ. ولم يرد على ذلك شيئاً، ثم ترجم في القسم الثالث. قيس بن أبي حازم البجلي ثم الأحمسي أبو عبد الله، لأبي حازم صحبة، وأسلم قيس في عهد النبي ﷺ، وهاجر إلى المدينة، فقُبِضَ النبي ﷺ قبل أن يلقاه، ثم بطل في ترجمته.

(بايع رسول الله ﷺ على الإسلام)، قال الحافظ: هذا ظاهر في أن مله الإفاة كان فيما يتفق بنفس الإسلام، ومحتمل أن يكون في شيء من حوارته

(١) فتح الباري (٤/١٥٧)

(٢) (٢/١٥٧٣).

(٣) كذا في الأصل بدون لفظ أبي، اهـ. أثر.

فَأَصَابَ الْأَعْرَابِيُّ وَهْلًا بِالْمَدِينَةِ. فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفُلْنِي يَتَغَيَّبُ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. ....

كالهجرة، وكانت في ذلك الوقت واجبة، ووقع الوعد على من رجع أنحراباً بعد هجرته (فأصاب الأعرابي) المذكور (وهل) بفتح الواو وسكون العين المهملة وقد تفتح بعدها كاف: الضم، وقيل: أنهب، وقيل: إعادها، وقال الأصمعي: أصله شدة الحر، فأطلق على حر الحصى وشدها «فتح»<sup>(١)</sup> (بالمدينة) ولعله استرخم المدينة لما وعك بها، وكانت المدينة إذ ذاك ذات ويا، كما سيأتي موصلاً قريباً.

(فأتى رسول الله)، وفي الهندية: فأتى النبي (ﷺ) وفي رواية الثوري عن ابن المنكدر عند البخاري: «فجاء أئود محموماً» (فقال يا رسول الله: أفلني يعني) على الإسلام، فله عياض، وقال غيره: إنما استفاله من الهجرة، ولم يرد الارتداد عن الإسلام، قال ابن بطال: بدليل أنه لم يود حين ما عقده إلا بموافقة النبي ﷺ على ذلك ولو أراد الردة، ووقع فيها، لقتله إذ ذاك، وحمله بعضهم على الإفاضة من المقام بالمدينة (فأبى) أي امتنع (رسول الله) وفي الهندية، فأتى النبي (ﷺ) أن يقبضه بيته.

قال الساجي<sup>(٢)</sup>: يحتمل أنه كان من حكم الإسلام حينئذٍ أنه حرة إلى المدينة على المقام بها مع النبي ﷺ، وأن ذلك تضمنته بيعته للنبي ﷺ، ولذلك كان سأل أن يقبضه بيته، ويؤيد ذلك أنه نقض ذلك بالخروج، وهو الذي نقل إلينا من حاله، ويحتمل أنه كان بعد انقضاء أمد غرض الهجرة، وإنما يابعه ﷺ على الإسلام، ثم جاء بسأله أن يقبضه في ذلك لما استجار الكفر، ولم يستجر نقض العهد، واعتقد أنه تسويع إقالته، فم بقله النبي ﷺ، لأن إقالته تتضمن إباحة الكفر، والله عز وجل يعصم فيه من ذلك، اهـ.

(١) فتح الباري (١٤/٢٠٠).

(٢) المعنى (٧/١٨٩).

ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَفَلَنِي يَتَعَبِي. فَأَبَى. ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَفَلَنِي يَتَعَبِي فَأَبَى، فَخَرَجَ الْأَنْصَارِيُّ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا الْمَدِينَةُ خَالِكُهَا تَنْفِي خَبَرُهَا. ....

(ثم جاءه) مرة ثانية (فقال: أفلني يمتني) كرو سؤاله (فأبى) رسول الله ﷺ (ثم جاءه) مرة ثالثة (فقال: أفلني يمتني، فأبى) (رسول الله ﷺ، ونعت البحاري في «فضائل المدينة» فأبى ثلاث مرار، قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: أبى أن يفهم؛ لأنها إن كانت بعد الفتح، فهي على الإسلام فلم يُقْبَلْ، لأن لا يحل الرجوع إلى الكفر، وإن كان قبله فهي على الهجرة، والمقام مع المدينة، ولا يحل للمهاجر أن يرجع إلى وطنه؛ كما قال عياض. ورواه الأبي، فقال: «الأظهر أنها على الهجرة لقوله: وعك، ولو كانت على الإسلام كانت ردة؛ لأن الرضا بالمقام على الكفر كفر، اهـ».

(فخرج الأنصاري) من المدينة إلى أنبدر (فقال رسول الله) وفي الهدية النبي، (ﷺ) إنما المدينة المنورة - زادها الله شرفاً وكرامة - (كالكبير) يكسر الكاف وسكون الشاذية وفي لغة أخرى، كرو بضم الكاف، والمعهور بين الناس أنه الرُّقُّ الذي يتفخ فيه، لكن أكثر أهل اللغة على أن المراد بالكبير حاسوت السداد والصانع، قال ابن التين: وقل: الكبير هو الرُّق، والحاسوت هو الكور، كذا في «الفتح»<sup>(٢)</sup>.

(تنفي) بفتح التوفية وسكون النون ودالها (خبثها) بفتح الخاء المعجمة والموحدة والمشكلة ما تبرزه النار من وسخ، ويروي بضم الخاء وسكون الموحدة، والأول أشبه لمناسبة الكبر، قاله الزرقاني.

قال الحافظ: ونسبة المير للكبر لكونه السبب الأكبر في اشتعال النار

(١) «شرح الزرقاني» (٢١١/٤)

(٢) «فتح الدري» (٨٨/٤).

وَيَنْصَعُ طَبِيهَاً

أخرجه البخاري في: ٩٢ - كتاب الأعيان، ٤٧ - باب من يرفع من يده ثم يمسك البيعة  
ومسكه في: ١٥ - كتاب الحج، ٩٨ - باب المدينة تغى شراؤها، حديث ٤٨٩

انني يقع فندبيز بها (وينصع) ينفع شحبا وسكور البون وفتح الصاد الميمية  
من الحصى، وهو الصنوس أي حصى (طبيها) كسر الطاء وسكور شحبا  
الشحبة بالرفع على أنه فاعل نصع، وهي - والله تصعب بالسننة الموقفة، صديها  
بالنصب على السفعولية تحديفاً أيضاً، به صطه تقارن. لكنه مستشكله بأنه لم  
ير النصع في الطب. وإنما الكلام ينضوع بصاد معجمة وزيادة واو، يقال  
عياضه معمر، يصع يصنو ويخاض، يقال طاب - صبح إذا حلت، انجده،  
روى رويها طبهاً بشا الحبة مسكورة، والرفع على التفاعلية. لولا الأبي في  
المدينة فمادة وعبر أقوم معنى، لأنه ذكره في مقابلة الخبيث. قاله  
الزرقاني<sup>(١)</sup>

وقال كحط<sup>(٢)</sup>، ينصع ينفع أوله، والحبها فقصته الأكثر بالنصب على  
السفعولية، وهي رواية بالتحية في أوله، ورفع طسها على التفاعلية، وطسها  
للجسيج بالشدنية، وصفتها لغز بكسر أوله والشحيب - ثم استشكله، قد - ثم  
أر للنصوع في الطب ذكره. وإنما الكلام ينضوع، قد - وروى عنصع  
بدمحنيين، وأعرب امر مشرى في العاقلوا فصيحة حرجة وحده معجدة وبين  
مهملة وقان، هو من أبعده بضاعة إذا دفعها إليه، يعني أن المدينة تعطي طبيها  
لن من مكها، وعنه استغاني بأنه عام على جميع المروء في ذلك، و

قال البجلي<sup>(٣)</sup>، قوله قلنا لما خرج الأعرابي ينصعي أنه خرج بالفضة  
المعدة، والمعدة لا يفي على مدته إلا من أحلص يده، وإنما من خرجت

(١) شرح الموطأ، ١١١/٢٢٦.

(٢) فتح الباري، ١١/٩٧.

(٣) المعتمد، ١٥/١٨٩.



سبونه فإنها تنبيه كذا يعني التخيير بحيث الحديد، فالمدينة تسمى من ثم يخلص  
أعلاه، مبني من يخلص بصاده، اهـ.

قال عاصم: «قال هذا مختصاً بـ **يَوْمَ تَنْفَخُ** لأنه لم يكن خبر على النجاشية  
والنظام معد من قبل من ثبت بصاده، وقال اسويدي: ليس هذا بظاهر؛ لأن عبد  
مسيح «لا تقوم الساعة حتى تنفخ المديعة شربورها، كما يعني الكبير حيث  
الحديد»، وهذا والله أعلم. ومن الرجال

قال النجاشي: ويحتمل أن يكون المراد كلا التزيينين، وكان الأمر في  
حياته **يَوْمَ تَنْفَخُ** كذلك للسبب المذكور، ويؤيد قصة الأمر في، فإنه **يَوْمَ تَنْفَخُ** ذكره معنلاً  
به خروج الأمر في، وسوانه الإقانة، لم يكون ذلك نصاً في آخر الزمان عندما  
تنفخ، قال، فيصرف بأهلها، ولا يفر متاع ولا كافر إلا خرج الله، وأما ما  
بين ذلك فلا، اهـ.

وقد أخرج البخاري من حديث زيد بن ثابت يقول: لما خرج رسول الله **يَوْمَ تَنْفَخُ**  
إلى أحد ربيع ناس من أصحابه الحديث، وفيه قال النبي **يَوْمَ تَنْفَخُ** «إنها تنفي  
الرجل كذا تنفي البر حيث الحديد»، قال الحافظ: قوله: «ترحال» كذا  
لأكثر، وفي رواية «الرجال» بالفتح المهدنة، وهو تصحيفه بوضع في نائب  
شهوة أحد تنفي الذنوب، وفي تفسير النساء: «نفي الذنوب»، ثم قال: «قد ترجيح  
رواية آخر» وهذا في رواية الحافظ يعني الناس أو نفي الرجال لا تنفي الرواية  
حفظ الحديث، بل هي مقصورة للرواية المشهورة بخلاف تنفي الذنوب، ويحتمل  
أن يكون قد حذف خبره أهل الذنوب، بحيث مع باقي الروايات، اهـ.

وقال أيضاً في موضع آخر: «مثل هذا الحديث على أن الحديث أفضل  
البلاد» لأن تنفي الحديث، وأحب من ذلك أن هذا إنما هو في حاشي من  
الناس، ومن ثم قال: «مثل قول نعتي، **يَوْمَ تَنْفَخُ** أهل المدينة **يَوْمَ تَنْفَخُ**»<sup>(١)</sup>

(١) سورة التوبة الآية ١٠٤

الآية، والسائق حيث بلا شئ، وقد خرج من المدينة بعد النبي ﷺ معاذ ومو عبيدة وابن مسعود وطائفة، ثم علي، وطلحة، والزبير، وشعار وأخرون، وهم من أطيب أصحابه، فدل على أن لمراد بالحديث تخصيص ناس دون ناس، ووقت دون وقت، اهـ.

وقال ابن المنير: طاهر الحديث ثم من خرج عن المدينة، وهو مشكل فقد خرج منها جمع كثير من الصحابة، وسكنوا غيرها من البلاد، وكذا من بعدهم من الفضلاء، والجواب أن المذموم من خرج منها كراحة فيها، ورغبة فيها كما فعل لأسبابي المذكور، وأما المنار إليهم، فإنما خرجوا لحقاصد صحيحة، كمنزاع العلم، ففتح بلاد الشرك، والمساواة في الثمن، وهم مع ذلك على اعتقاد فضل المدينة، وفصل سكنها، كذا في «الفتح»<sup>(١)</sup>.

وفيه أيضاً في موضع آخر<sup>(٢)</sup>، قال ابن طان عن السهلب: به تفصيل المدينة على غيرها بما عطفها الله تعالى من أنها تنفي النجس، ورتب على ذلك القول بحجية إجماع أهل المدينة، وتعقب بقول ابن عبد البر: إن الحديث دل على فضل المدينة، لكن ليس بوصف المذكور لها عاماً في جميع أزمته، بل هو خاص بمن أنسب ﷺ، لأنه لم يكن يخرج منها دعة عن الإقامة معه إلا من لا خير فيه.

وقال عياض نحوه، وأيده حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه مسلم ولا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة شرارها كما بنى الكبر حيث القصص قال: والنار إذا تخرج الحمت والردى، وقد خرج من المدينة بعد النبي ﷺ جماعة من خبر الصحابة، وفطنوا غيرها، وماثوا خارجها، فذكر المذكورين، وزاد فيهم أبا

(١) «فتح الباري» (١٢/٢٠٠).

(٢) «فتح الباري» (١٢/٢٠٦).

١٥٧٧/٥ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحُبَابِ سَعِيدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ

مُوسَى وَأَبَا ذَرٍّ وَحَدِيقَةَ وَحَادَةَ بِنَ الصَّامِتِ وَأَبَا الدَّرْدَاءِ وَعَبِيدَ اللَّهِ قَالَ: فَدَنَا عَلِيٌّ أَنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِرَحْمَةِ يَحْيَى بِالْمَقْبُولِ الْمَذْكُورِ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِذَا هُوَ إِخْرَاجُ الرَّدِّيِّ مِنْهَا فِي مِنَ الدَّجَالِ، وَوَرَدَ فِيهِ: فَلَا بَقِيَّ صَافٍ وَلَا مُتَافِقٌ إِلَّا أَخْرَجَ إِلَيْهِ، فَذَلِكَ يَوْمَ الْحُلَاصِ، اهـ.

وَأَجْمَلَ الْكَلَامَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ شَيْخُ مَشَايِخِ الْقَضَائِي الْكَبِيرِ فِي «الْمَكُونِ الْقَدِيمِ»<sup>(١)</sup> فَقَالَ: قَوْلُهُ: أَقْلَنِي بِحَبِي إِسْمَاعِيلَ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّ الْبَيْعَةَ كَمَا كَانَتْ تَصِفُوتُ بِهِ يَحْيَى، فَكَذَلِكَ أَلْفَسَ أَخْبَارَهَا مَوْطُ بِعَشْبَتِهِ، وَإِرَادَتُهُ، وَلَمْ يَكُنْ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلِ الْمِدَارُ فِي ذَلِكَ عَلَى عَمِيدَةِ الْمُسْتَرْشِدِ وَإِرَادَتِهِ، إِنْ نُسِئَتْ عَلَى عَهْدِهِ الَّذِي عَقْدَهُ فَذَلِكَ وَإِلَّا فَمُسْخَرٌ، وَإِنَّمَا أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ بِذَلِكَ ذَلِكَ الَّذِي عَقْدَهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ ارْتِدَادًا مِنَ الْإِسْلَامِ، فَكَيْفَ لَا يَنْكَرُهُ النَّبِيُّ ﷺ، اهـ.

وَمِنْ أَهَامَتِهِ: قَوْلُهُ: عَلَى عَمِيدَةِ الْمُسْتَرْشِدِ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ التَّصَوُّفِ، حَتَّى قَالَ الْأَسْنَدُ أَبُو عَلِيٍّ الدَّقَائِقِيُّ يَقُولُ: بِذَلِكَ كُلُّ تَرْقَةِ الْمُخَافَةِ يَعْنِي بِهِ أَنَّ مَنْ خَالَفَ شَيْخَهُ لَمْ يَبْقَ عَلَى طَرِيقَتِهِ، وَإِنْ جَمَعْتَهُمَا بِقَعَةٍ، فَمَنْ صَحِبَ شَيْخًا مِنَ الشُّبُوحِ ثُمَّ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِقَعَةٍ، فَقَدْ خَلَصَ عِنْدَ الصَّحْبَةِ؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ تَرَكَ قَتْبَهُ مِنْ لُزْمَةِ تَتْبَعِهِ، وَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ، لِثَبُوتِهِ مِنْ ذَلِكَ، وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَهْلٍ الصُّلُوكِيُّ: مَنْ قَالَ لَأَسْتَفِدَّ مِنْهُ، لَا يَصِحُّ أَمْلًا، كَذَا فِي «الْقَضَائِيَّةِ»، اهـ.

١٥٧٧/٥ - (مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيُّ (أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحُبَابِ) يَضُمُّ الْحَدَّثَ الْمَهْمَلَةَ وَحَفَةَ الْمَوْحَدَةِ (سَعِيدٌ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَتَيْنِ (بِإِسْمَاعِيلَ) بِفَتْحِ الشَّيْخَةِ وَحَفَةِ مِيمِ مَهْمَلَةٍ (يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ) - وَحَبِي اللَّهُ عَنْهُ - (يَقُولُ: سَمِعْتُ)، وَفِي النُّسخِ الْهَدِيدَةِ بِدَوْنِ لَفْظِ سَمِعْتُ

(١) «الْمَكُونِ الْقَدِيمِ» (٤/٤٥٨)

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أُمِرْتُ بِقَرْيَةِ تَأْكُلُ الْقَرْيَ».....

(رسول الله ﷺ يقول) في شأن الهجرة (أمريت) سناء المجهول أي أمرني ربي (بقرية) أي بالنزول والمقام في قرية (تأكل القرى) بضم الفاء جمع قرية، والمعنى نسهم، وكثر بالأكل عن العنة، لأن الأكل غالب على المأكول.

ورفع في موطأ من وجهه: قلت فماتك: ما تأكل القرى؟ قال: نفتح القرى، وبسطه من بطنه، فقال: معناه يفتح أهلها القرى، فيأكلون أموالهم، ويسبون ذراتهم، قال: وهذا من فصيح الكلام، تقول العرب: أكلنا بلد كذا، إذا ظهروا عليها، وميفه الخطابي إلى معنى ذلك أيضاً.

وقال النووي: ذكروا في معناه وجهين: أحدهما هذا، والآخر أن أكلها وميرتها تكون من القرى المنتفعة، وإيها تساق غنمها، وقال ابن العبر في النجاشية: "يحمل أن يكون المراد بأكنها القرى غلبه فضيلها على فضل غيرها، ومعناه أن الفضائل تفسد محل في جنب عظيم فضيلها حتى تكاد تكون عمداً.

قال الحافظ: والذي ذكره احتمالاً ذكره القاضي عبد الوهاب، فقال: لا معنى لقوله: تأكل القرى إلا رجوح فضيلها عليها، وزيدتها على غيرها، ثم قال ابن العبر: "قد سميت مكة أم لعمري، والمذكور للمدينة أبلى من" لأن الأمومة لا تنسخ إذا وجدت ما هي له أم، لكن بكود من الأم أظهر وفضيلها أكثر، اهـ<sup>(١)</sup>

وفي المسحوق: تأكل القرى أي تعنيها، فإن أكل نسيها الإفتاء، ثم استعير لافتتاح البلاد ونهب الأموال، فكأنه قال: يأكل أهل القرى، وأضاف الأكل إليها لأن أموال البلاد تسمى إليها، اهـ.

قال الهادي<sup>(٢)</sup>: قال ابن القاسم عن مالك في «العتيبة» معناه هي رأبي

(١) بطر ففتح الهادي (٨٧/١).

(٢) المستدرج (٧٦/١٩٩).

يَقُولُونَ: يَثْرِبُ. وَهِيَ الْمَدِينَةُ.....

تَفْتَحُ الْقُرَى، قَالَ الْبَاجِي وَمَعْنَاهُ عَلَى هَذَا أَوْجَهٌ أَنَّهُ مِنْهَا يَنْقَلِبُ عَلَى سَائِرِ الْقُرَى، وَيَفْتَحُ جَمِيعَهَا، وَيَأْخُذُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَكْثَرَ أَمْوَالِهَا، وَيَنْتَقِلُ حُكْمَهُمْ إِلَى أَمِيرِ سَاكِنِ الْمَدِينَةِ.

قَالَ الْحَافِظُ<sup>(١)</sup>: وَاسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الْمَدِينَةَ أَحْضَلُ الْبِلَادِ. قَالَ الْمُهَنْبِيُّ: لِأَنَّ الْمَدِينَةَ هِيَ الَّتِي أُدْحِلَتْ مَكَّةُ وَغَيْرُهَا مِنَ الْقُرَى فِي الْإِسْلَامِ، فَصَارَ الْجَمِيعُ فِي صَحَائِفِ أَهْلِهَا، وَأُجِيبُ بِأَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ الَّذِينَ فَتَحُوا مَكَّةَ مُعْظِمُهُمْ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، فَانْفَضَّ ثَابِتُ الْفَرِيقَيْنِ، وَلَا يَنْزِمُ مِنْ ذَلِكَ تَفْضِيلُ إِحْدَى الْبُخْتَيْنِ: أَمْ.

(يَقُولُونَ) أَيْ بِسَمَوْنِهَا (يَثْرِبُ) بِفَتْحِ التَّحْنِيَةِ وَسُكُونِ الْمَثَلَةِ وَكَسْرِ الرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ، أَيْ بَعْضُ النَّاسِ مِنَ الْمُتَأَنِّقِينَ وَغَيْرِهِمْ يَسْمِيهَا يَثْرِبُ، ذَكَرَ أَبُو إِسْحَاقَ الرَّجَاجُ فِي «مُخْتَصَرِهِ» وَالْبُكْرِيُّ فِي «مَعْجَمِهِ» أَنَّهَا سَمِيَتْ يَثْرِبُ بِاسْمِ يَثْرِبَ بْنِ قَانِيَةَ مِنْ وَلَدِ أَرْمَ بْنِ سَامَ بْنِ نُوحٍ، وَقِيلَ: هُوَ اسْمُ كَانَ لَمْ يَوْضَعْ مِنْهَا سَمِيَتْ بِهِ قَلْبُهَا، وَقِيلَ: سَمِيَتْ بِاسْمِ وَاحِدٍ مِنَ ثَلَاثَةِ نَزَلِهَا، ذَالِ الثَّوْرَقَانِي<sup>(٢)</sup>، (وَهِيَ الْمَدِينَةُ) يَعْنِي اسْمَهَا الَّذِي يَبْقَى بِهَا الْمَدِينَةُ، وَفَهُمْ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ هَذَا كَرَاهَةِ تَسْمِيَةِ الْمَدِينَةِ يَثْرِبُ، وَقَالُوا: مَا وَضَعَ فِي الْقُرْآنِ إِنَّمَا هُوَ حِكَاةٌ عَنْ قَوْلِ غَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَرَوَى أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ رَفَعَهُ مَنْ سَمَى الْمَدِينَةَ يَثْرِبُ، فَلْيَسْفَرْ اللَّهُ هِيَ طَابَةُ هِيَ طَابَةُ<sup>(٣)</sup>.

وَرَوَى عُمَرُ بْنُ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُقَالَ لِلْمَدِينَةِ يَثْرِبُ، وَلَمَّا قَالَ عُمَرُ بْنُ دِينَارٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ: مَنْ سَمَى الْمَدِينَةَ يَثْرِبُ كُنْتُ عَلَيْهِ حَطِيئَةً، قَالَ: وَسَبَبُ هَذِهِ الْكَرَاهَةِ أَنَّ يَثْرِبَ إِمَّا مِنَ التَّثْرِبِ الَّذِي هُوَ

(١) «مَطْعُ الْبَاجِيِّ» (٨٨/٤)

(٢) (٢٠٠/٤)

تَنفِي النَّاسِ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثُ الْخَبِيدِ.

أُعْرِجُهُ الْمُحَارِي فِي: ٢٩ - كتاب فضائل المدينة، ٦ - باب فضل المدينة  
وَأَمَّا تَنفِي النَّاسِ، وَمُسَمًى فِي ١٥ - كتاب الحج، ٨٨ - باب المدينة تنفي لمراعاة  
حديث ٤٨٨.

٦/١٥٧٨ - وَحَدَّثَنِي شَايِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: ..

الشَّرْبِخُ وَالْمَلَامَةُ، أَوْ مِنَ الشَّرْبِ وَهُوَ الْعَسَادُ، وَكِلَاهُمَا مُسْتَقْبَعٌ، وَكَانَ يَحِبُّ  
الْأَسْمَ الْحَسَنَ، وَيَكْرَهُ الْأَسْمَ الْقَبِيحَ، كَذَا فِي «الْمَنَحِ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ النُّورِيُّ: وَأَمَّا تَسْمِيَتُهَا فِي الْقُرْآنِ بِشَرْبٍ فَإِنَّمَا هُوَ حِكَايَةٌ عَنْ قَوْلِ  
الْمُتَنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ فِي ظُلُومِهِمْ مَرُوسٍ، أَيْ، وَيُنْذِرُكَ جَزْمُ التَّجَازِي أَنَّهُ حِكَايَةٌ قَوْلِ  
الْمُتَنَافِقِينَ، وَحُكِيَ عَنْ عِيْسَى بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا الشَّرْبَانِ عَنِ مَا يَعْرِفُ  
النَّاسُ، أَيْ،

قَالَ الزُّرْمَاشِيُّ: وَأَحَبُّبٌ عَنْ حَدِيثِ «الصَّحِيحِيِّ» إِفَادًا هِيَ يَشْرَبُ. وَفِي  
رَوَايَةٍ لَا أَرَاهَا إِلَّا بِشَرْبٍ، بِأَنَّهُ كَانَ قَبْلَ النَّهْيِ، أَيْ، أَوْ يُقَالُ: إِنَّهُ يَشْرَبُ ذَكَرَهَا  
بِالْأَسْمِ الْمَعْرُوفِ لِيَعْرِفَهَا النَّاسُ، وَفِي الْبُخَارِيِّ قَوْلُ أَبِي مُوسَى: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ  
رَأَيْتُ فِي السَّمَاءِ أَنِّي أَهَاجِرُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى أَرْضٍ بِهَا نَخْلٌ، فَذَهَبَ وَهَلَى إِلَى أَنَّهَا  
الْيَمَامَةُ أَوْ مَجْرٌ، فَإِنَّمَا هِيَ الْمَدِينَةُ بِشَرْبٍ، قَالَ الْحَافِظُ: وَكَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ  
يُسَمَّيَ بِهَا ﷺ طَبِيعَةً، أَيْ، وَهَذَا وَفِعَةٌ ابْتِدَاءً النُّهْرَةَ، وَوُضِعَ تَغْيِيرُ الْأَسْمَاءِ بِمَدِّ ذَلِكَ  
بِكَثْرٍ.

(تَنفِي) مَكْسَرُ الْفَاءِ (النَّاسُ) أَيْ الْخَبِيثُ الرَّدِيءُ (كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ) بِكَسْرِ  
الْكَافِ وَتَسْكُونِ التَّحْتِيَّةِ (خَبَثٌ) بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالْمَوْحَدَةِ آخِرُهُ مُثَلَّثَةٌ  
وَالنَّهْيُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ (الْخَبِيدُ) أَيْ رُسْخُهُ: تَقْدِمُ شَرْحَهُ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ.

٦/١٥٧٨ (عَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَحَدُ

(١) «فَتْحُ الْبَارِيِّ» (١/٨٧).

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْرُجُ أَحَدٌ مِنَ الْمَدِينَةِ رَغْبَةً عَنْهَا، إِلَّا أَبْدَلَهَا اللَّهُ خَيْرًا مِنْهُ».

اللفظ: المشهورين. قال أبو عمر بن عبد الله: وماه معن عن مالك: فقال: من عائشة، ولم يسمه غيره هي «الموطأ» كذا في «تسوير» زاد في «التجريد»: وقد أسنده جماعة من أصحاب هشام على ما هو مذكور في «التمهيد»<sup>(١)</sup> (١) رسول الله ﷺ قال: لا يخرج أحد من المدينة ممن استوطنها (رغبة عنها) قال المعاري: أي كراهة عنها من رغبته عن الشيء كرهته.

قال الباجي<sup>(٢)</sup>: سئل أن يريد يخرج رغبة عن ثوب الساكن فيها، وأما من خرج لضرورة شدة حال أو فتنه فليس ممن يخرج رغبة عنها، قال الباجي والظاهر عني أنه إنما أراد به المحروص عن استيطانه إلى استيطان غيرها، وأما من كان موطأ غيره فقدم عليها طلباً للفربة بإتيانها أو مسافراً فخرج عنها راجعاً إلى وقت أو غيره من أمثاله، فليس بخارج منها رغبة عنها، اهـ. وفي «المحلي»: قيل: هو محتصر بزمه  $\text{ﷺ}$ ، والأصح أن عام. حكاه النووي عن عياض، اهـ.

(لا أبدلها) أي المدينة (الله خيراً منه) قال الباجي: يستعمل أن يريد به أبدله، الله موطأ بها خيراً منه، إما بمنقل أو ينقل إليها أو مولود يولد فيها، اهـ.

قال ابن عبد البر: هذا في ميانة  $\text{ﷺ}$ ، وذلك مثل الأعرابي الخائل: أفنتي بعني، ومعلوم أن من رغب عن جواره  $\text{ﷺ}$  أبدله الله خيراً منه، وأما بعد وفاته فقد خرج منها جماعة من أصحابه، ولم يمتسك المدينة خيراً منهم، قال الرزقاني<sup>(٣)</sup>: يعني كثي موسى وابن مسعود وعني وطعنة والوبرير وللال وغيرهم

(١) «التمهيد» (٢٢/٢٧٩)

(٢) «المنشأ» (٧/٢٩٠)

(٣) «شرح البرزقاني» (٤/٢١٣)

٧/١٥٧٩ - وَحَقَّقْتُ مَذْبُوحًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي رُغَيْلَةَ، .....  
 ...

فَصَوَّاهُ عَلَيْهِمْ، وَمَاؤُوا خُرُوجًا عَنْهَا، وَبِمَعْنَى السَّبَبِ مَثَلُهُمْ فَصَلَّاهُ عَنْ حَيْزِ سَبَبِهِ، فَذَلِكَ عَنْهُ الْخَصَصُ مَرَّةً بَعْدَ.

وقال لأبي: الأصح أن ذلك ليس خاضعاً بوجه من الوجوه ومن خرج من  
 النجاسة لم يخرج رعدة عنها، بل إذا خرج من نجاسة دينة من تعلية أو جهود  
 أو غير ذلك.

قال الزركاشي: لا يمان لا يمان في أن خروجهم إما ذكر، وإما ذكر في  
 معيبتها بخير منهم، وهذا لم يقع، فلا يظهر تخصيصه بأن تكون الإساءة  
 معية بالخروج رعدة عنها، فلا يرد أن الخارج تسطحة دينة لم يعمى عليهم،  
 هذا قلت. وهذا هو الظاهر، فإن التعريف لما كان مفيداً بالخروج رعدة عنها،  
 فلا مانع من التعميم.

٧/١٥٧٩ - (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الزبير السلمي  
 القشيري (عن) أخيه (عبد الله بن الزبير) الصحابي ابن الصحابي (عن سليمان بن  
 أبي زهير) عزم الزبير السجدة وتحت الماء مصعراً الأدي، من أؤتمنوه  
 صحابي نزل المدينة، قال ابن السكيت: اسم أبي الفرد - فتح القفاص وكسر  
 الواو يقال مقلد - ولذا يقال: ابن الفرد، وقيل: اسم أبي زهير بن عبد الله بن  
 مالك، ويقال فيه القسري، لأن من ولد النضر بن حنظل - رقم عنه الحافظ في  
 التمهيد<sup>(١)</sup> للشيباني والذهبي وابن حجر، وقال: له عندهم عدنان، أحدهما  
 في أبناء الزكوة، والثاني في بني السجدة، قال الحافظ في التمهيد صحابي  
 عن صحابي، وإمامي عن تابعي، قلت: إحداهما في أبناء الكلب سبأ بن  
 بابة.



أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تُفْتَحُ الْيَمَنُ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يَشْتُونَ».....

(أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) رواه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك، قال الحافظ في «الفتح»<sup>(١)</sup>: كذا للأكثر، ورواه حماد بن سلمة عن هشام كذلك، وقال في آخره: قال عروة: ثم لقيت سفيان بن أبي زهير عند موته فأخبرني بهذا الحديث، وذكر علي بن المديني أنه اخطف فيه علي هشام اختلافاً آخر، وبسطه (يقول: تفتح) بضم الفوقية وسكون الفاء ببناء المجهول، (اليمن) نائب الفاعل، سبي بذلك؛ لأنه عن يمين الغلبة، أو عن يمين النمس، أو يمين من فطان، قاله الزرقاني.

قال ابن عبد البر: افتتحت اليمن في أيام النبي ﷺ، وفي أيام أبي بكر، واقتتحت الشام بعدها والعراق بعدها، فبه غلَمَ من أعلام النبوة، فقد وقع على وفق ما أخبر به النبي ﷺ وعلى توثيقه، ووقع تفرق الناس في البلاد لما طمها من السعة والرخاء، ولو صبروا على الإقامة بالمدينة لكان خيراً لهم، وفي هذا الحديث فضل المدينة على البلاد المذكورة، وهو أمر مجمع عليه، وفيه دليل على أن بعض البقاع أفضل من بعض، ولم يختلف العلماء في أن للمدينة فضلاً على غيرها، وإنما اختلفوا في الأفضلية بينها وبين مكة، كذا في «الفتح».

(فَيَأْتِي قَوْمٌ) من أهل المدينة (يشتون) بفتح التحة وكسر الموحدة من الثلاثي هكذا رواه يحيى، ولا يصح عند غيره، وكذا رواه ابن بكير، وقال: معناه يسبرون من قوله تعالى: «وَأُتِيَ الْقِبْلَةَ بِكُفْرٍ»، أي سارته، وذكر حبيب هذا التفسير عن مالك، وكذا رواه ابن نافع وغيره، عنه، فتركاه عبد الملك بن حبيب رواية يحيى ليس بشيء؛ لأنه لم ينفرد بها، بل تابعه ابن بكير وابن نافع وابن حبيب وغيرهم عن مالك، ورواه ابن القاسم بفتح التحة

(١) فتح الباري (٤/٤٦).

وصم الموحد ثلاثاً أيضاً من باب صبر أي يسرعون السير، وقيل: يرجعون  
دوابهم، وقيل: يسألون عن ابتداء وأخبارهم لينحسروا إليها، وهذا لا يتخاد  
يعرف لغة.

ورواه ابن وهب يمشون بضم الحية وكسر الموحدة رباعي من أبس،  
وقال: معناه يزبون الخروج من المدينة أو يزبون البلد الذي جازوا منه،  
ويجوزونه إليهم، وصوته من حبيب، قاله أبو عمر ملحطاً، كما في  
البرقاني<sup>(١)</sup>.

قال الساجي، يمشون بفتح آتونه وضم الموحدة وكسرها من يس يس، قال  
أبو عبيد: معناه يمشون دوابهم، وانسج سق الإبل. وقال الداودي: يرجعون  
دوابهم فيمشون ما يظنونه من الأرض من شدة السير فيصير غباراً، قال ثعلبي:  
﴿وَكُنْ أَكْبَهُنَّ نَسًا﴾<sup>(٢)</sup> أي ساءت ميلاً. وقيل: معناه سارت ميراً، وقال  
ابن القاسم: أبس المبالغة في الفت، ومنه قيل للدقيق المصبع بالدمع  
بس، وأنكر ذلك المودي، وقال: إنه ضعيف أو ساهل، قال ابن عبد الله:  
وقيل: معنى يسون يسألون عن البلاد، ويستفرون أخبارها ليسيروا إليها،  
قال: وهذا لا شكاد يعرفه أهل اللغة.

وقيل: معناه يزبون لأهلهم البلاد التي نفتح، ويدعونهم إلى سكناها،  
فينحسروا بسبب ذلك من المدينة راحطين إليها، ويشهد لهذا المعنى حديث أبي  
هريرة عند مسلم<sup>(٣)</sup>: إياي على الناس زمان يدعو الرجل ابن عمه، وقريبه حلم  
إني أرخه، والمدينة حرم لهم وعلى هذا، فالذين ينحسرون عبر الذين ينشرون،

(١) شرح البرقاني (٢/٢٢٤)، ولا سند كراه (١١/٢٧).

(٢) سورة الواقعة الآية ٥.

(٣) أخرجه مسلم (٢/١٠٥-١٠٦) ج ١٣٨١.

فَنَحْنُ لَكُمْ بِأَقْلَبِهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَاعْبُدْنَهُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ.....

كأن الذي حضر الفتح أعجمه حسن البلد وخصائرها، فقد ترويه إلى المجيء إليها لذلك، فيجعل المدعو بأهل وأتباعه، قال ابن عبد البر: وروى يـسـون مقدم أوله من أبي إسحاق، ومناه يزبون لأعجم البلد التي يقصدونها، وإلى هذا ذهب ابن وهب، وكذا رواه ابن وهب عن معمر عن مالك، وأبكر الآراء غاية الإنكار.

وقال النووي<sup>(١)</sup>: الصواب في معناه: الإخبار عن حرج من المدينة متحملاً بأهلها... سآ في سيره، مسرعاً إلى الرجاء، قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: ويؤيده رواية ابن خزيمة من طريق أبي معوية عن هشام في هذا الحديث بنقطة فتفتح أشام فيخرج الناس من المدينة إليها فيسبون، والمدينة خير لهم، أم... (فيتمهلون) من المدينة (بأعجمهم ومن أطاعهم) من الناس، قال الباجي<sup>(٣)</sup>: يريد من يختص بهم من الأهل الذين يرحلون برحله ومن أطاعه ممن لا يرحل برحله، والمدينة خير لهم) لأنها لا يدخلها اندجال ولا أطلعون، وقيل: لأن القصر فيها دونها في غيرها، وقيل: لفضل مسجدتها والصلاة فيه ومجاورة القبر الشريف، وهذا الأخير يفضل على كل الغير، فإن ترويه **يَفِيحُ** لا يوازيه غير.

(لو كانوا يعلمون) بما فيها من الفضائل والخيرات والقرى الدينية والدينية لما دارفوها، ولما اختاروا عليها غيرها من البلاد، وقد صاحب «المحلى»: أو المعنى هو كانوا علماء يعلمون أن إقامتهم بالمدينة أولى، فعلى الأول، مقبول العلم محذوف، وعلى الثاني هو منزل منزلة اللازم، قال الحافظ: ويحتمل أن يكون لو بمعنى ليت، فلا يحتاج إلى تقديره، وعلى الوجهين عليه تحييل لمن ذرقتها وأثر غيرها.

(١) شرح النووي على الصحيح للمسلم (١٥٩/٩)

(٢) فتح الباري (١/٩٦)

(٣) المنتقى (١٩٦/٧)

وَتُفْتَحُ الشَّامُ: فَيَأْتِي قَوْمٌ يَسُونُ. فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ.  
وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ تَوْكَانُوا يَعْلَمُونَ. وَتُفْتَحُ الْعِرَاقُ، فَيَأْتِي قَوْمٌ  
يَسُونُ. فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ.....

(وتفتح) ببناء المجهول (الشام) سمي بذلك؛ لأنه من شمال الكعبة. وفي رواية ابن جرير عن هشام: ثم تفتح الشام فيأتي قوم، الحديث سلفاً ثم، وأذكر أياقوت الحموي<sup>(١)</sup> سميتها بأهلها شامة القبلة، قال: هذا فاسد؛ لأن القبلة لا يمين لها ولا شامة، وقال: الشام يفتح أوله وسكون همزته ويفتح همزته مثل نهر ونهر لغتار، وثقة ثالثة، وهي الشام بغير همز نذكر ونؤثث، وقال أبو بكر الأندري: هي اشتقاقه وسهوان؛ يجوز أن يكون مأخوذاً من اليد الشؤمي، وهي اليسرى، ويجوز أن يكون فعلى من الشوم، وقال أبو القاسم: قال جماعة من أهل اللغة: يجوز أن لا يهمز فيكون جمع شامع، سميت بذلك لكثرة قرأها، وتداني بعضها من بعض، فسميت بالشمات. وذكر أقوالاً أخر في وجه تسميتها.

(فيأتي قوم يسون) تقدم أن رواية يحيى بفتح فكسر لا غير، (فيتحملون بأهلهم ومن أطاعهم) من الناس (والمدينة خير لهم) ولكل مسلم، فإنها مهبط البركات (توكلنوا يعلمون) ذلك (وتفتح العراق)، وفي رواية ابن جرير: ثم تفتح عراق، قال ابن الأعرابي. سمي بذلك؛ لأنه سفل عن حد، ودنا من البحر، أخذ من عراق الفريد، وهو الخرز الذي في أسفنها، وقال لخليل: لعراق شاطئ البحر، سمي بذلك؛ لأنه سفل شاطئ دجلة والفرات مداً حتى يتصل بالبحر على طول، قال: وهو شبه بعراق المغرب، كما في المعجم البان<sup>(٢)</sup>.

(فيأتي قوم يسون فيتحملون بأهلهم ومن أطاعهم) من الناس داخلين إلى

(١) معجم البلدان، (٣/٤١١).

(٢) (٢/٩٣).

وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَّهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ<sup>١</sup>.

أخرج البخاري في ٢٩ - كتاب فضائل المدينة، ٥ - باب من رغب عن  
الندبة، وسيد في ١٥ - كتاب النجى، ٩٠ - باب لترغب في المدينة عند فتح  
الأمنار، حديث ٤٩٧

١٥٨٠/٨ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي جَمْرٍ، ...

الاعراف مسرعين (والمدينة خير لهم) منه (لو كانوا يعلمون)، وهذا من أخبار  
النبوة، حيث أخبر منتج هذه الأندليم، وأن الناس سيجعلون أنفسهم وعافور  
المدينة، فقد ما هذه على ترتيب ما قال، لكن في رواية لمسلم وهبه فصح  
الشام ثم اليمن ثم العراق، والطاهر أن البصر قبل الشام للافتقار على أنه مع  
يفتح شجرة من الشام في الزمن النبوي، مرواية مقلد الشام سبي نيس معها  
أن سيقا فتح اليمن إجماعاً بعد الشام، قاله الزرقاني<sup>٢</sup>

وقام في قول ١٥ - الحديث ما قال ابن عبد البر (تتبعه) البصر في أيام  
أبي بكر، وهي أيام أبي بكر، وتوجب الشام بعده والعراق بعده

١٥٨٠/٨ (مالك عن ابن جمر) مكسر الحاء الجهمية وحقة ميم فالف

فصير، كذا رواه يحيى بن حماد، وهو يوسف بن يوسف بن حاتم، وثبت  
معن، عن مالك عن يوسف بن يوسف فقلبه، وقد التفتي وأبو ده، عن  
مالك عن يوسف بن سنان، أن لا يوسف سيباه سناناً، قال البخاري، (الأول  
أصح، كذا في "برهاني" تبعاً للحفظ في "معجم السبعة")<sup>٣</sup> زاد الحديث في  
أوله اختلاف على ما ذكر في سبيل حديثه، فقال: التحني: عن مالك أنه بلغه عن  
أبي هريرة فذكره، معضلاً، اهـ.

وتقدمت ترجمته في باب الحكر، وفيه روى عنه الإمام مالك بن هشام

(١) فتح الزماني، (١٣٠٤).

(٢) ح (١٣٠٩).

عَنْ عُمِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: .....

يونس بن يوسف، وفي يونس ذكره الحافظ في «تهذيبه» و«تقريبه» وحكى فيه عن ابن حبان: هو يوسف بن يونس، ووهب من قلبه، هـ.

وفي «التجريد»<sup>(١)</sup> لابن عبد البر في ترجمة مالك عن ابن حماس قال: له حديثان، واختلف في اسمه فقيل: يونس بن يوسف، وقيل: يوسف بن يونس، واضطرب في اسمه رواية «الموطأ» اضطراباً كثيراً، وأظن ذلك من مالك، ثم ذكر حديث الباب بلفظ مالك عن ابن حماس عن عمه عن أبي هريرة، ثم قال: هكذا قال يحيى في هذا الحديث عن مالك، ولم يسم ابن حماس بشيء.

وقال أبو المصعب: مالك عن يونس بن يوسف بن حماس عن عمه عن أبي هريرة، وكذلك قال معن بن عيسى وعبد الله بن يوسف التتيسي: يونس بن يوسف، وقال ابن القاسم: حدثني مالك عن يوسف بن يونس عن عمه عن أبي هريرة، وكذلك قال ابن بكير وسعيد بن أبي مريم ومطرف وابن نافع وعبد الله بن وهب وسعيد بن عفير ومحمد بن المبارك وسليمان بن برد ومصعب الزبيري كلهم قال: يوسف بن يونس، ودرج عن سعيد بن أبي مريم في هذا الحديث: يونس بن يوسف، ثم ذكر الحديث الآتي قريباً في ما جاء في تحريم المدينة بلفظ: مالك عن يونس بن يوسف عن عطاء بن يسار.

ثم قال: لم يختلف الرواة عن مالك في اسم شيخه في هذا الحديث كلهم فيما علمت قال فيه: يونس بن يوسف، وقد قيل: إنه غير ابن حماس وليس بشيء وهذا من انتافهم في هذا الحديث بقضي بصحة رواية أبي المصعب ومعن والتتيسي في الحديث قبله، هـ.

(من همه) لم يسم، ولم أجد ترجمته في كتب الرجال ولم يذكره الحافظ في «مبهمات التمهيل» وغيره، (عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال) أخرجه

(١) (٢٢٦)، و«المشيد» (٢٤١/٢٢٢)، (١٢٢).

«تَشْرَكُ الْمَدِينَةُ عَلَى أَحْسَنِ مَا كَانَتْ، حَتَّى يَدْخُلَ الْكَلْبُ أَوْ الذَّئِبُ

الشَّيْخَانِ بِطَرَفِ بْنِ ابْنِ الْمَرْيَبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَنْحَوِ حَدِيثَ الْبَابِ وَبَيَانُهُ فِيهِ، وَتَقْدِيرُ الْخَارِجِيِّ: «تَشْرَكُ الْمَدِينَةُ عَلَى خَيْرِ مَا كَانَتْ لَا يَعْنِيهَا إِلَّا الْعَوَاقِبُ يَرِيدُ عَوَاقِبَ السَّبْعِ وَالطَّيْرِ، وَأَخْرَجَ مِنْ يَحْشُرُ رَاعِيَانِ مِنَ مَدِينَةٍ، يَرِيدَانِ الْمَدِينَةَ يَنْعَمَانِ بِنَتْمِهِمَا، فَجَادَتَاهَا وَحُوشًا، حَتَّى إِذَا بَلَغَا شِبَةَ الْوَدَاعِ نَحَرَا عَلَى وَجْهِهِمَا».

وَذَكَرَ الْحَافِظُ<sup>(١)</sup> فِي قَوْلِهِ: «وَأَخْرَجَ مِنْ يَحْشُرُ» الْحَدِيثَ، هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَبِيبًا آخَرَ مُسْتَقَدًّا، لَا تَعْلُقُ لَهُ بِإِذْنِ قَبْلِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ نَتْمَةِ الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ

(لِتَشْرَكَ) يَفْتَحُ الْكَلَامَ وَفِيهِ الْمَعْنَى الْأُولَى بِنَاءَ الْمَجْهُولِ بِاسْتِثْنَاءِ الثَّقِيلَةِ عَلَى مَا ضَمِّنَهُ التِّرْغَاتِيُّ، «عَالٍ: (الْمَدِينَةُ) مَائِبُ الْفَاعِلِ، وَهَكَذَا نَبَطُهُ صَاحِبُ «الْمَحَلِّ» بِزُنَةِ الْمَجْهُولِ، وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي بِصِيغَةِ الْجَمْعِ عَلَى بِنَاءِ الْمَعْرُوفِ لِرَوَايَةِ التَّبَخَارِيِّ «تَشْرَكُ الْمَدِينَةُ» قَالَ الْحَافِظُ: كَذَا لِلْأَكْثَرِ بِنَاءَ الْخَفَافَةِ، وَالْإِمْرَادُ يَذْكُرُ غَيْرَ الْمُخَاطَبِينَ، لَكِنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبَنْدِ، أَوْ مِنْ نَسْلِ الْمُخَاطَبِينَ أَوْ مِنْ نَوْعِهِمْ، وَرَوَى بِتَرْكُونِ بِنْتَحَبَةِ، وَرَوَّجَهُ لِقُرْطَبِيِّ، اهـ.

(عَلَى أَحْسَنِ مَا) أَيُّ عَلَى أَحْسَنِ حَالٍ (كَانَتْ) عَلَيْهِ مِنَ الْعِمَارَةِ، وَكَثْرَةِ الْأَنْبَارِ وَحُسْنِهَا، وَفِي رِوَايَةِ «الصَّحْبِيِّينَ» «عَلَى خَيْرِ مَا كَانَتْ»، وَفِي «أَخْبَارِ الْمَدِينَةِ» لِعُمَرَ بْنِ شَيْبَةَ: أَنَّ بَنِي عُمَرَ أَتَوْا عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَوْلَهُ: «خَيْرِ مَا كَانَتْ» وَقَالَ: «إِنَّمَا قَالَ ﷺ: «أَعْبَرُ مَا كَانَتْ» وَقَالَ: لَوْ قَالَ: خَيْرِ مَا كَانَتْ لَكُنَّ ذَلِكَ، وَهِيَ حَرٌّ وَأَصْحَابُهُ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: صَدَقْتَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، كَذَا فِي «الْفَتْحِ»<sup>(٢)</sup>.

(حَتَّى يَدْخُلَ الْكَلْبُ أَوْ الذَّئِبُ) لِلتَّنْوِيمِ وَيَحْتَمِلُ الشُّكُّ مِنْ الرِّوَايَةِ عَلَى

(١) «فتح الباري» (٤/ ٤٩٠).

(٢) «فتح الباري» (١/ ٤٦).

فِيخْذِي عَلَيَّ بَعْضَ سَوَارِي الْمَسْجِدِ. أَوْ عَلَى الْمُنْبَرِ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَلِمَنْ تَكُونُ الثَّمَارُ ذَلِكَ الزَّمَانُ؟ قَالَ: «الْمَعْوَفِي». ....

النسخ المصرية بنقش أو، وفي النسخ الهندية بالواو (فيغلفي) بضم التحتية وفتح الثخين وكسر الذال القليلة المعجمتين، أي يكون دفعة بعد دفعة، قاله الزرقاني<sup>(١)</sup>. وفي «المعجم»<sup>(٢)</sup>: قال ابن بكير: معناه يبول، وعندي أن حقيقة هذا اللفظ أنه يقطع بوله دفعة دفعة، اهـ. وفي «المعجم» من غدى ببوله تغذية: إذا رماه منفضاً، اهـ.

(على بعض سوارى) جمع سارية أي على بعض أعمدة (المسجد أو على المنبر) تنوع أو شك، ويؤيد الأول ما سباني من رواية ابن شبة بلفظ المسجد. والمنبر بالواو، قال الباجي: يقتضي إخراجها جملة حتى لا يكون بها من سكانها من لا<sup>(٣)</sup> يمنع هذا، اهـ.

(فقالوا: يا رسول الله قل لمن) يكسر اللام وفتح الميم وسكون النون (تكون الثمار) أي ثمار المدينة (ذلك الزمان؟) أي نحو المدينة عن السكان ولعل منشأ السؤال الاستفهام عن الترك هل يكون الترك باعتبار أكثر الأفراد، أو يكون انقطاع الناس عنها بالكلية؟ فأشار ﷺ بالجواب إلى الثاني.

(قال) ﷺ: (للمعوفي) جمع معوفة، قال الحافظ: وهي التي تطلب أقرانها، ويقال للذكر عاف، قال ابن الجوزي: اجتمع في المعوفي شيطان، أحدهما أنها طائفة لأقرانها من قوتك: عنوت فلاناً أعفوه، أي أتيت أطلب معروفه، والثاني من الغفاء، وهو الموضع الخالي الذي لا أتيسر به، فإن الطير والوحش تفصده لأمتها عن نفسها فيه، اهـ.

(١) شرح الزرقاني (٤/٢٧٥).

(٢) (٧/١٩٩).

(٣) قد في الأصل، والقاهر أن لا غلط.



## الْقَصِيرُ وَالْبَصِيرُ.

الشرح البخاري في ٢٩ - كتاب فضائل الصحابة، ٥ - باب من رعد عن المدينة. وبسم في ١٥ - كتاب الحج، ٩١ - باب في المدينة حين يتركها أهلها، حديث ٤٩٩.

(الظفر والبصير) الحاجر بدل أو عطف بيان لسعوفي، قال النووي<sup>(١)</sup>، أما السعوفي فقد فسرها في الحديث بالسباع والظفر، وهو صحيح في الشعة مأخوذ من سعوته إذا أثبتته تغلب سعوته، وأما معنى الحديث فتعظيم المختار لأن هذا التوكيد للمدينة يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة، وتوضعه قصه الرعيب، فإتساعها تجزأ على وجوههم حين تتركها الساعة، وهما آخر من يُخشى كما ثبت في الصحيح البخاري. فقد هو الظاهر المختار.

قال القاضي عياض: هذا مما جرى في العصر الأول، انقضى، قال وهذا من معجزاته يُخبر، فقد تركت المدينة على أحسن ما كانت حين استقلت الخلافة عنها إلى تمام العراق، وذلك الوقت أحسن ما كانت له من والدي. أما اندس فكثرة العلماء وكما أنهم عرف الدنيا فلعبارتها وعمرها واتساع حال أهلها.

قال: وذكر الأحياءون في النفس التي جرت بالمدينة، وخاف أهلها أنه وحل عنها أكثر الناس، وبقيت نمارها أو أكثرها للموافي وخلت مداف، ثم تراجع الناس إليها، قال: وحالها اليوم قريب من هذا، وقد خربت أطرافها، هذا كلام القاضي عياض، اهـ.

وحكى الوراقاني<sup>(٢)</sup> قول النووي والقاضي عياض مختصراً، وزاد في كلام القاضي: وحكى كثير من الناس أنهم رأوا في حلالها ذلك ما أثار به الخوف من تعذيب الكلاب على سواربي المصحف، ثم قال: قال الأبي: تأمل هذا الكلام

(١) الشرح صحيح مسلم للنووي (١/١٩٠).

(٢) الشرح الزرقاني (١/٢٦٥).

فإنه يعني أن خلافاً حتى عذت الكلاب على سوارى المسجد، كان قريباً من زمن تنامي حالها وانتقال الخلافة عنها، وهذا لم يقع ولو وقع لتواتر، بل الظاهر أنه لم يقع بعد، ودليل المعجزة بوجده القطع بوقوعه في المستقبل نصحة الحديث، وأن الظاهر كونه بين يدي نسخة التصحيح، كما يدل عليه موت الراعيين، والمراد بغير ما كانت لمصالح الديانة المتقدمة، وإلى هذا كان يذهب شيخنا أبو عبد الله يعني ابن عرفة، اهـ.

قال الثورياني: وفي تلييه وقوعه نظر مع ثقل عياض عن كثير أنهم رأوا ذلك، ولا يشترط التواتر في مثل ذلك، اهـ.

وقال الحافظ<sup>(١)</sup>: قال القرطبي تبعاً لعياض: قد وجد ذلك حيث صارت معدن الخلافة ومقصد الناس وملجأهم، وحسنت إليها خيرات الأرض، وصارت من أعمار السلاط، فلما انتقلت الخلافة عنها إلى الشام، ثم إلى العراق، وتغلبت عليها الأعراب معاورتيه الفتن، وغلبت من أهلها، فقصدتها عوافي الظهير والسباع، وقال ابن عسك: المختار أن هذا الترتيب يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة، ويؤيده قصة الراعيين، قال الحافظ: ويؤيده ما روى مالك عن ابن حماد، مذكر حديث الباب.

ثم قال: ويشهد له أيضاً ما روى أحمد والحاكم وغيرهما<sup>(٢)</sup> من حديث جحش بن الأدهع الأسلمي قال: بعثني النبي ﷺ لحاجة، ثم لبني وأنا خارج من بعض طرق المدينة، فأخذ بيدي حتى أتينا أحناء، ثم أقبل على المدينة فقال: «ويل أمها قرية يوم يدعها أهلها كأبوع ما يكون» قلت: يا رسول الله من يأكل ثمرها؟ قال: «الغاية الطير والسباع».

(١) فتح الباري (٤/٩٠)

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٥/٣٢)، والحاكم في المستدرک (٤/٢٢٤)، والطبراني في الكبير (١١/٢٣٠) وعزاه الهيثمي (٩/٣٥٩)

ودروى عمر بن شبة بإسناد صحيح عن عوف بن مالك، قال: دخل رسول الله ﷺ المسجد ثم نظر إليه، فقال: «أما والله ليدعنها أهلها مذلفة أربعين عاماً للموافي، فأتدرون ما الموافي؟ الطير والضباع».

قال الحافظ: وهذا لم يقع قطماً، وقال المذهب: في هذا الحديث، أن المدينة تسكن إلى يوم القيامة وإن غلبت في بعض الأوقات لقصد الراغبين بفنئنها إلى المدينة، وقال الحافظ في قوله في حديث البخاري: وآخر من يحشر داعيان: هذا يحتمل أن يكون حديثاً آخر مستقلاً، لا تعلق له بالذي قبله، ويحتمل أن يكون من تنمة الحديث الذي قبله، وعلى هذين الاحتمالين يترتب الاختلاف الذي حكيته عن القرطبي والنووي، والثاني أظهر كما قال النووي. اهـ.

والحاصل أن القرطبي احتار قول الفاضل عياض، وإليه يظهر ميل العلامة الرزقاني، ورجح الأبي قول النووي، وهو اختيار أبي عبد الله بن حرفة، وإليه يظهر ميل الحافظ ابن حجر، وفي «الإساعة» لتسديد محمد البربرجي الشافعي المدني المتوفي سنة ١١٠٣هـ بعد ذكر الحرة وغيرها، ومها خراب المدينة بعد الحرة، أخرج ابن شبة<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة يخرج من أهل المدينة عن المدينة أعمر ما كانت نصفاً زهواً ونصفاً رطباً، قيل: من يخرجهم؟ قال: أمراء السوء.

ودروى أحمد<sup>(٢)</sup> برجال الصحيح أن النبي ﷺ صعد أسطفاً، فأنزل على المدينة فقال: «ويل أمها، قرية يدهم أهلها كأنهم ما يكون» ودروى ابن شبة<sup>(٣)</sup> عن شريح بن عبيد أنه قرأ كتاباً ذكره ليحيى بن أهل المدينة أمر بفرعهم حتى

(١) «تاريخ المدينة» (٢٧٧/١) واسطر: «التسديد» (١٢٦/٢٤) ودوقا: «الوقاء» (١٢٠/١).

(٢) «تسديد أحمد» (٣٢/٥).

(٣) انظر: «الوقاء» (٢٧٦/٩).

بتركها. وهي كذلك، وتكون السنانير على قطائف الخبز، ما يرونها شيء، وحتى  
تخرق الثعلب في سواقها ما يرونها شيء.

وفي «الموطأ»: «تتركبن المدينة. الحديث، فتذكر حديث الميم، قال:  
ورواه ابن شبة<sup>(١)</sup>» ولفظه «فيغذي على سواي المسجد، قال القاضي عياض  
إن هذا جرى في العصر الأول، وإنها تركت أحسن ما كنت من حيث المدن  
والدنيا، أما الذين فلكثرة العلم بها، وأما الدنيا فلعمارتها واتساع حال  
أهلها، وذكر الأخباريون أنه رحل عنها أكثر أهلها، وبقيت شوارعها للعواف،  
وخلت مدة ثم تراجعوا، قال: وقد حكى قوم كثيرين أنهم رأوا ما أشر به في  
من تعدية الكلاب على سواي المسجد، وقال النووي: انظر المخار أن  
الترك يكون في آخر الزمان.

قال السيد السهوي في تاريخها في وفاة الخوفاء<sup>(٢)</sup>: أنه ورد في نصفي  
أن الترك لها يكون متعددة، فقد روى ابن شبة: «ليخرجن أهل المدينة منها، ثم  
ليعودن إليها. ثم ليخرجن منها، ثم لا يعودن إليها» روى أيضاً عن عمر  
- رضي الله عنه - مرفوعاً: «ليخرج أهل المدينة منها، ثم يعودن إليها  
فيعبرونها، ثم تحنن، وتبكي، ثم يخرجون منها ولا يعودن إليها أبداً»، قال:  
والظاهر أن ما ذكره القاضي عياض هو الترك الأول، وبسببه كاثرة انحرأ كما في  
حديث أبي هريرة: «ليخرجهم أمراء الروم»، وأنه بقي الترك الذي يكون في آخر  
الزمان، هـ.

قال السراجي: ويؤيده ما في رواية شريح: «ليبعثن أهل المدينة أمر  
يخرجهم حتى يتركوها، فإن مروجهم عنها آخر الزمان يكون نهجرة إلى بيت

(١) تاريخ المدينة (١/٢٧٦).

(٢) وفاة الخوفاء (١/٢٢٣).

المقدس طلباً لتجهاد لا فلفزع. حم يمكن أن يقال: إن ذلك يقع في زمن السبائي أيضاً، وهو من أمراء المرو، وهو في آخر الزمان. لكن إذا ثبت التعدد سهي الأمر بأن يقال: يحررون منها ثلاث مرات، وإنما ذكر في الحديث مرتين إيجازاً واحتصاراً، ولجملة فقد وقع ذلك في زمان يزيد، وهو من جملة قبائحه الشديدة، ولا بد من وقوعها مرة أخرى في آخر الزمان كما صرحنا به الأحاديث النصيحة، أ.

ثم قال في أخوان المهدي المزعوم: وأما صاحبه علمه بهاجر إلى بيت المقدس، وأن المدينة تحرق مد هجرة، وتصير مأوى للوحوش، فقد ورد: «عمران بيت المقدس حرق يثرب»، الحديث. ثم قال: ومن الأساطير القريبة حرق المدينة قبل يوم القيامة بأربعين سنة، وحروج أهلها منها، فقد أخرج أبو داود<sup>(١)</sup> عن سعد مرفوعاً: «عمران بيت المقدس حرق يثرب». وخبر يثرب خروج الملحمة الحديث.

وروى الطبراني<sup>(٢)</sup> بسبيل الأبناء بلعاء ثم يأتي على المدينة زمان جهر السفر على حض أقطارها، فيقول: قد كانت هذه مرة عامرة من طول الزمان وغفر الأثر، وروى أحمد بن حنبل بإسناد حسن، وفي الصحيحين: «لنتركن المدينة على خبر ما كانت» الحديث. وفيه آخر من يحشر منها راعيان عن مزينة الحديث.

وروى ابن زبالة وضعه ابن النجار: إلا تقوم الساعة حتى يحطب على مسجد ذي الكلاب والذئاب والضباب، فيهر الرجل بيابه فيريد أن يصلي فيه فما يقد عليه، وروى ابن ثبة بسند صحيح حديث قاتل واقع لدعائها مدلة

(١) مسنن أبي داود (٩٢/٢) (٤٢٩٤).

(٢) المعجم الكبير للطبراني (٨٨/٩) (٥٢٩٧).



أَتَخَشُّنَ أَنْ نَكُونَ مِنْ نَفْتِ الْمَدِينَةِ؟

### باب (٣) ما جاء في تحريم المدينة

ويقال: مولى طلحة، ثقة، روى له مسلم والبخاري وغيرهما، أنه قال: قلت: لرفي الحافظ في تهذيبه<sup>(١)</sup> بين مزاحم مولى عمر بن عبد العزيز وبين مزاحم الذي روى له مسلم، وقال: هو غيره قطعاً.

(أتخشى) أي تخاف (أن تكون) ما تقول في جمع النسخ الهندية والصربية غير اليرفاني قال: عرقية، ويحتمل أن يكون ما تقول أي أنا وأنت، أنه قال: وعليه النسخ كلها وهو الأول بالنسب، (ممن نعت) أي من الذين نعتهم (المدينة) حيث بقيت الحيت كما تقدم.

قال الرازي<sup>(٢)</sup>: خلاف أن يكون ممن نفته المدينة لكونه من الحثينة، لأنه سنة أو خلال عن هدي، ومنه من أهل الغسل والدين يخاف على نفسه، وقال ابن أبي مليكة: أدركت ثلاثين من أصحاب النبي يخطو بهم يخافون الفسق عن نفسه، وقال الحسن: ما خرج إلا مؤمناً ولا آمنه إلا منافقاً، وقال إبراهيم النخعي: ما عرضت قولني على سدي إلا خشيت أن تكون مكذباً، فعلى هذا أهل الدين والعلم والفقه من الخوفاً على أنفسهم لا أنهم لهذا، أنه.

### (٣) ما جاء في تحريم المدينة

قال الباق<sup>(٣)</sup>: محرم عند المدينة وشجر وحشيشها، وبهذا قال مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة: لا يحرم، لأنه لم كان محرماً بينه وبين يدياً عاماً، ولو جيب فيه الحزاء كسيرة الحرم.

(١) التهذيب (١٠٠/١٠٠).

(٢) التلخيص (١١٢/١١٢).

(٣) تهذيب (١١٠/١١٠).

ولنا ما روى علي - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «المدينة حرم ما بين ثور إلى غير» متفق عليه<sup>(١)</sup>، وروى تحريم المدينة أبو هريرة ورافع وعبد الله بن زيد، متفق على أحاديثهم، ورواه مسلم من سعد وجابر وأنس، وهذا يدل على تعميم البيان، وليس هو في الدرجة دون أخبار تحريم الحرم، وقد قبلوه، وأثبتوا أحكامه.

وحرم المدينة ما بين لايتيها، واللاية: الحرة فيها أحجار سوداء، قال أحمد: ما بين لايتيها حرام، يريد في بريد، كذا فصره مالك بن أنس، وروى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ جعل حول المدينة اثني عشر ميلاً جُنى، رواه مسلم.

فمن فعل ما حرم عليه شيئاً فيه روايتان؛ إحداهما: لا جزاء فيه، وهذا قول أكثر أهل العلم، وهو قول مالك والشافعي؛ لأنه موضع يجوز دخوله بغير إحرام، فلم يجب فيه جزاء كصَيْدٍ وَجَّ<sup>(٢)</sup>، والثانية: يجب فيه الجزاء، وروى ذلك عن ابن أبي ذئب، وهو قول الشافعي في التقسيم وابن المنذر؛ لأن رسول الله ﷺ قال: «إنني أحرم المدينة مثل ما حرم إبراهيم مكة» ونهى أن يعصد شجرها، ويؤخذ طيرها، فوجب في هذا الحرم الجزاء، كما وجب في ذلك، إذ لم يظهر بينهما فرق.

وجزاؤه إباحة سلب القتيل<sup>(٣)</sup> لمن أخذه لما روى مسلم بإسناده عن عاصم بن سعد أن سعداً ركب إلى فصره بالعميق، فوجد حيداً يقطع شجراً، أو يتحيطه فسلَّه، فلما رجع سعد جاء أهل العبد فكلّموه أن يؤذوا على غلامهم أو

(١) أخرجه البخاري (٣/٢٦، ٤/١٢٤، ١٢٥) ومسلم (٢/٩٩٤، ٩٩٥).

(٢) وَجَّ: هو واو بالطايف.

(٣) كذا في الأصل، وكذا في فالشرح الكبير والصواب عندي بلفظ القاطع أي قاطع الشجر ويحتمل أن يراد به قاتل العبد. «ن».



عليهم، فقال - سعد الله - أن أرد شيئاً نثلين رسول الله ﷺ، فبني أن يؤدّ عليهم، وعن سعد أن رسول الله ﷺ قال: «من أخذ أسداً بضلع فيه غليظته، رواء أبو داود<sup>(١)</sup>»

فعلى هذا يباح لمن وجد نضب أو فاته أو قاطع الشجر ما به، وهو أخذ ثيابه حتى سراويله، فإن كان على غابة لم يملك أخذها؛ لأن لدانة ليست من السلب، وإنما أخذها فأنزل الكافر في الجهاد، ولأنه يستعان بها على الحرب، بخلاف مسانئنا. فإن تم بسلبه أحد فلا شيء عليه، أي على القاطع. سوى الاستعداد والتوبة.

ويشارك حرم المدينة حرم مكة في شيئين: أحدهما: أنه يجوز أن يؤخذ من شجر حرم المدينة ما ندعو الحاجة إليه للنفس والمواساة والرفق، ومن حبشها ما ندعو الحاجة إليه للعنف؛ لما روى أحمد عن جابر أن النبي ﷺ لما حرم المدينة قالوا: يا رسول الله إنما أصحاب عمل وأصحاب نفع، وإنما لا نستطيع أرض غير أرضنا فرغص لنا، فقال: «القائمان والمواساة والعارضة والمستند، فأما غير ذلك فلا يُغضد ولا يُحيط منها شيء»، قال غارحة: «لست بؤود الكوفة، فاستنى ذلك، وجعده مباحاً، كما استأى الإذخر بمكة».

وعن عتي - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ: قال: «المدينة حرام» الحديث. فيه دلالة أن بعثته (ص) بعثه، وعن جابر أن رسول الله ﷺ قال: «لا يخطئ ولا يفتن حتى رسول الله ﷺ، ولكن يهش هشاً رفيقاً» رواه أبو داود، ولأن المدينة يقرب منها شجر وزرع هو ممتن من احتشائها مع الحاجة أقضى إلى الضرر بخلاف مكة.

والثاني: أن من صاد شيئاً خارج المدينة، أم أوجله إليها لم يلزم

(١) سنن أبي داود (٢٠٢٧).

إرسال، نعى عليه أحمد؛ لأن النبي ﷺ كان يقول: «يا أبا عمير ما فعل  
التغبير»<sup>(١)</sup>، ومما ظهر هذا أنه أباح إمساكه بالمدينة إذ لم يتكر ذلك، وحرم مكة  
أعظم من حرمة المدينة بذليل أنه لا يدعنها إلا محرم، اهـ.

وذكر الشيخ في «البدل»<sup>(٢)</sup> قال الثوري وعبد الله بن المبارك وأبو حنيفة  
وأبو يوسف، ومحمد بن إيسر للمدينة حرم كما كان لمكة، فلا يُتَمَع أحد من أهل  
صيدها وقطع شجرها، وأجابوا عن الحديث بأنه ﷺ إنما قال ذلك، لا لأنه  
لما ذكره من تحريم صيد المدينة وشجرها، بل إنما أراد بذلك بقاء زينة  
المدينة ليستطوبوها وبالفوها، وذلك كمنعه ﷺ من مسم أعظام المدينة، وقال:  
«إنها زينة المدينة»، على ما رواه الطحاوي بسنده عن ابن عمر قال: «نعى  
رسول الله ﷺ عن أعظام المدينة أن تهدم»، وفي روايه: «لا تهدم الأعظام، فإنها  
زينة المدينة» وهذا إسناد صحيح

ثم ذكر الطحاوي ذليلاً على ذلك من حديث أنس في قوله ﷺ: «يا أبا  
عمير ما فعل التغبير»<sup>(٣)</sup>، قال الطحاوي: فهذا كان بالمدينة، ولو كان حرم  
صيدها كحكم صيد مكة إذا أُنزل له رسول الله ﷺ حتى التغبير، ولا  
التمب به، كما لا يخلق ذلك بمكة، وأجيب باحتمال أن يكون من صيد الحل،

قلت: لا تقوم الحاجة بالاحتمال الذي لا ينشئ عن دليل، رُذِّ أيضاً بأن  
صيد الحل إذا دخل يجب عليه إرساله، فلا يرد عليه، وهذا الجواب لا ينشئ  
على أصل الشافعي، فإن عنه إذا أخذ الرجل صيد الحل، ثم أدخله في الحرم  
لا يجب عليه إرساله، سواء كان في يده أو في فمعه، نعم ينشئ على أصلنا،  
وروى الطحاوي أيضاً من حديث سلمة بن الأكوع أنه كان يصيد، ويأتي

(١) أخرجه البخاري (٣٧/٨) وأبو داود (٢/٢٥٨).

(٢) بدل المحذور (٩١/٣٨٣).

الشيء <sup>يخرج</sup> من صدره، فأنشأ عليه بجاء، فقال رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>: أما أنتي حبست؟ فقال: يا رسول الله أنسي عنّا الصيد، الحديث، أخرجه الطحاوي ثلاث طرق.

ثم قلنا: ففي هذا الحديث ما يدل على إباحة صيد المعينة، ألا ترى رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> قد دلّ صفة وهو بها على موضع الصيد، وذلك لا يحل بمكة، ذلك أن حكم صيد المعينة خلاف حكم صيد مكة، فدل على «الذلة».

وقال الحافظ في «الفتح»<sup>(١)</sup>: أخرج الطحاوي بحديث أنس عن قصة أبي عمير ما فعل الصغير، وأجبت باحتمال أن يكون من صيد الحجل، قال أحمد من صيد من أضر ثم أدخله المدينة ثم يرمه إرسانه لحديث أبي عمير، وهذا قول الجمهور، لكن لا يرد ذلك على التحفة، لأن صيد الحجل عندهم إذا دحر التحريم كان له حكم الحرم، ويحتمل أن تكون قصة أبي عمير قبل التحريم، وأخرج بعضهم بحديث أنس في قصة قطع النخل لبني النضير.

وأما قوله: «أما أنتي حبست؟» في أول الإهجرة، بحديث صحيح انتهى كان بعد رجوعه بمكة من حيرة كما في حديث عمرو بن أبي عمرو عن أنس في الإهجرة، وفي غزوة أحد، من المأثري وصحاحه.

قلت: والحديث الذي أشار إليه الحافظ هو ما أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup> في باب من غزا بصبي للخدمة يسده إلى عمر، وعن أنس أن النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> قال لأبي طلحة: «أنسى لي علامة من غلمانكم يخدمني حتى أخرج إلى خيبر، فخرج بي أبو طلحة حراً في»، الحديث بطوله، وفيه «صطفاه» و«بصنية» والبند، جاء وفي آخره «موتاً» حتى إذا أشرقنا على المدينة نظر إلى أحد، فقال: هذا جيل

(١) فتح الباري (٢/٤٤٤).

(٢) صحيح البخاري (٣/٢٨٩).

١٥٨٢/١٠ - حَدَّثَنِي بِخْبْنٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى

الْمُطَّيَّبِ،

بَحْنًا وَنَحْبَةً. ثُمَّ نَظَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَقَالَ: «الَّتِي هِيَ أَيْ أَحْرَمَ مَا بَيْنَ لَابَتِهَا بِمَثَلِ  
مَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمَ مَكَّةَ».

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ<sup>(١)</sup> لَمَّا لَانِ قِدَامَةُ: مِنْ فَعَلَ مِمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِ فِيهِ شَيْئًا أَيْمَ،  
وَلَا جَزَاءَ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ لِأَحْمَدَ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَأَكْثَرُ  
أَهْلِ الْعِلْمِ، وَفِي رِوَايَةِ لِأَحْمَدَ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْمُدِيمِ وَابْنِ أَبِي ذَنْبٍ،  
وَإِخْتَارَهُ ابْنُ الْقَنْتَرِ وَابْنُ نَافِعٍ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَقَالَ الْقَاضِي عَبْدُ الرَّهْمَنِ:  
هُوَ الْأَقْبَسُ، وَإِخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ بَعْدَهُمْ فِيهِ الْجَزَاءُ وَهُوَ كَمَا فِي حَرَمِ مَكَّةَ. وَقِيلَ:  
الْجَزَاءُ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ أَحَدُ السَّبَبِ، تَحْدِيثٌ صَحِيحٌ مُسْنَدٌ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي  
وَقَاصٍ. قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: لَمْ يَفَلْ «هَذَا» عَدَّ الصَّحَابَةَ إِلَّا الشَّافِعِيُّ فِي  
الْمُدِيمِ، قَالَ الْحَافِظُ: وَإِخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مَعَهُ وَبَعْدَهُ لَصُحَّةُ الْخَيْرِ فِيهِ، وَنَسَّ قَالَ  
بِهِ اخْتِلَافٌ فِي كَيْفِيَّتِهِ وَمَصْرُفِهِ. وَالَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ صَنِيعُ سَعْدٍ عَنْهُ مُسْنَدٌ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ  
كَسَبَ الْقَتِيلَ، وَهُوَ لِلْسَّبَبِ لَكِنَّهُ لَا يُخْتَمَرُ. اهـ.

قَالَ الْبَاقِي<sup>(٢)</sup>: وَمِنْ عَصَى فَاسْتَحَلَّ، فَقَدْ اسْتَحَلَّ مَا قَدْ نَهَى عَنْهُ وَلَيْسَ  
عَلَيْهِ فِيهِ جَزَاءٌ. وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ تَضْيِيلِ مَالِكِ الْمَدِينَةَ عَنْهُ.  
مَكَّةَ أَوْ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ فِيمَا أَصَابَ مِنَ النَّصَبِ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ مُذْعَبُ ابْنِ  
أَبِي ذَنْبٍ. اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ: ثَلَاثُ ابْنِ خَزِيمَةَ الْإِنْفَاقِ عَلَى أَنْ لَا جَزَاءَ فِي حَبْدِ الْمَدِينَةِ  
بِخِلَافِ حَبْدِ مَكَّةَ. اهـ.

١٥٨٢/١٠ - (مَالِكٌ عَنْ عُمَرَ) بَنِيهِ الْأَمِينِ وَكَوْنِ الْمِيمِ ابْنِ أَبِي عَدْرِ،  
وَأَسَمُهُ مَيْسَرَةُ الْمَدِينِي (مَوْلَى الْمُطَّيَّبِ) بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَسْبِطِ الْغُرَشِيِّ

(١) فتح الباري: (٤/٨٣).

(٢) المنهاج: (٧/١٩٣).

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَلَعَ لَهُ أَحَدًا. فَقَالَ: «قَدْ أَجَبْتُ يَحْيَىٰ وَنَجِيَّةً».....

المخزومي، قال ابن عبد البر في «التجريد»<sup>(١)</sup>: عمرو لا بأس به، له حديث واحد مستند، يكنى أبا عثمان، أهد. والمراد أن له هذا الواحد في «الموطأ» وإلا فهو من رواية السنة.

قال الحافظ في «تهذيبه»: كثير الحديث، صاحب مراسيل، وذكر جماعة ضَعَّفُوهُ لحديثه عن عكرمة عن ابن عباس: «من أتى البيعة فاقتلوه» قال المجلي: ثقة بنكر عليه حديث البيعة، قال الأجري: سألت عنه أبا داود؟ فقال: ليس هو بذلك، حدث عنه مالك يحدّثين، وقال ابن عدي: لا بأس به؛ لأن مالكاً يروي عنه ولا يروي مالك إلا عن صدوق ثقة، أرخ ابن فنان وفاته سنة ٤٤١ هـ. وفي «التقريب»: مات بعد خمسين، يعني وفاته، قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: وقد علم أن مالكاً لم يخرج عنه عن عكرمة شيئاً، وإنما أخرج له هذا الحديث فقط.

(من أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ طلع) بفتح الطاء واللام مخففاً أي ظهر (له أحد) قال الزرقاني: حين رجع من خيبر، لرواية محمد بن جعفر عن عمرو عن أنس قال: خرجت مع النبي ﷺ إلى خيبر أخذته، فلما قدم ﷺ راجعاً، وبنا له أحد قال: «هذا جبل يحبنا» الحديث، تقدم قريباً عن البخاري في «باب من هذا بصبي لخدمته» وقال الحافظ<sup>(٣)</sup>: ظهر من رواية للبخاري أنه ﷺ قال: تلك لما رآه في حاك رجوعه من الحج، وقد وقع في رواية أبي حميد أنه قال لهم ذلك لما رجع من نبوك وأشرف على المدينة، قال: «هذه طاعة» فلما رأى أحداً قال: «هذا جبل يحبنا ونحبه»، وكأنه ﷺ تكرّر منه ذلك المقول (فقال) ﷺ: (هذا) إشارة إلى جبل أحد (جبل يحبنا ونحبه) قال

(١) «التجريد» (ص ١١١).

(٢) انظر: شرح الزرقاني، (١/٢٢٦).

(٣) «صح البخاري» (٧/٣٧٨).

الحافظ<sup>(٢٢)</sup>: «للعلماء في معنى ذلك أقوال: أحدهم: أنه على حذف مضاف، واستفهام أهل أحد، والمراد بهم الأنصار؛ لأنهم جيرانه، ثانيها: أنه قال ذلك للمسرة بنسان الحال إذا قدم من سفر لغربه من أهله ولقبائهم، وذلك فعل من يحب بمن يحب».

ثالثها: أن الحب من الجانيين على حقيقته، «فأمره لكون أحد من جبال الجنة كما ثبت في حديث أبي عيسى بن جبر مرفوعاً: «جبل أحد يحبنا ونحبه وهو من جبال الجنة»، أخرجه أحمد، ولا مانع في جانب البلد من إمكان المحبة منه، كما جاز التيسير فيها، وقد خصه عليه السلام مخاطبة من يحق فقال لما اضطرب: «اسكن أحد»، الحديث.

وقال السهيلي: «فإن عليه السلام يحب الفاك الحسن، والاسم الحسن، ولا اسم أحسن من اسم مشتق من الأسمدة، ومع كونه مشتقاً من الأسمية فحركات حروفه الرفع، وذلك يشعر بارتفاع دين الأحد وعلوه، فتعلق الحب من النبي عليه السلام به لفضلاً ومعنى، فخص من بين الجبال بذلك، وقال في موضع آخر: قبل: هو على الحقيقة، ولا مانع من وقوع مثل ذلك بأن يخلق الله المحبة في بعض الجمادات، وقيل: هو على المحاز عنى حد قوله تعالى: «وَمَثَلُ الْفَرَسِ»، وقال الشاعر:

وما حب الديار شغفتني قلبي ولكني حب من سكن الديار

وقال الزرغاني<sup>(٢٣)</sup>: قوله: «بما حقيقة كما رجحه جماعة، وقد خاطب عليه السلام مخاطبة من يعقل، فقال لما اضطرب: «اسكن»، فوضع الله الحب فيه، كما وضع التيسير في الجبال مع داود، والخشية في الحجارة التي قال فيها: «وَيَنْ يَنْهَا لَهَا يَنْسُجُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ»، وكما حزن النجدي لفراقه حتى سمع الناس حنينه،

(٢٢) شرح الزرغاني، ٢/٢٢٦ (٢٢٦) انظر: الاستدلال، ٢/٢٦ (٢٢٦).

لِللّٰهِمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ.....

ألا ينحر رصده - الجهد بحسب الآتياء - وقد سُمِّى عليه الحجر والشجر، وبُشِيت  
الحصاة في يده، وكنَّاه السرايا، وأُذِّن حائط أبيه، وأمسكه الباب على  
دعائه **بِكَلِمَةٍ** إشارة إلى سبب حب الله إياه، وحسب سبكه تحببه من أجداده، وفارس  
محبته في الحج، مع بطل بيه، وقوة مولاته.

**وَحُجَّةٌ** حفيظة أيعضا؟ لأن جِراء من حبب إلى سبكه، ولأنه من جِراء  
الحفظة، كما رواه أحمد عن أبي عيسى بن جبر كما تقدم، **وَالشَّجَرُ** والظُراني<sup>(١)</sup>،  
«أخذ هذا جبل بحرا ونحبه، على باب من أبواب نجفة، أي من داخلها، ولا  
بناقي روية الظُراني أيضا» **وَأُذِّن** وكي من أركان الحفظة، لأنه ركن داخل باب،  
بدليل، وإية ابن سلام في تفسيره أنه ركن من الحائط، وقيل هو على حذف  
الصفات، أي بحت عهد، وهم الانتصار، لأنهم حبرائه، وكانه يحذرون **بِكَلِمَةٍ**  
وبحبه، وقيل لأنه كان شجرة بلسان النحال إذا قدم من سفر مقرَّبه من أهله  
ونكثاتهم، فكان يصرح بما يطلع به استشاراً لأهله من الصنعة، والمعرب من  
الأهل.

**وَقَعْدَةٌ** ما في رواية الظُراني عن أنس، «إذا جنتموه وقتلوا من شجرة  
ولو من عصاهه، يكثر المهلة ومصاد معجزة كل شجرة عظيمة ذات شدة»،  
وأخذ من هذا الحديث أنه أفضل الجبال، وقيل: عرفة، وقيل أبو أبيس،  
وقيل: لشيء قسم الله عليه موسى، وقيل: قاف، وقيل: وقبه قبر هارون أخي  
موسى نبيهما السلام، ولا يصح، إلخ.

**اللّٰهِمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ** عليه السلام (حرم مكة) قال الطحاوي<sup>(٢)</sup>، وقد روى ابن

(١) «جميع الروايات (١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩) لم تزل، وإنما هي من جبر (أو رسول الله ﷺ) كما  
قال أحمد: ١٩٨ حديث على باب من أبواب نجفة، رواه السرايا، الظُراني في  
الكبرى والأوسط وفي عبد المجيد بن أبي عيسى، يه أو حاتم، وفيه من لا أثر له.

(٢) «الطحاوي» ١٩٨ و ١٩٩

وَأَنَا أَخْرَجُ مَا بَيْنَ لَابِنَيْهَا.

أخرجه البخاري في ٦٠ - كتاب الأنبياء، ١٠ - باب حدثنا موسى بن إسماعيل، وسلم في: ١٥ - كتاب الجمع، ٨٥ - باب فصل المدينة ودعاء النبي ﷺ فيها بأثره، حديث ٤٦٢.

شرح العبد أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ مَكَّةَ حُرْمًا، وَاللَّهُ وَلِمَ يَحْرِمَهَا النَّاسُ» ووجه ذلك عندني أن قوله: «إِبْرَاهِيمَ حَرَمًا» يحتمل أن يكون معناه أنه دعا في تحريمها، وأن الباري تعالى أجاب دعاءه، وحرمها، ويحتمل أن يراد به أن إبراهيم كلف أن يحكم باستهادته وأنه آذاه اجتهداه إلى تحريمها فأسيء ذلك إلى تحريم الله عز وجل؛ لأنه بأمره حرم، ويضاف تحريمها إلى إبراهيم عليه السلام، لأنه الذي حكم بذلك، اهـ.

(وَأَنَا أَخْرَجُ) بصيغة المتكلم من التحريم، والاحتمالان اللذان ذكرهما الباجي في تحريم إبراهيم - عليه السلام - بحريان في هذا أيضاً لرواية البخاري عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «حَرَّمَ مَا بَيْنَ لَابِنَيِّ الْمَدِينَةِ عَلَى لِسَانِي»، قال المحقق<sup>(١)</sup>: «كُنَّا لَنَا كَثْرٌ عَلَى السَّاءِ لِمَا لَمْ يَسْمُ فَاعْلَهُ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ بَلَقَطَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَى لِسَانِي مَا بَيْنَ لَابِنَيِّ الْمَدِينَةِ». اهـ.

(مَا بَيْنَ لَابِنَيْهَا) بضم الموحدة تنبيه لآيه، قال الباجي<sup>(٢)</sup>: «يُرِيدُ حُرْمَتَهَا، وَاللَّابَةَ، الْحَرَّةَ، قَالَ دِينَ نَافِعٌ، قَالَ: قَالَتِ الْحُرَّانُ إِحْدَاهُمَا الَّتِي يَنْزِلُ بِهَا النَّجَاحُ، وَالْأُخْرَى تَقَابِلُهَا مِنْ نَاحِيَةِ شَرْقِي الْمَدِينَةِ، وَهِيَ أَيْضاً فِي أَهْصَى الْعَمْرَانَ خَارِجَةً عَنْهُ، قَالَ: وَحُرَّتَانِ أَخْرِيَا أَيْضاً مِنْ نَاحِيَةِ الْقِبْلَةِ، وَالْجُوفُ مِنَ الْمَدِينَةِ وَهُمَا أَيْضاً فِي طَرَفِ الْعَمْرَانَ مِنْ جَانِبِي الْمَدِينَةِ حَمِيماً عَلَى مِثْلِ الْأَعْرَبِينَ. قَالَ دِينَ نَافِعٌ: فَمَا بَيْنَ هَذِهِ الْحُرَّاتِ فِي<sup>(٣)</sup> الدَّوْرِ كُلِّهِ مَحْرُومٌ أَنْ يُضَادَّ بَيْنَهُمَا».

(١) فتح الباري (٤/٣٧٧).

(٢) لمطفي، (١٩٣/٧).

(٣) كذا في الأصل. قرأ.



صبي، وعمره فطعم الشجر، وفيه على بوي، من كل شجر حولها فالحاء، ثم

قال الزيفاني<sup>(١)</sup> قال من حديث: الثلاثة أومن رأت شجرة سوداء يعني  
الحريز السقية والخربة وهي حذار<sup>(٢)</sup> أربع، بكر الشبه والنبوية مصداق  
وتحريمه يثبو ما بين لاسيما إنما يعني في هذه، والله الشجر صرياً في بوي في  
دهرنا كسها، كذا في أحري مصروف عن ذلك، ثم من عند الحري، وكذا قال  
من وهذا، قال النووي: ثلاثه وحسن أنها، قال الأسي، ولعلها مدلل  
حري، ولا تلفظ بين لا يسلها، أو.

وفي الشجري من حديث عائشة لأحول عن أبي مرفوعاً: لمدينة حرم  
من كذا، إلى كذا، قال الحافظ<sup>(٣)</sup> هكذا جاء مبدأ، وفي حديث علي في  
الشجاري، ثم من كذا إلى كذا يعني الأول، وذلك في رواية الشجر بالمدغ  
غير، وهو حين بالمدينة، واعتقت روايات لمعاري أنها علي، إنها الثاني،  
ورفع عند سلم إلى ثور، فغير إلى معاري أبعده ممداً لها وقع عنده أنه  
وهم.

ثم كان حديثاً بسط الكلام على حديثي المذكورين، وهذا يدل على أن  
الفرد نفرد في حديث أبي كذا وكذا جلاء، ما وقع عند مسلم من حديث  
عدي بن أبي عمرو عن أبي مرفوعاً، اللهم إني أحرم ما بين حبيها، لكن في  
البحاري من طرف عن عمرو، أو من، أو ما بين كذا، أو حديث أبي عمرو  
ورافع من حديث أبي سعيد، وأما ما عند مسلم، وكذا عند أحمد من  
حديث عده، أو في، وأبيخني عن حديث عبد الرحمن بن عوف، وأبو

(١) شرح الترمذي، (١/٢٢٨).

(٢) بالضم جمع حذر، أو حذر.

(٣) فتح الباري، (١/٢٢٨).

من حديث أبي اليسر وأبي حنبل وكعب بن مالك، كلهم يلفظ «ما بين لابنيها».

وادعى بعض الحنفية أن الحديث مضطرب؛ لأنه وقع في رواية «ما بين جليلها»، وفي أخرى «ما بين لابنيها» وفي رواية: «مأزمها».

ونعقب بأن الجمع بينها واضح، وبمثل هذا لا ترد الأحاديث الصحيحة، فإن الجمع لو تعدد أمكن الترجيع، ولا شك أن رواية «ما بين لابنيها» أرجح لتوارد الرواة عليها. اهـ.

وفي «المحلى»: قال أبو يوسف: حدثنا مالك أنه بلغه عن النبي ﷺ أنه حرم بعضاء المدينة، وما حولها اثني عشر ميلاً، وحرم الصيد أربعة أميال حولها، قال أبو يوسف: وقال بعضهم: إن تحريم هذا إنما هو لاستبناء الأعضاء، والمعضاء شجر أم غيلان، وكل شجر عظيم فيه شوك، جمع عفة لأنها مرعى أنماشي من الإبل والغنم، وإنما كان قوت الفوم الطين، وكانت حاجتهم إلى القوت أفضل من حاجتهم إلى الخشب، اهـ.

قلت: ويؤيده ما في أبي داود من حديث علي عن النبي ﷺ: «ولا يصلح أن يقطع منها شجرة إلا أن يقطع رجل بعيره»، وفي «البلد»<sup>(١)</sup> قال الحافظ: يجوز أخذ الخلف لحديث أبي سعيد في مسلم: «ولا يحيط فيها شجر إلا لعنف» ولأبي داود عن علي نحوه، اهـ.

قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: راد في رواية «الصحيحين»: كما حرم إبراهيم مكة، وأنشبه في الحرمة لفظ لا الجزاء؛ لأنه كما قال ابن عبد البر عن العلماء: لم يكن في شريعة إبراهيم عليه السلام جزاء الصيد، وإنما هو شيء أنشأ الله

(١) ابن الجوزي ٩١/٤٨٩.

(٢) شرح الزرقاني ١/٢٢٧.

١٥٨٣/١١ - **وحدثني** مالك عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: **أنه كان يقول: لو رأيت الظباء بأسيوت تترفع ما ذعرتها. قال رسول الله ﷺ: ما بين لابتيها**.....

هذه الأمة، قال تعالى: ﴿إِنِّي لَأَكْفُرُ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّىٰ وَالْمَنَآتِ﴾<sup>(١)</sup> الآية، ولم يكن قبل ذلك، اهـ.

١٥٨٣/١١ - (مالك عن ابن شهاب) (عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة) - رضى الله عنه، روى البخاري<sup>(٢)</sup> بهذا الإسناد برواية عبد الله بن يوسف عن مالك (أنه كان يقول: لو رأيت) حبيفة العنكب (الظباء) بكسر الظاء، المعجمة، والموحدة المعجمة والسد جمع عبي (بالمدينة ترفع) كما في المصرية، وهي تهندية ترفع بالمدة، أي تسمى أو ترمى: كما في التميم<sup>(٣)</sup>.

(ما ذعرتها) نادى، معصه وعن مهمل أي ما أفرعتها، وفرعتها، فإن الحافظ: أي ما فعلت أفعلا، فأحفظها بذلك، وكفى بذلك عن عدم صحتها.

وقال الساجي<sup>(٤)</sup> قوله: (ما ذعرتها) يريد ما فرعتها، وقد روى عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «إن الله حرم مكة لا يدخلها حلالها، ولا يفر صيدها» قال عكرمة: معنى يفر صيدها أن يحميه من الظفر، بقيل مكانه، فهذا معنى الغنم الذي ذكره أبو هريرة، هـ.

واستدل أبو هريرة على ذلك بقوله: (قال رسول الله ﷺ: ما بين لابتيها)

(١) سورة العنكب: الآية ٩٤.

(٢) صحيح البخاري، في مصطلح المدينة (١٨٧٣) باب لابني، المعجمة

(٣) فتح الباري (١/٨٩)

(٤) المعجم (٧/١٩٣).

حرام<sup>١٥٨٤</sup>.

أخرج البخاري في ٢٩ - كتاب فضائل الجنة، ٤ - باب لا بني المدينة.  
ومسلم في ١٤ - كتاب الحج، ٨٥ - باب فضل المدينة ودعاء النبي بها  
بالبركة، حديث ٤٧١.

١٥٨٤/١٢ - وحديثي مذنبك عن يونس بن يوسف، .....

أي المدينة (حرام) قال الحافظ<sup>١٥٨٤</sup> - إسناده - لأن نمرود بقتل المدينة، لأنها  
بين لابين شرقية وغربية، ولها لابن أنصاف من الجانبين الآخرين، إلا أنهما  
يرجعان إلى الأولين لا تصنع جمعاً، والحاصل أن جميع دورها كلها داخل في  
ذلك، اهـ.

قال الباجي: قول أي هزيمة هذا يقتضي أن دهر الصداق مع تناوله تحريم  
التي تنكح، اهـ.

والحديث أخرجه مسلم<sup>١٥٨٤</sup> برواية معمر بن الزهرري عن من السبب عن  
أي هزيمة قال: حرم رسول الله ﷺ ما بين لابين المدينة، قال أبو هريرة: هو  
وحدث لفظاً ما بين لابينها ما دهرها، وحديث آخر عشر ميلاً حول المدينة  
حتى

١٥٨٤/١٦ - (مذكور عن يونس بن يوسف) من حماس، ونقدم في الباب  
السابق ما قال ابن عبد البر في التمهيد<sup>١٥٨٤</sup> - إن الرواية عن ذلك تلهم قالوا  
في هذا الحديث يونس بن يوسف، ولم يختلفوا في ذلك، كما اختلفوا في  
الحديث السابق، قال: وقيل: إنه غير ابن حماس، وليس بشيء، وقال يونس  
كان هو يوسف، بن يونس، وروى من قبله

(١) فتح الباري، ١: ١٨٩.

(٢) أخرجه مسلم في الحج (١٢٧٣) باب دعاء المدينة.

(٣) (ص ٢٣٧)

عن عطاء بن يسار عن أبي ثوب الأنصاري أنه وجد غلاماً قد  
أُخذ من أبي ربيعة فطردهم عنه  
قال مالك لا تغلبوا أنه قال في حرم رسول الله  
يطعمه؟

١٥٥٥٢/١٣٧ **وحدثني يحيى عن مالك عن رجل** .....

عن عطاء بن يسار عن أبي ثوب الأنصاري أنه وجد غلاماً  
كسر نفس الممثلة جاع غلاماً وهو  
(قد أُنحوا) بحسب نصيبه في اصطوره (ثعبيناً) فتح المثلثة هو ذكر منه، إلا  
نعم، في نهاي الهسة في رواية (أبو ربيعة) رواية محبته أي محبة من  
ناحي الحنة لعنه بطور اصطلاح.

(فطردهم) أي دفع أبو ثوب ثوباً عنه. قال مالك لا أعلم إلا أنه  
أي ثوب (قال) نردد الإجماع مالك في هذا الموضع، ولما كان عليه بطور لا  
أسمو له، يعني مالك ظن أنه قد عد الخطأ الثاني (أي) بصفة الاستفهام  
أحرم رسول الله صلى الله عليه وآله في الموضع الذي حدث، رسول الله صلى الله عليه وآله  
والحديث هذا أخرجه أبو ربيعة في "رواية من بكر من مالك

١٥٥٥٣/١٣٧ (مالك عن رجل) أنه وجد غلاماً في ذلك الموضع  
سعد المالك في رواية أبي ربيعة في قوله "وحدثني يحيى عن رجل" عن  
شرح جيب بن سعد، وهو من مولى الأنصار، أنه في الحديث أخرجه أبو ربيعة  
في رواية ابن زهير عن مالك.

في ذلك في أخرجه أبو ربيعة في حديثه مالك في شرح شرح جيب

(١) - شرح الترمذي (١٤٤٠) رقم الحديث (١٥٥٥١)

(٢) - شرح الترمذي (١٤٤٠) رقم الحديث (١٥٥٥٢)

قَالَ: دَخَلَ عَلَيَّ زَيْدٌ بْنُ ثَابِتٍ وَأَنَا بِالْأَسْوَافِ.....

مسند، ثم أخرجه بسنده إلى أبي أمامة عن إواباد، حدثني شرحبيل أو مسدد أنه دخل الأسواف موضع من المدينة، فاصطاد بها -وهو- أي طيوراً، فدخل ثابته زيد بن ثابت وهو معه، قال: معك أدني، ثم قال: حلّ سبيله، لا إمام لك، أما علمت أن رسول الله ﷺ حرّم صيد ما بين لابتيها، وهكذا ذكره ابن أبي ذئب عن شرحبيل، كما سيأتي عن معجم البلدان<sup>(١)</sup>.

(قال: دخل عليّ) يشدّ البناء، لتكنتم (زئد بن ثابت) الأنصاري -الرفع فاعل دخل (وأنا بالأسواف) هكذا في جميع النسخ المصرية غير النابحي، قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: هو بفتح الهيرة وإسكان السين فداو فُكف عفا.

قال النابحي<sup>(٣)</sup>: موضع ببعض أطراف المدينة بين الحرثين، اهـ. قلت: لكن في نسخة النابحي هو بلفظ الأسواق بالقاف في آخره، فلعنه تحريف من الناسخ، ونحو عبارته الذي اصطاده الرجل، قال عيسى بن دينار: هو طائر. يقال له: النهمر، ويجب أن تكون الأسواق على هذا موضعاً ببعض أطراف العدة بين الحرثين، اهـ.

وهكذا بالأسواق ذكره الذميري في «حياة الحيوان»<sup>(٤)</sup> وأحمد في مسنده كما سيأتي، وهو في جميع النسخ الهندية بالأسواف بالفاء السهلة، وفي المحرر<sup>(٥)</sup> بالسواف بمعنى السنين والقاء بدون زيادة الألف في قوله، قال: هو موضع طرف العدة بين الحرثين، اهـ.

والنصارب عتدي الأول، وهو كذلك يعني بالخط الأسواف في رواية البيهقي المتقدمة، وقال ياقوت الحموي في معجم البلدان<sup>(٦)</sup>: الأسواف جمع

(١) شرح الزرقاني: (١/٢٣٨).

(٢) المصنف: (٢/٤٩٣).

(٣) (٢/٤٥٥).

(٤) (١/١٩٩).

قَدْ صُطِّلَتْ لَهَا. فَأَخَذَهُ مِنْ يَدِي فَأَسَدَهُ

سوء، ثم حرم فعديته، وقيل<sup>(١)</sup>، مريض بعينه بإحيه السبع، وهو موضع صدقة زيد من ثابت الأنصاري، وهو من حريم المدينة، حركى بن أبي ذئب عن شرحبيل بن سالم قال: كنت مع زيد من ثابت بالأنصاف فاحدوا طيراً، فدخل زيد فلفعه في يدي، وفتروا، فأخذوا طيراً ثم صرب في فداي، وقال: لا أم لك أقم مسلم أو رسول الله ﷺ حريم ما بين لانتينها<sup>(٢)</sup>، ٥١. وثم يذكر صاحب "المعجم" الأنصاف بالصدع موضحاً.

(وقد اصطفت) بدمية (المنكمن من الاصطاد (بها) مضم النون وفتح الياء، ومن مهنه طائر شه انصرف خيم تحريك وآسه دونه بنصاف الحصد ويرى إلى المطاير، وله من النهاية كما في "الترغامي" ورواه في رواية السجني من حديث كبير عن سعد قال أبو عبد الله ليوشنجي: انفسه نظير انفسه في العصور شبه بالفسرة، ٥٢.

وتعنه ابن التركماني<sup>(٣)</sup> فقال: المعروف لهس بضم النون وفتح الهاء من غير أم، ٥٣. وقال الذهري في "حيات الحيوان"<sup>(٤)</sup>: السبع طائر شبه الصرد ولا أنه غير مضمع يلزم تحريك ذنبه ويصرده المصاير، وقال ابن سيده: هو صرد من الصرد وذكر نحر هذا الحديث من رواية محمد بن أحمد والمعجم نظرائي.

(فأخذه) يد (من يدي فأرسله). وفتح عن رواية السجني، قال: ففرد أذني، ثم قال: من سله، الحديث، وأخرج أحمد في "مسنده" بسنده إلى عبد الرحمن بن أبي الرجال عن شرحبيل قال: أخذت نهساً بالأسواق فأخذ

(١) قال أبو عبد الله: الأنصاف موضع بإحيه السبع من المدينة، وهو موضع صدقة زيد من ثابت بن عبد الله بن مسعود (٢٦٦/٢٠).

(٢) نظره "المعجم الثاني" على هامش الدر الكبري: (٥١/٢٦٦).

(٣) (١٠/٢٠٥).

## (٥) باب ما جاء في وباء المدينة

في عهد من كانت تأريخه، وقال: أما علمت أن رسول الله ﷺ حرم ما بين  
لأشياء؟

وطريق آخر يعتقد إلى وباء من بعد، صريح شرحه من بعد يقول: إنما  
يعد من ثابت ونحن في مخالفة له، ومعنا يخرج نعت بها، فصاح بقاء، وطرفنا  
وقال: أستمحلتهم أن رسول الله ﷺ حرم حبيده، ويظن ابن حجر إلى  
حد الرحمة من أبي الزناد من طريق أبي حنيفة، حدثني عبد بن ثابت  
بالأسواق، ومعه غير اصطلاحه قال: قلنا فتاوى وأسلمه من يدي، قال: أما  
علمت يا عبد بن غفك أن رسول الله ﷺ حرم ما بين لأشياء؟

## (٤) ما جاء في وباء المدينة

الوباء مفسود بهيم وقير هيم هو البرص العام، كذا في ما نتج<sup>(١)</sup>.  
وقال في ما خرج آخر: انزاع عموم الأمراض وقد أطلق مصيغ غير القوم  
أنه وباء، لأن من أفرادها، لكنه ليس كل وباء طاعون، وقال ابن الأثير في  
الأنبار، انطاعون البرص العام، والوباء الذي يعرف له الهواء فتفسده  
الأمريجة، والأذن، وقال ابن مينا: الوباء، يظن أن قصه جوهري الهواء الذي  
هو مادة الروح، وعنده، هو، وكذا العافية ما في الجوهرة، والوباء كثير.

قال تاجنا: ما ذكر وباء الحديث إلا خصي كذا هو مبن في حديث  
عائشة. وهذا عندنا على أن انزاع أسم من الطاعون، وأخرج البخاري في  
حديث أبي أمامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في حديث أنس  
قالت: دانت العنفة وهي أوبأ أوفهم الله، قال: فكانوا يصحبون<sup>(٢)</sup> بجري مجمل.

(١) (١-١/٢٤)

(٢) هو واحد من الصنف.



١٥٨٦/١٤ - وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ.....

نَعْنِي مَاءَ أَجْنَأَ، قَالَ الْحَافِظُ<sup>(١)</sup>، وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ نَحْوَهُ وَزَادَ، قَالَ هِشَامٌ: وَكَانَ يَبَاوُهُا مَعْرُوفًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ الْإِنْسَانُ إِذَا دَخَلَهَا، وَأَرَادَ أَنْ يَسْلُمَ مِنْ وَبَائِهَا قِيلَ لَهُ: أَتَهْنِئُ - فَيَهْنِئُ كَمَا يَهْنِئُ الْحِمَارُ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الشَّاعِرُ:

لِعَمْرِي إِنْ غَشِيَتْ خَيْفَةَ الرَّدَى      نَهَبْتَ حِمَارَ إِسْنِي لِمَرْوَعٍ، أَمَّ

زَادَ الزُّرْقَانِيُّ<sup>(٢)</sup>، قَالَ عَبَّاسٌ: فَدُومَهُ ﷺ عَلَى الْوَبَاءِ مَعَ صَحَّةِ تَهْنِئِهِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ التَّهْنِئَةُ إِنَّمَا هِيَ فِي الْمَوْتِ الْفَرِيعِ، وَالطَّدْعُونَ، وَالَّذِي بِالْمَدِينَةِ إِنَّمَا كَانَ وَخْماً يَمْرُضُ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْغُرَبَاءِ، أَوْ إِنْ قَدِمَهُ الْمَدِينَةَ كَانَ قَبْرَ التَّهْنِئَةِ؛ لِأَنَّهُ التَّهْنِئَةُ كَانَ بِالْمَدِينَةِ، أَمَّ.

١٥٨٦/١٥ - (مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ) فِي الْهَجْرَةِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ لَثْنِي عَشْرَةَ خَلَّتْ مِنْ رِيحِ الْأَوَّلِ عَنِّي أَحَدُ الْأَقْوَالِ، قَالَهُ الزُّرْقَانِيُّ، زَادَ فِي رِوَايَةِ أَبِي لَبَسَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنِ الْبَخَارِيِّ، قَالَتْ: «وَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهِيَ أَوْبَا أَوْعَى إِلَهُ».

قَالَ الْحَافِظُ<sup>(٣)</sup> فِي حَبْثِ الْبَرَاءِ عَنِ الْبَخَارِيِّ<sup>(٤)</sup> فِي الْهَجْرَةِ: إِنْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَهْبَضَ وَجَعَتْ، وَكَانَ وَصُولُهَا إِلَى الْمَدِينَةِ مَعَ أَنَّ أَمِّي سَكَرَ هَاجِرَ بِهِمْ نُحُوها حَبَدَ اللَّهِ، وَخَرَجَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ رَأْبُو رَافِعٍ يَهْتَنِي النَّبِيَّ ﷺ

(١) «فتح الباري» (٢٦٢/٧).

(٢) «شرح الزُّرْقَانِيُّ» (٢٢٩/٤).

(٣) «فتح الباري» (٢٦٣/٧).

(٤) انظر: «اصحح البخاري» (٣٩١٨).

وعن أبو بكر وبلال، قال: قد حلفت عليهما فقلت: يا أبت كيف تجدك؟ وب: بذلك كلفه تجدك؟ قالت: قالت: أفكان أبو بكر إذا شئت أن أخصني يقول:

كل امرئ مصلح في أهله والموت أذن عن شراك لغبه

عاطلة وأم كنود، وسامة بن زيد وأم أم يس، وسودة بنت زمعة، وكنت ربة سبعة مع ذومها عثمان، وأخت زيب، وهي الكبرى عند زوجها أبي العاص بن الربيع، أم.

(وعن) عنه الواو وكسر الهمزة أي لحم (أبو بكر) الصديق (وبلال) وميرهما كما سيأتي، (قلت) عاتفة: (قد حلفت عليهما) لأمودهما، وعد الناسي وابن إسحاق عن هشام بن أبيه عاتفا إذا قدم رسول الله ﷺ المدينة وهو أولاً فومس الله أصابع أصابعه مباحاً بذلك وسقم، وصرف الله ذلك عن ثبته. وأصابعنا لكم ولائاً وعدم من فهمه، فاستأذنت رسول الله ﷺ في عبادتهم، وذلك قبل أن يصر بعلث الحجاب، فأذن لي فدخلت عندهم وهم في بيت واحد، كذا في الرزدي<sup>(١)</sup>

(قلت: ما أبت كيف تجدك؟) بفتح التاء وكسر الجيم، أي تجد غسك والبراد في الإحصاء، أي كيف نعلم حال نفسك، (وبلا بلال كيف تجدك؟) زاد في رواية ابن إسحاق: ما عاصر كيف تجدك؟ (قالت) عاتفة: (أفكان أبو بكر إذا أخذته الغنى يقول: كل امرئ مصلح) بضم الميم عن زيد بن محمد، أي مصاب بالموت صديراً، وقيل: المراد أنه يقال: له وهو مقسم بأهله: سبحك الله بالحر. وقد يصح أن الموت في بقية النهار، وهو مقسم بأهله، كذا في الفتح. زاد الرزدي: أو يستحق الصبح وهو شرب لقناة (في أهله) والموت أذن أي أقرب إليه (من شراك) مكسر الشين المصححة وحنة الزاء. السبب الذي يكون في أحد من (أهله) الذي على طهر القدر، وأما من أذن الموت أقرب إليه من

وَكَانَ بِلَالٌ إِذَا أَقْلَعَ عَنْهُ رُفْعُ عَقِيرَتِهِ قُلْتُ:

أَلَا لَيْتَ شُعْرِي هَلْ أَبَيْتُ لِبَالَةَ بَوَادٍ، وَخَوَّلِي إِذْ بَجَرْتُ وَجَلْبِلْتُ؟

شماله عنه نرجله، زاد ابن إسحاق فقلت: إن الله إن أبي لبهذي وما يسي ما يقول، وذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة أن هذا امرئ لحظلة بن سيار، قاله يوم شي فار، وتمثل به الفسطين.

(وَكَانَ بِلَالٌ إِذَا أَقْلَعَ) ففتح الهمزة واللام، وفي رواية بضم الهمزة وكسر اللام، والإقراع تكلف عن الأمر، (عنه) قال عيسى بن دينار: يريد مذبح عنه الحمى وأفان (يرفع عقيرته) يفتح الميم الهمزة وكسر اللام وسكون الشدة فعلة بمعنى مفعولة، أي يرفع صوته بكاء أو نفاث، قال الأصمسي: أصله أن رجلاً انزعجت أي قطعت رجله، فرفعها أي المقطوعة على الآخرين، وجعل يصيح، فصار كل من رفع صوته يقال رفع عقيرته، وإن لم ترفع رجله، قال ثعلب: وهذا من الأسماء التي استعملت على غير أصلها، كذا في الفتح<sup>(١)</sup>.

(فَيَقُولُ: أَلَا) مفتوح الهمزة وخففت اللام أداة استفداح (ليت شعري) أي شعوري، أي ليتني علمت جواب ما يختلج في نفسي من السؤال الأسى (هل أبيت) بنون التأكيد من مصارع التثنية (ليمة بوادٍ) بالفتح على وادٍ، والمراد وادي مكة (وخوئلي إفخر) بكسر الهمزة وسكون اللام وكسر الحاء المعجمتين حشيشة مكة ذو رائحة طيبة عريض الأوراق (وجلجل) يجمع وكسر اللام الأولى بيت ضعيف أمغر يحشى بها حشيش البون وغيرها، قال أبو سمر<sup>(٢)</sup>: إذخر وجلجل نبات من الكلال طيب الرائحة يحشون به وأردبها، لا يكادان يوجدان في غيرها.

(١) وقع في (٢٦٢/٧)

(٢) انظر الاستقار (١٦/١١١)

وهو أردن يوماً بياء ضجاجة؟ وهل يبدون لي شامة وطفيل؟

أوهل أردن) سواد اسرخيد لحسنه (يوماً مياها) رجاء (مجنقة) بفتح الهمزة  
وقسر الحاء وتشدّد النون: موضع على أنبال. ثم مكثه كان فيه سواد في  
البحا عليه، وقد يكثر مبعها، كذا في قوله تعالى: "وكان الأردني يومئذ  
والجيم ويكثر الحميم".

قال الحافظ: من إسحق أنها كانت سمر تظهرن إلى حبل يقال له  
الأسم، وعن يبر الكلي: كانت بأسفل مكة على يربد ميه عربي اليبص.  
وكانت لكندة. ويخام سوق مكة عشرة أيام في هلال ذي الحجة، ثم ينوم  
سوق ذي الحجاز ثمانية أيام. ثم يتوجهون إلى منى بالحج، ثم

أوهل يبدون) يتون تأخذ حفنة يظهرن (الي شامة) تشير معجدة وديم  
ومعه، ويضع في القاموس أن العرب مرارة، ومن العاقبين شامة بالهمزة  
والسبب وقع في كتب الحديث، كجدها، كما قال، وأشد الحوادث أربعة: فقال  
أدع بعضهم: "الموجوده على الجيم والمعدود بالسبب، فانه من قاضي (وطفيل)  
بفتح الطاء المهملة وكسر اللام: حلال مكثه على نحو ثلاثين ميلاً ميه، كما  
قال غير واحد، وفي: حلال مشهود على مكة على يربد من مكة، قال  
الحافظ: كانت أحسنها مبلين حتى مريت بعد، وروفت عليه. فذا هذا  
عيان من... وفواه السويبي<sup>(١)</sup>

وقال الحافظ: عما حلال عند الحمير، وتوأت لعطابي: هذا عيان،  
قال الترمذي<sup>(٢)</sup> وجميع بأن العيين غروب الجبلين أو مبعها، قال الحافظ:  
وقد ذكر الجوهري في التصحيح ما يفهم أن السمر المذكور ليس لشاة، وإنه  
قال: "أن لسان يسل به، وفي الترمذي: قال: "استان لسان لسان، على لكر من  
عند الحمير، استنحما لها ينضم حرة من مكة، فتشغل بها بلال، ثم

(١) الترمذي الإسنه ١٠٢/٢

(٢) الشيخ الترمذي ١٠١/٢٣٠

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبِرْتُهُ، فَقَالَ: «الْتَمِسِي حُبَّ إِلَيْنَا الْمَدِينَةِ، كَحُبِّكَ مَكَّةَ وَنُسُفَ، وَصَحَّحْهَا وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِهَا وَمُدَّهَا» .....

قال الزبيري<sup>(١)</sup> ومعنى إنشاء بلال الميثاقين عن معسى التحفي لمكة ومواجهها والتأسف لما فاتهما مما ألفت بها، والتوجع بالمقام بالمدينة التي لم يمتد حالها، ولا ألفت هواها، اهـ. زاد في رواية أبي أسامة عن هشام عن أبي خراي في صحيحه ثم يقول بلال: «نسيم الحصى عنه من ربيعة وشبة من ربيعة وأمية من غطف» كما أخرجونا إلى أرض الوباء، ثم قال رسول الله ﷺ: «اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ».

(قَالَتْ عَائِشَةُ: جِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبِرْتُهُ) بَأْسِي دَعَيْتُ بِهِمْ نَسْبَانِيَّةً لِسَمْعِهِمْ بِشِدَّةٍ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ، وَعَنْدَ ابْنِ إِسْحَاقَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ فَقَسَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِيَّاهُمْ يَهْذُونَ، وَمَا يَعْلَمُونَ مِنْ شِدَّةِ الْحَقِّ، فَنَظَرَ إِلَيَّ السَّامِعُ (فَقَالَ) ﷺ: (اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا) صِيغَةُ تَطَلُّعٍ مِنَ الْمُحِبِّينَ (الْمَدِينَةَ) بِالْمَنْصَبِ عَلَى الْمُنْعَمَلِيَّةِ (كَحُبِّكَ مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ) مِنْ حُبِّ مَكَّةَ أَيْضًا، قَالَ ابْنُ قُرَظَانٍ: فَاسْتَجَابَ اللَّهُ دُعَاءَهُ فَكَانَتْ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ مَكَّةَ كَمَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ، وَكَانَ يُحَرِّكُ قَاتِلَهُ إِذَا رَأَى الْمَدِينَةَ مِنْ حَرِّهَا (وَصَحَّحَهَا) أَيِ الْمَدِينَةَ مِنَ الْوَبَاءِ (وَبَارَكَ) لَنَا فِي صَاعِهَا وَمُدَّهَا) تَقْدِيمُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ.

قال الزبيري: فاستجاب الله تعالى دعاءه، فضيّب هو هو اهـ وبما فيها وسدكتها والعيش بها، قال ابن بطال وغيره: من أقام بها يحد من ترابها ويحيط بها راحة طيبة لا تكاد توجد في غيرها، قال بعضهم: وقد تكرر دعاؤه بحبيبها والبركة في ثمارها، وادّعى أن الإجابة حصلت بالأول والتكرير لطلب المزيد اهـ.

وَقُلْ حُمَاهَا فَاجْعَلْهَا بِالْجَحْفَةِ.

أخبرنا أحمد بن محمد بن يحيى ٦٣ - كتاب صاحب الأعيان ٤٦ - باب مقدم الجمع ١٥٨٦  
واسمها إلى المدينة ومسلم في ٦٥ - كتاب الجمع ٨٦ - باب في الجمع أو مكنى  
المدينة والقصر ما لا يقع حديث ٤٨٠.

(وانقل حماها فاجعلها) ما نقل في السبع العصرية واسمها في المدينة  
(بالجحفة) صوم الحريم ويكون الماء هي مقارن الحج، تقدم ذكرها في الواقيت،  
وكذلك، يرمز مآثر شجرة، وهم أهل الإسلام والمسلمين، ولما توجه دعوه بذكر  
عبيد، عليه حوار لدماء على الكفار بالأمراض والعيال، قد دعا بذكرهم، اللهم  
احملها من كسبي يوسف، اللهم اشد وقايت على مصر، وغير ذلك.

قال أبو القاسم<sup>(١)</sup>، وفي إظهار منجزة عبيد، ثمة من يوسف وبنته، لا  
شرب، حمد من مائتها إلا حمم، ولا يسر به طائر إلا حم ومسلط، وروي  
ليخاري وغيره عن أبي عبد الله رضى الله عنه: أن رجلاً في الشام كان امرأة سوداء ثائرة  
تؤذي من من من المدينة حتى سلب مبيعة، فتأوتتها، وباء المدينة نقل  
بنيها، ولا سمع من جسم الأعزهر حرقاً لمعاداة للحصول لهم الطمأنينة  
بالإحاطة، وفي رواية، قدم إنسان من طريق مكة فقال له النبي ﷺ: «هل نبيت  
أحد»، قال: لا، إلا امرأة سوداء عريانة، فقال: ﷺ، «لقد أحسن ولن تعود  
بعد فتيها».

قال السجدي: والموحد الآن المسمى بالمدنية ليعمل من أبياء، بل  
وعنه روى، ودعوة لبنا لتخفيف، قال: وفي الحديث أصبح المدينة من بين حرق،  
من مبيطة والعريص، وهو يزدن بقاء شيء منها، وأن الذي نقل عنها رأساً  
وأصلها سلطانها وشدتها وكثرتها، بحيث لا يُعد الباقي بالنسبة إليه شيئاً، قال  
ويجمل أنها بالمدنية والكالية، ثم أعيدت خشفة، لولا بنوت ثوبها كما أشار إليه  
الحافظ ابن حجر.

(١) خروج الفرقاني ١/٢٣١

ويدل أنه ما روه أحمد وأبو حبان وغيرهما عن جابر قال: أسألت  
 الخثمي هل يرسول الله ﷺ فقال: من هذه؟ قلت: أم مسلم، فأمر بنا إلى أهل  
 قباء، فبنوا ما لا ينعمة إلا الله، فشكوا ذلك إليه، فقال: ما شئتم؟ إن شئتم  
 دعوت الله ليكنها عكم، وإن شئتم تكون لكم طهوراً، فقالوا: أقتضينا قال،  
 نعم. قالوا: فدعها، وقد عارض ابن عبد البر حديث الباب بما رواه من مريد  
 ابن عينة عن هشام عن أبيه عن عائشة: لما دخل النبي ﷺ المدينة حتم أصحابه  
 فدخل يعودهم فقال: يا أيها بكر كيف جدد؟ فذكر الحديث.

وكذا روه ابن إسحاق عن عبد الله بن عمرو عن أبيه عن عائشة قال:  
 جعلت سبيات آل نبيي ﷺ كان هو الداخل على أبي بكر ويلاقى عمار، وجعل  
 ذلك أد عائشة كانت هي الدخيلة، ولا معاوضة أصلاً؛ لأن دخول أحدهما لا  
 يمنع دخول الآخر، فيجمل أنها ما أخبرته بحالهم، جاء نبيهم، وأجروا  
 قلاً منها بالأشعر المذكورة، ووقع في البخاري<sup>(١)</sup> من حديث البراء بن عازب  
 أن عائشة وبكر، أرباباً، وكان أبو بكر - رضي الله عنه - يدخل عليهما.

وأخرج ابن إسحاق عن الزهري عن عبد الله بن عمرو عن نعيم، قال:  
 أصابت الخثمي الصحابة حتى جهلوا مرضاً، وصرف الله ذلك عن نبيه ﷺ حتى  
 ما كانوا يسلطون إلا وهم ينعون، فخرج ﷺ بهم يصلون كذلك، فقال: «الله؟»  
 أن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم، فحسبوا نقاباً، أي فكافؤوا  
 على ما بهم من الضعف والسقم الثماني المثل.

قال السهيلي: وفي هذا الخبر وما ذكر من حبسهم إلى مكة ما جلت عليه  
 النجس من حب الوطن والحنين إليه، وهذا كان في أساء الهجرة، ثم حبس  
 المدينة إليهم فدعاه ﷺ فهو دليل على فضائلها ومحبة فيها، وفضائلها

(١) صحيح البخاري (٢٤: ١٨).





١٦/١٥٨٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ ثَعْلَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُعْجَرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى أَنْقَابِ الْقَلْبَيْنِ».....

لجبهته، وفي «المحلى»: يريد أن جبهته وحلوه غير دافع عنه النية إذا خلعت به، وأول من قال ذلك عمر بن أمامة في شعر يريد أن الموت مجبته من السماء، كذا في «النهاية».

وجاء في بعض الطرق تنحته: كل امرئ مجاهد بصوفه أي بغطائه، كالثور يحمي جسمه بروقه، والروق القرن، يضرب به الحبل في الحث على حفظ الحرم، اهـ. وذكر الزرقاني لمصرعة الثانية بلفظ: كالثور يحمي أنفه بروقه. قال: والطرق النطاقة، والروق القرن، يُشَرَّب مثلاً في الحث على حفظ الحرم، قال السهلي: ويذكر أن هذا الشعر لمعرو بن مامة<sup>(١)</sup>، اهـ.

١٦/١٥٨٨ - (مالك عن ثعلب) بضم التون وفتح العين المهملة مصغراً (ابن عبد الله لمعمر) بضم الميم الأولى وكسر الثانية بينهما جيم ساكنة وآخره راء مهملة على ما ضبطه الزرقاني وهو المعروف، وفي «المحلى»: من الإجماع أو التجميع، اهـ.

(عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «على أنقاب») بفتح الهمزة وسكون التون جمع فمة لتغيب بفتح تون وسكون قاف (المدينة) المندوة - زندها الله شرفاً وكرامة - قال ابن وهب: يعني مداخلها وهي أبوابها وفروقات طرفها التي يدخل منها، كما جاء في الحديث الآخر: «على كل باب منها فتحة»، وقيل: طرفها، قاله الزرقاني<sup>(٢)</sup>.

وفي «المتنقى»<sup>(٣)</sup>: قال ابن نافع ومحمد بن عيسى: هي الصعاج التي

(١) كذا في الأصل، اهـ. (ش)

(٢) شرح الزرقاني (٢/٢٣٢)

(٣) (١٩٣/٧)

فَلَا يَكُنْ لَّا يَدْخُلُهَا الظَّالِمُونَ.....

حاشا لها خارجاً عنها، وفي الصحيح: أنساب جميع كتب الكتب القديمة، وهذه الطريق بين المجدين، قلاد الضمير وشعره، جامع انقب، يسكون انقب، مدخلها ومداخلها، ومداخل صحتها، اهـ

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: أنساب جميع كتب فتح القلوب والذخائر، وهي حديث أنس على نفاها، جميع كتب بالسكون، وهذا معنى، قال ابن وهب: المراد بها المدخل، وفيه أبواب، وأصل الثقب الطريق بين الحيين، وفيه: الأنساب الظهور التي يسكنها الناس، اهـ

املاكة: بحرف موزنها (لا يدخلها الساعون)، الساعون من الطلوع سباني الكلام عليه مبعلاً مريباً في بابه

قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: قد استمكن عدم دخول الظالمين المدينة مع كبر الظالمين شهادة، وكيف قرأه بالحجاز، ومذحت المدينة بعدم دخولها<sup>(٣)</sup> والحبوب، أن يكون الساعون شهادة، ليس المراد بوصفه بذلك ذاته، وإنما المراد أن ذلك يترب عليه، ويشأ عنه لكونه معه، فإذا استحصى أنه طعن الحق حسن ملحق المدينة عدم دخوله إليها، فإن فيه إشارة إلى أن عدم الحق وشاغلهم ممنوعون من دخول المدينة، ومن اتفق دخوله إليه لا يمكن من طعن أحد منهم، فإن قيل: طعن الجور لا يختص بمخارهم بل قد يقع من مؤمنهم، قلنا: دخول كفار الإساءة موج، فلماذا لم يسكن المدينة إلا من يظفر الإسلام بمرت عنه أحكام المسلمين، ولم يتم بكنز تدخل الإسلام، يحصل الأمر من وصول الحق إلى طعنهم بذلك، لذلك لم يدخل الظالمون أصلاً.

(١) فتح الباري (٩/١٢)

(٢) فتح الباري (١٠/١٠٠)

وقد أجاب القرطبي في «المفهم» عن ذلك فقال: المعنى لا بدخلها من الطاعون مثل الذي وقع في غيرها كطاعون عسواس والجارف، هذا الذي قاله يقتضي تسليم أنه دخلها في الجملة، وليس كذلك، فقد حرم ابن قتيبة في «المعارف» وتبعه جمعٌ من آخرهم الشيخ محي الدين النووي في «الأذكار» بأن الطاعون لم يدخل المدينة أصلاً، ولا مكة أيضاً.

لكن نقل جماعة أنه دخل مكة في انطاعون العام الذي كان في سنة تسع وأربعين وسبعمائة، بخلاف المدينة، فلم يذكر أحد قط أنه وقع بها انطاعون أصلاً. ولعل القرطبي سئى على أن الطاعون أصم من الوباء أو أنه هو، وأنه الذي ينشأ عن قساد الهواء فيقع به الموت الكثير، وفي جوائر البخاري قول أبي الأسود: فدمت المدينة، وهم يموتون بها موتاً ذريعاً، فهذا وقع بالمدينة، وهو وباء، فلا شك، لكن الشأن في نسبت طاعوناً.

والحق أن المراد بالطاعون في هذا الحديث: المنيّ بحولته المميتة الذي ينشأ عن طمن الجن، فيهيج بذلك الطعن الدّم في البدن، فيقتل، فهذا لم يدخل المدينة قط، فلم يتضح جواميد القرطبي. فكان منح دخول الطاعون المدينة من حصائص المدينة، ولو ازم دعاء النبي ﷺ لها بالصحة.

وقال آخر: هذا من المعجزات المحمدية؛ لأن الأطباء من قولهم إلى آخرهم عجزوا أن يدفعوا الطاعون عن بلد بل عن قرية، وقد امتنع الطاعون عن المدينة هذه الدهور الطويلة، قال الحافظ: هو كلام صحيح، لكن ليس هو جواباً عن الإشكال.

ومن الأجوبة أنه ﷺ عوضهم عن انطاعون بالحصى؛ لأن الطاعون يأتي مرة بعد مرة، والحصى تتكرر في كل حين، فيتعادلان في الأجر. ويتم المراد من عدم دخول الطاعون، لبعض ما تقدم من الأسباب.

ويظهر لي جواب آخر بعد استحضار الحديث الذي أخرجه أحمد من

رواه أبي حبيب علي بن مرفع عظيم. ورواه القاسمي مبراهيم بن أبي يحيى والفراء، فأثبتته الحسني والمديني، ورواه الطاعون إلى ثمانين، وهو أن الحكمة في ذلك أنه يجوز لدخول المدينة، كذا في قوله من أصحابه عدداً وبلداً، وكانت المدينة دولة كذا سبق، مع حيز الذي يثبته في المدين، يحصل لكن منهما الأجر الجليل. فاختار الحسني حديث ابنه أوردت بها شاذاً، بخلافه، الطاعون، هو أما افتاح إلى جهاد الكفار كانت قضية استمرار الحسني بالمدينة أن تضعف الجهاد الذين يحتاجون إلى تقوية لأجل الجهاد، فدعا بشيخ حسي من المدينة إلى التحصن، فعادت المدينة أصبح بلاد الله، ثم استمر ذلك بأهلته تمييزاً لها عن غيرها، لتحقيق إيمانهم دعوتهم وظهور هذه الدعوة العظيمة بتسديد غيره هذه الأمة المحطية، اهـ.

قال الزرقاني<sup>(١)</sup> وقد أصبح الطاعون، من المدينة بدعائه وخبره هذه البلاد المنطوقه فيه خاص بها، وجزم ابن خبيرة في المعارضة والصورى في رد ذلك، بأن الطاعون لم يدخلها، بل دخلها أيضاً معارضاً بما ذكره غير واحد بأنه دخلها في سنة سبع وأربعين وسبعين، لكن في ذلك مكنه بعد من سنة رجال الصحيح عن أبي هريرة عن عروة عن عائشة، المدينة ومكة مستوفتان بالمعادكة، على كل باب منها منعة، فلا يدخلها الذبول ولا الطاعون، وحديث عائشة يدل على أنه دخل مكة في ذابح السدكو، ليس كذا طوى، أو يقال: إنه لا يدخلها من الذي منع في غيرها كالحارث وعمواس.

وفي حديثه أسس عند البخاري في المتن: فتدفع السلائك بحرسها، يعني المدينة، فلا يتربص الداخل ولا الطاعون إلا شاء الله وقد غلبت في هذا الاستثناء قليل، معذرة، وقيل: للتعليل، وعقده حوزة حوزة الطاعون المدينة، اهـ.

(١) الشرح الوافي (٤: ١٣٢).

## وَلَا الدُّجَالُ.

أخرجه البخاري في: ٣٩ - كتاب فضائل المدينة، ٩ - باب لا يدخل الدجال المدينة، ومسلم في: ١٥ - كتاب الحج، ٨٧ - باب صيانة المدينة من دخول الغاصون والدجال إليها، حديث ٤٨٥.

(ولا الدجال) بتشديد الجيم معان من الدجل، والمراد المسيح الأعور، قال المرطبي في «التفكير»: اختلف في تسميته دجالاً على عشرة أقوال، وقال صاحب «القدوس»: إنه اجتمع له من الأقوال في سبب تسميته الدجال أربع خمسون قولاً، هكذا في «الفتح»<sup>(١)</sup>.

وقد أخرج البخاري<sup>(٢)</sup> في الحج برواية أسر مرفوعاً: «ليس من بلد إلا سبطه» الدجال إلا مكة والمدينة، ليس من نديها نقيب، إلا عليه الملائكة صفتين بحرمتيهما، ثم ترجف المدينة بأهلها ثلاث رجفات، فيخرج الله كل من ساقه وساقه.

قال الحافظ<sup>(٣)</sup>: قوله: ليس من بلد إلا سبطه هو على ظاهره وعمومه عند الجمهور، وشقّ ابن حزم فقال: المراد بعث وجنوده، وكأنه استبعد إمكان دخول الدجال جميع البلاد لقصر مدته وغفل عما ثبت في «صحيح مسلم» أن بعض أيامه يكون قدر السنة، اهـ.

قلت: وهذه التفسيرات الرباعية الحاربية في هذه الأزمنة أزيلت جميع الإنشكالات الواردة في وطء الدجال البلاد، وتردد الإمام المهدي بين مكة والمدينة مرات، وغير ذلك من الروايات، وفي حديث أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد «ونظروا في الأرض طي فروة الكبش، حين يأتي المدينة، فيغلب على خارجها، ويمتد دخلها»، ذكره الحافظ، فهذا وجه آخر من طي الأرض.

(١) «فتح الباري» (١٣٠/٩٠).

(٢) «صحيح البخاري» (١٨٨١).

(٣) «فتح الباري» (٩٦/٩).

## (٥) باب ما جاء في إجلال اليهود من المدينة

قال أبو رزقاني<sup>(١)</sup> وفي الصحيحين عن أنس مرفوعاً: ليس من بلد إلا يطره أحد آل إلامكة والمدينة الحات، وهذا الطبري عن ابن عمرو مرفوعاً إلا الكعبة ومنع الجندس، مضاف الطحاوي مرفوعاً الطور، وفي بعض الروايات: فلا يفي موضع إلا وبأحده لدخان غمر مكة والمدينة وبنت السدس وجبل الطور، فإن لملائكة نظروا على هذه المواضع، الخ.

## (٥) ما جاء في إجلال اليهود من المدينة

قال أبو رزقاني<sup>(٢)</sup>: إجلال يأنحيم أي إخراجهم من جزيرة العرب، ومنها المدينة التي الكلام فيها، الخ. قلت: إجماع الفراع ليس ذلكا منوحيه؛ لأن الأثر الواردة في الباب متعلقة بإخراجهم من جزيرة العرب، لا بإخراجهم من المدينة خاصة، وقد وقع إخراجهم منها في قصة يثيم، وقد أخرج البخاري في "صحيحه"<sup>(٣)</sup> عن ابن عمر: رضي الله عنه قال: لما مك قريظة واليهود فأحنى بني النضير، وأفر هريبهم وعليهم حتى حاربت قريظة، فقتل يثيمهم، وقسم نساءهم وأولادهم وأموالهم بين المسلمين، إلا بعضهم نحفوا، النبي يثيمهم، وآله، وآله، وأجل اليهود العاربة كلهم بني يثيم، وهم: رافع عبد الله بن سلام، ويهود بني حارثة، وكل يهود المدينة.

قال الحافظ<sup>(٤)</sup>: كان الكفار بعد الهجرة مع النبي ﷺ على ثلاثة أقسام قسم رادهم على أن لا يحاربوه، ولا يقاتلوا عليه عدوهم، وهم طوائف اليهود الثلاثة: قريظة، والنضير، وفراع، وقسم حاربوه ونصبوا له العداوة

(١) صحيح أبو رزقاني (١: ٢٣٢).

(٢) (٢: ٣٣٣).

(٣) صحيح البخاري (١: ٢١٢٥) كتاب السراي.

(٤) صحيح أبي (١: ٣٣٠).



وفي «المجمع»<sup>(١)</sup> في السنة الرابعة: وفي ربيع الأول منها عروة بني النضير، وذلك أنهم كانوا صاحبه على أن لا يقتلوه، ولا يقتلوا معه ثم نقضوا، وأرسلوا كعب بن الأشرف إلى أهل مكة في قتاله، فقتل محمد بن مسلمة كعب بن الأشرف، فأقام النبي ﷺ يستغيثهم في دية القتلين، فقالوا: نعم، وشاورو بأن يطرحوه عليه حجراً من ظهر البت، فأوحى إليه به، فخرج النبي ﷺ وأرمل إليهم أن أخرجوا من بلدي في عشرة أيام ولا يقتل، فنجحوا ونخرج، فأرسل إليهم من أبي لا يخرجوا. فإن سعي القين، وذيطة، وعطفان أخذكم، فإن قولتم فذلنا معكم، وإن أخر حتم خرجنا معكم، فأتوا عن الخروج. فذهب النبي ﷺ إليهم في ربيع الأول، فقاموا على حصونهم بالنبل والسيوف، فأخبر ابن أبي وعطفان، واعتزلهم قريظة، فحصرهم ستة ليل، وفتح نخعهم، فرفضوا بالخروج إلى الشام وخبر، وخرج سلام من أبي الحقيق وقتلته من ربيع وحبي بن أحطف إلى خيبر.

وفي «المجمع» أيضاً في السنة الخامسة، غزوة الحندق، وهي غزوة الأحرار، كانت في ذي القعدة فإنه لما أتاني من النضير ساروا إلى خيبر، فخرج من أشرفهم إلى مكة يستغيث فريت إلى حرب المسلمين، فذكر قصة الأحزاب ممسلاً، وشركة بني قريظة في ذلك، وانتهزام الأحزاب، قال فأنصرفوا إلى المدينة، أي بعد الغزوة، ووجعوا إصملاخ، فزول جبريل وأمر بالسير إلى بني قريظة، وقال: وضعت السلاح، وما وضعت إصملاخ، فسار رسول الله ﷺ إليهم، وقال: يا إخوان الفردة والخنازير، هل أحياكم الله؟ معاصرهم خمسمائة وعشرين ليلة حتى جهدوا، منهم من أمر، ولز الأخرى على حكم سعد بن معاذ، فحكم بقتل الرجال، ومسي الداروي والنسوان، فحبسوا في دار، وخرج رسول الله ﷺ إلى السوق وحندق فيها، فبقيهم



أرسالا، ويضرب أعناقهم، وهم ستمائة إلى تسعمائة، أقوال، وكان علي والزبير يضربان أعناقهم، وهو ﷺ جالس هناك، ثم نسأموهم، اهـ.

وذكر في محرم سنة سبع غزوة خيبر، قال الحافظ<sup>(١)</sup>: وكان سبب إجلاء بني النضير ما ذكره موسى بن عقبة في المغازي أنهم كانوا قد تسوا إلى قريش، وتحصنهم على قتال رسول الله ﷺ، وذكرهم على العودة، وأما قريظة فيمظايرتهم الأحزاب على النبي ﷺ في غزوة الخندق، وظاهر هذا كله أن المدينة المنورة ظهرت من أرجاس اليهود في السنة الخامسة.

ويشكل على هذا كله ما أخرجه الشيخان وأبو داود عن أبي هريرة قال: بينما نحن في المسجد خرج النبي ﷺ فقال: «انطلقوا إلى يهود»، فخرجنا حتى جئنا بيت المدراس، فقال: «أسلموا فسلموا، واعلموا أن الأرض لله ورسوله، وإني أريد أن أجليكم من هذه الأرض، فمن يجد منكم بعاله شيئا فليبعه، وإلا فاعلموا أن الأرض لله ورسوله».

قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: لم أر من صرح بنسب اليهود المذكورين، والظاهر أنهم بقايا من اليهود تأخروا بالمدينة بعد إجلاء بني قينقاع وقريظة والنضير، والفرار من أمرهم، لأنه كان قبل إسلام أبي هريرة، وإنما جاء أبو هريرة بعد فتح خيبر، وقد أفر النبي ﷺ يهود خيبر على أن يعملوا في الأرض، واستمروا إلى أن أجلاهم عمر - رضي الله عنه -.

وبحتمل - والله أعلم - أن يكون النبي ﷺ بعد أن فتح ما بقي من خيبر، قسما بإجلاء من بقي ممن صالح من اليهود، ثم سألوهم أن يبيعهم ليعملوا في الأرض فبقاهم، أو كان قد بقي بالمدينة من اليهود المذكورين طائفة استمروا

(١) فتح الباري (٧/٣٣٢).

(٢) فتح الباري (١٢/٣١٧)، (٦/٢٧٦).

فيها معتسدين على الرضا بإيمانهم للعمل في أرض حمير، ثم منعهم النبي ﷺ من سكنى المدينة أصلاً

وسبق كلام القرطبي في شرح مسلم، ينص أن فهم أن السراة بذلك بنو النضير، ولا يشرح ذلك لخدمته حتى يحى، أبي هريرة، وأبو هريرة - رضي الله عنه - يقول في هذا الحديث: إنه كان مع النبي ﷺ، ٨١

وقال أيضاً في كتاب الإكراه: تقدم الحديث في الحزبية، ليست فيه أن اليهود المذكورين هم يسموا، ولم يسموا، وهذا أورد مسلم حديث ابن عمر في إحصاء بني النضير، ثم عقبه بحديث أبي هريرة، فأوضح أن اليهود المذكورين في حديث أبي هريرة هم بنو النضير، ووجه نظره لأن ما عريرة إنما جاء بعد شرح حبر، وكان فتحها بعد إحصاء بني النضير، وبني النضير، وقتل بني قريظة، وأخرج البخاري قصة بني النضير في التمهيد في التمهيد، وقال ابن إسحاق: إنما كانت بعد بنو النضير، وعلى الحديثين في بني النضير، وأيضاً إحصاءهم مخالفت لسياق هذه القصص، فإنهم لم يكونوا داخل المدينة ولا حاصرها، لأنهم لا يستعملونهم في دية وحرب قتلها عمرو بن أمية، فأرادوا الغلبة به، فرجع إلى المدينة، وأورد إليهم بخيرهم بين الإسلام وبين الخروج، فأبوا فحاصروهم فرفضوا بالجملة، وفيهم نزل أول سورة النحر.

فيحتمل أن يكون من ذكر في حديث أبي هريرة بقية منهم أو من بني قريظة، كانوا سكاناً داخل المدينة، فاستمروا فيها على حكم أهل الذمة، حتى أجلاهم بعد فتح حمير، ويحتمل أن يكونوا من أهل حمير، لأنها لما فتحت أقر أهلها على أن يزرعوا فيها، ويعمل فيها بعض ما يصرح بها، فاستمروا بها حتى أجلاهم عمرو - رضي الله عنه - من حمير، فيحتمل أن يكون هؤلاء طائفة منهم كانوا يسكنون بالمدينة، فأخرجهم النبي ﷺ، وأرسل عند موته أن يرحلوا لمشيخين من جزيرة العرب، ففعل ذلك عمرو - رضي الله عنه - ٨٢.

١٧/١٥٨٩ - وَحَفَّضَنِي عَنْ مَالِكٍ. عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ: أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ: كَانَ مِنْ آخِرِ مَا تَكَلَّمُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ قَالَ: «فَاتَّقِ اللَّهَ».....

١٧/١٥٨٩ - (مالك من إسماعيل بن أبي حكيم) القرشي مولاهم. وفي المحلى: «مضراً مولى عثمان، وقال ابن عبد البر: اختلف في ولائه، وأصح ما قيل فيه: إنه مولى لبني أمية بن عبد العزيز، وكان كاتباً لحمر بن عبد العزيز، وهو من ساكني المدينة، وبها مات سنة ثلاثين ومائة، لمالك عنه أربعة أحاديث، أحدها متصل بسنده، والثلاثة منقطعة، كنا في «التجريد»<sup>(١)</sup>. ووقع التحريف من الكتاب في الجزء الأول من هذا الشرح، إذ كتب وفاته سنة ١٠٣هـ بدل سنة ١٣٠هـ.

ولا يذهب عليك أنه وقع في نسخة «موطأ محمد» إسماعيل بن حكيم، بدون لفظ «الكنية»، قال محشبه<sup>(٢)</sup>: هكذا في نسخة عليها شرح الغاري وغيره، والصواب ابن أبي حكيم كما في «موطأ يحيى»، اهـ.

(أنه سمع حمير بن عبد العزيز) أمير السرخسي (يقول) راد محمد في «سرطته» بعد ذلك لفظ «يلعني»، قال الزرقاني: مرسل، وهو موصول في «الصحيحين» وغيرهما من مؤلفي عن عائشة وغيرها، اهـ.

(كان من) جملة (آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ) في مرض وصاله (أن قال: فاتق الله) قيل: معناه نعم الله، لرواية البخاري<sup>(٣)</sup> بسنده إلى عبيد الله بن عبيد الله بن عتبة أن عائشة وابن عباس قالا: لما نزل رسول الله ﷺ طفق يصرخ خميصة له على وجهه، فإذا اغتم بها كشفها عن وجهه، فقال - وهو كذلك -: «لعمرة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يحقر ما صنعوا.

(١) (ص ١٢)

(٢) انظر: «التعليق المسجود» (٣/ ٣٨٠).

(٣) صحيح البخاري (١٣٥، ١٣٦).

«الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى: اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» .....

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: كأنه يبيّن علم أنه مرتحل من ذلك الموضع، وخاف أن يعظم قبره، كما فعل من منى، فعن اليهود والنصارى: إشارة إلى ذم من يفعل فعلهم، وقال الزرقاني: قيل: معنى قائلهم فعلهم، لأن فاعل يأتي بمعنى فعل (اليهود والنصارى).

قال الحافظ: استشكل ذكر النصارى فيه، لأن اليهود لهم أنبياء، بخلاف انصارى فليس بين عيسى وبين نبينا ﷺ شيء، وليس له قبر، والجواب أنهم كانوا فيهم أنبياء أيضاً فكانهم غير مرسلين كالحواريين ومريم على قول، أو الجمع في قوله: «أنبياؤهم» بوزن المجموع من اليهود والنصارى، أو المراد الأنبياء: وتباز أنبياءهم، فافتنى بذكر الأنبياء، ويزيده قوله في رواية مسلم: «كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَمَسَاجِدَ»، ولذا لم أفرّد انصارى في الحديث الذي قبله قال: «إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَرَأَ عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا»، ولما أفرّد اليهود في الحديث بعده قال: «قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ»، وهناك الحديثان أخرجهما البخاري في «صحيحه».

ثم قال الحافظ: أو المراد بالانتخاذ أعظم من أن يكون ابتداءً أو اتباعاً، فاليهود ابتدعت وانصارى اتبعت، ولا ريب أن انصارى نعظم قبور كثير من الأنبياء الذين نعظمهم اليهود، اهـ.

(اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد)<sup>(٢)</sup> قال الحافظ: جملة مستأفة على سبيل البيان لوجوب التعمين، كأنه قيل: ما سبب ذمهم؟ فأجيب بقوله: «اتخذوا» وقوله: «يَتَّخِذُونَ» ما صحوا جملة أخرى مستأفة من كلام الراوي، كأنه سئل عن حكمة ذكر ذلك في ذلك الوقت، فأجاب بذلك، اهـ.

(١) فتح الباري: (١/٣٢٦).

(٢) التمهيد: (١١٢/٢١).

قال: «اليهودي»<sup>(١)</sup> لما كانت اليهود يحدون لقبور الأنبياء تعظيماً لشأنهم، ويجعلونها نفقاً، ويخرجون في الصلاة نحوها، فاستخارها أوثاناً أحبهم الله، ومع المسلمين من سار ذلك، فنهضهم الله، فما من اتخذ سجداً سحراراً صائماً أو صلياً في مقبرته، فقصده الاستغفار بروحه وروحه أو من أتى جبانته فيه لا التعظيم له والتوجه، فلا حرج عليه.

ألا ترى أن قبر إسماعيل - عليه السلام - في مسجد الحرام عند الحطيم، ثم إن ذلك المسجد أفضل مكان يتحذى القاصي بصلاته، والسيي عن الصلاة في المقابر محذور بالمسبوق، لما فيها من المحبة، الخ.

فإن الزبيري<sup>(٢)</sup>: لكل خير استبحر كراهه سوء المسجد على القبور مطلقاً، أي فبور المسلمين عليه أن يعبد المقبور فيها بغيره خير، «اللهم لا نجعل قبري وقتاً بعدد» فيحمل كلام الزبيري على ما إذا لم يخف ذلك، الخ.

قول الزبيري<sup>(٣)</sup>: قال العلماء: إما بني النسي، أي عن اتخاذ قبره وقبر غيره مسجداً حراماً من المصانعة في تعظيمه والامتنان به، فربما أذن ذلك إلى الكفر، كما جرى لكثير من الأمم لعنائه، ولما احتاجت الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - إلى ما بين - وحبيب الله - إلى الزيادة في مسجد رسول الله ﷺ حين كثر المسلمون، وأمدت الزيادة إلى أن دخلت يرب أمة النبي ﷺ فيه ومنها حجرة عائشة - رضي الله عنها - وروي رسول الله ﷺ وصاحبه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، «لما شئنا قبر حبيبنا برفعة مستندة حوله، فلا يظهر في المسجد، فبصرنا إليها المرام، وروى أبي المقدور، ثم بوا حمارين من ركبي النير الشماليين، وجروهما حتى انشأ حتى لا تمكن أحد

(١) قال الشيخ الزبيري (١٠٥٤١)

(٢) شرح الزبيري (١٠٣٢٢)

(٣) شرح الزبيري على صحيح مسلم (١١٣٧٥)

لَا يَقْبَلُ دِيْنًا بِأَرْضِ الْعَرَبِ.

آخره البغدادي في: ٢٣ - كتاب الجنائز، ٦٢ - باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور، ومسلم في: ٥ - كتاب الساجد ومواضع الصلاة، ٣ - باب النهي عن بناء المساجد على القبور حديث ١٩.

من استخفان القبر، ولما خالت عائشة - وثلا ذلك لأبرز قبره غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً، اهـ.

وقال الشيخ في «البدل»<sup>(١)</sup>: قال النقدي: اختلفوا في أن النهي بالصلاة في المقبرة هل هو للتنزيه أو للتحريم؟ قال ابن حجر: ومذهبنا الأول ومذهب أحمد التحريم، بل وعدم انعقاد الصلاة، لأن النهي عنه فيه الأمكنة يفيد التحريم والبطلان كالأزمة، وقال شارح «المنية»: وفي «الفتاوي»: لا بأس في الصلاة في المقبرة إذا كان موضع أعده للصلاة، وليس فيها قبر، اهـ.

قال ابن عابدين<sup>(٢)</sup>: اختلف في علته أي علة كراهة الصلاة في المقبرة، فقيل: لأن فيها عظام الموتى وصديدهم وهو نجس، وفيه نظره، وقيل: لأن أصل عبادة الأصنام اتخاذ قبور الصالحين مساجد، وقيل: لأنه تشبه باليهود، وعليه منس في «الحانية» ولا بأس في الصلاة فيها إذا كان فيها موضع أعده للصلاة، وليس فيه قبر ولا نجاسة، كما في «الحانية»، ولا يقبته إلى قبر «حلية»، اهـ.

(ألا) كذا في النسخ الهندية وليس هذا اللفظ في النسخ المصرية<sup>(٣)</sup>، وهو بفتح الهمزة وخفّة اللام حرف تنبيه (لا ييقن) بنون التأكيد على بناء الفاعل من المعجزة على ما أعرب عليه في النسخ المصرية، ويحتمل بناء المجهول من الإتياء، كما يشير إليه قوله ﷺ: «أخرجوا» (دبتان) أي الإسلام والكفر (بأرض العرب) أي جزيرة العرب، كما في الحديث الآتي.

(١) «بدل المجهود» (٣٤٠/٣).

(٢) «رد المحتار» (٥٢/٦).

(٣) انظر «التمهيد» (١/١٦٩).

قال الباجي<sup>(١)</sup>: يريد - والله أعلم - الأرض التي كانت مخصصة بسكنى العرب وتقبلهم عليها في الجاهلية، يريد لا يبقى فيها دين غير الإسلام وأن يخرج منها كل من يتدين بغير دين الإسلام، قال مالك: يخرج من هذه البلدان كل يهودي أو نصراني أو ذمي كان على غير ملة الإسلام، ولا منع ذلك دخولهم إياها مسافرين، فقد كان في زمن عمر بن الخطاب يجلب النصارى من الشام إلى المدينة الحطة والزيت، فيأخذ منهم عمر العُشْر، أو نصف العُشْر، قال مالك في اليهود والنصارى والمجوس إذا قدموا المدينة يضرب لهم أجل؟ قال: نعم، يضرب لهم أجل ثلاث ليال، يستقون، وينظرون في حوائجهم، وقد ضرب ذلك عمر بن الخطاب، اهـ.

وفي «التهذيب»: لا يجوز إحداث بيعة ولا كنيسة في دار الإسلام، وإن انهدمت القديسة أعادوها، وهذا في الأمصار دون القرى، لأن الأمصار هي التي تقام فيها الشعائر، وقيل: في ديارنا يمنعون في القرى أيضاً، وفي أرض العرب يمنعون من ذلك في أمصارها وفراها لقوله ﷺ: «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب».

قال ابن الهمام<sup>(٢)</sup>: فلا يحدث فيها كنيسة، ولا تُقَرُّ لأنهم لا يمكنون من السكنى بها، فلا فائدة في إقرارها، ويمنعون من أن يتخذوا أرض العرب سكناً ووطناً، بخلاف أمصار المسلمين التي ليست في جزيرة العرب، يمكنون من سكنائها، ولا خلاف في ذلك لقوله ﷺ: «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب» ثم بسط الكلام على طرق هذا الحديث.

قال النووي<sup>(٣)</sup>: أخذ بهذا الحديث مالك والشافعي وغيرهما من العلماء،

(١) «المعجم» (٧/١٩٥).

(٢) «فتح القدير» (٥/٣٠١).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/٢٩٣).

وأوجدها إخراج الكفار من جزيرة العرب، وقالوا: لا يجوز تمكسبهم من سكناها، ولكن الشامي حصصها الحكم بعض جزيرة العرب، وهو الحجاز، وهو عدة مكة وسدنه ونيسامه وأعدتها، دون اليمن وغيره مما هو من جزيرة العرب، بدليل أن مشهور في كسبه وكتب قصصه

قال العلماء: هذا يسع الكفار من المردة مساهرين في الحجاز، ولا يحكون من الأمانة فيه أكثر من ثلاثة أيام، قال الشامي وموافقوه إلا منه رجزها، فلا يجوز أن يكون أكثر من دخول حاله، فإن دخله في حفة وجب إخراجها، وإن مات رجز فيه نسو، وإخراج ما لم يتصرف هذا مدد الشامي وحسين العلماء، وحسن أن حيفة دخولهم نسو، وحقة الحمير قول بدلي: طاب الله لشركي خيرة، الآية، اهـ

وفي السهمي: رجمة أبي حيفة أنه يترك أنزل وقد ثبت في السهمي، وهم كتاب، رواد أبو فارس<sup>(١)</sup>، وروى أحمد في مسنده عن جابر: لا بدخل مسجدا هذا شرك إلا أهل العهد، ولاية مجمدة على منع الدخول على وجه الاستيلاء عليه، وانقيام بعمارة المسجد، كما قيل الفخ أو عن الظروف عربها، اهـ

وقال الحافظ<sup>(٢)</sup>: «تمتلك الجزيرة إلى العرب» لأنها ذات مأمنهم قبل الإسلام، وأما أطاسهم وسدسهم، كمن الذي يسع المستركون من سكناهم من الحجاز، خاصة، وهو مكة والسدنة والنيسام وما والاه، لا سيما سوى ذلك مما يقاتل عليه اسم جزيرة العرب لأنفاق الجميع على أن اليمن لا يسعون سبه مع أنها من جملة جزيرة العرب، هذا ما ذهب إليه جمهور، وهو المدونة يجوز

(١) مسر أبي فارس (١٥٩٧) (١٥٩٨) كتاب ما جاء في الشوك، من السهمي

(٢) مسر الشامي (١٥٨٩) (١٥٩٠)



مطلقاً إلا المسجد، وعن مالك: يجوز دخولهم الحرم لتجارة، وقال الشافعي: لا يدخلون الحرم أصلاً إلا بإذن الإمام لفصله المسلمين خاصة، اهـ.

قلت: ههنا مسائلتان مستفتان تنبئان على كثير من نكته المذاهب، إحداهما: إخراجهم من جزيرة العرب وعدم استيطانهم، والثانية: جواز دخولهم الحرم والمناجاة.

قال المؤلف: "لا يجوز لأحد منهم سكنى الحجارة، وبهذا قال مالك والشافعي، إلا أن مالكاً قال: أرى أن يدخلوا من أرض العرب كلها، لأن رسول الله ﷺ قال: «لا يجتمع دينك في جزيرة العرب» وروى أبو داود<sup>(١)</sup> بإسناده عن عمر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «أخرج من اليهود والنصارى من جزيرة العرب، فلا تترك فيها إلا مسجداً»، قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وعن ابن عباس قال: «أسس رسول الله ﷺ بثلاثة أشياء: فأن أخرجوا المشركين من جزيرة العرب» الحديث، ورواه أبو داود.

وجزيرة العرب ما بين الوادي إلى أقصى اليمن، قاله معمر بن عبد العزيز، وقال أحمد: جزيرة العرب المدينة وما والاها، يعني أن المصحح من سكنى تكدر المدينة وما والاها. وهو مكة والمدينة وخيبر واليمن وفك وسنابكها وما والاها، وهذا قول الشافعي؛ لأنهم لم ينجسوا من نجا. ولا من اليمن، وقد روي عن أبي عبيدة بن الجراح أنه قال: «أمر ما نكس به النبي ﷺ أنه قال: «أخرجوا اليهود من الحجارة».

فأما إخراج أهل بجران منه، فلأن النبي ﷺ صالحهم على ترك الربا فنقضوا عهده، فكانت جزيرة العرب في ذلك «أحاديث أريد بها الحجارة، ولا

(١) «المعجم» ١/١٣٢ - ١٤٤٧ - ١٤٤٨.

(٢) «معجم أبو داود» في سنة ١٤٤٧/٢ من كتاب الإمارة.



الْمَكْرُومِ<sup>(١)</sup> الْأَبَةِ، وَإِنَّمَا أُسْرِيَ بِهِ مِنْ بَيْتِ أُمِّ هَانِئٍ مِنْ حَازِجِ الْمَسْجِدِ، وَيُخَالَفُ الْحَجَّازُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ نَعَّثَ مَعَ مَنْعِهِ فِي الْحَجَّازِ، فَإِنَّ الْآيَةَ بَرَكَتْ وَاتَّيَهُدُ بِحَبِيرٍ وَالْمَدِينَةُ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْحَجَّازِ، وَلَمْ يَمْنَعُوا مِنَ الْإِقَامَةِ بِهِ، وَأَوَّلُ مَنْ أَجْلَاهُ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَلَوْلَا الْحَرَمُ أَتَوْهُ لَمُنِعَ النَّاسُ بِهِ، وَبِحَرَمِ سَجْرِهِ وَصِيدِهِ، فَلَا يَتَأَسَّسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَإِنْ أَرَادَ كَافِرٌ أَنْدُخُولَ إِلَيْهِ مَنَعَ مِنْهُ، فَإِنْ كَانَتْ مَعَهُ مِيرَةٌ أَوْ تِجَارَةٌ، خَرَجَ إِلَيْهِ مَنْ يَشْتَرِي مِنْهُ، وَلَمْ يَنْزُكْ هُوَ بِدُخُلِهِ، وَإِنْ كَانَ رَسُولًا إِلَى الْإِمَامِ بِالْحَرَمِ، خَرَجَ إِلَيْهِ مَنْ يَسْمَعُ رِسَالَتَهُ وَيُلَاقِيهِ إِيَّاهُ، فَإِنْ قَالَ: لَا تُدْعِي مِنِّي مِنْ نَفَاةِ الْإِمَامِ، وَكَانَتْ الْمُصَنِّعَةُ فِي ذَلِكَ خَرَجَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ، وَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي الدُّخُولِ بِالْحَرَمِ، فَإِنْ مَرَضَ بِالْحَرَمِ أَوْ مَاتَ أَخْرَجَ، وَلَمْ يَدْفِنْ بِهِ؛ لِأَنَّ حَرَمَهُ الْحَرَمُ أَعْظَمُ.

وَيُنَافِقُ الْحَجَّازُ مِنْ رَجَبَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنْ دَخُولَهُ إِلَى الْحَرَمِ حَرَامٌ، وَإِقَامَتُهُ بِهِ حَرَامٌ بخلافه الحجَّازُ، وَالثَّانِي: أَنْ خُرُوجَهُ مِنَ الْحَرَمِ سَهْلٌ سَمَكُنٌ قُرْبُ الْحِلِّ مِنْهُ، وَخُرُوجُهُ مِنَ الْحَجَّازِ فِي مَرَضِهِ صَعْبٌ مَمْتَنِعٌ، وَإِنْ دَفِنَ نَسِيَ وَأَخْرَجَ، إِلَّا أَنْ يُصْعَبَ إِخْرَاجُهُ لِنَفْسِهِ وَتَقَطُّعِهِ، وَإِنْ صَاحَبَهُمُ الْإِمَامُ عَلَى دُخُولِ الْحَرَمِ بِمَرَضٍ، فَانْصَبَحَ بِاطِلٍ

فَأَمَّا مَسَاجِدُ الْحِلِّ فَلَيْسَ لَهُمْ دُخُولُهَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُصَلِّينَ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِمْ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - تَقَرُّرَ مَجُوسِيٍّ وَهُوَ عَلَى الْمَنِيرِ، وَفَدَّ دُخُلَ الْمَسْجِدِ، فَزَلَّ وَضَرَبَهُ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ أَبْوَابِ كِنْدَةَ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِهَا جَازَ فِي الصُّبْحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدَّمَ عَلَيْهِ وَفَدَّ أَهْلَ الطَّائِفَةِ، فَأَنْزَلَهُمْ فِي الْمَسْجِدِ قَبْلَ إِسْلَامِهِمْ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِمِ: قَدْ كَانَ أَبُو سَلْبَانَ يَدْخُلُ مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ عَلَى شِرْكَةٍ، وَفَدَّمَ عُمَيْرَ بْنِ وَهَبٍ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ وَالنَّبِيُّ ﷺ بِهِ لَيْسَتْ بِهِ، فَزَوَّدَهُ اللَّهُ الْإِسْلَامَ.

(١) - سورة الإسراء الآية ١.

وفيه رواية أخرى، ليس لهم دخوله بحاله؛ لأن أبا موسى دخل على عمر رضي الله عنه - ومعه كتاب قد كتب فيه حساب عمله، فقال له عمر - رضي الله عنه -: ادع النبي كنيه لقرأه، قال: إنه لا يدخل المسجد، قال: ولم؟ قال: إنه نصراني، وفيه دليل على شهرة ذلك بينهم، وتفرقه عندهم، ولأن حدث الجنابة والحيض يمنع ادخام في المسجد، فحدث الشوك أولي، اهـ.

وفي «الدر المختار»: ويمنعون من استيطان مكة والمدينة؛ لأنهما من أرض العرب، وقال عليه السلام: «لا يجتمع في أرض العرب دنانير ولو دخل لتجارة جاز، ولا يطيل» وأما دخوله المسجد الحرام، فذكر في «السير الكبير» المنع، وفي «الجامع الصغير» عدمه، والسير الكبير آخر تصنيف محمد - رحمه الله - فالظاهر أنه أورد فيه ما استقر عليه الحال، اهـ.

قال ابن عابدين: قوله: لأنهما من أرض العرب؛ فإد أن التحكم غير مفصور على مكة والمدينة، بل جريرة العرب كلها، كذلك كما غبر به في «الفتح» وغيره، وقوله: لا يطيل، فيمنع أن يطيل فيهما المكنة حتى يتخذ فيهما مسكنًا وظاهره أن حدَّ الطول سنة، فتأمل، وقوله: فالظاهر أنه ما استقر عليه الحال، أي فيكون المنع هو المعتمد في المذهب، لكن الذي ذكره أصحاب المتن في كتاب الحظر والإباحة أن الدعي لا يمنع من دخول المسجد الحرام وغيره، وذكر الشارح هناك أن قول محمد والشافعي وأحمد المنع من المسجد الحرام.

فالظاهر أن ما في «السير الكبير» هو قول محمد وحده، دون الإمام، وأن أصحاب المتن على قول الإمام، ومعلوم أن المتن موضوعة لنقل ما هو المذهب، فلا يمدل عما فيها على أن الصرخي ذكر في «شرح السير الكبير» أن أبا سفيان جاء إلى المدينة، ودخل المسجد، ولذلك قصة، قال: فهذا دليل على مالك - رحمه الله - بمنع المشرك من أن يدخل شيئاً من المساجد، ثم

قال: إن الشافعي قال: يُمنعون من دخول المسجد الحرام خاصة ثلاثة، فأما عندنا لا يُمنعون، كما لا يُمنعون عن دخول سائر المساجد، ويستوي في ذلك الحربي والعمي، اهـ.

وفي التحظر والإباحة من «أئمة المسنن»<sup>(١)</sup>: جاز دخول المذمي مسجداً مطلقاً، وكرهه مالك مطلقاً، وكرهه محمد والشافعي وأحمد في المسجد الحرام، قلنا: النهي تكويني لا تكليفي، وحينئذٍ، فمعنى لا يقربوا لا يحجروا ولا يعتمروا عراً، بعد حج عامهم هذا، عام تبع، حين أمر الصديق، ونادى علي - رضي الله عنه - بهذه المسورة، قال: ألا لا يحج بعد عامنا هذا مشرك، ولا بطوف عريان، رواه الشيخان وطبرهما.

قال ابن عابدين: قوله: جاز دخول المذمي مسجداً، أي ولو جنباً كما في «الأشباه»، وقوله: تكويني نسبة إلى التكوين الذي هو صفة قديمة ترجع إليها صفات الأفعال عند الماتريدية، فمعنى لا يقربوا لا يخلق الله فيهم القرباء، وحاصله أنه خير منفي في صورة النهي.

وقوله: لا تكليفي بناءً على أن الكفار ليسوا مخاطبين بالفروع، وقوله: فمعنى لا يقربوا، تفريع على قوله: تكويني، وهو ظاهر، فإنه لم يقل: أنهم بعد ذلك اليوم حجوا واعتمروا عراً، كما كانوا يفعلون في الجاهلية.

قال في «الهللية»: ولنا ما روي أنه عليه السلام أنزل وقد ثقب في مسجده، وهم كفار، وأن الخبيث في اعتقادهم، فلا يؤدي إلى تلويث المسجد، والآية محمولة على التحضور استيلاء واستعلاء، أو طائفتين عراة، كما كانت عادتهم في الجاهلية، أي فليس الممنوع نفس الدخول بل عليه ما في البخاري بإسناده إلى أبي هريرة أن أبا بكر الصديق - رضي الله عنه - بعثه

١٨/١٥٩٠ - وَحَقَّقْتُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجْتَمِعُ دِينَارٌ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ».

في الحجة التي أمره فيها النبي ﷺ قبل حجة الوداع، في رעה يؤذن في الناس، «ألا لا يحسن بعد اليوم مشرك، ولا يظوفن بأثنت عربان» اهـ.

١٨/١٥٩٠ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري، قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: مرسى درواه عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب عن ابن المسيب مرسلاً أيضاً. وهو موصول نحوه من طرق في الصحيحين وغيرهما عن أس عمار وعمر وغيرهما. اهـ.

قال ابن الهمام<sup>(٢)</sup>: أخرج إسحاق بن راهويه في «مسنده» آخر ما انصرف من شميل لنا صالح بن أبي الأحوص، ثنا الزهري عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال في حربه الذي مات فيه: «لَا يَجْتَمِعُ دِينَارٌ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ». ورواه عبد الرزاق أنبأنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَجْتَمِعُ بِأَرْضِ الْعَرَبِ» أو قال بِأَرْضِ الْحِجَازِ دِينَارٌ، ورواه في الركعة، وزاد فيه: «فَقَالَ عُمَرُ لِلْيَهُودِ: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ عَلَيْهِ عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلْيَأْتِ بِهِ، وَالْأَفْئِدَةُ مُجْلِبِكُمْ» قال: فأجلاهم عمر إلى آخر ما بسطه.

(أن رسول الله ﷺ قال: لا يجمع) قال الزرقاني: خير بمعنى النهي الرواية لعله «لا يقيمن» اهـ. وهكذا قال غير واحد من الشراح (دينار في جزيرة العرب) قال الزرقاني<sup>(٣)</sup>: هي مكة والمدينة والسماعة، كما روى عن مالك، أي وقراها، وسميت جزيرة لإحاطة البحر بها، وذلك ابن حبيب: جزيرة العرب من

(١) شرح الزرقاني، (١١١/٤)

(٢) منبع التاريخ، (٢١٦/٥)

(٣) شرح الزرقاني، (١٢٣/٤)

أقصى عدن وما والاها من أقصى اليمن كلها إلى ديف العراق في الطول. وأما في العرض فمن جدة وما والاها من ساحل البحر إلى أطراف الشام ومصر في المغرب. وفي المشرق ما بين المدينة إلى مشطع السماوة، اهـ.

وأخرج البخاري في «صحيحه» من حديث ابن عباس أنه سئل: أوصى عند موته بثلاث «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب»، الحديث، ثم قال: قال يعقوب بن محمد سألت الثعلبية بن عبد الرحمن عن جزيرة العرب؟ فقال: مكة والمدينة واليمامة واليمن، قال يعقوب: والعرج أول نهضة. قال الحفاظ<sup>(١)</sup>: قوله: قال يعقوب بن محمد أي ابن عيسى الزهري. وأخرجه يعقوب بن شاذ عن مالك بن أنس مثله، وقال الزبير بن سكاك في «أخبار المدينة»: أخرت عن مالك عن ابن شهاب الزهري قال: جزيرة العرب المدينة، وقال الزبير: وقال غيره: جزيرة لعرب ما بين الحديب إلى حضرموت، قال الزبير: وهذا أشبه، وحضرموت آخر اليمن، وقال الخليل بن أحمد: سميت جزيرة العرب لأن بحر فارس وبحر الحيرة ومرات ودجلة أحاطت بها، وهي أرض العرب ومعدنها، وقال الأصمعي: هي ما لم يبلغه ملك فارس من أقصى عدن إلى أطراف الشام. وقال أبو عبيد: من أقصى عدن إلى ديف العراق طولاً، ومن جدة وما والاها من الساحل إلى أطراف الشام عرضاً.

وفوه: العرج أول نهضة هو سكون الرء موضع بين مكة والمدينة. وهو غير العرج بفتح الرء الذي من الطائف، وقال الأصمعي: جزيرة العرب ما بين أقصى عدن إلى ديف العراق طولاً، ومن جدة وما والاها إلى أطراف الشام عرضاً، وسميت جزيرة العرب لإحاطة البحار بها يعني بحر الهند وبحر القلزم وبحر فارس وبحر الحيرة، وأضيفت إلى العرب؛ لأنها كانت بأيديهم قبل الإسلام. وبها أوطانهم وسائرهم.

(١) فتح الباري (٦/١٧١).

لكن الذي يجمع المشركون من سكناه منها الحجاز خاصة، وهو مكة والمدينة وتسميتهما مكة والآلاء، لا فيما سوى ذلك مما حطت عليه اسم جزيرة العرب لا اتفاق الجميع على أن السمن لا يسعون منها مع أهلها من جزيرة العرب، اهـ.

قلت: ما حكى الحافظ رحمه الله من اتفاق الجميع ضمنيًا، فقد تقدم في أول كلام العوفي أنه الإمامي الشافعي وأحمد مطلقًا في ذلك. وعن الإمام مالك أنه قال: أرى أن سحفوا من أرض العرب كلها، وتقدم في كلام ابن عابدين أن الحكم غير مقصور على مكة والمدينة، بل جزيرة العرب كلها كذلك.

وقال ابن التهامي<sup>(١)</sup>، ويسعون من أن يتخذوا أرض العرب مسكنًا ووطنًا بخلاف أصناف المسلمين التي ليست في جزيرة العرب يسكنون من سكناها، وكان صاحب المجلد بعد حديث الباب فلا يذكر الكافر مشركًا كان أو يهوديًا أو نصرانيًا من المكنن في أرض العرب، ويجب إخراجهم عنه، ربه أخذ أبو حنيفة ومالك، وهو قول الشافعي غير أنه حصص المنع بالحجاز خاصة ثم قال: قال في الأيداية وشرحه أنهم لا يمكنون من السكنى في أرض السمن، ويسعون أن يتخذوا أرض العرب مسكنًا ووطنًا بخلاف سائر الأمصار، اهـ.

وقال محمد في موطئه<sup>(٢)</sup>، إن مكة والمدينة وما حولهما من جزيرة العرب، وقد بلغنا عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يبقى دنانير في جزيرة العرب»، ثم أخرج أثر سماعة بن عمرو عن عبد العزيز المدائني سابقًا، ثم قال: قال محمد: فشمع ذلك عمر بن الخطاب فأخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب، اهـ.

(١) فتح البدر: (١/٣٦١).

(٢) موطأ محمد مع التعليق المحمدي (٣/٢٧٩).



فقال مراكش: فإن ابن جهاد: فمحقض عن ذلك وغيره  
 (الأخطار، حشر، آفة الظلم والفسق).....

وهكذا نعلم من كلام النووي أن المضافي - رحمه الله - حصه بعض البحار إذ قال: حكم اليهودي عن مثل أن جزيرة العرب هي أسدية، ونصيح المعروف عن ذلك مكة والمدينة واليمن والسياسة، أخذ به مالك والمضافي بغيره من العلماء، فأوضحوا إخراج الكفار من جزيرة العرب، لكي المضافي يخص هذا الحكم بمصر جزيرة العرب وهو الحديث، وهو عنه مكة والمدينة والسياسة وأعمالها دون اليمن وغيره مما عو من جزيرة العرب، بتلخيص آخر مشهور في كتبه وكتب أصحابه، اهـ.

قال: الياسي<sup>١١</sup>، وروى عن مالك: جزيرة الغريب مكة والمدينة والمنع، وروى ابن حبيب: جزيرة العرب من أقصى عهد أبي وما والاش من أرض البحر كلها إلى ريف العراق في الحول، وأما المعرض فمن جدة وما والاش من ساحل البحر إلى أطوار الشام، وهو صر في الغرب، وفي الشرق من بين يارب إلى منتظم السماء. اهـ.

وعلّم من بعد كنهه أن ما حكى الحافظ رحمه الله من الإجماع في ليس  
 من على وجهه - بل هو مذهب الإمامين الشافعي وأحمد خلاف الإمامين  
 مالك ونسب حيفة.

(قال مالك: قال ابن شهاب) الثوري (فخصص) بفتح الحاء الموحدة  
لجميعه من المعجر في السج البصرية، وفي نسخ التهذيب عندهم من  
الكتاب، وهذا بمعنى أي استقصى في الكشف (عن ذلك) الذي طعه من  
قوله تعالى: «لا تخرج مني جبرية العذاب» (عمر بن الخطاب) ثم رمان  
خلافته (حتى أناه الشيخ) بفتح الميم وسكون الهمزة جبرية الذي لا  
شك فيه (واليقين) عطف عليه.

$$(\varphi, \psi) \in \mathcal{L}_1 \quad (1)$$

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُخْلَعُ دَلْدَانٌ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، فَأَجْلَى يَهُودَ خَيْرٌ».

أخرجه البخاري في: ٥٨ - كتاب الحزبية والموادعة، ٦ - باب إخراج اليهود من جزيرة العرب، ومسلم في: ٤٥ - كتاب الوصية، ٥ - باب نداء الوصية لمن ليس له شيء، يوصي فيه، ٥: ٢٠.

قال أبي حنيفة: قال مالك: معناه كشف عن هذا القول كل بصر عن النبي ﷺ. وقوله: حتى جاء الثلث، قال: معناه تبيين القضي لا شك فيه. يريد أن النبي ﷺ قال ذلك، فأجلى عمر - رضي الله عنه - يهود خيبر. اهـ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يُجْتَنَعُ دِلْدَانٌ الْإِسْلَامَ وَالْكَفْرَ، فَإِنَّ الْكَفْرَ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ)، وفي الصحيح: <sup>(١)</sup> «عن ابن عباس أنه سئل: أوصى الله مائة ثلاث، قال: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفود بمنع ما كنت أحزمهم». ونسبت الثالثة، (فأجلى) عمر - رضي الله عنه - له. أطمأن نفسه بذلك الخبر (يهود خيبر) فإن صاحب الصحيح: «روى ذلك ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وزاد: فقال عمر: أمس كان له من أهل الكلابيين عها المساءت به، أنفذه إليه إلا فؤاني معلنكم فأجلاه».

وفيه أن سبب إجلالهم كان بلوغ الحديث إلى عمر - رضي الله عنه -، ولا ينافيه ما في البخاري أنه لما كان زمان عمر - رضي الله عنه - غشوا يحيى اليهود والنصارى ابن عمر - رضي الله عنه - من فوق بيت، فمدعوه، فأجلاهم عمر - رضي الله عنه -، وما وراءهم من حبيبة لما كثر الحقد في أيدي المسلمين، وقبور، على العمل في الأرض أحلامهم عمر - رضي الله عنه -؛ لأنه يحتمل كل هذه الأمور سبباً لإجلالهم، ويمكن أنه - رضي الله عنه - بعد دعوتهم

(١) انظر: «معجم البخاري» (١١/٦) و(٨٠/٧) في باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب.

١٥٩١/١٩ - قَالَ مَالِكٌ: وَقَدْ أَجْلَى عُصْرُ بْنُ أَصْحَابِ يَهُودِ

نَجْرَانَ وَقَتْلَكَ .....

ابنه تردد في الإجماع من أهل كونه من أهل العهد، وصار باحثاً عن الحديث في حقهم، فلما وصل إليه الحزم بالحديث أحلاهم، فهد.

قال المصيطري في تاريخ الحلفاء<sup>(١)</sup> في سنة عشرين من الهجرة: أحلى عمر - رضي الله عنه - اليهود عن حبيب ونجران وقسم حبيب ووادني القرى. فهد.

١٥٩١/١٩ - (قَالَ مَالِكٌ: وَقَدْ أَجْلَى) سَكُونُ الْجَيْمِ أَيْ أَخْرَجَ (هَمَزٌ مِنْ

الخطاب) سنة عشرين كما تقدم (يَهُودُ نَجْرَانَ) بفتح النون وسكون الجيم، بلدة من بلاد حِمْيَرَ بالسَّحَر، قال السكري: سميت باسم نانيها نجران بن زيد بن سبأ من بني سبأ من يثرب من قحطان، وفي معجم البلدان<sup>(٢)</sup>: نجران في عدة مراحق، منها نجران في سفانيف اليمن من ناحية مكة، سُمِّيَ نَجْرَانُ بْنُ زَيْدَانَ بْنِ سَبَأٍ لِأَنَّهُ كَادَ أَوَّلَ مَنْ عَمَّرَهَا، كَذَا فِي «كِتَابِ الْكَلْبِيِّ» بِخَطِّ صَحِيحِ زَيْدَانَ بْنِ سَبَأٍ، وَفِي كِتَابِ غَيْرِ زَيْدٍ، وَفُتِحَ نَجْرَانُ فِي رَجَبِ الثَّنِي ٢٢٢ هـ فِي سَنَةِ عَشْرٍ مِلْحًا عَلَى الْفَيْ، قَالَ: وَأَمَّا أَجَارُ عَمْرٍ - وَضِي اللَّهُ عَنْهُ - إِخْرَاجُ أَهْلِ نَجْرَانَ وَهُمْ أَهْلُ مِلْحٍ حَدِيثٌ رَوَى عَنْ الْحَمِيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَخَاصَةً عَنْ أَبِي عَيْدَةَ بْنِ الْإِخْرَاجِ عَنْ أَبِي سَيِّدٍ أَنَّهُ كَانَ لَمْ يَكُنْ مَا يَكُنْ بِهِ أَنَّهُ قَالَ: «أَخْرَجُوا الْيَهُودَ مِنَ الْحِمَاةِ، وَأَخْرَجُوا أَهْلَ نَجْرَانَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ».

(وَقَدْ) بفتح الفاء والذال، المهندنة بلدة بينها وبين المدينة يومئذ، وبينها وبين خيبر ثوب مرحلة، قاله الزرقاني<sup>(٣)</sup> وفي «المعجم»<sup>(٤)</sup>: فذلك بالتحريك آخره كاف، غربة بالتحريك، بينها وبين المدينة يومئذ، وقيل: ثلاثة، فهداها إلى على

(١) (ص ٥١)

(٢) «شرح الزرقاني» (٤٢٤/١)

(٣) معجم للذيل (٢٣٨/٤)

فَأَمَّا يَهُودُ خِيَنَ فُخِرْجُو بِهَا لَيْسَ لَهُمْ مِنَ الشَّعْرِ وَلَا مِنَ الْأَرْضِ شَيْءٌ وَأَمَّا يَهُودُ فَذَكَ فَكَانَ لَهُمْ نِصْفُ الشَّعْرِ وَنِصْفُ الْأَرْضِ. لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ صَالِحَهُمْ غَنَى بِطَبَقِ الشَّعْرِ وَنِصْفِ الْأَرْضِ.

رسوله ﷺ في سنة سبع صلحاً، وذلك أن النبي ﷺ أما أنزل خبراً، وفتح حصونهم، ولم يبق إلا ثلاث، وانفذ بهم الحصار، وأسلموا رسول الله ﷺ بالموثقة أن يراهم على الجلاء، وقيل، ويبلغ ذلك أهل ذلك، فأرسلوا إلى رسول الله ﷺ أن يصالحهم على النصف من شاربهم وأمر لهم، فأحاجهم إلى ذلك فهي معاً له يوجب عليه بخل إلا ثياب، فكانت خاتمة لرسول الله ﷺ.

(فلما يهود خبير فخرجو منها) أي من خبير بعد إجلاء عمر - رضي الله عنه - والحداد أنهم (ليس لهم من الشعر ولا من الأرض شيء) أي لم يعطهم عمر - رضي الله عنه - في لينة الشعر ولا في لينة الأرض شيئاً، وذلك لأنه ﷺ لما طلبهم على خبير أراد إخراج اليهود منها؛ لأنهم ينزلوا على الجلاء، مما أنه أربقهم بها على أن يكفوا العمل، ولهم نصف الشعر، فكان يفتقرهم على نصف الشعر فقط بقاء عظمهم.

(وأما يهود منكم فكان لهم) حين إجلاءهم عمر - رضي الله عنه - (نصف الشعر ونصف الأرض) معاً، الآن رسول الله ﷺ قد كان صالحهم) أي أهل ذلك حين أراد إجلاءهم في بدء الأمر (على نصف الشعر ونصف الأرض) بخلهم ذلك، قال ابن إسحاق: فكانت له خاتمة؛ لأنه لم يوجب عليها بخل ولا ثياب، وقيل: صالحوه على حب دماءهم والجلاء، ويحظر فيه ويبس الأموال فعمل، قال الواقدي: والأول أثبت القولين، قاله الزرقاني.

وفي «المعجم»: في هذا اختلاف كثير في أموره عند النبي ﷺ، وأصح ما مررد عندي في ذلك ما ذكره أحمد بن حنبل البلاءدي في «كتاب الفتوح» له، فإنه قال: بعث رسول الله ﷺ بعد منصرفه من خبير إلى أرض فدك محبسة بن مسعود، ورئيس ذلك يومئذ يوشع بن مون اليهودي، يدعوهم إلى الإسلام؛

فَأَقَامَ لَيْلًا غَمَرًا صُفْبَ الشَّعْرِ وَنُظْفَ الْأَرْضِ أَتَمَّةً مِنْ ذَهَبٍ وَوَرَقٍ  
وَأَيْلٍ وَحِجَانٍ وَأَقْنَابٍ ثُمَّ أَعْطَاهُمُ التَّمِيمَةَ وَأَجْلَاهُمْ مِنْهَا

### (٦) باب جامع ما جاء في أمر المدينة

فَوَدَّاهُمْ مَرْغُومِينَ حَائِشِينَ لَمَّا بَلَغَهُمْ مِنْ أَهْلِ خَيْبَرَ بِصُحْبِهِ عَلَى صُفْبِ  
الْأَرْضِ بِرِيْهِهَا فَقِيلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ وَأَعْطَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحِجَانًا حَائِشًا لَمْ يَنْتَفِ  
وَمِنْ ذَلِكَ أَهْمِيَّتُهُ حَتَّى أُخْبِرَ عَمْرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَيْثُومَ - مَوْلَاهُ إِذْ هُوَ مِنْ  
قَوْمِ بَصَرٍ شَرِيحٌ نَفْسُهُ عَائِلٌ مَدْعِيٌّ مِنَ الشُّهْرَةِ وَأَجْلَاهُ إِلَى الشَّامِ

(فَأَقَامَ) أَيِ عَزَمَ (نَهْمَ عَمْرُ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (صُفْبَ الشَّعْرِ وَنُظْفَ الْأَرْضِ  
قِيمَةً) أَيِ أَعْطَاهُمُ النَّصِيبَ مِنْ قِيَمَةِ الشَّعْرِ وَالْأَرْضِ (مِنْ ذَهَبٍ) عِذَا مَعَ مَا صُفْبَ  
عِنْدَهُ بِدَرِّ ثَقِيبَةٍ (وَوَرَقٍ) بِكُتْرِ الْإِثَارِ أَيِ مَعْدٍ (وَأَيْلٍ وَحِجَانٍ) جَمْعُ حَبْلٍ بِالسَّيْلَةِ  
(وَأَقْنَابٍ) بِالْقَامِ جَمْعُ نَدْمٍ مَعْرُوكَةٍ الْحَدِيدِ الَّذِي يُوَضَّعُ عَلَى ظُبِّ الشَّعْرِ -  
تِيْرَكَ عَلَيْهِ (ثُمَّ أَعْطَاهُمُ التَّمِيمَةَ) أَيِ خُصِفَ فِيهِ الشَّعْرُ وَالْأَرْضُ (وَأَجْلَاهُمْ مِنْهَا)  
أَيِ مِنْ ذَلِكَ

قَالَ السَّاحِي " قَالَ أَتَمَّتْ مِنْ مَالِكَ فِي التَّمِيمَةِ: وَأَمَّا يَهُودُ مَجْرَانٍ -  
فَمُخْرَجُوا مِنْهَا بِسَرِّ نَهْمٍ مِنَ الشَّعْرِ وَلَا مِنَ الْأَرْضِ مَسِيءًا وَأَمَّا يَهُودُ مَدْيَنَ وَكَانَ  
بِهِمْ يَهُودُ الْأَرْضِ وَنَهْمٌ - الشَّعْرُ - وَأَمَّا رَسُوْلُ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ مُتَالِحِبٌ عَلَى صُفْبِ  
الْأَرْضِ وَنَهْمٍ - الْأَرْضِ - فَأَقَامَ يَوْمَ عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَصُفْبَ ذَلِكَ بِأَمْرِهِ  
وَالْمَقِ وَأَيْلٍ وَغَيْرِهَا مَأْطَاهُمْ ذَلِكَ وَأَجْلَاهُمْ مِنْهَا أَمَّا

### (٦) جامع ما جاء في أمر المدينة

أَيِ لِأَحَادِثِ الْمُحْتَفَّةِ فِي عِلَالِ الشَّامِ

٢٠/١٥٩٢ - وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَلَعَ لَهُ أَحَدٌ. فَقَالَ: «هَذَا جَبَلٌ يُجِينُنَا وَنُجَّتُهُ».

٢١/١٥٩٣ - وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ؛ أَنَّ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ زَارَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ.....

٢٠/١٥٩٢ - (مالك من هشام بن عروة عن أبيه) مرسلًا عند جميع رواة «الموطأ»<sup>(١)</sup>، وتقدم مرصولاً برواية مالك عن عمرو مولى المطلب عن أنس في أول باب ما جاء في تحريم المدينة (أن رسول الله ﷺ طلع) أي ظهر (له أحد) الجبل المعروف بالمدينة (فقال: هذا) مشيراً إلى أحد (جبل يعينا ونجيه) وتقدم أنه تكرر هذا القول منه ﷺ في الخروج عن هذه أسفار، وتقدم أيضاً أن للعلماء فيه قولين؛ الحقيقة وهو الأقرب، أو المجاز.

٢١/١٥٩٣ - (مالك من يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وهذا من رواية الأكاابر عن الأصاغر، فإن يحيى تابعي سمع أنس بن مالك وعبد الرحمن وإن عاصره، لكنه لم يلق صحابياً فهو تابع تابعي، وهما جميعاً من شيوخ الإمام مالك.

(أن أسلم مولى عمر بن الخطاب أخبره) أي أخبر عبد الرحمن (أنه) أي أسلم (زار عبد الله بن عباس) بنحنية ثقيلة، فشبّه معجماً، الصحابي ابن الصحابي، قال الحافظ في «التعجيل»<sup>(٢)</sup>: عبد الله هذا صحابي شهير، ولد بأرض الحنة إذ هاجر أبوه إليها، اهـ.

لما في «المعالي» ولد بأرض الحبشة حفظه عن النبي ﷺ، ولم ير عنه

(١) «شرح الزرقاني» ٢/٢٣٤.

(٢) (ص ٢٣١).

الْمَخْرُومِيَّ فَرَأَى عِنْدَهُ نَبِيذًا وَهُوَ يَطْرُقُ مَكَّةَ. فَقَالَ لَهُ أَسَلِمَ: إِنَّ هَذَا الشَّرَابَ يُحِبُّهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ. فَحَمَلَ عُمَرُ اللَّهُ بَيْنَ عِيَّاشٍ فَذَحَا عَظِيمًا. فَجَاءَ بِهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَوَضَعَهُ فِي يَدَيْهِ. فَفَرَّغَهُ عُمَرُ إِلَى فِيهِ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ. فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ هَذَا لَشَرَابٌ طَيِّبٌ.....

وأبوه صحابي، وكان أخا أبي جهل لأنه، اهـ. صبه لئلا يخطئه بالتفسير الموهوم أنه لم يره بفتح تحريف من السابغ، والشراب بدون الضمير، قال الحافظ في التلخيص<sup>(١)</sup> عبد الله بن عباس كان أبوه فديم الإسلام، فهاجر إلى الحبشة. عوئد له هذا بيتا، وحفظ عن النبي بفتح وعن عمر - رضي الله عنه - وغيره، اهـ. (المخرومي) انقروشي (قراي) أسلم (عنده) أي عند ابن عباس (نبيذا) يذال معجمة ماء طرح فيه تمر أو زبيب (وهو) أي ابن عباس (بطرقي مكة) نعمهم كانوا يذعمون إلى مكة (فقال له) أي لابن عباس (أسلم) المذكورة (إن هذا الشراب) الذي أرى عندك (يحببه عمر بن الخطاب).

قال الياحي<sup>(٢)</sup>: حدث لعبد الله بن عباس على أن يحمل إله معه، ونبيهه على ذلك لما كان بينهما من الغرام، فكان ابن عباس من أخوال عمر بن الخطاب، فكان عمر ينقل هديته حل طولية ويحذها (فحمل عبد الله بن عباس منه) أي من النبيذ الذي كان عنده (قدحا عظيما) أي كبيرا (فجاء به إلى عمر بن الخطاب فوضعه) أي القلح (في يده) أي في يد عمر - رضي الله عنه - (ففرغه عمر إلى فيه) قال الساجي: لعله يريد عن وجه الاختصار أنه معروضة حاله يراد منه (ثم رفع) عمر - رضي الله عنه - (رأسه) عن القلح (فقال عمر: إن هذا الشراب) ينفع لام الاستداء في النسخ المصرية<sup>(٣)</sup> ويلازم لتعريف في النسخ الهندية (طيب) قال الياحي: يحتمل أن يريد به حللا، وبحتم أن يريد به لذيذا مع كونه حللا

(١) (١٥٦/٤/٢).

(٢) الشنفرى (١٩٦/٧).

(٣) كما في الاستذكار (١٦٣/٢٦) إن هذا الشراب طيب، والحدث في التلخيص (٢٢/٢٣).

فشرت منه. ثم ثاوله رجلاً عن يمينه، فلما أذهب عنه اللب، ناداه عمر بن الخطاب فقال: أأنت القاتل لعمرك خير من الحبيبة؟ فقال عبد الله: فقلت: هي حرم الله وأمنه وفيها بيني فقال عمر: لا أقول في بيت الله ولا في حرمه شيئاً. ثم قال عمر: أأنت القاتل لعمرك خير من الحبيبة؟ قال: فقلت: هي حرم الله وأمنه وفيها بيني. فقال عمر: لا أقول في حرم الله ولا في بيني شيئاً. ثم انصرف.

(فشرت منه) يسيرا (ثم ثاوله رجلاً عن يمينه) فآذته الأدب المعروف عن رسول الله ﷺ قولاً ومعاً لا يمين ولا يمين.

(فلما أذهب) أي ولى (عبد الله) بن عباس (ناداه عمر بن الخطاب فقال) عمر لابن عباس: (أأنت) يهرتير في النسخ المصرية، فالأولى استهسية وبحذفها في النسخ الهندية (القاتل) حرم بيتنا (لمكة) بلاد الاستلاء المفتوحة للناكيد (خير) أي أفضل (من الحبيبة) المنورة - على صاحبها أفضل صلوات ورحمة - (فقال عبد الله) بن عباس: (فقلت) يا أمير المؤمنين (هي) مكة (حرم الله وأمنه) عنه تعالى قال: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتَامَىٰ وَالنِّسَاءِ﴾ (وفيها بيني) أي الكعبة فشرية (فقال عمر) - رضي الله عنه -: (لا أقول في بيت الله ولا في حرمه شيئاً) أي لا أنكر فضلها. ولا أسألك عيها إما أسألك عن البلدين، هل تقول بأفضلية مكة على المدينة - زادها الله شرفاً وكرامه -.

(ثم قال) له (عمر) ثانياً أي كرر سؤاله الأول (أأنت) يهرتين في المصرية وبحذف الأولى في الهندية (القاتل لمكة) قال البيهقي: وسئل مالك عن مكة وبكة، فقال: مكة موضع البيت. ومكة غير ذلك يريد القرية، اهـ (خير من الحبيبة) قال عبد الله معذراً جوابه الأول (فقلت): هي حرم الله وأمنه. وفيها بيني فقال عمر) ثانياً. (لا أقول في حرم الله ولا في بينه شيئاً) إما سؤالاً عن البلدين (ثم انصرف) عبد الله بن عباس ولم يقل شيئاً.



قال الشافعي<sup>(١)</sup>، قال عيسى بن دينار: كان عمر - رضي الله عنه -، كره تفضيله مكة على المدينة، قال محمد بن عيسى: ولو أقر بذلك لصره يريد لأبيه على تفضيله مكة، وهذا من عمر - رضي الله عنه - بمنزل أن يريد به إنكار تفضيل مكة على المدينة لأعتقوا تفضيل المدينة على مكة، أو هو يرى ترك الأخذ في تفضيل إحداهما على الأخرى، إلا أن الوجه الأول أظهير لما اشهر من أخذ الصحابة في ذلك دون نكير

ولا خلاف أنه كان السكى بمكة وغيرها ممنوعاً، والانتقل إلى المدينة مفرضاً قبل الفتح، وقد اختلف العلماء في ذلك بعد الفتح في حق من تقدمت هجرته قبل الفتح، فقال الجمهور: إن ذلك بني في حثيم، وقال جماعة: إن لمن عاجز قبل الفتح أن يرجع إلى مكة بعد الفتح، إلا أنه لا خلاف أن المقام بالمدينة كان أفضل، ولذلك أقام بها النبي ﷺ والمهاجرون، وقد انتقل جماعة من البعثة إلى العراق والشام، ولم يرجع منهم مشهور ما فضل إلى سكنى مكة، وإنما رجع إليها من صغر سنه عن أن يكون له حكم الهجرة كتابي أقرير وابن عباس، والجمهور على خلاف ذلك، فلا خلاف أن المدينة أفضل في حق هؤلاء.

وأما من لم تكن له هجرة، فلا خلاف في أنه يجوز له سكنى مكة وسكنى المدينة، وذهب مالك أن سكنى المدينة أفضل، وقال أبو حنيفة والشافعي: إن سكنى مكة أفضل، واستدل الشافعي أنه محمد عفى ذلك بما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «الإيمان لأمر حتى المدينة كما نأمر الحجة إلى حبرها» قال: نعم، بذلك المدينة، وبقره يتيقن: «أمرت بقربة تأكل الخمر» قال: لا، معمر لقوله: تأكل الخمر إلا على نرجيع فصلباً على غيرها، وقوله يتيقن: «أنهم خير بيت المدينة كحسا مكة أو أشد» ولا مدعى يتيقن في أن يوجب بيت مكة المدينة، وسكنى غيرها أفضل منها

وروي عنه من جهة أخرى أن النبي ﷺ احتار سكتها بعد الفتح، فإن كان ذلك قد اقتصرت عليه، فلا يترتب عليه السكوت إلا في أفضل النفع، وإن يكن ذلك مقترفا واختاره، فلا يحار لاستيفانه واستيطان أمته وفصله المصحية إلا أفضل المقام، اهـ.

رواه الزركاني<sup>(١)</sup> في قول عمر - رضي الله عنه -: لا أقول في بيت الله شيئا، يعني أن هذا ليس من مجال الخلاف، ولم أسألك عنه، وإنما سألتك عن المسائل، ثم ذكر المسائل، لينظر هل يعتبر احتواء أبي موافقة عمر - رضي الله عنه - في نصب المدينة، ولم يعتبر اجتهاد أحدهما في موافقة الآخر، وقد اختلف السلف في ذلك، فذهب الأئمة إلى تفصيل مكة، وه قال الشافعي وابن حزم ومنزوي وابن حبيب، واختاره ابن عبد البر وابن رشد وابن عرفة، وذهب عمر وحداقه وأخوه أهل المدينة ومكة وأصحابه سوى من ذكر إلى تفصيل المدينة، والحدود حصص الشافعية، والأئمة كثيرة من النجاشيين، حتى قال ابن أبي عمير بتدوين البلد.

رواه السيوطي في «الفتح المبين» المختار المؤلف عن التفسير لتمام الأئمة، في الذي نزل «أناس من أصحاب المائدة» في قوله وإذا نزل في المدينة لم يجد فضلا أعطاه مكة، إلا وأعطيت المدينة نظيره وأعلى منه، وحزم في «غصن نفع» المختار تفصيل المدينة، وموضع لخلاف ما عدا النسخة التي ضللت أعينها، فهي أفضل مما سجدت من جميع نفع الأرض، ونسخته، كما حكاه عياض وغيره، وبالله التكميل، فهي أفضل من بقية المدينة، كما قال الحديث المشهور، وإليه يهتدى كلام عمر في الخطب، اهـ.

وقد روي من ذلك قريبا في كتاب ما جاء في سكتي المدينة وقدم في

(١) مخرج الزركاني (٢٣٥، ٢٣٦).

## (٧) باب ما جاء في الطاعون

كتاب الجهاد قوله ﷺ: «ما على الأرض بقعة هي أحب إليّ أن يكون قبري بها منها». أي المدينة، وتقدم هناك شيء من الكلام على التفصيل.

## (٧) ما جاء في الطاعون

يسطر الحافظ الكلام على ذلك في «الفتح»<sup>(١)</sup> أشد البسط، لا يسهه هذا المخصر، فإنه ذكر أولاً اختلاف أهل اللغة والأطباء في ذلك، فقال: هو على وزن فاعول من الطعن، عدلوا به عن أصله، ووضعوه دالاً على الموت العام كالوباء، وقال: طعن فهو مطعون وطعنين إذا أصابه الطاعون، وإذا أصابه انطمعن يانرمج فهو مطعون، هذا كلام الجوهري، وقال لخليل: الطاعون اتوباء، وقال صاحب «النهاية»: الطاعون المرض العام الذي يفسد له الهواء، فتضد به الأمزجة والأبدان.

ومثل ابن العربي<sup>(٢)</sup>: «الطاعون النوح الغائب الذي يطفئ الروح، كالذئبة، سمي بذلك لعموم مصابه وسرعة قتله، وقال اللبادي: الطاعون حمة تخرج من الأرقاع، وفي كل طي من الجسد، والصحيح أنه الوباء، وقال عياض: أصل الطاعون افترج الخارجة في الجسد، والوباء عموم الأمراض، فسميت طاعوناً لشبهها بها في الهلاك، وإلا فكل طاعون وباء، وليس كل وباء طاعوناً، وقال ابن عبيد البر: الطاعون غدة تخرج في المراقي والإباط، وقد نخرج في الأيدي والأصابع، وحيث شاء الله، وقال النووي: قيل: هو انصباب الدم إلى عضو، وقال آخرون: هو هيجان الدم وانتفاحه، وقال جماعة من الأطباء: منهم أبو علي بن سينا: الطاعون مادة سمية تحدث وربما قتالا يحدث في المواضع الرخوة والمعابين من البدن، وأهلّب ما تكون تحت الإبط أو تحلف الأذن أو عند الأربية.

(١) انظر: «فتح لاري» (١٠٠/١٨٠).

(٢) انظر: «القدس» (١٠٨٩/٣).

قال: وسببه دم ردي، مائل إلى العفونة والفساد، مستحيل إلى جوهر سمّي، يفسد العضو، ويغير ما فيه، ويؤدي إلى القلب كيفية رديئة. فيحدث القيء والغثيان والعثي والحفان، وهو كرنائه لا يقبض من الأعضاء إلا ما كان أضعف من الطبع، وأردؤه ما يقع في الأعضاء الرئيسية، والأسود منه قل من يسلم منه، وأسنمه الأحمر ثم الأصفر، والطواعين تكثر عند الوباء في البلاد الرطبة، ومن ثم أطلق على الطاعون ماء، وبالعكس. وأما الوباء: فهو قساد الجوارح الهواء الذي هو مادة الروح ومدده، وذكر الحافظ أقوالاً غير ذلك.

ثم قال: هذا ما يلعبنا من كلام أهل اللغة وأهل الفقه والأطباء في تعريفه، والحاصل أن حقيقته ورم ينشأ عن هيجان الدم أو انصباب الدم إلى عضو، فيفسده، وأن غير ذلك من الأمراض انعام الناشئة عن قساد الجوارح يسمى طاعوناً مجازاً لا شراكوناً في عموم المرض أو كثرة السم.

والدليل على أن الطاعون غير الوباء: ما في البخاري أن الطاعون لا يدخل المدينة، وقد ورد في حديث عائشة - رضي الله عنها - فدمنا المدينة، وهي أرباً أرض الله، وقال بلال: أخرجونا إلى أرض الوباء، وغير ذلك من الروايات الثلاثة، على أن الوباء كان بالمدينة.

وقد صرح في الحديث: أن الطاعون لا يدخل المدينة، فدل على أن الوباء غير الطاعون، ومن أطلق على كل وباء طاعوناً، فطريق المنجاء، والذي يفرق به الطاعون من الوباء، أصل الطاعون الذي لم يتعرض له الأطباء ولا أكثر من تكلم في تعريف الطاعون، وهو كونه من طعن الجن، ولا يخالف ذلك ما قاله الأطباء من كون الطاعون ينشأ عن هيجان الدم أو انصباب، لأنه يجوز أن يكون ذلك يحدث عن الطعنة الباطنة، فتحدث منها المادة السمّية، ويهيج الدم بسببها، وإنما تم يتعرض الأطباء، لكونه من طعن الجن، لأن أمر لا يدرك بالعقل، وإنما يعرف من الشارع، فنكلموا في ذلك على ما اقتضته قواعدهم.

وقال انكلا بادي في معاني الأخبار: بحتمل أن يكون الطاعون على قسمين: قسم: يحصل من غلبة بعض الأخلاط من دم أو صفراء محتقرة أو غير ذلك، وقسم: يكون من وخز الجن، كما تقع الجراحات من القروح التي تخرج في البدن، ومما يؤيد أن الطاعون يكون من طعن الجن وقوعه غالباً في أعدل الفصول، وفي أصح البلاد هواءاً وأطيبها ماء، ولأنه لو كان بسبب فساد الهواء لدام في الأرض، لأن الهواء يفسد نارة ويصعق أخرى، وهذا يذهب أحياناً ويحيى أحياناً على غير قياس ولا تجربة، فربما جاء سنة على سنة، وربما أبطل سنين، ويأنه لو كان كذلك لحم الناس والحيوان، والموجود بالمشاهدة أنه يصيب الكثير، ولا يصيب من هم بجانبهم، ومما هو في مثل مزاجهم، ولأن فساد الهواء يقتضي تغير الأخلاط وكثرة الأسقام، وهذا في الغالب يقتل بلا عرض، فدل على أنه من طعن الجن.

كما ثبت في الأحاديث الواردة في ذلك، منها: حديث أبي موسى رفعه<sup>(١)</sup>: «بناء أمي بالطعن والطاعون»، قيل: يا رسول الله هذا الطعن قد صرفنا، فما الطاعون؟ قال: «وخز أعدائكم من الجن»، وفي كل شهادة، أخرجه أحمد من رواية زياد بن علاقة عن رجل عن أبي موسى، وبسط الحافظ تخريجه، وسمي المبهم في رواية أسامة بن شريك، وفي أخرى غيره، ثم قال: رجاله رجال الصحيحين إلا المبهم، وأسامة بن شريك صحابي مشهور، فالحديث صحيح بهذا الاعتبار، وقد صححه ابن خزيمة والحاكم، وأخرجاه وأحمد والطبراني من وجه آخر عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري، قال: سألت عنه رسول الله ﷺ، فقال: «هو وخز أعدائكم من الجن»، ثم ذكر له شامداً.

ثم قال: قال العلماء أراد ﷺ أن يحصل لأمنه أرفع أنواع الشهادة، وهو

(١) انظر: صحيح الروضة للهيثم (٢/٢٧) ج (٢٨٥٨).

القتل في سبيل الله بأيدي أعدائهم، إما من الإنس، وإما من الجن، وقوله: وخزُّ يفتح أوله وسكون المعجمة بعدها زاي، هو الطعن إذا كان غير نافذ، ووصف طعن الجن بأنه وخز، لأنه يقع من الباطن إلى الظاهر، فيؤثر في الباطن أولاً، ثم يؤثر في الظاهر، وقد لا ينفذ، وهذا بخلاف طعن الإنس، فإنه يقع من الظاهر إلى الباطن، فيؤثر في الظاهر أولاً، ثم يؤثر في الباطن، وقد لا ينفذ.

قال المحافظ<sup>(١)</sup>: يقع في الألسنة، وهو في «النهاية» لابن الأثير يلفظ: وَخَزُوا إخوانكم من الجن، ولم أره يلفظ إخوانكم، بعد التشعيط الطويل البالغ في شيء من طرق الحديث المسند، لا في الكتب المشهورة ولا الأجزاء المشهورة، وقد عزا بعضهم «لمسند أحمد» و«الطبراني» و«كتاب الطواصن» لابن أبي الدنيا، ولا وجود لذلك في واحد منها، والله أعلم، احـ مختصراً.

قلت: ويؤيد كون الطاعون طعناً من الجن ما ورد في روايات عديدة من استواء شهيد الطاعون وشهيد المعركة في القبامة، فقد أخرج أحمد بسند حسن عن عتبة بن عبد السلمي رحمه: «يأتي الشهداء والمتوفون بالطاعون، فيقول أصحاب الطاعون: نحن شهداء، فيقال: انظروا فإن كان جراحهم كجراح الشهداء نبل دماً وريحاً كريح المنسك، فهم شهداء، فيحدونهم كذلك».

قال فحافظ: وله شاهد من حديث العرياض بن سارية، أخرجه أحمد والنسائي بسند حسن «يختصم الشهداء والمتوفون على قرشهم إلى ربنا في الذين ماتوا بالطاعون، فيقول الشهداء: إخواننا قتلوا كما قتلنا، الحديث. قال

(١) صحيح الباري، (١٠/١٨٦).

٢٢/١٥٩١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ  
عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْحَكْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ تَوْفَلٍ.....

الزُّرَّانِيُّ<sup>(١)</sup>: إِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ الطَّعْمُ مِنَ الْجَدْبِ، فَكَيْفَ يَنْقَعُ فِي رَمَضَانَ،  
وَالشَّيَاطِينُ تُصْغَدُ فِيهِ وَتُسَلَّلُ، أَحَبُّ بِاحْتِمَالِ أَنَّهُمْ يَغْمُرُونَ قَبْلَ دُخُولِ  
رَمَضَانَ، وَلَا يَطْهَرُونَ<sup>(٢)</sup> إِلَّا بَعْدَ دُخُولِهِ وَقَبْلَ غَيْرِ ذَلِكَ، هـ.

قَالَ: وَالْأَرْجَحُ عِنْدِي أَنَّ تَصْغِيدَ الشَّيْطَانِ لَا يَسْتَلِمْ بِمَصَدِّ الْجَانِ كُلِّهَا

٢٢/١٥٩٤ - (مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ أَخْرَجَهُ السُّخْرِيُّ بِرِوَايَةِ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسُوفَ عَنْ مَالِكٍ بِهَذَا السَّبَدِ، قَالَ الْحَافِظُ<sup>(٣)</sup>: وَافَقَ مَالِكٌ عَلَى  
رِوَايَتِهِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ هَكَذَا مُحَمَّدٌ وَغَيْرُهُ، وَخَالَفَهُمْ يُونُسُ فَقَالَ: عَنْ ابْنِ شِهَابٍ  
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَلَمْ يَسَلْ لَفْظَهُ، وَسَأَلَهُ ابْنُ حَزِيمَةَ،  
وَنَاقَلَ قَوْلَ مَالِكٍ وَمَنْ تَبِعَهُ أَصَحُّ، وَسَطَ فِي الْإِخْتِلَافِ فِي ذَلِكَ، وَرَجَحَ  
رِوَايَةَ مَالِكٍ هَذَا.

(عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ)<sup>(٤)</sup> الْعَدَوِيُّ (عَنْ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِيهِمَا (ابْنُ الْحَارِثِ بْنِ تَوْفَلٍ) بْنِ الْحَارِثِ بْنِ  
عَبْدِ الْحَكْبَابِ الْهَاشِمِيُّ أَبُو يَحْيَى الْمَدَنِيُّ كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ» وَ«النِّهَايَةِ»، وَهُوَ فِي  
الرُّوَفَاتِيِّ بِدَلَّةِ الْمُكْرَمِ لَعَنَهُ سَهْوٌ مِنْ لُكْنِهِ، قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْمُنْتَجِعِ»، عَبْدُ  
الْحَمِيدِ يَنْفَرِدُ بِهَذِهِ السُّمُوءَةِ عَلَى النَّجْمِ وَرِوَايَتُهُ عَنْ شَيْخِهِ مِنْ رِوَايَةِ الْأَنْفَرَاءِ،  
وَهِيَ السُّمُوءَةُ ثَلَاثَةٌ مِنَ النَّسَابِيِّينَ فِي سُرَّةِ وَصَحَابِيِّينَ فِي بَدْوٍ، وَكُتِبَ  
مَدِينُونَ، هـ.

(١) مَدِينَةُ الرُّوَقَايَةِ (١٠/٢٣٦)

(٢) وَفِي الْمَدِينَةِ (١١/١٥٤)

(٣) الظُّهْرِيُّ، «التَّقْرِيبُ» (١١/٢٣٦)

عمر بن عبد الله بن عباس: أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام . . .

قال أبو حاتم: ويقال: عبد الله، وعبد الله أصبح، قبلته السموم بالأيواء، وهو مع سليمان بن عبد الله سنة تسع وتسعين، له عند البخاري وأبي داود في رجع عمر - رضي الله عنه - لما رفع النوباء بالشام، قال ابن سعد: ثقة قليل الحديث، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة. كما في «التهذيب»<sup>(١)</sup>، يلقب أوه بيه بموحدتين مفتوحتين: الثانية ثقيلة، رسماء المسئلة البلد من كتحفة، كما في «المنيع»<sup>(٢)</sup>.

(عن عبد الله بن عباس) - رضي الله عنه - بشد واحدة واحبر المصنفه النحاسي الشهير، ابن عم رسول الله ﷺ، كما في جميع النسخ المصرية من المتن والشروح و«التجريد»، وسجد «الحلي» من «الهاية»، وفي غيرها من النسخ الهندية ابن عباس بشد التثنية والنسب الممجنة، وهو تحريف من النسخ، فإن البخاري روى هكذا عن ابن عباس، وبسط الحافظ في اختلاف الرواة في ذلك، لكن لم يذكر أحداً رواه عن ابن عباس.

(أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام) ذكر سيف بن عمر في «الفتوح» أن ذلك كان في ربيع الآخر سنة ثمان مائة عشرة، وأن انقطاعه كان وقع أولاً في المحرم، وفي صفر، ثم ارتفع، فكتبوا إلى عمر - رضي الله عنه - فخرج حتى إذا كان قريباً من الشام بلغه أنه أشد ما كان، وذكر الموقعة، وذكر خليفة من خباط أن خروج عمر إلى سرخ كان في سنة سبع عشرة، والله أعلم.

وهذا الخطأ الذي وقع بالشام حيث هو الذي يسمى طاعون عمواس، ينتج الممجنة والميم، وحكي تسكينها وأخر، ميملة، قيل - سمي بذلك: لأنه عم وواسي، كما في «الفتح»<sup>(٣)</sup> وهي «أزرقاني» بلفظ عم رأساء، قال السيوطي في «تاريخ الخلفاء»: في سنة ثمانية عشرة كان طاعون عمواس، أهد.

(١) تهذيب التهذيب (٦/٩٨٤).

(٢) فتح الباري (١٠٠/١٨٤).

(٣) منيع الباري (١٠٠/١٨٤).



قال التباخي<sup>(١)</sup>: خرج عمر - رضي الله عنه - بحمل أن يفصدها بظانم أحوالها، فإنها كانت ثغر الم-سير، وعن الإمام إذا بعد عهدك بالثغور أن يتعلمها بالمشاهدة، إن علم أنه يحتاج إلى ذلك.

وقال النووي<sup>(٢)</sup> في فوند الحديث: ومنها خروج الاسم بنفسه في ولايته في بعض الأوقات لبشاهد أحوال رعيته ويزيل ظنم المظلوم، ويكشف كُرب المَكروب، ويسد ثَمَّة المحتاج، ويقمض أهل العدا، ويحافظ أهل البطالة والأذى والولاء، ويحذروا تجسسهم عليهم، ويوصل فيأمنهم إليه، ويتكفروا، ويقيم في رعيته شعائر الإسلام، ويؤدب من رآهم فجلين بذلك، وفيغير ذلك من المصالح، اهـ.

قال الزرقاني<sup>(٣)</sup>: ومتخلف على المدينة زيد بن ثابت، واستخلفه مرات في خروجه إلى الحج، وما أظنه استخلف غيره قط، إلا ما حكى عن أبي المصليح أن عمر - رضي الله عنه - استخلف مرة على المدينة عدلاً فله، يقال له: عهد الله، اهـ.

وقال أيضاً في موضع آخر: خرج عمر - رضي الله عنه - سنة سبع عشرة بعد فتح بيت المقدس، وخرج إليه! قيل ذلك، لما حاصر أبو عبيدة بيت المقدس، وسأله أهله أن يكون صلحهم على يد عمر - رضي الله عنه -، فقدم، وصالحهم، وجمع سنة عشر، فافه في «المهم»، وهي: التمهيد. خرج عمر - رضي الله عنه - إلى الشام فولى في قوت بعضهم، وقيل: لم يخرج بها، لا مره واحدة، وهي هذه، اهـ.

(١) : لمطهر (٧/١٩٨).

(٢) : شرح صحيح مسلم للنووي (٧/١١/٢١٦).

(٣) : شرح الزرقاني (٤/٢٤١).

حدثني إذا كان يسرع قلبه أمراء الأجناد. أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه.

(حتى إذا كان) عمر - رضي الله عنه - (يسرع) يفتح العين وسكون الراء المهملة من بعدها غن معجمة. وحكى ابن وضاح سعد بن عريك الراء، وفتحها بعضهم. مدينة الفتح أبو عبيدة، وهي واليرموك والجزيرة منبذات بينها وبين المدينة ثلاث عشرة مرحلة، وقال أبو عبيدة الراء: قيل: إنها وادي تيموك، وقيل: بفرس تيموك، وقال النحاسي هي أود الحجاز، وهو من مزارع حجاج الشام، كذا في الفتح<sup>(١)</sup>

وقال النحاسي: هي بسكون الراء على كسبه، سكون فيها النصف ومدهم، قال: في موضع آخر: قال سيباط: رويها بسكون الراء وفتحها، وصورة ابن مكي السكون، وذلك مالك وابن حبيب: هي قرية بوادي تيموك، وهي آخر غص الحجاز، وقيل: مدينة بالشام، اهـ.

(لقبه) أي عمر - رضي الله عنه - (الأمراء) جمع أمير (الأجناد) بالفتح جمع جند ضم الجيم (أبو عبيدة بن الجراح) أحد العشرة المبشرين (وأصحابه) قال النحاسي: هو خالد بن الوليد ويبريد بن أبي سفيان وشريح بن حصة وعصو بن العاص، وكان أبو بكر - رضي الله عنه - قد قسم البلاد بينهم، وجعل أمر القادس إني خالد، ثم رآه عمر - رضي الله عنه - إلى أبي عبيدة، وكان عمر - رضي الله عنه - قد قسم الشام أحياناً: الأردن جند، وحمص جند، ودمشق جند، وفلسطين جند، وخمسين جند، وجعل على كل حده أميراً، ومنهم من قال: كاتب فخر بن حمص، فكانت أرمه، ثم أوردت فخر بن في أيام يزيد بن معاوية، اهـ.

وقال النحاسي<sup>(٢)</sup>: المراد بالأجناد هنا مدن الشام الخمس، وهي

(١) صحيح الديري (١٠٥) ١٦٨٤.

(٢) شرح مسجع مسلم للنووي (٢٠٨/١١).

فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الْوَيْلَ قَدْ وَفَعَ بَارِضُ الشَّامِ. قَالَ ابْنُ عَسَايَ فَقَالَ غَزَرَ بَيْنَ  
لِخَطَابٍ: ائْتِ لِي الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ.....

فلسطين والأردن ودعشان وحمص وفسطاط، وهذا خبره، وانفقوا عليه، اهـ.  
قال ابن زكريا<sup>(١)</sup> لم يبق من رضى الله عنه - حتى جمع انشاء  
للمدينة، قال ساجي<sup>(٢)</sup>: لقيه الاسراء، ولأنهم كانوا مقلبين إلى هناك، فنقوا  
هناك، ولأنهم خرجوا من الحرب، فاعتقدوا أن ذلك يجوز لهم، أو لأنهم  
خرجوا بآثراء من قريش منهم من طرده سوسنة ذلك، اهـ.

(فأخبروه) أي عمر - رضي الله عنه - (أن الويل) مهجور، وقصره أنصح  
من منه، والمراد بها انطاعون، قال الحفاظ: وفي رواية 'المرح' بدل  
'المرء' وفي أخرى: أن عمر - رضي الله عنه - لما خرج إلى الشام مع  
الطاعون، ولا مخالفة بينهم، فإن كل طاعون و... ورجع من غير عكس، (قد  
وفع بارض الشام) وتقدم ضرباً في رواية سيف في 'المفتوح' حتى إذا كان قريباً  
من الشام بلغه أنه أشد من كان.

(قال ابن عباس) - رضي الله عنه - سنة اتمحدة والدين 'المهجلة' (فقال)  
بي (عمر من لخطاب: دع لي) ببيعة الأمر من دعا يدعو (المهاجرين الأولين)  
قول القاضي: المراد بهم من صلى الفيلين، فأما من أسلم بعد تحويل القبلة،  
فلا يعد فيهم، كذا في 'المروزي'.

قال: مدعاهم ثم دعا الأنصاري، ثم شاذة قريش من هجرة الفتح،  
إنما رتبهم هكذا على حسب فضائلهم، اهـ - فقله: - وروي عن القاضي، نقله  
الناجي عن ابن السبكي، إذ قال: وروي عن معمر بن إسحاق أن المهاجرين  
الأوليين من صلى إلى القلندر، ومن لم يسلم إلا بعد تحويل القبلة فكعبة قدس  
من المهاجرين الأولين، اهـ.

(١) - شرح ترمذي (٢٢٦/٤).

(٢) - 'المفتوح' (١٥٩/٢).

أَنَّهُمْ قَاتِلُوا جَمْعًا. وَأَجَبَهُمْ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالنَّاسِ فَأَجَابُوا  
فَقَالَ بَعْضُهُمْ قَدْ خَرَجْتَ لِأَمْرٍ وَلَا تَرَى أَنَّ تَرْجِعَ عَنْهُ. وَقَالَ  
يَخْشَاهُ سَعْلًا بِقِيَّةِ النَّاسِ وَأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَرَوْا أَن  
تَأْتِيَهُمْ عَلَى خِدَايَا تَوْبَةٍ.....

أَفْهَمَهُمْ مِنْ عَدَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَأَسْتَأْذَنَهُمْ) عَنِ رَجْعِي إِلَيْهِمْ  
مِنْ الْخَيْرِ أَوْ الرِّجْعِ (وَأَجَبَهُمْ) جَابَرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ  
بِالنَّاسِ) أَتَيْتُ مَا تَرَى قَدْ رَأَيْتُمْ فِي ذَلِكَ؟ فَأَخْلَصُوا فِي ذَلِكَ

ثم ذكر رسول الله ﷺ فقال بعضهم قد خرجت! خبيثة الخبيثات  
(لأمر) جمع، وهو ما نفى أنزال الأمر بغيره. مما ذكر في كلام المحققين أولاً  
تري أن ترجع عنه) حتى يتم امره. قال المجيب: يريدون نوقلاً على الله عز  
وجل يريدون أن لا يصيبهم إلا ما شاء الله تعالى

أَوْفَالَ بَعْضُهُمْ. مَعْلَكٌ ثَقِيَّةٌ لِلنَّاسِ) فِي رَدِّهِ حُرُوجَهُمْ. وَفِي الْحَافِزِ<sup>(١)</sup>  
عَنْهُ: عَنِ النَّاسِ أَيْ الْمُسْلِمِينَ. وَأَنَّ مَا بِهِمْ ذَلِكَ عَقِبَ لَمْ يَأْتِ نَسَبُ الدِّسِّ إِلَّا  
هِيَ. وَجَعَلَتْ الْمُسْلِمِينَ عَقِبَ نَفْسِهِ. وَمَعْنَاهُ أَنْ يَكُونَ امْرَأَتُ بَيْتِهِ أَسَدًا  
لِلْمُسْلِمِينَ عَدُوًّا. وَالْمُسْلِمِينَ سَبَّحَ لَا مَرَّةً وَلَمْ يَمُرَّ بِهِمْ

(وَأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَرَى أَن تَقْدُمَهُمْ) حَيْثُ مَنَابِتِ الْمُحَلِّينَ  
وَمِنْ أَكْثَرِ الْأَنْبَاءِ. أَيْ لَا تَرَى أَوْ سَعْيِيهِ فَأَتَمَّ عَلَى خِدَايَا تَوْبَةٍ. أَوْ  
بِأَيِّ جَمْعٍ السَّحَابِ الْجَدِيدِ وَالْمُسْلِمِينَ خَلَفَ لِعَوْنِهِ خَبِيرٌ لِحَدِيثِهِمْ. وَفِي دَاوُدَ  
الْبَرْقَانِيِّ: وَقَالَ: يَصْعَقُ الْغُرَبَاءُ وَيَكُونُ الْفَقْرُ وَكَسْرُ الْأَمَلِ. أَيْ تَجِدُهُمْ  
فَاتَمَّ (عَلَى خِدَايَا تَوْبَةٍ) أَيْ التَّائِبِينَ.

قَالَ الْإِمَامُ<sup>(٢)</sup> عَزَّ وَجَلَّ: يَفْقَهُ الْإِسْلَامُ بِإِذْنِ اللَّهِ

(١) مع التبيين: ١٠٥/١٥٥

(٢) في التبيين: ١٠٥/١٥٥

فَقَالَ عُمَرُ: ارْتَفِعُوا عَلَيَّ، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ بِي الْأَنْصَارَ، فَدَعَوْتُهُمْ  
فَاسْتَشَارَهُمْ، فَسَبَّلُوا سَبِيلَ الْمُهَاجِرِينَ، وَاخْتَلَفُوا كَالْخَيْلِ فِيهِمْ، فَقَالَ:  
ارْتَفِعُوا عَلَيَّ، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي مَنْ كَانَ هَاهُنَا مِنْ مَشِيخَةٍ قَرِيبِي مِنْ  
مُهَاجِرَةِ الْفَتْحِ.....

فصلهم ليحضره بذلك على الإشتاق عندهم ويعظم حال التغير بهم وإقدامهم  
على الوفاء الذي يخاف استنصاحهم، اهـ قال النووي<sup>(١)</sup>: وحجة الطائفتين  
واضحة، وهما مستندان من أصلين في الشريعة، أحدهما التوكل والتسليم  
للقضاء، والثاني الاحتياط والحدود ومجانية أسباب الإنقاذ، بالبد إلى  
التهلكة، اهـ.

فلما اختلفوا في ذلك ولم ينفخوا على أمر (فقال) لهم (عمر) - رضي الله  
عنه -: (ارتفعوا عني) وفي رواية: فأمرهم فخرجوا عنه (ثم قال) عمر - رضي الله  
عنه - لابن عباس: (ادع) بصيغة الأمر (لي الأنصار) قال ابن عباس: (فدعوتهم)  
فحضروا عنده - رضي الله عنه - (فاستشارهم) في ذلك (فسلخوا) أي الأنصار  
(سبل المهاجرين) الأولين في ذلك (واختلفوا كاختلافهم) في كلامهم (فقال) لهم  
أيضاً: (ارتفعوا عني، ثم قال) لي عمر: (ادع لي من كان ههنا من مشيخة) بفتح  
الميم وكسر الشين، جمع شيخ، وهو من استبانت فيه السن، أو من خمسين، أو  
إحدى وخمسين إلى آخر عمره، أو إلى ثمانين قاله المجد، كذا في «المعلل»،  
وقال الحفاظ: ضبط بفتح الميم والتحتانية بينهما معجمة ساكنة، وفتح الميم  
وكسر المعجمة وسكون التحتانية جمع شيخ، وجمع أيضاً على شيوخ وأشياخ  
وغيرها فذكر في عشرة لغات (قريش) اسم لأولاد أنضر بن كنانة، أو لقهر بن  
مالك (من مهاجرة الفتح) بضم الميم وكسر الجيم.

قال النووي: أما مهاجرة الفتح فقبل: هم الذين أسلموا قبيل الفتح،

(١) «شرح صحيح مسلم» لنووي (١٤/٢٠٩).

فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَخُفَ عَلَيْهِمْ وَكَانَ إِذَا هَجَرَهُ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَقِيلَ: هُم مَسْنَعَةُ الْفَتْحِ الَّذِينَ هَاجَرُوا بَعْدَهُ فَحَصَلَ لَهُمْ اسْمُ دُونَ الْقَضَيْلَةِ. قَالَ الْقَاضِي: هَذَا أَطْمَرٌ، لِأَنَّهُمْ الَّذِينَ يَنْطَلِقُ عَلَيْهِمْ مَشِيخَةُ قُرَيْشٍ.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: وأطمر ذلك احترازاً عن غيرهم من مشيخة قريش ممن أقام بمكة ونم يهاجر أصلاً، وهذا يشعر بأن لمن هاجر فضلاً في الجملة على من لم يهاجر، وإن كانت الهجرة الفاضلة في الأصل إنما هي لمن هاجر قبل الفتح؛ لقوله ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح»، وإنما كان كذلك؛ لأن مكة بعد الفتح صارت دار إسلام فالذي يهاجر منها إلى المدينة إنما يهاجر لطلب العلم أو الجهاد لا للفرار به به بخلاف ما قبل الفتح، اهـ.

قال النووي<sup>(٢)</sup>: وكان رجوع عمرو - رضي الله عنه - لرجحان طرف الرجوع لكثرة الفاتلين به، وأنه أحوط، ولم يكن مجرد تقليد لمسئمة الفتح؛ لأن بعض المهاجرين الأولين، وبعض الأنصار أشاروا بالرجوع، وانقسم إليهم رأي مشيخة قريش، فكثر القائلون به مع ما لهم من المن والحجرة، وكثرة التجارب وسداد الرأي، اهـ.

(فدعوتهم فلم يختلف عليه منهم رجلان) اثنان أيضاً في ذلك (فقالوا) قولاً واحداً وهو أن (نرى أن ترجع بالناس) إلى المدينة المنورة (ولا نقدمهم) بصيغة الخطاب من الإقحام (على هذا الوفاء) أي الطاعون (فنادى عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (في الناس) حين استقر رأيه على رأي المشيخة (إني مضيج) بضم الميم وسكون الصاد وكسر الموحدة من الإصباح، قال صاحب

(١) فتح الباري (١٠/١٨٥).

(٢) شرح صحيح مسلم، النووي (١١/٢٠٩).

عَلَى ظَهْرٍ. فَأَصْبَحُوا عَلَيْهِ. فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: أَفَرَأَى مِنْ قَدَرِ اللَّهِ؟  
فَقَالَ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ؟ نَعَمْ. نَفَرْتُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى  
قَدَرِ اللَّهِ.

«المعنى». وصبطه بعضهم بكسر الموحدة من التصحيح أي مسافر في الصباح  
راكباً (على ظهر) أي على ظهر راحلته راجعاً إلى المدينة.

قال الدجني<sup>(١)</sup>: رصفه بذلك لأن المسافر ولأنه يصير على ظهر الخيل  
والإبل والدواب، ويحتمل أن يريد به على ظهر طريق، ولا بد أن يكون قرن  
بذلك ما يقتضي الرجوع عن نشام أو يكون ذلك موضع إقامته بالشام، والأول  
أظهر؛ لأنه لم يكن ينبغي بعد موضع الوفاء، فلو كان موضعه يريد أن يقيم به ولا  
وباء لما احتاج إلى الرجوع.

(فأصبحوا عليه) أي على ظهر الراحلة أو ظهر الطريق (فقال أبو عبيدة) بن  
الجراح وهو إذا ذاك أمير الشام حطاباً لعمرو - رضي الله عنه - (أ) ترجع بهمزة  
الاستفهام وحذف الفعل (فرأى من قدر الله؟) قال الباجي: فإنه على معنى  
الإنكار لانصرافه، والمعنى أنه لا ينبغي منه إلا من قدر الله أن لا يصيبه، ومن  
قدر له أن يصيبه الوفاء، فلا يسجو عنه الفرار (قال عمرو) - رضي الله عنه -: (لو  
غيرك قالها يا أبا عبيدة؟) لعاقبته، أو لكان أولى منك بذلك، أو لم أتعجب  
منه، ولكنني أتعجب منك مع علمك وقضك كيف تقول؟ أو هي لنسنتي، فلا  
يحتاج إلى جواب، والمعنى أن غيرك ممن لا فهم له إذا قال ذلك يُعَفَّرُ، وقد  
يُشَنُّ سبب ذلك بقوله، وكان عمرو - رضي الله عنه - يكره خلافة أي مخالفة،  
كذا في «الفتح»<sup>(٢)</sup>.

(نعم نفرْتُ من قدر الله إلى قدر الله) وفي رواية: إن تقدمنا فبسر الله، وإن

(١) «المبشر» (٧/١٩٨).

(٢) «فتح التاري» (١٠/١٨٥).

أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ إِبِلٌ تَهَيْظُتُ وَأَدْيَا تُهْ غَدُونَانِ.....

تأخيراً فبغدر الله، وأطلق عليه قراراً لتسببه به في الصورة وإن كان ليس قراراً شرعاً، والمراد أن هجوم الشر على ما يهلكه منهجاً عنه، ولو فعل فكأنه من قدر الله وتجنبه ما يؤذيه مشروع وقد يندر الله وقوعه فيما لم منه فهو فعله أو تركه فكان من قدر الله، فهما مقامان مقام النو كل ومقام تسبب الأسباب.

ومحصل قول عمر - رضي الله عنه -: قدر من قدر الله إلى قدر الله أنه أراد أنه لم يفر من قدر الله حقيقة، وذلك أن الذي قرأه أمر حاد على نفسه منه، فلم يهجم عليه، والذي إليه أمر لا يخاف على نفسه من إلا الأمر الذي لا بد من وقوعه، سواء كان ظاهراً أو سرياً، كذا هي «المنهج».

ولا يذهب عليك أن تراغب حكى في لغات القرآن؟ قول عمر - رضي الله عنه - هذا بالفظ آخر من قضاء الله إلى قدر الله، وفترق بين القضاء والقدر، كما سيأتي في أول السبي عن الفوق بالقدر.

قال الناجي<sup>(١)</sup>، يريد عمر - رضي الله عنه - أنه لا يعتقد أنه بالشرع ينحو مما قدر عليه، وإنما يعتقد أنه يرجع عما يخاف أن يكون قد قدر عليه من انبواء إن وصل إلى ما يرجو أن يكون قدر له من السلامة إن رجع، ولذلك يجوز للإنسان أن يتخذ الدرع والعجز، وير من العدو الذي يجوز الفرار منه، ويجنب المخاوف، ولا يكون ذلك قراراً من قدر الله، ولا يجوز أن ينحو به مع قدر الله تعالى بل أكثره مأمور به، وقد مثل ذلك عمر - رضي الله عنه - تمثيلاً صحيحاً بما سلمه أبو عبيدة.

فقال: (أوأيت) أي أخبرني (لو كان) بتذكير كان في المصرية. وتأتي في الهندية (لك إبل) مثلاً (تهيظت) صيغة الخطاب أي زنت بها (وأدياً له هنونان) نعم العين المهملة وكسرهما أيضاً وسكون الدال الميسلة ثنية عدوة، وهو

(١) المستفي (٧/١٩٩).



إِخْدَامُهَا مُخَصَّبَةٌ وَالْأُخْرَى جَدْبَةٌ. أَلَيْسَ إِنْ رَغِبْتَ الْخَصْبَةَ رَغِبْتَهَا بِقَدْرِ اللَّهِ؟ وَإِنْ رَغِبْتَ الْجَدْبَةَ رَغِبْتَهَا بِقَدْرِ اللَّهِ؟ .....

المكان المربيع من الوادي، وهو شاطئه، كذا في «الفتح». أي نزلت وادياً له حافتان وساطتان (إخداً مخصبة) ضم الميم وسكون الحاء المعجمة وكسر الصاد المهملة صريحة، قال الزرقاني: وفي رواية فتخصبه بفتح الحاء وكسر الصاد بلا ميم، قلت: وفي رواية البحاري خصيبة، قال الحافظ: يروى عن عطيبة. وحكى ابن أبي شيبة سكون الصاد بعير باء (والأخرى جدبة) بفتح الجيم وسكون الدال المهملة وتكسر (أليس إن رغبت) بصيغة الخطاب (الخصبة) بفتح المعجمة وكسر المهملة (رغبتها بقدر الله؟ وإن رغبت الجدبة رغبتها بقدر الله؟)

قال الباجي: يريد أن من كنت له إبل يريد حفظها وحسن القيام بها، فهذه بها وادياً له عدوتان، أليس إن رعى الخصبة رعاها بقدر الله؟ وإن رعى الجدبة رعاها بقدر الله؟ فهذا مثل أمره إن انصرف بهم إلى موضع يأمن الوفاء انصرف بقدر الله. وإن أقدمهم على ما يخاف عقوبتهم من الوفاء أقدمهم عليه بقدره، فكما يلزم صاحب الإبل أن ينزل بها الجانب الخصب، ولا يعد بذلك أنه غار من قدر الله، بل عصبياً مختلاً لما أمره الله ومسلماً لقدره وراجياً خيره، وكذلك امام المسلمين إذا انصرف بهم عن بلاد الوفاء إلى بلاد الضعة والسلامة، اهـ.

قال الحافظ<sup>(١)</sup> زاد سيم في رواية معمر، وقال له أيضاً: أرايت لو أنه رعى العذبة وترك الخصبة أكنث معجزه وهو يستلبد الحميم، قال. نعم، قال. سر إذا فسار حتى أتى المدينة، قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: وقد أخرج الطحاوي سند صحيح عن أبي أسير أن عمر - رضي الله عنه - أتى بالشام فاستقبله أبو طلحة وأبو

(١) فتح الباري ١/١٠٦ (١٨٦).

(٢) فتح الباري ١/٤٦ (١٣٨).



دقيق العبد: الذي يترجح عندي في الشهي عن الفرار وانتهى عن القدوم أن  
الإنقاذ عليه تعرض المبالاة، وأعلمه لا يصير عليه، وربما كان فيه شدة من  
الدعوى في مقام الصبر أو التوكل، ومع ذلك لا غرار بالنفس، وأما الفرار فقد  
يكون دخلاً في التوكل في الأسباب مضموراً بصورة من يحاول النجاة مما قدر  
عليه.

ونظيره قوله عليه: «لا تمنوا لقاء العدو، وإذا لقيتموهم ففربوا» فأمرهم  
بترك التمني لما فيه من التعرض للقبلا، وحوف الاغترار بالنفس، إذ لا يؤمن  
عندها عند الوقوع، ثم أمر بالفكر عند الوقوع تسليماً لأمر الله تعالى، «وهد».

قال النووي<sup>(١)</sup>: وفي هذه الأحاديث منع القدوم على يند الطاعون، ومنع  
الخروج منه فراراً، أما الخروج تحارضي فلا بأس به، وهذا الذي ذكرناه هو  
مذهبنا ومذهب الجمهور، قال القاضي: هو قول الأكثرين، حتى قالت عائشة.  
الفرار منه كالفرار من الخوف، ومنهم من يجوز القدوم عليه والخروج منه  
فراراً، وروي هذا عن عمر بن الخطاب، وأنه ندم على رجوعه من سيغ، وعن  
أبي موسى الأشعري ومسروق والأسود بن هلال أنهم فروا من الطاعون، وقال  
عمر بن الخطاب: «كروا عن هذا الرجز في الشباب والأودية ورؤوس الجبال،  
فقال سعد: بل هو شهادة ورسمية، ويتأول هؤلاء النهي عن أنه لم ينه عن  
الدخول عليه والخروج منه محاذة أن يصيبه غير المقدرة، لكن مخافة الفتنة على  
الناس لئلا يظنوا أن هلاك القادم إنما حصص بقدمه، وسلامة الفرار إنما كانت  
بفراره.

قالوا: وهو من نحو النهي عن الطيرة والمقرب من المجدوم، وقد جاء  
عن ابن مسعود قال: «الطاعون فتنة على المقيم والفرار، أما الفرار فيقول: فررت

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (١٥/٢٠٥)

فنجوت، وأما العليم فيقول: أقمت فمته، وإنما مزمع لم يأت أسله، وأقام من حضر أجله، والصحيح ما قدمناه من النهي عن التقديم والفرار لظاهر الأحاديث الصحيحة، قال العلماء: وهو أقرب المعنى من قوله ﷺ: «لا تمسوا نساء العدو»، فحديث، اهـ.

وفي مجالس الأسرار: قد وقع فيه النهي عن الغنوم عليه وعن الفرار عنه، فالنهي الأول لبيان التحذير عن التعرض للثلف، والثاني لبيان لزوم التوكل والرضا بحضرة الله، وإبان أن العداوة الواقعة بسبب المعصية لا يدفعه انتصار، وإنما يدفعه التوبة والاستغفار.

واختلف في هذا النهي فقال: السبكي: مذمباً وهو الذي عليه الأكثرون أن النهي عن الفرار منه للتحريم، وانفقوا على جواز الخروج لشغل عرض غير الفرار لقوله ﷺ في آخر الحديث: «لا تخرجوا منها فراراً منه»، ويدل على تحريم ما روي عن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - أنه عليه السلام قال: «الفرار من الطاعون كالفرار من الزحف»، وأخرج ابن خزيمة في «صحيحه» أن الفرار منه من الكبائر، والله يعاقب عليه إن لم يحسن.

واختلف العلماء في حكمة ذلك النهي، فقيل: هو تنبيهي لا يحفل؛ لأن الفرار من أمهاتك مأمور به، وقد وقع النهي عنه، وهو سرٌّ لا يعلمه إلا الله تعالى، وقيل: معتل بأن الطاعون إذا وقع في بلد بعم من كان فيه بعد الخلة سببه، فلا يفيد الفرار، بل إن كان أجله حضر الطاعون سبب موته، سواء أقم أو رحل، وقال أبو الحسن المدائني عن أبيه قال: قلنا: فر أحد من الطاعون فسلم، قال السبكي: وهو مجرب. وليس بعد أن يجعل الله تعالى الفرار سبباً تقصر العمر، وقد جاء في الكتاب العزيز: ﴿قُلْ لِي يَسْمَكُمُ الْمَرَأْتُ فِي مَرْتَمَتِ الْقَوْتِ أَوْ الْقَتْلِ﴾ الآية، وحكي أن والده استنبط ذلك من هذه الآية، اهـ.

قال الحافظ<sup>(١)</sup> في هذا الحديث جواز الرجوع لمن أراد دخول بلد، فعلم أن بها الضاعون، وأن ذلك ليس من الطرفة، وإنما هي من مع الإلقاء إلى التهلكة أو سبب الدريعة، وقد زعم قوم أن اسمي علي ذلك ثلثته، وأنه بجوار الإقدام عليه لمن قوي ثوكله، وتمسكوا بما جاء عن عمر - رضي الله عنه - أنه ندب علي رجوعه من سرعه كما أنشد به ابن أبي شيبة بسند جيد عن ابن عمر - رضي الله عنه - قال: حدث عمر - رضي الله عنه - حين قدم فوجدناه في حنة، وانطرب في ظل الحناء فسمعته يقول حينئذ<sup>(٢)</sup>: اللهم اعصر لي رجوعي من سرعه، وأخرج بسند صحيح عن رجوعه في السرعه أيضاً.

وأجاب المؤيد في المهموم بأنه لا يصح عن عمر - رضي الله عنه - وكيف يتم على فعل ما أمر به النبي ﷺ، ويرجع عنه ويصغر به<sup>(٣)</sup> وأجيب بأن سببه قوت والأخبار القوية لا ترد مثل هذا مع إمكان الجمع، فيحتمل أنه يكون كما حكاه البخاري في شرح السنة عن قدم أنهم حملوا النبي على السنة، ولما تقدم حائل سر غلب عليه التوكل، والاعتصاف عنه رخصة، ويحتمل وهو أقوى أن يكون سبب، الثانية أنه خرج لأمرهم من أمور المسلمين، فلما وصل إلى قوراء الملك المنصور رجع مع أنه كان يمكنه أن يقوم بالقرب من المدينة أن يرفع الطاعون، فباخل إليها. ويقضي حاجة المسلمين.

وبزيد ذلك أن الطاعون ارتفع عنها عن قريب، فملكه كان سببه ذلك، فندم على رجوعه إلى المدينة، لا على مطلق رجوعه، فزأى أنه لو انتظر لكان أولى له في رجوعه على المعسكر الذي كان صحته من العسفة، والحر لم يرد بالأمر بالرجوع، وإنما ورد بالنهي عن تقديم والده أعلم.

(١) فتح الباري (١٠/ ١٨٨)

(٢) استار في الترم

وأخرج الطحاوي - سند صحيح غير ردد من أسنده عن أحمد قال: قال عمر - رضي الله عنه -: التمسك بالأسس قد يحل في ثلاث: أما أولاً: إنك منهم، ومثلاً لشيء من طاعتهم، وأما ثانياً: إنك منهم، وذكر الطحاوي - والمكس، وقد ورد عن غير عمر - رضي الله عنه -: التصريح بالصل في ذلك بحسن التمثال، وأخرج ابن خزيمة بسند صحيح عن عروة أن الزبير بن العوام خرج غزياً نحو مصر، فكذب إليه أمراء مصر أن الطاعون قد وقع، فذبح: إنما خدجاً: الطاعون، فدخلها.

وفي الحديث أيضاً: من وقع الطاعون بلد هو فيها من الجرح منها، وقد اجابت الصحابة في ذلك كما تقدم، وأخرج أحمد بسند صحيح إلى أبي ذر: أن عمر بن الخطاب قال في الطاعون: إن هذا رجس من الليل، من تنكبه الخطاء، وسئل: أفتا من أقام أحرقه، فقال: لو حبل بين حسنة وإن حسنة رحمة ربكم ودعوة سيكم، وبغض المصالحين قد كرم، وأبو ذر: ما هو الأخذ، بلغة العمل، وإن حسنة، وهو غير أبي ذر: لا جرح في فيما ترحح عندي، وللحديث طريق آخر: أخرجه أحمد أيضاً من رواية شريك بن شعبة عن عمرو بن أميئة وشريك بن حسان: أن حسنة بمعاذ.

وأخرج أحمد من طريق أخرى أن المراجعة في ذلك أيضاً بثبت من عمرو بن العاص ومعاذ بن جبل، وفي طريق أخرى: أنه وبين والده الجاهلي: في معظم الفارق أن عمرو بن العاص صدق شريك بن حسان وغيره على ذلك، ونقل عياض وغيره حوار الخروج عن جماعة من الصحابة، منهم أبو موسى الأشعري والسميعة بن شبيب، ومن اثنين منهم لأسيرة بن غلان وميمونة، ومنهم من قال: ليس فيه للثبوت، فيكون ولا يثبت، وإخالفهم جماعة فقالوا: يحرم الخروج منها لظاهر النهي الثابت في الأحاديث العاضدة، وهذا هو المرجح عند الجماعة وغيرهم.

ويؤيده نبوت الوعيد على ذلك، فأخرج أحمد وابن حزيمة من حديث عائشة مرفوعاً في كتابه حديث بسند حسن، قلت: يا رسول الله فما الطاعون؟ قال: «الْعُدَّةُ تُخَدُّةُ الْإِبِلِ» السقيم فيها كالشهيدي، ونغار منها كالغار من الرحف، وله شاهد من حديث جابر رفعه: «الغار من الطاعون كالغار من الرحف، والصار فيه كالصابر فيه الرحف»، أخرجه أحمد أيضاً وابن خزيمة، وسنده صالح للمتابعات إلى آخر ما سط الحافظ في ذلك أشد السند.

وقال<sup>(١)</sup>: لا شك أن لصور ثلاث، من خرج لقصد الفراق محضاً، فهذا يشابهه النهي لا محالة، ومن خرج حاجة متحصنة، لا لقصد الفراق أصلاً، فلا يدخل في النهي، والثالث من عرضت له حاجة، فزاد الخروج فيها، وانضم إلى ذلك أنه قصد الراحة من الإقامة بالسد التي وقع بها الطاعون، فهذا محل النزاع، ومن جهة هذه الصورة الأخيرة أن تكون الأرض التي وقع بها وشدة، والأرض التي يريد الموجه إليها صحيحة، فيرجح هذا القصد.

فهذه حاء النقل فيه عن المسند مختلفاً، فمن منع نظر إلى صورة الفراق في الجملة، ومن أجاز نظر إلى أنه مستثنى من عموم الخروج فوراً، إلا أنه لم ينحصر للفراق. وإنما هو لقصد استباوي، وعسى ذلك يحمل ما وقع في أثر أبي موسى المذكور أن عمر - رضي الله عنه - كتب إلى أبي عبيدة: إن لم ير إنك حاجة فلا تضع كتابي من يدك حتى تقبل إلي، فكتب إليه: إنني عرفت حاجتك فأني في جند من المسلمين، لا أحد يصحب رجبة عنهم إلى آخر القصة.

فهذا يدل على أن عمر - رضي الله عنه - رأى أن النهي عن الخروج إنما هو لمن قصد الفراق متحصنة، ولعله كانت له حاجة بأبي عبيدة في نفس الأمر، ففعلت استدعاءه، وظن أبو عبيدة أنه إنما طلبه ليسلم من وقوع الطاعون

(١) انظر فتح الباري ١/١٠١ (١٨٨).

عن حماد بن عمار عن إجماعه كُتبت. وقد قال أبو عبد الله - رضي الله عنه - لأبي عبد الله: كُتبت بعد صداعين الحديث المذكور من عبد الرحمن بن عوف. ثم قال عبد الله - رضي الله عنه - فيه ما تأولوا، ثم قال أبو عبد الله: كُتبت حتى لا تظهر حقيقة

وأما لعلني صبح عبد الله - رضي الله عنه - بصفة حماد بن عمار، فإن ترجمته من نسخة كان صلاح لا يقرأ، وهو راضع من قصتهم، وأما حكماء ربه الحديث، منها لا يوافق أحدا منهم. وإن - غير وجهه للظهور، فإن الأصل ما كُتبت منها بغيرها، وإحدى ذات في ترجمتها

وقد لعلني كُتبت، فترجم قبل ترجمته الضامون من حرج من الأوس التي لا تلتزم. وأما نسخة القميص، ويدخل فيه ما أخرجه أبو داود من حديث حماد بن عمار، كُتبت من رسول الله أن عبداً أرحماً وهي راحة قدر. فكتب عنه، من من تعرف الضم، قال من قبلة: تعرف الضم من التوراة، وقد لعلني ليس في هذا إنباء العذري، وإنما هو من باب التوازي، من استخرج اجزاء من اتبع الأعيان في صحيح الحديث، والعرض، وحدثوا أنها ما يقرأ على الناس من العذري، وقد ورد الأمر.

والجواب: أن الخروج من السنة في وضع لها الضم، قد كانت النسخة، والمعلوم ما ورد الأمر. فترجم عنه، فكيف يصح التفسير؟ وقد ذكر القميص، من التوراة حكماً

وهنا أن الظاهر من الحديث يكون ما هو في الأصل الذي رفع به، فإذا رفع، فالظاهر عداوة الله له، فلا يبعد الخلاف، لأن الحديث قد أوردت حتى لا يقع لأحد كانه عبد قال: فترجم عنه فلا يفرق بالماثل

وهنا أن الأمر أن نوراً على الخارج، الذي هو وجهه والعرض



التذكير أو بعيره صانع المصلحة لمقد من ينعمه حيا وميتا. وأبشأ من خروج  
الخروج، فخرج الأمر، فكان في ذلك كسر قلوب الصنفاء، وقد فاقوا: إن  
حكمة الوعيد في الفرار من الزحف كسر قلبه من ثم يفر، ويدخل الزرع عليه  
بخلافه.

وقد جمع العراقي بين الأمرين، وقال: أمروا لا يصر من حب، ملاقاته  
ظاهر الغلاء بل من حيث دوام الاستان. يضاف إلى القلب والرد، فيؤثر في  
السلطان، ولا يظهر على الطاهر إلا بعد التأخير في التاطي، فالتأخر من السد  
الذي يقع به لا يخلص غايته، استحكم به. ويضاف إلى ذلك أنه لو رخص  
تلافيعه في الخروج، لبقى العرضى لا يحدون من يدها، يصعب  
مصلحتهم.

ومع ما ذكره بعض الأطباء أن السمكة التي يقع به الوباء، تنكف  
أمرجة، أهله يجره تلك البقعة، وتأكله، وتضر لهم كالأهوية المصحبة لغيرهم،  
فلو تمنعوا إلى لأمان النصيحة لم يوافقهم بل ربما استنشقوا موادها، مما  
استسحب منه إلى القلب من الأبخرة الرديئة التي حصل تخيف بغية بها،  
فأفسدته، تمنع من الخروج نهاد السمكة.

ومنها ما تقدم أن يخرج يقول: لو أفتد لأصبت، والعقيم يقول: لو  
خرجت لست، فبقي في التمسك به. وكان الشيخ أبو محمد من أبي  
حمزة في قوله: «لا يفتد» عليه: أنه منع معارضة منفس الحكمة بالتفتد،  
وهو من سدة قوله تعالى: «لَا تَقُوا لِلْهَيْكَلِ» وفي قوله: «لا  
تخرجوا منه» إشارة إلى التوقف مع السطور والرفق، قال: وأبشأ من ذلك  
نزل إنما يقصد به أهل لطف لا التفتد نفسها، ممن أراد أنه إنزال السلام،

هو يمنع به ولا محالة وأيضاً نوحه بذكره. فأشده انذاراً إلى عدم العبث من غير أن يقع ذلك المحذور.

وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد<sup>(١)</sup> الذي يرجح عدي في الجميع بينهما أن في الإقدام عليه معرض النفس ملاً، ولعلها لا تصير عليه، وربما كان فيه صيرت من الدعوى لعناب الصبر أو التوكل. فمنع ذلك حداً من اعتد النفس. وأما الثمرات فقد يكون داخلها في النوع من الآفات ضرره من حصول النجاسة بما فطر عليه. فممنوع الشراء ترك الكذب في الحائض. ثم بسط المحافظ الكلام في الفتاوى في حديث عمر - رضي الله عنه - من.

وأما شيخ متابعه الكنگوهي فمنه من في الكوكب لندري<sup>(٢)</sup> قوله: تلا خربوا سجداً مثلاً يتمرج الناس انتهى. أستم وأرفون عتبيهم مطر سهم أنكم أنتم من مكار مرض. فمنهم حائض منه. ومثلاً يتفرد العرض الذين مرضوا داهياً فينوحوا، إذ ليس يقى لهم إذا من يخدمهم ويقوم بأسرهم. إذ في الثمرات منه يهدم الثمرات من المفسد. مع أن التقدير يمنع لا محالة. ولا ينبغي أن يكل في أموره. وما يرويه من الأمراض والعلل إلا إلى الله سبحانه.

وقوله: فلا يهبطوا عليه. الفتاوى تعالى: **قَوْلُهُ تَلُّوْا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى تَهْتِكَةِ** ويتضمن من ذلك أن فيه أثراً، وإن كان يأتى الله تعالى وحلفه ونعت إزارته. ولأن التوسعة بعدة العرض بأية بعد، فندهم عن النزول منه سراً لئلا التوسعة. فإن الله هو تفاعل الحائض وتلك أسباب. أم

وأما قول ذلك في مسألة العدي ندرنا أمينا<sup>(٣)</sup> بقى بشأنه. أعلى الله

(١) (٢٠١/٢).

(٢) نظر الكوكب لندري (٢/١١٧).

مراتبه - يزيل الإشكالات الكثيرة في الروايات الواردة في هذا الباب، فقال في  
العدوى: الظاهر من النظر في الأحاديث التي وردت في أمثال هذه المواضع  
أن العرب كانت تزعم للعدوى تأثيراً في نفسه من غير افتقار إلى مؤثر سواد،  
فنعى النبي ﷺ عن العدوى كل نوع من التأثير. وإذا كان لأمثال هذه مدخل في  
مسيباتها، وإن كان يابن من سبحانه فقولهم: إنه سبحانه وضع للمجم وغيرها  
تأثير بحيث تعطل بعد ذلك، أي لم يبق له قدرة على الإيجاد والإعدام  
سبحانه وتعالى، هذا شرك وكفر.

كما أن القول بأن لها تأثيراً في نفسها من غير أن يضعه الله سبحانه فيها،  
وكذا القول بأنه تعالى يضع فيها تأثيراً لم لا يؤثر سبحانه، بل التأثير إنما يكون  
لها، وفي هذا الوجه له عبار على الخلاف إن شاء. ولا كذلك في الوجه  
الأول، وكذا الاعتقاد بأن التأثير من سبحانه وتعالى، إلا أن التخلف لا يمكن  
عما هو ظاهر حالها.

وأما إنها ليس لها دخل لا بكونها سبباً ولا أمانة، فلم يذهب إلى ذلك  
إلا شذوذة من أهل الظاهر، والذي ينبغي أن يعتقد عليه المذهب أنه تعالى هو  
المؤثر الحقيقي بعمل ما يشاء حيث شاء، وإنما أمثال هذه أمارات جرت عادته  
سبحانه وتعالى، أنه يفعل بعد إظهارها ولو شاء لم يفعل مع ظهور الأمارات  
أيضاً، كما أنه وضع في الأدوية أفعالاً وخواص، وقد تختلف عن موجيها،  
كذلك تعتقد في العدوى وتأثيرات النجوم وأمطار الأنواء أنه تعالى وضع فيها  
أثر من غير أن يكون لها تأثيراً في إبدانها، فأثرها ليس إلا كآثر الأمطار إذا  
تنشأت سبحانه، فالظاهر منها أن تعطر، ومع ذلك فلسنا بالأمطار مستغنيين إلا  
أن يشاء الله رب العالمين، اهـ.

وفي فائز المختار: إذا خرج من بلدة فيها الطاعون، فإن علم أن كل  
شيء بقدر الله تعالى فلا بأس بأن يخرج ويدخل، وإن كان عنده أنه لو خرج

قَالَ: فَحَمِدَ اللَّهَ عَمْرًا، ثُمَّ انْصَرَفَ.

أخرجه البخاري في ٧٦ - كتاب الطب، ٣٠ - باب ما يذكر في الطاعون،  
ومسلم في ٣٩ - كتاب السلام، ٣٢ - باب الطاعون وطبيرة والكيفية ونحوها،  
حديث ٩٨.

٢٣/١٥٩٥ - وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى،  
وَعَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي النَّظَرَ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ  
سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَجَّعَ يَسْأَلُ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ: ...

نَجَا وَلَمْ يَدْخُلْ الْبَلَى بِهِ كَرَهُ ذَلِكَ، فَلَا يَدْخُلُ وَلَا يَخْرُجُ صِيَانَةً لِعَيْنَيْهِ، وَعَلَيْهِ  
حَمْلُ السَّيْرِ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ - اهـ.

(قَالَ) ابْنُ عَسَاكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَمْرًا - (فَحَمِدَ اللَّهَ) عَمْرًا وَجَلَّ (شَفَعَهُ)  
- رَحِمَهُ اللَّهُ عَمْرًا - إِذْ وَافَى اجْتِهَادَهُ وَاجْتِهَادَ مَعْظَمِ أَصْحَابِهِ لِلْحَدِيثِ الشَّرِيفِ (ثُمَّ  
انْصَرَفَ) إِلَى الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ - رَافِعًا اللَّهُ تَعَالَى وَكِرَامَةَ - أَسَافًا تُلْصِقُ الْمَدِينَةَ  
الْمُنَوَّرَةَ، قَالَ الْحَافِظُ<sup>(١)</sup> فِيهِ رَجُوبٌ لِمَعْنَى خَيْرِ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مَنْ أَتَى  
الْأَدَلَّةَ عَلَى ذَلِكَ، لِأَنَّهُ دَلَّتْ بِأَنْفَادِ أَهْلِ الْحِلِّ وَالْعَقْدِ مِنَ الْأَصْحَابِ، فَجَبَدَهُ مِنْ  
عَدِ الرَّحْمَنِ بِي عَرَفَ نَمَ يَطْلُرُوا مَعَهُ مَقُولًا، اهـ.

٢٣/١٥٩٥ - (مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى) (وَعَنْ سَالِمِ)<sup>(٢)</sup> بِحَرْفِ  
الْعَطْفِ (أَبِي النَّظَرَ) بِضَاءٍ مَعْجَمَةٍ (مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بِضَمِّ التَّسْوِينِ، رَوَى  
مُحَمَّدٌ وَسَالِمٌ ٨٧٤ هـ. (عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ أَبِيهِ) سَعْدُ بْنُ أَبِي  
وَقَّاصٍ (أَنَّهُ سَجَّعَ) أَيِ سَجَّعَ عَامِرٌ أَبَاهُ (يَسْأَلُ) أَيِ أَبِيهِ سَعْدُ (أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ)  
الْمَدِينِيِّ الْكَنْهِي، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْقَيْسِ: لَا وَجْهَ لَذِكْرِ أَبِيهِ، لِأَنَّ الْحَدِيثَ إِذَا هُوَ

(١) دَوَّجُ الْحَرْفِ ١٠٠-١١٠/١٩٠

(٢) - أَيْمُونُ السَّيْرِ، فَكَمَا نَرَى نَسْخَةَ الشَّرَاحِ وَهُوَ الصَّرَافُ، فَهَذَا فِي التَّعْرِيفِ.

نعلم عن أسامة سمعه سه، ولذا لم يقله ابن كثير ومعن وجماعة من الرواة. اهـ. كذا في «التنوير»<sup>(١)</sup> وفي «التنوير»<sup>(٢)</sup> أو صحت الكلام على بسنده في «الشميدة»<sup>(٣)</sup>.

وفي «الترغفاني»<sup>(٤)</sup> قال ابن عبد البر: كذا لأكثر رواية «السوطي»، وروى القسبي عن مالك بن محمد بن العسكر أن عامر بن سعد أخبره أن أسامة بن زيد أخبره أن رسول الله ﷺ، الحديث، ثم عني واحد لأن ذكر أبيه في رواية الأكثر سه لأنه سمعه بأن أسامة، ثم أسقط عن أبيه ثم بصره، وذكره صحيح، نعم شد القسبي في حذف أبي المضرب، ورواه قوم عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي ﷺ، وهو وهم عندهم، إنما الحديث لعامر عن أسامة، لا عن أبيه سعد، اهـ.

قال الزرقاني<sup>(٥)</sup>: في ما ورد بقوله عن أبيه، الرواية على أن ما من سؤالا أبيه لأسامة كما أفصح عن ذلك بقوله: إنه سمعه سأل أسامة، فكان عامر مقتصراً سؤال والده سعد لأسامة، اهـ.

وأخرجه محمد في «السوطي»<sup>(٦)</sup> مثل سياق القسبي بحذف أبي المضرب، فلا شذوذ للقسبي فيه، والحديث أخرجه البحري في ذكره بس يسرئيل برواية عبد العزيز بن عبد الله عن مالك مثل سياق رواية «السوطي»، ومثل الحافظ عن هذا لا اختلاف الذي ذكره، وأخرجه البخاري في «كتاب الجهاد» برواية الزهري عن عامر بن سعد بن أبي وقاص أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعداً أن رسول الله ﷺ، الحديث، وهذا ظاهر، لا غبار فيه.

(١) «تنوير» (ص ١١٥).

(٢) «ص» (١٤٨).

(٣) (١٢٩/١٢٩).

(٤) «شرح» (١١٩/١٢٩).

(٥) «موطأ» محمد مع «العتيق» (٣/٤٨٨) رقم الحديث (١٩٤١).

مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّاهُوتِ؟ فَقَالَ أَسَامَةُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الطَّاهُوتُ رَجَزٌ» .....

وترجم البيهقي في «سننه» باب لا يؤرد مريض على مصح فقد يجعل الله بمشيبته محالته إياه مألاً لمرضه، وذكر فيه عدة روايات العلوي وغيره، وأخرج في «سننه» إمام الثوري عن عامر بن سعد عن أسامة عن رسول الله ﷺ، الحديث.

(ماذا سمعت) بصيغة الخطاب (من رسول الله ﷺ في) شأن (الطاهوت؟)، وأخرجه البخاري برواية شعبة عن حبيب عن إبراهيم بن سعد قال: سمعت أسامة بن زيد يحدث سعداً عن أبي ﷺ قال: «إذا سمعتم بالطاهوت بأرض فلا تدخلوها، وإذا وقع بأرض وأنتم بها، فلا تخرجوا منها»، فقلت: أنت سمعت يحدث سعداً ولا ينكره؟ قال: نعم.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: قوله: يحدث سعداً أي والد إبراهيم المذكور، ووقع في رواية الأعمش عن حبيب عن إبراهيم بن سعد عن أسامة بن زيد وسعد، أخرجه مسلم، ومنه في رواية الثوري عن حبيب، وإدراك خزيمة بن ثابت أخرجه أحمد ومسلم أيضاً، وهذا الاختلاف لا يضر لاحتسابه أن يكون سعد نذكر لما حادثة به أسامة، أو تعبت الرواية إلى سعد لتصديقه أسامة، اهـ.

قلت: ويحتمل أن يقال: إن الحديث كان عند سعد أيضاً، لكنه سأله أسامة تقويةً وتأييداً لما سمعه هو، قال الحافظ: وأما خزيمة فيحتمل أن يكون إبراهيم بن سعد سمعه منه بعد ذلك، فضمه إليهما مرة، وسكت عنه أخرى، اهـ.

(فقال أسامة) بن زيد: (قال رسول الله ﷺ: الطاهوت رجز) هكذا في جميع النسخ الهندية والمصرية بالزاي المموجة، قال الحافظ في «الفتح»: وقع

(١) فتح الباري (١٠/١٨٢).

أُرْسِلَ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَئِيلَ، أَوْ شَتَّى مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ.....

المرجس بالسبب المجهلة موضوع الشري، والذي بالتري هو المعروف وهو العباد، والمشهور في السنين أنه أحببت أو تحس أو القادر، وحزم الخواص والتجهرى بأنه حطى على العذاب أيضاً، ومنه قوله تعالى: ﴿يُحَقِّدُ اللَّهُ الَّذِينَ ظَلَمُوا فَلَا يُؤْمِنُونَ﴾. اهـ.

وقال المزيقي<sup>(١)</sup>... روي أبي عداية، ورفع له من الرواه رجل من التابعين المصنف يدل الرائي، قال الحافظ... يحفظ بدرى: اهـ.

(أورسل) يبدئ المحبون (عنى طائفة من بني إسرائيل) أي جماعة مضمومة منهم لما ذكر طعناتهم (أو) قال أورسل (على من كان قبلكم) ما شك من الراوي، قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: كذا وقع ما شك، ووضع ما حرم عند ابن خزيمة من طريق عمرو بن دينار عن عامر بن سعد بلغة "بني حزم ساعد على طائفة من بني إسرائيل" وأصله عند مسلم، ووضع عند ابن خزيمة بالجزم أين من رواية ابن سعد عن سعد بن كنانة: (بحر أصابته من كان قبلكم) واشتبهت على بني إسرائيل أخلص، فإن كان ذلك البراءة، فكانه أشار بعك إلى ما جاء في قصة بلعام.

فأخرج طبري<sup>(٣)</sup> عن سائر أن رجلاً كان يشارك له، بلعام، كان مجرب الدعوة، (أن موسى - صلى الله عليه وسلم) - أقتل في بني إسرائيل يريد الأرض التي فيها بلعام، فأما قومه، فقالوا: ادع الله عليهم، فقال حتى أؤامر بني فسمع، فأتوه بهدنة فسمعهم ومألوهم نبي، فقال: حتى أؤامر بني، فلم يرجع إليه شيء، فقدموا له ثوباً نهائياً، فذبح عنهم، فصار يجرى على لسانه ما يدعوه به على بني إسرائيل - فبقاب على قومه، فلاموه على ذلك

(١) شرح المزيقي (١/٢٢٩)

(٢) شرح المزيقي (١/٢٨٢)

(٣) تفسير الطبري (١/٢٣٣)

فقال: سأدلكم على ما فيه هلاكهم، أرسلوا النساء في عسكرهم، ومروهن أن لا يستمن من أحد، فحس أن يزنا فيهلكوا، فكان فيمن خرج بشت الحلك، فأرادها رأس بعض الأسياط، وأخبرها بسكاته. فمكثت من نفسها، فوق في بني إسرائيل الطاعون، فمات منهم سبعون ألفاً في يوم، وجاء رجل من بني هارون معه الرمح، فقطعنها، وأيده الله فانتظمهما جميعاً، وهذا مرسل جيد، وسائر شامي موثق، وذكر الطبري هذه القصة عن سالم أبي النضر فذكر نحوه، وسمى المرأة كُشنا والرجل زُقرى والذي طعنهما ففُحص.

وقال في آخره: فحسب من هلك من الطاعون سبعون ألفاً، والمقتل يقول: عشرون ألفاً، وهذه الطوبى تعضد الأولى، وقد أشار إليه عياض فقال: قوله: قد أرسل على بني إسرائيل، قيل: مات منهم في ساعة واحدة عشرون ألفاً وقيل: سبعون ألفاً، وذكر ابن إسحاق في «المبدأ» أن الله تبارك وتعالى أوحى إلى داود أن بني إسرائيل كثر عصيانهم، فغَيَّرهم بين ثلاث، إما أن أبتليهم بشحط أو العدو شهرين أو الطاعون ثلاثة أيام، فأخبرهم، فقالوا: اختر لنا، فاختر الطاعون، فمات منهم إلى أن زالت الشمس سبعون ألفاً، وقيل: مائة ألف، فتضرع داود على نبينا وعليه الصلاة والسلام إلى الله تبارك وتعالى فرفعه.

وورد وقوع طاعون في غير بني إسرائيل، فيحتمل أن يكون هو المراد بقوله: لمن كان قبلكم، فمن ذلك ما أخرجه الطبري وابن أبي حاتم قال: أمر موسى بني إسرائيل أن يذبح كل رجل منهم كبشاً، ثم ليخضب كفه في دمه، ثم ليضرب به على بابه ففعلوا، فسألهم القبط عن ذلك، فقال: إن الله سبعت عليكم عذاباً، وإنما نجوا منه بهذه العلامة، فأصبحوا، وقد مات من قوم فرعون سبعون ألفاً، الحديث، وهذا مرسل جيد الإسناد، وأخرج



فإذا سمعتم به بأرضي فلا تدخلوا عليه وإذا وقع بأرضي وأنتم بها  
فلا تخرجوا برأى منة

قال مالك: قال أبو النضر لا يخرجكم إلا برأى منة.

أخرجه البخاري في ٦٠ - كتاب الأيمان، ٤٤ - باب حدثنا أبو النضر.  
ومسلم في ٢٩ - كتاب السلام، ٣٣ - باب الطاعون والحصاة والكلابة ونحوها،  
حدث ٩٦

عبد الرزاق في المصنف، والفتير<sup>(١)</sup> من طريق الحسن في قوله تعالى: **وَأَنْتُمْ**  
**كُنْتُمْ إِلَى الْبَنِي حَرْجُوا مِنْ دِينِهِمْ وَقَدْ آتَوْكُمُ الْكُفْرَ بِي<sup>(٢)</sup>** قال: رواه عن  
الطاعون لأطفالهم أنه مؤثراً **كُنْتُمْ** ليكنتم منة لأبائهم، وأخرج ابن أبي  
حاتم من طريق السدي عن أبي مالك قتلهم مطونة، فأقدم من وقفنا عنه أو  
المشرك من رجع به الطاعون من بني إسرائيل في قصة بلعام، ومن غيرهم في  
قصة قريش، وتكرر بعد ذلك بغيرهم، والله أعلم، هـ.

(فإذا سمعتم به) أي الطاعون (بأرضي فلا تدخلوا عليه وإذا وقع الطاعون  
(بأرضي وأنتم بها) أي ساكنون في هذه النواحي الذي وقع فيه الطاعون (فلا  
تخرجوا) منها (برأى منة) بتقديم الكلام على هاتين السالبتين مفصلاً في قصة  
عسر - رضي الله عنه -.

(قال مالك) الذي ذكر قبل من غلط الحديث هو لفظ ابن المنكر ومو  
دايع لا إشكال فيه (قال أبو النضر) في رواية ذلك هو: فلا تخرجوا فرائدا  
منه (لا يخرجكم إلا فرائداً منه) هكذا في جميع النسخ الهندية، ومثبت النسخ  
البحيرية خالية عن قوله: قال مالك: قال أبو النضر إني، ولم يتعرض عنه  
الناجي في شرحه، وتعرض عنه المصنفين والروافض في ٢٥، حيث.

(١) التفسير لطريق، ٢٢/٦٠٠.

(٢) سورة البقرة: ٢٤٣.

قال الصيوطي<sup>(١)</sup> قال ابن عبد البر هكذا في «الدمع» في حديث أبي  
الضر. وإذا سمعته جماعة نعتاً ومعللاً، لا سيما من غيري، فقد أرفع،  
وخرج أنه يصح على الحال لا الاستثناء. أم.

وأخرجه مسلم في «صحيحه»<sup>(٢)</sup> برواية يحيى بن يحيى عن مالك بن أنس  
في باب النصب، قال النووي: وقع في بعض النسخ حذف بالكسرة، وفي بعضها  
بالنصب، وبالإضافة من حيث العربية والمعنى، وقال الناصبي: هذه  
الرواية ضعيفة عند أهل العربية بسبب الضم، لأن ظاهرها الجمع من المخرج  
نكلاً سبب إلا لفراغ، ولا مع منه، وإذا حذف الحذف، وقال حمداً، لم يلفظ  
«إلا» ماضياً عطف من الترتيب، والتصواب حذفها كما هو المعروف في سائر  
الروايات، قال الناصبي: وخرج بعض محبتي العربية برواية النصب وحدها.  
فقال: هو التصواب على الحال، قال والنقطة «إلا» هيما للإيجاب. لا  
للاستثناء، وتفسره: لا تخرجوا إذا لم يكن غيركم إلا فراغ منه. أم.

والحديث هكذا أخرجه البخاري في «صحيحه» - رواية عبد العزيز بن  
عبد الله عن مالك بن أنس، قال الحافظ<sup>(٣)</sup>: يريد أن الألف في رواية ابن  
المكدر، والكتاب رواية أبي النضر، وأم: رواية ابن المنكدر فلا إشكال فيها،  
وأم: رواية أبي النضر روايتها بالنصب كذا في بعضها منكر، ورواها جماعة  
بالرفع ولا إشكال فيها.

قال عياض في «المرجع»: وقع لأكثر رواة «المرجعة» بالرفع، وهو بين أن  
النصب الذي يخرجكم المجرى ومجرده تصدق لا غير ذلك؛ لأن الخروج إلى  
الأسفار بالحوافع مباح، وبطائس الرواية الأخرى «لا تخرجوا» بإزالة منه.

(١) الترمذي المعتمد (١٤٦) والبيهقي (١٩١) (٣٤٩).

(٢) (٢٢٧٨) باب النفاذ في غير الألف والياء.

(٣) فتح الباري (١٠/٢٢٠).

وقال ابن عبد البر: جاء بالوجهين، وتعلل كان ذلك عن مالك.

وأهل العربية يقولون: دخول «إلا»، هاهنا بعد النفي لإيجاب بعض ما نفي قبل من الخروج، فكأنه نهي عن الخروج إلا إقراراً خاصة، وهو ضد المقصود، قال: ويجوز ذلك بعضهم، وجعل قوله: «إلا» حالاً من الاستثناء، أي لا نخرجوا إلا لم يكن خروجكم إلا للإقرار، قال عياض: ورفع لبعض رتبة «الموطأ» إلا بخروجكم الإقرار بأداة التعريف وبعدها إقرار بكسر الهمزة، وهو وهم ونحن

وقال في «المشايخ» ما حاصله: يجوز أن تكون الهمزة للتعديفة يقال: أفتره كذا من كذا، فيكون: «ثمعنى لا يحرمكم إقراره إياكم»، وقال القرطبي في «المعجم»: هذه الرواية غلط؛ لأنه لا يقال: أفتر، وإنما يقال: أفتر، وقال جماعة من العلماء: «إلا» فيه غلط. وقال بعضهم: هي زائدة، وتجوز زيادته كما أفراد لا، وحركه بعضهم بأنه للإيجاب فذكر نحو ما مضى، قال: وأقرب أن تكون زائدة، وقال الكرماني: النجم بين قولي ابن السكندر وأبي النضر مشكل، فإن ظاهره التناقض.

ثم أجاب بأجوبة: أحدها: أن غرض المراد أن أبا النضر فسر «لا نخرجوا» بأن المراد منه الحصر يعني الخروج المنهي عنه، هو الذي يكون بسجرد القرار، لا لغرض آخر، فهو تفسير للعلل المنهي عنه لا لنهي.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: وهو بعيد؛ لأنه يقتضي أن هذا اللفظ من كلام أبي النضر. زاده بعد الحير وأنه موافق لأبي المنكدر على اللفظ الأول روائية، والمعتبر خلاف ذلك. والجواب الثاني كالأول، والزيادة مرفوعة أيضاً فيكون روي اللفظين، ويكون التفسير مرفوعاً أيضاً الثالث: إلا زائدة لأن ثبت زيادتها في كلام العرب، اهـ. ما في الفتح وتبعه الزرقاني<sup>(٢)</sup> في «شرح».

(١) معجم البخاري (١/٦٦-٦٧)

(٢) شرح نزهة (١/١٦٠-١٦١)

٢٤/١٥٩٦ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ فَاثَلِكٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ رَبِيعَةَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَرَجَ إِلَى شَأْمَ، فَلَمَّا جَاءَ سَرَّحَ، سَلَّمَ أَنْ يَأْتِيَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ، فَأَخْبَرَهُ عَنْهُ الرَّحْمَنُ بْنُ عَوْفٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَدَعْتُمْ بِهِ يَأْزُقُ فَلَا تَعْدُوا غَدَابَهُ، فَإِذَا رَفَعَ يَأْزُقُ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فَرَاراً وَلَهُ قَرْجِعٌ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مِنْ سَرَّحٍ.**

أخرجه البخاري في ٣٩ - كتاب الطب ٢٠ - باب ما يذكر في الطاعون، ودرهم أبي ٣٩ - كتاب السلام ٢٢ - باب الطاعون والطيرة والكاهنة ورجوعها، حديث ١٠٠

٢٤/١٥٩٦ - (مالك عن ابن شهاب الزهري) عن عبد الله بن عامر بن ربيعة العبدي (أن عمر بن الخطاب خرج) في زمن خلافة (أبي الشام) سنة سبع عشرة أو سبعمائة على الاختلاف بينهم كما تقدم (فلما جاء) أبي (سرع) مدح (أبي) المهمة أولاً وسكون الراي على الطاعون كما تقدم (بلغه) من أرواح (أن النبوة) خرج الزوار والمؤرخون بالجمعة بالعد والنقص، والمرد حاف الصعود المعروف بظاعون عمارة، فيه الزوفير (قد وقع بالشام) أبي بدستور وهي ثم التسم وإليه كان قصد، فله أبو عمر، فلما أراد الرجوع بعد المشورة عن المهاجرين والأنصار كما تقدم (أخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ» أي بالطاعون، فإيا من فلا تقدموا) شفع أوله وثالثه وروى عنه الأول بكسر التاء، كما في التوراني (عليه) لوجه تقدمت أولاً وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا) منها (فواراً منه) ويجوز أن يخل عرس غير لقرار اتفاقاً، فانه السبكي الرجوع عمر بن الخطاب من سرع) إلى المدينة المنورة، ومنهم الحديث قريباً أي لفظة عمر - صلى الله عليه -

٢٥٦/١٥٩٧ **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ**  
**سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ إِنَّمَا رَجَعَ بِالنَّاسِ مِنْ**  
**مِرَافٍ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ**

٢٥٦/١٥٩٧ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن سالم بن عبد الله) -  
 عمر - رضي الله عنه - (أن) جده (عمر بن الخطاب إنما رجع بالناس من مِرَافٍ  
 عن) كذا في جميع النسخ، قال الزهري: **وَنَقَلَنِي عَنْ أَبِي بَالِغٍ (حَدَّثَ)**  
**عبد الرحمن بن عوف) المذكور، قال (الحافظ) :** **وَهُوَ سَمِعَ هَذَا بِقِطْعَةٍ لَا**  
**تَمُ بِدَرْكِ الْقِصَّةِ، وَلَا جِلْدِ عَمْرِو - رضي الله عنه - وَلَا عبد الرحمن بن عوف،**  
**وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّ أَبِي دَبَّ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ، فَقَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو**  
**بِزِيَادَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدَ عَمْرٍو - رضي الله عنه - وَهُوَ فِي طَرِيقِ الشَّامِ فَذَكَرَ**  
**الْحَدِيثَ، أَخْرَجَهُ الطَّبْرَاي، فَإِنْ كَانَ مَحْفُوظًا فَيَكُونُ ابْنُ شِهَابٍ سَمِعَ أَهْلَ**  
**الْحَدِيثِ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو، وَبَعْضُهُمْ مِنْ سَالِمٍ عَنْهُ، وَاحْتَصَرَ مَالِكٌ التَّرَاوِضَةَ**  
**بَيْنَ سَالِمٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَهَذَا أَصَحُّ.**

وليس يروى سَالِمٌ بهذا الخبر نفي سَمِعَ رجوع عمر - رضي الله عنه -  
 أنه كان في رأيه الذي وافق عليه مشيخة فريق، وإنما مراده أنه لما سَمِعَ الخبر  
 رجع عليه ما كان عليه عليه من الرجوع، وذلك أنه قال: **إِنِّي نَصَبْتُ عَلَى**  
**عَلِيٍّ، فَبَيَّاتَ حَتَّى ذَلِكَ، وَلَمْ يَسْرَعْ فِي الرُّجُوعِ حَتَّى جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ**  
**عَوْفٍ، وَحَدَّثَ بِالحَدِيثِ المرفوع، فَرَأَيْتُ رَأْيَ عَمْرِو - رضي الله عنه - الذي رواه،**  
**وَدَعَا بِهِ، فَجَرَعَهُ فِي التَّعْدِيتِ؛ لِأَنَّهُ السَّبِيحُ الْأَعْوَى، وَلَمْ يَرَوْهُ مِنْ**  
**السَّبَبِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ اجْتِهَادٌ مَعْرِ - رضي الله عنه - لِمَا كَانَ يَقُولُ: لَوْ لَا وَجُودُ**  
**أَبِي لَأَكْبَرُ، أَوْ لَوْ كَانَ يَرُدُّهُ فِي ذَلِكَ، أَوْ يَرْجِعُ عَنْ رَأْيِهِ، لَمَّا سَمِعَ الخبر**  
**أَمَرَ عَلَى عَمْرٍو لَأَوَّلَ، وَلَوْ لَا الخَيْرُ لَمَّا سَمِعَ.**

فَالْحَقُّ أَنَّ عَمْرٍو - رضي الله عنه - أَرَادَ الرُّجُوعَ نَبْكَ الْأَشْقَاءِ، إِنَّمَا

التهلكة، فهو كمن أراد دخول دار يرى بها مثلاً حراماً تغزو مغفود، فعاد عن دخولها لئلا يصببه، بعد عمر - رضي الله عنه - لئلا، فلما بلغه الخبر جاء موافقاً لرأيه، فأعجبه، فسلم، قال من قال: إياه رجع لأجل الحديث لا لما اقتضاه بطرق فقط، اهـ.

قال المنوي<sup>(١١)</sup> قال القاضي: قيل: بعد رجع عمر - رضي الله عنه - لحديث عبد الرحمن بن عوف، كذب في حديث الدب، قالوا: لأنه لم يكن ليرحم عمر - رضي الله عنه - الرأي دون رأي حتى يجد علماً، وتأويل هؤلاء قوله: إني قد سمع على شهر، فأصبحوا أي ما قرأ إلى جهة لي فصدواها أولاً، لا الرجوع إلى أماني، وهذا تأويل فاسد، وبهذا ضيق.

من الصحيح الذي عليه الجمهور، وهو ظاهر الحديث أو صريحه أنه إنما قصد الرجوع أولاً مآلاً جهداً، ثم بلغه الحديث، فحمد الله وشكره على موافقه اجتهاده واجتهاد معظم أصحابه، نص رسول الله ﷺ. وأما قول سالم فيحتمل أنه لم يبلغه ما كان عمر - رضي الله عنه - عزم عليه من الرجوع قبل حديث عبد الرحمن بن عوف، ويحتمل أنه أراد أنه لم يرجع إلا بعد حديث عبد الرحمن بن عوف، اهـ.

قال الزاغاني<sup>(١٢)</sup> وروى القرطبي: رجع بعضهم حديث سالم بأن والده، أي صبيته، أعرف بحاله من غيره، وبأن عمر - رضي الله عنه - لم يكن يرجع إلى رأي دون رأي بغير حجة، حتى وجد علماً، وتأويل قوله: إني قد سمع على شهر، كما تقدم في كلام المنوي، قال القرطبي: وهذا بعيد.

قال الزاغاني: لا حاجة إلى هذا، لأنه كان عمر - رضي الله عنه - رجع

(١١) إمام صحيح، منه (نوي) ١٢١/٣٠٩.

(١٢) شرح الزاغاني: ١٢١/٣٠٩.

٢٦/١٥٩٨ - **وَحَقَّقَنِي غُرُ مَا بَلَكَ؟ أَنَّهُ قَالَ: بَلَّغَنِي أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: لَيْسَ بِرُكْبَةٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عَشْرَةِ أَيْتَابٍ بِالنِّسْبِ.**  
**فَالِ مَا لَكَ: يُرِيدُ لَطُولَ الْأَعْيَادِ وَالْمَقَامِ، وَتَشَدُّدَ الدِّينِ بِالنِّسْبِ.**

عن أبيه أني رأي من أشار بالرجوع فخرهم به ثم قوي ذلك له الحديث عبد الرحمن - فرحم من سرخ - وعني هذا بحمل قول سالم - ولا داعية له سوى أنه لم يسمع قول عمر - رضي الله عنه - قبل إخبار ابن عمر - اهـ.

قلت: وما قالوا: إن حاشاً خلفه اعرف معان، أي عنه ما تضم في كلامه يحافظ في سألها أم يحضر القصة. وقال الليثي<sup>(١)</sup> قول سالم هذا محتمل أنه لم يسمع ما نادى به عمر - رضي الله عنه - في الناس أبي مصعب على ظهره، وما راجعه أبو عبيدة من إنكار الرجوع قبل أن يأتي عبد الرحمن بن عوف، ويحتس أن يكون بلغه ذلك، فأول قوله: **إِنِّي مَصْبِجٌ عَلَى ظَهْرٍ**، أي على ظهر أبيهم - وهم يسمونه - بهذا أني الاستعارة فيه ومعاقبة المستورة التي العذ - اهـ.

٢٦/١٥٩٨ - **(مَالِكُ لَهُ قَالَ: بَلَّغَنِي أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -**  
**أَنَّهُ (قَالَ: لَيْسَتْ) وَاحِدَةٌ (بِرُكْبَةٍ) تَضُمُّ الرِّدَّ الْمَهْدَمَةَ وَتُسَكِّنُ الْخَافَ وَتَفْتَحُ الْمَوْحِدَةَ قَوْلَ الْيَاحِي<sup>(٢)</sup> قَالَ مَجْدُ بْنُ عَمِيٍّ: كَذَبَ أَرْضُ بَنِي خَاسِرٍ وَهِيَ مَا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْعَرَبِ، وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبٍ: هِيَ مِنْ أَرْضِ الظَّانِفِ فِي أَرْضِ مَصْحُوحٍ، وَهَذَا ابْنُ عَمِيٍّ: أَرْضُ سَجَرٍ وَهَذَا. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ: هِيَ وَادٍ مِنْ أَوْدَةِ الظَّانِفِ. (أَحَبُّ إِلَيَّ) مَشْدُ الْبَلَدِ (مِنْ عَشْرَةِ أَيْتَابٍ) تَكُونُ لِي (بِالنِّسْبِ). قَالَ مَالِكُ:**  
**يُرِيدُ عُمَرَ أَيْ بَعْدَ عُمَرَ بَيْتَ رَأْسِهِ (لَطُولَ الْأَعْيَادِ) دَوْنِ (الْمَقَامِ) وَالْمَقَامِ (لَاغَلٍ كَذَبَ أَوْشَدَ لُوبَاءَ) وَكَذَرَهُ (بِالنِّسْبِ).**

(١) المصنف: ٢٧/٢٥٠٠

(٢) ٢٧/٢٥٠٠

وفي «التهذيب»<sup>(١)</sup> عن مالك إنا قال ذلك عمر - رضي الله عنه - حين وقع النوبة - الشام. وقد روى أحمد مرسل ثلث مرفوعاً: «أناني جبرئيل بالحمى والطاعون، فأمسكت الحمى بالمدينة، وأرسلت الطاعون إلى الشام، فأطاعون شهادة لأمتي ورحمة لهم، ورحز على الكافرين». اهـ.

قلت: وهذا الحديث تقدم في كلام الحافظ أن أحمد أخرجه من رواية أبي عسب، وتقدم هناك الكلام على بقاء الحمى في المدينة تحت قوله كذا: وعلى أن ذاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون في باب: «ما جاء في وباء المدينة» قال الناجي: أراد عمر - رضي الله عنه - بقوله هذا أن ساكني وكبة أطون أعماراً، وأصح أبداناً من الوباء والمرض من سكن الشام وغيرها من البلدان، قال عيسى: ولم يرد به أن سكني الأرض يزيد في أعمارهم. ولكن لما قدر الله عز وجل أعمارهم ضريبة أسكنهم تلك البنية.

قال الناجي<sup>(٢)</sup>: ومعنى ذلك عندي أن الله عز وجل قد أجرى العادة بصحة من سكن ركية، وطول أعمارهم، وأمرض من سكن شومع النسي أراد من الشام وقصر أعمارهم، وسقط أرواد ركية وما قاربها. كما جرت العادة بأن من تناول نوعاً من الطعام والشراب صح جسمه، ومن تناول نوعاً آخر كثرت أمراضه، وإن كانت الأمراض مختلفة بانقتر نعلق السوت. اهـ.

ثم بحمد الله وتوفيقه الجزء الخامس عشر من «أوجز المسالك إلى موطن مالك»  
وبليه إن شاء الله «الجزء السادس عشر»

وأوله «كتاب القدر». وصلى الله تعالى على خير خلقه سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه، وبارك وسلم تسليماً كثيراً.

(١) شرح البرقاني (٤/ ٦٤٦).

(٢) السمعاني (٧/ ٤٦٠٠).



# فهرس الموضوعات

| الصفحة | الموضوع  | الصفحة | الموضوع  |
|--------|--|--------|--|
| ١٤     | دقة جراح العبد.....  | ١٤     | دقة جراح العبد.....  |
| ١٥     | في موميحة العبد نصف عشر شاة ..   | ١٥     | في موميحة العبد نصف عشر شاة ..   |
| ١٦     | اختلافهم في الجراح حتى العبد ..  | ١٦     | اختلافهم في الجراح حتى العبد ..  |
| ١٧     | يقفل الرجل بالمرأة والماء كبر عند<br>الجمهور .....                         | ١٧     | يقفل الرجل بالمرأة والماء كبر عند<br>الجمهور .....                         |
| ١٨     | النفاخ في الممانك مما سم ..  | ١٨     | النفاخ في الممانك مما سم ..  |
| ١٩     | إذا أسبب السيد العبد فبسي عبه<br>غيره .....                                | ١٩     | إذا أسبب السيد العبد فبسي عبه<br>غيره .....                                |
| ٢٠     | في القحة المسلمة يخرج اليهودي<br>وعمره .....                               | ٢٠     | في القحة المسلمة يخرج اليهودي<br>وعمره .....                               |
| ٢١     | دقة أهل الذمة الكتابي والمجوسى ..  | ٢١     | دقة أهل الذمة الكتابي والمجوسى ..  |
| ٢٢     | لا يقتل مسلم وكافر واختلافهم به ..   | ٢٢     | لا يقتل مسلم وكافر واختلافهم به ..   |
| ٢٣     | قتل القبله واختلافهم فيه .....   | ٢٣     | قتل القبله واختلافهم فيه .....   |
| ٢٤     | دقة المجوسى .....  | ٢٤     | دقة المجوسى .....  |
| ٢٥     | جراح اليهودى والمجوسى .....  | ٢٥     | جراح اليهودى والمجوسى .....  |
| ٢٦     | ١٦ - ما يوجب العقول على الرجل<br>في خاصة ماله .....                        | ٢٦     | ١٦ - ما يوجب العقول على الرجل<br>في خاصة ماله .....                        |
| ٢٧     | ليس على لعائلة حق العمد ..   | ٢٧     | ليس على لعائلة حق العمد ..   |
| ٢٨     | لا تجب الدية من أعتاقت حتى تلغ<br>الثقت .....                              | ٢٨     | لا تجب الدية من أعتاقت حتى تلغ<br>الثقت .....                              |
| ٢٩     | لا تحمل العاقبة الفسلح .....   | ٢٩     | لا تحمل العاقبة الفسلح .....   |
| ٣٠     | ولا يحمل ما أصاب نفسه عمداً أو<br>خطأ .....                                | ٣٠     | ولا يحمل ما أصاب نفسه عمداً أو<br>خطأ .....                                |
| ٣١     | تفسير قوله تعالى: "لَوْ أَنَّ عَلَى الَّذِينَ<br>أُجْرُوا ذُنُوبٌ كِذَابٌ" | ٣١     | تفسير قوله تعالى: "لَوْ أَنَّ عَلَى الَّذِينَ<br>أُجْرُوا ذُنُوبٌ كِذَابٌ" |
| ٣٢     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٣٢     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٣٣     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٣٣     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٣٤     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٣٤     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٣٥     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٣٥     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٣٦     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٣٦     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٣٧     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٣٧     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٣٨     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٣٨     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٣٩     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٣٩     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٤٠     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٤٠     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٤١     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٤١     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٤٢     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٤٢     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٤٣     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٤٣     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٤٤     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٤٤     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٤٥     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٤٥     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٤٦     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٤٦     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٤٧     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٤٧     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٤٨     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٤٨     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٤٩     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٤٩     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٥٠     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٥٠     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٥١     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٥١     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٥٢     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٥٢     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٥٣     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٥٣     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٥٤     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٥٤     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٥٥     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٥٥     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٥٦     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٥٦     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٥٧     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٥٧     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٥٨     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٥٨     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٥٩     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٥٩     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٦٠     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٦٠     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٦١     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٦١     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٦٢     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٦٢     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٦٣     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٦٣     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٦٤     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٦٤     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٦٥     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٦٥     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٦٦     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٦٦     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٦٧     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٦٧     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٦٨     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٦٨     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٦٩     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٦٩     | اختلافهم في فية العمد في ..  |
| ٧٠     | اختلافهم في فية العمد في ..  | ٧٠     | اختلافهم في فية العمد في ..  |

| الموضوع                                 | التمضية   | الموضوع                                     | التمضية   |
|---|-----------|---|-----------|
| في الرجل يترك البئر فدنا منه الآخر      | .....     | انصاع من الزكوة والأمانى ..... ١٦٠          |           |
| ويستظان ..... ١٦١                       |           | في الرجل يملك مراحى ويحل آخره ..... ١٦٢     |           |
| في انصاع ما يراه أحد من رجل آخر         | .....     | في الرجل يقتل نسوة أو يبيع حبه              | .....     |
| انصاع على النحر ..... ١٦٢               |           | فيمن قبل الفداء أو زاد طريقه ..... ١٦٦      |           |
| ليس. دار الصبي. والأبناء. جعل ..... ١٦٤ |           | ليس. من العتد. وأخر خود في الحراج ..... ١٦٩ |           |
| أدنى من أهل الدوا ..... ١٦٥             |           | أنفود في قتل النحر بعد ..... ١٦٩            |           |
| من ألبان تبث من ألبان فاعلمه            | .....     | لا يقتل النحر بعد ..... ١٦٥                 |           |
| يقتل من نحرها ..... ١٦٤                 |           | ٢٢ - العفو في قتل العمد ..... ١٦٣           |           |
| خلافهم في من ألبان ..... ١٦٥            |           | في ألبان في من ألبان ..... ١٦٣              |           |
| في الرجل يبيع نسوة فحبيب حة             | .....     | فيمن عفا عن قتله من يوح. من العتد ..... ١٦٦ |           |
| من العتد ..... ١٦٥                      |           | قال مالك فيمن عفا عنه يحد منه               | .....     |
| على مدح النحر. عات في الفداء؟           | ..... ١٦٩ | ويحد منه ..... ١٦٧                          |           |
| التأجيل إذا وجد في محلة من يحب          | .....     | إذا عفا النحر عن الفداء وأبى                | .....     |
| الفساد؟ ..... ١٦٥                       |           | ألبان ..... ١٦٩                             |           |
| في جماعة اغتتلوا فسكنوا من              | .....     | ٢٢ - القصاص في الحراج ..... ١٦٢             |           |
| حرج أو نحر ..... ١٦٥                    |           | من كسر يد رجل منه ولا يفعل ..... ١٦٣        |           |
| ١٩ - ما جاء في ليلة والنحر وقته         | .....     | لا يحد من أحد حتى يرا الحراج ..... ١٦٥      |           |
| أصحابه. ألبان. وحكام النحر              | .....     | إذا دحرج المقتد أو مات نحر                  | ..... ١٦٨ |
| ومحرج أهل النحر ..... ١٦٥               |           | أو أقتصد منه وشد العجود                     | .....     |
| قول عبد الله: لا أهل صنعاء              | .....     | الأدب ..... ١٦٥                             |           |
| تقتلهم به ..... ١٦٥                     |           | إذا عفا الرجل عن امرأته أو شرب              | .....     |
| أخلافهم في عتده إذا نحر ..... ١٦٤       |           | شما أو قطع أصبعها ..... ١٦٤                 |           |
| أم النحر. حصة قلت من نحرها ..... ١٦٦    |           | نحر. أبو بكر بن حريم من كسر النحر ..... ١٦٤ |           |
| في الذي يعمل النحر لغيرة ..... ١٦٧      |           | ورعده. هي الله عة لا يحد من العظم ..... ١٦٥ |           |
| ٢٠ - يجب في العمد ..... ١٦٨             |           | ٢٤ - دية السائبة وجنابته ..... ١٦٥          |           |
| القتل بالنسي أو بالسب فقط ..... ١٦٩     |           | قتل سائبة بن العتدي فقال عمرو               | .....     |
| الدم بين العمد وشبه العمد ..... ١٦٨     |           | لا يحد منه ..... ١٦٦                        |           |
| ٢١ - القصاص في القتل ..... ١٦٨          |           | من قتل خطأ ولا عتده ..... ١٦٨               |           |
| من عتد أحد في النحر ..... ١٦٩           |           | ٢٢ - كذب القبيصة                            | .....     |
| تقتل من نحره ..... ١٦٩                  |           | سعى الفساد لغة وصفا ..... ١٦٩               |           |

| الموضوع                            | الصفحة | الموضوع                             | الصفحة |
|------------------------------------|--------|-------------------------------------|--------|
| أخذ بحديث القسامة اجماعاً خلافاً   | ١٥١    | أندرق بين أيدي القسامة وأيمان       | ٢٠٤    |
| بعضهم                              | ١٥١    | أنتقوا                              | ٢٠٤    |
| ١ - بدة أهل الدم في القسامة        | ١٥١    | ٢ - من تجاوز قسامته من ولادة الدم   | ٢٠٨    |
| مسألة مذاهب الأئمة الأربعة في      | ١٥٢    | في العمل                            | ٢٠٨    |
| القسامة                            | ١٥٢    | لا خلاف في أن القسامة لا            | ٢٠٨    |
| حديث سهل بن أبي حنيفة في           | ١٦١    | يقسمون واختلفوا في النسيء           | ٢٠٨    |
| القسامة                            | ١٦١    | لا منخل للقسامة عند مالك في         | ٢١٠    |
| اختلافهم في نسب محبة               | ١٦٤    | القسامة                             | ٢١٠    |
| بدية التكبير التكلام مطرد أو       | ١٦٦    | من أخذ ساقطه في القسامة أولى        | ٢١٠    |
| مخصوص                              | ١٦٦    | من تركه                             | ٢١٠    |
| اختلافهم في عدد الحائضين من الولاء | ١٧٠    | لا بدلف من الولاء أقل من اثنين      | ٢١٠    |
| اختلافهم في إيجاب القسامة          | ١٧٢    | ويكفي حلف، فإذا قتل وحده ورجاه      | ٢١١    |
| بالقسامة                           | ١٧٢    | الفرق فيه                           | ٢١١    |
| هل يستحق بالقسامة قتل الواحد       | ١٧٣    | ٣ - القسامة في قتل الخطأ            | ٢١٣    |
| فقط أو يجوز أكثر منه؟              | ١٧٣    | الحد في القتل الخطأ على قدر         | ٢١٣    |
| لا عبرة لحلف الأبناء عند الحنيفة   | ١٧٣    | لمؤثرات                             | ٢١٣    |
| والأجوبة عن حديث سهل               | ١٧٣    | إذا وقع في الأيمان الكسور فكيف      | ٢١٣    |
| وداء الله من عبده أو من أهل الصدقة | ١٧٧    | تجبر؟                               | ٢١٣    |
| الاختلاف عن الشافعية عدم أصحهم     | ١٨٣    | ٤ - العيرك في القسامة               | ٢١٧    |
| بالغزو                             | ١٨٣    | إذا رأى بعض الوراة أخذ ليدرة        | ٢١٧    |
| هل يعتبر قول العيب دمي عند غلان؟   | ١٨٨    | أصحابه عيب أو حبي لم يتعلم          | ٢١٨    |
| اختلافهم في النوت في القسامة       | ١٩٠    | فكيف فعل؟                           | ٢١٨    |
| هل يقتل بالقسامة أكثر من أحد؟      | ١٩٧    | ٥ - القسامة في العبد                | ٢٢٢    |
| اختلافهم في عدد الحائضين من الولاء | ١٩٨    | لا قسامة من العبد عند مالك مطلقاً   | ٢٢٢    |
| فترك لكل أحد من الولاء فندم عند    | ١٩٩    | والأئمة                             | ٢٢٢    |
| الحنيف                             | ١٩٩    | ٦ - كتاب الطهارة                    | ٢٢٢    |
| إذا ردت الأيمان عن المدعى عليه     | ٢٠٠    | ممن أخذ                             | ٢٢٢    |
| فكم يحدون؟                         | ٢٠٠    | حصروا ما فيه الحد في مائة عشر شيئاً | ٢٢٢    |
|                                    |        | ١ - ما جاء في الرجم وحكمه شرعاً     | ٢٢٦    |
|                                    |        | رجم الفرد في الدنيا                 | ٢٢٩    |

| الموضوع                              | الصفحة | الموضوع                                | الصفحة |
|--------------------------------------|--------|--|--------|
| حاجات الشهيد المأثورة زانيا رجل      | ٢٢٩    | هل يجوز العمل بحد؟                     | ٢٢٩    |
| وغيره من مفاهيم                      | ٢٣٠    | أثر رجل يمر رصبي له عنه وهو            | ٢٣٠    |
| هل حد الشهيد بيان بالشهادة أو        | ٢٣٥    | بالشك وقد وجد مع أدركه؟                | ٢٣٥    |
| الإقرار؟                             | ٢٣٥    | فأرسل عمر أبا واندد                    | ٢٣٥    |
| هل يثبت بداية الإتيان والشهود بالحد؟ | ٢٣٩    | أصبح عمر بالصفاء وكرم كومة ودعا        | ٢٣٩    |
| هل يجوز لرحم الرجل أو المرأة         | ٢٣٩    | بأنه صنعت و...                         | ٢٣٩    |
| في الإسلام شرط للاختصاص              | ٢٤١    | عاقص                                   | ٢٤١    |
| جاء ما عر رصبي الله عنه إلى أبي بكر  | ٢٤٤    | لولا أن يكون الضامن زاد عمر في         | ٢٤٤    |
| ثم إنني عر رصبي الله عنه             | ٢٤٤    | كتاب الله نية الشيخ والشيخ إذا         | ٢٤٤    |
| اختلفوا في الإقرار أو صيات           | ٢٤٤    | زانيا الحديث                           | ٢٤٤    |
| فأبى عليه السلام تيزال رصبي الله عنه | ٢٤٤    | أمر عثمان رصبي الله عنه ورحم امرأة     | ٢٤٤    |
| ثم سرت                               | ٢٥١    | وددت نعمة أسلم و...                    | ٢٥١    |
| حديث المرأة بعدة الشهية              | ٢٥٩    | رصبي الله عنه رحمه الله                | ٢٥٩    |
| لا يقام الحد على حد من إحصاء         | ٢٦٥    | عمر رصبي الله عنه                      | ٢٦٥    |
| هل يعد الرصعة                        | ٢٦٦    | اختلفوا في أقل مدة التحمل وأكثرها      | ٢٦٦    |
| هل يصح حمل المملوك من الزنا          | ٢٦٦    | إذا أمداً أحاديث في الحكم فائدية       | ٢٦٦    |
| وغروا                                | ٢٦٦    | من بيت المال                           | ٢٦٦    |
| اختصم الرجلان في حد أحدهما           | ٢٦٦    | حد الذي يعدل من ثوب                    | ٢٦٦    |
| فقال إنني كذا عبد في أمرك            | ٢٦٦    | أما ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالقرعة | ٢٦٦    |
| معنى قوله عليه السلام: لا تصيب       | ٢٦٦    | أني صيرت من يقطع شجرة لونه             | ٢٦٦    |
| بنكنا بكتاب الله                     | ٢٨٠    | والحد بسوط معتدل                       | ٢٨٠    |
| اختلفوا في تغريب الشكر وحد           | ٢٨٣    | من أعصاب ضمي من السانديرات             | ٢٨٣    |
| أمره على سلام أمداً أن يأتي          | ٢٨٣    | فليس                                   | ٢٨٣    |
| أمره ووجه الأمان مع يد السفر         | ٢٨٦    | في الذي يعرف بأمره مع يرجع             | ٢٨٦    |
| أريد ثم رجعت رجلاً مع امرأته         | ٢٨٦    | لا تعرب على عذ ولا أمة                 | ٢٨٦    |
| أنهذه حتى أتى بأربعة شهداء           | ٢٩٢    | ٣ - جمع ما جاء في حد الزنا             | ٢٩٢    |
| قول عمر رصبي الله عنه: نوسم حد       | ٢٩٢    | إلا زنت لا نؤدب نخصر وحد عبيد          | ٢٩٢    |
| في كتاب الله                         | ٢٩٣    | إعداد الأمة في المبرك والحديد          | ٢٩٣    |
| معنى المصحح لغة واصطلاحاً            | ٢٩٣    | هل يعد السيد على العبد أو لا بد        | ٢٩٣    |
| وشروط الإحصان                        | ٢٩٣    | من الإحصان؟                            | ٢٩٣    |

| الموضوع                                 | الصفحة | الموضوع                           | الصفحة |
|---|--------|-----------------------------------|--------|
| مر ربي مرات ٥ هل يحد نكل واحد           | ٣٨٦    | أم لا                             | ٣٨٧    |
| ١٤ - كتاب السرقة                        | ٣٩٢    | الأمر بالبيع بعد اثباته لم يرد أو | ٣٨٩    |
| ١ - ما يجب فيه القطع                    | ٣٩٢    | الثام                             | ٣٩١    |
| ولا يصاب القطع بغير شروط                | ٣٩٢    | لا حد على المستكره بالون          | ٣٩٦    |
| احتسابهم في مقدار النصاب                | ٣٩٤    | هل يجب شهرة طائفة عند الحد        | ٣٩٨    |
| الموجب للقطع                            | ٣٩٤    | الحاكم إذا أمر أحداً بالحد فهل    | ٣٩٩    |
| اختلافهم فيه لمن الممنون التوفد فور     | ٣٩٩    | يمثل أم لا                        | ٣٩٩    |
| الحد                                    | ٣٩٩    | ١ - ما جاء في المفتصة             | ٣٩٩    |
| لا قطع في سر ولا حريسة جيل              | ٤٠٣    | إذا ادعت الحاضر أنها اغتصبت       | ٣٩٩    |
| تعريف الخبر                             | ٤٠٦    | عدة المفتصة والموطوعة شبهة        | ٣٩٩    |
| قطع عتق ربي الله عنه في أتوجه           | ٤٠٨    | ٥ - الحد في القذف والمسمي         | ٣٩٩    |
| بعثت عائشة بيده وحضر الغلام             | ٤١١    | والشعري                           | ٣٩٩    |
| مجنها يئدا                              | ٤١١    | سراية إيمان القذف                 | ٣٩٩    |
| ٢ - ما جاء في قطع الأبق والسارق         | ٤١٦    | حد العبد في القذف                 | ٣٩٩    |
| يقطع البهي من الرمح                     | ٤٢٠    | هل يحد من قبل أم لا               | ٣٩٩    |
| هل يجب الضمان على السارق                | ٤٢٠    | إذا عفا المقذوف هل يفسخ الحد      | ٣٩٩    |
| ٣ - ترك الاستفادة للسارق إذا باع لسلطان | ٤٢٣    | من قذف أباه أو أمه وهي ميتة هل    | ٣٩٩    |
| قام حنون في المسجد يسرق ردأوه           | ٤٢٥    | يعور فلولا مظنة حد القذف          | ٣٩٩    |
| الثام بعد حرز الحلق عنه                 | ٤٢٦    | إن أراد المقذوف التمسك عليه       | ٣٩٩    |
| السارق إذا ملك المصروف بنية أو بيع      | ٤٢٩    | من قذف جماعة من يحد على الحد      | ٣٩٩    |
| لحق الله النافع والمنفع                 | ٤٣٣    | من قال في المشامة: ما أبي بزان    | ٣٩٩    |
| ٤ - جامع القطع                          | ٤٣٤    | ولا أمي إلح                       | ٣٩٩    |
| جاء رجل من البسن إلى أبي بكر            | ٤٣٥    | الحد في التبري                    | ٣٩٩    |
| رخص الله عنه ولمكن أن عامده             | ٤٣٥    | إذا رمى أحد رجلاً عن نسيه         | ٣٩٩    |
| قطع يده ورجله                           | ٤٣٥    | ٦ - ما لا حد فيه                  | ٣٩٩    |
| هل كان مقطوعاً اليد فقط أو مضطوع        | ٤٣٧    | من وطن حارية مشتركة               | ٣٩٩    |
| اليد والرجل                             | ٤٣٧    | في المجل محل للأخر جازمه          | ٣٩٩    |
| في الرجل يسرق سواراً عليه قطع واحد      | ٤٤١    | يمس وقع على جارية أبه             | ٣٩٩    |
| عامل عمر بن عبد العزيز أحمد نسباً       | ٤٤٣    | هل يحد من عليه فيمنه أم لا        | ٣٩٩    |
| في حراية                                | ٤٤٣    |                                   |        |

| الموضوع                              | الصفحة | الموضوع                           | الصفحة |
|--------------------------------------|--------|-----------------------------------|--------|
| في أية الحراية ثلاث مسائل حلافة ..   | ٤٤٤    | ليس على الفاجر وحادم انقوم قطع .. | ٤٤٤    |
| الأدنى أنها في الكثرة أو هي المستبين | ٤٤٤    | هل ينقطع من حشد العرية؟ ..        | ٤٤٥    |
| الثانية: في تعريف المخارب ..         | ٤٤٥    | هل جميع المتباغ رثم يخرج به كس    | ٤٤٥    |
| الثالثة: أن الأحكام: أربعة هي الآية  | ٤٤٥    | رضع عنه شأماً ..                  | ٤٤٦    |
| على التخيير أو التوقيع ..            | ٤٤٨    |                                   |        |
| الامتعة الموضوعة في الأسواق في       | ٤٤٨    |                                   |        |
| غير خابوت ..                         | ٤٤٩    |                                   |        |
| من رد السرقة إلى حاله قبل يقطع       | ٤٤٩    |                                   |        |
| يحد أيضاً ..                         | ٤٤٩    |                                   |        |
| إذا اشتبك الجماعة في سرقة فهل        | ٤٤٩    |                                   |        |
| يشترط لقطع أن يبين نصيب كل           | ٤٤٩    |                                   |        |
| واحد منهم القصاب؟ ..                 | ٤٥٥    |                                   |        |
| من أخرج السرقة عن البيت ولم          | ٤٥٥    |                                   |        |
| يقربها عن ثلثه ..                    | ٤٥٧    |                                   |        |
| في العبد يسرق متاع سيده أو زوجة      | ٤٥٩    |                                   |        |
| سيده ..                              | ٤٥٩    |                                   |        |
| من تزوج سرق متاع زوجته ..            | ٤٦٣    |                                   |        |
| إذا سرق القسي الحر أو الأعجمي        | ٤٦٣    |                                   |        |
| الذي لا يملكه ..                     | ٤٦٤    |                                   |        |
| إذا سرق العبي العبد ..               | ٤٦٦    |                                   |        |
| اختلن في الباشر ..                   | ٤٦٧    |                                   |        |
| ٥ - ما لا قطع فيه ..                 | ٤٧٠    |                                   |        |
| من سرق زوجاً من حافظ رجل ..          | ٤٧١    |                                   |        |
| لا قطع في كثير وهو الجمار ..         | ٤٧٢    |                                   |        |
| في عتق سرق امرأة زوجة سيده ..        | ٤٧٧    |                                   |        |
| من سرق عن والده أو ذي رحمه ..        | ٤٧٨    |                                   |        |
| كسر في الحلة قطع ..                  | ٤٨٠    |                                   |        |
| في سلب سرق حائماً أقل من انصاف ..    | ٤٨١    |                                   |        |
| اعتراه العمد على نفسه في السرقة      | ٤٨٢    |                                   |        |
| وغيرها ..                            | ٤٨٢    |                                   |        |

| الموضوع                             | الصفحة | الموضوع                            | الصفحة |
|-------------------------------------|--------|------------------------------------|--------|
| ٣ - ما نهى أن يشذ عنه .....         | ٥٢٥    | ٢ - بات ما جاء في مكنتي المدينة    | ٥٦٨    |
| مناهب العتق في الأمان في النبي      | ٥٢٨    | والخروج منها .....                 | ٥٦٨    |
| ينهى عن الانتد فيها .....           | ٥٣٠    | حكم المحاربة في الحربين            | ٥٦٩    |
| ٤ - ما جاء في تحريم الخمر .....     | ٥٣٠    | و خلاصهم منه .....                 | ٥٦٩    |
| الخمر حليلة في العيب .....          | ٥٣٠    | أمايت مولاء ابن عمر الخروج ثلثة    | ٥٦٧    |
| سئل علة السلام عن السخ فقال         | ٥٣١    | فقال انبي لك. الحديث .....         | ٥٦٧    |
| كل مسكر حرام .....                  | ٥٣١    | من صبر على لأواء المدينة مكات      | ٥٧٨    |
| سئل عليه السلام عن العيب فقال       | ٥٣٥    | شبه. أو شعرا .....                 | ٥٧٨    |
| لا خير فيها .....                   | ٥٣٥    | قال امرأ من أمة يعني فقال عليه     | ٥٨٢    |
| من شرب الخمر نبي الدنيا حرمها       | ٥٣٦    | السلام المدينة. تكبير الحديث ..... | ٥٨٢    |
| في الأخره .....                     | ٥٣٦    | هل هو مخصوص بزمان أو إلى           | ٥٨٥    |
| ٥ - جامع تحريم الخمر .....          | ٥٣٨    | الآن؟ .....                        | ٥٨٥    |
| أهلدى إليه بغير روية حرم .....      | ٥٤١    | سئل - أيضاً عن تفصيل المدينة ..    | ٥٨٥    |
| الذي حرم شربها حرم سبها .....       | ٥٤٣    | مرث غيرة لكل فتن الحديث ..         | ٥٨٨    |
| عن أسير قتل أسير شادنا فماتن        | ٥٤٥    | لا يخرج أحد من المدينة إلا         | ٥٩١    |
| منذ حرمت الخمر .....                | ٥٤٥    | أدركه حراً منه .....               | ٥٩١    |
| قال أبو حنيفة لم يمس هذه الحرار     | ٥٤٨    | ليخرج فخرج فيحملون أهلهم ودين      | ٥٩٣    |
| فأكرها .....                        | ٥٤٨    | اطاعهم والمدينة خير لهم .....      | ٥٩٣    |
| المر عبد رضي الله عنه أنه أتاه أنصف | ٥٥٠    | سرى المدينة على أحسن ما كان        | ٥٥٤    |
| وفوه. أنهم لا أهل حراً .....        | ٥٥٤    | حتى يخلصها. تكليات. وانعاشي        | ٥٥٤    |
| أبوح الطلاء حذاه من لصحابه ..       | ٥٥٤    | وهل بها ذلك أم لا؟ .....           | ٥٥٤    |
| <b>٤٦ - كتاب الجامع</b>             |        |                                    |        |
| ١ - باب الدعاء لمدينة وأهلها .....  | ٥٦٠    | لما خرج من رين من التحريم          | ٥٦٠    |
| شوح قواء قاله سارك لهم في           | ٥٦١    | رضي الله عنه قال. خطبت أن          | ٥٦١    |
| مخيلهم الحديث .....                 | ٥٦١    | أكون معر فب المدينة .....          | ٥٦١    |
| كان السار إرا رأوا بكورة الشعر      | ٥٦٢    | ٣ - باب ما جاء في تحريم المدينة    | ٥٦٢    |
| الحديث .....                        | ٥٦٢    | واخلاصهم فيه .....                 | ٥٦٢    |
| استدل بطله بمنى ما دعاك له الحكمة   | ٥٦٦    | في ماوية السلام لأحد. ها. حل       | ٥٦٦    |
| ومثله مع على تفصيل المدينة .....    | ٥٦٦    | يحبها ويحب .....                   | ٥٦٦    |

| الموضوع   | الصفحة | الموضوع  | الصفحة |
|---|--------|--|--------|
| ليس إلى إبراهيم عليه السلام حرم مكة وإليه أحرم ما بين لأشها ..... | ٦١٤    | أجلى عذر يهدى خبر رصك وجبران والجماعة منهم ..... | ٦٥٩    |
| عن أبي هريرة أن أبا عبد الله لما .....                            | ٦١٩    | ٦ - جماع ما جاء في أمر المدينة .....             | ٦٦١    |
| أبو أيوب رضي الله عنه وجد .....                                   | ٦٢١    | قال الحسن بن علي بن فضال .....                   | ٦٦٢    |
| أبو بكر بن محمد بن فضال .....                                     | ٦٢٣    | عن أبي حمزة عن أبي بصير رضي الله عنه .....       | ٦٦٤    |
| ٦ - ما جاء في يوم المدينة .....                                   | ٦٢٥    | قال الحسن بن علي بن فضال .....                   | ٦٦٥    |
| عن أبي بكر بن محمد بن فضال .....                                  | ٦٢٦    | ٧ - ما جاء في الطاعون .....                      | ٦٦٧    |
| قال علي بن أبي حمزة .....   | ٦٢٨    | اختلافهم في حبيبة الطاعون .....                  | ٦٦٨    |
| قال علي بن أبي حمزة .....   | ٦٢٩    | خرج علي بن أبي حمزة رضي الله عنه .....           | ٦٦٩    |
| قال علي بن أبي حمزة .....   | ٦٣٠    | السلام فاحسن ما ورد في خروج .....                | ٦٧٢    |
| قال علي بن أبي حمزة .....   | ٦٣١    | منه .....  | ٦٧٣    |
| قال علي بن أبي حمزة .....   | ٦٣٢    | قال علي بن أبي حمزة .....                        | ٦٧٤    |
| قال علي بن أبي حمزة .....   | ٦٣٣    | قال علي بن أبي حمزة .....                        | ٦٧٥    |
| ٥ - ما جاء في إعلال اليهود .....                                  | ٦٣٤    | قال علي بن أبي حمزة .....                        | ٦٧٦    |
| المدينة .....   | ٦٣٥    | قال علي بن أبي حمزة .....                        | ٦٧٧    |
| إعلال بني قيس وضمير ورضه .....                                    | ٦٣٦    | قال علي بن أبي حمزة .....                        | ٦٧٨    |
| كان آخر ما تكلم به رسول الله .....                                | ٦٣٧    | قال علي بن أبي حمزة .....                        | ٦٧٩    |
| قالهم أنه اتخذوا قبور أميائهم .....                               | ٦٣٨    | قال علي بن أبي حمزة .....                        | ٦٨٠    |
| مما .....   | ٦٣٩    | قال علي بن أبي حمزة .....                        | ٦٨١    |
| لا يقبل دين من أرض العرب .....                                    | ٦٤٠    | قال علي بن أبي حمزة .....                        | ٦٨٢    |
| ما عينا مسائلنا .....   | ٦٤١    | قال علي بن أبي حمزة .....                        | ٦٨٣    |
| وثنائية دخولهم المسجد الحرام .....                                | ٦٤٢    | قال علي بن أبي حمزة .....                        | ٦٨٤    |
| وقد بلغنا .....   | ٦٤٣    | قال علي بن أبي حمزة .....                        | ٦٨٥    |
| قال علي بن أبي حمزة .....   | ٦٤٤    | قال علي بن أبي حمزة .....                        | ٦٨٦    |
| وذكرنا .....  | ٦٤٥    | قال علي بن أبي حمزة .....                        | ٦٨٧    |